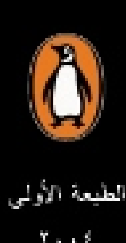
غراهام ايفانز

وجيفري نوينهام

قاموس بنغوين
للعلاقات الدّولية

الناشر

مركز الخليج للأبحاث



الطبعة الأولى

٢٠٠٤

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي- الإمارات العربية المتحدة
تلفون: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٩٧١٤+
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٩٧١٤+
البريد الالكتروني: info@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae

طبعة إنجليزية أولى صدرت عام ٢٠٠١ في بريطانيا بواسطة دار 'كتب بنغوين المحدودة' للنشر تحت عنوان 'The Penguin Dictionary of International Relations'.

طبعة عربية أولى عام ٢٠٠٤ صدرت عن مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة. تم القيام بترجمة ونشر هذا الكتاب بالعربية بالترتيب مع دار 'كتب بنغوين المحدودة' للنشر.

ر.د.م.ك. ٩٩٤٨ ٤٠٠ ١٠ ٠

First published in English in the United Kingdom by Penguin Books Limited, 2001 as "The Penguin Dictionary of International Relations."

First Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center, 2004. This edition translated and published by arrangement with Penguin Books Limited.

ISBN 9948 400 10 0

غراهام ايفانز

وجيفري نوينهام

قاموس بنغوين
للعلاقات الدّولية

الناشر

مركز الخليج للأبحاث

الطبعة الأولى

٢٠٠٤

إن **مركز الخليج للأبحاث** بقيامه بترجمة ونشر هذا القاموس ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيمانا منه بأن المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مجلس الإدارة
مركز الخليج للأبحاث

من أراد أن يكون زعيما فليكن جسرا

(مثل قديم من ويلز)

تصدير

لقد خلفت نهاية الحرب الباردة رضوخا لدى كل من العاملين والمنظّرين في مجال "العلاقات الدّولية". فقد كان الصراع بين الشرق والغرب يعتبر، طيلة ما ينوف عن خمس وأربعين سنة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، العامل المركزي في الشؤون الدّولية. ولم تنج سوى مناطق قليلة من تأثيرها المؤذي من حيث سواء أمزجتها المحلّية أو توجّهاتها الدبلوماسية. ومن المؤكّد أنه من منطلق تقليد التفكير والعمل الأنجلو- أمريكي المسيطر في مجال الشؤون الخارجية بدا أن كلّ شيء آخر ثانوي بالنسبة لها.

ويجري اليوم الاعتراف تدريجيا (وإن كان على مضض في بعض الأحيان) أن عدسة الحرب الباردة أتاحت رؤية مشوّهة وقصيرة النظر إلى حدّ بعيد للعلاقات الدّولية: لكلّ من الاختصاصيين الأكاديميين في "العلاقات الدّولية" الذين تمّ لهم تحرير هذا الفرع من فروع المعرفة من منطلق هام وللنخبة المعنية بالسياسة الخارجية الذين حقّق لهم النموذج السلوكي الصدامي مركز "معيار أساسي" grundnorm راسخ انحدرت منه بشكل منطقي جميع السياسات والمنطلقات. في أوائل تسعينيات القرن العشرين اختفت السياسة المبسّطة على شكل خادع والإطار التصوّري ممّا أدّى إلى نشوء حالة واسعة النطاق من عدم التيقن في الحرم الجامعي وفي السفارة بشأن أجندات السياسة الخارجية وترتيب الأولويات والاهتمامات ضمنها. وهكذا فإنّ نهاية الحرب الباردة لم تسلّط الضوء على عيوب خطيرة في موضوع "العلاقات الدّولية" نفسها فحسب، بل سلبت منها أيضا الكثير من أساسها المنطقي التجريبي إذ إن الأطراف الفاعلة والمشاكل الرئيسية التي حدّدتها كانت ضمن خطاب ورطة الحرب الباردة ومضامينها من أجل عمل النظام العالمي.

إذا نظرنا إلى الخلف من السّهل أن نرى أن أحداث الربع الأخير من عام ١٩٨٩ في أوروبا الشرقية قد أفرزت ثورة في العلاقات الدّولية تشبه من حيث نطاقها أحداث ١٨١٥ و١٩١٨ و١٩٤٥ و١٨٤٨. إن كون "النظام العالمي الجديد" الذي تنبّأ به رئيس الولايات المتحدة جورج بوش بكلّ ثقة عشية حرب الخليج لم يتحقّق بل تبعه فيض من الصراعات الشديدة التي اندلعت لأسباب اثنية وتفكك أنظمة كانت متوطّدة، هذا كلّه ليس مربط الفرس؛ فعام ١٩٨٩ كان

بالفعل إيذانا بتغيير أساسي في نطاق ومجال السياسة العالمية على حدّ سواء. ولقد تمّ تصوّر إنتاج قاموس بنغوين للعلاقات الدّولية جزئيا كمحاولة لاقتناص وتسجيل وتقويم التفكير الذي يحيط بتلك التطوّرات ونتائجها غير المؤكّدة. بهذا المعنى يمثّل هذا القاموس تنقيحا جوهريا لعمل سابق (قاموس السياسة العالمية، هارفستر ويتشيف، ١٩٨٩ و١٩٩٢). وفي حين أن الشكل بقي كما كان فإن البنود والشروح مصمّمة لتعكس التغييرات المثيرة التي حدثت عبر العقد السابق في الموضوع الأكاديمي للعلاقات الدّولية والصياغة والسلوك الفعليين في مجال السياسة الخارجية. وكما حدث في الكتاب السابق فقد دعي زميلي جيفري نوينهام للانضمام للمشروع؛ حيث إن من شأن المقاربة التعاونية، ولا سيّما في الميادين الفرعية التي يدور حولها الجدل للدراسات الاستراتيجية/ الأمنية والاقتصاد السياسي الدّولي أن تعزّز إلى حدّ كبير عملية التنقيح وإعادة الكتابة. وكانت المسؤولية التي اضطلع بها كلّ منّا على درجة التقريب هي بنسبة ٦٠ بالمائة (غراهام ايفانز) و٤٠ بالمائة (جيفري نوينهام).

تمّ اختيار البنود استنادا إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية:

أولا، تلك الأفكار والنظريات والمفاهيم والأحداث التي اعتبرناها أساسية لفهم متقدّم للعلاقات الدّولية (على سبيل المثال: الدبلوماسية والقانون الدّولي والمصلحة الوطنية).

ثانيا، تلك التي لا يحتمل مواجهتها إلا في النصوص والمجلات المتخصّصة (يونيت فيتو [Unit Veto]، ايجنت – ستركتشار [Agent - Structure]، نيورياليزم [Neorealism]).

ثالثا، تلك التي تبيّن التطوّرات والتحوّلات في الفهم والتي أثّرت كثيرا على الموضوع منذ نهاية الحرب الباردة (تسع وتسعون وتسعمائة وألف، النظرية النقدية، التطهير العرقي). ويرد في نهاية الكتاب ثبت مختار للمراجع الغاية منه تحديد المصادر التي استقينا منها والتي يمكن متابعتها للمساعدة في المزيد من الدراسة.

غراهام ايفانز

سوانسي، سبتمبر ١٩٩٧

(E-mail: G.Evans @ swansea.ac.uk)

شــكر

يودّ المؤلفان بشكل خاص شكر الأشخاص الآتية أسماؤهم على مساعدتهم وتشجيعهم ومشورتهم خلال إنتاج هذا الكتاب:

فال ديفيز، كيرستي داغنال، جينيفر دينين، كارن ماكلوغ، آن بورتون – ديفيز، كريستين روبرتس، كاترينا فرغسون، روس برابر، ديفيد ريال وبيتر فيل. كما أن القائمين على مكتبة جامعة ويلز، سوانسي لم يبخلوا بالمساعدة والكياسة في جميع الأوقات، وكذلك محرّر كتب بنغوين ستيفان ماكغراث.

ويودّ غراهام ايفانز الاعتراف بدين فكري خاص لأعضاء فريق الدراسة التابع لجنوب إفريقيا في المعهد الملكي للشؤون الدّولية، تشاثام هاوس، لندن.

الفهرس:

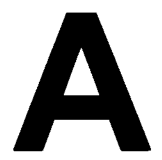
C

D

O

S

T



أسلحة الدمار الشامل ABC Weapons

الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية. وهذه شبكة من الصّواريخ ABM الاعتراضية والرّادار المقترن بها والتي تحاول الدّفاع عن أهداف مقرّرة ضدّ صواريخ واردة معادية. وحتى مبادرة الدفاع الاستراتيجي لثمانينيات القرن العشرين كان يفترض دائما أن شبكة للصّواريخ المضادّة للصّواريخ يمكن نشرها بشكل فعّال بوصفها "نقطة" دفاع لأهداف "هامّة" (مثل صوامع الصّواريخ). غير أن الأنظمة التي طرحت في ستّينيات القرن العشرين كانت عرضة لمختلف التدابير المضادّة، ولا سيّما الضربات الوقائية الموجّهة إلى راداراتها. ثم إنّ تطوير صواريخ عائدة موجّهة إلى عدة أهداف مستقلّة كان يعني أن أي نظام معرّض للإشباع بصواريخ واردة ويمكن التشويش عليه بأجسام خادعة جميعها محمولة ضمن "حافلة" واحدة. ولقد كان من شأن أنظمة الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية أن تعترض الصّواريخ الواردة في وقت متأخّر نسبيا من مرحلة منتصف الطريق الذي تسير عليه ممّا أوجد مفارقة مفادها أن التفجيرات الدفاعية في المرتفعات العالية من شأنها أن تؤثّر تأثيرا سلبيا شديدا على بيئة الجهة المدافعة.

وقد أفضت عيوب هذه الأنظمة السابقة إلى معاهدة الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية لعام ١٩٧٢ التي قيّدت نشر الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية بحيث يقتصر على موقعين اثنين: الأول لحماية العاصمة، والآخر موقع الصّواريخ البالستية العابرة للقارّات. وفي ١٩٧٤ تمّ الاتفاق على بروتوكول إضافي، يقصر نشر الصّواريخ المضادة للصّواريخ البالستية على موقع واحد. وقد تمّ تفكيك شبكة الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ مع أن الاتحاد السوفياتي ظلّ ينشر شبكة "غالوش" حول موسكو.

تعني تكنولوجيا الدفاع المتمركز في الفضاء والتي تم تطويرها خلال ثمانينيات القرن العشرين، تعني ضمنيا أنه يمكن تدمير بعض الصّواريخ قبل دخولها في جوالكرة الأرضية. ولذا فإن من شأن أهمية ذلك النوع من الأنظمة المشار إليها أعلاه أن تنقص.

ومع أن معاهدة الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية تظلّ حجر الأساس في العلاقات النووية بين الروس والأمريكان (لقد أعاد الرئيس كلينتون في الواقع التأكيد على ذلك عام ١٩٩٣ حين ألغى برنامج الرئيس ريغان المتعلّق بمبادرة الدفاع الاستراتيجي) فإن الجدل حول التعرّض الاستراتيجي في العصر النووي بعد الحرب الباردة لم يصل إلى نتيجة. ففي حين أن

مبادرة الدفاع الاستراتيجي كانت تتوخّى دفاعات رصد النجوم للأسلحة الموضوعة في مدار حول الأرض والتي يمكنها حماية بلدان بأسرها من الهجوم، فإن التطوّرات الجارية في تسعينيات القرن العشرين أصبحت الآن محدّدة على نحو أوضح. والمثال الجيد على ذلك هو قرار الولايات المتحدة حيازة دفاعات صواريخ ميدانية مصمّمة لحماية تركيزات الجنود والمطارات والموانئ وغيرها ضدّ ضربات صاروخية أقصر مدى وأكثر بطئا. كان كثير من الصقور داخل وخارج الإدارة الأمريكية يرون أن معاهدة الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية لعام ١٩٧٢ تنطوي على "انتهاك للمصلحة الوطنية للولايات المتحدة" (Casper Weinberger, 1994)، ويوجد الآن حاجة ملحّة لتطوير نظام دفاعي جديد متعدّد المواقع وطويل المدى ليكون درعا حاميا من هجمات صاروخية من قبل دول مارقة/ شرّيرة مسلّحة بأسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية. ومن الواضح أن مدى استمرار بقاء معاهدة الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية بشكلها الراهن مرهون بالخلافات ضمن إدارة الدفاع الأمريكية حول إدراك مدى الخطر الذي يتهدّد الولايات المتحدة.

الحرب التي تندلع بالصدفة Accidental War

يمكن استخدام هذا المصطلح بمعنيين اثنين. أولا في الحالة التي تندلع فيها الحرب "صدفة" بالمعنى الحرفي، من خلال عطل فني، حيث يحدث عمل ينطوي على العنف لم يكن أحد ينوي القيام به. وممّا يشبه ذلك قيام فرد أو مجموعة بارتكاب عمل ينطوي على العنف، إمّا على سبيل التمرّد أو عدم الكفاءة، وذلك ضدّ نوايا القيادة السياسية، الأمر الذي يؤدّي إلى اندلاع الحرب.

ثانيا، قد تندلع الحرب لأن طرفا أو عددا من الأطراف في الصراع يسيئون تقدير الموقف ويبادرون إلى العنف. فـ "المصادفة" بهذا المعنى الثاني يمكن اعتبارها ناجمة عن سوء الإدراك وليس عن عطل فني أو عطل في سلسلة القيادة. وسوء الإدراك هذا محتمل الحدوث بشكل خاص في أوقات الأزمات حيث يكون ضغط الوقت عاملا ظرفيا كثيرا ما يفسّر التوتّر النفسي الكبير الذي ينتاب الزعماء السياسيين وكبار مستشاريهم. وقد قرّر المؤرّخون وعلماء السياسة أن أزمة صيف عام ١٩١٤ تمثّل كثيرا من خصائص الحرب التي تندلع بالصدفة بالمعنيين المستخدمين هنا.

لقد زاد مجيء الأسلحة النووية كثيرا القلق بشأن منع الحرب التي تندلع بالصدفة. وقد توجّهت نظريات وتدابير الحدّ من الأسلحة لتقليص حوافز الهجوم والسعي إلى طمأنة الخصوم، ولا سيّما في أوقات الأزمات، بأنه يمكن معالجة الموقف دون اللجوء إلى الحرب. كما تركّز الاهتمام على انتشار جميع أسلحة الدّمار الشامل واحتمال أن يزيد ذلك من أخطار اندلاع الحرب بالصدفة.

انظر Crisis Management; pre-emption (إدارة الأزمات؛ الضربات الوقائية)

توفيق، تسوية Accomodation

مصطلح مفضل لدى منظري إدارة الأزمات وممارسي الدبلوماسية التفاوضية. وهو يشير إلى العملية التي يتمّ بموجبها اتفاق الفاعلين في صراع ما على الاعتراف ببعض مطالبات الآخرين وفي الوقت نفسه عدم التضحية بالمصالح الأساسية. فمصدر الصراع لا يزال لكن العدوان الذي كثيرا ما يولده هذا الصراع هو الذي يزول. وهو يفترض أن الصراع الدّولي ليس حصيلة الصفر حيث يكون مكسب طرف من الطرفين يعني تلقائيا خسارة الطرف الآخر. كما يفترض أن انسجام المصالح لا يسود. فيمكن وصفه إذا بأنه منتصف الطريق بين المواجهة والانسجام. ويستخدم هذا المصطلح كثيرا مقترنا بـــ "المصالح" وهو بهذا المعنى غير مجرّد من التعقيد.

مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي المحيط الهادئ

African/ Caribbean and ACP Pacific States

الأحرف الأولى من (مجموعة) بلدان إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وهذه الأحرف (ACP) هي اختزال الاتحاد الأوروبي لتلك الدّول في العالم الثالث، بعضها أعضاء في الكومنولث تفاوضت للحصول على نظام مساعدة خاصّة وتجارة مع الاتحاد الأوروبي. ولهذه الترتيبات تاريخ طويل يعود إلى عام ١٩٦٣، حين قامت ثماني عشرة دولة معروفة باسم الدّول الإفريقية المترابطة ومدغشقر (AASM)، بتوقيع اتفاقية ياأونديه (Yaounde Convention) مع الأعضاء الستّة الأصليين للجماعة الاقتصادية الأوروبية (الجماعة الأوروبية). وقد استبدلت اتفاقية ياأونديه باتفاقية لوميه (Lome Convention) عام ١٩٧٥ بعد انضمام المملكة المتحدة

إلى الجماعة الأوروبية. ولقد تمّ تجديد اتفاقية لوميه بشكل دوري منذ بدايتها وهي الآن في تنقيحها الرابع. وقد ازداد عدد الأعضاء من الثمانية عشر المؤسّسين إلى سبعين دولة في ذات الوقت. ولنظام (مجموعة) بلدان إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ مؤسّساته الخاصّة به وهي تعكس مؤسّسات الاتحاد: مجلس وزراء، ولجنة السفراء والجمعية العامّة. ولقد عزّز وجود برلمان أوروبي منتخب بشكل مباشر عملية إشاعة الديمقراطية في سياسة مساعدة وتجارة الجماعة في ظلّ اتفاقية لوميه.

لقد صمّم نظام (مجموعة) بلدان إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لعهد كانت فيه الحكمة التقليدية بشأن التنمية متساوقة مع النخبة التعويضية لليبرالية الاقتصادية. ولقد تضاءلت حصّة دول لوميه من السوق الأوروبية تضاؤلا كبيرا منذ ١٩٧٥. ثم إن بلدان تلك المجموعة في وضع لا تحسد عليه حيث إنها تحتاج إلى أوروبا أكثر ممّا تحتاج أوروبا إليها. فلقد أزالت نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية، بوصفها نموذجا تنمويا، الكثير من الزخم السياسي الذي كان يقف خلف برامج المساعدة/ التجارة تلك. لقد تحطمت فكرة العالم الثالث برمّتها بحيث لا يمكن إصلاحها وظهرت من خلال ذلك التجمّع مجموعة من اقتصادات "العالم الأول الواقعية والمحتملة. ويعدّ رد الفعل قريب العهد على محاولة جنوب إفريقيا الانضمام إلى لوميه ذا مغزى. ففي إفريقيا أكبر عدد من (مجموعة) بلدان إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ/ لومي. لذا يبدو استبعاد جنوب إفريقيا في ضوء ذلك أمرا ينطوي على التمييز. بل إن جنوب إفريقيا تنافس عددا من أعضاء الاتحاد الأوروبي المطلّين على البحر الأبيض المتوسط وهي ليست نموذج لاقتصاد العالم الثالث الذي صمّم النظام للتكيف معه. وقد يحدث فعلا في المستقبل أن توفّر التجمعات الإقليمية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) لتوفير أدوات أكثر قدرة على التطبيق من أجل التفاوض بين أوروبا والعالم الثالث.

عمل حربي Act of war

هو حرفيا أي عمل لا يتلاءم مع حالة السلم. فللدّول الحق، بموجب القانون الدّولي، اللجوء إلى الحرب كلّما وجدت ذلك ضروريا. والقيد الوحيد على هذا السلوك هو قوانين الحرب. ولا بدّ على الفور من التمييز بين القوانين التي تغطّي سير الحرب - jus in bello –

والقوانين التي تحكم اللجوء إلى القتال – jus ad bellum – لذا فإن فكرة العمل الحربي تندرج تحت اللجوء إلى القتال (jus ad bellum)

قبل إنشاء مؤسّسات دولية عالمية في القرن العشرين، كان يوجد الكثير من التفسير الذاتي المقترن بهذا المفهوم فمن الناحية العملية كانت الدّول تقرّر بنفسها ما تعتبر أنه يشكّل عملا حربيا. فما أن يتمّ إعلان الحرب بين الأطراف حتى يعتبر ذلك إشعارا تمّ توجيهه لكامل نظام الدّولة بأن العلاقات قد تغيّرت من السلم إلى الحرب. وكان العامل الذي يمثل تعقيدا في هذا هو التحالف. فالدّول التي تنضم إلى التحالفات تأخذ على عاتقها التزامات بأن تخوض حروب بعضها البعض. وإذا كان للتحالف أن يعمل بشكل ملائم فإن الأطراف تحتاج لأن تعرف ما هو التصرّف الذي يشكّل عملا حربيا ضدّهم حتى يوضع التحالف موضع التنفيذ. ويشار إلى هذا بعبارة "casus foederis" (سبب المعاهدة).

لقد شهد القرن العشرون تغييرات هامّة في قوانين الحرب، قوانين سير الحرب وقوانين اللجوء إلى القتال. ويميّز قانون المعاهدات اليوم، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، تمييزا واضحا بين الاستعمال المشروع وغير المشروع للقوة. ويفترض الآن أنه لا يجوز اللجوء إلى القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. ولكن في غياب وسائل أكثر فعالية لحلّ الصراعات فإن الدّول تلجأ إلى القوة. ويقتضي القرن العشرون من رجال الدّولة إعمال الخيال في البحث عن تبرير اللجوء إلى القوة أكثر ممّا كان عليه الحال في الماضي. وفي الوقت نفسه فإن استخدام وسائل أقل مباشرة للعدوان، مثل حرب العصابات، قد زاد من صعوبة تطبيق قوانين الحرب. وقد أصبح التدخّل الخارجي في الحروب الأهلية واسع الانتشار في القرن العشرين. ولقد نشأت صراعات تعدّ من أشد الصراعات استعصاء للحل – مثل الصراع العربي – الإسرائيلي – باعتبارها خلافات طائفية والخلاصة، فكما أن المحامين الدّوليين حاولوا وضع معايير جديدة لاستخدام القوة، فإن تطوّرات أخرى قد زادت من حالات الشكّ وعدم التيقّن.

انظر belligerency (وضع حربي).

Action - reaction الفعل ورد الفعل

مصطلح يصف علاقة بين طرفين مدفوعين للرّدّ على ما يفعله الطرف الآخر بطريقة ارتكاسية فورية. وقد شاع استعمال هذا المصطلح في تحليل الصراعات، ولا سيّما من قبل

منظّري الألعاب والبحّاثة المتأثّرين بعلم النفس السلوكي. وقد طبّق البحّاثة الذين يدرسون سباقات التسلّح، مثل لويس فراي ريتشاردسون (Lewis Fry Richardson) أفكار "الفعل وردّ الفعل" على هذه الظاهرة. فحسب العملية التي يصوّرها ريتشاردسون تقوم الدّولة (أ) بردّ فعل على ازدياد القدرة العسكرية للدّولة (ب) بأن تزيد إنفاقها الخاص بها. وترى الدّولة (ب) أن ذلك يبرّر مبادرتها، لكنها تشعر في الوقت نفسه أن ردّ فعل (أ) قد خفض هامش سلامتها فتزيد (ب) ميزانيتها الخاصّة بالأسلحة. ويرد عمل ريتشاردسون عن الفعل وردّ الفعل في سباقات التسلّح في كتابه "الأسلحة وانعدام الأمن". (Arms and Insecurity 1960) وكما هو الحال في كثير من النماذج، تمثّل العملية التي يصفها ريتشاردسون نسخا مبسّطة جدا لما يجري في عالم الواقع وقلّة هم الذين من شأنهم أن يحاولوا تأييد المقولة التي مفادها أن سباقات التسلّح تسبب الحروب. ومع ذلك فكثيرا ما تسبق سباقات التسلّح الأعمال الحربية وقد تساهم بحد ذاتها في إيجاد التوتّر والعداء المقترنين بالصراع المقترن بالعنف.

وقد طبّقت أيضا أفكار الفعل وردّ الفعل على صناعة القرار. وقد أدرك علم النفس السلوكي هذا الأثر بشكل خاص. وفي بعض الأحيان يستعمل مصطلح المدخل – المخرج/ الناتج (input - output) بدلا من الفعل وردّ الفعل. وفي هذه المقاربة يتمّ صنع القرار بواسطة نظام. فالنظام يستجيب لبيئته التي تتضمّن أنظمة أخرى لصنع القرار. وهنا يمكن أيضا اشتراط نمط فعل وردّ فعل. ولقد تمّ إرساء تطبيق نماذج الفعل وردّ الفعل في العلاقات الدّولية على نطاق واسع من الربع الثالث في القرن العشرين بوصفه طريقة منتجة ومعقولة لتصوّر هذا النوع من النشاط.

(العنصر) الفاعل Actor

أي كيان يقوم بدور محدّد في العلاقات الدّولية يمكن أن يسمّى (عنصرا) فاعلا. فالبابا والأمين العام للأمم المتحدة و (شركة) بريتيش بتروليوم وبوتسوانا وصندوق النقد الدّولي – كل هؤلاء فاعلون (عناصر فاعلة). وقد شاع اليوم استعمال هذا المصطلح لدى كلّ من البحّاثة والممارسين في مجال العلاقات الدّولية وذلك لتفادي القيود البديهية لكلمة "الدّولة". ومع أن هذا المصطلح يفتقر إلى الدقّة إلا أنه يتميّز بالشمولية والمرونة. كما أن استعماله يتضمّن الإشارة إلى الشخصيات والمنظّمات والمؤسّسات التي تقوم بدور في الوقت الراهن. ويقول بعض الكتاب

أنه يمكن تصوّر النظام، في واقع الأمر، بوصفه نموذج فاعل (actor model) لأن الأهمية النسبية للدّولة قد تقلّصت. ويمكن القيام بمزيد من التفريق الدقيق بين الفاعلين من خلال إدخال معايير إضافية. وقد تتضمّن تلك المعايير المهام التي يؤدّيها الفاعلون والجهات التي تتأثّر بهذا الأداء للمهام. ويرى بعض المعلقين أنه يجب الحكم على الفاعلين وفق درجة استقلالهم بدلا من المفهوم ذي الصبغة القانونية لكلمة "السيادة".

انظر pluralism (التعددية).

القضاء - الفصل (في قضية) Adjudication

طريقة لفضّ المنازعات بإحالتها إلى محكمة رسمية. وبهذا المعنى يجب التفريق بين هذا المصطلح ومصطلح التحكيم (arbitration). إن الأساس الذي يقوم عليه القضاء هو أن الذي يقضي في الموضوع يطبّق القانون الدّولي من أجل الفصل في النزاع. وبعد إنشاء المحكمة العالمية في القرن العشرين أصبح القضاء الدّولي متاحا بشكل دائم. في ١٩٢٠ قامت عصبة الأمم بتأسيس محكمة العدل الدّولية الدّائمة التي أصدرت بين ١٩٢٢ و١٩٤٠ ثلاثة وثلاثين حكما وأعطت سبعة وعشرين رأيا استشاريا. وفي ١٩٤٥ تمّ تأسيس محكمة العدل الدّولية خلفا لها. ولقد كانت الصعوبات الرئيسية التي واجهتها كلّ من المحكمتين هي القيود الموضوعة على ولايتها القضائية. فالأطراف لا يمكنها عرض قضية للقضاء فيها إلا بموافقتهما الصريحة، مع أنه يوجد فقرة اختيارية في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدّولية *(انظر المادة ٣٦)*. كما أن الدّول وحدها هي التي تقبل بوصفها أطرافا في القضايا التي تطرح أمام المحكمة (المادة ٣٤). ومعنى هذا أن فاعلين هامين من غير الدّول، بما في ذلك الأفراد، لا يستطيعون إقامة الدعاوى مباشرة.

لا بدّ من الاعتراف بأن بعض المنازعات هي بكلّ بساطة غير مبرّرة. فالفاعلون الدّوليون يجدون أن أنماطا أخرى لتسوية الصراع تسمح بمزيد من المرونة في المساومة والحلّ الوسط ولا تنطوي على نفس فقد السيطرة على النتيجة التي ينطوي عليها القضاء. كما أن القانون الدّولي يميل إلى أن يكون له توجه إلى الوضع الراهن. لذا فإن الدّول المراجعة تميل لأن تجد أن استخدام القضاء لا يتيح مجالا كافيا للتغيير السلمي. ولا بدّ من قول ذلك رغم قدرة

المحكمة العالمية على تطبيق مبدأ مراعاة العدالة والحسنى (ex aequo et bono) إذا وافق الطرفان على ذلك *(انظر المادة ٣٨)*.

ومع أن المحكمة العالمية تمثل أهم محاولة حتى الآن لتطبيق حكم القانون في المنازعات الدّولية بدلا من الأساليب التقليدية لتسوية المنازعات (الحرب، الدبلوماسية، التحكيم)، فإنها تواجه عقبات في عملها من جرّاء غياب مبدأ الولاية الإلزامية. فالقضاء الدّولي يعتمد دائما على موافقة الدّول ونادرا ما توافق الدّول في المسائل ذات الأهمية الحيوية. فمبدأ السيادة يعتبره الكثيرون عائقا لا يمكن تجاوزه في وجه تطوّر النظام القضائي الدّولي.

وبناء على ذلك فإن الولاية القضائية الإلزامية لا تلوح بالأفق ولم تلعب العملية القضائية الدّولية دورا هامّا في القضايا الرئيسية للسياسة العالمية منذ ١٩٤٦ (مثلا في الحرب الباردة والثورة المناهضة للاستعمار والانقسام بين الشمال والجنوب أو فرض أنظمة على الأسلحة النووية).

الأراضي (الأقاليم) المدارة Administered territory

تشير إلى "نظام الانتداب" المنشأ بموجب المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم والذي يعزى إلى جان سموتس (Jan Smuts) لكن أول من اقترحه هو جي. ال. بير (G. L. Beer) وهو أحد أفراد فريق وودروويلسون (Woodrow Wilson) في باريس عام ١٩١٩. وينطوي هذا النظام على السيطرة على إدارة، وإن كان لا يشمل السيادة على، الممتلكات الاستعمارية السابقة لألمانيا (في إفريقيا والمحيط الهادي) وتركيا (في الشرق الأدنى والأوسط)، وكان إلى حدّ بعيد محاولة مستوحاة من الولايات المتحدة لتفادي العلاقة الإمبراطورية التقليدية. فقد أعطيت إدارة هذه الأقاليم إلى بعض الدّول "المسؤولة" بصفة "أمانة مقدسة" للعصبة. وهكذا فقد أعطيت جنوب إفريقيا، بموجب نظام الانتداب عام ١٩٢٠، مسؤولية إدارة إفريقيا الغربية الألمانية السابقة (ناميبيا الآن). وكان المتوخّى هو مبادئ الوصاية والولاية والقوامة وفي خاتمة المطاف نظام الإشراف والسيطرة. لكن مهمّة الإشراف، المتمثّلة في حالة ناميبيا، كانت مسألة بالغة الصعوبة في التنفيذ. ومن الواضح أن النظام كان حلا وسطا بين الضم الصريح لتلك الأقاليم والإدارة الدّولية المباشرة. ويمكن رؤية الصراع بين المقاربة الواقعية القديمة والمقاربة المثالية الأحدث في صياغة المادة التي تتناول هذه المسألة: فهي مصممّة لتعزيز وتطوير الأقاليم "التي يقيم فيها

شعب غير قادر بعد على الاعتماد على نفسه في الظروف القاسية للعالم الحديث" (المادة ٢٢). إن عبارة "الاعتماد على النفس" إشارة واضحة إلى مبدأ تقرير المصير، حيث كانت النيّة متّجهة إلى أن تتولّى الدّولة المنتدبة سلطة إدارية حتى ذلك الوقت (الذي تحدّده العصبة) الذي تصبح فيه تلك الأقاليم وسكانها على درجة من الرقي تسمح لهم بحكم أنفسهم وتحقيق الصفة القانونية التامّة. ولهذا الغرض تمّ طرح ثلاث طبقات من الانتداب حسب درجة التطوّر التي يتمّ بلوغها وأنشئت لجنة انتداب دائمة للإشراف على العملية. وبعد تأسيس الأمم المتحدة تمّ تحويل نظام الانتداب والأقاليم المدارة إلى داخل النظام. وقد حقّقت معظم الأقاليم السابقة الآن الاستقلال التام (بما في ذلك إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا والعراق وناميبيا).

ورغم أخطاء نظام الانتداب الواضحة ورغم ما قد يبدواليوم أنه كان نغمة أبوية، تجدر الإشارة إلى أن نظام الانتداب كان "أول تجربة عالمية للسيطرة الدّولية على الأقاليم التابعَة" (F.S. Northedge, The League of Nations, 1976). وبهذه الطريقة فقد ساهمت كثيرا في تقويض النظام الاستعماري الذي كان يسود العلاقات الدّولية حتى ذلك الوقت.

أفغانستان Afghanistan

لقد كان التدخّل العسكري واسع النطاق من جانب قوات الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان في أواخر ديسمبر ١٩٧٩ أحد اللحظات المحدّدة في علاقات الحرب الباردة بين روسيا السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية. وكما هو الحال في عمليات التدخّل السوفياتية في تلك الفترة (مثل حالة تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨)، فإن تلك العملية يمكن النظر إليها بوصفها ردّ فعل دفاعي بالدّرجة الأولى من جانب القيادة الشيوعية التي خشيت أن تؤدّي حالات عدم الاستقرار والشك المحلّية داخل الدّولة المستهدفة إلى تغييرات سياسية واجتماعية من شأنها أن تلحق ضررا جسيما بالمصالح السوفياتية. ولقد كان الباعث على المبادرة السوفياتية في أفغانستان موضع جدل حامي الوطيس لأن التحليل "الدفاعي" للنوايا السوفياتية رفض على نطاق واسع من قبل النخبة الأمريكية وتمّ اعتماد التفسيرات الهجومية/ المجابهة بدلا منه. وقد ولّد ردّ الفعل الأمريكي الاستتباعي انشقاقا في التحالف الأطلسي حيث رفضت الدّول الأوروبية الرائدة الانضمام إلى السياسة الأمريكية المتعلّقة بتطبيق عقوبات اقتصادية اصطفائية ضدّ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وكانت سياسة الانفراج متأصّلة في هذا النزاع الدّاخلي

الثانوي ضمن الناتو. فبالنسبة للقادة الأمريكيين كان "اجتياح" أفغانستان علامة على أنه يجب أخيرا التخلّي عن سياسة الانفراج. وقد رفضت فرنسا وألمانيا الغربية بشكل خاص قبول هذا التعريف للوضع.

في القرن التاسع عشر كان ينظر إلى أفغانستان بوصفها دولة حاجزة (buffer state) تفصل بين الإمبراطوريتين البريطانية والقيصرية. وبعد الثورة الروسية وانتهاء الحرب العالمية الأولى اتّفقت الدّولتان على إلغاء أيّة مصالح خاصّة في أفغانستان والاعتراف باستقلالها وكان من جرّاء الأفول التدريجي للنفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية أنه كان من المحتّم أن يصبح الأفغان خاضعين بشكل متزايد للنفوذ السوفياتي. وقد أضافت الحقيقة الآنية للحرب الباردة إلى الأهمية الجيوسياسية (الجغرافية – السياسية) لأفغانستان من المنظور السوفياتي. ثم إن انحياز أمريكا إلى باكستان جعل المنطقة تتمحور بين قطبين.

في ربيع ١٩٧٨ قام فريق من ضباط الجيش الراديكاليين بانقلاب ناجح. وتمّ تشكيل مجلس ثوري هش يشارك في السلطة ضمّ العسكريين والحزب الأفغاني الديمقراطي الشعبي الماركسي الذي كان قد تأسّس عام ١٩٦٥. وقد جابهت المحاولة اللاحقة من جانب القيادة الجديدة لإدخال إصلاحات وتحديث المجتمع الأفغاني مقاومة شديدة من جانب الزعماء التقليديين. ونجم عن ذلك أن أخذ تمرّد إسلامي أصولي يترسّخ في بلد يسوده تقليد قوي للتّبعية القبلية والإقليمية في أيّ ظرف. وبحلول شتاء ١٩٧٨ – ١٩٧٩ كانت معظم أقاليم أفغانستان تعاني من نوع من الحرب الأهلية ومن مقاومة منظّمة مقاومة للمركزية. وفي سيناريويذكّر بسياسة أمريكا في فيتنام خلال سنوات كينيدي أصبح الاتحاد السوفياتي غارقا حتى قمّة رأسه في السياسة المحلّية لأفغانستان في وقت كان يبدوفيه أن النظام يعاني من الكثير من عدم الاستقرار وعدم التيقن. وفي نهاية ١٩٧٨ أبرمت الحكومتان معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون. وتضمّنت المعاهدة جانبا عسكريا في عدد من بنودها وتحدّثت بشكل محدّد عن الحاجة إلى "نظام أمني فعّال في آسيا" في المادة ١٨ من المعاهدة.

أمام وضع أمني متدهور في أنحاء الدّولة أخذ الضغط على القيادة السوفياتية بأن تتدخّل بشكل مباشر أكثر يتصاعد طيلة صيف وخريف ١٩٧٩. ونشأ صراع محتدم حول السلطة داخل القيادة الشيوعية الأفغانية في الخريف وفشلت حملات التطهير داخل النخبة الحاكمة في تحقيق الاستقرار في الموقف. وقد قال غارثوف (Garthoff 1994 a) إنه تمّ في اجتماع المكتب

السياسي بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ اتّخاذ قرار بالتدخّل بالقوة في أفغانستان بغية استبدال القيادة في كابول. بعد ذلك بدأت الاستعدادات العسكرية وبدأ التدخّل في فترة عيد الميلاد عام ١٩٧٩. وبنهاية السنة تمّ تنصيب طغمة أكثر انقيادا، وبحلول نهاية يناير ١٩٨٠ أصبح يوجد في أفغانستان ٨٠٠٠٠ جندي سوفياتي. وتمّ تنفيذ الجانب اللوجستي واسع النطاق للتدخّل من الناحية التقنية بشكل فعّال وسريع. وظهرت قدرات النقل الجوي السوفياتية وتمّ إخماد المقاومة من جانب قطاعات من الحزب الشيوعي التي وصمت بأنها مناهضة للسوفيات.

طرحت القيادة السوفياتية مختلف التبريرات للتدخّل. فمن حيث الظاهر تمّ التدخّل بناء على الطلب ويمكن تبريره بالاستناد إلى معاهدة الصداقة وبموجب مبدأ برجنيف. وكنتيجة لاحقة لواقعة سابقة قد تكون هذه التبريرات كافية. أمّا كتحليلات جوهرية للبواعث والمنطلقات فهي غير كافية. فمن الواضح أن الوضع في أفغانستان في شتاء ١٩٧٩ كان ناضجا للتدخّل. فقد وجد السوفيات أن القائمين على الحزب الشيوعي في ذلك الوقت غير مستقرّن ولا يمكن الاعتماد عليهم. وكان البلد ينزلق نحو الفوضى الدّاخلية والحرب الأهلية. وفي الخارج كانت باكستان والصين تعارضان النظام. وقد أثار التمرّد الإسلامي المتوقّع إمكان انتقال تلك العدوى إلى الجمهوريات الإسلامية غير الروسية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وفي الولايات المتحدة كانت إدارة كارتر منشغلة على ما يبدوبقضية الرهائن الإيرانية. وكان من الممكن لفشل الاتحاد السوفياتي أن يبدووكأنه ضعف وأن يضرّ بمصداقيته، ولا سيّما في أوروبا الشرقية. لقد قام فالنتا (Valenta 1984) بتحليل القرار المتّصل بأفغانستان في ضوء نموذج سياسة بيروقراطية معدّل، مبينا أن المكتب السياسي توصّل تدريجيا إلى قرار التدخّل بحلول أواخر الخريف لأنه لم يكن يوجد بدائل مغرية.

أمّا في الولايات المتحدة فقد كان الرأي العام أكثر استعدادا لرؤية التدخّل على أنه توسّعي وهجومي وليس ضمن الإطار الدّفاعي المشار إليه آنفا. فمن حيث الأساس اعتبر أن الاتحاد السوفياتي باتّخاذه ذلك الإجراء القسري خارج نطاق ومجال حلف وارسوقد تجاوز القواعد الضمنية لمواجهة الحرب الباردة التي رسمت مناطق النفوذ والتي بدا أن أفغانستان خارجة عن نطاقها. وقد رأى المراقبون الغربيون أن ذلك التصرّف من قبل الاتحاد السوفياتي مبعثه النزعة التوسّعية الروسية الرّامية إلى الوصول إلى آبار بترول الخليج وإلى مرفأ مياه دافئة. ولم يعر كبير وزن في هذا التحليل لكون أفغانستان بلدا محوطا بالأرض. وأخيرا فقد

تمّت إدانة الاجتياح في الأمم المتحدة ومن قبل الدّول غير المنحازة. أمّا في الولايات المتحدة فقد أفضت إلى إعادة تقييم السياسة نحو الاتحاد السوفياتي وأدّت مباشرة إلى إصدار مبدأ كارتر وإلى إعادة تسلّح كبيرة في الولايات المتحدة. وبوشر في إرسال المساعدة العسكرية الأمريكية إلى المجاهدين في عهد كارتر وتمّ التوسّع في تلك المساعدات في عهد خلفه رونالد ريغان. من ناحية الانتخابات بدا أن أفغانستان كانت توحي للعديد من الأمريكيين أن الرئيس كارتر كان ساذجا قبل الحدث ثم أصبح ينزع إلى المواجهة بعده. وكان من الصعب تجنّب الاتهام بالتناقض الموجّه إليه. وكما كان عليه الحال في أزمة الصّواريخ الكوبية يبدو أن السوفيات قد أخطأوا في تقدير النوايا وردود الفعل الأمريكية في تخطيطهم. وقد تبيّن أن الحرب التي اندلعت بين القوات السوفياتية، وحلفائها المزعومين في الحكومة المركزية وقوات المجاهدين الإسلامية باهظة الثمن وغير حاسمة في الأساس. وقد نجم عن الحرب الأفغانية تشرّد السكان ولجوؤهم إلى باكستان وإيران من جرّاء القتال. وقد قامت الدّولتان العظميان بإغراق المنطقة بالأسلحة ومن المحتمل أن بعض هذه الأسلحة قد وجد طريقه لأغراض أخرى ولأيد أخرى غير التي كان يقصدها المانحون. وأصبحت مساحات واسعة من البلاد غير قابلة للسكن من جرّاء الزرع العشوائي للألغام فيها. وقد اعترفت قيادة غورباتشوف بعد عام ١٩٨٥ بفشل الاتحاد السوفياتي في تحقيق أيّ من أهدافه. وقرّر غورباتشوف أن متابعة الحرب يجب أن لا تتعارض مع هدف انفراج جديد مع الولايات المتحدة فخفض رتبتها إلى صراع إقليمي سمح للمساعي الحميدة للأمم المتحدة بأن تتوسّط لإبرام اتفاقية في جنيف عام ١٩٨٨. وقد تضمّنت بنود الاتفاقية ما يلي:

١- انسحاب القوات السوفياتية.

٢- عدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية للدّول.

٣- حق عودة اللاجئين.

٤- تشترك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ضمان الاتفاق.

في حين أن الانسحاب السوفياتي لقي بصفة عامة ترحيبا لدى المجتمع الدّولي الذي رأى فيه دليلا على "التفكير الجديد" لدى غورباتشوف بشأن السياسة الخارجية السوفياتية، فإن صافي التكاليف بالنسبة لأفغانستان، كما هو مبيّن آنفا، كانت عميقة الأثر. فتوقّف التدخّل الخارجي لم ينتج عنه الحكومة الائتلافية المستقرّة والالتزام بتقاسم السلطة الذي كان متوقّعا. لقد أظهرت قصّة أفغانستان مرّة ثانية الأخطار والمآزق التي يواجهها الأطراف في أوضاع الحرب الأهلية

والعنف الطائفي. كما أكّدت ما تمّ التوصّل إليه من نتائج من أن القوة العسكرية ليست من المنقولات التي يمكن استبدال واحدة منها بأخرى كما برهنت كيف يمكن لصانعي القرار أن يخطئوا في تقدير نوايا الآخرين وردود أفعالهم في تحديدهم للوضع.

العامل – البنية Agent - structure

مصطلح يقترن بمشكلة مستوى التحليل ويشير إلى أفضل طريقة لتصوّر العلاقة بين الدّولة والفاعلين والنظام الدّولي. وقد تمّ استيراد الطابع الذي ينطوي على الإشكال لهذه القضية من النظرية الاجتماعية وتمّ إدخالها في العلاقات الدّولية من قبل الكسندر وندت (Alexander Wendt) (١٩٨٧). وهو يدور حول حقيقتين بديهيتين: "(١) البشر ومنظّماتهم هم فاعلون غائيون تساعد أعمالهم على إعادة إنتاج وتحويل المجتمع الذي يعيشون فيه و (٢) يتكوّن المجتمع من علاقات اجتماعية تنظم التفاعلات بين هذه الأعمال الغائية". و "المشكلة" هي كيف (١) يتّصل العامل بالبنية (٢) والعكس بالعكس. إن خصائص العوامل والبنيات كلاهما يمتّان بصلة إلى أوصاف السلوك الاجتماعي، لكن السؤال المركزي، كما أشار سميث (Smith) وهو ليس (Hollis)، هو كيف يتمّ الجمع بينهما في تفسير واحد للسلوك الدّولي. هذا النقاش الفلسفي – المنهجي يوجد بالدرجة الأولى في نقد الواقعية الجديدة، ولا سيّما في كتاب كيه. ان. والتز (K. N. Waltz) المعنون "نظرية السياسة الدّولية" (Theory of International Politics) في هذا العمل يقول والتز إن "بنية" النظام الدّولي هي التي تقيّد احتمال التعاون بين الدّول والتي بالتالي تولّد معضلة الأمن وسباقات التسلّح والحرب.

ولهذا السبب، فإن الدراسات "الاختزالية" لـــ "العوامل" (أي فرادى رجال الدّولة، أو صفة الدّول) لا يمكن أن تكون مرضية ولا بدّ أن تكون ثانوية بالنسبة لنظريات النظام الدّولي (وحيد القطب أو ثنائي الأقطاب أو متعدّد الأقطاب) حيث أن هذه البنية هي التي تؤثّر على سلوك الدّولة. وقد أصبحت الآن قضية كيفية تصوّر العامل والبنية وكيفية إدراك علاقتهم من أجل وضع "نظرية كاملة" للسياسة العالمية، هذه القضية هي الآن في قلب النقاش بين المنظّرين الدّوليين التقليديين والنقديين.

العدوان Aggression

لهذه الكلمة معان مختلفة. فهي تستعمل في القانون الدّولي وفي المنظّمات الدّولية كمفهوم وكشكل من السلوك المحرّم. ولقد درس هذا المفهوم من قبل العديد من علماء المجتمع ولا سيّما من قبل علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي. وتستخدم هذه الكلمة أيضا في الخطاب والنقاش السياسيين ولها عادة معنى ازدرائي يقترن بالإدانة والشجب. وسيتمّ التركيز إلى حدّ كبير على السياقين الأو لين في تتأو ل معنى هذا المصطلح.

أولا، في مجال القانون، يستعمل هذا المصطلح للتفريق بين الحروب العادلة وغير العادلة وبين القوة المشروعة وغير المشروعة.

وهو يشير بشكل عام إلى هجوم غير شرعي وغير مبرّر وغير لائق أو غير أخلاقي أو إلى تدخّل دولة، أو عملائها في شؤون دولة أخرى. وبهذا المعنى فهو"هجومي" وليس "دفاعي"، مع أن مفهوم الضربة الوقائية يمكن أن يضفي الإبهام حتى على هذا التفريق. ويجري عادة التمييز بين العدوان "المباشر" (مثل هجوم اليابان على بيرل هاربور عام ١٩٤١) والعدوان "غير المباشر" (مثل تحليق طائرات التجسس الأمريكية يو٢ (U2) فوق أراضي الاتحاد السوفياتي بين ١٩٥٥ و١٩٦٠). كما أنه قد لا يقتصر في الاستعمال الدّولي الرائج على الأعمال العسكرية الصريحة أو الضمنية كما في الأمثلة آنفة الذكر، بل قد يأخذ شكل تدابير اقتصادية من قبل دول ضدّ دول أخرى (مثل الحصار أو المقاطعة).

لكنّ صعوبة التعريف والغياب الواضح لمعيار دولي عام لم يحل دون استخدامه كمفهوم مركزي في نظريات التغيير السلمي. وانطلاقا من أن القانون الدّولي قد حاول تنظيم سلوك الدّول ووضع أساليب متّفق عليها عالميا في تعزيز المصالح الوطنية فقد بذلت الجهود منذ بداية نظام الدّولة لوصف وبالتالي لتحريم "العدوان". أمّا نظريات القرون الوسطى المتعلّقة بالحرب العادلة فيمكن رؤيتها بوصفها خطوات متعثّرة في هذا الاتجاه. ويمكن، بمعنى ما، اعتبار أن القانون الدّولي قد كان دائما معنيا بهذه القضية، إلا أنه لم تبذل جهود واعية من جانب المجتمع الدّولي لتحديده وبالتالي إلغاء وقوعه إلا بعد الآثار الكارثية التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى. وقد استند ميثاق عصبة الأمم، بتأكيده على مبدأ الأمن الجماعي، على الاعتقاد بأن (أ) العدوان يمكن تحديده بسهولة و (ب) يمكن لبقية المجتمع الدّولي، بالتضافر، أن تهبّ ضدّ المعتدين. لكن هذين الافتراضين لم تثبت صحّتهما، ويتّفق الجميع على أن العصبة كانت تتخبّط، على الأقل

جزئيا، بسبب عدم قدرتها على معالجة هذه المشكلة. لقد كان إغفال تعريف العدوان في ميثاق الأمم المتحدة وإسناد مهمة تحديد حصوله إلى مجلس الأمن، كان اعترافا ضمنيا من جانب الذين وضعوه بالحاجة إلى واقعية سياسية في المنظّمة الجديدة. إن "الأعمال العدوانية" هي التي يقرّر المجلس أنها عدوانية. وهكذا فإن اجتياح كوريا الجنوبية من قبل كوريا الشمالية في يونيو ١٩٥٠، في غياب المندوب السوفياتي، اعتبر أنه يقع ضمن هذه الفئة العدوانية.

وعدا عن هذه المؤسّسات الدّولية، فقد جرت أشمل محاولة لوضع تعريف للعدوان عام ١٩٣٣ من قبل ليتفينوف (Litvinov) وزير الخارجية السوفياتي وذلك في المؤتمر المعني بتعريف العدوان. فانطلاقا من هذا الرأي يحدث العدوان في أي من الحالات التالية: (أ) إعلان الحرب ضدّ دولة أخرى، (ب) اجتياح مسلّح لأراضي دولة أخرى، دون إعلان الحرب، (جـ) القيام بهجوم، دون إعلان الحرب، على أراضي دولة أخرى أو على سفنها أو طائراتها، (د) القيام بحصار بحري لموانئ أو ساحل دولة أخرى، (هـ) تقديم المساعدة لعصابات مسلّحة داخل دولة أخرى ورفض اتّخاذ جميع التدابير الممكنة على أراضيها لتجريد العصابات المسلّحة من المساعدة والحماية. ولم يوجد تعريف محدّد بهذا الشكل للعدوان منذ ١٩٣٣. وقد أصبح أكثر غموضا في غضون الحرب الباردة اعتبارا من عام ١٩٤٦ فصاعدا، حين أصبح المصطلح موضع منافسة أيديولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وهكذا فعدا التعريف القانوني العام للعدوان (اللجوء إلى الحرب أو التدابير أو القسر المسلّح ممّا يتمّ الاضطلاع به انتهاكا لالتزامات المعاهدات)، فإن هذا المصطلح يستعصي على تحديد أكثر دقّة. بل إن المصطلح والظواهر التي يصفها مستوطنة في النظام الفوضوي الذي تتمثّل أهم سمة له بتفسير محاط بحراسة شديدة وبالتساهل لمبدأ السيادة. لذا فإن المحاولات الرّامية إلى تعريف وبالتالي تقييد حدوثه مرتبطة لا محالة بدرجة التماسك التي يحقّقها المجتمع الدّولي.

ثانيا، يمكن تقسيم مقاربة العلوم الاجتماعية للعدوان، بشكل عام، إلى أولئك الذين يحبّذون نظرية غريزية للعدوان وأولئك الذين يحبّذون نظرية تعلّم للعدوان. تقول نظرية الغريزة إن الإنسان عدواني بالفطرة، في حين أن نظرية التعلّم تقول إن العدوان هو استجابة لأوضاع مختلفة يواجهها الأفراد منذ طفولتهم. وقد اهتمت جميع العلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية، مثل علم الجريمة، في المفهوم وتعريفه وأسبابه ومظاهره. ثم إن العلوم الاجتماعية تميّز بين العدوان

كموقف أو استعداد فطري والعدوان كسلوك. وهكذا قد لا يقوم شخص ما يشعر بالعدوانية بالتعبير عنها بشكل صريح مباشر، أو قد ينقل أو يسقط ذلك العدوان على شيء بديل.

وفي منعطف القرن تحدّث فرويد عن دافع إلى الموت (thanatos) – كجزء متأصّل في الطبيعة البشرية. بناء على ذلك اعتبر العدوان غريزة. وقد استأثرت هذه الفكرة القوية ولكن الخاطئة بتفكير الناس حول العدوان منذ ذلك الحين. فعدا عن ضرورة معالجة مفهوم الغريزة بحذر شديد، فإن معظم المنخرطين في العلوم الاجتماعية يرفضون المقاربات الفرويدية الجديدة للعدوان. وقد دلّ بحث هام نشر في ثلاثينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة على أن العدوان يمكن اعتباره مرتبطا بمقدار الإحباط الذي عاناه الفرد. ولقد تمّ الآن تعديل الموقف الدوغماتي للعاملين في مجال العلوم الاجتماعية من عدوان الإحباط حيث يفضل الباحثون اعتبار الإحباط محرّضا على العدوان. وفي الفترة الأقرب عهدا بنى العاملون في مجال العلوم الاجتماعية على هذه الأفكار ليبيّنوا أن الكثير من العدوان يتمّ تعلّمه كنتيجة للانخراط في الحياة والأنشطة الاجتماعية. وهكذا ينظر إلى العدوان بأنه وسيلي (ذرائعي) لا غريزي. فمعظم الأنظمة الاجتماعية تميل إلى تشجيع السلوك الذي يؤكّد الذّات والقادر على المنافسة في حين أن أشكال العدوان الشعائرية – على سبيل المثال في الرياضة التنافسية – تكافأ ماديا ومن حيث المركز الاجتماعي.

من الصعب، استنادا إلى السلوك الفردي، استقراء بواعث للقيام بأنواع من العنف ضمن وفيما بين المجتمعات والذي يمكن تسميته صراعا اجتماعيا. ثم إن دراسات الجنود المحاربين قد دلّت على أن إطاعة السلطة و / أو مشاعر التضامن مع الجنود الزملاء هي بواعث أقوى من العدوان في تفسير السبب الذي يجعل الناس مستعدّين للقتل في ساحة القتال. لقد جعلت التكنولوجيا الحديثة القتل أكثر كفاءة وأبعد مسافة. كما أنها فصلت القرار السياسي بخوض الحرب عن قرار القيام بالقتل أو التعرّض للقتل. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن دراسة صنع القرار في العلاقات الدّولية أن تدلّ على أن القرار الفعلي بخوض الحرب لا يمكن تفسيره تفسيرا ملائما من خلال نظريات العدوان. وقد تكون الأوضاع الذهنية السيكولوجية على نفس الدرجة من الأهمية، كما أنه لا يمكن إغفال العوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية.

البلدان الصناعية المتقدّمة AICs (Advanced Industrial Countries)

التسمية المختزلة التي تطلقها الأمم المتحدة على أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان وأستراليا. وكثيرا ما يشار إلى هذه الدّول بمجرّد كلمة "الشمال" في الوثائق مثل تقرير براندت لعام ١٩٨٠.

المساعدات انتقال السلع والخدمات بين الفاعلين الدّوليين على أساس Aid ميسر. وتعد كلمة Aid (المساعدات) كلمة ذات مدلول بالغ العمومية. فهي تشمل المنح والقروض على حدّ سواء، الثنائية والمتعدّدة الأطراف، الحكومية والخاصّة. وهي تستبعد، بوجه خاص، العمليات التجارية التي لا يقدم فيها المانح أية تسهيلات. وقد تعطى المساعدات بدون ربطها بشروط أو قد يقيدها المانح بشكل ما بحيث يكون المتلقي مقيدا في كيفية استخدام المساعدات. وقد تقدّم المساعدات لأسباب إنسانية أو قد يكون لها معان سياسية صريحة جدا. وقد تقدم مساعدات لتخفيف وطأة مشكلة ما قصيرة الأجل أو قد تكون جزءا من استراتيجية طويلة الأجل للتنمية أو إعادة التطوير.

لقد أصبحت علاقات المساعدات، في جميع السياقات المشار إليها آنفا سمة متنامية للعلاقات الدّولية في القرن العشرين. وبالرغم من الأثر المتنامي لفاعلين من غير الدّول فإن الكميات الكبرى من المساعدات لا تزال تقدّم من حكومة إلى حكومة. فالولايات المتحدة، وهي أقوى فاعل اقتصادي متمثل بالدّولة في نظام ما بعد ١٩٤٥، هي أيضا أكبر جهة مانحة. ولقد تمثّل برنامج المساعدات الرئيسي الأول ببرنامج الإنعاش الأوروبي. وقد شجّع النجاح الواضح لهذا البرنامج، الذي يعرف بمشروع مارشال، الولايات المتحدة على محاولة تطبيق ذات السياسة على العالم الثالث. ويختلف حجم ونطاق المشاكل التي تواجه أي جهة مانحة اختلافا كلّيا فيما بين أوروبا الغربية والعالم الثالث. وقد بلغت المساعدات المقدّمة من دولة إلى دولة ذروتها في أوائل ستّينيات القرن العشرين ثم ضعفت بعد ذلك. وثمّة عدد من العوامل التي تكمن وراء هذا الضعف. فقد وجد المانحون أن المساعدات هي من الناحية السياسية أداة مكلفة وغير فعّالة للسياسة الخارجية. فتغيّر مفاجئ في نظام الدّولة المتلقية قد يعني فقد النفوذ السياسي ومعه الموارد الاقتصادية. ومن الناحية الاقتصادية لم تحقّق المساعدات بكلّ بساطة النموالذاتي لدى الدّول المتلقية والذي كان مرجوا بالأصل. ويميل الزعماء السياسيون والجمهور اليقظ الآن إلى

المجادلة بأن تغيير النظام مطلوب إذا كان للعالم الثالث أن يتجنّب سلسلة من الأزمات الاقتصادية الرئيسية قبل نهاية القرن العشرين.

انظر Donor Fatigue (تعب المانح)؛ foreign aid (المساعدات الخارجية).

الأيدز AIDS (Acquired Immune Deficiency Syndrome)

متلازمة نقص المناعة المكتسبة. وقد تمّ لأول مرة تشخيصها في الولايات المتحدة عام ١٩٨١ لدى الذكور الشاذّين جنسيا. وفي غضون سنتين كان الباحثون في فرنسا والولايات المتحدة قد أثبتوا أن سبب الايدز هو فيروس نقص المناعة لدى الإنسان (HIV). ثم دعي هذا الفيروس لاحقا HIV-1 حين تمّ اكتشاف سلالة أخرى سميت HIV-2 في إفريقيا الغربية. ينتقل فيروس الايدز من جرّاء الاتصالات الجنسية غير المحمية ومن خلال الدم الملوث ومنتجات الدم والاتصال بين الأم والوليد قبل الولادة. وفي جميع السكان تقريبا الذين تمّ اكتشاف الايدز لديهم كان أكثر عوامل العدوى التي تؤدّي إلى حدوثه هو النشاط الجنسي وإساءة استعمال المخدرات. إن وباء الايدز هو مشكلة سلوكية بقدر ما هي مشكلة بيولوجية.

تقدّر منظّمة الصحة العالمية أن حوالي ١٠ ملايين من الناس يحملون فيروس الايدز وتتنبأ بأن العدد سيصل إلى ٢٠ مليون بحلول عام ٢٠٠٠. وفي حين أن نسبة كبيرة من الحالات المبلغ عنها موجودة حاليا في العالم الثالث (ولا سيّما في إفريقيا الشرقية والوسطى)، فإنه من المحتمل أن تحدث نسبة كبيرة من الزيادة المتوقّعة في العالم المتقدّم. لذا فإن الوباء يمثّل حقا تهديدا عالميا للصحة. ثم إنه من المعروف أن معدّل الوفيات من جرّاء الايدز، متى حدث من عدوى فيروس الايدز، معدّل عال جدا. ويبدوأن للوباء نمطين للعدوى: ففي البلدان الصناعية المتقدّمة يوجد الفيروس في أغلب الأحيان بين الذكور الشاذّين جنسيا وبين الذين يستخدمون المخدّرات عن طريق الحقن الوريدية. أما في العالم الثالث (في إفريقيا وأمريكا الجنوبية حاليا) فإن طريقة الانتقال هي من خلال الممارسات بين الجنسين المتغايرين. لذا فإن الاتصال قبل الولادة أكثر انتشارا في هذه المناطق.

من المعترف به الآن أن وباء الايدز مشكلة ملحّة وفورية يتعيّن على المجتمع الدّولي مواجهتها ولكن ليس من منظور متمحور حول الدّول. لقد أطلقت منظّمة الصحة العالمية برنامجا عالميا عن الايدز (١٩٨٦). ولهذا البرنامج ثلاثة أهداف: الحيلولة دون انتشار فيروس

الايدز، توفير بيئة عناية للمصابين وحمايتهم بشكل خاص من التمييز ضدّهم، وثالثا، تنسيق البحث والعلاج والوقاية على الصعيدين الوطني والدّولي. إن هذا الوباء يدعم الفكرة القائلة بأن ما تتصف به العلاقات الدّولية من التحيّز للتمحور حول الدّولة يجب أن يفسح المجال، انطلاقا من حاجة فورية ملحّة، إلى منظور مجتمع عالمي.

القدرة الجوية Air power

إن واحدة من أهم التطوّرات في القرن العشرين هي الطيران الأثقل من الهواء. وقد ظهرت إمكانياته في أوائل القرن العشرين في الحروب مثل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ – ١٩١٨، حين استخدمت الطائرات التي يقودها طيارون لأغراض المراقبة والاعتراض والقصف؛ وفي غضون السنوات ما بين الحربين بدأ استراتيجيون مثل غيولودوهيت (Giulo Douhet) ووليام ميتشل (William Mitchell) يشيرون إلى أولوية القدرة الجوية في حرب المستقبل. وكان دوهيت بشكل خاص يقول بأنه ينبغي في الحروب القادمة السعي إلى "السيطرة على الجو" وأنه يمكن تحقيق ذلك بالقصف الهجومي لأهداف العدومنذ البداية. كما بيّن دوهيت أن الروح المعنوية لدى المدنيين من شأنها أن تدمّر من جرّاء تلك الاستراتيجية. والذي جرى هو أن تجربة الحرب العالمية الثانية أظهرت نتائج متباينة. فقد تبيّن أن القصف الاستراتيجي غير دقيق إلى حدّ بعيد وأنه باهظ التكاليف وكثيرا ما كان يثير الخلاف والجدل بشأن ما أصبح يعرف لاحقا بالضرر المصاحب غير المباشر. وكانت التغييرات الرئيسية التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية علمية وتكنولوجية، وبشكل خاص الأسلحة النووية والصّواريخ البالستية. وكانت هذه التغييرات هي التي بدا أنها تثبت رأي دوهيت والعقيدة الهجومية.

في صراعات منتصف القرن في كوريا وفيتنام استخدمت تكنولوجيات مماثلة لتلك التي استعملت في أربعينيات القرن العشرين. وهنا أيضا كانت النتائج غير حاسمة. وبدا أن حرب الخليج لعام ١٩٩١ أوحت لأنصار القدرة الجوية أن تحوّلا نموذجيا كان يحدث. فقد استخدم سلاح الجوالأمريكي عددا من التكنولوجيات المبتكرة، ولا سيّما الطائرات التي لا يرصدها الرّادار والقنابل الذكية وتمكن من تحقيق السيطرة على الجوالتي كان دوهيت يحلم بها. وأصبح ذلك إيذانا بثورة في الشؤون العسكرية بوصفها المستقبل المعقول الذي تقوم فيه القدرة الجوية بدور مركزي.

الغريب Alien

شخص يقيم عادة في دولة ويدين بالولاء لدولة أخرى. وهذا لا يمكن فصله في القانون الدّولي عن مفهوم الولاية الإقليمية السيادية، حيث يفترض أن الأشخاص ينتمون قانونيا إلى دول محدّدة (أي أنهم رعايا). ويعتبر بعض الكتّاب المثاليين الذين يرغبون في تحطيم العوائق الوطنية وتقليص سلطة الدّولة ذات السيادة، أن فكرة الغرباء مرجعية ويفضّلون النزعة الدّولية لتكون محور الولاء والانتماء.

انظر مؤلّف كانت (Kant) "السلام الدائم" (Perpetual Peace).

تعدّ حماية الغرباء موضوعا مثيرا للجدل في القانون الدّولي وتبيّن المقاربات المتباعدة للعلاقات الدّولية من جانب الدّول المتقدّمة والدّول النامية. فالدّول المتقدّمة (وهي عادة الدّول الغربية الرأسمالية) تجادل بأن الرعايا الأجانب محميون وفق "معيار دولي في الحدود الدنيا" يجب احترامه بصرف النظر عن الكيفية التي تعامل بها الدّولة المضيفة رعاياها. ومن جهة أخرى، تقول الدّول النامية إن "معيار المعاملة الوطني" كاف. فالقضية سياسية أكثر منها قانونية بمعنى أن الدّول النامية تشعر بالاستياء من التغلغل والتبعية الاقتصاديين فتؤكد على السيادة المطلقة والاستقلال التّام، في حين أن الدّول المتقدّمة، رغبة منها في حماية استثمارها وممتلكاتها، تجادل من أجل تفسير أكثر توسّعا لهذه المفاهيم. ولقد تمثّل أكثر خرق وضوحا وإثارة لـــ "المعيار الدّولي الأدنى" في الفترة قريبة العهد بقيام أوغندا بطرد الآسيويين عام ١٩٧٢.

انظر Asylum (حق اللجوء)؛ immigration (الهجرة إلى الخارج)؛ migration (الهجرة)؛ refugee (اللاجئ).

التحالف Alliance

اتفاق رسمي بين فاعلين اثنين أو أكثر – عادة بين الدّول للتعاون مع بعضهم البعض بشأن قضايا أمنية مشتركة مدركة. فيتوقّع أن يزداد الأمن من خلال التحالف بينهم في احد أوبعض أو جميع الأبعاد التالية: فمن خلال الانضمام إلى تحالف يتمّ إرساء قواعد أو تعزيز نظام من الرّدع، ومن خلال الانضمام إلى تحالف يتمّ تطبيق حلف دفاعي في حالة الحرب، ومن خلال الانضمام إلى تحالف يمنع بعض أو جميع الفاعلين من الانضمام إلى تحالفات أخرى.

ويحدّد الحلفاء في معاهدة الظروف التي تستدعي ردّا عسكريا. وهذا التعاون يغطّي في الحدّ الأدنى الالتزامات المتبادلة في حال اندلاع الأعمال الحربية، لكن التعاون كثيرا ما يتجاوز ذلك. وقد تعتبر المناورات العسكرية المشتركة وتدريب العاملين وشراء الأسلحة أنشطة مؤاتية ضمن قاعدة "كون الأطراف حلفاء". وقد يشعر الحلفاء بالحاجة إلى دعم بعضهم البعض دبلوماسيا في تنفيذ سياساتهم الخارجية. وكما هو الحال في أية دبلوماسية، قد تكون التحالفات سرية أو علنية، ثنائية أو متعدّدة الأطراف. ومن غير الصعب رؤية سبب اعتبار دبلوماسية التحالف، في ظلّ المفاهيم التقليدية لمحورية الدّولة، نموذجا للسياسة الرّاقية.

كان التحالف عنصرا متغيّرا أساسيا في نظام ميزان القوى. كان يفترض أن الدّول "تتوازن" إزاء دولة تعديلية أو إزاء تحالف للمحافظة على الاستقرار. ففي هذا السياق كانت التحالفات طارئة وذات توجّه نحو القضايا. وقد بيّن والتز (Waltz) (١٩٧٩) أن دينامية معقولة مساوية في ميزان القوى تتمثل في "الانحياز" إلى طرف منتصر مفترض بدلا من أن تتوازن ضدّه. ففي نظام ذي محورين يمارس زعماء الكتل والقوى العظمى البحث عن التحالفات بغية مواجهة تهديدات مدركة في الهامش أو في المحيط. وبما أن القدرات العسكرية موزعة بشكل غير متساو في التحالفات ذات المحورين فيمكن حدوث صراعات خطيرة ضمن الكتلة حول نطاق ومجال قيادة وتبعية الكتلة. وكثيرا ما يشار إلى هذه النزعة بوصفها متعدّدة المراكز.

وفي نظام متعدّد المحاور تكون ديناميات التحالف أكثر سيولة بشكل متأصّل وقد توجد حالات أكبر من عدم التيقّن وأقل إمكانية للتنبّؤ بشأن السياسات الخارجية وديناميات التحالف. وكما بيّن كريستنسن (Christensen) وسنايدر (Snyder) (١٩٩٠)، قد تقدّم الدّول في ظروف تعدّدية المحاور إما على الاندفاع في الأعمال الحربية دعما لحلفائها أو أنها تقف موقف المتفرّج من الأعمال الحربية متوقّعة أو آملة في أن لا يفعل ذلك الآخرون. هذه المعضلة هي من صلب تعدّدية المحاور و – كما بيّن الكاتبان – فإن اعتبارات إدراكية متمحورة حول الفاعل وغير منهجية قد تحلّ المعضلة في خاتمة المطاف.

لقد شهد القرن العشرون مخزونات نموذجية من البحث عن الحلفاء وإقامة التحالفات في سلوك الدّول. لقد درست أمثلة ١٩١٤ و١٩٣٩ دراسات واسعة بغية استقراء وإثبات النظريات عن التحالفات وحدوث الحرب. وتبدو النتائج التي تمّ التوصّل إليها متضاربة بشأن ما إذا كانت التحالفات تحول دون خوض الدّول للحرب أو تشجّعها على ذلك. وقد أكد اندلاع الحرب الباردة

الكثير من الديناميات ذات المحورين المشار إليها آنفا. فقد وجدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا أن قيادة الكتل لا تستطيع افتراض تبعية الكتل. وقد رأى الكثيرون أن الأسلحة النووية تفاقم نزعات الابتعاد عن المركز تلك. ولعلّ الديغولية كانت أوضح تعبيرا عن هذه الآراء. لقد تركت نهاية الحرب الباردة وانقضاء الاتحاد السوفياتي النظام مع بقايا " الصباح التالي لليلة السابقة" للبنية القديمة ذات المحورين. وفي حين أن حلف وارسوقد انقضى الآن فإن الناتو يواصل إعادة اختراع نفسه مع أن السؤال عمّا إذا كان لا يزال "تحالفا" يبقى مسألة فيها نظر.

الأنواع البديلة لمستقبل العالم **Alternative world futures**

دراسة الوضع الذي سيكون عليه النظام العالمي في المستقبل، بما في ذلك النظام السياسي العالمي. ورغم ما تنطوي عليه النبوءة في التسمية فإنه يوجد منهجية تتضمّن استقراء بعض الاتجاهات المحدّدة في الوقت الراهن، وما ستكون عليه في المستقبل استنادا إلى بعض الافتراضات العملية. وكثيرا ما يستخدم مصطلح "futurology" (علم المستقبل) لوصف منهجية الدراسة ومجالها.

لقد ازداد نموهذه الدراسة بسرعة في الربع الأخير من القرن العشرين. وهذا يعكس القلق المتنامي بشأن عدد من القضايا العالمية مثل نموالسكان وتدهور أوضاع البيئة، واستهلاك الموارد غير المتجدّدة، الخ. وقد تمّ بالأصل التعبير عن هذا القلق عندما بدأت المؤسّسات الخاصّة مثل "نادي روما" تنشر تنبّؤات متشائمة عن المستقبل. وتمثلت أبرز هذه الوثائق بـــ "حدود النمو" (The Limits of Growth) (١٩٧٢). وكانت جماعات أخرى مثل معهد هدسون أكثر تفاؤلا. ففي ١٩٨٠ نشرت حكومة الولايات المتحدة تقريرها عن العالم ٢٠٠٠. وقد بيّن هذا التقرير أن الحاجة تدعوإلى تحوّل في رسم السياسة إذا كان لا بدّ من دحض آراء المتشائمين.

لقد شكّل الاهتمام المتزايد في الأنواع البديلة لمستقبل العالم جزءا من المنظور التعدّدي للعلاقات الدّولية. وهذا المنظور يرى أن مشاكل الكرة الأرضية لا يمكن حلّها إلا بالإفلات من ضيق السياسة التقليدية المتمحورة حول الدّولة.

السفير Ambassador

مندوب أو ممثّل دبلوماسي لدولة ذات سيادة يقيم عادة في دولة أخرى. وبما أن العلاقات الدّولية تعني وجود نظام للاتصالات بين الدّول فقد جاءت فكرة السفير ليكون أداتها الرئيسية الممكّنة. ومع أن هذه الممارسة تقترن عادة بتطوّر نظام الدّولة الأوروبي فإن إشارات إلى ذلك النظام توجد في الصين القديمة والهند القديمة حيث نجد في "آرثاشاسترا" كاوتيليا (Kautilya's Arthashastra) مثالا واضحا للممارسة الدبلوماسية المفوّهة القديمة وفن إدارة شؤون الدّولة. غير أنه لا يوجد في أيّ من نظامي الدّولة القديمين المذكورين ما يدلّ على وجود نظام للسفارة يتضمّن سفارات وبعثات أو مفوضيات دائمة. وكانت الممارسة السائدة، كما هو الحال في أماكن أخرى في العالم القديم، استخدام الرّواد والمبعوثين (الرسل، في واقع الأمر) أو بخلاف ذلك المبعوثين مطلقي الصلاحية (المندوبين المخوّلين وضع الاتفاقيات).

لقد بدأت تظهر الممارسة الحديثة للسفراء المقيمين في أوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ربما في البندقية وميلانوفي أول الأمر. وكانت فكرة الحصانة الدبلوماسية لا تنفصل عن الإقامة وكانت تشكل الأساس للقانون الدّولي الحديث. وكانت حرمة شخص السفير (وجهاز موظفيه) سمة لازمة لهذا النظام. ولا تزال الحصانة حجر الزاوية في العمل الدبلوماسي، وحتى انتهاك الحصانة المثير الذي جرى في طهران (١٩٧٩)، حين تمّ احتجاز أعضاء السفارة الأمريكية رهائن من قبل القوات الحكومية، لا يدحض القبول العالمي لفكرة الحصانة. فقد أدينت إيران، تقريبا بدون استثناء في المجتمع الدّولي، بشدّة لهذا الانتهاك الصّارخ للقواعد الأساسية للاتصالات الدبلوماسية. غير أن مسألة إمكان توسعةّ مبدأ الحصانة ليشمل جوانب أخرى غير السلامة الشخصية والشؤون الدبلوماسية الخاصّة (مثل مخالفات مواقف السيارات أو الإتجار بالمخدّرات) مقبول على نطاق أضيق ويخضع لكثير من الجدل في الوقت الرّاهن.

أصبح تطوّر نظام السفراء المقيمين واعيا كاملا لذاته في مؤتمر فيينا (١٨١٥) الذي، بالإضافة إلى الاعتراف بوجود الهيئة الدبلوماسية (corps diplomatique)، حدّد بدقّة فئات التمثيل وأصدر بروتوكولا يحدّد مهام وترتيب الأولوية للبعثات الدبلوماسية. ولا يزال هذا البروتوكول مطبقا حتى الآن: وهو يبرز أهمية الحصانة ويؤكّد أن عميد الهيئة الدبلوماسية أو الناطق باسمها هو إمّا ممثل البابا أو، وهذا هو الأغلب، السفير المعتمد الأطول مدة في الخدمة

بصرف النظر عن مركز أو سلطة البلد الذي يمثله. وهكذا فقد أنشأت فيينا نظام السفراء بوصفه مؤسّسة حيوية في العلاقات الدّولية ظلّت مستمرّة دون تغيير حتى يومنا هذا. وفي ١٩٦١ أبرزت اتفاقية فيينا المعنية بالعلاقات الدبلوماسية واعتمدت ما أنجزه المؤتمر.

لقد شكّك بعض الكتّاب المعنيين بالدبلوماسية استمرار الحاجة إلى نظام السفراء. وحجّتهم أن التكنولوجيا الحديثة، ولا سيّما في ميدان الاتصالات، فضلا عن أفول الدّولة الوطنية التقليدية، قد دمّرت الأساس ذاته للمؤسّسة. على أنه رغم أن حكومات عديدة مهتمة بتشذيب الموارد المتاحة للخدمة الدبلوماسية وتوجيه مهامها بشكل أكثر نحو التجارة بدلا من المسائل التقليدية للسياسة العليا، فمن غير المحتمل أن يزول نظام مفيد بهذا الشكل. وقد يتعرّض النمط الدبلوماسي الثنائي إلى تغيير هام، لا سيّما من جرّاء جماعية الحياة الدّولية، إلا أن الحاجة إلى الآلية الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدّد الأطراف، سيبقى ما بقي نظام الدّولة الدّولي. فالواحد مرتبط بالآخر.

انظر Diplomacy (الدبلوماسية)؛ diplomatic immunities and privileges (الحصانات والامتيازات الدبلوماسية).

العفو العام **Annesty**

يشير إلى قرار بالتخلّي عن المقاضاة أو العقوبة بالنسبة لبعض أنواع المسيئين (السياسيين عادة)، وهو مماثل للصفح ولكن دون أن يقترن بمعنى الغفران الذي يرتبط بذلك عادة. يمكن للعفو أن يكون عامّا أو مخصّصا، تامّا أو جزئيا. ويستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع فيما يتّصل بأسرى الحرب وسجناء الضمير. إن منظّمة أمنستي انترناشيونال (Ammensty International) منظّمة غير حكومية متخصّصة في الإشراف العالمي على الحالات التي يتم فيها إنزال العقوبة بالأفراد أو الجماعات بسبب آرائهم السياسية أو الدينية.

منظّمة العفو الدّولية: منظّمة دولية غير Amnesty International حكومية تعمل في نطاق قضايا حقوق الإنسان. وقد بدأت كحركة احتجاج لكن أصبح لها هيكل تنظيمي يتناسب مع أهدافها ومهامها. تعود الفكرة الأصلية لحملة دولية تدعم المحتجزين في أنحاء العالم بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية إلى بيتر بيننسون (Peter Benenson) الذي كتب مقالة في صحيفة الأوبزرفر البريطانية في مايو ١٩٦١ بعنوان "السجناء المنسيون" (The Forgotten Prisoners)

استحوذت على اهتمام الرأي العام العالمي. وفي غضون سنة تمّ التّصدي لأكثر من ٢٠٠ حالة وتمّ تقديم شكاوى نيابة عن سجناء الضمير.

تسعى منظّمة العفوالدّولية لتحقيق ثلاثة أهداف واسعة النطاق للسياسة: إطلاق سراح جميع سجناء الضمير، وإنهاء جميع أشكال التعذيب (بما في ذلك عقوبة الإعدام)، ومحاكمات عادلة وفورية لجميع السجناء السياسيين. إن منظّمة العفوهي من حيث الأساس منظّمة مراقبة وتعتمد اعتمادا أساسيا على استجابة متطوّرة من جانب الجماهير الواعية عبر النظام. وعلاوة على ذلك فإن سمعتها المعروفة بعدم التحيّز والموثوقية تجعلها مصدرا هامّا للمعلومات التي تستخدمها على نطاق واسع النخبة السياسية عبر العالم.

عند كتابة هذا المؤلّف كان لمنظّمة العفوما يزيد عن مليون من الأعضاء والمؤيّدين في أكثر من ١٥٠ من الدّول والأقاليم. وتديرها لجنة تنفيذية مؤلّفة من تسعة أعضاء وأمين عام يقوم بتنفيذ قرارات السياسة ويرأس السكرتارية. ومقرّها الرئيسي في لندن، المملكة المتحدة. وهي ممثلة في الأمم المتحدة ومنحت في ١٩٧٨ جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اعترافا بعملها في هذا المجال. وهي معترف بها أيضا من قبل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومنظّمة الدّول الأمريكية ومنظّمة الوحدة الإفريقية. وقد منحت جائزة نوبل للسلام في ١٩٧٧.

الفوضى Anarchy

مفهوم أساسي في العلاقات الدّولية لكنه موضع الكثير من الجدل ومعناها الحرفي هو "غياب الحكومة" لكنها كثيرا ما تستعمل كمرادف لعدم النظام والتشوّش والارتباك. وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية. وبهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدّولي وتحدّد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدّولية. وبهذا المعنى ليس لها دلالة إيجابية ولا سلبية. فهي وصفية لا آمرة، وضع عام لا بنية متميّزة. وبهذه الطريقة فإنها تعتبر "نقطة الانطلاق" للتفكير بشأن العلاقات الدّولية. على أن البعض يرون أن الفوضى (anarchy) تعني ضمنيا غياب أية مؤسّسات ذات سلطة أو قواعد أو معايير فوق الدّولة ذات السيادة. وهذا الرأي يقود إلى الافتراض الخاطئ كل الخطأ بأن العلاقات الدّولية هي بشكل دائم في "الحالة الطبيعية" وهي بحدّ ذاتها "حالة حرب الجميع ضدّ الجميع". هذه الرؤية للعلاقات بين الدّول التي يفترض أنها مشتقّة من عمل توماس هوبز (Thomas Hobbes)

(١٥٨٨- ١٦٧٩) موضع تساؤل كبير ولا تبررها أية قراءة متأنية لأدبيات الموضوع – ولا سيّما كتابات هوبز نفسه.

وإذا طرحنا جانبا هذا الوصف السلبي فإن الفوضى تظلّ مفهوما مثيرا للجدل في أساسه في العلاقات الدّولية يمكن انطلاقا منه إعطاء وصف معقول، وإن كان ينطوي على تبسيط مفرط، لتاريخ الفكر في مجال العلاقات الدّولية. وهكذا كثيرا ما يتمّ عرض النظرية الدّولية، في النصوص التقليدية أو الكلاسيكية، بوصفها حوارا أو جدلا بين أولئك الذين يقبلون ظروف الفوضى ولكنهم يجادلون أن هذا لا يستبعد بالضرورة النظام والمجتمع أو الجماعة بما يتجاوز الدّولة – الأمّة، (الواقعيون) وأولئك الذين يجادلون بأن الفوضى لا تنسجم مع هذه الأهداف التي لا يمكن تحققها إلا عندما يتمّ استبدال الفوضى بالحكم من نوع أو آخر، (المثاليون أو الليبراليون). فبالنسبة للأول نجد أن القياس المحلّي – الحجة القائلة بأن أوضاع حياة اجتماعية منظّمة هي ذاتها بين الدّول كما هي ضمنها – هذه الحجّة غير صحيحة. فعدم وجود حكومة عامة أو سلطة عالمية هو ما يميّز المجال الدّولي عن المحلّي للسياسة والقانون. وبالنسبة للواقعيين فإن تفكيك المركزية هي السمة المحدّدة للعلاقات بين الدّول ذات السيادة. ومن جهة معاكسة يقول الآخرون إن القياس المحلّي حاسم ويجادلون بأن الشروط المسبقة لعالم سلمي ومنظّم هي أن يتمّ تكرار المؤسّسات الحكومية فوق وما بين الدّول. وفقط عندما يتمّ التغلّب على الفوضوية سيكون من الممكن الحديث عن مجتمع دولي حقيقي أو جماعة دولية حقيقية. ويتمثل فلاسفة السياسة المتماهون بشكل أوثق مع هذه المواقف النظرية في هوبز *(انظر الفصل ١٣ من كتابه Leviathan)* وكانط (Kant) *(انظر كتابه "السلام الدّائم" (Perpetual Peace))*، ويقف المحامي الدّولي غروتيوس (Grotius) في مكان بينهما.

وفي حين أن المنظّرين المعاصرين يعتبرون هذا الجدل عقيما وغير منتج نوعا ما فإن الفروق الأساسية المتعلّقة بمعنى الفوضوية ومضامينها تبقى في التوتر الجاري بين الواقعيين الجدد المتمركزين على الدّولة والليبراليين الجدد الأكثر تعدّدية. غير أن المنظّرين النقديين ومنظّري ما بعد الحداثة يرفضون المدرستين على حدّ سواء لأن جذورهما مغروسة في "الفوضوية الإشكالية" (anarchy problematique)، حيث تسعى الأولى للعمل ضمن قيودها البنيوية، والثانية تسعى لتحسينها (Ashley, 1984). وفي النظرية الدّولية الأنجلو- أمريكية السائدة تظلّ الفوضوية الافتراض الأساسي للسياسة الدّولية. وبهذا المعنى فإنها تطرح أسئلة

البحث الأساسية في الموضوع. فما هي الظروف التي تتعاون في ظلّها الدّول التي تحترم نفسها؟ هل يوجد حدود لهذا التعاون؟ هل يمكن التغلّب على المعضلة الأمنية التي أوجدتها الفوضوية؟ ما هو التوزيع الأمثل للقوى الذي يؤدي إلى السلام و/أو الاستقرار؟ إلى أي مدى يتلاءم الاستقلال مع الترابط؟ إذا كانت أهمية الدّولة في أفول، فما الذي يحلّ محلّها؟ هل يمكن بقاء التمييز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا في وجه عدم فائدة القوة العسكرية؟ كيف يتمّ تنفيذ التغيير ومن هو الذي يكون أكثر تأثرا بالتغييرات التي تحدث في النظام الدّولي؟

هل تؤثر الاختلافات في التدابير السياسية المحلّية على السلوك والنتائج الدّولية؟ هل الكسب النسبي أكثر أهمية من الكسب المطلق؟ إن جميع هذه "الأحجيات" التي تطرحها النظرية الدّولية المعاصرة تتصل اتصالا مباشرا بالافتراضات المتعلّقة بـــ "الفوضوية الدّولية" وكان جي. لوويس ديكينسون (G. Lowes Dickinson) أول من استخدم هذه العبارة عام (١٩١٦)، وتداعياتها بالنسبة للواسطة والعملية والبنية. فجميعها تدور حول السؤال الأساسي عمّا الذي لا يتغيّر والذي يكون قابلا للتغيير في الفوضوية.

من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم: فالدّول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحّة. ويفترض أن الدّول تتصرّف بشكل عقلاني من حيث إدراكها للمصلحة الوطنية، لكنها ليست غير مهتمة كليا بالقواعد والمعايير. لذا فإن التعايش بين الصراع والتعاون ممكن بل هو قائم ضمن الوسط الاجتماعي ذاته. وهذا هو المجال الذي يحتله (وإن كان موضع نزاع بالطبع) ورثة التقليدين الواقعي والمثالي. ويجادل المنشقّون قريبوالعهد عن هذا الخطاب (ويشار إليهم في بعض الأحيان بصفتهم "تأمليين") بأنه لا يوجد "منطق" متأصل للفوضوية. فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها – المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة – هي في واقع الأمر مؤسّسات منشأة اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية هي، في واقع الأمر، "ما تفهمه منها الدّول" (Wendt, 1992). وبهذه الطريقة بدأ التفكير الجديد في مجال العلاقات الدّولية يشكّك بالوضع الابسيمولوجي (المعرفي) والاونتولوجي (الوجودي) للنظرية التقليدية ويجادل بأن افتراض الفوضوية ينطوي على قصر نظر ولا تاريخي وينطوي على خدمة ذات متأصلة. وهو بشكل خاص يعطي امتيازا للدّولة لا للناس أو الأفراد ومن خلال الإصرار على التمييزات الثنائية للفوضوية – عام/ خاص، داخلي/ خارجي، الذات/ الآخر... الخ – فإنه يشوه الحقيقة من خلال

التهميش والاستبعاد والإسكات. فهو يغفل من منظوره قطاعات كبيرة من الحياة الاجتماعية التي يجب أن تلقى الاهتمام من الذين يدرسون العلاقات الدّولية. والخلاصة، إن النزعة للنظر إلى الفوضوية بوصفها الوضع الأساسي للعلاقات الدّولية يقوّض غموضها المتأصّل ويبالغ في تقدير قدراتها التفسيرية.

المؤتمر الوطني الإفريقي ANC (African National Congress)

تأسّس في ١٩١٢ بهدف تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسود في جنوب إفريقيا. وكان في الأصل منظّمة ملتزمة بنبذ العنف وإنصاف المظلمات بالطرق الدستورية، اعتقادا منه بأن مفتاح التقدّم هو اكتساب المساواة في بادئ الأمر للطبقات المتوسّطة من السود. وقد تلقّت معارضة التدريجية للفصل العنصري نكسة لا يمكن الاستفاقة منها عام ١٩٤٨ حين تمّ انتخاب الحزب الوطني ليتولّى الحكم. وقد غير هذا المؤتمر سياسته بين ١٩٤٨ و١٩٦٠ من منطلق إصلاحي إلى منطلق ثوري. ومن الأسماء التي اقترنت بهذا التغيير الرئيسي في الاستراتيجية السياسية نجد انتون لمبيدى (Anton Lembede)، والتر سيسولو(Walter Sisulu)، البرت لوثولي (Albert Luthuli)، أوليفر تامبو(Oliver Tambo) ونلسون مانديلا (Nelson Manndela)، الذي أصبح الناطق الرسمي الرئيسي باسم المؤتمر في هذه الفترة الحاسمة من المواجهة. وبعد قضية شاربفيل التي حدثت في ٢١ مارس ١٩٦٠ (حيث قتلت الشرطة تسعة وستّين من الأفارقة) ثم حظر المؤتمر فلجأ بعد ذلك إلى العمل السري. وقد اعتقل نلسون مانديلا (ولد عام ١٩١٨) وحكم عليه بالسجن المؤبّد عام ١٩٦٤. وفي غيابه تولّى أوليفر تامبوزعامة المؤتمر وهو في المنفى في لوساكا ولندن. وأصبح المؤتمر ملتزما بالكفاح المسلّح ضدّ الفصل العنصري من الدّاخل والخارج.

مرّت المنظّمة بعدّة مراحل من التطوّر: من ١٩١٢ إلى ١٩٤٨ كانت إصلاحية، ومن ١٩٤٨ إلى ١٩٦٠ أصبحت راديكالية وثورية. ومن أوائل ستّينيات حتى أوائل تسعينيات القرن العشرين كان هدفها الإطاحة التّامّة بدولة جنوب إفريقيا بواسطة العنف. وكما عبّر عن ذلك مانديلا في الدفاع عن استعمال القوة، أثناء محاكمته "... إن الحقائق الثابتة هي أن خمسين سنة من نبذ العنف لم تعد على الشعب الإفريقي بأيّ شيء سوى التشريعات متزايدة القمعية والتي تجرّد الشعب من الحقوق أكثر فأكثر."

لم يكن للمنظّمة بعد دولي فقط في تلك المرحلة الثالثة – فمنذ ١٩١٣ أرسل وفد إلى لندن كما أن المؤتمر كان متواجدا في فرساي عام ١٩١٩. لكنها برزت بشكل كبير في المجالس الدبلوماسية لدول الخطوط الأولى وغيرها من المناهضين لاستمرار وجود الفصل العنصري، وذلك منذ أن تمّ حظرها في أوائل ستّينيات القرن العشرين.

وفي ١٩٨٩ بدأت مرحلة ثورية رابعة في الظهور، وهي المرحلة التفاوضية. فانتخاب اف.دبليو. دي كليرك (F. W. de Klerk) رئيسا وإسباغ الصفة الشرعية على المؤتمر قبل إطلاق سراح نلسون مانديلا، أشهر سجين سياسي في العالم، عام ١٩٩٠، أتاح المجال لإمكان التوصّل إلى تسوية من خلال المفاوضات بين تحالف المؤتمر الوطني الإفريقي والحكومة القومية. غير أن هذا التقارب لم يوقف العنف الطائفي داخل جنوب إفريقيا بين مؤيّدي المؤتمر والجماعات البيضاء واليمينية، المؤيدين لحزب حرية الزولو المتمركز في اينكاثا والمنظّمات الراديكالية السوداء مثل مؤتمر عموم الأفريكان الذي رفض موقف المؤتمر الوطني الإفريقي المتعاون الظاهر. وفي الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ انتقل تحالف المؤتمر الوطني الإفريقي من كونه طرفا منفيا مزعجا على هامش الحياة في جنوب إفريقيا ليصبح حكومة قيد الانتظار حظيت باعتراف يكاد يكون عالميا. وقد تمّ إضفاء الطابع المؤسّسي على تدابير المشاركة في الحكم مع الحكومة القومية من خلال إنشاء المجلس التنفيذي المرحلي الذي كان الهيئة الحاكمة الفعلية لجنوب إفريقيا حتى جرت الانتخابات الأولى غير العرقية ومتعدّدة الأحزاب في ابريل ١٩٩٤. كانت المهمة الرئيسية للدائرة الدّولية التابعة للمؤتمر الوطني الإفريقي برئاسة ثابومبيكي (Thabo Mbeki) خلال هذه الفترة هي إقناع المجتمع الوطني بأن يبقى على أداته القسرية الرئيسية المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية وبالاستمرار في عزل جنوب إفريقيا إلى أن يتمّ إرساء قواعد حكم الأكثرية. ولم ينجح المؤتمر في هذا المسعى إذ أن الدّول الغربية بشكل خاص كانت متلهفة على التعامل مع جنوب إفريقيا "الجديدة".

كانت انتخابات أبريل ١٩٩٤ تمثل "شعيرة مرور" (rite of passage) المؤتمر الوطني الإفريقي، وهو اللحظة التي انتقلت فيها الهيمنة والسيطرة من نظام الأقلية البيضاء الذي تولّى ومارس السلطة من طرف واحد لما يزيد عن ٣٠٠ سنة، إلى نظام تعدّدي للأكثرية يستند (مؤقتا) إلى مفهوم تقاسم السلطة ضمن إطار دستور ديمقراطي متفاوض عليه. ومع أن تحالف المؤتمر الوطني الإفريقي لم يحقق أغلبية الثلثين اللازمة ليكون المسؤول الوحيد عن الحكم وعن

وضع الدستور الجديد (وقد اعتقد الكثيرون من مراقبي الأمم المتحدة أن هذه النتيجة كانت مصمّمة عن عمد)، فقد حقق انتصارا انتخابيا ساحقا، حيث فاز بـــ ٢٥٢ مقعدا في الجمعية الوطنية الجديدة وكسب السيطرة على سبعة من أصل الأقاليم التسعة التي أنشئت حديثا.

وظهرت مرحلة خامسة عندما تم تشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة المؤتمر الوطني الإفريقي برئاسة مانديلا في مايو١٩٩٤. وفي مايو١٩٩٦ ترك الحزب الوطني حكومة الوحدة الوطنية رسميا معطيا بذلك لتحالف المؤتمر الوطني الإفريقي سيطرة منفردة تقريبا على حكومة جنوب إفريقيا. ويحل موعد الانتخابات العامة الثانية في ١٩٩٩ وسوف يشاهد نهاية أي تدابير لاقتسام السلطة لا تزال قائمة. ويتّجه الاهتمام الآن إلى انقسامات داخل تحالف المؤتمر الوطني الإفريقي، ولا سيّما بين المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا ومنظّمة النقابات [COSATU]. لقد كان المؤتمر الوطني الإفريقي حتى ذلك الوقت مجموعة أيديولوجية معقدة. وحّدها الهدف المشترك وهو معارضة سيطرة البيض وكرّست نفسها لإرساء قواعد نظام للأكثرية في دولة أحادية. وقد حصلت انقسامات داخل الحركة، ولا سيّما بشأن طبيعة "الكفاح المسلح" والطابع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لدولة ما بعد الفصل العنصري. وحتى أوائل تسعينيات القرن العشرين لم تؤدِ هذه الاختلافات إلى تجزئة التحالف وظلّ الهدف هو الهدف العملي والسياسيّ الواقعي المتمثل بإجبار البيض على التفاوض والمشاركة في الحكم. ومن حيث السياسة الخارجية، بدا أن الحكومة التي يقودها المؤتمر الوطني الإفريقي منقسمة بين "البراغماتيين" (الذين ينادون بالاندماج التام مع النظام الدّولي الذي يقوده الغرب) و "التضامنيين" (الذين ينادون بسياسة خارجية أكثر بطولية وذات أيديولوجية تقوم على أساس حقوق الإنسان). وقد برزت التوترات بين المقاربتين من جرّاء رفض نيجيريا الاستجابة لسياسة الرئيس مانديلا المتعلّقة بالانخراط البنّاء بأن نفّذت حكم الإعدام بالكاتب كين سارو– ويفا (Ken Saro - Wiva) وثمانية آخرين من نشطاء الحقوق المدنية في نوفمبر ١٩٩٥. ومن الأمثلة الأخرى على السياسة الخارجية المتضاربة للمؤتمر الوطني الإفريقي خلال فترة ١٩٩٤-١٩٩٦ الصراع بين الحاجة إلى الاستثمارات الخارجية الغربية ومكافأة التحالفات غير الرسمية مع دول مثل كوبا وليبيا خلال فترة الفصل العنصري. ولم تتم تسوية التوترات الناجمة عن هذه الحاجات المتضاربة. فلازالت السياسة الخارجية مجالا للخلاف في سياسة جنوب إفريقيا. على أن الخلاف الآن لا

يتعلّق بشرعية الدّولة بل بتوجّهها العام في السياسة العالمية. وهكذا فإن جنوب إفريقيا هي الآن دولة "طبيعية" نوعا ما في مجال العلاقات الدّولية.

الضم Annexation

طريقة لحيازة الأراضي التي تمتلكها دولة أخرى أوالتي لا يمتلكها أحد. وهو عادة عمل من طرف واحد، لكن يفترض رضوخ المالك السابق لذلك. ويتضمّن بسط السيادة التامة من جانب المالك الجديد وممارسة الولاية والسيطرة الحصريتين في المنطقة. ويختلف عن الاحتلال العسكري مع أنه قد ينشأ عنه. ومن الأمثلة على الضم ما جرى عام ١٩٣٨ حين أصبحت النمسا جزءا من الرايخ الألماني.

المعنى الحرفي هو الاتحاد Anschluss

ويشير بشكل محدّد إلى توحيد ألمانيا والنمسا في (وهو ما كان محظورا صراحة بموجب معاهدة فرساي التي أنهت الحرب الغالمية الأولى). وبنتيجة ذلك أصبحت النمسا مقاطعة من الرايخ الثالث الألماني من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٥.

معاهدة انتارتيكا Antartica Treaty

تمّ إبرام هذه المعاهدة عام ١٩٥٩ بين اثنتي عشرة دولة – سبع منها لها مطالب إقليمية (الأرجنتين وأستراليا وشيلي وفرنسا ونيوزلندا والنروج والمملكة المتحدة) واثنتان منها دولتان عظميان (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) وثلاث دول أخرى (بلجيكا واليابان وجنوب إفريقيا). وجميع هذه الدّول كانت تقوم بتشغيل محطات أبحاث في الإقليم خلال السنة الجيوفيزيائية الدّولية ١٩٥٧-١٩٥٨. وقد أصبحت المعاهدة نافذة المفعول عام ١٩٦١ وتخضع لمراجعة دورية. وقد حلّ محلّها منذ ذلك الوقت عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المتّصلة بالمواضيع الإيكولوجية/ البيئية وتشكّل الآن نظاما دوليا هاما يشمل قضايا الموارد والأمور العسكرية والبيئية. وينطوي هذا النظام على خمسة معايير أومبادئ مشاعة: الاعتراف بوجود مجتمع انتاركتيكي لاستخدام المنطقة وإدارتها، عدم العسكرة، التعاون العلمي، حماية البيئة وتجميد المطالب الإقليمية خلال مدة الاتفاقية. لقد كانت المعاهدة ذات أهمية عام ١٩٥٩ من حيث أنها كانت أول اتفاقية نزع سلاح تشمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي

سابقا، ولكونها جعلت انتاركيتكا منطقة خالية من الأسلحة النووية من الناحية العملية. وقد انضمّ منذ ذلك الحين إلى النظام أربع عشرة دولة أخرى لها اهتمامات معلنة ومصالح أبحاث علمية كبيرة في المنطقة. وقد وسعت العضوية البرازيل والصين والهند وهي ثلاث دول من أقوى دول الجنوب، مع أن البعض يجادل بأن التوسّع كان على حساب تماسك النظام. تعمل معاهدة انتاركيتكا خارج نطاق الأمم المتحدة، الأمر الذي أدّى إلى دعوات من الدّول غير الموقعة (بقيادة ماليزيا) لإعادة موضع المعاهدة ضمن مجال مبدأ التراث المشترك للبشرية. كما صدرت دعوات من منظّمات غير حكومية لإعلان انتاركيتكا "محمية برية عالمية"، بحيث لا يعود للدّول الموقعة حق استغلال الموارد فيها. وهذا من شأنه إحالة المعاهدة إلى الإطار العام لمقترحات الحكم العالمي.

ANZUS معاهدة أمنية تمّ إبرامها بين أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية في سان فرانسيسكوفي سبتمبر ١٩٥١. تنص بنود المعاهدة على أن كلا من الدّول الموقعة تدرك بأن هجوما مسلّحا على أي من الدّولتين الأخريين في "منطقة المحيط الهادي" من شأنه أن يعرّض "سلامها وسلامتها للخطر". وقد كان إبرام هذا الحلف نقطة تحوّل في المواقف الدفاعية لأستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة (التي لم تكن من الدّول الموقعة واستبعدت من المشاركة). وأعادت أستراليا ونيوزيلندا تحديد أولياتهما الزمنية وتحولتا إلى الولايات المتحدة بوصفها القوة الحامية، والتي كانت قد تولّت هذا الدور في الواقع منذ سقوط سنغافورة (١٩٤٢). وبموجب شروط الحلف قام فيلق من أستراليا ونيوزيلندا بالقتال في فيتنام. وبين ١٩٦٥ و١٩٧٣ قتل ٤٦٩ من أفراده. وفي الفترة قريبة العهد ظهرت توترات خطيرة في التحالف من جرّاء التزام حكومة نيوزيلندا بمحيط هادئ خال من الأسلحة النووية. ولا بدّ أن مستقبله كحلف ثلاثي حقيقي قد أصبح موضع شك من جرّاء ذلك.

لم تكن نيوزيلندا تنوي أن يكون حظر الزيارات من قبل السفن الحربية الأمريكية التي تسير بالقوة النووية إيذانا بنهاية مشاركتها في المعاهدة. لكن الولايات المتحدة رأت في ذلك عدم الوفاء بالتزامات المعاهدة وأعلنت أن الضمان الأمني المعطى إلى نيوزيلندا لم يعد ساري المفعول. وأصبح مركز نيوزيلندا الآن مركز "بلد صديق" وليس مركز الشريك في تحالف ثلاثي.

نظام الفصل العنصري Apartheid

كلمة أفريقانية تعني "حالة الانفصال" وتشير بشكل خاص إلى سياسات الفصل العنصري الذي كان يمارس في جنوب إفريقيا منذ انضمام الحزب الوطني إلى الحكم عام ١٩٤٨. فقد كان السكان مقسّمين رسميا إلى أربعة فئات عرقية رئيسية: البيض (الأوروبيين)، السود (الإفريقيين)، الملونين (مختلطين) والآسيويين (معظمهم من الهنود). في ١٩٩٠ قدر البنك الدّولي عدد السكان الإجمالي بحوالي ٣٤ مليون موزّعين كما يلي: ١٣% من البيض، ٧٥,٢% من السود، ٢,٦% من الآسيويين و٨,٦% من الملونين. ولقد كانت مسألة إحصاءات السكان شائكة في جنوب إفريقيا وكانت مرتبطة بقضية نظام الفصل العنصري. وكان يتعذّر الحصول على أرقام دقيقة يمكن التحقّق منها لكن معظم المراقبين لشؤون جنوب إفريقيا قدروا أنه بحلول ١٩٩٤ كان إجمالي السكان ٤٠ مليون بزيادة سنوية قدرها ٢ ٢,٦%، معظمها لدى السود. وقد تضمنت أعمدة سياسية نظام الفصل العنصري تشريعات تتعلّق بكل جانب من جوانب الحياة تقريبا في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك أماكن الإقامة والعمل وحقوق الملكية والزواج والتنقل والمرافق الاجتماعية والترفيهية والمدارس والجامعات وحقوق التجمّع و، بالطبع، حق الانتخاب. فقد منح نظام الفصل العنصري ما يعتبر احتكارا للسلطة للأقلية البيضاء (التي كانت تسمّي نفسها في بعض الأحيان من منطلق دفاعي "قبيلة إفريقيا البيضاء"). وقد عدّل الدستور عام ١٩٨٤ لإعطاء شيء من التمثيل السياسي للسكان الملونين والآسيويين، إلا أن الإفريقيين استبعدوا من المشاركة السياسية في جنوب إفريقيا على أساس أنهم، استنادا إلى المنطلق المشوّه لـــ "الفصل العنصري الكبير" كانوا من مواطني "أوطانهم" المنفصلة. ترانسكي (Transkei) ١٩٧٦، بوفوثاتسوانا (Bophuthatswana) ١٩٧٧، فيندا (Venda) ١٩٧٩ وسيسكي (Ciskei) ١٩٨١ – وقد رفض الرئيس بوثيليزي (Buthelezi) من كوازولو، ناتال منح "الاستقلال" إلى الزولو. هذه الأوطان، التي زعمت حكومة بريتوريا أنها دول منفصلة ذات سيادة، كانت في الواقع دمى ولم تنل اعترافا دوليا.

ومن الكلمات الأفريقانية الأخرى والمفاهيم التي اقترنت بنظام الفصل العنصري والتي لا تنفصل عنه في السياق السياسي "baaskap" (حكم الريّس)، "verkrampte" (التمسّك الشديد المحافظ بسياسات التطوّر المنفصل التام على أسس اثنية/ عرقية). وخلال الفترة الحرجة في تاريخ جنوب إفريقيا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين حين بدا أن الدّولة على حافة

الانهيار، اتصفت سياسة البيض بالتوتر والتفاعل بين "verligte" التي مثلّها فيما بعد ثي. دبليو. دي كليرك و "verkampte" التي تجسّدت في شخص "التمساح المسن" بي. دبليو. بوثا [P.W. Botha] وحتى ١٩٨٩ بدا هذا الأخير أنه العنصر السائد ولا سيّما فيما يتعلّق بقضايا الأمن والقانون والنظام التي كان من الواضح أن لها الأولوية قبل الاتجاهات الإصلاحية.

لقد كان نظام الفصل العنصري ممّا انفردت به جنوب إفريقيا. ومنذ تحوّلت روديسيا إلى زمبابوي (١٩٨٠) كانت الجمهورية في ثمانينيات القرن العشرين المثال المتوهّج لنظام سياسي مكرّس لسيطرة البيض في قارة نفضت عنها بقايا الحكم الاستعماري الأوروبي. ولم يكن بإمكان الأكثرية الإفريقية اعتبار ثورة السود التي تميّزت بها السياسة الإفريقية في النصف الثاني من القرن العشرين بأنها اكتملت حتى انتهت سيطرة البيض العرقية في جنوب إفريقيا. لذا فقد كانت جنوب إفريقيا نظريا، إن لم يكن عمليا، دولة محاصرة. كانت محاصرة من الدّاخل ومن الخارج. فقبل ١٩٤٨ كان النظام السياسي في جنوب إفريقيا غير استثنائي ولم يكن له أية مضامين ذات أهمية بالنسبة لمركزه في السياسة العالمية. ولقد كانت أهميته، تقليديا، بالنسبة للعالم الخارجي، تكمن في موقعه الجغرافي على أقصر طريق من أوروبا إلى آسيا. وكان هذا هو السبب الأول للاستعمار الهولندي (١٦٥٢) ثم للاستعمار البريطاني (١٧٩٥). ولقد أدّت لاحقا اكتشافات الذهب والأحجار الكريمة والألماس والأندلسي وفلزات الكروم والفاناديوم والبلاتين والفحم وفلزّات الحديد والأورانيوم، وجميعها بكميات كبيرة يمكن استخراجها، أدت إلى جعل جنوب إفريقيا دولة صناعية نامية قوية لها وجود بارز واع للذات في قارة متخلفة جدا. ولقد كانت جنوب إفريقيا ولم تزل القوة العظمى في المنطقة. وحتى ١٩٤٨ لم تنل جنوب إفريقيا اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدّولي. وقد دخلت جنوب إفريقيا الحرب في ١٩٣٩ ضد ألمانيا النازية وقد افترض على نطاق واسع في السنوات التي تلت سنوات الحرب مباشرة أنها استنادا إلى ثروتها المعدنية وموقعها الاستراتيجي المتميّز بين جنوب الأطلسي والمحيط الهندي، أنها ستكون عضوا قيّما وثمينا للمجتمع الغربي غير الشيوعي ضمن النظام الدّولي. ولقد أدّى انتخاب الحزب القومي الأفريقاني والتطبيق الشديد لسياسته المتعلّقة بالفصل العنصري إلى إحداث تغيير جذري في مركز جنوب إفريقيا في الشؤون العالمية فقد كان ينظر إلى سياسة الفصل العنصري، وما انطوى عليها من استمرار سيطرة البيض، على أنها سياسة مقيتة أخلاقيا ولا يمكن تبريرها.

منذ ١٩٤٨ كانت مختلف أشكال القسر، التي تتراوح بين المقاطعة الجزئية الاقتصادية والدبلوماسية والرياضية والطرد التام من المنظّمات الدّولية، هي الإجراءات التي اتخذتها ضد جنوب إفريقيا أكثرية الدّول في المجتمع الدّولي (وهو بهذه المناسبة مجتمع معروف بتساهله مع السلوك المنحرف). وقد لعبت الأمم المتحدة دورا بارزا في الحظر الذي فرض على جنوب إفريقيا واعتبارها خارجة عن القانون. وكانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة منذ ١٩٤٨ تصدر كل سنة تقريبا قرارات إدانة وانتقاد لسياسة الفصل العنصري وحكومة جنوب إفريقيا (وكان يعتبر كلاهما مترادفين). في ١٩٦٢ طلبت الأمم المتحدة من الدّول الأعضاء قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جنوب إفريقيا وأنشأت لجنة خاصّة دائمة تعنى بموضوع الفصل العنصري لمراجعة التطوّرات العرقية ضمن الجمهورية. وفي ١٩٧٣ نظّمت الجمعية العمومية مؤتمرا دوليا حول قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري واعتبرتها "جريمة ضد البشرية"، وبحلول ١٩٨٠ كانت ثمان وخمسون دولة قد وافقت على الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية. وفي الواقع يمكن القول بأنِ أحد المواضيع الدائمة في سياسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة وخطاب العالم الثالث هو الإدانة المتواصلة للفصل العنصري الذي أصبحت إدانته واحدا من أسس العصر الأخلاقية الذي يتجاوز الانقسام الأيديولوجي بين الشرق والغرب في السياسة العالمية. وكانت ذروة هذه الحركة في ١٩٧٧ حين قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي كان في السابق بسبب حق الفيتو الذي يتمتع به الأعضاء الدّائمون قد اقتصر على إصدار بيانات إدانة، بتنفيذ حظر إلزامي على الأسلحة ضدّ جنوب إفريقيا. فكانت هذه خطوة تاريخية. ليس فقط فيما يتّصل بالاستنكار العام من جانب القوى العظمى لسياسات حكومة بريتوريا، بل أيضا لأن تلك كانت المرة الأولى التي اتخذ فيها مجلس الأمن ذلك الإجراء ضد دولة عضوبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

عدا عن الأمم المتحدة، يمكن تلخيص رد الفعل الدّولي على الفصل العنصري، وبالتالي على جنوب إفريقيا، حتى ١٩٩٠ كما يلي:

(أ) الغرب (ولا سيّما المملكة المتحدة والولايات المتحدة): تأييد مناهضة الفصل العنصري علنا، وبذل جهود بناءة، سرا لتشجيع الإصلاح (verligte) والمحافظة على الاستثمارات الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار دائما الأهمية الاستراتيجية للرأس (Cape) والثروة

المعدنية لجنوب إفريقيا. وكانت سياسة أمريكا في التعامل البناء مصمّمة للمحافظة على الاستقرار الإقليمي وتشجيع الإصلاح والمحافظة على النفوذ الغربي.

(ب) الشرق (ولا سيّما الاتحاد السوفياتي والصين): تشجيع حركات التحرّر الوطني وزعزعة استقرار المنطقة، وإبراز غموض السياسات الغربية بغية إحراج الغرب، والقيام في خاتمة المطاف بإزاحة نفوذه في المنطقة والحلول مكانه.

(ج) الجيران السود أودول الخط الأمامي (بالدرجة الأولى زمبابوي وموزامبيق وزامبيا وانغولا وتانزانيا): إكمال الثورة المناهضة للاستعمار والمناهضة للبيض وفي الوقت نفسه عدم التضحية بالتطوّر والتنمية الاقتصاديين. فجنوب إفريقيا هي العملاق الاقتصادي في المنطقة، وجميع جيرانها السود يعتمدون عليها اقتصاديا إلى حدّ ما. أمّا ليسوتو وسوازيلند وبوتسوانا فاعتمادها عليها يكاد يكون كليا، في حين أن زمبابوي وموزامبيق وتانزانيا وزامبيا تعتمد عليها بدرجات متفاوتة ولكن هامّة. وكان تشكيل SADCC عام ١٩٨٠ ذروة هذه العملية.

(د) الكومنولث: مع أن جنوب إفريقيا انسحبت من الكومنولث عند تدشين الجمهورية في ٣١ مايو ١٩٦١ فقد كانت دائما بارزة في الحملة العالمية ضد الفصل العنصري. وفي ١٩٨٥ عين، في قمّة ناسوفي جزر البهاما، فريق الكومنولث المكون من شخصيات بارزة لاستقصاء الأوضاع داخل جنوب إفريقيا وإيجاد طرق لإرساء قواعد ديمقراطية غير عرقية حقيقية هناك. وقد أوصى تقريرهم الصادر عام ١٩٨٦، بين جملة مبادرات، أن يقوم الشركاء التجاريون لجنوب إفريقيا بممارسة ضغوط اقتصادية بشكل متواصل ومتصاعد بغية تحقيق الإصلاح.

والخلاصة هي أن الفصل العنصري والجهود التي بذلت لتنفيذه والمحافظة عليه أثرت تأثيرا عميقا على السياسة العالمية على مستويات عديدة في القرن العشرين. وشكّلت المقاومة له، ولا سيّما من قبل المؤتمر الوطني الإفريقي، وإن كانت لا تقتصر عليه، إطار السياسة المحلّية والإقليمية من ١٩٤٨ فصاعدا. كما أنها أثرت على السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا من حيث إسقاطها الخارجي (كان الهدف العام للإدارات القومية المتتالية ضمان أمن الدّولة ومركزها وشرعيتها ضمن المجتمع الدّولي)، ومن حيث ردود فعل الدّول الخارجية، ولا سيما المجاورة. وبين ١٩٤٨ و١٩٨٩ كانت جنوب إفريقيا محمية عمليا من التدخّل الخارجي النشط من خلال انحيازها للغرب ضمن إطار سياسة الحرب الباردة. وكان من جراء تلاعبها بالقول المأثور "إن

الخطر الأسود يعادل الخطر الأحمر" إضافة إلى أن حركات تحرّر السّود كانت بلا شك تدعم وتموّل من قبل دول الكتلة الشرقية. كان من جرّاء ذلك أن الحكومات المحافظة في الغرب، ولا سيّما في أوروبا والولايات المتحدة، كانت تعتبر بريتوريا حصنا ضد النفوذ الشيوعي في جنوب إفريقيا. وقد أتاحت نهاية الحرب الباردة وزوال الطابع الأيديولوجي عن السياسة الخارجية المقترن بانهيار الإمبراطورية السوفياتية، أتاحت فرصة انفراج لجنوب إفريقيا. فاعتبارا من ١٩٨٩ فصاعدا انطلقت إدارة دي كليرك في تنفيذ مهمتين إحداهما تطبيع علاقات الجمهورية مع العالم الخارجي والثانية البحث عن وسيلة للتسوية مع المؤتمر الوطني الإفريقي. وخلال فترة ١٩٨٩ – ١٩٩٤ اختفت معظم التشريعات المهنية العدوانية المتّصلة بالفصل العنصري، وبحلول ابريل ١٩٩٤، حيث جرت الانتخابات الأولى متعدّدة العروق، دخلت جنوب إفريقيا فترة ما بعد الفصل العنصري. على أن إرث سنوات الفصل العنصري، داخليا وخارجيا، سوف يظل يعمل على إحباط حكومة الوحدة الوطنية للرئيس مانديلا، ولا سيّما فيما يتّصل ببناء الأمّة وإعادة البناء محلّيا وبالتعاون الإقليمي.

سياسة الاسترضاء Appeasement

كانت تستخدم بشكل عام لوصف تسوية ميونيخ (١٩٣٨) التي عملت على تجزئة تشيكوسلوفاكيا وأعطت ألمانيا سيطرة فعلية على أوروبا الشرقية. وقد أصبح لهذه الكلمة أصداء تنمّ عن الاستهزاء في اللغة العامة وفي لغة بحاثة التاريخ حيث أنها ترمز إلى التضحية بالمبادئ (سيادة واستقلال الدّول الصغيرة) من أجل النفعية والملاءمة على حساب المعايير الأخلاقية (تهدئة واسترضاء ديكتاتور وكسب الوقت). ذلك كان الخزي المقترن بهذه الكلمة في فترة ما بعد الحرب، ولا سيّما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بحيث أصبح مرادفا للضعف والجبن. لذا فقد كانت تستعمل لتبرير سياسات الحزم التي لا تلين فضلا عن الصلابة، كما هو الحال، على سبيل المثال، في كوريا (١٩٥٦) وفيتنام (١٩٥٤ – ١٩٥٧).

غير أن هذه المعاني المعاصرة للكلمة لا تظهر في النظريات التقليدية للعلاقات الدّولية، لا سيما تلك المقترنة بالمدرسة الواقعية، حيث يعتبر الاسترضاء، إذا ما تمّ بشكل مناسب، جزءا أساسيا من عملية توازن القوى، الغاية منه المحافظة على النظام وتقليص حالات الصراع بين القوى العظمى. ومن هذا المنطلق فإنها تشبه التسوية، حيث يتمّ إظهار الهوادة لتسهيل التغيير

السلمي. وحتى هنا، فإن المسألة تتعلّق إلى حدّ كبير بالقوى العظمى وقد تنطوي في كثير من الأحيان على تجاهل تام للمصالح الحيوية للدّول الصغيرة.

الصراع العربي الإسرائيلي Arab - Israeli conflict

واحد من أكثر الصراعات المستعصية في السياسة الكلية في القرن العشرين. وقد نشأت القضية كصراع طائفي تصاعد بعد ذلك ليشمل دولا مجاورة وأربعة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. موقع النزاع هو الأرض المعروفة تاريخيا باسم فلسطين. والأرض لها قدسية لدى الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام. من الناحية السياسية كانت تخضع لسيطرة رخوة بوصفها جزءا من الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حين منحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب لإدارة الإقليم. ففي ظل ذلك وتمشيا مع وعد بلفور لعام ١٩١٧ بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين على نطاق وبتصميم لم يعرف لهما مثيل سابقا. وقد استمدّ هؤلاء اليهود جرأتهم من أيديولوجية قومية اشتراكية تعرف باسم الصهيونية وسرعان ما أوجدوا توترات طائفية مع أكثرية السكان الذين كانوا شعوبا عربية. وكانت القومية العربية تمر بمرحلة نهضة واستيقاظ في ذلك الوقت فتبنت موقفا صداميا حيث اتّضحت مضامين الهجرة اليهودية. وقد تمّ التعبير عن معارضة العرب المبكرة لفكرة الدّولة اليهودية إلى لجنة كرين التي موّلتها الولايات المتحدة في عشرينيات القرن العشرين. وبحلول نهاية العقد وجدت سلطة الانتداب أن تنفيذ وعد بلفور كان يغرق الإقليم بشكل متزايد في صراع واضطراب طائفيين. وفي نهاية ثلاثينيات القرن العشرين اقترحت لجنة بريطانية ملكية تقسيم الأراضي بين الطائفتين وأصبح التقسيم إلى جزئين بشكل أوبآخر أساس اقتراحات التسوية منذ ذلك الحين.

كان من جرّاء نظام الانتداب أن أصبحت قضية فلسطين قضية دولية. وقد استمرّت هذه السمة، بل ازدادت، منذ ١٩٤٥. فمن الجانب الصهيوني، برهنت الولايات المتحدة على أنها مؤيّدة بالغة السخاء والأهمية لمبدأ وطن يهودي وتحقيق دولة يهودية. ومع أن اليهود الأمريكيين كانوا أقلّية صغيرة من مجموع الناخبين الأمريكيين، إلا أنهم مارسوا نفوذا على السياسة الخارجية الأمريكية لما بعد عام ١٩٤٥ في الشرق الأوسط تتجاوز جميع النسب قياسا إلى أعدادهم. وقد عمل اليهود الأمريكيون في ظلّ منظّمة لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية

(AIPAC) ونجحوا في إنشاء والمحافظة على إطار داعم ضمن الكيان الأمريكي للسياسات المؤيّدة لإسرائيل.

ومن الجانب الفلسطيني العربي، قدمت الدّول العربية، فرادى ومجتمعة من خلال الجامعة العربية مساعدة من كافة الأنواع. وفي غضون ذلك أصبح الصراع إقليميا فضلا عن كونه نزاعا طائفيا. وفي الواقع تبيّن أن معارضة الدّولة اليهودية كانت محك القومية العربية بالنسبة للزعماء والشعوب ضمن المنطقة. خلال سنوات الحرب الباردة حافظ الاتحاد السوفياتي على علاقات دبلوماسية مع منظّمة التحرير الفلسطينية وقدّم لها المساعدة وكذلك مع عدد من الدّول العربية التي كانت تعتبر "راديكالية" (على الأقل في سياق الصراع وفي معارضتها للنفوذ الغربي في المنطقة). وظلت الأمم المتحدة، التي خلفت عصبة الأمم، تساعد الاتجاه إلى التدويل. كما أخذت الأمم المتحدة في بعض الأحيان مبادرات سياسية هامة حول القضية. ففي عام ١٩٤٧ اقترحت لجنة خاصّة تابعة للأمم المتحدة خطة تقسيم لفلسطين. وفي ١٩٥٦ أرسلت المنظّمة قوة طوارئ إلى مصر. وفي ١٩٦٧ ومرّة أخرى في ١٩٧٣ أصدر مجلس الأمن قرارات هامة. وقد اعتبر القراران ٢٤٢ و٣٣٨ على نطاق واسع أنهما يرسمان النطاقات الحاصرة العريضة لحل الصراع حيث وضعا بعض المبادئ التي لا مفرّ منها. ولقد كانت الأمم المتحدة دائما تحبّذ سياسة إقامة نظام دولي للقدس بالنظر لأهميتها الروحية للأديان الثلاثة.

جرى التقسيم الفعلي لفلسطين عام ١٩٤٨ من جراء إقامة دولة إسرائيل. وأصبح الجزء الأكبر من إقليم الانتداب السابق تحت سيطرة الدّولة الجديدة. غير أن دولة شرقي الأردن حققت مكاسب في الضفة الغربية للنهر. فمع وجود هذه التطوّرات أضيف بعد جديد إلى المشكلة حين أصبحت أكثرية سكان فلسطين العرب لاجئين. وأصبحت قضية اللاجئين إحدى قضايا الصراع منذ ١٩٤٨. ومن المؤكّد أن اجتياح جيوش الجامعة العربية، فور إعلان الاستقلال، عمل على تفاقم وضع طائفي متدهور. وعلى العكس من ذلك، فإن الذين استفادوا من خروج العرب، على الأقل من حيث احتلال الأراضي، هي القوات الصهيونية. ثم وضع اللاجئون العرب القادمون من فلسطين في الدّول العربية المجاورة. وفي كثير من الحالات لم تبذل محاولة تذكر لدمجهم مع السكان الأصليين، ونتيجة لذلك أصبح الفلسطينيون معرضين لنتيجتين سياسيتين في السنوات التي تلت ١٩٤٨. أولا، حدث نقل طبيعي لقومية ما بين الحربين إلى وضع ما بعد ١٩٤٨. وهذا أدّى مع الوقت إلى نشوء عدد من المنظّمات القومية التي ضمتها مظلة منظّمة التحرير

الفلسطينية. ثانيا، انتقل تسييس قضية اللاجئين ووجود أعداد كبيرة من هذا الشعب في بلدان عربية أخرى، انتقل إلى السياسة المحلّية للدّول المضيفة. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت في منتصف سبعينيات القرن العشرين.

يندرج العنف بين دولة إسرائيل وجيرانها ضمن نوعين. الأول، اندلاعات شديدة العنف للحرب التقليدية التي كانت تتميز عادة بالحركة والتغير السريع للأوضاع. وتندرج حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ تحت هذا النمط. الثاني، وهو حرب الاستقلال عام ١٩٤٨. وحرب الاستنزاف ١٩٧٠ – ١٩٧٣ وعمليات التدخّل الإسرائيلية في الحرب الأهلية اللبنانية منذ ١٩٧٨. امتاز هذا النوع من الحروب بتطاول الأمد و، بالنسبة للبنان، بالكلفة العالية وبكونه مثيرا للجدل ودون الوصول إلى نتيجة حاسمة. وعلاوة على ذلك، فإن نتيجة هذه الدورة من العنف قد تركت إسرائيل في الوقت الراهن حائزة على أراض عربية في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان. كما أن إسرائيل ضمّت مدينة القدس إلى بنية دولتها رغم سياسة الأمم المتحدة المخالفة.

بالنظر لطبيعة الصراع وحدّته قامت محاولات وساطة دورية من قبل ثلاثة أطراف. ولعل أول محاولة مركزة للتسوية جرت أثناء فترة الانتداب حين شكّل البريطانيون لجنة بيل الملكية. أما بعد تأسيس الدّولة الإسرائيلية ودورة العنف المشار إليها آنفا فكثيرا ما كانت الوساطة تأخذ شكل مهدئات مؤقتة مثل اتفاقات وقف إطلاق النار، الإشراف على الهدنة، تبادل الأسرى... الخ. أما الحل طويل الأمد فقد كان صعب المنال. وكانت الأمم المتحدة والولايات المتحدة وسيطين رئيسيين. وكانت الأولى مفضلة بسبب عدم تحيّزها وقدرتها على عكس منظور يتصف بدرجة أكثر من العالمية. وقد يجادل البعض أن التطوّرات التي جرت في الفترة قريبة العهد داخل منظّمة الأمم المتحدة قد أظهرت أنها متحيّزة للموقف العربي. ومن جهة معاكسة ينظر إلى الولايات المتحدة بوصفها أقوى حليف لإسرائيل، أنها قادرة على الضغط على تلك الدّولة.

وتظلّ المشكلة الأكثر استعصاء هي قضية العروبة الفلسطينية. لقد أدّى قبول منظّمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨ لحل "الدّولتين" إلى تحريك النزاع بشكل مثير باتجاه حل مفترض لأنه إيذان بالتخلّي عن مقاربة الدّولة الأحادية وتقاسم السلطة التي كانت موقفها المفضل منذ أيام لجنة بيل. كان الزعماء الإسرائيليون والجمهور الإسرائيلي يجدون صعوبة كبيرة في

قبول المضامين الكاملة لدولة فلسطينية كهدف ملائم طيلة المدة. وهذا التشكك لازال مستمرًا وقت كتابة هذا المؤلّف. فقد تحرّكت السياسة الإسرائيلية باتجاه اليمين في السنوات العشرين المنصرمة. ولعلّ قيادة الليكود التي حظيت بناء على ذلك بفترات طويلة في السلطة أكثر إحجاما من الناحية الأيديولوجية من حزب العمل بشأن قبول مبدأ دولة فلسطينية.

لقد أثرت التطوّرات في النظام العالمي خلال عقد تسعينيات القرن العشرين تأثيرا عميقا على الإطار الذي يمكن أن يرى فيه عمل الصراع. لقد برهنت حرب الخليج على أنها كارثة دبلوماسية بالنسبة لمنظّمة التحرير الفلسطينية. فدعمها الصريح لصدام حسين جعلها في وضع شبه المنبوذين بين الأنظمة العربية المحافظة. فقد تعرّض الفلسطينيون الذين يعملون في دول الخليج إلى الاضطهاد في حين أن الدّول العربية سحبت أوقيّدت الدعم المالي لمنظّمة التحرير الفلسطينية. وقد حرمت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي العرب الراديكاليين من ذلك النوع من الدعم الدّولي الذي كانت تتمتّع به سابقا. ويمثّل نموالأصولية الإسلامية بطاقة عنف توضع ضمن أية عملية سلمية مفترضة لا يعرف مدى تعقيدها. ويمثّل حزبا حماس والجهاد الإسلامي اللذان يعملان عبر الأوطان فاعلين مستقلين تعريفا.

لقد مكّنت الحركات المزلزلة في النظام المشار إليها آنفا الولايات المتحدة من الظهور على وسط المسرح بوصفها الوسيط البارز في جولة جديدة من المفاوضات. فابتداء من انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ انبثق زخم باتجاه مفاوضات جوهرية ما زالت جارية حتى وقت كتابة هذا المؤلّف. ويمكن من منطلق الالتفات إلى الماضي النظر إلى استعادة حزب العمل للسلطة في يونيو١٩٩٢ في الانتخابات الإسرائيلية والشروع في مفاوضات سرية في النروج في يناير ١٩٩٣، يمكن اعتبار كل ذلك تطوّرا حاسما. فمن خلال اتباع ما هو في الواقع مقاربة ذات مسارين تجري دبلوماسية عامّة وخاصّة بين إسرائيل ومختلف الجماعات الفلسطينية والأردن وسوريا بشكل مستمر منذ نهاية حرب الخليج. وفي ١٩٩٣ وقّعت دولة إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية إعلان مبادئ في واشنطن كان، رغم الجهد الدعائي لوسائل الإعلام العالمية، اتفاقا للاعتراف المتبادل ببعضهما البعض والشروع في مناقشات جوهرية.

يوجد، في الوقت الراهن، وقت كتابة هذا المؤلّف، أربعة قضايا جوهرية بين دولة إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية تحتاج إلى حل: يجب التوصّل إلى اتفاق حول نطاق الأراضي التي ستعتبر فلسطينية، يجب التوصّل إلى اتفاق حول درجة استقلال هذه الأراضي،

يجب التوصّل إلى اتفاق حول وضع القدس، ويجب التوصّل إلى اتفاق حول حقوق الفلسطينيين في الشتات ووضعهم في المستقبل. ويجب في الوقت ذاته وضع إطار زمني لتنفيذ أي من أوجميع هذه المفاهمات.

هل ستكون سنة ١٩٩٣ نقطة تحوّل رئيسي؟ هذا متروك للمستقبل. ومن الحصافة الافتراض بأنه مع اقتراب الطرفين من لب هذا النزاع شديد الاستعصاء على الحل فإنهما سيجدان ما يراهنان عليه في ازدياد مستمر. إن الصراع العربي – الإسرائيلي بين كفّتي ميزان حاسم من الصداقة والعداء. فهل سيتم الولوج من نافذة الفرصة التي أتاحتها التطوّرات التي حدثت في أوائل تسعينيات القرن العشرين؟ هذا ليس بالأمر المؤكّد.

انظر Arab League (الجامعة العربية)؛ (اتفاقات كامب ديفيد)؛ Comp David Accords (الإسلام). Islam

جامعة الدّول العربية Arab League

هي منظّمة حكومية دولية. وكما يشير اسمها، فهي تقتصر على الدّول العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وقد تمّ إعلان تأسيس الجامعة في اجتماع لوزراء الخارجية في الاسكندرية في سبتمبر ١٩٤٤. وتمّ التوصّل إلى اتفاقية رسمية في مارس ١٩٤٥ بين مصر والعراق وشرقي الأردن (الأردن الآن) ولبنان والعربية السعودية وسوريا واليمن. ويوجد الآن، وقت كتابة هذا المؤلّف، إحدى وعشرون دولة عضوفي الجامعة. وعلاوة على الدّول المؤسّسة فإن الدّول التالية ممثّلة في الجامعة تمثيلا كاملا: الجزائر والبحرين وجيبوتي والكويت وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والصومال والسودان وتونس والإمارات العربية المتحدة. وقد أدّى إبرام اتفاقات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل إلى تعليق عضوية مصر. وقد أعيد وضع مصر إلى سابق عهده عام ١٩٨٩ وأعيد المقر من تونس إلى القاهرة.

جامعة الدّول العربية هي هيئة استشارية ولا تدّعي أنها فوق القومية برغم التأثيرات الأيديولوجية للقومية العربية التي عملت على تأسيسها. فكل دولة عضوممثّلة في المجلس، في حين أن الأمور اليومية تتولاها سكرتارية يرأسها أمين عام. ومع أن الجامعة منظّمة متعدّدة الأغراض فإنها معروفة بأنها أداة للتعاون وتنسيق السياسة المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي.

وقد قيل في كثير من الأحيان إن معارضة فكرة دولة إسرائيل هي محك العروبة. غير أن الشعور العربي السائد أكثر تساهلا نوعا ما بشأن حق إسرائيل في الوجود، شريطة معالجة قضية الفلسطينيين في الوقت نفسه.

لقد قسمت حرب الخليج الدّول العربية قسمة مريرة بين بعضها البعض وفي بعض الأحيان أوجدت هوة بين الزعامات والرأي العام للجماهير. وقد أدّى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بما يعتبره البعض صراعا داخليا بين العرب بدون شك إلى الإضرار بالثقة بالذات ونقاط الضعف الإقليمية. وقد حظيت الولايات المتحدة بأقوى دعم للتحالف الذي قادته الولايات المتحدة من جانب المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا ويبدومن المحتمل، في المدى القصير على الأقل، أن تقوم هذه الدّول الثلاث – وهي أغنى الدّول العربية وأكثرها سكانا وقومية – أن تحاول ممارسة نفوذا ثلاثيا في المنطقة.

التحكيم Arbitration

طريقة لفضّ المنازعات تنطوي على طرف ثالث يتدخّل في فضّ النزاع. ويعدّ التحكيم وسيلة مفضلة لتسوية الصراعات بين العمال والإدارة، على الأقل في البلدان الصناعية المتقدّمة. ويستند القرار الصادر عن التحكيم إلى موافقة طرفي النزاع على إحالة خلافاتهما إلى طرف ثالث ليقوم بإصدار قرار ملزم لحل النزاع. وقد يطبّق المحكّم قواعد معروفة أوأحكاما سابقة وقوانين في سعيه للتوصل إلى تسوية. وقد يتمّ دعم قرار المحكمين بعقوبات لضمان الرضوخ. ومن الممكن، والمستصوب، أن يتفق الأطراف على هذه القواعد مسبقا، ضمنيا على الأقل. وهذا يعني أنه يمكن التخلّي عن القواعد والممارسات القائمة واستبدالها بمجموعة من المبادئ متّفق عليها. وهكذا فإن التحكيم أكثر مرونة من القضاء لأن الطريقة الأخيرة تتجنب التجديد بقوة وتعكس مرجعية الوضع الراهن.

لقد كان للتحكيم في العلاقات الدّولية بوصفه شكلا من أشكال حل المنازعات مدافعون أقوياء في جميع الأوقات إلا أنه لم يستخدم إلا قليلا، عدا عن فترة قصيرة في أواخر القرنين التاسع عشر والعشرين. وتوفّر الدبلوماسية الانجلو– أمريكية أفضل الأمثلة في العالم العصري. فقد دشّنت معاهدة جاي (Jay Treaty) لعام ١٧٩٤ التحكيم كوسيلة للتسوية بين دولتين. وأشهر قضية هي قضية تحكيم الباما لعام ١٨٧٢. ويتفق البحّاثة بوجه الإجمال على أن الدافع لتلك

التسوية التي كانت لمصلحة الولايات المتحدة كان رغبة الطرفين في تحسين علاقتهما وليس أي التزام فلسفي بعملية التحكيم.

لقد اعتبر كثيرون من المثاليين أن تطوير التحكيم أمر أساسي إذا كان للحرب أن تستأصل من العلاقات الدّولية. ولقد فشل مؤتمرا لاهاي (١٨٩٩ و١٩٠٧) في تحقيق اتفاق حول التحكيم الإلزامي لكنهما نجحا في إيجاد محكمة التحكيم الدائمة [Permanent Court of Arbitration] لكنها، في واقع الأمر، لم تكن دائمة ولم تكن بالمحكمة. بل كانت قائمة بأشخاص يمكن لأطراف في نزاع اختيار اسم منها.

لم يحقق التحكيم النجاح أوالأثر الذي اعتقد به مثاليو القرنين التاسع عشر والعشرين. فمن حيث الأساس لم يكن توافق الرأي اللازم لإنجاح التحكيم متوفرا. وعلاوة على ذلك، فرغم أنه أكثر مرونة من القضاء، إلا أنه يبدوأنه غير مفضل في النظام الحالي كوسيلة للتسوية. ولابدّ من اعتبار نموالمؤسّسات الإقليمية الدّولية في النظام المعاصر قوة رئيسية في تقليص احتمال التحكيم بوصفه نمط طرف ثالث.

الهدنة Armistice

وقف أوتعليق الأعمال الحربية بانتظار تسوية سلمية. وهي ليست معاهدة سلام وبهذا المعنى فإنها لا تنهي قانونيا حالة الحرب، لكن من الواضح أنها تتيح فرصة لذلك. وهي ثنائية وليست من طرف واحد، ويمكن تمييزها عن المهادنة (Truce) من حيث أن تلك الأخيرة تشير عادة إلى إعلان مؤقّت ومحدّد من قبل المتحاربين مع أوبدون وجود تأكيد من أعلى السلطات. وفي بعض الأحيان، عندما يتبيّن استحالة إبرام معاهدة سلام بسبب الطابع المستعصي للصراع، تصبح الهدنة هي الوضع الراهن بحكم الواقع. كان هذا هو حال اتفاقيات هدنة ١٩٤٩ بين إسرائيل والعرب حتى اتفاقيات كامب ديفيد.

الحدّ من التسلّح Arms Control

ممارسة ضبط حيازة ونشر واستخدام القدرات العسكرية. كما أن هذا المصطلح يشمل أي تدابير يمكن الفاعلين من التصرّف بطريقة أكثر انضباطا، على سبيل المثال من خلال استحداث تقنيات لإدارة الأزمات. من أهم الافتراضات الضمنية للحدّ من التسلّح هو أن الأسلحة سمة مستمرّة وباقية للعلاقات الدّولية وأن سياسات الردع وسيلة قيمة وإيجابية للدبلوماسية

القسرية. ولذا فإن من الناحية الأيديولوجية يختلف منظّروالحدّ من التسلّح، من حيث المبدأ، عن الدّاعين إلى نزع السلاح. ففي حين أن الفريق الأخير قد يتطلّع في خاتمة المطاف إلى عالم خال من الأسلحة، أوعلى الأقل إلى عالم يتمّ فيه إزالة الأسلحة والتهديد باستعمال القوة من حيث الأساس، فإن الداعي إلى الحد من التسلح مستعد للتعامل مع البنية الحالية. على أن المقاربتين متفقتان على أن سباق تسلّح غير مقيّد سوف يفسد النظام لما فيه ضرر الجميع.

في غضون فترة الحرب الباردة في السياسة العالمية كان ينظر إلى الحدّ من التسلّح من حيث الأساس على أنه أداة للسياسة من شأنها أن تعزّز استقرار العلاقة ذات المحورين بين القوتين العظميين. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة تظل أولويات الكبح كما في السابق لكن الفاعلين الذين يحتاجون إلى الكبح ومجالات القضايا التي يحدث فيها ذلك، كل ذلك قد تغيّر. ويقع في رأس معظم أجندات الحدّ من التسلّح مسألة عدم الانتشار والقضية الاستتباعية المتصلة بإيجاد الأنظمة وصيانة ما يسمّى بأسلحة الدمار الشامل. ومع انقضاء الاتحاد السوفياتي، تجد الولايات نفسها في موقع القوة البنيوية الكبيرة في نظام الأمن هذا.

سباق التسلّح Arms race

هو التنافس على تكديس الأسلحة على الأقل من قبل فاعلين اثنين متصارعين. والعملية الأساسية في سباق التسلّح هي نمط الفعل وردّ الفعل. وفي السبرانية يعد سباق التسلّح مثالا للتغذية الرجعية الإيجابية. مثل هذا السباق كان دائما يسبق الحروب واندلاع العنف. فقد سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى سباق بحري بين المملكة المتحدة وألمانيا الإمبراطورية. وفي بعض الأحيان في فترات أزمات مزمنة يكون سباق التسلح سمة مستمرّة نوعا ما. والمثال على ذلك هو الصراع العربي الإسرائيلي.

قد يبدوأن سباق التسلّح يولّد دينامية خاصّة به، ولا سيّما في نظام يشهد ابتكارا تكنولوجيا سريعا. وقد مال سباق القوى العظمى منذ ١٩٤٥ إلى إيجاد مثل هذا النوع من الدينامية. وعندما يحدث ذلك تبرز نزعات أخرى ولا تعود الدينامية مجرّد مستويات الأسلحة التي لدى الخصوم المدركين. فأصحاب المصالح، ولا سيّما المؤسّسات العسكرية والصناعية، يجدون أن استمرار وجود مستوى عال من الإنفاق على الأسلحة وما ينطوي عليه ذلك من أبحاث مسبقة إنما يخدم

مصالحهم. وفي مثل هذه الظروف لا بدّ من تعديل النموذج الصرف لسباق التسلح ليأخذ في الاعتبار هذه العوامل الأخرى.

إن العلاقة بين النوع الصرف من سباق التسلّح والحرب علاقة مؤقّتة. فسباق التسلّح ليس بالأمر الضروري ولا الكافي لاندلاع الحرب. ثم إن النظريات التي تعتمد كثيرا على أفكار الردع قد تفترض أن وجود مستوى معين من الأسلحة أمر ضروري لمنع الحرب. ومن هذا المنطلق فإن التوازن بين الطرفين هو الأمر الحاسم وليس مستوى الأسلحة المطلق. وحسب هذه النظرة فإن اختلال التوازن في سباق التسلّح هو الأكثر احتمالا للتسبب في انهيار النظام واندلاع الحرب. وهذا المفهوم وثيق الصلة بمفهوم ميزان القوى.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن حصول تفاعل بين سباقين مستقلّين للتسلّح، كما هوالحال، على سبيل المثال، في الصراع العربي – الإسرائيلي والقوى العظمى المشار إليها أعلاه.

مبيعات/ تجارة الأسلحة Arms Sales/ trade

لقد اكتشف الدارسون للماضي، بما في ذلك الماضي السحيق، قدرة الإنسان على صنع الأدوات. وقد استخدمت هذه القدرة أيضا في صنع الأسلحة. فعندما ينبثق عن نظام اقتصادي تقسيم للعمل يصبح التصنيع الخاص ممكنا. وتلك هي الطريقة التي ظهر فيها إنتاج الأسلحة وبيعها والنظام المعروف باسم التجارة. ولقد كان من جرّاء استحداث أنماط صناعية للإنتاج، في أوروبا أولا، أن أصبح الرهان أكثر بكثير من إيجاد تجارة الأسلحة والمحافظة على استمرارها ونموها. إن سوق الأسلحة مصدر هام لتكوين الثروة لدى عدد من الدّول الصغيرة. ولقد جاءت المداخلات الرئيسية في تجارة الأسلحة، في النظام المعاصر، من الولايات المتحدة الأمريكية ومن روسيا (والاتحاد السوفياتي سابقا) والصين وفرنسا والمملكة المتحدة – وهم الأعضاء الدّائمون في مجلس الأمن. وتوجد بعض الدلائل أن هذه الصورة آخذة في التغيّر في الوقت الراهن. فيمكن تحديد عدد من دول العالم الثالث الآخذة في البروز بصفة تجار أسلحة وقد أصبحت الأوليغاركية التي كانت تسيطر على التجارة مهدّدة الآن بالخطر. ولعلّ أبرزها هي الأرجنتين والبرازيل وجنوب إفريقيا وإسرائيل والهند.

لقد كان من جرّاء حرب الخليج أن برزت هذه الأمور كلّها إلى السطح. ففي عقد ثمانينيات القرن العشرين انغمس النظام العراقي في عملية حيازة الأسلحة كما بين تيمرمان

(Timmerman) (١٩٩١). ومع أن الاهتمام توجّه إلى النزعات العراقية لامتلاك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، فقد كان تكديس الأسلحة، على صعيد الأسلحة التقليدية، عنيدا صلبا وذا أهمية تفوق كثيرا الجانب العلمي. في أعقاب نهاية الحرب سعت الدّول الخمس دائمة العضوية من خلال مبادئ لندن التوجيهية الصادرة في لندن عام ١٩٩١ إلى إغلاق ومراقبة تدفق الأسلحة إلى بلدان المنطقة. وقد تمّ الاتفاق بشكل محدّد على تجنّب المبيعات إلى المناطق التي تجري فيها عمليات العنف وتجنّب المبيعات التي قد تزعزع بشكل كبير ميزان قوى إقليمي قائم (SIPRI 1992). ولم يتمكّن الأطراف بعد ذلك من تنفيذ مدونة السلوك المفروضة تلك ويواصل الأعضاء الخمس، ولا سيّما الولايات المتحدة، بيع بعض أكثر معدّاتها المتقدّمة في مناطق يسودها عدم الاستقرار السياسي إلى حدّ بعيد.

وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في تحقيق المزيد من المراقبة على هذه المبيعات في مسألة "شفافية" المبيعات. وكانت عصبة الأمم قد حاولت نشر مبيعات الأسلحة على الملأ من خلال وضع سجلات إحصائية. وقد صوتت الأمم المتحدة أيضا في ديسمبر ١٩٩١ على وضع سجل. وهناك سجل متميّز لدعم الشفافية لدى حركة السلام ومؤسّسات أبحاث السلام غير الحكومية مثل SIPRI من خلال العمل الذي يقومون به. لكن المورّدين الرئيسيين لديهم دوافع قوية في خنق الدعاية والتعتيم عليها. فمبيعات الأسلحة يمكن أن تشكّل مصدرا هامّا للدّخل بالنسبة لصناعات/ أماكن معيّنة بين الدّول المورّدة وقد لا ترغب النخبة السياسية في التضحية بهذه المصالح على مذبح المزيد من التعاون الدّولي.

رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ASEAN

تأسّست عام ١٩٦٧ بعد إعلان بانكوك بتاريخ ٨ أغسطس الصادر عن وزراء خارجية أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وقد انضمّت بروناي في ١٩٨٤ وفيتنام في ١٩٩٥. وتتمتّع بابوا نيوغيني بوضع المراقب. وقد تمّت توسعة وتعزيز الاتفاقيات في قمّة بالي في فبراير ١٩٧٦. وتمّ تأسيس سكرتارية وتمّ التوصّل إلى اتفاق بشأن مخطّط تمهيدي لكتلة تجارية. تغطّي الرابطة طيفا من الاقتصادات يجمع بينها شيء مشترك واحد – الدينامية الاقتصادية الفعلية والكامنة. فلقد شهد كامل حوض المحيط الهادئ أعلى معدّلات نمواقتصادي عالمي عبر العقدين الأخيرين، ضمن هذه المنطقة. وقد أظهرت بلدان جنوب شرقي آسيا أقصى

درجة من الوعي الذاتي للحاجة إلى التعاون وتنسيق السياسات في كل من السياق العسكري – الأمني وسياق الثروة – الرفاه. من الناحية الهيكلية تمثل الصين واليابان تهديدا للإقليم الفرعي في كل من هاتين المنطقتين. وقد سعت دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لإيجاد توازن ضدّ هذه السيطرة المفترضة وذلك بإشراك كامل حوض المحيط الهادئ وأطراف خارجية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في دبلوماسية إقليمية. ويمكن اعتبار نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وما يراه الكثيرون من تردّد الولايات المتحدة في ممارسة دور الزعامة على أنه يفاقم هذه الحاجات. ولقد شهد عام ١٩٩٣ تطوّرين رئيسيين برئاسة الرابطة: تأسيس المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي ربط دول الرابطة بإحدى عشرة دولة من حوض المحيط الهادئ زائدا الاتحاد الأوروبي، وإضفاء الطابع المؤسّسي على التعاون الاقتصادي الآسيوي – الباسيفيكي (الذي يشار إليه كثيرا بالأحرف APEC) من خلال تأسيس سكرتارية في سنغافورة.

أخذت الرابطة تتولّى دورا إقليميا متميّزا من الناحيتين السياسية والدبلوماسية بعد انتهاء حرب فيتنام عام ١٩٧٥. وقد حافظ هذا التعاون والتنسيق على زخمه. لقد سبق آنفا الحديث عن الحاجة إلى وجود طرف موازن ومسهّل على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي. وتقف الرابطة في وسط أحد مثلثات النموفي تلك المنطقة: ماليزيا – أندونيسيا – سنغافورة. كما أنها تقف في وسط إحدى نقاط الاختناق الاستراتيجية: بحر جنوب الصين. ويمكن توسعة عضويتها في المدى المتوسّط من خلال قبول المزيد من الدّول الهندية – الصينية وميانمار. وتتذكر الرابطة بالأهمية المتنامية للفاعلين الإقليميين وعملية العلاقات الدّولية الراهنة والمستقبلية.

النمور الآسيوية Asian Tigers

مجموعة من البلدان الآسيوية تمتّعت بأنماط دينامية من النموالاقتصادي في ماضيها الحديث وأصبحت تعتبر حاملة لواء الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق. وتعتبر هذه الفئة أنها تضم خمسة اقتصادات: هونغ كونغ واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان. ويفترض أن يضمّ النمور المفترضون – الذين يشار إليهم بكلمة "الأشبال" – أندونيسيا وماليزيا وتايلند والصين – والذين انضمّت إليهم هونغ كونغ بعد ١٩٩٧ – ويمكن وصفها مجازيا بأنها "التنين الآسيوي".

انظر Big emerging markets [BEMs] *(الأسواق الكبيرة الناشئة)؛* East Asian crisis *(أزمة آسيا الشرقية)؛* NICs *(البلدان حديثة التصنيع).*

الرابطة Association

المعنى العام هو تأسيس جمعية من نوع رديء، وكثيرا ما تستعمل في العلاقات الدّولية للتمييز بين الروابط (الهشّة) بين الدّول والروابط (المتينة) بين الأفراد ضمن الدّولة. وتعد عبارة "رابطة الدّول" حيادية بدرجة كافية بحيث تمكّن الكاتب من تجنّب المضاعفات المتأصلّة في عبارة "المجتمع الدّولي". وبمزيد من التخصيص، لقد أصبح للعبارة في السياسة العالمية ظلال من المعاني الإمبريالية أوالاستعمارية، ولا سيّما في فرنسا. لقد استحدث مبدأ الرابطة (التجمّع) إداريون ومنظّرون مستعمرون في باريس (١٩١٠) لمواجهة المشاكل العملية التي أوجدتها مفارقة وجود الإمبريالية الفرنسية جنبا إلى جنب مع المذهب الجمهوري الديمقراطي الفرنسي. لقد كان الفرنسيون، خلافا للبريطانيين الأكثر براغماتية، دائما يشعرون بعدم الارتياح بشأن الممتلكات الاستعمارية. فبما أن فرنسا هي الجمهورية الديمقراطية الأولى في أوروبا والتي أنشئت انطلاقا من حبّها للحرية والمساواة والأخوّة على النطاق العالمي، فقد كان من الواضح أنه من الخطأ الأخلاقي اعتبار المستعمرات كيانات ثانوية تابعة. ويقتضي المنطق أنه إذا كان للممتلكات فيما وراء البحار أن يكون لها وجود فينبغي أن تدمج بشكل كامل مع فرنسا المتروبوليتانية. على أن الدّمج قد أفسح المجال، لاعتبارات نفعية ذاتية، إلى الترابط (الذي يعني عمليا الوضع الثانوي التابع) وأصبح هذا الحل الوسط الأرثوذكسية (المعتقد التقليدي) التي مارستها فرنسا وكانت تدعوإليها الإدارة الاستعمارية في المدرسة الاستعمارية (ecole coloniale) في باريس لغاية الحرب العالمية الثانية.

وفي المملكة المتحدة استخدم مفهوم "الوضع الترابطي" عام ١٩٦٧ خصّيصا فيما يتعلّق بالمستعمرات السابقة التي كانت ترغب في استقلال محدود عن المملكة المتحدة لكنها كانت غير قادرة اقتصاديا على الوقوف وحدها.

انظر Francophonie *(البلدان الناطقة باللغة الفرنسية).*

الدمار المؤكّد Assured Destruction

يستخدم هذا المصطلح في الاستراتيجية النووية. وله معنيان. فهو يشير بوصفه قدرة إلى القدرة التقنية الكامنة على شن هجمات على خصم تؤدّي إلى دمار واسع النطاق للبشر والممتلكات. وقبل مجيء القوة الجوية والأسلحة النووية كان مثل ذلك الدمار لا يتحقّق إلا من خلال إجتياح الأرض. أمّا الآن فلا يوجد مثل هذه القيود. ويشار عادة إلى القدرة اللازمة لتحقيق الدمار المؤكّد بعبارة "القدرة على توجيه الضربة الثانية".

وهي كسياسة مثال لما يسمّى الاستهداف المقابل للمدن. وهو مقترن عمليا بإدارة سياسة الولايات المتحدة الدفاعية في ستّينيات القرن العشرين وباسم وزير الدفاع السابق روبرت ماكنمارا. وقد ابتعدت الولايات المتحدة بشكل مطرد عن الدمار المؤكّد كسياسة منذ سبعينيات القرن العشرين حيث أنها تفضل البحث عن قدر أكبر من المرونة المزعومة في سياق خيارات مختلفة مقابلة للقوة.

انظر MAD الحروف الأولى من عبارة "Mutual Assured Destruction" (الدمار المحقّق المتبادل).

ملجأ Asylum

معناه الحرفي ملاذ أومكان للالتجاء. وهو يشير إلى عملية شبه قانونية تقوم فيها دولة ما بمنح الحماية لمواطن أومواطنين من دولة أخرى. ويمكن تحدّيه دوليا من خلال طلب تسليم الشخص المطلوب. بل يقال أحيانا إن اللجوء ينتهي حين يبدأ التسليم، ولكن في غياب معاهدة محدّدة لا يوجد واجب قانوني يقضي بوجوب تسليم المطلوبين. إن حقوق اللجوء تملكها الدّول وليس الأفراد، مع أن المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) تعطي بالفعل للأفراد حقّ لجوء سياسي. ولكن بما أن الإعلان أخذ شكل قرار صادر عن الجمعية العمومية، فإنه ليس ملزما للدّول قانونيا (وإن كان ملزما أخلاقيا).

حلف الأطلسي Atlantic Alliance

انظر NATO (الناتو)

ميثاق الأطلسي Atlantic Charter

كثيرا ما يعتبر أصل نشوء الأمم المتحدة. ولقد كان في واقع الأمر إعلانا ثنائيا لأهداف الحرب صدر عام ١٩٤١ عن ف. د. روزفلت (F. D. Roosevelt) ونستون تشرشل (Winston Churchill) من على ظهر سفينة حربية في وسط المحيط الأطلسي. وكانت الفكرة الأساسية للميثاق مفهوم "الحريات الأربع" (التحرّر من الخوف والعوز وحرية التعبير والدين) التي كانت لهما الأساس الذي تقوم عليه قضية المتحالفين. ومن المبادئ الأخرى المقترنة به: حق تقرير المصير والحكومة المنتخبة بشكل حر، والتعاون الاقتصادي، وحرية البحار والتخلّي عن استخدام القوة في المنازعات، والقيام بعد الحرب بإنشاء نظام دائم للأمن العالمي. وهذه كلها كانت، بالطبع، على طرفي نقيض مع أيديولوجية دول المحور.

القنبلة الذرية Atom bomb

يمكن من خلال استخدام عملية تعرف بالانشطار إنتاج نبائط متفجّرة تنطوي على قوة أكبر بكثير من الوسائل التقليدية. يعد الأورانيوم ٢٣٥، وهو معدن طبيعي، غير مستقر إلى درجة كبيرة ومن الممكن باستخدام هذا المعدن إحداث تفاعل متسلسل تتأثر فيه كل المادة القابلة للانشطار في وقت واحد. إن هذا التفاعل المتسلسل هو الذي يحدث القوة التفجيرية لقنبلة الأورانيوم. ويستخدم الأورانيوم ٢٣٥ أيضا لإنتاج بلوتونيوم ٢٣٩. وهاتان المادّتان تستخدمان لإنتاج القنابل.

كانت القدرة على إنتاج نبائط تفجيرية باستخدام تفاعل متسلسل يتم التحكّم به معروفة لدى علماء الفيزياء قبل الحرب العالمية الثانية. وقد أضاف اندلاع الحرب ومعرفة أن ألمانيا النازية تستطيع إنتاج قنبلة من هذا النوع بعدا إضافيا لعمليات البحث.

في ١٩٤١ بدأت الولايات المتحدة العمل في مشروع مانهاتان لصنع واختبار، وإذا لزم الأمر، استخدام قنبلة ذرية في سياق الحرب. ولم يتم إنتاج أسلحة في الوقت المناسب للاستعمال أوللإظهار ضدّ ألمانيا، ولكن قنبلتين مثيرتين للجدل أسقطتا على مدينتين يابانيتين. وقد استعمل الأورانيوم في القنبلة التي أسقطت على هيروشيما واستعمل البلوتونيوم في القنبلة التي أسقطت على ناغازاكي.

وتستخدم عملية الانشطار أيضا لأغراض مدنية في توليد الكهرباء. وهنا، بالطبع، يتم إبطاء العملية والتحكّم بها. وكان انتشار المفاعلات النووية وإنتاج البلوتونيوم بواسطتها يعني أنه من الصعب الحد من انتشار الأسلحة النووية. في ١٩٧٤ اختبرت الهند قنبلة ذرية تمّ إنتاجها من مادّة أخذت من برنامج مدني للطاقة.

الجمهور الواعي Attentive Public

مفهوم يستخدم في تحليل الرأي العامّ لجزء من السكان في المجتمع الذين لهم مواقف مفوّهة ومستنيرة بالمعلومات ومتناسقة بشأن قضايا السياسة. ويستبعد في القمة، الذين يقومون بالفعل بوضع، أوالمشاركة في وضع، السياسة. ومن جهة أخرى، فإنه يستبعد الذين في الأسفل، الجماهير التي ليس لها آراء ثابتة ومتناسقة بشأن السياسة. غير أن المفهوم يفتقر إلى الدقّة. ومع ذلك يمكن تكوين فكرة إجمالية سريعة عن حجم الجمهور الواعي في البلدان الصناعية المتقدّمة من خلال تقويم عدد قرّاء ما يعرف بالصحافة "الراقية"، مثل صحيفة التايمز اللندنية وصحيفة النيويورك تايمز وصحيفة دي ويلت ولوموند.. الخ). وهذا الحجم هو تقريبي لأن المبيعات وعدد القرّاء لايتطابقان بالضرورة. ويختلف حجم الجمهور الواعي أيضا فيما يتّصل بالقضايا المحلّية والخارجية. وهم بشكل عام أقل عددا بالنسبة للقضايا الخارجية.

إن مفهوم الجمهور الواعي ذوأهمية حاسمة بالنسبة للمقاربة التعدّدية للعلاقات الدّولية. فالكتّاب من ذوي هذا النمط يجادلون بأن جماعات المصلحة والأحزاب السياسية لها تأثير كبير على صنع السياسة. ومع أن هذه المؤسّسات لا تقوم بالفعل أوبشكل رسمي باتخاذ القرارات فإنها تساهم في إيجاد الوسط الذي يجري فيه صنع القرارات. كما أنها تستخدم كمستودعات يتمّ اختيار الزعماء منها، ويتمّ من خلال هذه القنوات حشد رأي الجماهير وجعلها أكثر وعيا للقضايا الدّولية. ويقوم الجمهور الواعي بدور هام في الربط ضمن هذا الهرم.

الاستنزاف Attrition

معناه الحرفي هو "الإرهاق". ويشير عادة إلى الاستراتيجية التي اعتمدها الحلفاء في الحرب العالمية الأولى حيث تحوّلوا من سياسة الإبادة (التدمير التام والسريع لقوات العدو) إلى سياسة الاستنزاف. وتكون حروب الاستنزاف عادة عمليات متطاولة الأمد وتضع كامل موارد الدّولة تحت تصرّف العسكريين. والمثال الأقرب عهدا لحرب الاستنزاف هو الحرب الإيرانية –

العراقية ١٩٨٠ – ٨٩، التي انطوت على جميع السمات المشار إليها آنفا بحيث كادت تستنزف طاقات الطرفين.

الاكتفاء الذاتي Autarky

تلتبس أحيانا مع كلمة "autarchy" (حكم الفرد). يشير هذا المصطلح إلى غياب التجارة وبالتالي إلى الاكتفاء الذاتي. ويستخدم هذا المصطلح كثيرا في الاقتصاد الدّولي. على أنه بالنظر للعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة في النظام العالمي، فإنه يمتّ بصلة إلى كليهما. إن الاكتفاء الذاتي التام شيء متعذّر. فمن أقدم الأزمنة كانت المجتمعات البشرية تتبادل السّلع والخدمات. ومع ازدياد تعقيد الأنظمة الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص بعد أن دخل التصنيع في الأنظمة الاقتصادية أصبحت تكاليف الاكتفاء الذاتي أكثر عبئا. لقد رفضت الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية للقرن التاسع عشر التي تأثرت كثيرا بنظريات ريكاردو، الاكتفاء الذاتي بوصفه غير فعال وجادلوا منوّهين بالمزايا المطلقة والنسبية للتجارة الدّولية. ومع قبول هذه النظريات توطد نظام يقوم على أساس هذه الأفكار. وتمّ التعامل بالمدفوعات الدّولية من خلال معيار الذهب وأصبحت لندن القناة التجارية للنظام. ويميل البحّاثة الآن إلى وصف هذا النظام الخاص بالقرن التاسع عشر بأنه نظام من الترابط. لكن أحداث العقود الأولى من القرن العشرين، ولا سيّما الحرب العالمية الأولى وظهور الفاشية والشيوعية قد دمّرت هذا النظام. فلم تعد المملكة المتحدة قادرة على أن تعمل بوصفها محور النظام. وفي أوروبا جاءت الزعامات السياسية إلى السلطة وهي مصمّمة على استخدام العلاقات الاقتصادية كأداة للسياسة. وبنتيجة ذلك اتضح اتجاه جديد لزيادة الاكتفاء الذاتي في ألمانيا والاتحاد السوفياتي. وفي آسيا، رفضت اليابان الاكتفاء الذاتي واتبعت سياسة عرفت باسم الازدهار المشترك. وقد أوقفت محاولات الدبلوماسيين الانجلو– أمريكيين إعادة نوع من الليبرالية في بريتون وودز الابتعاد عن ليبرالية التجارة الحرّة لفترة من الوقت. وقد أوحت التطوّرات التي جرت في الفترة قريبة العهد بالعودة إلى مزيد من الاكتفاء الذاتي حيث أمكن ذلك. وقد وضع الاتحاد الأوروبي سياسة زراعية أوجدت سوقا مكتفيا ذاتيا إلى حدّ كبير داخل الدّول الأعضاء. وكما ورد آنفا إن الاكتفاء الذاتي الصرف نوع مثالي يمكن قياس سياسات الفاعلين الدّوليين بالنسبة إليه.

انظر Mercantilism (المركنتلية)

السلطة Authority

تتمثل بشخص أومؤسّسة تضفي على التصرّفات والأوامر صفتها الشرعية. وبهذا المعنى يجب تمييزها عن القوة التي تدل على القدرة وليس على الحق. فنقص السلطة العامة والمقبولة هي التي يقال إنها تميّز السياسة والقانون الدّولي عن القانون المحلّي. وبناء على ذلك يجادل بعض الكتاب أنه بالنظر لغيابها فإن القانون الدّولي ليس قانونا بالمعنى المعروف كما أن السياسة الدّولية هي سياسة فقط على سبيل المجاملة، كما يجادل في كثير من الأحيان المثاليون في مجال الفكر القانوني، منطلقين من القياس المحلّي، أن حلّ الصراع الدّولي المتواصل والمستمر يكمن في إيجاد سلطة عالمية لتنظيم العلاقات وإرساء قواعد نظام قانوني وتسوية المنازعات. وفي بعض الأحيان كان ينظر إلى عصبة الأمم والأمم المتحدة (وإن كان ذلك خطأ) على أنهما نموذجان أوليان سابقان. ويجادل منظّرون آخرون بأن غياب سلطة عالمية، ولا سيّما منذ أفول الإمبراطورية الرومانية المقدّسة، هو مصدر قوة، وليس مصدر ضعف في العلاقات الدّولية إذ أنه يدعم الحجج المؤيّدة لسيادة الدّولة وحريّتها واستقلالها.

الحكم الذاتي Autonomy

المعنى الحرفي لهذا المصطلح هو الحكم الذاتي. وبهذا المعنى يقترن هذا المصطلح بمفهوم السيادة والاستقلال. في العلاقات الدّولية التقليدية كان يفترض أن جميع الدّول تتمتّع بالحكم الذاتي، أي لا تخضع لسلطة خارجية سواء كانت روحية (الكنيسة، على سبيل المثال) أوزمنية (الإمبراطورية الرومانية المقدّسة، مثلا). ومن المفترض أن معاهدات وستفاليا، ١٦٤٨، كانت إيذانا ببداية الحكم الذاتي للدّولة وبالتالي للطابع الفوضوي للنظام الدّولي.

لقد استخدمت الأبحاث قريبة العهد مفهوم الحكم الذاتي لإلقاء الشك على الربط التقليدي بين الحكم الذاتي والدّولة. فالحكم الذاتي يعتبر الآن، ولا سيّما من قبل الكتّاب التعدّديين، على أنه مسألة درجة وليس شيئا مطلقا. لذا فإنه لم يعد يستعمل الآن كبديل للسيادة بل كمعيار بديل. ويعتبر الفاعلون في السياسة العالمية الآن على أنهم يمارسون حكما ذاتيا نسبيا ويمكن مقارنة الفاعلين من الدّول وغير الدّول على هذا الأساس. وتتوقّع التعدّدية توقّعا تامّا بأن تبيّن هذه المقارنات أن مركز الدّولة ليس على ما يرام في بعض الأحيان.

لقد تناول أيضا الكتّاب عن القومية الاثنية والصراع الطائفي مفهوم الحكم الذاتي مؤخّرا. تنطلق حجتهم بملاحظة أنه لا يوجد سوى قلّة من الدّول، إذا وجدت على الإطلاق، التي تتمتّع بالحكم الذاتي بالمعنى الصحيح للكلمة بل إنها جميعا تظهر نزعات مندفعة بعيدا عن المركز وتفرعين ثنائيين: أكثرية/ أقلية (بل أحيانا نزعات... أقلية/ أقلية). فهذه الجماعات ضمن الدّول تعتبر أنها تسعى للحصول على حكم ذاتي كهدف ومن خلال تلك العملية فإنهم يجعلون وحدة الدّولة تتآكل. وقد تكون نهاية هذه العملية إيجاد المزيد من الدّول حيث أن المطالبات بالحكم الذاتي تنجح في إنهاء تلك الدّول الموجودة. وبهذا المعنى يتمّ إنقاذ النظرة الكلاسيكية للحكم الذاتي إلى حدّ ما من حطام هيكل الدّولة.

المحور Axis

يشير على وجه التحديد إلى الحلف الألماني – الإيطالي لعام ١٩٣٦ بموجبه تعهّدت كلتا الدّولتين بمعارضة النزعة الجمهورية في إسبانيا والشيوعية بشكل عام. وقد تمّ توكيده بمعاهدة الدفاع المتبادل الموقّعة عام ١٩٣٩ ("حلف الفولاذ") ثم توسّعت لتشمل اليابان (١٩٤٠). وكانت تنطوي على معان جغرافية – سياسية واستراتيجية (محور برلين – روما – طوكيو) وكانت الغاية من استعمال كلمة "المحور" بدلا من الكلمة المعتادة "التحالف" للدلالة على وجود مركز محوري في السياسة العالمية يمكن لدول أخرى أن تتجمّع حوله. وكان موسوليني أول من استعملها للدلالة على المقاربة النازية – الفاشية المشتركة للسياسة الدّولية.

B

الأسلحة الجرثومية Bacteriological weapons

انظر chemical and biological warfare (الحرب الكيماوية البيولوجية)

ميزان المدفوعات Balance of payments

مصطلح يستخدم في الاقتصاد الدّولي. ويشير إلى ميزان كافة العمليات الاقتصادية بين دولة ما وبقية النظام. وتتكوّن العناصر الرئيسية من التجارة المرئية والاستثمار والعمليات بين السلطات النقدية داخل الدّولة وتلك التي تكون ضمن بقية النظام. على سبيل المثال صندوق النقد الدّولي. التوازن في ميزان المدفوعات يعني حرفيا أن محصلة الجانب الدّائن زائدا الجانب المدين هي الصفر. وهذه مقولة معيارية وليست تجريبية (empirical) وبالتالي فإن الدّول قد تجد نفسها في الأجل القصير في حالة من اختلال التوازن. أمّا اختلال التوازن طويل الأجل أوالأساسي فهو أكثر خطورة بكثير. وتتعرّض الدّول ذات الفائض الدائم في ميزان مدفوعاتها، مثل اليابان، والدّول ذات العجز الدائم، مثل الكثير من بلدان العالم الثالث غير المنتجة للنفط، تتعرّض إلى ضغط من عناصر فاعلة أخرى لجعلها تتخذ تدابير علاجية. لقد أدّى ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين إلى اختلال توازن أساسي وتمّت مناقشة هذه القضية في منشورات مثل تقارير براندت (Brandt Reports). وقد أدّت أزمة ميزان مدفوعات الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين إلى التخمين بشأن أفولية (declinism) مركز زعامة الولايات المتحدة في السياسة العالمية. ومن الواضح أنه يوجد منطقة تطابق جزئي هامّة بين السياسة والاقتصاد في النظام الدّولي، وتعدّ مضاعفات مركز العديد من الدّول فيما يتعلّق بميزان المدفوعات مسألة حاسمة لاستمرار عمل نظام للتجارة والمدفوعات قابل للتطبيق والاستمرار.

ميزان القوى Balance of power

مفهوم عام لا غنى عنه يمثّل جزءا من علّة كل من دارسي الدبلوماسية وممارسيها. بل يعتبره بعض البحّاثة أقرب شيء بين أيدينا لنظرية سياسية للعلاقات الدّولية. غير أن معناه ليس واضحا على الإطلاق حيث أنه معرض لعدد من التفسيرات المختلفة. فعلى سبيل المثال يميز مارتن وايت (Martin Wight) تسعة معاني مختلفة لهذا المصطلح:

١. توزيع متوازن للقوى.

٢. المبدأ القائل بوجوب التوزيع المتوازن للقوى.

٣. التوزيع الراهن للقوى. وبالتالي، أي توزيع محتمل للقوى.

٤. مبدأ التوسّع المتساوي للقوى العظمى على حساب الضعفاء.

٥. المبدأ القائل بأنه يجب أن يكون لطرف من الأطراف هامش قوة بغية تفادي خطر أن تصبح القوة موزّعة على نحو غير متساو.

٦. (حين يسبق العبارة فعل "يمسك") دور خاص في الاحتفاظ بتوزيع متساو للقوى.

٧. (حين يسبق العبارة، فعل "يمسك") ميزة خاصّة في التوزيع القائم للقوى.

٨. الغلبة (السيطرة).

٩. نزعة متأصّلة للسياسة الدّولية لإيجاد توزيع متساو للقوى.

بالنظر لهذا التنوع الكثير من المعاني، من المفيد التمييز بين ميزان القوى كسياسة (محاولة مقصودة لمنع الغلبة (السيطرة)) وكنظام للسياسة الدّولية (حيث يميل نمط التفاعل بين الدّول إلى تقييد أوالحيلولة دون السعي لتحقيق الهيمنة وينجم عنه توازن بصفة عامة. ويتمثّل الأول بالسياسة الخارجي البريطانية تجاه أوروبا منذ القرن السادس عشر وحتّى أوائل القرن العشرين في حين أن المعنى الأخير يتمثّل بنظام الدّول الأوروبي نفسه، من ١٦٤٨ لغاية ١٧٨٩ ومن ١٨١٥ لغاية ١٩١٤. ويتمثّل الانقطاع في التسلسل التاريخي في فترة ظهور الراديكالية الفرنسية ورفضها التقيد بمفاهيم التوازن. ففي ١٨١٥ عادت فرنسا، بعد فترة التوسّع النابليوني، إلى حدودها الإقليمية السابقة وتمّ تثبيت الطابع المؤسّسي على نظام التوازن. ويمثّل مؤتمر فيينا ونظام التآلف الذي أفرزه خلال القرن التاسع عشر أكثر تعبير صريح واع للذات للتوازن في التاريخ الدّولي. وهكذا فإن أوسع معنى مقبول لهذا المصطلح هو حيث يشير إلى العملية التي تحقق فيها دولة ما أومجموعة من الدّول غلبة (سيطرة) بحيث "يمكنها وضع القانون لتطبقه الدّول الأخرى"، على حدّ قول فاتل (Vattel). وهذا المعنى يقترن بالاستقلال بشكل خاص ووظيفته الرئيسية تكمن في المحافظة على وعدم المساس بتعدّد الدّول ومعارضة الإمبراطورية، والتغيّر بصفة عامّة. فالنظام والاستقرار قيمتان وليسا من اعتبارات العدالة أوالإنصاف.

التاريخ

لا تنفصل فكرة التوازن عن آليات السياسة الدّولية وكانت ممارسة التوازن مألوفة لدى قدماء اليونان. ويعتبر "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" (History of the Peloponnesian War) الذي ألّفه توسيديد (Thucydide)، مع أنه لا يذكر المفهوم بشكل صريح، وصفا ممتازا لحدوثه، وإن كان بشكل ثنائي المحور، ويدور حول العلاقة بين أثينا وسبارتا في القرن الخامس قبل الميلاد. على أنه رغم أن العملية حصلت بلا شك في العالم القديم (في أوروبا وفي الصين وفي الهند) فإن الاعتراف بها صراحة بصفتها إحدى الصيغ الأساسية في الحياة السياسية حتى عهد النهضة (Renaissance). ولقد كان نظام الدّولة-المدينة الإيطالي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، الذي، إلى جانب كونه مكتملا بذاته، فقد كان له عدد من أماكن القوة المتميّزة والمستقلّة (فلورنسا، ميلانو، نابولي، البندقية والفاتيكان) وكان مسرحا ينبض بالحياة للقوى الدبلوماسية حيث تمكّن هذا المبدأ من النمو. ومن العجيب أن ماكيافيللي لم يكن أول من طوّر الفكرة (رغم هاجس سياسة القوة الذي كان مستحوذا عليه)، بل كان معاصره غويشياrديني (Guicciardini) هو الذي فعل ذلك في كتابه "تاريخ إيطاليا" (١٥٣٧)، الذي يعد بصفة عامّة أول معالجة تحليلية منهجية للموضوع. وكان أول إشارة له بشكل معاهدة في "معاهدة أوترخت" (١٧١٣)، حيث اعتبرت فكرة المحافظة على ميزان القوى أمرا أساسيا من أجل سلام أوروبا.

لا ينفصل ميزان القوى كسياسة وكنظام على حدّ سواء عن التاريخ الدبلوماسي للعالم الحديث ولا يمكن إعطاء وصف معقول للسياسة الدّولية حتى ١٩١٤ إلا انطلاقا منه. لقد كانت عصبة الأمم محاولة محدّدة ترمي إلى أن تحلّ مكانه؛ ولقد كان مبدأ الأمن الجماعي الذي كان في صلب العصبة مصمّما لتجنّب الحاجة إلى التوازن. ويجادل كثير من أنصار المذهب الواقعي أن غياب ميزان القوى في فترة ما بين الحربين أدّى مباشرة إلى الحرب العالمية الثانية. ومنذ ١٩٤٥ لم يعد النظام السياسي الدّولي يفسّر بسهولة من منطلق مفهوم وأفكار ثنائية المحور حيث حلّت مكانه تعدّدية المحاور. غير أن أصداءه لا تزال تتردّد في لغة الدبلوماسية، ولا سيّما توازن الرعب. ويميل معظم البحّاثة إلى الاتفاق على أن التغييرات في صفة العناصر الفاعلة الأساسية في السياسة العالمية (ولا سيّما نموالعناصر الفاعلة من غير الدّول) قد أدّت إلى التجاهل العام للمفهوم كوسيلة تفسيرية. وقد أصبح يستخدم الآن في أكثر الأوقات كمجاز صحفي وليس كنظرية للسلوك الدّولي.

المضامين النظرية

يرى هيدلي بول (Hedley Bull) أن ميزان القوى قد حقّق ثلاث مهام إيجابية ضمن نظام الدّولة الحديث.

١- فقد حال دون تحوّل النظام إلى إمبراطورية عالمية.

٢- عملت موازين القوى المحلّية على حماية استقلال الدّول في مناطق معيّنة من أن تبتلعها قوة متفوّقة.

٣- وفّر الظروف التي قد تنشأ فيها مؤسّسات أخرى يعتمد عليها النظام الدّولي، مثل الدبلوماسية والحرب والقانون الدّولي وإدارة القوى العظمى.

ينطوي تحليل بول على نظرة متبصّرة. إلا أنه تجدر الملاحظة على أنه فيما يتّصل بالمهمّة الأولى، فقد تواجدت الإمبراطورية والتوازن جنبا إلى جنب في سياسة الدّول. ومع أنه لم يتم تحوّل النظام برمّته إلى إمبراطورية عالمية، فإن أجزاء منه قد تحوّلت بالفعل وهكذا فقد وجدت الإمبريالية الأوروبية في نفس الفترة التي كان ميزان القوى فيها الأسلوب التقليدي لإدارة القوة. وفيما يتّصل بالمهمّة الثانية، فقد فقدت بعض الدّول استقلالها من جرّاء ذلك، على سبيل المثال تقسيم بولونيا في القرن الثامن عشر وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩. وبالنسبة للمهمّة الثالثة، فمع أن الحرب وفّرت الظروف لتخفيف الفوضى العامّة، فإنها سمة مركزية للنظام، مهمّتها إمّا إعادة التوازن إلى ما كان عليه أوإعادة ترتيبه. وهكذا فإن الفعل وردّ الفعل، التحدّي والاستجابة، التعديلية والوضع الراهن، عدم الرضا والرضا – كل هذه أفكار أساسية تقترن بعمل النظام. فمن الواضح أنه يفترض بعض المعتقدات المشتركة بين المشتركين، ولا سيّما فيما يخصّ طبيعة الدّولة ودورها ومشروعيتها، ومع ذلك فإنّ عدم الاستقرار متأصّل في النظام. فالتوازن البسيط الذي يتضمّن دولتين اثنتين (نظام ثنائي المحور) يحتمل أن يكون أقل استقرارا من توازن معقّد (نظام متعدّد المحاور). ذلك لأن تغييرا تكنولوجيا مفاجئا يؤدّي إلى زيادة بالغة في قوة أحد القطبين (مثل نجاح القمر الصناعي السوفياتي سبوتنيك عام ١٩٥٧ وإدراك ذلك في الولايات المتحدة) يمكن، إذا لم يتم تصحيحه على الفور، أن يدمّر التوازن. أمّا الأنظمة متعدّدة الأقطاب فبوسعها، من جرّاء إمكان تغيير التجمّعات، القيام على نحو أسهل بتلافي تلك الأحداث. بل إن مرونة الانحياز والحركية الدبلوماسية خاصّتان هامتان. ففي ظلّ مثل هذا النظام يجب أن يكون بوسع الدّول تغيير انحيازاتها بصرف النظر عن التوافق الأيديولوجي (والمثال الكلاسيكي

على ذلك هو الحلف النازي – السوفياتي عام ١٩٣٩). والشيء الملازم لذلك صحيح أيضا. فيجب أن تكون الدّول مستعدّة للتخلّي عن حليف سابق عندما تتغيّر الظروف. ونقطة أخرى تجدر ملاحظتها. فبما أن النظام يتضمّن القيام بشكل مستمر ثابت بحساب القوة والمصلحة فإنه من المحتمل أن ينتج هرمية دولية تصنّف الدّول بموجبها ضمن ثلاثة أقسام على الأقل: قوى عظمى وقوى متوسّطة وقوى صغيرة. فالمساواة لا توجد إلا بالمعنى القانوني الرسمي. فجميع الدّول متساوية، لكن بعضها أكثر تساويا من البعض الآخر. لقد أطلق على فترة ميزان القوى وصف العصر الذهبي للدبلوماسية، ومن غير الصعب معرفة السبب. ومع أن الحرب شيء أساسي له فإن الحروب التي اندلعت بالفعل كانت تنزع لأن تخاض غمارها بوسائل محدودة من أجل غايات محدودة. فقد كان يسمح للدّولة الجانحة التي زعزعت التوازن بأن تعود إلى النظام وتعيد اللعب (مثل فرنسا بعد الهزيمة في الحروب النابوليونية عام ١٨١٥). وكان ذلك يتمّ على أساس إدراك المصالح المشتركة. وقد سمح بتطوّر القانون الدّولي على أساس المعاملة بالمثل – وكانت إحدى أهم قواعد عدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية للدّول الأخرى. ومن البديهي أنه كان مرتبطا بالظروف التي أوجدها، وفي النصف الثاني من القرن العشرين (ورغم محاولات أنصار الواقعية الجديدة في إثبات خلاف ذلك) فقد اختفت هذه الظروف. على أنه مهما قد يقال عن ميزان القوى كوسيلة لإدارة الصراع فقد كان المحاولة الأولى، وقد يقول البعض أنه أرقى محاولة لتوفير حلّ سياسي واقعي لمشكلة التعايش في نظام دولي غير مركزي. وقد بلغ به الأمر أن أصبح مرادفا لفكرة العلاقة الدّولية ذاتها.

انظر collective security (الأمن الجماعي)؛ realism (الواقعية).

توازن (ميزان) الرعب Balance of terror

يطلق هذا المصطلح على وضع يكون باستطاعة عنصرين فاعلين تهديد بعضهما البعض جديا بالدمار. ولا حاجة لأن تكون تلك القدرة شاملة لكن يجب بالتأكيد أن تكون غير مقبولة من قبل الطرفين المعنيين. وعلاوة على ذلك، لكي يكون التوازن مستقرّا يجب أن لا يكون أي طرف قادرا على تجنب عواقب الدمار، كأن يستبق الضربة الأولى وبدون سابق إنذار. وتفهم الحالة التي تطلق عليها عبارة توازن الرعب عادة على أنها تكون بين الدّول، وإبان الحرب الباردة كان يفهم منها بأنها تشير على وجه التحديد إلى علاقة الردع النووي بين الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا. على أنه بما أن الرعب هو حالة ذهنية فإن أي تهديد بالعقاب يمكن أن يولّد مثل تلك النتيجة. فمن حيث المبدأ يمكن القول بأن توازن الرعب قد يوجد بين عناصر فاعلة من غير الدّول، مثل الجماعات الإرهابية. وقد جادل شيلينغ (Schelling) بأن توازن الرعب هو مجرّد نسخة حديثة لفكرة "تبادل الرهائن" القديمة. فمن حيث أصل المعنى من الواضح أن توازن الرعب مشتق من توازن القوى.

البلقنة Balkanization

مصطلح أطلقه المؤرّخون والدبلوماسيون على تعمّد شرذمة المنطقة إلى عدد من مراكز القوة المستقلّة أوشبه المستقلّة أوالمتعادية بقصد الحيلولة دون تهديد موحد ومكثف للجهة الفارضة للبلقنة. وهي بهذا المعنى تعبير بديل عن التعبير الاستعماري القديم القائل "فرق تسد". وقد أطلق بالأصل على سياسة روسيا في القرن التاسع عشر إزاء دول تشبه جزيرة البلقان – البانيا وبلغاريا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا (والدّول التي خلفتها). وقد كانت هذه الدّول فيما مضى جزءا من الإمبراطورية العثمانية. وقد اشتقّت كلمة "البلقان" من الكلمة التركية التي تعني "جبل الأحراش". وبعد انقسام يوغوسلافيا بين ١٩٩٢ و١٩٩٦ اكتسى المصطلح معان أكثر شؤما وأصبح يقترن في أذهان الناس بحرب الإبادة والتطهير الاثني.

مؤتمر باندونغ Bandung Conference

انعقد في باندونغ (أندونيسيا) في أبريل ١٩٥٥. ويعتبر هذا المؤتمر بصفة عامّة الدليل الأول على ازدياد الأهمية الدبلوماسية للعالم الثالث. وقد انبثق هذا المؤتمر عن مؤتمر كولومبو عام ١٩٥٤. وكانت غالبية الدّول المشاركة التسع والعشرين في باندونغ دولا آسيوية. وقد أتاح باندونغ منبرا لزعماء مثل نهرو(الهند) وسوكارنو(أندونيسيا) بأن يعربوا عن الدبلوماسية الجديدة المتمثّلة بالحياد الإيجابي أوعدم الانحياز. كما أنه مكّن الزعماء الثوريين الجدد في دول مثل الصين ومصر بأن يتبنّوا هذه الأفكار. كانت دول باندونغ في موقف ردّ فعل، بشكل خاص، على إدراكها بأن الولايات المتحدة كانت تتبع سياسة توسعة تحالفات الحرب الباردة لتمتد إلى المنطقة،

وأفضل مثال على ذلك تأسيس منظّمة معاهدة جنوب شرقي آسيا (SEATO) لعام ١٩٥٤.

أعاد مؤتمر باندونغ تكرار المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي وضعت للمرة الأولى في الاتفاقية الصينية – الهندية المعنية بالتيبت عام ١٩٥٤. وهذه المبادئ هي: الاحترام المتبادل لسلامة أراضي وسيادة كل دولة؛ (ب) عدم الاعتداء؛ (جـ) عدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية لبعضها البعض؛ (د) المساواة والمنافع المتبادلة و (هـ) التعايش السلمي.

وقد تطوّرت روح التعاون بسرعة بين هذه الدّول غير المنحازة خلال بقية العقد. وأصبحت الحركة، من جرّاء ازدياد استقلال القارة الإفريقية وبروز يوغوسلافيا تيتوكمؤثر جديد، أصبحت هذه الحركة عالمية حقا. وبحلول موعد مؤتمر بلغراد كانت حركة عدم الانحياز قد أصبحت نزعة هامّة في السياسة العالمية.

مصرف التسويات الدّولية Bank of International Settlements

تعدّ هذه المؤسّسة المصرف المركزي لرجال المصارف. ويعمل على مساعدة المؤسّسات المالية من دول الأعضاء على تسوية التقلّبات قصيرة الأجل في مراكز عملاتها. وتتمّ هذه العمليات عبر البنوك المركزية للدّول الأعضاء. كما يمكّن الدّول الأعضاء من مقاومة هجمات المضاربة ضدّ عملاتها. ويقع المركز الرئيسي لمصرف التسويات الدّولية في سويسرا ويشمل أعضاؤه معظم الدّول الأوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وأستراليا وجنوب إفريقيا.

وقد انبثق المصرف في ثلاثينيات القرن العشرين عشية خطة يونغ المتعلّقة بالتعويضات الألمانية. وكان المأمول في ذلك الوقت أنه قد يساعد على تطوير التجارة الدّولية ضمن أوروبا بغية توليد الثروة لتمويل التعويضات. ومع البعث السريع للاقتصادات الأوروبية بعيد مشروع مارشال، انتعش المصرف بشكل يدعوإلى الإعجاب. ويلعب المصرف الآن دورا أساسيا في إدارة المؤسّسات المالية العالمية ويشرف عليها وذلك ضمن نظام مالي يتخطّى الحدود القومية.

النظام المصرفي Banking system

لا يوجد في الشؤون الدّولية نظام مصرفي مركزي متماثل في الشكل مع الأنظمة المصرفية في البلدان الصناعية المتقدّمة. وقد اقترحت مبادرة من هذا القبيل في عدة مناسبات. على سبيل المثال، بعد ١٩٤٥ اقترح الاقتصادي جيه. ام. كينيس [J. M. Keynes] البريطاني تأسيس بنك مقاصة عالمي ولكن كان للنظام الذي أقيم بدلا من ذلك في ظلّ صندوق النقد الدّولي

بعض خصائص النظام المصرفي. فالبنوك التجارية الخاصّة تمارس أنشطتها في السياسة العالمية ويمكن اعتبارها عناصر فاعلة تتخطّى الحدود القومية. ومنذ أوائل سبعينيات القرن العشرين قامت هذه البنوك الخاصّة بإعادة تدوير مبالغ داخل النظام وذلك بتقديم قروض للدّول بغية مساعدة نموّها أوموازينها الخارجية. وقد أبرزت أزمة الدّين التي نجمت عن ذلك مشاكل الإدارة المالية في نظام عالمي متزايد التعقيد.

القواعد Bases

تشير تقليديا إلى نقاط الإمدادات العسكرية وحشد الجيوش وتقع في نقاط استراتيجية يفرضها عدد من العوامل التي تتضمّن: الحالة الراهنة للتكنولوجيا العسكرية، وطبيعة التزامات التحالف وإدراك التهديد الخارجي المحتمل. ومن الواضح أن القواعد لا يحتمل أن تصبح مجالات قضايا في العلاقات الدّولية إلا إذا كانت تقع خارج أراضي الوطن (بما في ذلك المياه الإقليمية). وإبان الحرب الباردة كانت كل من القوتين العظميين تنشئ قواعد على أراضي الحلفاء والشركاء والأصدقاء (كانت معاهدات الصداقة سمة خاصّة للدبلوماسية السوفياتية). وممّا لا شكّ فيه أن واحدة من أثمن نتائج العلاقة الخاصّة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة خلال تلك السنوات كانت ما أتاحته للولايات المتحدة من إقامة تسهيلات قاعدية في المملكة المتحدة. وكما أظهر تاريخ نهاية الاستعمار وجراح فيتنام وأفغانستان فإن قاعدة تقام في أراض معادية يمكن أن تصبح عبئا بدلا من أن تكون ميزة.

خليج الخنازير Bay of Pigs

مغامرة مشؤومة قامت بها إدارة كيندي في أبريل ١٩٦١ لإنزال قوة من المنفيين الكوبيين الذين درّبتهم وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في نقطة تقع في جنوب كوبا (خليج الخنازير). وكان الغرض من الغزوتشجيع انتفاضة عامة مناهضة لكاستروواعادة كوبا إلى فلك النفوذ الأمريكي وإزالة قلعة نفوذ شيوعي من منطقة البحر الكاريبي. فبعد ثمان وأربعين ساعة من النزول كان جميع الغزاة قد قتلوا أوأسروا من قبل القوات الكوبية. واضطر الرئيس كيندي إلى الاعتراف بالمسؤولية وتمّت بعد ذلك فدية الأسرى من قبل الحكومة الأمريكية بدفع عشرة ملايين دولار على شكل إمدادات طبّية كدفعة إلى كوبا. وقد قيل إن كيندي كان قلقا بعد تلك الواقعة من أن يشجّع ذلك الفشل الزعيم السوفياتي خروشوف على الشك في عزيمة الرئيس

الأمريكي. وفي إدراك خاطئ كلاسيكي يبدوالآن من السجلات أن الزعيم السوفياتي تصوّر أن كيندي سيسعى إلى الانتقام من فشل خليج الخنازير وأنه سيحدث غزوآخر لكوبا – ربما بوجود دعم أمريكي صريح. من المؤكّد أن هاجس نظام كاستروكان يعصف بالإخوة من أسرة كيندي وأنهم مارسوا سياسة نشطة لزعزعة استقرار كوبا، عرفت باسم عملية مونغوز – بعد عملية خليج الخنازير.

لقد درست عملية خليج الخنازير من قبل محلّلي السياسة الخارجية بوصفها "فشلا ذريعا". ويصنفها جانيس (1972) Janis بوصفها أحد أمثلته عن "تفكير المجموعة" (groupthink). فهو يؤكّد على ما يبدوحجّة مقاربة السياسة البيروقراطية التي مفادها أن رسم السياسة لا يمكن اعتباره ناتجا عن قيام مجموعات موحّدة بصنع القرارات استنادا إلى معلومات تامة. وفي حالة خليج الخنازير يبدوأنه أعطي وزن أكثر ممّا ينبغي لافتراضات لم يتم اختبارها من جانب المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وأنه تبيّن أن رأي "الخبراء" كان متهوّرا.

السلوكية Behaviouralism

انظر social sience approach (نهج العلوم الاجتماعية)

وضع حربي Belligerency

مصطلح من مصطلحات القانون الدّولي يطلق على الوضع الذي يبلغ فيه نزاع مسلّح نقطة يصبح فيها للمشاركين وضع المحاربين. وينطوي الاعتراف بهذا الوضع على بعض العواقب القانونية. فهو يعني، مثلا، أن المشاركين ملتزمون بالقواعد الحربية القانونية الدّولية، بحيث يتمّ تطبيق الأحكام المتعلّقة بالحياد وأسرى الحرب. والاعتراف ذاته هو مسألة سياسية وليست قانونية. ولا عجب أن القانون الدّولي يفتقر إلى الدقّة والوضوح بشأن بعض القضايا المقترنة به. ففي بعض الأحيان، مثلا، يتمّ التمييز بين الوضع الحربي والعصيان، حيث يشير ذلك الأخير إلى مرحلة متوسّطة بين مجرّد مخالفة القانون والوضع الحربي التام. ولكن بما أن القضايا التي ينطوي عليها هي قضايا سياسية وليست قانونية بالمعنى الدقيق، فإن الممارسة السلوكية الحديثة تميل إلى طمس هذا التمييز. ومن الملائم اعتبار العصيان تصنيفا مرحليا أومؤقتا ريثما يتمّ الاتفاق على وضع أكثر تحديدا، وهذا بدوره يعتمد على نتيجة الصراع.

البينيلوكس Benelux

اتحاد جمركي تأسّس في ١ يناير ١٩٤٨بين بلجيكا واللكسمبورغ وهولندا. وبدأ العمل باتحاد اقتصادي أكثر شمولا بين البلدان الثلاثة في ١ نوفمبر ١٩٦٠، حيث أن الأطراف الثلاثة كانوا بحلول ذلك الوقت قد أصبحوا أعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد نصّت معاهدة روما صراحة على قيام اتحاد البينيلوكس ضمن الجماعة الأوسع نطاقا. وينظر الكثيرون إلى البينيلوكس بوصفه المبادرة التاريخية السابقة للمبادرات الأوروبية الغربية اللاحقة. وتظلّ الفوقومية (تخطّي الحدود القومية) (supranationalism) تحظى بدعم قوي بين النخب السياسية. وقد جاءت الجماهير الواعية وجماهير الشعب في جميع دول البينيلوكس وبعض كبار الدّاعين إلى الاندماج (التكامل) الأوروبي من الاتحاد. ويعتبر اتحاد البينيلوكس المثل الأعلى لما هو الأفضل في المثل الأعلى الفوقومي (supranationalist).

أزمة برلين Berlin crisis

كانت عاصمة ألمانيا السابقة ويمار مسرحا لأزمتين رئيسيتين في فترة الحرب الباردة. حدثت أولاهما في ١٩٤٨ – ٩ وكثيرا ما يشار إليها بعبارة "جسر برلين الجوي" بسبب قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة باستخدام القوة الجوية لنقل الإمدادات إلى المدينة تحدّيا للحصار الذي فرضه الاتحاد السوفياتي. واستمرّت الأزمة الثانية من ١٩٥٨ لغاية ١٩٦٢. وكان السبب القريب عزم السوفيات على توقيع معاهدة سلام منفصلة مع ألمانيا الشرقية. وقد بلغت الأزمة أوجها بتشييد جدار برلين عام ١٩٦١ ممّا ولّد أزمة ضمن أزمة.

كانت برلين، مثل ألمانيا نفسها، مقسّمة إلى مناطق احتلال بنتيجة هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية. فمن حيث الموقع الطبيعي كانت برلين تقع في عمق المنطقة السوفياتية بعد ١٩٤٥. وقد احتفظ الحلفاء بحقوق الوصول إلى برلين بعد استسلام ألمانيا لكن هذه التسهيلات كانت تعتمد بشكل حاسم على استمرار التعاون فيما بين الحلفاء. وعندما بدأت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والغرب في التدهور حتى بلغت حد المجابهة بعد الحرب، بدأت تدابير برلين تبدو هشّة وسريعة العطب. بل إن المسألة الألمانية برمّتها أصبحت موضع خلاف بين الفرقاء. وقد بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل خاص باتخاذ خطوات لإرساء قواعد درجة أكبر من الاستقلالية بالنسبة لمنطقتيهما (اللتين توحّدتا فيما دعي "المنطقة الثنائية"

(Bizone) في يوليو ١٩٤٦). وقد تأكّد الانطباع من جرّاء ذلك بأن السياسة الانجلو- أمريكية طويلة الأجل في ذلك الوقت كانت ترمي إلى إيجاد دولة ألمانية غربية مستقلّة. في أوائل ١٩٤٨ قرّرت فرنسا والبينيلوكس والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تشجيع النشاط السياسي في ألمانيا الغربية وإتاحة مساعدات مشروع مارشال للدّولة الناشئة.

كان السبب المباشر لأزمة برلين الأولى هو سلسلة القرارات التي تمّ التوصّل إليها في مؤتمر لندن. كانت وجهة نظر السوفيات أن تلك القرارات خالفت المبدأ الذي مفاده أن السياسة المتّصلة بمستقبل ألمانيا يجب البت فيها بالاتفاق بين القوى الأربع. في ١ أبريل ١٩٤٨ بدأ السوفيات يفرضون قيودا على حركة التوريدات العسكرية عبر منطقتهم إلى داخل برلين. وفي يونيو١٩٤٨ أعلنت الدّول الغربية الثلاث عن إصلاح يتعلّق بالعملة لمناطقهم - ولكن ليس لبرلين - وكان ردّ فعل السوفيات فرض مزيد من القيود على الحركات إلى داخل برلين. وعندما شملت تلك الإصلاحات المتعلّقة بالعملة مناطق برلين الغربية في يونيو١٩٤٨ كان ردّ السوفيات فرض حصار تام على جميع الطرق البرية الموصلة إلى داخل عاصمة ألمانيا السابقة. وفي إجراء وصفه ليفلر (Leffler) بأنه "دفاعي لكنه استفزازي" قام السوفيات بتصعيد النزاع إلى أقصى نقطة المواجهة.

كان ردّ الغرب على هذه الإجراءات مدّ جسر جوّي لتوريد الإمدادات إلى داخل برلين. ويمكن اعتبار ذلك مثالا نموذجيا لسياسة حافّة الهاوية حيث أنه في حين أن المبادرة الانجلو- أمريكية استطاعت تلافي الحصار ماديا فإنها تركت للخصم القيام بالخطوة التالية. عند استعادة الأحداث الماضية نجد أن السوفيات - الذين لم يكن لديهم كبير خبرة بهذا النوع من القدرة على مدّ الجسر الجوي - قد أخطأوا التقدير إلى حدّ كبير. فالجسر الجوي لم يواجه عسكريا أبدا ومن ثم تمّ إلغاء الحصار في مايو١٩٤٩. هذه الأزمة كانت أقل قسرا من كوبا من حيث "اختبار القوة". لقد كان الردّ الأصلي المتمثل بمدّ الجسر الجوي حلا وسطا بين عدم اتخاذ أي إجراء لمساعدة برلين، ممّا كان يعني التخلّي عن المركز الغربي في برلين، وبين اختراق الحصار بموكب عسكري مسلّح. وبما أن الأزمة انتهت بدون مفاوضات رسمية، فقد بقي الباب مفتوحا لتجدد الأزمة في المستقبل.

من الناحية الهيكلية، أدّت أزمة برلين إلى تصلّب الانقسامات في أوروبا بعد ١٩٤٥. وبحلول ١٩٤٩ كانت دولة ألمانية غربية قد تأسّست وتمّ إرساء قواعد الناتو بمشاركة تامّة من

جانب الولايات المتحدة. وفي خريف ١٩٤٩ تمّ إرساء قواعد جمهورية ألمانيا الديمقراطية في المنطقة السوفياتية وأصبح تقسيم ألمانيا بعد الحرب – الذي انتهى فقط بعد أحداث ١٩٨٩ – مسألة شكلية. وخلافا لأزمة الصّواريخ الكوبية – التي كانت إيذانا بفترة انفراج (detente) – أدّت برلين إلى زيادة التوتّر والعداء بين أطراف الحرب الباردة.

وعادت أزمة برلين إلى الوجود مرة أخرى في علاقات القوى العظمى في نوفمبر ١٩٥٨، حين أعلن الزعيم السوفياتي خروتشوف أن الاتحاد السوفياتي يرغب في التفاوض في مدّة لا تتجاوز ستّة شهور بشأن تسوية أكثر ديمومة للمسألة الألمانية. وكانت مقترحاته تستند إلى مفهوم "الألمانيتين" اللتين يعترف بهما دوليا كدولتين حياديتين وتصبح أراضيهما جزءا من منطقة خالية من الأسلحة النووية. أمّا برلين فيتمّ تدويلها. وقد نصّت فترة الستّة شهور المشروطة على أنه إذا لم يتم التوصّل إلى اتفاق فإن الاتحاد السوفياتي سيوقّع معاهدة مستقلّة مع ألمانيا الشرقية (مثلما فعلت الولايات المتحدة مع اليابان). وكان من شأن هذا التصعيد انخراط القوى الغربية في علاقات بواقع القوة مع ألمانيا الشرقية بغية المحافظة على حرية الوصول إلى برلين. وردّت الولايات المتحدة بأن اقترحت فكّ ارتباط محدود وإجراء انتخابات حرّة في جزئي ألمانيا قبل التوحيد. وفي الوقت نفسه كان النظام الاقتصادي لألمانيا الشرقية يتعرّض إلى الإضعاف المتواصل من جرّاء الحدود المفتوحة مع برلين الغربية. ففي أغسطس ١٩٦١ قامت ألمانيا الشرقية، بموافقة الاتحاد السوفياتي، بإغلاق الحدود بين برلين الشرقية وبرلين الغربية.

في بادئ الأمر كان ردّ الفعل الغربي على إغلاق طرق العبور متحفّظا. ولكن عندما اتّضح أن سكان برلين الغربية أخذوا يعانون من احتمال ضار لفقد الثقة قامت إدارة كيندي الجديدة في واشنطن باتخاذ الخطوات المؤدّية إلى زيادة حجم الحامية الأمريكية في المدينة. بل إن الولايات المتحدة استخدمت الأزمة لمحاولة طرح مخطّطات لإجراء تغييرات في استراتيجية الناتو ترمي إلى إدخال مزيد من المرونة والتوازن بين القوات التقليدية والنووية. ورغم ذلك، فقد أبرزت الأزمة الخلافات في الاستراتيجية والتكتيك بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. وقد توصّل الكثيرون من زعماء ألمانيا الغربية إلى نتائج ديغولية من جرّاء أزمة ١٩٦١. فهي بلا شكّ ساعدت على تشجيع التعاون الفرنسي – الألماني على جميع الأصعدة في السنوات اللاحقة.

وقد حلّ موضوع الخلاف المتّصل ببرلين في خاتمة المطاف بموجب اتفاقية ١٩٧١ الرباعية التي ضمنت للغرب حق الوصول إلى المدينة وأعطت برلين الغربية روابط محدودة مع الجمهورية الفدرالية مقابل الاعتراف بحكم الأمر الواقع لسيطرة جمهورية ألمانيا الديمقراطية على برلين الشرقية. هذه الاتفاقية لم تكن لتخرج إلى حيّز الوجود لولا التحسّن الكبير في العلاقات الناجم عن السياسة الشرقية (Ostopolitik) وسياسة نيكسون/ كيسينجر الخاصّة بالانفراج. وقد أغلق انهيار جدار برلين وألمانيا الشرقية، ووحدة الألمانيتين هذا الفصل في الجغرافيا – السياسية الأوروبية.

الأسواق الناشئة الكبيرة Big emerging markets (BEMs)

هي عبارة عن عشر دول اعتبرتها وزارة التجارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٤ نقاط نمومحتملة ضمن الاقتصاد الدّولي، وتشمل: الصين وأندونيسيا والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك والأرجنتين والبرازيل وجنوب إفريقيا وبولونيا وتركيا. ولضمان هذه الأسواق الناشئة الكبيرة عدد من المضاعفات على صعيدي النظام الدّولي والسياسة الخارجية على حدّ سواء. كما أنه يضعف قيمة تلك المصطلحات العامة مثل "الجنوب" و "العالم الثالث". وكما هو الحال بالنسبة للبلدان المصنّعة حديثا والنمور الآسيوية، فإنه يبين أن مجموعة من الدّول التي كانت تعتبر سابقا أنها من دول "العالم الثالث" (أوحتى من "العالم الثاني" في حالة بولونيا) قد ارتفعت الآن إلى رتبة أعلى. كما أنه يعزّز النفوذ المتغلغل لليبرالية الاقتصادية باعتبارها النموذج السائد في العلاقات الدّولية، إذ إن هذه الدّول تتبّع بدون شك طرقا للتنمية سوقية التوجّه. وعلى صعيد السياسة الخارجية يبين كيف أن الولايات المتحدة لم تعد، مع نهاية الحرب الباردة، تتبع مصالح سياستها الخارجية في إطار ثنائي المحور.

ثنائي الأطراف Bilateral

يشير هذا المصطلح حرفيا إلى مسائل تؤثّر على طرفين، بعكس مصطلح "unilateral" (من طرف واحد) و "multilateral" (متعدّد الأطراف). ويستخدم عادة في الشؤون الخارجية للدلالة على السياسات المشتركة التي تعتمدها الدّول بشكل خاص ولكن غير حصري في مسائل التجارة والدفاع والدبلوماسية.

تستخدم ثنائية الأطراف الاقتصادية أوالتجارية لتسهيل التجارة ولإرساء قواعد علاقات سياسية أوثق بين الطرفين. ولقد كان الاتحاد السوفياتي سابقا يحبّذ هذا النمط من النشاط ضمن حلفائه في أوروبا الشرقية وفيما يتّصل بالمساعدة الخارجية، على حدّ سواء. أما العالم الغربي، فقد كان على عكس ذلك يرى أن ثنائية الأطراف تنطوي على التفرقة والتمييز. وقد وقعت الاتفاقية العامّة للتعريفات والتجارة (الغات) عام ١٩٤٧ بغية توسعة تعدّدية الأطراف وتلطيف آثار ثنائية الأطراف الضيقّة في التجارة الدّولية.

تشير ثنائية الأطراف عادة، في المسائل الدفاعية، إلى معاهدة أواتفاقية بين دولتين وتتضمّن درجات من الدعم العسكري في حالة التعرّض إلى هجوم أوتهديد من قبل دولة ثالثة. وبهذا المعنى قد تكون الأحلاف محدّدة وفاعلة أوعامّة واستشارية. وفي أيّ الحالتين تعمل ثنائية الأطراف على ضمان الوضع الراهن. ولدى معظم الدّول الرئيسية في النظام الدّولي مواقف دفاعية تجمع بين أحلاف أمنية ثنائية أومتعدّدة الأطراف. وتعد الولايات المتحدة منذ بداية مبدأ ترومان والسعي للاحتواء عام ١٩٤٧ مثالا جيدا.

تشير الدبلوماسية الثنائية إلى أنماط الحوار التقليدية بين دولتين على عكس الممارسة الحديثة للدبلوماسية متعدّدة الأطراف أوالجماعية. وقد تعرّضت الدبلوماسية التي تقوم على أساس ثنائي إلى نقد من جهات عديدة. وقد شعر العديد من المعلّقين، بشكل خاص، أنها غير كافية لأنها فشلت في منع اندلاع حربين عالميتين. وقد اعتبرت عصبة الأمم والأمم المتحدة محاولتين محدّدتين لإيجاد مؤسّسات دبلوماسية جماعية متعدّدة الأطراف ترمي إلى أن تحلّ مكان النظام الثنائي القائم.

Billiard ball model **نموذج كرة البلياردو**

انظر state centrism (التمحور حول الدّولة)

Biological weapons **الأسلحة البيولوجية**

انظر chemical and biological war fare (الحرب الكيماوية والبيولوجية)

الثنائية الحزبية Bipartisanship

يشير هذا المصطلح إلى أعراف التعاون بين أحزاب سياسية وزعامات ومؤسّسات مختلفة في رسم السياسة الخارجية. فمن حيث المبدأ يمكن أن ينبثق عن أي نظام ثنائي أومتعدّد الأحزاب نزعات إلى الثنائية، ولا سيّما في حالة إدراك وجود خطر خارجي كبير. غير أن هذا المصطلح يطلق على الأغلب على السياسة الخارجية الأمريكية حيث يعني الفصل الدستوري للسلطات في واقع الأمر المشاركة في السلطات في بعض مجالات القضايا: وبوجه خاص سلطة الحرب وسن المعاهدات. فالثنائية إذا هي الاستجابة للقلق الذي يشعر به كثير من المعلّقين على السياسة الدّاخلية (من أبرزهم دي توكفيل de Toqueville, 1835) والذي مفاده أن ثمن المناقشة والمشاركة المستفيضة في المسائل الدّاخلية قد يكون شللا أوعقما في مجال الشؤون الخارجية. وبهذا المعنى فإنها تحوير سياسي عملي للقول المأثور "السياسة تتوقّف عند حافّة الماء."

من المتّفق عليه بصفة عامة أن "العصر الذهبي" للثنائية الحزبية في أمريكا تطابق مع "الرؤساء الحديثين" الثلاثة الأوائل: روزفلت وترومان وآيزنهاور. فقد كان روزفلت يعيّن وفودا من الحزبيين إلى مؤتمرات مثل بريتون وودز ودومبارتون أوكس. وكان ترومان يتعاون تعاونا وثيقا مع آرثور فاندنبروغ (Arthur Vandenberg) عضومجلس الشيوخ الجمهوري ورئيس لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، بشأن مشروع مارشال وتأسيس الناتو. وقد أفصح الجمهوريون الذين نجحوا في الانتخابات، منذ البداية، أنهم سيسعون للعمل مع الكونغرس على أساس التعاون بين الحزبين. وقد أدّت صدمة فيتنام وكارثة ووترغيت إلى أضعاف مستوى الثقة بين الرئيس والكونغرس، التي كانت، في واقع الأمر، الافتراض غير المصرّح به الكامن وراء الثنائية الحزبية. وعند النظر إلى الماضي نجد أن عام ١٩٦٨ كان نقطة تحول على ما يبدو. وفي سنوات ريغان كان مستوى الخلاف الحزبي على درجة من الخطورة تكفي لأن يعيّن الرئيس لجنتين خاصتين للتحقيق في السياسات الخلافية المثيرة للنزاع في محاولة منه لإعادة بناء التعاون بين الحزبين وهما: لجنة سكوكروفت المعنية بالقوات الاستراتيجية ولجنة كيسينجر المعنية بأمريكا الوسطى. وقد أزالت نهاية الحرب الواردة "الخطر الواضح والراهن" الذي كان يمثّل واقعا محدّدا بالنسبة لمعظم الأمريكيين. وبناء عليه من الصعب تصوّر عودة التعاون بين الحزبين إلى المستويات السابقة.

ثنائية المحاور Bipolar

مفهوم اقترن بشكل خاص بفترة الحرب الباردة حين كان يتصوّر أن هيكل النظام السياسي الدّولي يدور حول محورين – الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وكان يقال إن النظام منظّم من منطلقات القوة والأنظمة والأيديولوجيات التي تجمعت حول كتلتين ضخمتين، كلّ منهما تسيطر عليه مصالح ومدركات القوتين العظميين. ويتضمّن النموذج فكرة بسيطة للميزان (التوازن في واقع الأمر) مع أنه من الخطأ اللبس بين ثنائية المحاور ونظام ميزان القوى، وهو ما كان ينزع إليه بعض المنظّرين. وقد كانت بساطة النموذج (الذي كان من المحتمل أوغير المحتمل أن ينطبق على العالم الحقيقي الذي يفترض أنه يصفه) تلطّف في كثير من الأحيان بوصفه بأنه صلب أوفضفاض. وكان النظام ثنائي المحاور قائما بخلاف النظام متعدّد المحاور أومتعدّد المراكز الذي يخضع إلى سيطرة عدد من مراكز القوة، بصرف النظر عن مواقع صنع القرار والمصالح التي لا تتّصل بشكل غير مباشر أوحتى بالضرورة بالتوازن بين القوى العظمى. وهكذا كثيرا ما يقال إن العلاقات الدّولية كانت ثنائية المحاور في خمسينيات القرن العشرين وأن ذلك أفسح المجال في الستّينيات إلى تعدّد المحاور أوتعدّد المراكز. ويقال إن هذا التحول حدث طبقا لدرجة التماسك/ التفكك بين كتل القوى وداخلها.

تقترن ثنائية المحاور بمدركات سياسة محصلّة الصفر التي تدور حول الميزان العسكري (أي ربحي هو خسارتك)، في حين أن النماذج متعدّدة المحاور تركز الانتباه على أنماط التفاعل حيث لا تكون النتيجة على درجة كبيرة من الإثارة أووحيدة البعد وتتجاوز الهواجس الأمنية المحدّدة تقليديا. ويمكن إبراز هذه النقطة بالقول إن اهتمام ثنائية المحاور تكاد تكون محصورة بالقضايا بين الشرق والغرب بوصفها أساس النظام الدّولي، في حين أن المقاربات متعدّدة المحاور ترى نطاقا أوسع وأغنى من القضايا، بما في ذلك المناظرة بين الشمال والجنوب، بوصفها نقاطا مرجعية حاسمة على خريطة العلاقات الدّولية.

حرب خاطفة Blitzkrieg

مصطلح استراتيجي ألماني استحدث في السنوات ما بين الحربين للدّلالة على سلسلة معارك قصيرة وسريعة ضدّ أهداف منعزلة. وقد شنّت "حروب الصاعقة" هذه على شكل هجمات جدية قامت بها قاذفات قنابل منقضّة واقترنت بتشكيلات كبيرة من الدبابات لتوفير الحدّ

الأقصى من الحركة والمفاجأة. وقد استخدم هذه الاستراتيجية هتلر وهيئة أركانه بغية تجنّب حرب استنزاف متطاولة الأمد ضدّ روسيا والإمبراطورية البريطانية، والتي كان لا مفرّ من أن تخسرها ألمانيا بالنظر لاحتمال دخول أمريكا الحرب في خاتمة المطاف. كان المأمول أن تؤدّي هجمات ممكنة سريعة من جانب القوات الألمانية وموجّهة على وجه التحديد ضدّ أعداء منعزلين، إلى إحراز انتصار سريع دون تنبيه المجتمع الدّولي إلى وجود مخطّط واسع النطاق.

ولقد كان للحرب الخاطفة أبعاد دبلوماسية واقتصادية ونفسية فضلا عن الأبعاد العسكرية المحضة. فمن حيث الدبلوماسية كانت تقتضي من ألمانيا إحباط تشكيل تحالفات عسكرية في أوروبا، والقيام، بشكل خاص، بمنع التحالف بين فرنسا وروسيا. وكان الحلف النازي – السوفياتي ذروة هذا المسعى. وعلى الصعيد الاقتصادي تجنّبت الحرب الخاطفة الحاجة إلى التعبئة التامة للاقتصاد الألماني المحلّي بحيث إذا قدر لها النجاح فإن من شانها فتح الأبواب للوصول إلى مصادر جديدة للمواد الأولية. ومن الناحية النفسية كان مقصدها توجيه ضربة تصرع العدووتذهله بحيث يضطر إلى الاستسلام قبل حصول أية مقاومة حقيقية أوطويلة الأمد. وقد أدّى النجاح الخارق لهذه التكتيكات ضدّ بولونيا عام ١٩٣٩ إلى إقناع هتلر بتسبيق الهجوم المخطّط له ضدّ فرنسا والبلاد المنخفضة عام ١٩٤٠. ومن سخرية الأقدار أن النجاحات الخارقة للحرب الخاطفة في عملياتها الأولى قد ساهمت في سقوط الرايخ الثالث في خاتمة المطاف. وفي عالم ما بعد الحرب استخدم الإسرائيليون تكتيكات الحرب الخاطفة في حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، لكن هذا المصطلح يقترن عادة بالتقليد الألماني الذي يحاول تجنّب حرب أوروبية على جبهتين.

كتلة Bloc

هي كلمة فرنسية أطلقت بالأصل في السياق الدّاخلي على تجمّعات للأحزاب لدعم الحكومة ثم لمعارضتها. وقد شاع استعمالها اليوم في العلاقات الدّولية حيث تطلق على تجمّع دول تؤيّد مصالح عسكرية أواقتصادية أوسياسية معينة، مثل الكتلة الغربية وكتلة الاسترليني والكتلة الشيوعية. وتستخدم على نطاق واسع في دراسات أعمال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تمّ تحديد أنماط جماعية ومتكرّرة، مثل كتلة العالم الثالث والكتلة الإفريقية.

وكثيرا ما يطلق هذا المصطلح على الائتلاف والتحالف وإن كان ليس له في حالة التحالف ذات الوضع القانوني إذ أنه لا يقتضي التزاما بمعاهدة أوإعلانا مشتركا ومحدّدا للسياسة.

الحصار Blockade

إجراء يرمي إلى منع الوصول إلى أراضي العدوأوالخروج منها. وهو عادة حصار برّي أوبحري لكنّه قد ينطبق أيضا على القوات الجوية. ويستخدم الحصار عادة في حالة الحرب حيث ترمي أهدافه إلى حرمان قوات العدوو/ أوسكانه المدنيين من الموارد والغذاء. ويمكن استخدامه أيضا في أوقات السلم (حصار المحيط الهادئ) حيث يكاد يكون عملا حربيا وعملا انتقاميا لعمل غير قانوني. وفي كلتا الحالتين ينصّ القانون الدّولي على حقوق وواجبات تفرض على الطرف المحاصر وعلى الهدف وعلى الأطراف المحايدة. فعلى سبيل المثال، في الحصار الذي يفرض أثناء الحرب يجب إعطاء الأطراف المحايدة إشعارا مسبقا ووقتا ضمن حدود المعقول من أجل الالتزام بالشروط المفروضة. وينظر اليوم بصفة عامة إلى عمليات حصار المحيط الهادئ بوصفها جانبا من الأعمال الانتقامية ويمكن فرضها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكنها محرّمة على فرادى الدّول. من هذا المنطلق تعد مشروعية الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا عام ١٩٦٢ لمنع وصول الصّواريخ السوفياتية إلى الجزيرة موضع تساؤل. كما أن القانون الدّولي يحرم عمليات "الحصار الورقي"، الذي يقتضي استخدام من القوة ما يكفي لجعل الحصار مجديا. ففي هذه الحالة لا يطلب من الأطراف المحايدة احترام رغبات الجهة المحاصرة. إن "التهرب من الحصار" هو محاولة تفاديه ولكن إذا فشلت المحاولة فإن من المحتمل أن تتمّ مصادرة أواحتجاز السّلع أوالبضائع.

لطالما لعب الحصار دورا في الصراع بين الدّول، ولا سيّما في الأزمنة الحديثة وذلك من جرّاء الترابط الاقتصادي الوثيق بين الدّول. ولكي يكون الحصار مجديا ينبغي أن ينطوي على تفوّق طاغ في القوة المحلّية علاوة على درجة محدّدة من قابلية التأثر من جانب الجهة المستهدفة في الحصار. وهكذا جنّدت بريطانيا هذا الأسلوب باعتبار أن القوات والاستراتيجية البحرية كانت تشكّل جزءا أساسيا من سياستها الخارجية. فقد طبّق، على سبيل المثال، في الحروب النابوليونية ضدّ فرنسا، وفي حروب القرن العشرين ضدّ ألمانيا. ومثال على الحصار البرّي، وإن كان غير ناجحا، هو المحاولة السوفياتية لإغلاق برلين في ١٩٤٨ – ٩.

الدفاع ضدّ الصّواريخ البالستية "Ballistic Missile Defense"

(BMD الدفاع ضدّ الصّواريخ البالستية)، تشمل عددا من القدرات وعمليات النشر والاستراتيجيات. وقد يكون هذا الدفاع داخل أوخارج النطاق الجوي. وقد يكون دفاعا عن نقطة أوعن منطقة. وقد ازداد الاهتمام بهذا الدفاع ضدّ الصّواريخ البالستية بالالتزام المصرح به علنا بإيجاد نظام فضائي يعرف في الولايات المتحدة باسم "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" (Strategic Defense Initiative). وقد أدّت محاولات القوى العظمى السابقة لاستحداث نظام دفاع ضدّ الصّواريخ البالستية في ستّينيات القرن العشرين إلى معاهدة الصّواريخ المضادة للصّواريخ البالستية (Anti - Ballistic Missile). وبعد نهاية الحرب الباردة تركز الاهتمام بالدفاع ضدّ الصّواريخ البالستية على القضية الخلافية المتصلة بانتشار تكنولوجيا الصّواريخ وحصول الدّول المارقة عليها والحاجة الواضحة إلى علاج لهذه القدرات الهجومية.

البوسنة Bosnia

انظر Yugoslavia (يوغوسلافيا)

التخم – الحد Boundary

يستخدم هذا المصطلح في عدد من السياقات في العلاقات الدّولية. ففي استعماله القانوني يمثّل تغيّرا مطلقا في المركز القانوني. فالحدّ القانوني يمكن اعتباره خطّا محدّدا بين ولاية قضائية وأخرى. فبهذا المعنى ينسجم هذا المصطلح مع نظام سيادة الدّولة. فالحدّ هو مدى الولاية القضائية الإقليمية للدّول. فالدّولة تتمتّع بالسيادة ضمن التخم لا خارج نطاقه. أمّا من الناحية العملية فتصعب المحافظة على هذا التفرع إلى قسمين. فممارسة السيطرة الفعلية تقتضي القدرة والرغبة على القيام بذلك. فالدّول المسيطرة في نظام ما كثيرا ما تجري تغييرات حدودية لمصلحتها من خلال تنفيذ سياسة الضم. وتعتبر التغييرات والتسويات الحدودية وسائل مناسبة للتعبير عن سياسات الدّول الطليعية في ميزان القوى. فمن خلال مبدأ الاعتراف يمكن للدّول أن تعبّر عن موافقتها أومعارضتها للتغييرات الحدودية. وفي حين أن عدم الاعتراف لا يحول دون ممارسة دولة ما السيطرة الفعلية، فإنه يدلّ بالفعل على أن السيطرة هي بحكم الواقع (de facto) وليس بحكم القانون (de jure).

الجغرافي – السياسي (geopolitical)

لقد حدّد الاستعمال الجغرافي – السياسي عددا من فئات الحدود. ولعلّ أشهرها هي الحدود "الطبيعية". إن ما يقصده الجغرافيون بهذا هو الخصائص الطبيعية الهامة مثل سلسلة الجبال وشبكة الأنهار أوالممرات المائية. على أنه يجب تجنّب المبالغة في الجبرية في هذا الاستعمال. فالنهر قد يفصل وقد يوحّد. وقد تحدّد سلسلة جبلية موقع موارد طبيعية تقتضي علاقات تعاون لأغراض الاستغلال. وقد حدّد الجغرافيون أيضا الحدود "الطبيعية" حيث تستند الحدود إلى الهوية الاثنية. وتستند "الحدود التعاقدية" إلى معايير قانونية في حين أن الحدود "الهندسية" تعكس خطوط العرض والطول. وأخيرا، فإن حدود "القوة السياسية" تعكس أدوار الدّول المسيطرة ويمكن اعتبارها مماثلة لاستعمال ميزان القوى.

لقد نهجت المقاربة السلوكية، ولا سيّما منظّروا الأنظمة نهج تعاملات إزاء مسألة الحدود. وهكذا فقد جادل بورتون من أجل إسباغ طابع مفاهيمي على الموضوع "دون الإشارة إلى الحدود السياسية، بل حتى بدون الإشارة إلى أيّة حدود "طبيعية". كما أن دويتش (Deutsch) جادل بأن الحدود تبين "انقطاعات نسبية" في العلاقات البشرية. وقد نزعت أيضا أعمال البحّاثة في الفترة قريبة العهد إلى المجادلة ضدّ المفهوم القانوني والجغرافي للحدود. فالأنظمة تعمل في ظلّ معايير تتجاوز القوميات وبالتالي فإنها تتعدّى الرأي التقليدي للحدود. وبصرف النظر عن مزايا هذه المقاربة النظرية والتي تشجّع على الكشف، فإن ممّا لا شكّ فيه أن فكرة الحدود، حسب المفهوم التقليدي، لا تزال قوة فعالة في السياسة العالمية. فعلى سبيل المثال من الصعب فهم سياسة إفريقيا بدون معرفة صنع الحدود المبني على القوة السياسية للإمبريالية الأوروبية التي أرست قواعد الخطوط المحيطية لنظام الدّولة الحالي في تلك القارة.

انظر Frontier (التخم – الحد).

المقاطعة Boycott

طبّقت في الأصل في إيرلندا عام ١٨٨٠ وسمّيت على اسم هدفها الأول. وتتضمّن رفضا منهجيا للدخول في علاقات اجتماعية أوسياسية أوعسكرية مع دولة ما أومجموعة من الدّول وذلك بغية المعاقبة أوالإجبار على الانصياع لسلوك معيّن. وتطبّق المقاطعة في أكثر الأوقات في نطاق العلاقات الاقتصادية الدّولية، حيث تتمّ مقاطعة السّلع والخدمات التي تنتجها جهة معيّنة

مستهدفة. وقد تكون أولية حيث تعتمد الجهة الفارضة للمقاطعة سياسات موجهة مباشرة ضدّ الجهة المستهدفة، أوقد تكون ثانوية حيث تقوم الجهة الفارضة بمعاقبة الذين يقيمون اتصالا أويتعاملون مع الجهة المستهدفة. كما أنها قد تكون عامة، أي مقاطعة بالجملة للسلع والخدمات، أومخصّصة بحيث تقتصر على بند معيّن واحد أوفئة من السّلع. وتستخدم على نحو متزايد في العلاقات الدّولية بكل أنواعها المشار إليها آنفا من قبل الدّول والعناصر الفاعلة من غير الدّول على حدّ سواء مع أنه يبدوأن القانون الدّولي لا يعترف بها على وجه التحديد عدا عن القيود التي تشمل الحصار أوالعقوبات الاقتصادية. وكانت الأطراف المستهدفة الأرفع مكانة في التاريخ الدّولي قريب العهد هي جمهورية جنوب إفريقيا إبان سنوات الفصل العنصري، والعراق بعد حرب الخليج.

تقريرا براندت Brandt Reports

اجتمعت اللجنة المستقلّة المعنية بقضايا التنمية الدّولية لمدّة سنتين من ديسمبر ١٩٧٧ لغاية ديسمبر ١٩٧٩ برئاسة مستشار ألمانيا الغربية السابق ويللي براندت. وكانت مرجعيتها النظر في حاضر وماضي ومستقبل التنمية الاقتصادية بوصفها مجال قضايا خلافية في العلاقات الدّولية. وقد نشر تقريرهما المعنون "الشمال – الجنوب: برنامج لاستمرار البقاء" عام ١٩٨٠. وبعد ثلاث سنوات أنتجت اللجنة تحديثا للتقرير بعنوان "الأزمة العامة"، لأنه ساد شعور أن كثيرا من المشاكل التي حدّدها التقرير الأول قد ازدادت سوءا في غضون تلك السنوات.

يمثل تقريرا براندت شهادة دامغة للرأي القائل بأن مجالات حاسمة لحل المشاكل في السياسة العالمية يمكن معالجتها من خلال زيادة الالتزام بالتعاون وقبول الفكرة القائلة بأن الترابط ينطوي على مفتاح المستقبل. والتقريران هما في الوقت نفسه ومن حيث الأساس إعادة صياغة لحجج ومواقف كانت سائدة خلال عقود من الزمن في أدبيات التنمية. فبهذا المعنى يعتبر التقريران بيانا ملحّا موجها للحكومات، ولا سيّما في البلدان الصناعية المتقدّمة، وللجماهير الواعية في تلك المجالات. ومن الناحية الأيديولوجية يمكن اعتبار مقاربة براندت مثالا لليبرالية الاقتصادية، مع أنه، في هذه الحالة بالذات، تمّ تلطيف الليبرالية بحيث تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتنوّعة لدول العالم الثالث. وقد أطلق على هذه الليبرالية المعدّلة لفظ "التعويضية" أو "الكينيزية الدّولية" من قبل كتاب يعالجون هذا المجال من المواضيع.

بريتون وودز Bretton Woods

تمّ التوصّل إلى سلسلة من الاتفاقيات حول العلاقات الاقتصادية الدّولية في بريتون وودز (الولايات المتحدة) في يوليو١٩٤٤ تحت رعاية الأمم المتحدة الجنينية. وقد وافقت أربع وأربعون دولة على الإجراء الختامي الذي أنشأ صندوق النقد الدّولي (IMF) والبنك الدّولي للإعمار والتنمية (IBRD). وكانت المقترحات التي نوقشت في بريتون وودز نتيجة سلسلة من المفاوضات الثنائية التي جرت بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عبر السنتين السابقتين. وقد وصفت الايكونوميست اللندنية في ١٩٤٥ البنك الدّولي للإعمار والتنمية على أنه "مشروع أبسط بكثير لم يجذب إليه لا مناقشة مستفيضة ولا عدائية مستفيضة..." أمّا صندوق النقد الدّولي فقد كان منذ إنشائه أكثر إثارة للجدل. وكان للدّولتين المعنيتين بهذه الإجراءات التمهيدية، أي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، آراء متباعدة حول مستقبل النظام النقدي. وقد تمّ الإعلان عن هذه الاختلافات في خطّة وايت الصادرة عن خزينة الولايات المتحدة وخطّة كينيس الصادرة عن خزينة المملكة المتحدة، على التوالي. وقد تصوّر وايت صندوقا يعمل على إشاعة الاستقرار ويتكوّن كليا من مساهمات من الدّول الأعضاء. وقد تصوّر كينيس اتحاد مقاصة يستند إلى مبدأ السحب على المكشوف ويستخدم وحدة حساب جديدة "البنكور" ("the "bancor). وفي حين أن إجمالي السيولة المتوفرة ظل ثابتا في عهد وايت – بحيث أن حقوق السحب كانت تساوي المطلوبات – فقد كان من الممكن بموجب مشروع كينيس ضخ سيولة إضافية في النظام بغية تمكين الدّول المدنية من السحب على المكشوف. ومن جهة أخرى، تقدم الدّول الدائنة الضمان الرئيسي الإضافي في هذا التدبير.

ويجري في بعض الأحيان تصوير الاختلافات الانجلو- أمريكية حول صندوق النقد الدّولي المفترض على أنها الآراء المحافظة مقابل الآراء الراديكالية للمستقبل. على أنه تجدر الإشارة إلى أن المشروعين كانا يميلان إلى عكس المصالح القومية المدركة للطرفين اللذين يدعون إليهما. والذي تمخّض عنه الوضع هو أن موقف الولايات المتحدة التفاوضي كان أكثر مصداقية وأنتج مؤتمر بريتون وودز صندوقا وثيق الشبه بخطّة وايت.

لطالما استخدم مصطلح "نظام بريتون وودز" للإشارة إلى هاتين المؤسّستين والنظامين اللذين أنشئا بموجبهما. وقد تغيّر الاثنان تغيّرا كبيرا منذ ولادتهما. وبناء على ذلك، فإن الإشارة

إلى "بريتون وودز" هي من قبيل الإشارة إلى واقع تاريخي لا إلى حدث معاصر ساري المفعول.

مبدأ بريجنيف Brezhenv Doctrine

على أثر تدخّل الكتلة السوفياتية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ بعد النزعات التعدّدية لـــ "ربيع براغ"، طرح تبرير في صحيفة برافدا في سبتمبر تحدث عن "السيادة المحدودة" لفرادى الدّول الاشتراكية ضمن "الكومنولث الاشتراكي". وفي نوفمبر ١٩٦٨ ورد تأييد لذلك في خطاب للزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف ألقاه بمناسبة المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي البولوني أكّد فيه أن لـــ "الكومنولث الاشتراكي في مجموعه" الحق في التدخّل في أراضي أيّ من أعضائه كلّما تعرّض انحيازه الأيديولوجي إلى الخطر من قبل قوى معادية. وفي واقع الأمر، اعتبر ما أصبح يعرف بعدئذ بمبدأ بريجنيف على أثر خطاب نوفمبر، بيانا مدروسا من القيادة السوفياتية أكّد على أن وحدة الكتلة الشيوعية لها الأولوية على مبادئ مثل حق الدّولة ذات السيادة في الحكم ومبدأ المساواة بين الدّول.

وكان لهذا المبدأ آثار مقلقة على عملية الانفراج مع الغرب، وعلى الدّول الأخرى في الكتلة الشرقية ولا سيّما على الصين والصراع الصيني – السوفياتي. وقد طبّق هذا المبدأ لتبرير التدخّل السوفياتي في أفغانستان عام ١٩٧٩. وقد تحدّث الزعيم الأفغاني الجديد عن السياسة السوفياتية بوصفها "الحكومة الدّولية البروليتارية الفاعلة".

إن اعتبار مبدأ بريجنيف ضرب من التزييف أوشيك على بياض لتبرير التدخّل في جميع الظروف، هو من قبيل المبالغة في تبسيط الأمور. حيث أنه يتّضح من الكتابات السوفياتية عبر فترة طويلة من الزمن أن كبار أعضاء الحزب الشيوعي كانوا مستعدّين للتفريق الأساسي بين الكومنولث الاشتراكي والعالم الخارجي والقول بأنه من الممكن تنظيم العلاقات الدّولية ضمن هذين النظامين بطرق مختلفة. كما أن المثالين التاريخيين للتدخل المشار إليهما آنفا اعتبرا ضربا من التحدّي الجاد – وإن كان مختلفا نوعا ما – للهيمنة السوفياتية. ويتضح من السياسات البيروقراطية للقرارين أن التدخّل قد اعتمد فقط بعد نقاش مستفيض داخل زعامة جماعية من حيث الأساس.

سياسة حافّة الهاوية Brinkmanship

هي استراتيجية تطبّق في أزمة من الأزمات لإجبار الخصم على القيام ببادرة استرضائية. ويقوم الأساس الذي تستند إليه هذه الاستراتيجية على التلاعب بإخطار العنف المشتركة – التي يفترض أنه ما من طرف من الطرفين يريد حصولهما – من أجل إجبار الطرف الآخر على "التراجع". وقد ناقش توماس شيللينغ (Thomas Schelling) (١٩٦٦) سياسة حافّة الهاوية بشيء من التفصيل وأضاف ريتشارد نيد ليبو(Richard Ned Lebow) (١٩٨١) في الفترة القريبة العهد إضافات هامة إلى أدبيات الموضوع في كتابه الذي يتحدّث عن الأزمة الدّولية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي أشاع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دارس الفكرة إبان إدارة آيزنهاور في خمسينيات القرن العشرين. وقد ورد أشهر الأمثلة على استخدام هذا الاصطلاح، من قبل رجال الدّولة الأمريكيين بالطبع، خلال أزمة الصّواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ حين نجحت إدارة كينيدي في التزامها بإزالة الصّواريخ الهجومية من جزيرة كوبا.

من الواضح أن سياسة حافّة الهاوية استراتيجية تنطوي على مخاطر كبيرة وتعتمد في إنجاح هدفها على إدراك الطرفين أن الحرب ستكون بالتأكيد أسوأ النتائج. ويدّعي منظّروا الألعاب وجود شيء من التماثل مع لعبة الدّافع المختلط المسمّاة "الجبان"، التي تنطوي على استراتيجيات تلاعب مماثلة.

الدّولة الحاجزة Buffer state

مصطلح جغرافي يقترن بميزان القوى ويشير إلى دول صغيرة أوضعيفة تقع على حدود دول قوية، وتكون، من وجهة النظر الأمنية لتلك الدّول، "منطقة تهميد" أو "تلطيف للصدمات" بين الدّولتين. وقبل عصر القوى الجوية كان ينظر إلى الدّول الحاجزة بوصفها تأمينا ضدّ الهجمات الحربية المباشرة و، الأهم من ذلك، الهجمات المفاجئة بين الدّول العظمى. فاستمرار استقلال هذه الدّول كان يعتمد بشكل مقلق على الوضع القائم المتّصل بميزان القوى المحلّي والعام. ومع أن تلك الدّول ليست من الدّول التي لديها أقمار صناعية فإن حرية حركتها تعتمد اعتمادا مباشرا على الاحتياجات الأمنية لجيرانها الأقوياء. فعلى سبيل المثال، فقد كانت دول أوروبا الوسطى ولا سيّما بولونيا، تعتبر في الفترة ما بين الحربين، دولا حاجزة بين ألمانيا

والاتحاد السوفياتي. وهذا ينطبق على أفغانستان وتايلند اللتين كانتا تعتبران منطقتين لامتصاص وتأخير التغلغل الروسي والفرنسي في الهند البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر.

السياسة البيروقراطية Bureaucratic politics

نموذج لرسم السياسة الخارجية تمّ استحداثه استنادا إلى عمل اليسون (Allison 1971) المعنون "جوهر القرار" (Essence of Decision) والذي كان ينطوي على بذور للمستقبل. ففي مجلد ١٩٧١ يشير اليسون إليه بوصفه سياسة حكومية (بيروقراطية). وبحلول ١٩٧٢ تمّ الاتفاق، بالتعاون مع هالبرين (Halperin) (Tanter & Ullman) على استعمال مصطلح نموذج السياسة البيروقراطية الذي استخدمه هالبرين أيضا (١٩٧٤). تقوم المقاربة المتّصلة بهذا الموضوع على أساس الافتراضات الأساسية التالية: أن المنطلق المتمحور على الدّولة والذي مفاده أن الدّول عناصر فاعلة موحّدة قد انتهى. فالحكومات مكونة من أفراد قد يسعون إلى تحقيق أهداف مختلفة جدا، وحتى متعارضة. ثم إنه يفترض أن القرارات تتّخذ في ظروف من الغموض وعدم التيقّن والتي قد تكون مرتبطة بالمواقف الراهنة – أي قد يكون الغموض يحيط بما حدث بالفعل – أوقد يتعلّق بالبواعث – أي يتعلّق بسبب حدوث الشيء. ففي حالة أزمة الصّواريخ الكوبية (التي كانت موضوع كتاب "جوهر القرار") فقد يحيط الغموض بالوضع التشغيلي للصّواريخ، وموقف البحرية الأمريكية أوفقد طائرة مراقبة. وعلاوة على ذلك، قد يحيط الغموض بعقلانية رسم السياسة. ففي هذا الرأي يتمّ استبدال "العقلانية المنقوصة" بـ "العقلانية البالغة حدّ الكمال" وتعد "العقلانية المقيدة"، من حيث النظرية التنظيمية المفتاح لفهم هذه المقاربة. وكثيرا ما يتخبّط القائمون على رسم السياسة بحثا عن نتائج هي أفضل ما هو متوفّر في الظروف الراهنة. وفي بعض المناسبات غير القليلة تكون النتائج ناجمة عن "صفقات" تتمّ ضمن نظام القرار، وقد تسعى العناصر الفاعلة إلى الدفاع عن المواقف الفردية أوالتنظيمية بناء على ذلك. "المكان الذي تقف فيه يعتمد على المكان الذي تجلس فيه"، ذلك هو القول المأثور الذي كان يلخّص أثر المكان لدى التفضيل.

لم يخل أليسون من النقاد منذ أن نشر كتابه "جوهر القرار". وكان آرت (Art) (١٩٧٣) من أوائل النقاد وكان يكتب من منظور واقعي جديد في حين أن بندور (Bendor) وهاموند (Hammond) قاما في الفترة الأقرب عهدا بفحص جميع النماذج المطروحة في كتاب "جوهر

القرار". وقد تكون مقاربة السياسة البيروقراطية – كما لاحظ بعض النقاد – مجدية بشكل خاص في تفسير تنفيذ السياسة. ومن المؤكّد أن أليسون قد أحسن صنعا في اختيار مرجعه التجريبي (empirical) المتمثل بأزمة الصوّاريخ الكوبية. ويبدوأن التحاليل قريبة العهد، مثل تحليل ليبو(Lebow) وشتاين (Stein) (١٩٩٤)، تؤكّد أن القرارات السياسية الحاسمة التي اتّخذها الجانب الأمريكي والجانب السوفياتي كانت تتّخذ من قبل كيندي وخروشوف مع تجاهل أوعدم الرجوع إلى الأعضاء الآخرين لفريقي كل منهما. ومع أن بعض التفسيرات التاريخية التي جاء بها اليسون هي الآن موضع خلاف (على سبيل المثال وضع ما يسمّى بالصوّاريخ التركية) فإن عمله، من جوانب أخرى، لا يزال يمتّ بصلة وثيقة إلى تحليل السياسة الخارجية اليوم.

C

(القيادة/ الأمر) (المراقبة/ التحكم) (الاتصالات) (الحاسوب) و(الاستخبارات) C4I

الأحرف الأولى من كلمات "command" (القيادة/ الأمر) و "control" C4I (المراقبة/ التحكم) و "communications" (الاتصالات) و "computer" (الحاسوب) و "intelligence" (الاستخبارات). وتستخدم في رسم وتحليل السياسة العسكرية/ الأمنية. وتشير إلى القدرة على مراقبة العوامل التي تواجه صانعي القرارات في وضعية الحرب أوفي وضع ينذر باندلاع الحرب. في فترة الحرب الباردة حين كان خطر الحرب النووية عنصرا هاما في الحسابات السياسية كانت حصانة نظامي القيادة والمراقبة في وجه ضربة أولى تعد ذات أهمية كبرى. وكان يشار إلى هذا الخطر في اللغة الخاصّة بالدراسات الاستراتيجية بعبارة "ضرب الأعناق النووي". وقد غيّرت عمليات التدخّل بعد الحرب الباردة كما جرى في حرب الخليج والتخمين بشأن الثورة في الشؤون العسكرية ((revolution in military affairs (RMA) الأجندة نوعا ما فيما يتّصل بقضايا C4I. ويبدو أن اختراق جهاز C4I لعدو(أولعدومفترض) بغية "قراءة ما في ذهن الخصم" قد يكون أهم من ضرب الأعناق.

مبدأ كالفو Calvo Doctrine

في عام ١٨٦٨ طعن كارلوس كالفو وهو فقيه قانوني أرجنتيني في المبدأ المقبول الذي مفاده مشروعية تدخّل دولة في الشؤون الدّاخلية لدولة أخرى بغية حماية حقوق الأجانب. تؤكّد فقرة كالفو(وهي سمة مشتركة في العقود الحكومية بين حكومات أمريكا اللاتينية والأجانب) بأنه ليس للأجانب الحق في المطالبة بمعاملة تفضيلية وأن جميع الدّول ذات السيادة، بهذا المعنى، يجب أن تعامل على قدم المساواة. أمّا مبدأ مونرو(Monroe Doctrine) فمع أنه ينكر على الأوروبيين حقوق التدخّل فإنه قد حفظها ضمنيا للولايات المتحدة. ولقد كان مبدأ كالفو، إلى جانب المبدأ الذي طرحه زميله الأرجنتيني لويس دراغو(Luis Drago) عام ١٩٠٣ محاولة لتضييق نطاق مبدأ مونروولإعادة تأكيد حقوق السيادة المطلقة. وقد تمّ تضمينه لاحقا في فقرة من فقرات المادة الأولى من مؤتمر لاهاي الثاني لعام ١٩٠٧.

اتفاقات كامب ديفيد Camp David Accords

اتفاقية تاريخية تمّ التوصّل إليها بين اسرائيل ومصر في ١٩٧٨ بوساطة المساعي الحميدة للولايات المتحدة وسميت باسم منتجع الجبل الرئاسي في ماريلند. نشر الاتفاقان على شكل وثيقتين – "إطار للسلام في الشرق الأوسط" و "إطار إبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل". كانت الوثيقة الأولى، كما يشير إلى ذلك عنوانها، بيانا عاما بالمبادئ المتّفق عليها والمتّصلة بشكل رئيسي بالحكم الذّاتي الفلسطيني، وأشارت الوثيقة الثانية بشكل محدّد إلى الاحتلال الإسرائيلي لسيناء. هذه المقاربة الثنائية كانت مقصودة، الغاية منها ربط اتفاق ثنائي بين إسرائيل ومصر بتسوية عربية – اسرائيلية أوسع نطاقا وذلك لتجنّب اتّهام مصر بأنها خانت الفلسطينيين بغية تحقيق سلام منفصل. وقد تمّ، بوجه الإجمال، التوصّل إلى خمس اتفاقيات تنسحب إسرائيل بموجبها من الأراضي التي احتلّتها في حرب ١٩٦٧ في سلسلة من المراحل المحدودة زمنيا والخاضعة للرقابة. كان جوهر الصفقة مبادلة الأرض بالوعد بالسلام. فقد وعدت إسرائيل بإخلاء المستوطنات التي أقامتها في سيناء في حين أن مصر اعترفت بالدّولة اليهودية. وعلاوة على ذلك فقد التزمت إسرائيل بالتفاوض حول قضية الحكم الذّاتي الفلسطيني، لكنّها ظلّت محتفظة بقطاع غزة، بانتظار تسوية نهائية.

أصبحت العملية تعرف بدبلوماسية الخطوة – خطوة وتمّ بموجبها تقسيم التسوية الإجمالية إلى أقسام مجزّأة يتعيّن حلّ كلّ منها بشكل مرض قبل تفعيل المرحلة التالية. وقد اعتبر هذا الأسلوب أفضل من التسوية الأكثر شمولا لجميع القضايا العالقة في الصراع العربي – الإسرائيلي، ليس أقلّها أن تلك القضايا من شأنها أن تقتضي مؤتمر قمّة مفرد كان من شأنه إشراك الاتحاد السوفياتي لا محالة. ولم يكن أيٌّ من الأطراف المعنيين، ولا سيّما الولايات المتحدة، يرغب في تعزيز دور السوفيات في الشرق الأوسط، كما أنهم لم يكونوا يريدون توسعة المشاركة العربية التي كان من شأن ذلك المؤتمر أن ينطوي عليها بالضرورة.

ومع أن اتفاقيات كامب ديفيد استقبلت في ذلك الوقت بوصفها اختراقا دراميا في سياسة الشرق الأوسط وانتصارا لدبلوماسية الوساطة التي مارستها الولايات المتحدة، إلا أن النتائج الخالصة كانت مخيبة للأمل. فقد أصبحت مصر، بصفة خاصّة، معزولة عن العالم العربي وسرعان ما ظهرت جبهة "رفض" بقيادة سوريا (وبدعم من الاتحاد السوفياتي). وعلاوة على

ذلك، فقدت مصر مركزها كبلد مضيف لجامعة الدّول العربية. وهكذا فقد كان مقدّرا لمسعى الرئيس كارتر الدبلوماسي، شأنه في ذلك شأن سمعته التي تعززت، أن يكون قصير الأجل.

القدرة Capability

مصطلح يستخدم في تحليل القوة (power) ويشير إلى صفة العناصر الفاعلة أوما تمتلكه تلك العناصر. درج المحلّلون المهتّمون بالقدرة تقليديا على التركيز على العوامل التي يمكن مشاهدتها مثل الممتلكات العسكرية أوالاقتصادية لا على الأشياء المعنوية غير الملموسة. وقد تغيّرت النظرة الآن وأصبحت الجوانب الماديّة والمعنوية (مثل الروح المعنوية والمهارة الدبلوماسية) تؤخذ بالاعتبار. وقد كان تحليل القدرة ينظر إليه من منطلقات نسبية وليس من منطلقات مطلقة. كان ينظر إلى عنصر فاعل على أنه يمتلك خصائص مميّزة أكثر من الآخرين وبالتالي فقد كان يعتبر أكثر قوة. ومع أن تلك التحليلات كانت كثيرا ما تتجاهل مشكلة تحويل القدرة إلى علاقات قوة، فقد كانت مع ذلك تنطوي على معلومات مفيدة ومشجّعة على اكتشاف المزيد. وقد كانت أنظمة التصنيف التي تستند إلى تحديد العناصر الفاعلة "الكبيرة" أو "العظمى" أو "الصغيرة" من نتاج مثل ذلك التخمين.

إن القدرة شرط لازم لوجود علاقة القوة. ويربط بين الاثنتين عوامل الملكية (domain) والمجال (scope). ومن المتّفق عليه اليوم بصفة عامّة أن المناقشات التي تدور حول قدرات العناصر الفاعلة، دون تحديد الملكية والمجال اللذين يجري ضمنهما ممارسة تلك الخصائص المميزة، هي مناقشات ليست بذات معنى. فتحويل القدرة إلى علاقات قوة تشكل اختبارا تجريبيا (empirical)، مهما كان بدائيا، لفائدة الخاصّة المميزة.

مبدأ كارتر Carter Doctrine

يشير إلى خطاب الرئيس كارتر الذي ألقاه في يناير ١٩٨٠ عن حالة الاتحاد (State of the Union Address) والذي أعلن فيه أن "أية محاولة من جانب قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وأنه سيتمّ صدّ مثل هذا الاعتداء بأية وسائل ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية". وكان هذا التصريح ردّا مباشرا على التطوّرات التي حدثت في إيران عام ١٩٧٩ (سقوط الشاه وحلول آية الله خميني مكانه) والاجتياح السوفياتي لأفغانستان في السنة ذاتها.

وقد اعتبرت الواقعتان تهديدا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الخليج – حيث أن إمكان الوصول إلى النفط والميزة الاستراتيجية يمثلان دوافع أساسية. بموجب مبدأ كارتر أعلنت الولايات المتحدة على الملأ عزمها على الدّفاع عن الخليج وبذلك فقد أزالت كل شك بشأن نواياها بعد الغموض الذي اكتنف مبدأ نيكسون ومزاج عدم التدخّل الذي ساد بعد الهزيمة في فيتنام. وكانت مبادرة السياسة الرئيسية التي أفرزها المبدأ هي تكوين قوة تدخّل سريع مهيّأة للتوجّه إلى المنطقة في حالة وقوع هجوم. كما أنها تضمّنت تجدّد جهود الولايات المتحدة لتأمين قواعد أوحقوق إقامة قواعد يمكن منها نشر قوة التدخّل السريع المذكورة. وقد اعتبر الرئيس كارتر ومستشاره للأمن القومي زبيغنيوبرجنسكي (Zbigniew Brzezinski) أن الاجتياح السوفياتي لأفغانستان خاصّة خطرا كبيرا يتهدّد الأمن الإقليمي. وكانت أفغانستان تعتبر خطوة نحو الهيمنة السوفياتية في الخليج. كانت الميزتان المتمثّلتان بإمكان الوصول إلى موانئ المياه الدافئة والسيطرة على جزء رئيسي من إمدادات العالم من النفط، تعتبران دافعين تاريخيين للسياسة الخارجية السوفياتية، والتي كان السوفيات مصمّمين على تحقيقها. كانت اللغة التي صيغ بها مبدأ كارتر تذكر بمبدأ مونرو، في حين أن محتواه وإيمانه الضمني بنظرية الدومينونسخة منبثقة عن سياسة الاحتواء للرئيس ترومان. وقد كانت أهميتها بصفة عامة أنها رغم إعلان الرئيس كارتر عن تصميم إدارته على إعادة بعد أخلاقي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية (ولا سيّما بشأن حقوق الإنسان)، فإن السياسة الواقعية للعالمية الأمريكية التي تقوم عليها بقيت غير منقوصة.

انظر Rapid deployment force (قوة التدخّل السريع)

القائم بالأعمال Charge d'affaires

مصطلح دبلوماسي يشير إلى رئيس بعثة دبلوماسية مرتبطة بوزير للشؤون الخارجية. ويتم تعيين قائم بالأعمال مؤقّت على أساس تعيين مؤقّت أوفي غياب رئيس البعثة.

ميثاق باريس Charter of Paris

تمّ توقيع ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة في نوفمبر ١٩٩٠ من قبل الدّول الأعضاء المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتعود أهمية هذا الميثاق لسببين: فهو يعتبر إنهاء للحرب الباردة وقد أسبغ الطابع الرسمي على تحوّل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى

منظّمة حكومية دولية دائمة. وهذه الاتفاقية لم تكن لتتحقّق لولا المبادرات التي تمّ إطلاقها بموجب مبدأ غورباتشوف في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين. كان غورباتشوف قد طرح فكرة "وطن أوروبي مشترك" منذ بعض الوقت ورد الرئيس الفرنسي ميتران عام ١٩٩٠ بطرح مقترحات بشأن إقامة كونفدرالية أوروبية. وكانت النتيجة غير المقصودة لمبادرة غورباتشوف انهيار الكتلة الشرقية بعد أحداث ١٩٨٩ وزوال الاتحاد السوفياتي. وهذه تذكرة صحية مفيدة بأن التصرّف البشري يمكن دون قصد أن يكون له عواقب هيكلية.

الحرب الكيماوية والبيولوجية Chemical and biological warfare (CBW)

يوجد ثلاث فئات عامّة للأسلحة الكيماوية: الغازات السّامة والعناصر المسببة للعجز والعناصر المهلكة للنبات. وكذلك للأسلحة البيولوجية ثلاثة أنواع: الفيروسات والريكتسيات (متعضيات شبيهة بالبكتريا) والبكتريا. ولقد كان النوعان من الأسلحة السرية موضوعا لمحاولات هامة لإرساء قواعد نظام قانوني دولي. وقد افتتحت اتفاقية الأسلحة الكيماوية للتوقيع عليها في باريس في يناير ١٩٩٣ وانضمّ إليها عدد من الدّول كاف لوضعها موضع التنفيذ. أمّا اتفاقية ١٩٧٢ الخاصّة بالأسلحة البيولوجية فهي أضعف من اتفاقية الأسلحة الكيماوية من حيث إجراءات التحقّق. وقد تجلّت الدروس المفيدة من حرب الخليج فيما يتصل بمحاولات العراق المراوغة حول رقابة الانتشار على برنامجه الخاص بالأسلحة النووية، تجلّت في قدرات التفتيش المقترنة باتفاقية الأسلحة الكيماوية.

وقد جمعت الآن العناصر الكيماوية والبيولوجية مع أسلحة الانشطار/ الاندماج تحت عنوان أسلحة الدمار الشامل. وتعد قواعد اللعبة متماثلة من جميع الجوانب الثلاثة: فهذه الأسلحة يجب أن توضع تحت المراقبة بزعامة الولايات المتحدة وأحيانا بدعم مقيد من الدّول الخمس الأخرى، وذلك فيما يتّصل بالأهداف التالية: حيازتها، تطويرها، مبيعاتها/ نقلها واستعمالها.

معاهدة الأسلحة الكيماوية Chemical Weapons Treaty

هي الاتفاقية الدّولية للحدّ من الأسلحة التي تعدّ أكثر اتفاقية طموحا وأكثر تعقيدا وأكثر اقتحامية تم توقيعها حتى الآن. فخلافا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي سبقها، فإن اتفاقية الأسلحة الكيماوية لعام ١٩٩٣ تحظّر كلّ استخدام للأسلحة الكيماوية وليس مجرّد المبادرة إلى استعمالها. كما أنها تحرّم تطويرها وإنتاجها وتكديسها ونقلها. فهي في الواقع تزيل فئة كاملة من

الأسلحة من الترسانات القومية. ولأن للمواد الكيماوية والمعدّات الكيماوية طابعا مزدوجا في الاستعمال فقد كان لاتفاقية الأسلحة الكيماوية نتائج تدخّلية بالنسبة للأنشطة التجارية المحلّية التي ستتمّ مراقبتها من قبل منظّمة حظر الأسلحة الكيماوية المنشأة حديثا، والتي ستصبح مستودعا للمعلومات المتعلّقة بالمواقع الصناعية الكيماوية على النطاق العالمي، وتضم حوالي ٣٠٠ مصنعا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأ نظام التفتيش هذا العمل في ١٩٩٦. تعد اتفاقية الأسلحة الكيماوية جهدا متعدّد الأطراف لم يسبق له مثيل يهدف إلى استئصال فئة من الأسلحة الكارثية التي تمتلكها معظم الدّول أولديها القدرة على إنتاجها. وقد جاء الحافز لإبرام اتفاقية الأسلحة الكيماوية من خلال الخزي العام المتولّد عبر التغطية التلفزيونية العالمية لاستخدام صدام حسين للأسلحة الكيماوية في محاولة لإبادة الأكراد عام ١٩٨٩.

نقاط الاختناق Choke points

مصطلح استراتيجي وجغرافي – سياسي (geopolitical) يستخدم في الدبلوماسية البحرية ويشير إلى المضائق الدّولية التي يمكن لمن يسيطر عليها إعاقة مرور السفن الحربية أوالتجارية. في ١٩٨٢ اعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقانون البحار بحق المرور العابر عبر ١١٦ من المضائق الدّولية المحدّدة، مع أن بعض الدّول التي تطلّ على المضائق (مثل إسبانيا والمغرب فيما يتّصل بمضيق جبل طارق) حاولت تقييد حقوق الحركة على وفوق وتحت هذه الممرّات المائية بحيث تقتصر على النظام القانوني الذي يشمل المرور البريء. وكان من شأن ذلك إعطاء هذه الدّول المتجاورة سيطرة استنسابية على تدفّق حركة السفن.

انظر Law of the Sea (قانون البحار)

دولة المدينة City - state

وحدة مستقلّة لتنظيم سياسي ازدهرت في ثلاث فترات من التاريخ الدّولي: في الشرق الأدنى القديم، في اليونان الكلاسيكية، وفي أوروبا العصور الوسطى وعصر النهضة. وتقترن، في العلاقات الدّولية، بشكل خاص، باليونان القديمة من عصور الظلام إلى الفترة الهلنستية، وبايطاليا العصور الوسطى. كانت دولة المدينة أو (polis) تعادل دولة صغيرة أوجمهورية مدينية (civic) تتمركز حول تطوّر مديني وتجذب إليها أيضا المناطق الريفية المحيطة بها.

تتفاوت تقديرات الحجم، لكن البحّاثة قدّروا أن عدد سكان أثينا في ذروة مجدها كان يتراوح بين ٤٠٠٠٠ و ١٤٠٠٠٠. كما أن الامتداد الإقليمي كان متفاوتا. فقد كانت أثينا تغطّي حوالي ألف ميل في حين أن جزيرة كيوس (Ceos) كانت تغطّي ستّين ميلا وكانت مقسّمة إلى أربعة دول مدينية. وكان مواطنوهذه الدّول يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية، بوجه عام، وكانوا يعرفون زعماءهم ويتماهون مع الدّولة المدينية نفسها وليس مع اليونان أوإيطاليا ككل. وكانت دول المدينة مكتفية ذاتيا تقريبا وكانت تدير سياساتها الخارجية والدفاعية بنفسها. وكثيرا ما كانت تشكّل عصبات. كما كانت التحالفات والاتحادات الفدرالية لما فيه المنفعة المتبادلة والمعاهدات الثنائية شائعة جدا. فعلى سبيل المثال، شكل اليونان مثّل هذه الجماعات والتجمّعات بعد عام ٤٩٩ قبل الميلاد بغية مقاومة الفرس الزاحفين. وكانت السياسات إمبراطورية وكانت الإمبراطوريات، بسبب حجمها، بحرية الأساس. وكان أشهر صراع بين دول المدينة في العالم القديم ذلك الذي دار بين أثينا وأسبارطة، والحروب البيلوبونيزية.

(٤٠٤- ٤٣٢) قبل الميلاد. ولا يزال توسيديد (Thucydides) المؤرّخ الرئيسي لذلك الصراع يعتبر نقطة انطلاق هامة في الدراسة الكلاسيكية للعلاقات الدّولية. وكانت دول المدينة في إيطاليا العصور الوسطى وعصر النهضة – ميلانو، البندقية، جنوا وفلورنسا – متماثلة في مظهرها وتنظيمها وكثيرا ما كان يستشهد بعلاقاتها الخارجية بوصفها دراسات حالة مشؤومة في الأبعاد الأكثر تشاؤما لسياسة المذهب الواقعي (انظر، على سبيل المثال، "الأمير" و "الخطابات" لمكيافيللي). وعدا عن الفاتيكان فإن أنجح مثال لدولة المدينة المعاصرة هو سنغافورة التي استقلّت عن ماليزيا عام ١٩٦٥. وهي جمهورية يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين وتشغل أرض جزيرة مساحتها ٦١٩ كيلومترا مربعا. وتعدّ من الناحية الاقتصادية من أكثر النمور الآسيوية أوالبلدان المصنعة حديثا امتدادا. وهي بلد غير منحاز رسميا في توجهها المتّصل بالسياسة الخارجية وعضوفي رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN) مع أن لها علاقات وثيقة مع الغرب، ولا سيّما مع الولايات المتحدة.

انظر Vatican City - state (دولة مدينة الفاتيكان)

الحرب الأهلية Civil War

هي أعمال عنف داخلي متطاول الأمد يهدف إلى ضمان السيطرة على جهاز الدّولة السياسي والقانوني. وبما أنها متطاولة الأمد فإنها تختلف عن "الانقلاب" (coup d'etat). وبما أنها داخلية فمن الممكن تمييزها عن التدخّل الخارجي. وبما أنها تنطوي على عنف متطاول الأمد من الممكن تمييز الحرب الأهلية عن الصراع الطائفي.

في تحليل الحروب الأهلية من الممكن بصفة عامة تمييز طرفين: الطرف القائم على الحكم والطرف المتمرّد. وفي مثل هذه الظروف يجد أفراد المجتمع الآخرون أن عليهم تحديد موقفهم من الصراع. فإذا مالوا إلى دعم طرف ضدّ طرف فعندئذ يقال إن الحرب قد قسّمت المجتمع كلّه إلى قطبين. ومن البديهي أن درجات المساهمة في الحرب سوف تختلف فيما بين الأفراد والجماعات في المجتمع. فبالنسبة للبعض تقتصر المشاركة على الدعم السلبي لطرف أولآخر. وبالنسبة لآخرين فقد تجذبهم الحرب إلى أنشطة سياسية وعسكرية.

يمكن اعتبار وصف الحرب الأهلية الوارد آنفا الحالة النموذجية التي يمكن أن يتفرع عنها نماذج أخرى، يمكن ملاحظة ثلاثة منها يوجه خاص. الحروب الأهلية التي تندلع بنتيجة المحاولات الرامية إلى إنهاء الاستعمار، والحروب الأهلية الناجمة عن رغبة جزء من دولة ما في الانفصال، والحروب الأهلية الناجمة عن رغبة الدّول التي تمّ انفصالها في العودة إلى الوحدة.

تعدّ رغبة الشعوب والأراضي المستعمرة في تحقيق الاستقلال واحدة من أهم النزعات في القرنين التاسع عشر والعشرين. ويمكن لحروب الاستعمار أن تصبح حروبا أهلية كلّما رغب قطاع هام من الرأي العام في الدّولة في استمرار وجود النظام الاستعماري القائم. ومن البديهي أن ذلك هو الحال حين تكون أعداد كبيرة من المستوطنين قد قدموا إلى البلاد إبان عهد السيطرة الاستعمارية. فهؤلاء قد يرون أن مصلحتهم تقتضي المحافظة على الوضع الراهن، حيث أنهم يخافون من احتمال قيام المتمرّدين المناهضين للاستعمار بتغيير التدابير السياسية والقانونية والاقتصادية بما يتعارض مع مصالحهم. وهذه الحالة هي ابتعاد عن الحالة النموذجية لوجود ثلاثة أطراف في هذه الحروب الأهلية الاستعمارية – الذين في الحكم والمتمرّدون والمستوطنون – وليس الطرفين المعتادين.

يمكن اعتبار الحروب الأهلية الناجمة عن نزعات انفصالية والحروب الأهلية الناجمة عن نزعات تحريرية وحدوية أنهما وجهان لعملة واحدة. وتقترن الحروب الأهلية الانفصالية بشكل خاص بالقومية الاثنية ورغبة الشعوب المتجانسة اثنيا في تحقيق درجة أعلى من تقرير المصير. كما أن الحروب الأهلية التي مبعثها الرغبة في العودة إلى الوحدة هي، أيضا، قومية الطابع، مع أن العامل الاثني قد لا يكون واضحا في هذه الحالة.

ويمكن للدّور الذي تقوم به أطراف ثالثة، خارجة عن أراضي الدّولة، أن يكون حاسما في تقرير نتيجة الحروب الأهلية. ومن البديهي أن الأطراف الثالثة تستطيع تقديم المساعدة إلى الذين في الحكم أوإلى المتمرّدين بمختلف الطرق. فالمساعدة الدبلوماسية، على سبيل المثال، بالسماح للمتمردين في تأسيس حكومة منفى، هي مساعدة عملية ورمزية، على حدّ سواء. ويمكن للمساعدة الاقتصادية أن تساعد الأطراف على تمويل الحرب. وأخيرا يمكن للمساعدة العسكرية توفير القدرة اللازمة لمواصلة العنف. ومن الواضح أن هذه المساعدة شكل من أشكال التدخّل، ولكن هذا النمط السلوكي يمكن أن يمضي إلى أبعد من ذلك في حالة إشراك الطرف الثالث لقواته فعليا في الحرب. وقد تكون أعمال التدخّل هذه حاسمة، كما هو الحال بالنسبة لتدخّل الهند في الحرب الأهلية الباكستانية – البنغلاديشية عام ١٩٧١.

ثمّة عدد من العوامل الهيكلية في النظام السياسي العالمي المعاصر تعمل على تفاقم حالات اندلاع الحروب الأهلية وشدتّها. أولا، لقد ازدادت عضوية دول النظام زيادة كبيرة منذ ١٩٤٥. وهذا يعطي ببساطة من الفرص لاندلاع الحروب الأهلية أكثر من السابق. ثانيا، إن دولا عديدة، لا سيّما تلك الواقعة في العالم الثالث غير مستقرّة من حيث أساسها. ثالثا، إن تفاوت امتلاك القدرات، بين الدّول التي هي في قمّة الهرم وتلك التي في الأسفل، يزيد من نزعات التدخّل. من الواضح أن الحرب الأهلية ليست شرطا ضروريا للتدخل لكنه قد يكون شرطا كافيا. رابعا، بالرغم من ميثاق الأمم المتحدة والنصوص التي تنصّ على سلامة أراضي الدّول (انظر بشكل خاص المادة ٢:٤) فإنها قد فشلت في تطوير فاعلية كافية في وسائلها لمنع التدخّل في الحروب الأهلية من قبل أطراف ثالثة. وأخيرا، لقد زاد نموالإرهاب الذي يتجاوز الحدود القومية مدى ما يمكن للجيوش الخاصّة أن تسخّر فيه أوضاع الحرب الأهلية لخدمة مصالحها الخاصّة.

صدام الحضارات **Clash of civilization**

مفهوم اقترن بشكل خاص بعالم السياسة الأمريكي البارز ومستشار السياسة الخارجية صاموئيل هانتغتون (Samuel Huntington). ففي مقال مثيرا للجدل في مجلّة "الشؤون الخارجية" (Foreign Affairs, 1993) واسعة النفوذ حذّر هانتغتون من أن نهاية الحرب الباردة قد أوجدت الظروف لنشوء شكل جديد وبالغ الخطورة للصراع الدّولي ذلك المقترن بالهويات الضيقة والثقافية التي تقوم على أساس الولاءات الاثنية والدينية. فقد أكّد أن:

"إن فرضيتي هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون أيديولوجيا في المقام الأول أواقتصاديا في المقام الأول. فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافية. وستبقى الدّول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصراعات الرئيسية لسياسة العالمية سوف تحدث بين الأمم وجماعات من حضارات مختلفة. وسوف يكون صدام الحضارات خطوط معارك المستقبل." (صفحة ٢٢)

ومع أنه حدّد عددا من سيناريوهات الصدام الممكنة، فقد مضى ليؤكّد بأنه ما من شكّ يذكر بأن "نقطة الصراع المركزية في المستقبل القريب ستكون بين الغرب وبين عدة دول إسلامية – كونفوشية." بعد ذلك أنكر هانتغتون أن فرضيته لم تكن سوى نموذج صارم بديل لدراسة الشؤون العالمية لكن معظم المعلّقين يجادلون بأن مقالته شكّلت تحذيرا بشأن الأخطار المنبثقة عن تسييس الإسلام وظهور الأصولية الإسلامية التي تهدّد محاولة الغرب في إرساء قواعد نظام دولي مؤلّف من دول ديمقراطية وقيم ليبرالية والإيمان بالسوق الحرّة. وقد جعل التحدّي الآتي لشرعية النظام الدّولي الليبرالي السائد البعض يصف الصراع بأنه بين "الغرب وبقية (العالم) (The West and the Rest).

رغم تناقضات فرضية هانتغتون وافتقارها إلى الدقّة فإنها أثارت جدلا عن الخطر الإسلامي، ولا سيّما الهدف المنظور لإرساء قواعد "سلام إسلامي" (pax Islamica) بين مسلمي العالم البالغ عددهم ١,١ مليار نسمة (Hippler and Lueg 1995). يتمحور العالم الإسلامي على الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا (ومع أن العربية السعودية هي الموطن الروحي للإسلام فإن أكبر البلدان الإسلامية من حيث عدد السكان هي أندونيسيا)، على أنه يوجد جماعات كبيرة منتشرة في أوروبا وإفريقيا وآسيا فضلا عن مجموعات كبيرة في الأمريكتين وفي الصين والهند. ومن حيث الانتشار الجغرافي فقد حدّد هانتغتون جبهة مناهضة للغرب مكونة من "كتلة

من الأمم الإسلامية على شكل هلال انطلاقا من نتوء إفريقيا حتى آسيا الوسطى" (صفحة ٣١). وقد ولّد هذا الصراع الجغرافي السياسي بين الحضارتين الغربية والإسلامية منذ ما لا يقلّ عن ١٣٠٠ سنة وبلغت الذروة في حرب الخليج ١٩٩٠ – ٩١، والعنف المتواصل بين المسلمين، من جهة، والصرب الأورثوذوكس في البلقان، واليهود في إسرائيل والهندوس في الهند والبوذيين في بورما والكاثوليك في الفلبين. وخلص إلى نتيجة مروّعة مفادها أن "للإسلام حدودا دموية" (صفحة ٣٤–٥). اتّهم النقّاد هانتغتون على أنه بالغ في الخطر الإسلامي وبأنه أساء فهم طبيعة الإسلام السياسي والأصولي، وبالدعوة إلى "إعادة أدلجة" (re-ideologization) السياسة الخارجية وتشجيع إعادة تأكيد متلازمة النبوءة التي تحقّق ذاتها في الشؤون الخارجية (Halliday 1995). على أنه بالنظر لمركزه كعضوبارز في مؤسّسة السياسة الخارجية الأمريكية فلا عجب أن أصبحت الجغرافيا السياسية للإسلام تلقى اهتماما واسع النطاق من جانب القطاعات المحافظة للمؤسّسات الاستراتيجية في الغرب التي اعتبرت أن "الخطر الأخضر" قد حلّ الآن محلّ "الخطر الأحمر" بوصفه العقبة الرئيسية أمام مشروع العولمة والحكم الصالح.

مبدأ كلوزويتز **Clausewitzian doctrine**

كان كارل فون كلوزويتز (١٧٨٠ –١٨٣١) ضابطا بروسيا يعتبر، حتى في العصر النووي، أعظم كاتب عن النظرية العسكرية والحرب. وقد اشتهر بنظريته التي مفادها أن الظروف السياسية والاجتماعية التي تنشأ عنها الصراعات يجب أن تحدّد سلوكها أيضا. وقد صيغت هذه النظرية صياغة غير دقيقة، وإن كانت شائعة، بالقول المأثور "الحرب هي استمرار السياسة بوسائل أخرى"، أي أن الحرب لا تتميّز عن الهياكل السياسية والاجتماعية ولذا فيجب تصوّرها انطلاقا منها. ويتضمّن النص التالي جوهر مبدأ كلوزويتز والذي ورد في كتابه "عن الحرب" (١٩٦٨، صفحة ٨٩):

"إن نزعات الحرب السائدة بوصفها ظاهرة شاملة تجعل منها دائما ثالوثا – مؤلّفا من صفات العنف والحقد والعداء الأزلية التي يجب اعتبارها قوة طبيعية عمياء، ومن تعاقب الصدف والاحتمالات التي تحلّق الروح المبدعة في سمائها، ومن عنصر الخضوع، بوصفه أداة للسياسة، مما يجعلها تخضع للعقل وحده. الجوانب الأولى تخصّ الشعب بشكل رئيسي، والثانية القائد وجيشه، والثالثة تخصّ الحكومة... فالنظرية التي تتجاهل أيا منها أوالتي تسعى لتثبيت

علاقة اعتباطية بينها من شأنها أن تتعارض مع الواقع لدرجة أنها ستكون عديمة الفائدة لهذا السبب وحده.

رغم الخلفية البورجوازية والعسكرية لهذه النظرة المتبصّرة فقد تبنّاها ماركس (Marx) وانغلز (Engels) ولينين (Lenin) وتروتسكي (Trotsky) وأثرت لاحقا على التفكير العسكري لجيل برمّته من الزعماء السوفيات. أمّا في الغرب فقد اعتبرت مبادئ كلوزويتز مفرطة في العسكرية وذات طراز تيوتوني (جرماني) ومتشكّكة بشكل عفوي. وقد أعيد تقييم عمله بعد اندلاع الحرب الباردة ولا سيّما بعد نموالدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد عزّز تقدير كلوزويتز للطابع الاجتماعي – السياسي المتأصّل للحرب والتمييز الذي وضعه بين الحرب المحدودة والحرب الكلية، عزّز مكانته لدى الاستراتيجيين المدنيين الجدّد الذين ازدهروا فيما يسمّى "العصر الذهبي" للفكر الاستراتيجي.

مبدأ كلينتون Clinton Doctrine

كان بيل كلينتون، بوصفه الرئيس الأمريكي الأول الذي جاء بعد الحرب الباردة وبعد فترة سياسة الاحتواء، كان حريصا منذ بداية فترة إدارته (١٩٩٣ – ١٩٩٧) على إرساء قواعد مبدئه الخاص بالسياسة الخارجية، أي مجموعة من المعتقدات والأسس أوالمبادئ التوجيهية التي تتمّ الاستنارة بها في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها. على أنه رغم أن الخطوط العريضة لهذا المبدأ وردت في وثيقة الأمن القومي المعنونة "استراتيجية للعمل والاتساع" إلا أن الأحداث والتطوّرات الموروثة من إدارتي بوش – ريغان (ولا سيّما مشكلة يوغسلافيا سابقا وكوريا الشمالية والعلاقات مع الصين بعد حادثة ساحة تيانانمن) قد امتصّت التقدّم بشأن مبادرات جديدة في السياسة الخارجية. لذلك يجب أن نبحث عن مبدأ أمريكي جديد في الأمور الخارجية في فترة إدارته الثانية (١٩٩٧– ٢٠٠١). بناء على وثيقة الأمن القومي لعام ١٩٩٤ والتي تظلّ أوضح بيان لموجبات السياسة الخارجية للولايات المتحدة حتى ذلك الحين، تقوم استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة على ثلاثة "أعمدة": المحافظة على السيطرة العسكرية العالمية، تحقيق ازدهار اقتصادي متواصل، وتعزيز ديمقراطية السوق الحرة في الخارج. لذا فخلافا لخط أساس الاحتواء إبان الحرب الباردة ورفيق الطريق المتمثّل بالردع، فإن هذا التوجيه الجديد للسياسة لا ينطوي على التزام مفتوح بالتدخّل العسكري. فهو لا يتوخّى تعهّدا على غرار تعهّد

كيندي بـــ "تحمل أي عبء ودفع أي ثمن". بل على العكس، بما أن هذا التعريف الجديد للمصالح مبعثه الحرص على الأسس الاقتصادية للأمن القومي وحتمية انتشار ديمقراطية السوق الحرّة، فإن مهمة تخطيط السياسة الأساسية ستكون تحديد الأولويات والاختيار.

يعتبر غياب الاتحاد السوفياتي بوصفه الدّولة العظمى الثانية، والانهيار المفاجئ للاقتصادات الموجهة والنشوء العالمي للأسواق الحرّة في أوائل تسعينيات القرن العشرين، يعتبر نافذة جديدة تطل على فرصة للتغلغل الأمريكي النشط. ويعتبر فريق كلينتون ذلك فتح المجال أمام الولايات المتحدة لمراجعة الامتداد المفرط الأفولي/ الإمبريالي الذي كان يقضّ مضجع الرأي العام الأمريكي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. فمن هذا المنطلق يجب على هوس الأحلاف العسكرية، وهو من السّمات المميزة للاحتواء والتوسّع المفرط، أن يفسح المجال لـــ "هوس الأحلاف التجارية"، ولا سيّما مع الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا الجنوبية ومناطق آسيا – المحيط الهادئ.

ذلك هو جوهر مبدأ كلينتون. إن غرضه هو الاحتفاظ بالهيمنة العالمية، وهدفه رفع شأن الأسواق الحرّة وهدم جدران التعرفة وفتح الأبواب أمام المشاريع الأمريكية والخبرة والمال الأمريكيين. وفي حين أن التداعيات الاقتصادية للاحتواء كانت تدور حول دبلوماسية الدّولار – برامج مساعدة خارجية ضخمة موجّهة حكوميا كثيرا ما كان هدفها الوحيد إنقاذ الأنظمة الرجعية – فإن هذا المبدأ الجديد لا ينطوي على مثل تلك التكاليف المالية أوتكاليف حقوق الإنسان. وكل ما كانت تقتضيه "دبلوماسية بيغ ماك" التي وضعها بيل كلينتون، هو الالتزام بتعزيز صادرات الولايات المتحدة والتقيد الصارم بإنفاذ مبدأ التجارة الحرّة العالمية. والباقي تتكفّل به السوق. وطالما تمّ الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية (وهي من الناحية العملية القدرة على خوض والانتصار في حربين إقليميتين في ذات الوقت)، فإن الانكفاء غير الطبيعي الذي يعود إلى خمسين سنة عن أولوية التجارة في الشؤون الخارجية يكون قد انتهى. وكما كان عليه الحال في الماضي، فإن العودة إلى الوضع الطبيعي تعني أن الأعمال الأمريكية هي، مرّة أخرى، عوائد جغرافية اقتصادية وليس جغرافية سياسية لدفع الاعتبارات السياسية.

يقوم مبدأ كلينتون، من الناحية الفكرية، على أساس مقولة بسيطة (لكن مثيرة للجدل)، وهي نظرية كانط (Kant) القائلة بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض – أوكما فسرها أحد المحلّلين بسخرية: "لم يسبق أبدا لبلدين فيهما مطعم ماكدونالد أن حاربا بعضهما البعض".

وهذه النظرية الليبرالية/ الديمقراطية الكلاسيكية للسلام هي ركن أساسي لدى المفكرين الأمريكيين المعنيين بالسياسة ومن الواضح أنها تشكّل الخطاب الفلسفي الذي يدعم En-En. وهي الأساس المنطقي الذي تقوم عليه توسعة الناتو وشراكة السلام وغير ذلك من تدابير التعاون مع روسيا. إن توسعة الضمان العسكري الأمريكي شرقا يحول "خارج المنطقة" إلى "داخل البيت" ويشجّع نضوج شبه ديمقراطيات منتقاة إلى أعضاء كاملين في الاتحاد السلمي، في خاتمة المطاف. إن ربط أمن الولايات المتحدة بانتشار الديمقراطية ليس بالأمر الجديد. كان أشهر دعاته الرئيس وودروويلسون، وهو من جوانب عديدة المعلّم الفكري لبيل كلينتون (وإن لم يكن، بالطبع، معلّمه الأخلاقي). إن الفرق الرئيسي بين الويلسونية ذات الطراز القديم والكلينتونية ذات الطراز الحديث لا يكمن في درجة الالتزام بأفكار السلام الليبرالية، بل بطريقة تنفيذها المفترض. فبالنسبة لويلسون، كما بين في نقاطه الأربع عشرة، فإن هذا كان يقتضي استراتيجية فعالية عالمية غير متمايزة و، إذا لزم الأمر، من طرف واحد، وفي واقع الأمر كانت تقتضي الالتزام بخوض الحرب من أجل جعل العالم مكانا مألوفا للديمقراطية. أمّا بالنسبة لكلينتون فإنه يعني تعدّدية أطراف "جازمة" ولكن اصطفائية: تشجيع انتشار منطقة السلام الديمقراطية من خلال الانخراط البنّاء ومن خلال، وهذا أمر حاسم، تقاسم الأعباء. إن مماهاة كلينتون لمصالح الولايات المتحدة بنجاح الديمقراطية لا ينطوي بالضرورة على حملة صليبية ضدّ "مثيري المشاكل". على أن حق مجابهتهم مصان. إلا أن ما تنطوي عليه بالفعل هو الاعتقاد بأن الأمن المطلق لا يمكن أن يتحقّق إلا بالانتصار التام للديمقراطية. وهكذا فإن ويلسونية كلينتون الجديدة يجب رؤيتها أيضا كوصفة للتدخّل. إلا أن زمان ومكان وكيفية التدخّل في هذه الحالة يجب البت به على أساس كل حالة على حدة طبقا لحساب متعقّل للمصلحة والقوة. لذا فإن السياسة الأمريكية في منطقة الاضطرابات غير الديمقراطية متفاوتة إلى حدّ كبير. فالدّول المارقة تقاوم بحزم في حين تم مشاركة وملاينة الخصوم المحتملين (روسيا، اوكرانيا، الصين) بينما يتمّ تجاهل الدّول المحيطية والمتقاعسة (إفريقيا جنوب الصحراء) إلى حدّ بعيد، على الأقل إلى أن تظهر علامات نهضة ملموسة.

في حين أن "المشاركة – والاتساع" ويلسونية الروح بدون شك فإنها من الناحية العملية تحمل طابعا تشرشليا مميزا. فهي من منطلق جغرافي نسخة معدّلة من فكرة "الدوائر الثلاث" المتعلّقة بالسياسة البريطانية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية. في هذه الحالة، يرى مبدأ

كلينتون أن الولايات المتحدة هي "البلد الذي لا يمكن الاستغناء عنه" عند تقاطع ثلاث دوائر متداخلة للقوة العالمية – أوروبا، آسيا – المحيط الهادي ونصف الكرة الغربي. فضمن هذه المناطق من السلام الديمقراطي تقوم تدابير الأمن الجماعي على أساس زعامة غير منازعة للولايات المتحدة وتقاسم الأعباء. وتعدّ الولايات المتحدة، من الناحية الدستورية، الأولى بين أقرانها (Primus inter Pares) في نظام حكم جديد ومتعدّد الأقطاب وآخذ في الاتّساع. فهو يضم في ضمانه الأمني جميع الأعضاء ولكنه يشجع حيث أمكن مبدأ التابعية (subsidiarity). ويتوقّع من اللاعبين المحلّيين حلّ المشاكل المحلّية ضمن سياق ضمان أمريكي شامل (مثال ذلك البوسنة). وهذا الدّور هو بالنسبة للرئيس كلينتون دور الحارس الليلي وليس دور الشرطي العالمي (Evans, G., 1997).

القسر Coercion

هو شكل من أشكال علاقة القوة. وشأنه في ذلك شأن جميع تلك العلاقات. فهو يعتمد قبل كل شيء على امتلاك قدرة يمكن تحويلها بحيث تصبح أدوات سياسة للقيام بالتهديدات. وعند النظر في السلوك القسري بشكل مجرّد يفكّر معظم الناس أولا بالقدرات العسكرية وتوجيه التهديدات التأديبية. فالقسر إذا يتّصل بأفكار عن الردع. إلا أن أدوات السياسة الاقتصادية يمكن أن تكون أيضا قسرية إلى درجة عالية. وبما أن العقوبات الاقتصادية تسعى بشكل خاص لحرمان عنصر فاعل مستهدف من سلع وخدمات نادرة، فيجب ضمّها إلى ذخيرة الاستراتيجيات القسرية.

وبما أن الأمر ينطوي على تكاليف، عند إصدار التهديدات وعند تنفيذها، على حدّ سواء، فإن العنصر الفاعل الذي يحاول فرض إرادته على طرف مستهدف عنيد كثيرا ما يأمل أن مجرّد التهديد بالقسر يكفي لتأمين الامتثال. فإذا تبين عكس ذلك، فإنه يتعيّن على الذي فرض إرادته أن يقرّر ما إذا كان سينفّذ ما هدّد به أم لا. هذه القرارات كثيرا ما تتمحور حول اعتبارات المصداقية والسمعة.

الحرب الباردة Cold War

مصطلح استحدثه الصحفي الأمريكي اتش. بي. سووب (H. B. Swope) ودعمه والتر ليبمان (Walter Lippman) ويطلق على حالة "ليست بالحرب ولا بالسلم" بين الكتلتين الغربية

(غيرا لشيوعية) والشرقية (الشيوعية) بعد الحرب العالمية الثانية. وكادت المنافسات التقليدية بين القوى العظمى تؤدّي إلى اشتباكات مسلّحة فعلية مع أن زعماء الكتلتين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، اقتربا من ذلك خلال عدد من الأزمات الحادّة – لا سيّما المواجهة المقترنة بالصّواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وفي ١٩٧٣ إبان العنف العربي – الاسرائيلي. ومن جوانب أخرى تظهر سنوات مجابهة الحرب الباردة دبلوماسية تخاصمية نموذجية: سباق التسلّح، البحث عن حلفاء، سياسة حافة الهاوية، العداء الأيديولوجي، التدخّل الجازم. غير أنه من الخطأ تصور الحرب الباردة على أنها علاقة عداء ومنافسة وتوتّر لا تلين إذ أنه تخلّلها فترات انفراج ذات إطار ومجال متزايدين تدريجيا، منها أربع فترات: الفترة التي تلت موت ستالين في ١٩٥٣، الفترة التي تلت نهاية أزمة الصّواريخ الكوبية في ١٩٦٢، الفترة المقترنة بمبدأ نيكسون والفترة المعروفة بمبدأ غورباتشوف. بل لقد تمّ في غضون سنوات غورباتشوف (١٩٨٥-٩١) إنجاز نهاية للحرب الباردة تمّ التفاوض بشأنها عبر سلسلة من مؤتمرات القمّة مع الولايات المتحدة.

ومن منطلق إطار أيديولوجي أكثر صراحة من الممكن اعتبار الثورة البلشفية التي حدثت في نوفمبر ١٩١٧ تحديا للعقائد الأساسية للاستثنائية الأمريكية وبهذا القدر فإن من شأن وجود عضوين لنظام الدّولة لهما منطلقات مختلفة عن المجتمع، من شأنه أن يشكّل سببا لازما – إن لم يكن كافيا – للصراع. لقد كانت التحدّيات الثورية من النوع البلشفيكي – أوحتى من النمط المكسيكي – معادية لمبدأ ويلسون. فقد اقترن التدخّل الأمريكي في النزاع المدني داخل الإمبراطورية الروسية السابقة ضدّ البلشفيك بـــ "الرعب الأحمر" الأول (١٩١٩ – ٢٠) في أمريكا. وفي ١٩١٩ أيضا بدا أن لينين يقول ضمنيا إن الدّولة السوفياتية الجديدة لن تستطيع التعايش مع الدّول "البورجوازية" مدة طويلة. وبدت الدلالات الأولى لاحتمال التعايش السلمي بين النظامين ضربا من الوهم والخيال.

وعملت الحرب العالمية الثانية على دفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى المقدمة من حيث الأهمية الدّولية لدرجة أنه تمّ استحداث عبارة القوى العظمى للدلالة على هذا الوضع. وكان التعاون النشط في السعي لإحراز النصر على المحور يعني أن كلّ طرف كان منخرطا في جهود دبلوماسية لإقامة نظام بعد الحرب من شأنه أن يتناسب مع أهدافه الحربية وقيمه الأساسية. وقد سعى زعيما الدّولتين – ومعهما المملكة المتحدة – إلى التوصّل إلى اتفاقات

ومفاهمات (ضمنية جدا في بعض الأحيان) حول النظام العالمي الذي يفضلونه. وكما هو الحال دائما، فقد تمّ التعبير عن الأفكار الأمريكية عبر تعدّدية أطراف تمّ إنعاشها وتمّ تنفيذها بأقوى ما يكون عبر مجموعة المنظّمات الحكومية الدّولية (IGOs) المقترنة بمؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods). كانت الأهداف الحربية السوفياتية أكثر اقتصارا من الناحية الاستراتيجية الجغرافية على أوروبا وضمن ذلك السياق على تجزئة ألمانيا وإرساء قواعد منطقة نفوذ في أوروبا الوسطى والشرقية. وقد أدّى التنفيذ السوفياتي لهذه الأهداف والنظرات المتباينة لمبدأ تقرير المصير إلى الشك والعداء المتبادلين. ثم إن بعض الخصومات السابقة ذات البواعث الأيديولوجية والتي تعود إلى ١٩١٧ – ٢٠ أخذت تطفوعلى السطح من جرّاء تأثير التفكير بأسوأ الحالات على القيادات السياسية على طرفي الستار الحديدي. وقد أظهر خروشوف في خمسينيات القرن العشرين مدى الاعتباطية التي اتّسم بها حكم ستالين، مثل استعمال معسكرات العمال وعمليات النفي الجماعي التي تمّ إثباتها لاحقا. وفي أمريكا أصبحت مناهضة الشيوعية سلاحا سياسيا فعالا يستعمله (ويسيء استعماله) السياسيون من الحزبيين على حدّ سواء. وبدا انتخاب الكونغرس الثمانين في ١٩٤٦ الذي تضمّن أكثرية من الحزب الجمهوري في المجلسين على أنه دلالة على تحرّك نحو اليمين بلغ ذروته في تحريض على شكل محكمة تفتيش سياسية تحت عنوان "المكارثية".

وكما لاحظ كيندي (١٩٨٨) لقد خلّفت نهاية الأعمال الحربية ولايات متحدة تمتلك قدرة عسكرية واقتصادية كبيرة بلغت ذروتها في امتلاكها للأسلحة النووية. وقد جعل استخدام الجيل الأول من الأسلحة الذرية ضدّ هدفين يابانيين، جعل أمريكا طليقة اليدين في إبرام معاهدة سلام مع اليابان منسجمة كليا مع مبادئ الاستثنائية الأمريكية. وفي أوروبا بدا أن القدرات العسكرية التقليدية السوفياتية تشكّل تهديدا لدول أوروبا الغربية بأن تصبح رهينة مفترضة حتى تتمّ إعادة توطيد القدرة العسكرية الأمريكية لإصلاح التوازن. وقد أدرك الزعماء الأمريكيون بسرعة مدى الإعياء الذي تعاني منه أوروبا الغربية في شتاء ١٩٤٦ – ٧ ووضع مشروع مارشال لإعادة إعمار الأساس الاقتصادي لأوروبا. وقد كان رفض المشروع من قبل السوفيات (وقد يكون ذلك قد عجّل في إقراره في الكونغرس) يعني أن تنفيذه قد أدّى إلى تصلّب انقسامات الحرب الباردة في أوروبا. وكان مشروع مارشال قد سبقه في ربيع ١٩٤٧ مبدأ ترومان الذي اتفق الجميع على أنه طرح على الشعب الأمريكي بحيث صوّر الحرب الناشئة من منطلقات مانوية

(Manichean). وضمن أوروبا أدى تقسيم ألمانيا بين الغرب والشرق وضم الجزء الغربي الأكبر إلى المعسكر غير الشيوعي إلى التعجيل بحدوث أزمة برلين الأولى والاتفاق من حيث المبدأ أن على أمريكا أن تقدم بعض الضمانات الأمنية الملموسة بغية ردع القسر السوفياتي. وكان نتيجة ذلك توقيع معاهدة شمالي الأطلسي في ١٩٤٩ وتحويلها إلى منظّمة حكومية دولية على أثر اندلاع الحرب الكورية في ١٩٥٠. وبحلول ذلك التاريخ كانت الولايات المتحدة منخرطة كلّيا في توسعة سياسة الحرب الباردة التي تتبعها لاحتواء آسيا. وقد أثارت تسوية صراع الحرب الأهلية الصينية لصالح قوات ماوتسي تونغ ذعر القيادة الأمريكية.

وقد أطلق الانتصار الشيوعي في الصين سلسلة من التحقيقات الاستنباطية في كيفية "ضياع" الصين. وقد تفاقم الوضع جرّاء تدخّل الصين اللاحق في الحرب الكورية وسمم العلاقات مع الجمهورية الشعبية لمدة عقدين من الزمن. وقد وفّرت نظرية الدومينوعلى ما يبدوالأسباب المنطقية لهذه الأحداث.

من الناحية الهيكلية أعطى نظام الحرب الباردة شكلا ثنائي المحاور متميّزا للسياسة العالمية. وكأنما أرادت الولايات المتحدة إحداث انعطاف آخر غير متوقّع لهذه الأشكال فقد بدت مصمّمة على توسعة بنيان التحالف الأوروبي ليشمل اتجاها عالميا خلال خمسينيات القرن العشرين. وقامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايوان، فيما يسمّى استخفافا "هوس الأحلاف"، خلال سنوات (١٩٥١ – ٤)، في حين أن المعاهدات متعدّدة الأطراف تضمّنت معاهدة أنزوس (ANZUS) وسياتو(SEATO). وفي أوروبا كان ردّ الاتحاد السوفياتي على ضمّ قوات ألمانيا الغربية إلى الناتو تأسيس حلف وارسو. وبعد موت ستالين في ١٩٥٣ ابتدأت فترة الانفراج الأولى بالنجاح في تحييد النمسا ودبلوماسية القمّة والاعتراف بالحاجة إلى التعايش السلمي.

وبحلول منتصف الخمسينيات اتّضح أن فترة الانفراج الأولى أشرفت على نهايتها. فقد تدخّلت القوتان العظميان ضمن نطاق نفوذ كلّ منهما – الولايات المتحدة في غواتيمالا، والاتحاد السوفياتي في هنغاريا – للحيلولة دون تغييرات كانت تعتبر ضارة بمصالح الحرب الباردة. بل لقد توسّعت الذخيرة الأمريكية من أدوات التدخّل خلال تلك السنوات حين أطلق العنان لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) لتقوم بزعزعة استقرار دول كانت أنظمتها تعتبر معادية لأمريكا (وبالتالي معادية للغرب). وكان مقدرا لزعزعة استقرار إيران الناجح أن يعود ليقضّ مضجع

الولايات المتحدة إبان سنوات كارتر، بالطبع. وفي فيتنام، قامت أمريكا بالتشجيع النشط لإقامة نظام غير شيوعي في الجنوب بعد ١٩٥٤ مستخدمة ذات أدوات السياسة.

وكان تأسيس الجماعات الأوروبية في الخمسينيات إيذانا باتجاه نحو صورة أكثر إسهابا لهيكل الحرب الباردة من منطلق الاقتصاد السياسي. وكان من المفروض أن يؤدّي الانتعاش الاقتصادي اللاحق لأوروبا الغربية (وفي آسيا – المحيط الهادئ لليابان) إلى نشوء تدبير ثلاثي المحاور بين تلك العناصر الفاعلة الثلاثة مع زيادة انزلاق الكتلة السوفياتية خارج المنافسة كخصم مفترض للغرب من حيث الجوانب الاقتصادية. ومع أنه حدث غزل قصير الأمد بفكرة "نموذج شيوعي" للتنمية الاقتصادية. في أواخر الخمسينيات وأوائل الستّينيات فقد كان هذا النموذج أكثر وضوحا في خيال الأكاديميين و "محاربي الحرب الباردة" منه في عالم الواقع. وكما أوضح سبيرو(Spero) وهارت (Hart) (١٩٩٧) فإن الخصائص الهيكلية للحرب الباردة من منطلقات اقتصادية كانت دائما مختلفة عن البعد العسكري – الأمني.

في خمسينيات القرن العشرين أصبح العالم الثالث مجالا رئيسيا للقضايا الخلافية في الحرب الباردة. فقد جابه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعضهما البعض ودول العالم الثالث بطائفة من الحوافز التي تحركها الأيديولوجيات للميل باتجاههما. وكان ردّ الجيل الأول من أولئك الزعماء في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا تبني مختلف نظريات الحياد وعدم الانحياز. وقد أدّى الإدراك بأن حروب التحرير الوطني في العالم الثالث تشكّل تهديدا للمصالح الغربية إلى البحث عن ردّ مناسب مناهض لحالات التمرّد. وقد دفعت إدارة كيندي باستثمارات كبيرة لضمان فعالية هذه التدابير، حيث رأت أن الحالة الأمنية المتنامية في فيتنام الجنوبية مختبرا لتلك النظريات.

كانت أزمة الصّواريخ الكوبية لحظة حاسمة في الحرب الباردة. فقد أدّت إلى تغيير في القيادة في الاتحاد السوفياتي. وشجعت الصينيين على معاودة إطلاق شكاواهم ضدّ القيادة السوفياتية للدّول الشيوعية. وأدّت إلى زيادة هامّة في النفقات الدّفاعية في الاتحاد السوفياتي حيث أن المجمع العسكري – الصناعي استخدم الأزمة للحصول على الالتزام بتحقيق تكافؤ مع الولايات المتحدة. وأصاب حلف الناتو شرخ حيث أظهرت الأزمة كيف أن التشاور يصبح خاويا في الأزمات الطارئة. وهنا انبرت الديغولية لمهاجمة النسخة الأوروبية الغربية للمركزية *المتعدّدة. ورغم هذه الابتهالات فقد شجّعت كوبا أيضا على إقامة جولة ثانية من المبادرات ذات*

الصلة بالانفراج كان أشهرها الحظر الجزئي للتجارب. وقد أدّى موت كيندي وخلع خروشوف إلى إزاحة "اللاعبين" الرئيسيين في الأزمة وأدّت إلى زيادة صعوبة المحافظة على زخم الاتجاه نحو التعاون والتعاضد. كما أن ازدياد انشغال أمريكا في حرب فيتنام في عهد جونسون لم يشجّع أيًا من التعاون والتعاضد.

لقد أدّى تدجين حرب فيتنام في النصف الثاني من ستّينيات القرن العشرين، إضافة إلى ولع إدارة نيكسون بالانتقام الذي ترعاه الدّولة ضدّ الخصوم المحلّيين والدّوليين، أدّى إلى أزمة ثقة طبيعية في الولايات المتحدة بمؤسّساتها الحكومية – وبشكل حاسم بشأن "الرئاسة الإمبراطورية". وقد نجم عن الانهيار الفعلي للموقف الأمريكي في فيتنام بعد هجوم تيت (Tet Offensive) – الذي صوّره نيكسون في انتخابات ١٩٦٨ على أنه "سلام مشرف" – نجم عنه إعادة تقييم السياسة في آسيا وبالتالي على النطاق العالمي. تلك كانت خلفية مبدأ نيكسون الذي كان بلا شك أكثر الرسائل إثارة للخيال وتحدّيا للفكر من بين الرسائل التي طرحها خلفاء ترومان. لقد كان من أثر المبدأ أن نقل تعريف الحرب الباردة إلى توكيد ثلاثي المحاور. وكانت عودة الإدارة إلى الانفراج أكثر شمولا وتقيدا بالمبادئ من الحالات السابقة.

مع أن بعض المحافظين الأمريكيين أصبحوا يسمّون عقد السبعينيات بأنه "عقد الإهمال" إلا أن حكما أكثر توازنا من شأنه أن يعترف بأن تغييرات هامة في السياسة العالمية قد انعكست على الحرب الباردة. وقد نجم عن انهيار نظام بريتون وودز والتشكّك في الهيمنة الأمريكية في ميدان الاقتصاد السياسي أول محرك للفرضية الأفولية. ويعدّ كتاب روزيكرانس (Rosecrance) (١٩٧٦) "أمريكا كبلد عادي" (America as an Ordinary Country) كتابا نموذجيا عن هذا الاستبطان. وفي أوروبا كانت تشير السياسة الشرقية (Ospolitik)، واتفاقيات هلسنكي (Helsinki accords) والتسوية المتعلّقة ببرلين إلى تخفيف كبير للتوتّر. وأوجدت أزمة الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ المتعلّقة بالصراع العربي – الإسرائيلي مبادرة منظّمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (OAPEC) لاستخدام "سلاح النفط" و "أزمة الإنذار" (Alert Crisis) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ويرى ليبوو(Lebow) وشتاين (Stein) (١٩٩٤) في هذه الأزمة بداية نهاية الانفراج بين القوتين العظميين. وكان تدخّل السوفيات في أفغانستان وانهيار عملية معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (SALT) نتيجتين لنهاية العقد تشيران إلى ثمانينيات القرن العشرين والحرب الباردة "الثانية".

جاء رونالد ريغان إلى البيت الأبيض في ١٩٨١ يحمل مفهوما للحرب الباردة لعلّه أكثر انغماسا في الأيديولوجية من أيّ رئيس في الحكم. ويعد مصطلح "الحرب الباردة الثانية" استعمالا مقبولا بالنسبة للمقاربة المتبعة خلال مدة رئاسة ريغان الأولى. وقد اتّسمت تاريخيا بالأزمة الأفغانية وبانهيار عملية معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية كنقاط بداية ومبدأ غورباتشوف (ورد ريغان) كنهايات. كانت الحرب الباردة الثانية قصيرة الأمد تاريخيا وكانت بكل تأكيد أقل شمولا من نسخة الأربعينيات. كانت الحرب الباردة الثانية موجهة ضدّ القوة السوفياتية وليس ضدّ الكتلة الشيوعية. واعتبر انفتاح نيكسون على الصين وا عتراف كارتر شيئين لا ينتهكان. وكانت الحرب الباردة الثانية ممّا يحبّذه الأمريكيون لكنها لم تكن مقترنة بأيّ شيء مثل مكارثية الخمسينيات. وفي الثمانينيات كانت مخاوف الأمريكيين من الدمار والتخريب في العالم الثالث وليس في أمريكا ذاتها هي الحاسمة. وفي أوروبا كانت فكرة حرب باردة ثانية تلقى تغطية مختلطة في الصحف. فقد كانت حكومة ثاتشر مؤيّدة لكن زعماء أوروبيين آخرين كانوا أقل انحيازا بالنظر لرؤيتهم ما تنطوي عليه تلك الحرب بالنسبة للسياسة الشرقية والفرص الاستثمارية إذا أرادوا اتّباع أمريكا في اتخاذ موقف أكثر مجابهة. كان الكثيرون من الأوروبيين يرون أن خطاب ريغان ينطوي على خشونة ودوغماتية أكثر ممّا ينبغي. ولعلّه لم يكن لأيّ رئيس أمريكي مشكلة "جمهورين" بين أمريكا وأوروبا كما كان لرونالد ريغان. وقد شجّعت سياسات ريغان على نموحركة السلام في أوروبا بعد ١٩٨٠ وحتى على الصعيد الحكومي الرسمي فإنها لم تساهم إلا قليلا في تحسين فكرة الشراكة الأطلسية. وكان تفتح مبدأ غورباتشوف ليصبح إعادة تحديد للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الإرث الدائم لتلك المبادرة. فبعد أن تمّ فهم نطاق ومجال هذه التغييرات أصبح ردّ ريغان إيجابيا. وعلى الصعيد الداخلي أصبح ريغان بحلول ١٩٨٦ واقعا تحت ضغط من أجل معالجة المشكلة المتنامية للاقتصاد الأمريكي. وكانت أصداء الهجوم الأفولي تشقّ عنان السماء وكانت أسرار "ايرانجيت" (Irangate) التي تمّ الكشف عنها تهدّد بتلويث سجل ريغان. وإذا لم يكن ريغان محاصرا فإنه كان بالتأكيد يفتقر إلى الأفكار وكان من المحتمل أن تضمن الاستجابة إلى مبادرات غورباتشوف للرئيس مكانا مرموقا في التاريخ.

أصبح ميثاق باريس الآن النقطة المفضّلة للإشارة إلى نهاية الحرب الباردة. ويظلّ عام تسعة وثمانين وتسعمائة وألف نقطة تحوّل حين أصبحت التغييرات تتبع ديناميتها الخاصّة بها.

إن انهيار الشيوعية والتفجر الدّاخلي للاتحاد السوفياتي يجعلان تقييم الحرب الباردة أكثر صعوبة. وتعدّ المصطلحات مثل "السلام طويل الأمد" متمركزة حول أوروبا إذ أن الصراع العنيف كواقع عالمي كان واسع الانتشار وشديد الدمار خلال سنوات الحرب الباردة. ويمكن القول بأنه عند محاولة الكشف عن أسباب الصراع الشامل بعد ١٩٤٥ فإن الحرب الأهلية لا تعدّ بحدّ ذاتها عاملا مسبّبا رئيسيا. على أنه يمكن المجادلة بأن الحرب الباردة أدّت إلى تفاقم صراعات عديدة من خلال تشجيع الأطراف المتصارعة على البحث عن حلفاء من بين أبطالها. كما أن العواقب المحلّية والسياسية والاقتصادية والثقافية للحرب الباردة بالنسبة لأبطالها كانت مختلطة أيضا، ولا سيّما في الولايات المتحدة، حيث أفضى اتباع سياسة مناهضة الشيوعية والمواجهة مع القوة السوفياتية إلى إيجاد جهاز أمن قومي أثر على المعايير الديمقراطية من خلال تقييد المشاركة في رسم السياسة والمعلومات المتصلة بنتائج السياسة. لقد أثّرت الحرب الباردة على حياة جميع الذين عاشوها. ولا تزال ظلالها تغطّي سنوات القرن الأخيرة والتي يشار إليها بوصف مناسب على أنها "فترة ما بعد الحرب الباردة".

الحرب الباردة وعلم العلاقات الدّولية The Cold War and the discipline of IR

عدا الأوصاف الجوهرية لأحداث وتطوّرات الفترة التي تشمل الحرب الباردة، تتركّز التحليلات الأكاديمية حول سؤالين عامين: لماذا نشأت ولماذا انتهت؟ بالنسبة للأسباب، كان المعلّقون الأوائل يميلون إلى إلقاء المسؤولية على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتزام الشيوعية الدّولية طويل الأجل والمصرّح به بالثورة العالمية. فهذا الهدف الاستراتيجي السوفياتي قد أدّى، من منطلق دينامية النظرية التقليدية للعلاقات الدّولية المتمثّلة بالفعل وردّ الفعل، قد أدّى إلى ردّ الفعل الغربي المتمثل بسياسة الاحتواء. ذلك هو الإطار المرجعي الفكري الذي حدّد ضمنه معظم الأكاديميين الغربيين وصانعوا السياسة موضع الصراع والذي كان يعتبر تمثيلا خاصّا للمعضلة الأمنية التي لا تختلف في جوهرها عن تلك التي وصفها توسيديد (Thucydides) في القرن الخامس قبل الميلاد بشأن الحرب البيلوبينيزية: "إن ما جعل الحرب محتّمة هو نموقوة أثينا وما أثاره ذلك من خوف لدى اسبارطة (Thucidedes, 1982 ed.). وكردّ فعل على هذه النظرة الواقعية أخذت الأوصاف الراديكالية و "التعديلية" (revisionist) تظهر في أواخر الستّينيات وأوائل السبعينيات والتي مع أنها قبلت الإطار التصوري للقراءة

التقليدية، فإنها ألقت اللوم لا على السوفيات بل على الإمبريالية الغربية ولا سيّما السعي الرأسمالي لتحقيق السيطرة الاقتصادية على العالم. وفي الثمانينيات أكملت المدرسة "ما بعد التعديلية" المثلث التاريخي بإلقاء اللوم على كلا المعسكرين، منوّهة كثيرا بأن خطأ الإدراك كان السبب المباشر (Jervis, 1976, Lebow and Stein, 1994).

أمّا بشأن انقضاء الحرب الباردة فثمّة إجماع على أن العامل الأكثر أهمية هو "التفكير الجديد" لغورباتشوف واندفاعه للانفتاح (الشفافية) (glasnot) وإعادة الهيكلة (perestroika) والديمقراطية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من ١٩٨٥ فصاعدا. فالتنازلات واسعة النطاق التي ولّدتها هذه المبادرات (التي عمل مبدأ ريغان على تسريعها أوإكمالها) قد أنهت الحرب الباردة بالفعل. أمّا أن هذا قد أدّى إلى انحلال الاتحاد السوفياتي نفسه فإنه يعتبر بوجه عام نتيجة غير مقصودة وغير متوقّعة. وإضافة إلى الاعتراف بالدور الحاسم الذي قام به غورباتشوف، فقد خلصت أيضا كثير من الأوصاف الغربية الأكثر أيديولوجية بأن نهاية الحرب الباردة تمثل في الواقع "انتصارا" للغرب ومفاهيمه السياسية والاقتصادية. فقد كتب فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في مقال شهير نشر عام ١٩٨٩ يقول إن: "ما نشاهده الآن ليس نهاية الحرب الباردة، أوانقضاء فترة معيّنة من تاريخ ما بعد الحرب، فحسب، بل أيضا نهاية التاريخ بهذا المعنى: أي، نقطة نهاية تطوّر البشرية الأيديولوجي وتعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها الشكل النهائي للحكومة الإنسانية" (صفحة ٤). ومع أن حدّة تبجّح فوكوياما بالانتصار قد خفّت نوعا ما، فقد أصبحت فكرة ويلسون القائلة بأن الديمقراطية الليبرالية هي الحل للصراع الدّولي فكرة تتخلّل الأبحاث الأنجلو- أمريكية بعد الحرب الباردة.

رغم الترحيب العام بنهاية الحرب الباردة إلا أنها تسبّبت فيما يشبه الأزمة في النظرية التقليدية للعلاقات الدّولية. فما من أحد النموذجين الواقعي الجديد والليبرالي الجديد قد تنبّأ بالتغيير الشامل على هذا النطاق الواسع. وقد جعل فشل كلتا النظريتين الرئيسيتين للسياسة الدّولية في توقّع نهاية الحرب الباردة أحد كبار المختصّين يخلص إلى أن ذلك برهان دامغ ضدّ علم العلاقات الدّولية وأن هذا الميدان قد أفلس (Gaddis, 1992, p.44). وتلك نظرة متطرّفة لكن القليلين هم الذين يشكّون بأن أحداث عام تسعة وثمانين وتسعمائة وألف تشكّل "فشلا معقدا" لهذا العلم ككل (أي الفشل في التفسير الصحيح للمعلومات المتوفرة). لقد أخطأ البحّاثة الطريق في مجموعهم في ميدان العلاقات الدّولية، وأخطأ إلى حدّ أقل نظراؤهم في الدراسات السوفياتية،

جرّاء التصاقهم بافتراضات جبرية غير مجرّبة بشأن سلوك القوى العظمى ودور الأفكار والأنظمة الإيمانية والزعامات في تحقيق النتائج. وبنتيجة ذلك فقد كانت أجندة أبحاث الاتجاه السائد في العلاقات الدّولية تحت سيطرة هاجس المسائل المتصلة بالاتجاه السائد لاستقرار القوى العظمى ("السلام متطاول الأمد") بدلا من المسائل المتّصلة بالتغيّر أوالتحوّل. وقد شذّ عن ذلك بشكل خاص غيلبين (Gilpin, 1981). وبناء عليه شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ليس عودة إلى النظرية المعيارية فحسب، بل أيضا تجدّد الاهتمام بالتعاون في ظروف الفوضى واستقصاء أنماط بديلة للتفسير والأنظمة البديلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (Lebow and Rise - Kappen, 1995).

انظر Critical theory/ Postmodernism (النظرية النقدية/ ما بعد الحداثة).

الضرر غير المباشر Collateral damage

مصطلح يطلق في التحليل الاستراتيجي على ما يلحق من دمار بالأشخاص والممتلكات المجاورة للهدف. وكثيرا ما يختلف الطرف المهاجم مع الضحية حول موضوع النية. وقد يستخدم الدليل على أن الضرر غير المباشر قد حدث عن قصد لأغراض دعائية أولدعم الادعاءات بجرائم الحرب. وقد حدّدت التطوّرات قريبة العهد في القانون الدّولي فروقات واضحة بين الأهداف المشروعة. فقد حدّد بروتوكول جنيف الخاص باتفاقية ١٩٤٩ السكان المدنيين والأشياء المدنية على أنها غير مشروعة في هذا السياق. ويبرز القصد والإهمال بشكل واضح في إثبات تلك التهم ضدّ طرف ما مهاجم.

وقد جعلت التطوّرات التكنولوجية حديثة العهد التي اعتبرت ثورة في الشؤون العسكرية من الممكن مهاجمة الأهداف بأسلحة موجهة بدقّة بالغة. وقد استخدم مصطلح الضرر غيرا لمباشر كثيرا أثناء حرب الخليج بحيث أصبح الآن من مفردات تحليل وسائل الإعلام.

الأمن الجماعي Collective security

يعدّ مفهوم الأمن الجماعي، شأنه في ذلك شأن عصبة الأمم التي يقترن بها اقترانا وثيقا، ابتكارا هامّا في علاقات القرن العشرين الدّولية، يؤكّد أن أفضل وسيلة للتغلّب على معضلة الأمن ليست من خلال المساعدة الوطنية الذاتية وميزان القوى، بل من خلال إرساء قواعد التزامات جماعية تتعهّد بموجبها كلّ دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين

يهدّدون سلامة أراضي الدّول الأخرى أواستقلالها السياسي. ومنطلقه الأساسي هو شعار الفرسان "الجميع للفرد والفرد للجميع". وليست فكرة الدّفاع المشترك بالجديدة. فهي معروفة في التاريخ الدّولي على الأقل منذ اليونان القدماء فصاعدا، وتتجلّى عناصر منها في كتابات المصلحين والراديكاليين مثل بيير دوبوا (Pierre Dubois) (١٣٠٦)، ودوق سولي (duc de Sully) (١٦٣٨)، وكانط (Kant) (١٧٩٥) وبنثام (Bentham) (١٧٨٩). غير أن المثل الأعلى للأمن الجماعي لم يكتسب قوة الزّخم حتى الحرب العالمية الأولى وتداعي الفكرة القائلة بأن الفوضى الدّولية يمكن تحملها.

لذا فقد تكرّست فكرة الالتزام العالمي والدّائم والجماعي بمقاومة العدوان وضمان الأمن في ميثاق عصبة الأمم (المادة ١٠) وعاد إلى الظهور بشكل معدّل في ميثاق الأمم المتحدة (الفصل السابع). وتعتمد فعاليته على كون كلّ دولة مستعدّة، بصرف النظر عن مصالحها الخاصّة أوالمباشرة، لأن تتعهّد بالأخذ على أيدي المعتدين، حيث يفترض أنه من الممكن بهذه الطريقة تنظيم تحالف غالب من الدّول المتوافقة في الرأي ضدّ أيّ معتد بصرف النظر عن هويته. فكان الردع والعقاب وإعادة النظام جزءا من أسبابه المنطقية. ويذكر الفشل المعيب للعصبة في توفير الأمن الجماعي (منشوريا ١٩٣١، اثيوبيا ١٩٣٥، راينلاند ١٩٣٦، النمسا ١٩٣٨، تشيكوسلوفاكيا ١٩٣٩، وفنلندا ١٩٤٠) بالاستمرار الشّاذ للمنظور الفردي بدلا من الجماعي في صياغة إدارة السياسة الخارجية.

بالنظر لهذا السجل الهزيل قد يبدومن العجب أن نجد الأمم المتحدة تسير على خطى عصبة الأمم في مؤتمر الميثاق عام ١٩٤٥. فقد أعطيت دول الفيتوالخمس وضعا خاصا – ومسؤولية متناسبة مع مركزها – في نظام الأمم المتحدة حيث يتضمّن الفصل السابع مخزنا مليئا بالتدابير القسرية لتقوم المنظّمات الحكومية الدّولية باستعمالها في حال تهديد محتمل أوواقع للسلام. وقد تمّ تفعيل هذه السلطات في مناسبتين منذ ١٩٤٥: في حالة الحرب الكورية لعام ١٩٥٠ وفي حرب الخليج عام ١٩٩٠. ففي الحالة الأولى تمّ "تمرير" القرارات المخوّلة في مجلس الأمن في غياب الاتحاد السوفياتي السابق واستبعاد الجمهورية الشعبية من مقعد الصين. وكانت الحرب الباردة في ذلك الوقت في أوجها وكانت إدارة ترومان مصمّمة على توسعة منظورها للاحتواء ليشمل السياق الآسيوي. وقد أدّت هذه الممارسة المثيرة للجدل إلى تعريض

حياد الأمم المتحدة للفضيحة وكان لها أثر بالغ الضرر على مركز الأمين العام القائم في نظر قطاعات هامّة في المنظّمة.

وقد اعتبر الكثيرون النشر الدرامي للقوة العسكرية من قبل تحالف ٢٨ دولة ضدّ العراق عام ١٩٩٠ دليلا على أن الأمن الجماعي قد بلغ سنّ الرشد في العلاقات الدّولية وأن العوائق في الفترة التالية للحرب الباردة التي سبق أن حالت دون تحقيق الأمم المتحدة لأهدافها في مجال السلام والأمن قد أزيلت. ولقد كان التضامن واسع النطاق في إدانة ضمّ العراق للكويت والسرعة التي استجاب بها مجلس الأمن هو بالضبط ذلك النوع من السيناريوالذي توخاه الآباء المؤسّسون في ١٩٤٥. على أن هذا التفاؤل المبكر بشأن الأمم المتحدة والأمن الجماعي تبيّن أنه سابق لأوانه حيث أن العديد من الصراعات التي دعيت الأمم المتحدة بعد ذلك لمعالجتها كانت صراعات ضمن حدود الدّولة الواحدة وليس عبر حدود الدّول. وكانت حرب الخليج فريدة في سياسة ما بعد الحرب الباردة الدّولية بمعنى أنها كانت الحالة الوحيدة التي تمّ فيها احتلال كامل أراضي دولة عضومن قبل دولة أخرى. ثم إنه وجدت شكوك مشروعة فيما إذا كانت هذه العملية حقا مثالا على عمل الأمم المتحدة. فالحرب لم تكن تدار في الواقع تحت رعاية الأمم المتحدة، بل كانت بقيادة الولايات المتحدة وبوحي منها. فكانت سلسلة القيادة طيلة الحرب تؤدي إلى المكتب البيضوي في واشنطن وليس إلى الأمم المتحدة في نيويورك. ومن غير المحتمل أن تتكرّر الظروف التي ساهمت في نجاح هذه العملية في المستقبل.

من الناحية التحليلية نجد أن الحالتين المشار إليهما أعلاه هما عبارة عن نسخ إرغام وليس ردع في استخدام القوة، مع أنه يتعذّر معرفة عدد المتمرّدين الذين تردعهم مثل تلك التدابير الصارمة. ثم إن الخطر الذي ينطوي عليه تنفيذ الأمن الجماعي واضح أيضا، أن يأخذ الأمن الجماعي، في حال وجود نظام يفتقر إلى التماسك والوحدة الثقافية، مظهر وخصائص تلك الدّول الأكثر التزاما بتطبيقه في حالة معيّنة. ولعلّ الافتراض بأن لجميع الدّول أهدافا واحدة وأنها مستعدّة لشنّ الحرب لتحقيقها غير مضمون. ومن جهة أخرى، إذا كان هذا الافتراض غير وارد فعندئذ قد يصبح الأمن الجماعي محدّدا بشكل محتوم وفق أفضليات سياسة الفاعلين الطليعيين وليس وفق أعضاء الأمم المتحدة ككل. وبذلك فقد يصبح أداة للمحافظة على الوضع الراهن. وفي فترة بعد الحرب الباردة أخذ المحلّلون يتحدّثون عن "الأمن التعاوني" بدلا من الأمن الجماعي. وهذا أيضا يقوم على أساس أن السلام لا يمكن تجزئته. فهو ينطوي على ظلال

من المعاني تفوق ما يقترن بالأمن الجماعي بمعنى أنه لا يعتمد على تقنيات عفوية لتوازن القوى، التي لا يحتمل أن تحدث إلا حين يتعلّق الأمر بالمصالح الحيوية. فالأمن التعاوني يتوخّى عملا جماعيا عبر مؤسّسات إقليمية. وقد قامت توسعة الناتو استنادا إلى تلك الفكرة.

الاستعمار Colonialism

هو نوع من الإمبريالية ينطوي على استيطان الأراضي الأجنبية والاحتفاظ بحكم سكان خاضعين وفصل الجماعة الحاكمة عن السكان المحكومين. وتكون العلاقة بين "البلد الأم" والمستعمرة عادة علاقة استغلال. وقد تضمّنت أقدم المستعمرات (مثل مستوطنات اليونان القديمة في البحر الأبيض المتوسط أوالمستوطنات البريطانية في أمريكا الشمالية) الهجرة إلى ما كان يعتبر أماكن فارغة سياسيا ولم تكن تعتبر عرقية بشكل صريح، لكن النوع الأحدث يستدعي عادة هذا النعت. فالسّمات المميزة للاستعمار تتضمّن السيطرة السياسية والقانونية من قبل أقلية غريبة والاستغلال الاقتصادي والتبعية وعدم المساواة العرقية والثقافية. وخلافا للإمبريالية التي يمكن أن تنطوي على الامتصاص التام، ينطوي الاستعمار على فصل صارم نوعا ما عن مركز العاصمة لأن المستعمرات توجد لخدمة احتياجات السلطة المستعمرة وبهذا المعنى فإنها تقوم بدور التابع والرقيق. وقد اقترنت هذه الظاهرة تاريخيا بأوروبا وكانت القوى الاستعمارية الرئيسية من القرن الخامس عشر حتى التاسع عشر تتمثل بالبرتغال وإسبانيا وهولندا وبريطانيا وفرنسا. وقد انضمّ إليها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان وروسيا. وقد تمثّلت الأهداف الرافضة لهذه الاندفاعات التوغلية المتنافسة بالأمريكتين وإفريقيا وآسيا واسترالازيا.

لقد كان الاستعمار ومناهضة الاستعمار قوتين رئيسيتين في تحديد الطابع السياسي والاقتصادي للعالم الحديث. وكانت هذه الممارسة حتى القرن التاسع عشر شائعة في الشؤون الدّولية لدرجة أنها لم تولد مقاومة تذكر. وكانت تعتبر على أنها نتيجة لسياسة القوى العظمى. ومع ظهور الليبرالية والقومية ولا سيّما النقد الماركسي/ اللينيني للأعراف والمفاهيم والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المقترنة به فقد أصبح يعتبر غير مشروع بشكل متزايد. بل إن نجاح الحركة المناهضة للاستعمار نفسه كان يعتمد مباشرة على مبادئ وأيديولوجيات استحدثتها القوى الاستعمارية ذاتها.

وقد أدّى تضمين أفكار تقرير المصير والسيادة والاستقلال والمساواة الرسمية في المؤسّسات الرئيسية للمجتمع الدّولي إلى الإطاحة بالمثل الأعلى الاستعماري. وفي عصبة الأمم كانت الأراضي المدارة ونظام الانتداب يعكسان الاضطراب العام بشأن الممارسة مع أنها لم تحظرها كلّيا. أما الأمم المتحدة فقد كانت دائما في طليعة حركة مناهضة الاستعمار وكانت الجمعية العامة بشكل خاص الفاعل الأهم الوحيد في تحقيق ما يقرب من الرفض العالمي للاستعمار. ويدور النقاش حول ما إذا كان لعملية الاستعمار آثار نافعة على المناطق المستهدفة لكن الخزي المقترن به الآن لا يجد مؤيّدين معاصرين لذلك. وشيء هام خلفه الاستعمار، ولا سيّما في إفريقيا، هو قضية الحدود التي يدور الجدل حولها والتي كثيرا ما تقضّ مضاجع السياسة الإفريقية. فالحدود التي وضعتها القوى الاستعمارية نادرا ما كانت تعكس الأنماط العرقية والقبلية والثقافية لأهل البلاد الأصليين.

من الواضح أن المفهوم غير دقيق لكنه في الأساس ينطوي على عدم المساواة في الحقوق والفصل والاستغلال المتعمّد. وتتردّد أصداء ذلك في مصطلح "الاستعمار الجديد" الذي يشير إلى استمرار سيطرة العالم المتطوّر على الدّول المستقلّة بعد الاستعمار. وترى كثير من الدّول النامية أن الاعتماد على رأسمال الاستثمار الأجنبي والمهارات التقنية والتدريب والسلع الاستهلاكية والأسواق الأجنبية على أنها نتاجات استعمارية جانبية مدبّرة. فالمساعدة ليست بأيّ معنى ذات دوافع إنسانية أو غيرية. فهي إما تسديد طال عليه الأمد للاستغلال السابق أو أنها محاولة مخبّأة جزئيا من جانب الجهة المانحة للحصول على تنازلات سياسية. وفي أيّ الحالتين تظلّ التنمية غير المتوازنة قائمة. وثمّة مصطلح مماثل هو "الاستعمار الدّاخلي" وهذا يشير إلى حالات يعامل فيها جزء مسيطر اقتصاديا من دولة ما منطقة محيطية بوصفها كيانا خاضعا وتابعا. وعلى سبيل المثال تعد الشعوب الآسيوية للاتحاد السوفياتي سابقا ضحايا لهذه الممارسة. كما أن دولة جنوب إفريقيا في عهد الفصل العنصري (apartheid) (١٩٤٨ – ٩٤) أظهرت الكثير من السّمات المقترنة بالمفهوم وكثيرا ما كان يشار إلى نظامها السياسي الاجتماعي على أنه "استعمار من نوع خاص".

كوميكون (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) Comecon/ CMEA

تمّ تأسيسه من قبل الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٩ لدمج اقتصادات أوروبا الشرقية. وقد مثلت هذه المنظّمة الاقليمية، إلى جانب حلف وارسو، البنية التحتية للكتلة السوفياتية من حيث

القضايا العسكرية/ الأمنية والثروة/ الرفاه. وكان الأعضاء المؤسّسون لهذا المجلس: بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولونيا ورومانيا والاتحاد السوفياتي. وكانت ألبانيا عضوا من ١٩٤٩ لغاية ١٩٦١، وانضمّت جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ١٩٥٠. ويشمل الأعضاء غير الأوروبيين مونغوليا (١٩٦٢) وكوبا (١٩٧٢) وفيتنام (١٩٧٨).

وكما تدلّ قائمة الأعضاء كان كوميكون يعمل كأداة للإدارة الاقتصادية السوفياتية أولا في أوروبا الشرقية ثم لاحقا في العالم الثالث. ومع أنه كان لكوميكون – مثل أيّ منظّمة حكومية دولية – بنية مؤسّسية دائمة يرأسها مجلس ولها سكرتارية، فإنه كان في الواقع يعمل كهيئة تخطيط للاتحاد السوفياتي تتخطّى الحدود القومية، حيث كانت الأهداف الاقتصادية توجّه سياسيا من موسكووكانت تنطوي على تخصّص في إنتاج الدّول الأعضاء. وقد جعل تنامي المركزية المتعدّدة بعض الدّول، ولا سيّما رومانيا وبلغاريا، تشكّك بالأدوار المسندة إليها بموجب التخطيط المركزي.

وأدّت الأحداث التي تلت تسعة وثمانين وتسعمائة وألف في أوروبا الشرقية، ولا سيّما زوال الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفياتي إلى إنهاء نظام كوميكون. فقد أصبح اقتصاد ألمانيا الشرقية مدمجا كليا في الاتحاد الأوروبي عبر وحدتها مع ألمانيا الغربية. وسعى أعضاء آخرون في كوميكون السابق لإبرام والمصادقة على اتفاقات تعاون خاصّة مع الاتحاد الأوروبي تعرف باسم "اتفاقيات أوروبا". وهذه توسّع بشكل أساسي الفكرة الأصلية لاتفاقية التعاون (التي ضمنت التجارة الحرّة) بحيث تضمن الحريات السياسية والفردية. ومن المحتمل أن الهدف طويل الأجل للعديد من هذه الدّول الأعضاء في كوميكون سابقا سيكون العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وقد تمّ حلّ كوميكون رسميا في ١٩٩١.

التراث المشترك للبشرية Common Heritage of Mankind (CHM)

مفهوم شبه قانوني اقترن بالجنوب، لا سيّما بأقلّ البلدان نموّا، ويؤكّد على أن الموارد غير المشمولة بعد بنظام قانوني، تخصّ البشرية ككل لا إلى دول معيّنة، أو مجموعة من الدّول. ويعد مبدأ التراث المشترك جزءا من مطالبة عامّة بعدالة التوزيع. وقد طبّق على عدد من مجالات القضايا المعاصرة بين الشمال والجنوب، ولا سيّما المتعلّقة بمعاهدة انتاركتيكا ومعاهدة القمر ومعاهدة الفضاء الخارجي ومعاهدة قاع البحر. وفيما يتّصل بمؤتمر أونكلوس الثالث

(Unclos III)، كانت هذه الفكرة تروق بشكل خاص للدّول غير الساحلية أو المحاطة بالأرض التي حرمت، بموجب القانون الدّولي التقليدي، من الحقوق القانونية بشأن موارد البحر الطبيعية. فقد كانت القاعدة القديمة المتّصلة بالتوزيع الدّولي للموارد الواقعة خارج نطاق الولاية الساحلية تنويعا للمثل القائل: "المكتشفون هم الحافظون والفاقدون هم الباكون" (Finders keepers, losers weepers). ومن الواضح أن هذا لمصلحة الدّول البحرية العظمى وتلك التي تملك القدرة التكنولوجية لاستغلال الموارد غير الحيّة في المياه اللاإقليمية.

في مؤتمر أونكلوس الثالث تمّ الإعراب بشكل جيد من قبل مندوب سنغافورة عن وجهة النظر هذه والتي كانت تمثل آراء الدّول المحرومة جغرافيا:

يجب أن يكون لكلّ دولة، أكانت ساحلية أم محاطة باليابسة، الحق في حصّة منصفة من موارد البحر وفق مبدأ التراث المشترك للبشرية. وإذا كان لهذا المبدأ أي معنى فإنه يتعيّن حجز أكبر منطقة ممكنة من الهامش القاري وقاع البحر للنظام الدّولي.

لم يتحقّق بعد لمبدأ التراث المشترك للبشرية، فيما يتّصل بقاع البحر العميق، وضع القانون العرفي (customary law) ولا يزال موضع خلاف بين الشمال والجنوب في السياسة العالمية.

غير أن معظم المعلّقين يعتقدون بأن التراث المشترك للبشرية يمثل تقدّما إيجابيا في إشاعة الديمقراطية في القانون الدّولي وعولمة الموارد والتقدّم العام لاعتبارات عدالة التوزيع في الشؤون الدّولية.

السوق المشتركة Common market

هي شكل من الاندماج (التكامل) بين الدّول. ومفتاح السوق هو الاتحاد الجمركي. وهي أيضا حجر البناء حيث أن نظرية السوق المشتركة هي أنه بعد أن يتمّ العمل بالاتحاد الجمركي بشكل ناجح فإنه سيوجد احتياجات لمزيد من الاندماج (التكامل). ويعدّ توفّر حرية حركة عاملين من عوامل الإنتاج، بشكل خاص، وهما اليد العاملة ورأس المال، شرطا أساسيا مسبقا لقيام السوق المشتركة بالتوسّع الديناميكي على هذا الأساس، ويتمّ بنتيجة ذلك قيام سوق مشتركة للسلع والخدمات. وتستدعي السوق قواعد تحكم المنافسة ضمن السوق كما يتمّ تدريجيا وضع نظام ضريبي مشترك. ويعد تحقيق الانسجام في ضرائب المبيعات، بشكل خاص، شيئا أساسيا

في سوق مشتركة. ولتسهيل حرية حركة اليد العاملة لا بدّ من تحقيق الانسجام في سياسات الرفاه الاجتماعي.

ضمن السلسلة المتّصلة للاندماج (التكامل) الاقتصادي تعدّ السوق المشتركة الوضع المتوسط بين الاتحاد الجمركي والاتحاد الاقتصادي التام. وتعدّ التداعيات التجارية للسوق المشتركة مماثلة كليا لتداعيات الاتحاد الجمركي. لذا فقد مالت مؤسّسات الإشراف مثل الغات إلى التركيز على الاتحاد الجمركي، في حين أن الأسواق المشتركة هي مجال اهتمام أكثر لدى منظّري الاندماج (التكامل)، لا سيّما مقاربة أصحاب النظرية الوظيفية. لقد كانت الأسواق المشتركة، تاريخيا، سمة من سمات بناء الدّولة. ففي أوروبا القرن التاسع عشر جاءت السوق المشتركة في ألمانيا بعد إقامة الاتحاد الجمركي (zollverein). كما يشكّل التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة مثالا جيدا للمكاسب الإيجابية الناجمة عن إقامة سوق مشتركة. وفي كلتا الحالتين السابقتين استخدمت التعريفات الحمائية لوقاية السوق الوليدة.

كان أحد أهداف الجماعة الأوروبية المصرّح عنها في معاهدة روما هو إقامة سوق مشركة. وكثيرا ما كان يطلق على الجماعة الأوروبية لفظ السوق المشتركة في اللغة العامية. وقد تمّ تنقيح المصطلح خلال تطوّرات الثمانينيات التي توّجها القانون الأوروبي الأحادي لعام ١٩٨٦ ومعاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢. فقد أصبح الاستعمال الرائج المقبول بشكل عام هو السوق الأحادية بدلا من السوق المشتركة.

الكومنولث Commonwealth

هو تجمّع طوعي لـــ ٥٣ دولة كان معظمها أجزاء سابقة من الإمبراطورية البريطانية. ويعود أصل هذه الكلمة إلى القرن الخامس عشر كتعبير يقابل العبارة اللاتينية (res publica) التي تعني الصالح العام أو "الرخاء العام". فبهذا المعنى استخدمت هذه الكلمة لوصف عدّة أنواع من الأنظمة السياسية. مثلا الوحدات المكونّة للاتحاد السوفياتي، أصبحت تشير إلى نفسها بعد ١٩٩٢ بوصفها كومنولث الدّول المستقلّة. على أن المصطلح يقترن بوجه عام في السياسة العالمية بالتاريخ الإمبراطوري البريطاني وأطلق في القرن التاسع عشر على وجه التحديد على تلك الأقاليم (الدومينونز) التي مع أنها رسميا جزء من الإمبراطورية إلا أنها كانت تتمتّع بحكم

ذاتي داخلي تام ودرجات كبيرة من الحرية في السياسة الخارجية. فبهذا المعنى كان المصطلح يعني علاقة أقل متانة وأقل تبعية من تلك التي تنطوي عليها كلمة "مستعمرة" أو "إمبراطورية".

الكومنولث هو مجموعة طوعية غير مهيكلة ليس لها التزامات رسمية أو ميثاق مع أن لها سكرتارية. وتعدّ الملكة البريطانية اسميا رئيسة الكومنولث مع أن هذا ليس له مضامين دستورية ملزمة للأعضاء. ومعظم الأعضاء (الهند، مثلا) هي جمهوريات ولم تعد تقبل المبدأ الملكي. وفي الحالة التي تكون فيها الملكية مقبولة (كما في كندا) يكون الملك هو رئيس الدّولة رسميا ويمثّله حاكم عام يكون تعيينه من شؤون الدّولة المضيفة فقط. وهذا المنصب هو آخر ما تبقّى من السلطة الإمبراطورية البريطانية. وترجع أصول الكومنولث إلى عام ١٨٦٧ حين منحت كندا وضع الدّومينون وتلاها أستراليا في ١٩٠٠ ونيوزيلندا في ١٩٠٧. ثم خفّت السلطة الإمبراطورية البريطانية في المؤتمر الإمبراطوري لعام ١٩٢٦ حين تمّ اعتبار المملكة المتحدة والدّومينيونات كيانات مستقلّة. وفي ١٩٣١ عزّز قانون وستمنستر مبدأ الاستقلال واستبدل مصطلح "الإمبراطورية البريطانية" بالاستعمال الرسمي لعبارة "كومنولث الأمم البريطاني". وبحلول ١٩٤٨ أسقطت كلمتا "البريطاني" و "دومينيون" وبرز مصطلح الكومنولث الحديث الذي يؤكّد على الطوعية والمساواة. وأصبح الاسم الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية الآن وزارة الخارجية والكومنولث.

لا يزال الكومنولث يتطوّر كما أن عضويته ليست ثابتة. ففي ١٩٤٩ انسحبت جمهورية إيرلندا وتلاها جنوب إفريقيا (١٩٦١ – ٩٤) وباكستان (١٩٧٢ – ٨٩). وقد سقطت عضوية فيجي عام ١٩٨٧ وعلّقت عضوية نيجيريا في ١٩٨٥. وظلّت بورما (ميانمار) المستعمرة البريطانية السابقة الوحيدة التي لم تنضم بعد الاستقلال. ومن غير المحتمل أن تنضمّ بعد إعادة ضمّها إلى الصين عام ١٩٩٧. والمنطقة الوحيدة غير الممثّلة في الكومنولث في الوقت الراهن هي الشرق الأوسط. فهو إذا بحكم المنظّمة العالمية وقد تجعل معايير جديدة للقبول ذلك حقيقة واقعة عمّا قريب. ومن المستعمرات التي قبلت مؤخّرا: ناميبيا (١٩٩٠) والكاميرون (١٩٩٥) وموزامبيق (١٩٩٥). وقد أعربت أيضا انغولا واليمن وأرتريا وراوندا والسلطة الفلسطينية عن رغبتها في الانضمام. وفي الوقت الراهن نجد أن أكثر من خمس وعشرين بالمائة من دول العالم هم أعضاء ويبلغ مجموع عدد سكانها ١,٥٦ مليار، ما يجعله ثاني أكبر منظّمة دولية بعد الأمم المتحدة.

والدّول الآتية هي الآن أعضاء في الكومنولث (تواريخ الاستقلال بين أقواس):

إفريقيا: بوتسوانا (١٩٦٦)، الكاميرون (١٩٩٥)، غامبيا (١٩٦٥)، غانا (١٩٥٧)، كينيا (١٩٦٣)، ليسوتو (١٩٦٦)، مالاوي (١٩٦٤)، موريشيوس (١٩٦٨)، موزامبيق (١٩٩٥)، ناميبيا (١٩٩٠)، سيشيل (١٩٧٦)، سيرا ليون (١٩٦١)، جنوب إفريقيا (١٩١٠)، سوازيلند (١٩٦٨)، تانزانيا (١٩٦١)، أوغندا (١٩٦٢)، زامبيا (١٩٦٤)، زيمبابوي (١٩٨٠).

آسيا: بنغلاديش (١٩٧٢)، بروناي (١٩٨٤)، الهند (١٩٤٧)، ماليزيا (١٩٥٧)، المالديف (١٩٦٥)، باكستان (١٩٤٧)، سنغافورة (١٩٦٥)، سري لانكا (١٩٤٨).

البحر الكاريبي والأمريكتان: انتيغوا (١٩٨١)، الباهاما (١٩٧٣)، باربادوس (١٩٦٦)، بيليزيه (١٩٨١)، كندا (١٨٦٧)، الدّومينيك) (١٩٧٨)، غراناده (١٩٧٤)، غويانا (١٩٦٦)، جامايكا (١٩٦٢)، سانت كريستوفر ونيفيس (١٩٦٣)، سانت لوسيا (١٩٧٩)، سانت فنسنت (١٩٧٩)، ترينيداد (١٩٦٢).

أوروبا: المملكة المتحدة، قبرص (١٩٦١)، مالطا (١٩٦٤).

استرالازيا/ أوسيانيا: أستراليا (١٩٠٠)، كيريباتي (١٩٧٩)، ناورو(١٩٦٨)، نيوزيلندا (١٩٠٧)، بابوا نيوغيني (١٩٧٥)، سولومونز (١٩٧٨)، تونغا (١٩٧٠)، توفالو(١٩٧٨)، فاناتو(١٩٨) ساموا الغربية (١٩٦٢).

تحتاج العضوية إلى الموافقة الجماعية لجميع الدّول المشاركة ومع أنه لا يوجد هيئة رسمية لسنّ القوانين، فإنّ اجتماعات لرؤساء الحكومات تنعقد مرتين في السنة وتتّخذ القرارات بتوافق الآراء. وبالنظر لغياب أي روابط إجمالية مشتركة، اثنية أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فإنه من غير العجيب أن يكون من الصعب التوصّل إلى توافق في الآراء، إلا بالنسبة للقضايا العامة. ومن القضايا التي هدّدت وحدة الكومنولث في السنوات قريبة العهد قضية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وعضوية بريطانيا في الجماعة الأوروبية في ذلك الوقت والانقسام بين الشمال والجنوب. ومع أنه ليس لوجوده سبب منطقي محدّد، سياسي أو اقتصادي، وليس له قوة قسرية، فإن مؤيّديه يجادلون بأنه يخدم بوصفه واحدا من الساحات العالمية القليلة التي يمكن الإفصاح فيها عن القيم العامّة (مثل تعزيز حقوق الإنسان والحكم الصالح) وكذلك قناة للاتصالات بين قطاعات متباينة ومتصارعة في كثير من الأحيان من المجتمع الدّولي. وهو بالتأكيد ليس كتلة قوة بالمعنى المعتاد، وبالنظر لهيكله المؤسّسي الذي يقع

ضمن الحدود الدنيا وبالنظر لموارده المتواضعة فإنه لن يتمكّن من القيام بدور رئيسي في الشؤون العالمية. ورغم ذلك، فهو تجمّع دولي أكثر اتّساقا من نظيره الذي يسيطر عليه الفرنسيون، وهو الفرانكوفونية (Francophonie).

كومنولث الدّول المستقلّة Commonwealth of Independent States

هو منظّمة دولية مكوّنة من اثنتي عشرة جمهورية سابقة للاتحاد السوفياتي. وقد تأسّس عام ١٩٩١ وكثيرا ما يشار إليه بوصفه "الخارج القريب" من روسيا ويتكوّن من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا وكزاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وروسيا وطاجكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزباكستان. وقد اشترط الاتفاق قيادة موحّدة للقوات العسكرية للاتحاد السوفياتي سابقا، والتزاما بتطوير سوق مشتركة أوراسية والاعتراف بالحدود وإقرار الحقوق الثقافية والسياسية لجميع المواطنين.

ويقع المقرّ الرئيسي في منسك عاصمة روسيا البيضاء. وقد لازمت سلسلة من الأزمات المنظّمة منذ تأسيسها وأخطرها ما يلي: الحرب بين أرمينيا وأذربيجان حول أراضي ناغورمو-كاراباخ المتنازع عليها، مسؤولية تسديد التزامات الدّين السوفياتي، والنزاع الروسي - الأوكراني حول أسطول البحر الأسود ومطالبة روسيا بالقرم. والشيء الوحيد تقريبا الذي تشترك فيه الدّول الاثنتي عشرة هي تجربتها المشتركة (الملتبسة) في كونها أعضاء في الاتحاد السوفياتي سابقا. وقد تشكّل التوسعة الوشيكة للناتومشاكل خطيرة لهذه المنظّمة الهشّة، لا سيّما إذا سعت أوكرانيا إلى الانضمام إليه لأن روسيا تعتبر أن كومنولث الدّول المستقلّة يقع بشكل ثابت ضمن نطاق نفوذها. ومن الواضح أن هذا الكومنولث قد فشل كاتحاد عسكري وكاتحاد اقتصادي وكاتحاد نقدي ومن المشكوك فيه جدّا أن يتمكّن من البقاء بوصفه منظّمة حكومية دولية. على أن استمرار وجوده يعطي دعما إضافيا لمصداقية الفكرة القائلة بأن روسيا قوة عظمى من منطلق إقليمي وعالمي.

الصراع الطائفي Communal conflict

إن الصراع بين الجماعات والدّول والدّول والأمم والجماعات الاثنية شائع في العلاقات الدّولية. على أنه إذا أصبح صراع طائفي مزمنا ومتواصلا فإن ديناميته قد تؤدّي إلى حرب أهلية وحتى إلى تدخّل خارجي. وتوحي البراهين التجريبية (empirical) على ما يبدوبأن بعض

التغييرات تجري ضمن عملية الصراع وتؤدّي إلى هذه التطوّرات. ويتغيّر الصراع من كونه حول المصالح إلى كونه حول القيم. أي أنه بدلا من اختلاف الأطراف حول ما يريدونه فإنهم يختلفون حول القيم التي يمثلونها. وبنتيجة ذلك تبرز إلى المقدّمة قضايا أيديولوجية أكثر تحديدا. ويتمّ طرح هذه القضايا في سياق متحيّز من طرف واحد وبنتيجة ذلك يصبح الصراع أكثر عنفا ومعاداة. وعندما تبدأ دورة العنف والعنف المضاد يوشك الصراع أن يصبح مزمنا ومتواصلا. وتصبح للأعمال الفردية البطولية أو الإرهابية طابع الأسطورة في التاريخ الشعبي للصراع وتكون عملية الاستقطاب قد أطلّت وتصبح الخطوط الطبيعية الواضحة للحدود جلية بين الطوائف. وكثيرا ما تحدث حركة طبيعية للشعوب حين تحاول الطوائف المنفصلة رسم الحدود بين بعضها البعض. ويظهر أسلوب جديد من الزعامة ليرمز إلى التمحور الذي يصبح واضحا للجميع. ثم إنه يصبح للزعامة الجديدة مصلحة في استمرار الصراع. وتتقطع الاتصالات بين الطوائف التي تكون قد أصبحت منفصلة و، إذا استمرّ الصراع عبر عدّة أجيال، يصبح شكل من أشكال التخيّل المتواصل للعداء واضحا. وتتعزّز نمطيات الطرف الآخر خلف موانع الاتصالات ويصبح الأفراد غارقين في ثقافة مجتمعهم التي تنطوي على المعاداة والشك.

لقد بدأت بعض أكثر الصراعات استعصاء وعنفا في العالم المعاصر كصراعات طائفية في السياسة العالمية المعاصرة ثم تصاعدت أفقيا مع جذب أطراف خارجية ليصبحوا حلفاء أو حامين. ويعد الصراع العربي – الإسرائيلي مثالا نموذجيا لهذه العملية، وكذلك الصراع المستمر في يوغوسلافيا.

انظر Ethnic cleansing (التطهير العرقي).

الشيوعية Communism

هي أيديولوجية سياسية ترمي إلى تحقيق الملكية الجماعية الدّولية. ولرلرأس المال وإلغاء القوة القسرية للدّولة. وحسب الدّاعي الرئيسي لها، كارل ماركس (Karl Marx)، لا بدّ من تمييزها عن الاشتراكية، التي تمتاز بمرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية الكاملة عندما تذوب الدّولة وتتلاشى. من منطلق هذا التخصيص تعتبر الدّول الشيوعية دولا اشتراكية لأن جهاز الدّولة لا يزال قائما فيها. وفي العلاقات الدّولية تتمثل أهمية الأيديولوجية من منظور نظري بالمكان البارز الذي تسنده إلى الإمبريالية بوصفها السبب الأساسي للصراع الدّولي

المتواصل. بل إن المعادلة المتمثلة بـــ الرأسمالية = الإمبريالية = الحرب يمكن اعتبارها بأنها تشكل النظرية الشيوعية للعلاقات الدّولية.

من الناحية العملية كانت الشيوعية الدّولية قوة رئيسية في السياسة العالمية منذ الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي عام ١٩١٧، على أنه منذ نشر "البيان الشيوعي (the Communist Manifesto) في ١٨٤٨ من قبل ماركس وانغلز (Engels) كان لمثله العليا أثر عميق على الشؤون الدّولية. فقد كان الهدف الرئيسي إيجاد حركة عمّالية دولية موحدة (الدّولية البروليتارية) بغية التغلّب على السوق العالمية الرأسمالية وهزيمتها. ولقد كانت الثورة دائما مكانا مركزيا لنظرية الشيوعية. وكانت إقامة "المؤتمرات الدّولية" في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين محاولة لتحقيقها العملي. كان المؤتمر الدّولي الأول هو الرابطة الدّولية للرجال العاملين وقد استمرّ من ١٨٦٤ – ٧٦، والثاني (أو الاشتراكي) الدّولي، أو الكوميترن (Comitern)، استمرّ من ١٩١٩ حتى ١٩٤٣. وكان الهدف من هذه المؤتمرات "الدّولية" إيجاد شبكة عالمية للأحزاب الشيوعية يجمعها ويوحّدها المثل الأعلى وهو الإطاحة بالنظام الدّولي الرأسمالي القائم. بعد ١٩١٩، في عهد لينين ومن بعده ستالين، سيطرت موسكوعلى الحركة واعتبرت توسعة عالمية للسياسة الدّاخلية والخارجية السوفياتية. وقد أحدثت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من آثار كارثية تغييرات هامة في المنطلقات، فقد بدأ التركيز، بصورة خاصّة، يبتعد عن أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية وآسيا وإفريقيا. وبحلول ١٩٤٨ كانت تلك البلدان الواقعة ضمن منطقة النفوذ السوفياتي – بولونيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا وألبانيا – قد أصبحت جميعها شيوعية بشكل رسمي. وبحلول ١٩٤٩ جذبت الصين وكوريا الشمالية آسيا إلى الفلك الشيوعي. وقد بذلت جهود متزايدة خلال فترة ما بعد الحرب ووجّهت لإيجاد أنظمة شيوعية أو موالية للشيوعية في أماكن أخرى من العالم المتخلّف، ولا سيّما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد انهارت الآمال بأن تتطوّر الشيوعية الدّولية إلى نظام عالمي بديل موحّد ومنسجم جرّاء المركزية المتعدّدة (الممثلة بارتداد ألبانيا ويوغوسلافيا في أوروبا والانقسام الصيني – السوفياتي في آسيا)، وباستمرار القومية الراديكالية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي خمسينيات القرن العشرين حدث تحوّل في الاستراتيجية السوفياتية. فقد أعلن خروشوف على الملأ أن الحرب بين الدّول الرأسمالية والشيوعية ليست محتملة وأنه قد توجد "طرق مختلفة لبلوغ الاشتراكية". وظلّت موسكوتحتفظ بمركز السيطرة،

لكنّ فكرة اتحاد الدّول الشيوعية بقيادة موسكواستبدلت بمفهو م نظام اشتراكي عالمي يمكن أن يكون، بل كان، تعدّديا. ومنذ ذلك الوقت، لا سيّما في عهد غورباتشوف، تطوّرت الكتلة الشيوعية لتصبح تجمّعا أقل تماسكا كان الهدف فيه التعايش لا السيطرة أو الإطاحة بنظام الدّول العالمي القائم. في عالم بعد الحرب كانت المنظّمات الدّولية الرئيسية الوحيدة المقترنة بالشيوعية الدّولية هي منظّمة معاهدة وارسووكوميكون (مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل)، الذي تمّ تأسيسه عام ١٩٤٩ لتحقيق التكامل (الدمج) بين اقتصادات أوروبا الشرقية بتوجيه سوفياتي وتحت سيطرته. وقد تمّ إنشاء هاتين المنظّمتين كردّ مباشر على المبادرات العسكرية والاقتصادية الأمريكية في أوروبا الغربية (الناتو ومشروع مارشال).

في المنظور الشيوعي للعلاقات الدّولية تعدّ الطبقة وعلاقات الإنتاج الوحدات الأساسية للتّحليل. لذا فإنه لا مكان لمفهوم الدّولة ونظام الدّولة. غير أن الشيوعية الدّولية أظهرت درجة عالية من المرونة في هذا الصدد وأظهرت الدّول الشيوعية، بعد التعديلية (revisionism) النظرية للمبادئ الأصلية، أظهرت استعدادا للعمل ضمن وليس ضد، المؤسّسات التقليدية لعالم ما بعد وستفاليا.

خلال الفترة ١٩٨٩-٩١ لم يعد للشيوعية وجود كقوة سياسية في العلاقات الدّولية بنتيجة التحوّل في التفكير السياسي الذي جاء به مبدأ غورباتشوف. وقد ولّد ذلك ضغوطا أدّت إلى انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والنظام الفرعي الذي أوجده (عام تسعة وثمانين وتسعمائة وألف). وقد أصبحت الشيوعية الآن قوة مستهلكة وحتى في الصين فإن الأحداث التي تلت مذبحة ساحة تياننمين (١٩٨٩) تدلّ على أن الحرية الجديدة التي أطلقتها أفكار الانفتاح (glasnot) وإعادة الهيكلة (perestroika) يصعب احتواؤها ضمن القالب النظري التقليدي. ويوجد الآن ما يقرب من القبول الشامل بأن الازدهار الاقتصادي والحرية الاقتصادية مرتبطان ارتباطا وثيقا.

انظر Good governance (الحكم الصالح)؛ Marxism/ Leninism (الماركسية/ اللينينية).

الإجبار Compellence

مجال فرعي لنظرية الردع استحدثه شيللينغ (Schelling) (١٩٦٦) استنادا إلى أزمة الصّواريخ الكوبية لعام ١٩٦٢. يجادل شيللينغ بأن "ردع" فاعل عن نمط سلوكي قد يرغب في

اتباعه يختلف إلى درجة كافية عن "إجباره" على القيام بفعل شيء ما مختلف (بما في ذلك إعادة ما فعله إلى وضعه السابق) بحيث يبرّر التمييز التحليلي بينهما. ففي حالة كوبا، يجادل شيللينغ بأن تعامل إدارة كيندي مع الأزمة مكّنت قيادة الولايات المتحدة من التلاعب بأخطار التصعيد إلى الحرب النووية بغية "إجبار" الزعماء السوفيات على الموافقة على سحب الصّواريخ البالستية المتسببة في الأزمة من الجزيرة. ومن المفارقة أن هذا التلاعب في الأخطار يجعل اتّباع الإجبار استراتيجية خطرة، حيث يعتمد منطقها الأنيق – وإن كان منطقا معقّدا نوعا ما – على التمسك بآراء المنطق السليم لدى صانعي القرار التي قد تنهار حين يكون الوضع بأمسّ الحاجة إليها. ويوحي العمل الذي صدر مؤخّرا عن ليبوو(Lebow) وشتاين (Stein) (١٩٩٤) بأن نموذج الإجبار لا ينطبق إلا جزئيا على حساب القرار في كوبا. فكلا الزعامتين على ما يبدوقد بالغتا في تقدير نزوع الطرف الآخر للمغامرة وبهذا المعنى من الأفضل اعتبار كوبا حالة من الإجبار المتبادل. وتوجد بعض الدلائل التي توحي بأن إدارة بوش، في مقاربتها لحرب الخليج، سعت إلى "إجبار" العراق على الانسحاب من الكويت عبر حشد "درع الصحراء". وعلى أيّ حال، يظلّ الإجبار مخزنا بالغ الخطورة للسلوك في إدارة الأزمات.

حالات طوارئ معقدة Complex emergencies

وتسمّى أحيانا حالات طوارئ "سياسية" أو "دائمة". وقد ظهرت في الحديث عن التدخّل لأغراض إنسانية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين ردّا على المجاعات المتطاولة الأمد في القرن الإفريقي والسودان. وتعني مقاربة جديدة للمجاعة والإغاثة الإنسانية. وبدلا من النظر إلى حالات الطوارئ المذكورة من منطلقات اقتصادية أو طبيعية (أي أنها ناجمة عن فشل اقتصادي أو عن كوارث طبيعية) فإن هذه المقاربة تلقي الضوء على طابعها السياسي الكامن خلفها. فهي تجادل بأن المجاعة ظاهرة اجتماعية – سياسية معقّدة لا يمكن معالجتها بمجرّد توفير الإغاثة أو المساعدة. بل إن عمليات التدخّل التقنية من هذا النوع تميل إلى مفاقمة المشكلة لأنها قد تعزّز السياسات

والبرامج التي ساهمت في الأزمة أو أوجدتها بالدرجة الأولى، الأمر الذي يفضي إلى حالة طوارئ "دائمة". من هذا المنطلق، يصبح التدخّل بدوافع إنسانية جزءا من مشكلة المجاعة وليس حلا لها.

الترابط المعقّد Complex interdependence

مصطلح أطلقه كيوهان (Keohane) وناي (Nye) في كتابهما الصّادر عام ١٩٧٧. فخلافا لمفهوم الترابط، كان المقصود من الترابط المعقّد أن يكون نوعا نموذجيا. وقد سعى المؤلّفان بشكل خاص إلى مقارنة هذا النموذج مع الواقعية وبيان الفرق بينهما بوصف الأخيرة نموذجا منافسا للعلاقات الدّولية. تمّ الطعن في ثلاث فرضيات مركزية في وقت واحد وهي: أن الدّول ليست بالضرورة وحدات متجانسة كما أنها ليست دائما عناصر فاعلة مسيطرة، وقد تكون القوة الآن أداة غير مجدية في السياسة وأصبحت الهرمية التقليدية للقضايا الخلافية حيث تكون للمسائل العسكرية/ الأمنية الأولوية على المسائل الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت الآن إلى حدّ بعيد من المفارقات التاريخية. ويطلق "الترابط المعقّد" على هذا الوصف الجديد للواقع. وهو يفترض، بوصفه نموذجا تفسيريا للعلاقات الدّولية وجود قنوات متعدّدة للاتصال بين المجتمعات وعدم وجود بنية هرمية بين القضايا الخلافية وعدم فائدة القوة العسكرية، أو على الأقل، وجود دور صغير لاستخدام القوة. وهكذا فهو يؤدّي إلى ظهور "عمليات سياسية متميّزة تترجم مصادر القوات إلى قوة تتحكم بالنتائج" – من بينها استراتيجيات الربط والتحكّم بالأجندات وبناء الإئتلاف.

لقد كان عمل كيوهان وناي الرائد ذا أهمية حاسمة في تطوير منطلقات متعدّدة بديلة عن منطلقات القوة والأمن. فمن خلال تركيز الاهتمام على الترابط والعلاقات التي تتجاوز الحدود القومية، فقد قدّما رؤية للسياسة العالمية تكون فيها العناصر الفاعلة والبيئات والهياكل والعمليات والنتائج غير مؤكّدة إلى حدّ كبير وأكثر تعقيدا من النظرات الأحادية والساكنة التي طرحتها الواقعية التقليدية. على أن هذه المقاربة، كما أكّد المؤلّفان، لا تدّعي الحصرية – فهي نموذج منافس ولا يستغني كليا عن المعتقد التقليدي السابق.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب Comprehensive test - ban treaty (GTB)

تعود الجهود الرّامية إلى حظر تجارب الأسلحة النووية، ولا سيّما الأسلحة الهيدروجينية إلى أوائل خمسينيات القرن العشرين. وقد ساد الشعور لمدّة عدّة سنوات بأن حظر التجارب في جميع البيئات، وهو ما تنطوي عليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب، متعذّر بدون درجة كبيرة من المراقبة على الموقع. ويبدوأن الرأي العلمي يرفض هذه الضرورة الآن. لذا فالمشاكل

المقترنة بتحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب تبدو سياسية واستراتيجية وليس علمية وتقنية. وهذه يمكن ردّها إلى مقولتين: الأولى هي أن الاختبار الدّوري للرؤوس النووية لازم للمحافظة على الثقة بفائدتها – وهذا ما يسمّى بحجّة "مدة الصلاحية" (shelf - life). الثانية لا بدّ من إجراء اختبار من نوع ما للرؤوس الحربية الجديدة كلّما رغبت إحدى الدّول النووية إدخال أنظمة إطلاق جديدة إلى ترساناتها.

لقد دعى إلى معاهد الحظر الشامل للتجارب الأفراد والمصالح ضمن الدّول النووية الرّاهنة ممّن يرغبون في رؤية نظام انتشار الأسلحة النووية يتعزّز. وبصورة خاصّة، من شأن تلك الأقسام من المعاهدة المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) التي تقتضي من الدّول النووية الراهنة مواصلة الحدّ الهام للأسلحة بشأن الانتشار الرأسي، من شأنها أن تتعزّز من خلال معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي المدى البعيد من المحتمل أن تكون اتفاقية للحظر الشامل للتجارب مسألة سياسية وليس مسألة قياس الزلازل الأرضية.

الحل الوسط Compromise

شكل من أشكال تسوية الصراعات ينطوي على تنازلات متبادلة – وليست متوازنة بالضرورة – من الأطراف المنخرطين في مفاوضات. قبل التوصّل إلى تسوية تتضمّن حلولا وسط يتوجّب على الأطراف الاتفاق من حيث المبدأ على تسوية خلافاتهم بهذه الطريقة. وبعد التزامهم بذلك يمكنهم عندئذ مباشرة المساومة الجوهرية الرّامية لتحقيق تعديل كاف لموقف الطرف الآخر لجعل التسوية ممكنة. ويكون لكل طرف إدراك للمدى الذي يكونوا مستعدّين بلوغه في تقديم التنازلات. ويمكن تسمية ذلك النقطة القصوى لتقديم التنازلات.

إذا كان الصراع طويل الأمد فقد يغيّر الأطراف النقاط القصوى لتقديم التنازلات عند شعورهم بقوة موقفهم أو ضعفه. وأحيانا يرفض الأطراف حلا وسطا معيّنا في بداية الصراع يكونوا سعداء بقبوله لاحقا عند رؤيتهم مدى فداحة الصراع. كما أن عملية المساومة قد تغيّر مدركات الأطراف للنقاط القصوى لتنازلاتهم. وكثيرا ما تكون الوساطة لازمة لتحقيق الحل الوسط. فقد يقترح الوسيط تسوية ضمن حدود نقاط تنازلات الطرفين. وقد يعرض القيام بمراقبة تنفيذ التسوية. وتكون الوساطة أكثر نجاحا بين طرفين يسعيان إلى استراتيجيات "ذات بواعث مختلطة" أي بين طرفين مستعدّين لرؤية علاقاتهما مع بعضهما من منطلق التعاون. وإذا كان

الطرفان يثقان بالمحافظة على التزامات بعضهما البعض فإن تسويات الحل الوسط يمكن أن تنتج تغذية رجعية (feedback) إيجابية وتؤدّي إلى تحسّن عام في العلاقات. وعندئذ يصبح الطرفان يتوقّعان تسوية صراعات المستقبل بالحلول الوسط وليس بالمجابهة.

نظام الإئتلاف (التفاهم) Concert system

نشأ عن المداولات التي جرت في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥. ويشير إلى نظام المؤتمرات الخاص التي عقدتها القوى الرئيسية بغية تسوية الأزمات الدبلوماسية في أوروبا بين ١٨١٥ و١٨٥٤. ومع أنه ليس لهذا النظام بنية مؤسّسية رسمية فقد كان مقصده إداريا صريحا – التحكّم، عبر التشاور المتبادل، في ميزان القوى في أوروبا ما بعد نابليون. وقد ظلّت تسوية فييناّ ومفهوم دبلوماسية المؤتمرات التي دشّنتها، أساس السلوك الدّولي طيلة القرن التاسع عشر، مع أن نظام الائتلاف بهذا المعنى انتهى جرّاء حرب القرم. لقد كان، بهذا المعنى أول نظام أمين للعالم تمّ استنباطه خصّيصا لذلك الغرض. وكانت المحاولتان الثانية والثالثة لإحياء وإدارة النظام الدّولي، في ١٩١٩– ١٩٢٠ ومرة أخرى في ١٩٤٥– ٦١٩٤، مدينتين إلى حدّ بعيد للجهود الرائدة لمجموعة ١٨١٥. فقد اجتمع الائتلاف بصورة متقطّعة خلال القرن التاسع عشر لغرض محدّد وهو تسوية القضايا الخلافية التي كانت تهدّد استقرار القوى العظمى الأوروبية. وكانت وحدة الهدف التي حقّقها ملفتة للنظر وسمّاه بعض المعلّقين "ثورة في التاريخ الدبلوماسي". وقد ساهم عدد من العوامل في عمله "الناجح" (بمعنى عدم اندلاع حروب بين القوى العظمى خلال أربعين سنة):

١– وجد توزيع معقول للقوى في نهاية الحرب النابوليونية. وكان أعضاء نادي القوى العظمى هذا (بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، فرنسا، انضمت إيطاليا وتركيا لاحقا) يعتبرون متساوين في القدرة العسكرية والأهمية الدبلوماسية.

٢– وساد إدراك عام أن سياسة ميزان القوى العفوية أفضت إلى مجابهة بين القوى العظمى. لذا فقد دعت الحاجة إلى تضافر الجهود لتفادي الخطر.

٣– كان لتعاون القوى العظمى على هزيمة فرنسا أثر معد في الحفاظ على جبهة موحّدة بعد انتهاء فترة الصراع. وقد عزّز التأكيد على وحدة القوى العظمى مفهوم القوى العظمى الأوروبية كمجموعة خاصّة عليها مسؤوليات ولها امتيازات خاصّة.

٤- اقتصرت الاجتماعات على القوى العظمى ذاتها. وكانت دول أقل منزلة تستشار ولكن لم يكن ذلك أبدا على أساس من المساواة. (وقد عادت هذه الممارسة في إعطاء مركز خاص للقوى العظمى إلى الظهور في كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة).

٥- لم يطعن في السيادة المطلقة للدّول. وكان حكم الإجماع مفضلا بحيث إذا تأثرت المصالح الوطنية الحيوية كان النظام يبقى ساكنا لا يتحرّك.

٦- لم يكن أداة للإصلاح. كان غرضه إدارة الوضع الراهن والمحافظة عليه.

٧- لم يحاول استئصال الصراع، بل اقتصر على إدارته.

٨- رغم الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة بين القوى العظمى – كانت القوى الشرقية الثلاث محافظة ومناهضة للثورة وكانت الدّول الغربية أكثر ليبرالية – وكانت كلّها تشترك في افتراضات حول الحاجة إلى المحافظة "على القانون العام لأوروبا" وعلى وضع مدوّنة سلوك دولي تنطوي على الشعور بالمسؤولية.

لهذه الأسباب كلّها، كان نظام الائتلاف ابتكارا في العلاقات الدبلوماسية. وأصبح ميزان القوى الآن مدروسا وموجّها ومراقبا وكان من المتّفق عليه بصفة عامة أن للقوى العظمى الحق في فرض إرادتها الجماعية على نظام الدّول الأوروبي وتتحمّل مسؤولية ذلك. غير أنه لم يكن بالنجاح المطلق ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد التمييز بين "فترة المؤتمر" وبين نظام الائتلاف. فقد تميّزت فترة المؤتمر بمحاولة الدّول المحافظة (ولا سيّما التحالف المقدس بين بروسيا والنمسا) التدخّل، بقوة السلاح إذا اقتضى الأمر، في الشؤون الدّاخلية للدّول بغية الحيلولة دون عودة الراديكالية والقومية والليبرالية إلى الظهور. وقد أدّى هذا الموقف التدخّلي إلى منازعات مريرة بين القوى وانسحبت بريطانيا منه رسميا عام ١٨٢٠ على أثر المطالبات بالتدخّل الفاعل للمؤتمر في اليونان وإسبانيا. فلم يكن وزير الخارجية البريطاني جورج كانينغ (George Canning) ليرى المؤتمر (أو حتى نظام الائتلاف) بهذه الطريقة. فقد قال إنه "…. لم يكن يقصد منه أن يكون اتحادا…. للإشراف الفوقي على الشؤون الدّاخلية للدّول الأخرى. "وبوفاة القيصر في ١٨٢٥ ظلّ نظام المؤتمر في الإدارة عبر التشاور باقيا. لقد نجح نظام الائتلاف لأنه كان تجمّعا غير متماسك لدول تشترك في مقصد واحد عام، في حين أن نظام المؤتمر انهار لأنه كان أكثر تحديدا وأيديولوجية في توجهه.

Conciliation التوفيق

شكل من أشكال تدخّل طرف ثالث في حالات الصراع. ويكون هذا التدخّل غير منحاز وحياديا وينطوي على الوساطة. وهدفه الأساسي هو إعادة الاتصال بين الأطراف ومساعدتهم على التوصّل إلى تفهّم أفضل لموقف بعضهم البعض. وقد يقرّر الأطراف، من حيث الواقع النظري، أن زيادة الوضوح هذه تؤكّد عداوتها وشكوكها الأصلية وبالتالي فإنها تواصل معارضة مصالح وقيم بعضها البعض. وإذا كان الصراع ينطوي على تاريخ طويل من عدم الثقة فقد تبدأ عملية التوفيق برفض الطرفين مناقشة تعريفهما للموقف بحضور الطرف الآخر. وقد تدعوالحاجة إلى مرحلة من "التنفيس عن الأفكار" المتّصلة بالصراع قبل مجرّد محاولة التوصّل إلى حل.

ويتعيّن على أيّ حل للصراع يظهر من هذه الإجراءات أن يدعم ذاته بذاته، أي أن يتوصّل الطرفان إلى اعتبار أن حلا لخلافاتهما متوفّر أمامهما عبر عملية التوفيق دون الشعور بأن الحل قد فرض بأي طريقة من الطرق. ومن هذا المنطلق يعتبر التوفيق من أقل أنماط حل الصراعات اقتحامية.

Concordat الكونكوردات

مصطلح دبلوماسي يشير بصفة عامة إلى اتفاق بين الكنيسة والدّولة وبشكل خاص إلى اتفاقات بين الدّول والكرسي البابوي في الفاتيكان.

Condominiu السيطرة السيادية على إقليم تابع من قبل دولتين خارجيتين أو أكثر

وهي بهذا المعنى تعدّ شكلا من الإمبريالية المشتركة حيث تكمن الولاية القضائية ضمن الإقليم في ترتيبات تتمّ بين دول خارجية. وهي تشبه الملكية المشتركة في قانون البلديات وكانت موجودة في السودان (بين المملكة المتحدة وفرنسا) وفي جزر نيوهيبريديز في المحيط الهادئ (أيضا بين المملكة المتحدة وفرنسا). وهي شكل نادر نسبيا من السيطرة السياسية والقانونية ويجب تمييزها عن الاحتلال العسكري. فالسيطرة المشتركة التي اضطلعت بها الدّول المتحالفة على ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية لا تسمّى كوندومينيوم. وقد أطلق هذا المصطلح أيضا سيناريوهات بديلة لمستقبل العالم حيث تترأس الدّول العظمى المسيطرة بشكل مشترك وبالاتفاق

النظام الدّولي ذاته. غير أن هذا الاستعمال يتضمّن من الخيال بمقدار الوضع الذي يفترض أنه يصفه.

الكونفدرالية Confederalism

هي مثل جميع نظريات الاندماج (التكامل) عملية وحالة نهائية على حدّ سواء. كثيرا ما يشار إليها كعملية بأنها وضع الحكومة الدّولية، كما هو حال الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن حيث كان هيكل المؤتمر الحكومي الدّولي عاملا حاسما في "إعادة إطلاق" العملية الاندماجية (التكاملية) في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وكحالة نهائية يعتبر الاتحاد الكونفدرالي أكثر شكل اندفاعا عن المركز من أشكال الاتحاد المتناسب مع استخدام المصطلح بشكل موثوق. تعترف الاتحادات الكونفدرالية بمركزية الدّولة كواقع من وقائع الحياة ولا تسعى لتجاوز "دولة الأمّة" على طريقة الفدرالية والوظيفية/ الوظيفية الجديدة.

لم تحظ الاتحادات الكونفدرالية في الفترة الحديثة بدعم يذكر كهياكل مناسبة للدّولة. ومن أمثلة ذلك فشل التجارب الكونفدرالية في الولايات المتحدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وتعدّ ميزة الأجزاء المكوّنة للكل الكونفدرالي، التي تعتبر ضعفا متأصّلا في الاتحادات الكونفدرالية، فضيلة إيجابية في سياق الاندماج (التكامل) بين الدّول. تنقذ الكونفدرالية – التي يمكن اعتبارها الأيديولوجية في هذا الصدد – تنقذ الدّولة من مذبح أضاحي الفدرالية. ولكنّها لا تستطيع إنقاذها من التأثيرات المتوغلة للترابط والعولمة. بل إن الكونفدرالية لا تحاول مجرّد محاولة. وبدلا من ذلك فإنها تسعى لتلبية الاحتياجات التي توجدها تلك التأثيرات عبر التعاون والتعاضد. ومن الواضح من الناحية التجريبية (empirically) أن هذه الأنشطة تستطيع أن تعيد تحديد العلاقة بين الأجزاء المكونة والكل الفدرالي بشكل جوهري إذا تجاوزت درجة معيّنة من التعقيد. وفي الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن، تعد السوق الأحادية مثالا على ذلك.

دبلوماسية المؤتمرات Conference diplomacy

لقد كان النموغير العادي للدبلوماسية متعدّدة الأطراف، سمة مميّزة للعلاقات الدّولية في القرن العشرين، من جرّاء إنشاء منظّمات دولية دائمة، ولا سيّما على شكل مؤتمرات دولية واسعة النطاق. ومع أن الدبلوماسية لم تكن غير معروفة في الماضي (من أمثلتها معاهدات وستفاليا عام ١٩٤٨ ومؤتمر فيينا ١٨١٥)، فإن دبلوماسية المؤتمرات، سواء الدّائمة أو

الخاصّة، أصبحت ممارسة مألوفة. بل إن الأمم المتحدة يمكن اعتبارها مؤتمرا دبلوماسيا دوليا دائما، إضافة إلى تنويعات إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد النوردي. وثمّة ظاهرة مقترنة بها يدعوها البعض "الدبلوماسية البرلمانية" (مصطلح اقترن برجل الدّولة الأمريكي دين راسك (Dean Rusk)، وتشير إلى إيجاد تجمّعات إقليمية أو تجمّعات مصالح تتعلّق – بمسائل لا تضرّ بالمصلحة الوطنية. هذه الجماعات التي تصوّت على الأمور تشكّل وفق معايير متنوعة التقارب السياسي أو الثقافي، مرحلة التنمية الاقتصادية، الموقع الجغرافي، تشابه العقلية الأيديولوجية وروابط المعاهدات. ومن أبرزها الجماعة الإفريقية ودول الخطوط الأمامية السابقة والاتحاد الأوروبي والدّول العربية ومجموعة الـــ ٧٧ والمجموعة الاشتراكية والمجموعة الغربية. وجميعها تسعى لبناء أكثريات دائمة نوعا ما ضمن المؤتمرات بحيث يتمّ اعتماد سياسات معيّنة أو يتمّ انتخاب أشخاص متعاطفين مع مصالح تلك الجماعات في اللجان التأسيسية والوكالات. (انسحبت الولايات المتحدة من اليونسكو لأسباب مفادها أن المنظّمة قد "استولى عليها" جماعات معادية للمصالح الأمريكية). وقد اعتبرت دبلوماسية المؤتمرات من قبل المثاليين من وودروويلسون (Woodrow Wilson) فصاعدا جزءا من الحل الإجمالي لمشكلة الفوضى الدّولية، في حين أن بعض الواقعيين يرون أنها قد تجعلها تتفاقم.

الصراع **Conflict**

وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة. ويمكن ملاحظة الصراع في العلاقات الدّولية حيث يتجلّى على شكل الحرب – كنتيجة يتمّ التهديد بها وكواقع فعلي، على حدّ سواء – وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف. وتنبثق المواقف العدائية عن النخب والجماهير الواعية عبر استعدادات نفسية مثل العدوان والشك. على أن الصراع قد يكون له وظائف إيجابية. فهو يعمل، بشكل خاص، على تعزيز التلاحم بين الجماعات ويقوي مركز الزعامات. والتفكير أنه من الممكن القضاء على الصراع هو ضرب من الخيال. ومن أشكال إدارة الصراع التقليدية استراتيجيات الردع وموازنة القوى. وإذا أريد حلّ الصراع أو تسويته فإن ذلك يحتاج في كثير من الأحيان إلى تدخّل طرف ثالث لتسهيل هذه العمليات. وتختلف الآراء حول الصورة النموذجية للطرف الثالث حيث يوجد انقسام واضح بين الذين يرون ذلك الطرف الثالث وسيطا والذين يرونه عاملا على الإقناع.

فالبعض يرى أن الطرف الثالث المفترض يجب أن يكون لديه من النفوذ ما يسمح له بإثبات وجوده لدى الطرفين. وفي الجانب المقابل تحاول ورشات حلّ المشاكل تحقيق الحلّ عبر وسائل تسهيلية غير قسرية. وكثيرا ما تكون الوساطة الناجحة مرهونة بالتوقيت. ويعدّ عمل زارتمان (Zartman) (١٩٨٥) متميّزا في هذا الصدد.

انظر Arms race (سباق التسلح)؛ civil war (الحرب الأهلية)؛ coup d'etat (الانقلاب)؛ game theory (نظرية الألعاب)؛ insurgency (التمرد)؛ pacifisim (السلامية)؛ (revolution) الثورة؛ terrorism (الإرهاب)

إدارة الصراع Conflict management

يطلق هذا المصطلح على أيّ وضع يكون فيه الصراع جاريا مع تجنّب أو تلطيف أسوأ ما فيه من إفراط. ومن شأن إدارة الصراع، بشكل خاص، السعي لتفادي أو إنهاء العنف بين الأطراف. تتمّ إدارة الصراع، عادة، بواسطة استراتيجيات الردع المتبادل العام. وينظر تقليديا إلى ميزان القوى على أنه نظام لإدارة الصراع استنادا إلى هذه الأفكار. ويمكن لوضع اللاحرب واللاسلم ضمن نظام من الردع المتبادل والعام أن يستمرّ لمدّة طويلة نسبيا. وتظهر العلاقات بين الخصوم المفترضين عادة علامات تحسن أو تدهور حسبما يكون عليه الحال. وإذا امتدّ التدهور ليصل إلى العنف فعندئذ يمكن إعادة الإدارة عبر مسكنات مثل إيقاف إطلاق النار واتفاقيات الهدنة. ويجب اعتبار السعي لتحقيق السلام على أنه وظيفة تسوية الصراع وحلّ الصراع وليس إدارة الصراع.

أبحاث الصراع Conflict research

ميدان للبحث الأكاديمي ضمن العلاقات الدّولية. وينطلق من حيث أساسه من أن الصراع عملية شاملة مشتركة بين جميع الأنظمة السلوكية. لذلك من الممكن اقتراض النظرات المتبصّرة والأفكار وأساليب البحث من علوم أخرى وتطبيقها على ميدان الدراسة. وقد طبّقت نظرياتها ومفاهيمها ومقارباتها على كلّ مستوى من مستويات التحليل وبهذا المعنى تعد أبحاث الصراع اصطفائية. وخلافا للدراسات الاستراتيجية أو أبحاث السلام، فإن أبحاث الصراع تحاول تجنّب الاضطلاع بالتزامات فلسفية مسبقة سواء كانت مؤيّدة أو مناهضة للحرب وأشكال العنف الأخرى. وتميل بنيويا إلى تبنّي وجهة نظر مختلطة الفاعلين وتعدّدية والابتعاد عن الانحياز إلى

التمحور حول الدّولة الذي يقترن بالدراسات الاستراتيجية. في هذا الصدد فإنها أشبه ما تكون بأبحاث السلام. بل من الصعب عمليا تحديد أين تنتهي أبحاث السلام وأين تبدأ أبحاث الصراع. وهكذا يشار الآن إلى عمل بورتون (Burton) قريب العهد (١٩٩٠) ضمن أبحاث الصراع (Mitchell in Groom & Light, 1994). وقد يرى آخرون في هذا النوع من العمل ميلا لإدخال قيم في الدراسة ممّا يجعلها أقرب إلى أبحاث السلام.

حل الصراعات Conflict resolution

مقاربة تنطوي على درجة عالية من التحدّي في تحليل أسباب وحلول حالات الصراع. لتحقيق الحل يعتقد أنه لا بدّ للأطراف من إعادة تحديد علاقاتهم بحيث تبيّن لهم أنه إمّا يمكنهم تحقيق أهدافهم بدون صراع أو أن يكون بوسعهم إعادة تحديد علاقتهم بحيث لا تعود أهدافهم تتصادم. وخلافا لأساليب تسوية الصراعات، يميل الحل ميلا قويا إلى الأساليب الأكاديمية بدلا من الأساليب الدبلوماسية (مع أنه لا شكّ أن الأكاديميين سيقولون أنهم يتصرّفون كـ "دبلوماسيين حقيقيين" في مسعاهم). لقد استخدمت أساليب الحل بشكل خاص دراسات تجريبية لجماعات صغيرة ("ورشات حل المشاكل") مستقاة من علم النفس الاجتماعي. وقد سمّى بورتون ورشات العمل تلك تمارين "اتصال مفيد". ولقد ركّزت الدراسات التجريبية بشكل خاص على حالات الصراع الطائفي حيث تحول الكوابح دون الاتصال وجها لوجه وحيث تعتبر هذه الأساليب فعالة بشكل خاص. ومع أن حلّ الصراعات مسألة تقتضي الكثير من إعمال الخيال وتنطوي على تحريض الفكر فلربما كان مقدرا لها أن تبقى نموذجا مثاليا في مفردات إنهاء الصراع يمكن قياسا لها الحكم على النتائج الدبلوماسية.

تسوية الصراعات Conflict settlement

مصطلح مزدوج المعنى لانتهاء أو إنهاء حالات الصراع. فقد تتمّ تسوية الصراع بانتصار أحد الطرفين على الآخر. وينطوي الانتصار بوصفه شكلا من أشكال تسوية الصراعات على الإخضاع والهزيمة والإذعان. وكان هذا، تاريخيا، شكلا هاما من أشكال التسوية. ويتمثّل شكل آخر بتغيير واحد أو أكثر من الأطراف الأساسية في الصراع. فقد تكون قيادة جديدة مستعدّة لقبول تدبير كان يجده من سبقهم في المركز غير مقبول. فهذا النوع من التسويات ينطوي على استعداد الأطراف على قبول الحل الوسط. ويعد عمل زارتمان (١٩٨٩)،

مع أن عنوانه "ناضج للحل" أقرب إلى فكرة التسوية حسب التعريف الوارد هنا. وبنفس الطريقة فإن مفهوم فيشر (Fisher) الذي دعاه "yesability" (قابلية الموافقة) (١٩٨١ و١٩٨٨) يتعلّق بتسوية الصراعات عبر المساومة. وفي عدد قليل من الحالات يمكن استخدام القضاء والتحكيم لتسوية الخلافات.

اشتباك بنّاء Constructive engagement

مصطلح يطلق على سياسة الولايات المتحدة نحو جنوب إفريقيا من ١٩٨٠ فصاعدا. ويعود هذا المصطلح إلى تشستر كروكر (Chester Crocker)، مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية ويطلق على محاولات الولايات المتحدة إصلاح نظام جنوب إفريقيا من خلال العمل من داخله واحترام قواعده. فهو شكل من أشكال الدبلوماسية "الهادئة" التي سعت إلى تشجيع التغيير الذي قاده البيض في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا. ومع أن إفريقيا الجنوبية احتلّت مكانا هاما على جدول أعمال السياسة الخاصّة للولايات المتحدة فإنه في الواقع لم يكن لها تأثير سياسي قوي في المنطقة وكان يغلب على الجهود من جانب واحد في معزل عن الاتحاد السوفياتي أن تبوء دائما بالفشل. وكانت التناقضات التي تنطوي عليها سياسة الولايات المتحدة (في رغبتها إنهاء الفصل العنصري والمحافظة في الوقت نفسه على نظام مؤيّد للغرب) والتي كانت ظاهرة في العقوبات شديدة الاصطفائية المفروضة ضدّ جنوب إفريقيا بموجب قانون مناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦، تعني أن الولايات المتحدة لم يكن ينظر إليها بوصفها وسيطا شريفا من قبل جميع الأطراف المعنية. في ١٩٨٨ – ٩، وبنتيجة مبادرات غورباتشوف السوفياتية الجديدة في إفريقيا الجنوبية، تمّ التوصّل إلى اتفاق يقضي بربط قضية استقلال ناميبيا بالانسحاب المرحلي للقوات الكوبية. وقد حققت ناميبيا الاستقلال في ١٩٩٠ واعتبرت في بعض الأوساط انتصارا لسياسة الاشتباك البنّاء. ويستخدم هذا المصطلح في كثير من الأحيان كرديف لعبارة "الحوار النقدي".

الاحتواء Containment

مفهوم غامض يفترض أنه المبدأ الموجّه للسياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد الحرب. كان أول من دعى إليه الدبلوماسي جورج كينان (اكس) ((George Kennan (X)) حين أعلن في ١٩٤٧ أن أساس السياسة الخارجية للولايات المتحدة يجب أن يتضمّن "احتواءا طويل الأجل

وصبورا ولكن صارما ويقظا للنزاعات التوسّعية الروسية". وكانت حجّة كينان تنطوي على الفكرة القائلة بأن السياسة الخارجية السوفياتية كانت تحركها الافتراضات الماركسية / اللينينية المتعلّقة بالثورة العالمية وتدمير الرأسمالية، وأنها تستدعي سياسة موضوعة بعناية لقوة مناهضة على حدودها الخارجية. والهدف من تلك السياسة كان إبقاء الاتحاد السوفياتي ضمن الحدود العسكرية التي رسمت في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبهذا المعنى يمكن اعتبار الاحتواء على أنه استرضائيا لا عدوانيا صريحا، كما اقترح محلّلوالحرب الباردة التعديليون (revisionist). وقد امتزجت سياسة الاحتواء، من حيث الوظيفة، مع مبدأ ترومان ومشروع مارشال وكانت عناصرها الرئيسية إبرام تحالفات عسكرية (في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والشرق الأقصى)، وتقديم المساعدات الاقتصادية وأشكال سرية من الحرب السياسية والاقتصادية داخل مجال النفوذ السوفياتي وخارجه.

وقد اشتملت سياسة الاحتواء، حسب مفهوم ترومان وآيزنهاور لها، على أفكار مناهضة للثورة تتعلّق بتحرير تلك المناطق الخاضعة للسيطرة الشيوعية أو لتهديدها. وهكذا، فقد صوّرت الحرب الكورية وحرب فيتنام من منطلق هذا الإطار. على أن كينان احتجّ في "مذكّراته" (١٩٦٧) على هذا التفسير التقليدي للمبدأ المقترن باسمه وجادل بشكل خاص أن صياغته الأولى للاحتواء لم تتضمّن عسكرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ولا الأبعاد العالمية التي اتخذتها بهذه السرعة. وفي دفاع متأخّر نوعا ما، جادل كينان أن غرضه الأصلي كان اقتراح "احتواء سياسي لخطر سياسي" وليس احتواء نشطا للاتحاد السوفياتي بوسائل عسكرية. كما احتجّ على قدرة الولايات المتحدة غير المحدودة على ما يبدوالتي أصبحت عليها وعلى توسعة المصالح الأمريكية الحيوية لتتجاوز أوروبا الغربية ونصف الكرة الغربي وخصوصا على الصورة المشوّهة التي كانت تحملها عن طبيعة الخطر الشيوعي:

"إذا كنت مؤلف "مبدأ احتواء" عام ١٩٤٧ فقد كان مبدءا فقد الكثير من أساسه المنطقي بموت ستالين ويتطوّر الصراع السوفياتي – الصيني. إني أنكر بكل تأكيد أية جهود ترمي إلى زجّ ذلك المبدأ اليوم في أوضاع لا تمت ولا يمكن أن تمتّ بصلة صحيحة إليها. (١٩٦٧)"

مع أن بعض المعلّقين يجادلون بأن الاحتواء لازال يشكّل (وإن كان بشك غير محكم) أساس السياسة الخارجية للولايات المتحدة لغاية ١٩٨٩، فإن معظم المحلّلين يتّفقون على أن الانفراج وتعدّد المراكز والانقسام الصيني – السوفياتي وتقارب الولايات المتحدة مع الصين،

والتسوية في جنوب شرقي آسيا، فضلا عن مختلف اتفاقيات الحد من الأسلحة قد خفّفت من حدّة الاحتواء إلى الحدّ الذي لم يعد معه مفيدا في فهم الإطار الفلسفي أو الأيديولوجي الذي ظهرت منه السياسة الخارجية للولايات المتحدة. على أنه ما من أحد يشكّ بالالتزام الذي يكاد يكون مرضيا بالمبدأ من جانب صانعي القرار في الولايات المتحدة في الفترة الأولى لما بعد الحرب. فهل كان هذا سبب الحرب الباردة أو نتيجة لها؟ ذلك نزاع تاريخي وليس سياسيا.

انظر Clinton Doctrine (مبدأ كلينتون).

المواد الحربية المحظورة Contraband

المواد الحربية المحظورة والتي يجوز لأحد المتحاربين، بموجب القانون الدّولي، مصادرتها عند توريدها إلى الطرف الآخر من قبل طرف حيادي. غير أن تعريف "المواد الحربية" كان دائما موضع جدل وقد مالت التفاسير إلى التوسّع في تحديد تلك المواد. ففئة "المحظورات الشرطية" تشير إلى مواد مصادرة قد تكون الغاية منها استعمالها لأغراض سلمية بريئة ولكن يكون أحد الأطراف المتحاربين اعتبرها تفيد المجهود الحربي. وفي عصر الحرب الشاملة، انهار التمييز بين السّلع المسموح بها وغير المسموح بها ممّا أدّى في حربي القرن العشرين العالميتين في كثير من الأحيان إلى توتّر العلاقات بين المتحاربين والحياديين. وقد أدّى عدم توفّر نصوص قانونية قاطعة وواضحة إلى الكثير من التفسير الذاتي في هذه القضية.

نعت بمعنى "عادي" أو "تقليدي" Conventional

ويستفيد المحلّل من استعماله في تحليل العلاقات الدّولية والسياسة الخارجية كلّما أراد التمييز بين ما جرى في الماضي وما يجري في الوقت الراهن أو ما هو متوخّى للمستقبل. وهذا النعت مناسب بشكل خاص حين يكون التغيير قد حدث وتدعوالحاجة إلى إجراء مقارنة مع الماضي.

فالأسلحة التقليدية تميّز كثيرا ما يستخدم في التحليل الاستراتيجي للتفريق بين أسلحة الدّمار الشامل والأسلحة القديمة أو "التقليدية" التي استخدمت لمدة قرون في الحروب. ومن المؤكّد أن الأسلحة النووية لم تقلّص نطاق الأسلحة التقليدية. بل إن العكس قد يكون هو الصحيح، أي أن المشاكل والمصاعب المقترنة بالاستعمال الفعلي للأسلحة النووية قد عزّز

أهمية "العتبة" بين الأسلحة النووية والتقليدية. ولقد كانت هذه الاعتبارات هي الدّافع وراء رغبة الولايات المتحدة بأن يتّجه حلف الناتو إلى ردّ الفعل المرن بعد ١٩٦٢.

كما أنه يمكن التمييز بين الحرب التقليدية وغير التقليدية. فتلك الأخيرة ينظر إليها في كثير من الأحيان بوصفها حرب عصابات تعتبر "غير تقليدية" بسبب أنواع القوات والتكتيكات المستعملة وليس بسبب أنواع الأسلحة.

الاتفاقيات المعنية بقواعد الحرب Conventions on the rules of warfare

لقد كانت القواعد المتّصلة بالسلوك أثناء الصراع المسلّح حتى منتصف القرن التاسع عشر، جزءا من القانون الدّولي العرفي. ومنذ ذلك الوقت جرت محاولات عديدة لجمع وتنسيق قواعد الحرب في سلسلة من الاتفاقيات الدّولية متعدّدة الأطراف. ويشار إليها بصفة عامة بـ "قانون جنيف" و "قانون لاهاي". وقد تناول قانون جنيف بشكل رئيسي حقوق وحماية الذين لم يشتركوا مباشرة في القتال واهتم قانون لاهاي بحقوق وواجبات المتحاربين الفعليين. وقد وضعت اتفاقيات جنيف كما يلي: ١٨٦٤ و١٩٠٧ (المعاملة الإنسانية للجرحى والمرضى في المعركة)، ١٩٢٩ (الجرحى والمرضى زائدا معاملة أسرى الحرب)، ١٩٤٩ (الجرحى والمرضى والذين غرقت سفنهم وأسرى الحرب وحماية المدنيين في زمن الحرب)؛ ١٩٧٧ (بروتوكولات إضافية تتعلّق بحماية أوسع شمولا لغير المقاتلين وبالمشاكل الناشئة عن الحروب الدّاخلية). وبحلول ١٩٨٦ أصبح عدد الأطراف المنضمّين إلى اتفاقيات جنيف المذكورة ١٦٠ طرفا (بما في ذلك الأطراف من غير الدّول مثل منظّمة التحرير الفلسطينية ومؤتمر عموم إفريقيا

ومنظّمة شعوب جنوب غربي إفريقيا (SWAPO). وإضافة إلى هذه القواعد المتضمّنة في القوانين والتي تفتقر بالطبع إلى العقوبات فإن المتحاربين، سواء كانوا أم لم يكونوا أطرافا في هذه الاتفاقيات، ملزمون بموجب القانون الإنساني الدّولي العرفي الذي يحظر القسوة غير اللازمة أو السلوك الطائش. ومن ١٨٦٤ فصاعدا اقترنت هذه الاتفاقيات بأنشطة حركة الصليب الأحمر الدّولية (التي كانت في بادئ الأمر تعرف باسم اللجنة الدّولية لمساعدة الجنود الجرحى) التي أسّست في سويسرا عام ١٨٦٣ والتي قامت في ١٩٤٩ رسميا بتوسعة نطاقها لتشمل حماية المدنيين الذين انقطعت بهم السبل في نزاع مسلّح.

نظرية التقارب (الالتقاء عند نقطة واحدة) Convergence theory

هي الفكرة القائلة إن منطق النموالصناعي والتكنولوجي في الدّول المتقدّمة يؤدّي إلى أنماط متقاربة (متلاقية) للهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصرف النظر عن الاختلافات الرسمية، الأيديولوجية أو التاريخية. مفاد هذه النظرية التي قال بها منظّرون مرموقون مثل رايموند آرون (Raymond Aron) وجيه. كيه. غالبرايث (J. K. Galbraith)، أن مقتضيات النموالتكنولوجي والاحتياجات التقنية والإدارية للدّولة بعد الصناعية تجبر المجتمعات على اعتماد ممارسات مشتركة أو صحيحة فيما يتّصل بشكل خاص بالقطاع الاقتصادي. وقد بيّن النقاد أنه بالرغم من التماثل في درجات النمو التكنولوجي والاقتصادي فإنه لا يوجد ضرورة مطلقة للتقارب (التلاقي). فأنواع مختلفة من الأنظمة السياسية يمكن أن تتعايش بل وتتعايش بالفعل في مراحل متماثلة من التطوّر الاقتصادي، دون تطوير أشكال مشتركة من التنظيم الاجتماعي. وفي العلاقات الدّولية يمكن اعتبار الفكرة تنويعا للرواية الواقعية التقليدية التي مفادها أنه بالرغم من الاختلافات الأيديولوجية الرسمية فإن من المحتمل أن تتصرّف القوى العظمى بنفس الطريقة إلى حدّ بعيد بشأن مشاكل الأمن القومي وحماية المصالح.

مجلس أوروبا Council of Europe

كرّس النظام الأساسي للمجلس الموقع في مايو ١٩٤٩ من قبل بلجيكا والدانمارك وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا واللوكسمبورغ وهولندا والنروج والسويد والمملكة المتحدة في مقدّمته من أجل "وحدة أوثق بين جميع البلدان الأوروبية ذات التوجّه الذهني الواحد." وبرغم الإشارات إلى "الوحدة" فإن المجلس منظّمة دولية لا تدّعي ولا تطمح إلى ما فوق القومية. بل إن المقدّمة تشير لاحقا إلى مجرّد "تجمّع أوثق" بين الدّول الأعضاء. وتحول المادة الأولى من النظام الأساسي دون قيام المجلس بالنظر في أمور تتعلّق بالدّفاع الوطني. وقد كان يوجد سببان لهذا الاستبعاد بالغ الصراحة في ذلك الوقت: فمعاهدة شمال الأطلسي الموقعة في الفترة قريبة العهد كانت تعني أن ما كان سيصبح حلف الناتو سيعالج هذه المسائل كما أن وجود دول حيادية مثل إيرلندا والسويد في المجلس حال دون الإشارة إلى القضايا العسكرية.

نصّت المادة ١١ على أن العضوية مفتوحة لجميع الدّول التي تقبل مبدأ حكم القانون والحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وقد أخذ بروتوكول لاحق لمعاهدة لندن عهدا على الدّول

الموقعة بأن تجري انتخابات حرّة في فترات ضمن حدود المعقول بالاقتراع السرّي. وقد تعزّز الاتجاه القوي للمجلس نحو أجندة حقوق الإنسان في نوفمبر ١٩٥٠ عندما أبرم الأعضاء الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أنشأت الاتفاقية لجنة ومحكمة لحقوق الإنسان. وقد حقّق عمل هذه المحكمة مساهمة جوهرية في تطوير مبادئ عامة للقانون الدّولي بشأن هذه القضايا منذ ذلك الوقت. وعلاوة على هذا العمل كان النشاط الأساسي للمجلس طيلة فترة الحرب الباردة العمل كقناة اتصال بين الدّول الأوروبية، ولا سيّما بين أعضاء الجماعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي وأن يكون محكّ لمبادئ الحكومة التمثيلية والمسؤولة ضمن القارة. فقد علق المجلس عضوية كلّ من اليونان وتركيا خلال فترات الحكم العسكري وصادق على صحّة عملية إشاعة الديمقراطية في البرتغال وإسبانيا في سبعينيات القرن العشرين.

وقد وسعت أحداث ما بعد ١٩٨٩ دور المجلس بوصفه مصادقا على صحّة الثبوتيات الديمقراطية. وقد أوجد انهيار الاتحاد السوفياتي غرفة انتظار لدول أوروبا الشرقية والوسطى الراغبة في الانضمام إلى كامل مظلة المنظّمات الإقليمية. فقد اعتبرت عضوية المجلس تأكيدا لتغيّر وضعها كديمقراطيات وموطن قدم لها للمستقبل. وقد بلغ عدد الأعضاء الآن ٣٨ دولة مع وجود ٦ دول أخرى ضمن الفئة الخاصّة بـــ "الضيوف". وتتكوّن الهيئات الرئيسية للمجلس من لجنة الوزراء والجمعية البرلمانية (الجمعية الاستشارية سابقا). ويوجد أيضا كونغرس للجمعيات الإقليمية والمحلّية ولجنة أوروبية للديمقراطية عبر القانون.

مناهضة التمرّد Counter - insurgency

نوع من الحرب غير النظامية تسعى إلى أضعاف الروح المعنوية لدى المتمرّدين وهزيمتهم باستخدام معكوس لذات التكتيكات بغية تحييد تخطيط المتمرّدين. وتسعى مناهضة المتمرّدين بصورة خاصّة إلى فصل رجال العصابات عن السكان المحلّيين بجذبهم وإبعادهم عن رجال العصابات. ويشار إلى ذلك أحيانا بلغة الولايات المتحدة بعبارة حملات "القلوب والعقول". فانطلاقا من مناطق قواعد مأمونة يحاول المناهضون للمتمرّدين توسعة مناطقهم الأمنية لتشمل مناطق متنازع عليها ومتمرّدة. هذا البرنامج "السلامي" أساسي إذا أريد تأمين مستوى مقبول من النظام المدني. تقتضي مناهضة التمرّد الاعتراف بالحاجة إلى إجراء بعض الإصلاحات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغية إزالة مظالم السكان. وهذا الشرط الأساسي المسبق هوأكثرها صعوبة في التحقيق، كما يدلّ على ذلك تجربة الولايات المتحدة في محاولة بناء فيتنام الجنوبية المستقلّة خلال تدخلّها في الحرب الفيتنامية. ورغم هذه التجربة فقد تمّ بنجاح خوض حروب مناهضة للمتمرّدين في الفلبين والملايوبعد ١٩٤٥.

القوة المعاكسة Counter force

مصطلح له معنيان متميّزان في التحليل الاستراتيجي. يطلق بصورة عامّة على القرار المتعمّد باستهداف قوى عدومحتمل قبل خوض الحرب وتنفيذ سلسلة من الهجمات لتجريده من السلاح عندما تكون الحرب قد بدأت. بهذا المعنى، اعتبرت القوة المعاكسة على أنها تقدم السبب المنطقي التقليدي لحيازة القوات العسكرية واستخدامها من جانب أحد الأطراف. ومع أن استراتيجيات القوة المعاكسة يمكن استخدامها في أية مرحلة من مراحل العنف فإن استخدامها في مرحلة مبكّرة كثيرا ما اعتبر بأنه يزيد من فعالية تلك العمليات.

وقد استعمل هذا المصطلح كثيرا في فترة الحرب الباردة في العلاقات الدّولية بمعنى أضيق للإشارة إلى قدرة معنية. فاستراتيجيوالحرب النووية يشيرون بشكل خاص إلى "قدرة قوة معاكسة" بمعنى حيازة أسلحة من الدقّة بحيث تمكّن المهاجم المفترض من تجريد مهاجم آخر من السلاح إلى حدّ كبير وذلك قبل أن يتمكّن ذلك الأخير من الهجوم بقواته. وقد زعم أن التطوّرات قريبة العهد في تكنولوجيا الأسلحة والتي أنتجت أنظمة "ذكية" أو "ألمعية" تحت مظلّة الثورة في الشؤون العسكرية، زعم أنها عزّزت قدرات القوة المعاكسة للدّول التي تستخدم هذه التكنولوجيات. وقد تدعوالحاجة إلى معالجة الادّعاءات، بأن تلك الأسلحة قد تقلّل إلى حدّ كبير الضرر غير المباشر، بشيء من الحذر.

الانقلاب Coup d'etat

معنى المصطلح الحرفي ضربة مفاجئة وحاسمة توجّه إلى سياسة الحكومة. ويقترن المصطلح في الاستعمال الشعبي بتغيير مفاجئ وغير دستوري للحكومة أو للنظام الحاكم. وبهذا المعنى فإن الانقلاب هو من مفردات الحركات الراديكالية والثورية، مع أن القيام بالانقلابات لا يقتصر على الثوريين. ومن جهة معاكسة من غير الضروري القيام بانقلاب من أجل القيام

بثورة. فالصلة بين الانقلاب بوصفه أداة، وللثورة بوصفها وسيلة، للتغيير ليست ضرورية ولا كافية.

فبوصف الانقلاب أداة للتغيير يمكن المقابلة بينه وبين انتفاضة الجماهير. ففي الحالة الأولى يكون القائمون على الانقلاب جماعة صغيرة من المتآمرين الذين ينتهزون الفرصة لإزاحة القائمين على الحكم من خلال التحرّك بسرعة وتصميم بغية اعتقال الزعماء وتقييد تحرّكاتهم والاستيلاء على الشرايين الرئيسية لسلطة الدّولة. وقد يستخدمون الكثير من العنف لتحقيق هذه التغييرات أو قد يتمّ تحقيقها بطريقة "غير دموية". تتمثل الأمور المحدّدة الحاسمة لهذه النتائج بمدى الدّفاع المتوفّر للقائمين على الحكم. لهذا السبب فإن مؤسّسات الدّولة العسكرية تلعب دورا هامّا في تحديد مستوى العنف اللازم لتحقيق انقلاب ناجح. وإذا كان العسكريون هم الذين يقومون بالانقلاب فإن هذا يحسم القضية، على الأقل في الأجل القصير، لأن قدرتهم على توفير قوة قسرية كافية سوف يكتب لها النجاح. وإذا لم يتوفّر ضمان الدّعم أو المساعدة لزعماء الانقلاب فقد يضطرون لمواجهة معارضتهم لاحقا. في هذه الحالة فإن محاولة الانقلاب التي تقاومها بعض القوات المسلّحة أو جميعها يمكن أن تؤدّي إلى حرب أهلية. فالحرب الأهلية في أندونيسيا عام ١٩٦٥ تلت محاولة انقلاب فاشلة عارضها الجيش وقد جاءت الحرب الأهلية في بيافرا على أثر انقلابين في ١٩٦٦. ويبدوأن قول تروتسكي بأن الانقلاب يمكن أن ينجح بدون الجيش لكنه لا يمكن أن ينجح ضدّه ذومغزى في هذا السياق.

يظهر العالم الثالث ميلا قويا إلى الانقلابات كأداة لتحقيق التغيير السياسي. وهذا ينطبق أيضا على أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا. وتكاد تكون جميع تلك الانقلابات بدون استثناء قد قامت بها أو دعمت من قبل المؤسّسات العسكرية في هذه الدّول. بل إن فترات طويلة من الحكم العسكري كانت تلي تلك الانقلابات. في بعض الأحيان كان العسكريون يعودون إلى ثكناتهم بسرعة نسبيا ولكن ليس قبل تصفية الزعماء السياسيين.

بموجب مبدأ الاعتراف القانوني يتعيّن على الدّول الأخرى مواجهة قرار منح الاعتراف أو حجبه. وبالنظر للطابع غير الدستوري للتغيير قد يبدوحجب الاعتراف المباشر أفضل الخيارات. من جهة أخرى إذا كانت القيادة الجديدة تسيطر فعليا على زمام الأمور فقد لا تكون هناك جدوى من المواربة. وكثيرا ما تتأثر تلك القرارات باعتبارات سياسية ودبلوماسية بقدر الاعتبارات القانونية.

المصداقية Credibility

معناها الحرفي أن القول أو الفعل يدلّ على النوايا الحقيقية للفاعل. هذه الاستنتاجات هي بطبيعة الأمور ذاتية (subjective). ومن المحتمل أن تعتمد المصداقية على سمعة الفاعل وعلى الظروف التي يجري فيها الفعل. بالنظر لهذه الظروف، هناك من يجادل بأن المصداقية تكون متأصلة في بعض الأفعال أو الأقوال وغير متأصلة في البعض الآخر. كما أنه من المتفق عليه أنه توجد منطقية رمادية من عدم التيقّن حين تكون المصداقية معادلة للشك. هذه المعضلة، التي تكمن في جوهر المفهوم، كانت مصدر قلق خاص لدى منظّري الردع. إن وجود أسلحة الدّمار الشامل قد زاد إلى حدّ بعيد ثمن الحسابات التي تنشأ حين يوجّه رجال الدّولة وغيرهم تهديدات تغطي هذه الاحتمالات. ثم إن الردع ليس وحيد الاتجاه. لذا فالتهديدات تواجه بتهديدات مقابلة. وليست المصداقية في معزل عن هذه الدينامية للفعل ورد الفعل. وقد أصبحت المصداقية الآن مفهوما نسبيا. فما يبدوأنه على درجة من المصداقية بحيث يهدّد خصما غير مسلّح، قد يبدومشكوكا فيه ضدّ خصم يتمتّع بنفس مقدرة الجانب المهدّد.

وهكذا أصبحت المصداقية معيارا يتمّ بالمقارنة معها تقييم سياسات الردع. وقد وجّه الانتقاد إلى الثأر الجماعي لافتقاره إلى المصداقية. ويرى كثيرون أن قضية المصداقية هي جوهر مفهوم الردع الواسع الممتد. وقد أدّت معضلة عدم التيقن المشار إليها آنفا إلى انقسام التحليل الاستراتيجي. فيرى البعض عدم التيقّن على أنه يعزّز الردع لأن الخصم لا يعرف على وجه الدقّة متى وأين وكيف ستتصرّف الجهة الرادعة. ويجادل آخرون بأن عدم التيقّن سيؤدّي إلى انهيار نظرية الردع في الهامش وقد تكون هذه هي الوضعية التي تكون فيها الحاجة ماسّة إلى الردع. وباللغة الإحصائية، تعد المصداقية مسألة احتمال لا مسألة برهان.

الأزمة Crisis

هي نقطة تحول مدركة في العلاقات بين فاعلين أو بين فاعلين وبيئتهم. فأزمة الصّواريخ الكوبية كانت نقطة تحوّل محتملة في العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فنصب الصّواريخ "الهجومية" في كوبا كان ينذر بتغيير كل من الميزان الاستراتيجي العالمي والميزان الاستراتيجي المحلّي ضدّ مصالح الولايات المتحدة. وكان من العواقب غير المتوقّعة للأزمة أن العلاقات بين القوّتين العظميين اتّجهت إلى مرحلة الانفراج لفترة قصيرة

لاحقا. وكانت أزمة الدّيون نقطة تحوّل في العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية ودائنيها في العالم الأول. ومرة أخرى فإن العواقب غير المتوقّعة للتحرّكات الرّامية إلى منح الوقت للمدنيين قد تؤدّي إلى نقاط تحوّل أخرى في العلاقات. ويمكن النظر إلى القضايا الناجمة عن تدهور النظام الإيكولوجي العالمي على أنها أزمات بالمعنى المشار إليه أعلاه. ومن الواضح أن التدمير الجاري لطبقة الأوزون فوق الأرض نقطة تحوّل في علاقة الإنسان ببيئته.

لقد أظهرت الأدبيات المعاصرة عن الأزمات في العلاقات الدّولية والسياسة الخارجية نتائج سريعة وواسعة الانتشار في الفترة قريبة العهد. ويمكن تبين وتمييز مقاربتين واسعتي النطاق. الأولى مقاربة الموضوع من منظور صنع القرار. من الواضح أنه يوجد أسباب حدسية للتركيز هنا. ففي أزمة دولية حادّة، إذا أخطأ صانعوالقرار فيمكن عندئذ للأحداث أن تتصاعد وأن يفلت زمام الأمور بسرعة ممّا يؤدّي إلى العنف، أو تفاقم العنف الذي يكون قد بدأ. أمّا المقاربة الثانية للأزمات فتنطلق من منظور ظرفي/ هيكلي حيث تنظر إلى الأزمات بوصفها سلاسل من التفاعل بين الفاعلين الدّوليين. وقد تمّ هنا تطبيق قدر كبير من النماذج الشكلية – المستقاة من نظرية الألعاب – بشكل مثمر. وهذه المقاربة تعمل أيضا على شحذ وعي دراسة الأزمات إزاء العوائق والفرص البيئية التي قد تتوفّر لمختلف هياكل الأنظمة من أجل حدوث الظواهر ومدّتها.

تبدأ مقاربات اتّخاذ القرارات من منطلق أن صانعي القرار يدركون أن عاقبة أفعالهم – حتى إذا لم يفعلوا شيئا – سوف تضعهم في موقف المخاطرة الكبيرة. فاتّخاذ القرار في الأزمات يختلف مفهومه عن اتخاذ القرار في "الأحوال العادية"، حيث لا توجد مدركات بأن أخطار كبيرة هي جزء من تحديد الوضع المتأزّم. فبالنظر لعامل المخاطرة الكبيرة يعتبر اتّخاذ القرار مسألة تنطوي على قدر كبير من التوتّر. ومع ازدياد التوتّر في أزمة ما يمكن للعوامل أن تتأثر من جرّاء ذلك. فقد يتعرّض صانعوالقرار إلى الضغط من أجل التصرّف بسرعة. فقد يشعرون أن بحثهم عن البدائل محدود. ومن الناحية الفيزيولوجية قد يولّد التوتر الإجهاد وارتفاع وتيرة العواطف وضعف الأداء. وثمّة اتفاق عام أنه في حين أن قدرا معيّنا من التوتّر قد يرفع درجة الكفاءة في نظام صنع القرار، فإنّ التوتّر المفرط يؤدّي إلى تدهور مستوى الأداء إضافة إلى الآثار الفيزيولوجية المشار إليها آنفا.

في الأزمات يتضاءل عادة حجم الفريق الذي يصنع القرار. وقد يزداد تضامن وتلاحم الفريق. ومع أن هذا قد يؤدّي إلى تحسين الأداء إلا أنه قد يؤدّي إلى الانسياق مع تفكير المجموعة (groupthink). فالفريق كفريق يتعيّن عليه التعامل مع زيادة كبيرة في كمية المعلومات الواردة من البيئة. وتزداد كثافة معالجة المعلومات عبر قنوات الاتصال تلك، ومن أجل تخفيف هذا العبء الزائد واختصار الوقت يمكن استخدام قنوات خاصّة. فأثناء الأزمة الكوبية ازداد تدفّق الرسائل بين الولايات المتحدة والقيادة السوفياتية زيادة كبيرة في الأيام التي تلت الإعلان عن الحجر (الكرنتينا).

يجادل هرمان (Hermann) (١٩٦٩) الذي ربّما ساهم أكثر من أيّ محلّل آخر في مقاربة صنع القرار في الأزمات بوجود ثلاث خصائص مميّزة. أولا، إنّ حالة الأزمة تهدّد القيم الأصيلة في نظام صنع القرار. ثانيا، حالة الأزمة تعتمد اعتمادا كبيرا على الزمن. ثالثا، حدوث الأزمة يأتي كمفاجأة لنظام القرار. لقد تمّ تناول الخاصتين الأوليّتين أعلاه. أمّا عنصر المفاجأة كواحد من الخصائص فهو ربما أكثر إثارة للجدل. فالمفاجأة الدبلوماسية والاستراتيجية تشبه الأزمة إلى حدّ كبير، إلا أن اقتضاء المفاجأة كتعريف لازم للأزمة يحول دون الاحتمال على الأقل بأن يتعمّد أحد أطراف الأزمة إحداث الوضع المتأزّم بغية إجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات. بما أن إدراك وجود خطر كبير قد اعتبر أحد الخصائص المحدّدة للأزمة، فما على أحد الأطراف سوى القيام بخطوة بسيطة للتلاعب بهذا الخطر لتحقيق غاياته. وهذا ما يفهم عادة بسياسة حافّة الهاوية (brinkmanship). وكما جادل ليبوو(Lebow) (١٩٨١) بعد فحص تجريبي (empirical) لست وعشرين أزمة، "يمكن اعتبار أكثر من نصفها عبارة عن سياسة حافّة الهاوية." فسياسة حافّة الهاوية ترمي إلى إجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات، أو في الحدّ الأدنى، إجراء مبادلة (في التنازلات) بين الخصوم. ويبدوواضحا أن أزمة برلين الأولى كانت، من المنظور السوفياتي، حالة من سياسة حافّة الهاوية، حيث كان تبادل التنازلات المرتجى هو تراجع ما من قبل الغرب عن مبادراته في إقامة دولة ألمانيا الغربية.

وخلافا لمقاربة صنع القرار، فإنّ المنظور الظرفي/ الهيكلي يبني تحليله على الفرضية الأساسية وهي أن الصراع عملية شاملة وأن الأزمات لا بدّ أن تحدث، بناء على ذلك، بشكل طبيعي تقريبا. يعرف واحد من أكثر الأعمال تأثيرا عن الأزمات بأنها ظاهرة تنشأ "في صراع شديد، يكاد يصل إلى الحرب، لكنه ينطوي على إدراك وجود احتمال على جانب كبير من

الخطورة بأن يؤدّي إلى الحرب" (Snyder and Deising, 1977). بل إن بعض الكتّاب قد يجادلون، على غرار مجادلة شيللينغ (Schelling) (١٩٦٦) بأن معظم الحروب هي شكل من أشكال سلوك المساومة بأن "يكاد يصل إلى الحرب" تنطوي على الإفراط في التقييد. فالأزمات تعتبر، إذا، من جنس المساومة القسرية بين خصوم مفترضين. ويوجد الربط بين أدبيات صناعة القرار السائدة وهذا الرأي عن الأزمات المتعلّق بالمساومة في الأدبيات التي تتناول إدارة الأزمات.

تتضمّن المقاربات الظرفية/ الهيكلية للأزمات النوع الشمولي لتحليل النظام إلى أشكال ثنائية أو متعدّدة الأقطاب. يجادل والتز (Waltz) (١٩٦٤)، رائد المدافعين الحديثين عن ثنائية المحور، بأن الأزمات هي من الأعراض الدّالة على أن النظام يعمل بنجاح. فالصراع ظاهرة مستوطنة، وكذلك التغيير. لذا لا يمكن تجنّب الأزمات. من هذا المنطلق في التفكير، يخلص والتز إلى أن "عدم وجود الأزمات أدعى إلى القلق من تكرار حدوثها". ففي النظام ثنائي المحاور يفترض أن الدّول الرائدة تظهر نزعات للتدخّل في جميع حالات الأزمات. ولا يجب أن ينطوي هذا التدخّل على المنافسة بالضرورة، لكن عند وجود المنافسة فقد توجد الأزمة، ففي ١٩٧٣ أثناء حرب يوم الغفران في الصراع العربي – الإسرائيلي أفرز التدخّل التنافسي بين القوتين العظميين أزمة "حالة الإنذار".

ويرى المدافعون عن الهيكل متعدّد المحاور أيضا أن الصراع مستوطن، وبالتالي فإن الأزمات مستوطنة. فهنا نجد أن وجود المزيد من الفاعلين الرائدين من الدّول في النظام يعني أنه حتى إذا دار الصراع بين اثنتين منهما، فإن عددا من أدوار الطرف الثالث يكون لا يزال متوفرا للقوى الأخرى. بل إنه في حالة الأزمات في نظام متعدّد المحاور بين اثنتين من الدّول الرائدة، قد يكون سلوك الفاعلين المحوريين الباقين ذا أهمية حاسمة. فإذا انحازوا إلى طرف أو لآخر فعندئذ قد تكون وساطة طرف ثالث متعذّرة. وإذا حدث ذلك فعندئذ، كما في يوليو ١٩١٤، ينهار النظام ليصبح مواجهة ثنائية المحاور.

لقد أثر قدوم الأسلحة النووية كمتحول منتظم على حدوث ونتيجة الأزمات على هذا المستوى من التحليل. ربّما أنه كان من الواضح منذ البداية أن الخطر الكبير هو أحد الخصائص الظرفية للأزمات، فيتبع ذلك، على ما يبدو، أن الأسلحة النووية عملت على تفاقم إدراك الخطر أكثر من ذلك أيضا. وهذا أمر يمتّ بصلة خاصّة بالنسبة لتلك الدّول التي تمتلك تلك الأسلحة.

كما أن الانتشار، على الأقل في الاتجاهات الأفقية، سوف يزيد الأخطار أثناء الأزمات. في تحليل نظرية الألعاب تعدّ الأزمة النووية مناظرة للعبة "الجبان" حيث يكون ثمن اختيار كلا الطرفين رفض التعاون مرتفعا جدّا في واقع الأمر.

إدارة الأزمات Crisis management

هي محاولة للتحكّم بالأحداث خلال أزمة ما لمنع العنف الشديد والشامل من الحدوث. وتكون مشكلة القرار التي تواجه من "يتولّى إدارة الأزمة" هي إيجاد توازن بين التشدّد والملانية، بين استخدام القسر وتقديم التنازلات، بين العدوان والتوفيق. فالإفراط في القسر يمكن أن يؤدّي إلى العنف الذي قد يفلت زمامه ويتبع دينامية خاصّة به. وقد يؤدّي الإفراط في التوفيق إلى الاستسلام وإلى "السلام بأي ثمن". فبالنسبة للدبلوماسي يكمن جوهر إدارة الأزمة في معرفة متى يلين ومتى يكون حازما.

ويختلف التوازن بين القسر والتوفيق مع الزمن. ثمّة نموذج نمطي للأزمة تتميّز فيه المراحل الأولى بالقسر بحيث يحدث تصاعد سريع وكبير. ويصبح التوفيق أوضح مع ازدياد أخطار العنف الذي أفلت زمامه. ويمكن تقديم التنازلات على أساس متبادل نوعا ما أو، على الأغلب، يقوم طرف أو آخر بشكل واضح وجلي باتّخاذ الخطوة الاسترضائية الأولى. وقد يشمل التوفيق مرحلة ما بعد الأزمة بحيث يتحرّك الخصوم السابقون، بعد إدراك التواترات في علاقاتهم، نحو نمط تعاوني بعد ذلك.

في مرحلة القسر، يكون هدف استخدام هذه الاستراتيجية التحكّم بخطر الحرب – التي يفترض من منظور الفاعل العقلاني، أن أيّا من الطرفين لا يريدها – لانتزاع التنازلات وإجبار الخصم على التراجع. وقد أشار سنايدر (Snyder) (Hermann, 1972) أن الخطر الأساسي الذي يجب تفاديه هو الخطأ في الحسابات. وقد يحدث ذلك لمختلف الأسباب: ضعف الاتصالات، الإدراك الخاطئ، المبالغة في تقدير القدرات أو تقليل شأن قدرات الخصم. ومهما كان السبب، يمكن للعنف الذي لا يريده ولا يتوقّعه أحد أن يحدث إذا أخطأ صانعوالقرار الأساسيون في حساباتهم خلال فترة القسر المذكورة. ولعلّ مفهوم الانسياق مع تفكير الجماعة أكثر شرح ذي صلة بالموضوع حيث يعلّق فريق من صانعي القرار، على ما يبدو، العقلانية وينجرفوا في دينامية جماعية تسفر عن عواقب وخيمة.

ومرة أخرى قد يقع خطأ في التعامل مع الخطر من جرّاء تصرّف العناصر التي تحتل موقعا أدنى في سلسلة القيادة بطريقة مستقلّة وغير مخولّة. فلا بدّ في وقت الأزمات من إصدار قواعد الاشتباك للقادة العسكريين. كما أن الدبلوماسيين والمبعوثين قد يجدون أنفسهم يتصرّفون على حافّة تعليماتهم أو حتى خارج نطاقها. في هذه الحالات قد تكون القرارات الفردية التي تتّخذ على الفور ذات أهمية حاسمة من أجل تحقيق نتيجة معيّنة. فاستنادا إلى هذا السيناريوالمحتمل اكتست الجهود لتحسين مرافق القيادة والمراقبة والاتصالات والكومبيوتر والاستخبارات (C4I) تلك الأهمية البالغة.

انطلاقا من الأعمال التي نشرها شيللينغ (Schelling) في الستّينيات، أصبح القسر الفعّال للخصم يعتبر بأنه ينطوي على استراتيجية التعهّد. والتعهّد يعني إقناع خصمك بأنك تعني ما تقول، أي ما خلاصته أن نواياك تنطوي على المصداقية. من الوسائل المفضلة التعهّد بالصمود وترك الخطوة التالية للخصم. فخطوة السوفيات في حصار برلين خلال أزمة ١٩٤٨-٩ وحصار الولايات المتحدة (أو الحجر (الكرنتينا)) لكوبا في أزمة ١٩٦٢ مثالان على استراتيجية التعهّد. كما أن التعهّد قد يكون شفويا. فقد يتّخذ شكل معاهدة ضمان أو دفاع عن النفس مشترك، أو قد يكون تصريحا غامضا وعامّا مفاده بأننا "لن نقف مكتوفي الأيدي..." أو "لن نتردّد في اتّخاذ قرارات صعبة..." وكثيرا ما يكون أجدى شكل للتعهّد القسري هو الجمع بين المادّي والشفوي.

تكمن معضلة عملية التعهّد في قوته. فهو ينطوي على "إحراق السفن". فهو يخفض المرونة. فنتيجة السعي لتحقيق الانتصار بأيّ ثمن يضيع فرص التوصّل إلى حل وسط. فبما أن الخاصّة المميزة لإدارة الأزمات هي التوازن بين القسر والتوفيق، لذا فإنه لن يكون الهدف تحقيق النصر بأيّ ثمن. لذا فقد قبل بأن التعهّد الذي يترك بعض المرونة هو الأفضل. فقد يكون من الأفضل إصدار التحذيرات بدلا من توجيه تهديدات محدّدة ولكن في هذه الحالة قد يتعرّض خداع المرء إلى الانكشاف.

قد يكون التصعيد نتيجة محتملة للتعهّد. فالتصعيد كثيرا ما يعني البدء بتعهّدات متواضعة نوعا ما وزيادة التهديدات بعد ذلك من أجل قسر الخصم ببطء على الحل الوسط، خوفا من أن يؤدّي البديل إلى صعود الأطراف إلى أعلى سلّم التصعيد. وهكذا فإن في التصعيد تكون استراتيجية التعهّد ذات حدّين. فيوجد تعهّد صريح باللجوء إلى خيار معيّن وتعهّد ضمني

بخيارات أخرى، أكثر خطرا إذا لم تنجح الخيارات الأولى، ففي حالة أزمة الصّواريخ الكوبية يمكن المجادلة بأن الحجر (الكرنتينا) كان يعني ضمنيًا أن الخطوة التالية ستكون ضربة جويّة أو اجتياحا إذا فشل الحجر نفسه.

إن التوفيق هو نقيض الكثير ممّا ورد في المناقشة السابقة. فهو طريقة لتسوية الأزمات – لذا فالإدارة تعني التسوية – دون الاستسلام لرغبات الأطراف الأخرى وأهدافهم. والصعوبة المباشرة في تقديم التنازلات هي أنها قد تعتبر علامة ضعف ممّا يشجّع الخصم على الصمود من أجل الحصول على المزيد. لذا فإن الدينامية في التوفيق هي خفض التصعيد. فإذا أصبحت التنازلات متبادلة فقد يصبح بإمكان الخصوم تبادل التنازلات. وبذلك فقد ينجم تحسّن هام في علاقاتهم جرّاء إدارة الأزمة.

تتمّ تسوية معظم الأزمات بقيام طرف بتقديم تنازل أكبر بكثير من تنازل الطرف الآخر. وقد يقوم المنتصر في بعض الأحيان، كما في كوبا، بخطوة لحفظ ماء وجه الخصم لتسهيل قبول النتيجة أو لتسهيل جعل الآخرين يقبلون النتيجة (لكن انظر: Lebow and Stein, 1944).

فإدارة الأزمات إذا تنطوي على إيجاد توازن بين القسر والتوفيق. وهذه مشكلة سائدة في الدبلوماسية. فهل يكون المرء صقرا أم حمامة في قضية ما؟ فبهذا المعنى تعتبر إدارة الأزمات بحق شكلا من أشكال الدبلوماسية. إنها دبلوماسية ذات طابع قسري. ومن المؤكّد أنها ليست دبلوماسية روتينية. بل هي السياسة الرفيعة للذين في الحكم.

النظرية النقدية/ ما بعد الحداثة Critical theory/ post modernism

كثيرا ما يستخدم هذان المصطلحان على أنهما مترادفان في أدبيات العلاقات الدّولية. ومع أن هذا ليس صحيحا كلّيا إلا أنه مفهوم لأن الكثيرين من المنظّرين النقديين هم أيضا من أنصار ما بعد الحداثة (أو كما يفضّل البعض من أنصار "الحداثة قريبة العهد"). ويزداد التشوّش ارتباكا بعقيدة في التنظير المعاصر للمفارقات اللغوية والديالكتيكية (الجدلية) وتصنيف المحاريب فضلا عن الغموض المتأصّل في المصطلحات نفسها. من الواضح أن كل نظرية "نقدية" بمعنى ما وبمعنى أن كل شيء يلي ما هو "حديث" هوبحكم طبيعة الأشياء "ما بعد الحديث" والنتيجة هي أن المعاني والتعاريف الدقيقة هي مصادر للخلاف والنزاع، حتى بين الذين يعتبرون أنفسهم من أنصار مدارس الفكر المذكورة (Brown, 1994 and Devetak, 1996). وثمّة سمة مشتركة

تميّز كلا الموقفين وهي أنهما يمثلان تحدّيا متواصلا للتقاليد النظرية القائمة وأنهما إضافة لذلك يرفضان العلاقات الدّولية كميدان مستقل للبحث ويسعيان إلى وضعه في السياق الأوسع للدّراسات الاجتماعية والسياسية والثقافية والفلسفية والأدبية.

تقترن النظرية النقدية بمجموعة فكرية تعرف باسم مدرسة فرانكفورت، ولا سيّما بعمل المنظّر الاجتماعي الألماني جوربن هابرماس (Jurben Habermas) الذي يرى أن النظرية النقدية تستدعي الشك في الأسس الابستمولوجية (المعرفية) والانتولوجية (الوجودية) لنظام اجتماعي قائم، حيث الادّعاء المركزي هو أن كل معرفة مبنيّة على أساس تاريخي وسياسي. في العلاقات الدّولية ظهر هذا التحليل في ثمانينيات القرن العشرين كردّ فعل على سيطرة الأرثونكسية الواقعية الجديدة/ الليبرالية الجديدة. فهي تدّعي أنه رغم اختلافهما وتعارضهما الظاهر فإنهما تنطلقان من "مشروع التنوير"، أي الاعتقاد بتحرير البشرية عبر العقل والتطبيق الحصيف للمعرفة العلمية. هذا هو ، من حيث الجوهر، المقصود بـــ "الحداثة". وينطوي "نقد" الحداثة على الكشف عن طبيعتها النفعية لذاتها وخصوصيتها ومالها من امتيازات. وتتمثّل "أزمة" الحداثة في أن الاعتقاد بأن النزعات السائدة في الفكر السياسي التقدّمي للقرنين التاسع عشر والعشرين (في هذه الحالة الليبرالية، الماركسية والديمقراطية الاجتماعية) قد أدّى لا إلى الإعتاق والتحرير حسب الوعد، بل إلى أنماط جديدة من الرق والتجريد من الإنسانية بلغت أوجها في ألمانيا النازية وروسيا الستالينية. وتوجد الجذور الفكرية لهذه المقاربات في أعمال كانط (Kant) وهيغل (Hegel) وماركس (Marx)، وخصوصا بالنسبة لأنصار ما بعد الحداثة، فريدريك نيتشه (Friederich Nietzche) الذي يرى أن انتصار العقلانية ينذر بالكارثة. وتكمن الاختلافات بين المنظّرين النقديين وأنصار ما بعد الحداثة في ردود أفعال كلّ منهم على "فشل" مشروع التنوير. فأنصار الحداثة يعملون على القضاء كلّيا عليه في حين أن المنظّرين النقديين يسعون إلى تفكيكه وإعادة سبكه في النهاية. وفي العلاقات الدّولية يؤمن الطرفان بالرأي الماركسي الذي مفاده أن المهمّة الأساسية ليست تفسير العالم بل تغييره. فكلاهما ينطويان على مهاجمة راديكالية للنظرية التقليدية التي تظلّ متجذّرة بعناد في "الفوضى الإشكالية" (anarchy problematique)، حيث تسعى الواقعية الجديدة إلى العمل ضمن قيودها الهيكلية وتحاول الليبرالية الجديدة تحسين أسوأ آثارها. والاعتقاد المحرك هو أنه من خلال تفكيك النظرية الأرثونكسية، تنفتح "آفاق التفكير" (وبذلك تدور حول "إغلاق" الحديث) وتتمّ إتاحة إمكانات

جديدة للتحوّلات الاجتماعية والسياسية. إن الاعتقاد بأن "النظرية هي دائما من أجل شخص ما أو شيء ما" (أي أن النظريات متجذّرة دائما في الحياة الاجتماعية والسياسية) هو نقطة الانطلاق في السعي للانعتاق ومنح السلطة. في العلاقات الدّولية يكون المذنب هو نظام وستفاليا وإعطاءه الامتياز لدولة الأمّة ذات السيادة ضمن إطار سلوكي لنظام اجتماعي فوضوي. تنبعث الأبحاث المتعلّقة بتحرّر المرأة والجنسين (ذكور وإناث) من داخل هذا الحديث وهي نسخة قوية لفرضيتها المركزية لأنه يتم، بشكل خاص، "إسكات" أو "استبعاد" المرأة في النص/ السرد الأعلى.

ونقطة الاختلاف الرئيسية بين العلم الجديد والقديم، على حدّ قول أحد روّاد النظرية النقدية، هي أن النظرية التقليدية (أو نظرية حلّ المشاكل) تقبل العالم على وضعه الرّاهن بما فيه العلاقات والمؤسّسات الاجتماعية المنظّمة فيه، كإطار للعمل (Cox, 1981). وتنطلق الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من هذا النظام للمحافظة عليه وبذلك يديمان حالات عدم المساواة الرّاهنة في السلطة والثروة. فالنظرية التقليدية محافظة من حيث أصولها ومتوجّهة نحو الوضع الراهن. وعلى عكس ذلك نجد أن العلم الجديد "يحرّر" من خلال الكشف عن الأساس الاجتماعي للمعرفة والسلطة والقيم، يحرّر النظرية الدّولية بمقدار ما يمكن التصدّي لحالات الظلم وعدم المساواة المتأصّلة في النظام السائد. ويعتبر البعض هذا التحدّي للمعتقد التقليدي "المناظرة الكبيرة الثالثة" في الموضوع. فيفترض أنه يضع حماة وحرّاس النظام القديم (الممثلين ببحّاثة مثل كيه. ان. والتز (K. N. Waltz) وآر. أو. كيوهان (R. O. Keohane) وبالمدرسة الإنجليزية في المملكة المتحدة) في مواجهة الطليعة أو "أتراك المهنة الشباب"، الذين يحتل الكثيرون منهم، رغم طابع تحدّيهم المتّصف بتحطيم المعتقدات القديمة، مراكز عالية ضمن علم لا وجود له، حسب تصنيفهم.

من الصعب في هذه المرحلة تقييم المساهمة الإجمالية التي قدّمتها النظرية النقدية ومذهب ما بعد الحداثة. فممّا لا شكّ فيه أنهما غيّرا، على الأقل من حيث اللغة والمفاهيم والأسلوب، وربّما إلى الأبد، طابع الموضوع ونطاقه. فهو الآن قائم بين العلوم على نحو أكثر وعيا لذاته. أمّا إذا كانت نقطته المركزية قد انتقلت أو لم تنتقل إلى مجال النظرية الاجتماعية المعيارية فهي نقطة غير ذات أهمية. لقد كانت المساهمة الرئيسية للتفكير الجديد هي الكشف عن الطبيعة الساكنة والحصرية والمعزولة في أساسها للنظرية الدّولية التقليدية ولجعل التغيير

السياسي الحقيقي إمكانية نظرية على الأقل. غير أنهم، مثل سلوكيي المناظرة الكبيرة الثانية، لم يقدّموا نتائج حتى الآن. فالتفكيك لم يفسح المجال بعد لإعادة التركيب أو التحرّر. ومن هنا، يظلّ البحث وبرنامج التعليم في العلاقات الدّولية منطقة متنازعا عليها من حيث الأساس.

صاروخ كروز **Cruise missile**

هو ، في الواقع، طائرة صغيرة بدون طيّار. وقد تمّ تطوير التكنولوجيا الأصلية الخاصّة به خلال الحرب العالمية الثانية حين أنتجت ألمانيا "القنبلة الطائرة" ف-١. وقد أدخلت تحسينات هامّة على هذه التكنولوجيا من جانبين خلال السنوات التي تلت ١٩٤٥. أولا، أصبح بالإمكان إنتاج محرّكات نفّاثة صغيرة واقتصادية جدا باستخدام إمّا مبدأ النفّاثة التوربينية أو المروحة التوربينية. ثانيا، جعلت التطويرات الهامّة في أساليب توجيه الصّواريخ من الممكن "قراءة" (تمييز) الأراضي التي يحلّق الصّاروخ فوقها ومقارنة هذه المعلومات بالمعلومات المخزّنة في الحاسوب. وهذه الإمكانية في التوجيه ذات أهمية حاسمة بشكل خاص إذا كان المراد هو استخدام الصّاروخ لأغراض استراتيجية، في ظروف طيران تصل إلى ستّ ساعات حيث تكون عمليات تصحيح المسار أساسية.

يمكن لصواريخ كروز حمل رؤوس حربية نووية أو تقليدية. كما أنه من الممكن تمييز نوع الرأس الحربي من المظهر الخارجي للصّاروخ. وهذا ينطوي ضمنيا على آثار مرعبة بالنسبة للحدّ من الأسلحة لأن إحصاء الصّواريخ لا يفيد كثيرا في تحديد وضعها إن كانت نووية أو تقليدية، وهو ما يشار إليه بـــ "القدرة المزدوجة".

لقد استمرّ تطوير صاروخ كروز منذ أن أصبحت هذه التكنولوجيات الجديدة متوفّرة. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في الولايات المتحدة. وحدث الإنتاج والنشر بالنسبة لأنظمة الإطلاق من الجووالأرض والبحر. ومن المكن القول بأن هذه التطوّرات تنافس من حيث الأهمية ما أحرز من تقدّم في نطاق الرؤوس الحربية المتعدّدة.

مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا **CSCE/ OSCE**

منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا. كان جزءا من عملية هلسنكي وتمّ توقيع البيان الختامي في أغسطس ١٩٧٥ من قبل ٣٥ دولة – تضمّ جميع البلدان الأوروبية، باستثناء ألبانيا، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. (تمّ لاحقا قبول ألبانيا كدولة مشاركة في

يونيو ١٩٩١). لم يكن البيان الختامي معاهدة رسمية بل إعلانا عن النية والالتزام السياسيين. وقد تضمّن ثلاثة فروع أو "سلات" رئيسية تتّصل بالأمن والتعاون الاقتصادي وحقوق الإنسان. وهذه القضايا كانت تعكس المصالح الرئيسية للكتلتين: اهتمام الغرب بحقوق الإنسان واهتمام الكتلة الشرقية بتوثيق التعاون الاقتصادي. وقد اجتمع الطرفان في اهتمام مشترك تمثّل بالقضايا العسكرية/ الأمنية. وقد تعهّد الموقّعون، في هذه السلة، بالالتزام بـــ "المبادئ التوجيهية" في علاقاتهم الدّولية: احترام المساواة السيادية والتخلّي عن القوة وحرمة الحدود وعدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية واحترام حقوق الإنسان. كما تمّ الاتفاق في هلسنكي على وثيقة تتعلّق ببناء الثقة والأمن ونزع السلاح. وتمّ التوخّي بشكل خاص أن يتمّ إعلام الطرف الآخر مسبقا عن المناورات العسكرية واسعة النطاق التي تجري في المستقبل من قبل الناتو أو حلف وارسو.

وقد اعتبر المؤتمر وما نجم عنه تقدّما هامّا لسياسة الانفراج وتقارب النسخة الأوروبية لتلك المبادرة – التي تجلّت في "استوبولينيك" (ostopolitik) – ونسخة القوى العظمى التي أطلقها مبدأ نيكسون. وكان على الاتحاد السوفياتي أن ينقاد بشأن قضية حقوق الإنسان وحرية حركة الشعوب بدرجة أكثر ربّما ممّا كان يحب لكنّه أدرك أنه في مقابل ذلك بدا أن الوضع الراهن في أوروبا في ذلك الوقت اكتسب صفة شرعية. وفي الغرب بصفة عامّة، وفي الولايات المتحدة، بصفة خاصّة، أفرز مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ازديادا في نشاط "المراقبة" – ولا سيّما في الكونغرس الأمريكي – للتأكّد من أن النصوص المتعلّقة بحقوق الإنسان كانت تطبق من قبل السوفيات.

بعد الاتفاق حول ميثاق باريس في نوفمبر ١٩٩٠ أيّد مؤتمر الأمن والتعاون مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحرّة. وفي الوقت نفسه تمّ استبدال الهيكل المنشأ خصّيصا للمؤتمر وأصبح دائما. فقد أصبح من الناحية الهيكلية منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). ويقود هذه المنظّمة الآن مجلس وزراء خارجية تدعمه سكرتارية مقرّها في فيينا. كما يوجد "مركز منع الصراعات" في فيينا أيضا، في حين أن مقرّ مكتب المؤسّسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في وارسوويقع مركز المفوّض السامي للأقلّيات القومية في لاهاي. ولمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا جمعية برلمانية عقدت اجتماعاتها الأولى في بودابست في يوليو١٩٩٢. وفي ١٩٩٢ أعلنت المنظّمة عن نفسها أنها منظّمة إقليمية ضمن المعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فهي لا تتدخّل إلا بموافقة المتحاربين وبعد عقد وقف

لإطلاق النار. مع أن مؤتمر/ منظّمة الأمن والتعاون قد ساهم مساهمة هامّة في إنهاء الحرب الباردة وما أعقبها في أوروبا فإنه مكبّل بسبب عدم وجود أدوات فعّالة لتسوية النزاعات (مثل وضع البوسنة) وليس لديه قوّات عسكرية خاصّة به.

يعدّ مؤتمر/ منظّمة الأمن والتعاون حالة نموذجية لنوع توسّع المهمّة التنظيمية الذي يمكن أن يطرأ على المنظّمات الحكومية الدّولية في العلاقات الدّولية المعاصرة. فمن حيث أنواع المنطق الوظيفي الذي كان نوعا هامّا من نظرية الاندماج (التكامل) من الممكن استباق وتوقّع هذا التوسّع في المهام. وتجدر الملاحظة أنه طبّق في قضايا العلاقات العسكرية/ الأمنية بدلا من ميدان الثروة/ الرفاه المفضّل لدى الوظيفية الكلاسيكية. وكونه، حتى الآن، منظّمة الأمن الأوروبية الوحيدة التي تعد روسيا كاملة العضوية فيها يعطيه ميزة على منظّمات أخرى مثل الناتو وWEU المتمركز حاليا في الهندسة الأمنية الأوروبية. إن دور المراقبة الذي لعبه في تنفيذ اتفاقية سلام درايتون في البوسنة (١٩٩٦) وجهوده المبذولة لإنشاء قوّة حفظ السلام في ناغورنو- كاراباك دليل على إمكاناته المتأصّلة في إدارة الأزمات والدبلوماسية الوقائية، لا سيّما في أوروبا الوسطى والشرقية.

انظر Helsenki Accords (اتفاقات هلسنكي).

أزمات الصّواريخ الكوبية **Cuban missile crisis**

كان السبب المباشر لأزمة الصّواريخ الكوبية التي جرت في أكتوبر ١٩٦٢ قيام الاتحاد السوفياتي بنصب صواريخ بالستية متوسّطة ومتوسّطة المدى وقادرة على حمل أسلحة نووية في تلك الجزيرة التي تبعد أقل من مائة ميل عن ساحل فلوريدا. وقد أدّى اكتشاف أجهزة استخبارات الولايات المتحدة لهذه الصّواريخ إلى حالة أزمة حادّة بين القوّتين العظميين حيث قامت إدارة كيندي باتخاذ تدابير مضادّة فورية وقسرية. وفي الواقع كان قد مضى بعض الوقت بين إدخال هذه الأسلحة واكتشافها من قبل أجهزة الاستخبارات. وإلى أن يتغيّر تعريف الولايات المتحدة للوضع في أكتوبر فقد كانت تتصرّف استنادا إلى الافتراض بأن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يدخل مثل تلك الأسلحة إلى ذلك النصف من الكرة الأرضية. كان ذلك واحدا من أخطاء التقدير المتعدّدة التي كشفتها الدراسة اللاحقة للأزمة.

لقد جاء الإدراك بعد ١٤ أكتوبر أن الولايات المتحدة قد فشلت في ردع السوفيات عن القيام بمثل ذلك العمل المتهوّر ليشكّل صدمة نافعة لفريق كيندي. فبعد الكشف عن صورة الاستخبارت اجتمعت اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي سرّا للنظر في دوافع الخطوة السوفياتية في سياق علاقة القوى العظمى وبالتالي كمحاولة لاستباقهم خطوة في المواجهة النووية. وقد اتّضح الآن أنه – رغم أن السوفيات كانوا بالفعل يرون أنفسهم في موقف أدنى في سباق التسلّح – فإن ما لا يقلّ أهمية في اتّخاذهم للقرار هو الرّغبة في ردع إغارة أمريكية ثانية على كوبا بعد حادثة خليج الخنازير التي أجهضت. فقد أقنعت السياسة الأمريكية في القيام بزعزعة استقرار النظام الشيوعي في كوبا، أقنعت القيادة السوفياتية أن معقلهم في البحر الكاريبي كان قد نضج من أجل القيام بالتدخّل مرة أخرى. من هذا المنطلق تأخذ الأزمة الكوبية شكلا ثلاثي المحاور أكثر ممّا أوحت به الدراسات الاستراتيجية العديدة منذ ١٩٦٢. لقد كانت كوبا/ أمريكا وكوبا/ الاتحاد السوفياتي عوامل هامّة في التصوّر السوفياتي. فنصب السوفيات لصواريخهم في كوبا كان يخدم عددا من الأهداف السوفياتية بضربة واحدة (وهذا ليس بالحدث النادر في صنع السياسة).

بعد المداولة – ومعارضة كبيرة – حزم مجلس الأمن القومي أمره على ضرب حصار بحري على كوبا بوصفه الردّ المفضّل. وبالنظر للوضع القانوني المشكوك فيه لهذه الخطوة فقد سمّيت "كرانتينا" (حجر)، وهي سياسة تذكّر بسياسة روزفلت. ومع أن الكرنتينا كانت دلالة بارعة على حزم أمريكا فإنها لم تفعل شيئا لإزالة الصّواريخ التي كانت قد وصلت إلى كوبا. وتصاعدت الأزمة إلى مستوى عال من التوتّر بعد أن نوّهت الولايات المتحدة بأنها ستقوم بإجراء مباشر ضدّ كوبا. وفي الوقت نفسه فتحت "قنوات خلفية" للاتصالات مع القيادة السوفياتية. فعبر هذه الوسائل تمكّن كيندي من إظهار موقف أكثر استرضاءا – حتى لدرجة التفكير بمبادلة مع الصّواريخ في تركيا. وقد ترك انطباع لدى الرأي العام الأمريكي أنه في مواجهة "العين للعين" أجبرت عين السوفيات على أن تطرف. وقد أشار ليبوو(Lebow) وشتاين (Stein) (١٩٩٤) أن الرئيس الأمريكي كان في الواقع مستعدّا لفعل الشيء ذاته. وفي نهاية الأسبوع الثاني من الأزمة وافق السوفيات على إزالة صواريخهم مقابل تعهّد أمريكي بعدم غزوكوبا.ولكن الزعيم الكوبي لم يستشر بشأن هذه الخطوات الاسترضائية، ممّا أصابه بالغم والكدر.

لقد نجم عن أزمة الصّواريخ الكوبية الكثير من تحاليل إدارة الأزمات التي تتّصف بالتبجح بالانتصار، تلك الإدارة التي كان يفترض أن تبيّن أن كوبا كانت نقيض الانسياق وراء تفكير المجموعة. وتدلّ نهاية الحرب الباردة وتوفّر الوثائق السوفياتية واللاعبين السابقين من أجل القيام بالتحليل والتمحيص أن الأزمة – كما أشير آنفا – كانت ثلاثية الأقطاب لا ثنائية بالمعنى الدقيق. وتوجد أدلّة تبيّن أخطاء في الإدراك لدى الطرفين ويظهر من ذلك صورة لكيندي أكثر ميلا للاسترضاء. بعد الأزمة تحسّنت العلاقات بين الخصمين تحسّنا جوهريا وتلى ذلك فترة انفراج. وقد أزاح اغتيال كيندي والإطاحة بخروشوف الزعيمين اللذين كان لديهما أكبر قدر من الدروس ليتعلّمانها من هذه المواجهة.

الاتحاد الجمركي Customs union

شكل من أشكال الاندماج (التكامل) بين الدّول. فبمقتضى هذا التدبير توافق الدّول الفاعلة على إلغاء التعريفات فيما بينها مع المحافظة على نظام للتعرفة في مواجهة أطراف ثالثة. إن إقامة التعرفة الخارجية المشتركة في مواجهة بقية النظام يعطي الاتحاد الجمركي طابعا تمييزيا. وعلى العكس، فإن إقامة الاتحاد بين الدّول الأعضاء يعطيه طابع التجارة الحرّة. تقام الاتحادات الجمركية عادة على عدد من المراحل المتّفق عليها. وتسمّى هذه العملية تحقيق التوافق.

ينقسم رأي الاقتصاد حول جدوى الاتحادات الجمركية. فهي من جهة تكافئ الكفاءة من خلال تشجيع التجارة الحرّة. ومن جهة أخرى فإنها تكافئ عدم الكفاءة من خلال تشجيع الحمائية، ولا سيّما في الهامش. ثم إن التحرك نحو التجارة الحرّة ضمن التدبير يوجد سوقا محلّيا أوسع للسّلع والخدمات خلف جدار التعرفة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدّي إلى زيادة الكفاءة إذا، ولكن فقط إذا، كانت اقتصادات الأجزاء المكوّنة تتمتّع بقدرة تنافسية عالية. في هذه الظروف يصبح الإنتاج متمركزا في أكثر الوحدات كفاءة. وكثيرا ما يشار إلى هذا التحليل لميزانية الاتحاد الجمركي كموازنة بين إيجاد التجارة وتحويلها.

تعدّ معاهدة روما التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في يناير ١٩٥٨ نموذجا واقعيا للاتحاد الجمركي. في هذه الحالة كانت الحجج الاقتصادية للخطوة نوعا ما مصنّفة ضمن المبرّرات السياسية للاندماج (التكامل). ومن المؤكّد أن النزعتين كانتا تشيران إلى نفس الاتجاه

إلا أنه قد يكون من الصحيح الاستنتاج بأن السياسة هي التي فرضت القرارات، في حالة الجماعة الأوروبية، وليس العكس.

D

تحديد الضرر Damage limitation

مصطلح يستخدم في الدراسات الاستراتيجية ويظهر استعماله في سياقين اثنين: كمبدأ وكموقف. في المعنى الأول تحديد الضرر هو اختصار للقول الذي مفاده أن الوظيفة الرئيسية للقدرة العسكرية للدّولة هي حرمان قوات العدومن فرصها في إيقاع الدّمار من خلال تعقبها وتدميرها. وبالمعنى السلبي يشير تحديد الضرر إلى نطاق التدابير التي تتّخذها الدّولة لحرمان العدومن مكاسبه. ويندرج تحت هذا العنوان نطاق كامل من التدابير الدّفاعية الفاعلة والسلبية التي تعتبر مناسبة في هذا الصدد.

أزمة الدّين Debt crisis

لقد كانت المشاكل الناجمة عن المديونية الأجنبية للدّول سمات ثابتة لنظام الدّولة منذ بدايته. من هذا المنطلق لم تكن أزمة ثمانينيات القرن العشرين شيئا غريبا، مع أن أسبابها كانت مشروطة ببعض العوامل في نظام الاقتصاد السياسي. من الواضح أن مديونية الدّول – كما مديونية الأفراد – لا تكون حرجة إلا إذا كان المدين غير قادر على تحقيق دخل كاف لخدمة المدفوعات. وهذه بالضبط هي المشكلة التي واجهت عددا من الدّول، بما في ذلك معظم بلدان أمريكا اللاتينية، في أوائل الثمانينيات. وقد تغيّرت نسبة الدّين إلى عائدات التصدير ضدّ المدينين لدرجة أنها أحدثت أزمة في نظام الائتمان الدّولي.

يمكن تمويل التدفّقات المالية للدّول على شكل منح وقروض على أساس عام أو خاص. وقد أصبح التمويل الخاص من قبل البنوك الواقعة ضمن البلدان الصناعية المتقدّمة عاملا متزايد الأهمية خلال السبعينيات. لقد نجم عن الارتفاع الشاهق في أسعار النفط بعد صدمة النفط الأولى خلال السبعينيات أن مقادير كبيرة من رؤوس الأموال انتقلت إلى خزائن دول أوبك. وقد نجم عن القرار بالسماح بإعادة تدوير دولارات النفط (petro dollars) عبر أول نظام مصرفي عالمي أن مقادير كبيرة من الأموال أصبحت متاحة للإقراض للمقترضين الراغبين في الاقتراض. والشركات الخاصّة في كثير من الأحيان تسأل أسئلة أقل من أسئلة الحكومات وهي بالتأكيد تقتضي من الطلبات ما هو أقل من طلبات الحكومات – ولا سيّما الطلبات ذات الطابع السياسي – التي توضع في تعامل الحكومات بعضها مع البعض. وقد بدأ الاقتراض من قبل البلدان ذات الدخل المتوسّط على مقياس كبير في منتصف السبعينيات. فكان الاقراض الخاص

مصدرا هاما للائتمان. وكانت الفوائد المستوفاة أعلى ممّا يمكن توقّعه في التعامل بين دولة وأخرى.

يقتضي الاقتراض على النطاق المشار إليه أعلاه "حلقة فاضلة" من العائدات/ تسديدات خدمة الدين لدعمه وإبقائه. وقد كسرت هذه الحلقة حين تحركت معدّلات التبادل التجاري ضدّ المدينين، عندما زادت صدمة النفط الثانية تكاليف الطاقة وعندما رفعت أسعار الفائدة في أمريكا. وقد بلغت الأزمة أوجها حين أعلنت المكسيك في ١٩٨٢ أنها غير قادرة على الوفاء بدفعات ديونها الأجنبية. وتضمّنت الحلول المقترحة الفكرة المحافظة الحذرة القائلة بإعادة جدولة الدّين إلى جانب الفكرة الإعفاء من الدّين الأكثر راديكالية (إلغاء الديون كلّيا). وقد أعطت أزمة الدّين فعليا نفوذا للدّول المانحة وللمنظّمات الحكومية الدّولية مثل صندوق النقد الدّولي. وبالنظر لمقاربتها المتعلّقة بقضية الاشتراط في القروض التي يمنحها صندوق النقد الدّولي، فقد كان من المتوقّع أن يتطلّب الصندوق من الدّول المدينة تعديل نشاطها الاقتصادي باتجاه المزيد من الخصخصة (privatization) والتوجّه نحو السوق. على أن الدّول المدينة ليست عاجزة عن المساومة مع دائنيها. وقد تمّ، بشكل خاص، الترويج لفكرة تخلف منسق عن وفاء الدّين في أكثر من مناسبة.

لم تحل أزمة الدّين لكن تمّت إدارتها. وعلاوة على ذلك في بعض الأحيان أصبحت عتيقة بعد أن كسر عدد من اقتصادات السوق الناشئة الطوق وخرجت من صفوف مديني الثمانينيات. ومن المفيد التذكّر بأن أكبر المدينين في عقد الثمانينيات كانت الولايات المتحدة ذاتها. ومع أن الولايات المتحدة تتمتّع بالامتيازات الخاصّة بعملة صعبة فإن هذا لا يناقض القول بأن الدّين ليس مشكلة بحدّ ذاته. المشكلة هي الثقة بين علاقة الدّائن والمدين.

صنّاع القرار Decision - makers

هم الذين يتّخذون القرارات نيابة عن الأطراف الفاعلة الدّولية. ورغم أن التعريف دائري فإن تحديد الذين يقومون بالفعل بصنع القرارات في حالات معيّنة مهمّة صعبة في كثير من الأحيان. وحين يكون الطرف الفاعل فردا من الأفراد – مثلا الأمين العام للأمم المتحدة – عندئذ ينهار التمييز. ففي تلك الظروف الأكثر حصولا حين يكون الطرف الفاعل جماعة من الأفراد تكون نقطة انطلاق معقولة الوثيقة التي تنصّ على الأغراض والوظائف الأصلية للطرف الفاعل

– مثل دستور الدّولة أو أعرافها. ويمكن وصف ذلك بأنه تحديد شاغلي المنصب الرسميين بوصفهم صنّاع القرارات.

على أن تنامي الإدراك بأهمية الجماعات في صنع القرارات يفضي إلى إدراك مختلف وأكثر تعقيدا. ففي الأنظمة التعدّدية لا يمكن إغفال دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. وفي بعض الأنظمة يلعب العسكريون دورا رئيسيا. وفي تلك الأنظمة التي تخضع صناعة القرارات فيها إلى الإجراءات البيروقراطية قد يكون من الضروري النظر إلى وزارات معنية في الدّولة. وفي التحليل الأخير فإن جواب السؤال: "من هم صناع القرار؟" يختلف حسب السياق ومحتوى السياسة.

الأفولية Declinism

هي جهة في "المناظرة" المستمرّة حول المجال والنطاق المستقبليين للسلطة والنفوذ الأمريكيين. يعتقد الأفوليون – كما يعني الاسم – أن مركز القوة النسبي للولايات المتحدة آخذ في الأفول. ويعد عمل بول كيندي Paul Kennedy (١٩٨٨) النص المعياري عن الأفولية، حيث تحدّث عن الآثار المتآكلة لــ "الامتداد الإمبريالي المفرط" على السلام الأمريكي. لقد تعهّدت أمريكا في أوج بروزها بالتزامات ومسؤوليات تبيّن أنها مرهقة لدرجة يصعب معها الثبات عليها ولكن أمريكا كانت مفرطة في التأخّر عن الانسحاب منها قبل إقبال الوهن. يضع عمل كيندي الولايات المتحدة الأمريكية ضمن تقليد القوى العظمى التي عانت من الفجوات ذاتها – أو من فجوات مماثلة بين الالتزامات والقوة. وقد وردت مقارنات واسعة النطاق مع التجربة البريطانية بشكل خاص في عمل كيندي. وفي الواقع، لقد اعتبر كثير من نقّاده، ولا سيّما ناي (Nye) (١٩٩٠) الكثير من مقارناته غير ملائمة. وقد أشار الإخوة سبراوتس (Sprouts) (١٩٦٨) في مقالة نقدية أن "معضلة" موازنة ازدياد الطلبات مع موارد القوة المتاحة مستوطنة في أية جماعة سياسية. وفي معالجة كيندي أيضا اعتبر الامتداد الإمبراطوري المفرط أمرا لا مفر منه وبالتالي أمرا جبريا. فمهمة القيادة السياسية إذا هي النظر إلى بعيد والسعي للتكيّف مع الظروف المتغيّرة بدلا من معارضة هذه النزعات.

يكمن وراء فكرة الامتداد الإمبراطوري المفرط المبادلة المألوفة بين النمو الاقتصادي والإنفاق على شؤون الدفاع. فالإنفاق العسكري الكبير عبر فترات طويلة يرسم ظلا على رئة

الاقتصاد ممّا يؤدّي إلى نمو اقتصادي بطيء. وبما أن المنافسين الاقتصاديين الرئيسيين لأمريكا كانوا حلفاءها العسكريين فقد تمكنت هذه الدّول أثناء الحرب الباردة – لا سيّما اليابان – من الركوب المجاني تحت مظلة الأمن الأمريكية. لذا نجد في كتابات كيندي أن تكاليف السلم الأمريكي على شكل مستويات عالية ومستمرّة نسبيا للإنفاق في مجال الدّفاع تتّصل اتصالا سببيا بالأداء الاقتصادي الضعيف. وقد أدّى تطابق نشر الكتاب في ١٩٩٨ مع العجز الأمريكي المتزايد خلال إدارة ريغان الثانية إلى ضمان أفضل المبيعات لذلك الكتاب.

يمكن اقتفاء أثر حالة الأفولية بالعودة إلى السنوات الأولى من السبعينيات حين بدا أن انهيار نظام بريتون وودز الخاص بالتمويل والمدفوعات والانسحاب من الحرب الفيتنامية ينذر بنهاية فترة زمنية. وقد اعترف روزكرانس (Rosecrance) في طبعة ١٩٧٦ التي جاء فيها أن أمريكا أصبحت قوة عظمى "عادية"، اعترف بحدود القوة الأمريكية. وقد عزيت دبلوماسية الانفراج التي مارسها نيكسون/ فورد/ كيسنجر إلى نظام من تقاسم القوة في عالم يزداد فيه تعدّد الأقطاب. وقد قوّضت أحداث فيتنام توافق الرأي السائد خلال الحرب الباردة في الولايات المتحدة الذي كان قد أوجد بيئة متساهلة لسياسة العولمة بعد مبدأ ترومان وانتصار الرئيس في الانتخابات عام ١٩٤٨.

وبدا أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا وحرب الخليج قد دسّت الأفولية تحت التراب، فأصبحت التقارير التي تقول بأفول أمريكا تبدو سابقة لأوانها واحتلت النزعة التجديدية مركز الصدارة على المسرح. وقد غطّت اتجاهات التجديد التي تتبجّح بالانتصار تداعيات الأفولية التي تقول إن كلا الدّولتين العظميين قد خسر الحرب الباردة بمعنى ما. وأصبحت الأفولية الآن قرينة التحاليل الانعزالية الجديدة والمركنتالية الجديدة لخيارات أمريكا السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة.

إزالة الاستعمار Decolonization

هي العملية التي تمّ بموجبها إنهاء السيطرة الأوروبية على الأراضي والشعوب الواقعة وراء البحار. وقد توّجت بالحركة نحو الاستقلال ضمن هذه المناطق. ونجم عن ذلك زيادة كبيرة في عدد الدّول ضمن النظام الدّولي وأصبحت بعض المصطلحات مثل "العالم الثالث"

تستعمل بشكل متزايد كتعابير جماعية تشير إلى هؤلاء الأطراف الفاعلين الجدد. وتجدر الإشارة إلى أن التطابق بين كون دولة ما مستعمرة سابقة وكونها دولة من دول العالم الثالث ليس مطلقا.

كانت الدّول الرئيسية المعنية بعملية إزالة الاستعمار تقع في أوروبا. ولا بدّ من الإشارة إلى اثنتين وهما المملكة المتحدة وفرنسا. فبالنسبة للأولى أدت إزالة الاستعمار إلى تأسيس الكومنولث الذي كان مدعوما في سنواته الأولى بروابط اقتصادية، لا سيّما نظام التعرفة التفضيلي الخاص بالتفضيل الإمبراطوري ومنطقة الاسترليني. أما تجربة إزالة الاستعمار الفرنسية فقد كانت أكثر رضيّة من تجربة المملكة المتحدة، لا سيّما في الجزائر وفيتنام. وخلافا لجيرانهم كان الفرنسيون متعلّقين بفكرة الانصهار بدلا من الاستقلال ولم يتم حلّ المشكلة بشكل نهائي إلا بعد انهيار الجمهورية الرابعة عام ١٩٥٨، وذلك لصالح إزالة الاستعمار.

يجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن سياسات التدخّل في شؤون الأراضي والشعوب وراء البحار قد انتهت بزوال الاستعمار. ففي حين أن السيطرة الرسمية قد تكون انتهت، فقد انتشرت أساليب للتدخّل والتغلغل أبعد من الأساليب الرسمية. وتجدر الملاحظة أن الآثار الأخيرة للسيطرة الاستعمارية قد أوجدت مجالات لقضايا خلافية هامة تتعلّق بالسياسة الخارجية بالنسبة للمملكة المتحدة فيما يخصّ الفوكلندز وجبل طارق وهونغ كونغ.

بحكم الواقع/ بحكم القانون De facto/ de jure

مصطلحان شائعان في القانون الدّولي والدبلوماسية فيما يتّصل بالاعتراف. فـــ "بحكم الواقع" يشير إلى اعتراف مؤقّت بأن حكومة معنية تمارس سيادة فعلية، في حين أن "بحكم القانون" ينطوي على اعتراف بالسيادة الواقعية والقانونية. فالاعتراف بحكم الواقع يعني ضمنيا الشك في قابلية استمرار نظام ما في المدى الطويل أو في شرعيته. في حين ينطوي الاعتراف بحكم القانون على قبول دبلوماسي تام بالدّولة أو الحكومة الجديدة. فعلى سبيل المثال، اعترفت المملكة المتحدة بالحكومة السوفياتية بحكم الواقع عام ١٩٢١ وبحكم القانون عام ١٩٢٤. ومن الواضح أن الحسابات السياسية تلعب دورا رئيسيا في التمييز بين النوعين. على أنه يجب التنويه بأن الاعتراف بحكم الواقع ينطبق على الحكومات لا على الدّول – فقد تكون دولة ما قائمة من كافة الجوانب العملية بحكم القانون، في حين أن حكومتها قد تعتبر قائمة بحكم الواقع، لأسباب سياسية. والمبدأ الأساسي هو ما إذا كانت الحكومة تمارس أولا تمارس سيطرة فعلية

على أراضي الدّولة المعنية. لكن القضايا الأيديولوجية يمكن أن تتدخّل وهي تتدخّل بالفعل. فعلى سبيل المثال، أثناء الحرب الباردة أصبح الاستعمال أو عدم الاستعمال الاصطفائي لهذين النوعين من الاعتراف أدوات تمييزية هامّة لتسجيل الموافقة أو عدم الموافقة. فمن ١٩٤٩ حتى ١٩٧٩ ظلّت الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بالصين الشيوعية اعترافا بحكم القانون.

الاعتراف بحكم الواقع ليس بالضرورة شرطا مسبقا للاعتراف بحكم القانون مع أن هذا كان هو السائد عمليا كما هو الحال في المثال الصيني – الأمريكي المشار إليه آنفا. والفرق بينهما ليس مجرّد مسألة درجات أو تفضيل سياسي إذ أن الاعتراف بحكم القانون يستتبع إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية في حين أن الاعتراف بحكم الواقع لا ينطوي بحدّ ذاته على تبادل العلاقات الدبلوماسية. وعلاوة على ذلك، قد يكون الاعتراف بحكم القانون "صريحا" (يتضمّن تبادلا فوريا للمذكرات الدبلوماسية) أو "ضمنيا" (يتضمّن النية المعلنة بالقيام بذلك في وقت ما في المستقبل). وهذان النوعان ليسا نهائيين مع أن سحب الاعتراف بحكم الواقع أسهل من سحبه بحكم القانون.

الدّفاع Defence

وسيلة لحماية القيم النادرة من الهجوم. ثمّة تقليد راسخ – في فكر العلاقات الدّولية يتصوّر مجالات قضايا الدّفاع من منطلق المسائل العسكرية – الأمنية. فينظر إلى الدّفاع على أنه بالدرجة الأولى قيام الدّول والأحلاف بمقاومة الهجوم المادّي من الخارج من خلال رفع تكاليف المهاجمين بحيث تفشل المبادرة. وفي الحالة المقيدة تترك قدرة الطرف الذي يكون في موقف الدّفاع وتصميمه أثرا قويا على المهاجم المفترض بحيث لا يقوم بالهجوم. في هذه الحالة يكون الدّفاع صنوالردع. وفي استعمالات أخرى يمكن اعتبار المصطلحين مترادفين، كما رأى سنايدر (Snyder) (١٩٦١) في بادئ الأمر.

في العلاقات الدّولية كثيرا ما اقترنت حاجة الأطراف الفاعلة للدّفاع عن نفسها اقترانا إيجابيا بالفكرة التي مفادها أن النظام هو نظام فوضى. فكلّما ازدادت الفوضى كلّما ازدادت الحاجة للدفاع. وقد زاد ظهور الدّولة بوصفها الطرف الفاعل المسيطر في العلاقات الدّولية اعتبارا من القرن السابع عشر فصاعدا، زاد من أهمية الدّفاع كهدف من أهداف سياسة الدّولة. فقد اعتبر الدّفاع عن أراضي الدّولة المتطلّب الأول. وبعدئذ كان من المحتمل لبعض الأصول،

الرمزية والعملية – مثل عاصمة الدّولة – أن تكتسي أهمية أكثر من غيرها. وبما أن القدرات الدفاعية غير موزّعة توزيعا متساويا بين الأطراف الفاعلة من الدّول، فإن بعض الدّول كانت أقدر على الدّفاع عن نفسها من دول أخرى. فتلك الأخيرة تكون مضطرة للبحث عن تحالفات ومعاهدات ضمان إذا كان لها أن تتجنّب المصير الذي لا تحسد عليه في أن تكون "رهائن" في النظام. وأحيانا تسعى تلك الدّول لحماية نفسها بالتوجّه نحو الحياد. وفي أحيان أخرى تلتحق بزعيم أحد الأحلاف.

من المحتمل أن يتمثّل أحد النطاقات المحدّدة الهامة في دفاع أيّ طرف فاعل بالتكنولوجيا المتوفّرة. فميزان الفائدة بين الطرف المدافع والطرف المهاجم يتأثّر بهذا العنصر التكنولوجي. في التاريخ الحربي للقرن العشرين يتّفق معظم الباحثين على أنه في حين أن الميزان في حرب ١٩١٤ كان إلى جانب الدّفاع فإنه أصبح إلى جانب الهجوم بحلول ١٩٣٩. ثم إن تقدير وضع الميزان، كما لاحظ بوزان (Buzan) (١٩٨٧) كان خاطئا عام ١٩١٤ مما أسفر عن نتائج مكلفة. وقد أصبح ينظر إلى الموازنة بين الدفاع والهجوم في الفترة قريبة الأجل على أنها متحول حاسم الأهمية في تعدّدية المحاور في تحديد ما إذا كان الحلفاء سيلتزمون بدعم بعضهم البعض في حالة نشوب الحرب أو أنهم سيسعون إلى "الركوب المجاني" على أمل أن يقوم طرف آخر بالقتال.

في النظام المعاصر لقد جعل تطوّر القوة الجوية والأسلحة النووية مهمّة الدّفاع تكاد تكون لا تقهر كما جعلت من المتعذّر تماما تقريبا تصوّر عواقب الحرب، فالاستراتيجية النووية – لا سيّما بأيد أوروبية – قد فصلت كليا تقريبا الأمن العسكري عن الدّفاع على الأقل من حيث العنف ذي الكثافة العالية وتمثّلت النسخة الختامية لهذا الفصل بنظرية الدّمار المتبادل المؤكّد، الأمر الذي أعطى ميزة للحاجة إلى ترك المراكز السكانية دون دفاع.

إن مسائل الدّفاع، بوصفها مجال قضايا خلافية في السياسة الخارجية لدولة من الدّول، تقترن بالمدى الذي يحتل فيه العنف درجة عالية في قائمة الأولويات بالنسبة للزعماء والجماهير الواعية، لا سيّما التوقّع بأنه سيتحوّل إلى عنف مدمّر. وعند كتابة هذا المؤلّف يعتبر الدّفاع أمرا فوريا وملحّا لحكومة إسرائيل وشعبها إلى درجة غير واضحة بالنسبة لحكومة إيرلندا وشعبها. وحتى بالنسبة للإسرائيليين لا يزال من المتوجّب مقابلة تكاليف الدّفاع. مع منافعه. من التأكيدات الشائعة – والصحيحة مع ذلك – أن الأموال المخصّصة للدّفاع هي أموال تحرم منها قضايا

أخرى. ثم إنه، كما اكتشفت الدّول العظمى إبان الحرب الباردة، يمكن للمستويات العالية المستمرّة للإنفاق على أغراض الدّفاع أن توجد مجمّعا عسكريا – صناعيا له مصلحة في استمرار هذا الإنفاق. وقد أزالت نهاية الحرب الباردة بعض الإلحاح من معضلة الدّفاع – الأمن من الاعتبارات السياسية. ومع أن "أرباح السلام" المأمولة قد لا تكون بالمقدار المتوقّع فقد حصل إعادة تحديد هامّة لاحتياجات الدّفاع حيث أصبحت تهديدات الأمن ترى بطرق غير تقليدية. لقد أشار دويتش (Deutsch) (١٩٥٧) في دراساته المتعلّقة بالاندماج (التكامل) أنه يمكن الآن تحديد مجموعات كاملة من الدّول ضمن النظام التي لا يتمّ فيها تحديد العلاقات الإقليمية بشكل أساسي ومتواصل من حيث أكثر سياقات الدّفاع – الأمن الصارمة والملحّة. فإذا كانت هذه نزعة هامة للمستقبل فعندئذ يصبح لمسائل الدّفاع وضعا أضعف نسبيا في اهتمامات السياسة الخارجية لبعض جماعات من الدّول. وتبقى مسألة الدفاع بالنسبة لدول أخرى ذات أهمية حاسمة في تحديدها للوضع.

انظر Non - offensive defence (الدفاع غير الهجومي).

تحديد (تعريف) الوضع Definition of the situation

مصطلح أسند بالأصل إلى عالم الاجتماع الأمريكي توماس (١٩٥٨) وطبّق على نطاق واسع منذئذ من قبل علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي، على حدّ سواء. وهو يشير إلى عمليات الإدراك الاجتماعي التي تقوم بمقتضاها الأفراد والجماعات بـــ "تكوين" صورة عن واقعهم في جميع مظاهره. فهذه النظرة التي مفادها أن الأفراد والجماعات يستجيبون للمواقف حسبما يدركونها، وليس كما هي في الواقع، قد جعلت محلّلي السياسة يتحدّثون عن بيئة سيكولوجية يتمّ فيها رسم السياسة. وهذه المقاربة تتلخّص في عبارة – مشتقة أيضا من توماس – مفادها أنه "إذا حدّد الناس الأوضاع على أنها حقيقية فإنها حقيقية بعواقبها".

بما أنّ عمليات الإدراك تنطوي على اختيار بعض المؤشّرات وتجاهل أخرى، فقد رأى محلّلوالسياسة أن هذه النظرة قد تساعد الآخرين على فهم كيف يمكن ارتكاب "أخطاء" واضحة في رسم السياسة. فما يمكن أن يرى موضوعيا على أنه "خطأ"، يصبح مفهوما أكثر إذا ما تمّ قبل ذلك استقصاء تحديد الموقف الذي أنتج السياسة. فبعض أفدح الأخطاء وأحرجها، مثل فشل

الولايات المتحدة في توقّع الهجوم على بيرل هاربور عام ١٩٤١، رغم إطلاعها على الاستخبارات اليابانية، تخضع لهذا التفسير.

ينطبق مفهوم تحليل الوضع أيضا على تحليل مدركات جمهور الشعب بقدر ما ينطبق على مدركات القيادة. بل إن التحليل الذي يحاول وصف وتفسير كيفية رؤية الناس لأحداث العالم يجب أن يأخذ موقفا متجانسا مع تحديد فكرة الوضع. وبالطبع يبقى محتوى ذلك التحديد (التعريف) مسألة تجريبية (empirical).

مسعى (مسلك) Demarche

مصطلح دبلوماسي يشير إلى مبادرة جديدة يأخذها أحد الأطراف بعد الوصول إلى طريق مسدود في المفاوضات الثنائية. وهو لا ينطوي عادة على أي تغيير هام للمصلحة القومية وقد يكون جزءا من الاستراتيجية الدبلوماسية الإجمالية من الأساس. وميزته أنه يدلّ على رغبة أحد الأطراف في إيجاد حل مقبول للمشكلة.

التجريد من الطابع العسكري Demiliterization

سياسة يحظر بموجبها على القوى العسكرية التواجد في منطقة ما. ويكون الحظر مطلقا عادة. وفي حال بقاء أية قوات فإنه يتوقّع أن تقتصر على التدابير الدفاعية غير الاستفزازية، والتي تقترن عادة بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. قد يتبع التجريد من الطابع العسكري انسحاب القوات أو قد ينطبق على منطقة لم تدخلها القوة العسكرية. وقد يحدث كجزء من معاهدة سلام أو اتفاقية هدنة. لذا فإن من شأن الترتيب أن يتضمّن بعض التحقّق والمراقبة للوضع. وأخيرا، إذا كان التجريد من الطابع العسكري ينطبق على كامل أراضي دولة من الدّول فيكون من المتوقّع أن تكون السياسة الخارجية لتلك الدّولة ذات توجّه حيادي أو غير منحاز بعد ذلك.

انظر Disengagement (فك الارتباط).

الدّيمقراطية والشؤون الخارجية Democracy and foreign affairs

لقد أصبحت الآن مقولتان عامتان عن الدّيمقراطيات جزءا من حكمة العلاقات الدّولية التقليدية. أولا، أن الدّيمقراطيات تنطوي على الضعف في صياغة وتصريف السياسة الخارجية

– نظرية دي توكفيل (de Toqueville). ثانيا، أن الدّيمقراطيات أكثر محبّة للسلام من الأنواع الأخرى من الأنظمة السياسية، وأنها نادرا ما تقوم، أولا تقوم على الإطلاق، بمحاربة بعضها البعض – حسب نظرية كانط (Kant) أو نظرية "السلام الدّيمقراطي".

كان دي توكفيل أول من أعرب عن عدم التّوافق بين الدّيمقراطية والسياسة الخارجية في كتابه "الدّيمقراطية في أمريكا" (١٨٣٥). في معرض إشارته بشكل خاص إلى الولايات المتحدة قال: "إن السياسات الخارجية نادرا ما تتطلّب أيّا من تلك الصفات التي تختصّ بها الدّيمقراطية. بل على العكس تتطلّب الاستخدام التام تقريبا لكلّ تلك الصفات الضعيفة فيها." وعلاوة على ذلك، "لا يمكن لديمقراطية ما القيام، إلا بكثير من الصعوبة، بتنظيم تفاصيل تعهّد هام من التعهّدات والمثابرة في تصميم ثابت والعمل على تنفيذها رغم العقبات الجدية. وكانت فكرته المركزية هي أن الدّيمقرلطيات "أقل بشكل قاطع" من الأنظمة السياسية المركزية لأنها "عرضة للاندفاع بدلا من الحذر". لذا فقد تكون بطيئة في الاستجابة للأزمات وعندما تأتي فقد تكون الاستجابة متطرّفة. وعلاوة على ذلك "ثمّة شيئان يجدهما الناس الديمقراطيون دائما من الصعوبة بمكان: الشروع في الحرب وإنهاؤها." وسبب هذه الحالة، برأي دي توكفيل، هو "تدخّل" السياسة الدّاخلية في رسم السياسة الخارجية والحاجة الدّائمة للاستجابة للرأي العام. وعلى نقيض ذلك، نجد أن الأنظمة الفاشستية تتمتّع بميزة لأن النظام السياسي المغلق يسهل صنع القرار السريع والثابت وغير المكبل بالحاجة إلى الرجوع إلى جمهور تتأصّل فيه النزعة النقدية. لذا فإن تركيز القوة وحرمان الجمهور من التمحيص والمناقشة يعطي الأنظمة السياسية المركزية ميزات حاسمة في الشؤون الخارجية. لقد كانت هذه النظرية موضوعا هاما في الجدال بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية في مجال النظرية الدّولية وخلال القرن العشرين، وبشكل خاص أثناء الحرب الباردة، كانت المجتمعات الدّيمقراطية وقياداتها واعين بشكل حاد لهذه النواقص الظاهرة في السياسة. على أنه من حيث الواقع نجد أنه في معظم الديمقراطيات الغربية، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن التدابير الدستورية تقوم دائما بإسناد ميزان الميزة في السياسة الخارجية للسلطة التنفيذية بدلا من فروع الحكومة الأخرى وذلك بالضبط جرّاء إدراكها لمشكلة دي توكفيل. ففي الولايات المتحدة تكاد تكون الرئاسة "إمبراطورية" دائما وفي المملكة المتحدة يكون دور البرلمان أدنى بكثير من دور الحكومة ووزارة الخارجية والكومنولث.

إن قضية نوع النظام وأثره على الشؤون الدّولية هو أيضا موضع اهتمام أساسي في النظرية الدّولية. يرى البعض أن مقولة كانط (Kant) بأن الدّيمقراطيات لا تحارب بعضها ("السلام الدائم" ١٩٧٥) هي "أقرب ما لدينا لقانون تجريبي (empirical) في دراسة العلاقات الدّولية" (J. S. Levy in J. M. Owen, 1994). هذه النظرية هي الآن العمود الأساسي الذي ترتكز عليه النظريات الليبرالية والليبرالية الحديثة. وتصنّف الخصائص التي يفترض أن الدّيمقراطيات تختصّ بها من حيث القيود المؤسّسية والقيود المعيارية أو الثقافية (M. Doyle, 1986). فالدّيمقراطيات مصمّمة، مؤسّسيا، بحيث تستجيب لآراء جمهور ناخبيها. فبما أن الناس يفضلّون السلام على الحرب بصفة عامة، وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فإن الحكومات الدّيمقراطية تتّصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع. لذا فيغلب عليها اتباع استراتيجيات ترمي إلى تجنّب الحرب. وفيما يخصّ المعايير والثقافة فإن الدّيمقراطيات تفترض أن الدّيمقراطيات الأخرى تؤمن أيضا بفكرة التسوية السلمية للمنازعات واستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير. فهذا الإدراك الذي يعزّز بعضه بعضا لأفضليات السياسة يؤدّي إلى سياسة التوفيق بدلا من المجابهة. فالعلاقات بين الدّيمقراطيات تؤدّي على مستوى عام إلى إيجاد مناطق سلام وجهات أمنية حيث يكون توقّع الصراع العنيف بين الوحدات في حكم المعدوم.

ولا عجب أن ينازع الواقعيون الجدد في هذه الادّعاءات وأن يجادلوا بأن الإثبات التجريبي (empirical) غير حاسم. هذا النزاع يتعلّق جزئيا بالتعريف (ما هي الدّولة الديمقراطية وما هو الوضع الذي يعتبر حربا؟) لكنه أيضا ينجم عن اعتقاد الواقعيين بأن هيكل النظام الدّولي يتجاوز نوع الأنظمة في توليد سلوك السياسة الخارجية. لذا فإن الإدراك العام للفوضى وما ينجم عنها من معضلة أمنية، يعني أن الدّيمقراطيات لا تستجيب بشكل مختلف إزاء ورطتها عن استجابة الدّول غير الدّيمقراطية. ففي غياب سلطة تضع القواعد، وتفرض السلطة، تظلّ السياسة الدّولية نظام مساعدة ذاتية تنافسية تسوده القوة والمصلحة الذاتية. بالنسبة للواقعيين يعد الهيكل الشامل المحدّد الأساسي لسلوك الوحدات، لذا فإن قضية نوع الوحدات هو قطعا عنصرا متحوّلا ثانويا (C. Layne, 1994). ورغم هذه الاعتراضات فقد أصبحت نظرية السلام الدّيمقراطي الآن مذهبا تقليديا في أوساط رسم السياسة الغربية وتشكّل الأسباب المنطقية لمبدأ كلينتون وتوسعة الناتو.

Demontage

مصطلح دبلوماسي يستخدم فيما يتّصل بتعويضات الحرب. فهويشير إلى تفكيك المصانع والمعامل الصناعية والمنشآت الأخرى المتّصلة بالإمكانات الحربية للدّولة المعتدية وتحويلها لاحقا إلى الدّولة أو الدّول المتلقّية للتعويضات. ويطالب بها أحيانا كمجرّد مكافأة للمنتصرين لكنها تعتبر على الأغلب تدبيرا احترازيا ضروريا لمنع أي عمل عدواني ممكن في المستقبل من قبل الدّولة المهزومة. ففي مؤتمر بوتسدام لعام ١٩٤٥ طالب الحلفاء بتفكيك أو تدمير القدرة الحربية لألمانيا ما بعد الحرب في جميع مناطق الاحتلال الأربع.

التبعية Dependence

هي عكس الاستقلال. فهي تشير إلى انعدام الحكم الذاتي والتحكّم بالنتائج. تنبثق التبعيّة عن العامل البسيط ولكن الحاسم وهوالتعويل. ويمكن بيانها فرضيا بالقول إنه إذا كان الطرف الفاعل (آ) يعول على الطرف الفاعل (ب) من أجل تقديم بعض السلع والخدمات، فعندئذ يمكن القول بأن (آ) تابع لـــ (ب). فالتعويل من هذا القبيل شائع في العلاقات الدّولية وحيث يكون متبادلا بشكل واضح – بحيث يكون (ب) في مثالنا معوّلا أيضا على (آ) من أجل السّلع والخدمات – فمن الممكن الحديث عن الترابط بدلا من التبعية. لذا يمكن اعتبار الترابط موقفا وسطا بين الاستقلال من جهة وبين التبعية من جهة أخرى. فذات التطوّرات في السياسات الدّولية التي يمكن تحديدها بوصفها قادرة على أن تؤدّي إلى مزيد من الترابط يمكن أيضا أن تؤدّي إلى مزيد من التبعية، لأن كليهما يبتعدان عن ذات نقطة الانطلاق: الاستقلال والحكم الذاتي.

يمكن تحديد التبعية في السياقات التالية: العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. فالتبعية العسكرية قد تكون أقدم شكل للتعويل في السياسة الدّولية ولا تزال من أكثرها انتشارا. فإقامة التحالفات وتقديم المساعدة العسكرية هما النعتان الأساسيان للتبعية هنا. والتبعية الاقتصادية في النظام المعاصر، وهي الأكثر انتشارا ولكن الأكثر غموضا أيضا. وقد أوصل هذا الغموض بعض الكتّاب إلى الرأي القائل بأن العلاقات الاقتصادية التابعة تشكّل حاليا هيكل قوة يسمّى التبعية. وقد قاوم آخرون هذا الخط من الجدل وفضّلوا تكييف أفكار التجارة الحرّة مع الظروف المعاصرة والقول بأن التبعية الاقتصادية هي سمة مرحّب بها وضرورية لاقتصاد عالمي آخذ في التوسّع. أمّا التبعية التكنولوجية فهي أقلها جلاء وأكثرها بداهة. وخلافا للتبعية العسكرية

والاقتصادية فهي أيضا عرضة سهلة للتحقّق الكمّي، ويتمثّل مؤشّر بسيط لكن فعّال لمثل هذا النوع من التبعية بامتلاك براءات اختراع مسجلّة دوليا. وهذه تبيّن بوضوح أن التكنولوجيا، لا سيّما أحدث ما تمّ التوصّل إليه، موزعة توزيعا غير متساو على الإطلاق حول النظام، حيث أن عددا صغيرا من الدّول المتقدّمة والشركات متعدّدة الجنسيات هي الموردة الأساسية للتكنولوجيا.

الاتكالية Dependency

يكتب هذا المصطلح أحيانا "dependencia" ويستعمل في تحديد وتحليل هيكل سلطة ذات تبعية معقّدة بين الأطراف الفاعلة الدّولية. ويقترن هذا النوع بشكل خاص بدراسة الاقتصاد السياسي الدّولي وكان النموذج السائد بين البحّاثة في أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن العشرين. ومن الأعمال التي تمثّل هذا النوع كتابات فرناندوكاردوسو (Fernando Cardoso) (١٩٧٩) وبيتر ايفانز (Peter Evans) (١٩٧٩). هذه المدرسة رفضت ضمنيا – وأحيانا صراحة – أفكارا حول افتراضات التحديث و "الشركاء في التنمية" التي كانت الحكمة التقليدية التي جاءت بها الليبرالية الاقتصادية ومعظم المنظّمات الحكومية الدّولية والنخب السياسية في "الشمال" وبدلا من ذلك فقد طرحت طباقات أنصار الاتكالية (dependencistas antithesis) نسخة تنطوي على الخلاف والاستغلال للعلاقات – لا سيّما ضمن الأمريكتين – بين الدّول. وكما أشار باكنهام (Packenham) (١٩٩٢) فإن حركة الاتكالية قد اخترقت قلعة الدراسات الإنمائية الأمريكية بعدئذ. كما أنها قدّمت لاهوتا تحريريا مع نسخة من الماضي بدت أكثر انسجاما مع حقائق الحاضر. وقد وفرت، من الناحية المؤسّسية، الإطار الفكري للدّعوات لنظام اقتصادي دولي جديد في الربع الأخير من القرن العشرين.

إن نظريات الاتكالية معنية بحالات اللاتناسق في علاقات القوة، لا سيما في القدرة السياسية. وقد قام البرت هيرشمان (Herbert Hirschman) (١٩٤٥) بتحليل الهجوم الاقتصادي لألمانيا النازية على جنوب شرقي أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين من حيث تفعيل حالات اللاتناسق المذكورة. فالمصالح الاقتصادية في الاقتصاد السائد تستطيع تحديد النطاقات الحاصرة للعلاقات الاقتصادية بين الطرف المسيطر والطرف المسيطر عليه – أو باللغة المفضلة لمعظم الـ "dependencistas"، "القلب" و "المحيط" – وبهذه الطريقة يتمّ إرساء قواعد عدم مساواة هيكلية. بعد ذلك تسعى المصالح المتأصّلة لدى كل من "المركز" و "المحيط" للمحافظة على

وتوسعة هياكل القوة المذكورة، وتعمل، بين جملة أمور، على تعزيز وإطالة الاتكالية. هذه التشويهات قد تعيق وتضعف التنمية الاقتصادية. فقد تجد دول الاتكالية نفسها تستورد تكنولوجيات مكلفة وغير ملائمة، في حين أنه يمكن أن يكون للاتكالية تداعيات في السياق العسكري – الأمني من حيث البحث عن الحلفاء وإقامة التحالفات.

انظر Marxism/ Leninism *(الماركسية/ اللينينية)*، structuralism *(البنيوية)*، Structural power *(القوة البنيوية)*.

الدّولة التابعة Dependent state

كانت في الأصل مرادفا للمحمية (protectorate)، أي دولة سلّمت مجالات هامة من ولايتها القضائية لطرف خارجي مقابل الحصول على الحماية. ويكون التقسيم الشائع للمسؤولية في هذا الترتيب إسناد الشؤون الدّفاعية والخارجية للدّولة الحامية مع بقاء الأمور الدّاخلية تحت سيطرة الدّولة التابعة. وتوافق الأطراف الثالثة على هذا من خلال آلية الاعتراف.

وأصبح لهذا المصطلح اليوم معنى مختلف كليا. فالدّولة التابعة هي التي تكون لها علاقة تبعية مع طرف أو أطراف فاعلة أخرى. فذلك النوع من الموافقة القانونية المتمثل بآلية الاعتراف لم يعد معمولا به في الاستعمال المعاصر.

الأقاليم التابعة Dependent territory

هو المصطلح الذي تطلقه الدّول المستعمرة اليوم على مستعمراتها الباقية. لقد شهد القرن العشرين ما يكاد يكون النزع التام للحكم الاستعماري، ويشار إلى الممتلكات الباقية عادة بهذا الشكل من الكلمات. وأحيانا، كما في الفوكلندز/ المالفيناز، قد يكون الإقليم التابع موضع صراع كبير بين الدّول. من حيث المبدأ، وتكون الدّول المستعمرة مستعدّة لمنح الاستقلال لتلك الأقاليم. والحالة الشاّذّة لإقليم يطلب البقاء تحت السيطرة الاستعمارية ليست غير معروفة، رغم الرأي السائد في مؤسّسات مثل الأمم المتحدة بأن إنهاء الاستعمار أصبح الآن إلزاميا.

الترحيل Deportation

هو نقل الأجنبي بالقوة من دولة لأخرى لإساءة ارتكبها بحقّ الدّولة المضيفة. على أن القانون الدّولي لا يقتضي تقديم أسباب للترحيل. ففي المملكة المتحدة يخوّل قانون الأجانب لعام

١٩٥٣ وزير الدّاخلية ترحيل أجنبي إذا "رأى" أن المصلحة العامة تقتضي ذلك" (المادة ٢٠، ٢، ب). بالنظر لمبدأ المعاملة بالمثل فإن هذا يعني أن قرارا بالترحيل غير قابل للطعن فيه. ويسوق ام. اكنهورست (M. Akenhurst) (١٩٧٠) حالة محاضرة من المملكة المتحدة تمّ ترحيلها من مالاوي عام ١٩٦٩ لارتدائها تنورة قصيرة جدا (miniskirt) في إحدى الحفلات. وفي المطار، بعد أن ارتدت ثوبا يغطّي الكاحل قالت للصحفيين إنها "كانت سعيدة" لمغادرة البلاد! في الواقع معظم حالات الطعن لا تركّز على قرار الترحيل، بل على الظروف التي يتعرّض لها الشخص المرحّل. ولا يخلو الترحيل من فترات سجن طويلة وتعذيب وإذلال وسخرية.

بمقتضى قواعد الجنسية، حيث يتمّ ترحيل مواطن دولة ما إلى دولة أخرى فإن الدّولة "الأم" ملزمة بقبوله، ما لم يكن راغبا في الذهاب إلى دولة أخرى تقبله. وبما أن للدّول صلاحيات واسعة فيما يتّصل بالترحيل فإنه كثيرا ما يستخدم كبديل لتسليم المتّهمين الفارّين لحكومة بلده، لا سيّما في الحالات التي لا يوجد فيها معاهدة ثنائية رسمية لتسليم المتهمين. ويستخدم المصطلح أحيانا في طرد الدبلوماسيين، لكن العملية تختلف هنا. فالدّولة المستقبلة تكتفي، عادة بناء على توصية وزير خارجيتها، بمجرّد الإعلان بأنَ الدبلوماسي المسيء شخصيته غير مرغوب بها. (persona non grata). وكانت أعمال تبادل طرد الدبلوماسيين جزءا أساسيا من سياسة الحرب الباردة.

زعزعة الاستقرار Destabilization

يشير هذا المصطلح في تحليل السياسة الخارجية إلى محاولات هيمنة لتشجيع التغيير الأساسي في سياسات دولة مستهدفة دون اللجوء إلى تدخّل مسلّح صريح من قبل الدّولة المهيمنة. وبهذا المعنى فإنها تنطوي على أدوات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية. غير أن الهدف الرئيسي هو سياسي. وقد يتضمّن ذلك محاولة تأمين تحركات هيكلية في موقف الخصم حتى إلى درجة استهداف تغيير النظام. إن العزم على زعزعة الاستقرار لا يرمي، كما يظنّ الكثيرون، إلى التسبّب بإزعاج أو مضايقة هامشيين. بل إنه يرمي إلى إحداث تغييرات رئيسية في السلوك أو النظرة الدبلوماسية للهدف، وذلك بالعمل على تغيير القيادة، أو الحزب أو الجماعة الحاكمة إذا اقتضى الأمر. وعادة يأخذ شكلا مستترا وأحيانا من خلال طرف ثالث أو وكيل. وينطوي في أساسه على استهداف قطاعات سريعة التأثر في

السكان، والنقل والبنية التحتية وتوريد الطاقة وإنتاج وتوزيع الغذاء والجماعات المنشقّة في المجتمع. وهدف سياسة زعزعة الاستقرار هو تأمين وجود نظام وقيادة أكثر انصياعا. فزعزعة الاستقرار الناجحة قد تؤدّي إلى حدوث انقلاب أو حرب أهلية في البلد المستهدف.

كانت زعزعة الاستقرار أداة سياسية مألوفة إبان الحرب الباردة حين كان كلٌّ من القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يحاولان التدخّل بشكل متستّر بغية زعزعة استقرار عدد من الدّول المستهدفة. فالسياسة الأمريكية إزاء كوبا بعد ثورة ١٩٥٩ كانت تسعى لزعزعة نظام كاستروباستخدام وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). وقد بلغ هذا البرنامج ذروته في عملية خليج الخنازير الفاشلة. كانت الحملة ضدّ كوبا قد خطط لها وفق خطة زعزعة استقرار غواتيمالا عام ١٩٥٤ والتي اعتبرتها إدارة آيزنهاور حينئذ عملية ناجحة. وفي الاتحاد السوفياتي سابقا أعطت الرابطة التي تتجاوز الحدود القومية المتاحة من خلال الحزب الشيوعي الزعماء الرّوس إمكانية لزعزعة الاستقرار. وفي يوغسلافيا سابقا حاول ستالين زعزعة استقرار زعامة تيتوللحزب الشيوعي في ربيع ١٩٤٨. ومثل حالة كوبا فقد آلت هذه المحاولة إلى الفشل وفي خاتمة المطاف إلى نمو المركزية المتعدّدة ضمن الكتلة السوفياتية.

لعلّ واحدا من أنجح الأمثلة على زعزعة الاستقرار هو استعمال هذا الأسلوب تحت رعاية مبدأ ريغان. ففي كلّ من أفغانستان ونيكاراغوا (بوجود المدعوين بـــ "الكونترا") سعت إدارة ريغان إلى توفير المساعدة والعون العسكريين للأحزاب والجماعات التي كان يعتقد أنها مناهضة للشيوعية ("المناضلون من أجل الحرية" في خطاب المفوّه العظيم). وفي كلتا الحالتين، لا سيّما حالة أفغانستان، لقيت أمريكا مساعدة من خلال المشاركة الفعالة لدول أخرى في المنطقة.

واستخدم المصطلح أيضا فيما يتعلّق بسياسات حكومة جنوب إفريقيا إبان فترة الفصل العنصري. وقد استهدفت بريتوريا مجموعة من الدّول في المنطقة بما فيها انغولا وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوي. وكان الغرض من ذلك إبقاء هذه الدّول تابعة اقتصاديا للجمهورية، وبذلك قيّدت حرية تصرفها في رسم السياسة الخارجية. كانت زعزعة الاستقرار جزءا أساسيا من "الاستراتيجية الكلّية" لجنوب إفريقيا ومع أنها كانت ناجحة إقليميا إلا أنه كان لها مضاعفات دولية ضارّة. وكما أشار بوث (Booth) وفيل (Vale) (١٩٩٥) كانت زعزعة الاستقرار التي قامت بها جنوب إفريقيا تعتمد على تحديد معيّن للوضع بشأن

فكرة الأمن، الذي بدوره أدّى إلى عسكرة رسم السياسة. وفي كافة الحالات المستشهد بها كان للحرب الباردة أثر عميق على قرار تفعيل أدوات السياسة المتعقلة بزعزعة الاستقرار. إن حظر ارتداد الأثر يجعل خيار زعزعة الاستقرار مسألة حساب سياسي شديد الدقّة.

مبدأ ديستان D'Estaing Doctrine

يشير إلى مبادرة سياسية خارجية أعرب عنها الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في ديسمبر ١٩٧٤ حين صرّح أن المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها موقف فرنسا العالمي هي العالمية والتوفيق (mondialisme et conciliation) وكانت الفلسفة العامة هي أن من شأن فرنسا الابتعاد عن القومية الضيّقة التي بدت في بعض الأوقات تميّز سياستها الخارجية (لا سيما في عهد ديغول) ومن شانها الاستفادة إلى حدّ بعيد من موقفها المستقل لتقدّم نفسها كوسيط في المنازعات الدّولية الكبيرة. وهكذا فقد بدأ، من خلال مساعي الوساطة الحميدة لفرنسا، حوار دبلوماسي بين الفيتناميين الشماليين والولايات المتحدة في باريس عام ١٩٧٠.

انظر Francophonie (الروابط بين الدّول التي تشترك باللغة والثقافة والحضارة الفرنسية)؛ Gaulism (الديغولية).

(سياسة) الانفراج Detente

مصطلح دبلوماسي يعني تخفيف وتراخي الحدّة في العلاقات المتوتّرة سابقا بين الدّول. ويقترن المصطلح بشكل خاص، في التاريخ الدبلوماسي، بنظام الائتلاف الذي أقيم في أوروبا بعد ١٨١٥. كما أن الفترة التي تلت معاهدات لوكارنولعام ١٩٢٥ والتي أدّت إلى حلف باريس المعروف باسم كيلوغ – برياند، عام ١٩٢٨ (والذي سعى لحظر الحرب بين الدّول) كثيرا ما توصف بفترة انفراج. على أن هذا المصطلح يطلق اليوم على الأغلب فيما يتّصل بخفّة حدّة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي بدأت، حسب رأي الأكثرية، في أوائل الستّينيات. وبهذه الطريقة فهي تستعمل أحيانا، وهو استعمال ليس صحيحا تماما، كمرادف للتقارب والتعايش السلمي. ويستخدم الانفراج أيضا كنقيض للحرب الباردة، إلا أنه يمكن اعتباره مرحلة في تطوّرها فحسب – التحوّل من سياسات المواجهة العقائدية للخمسينيات إلى دبلوماسية الستّينيات والسبعينيات الأكثر مرونة. على أيّ حال من المناسب التمييز بين الانفراج كسياسة يمكن لدولة ما أن تتبعها (مثل مبادرتي نيكسون/ كيسنجر عام ١٩٧٢ و١٩٧٣) والانفراج

كوضع أو كسيرورة (مثل العلاقات بين الشرق والغرب بعد ١٩٦٢). وتجدر الملاحظة أيضا أن الانفراج لا يقتصر على العلاقات متعدّدة الأطراف بين القوى العظمى وحدها، بل إن حالات الانفراج الثنائية بين دول أدنى مركزا سمة هامة أيضا في العلاقات الدّولية المعاصرة. فسياسة اوستبوليتيك (ostopolitik) الخاصّة بألمانيا الغربية وجهود المملكة المتحدة في أوائل الستّينيات للقيام بدور "الوسيط الشريف" يمكن رؤيتها في هذا السياق..

مع أن فترة الانفراج قريبة العهد لم تقم استنادا إلى معاهدة رسمية، فإن المعلّقين كثيرا ما يستشهدون بأزمة الصّواريخ الكوبية لعام ١٩٦٢ على أنها بداية العملية والاجتياح السوفياتي لأفغانستان في ١٩٧٩ بوصفه النقطة الأكثر هشاشة فيها. بل إن الكثيرين يرون أن أحداث ١٩٧٩ – ٨٠ (أفغانستان وانتخاب الرئيس ريغان) إيذان بنهاية الانفراج وبداية "الحرب الباردة الثانية". على أنه إذا نظرنا إلى الانفراج كعملية تاريخية، فإن كثيرا من المحلّلين يختلفون بشأن بدايتها ونهايتها بالضبط، إن كانت قد انتهت. فبعض البحّاثة يرجعونها إلى إدارة آيزنهاور وستالين (١٩٥٣) ويعطي آخرون شرف تدشينها إلى كيندي وخروشوف، في حين أن آخرين يحدّدون انطلاقها بخطوات نيكسون/ كيسنجر في الانفتاح على الصين عام ١٩٧٢. على أن الغالبية العظمى يتّفقون على أنها تشير إلى تغيير هيكلي في علاقات القوى العظمى بعد الحرب وأنها أطلقت عددا من نقاط الحوار الهامة بينهم، بما في ذلك اتفاقيات هلسنكي (١٩٧٥) ومحادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (SALT).

إن الانفراج لا يعني أن الصراعات قد تمّت تسويتها أو أن أيّا من الطرفين يقبل المبادئ الأيديولوجية للطرف الآخر. بل يجب اعتباره استجابة لمدركات متغيّرة للنظام الدّولي – إدراك إمكانية التّمار المتبادل وظهور مجموعات جديدة من القوة وربما مقتضيات الأولويات الاقتصادية المحلّية – كل هذه الأمور لعبت أدوارها في تعزيز العلاقات العامة المحسنة بين القوى العظمى. ولقد جادل نقاد الانفراج، لا سيّما في إدارة ريغان، أن الانفراج بدلا من كونه نقطة متوسّطة مفهومة لدى الجانبين بين العداوة المتطرّفة والمودّة الصريحة (entente)، فإنه يكاد يكون استرضاء أدّى إلى تقوية الشرق على حساب الغرب. غير أن هذا تشويه لمعنى المصطلح.

الردع Deterrence

تعهّد مشروط بالثأر أو بالعقوبة إذا فشل طرف آخر بالسلوك بالطريقة المطلوبة والمطاوعة. فالردع إذا يتعلّق بالعلاقات بين الأفراد والجماعات. بل يمكن القول بأنه يشمل مجموعة واسعة من العلاقات من تربية الأطفال عبر الأنظمة الجزائية إلى الشؤون الدّولية. يمكن تحديد هذه العلاقة بأبسط مظاهرها بين شخصين: الفارض والمفروض عليه. فالفارض يسعى لردع المفروض عليه عن التصرّف بطريقة غير مقبولة من خلال التهديد بالعقوبة.

يركّز الردع حصرا على الجزاءات السلبية، أو التهديدات، ومنع حدوث سلوك غير مقبول. لذا يغلب أن يكون أكثر انتشارا أو أهمية في علاقات الكراهية وليس في علاقات الانسجام. فيغلب أن تقوم الجهة الفارضة – بالتهديد في ظروف تجدها غير ملائمة وإزاء الجهة المفروض عليها التي تريد الجهة الفارضة أن تعارض سلوكها أو حتى وجودها. من هنا يعتبر الردع حالة خاصّة من علاقة القوة – تلك الظروف للمعارضة الاجتماعية التي تتميّز باستخدام العقوبات. ثم إن الردع يتعلّق صراحة بالجزاءات السلبية.

بما أن الردع يستند إلى أفكار عن أنظمة التهديد والتعهدات المشروطة بتنفيذ العقوبة فقد برهن على أنه مناسب بشكل خاص لأخوة الدراسات الاستراتيجية ضمن التقليد الواقعي. وقد شكل مجيء الأسلحة النووية بعد ١٩٤٥ تحدّيا جديدا لأولئك البحّاثة لأنه بدا للكثيرين أن توجيه واحتمال تنفيذ التهديدات النووية ينطويان على مشاكل خاصّة لكلّ من المحلّل ولراسم السياسة. فالصعوبة المتأصّلة في هذه الفئة من التهديدات هي أنها تفتقر إلى المصداقية. فبالنظر لمعرفة أن الخصم يمتلك أسلحة نووية فإن التهديد النووي تعهّد مشروط لا تملك الجهة الفارضة الدّافع لتنفيذه، عقلانيا، لأنها لن تكسب شيئا من تنفيذ التهديد. فإذا وضعت الجهة الفارضة في ظرف تكون مضطرة فيه إلى التنفيذ الفعلي للتهديد فعندئذ يكون غرضها قد ضاع ولا يكون لتنفيذه أية قيمة. ومن المفارقة أن هذا ليس بالضرورة إذا كان بالإمكان إقناع الجهة المفروض عليها أن التهديد ليس فارغا وأن الجهة الفارضة لن تتردّد في تنفيذه. والخلاصة كلّما كان التنفيذ المشروط مؤكّدا كلّما قلّ احتمال التنفيذ الفعلي.

يشار إلى مشكلة جعل هذا التهديد المشروط قويا بدرجة كافية بأنها مشكلة مصداقية. فالمصداقية هي العملية التي يتمّ بها تفعيل التهديدات. أولا، يقتضي تفعيل التهديدات الإبلاغ عنها – بأكبر قدر من الوضوح. ثانيا، يجب أن يجرّد التهديد الجهة المفروض عليها من قيم نادرة

تفضل الاحتفاظ بها بخلاف ذلك. ويتعيّن على الجهة المفروض عليها أن تقدر ما ستتمّ التضحية به، في حالة عدم الإذعان، على أنه أغلى من أية قيم يتم التنازل عنها في حالة الإذعان. وهنا تكمن الصعوبة في إكراه جهة مفروض عليها الردع إذا كانت تشعر بأنه ليس لديها ما تفقده. في مثل هذه الحالات قد يفشل الردع ويتعيّن على الجهة الفارضة مواجهة احتمال تنفيذ التهديد بغية المحافظة على مصداقيتها – فلا ترى على أنها تتظاهر وتخادع. ويشار إلى هذه المشكلة في الأدبيات على أنها حالة نتيجة فعل لاحق لفعل سابق (ex post ex ante)، أي أن التهديد قد يبدومعقولا جدا قبل تنفيذه ولكنّه يبدوغير معقول كلّيا بعد ذلك. ويرى المعارضون لاستراتيجية الدّمار المتبادل المؤكّد (mutual assured destruction) أن هذه الاستراتيجية تبدو أقلّ مصداقية بكثير في ضوء هذا التمييز.

ينظر شيللنغ (Schelling) إلى قضية نتيجة فعل لاحق لفعل سابق بطريقة مختلفة في مؤلّفه لعام ١٩٦٦. فانطلاقا من التمييز بين الردع والإكراه (compellence)، يسعى إلى فصل الأوضاع التي تسعى فيها الجهة الفارضة لمنع سلوك ما (ردع) عن الأوضاع التي تسعى فيها الجهة الفارضة إلى كشف ظلامة بعد ذلك (الإكراه). ويجادل شيللنغ بأن تحقيق علاقة إكراه فعّال قد يكون أصعب لأن السلوك يكون جاريا وتكون الجهة الفارضة تسعى، في واقع الأمر، إلى "إرجاع عقارب الساعة" بأن تطلب من الجهة المفروض عليها تغيير ما هي قائمة به.

تقتضي المصداقية أن تكون الجهة الفارضة مالكة للقدرة العسكرية اللازمة لتوجيه التهديدات وتنفيذها. يميّز غلين سنايدر (Glen Snyder) (١٩٦١) بين نوعين من حالات الردع التي تعتمد على قدرات مختلفة وبالتالي نوايا مختلفة. فيميز سنايدر بين ردع الحرمان وردع العقوبة. فردع الحرمان يعمل عبر المنازعة في السيطرة على الأراضي والسكان مما يقترن تقليديا بأي دفاع إقليمي. قبل تطوير الأسلحة النووية كان يمكن تنفيذ وظائف الحرمان والعقاب بنفس القدرة. على أن تطوير القوة الجويّة طويلة المدى والصّواريخ البالستية وأسلحة الانشطار والانصهار أصبح يعني أنه قد يكون بإمكان أية دولة تمتلك هذه القدرة إلحاق ضرر كبير بخصم من الخصوم دون أن تكون لديها القدرة على حرمان الخصم من مكاسب هامة. فانطلاقا من هذه الحجّة يصبح الردع والدّفاع بديلين، إن لم يكونا وضعين متعاكسين.

بوجود الدّمار المتبادل المؤكّد يتمّ فكّ الربط بين الردع والدّفاع. فالدّمار المتبادل الشامل لا يؤدّي إلى التهديد بحرمان العدومن مكاسبه المحتملة، بل يهدّد بإنزال العقوبة على شكل إبادة

جماعية. ولقد تمثلت إحدى نتائج فك الربط بين الردع والدّفاع بنشوء تشويش بشأن دور مختلف أنظمة الأسلحة. فمن وجهة نظر الدفاع يمكن تبرير صاروخ مضاد للصّواريخ البالستية إذا كان يتيح لمالكه أن يحدّد الضرر الذي يلحق بأراضي مالكه. ومن وجهة نظر الردع قد يبدونظام الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية أنه يسبب زعزعة الاستقرار لأنه يخفض من درجة التأثر، وهو شرط أساسي مسبق للدّمار المتبادل المؤكّد.

تثير نظرية الردع أسئلة خطيرة بشأن الظروف التي يمكن أن تكون فيها التهديدات وسيلة فعالة للسيطرة على السلوك و، من جهة معاكسة، الشروط التي قد يكون لها أثر عكسي. وتوجد أدلّة كثيرة على رأي مقيّد جدا بشأن افتراضات الردع. أولا، كثيرا ما يرى الطرف المفروض عليه التهديد على أن الباعث هو الرغبة في إلحاق الأذى وليس احتياجات الدّفاع عن النفس. ثانيا، يمكن اعتبار التهديد محاولة لمنع سلوك مشروع يشعر الطرف المفروض عليه أن من حقّه ممارسته. ثالثا، قد لا يردع التهديد السلوك العدواني بل يحوله إلى أغراض بديلة. رابعا، قد يؤدّي التهديد عبر إيجاد توتر ضمن جماعة صناعة القرار إلى أبطال نمط السلوك العقلاني الذي يشكّل شرطا أساسيا ضروريا لكي يحقّق الردع أغراضه. فقد يكون السلوك خاصّة تحت الضغط إلى عكس المطلوب فيما يتّصل بالردع. فقد تصبح الاتصالات الدقيقة أكثر صعوبة. وقد يعمل التوتّر على الازدياد الكبير لاحتمال الإدراك الخاطئ لبعض القيم وإمكان اعتبار القضايا على أنها مسألة مبدأ لا يمكن التنازل بشأنه. وتدلّ مناقشة جيرفس (Jervis) لنظرية التصاعد اللولبي في عمله عن الإدراك والإدراك الخاطئ أن العداء يمكن أن يؤدّي إلى عكس المراد في بعض الظروف ويعزّز التساؤلات المثارة آنفا عن هذه النظرية ذات التأثير الكبير ولكن التي تنطوي على الخلل والتي تتعلّق بالسيطرة الاجتماعية.

الدّولة المتطوّرة (المتقدّمة) Developed state

هي دولة حقّقت نموّا اقتصاديا مكتفيا ذاتيا عبر فترة كافية من الزمن بحيث تبيّن تطوّرا في قطاعات أولية وثانية وثالثة وأنها حقّقت بذلك تحسّنا ثابتا في مستويات معيشة السكان في مجموعهم. وتعدّ البلدان الصناعية المتقدّمة بصفة عامة نموذجا للدّول المتطوّرة (المتقدّمة).

وفي واقع الأمر إن أنواع التغييرات المقترنة بالوضع المتطوّر لم تتح للشعوب والدّول إلا عبر المائتي سنة المنصرمة. فقد أصبح من الممكن، بنتيجة سلسلة من عمليات التصنيع

والمكننة، إيجاد الوفرة بطريقة حميدة نسبيا. ويشار إلى هذه العملية بعبارة "الثورة الصناعية". كانت بريطانيا العظمى في الأصل النموذج الأول للدّولة المتطوّرة (المتقدّمة) لكنها فقدت هذا الوضع أمام الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. وثمّة ما يدعوإلى الافتراض بأن الولايات المتحدة في طريقها لأن تفقد مركزها بوصفها الدّولة المتطوّرة (المتقدّمة) الرائدة وأن اليابان هي الآن النموذج الأكثر ديناميةً للدّولة المتطوّرة.

انظر First World (العالم الأول)، Yen Power (قوة الين)

الدبلوماسية Diplomacy

كثيرا ما تستخدم هذه الكلمة خطأ كمرادف للسياسة الخارجية. ففي حين يمكن وصف تلك الأخيرة بوصفها مادّة علاقة الدّولة مع الآخرين وأهدافها ومواقفها، فإن الدبلوماسية هي الأدوات التي تستخدم لإنفاذ تلك الأمور. فهي معنية بالحوار والمفاوضات وبهذا المعنى فهي ليست مجرّد أداة للدّولة بل هي أيضا مؤسّسة من مؤسّسات نظام الدّولة ذاته. ومنذ ظهور نظام الدّولة في أوروبا في القرن الخامس عشر تطوّر نظام متماسك إلى حدّ ما من العلاقات الدّائمة بين الأطراف الفاعلة، وحتى حين كانت هذه العلاقات تتقطع جرّاء الصراع المسلّح، فقد كانت الدبلوماسية دائما تبقى الوسيلة الرئيسية للاتصالات. بل إنه رغم أنه من المألوف فصل الوسائل الدبلوماسية عن الوسائل العسكرية المتاحة لدولة ما، فإن الممارسة الفعلية قد مالت إلى جعل الفرق بينهما ضبابيا غير واضح. وكما لاحظ فريدريك الكبير (Frederick the Great) مرة "الدبلوماسية بدون قوة هي مثل الموسيقى بدون أدوات). فالدبلوماسية أداة وهي بوصفها مؤسّسة تعتبر جزءا أساسيا من كافة الأسباب المنطقية التي تبرّر وجود العلاقات الدّولية.

إن الوظيفة الرئيسية للدبلوماسية هي المفاوضات – وهذا يعني بصفة عامة إجراء مناقشات ترمي إلى تحديد المصالح المشتركة ومناطق الخلاف بين الأطراف. ولإرساء قواعد الشروط التي يمكن للمفاوضات أن تجري ضمنها يتمّ الاضطلاع بعدد من المهام الأخرى. الأولى هي التمثيل. فالمبعوث أو السفير يمثل واحدا من أقدم الأدوار السياسية المنشأة في المجتمع البشري، لكن إسباغ الصفة الرسمية على مفهوم البعثة التمثيلية الدّائمة (أو المفوضية) لم يتم إلا في القرن الخامس عشر في دول المدن الإيطالية. وفي فترة عصرا لنهضة أقيم نظام خدمة دبلوماسية منظّمة ومهنية إلى حدّ كبير لغرض الحصول على المعلومات وتفسير

السياسات والاتجاهات وحماية المصالح العسكرية والسياسية وتعزيز التجارة وروابطها. ومن المؤكّد أن تعزيز التجارة كان دائما جزءا أساسيا من نشاط الدبلوماسية وليس ابتكارا حديثا نسبيا، كما يدّعي البعض. لقد كان النظام الدبلوماسي للبندقية مشروعا تجاريا في أول الأمر. وثمّة أدلّة كثيرة على أن الحافز لإقامة دبلوماسية منظّمة على أساس دائم ومكان ثابت كان اقتصاديا بقدر ما كان سياسيا أو عسكريا. والوظيفة الثانية للدبلوماسية، إلى جانب تمثيل مصالح الدّولة، هي صياغة وتحديد هذه الأغراض والأهداف. فإعداد المبادئ التوجيهية للسياسة ومبادراتها من أجل رجال السياسة الذين يقبلونها أو يرفضونها هو عادة من مهام وزارة الخارجية وليس من مهام السفير في الموقع، مع أن آراء السفراء لها تأثير بالطبع. ومن المهام الأخرى، بالمعنى الأعم، الإدارة الشاملة للعلاقات المنتظمة إضافة إلى كونها الوسيلة التي يتم بها التغيير. وأخيرا، تهتم الدبلوماسية بوضع وتجديد القواعد والإجراءات التي تنظم النظام الدّولي. وبهذا المعنى الأخير تعدّ الدبلوماسية الأداة المحرّكة لعمل القانون الدّولي والمنظّمات الدّولية.

لقد تمّ تطوير القواعد التي أنشأت نظاما دبلوماسيا مشتركا ومتماسكا تدريجيا من القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين. فقد وضعت قاعدة الحصانة الدبلوماسية في عهد لويس الرابع عشر، وظهرت فكرة الهيئة الدبلوماسية (corps diplomatique) في القرن الثامن عشر ويعود إلى مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ الفضل في وضع إجراءات الأسبقية وتعزيز مبدأ المساواة الرسمية بين الدّول. وفي القرن العشرين عملت اتفاقيات فيينا لسنوات ١٩٦١ و١٩٦٣ و١٩٦٩ على تقنين القانون الدّولي المتّصل بالعلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية وقانون المعاهدات، بحيث ضبطت الممارسة الماضية والمستقبلية وأعطتها زخما جديدا. وأصبحت هذه التطوّرات اليوم معترفا بها ومطبقة لدى معظم الدّول. غير أن ما يقارب القبول العالمي للدبلوماسية وفخاخها لم يكن سلسا بالدرجة التي يوحي بها ما ورد آنفا. فقد تعرّضت للهجوم من جميع جوانب الطيف الأيديولوجي في الأزمنة الحديثة. فقد رفضها الاتحاد السوفياتي عام ١٩١٧ وكذلك الصين من ١٩٤٩ حتى أوائل السبعينيات، وأعربت الولايات المتحدة، لا سيّما في عهد وودروويلسون (Woodrow Wilson) عن الارتياب فيها ولم تكن الدّول التي أسّست بين الخمسينيات والستّينيات بنتيجة الثورة المناهضة للاستعمار مرتاحة لها. وبالطبع فإن إيران والأصولية الإسلامية تشكّل خصمها المعاصر اللدود. ومع ذلك، وبعد فترة أولى من الرفض

الأيديولوجي الرسمي، دخلت معظم الدّول، بمن فيها جميع المشار إليها آنفا، في النظام، لسبب رئيسي وهو عدم وجود بديل لها. لقد حدثت تغييرات في كلّ من عمل الدبلوماسية وفي الذين يعملون فيها. يشير معظم المعلّقين إلى التطوّرات التالية التي حدثت بنتيجة ازدياد تعقيد العلاقات بين الدّول: إقحام الصراع الأيديولوجي وفتح الحوار الدبلوماسي، وتغيّر التأكيد على المعاهدات من ثنائية إلى متعدّدة الأطراف، وضعف صلاحية صنع القرار من قبل السفير ودخول الدبلوماسية الشخصية إلى الميدان وازدياد استخدام الخبراء والاختصاصيين وإشراك الوزارات التي لا تقترن عادة بالشؤون الخارجية، وازدياد عدد المعاهدات وازدياد أهمية وسائل الإعلام وتوسّع المجتمع الدّولي والأطراف الفاعلة من غير الدّول. وقد نجم عن هذا التعزيز والتوسعة لنطاق الدبلوماسية الحديثة وتوسعة أجندتها تغيير في التأكيد (بشكل أكثر على القضايا الاقتصادية منه على السياسات العليا التقليدية)، وليس على أيّ تغيير رئيسي في الوظيفة. فهذا يظلّ من حيث الأساس كما كان دائما، أي إدارة وتسيير العلاقات المنتظمة في نظام دولي متعدّد الدّول ومشرذم سياسيا.

انظر conference diplomacy *(دبلوماسية المؤتمرات)؛*
diplomatic immunities *(الحصانات والامتيازات الدبلوماسية)؛*
dollar diplomacy *(دبلوماسية الدّولار)؛* summit diplomacy *(دبلوماسية القمم).*

الحصانات والامتيازات الدبلوماسية Diplomatic immunities and privileges

إن المنح المتبادل لبعض الحصانات والامتيازات للعناصر الدبلوماسية متأصّل في مفهوم السيادة والاحترام المتبادل للاستقلال السياسي وسلامة أراضي الدّول. وبهذا المعنى فإن الدبلوماسية تنطوي على الإعفاء من القواعد المقترنة بالولاية القضائية المحلّية وعلى تأكيد لها، على حدّ سواء. فالقواعد المتّصلة بالوضع الخاص للدبلوماسيين مشتركة بين جميع أنظمة الدّول وهي من بين أقدم مظاهر القانون الدّولي. والاتصالات بين الوحدات المستقلّة من شأنها أن تكون متعذّرة بدون قواعد تثبت الطابع المقدس للمبعوث أو الرسول. ومع تطوّر السفارات المقيمة والبعثات والمفوضيات الدّائمة في أواخر فترة عصر النهضة في أوروبا، امتد ذلك ليشمل المكان فضلا عن الأشخاص. على أنه تجدر الإشارة إلى أن الحصانات والامتيازات لا تمنح لأشخاص معيّنين بل للدّول أو المنظّمات التي يتصرّفون نيابة عنها. وقد تمّ تقنين القواعد

العرفية المقترنة بالإعفاءات في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ وبشكل أوسع في اتفاقية فيينا المعنية بالعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١. (وبهذه المناسبة، تفضّل كلمة "الامتيازات" على "الحصانات" في كلتا الحالتين.) وقد شملت الامتيازات المناطق التالية: حرمة المقرّات والممتلكات، الحرمة الشخصية لأعضاء الجهاز الدبلوماسي، حرية الاتصالات والنقل، حرمة السجلات والأرشيف والوثائق والمراسلات والامتيازات الجمركية (مثل الحقيبة الدبلوماسية) والإعفاء من الضرائب ومختلف الامتيازات القضائية. وتنطبق معظم هذه الإعفاءات أيضا على ممثلي الدّول لدى المنظّمات الدّولية. أن التمثيل لدى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة مشمول بالقواعد الموضوعة بموجب الاتفاقية العامة المعنية بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٦ وهذه تستند إلى اتفاقية بين الولايات المتحدة بوصفها البلد المضيف والمنظّمة نفسها.

إن الضرورة الوظيفية للامتيازات والحصانات الدبلوماسية كقاعدة عامة من أجل التسيير الفعال للعلاقات الدّولية تكاد تكون معترفا بها من قبل الجميع. غير أن هذا لا يعني أن الحصانات مطلقة أولا يمكن التنازل عنها من قبل الدّولة الباعثة أو سحبها من قبل الدّولة المستقبلة (انظر persona non grata) (الشخصية غير المرغوب فيها). وبصفة عامّة يعد انتهاك هذه القواعد استهزاء دوليا خطيرا. ويشهد على ذلك الإدانة شبه الشاملة لاحتجاز الإيرانيين للدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن في ١٩٧٩ – ٨١، والاستنكار العام الشامل للغارة الأمريكية على مقر سفير نيكاراغوا في بناما عام (١٩٨٩). وفي واقع الأمر، بالنسبة لتلك الحالة الأخيرة فإن ملاحظة الرئيس بوش بأنها "عمل أخرق" يدلّ على أن الانتهاك كان مخالفا للقواعد المقبولة.

نزع السلاح Disarmament

عملية ووضع نهائي، على حدّ سواء. فهو، بوصفه عملية، ينطوي على خفض أو إزالة أو نزع أنظمة الأسلحة المحدّدة. وكوضع نهائي فإنه ينطوي على إقامة عالم منزوع السلاح ومنع العودة إلى التسلّح بعدئذ. قد يكون نزع السلاح إقليميا أو عالميا. وقد يكون من طرف واحد أو ثنائيا أو متعدّد الأطراف. وقد يكون جزئيا أو شاملا. وقد ينحصر ببعض أنظمة الأسلحة أو يشمل جميع الفئات. فيمكن إذا اعتبار نزع السلاح العام والتام هو أشمل هذه المشاريع.

في النظام الحديث المتمحور على الدّول كان نزع السلاح يتبع عادة الهزيمة في الحرب. فالدّولة المهزومة تتعرّض لنزع سلاحها من قبل المنتصرين. وغالبا ما تتأكّد هذه النتيجة بمعاهدة سلام أو هدنة لاحقة. فقد يحظر على المهزوم حيازة بعض أنواع أو بعض كميات أسلحة منصوص عنها. أمّا الاتفاقيات التي يتمّ الاتفاق بشأنها بين طرفين متساويين، بدون اختبار قوة الحرب، فإنها تحتاج إلى مقاربة مختلفة وتفضي إلى نتيجة مختلفة. هذه الاتفاقيات تقتضي من الأطراف الإدراك بأن التعاون يجب أن يفضّل على الاستمرار في سباق التسلّح. في مثل ظروف المساومة تلك يكون الاتجاه نحو إيجاد استراتيجية زيادة متدرّجة والانطلاق من مجالات متّفق عليها نحو تدابير جزئية أو محدودة. وهذه المقاربة تتدرّج لتصبح حدّا من الأسلحة في كثير من الحالات ولا يجدي التشويش المحتمل فتيلا جرّاء نزعة السياسيين والدبلوماسيين إلى قرن هذين الفكرتين ببعضهما البعض.

إن سباق التسلّح، والموقف المناسب الذي يجب اتّخاذه منه، هو في الواقع ما يفرّق دعاة نزع السلاح العام والتام عن دعاة الحدّ من الأسلحة. ففي حين أن دعاة الحدّ من الأسلحة يقبلون بأن أنظمة الأسلحة لها وظيفة ودور في العلاقات الدّولية فإن دعاة نزع السلاح العام والتام يرون أن ديناميات سباق التسلح تفاقم التوتّرات وتؤدّي إلى العنف، واختصارا إن سباق التسلّح هو سبب الصراع والعنف وليس مجرّد واحد من أعراضه.

لا يؤدّي نزع السلاح تلقائيا إلى خفض حدّة التوتّر. فلدى الطرف الآخر دوافع قوة لـــ "الغش" خلال العملية. بل إنه كلّما سار نزع السلاح قدما كلّما أصبحت تلك الدّوافع أكبر قوة. والمفارقة العجيبة لعملية نزع السلاح هي أن نزع السلاح في محاولته إزالة التوتّرات الناجمة عن سباق التسلّح إنما يوجد التوتّرات ذاتها.

وكحالة نهائية فإن العالم منزوع السلاح يحتاج إلى إدارة مركزية ضخمة لتفادي تلك التناقضات. ومن الواضح أن نزع السلاح الذي ترعاه الدّولة يفترض تدويل القوة العسكرية. فإذا تحقّقت هذه النتائج على الإطلاق، فستنشأ قضيتان على الفور: ما هي القدرات العسكرية التي ستحتاج إليها القوة الدّولية وما هي أهداف السياسة التي ستتبعها المؤسّسات الجديدة للمحافظة على نزع السلاح ومنع عودة التسلّح التنافسية؟ تلك أسئلة معقّدة وصعبة، لكنها تشير إلى المشاكل التي ستنشأ إذا وصلت العملية إلى حالة النهاية.

تجدر الملاحظة أن الدّول في بعض الأحيان تقوم، بمفاوضات حول نزع السلاح بغية تحقيق ما يدعى بـــ "المنافع الجانبية". وهذه قد تتضمّن رغبة في فهم وجهة نظر الطرف الآخر، في كثير من الحالات. على أنه يمكن أحيانا مواجهة دوافع تنطوي على الشك. فالدّول تتحدّث عن نزع السلاح بغية تسجيل نقاط دعائية من خلال استدراج المعارضة إلى مواقف تبدو فيها عنيدة متصلّبة وغير صادقة بشأن القضية.

دبلوماسية الدّولار Dollar diplomacy

عبارة تقترن بشكل خاص بالسياسة الخارجية للرئيس تافت (١٩٠٩- ١٩١٣) وتطلق الآن على جهود الولايات المتحدة لتأمين أغراضها عبر أدوات السيطرة المالية والاقتصادية. في بادئ الأمر كانت المنطقة المستهدفة أمريكا الوسطى واللاتينية، لكن السياسة توسّعت لتشمل الصين والشرق الأقصى، فضلا عن أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية (مشروع مارشال). وكانت الفرضيات التي بنيت عليها أن توسّع الاستثمار الأمريكي من شأنه أن يحقّق التقدّم الاقتصادي والاستقرار السياسي والمطاوعة في المناطق التي كانت الولايات المتحدة تعتبرها ذات أهمية استراتيجية. ومن فوائدها، بالطبع، تعزيز المصالح التجارية للولايات المتحدة. على أن دبلوماسية الدّولار لا تنفي الخيار العسكري أو التدخّل السياسي. وفي الواقع فإن القيام بتعهّدات مالية واسعة النطاق في الخارج قد تجعله أكثر احتمالا في فترات عدم الاستقرار والاضطراب. وهذا ينطبق بشكل خاص على قناة بناما التي تطابق إتمامها مع أصل العبارة. ومن الأمثلة البارزة أيضا غواتيمالا (١٩٥٤) وكوبا (١٩٦١) وجمهورية الدّومينيكان (١٩٦٥). هذه السياسة إلى جانب خلفها "الدبلوماسية التبشيرية" – وهي العبارة التي أطلقت على اندفاع وودرويلسون التبشيري في محاولته تصدير الدّيمقراطية – أدت إلى كثير من "الخوف من اليانكي" في أمريكا اللاتينية التي كانت سياسات حسن الجوار مصمّمة لتبديده.

تعد دبلوماسية الدّولار مثالا جيدا على فن إدارة الدّولة الاقتصادي الذي يخدم أهدافا محدّدة وتنظر إلى الذات. خلال فترة الحرب الباردة تمّ استخدام القوة الاقتصادية الأمريكية على نطاق واسع سعيا وراء أهداف "التملك" و "المحيط". وكانت النتائج غالبا مختلطة ولكن في حالة مشروع مارشال تحقّقت الأهداف. وقد أثبتت الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة، إن أثبتت

أي شيء، الكثير من الافتراضات الكامنة وراء دبلوماسية الدّولار. وكما تدلّ الإشارة إلى مبدأ كلينتون، تواصل الولايات المتحدة أفضلياتها الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

مجال نفوذ طرف فاعل Domain

هو مقياس لعدد الأطراف الفاعلة الأخرى في السياسة العالمية بوسعه ممارسة نفوذه عليها بشكل فعّال في أيّ وقت واحد. ويستخدم هذا المفهوم في تحليل العلاقات. وتعدّ أهميته كبيرة لأنه يمكّن المحلّل من النظر إلى علاقات القوة بوصفها مجموعة أحداث دينامية وليست ساكنة. ويستخدم هذا المصطلح عادة مع النطاق و، بناء عليه، فإن قيمته التفسيرية تزداد تعزيزا.

القياس المحلّي (الدّاخلي) Domestic analogy

مفهوم يحبّه التقليديون في النظرية الدّولية والذي تطبق فيه الخبرة السياسية المحلّية والقانونية والاجتماعية على الشؤون بين الدّول. ويستخدمه على الأغلب اتباع رأي هوبز (Hobbes) القائل بأن النظام يتحقّق في الحالة الطبيعية بإيجاد لوياثان أو "قوة عامة" لتنظيم السلوك الفردي. والنظرية التي يتمّ الانطلاق منها هي أن العلاقات الدّولية لا يمكن أن تستفيد إلا عبر إعادة إيجاد مؤسّسات المجتمع المحلّي. وبما أن "غياب الحكومة" هو السمة المميزة للأولى فإن توفيرها وفق القياس المحلّي يجب أن يكون هدفا رئيسيا للنظرية والممارسة الدّولية. لقد كان القياس المحلّي موضع شك دائما – وحتى هوبز نفسه قد قاومه على ما يبدو– لأن ظروف النظام بين الدّول لا تعتبر بشكل عام مماثلة للظروف القائمة بين الأفراد. ويعد كتاب هيدلي بول (Hedley Bull) "المجتمع الفوضوي" أفضل الاستكشافات قريبة العهد لهذه الفكرة.

انظر Agent - structure (الوكيل – البنية)؛ anarchy (الفوضى/ الفوضوية)؛ neoliberalism (الليبرالية الجديدة)؛ anarchy (الفوضى)

الولاية القضائية المحلّية Domestic jurisdiction

هي نتيجة منطقية للسيادة حيث تنفرد الدّولة بالحكم ضمن حدودها الإقليمية. إن واجب عدم التدخّل ضمن الولاية القضائية المحلّية للدّول يعني أنه فيما يتّصل ببعض القضايا فإن النظام القضائي الدّولي لا يعد ساري المفعول. تنصّ المادة ٢(٧) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "ما

من شيء متضمّن في هذا الميثاق يخوّل الأمم المتحدة التدخّل في مسائل تقع من حيث الأساس ضمن الولاية القضائية المحلّية لأية دولة أو يقتضي من الأعضاء طرح تلك المسائل للتسوية بموجب هذا الميثاق." هذه المادّة من أكثر المواد إثارة للجدل في الميثاق وينطوي تطبيقها على خلاف كبير. في القانون الدّولي، تشير الولاية القضائية المحلّية إلى تلك المسائل التي لا تكون فيها حرية تصرّف دولة ما مقيّدة بأية التزامات مفروضة بموجب القانون الدّولي، ما لم توافق الدّولة ذاتها على ذلك. على أن هذا المفهوم نسبي حيث بدأ نفوذ القانون الدّولي يغير على مجالات كانت تعتبرَ حتى الآن محصورة بالدّولة وكذلك على مجالات يكون للنظام الدّاخلي فيها تداعيات دولية. فالمسائل التي لا تعدّ تقليديا بأنها تقع ضمن الولاية القضائية المحلّية هي انتهاك القانون الدّولي، التّعدّي على مصالح دول أخرى، تهديد السلام العالمي، انتهاك حقوق الإنسان ومسائل تقرير المصير. لقد نما نطاق الأنشطة التي تعتبر الآن ضمن اختصاص القانون الدّولي نموّا كبيرا، لا سيّما فيما يتعلّق بالفئتين الأخيرتين، حيث كان لجمهورية جنوب إفريقيا ما يدعوها لأن تلاحظ بشأن قضايا الفصل العنصري وناميبيا.

انظر Humanitarian intervention (التدخّل لأغراض إنسانية).

نظرية الدّومينو Domino theory

هي تشبيه للطريقة التي يسقط فيها صفٌّ من حجار الدّومينوالواحد تلوالآخر إلى أن لا يبقى حجر واحد واقفا. وقد اشتهرت هذه النظرية بشكل خاص لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة في الخمسينيات والستّينيات ولازال البعض يرغبون في الدّفاع عن قوة إقناعها اليوم. في هذا الرأي يكمن سبب انهيار الدّومينويات في الشيوعية التي تتجاوز الحدود القومية والتي تميل، كما قيل، إلى التوسّع عبر حدود الدّول وتجتاح كلّ ما هو أمامها. بعد ١٩٤٩ أخذ أنصار النظرية يتطلّعون إلى جمهورية الصين الشعبية في هذا الصدد. وكان يعتقد أن أفكار ومفاهيم الحرب الشعبية تنطبق إلى حدّ بعيد على أجزاء كثيرة من العالم الثالث. وكان الشيوعيون يروّجون لهذا الرأي إلى حدّ ما لأنهم كانوا يؤكّدون على مدى إمكان تصدير الخبرة والنموذج الثوريين للآخرين ومدى اكتساب الآخرين لهذه الخبرة، لا سيّما حين تبدو البيئة أو الشروط "الموضوعية" تشجّع على ذلك.

يستشهد عادة بالمؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس آيزنهاور في ٧ ابريل ١٩٥٤ بوصفه واحدا من أقدم وأكثر التصريحات نفوذا فيما يتّصل بالنظرية، مع أن المعلّقين من المملكة المتحدة رغبوا في الادّعاء بأن أصولها تعود إلى المملكة المتحدة. غير أن مصدر النظرية أقلّ أهمية من أثرها اللاحق. وفي هذا الصدد ما من باحث مرموق يمكن أن ينكر بأن النظرية، كتعريف للوضع، هي من نتاج تصوّرات الولايات المتحدة عن الشيوعية بعد الحرب. إن ما قاله آيزنهاور في ١٩٥٤ من حيث الجوهر هو أن ما يجري في الهند الصينية يؤثّر على مستقبل الدّول المجاورة. غير أن مفهوم "الجوار" فسّر على أنه يشمل جزءا كبيرا من المنطقة، وبهذه الطريقة فقد تحدث عن "سلسلة أحداث" تربط الهند الصينية وبورما وتايلاند والملايووأندونيسيا. ثم وسّع آيزنهاور أفكار "أحجار الدّومينوالمتساقطة" لتشمل أمريكا الوسطى وما يدعى بجزر كويموي وماتسواللاإقليمية.

كانت فيتنام، بخاصّة، والهند الصينية بعامة، تحتلان مركز الصدارة في نظرية الدّومينو. وتوجد معلومات موثّقة كثيرة الآن تدلّ على أن كيندي وجونسون كانا يؤمنان بالنظرية بل إن وثائق، مثل أوراق البنتاغون، تدلّ على أن العديدين من أطقم الإدارتين كانوا يؤمنون بهذه النظرية. وكان الاستثناء الملفت والشيّق هو وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) التي شكّكت بالنظرية في يونيو ١٩٦٤ حين طلب منها جونسون تحديدا إعطاء رأيها بمدى جدواها.

كانت رئاسة ريتشارد نيكسون، ولا سيّما نشر مبدأ نيكسون، تعني تضاؤل أهمية النظرية في تحديدها للموقف. وكان الحدث الذي بدا أنه يشكّك في أسوأ النتائج التي تنبّأت بها النظرية هو فشل الشيوعيين الأندونيسيين في السيطرة أثناء فترة النزاع الأهلي عام ١٩٦٥.

ومنذ نيكسون أصبح الزعماء الأمريكيون أكثر استعدادا للقبول بأن الإقليمية الآسيوية يمكن أن توفّر موازنة مضادّة للتدخّل المهيمن مهما كان مصدره. ولازالت نظرية الدّومينوتستطيع التأثير على نظرة الولايات المتحدة كلّما كان الأمر يتعلّق بالتطوّرات السياسية التي تبدو غير مستقرّة إلى حدّ بعيد، لا سيّما إذا تبيّن وجود الشيوعيين فيها. وكانت أمريكا الوسطى دائما مرتعا مفضلا لتلك النظرات.

يمكن، فكريا، انتقاد نظرية الدّومينوصراحة بسبب تعميمها الفج وغير المنظّم بشأن الأنظمة السياسية المختلفة كل الاختلاف. ولعل أكبر أخطائها هو فشلها في إعطاء وزن كاف لأيديولوجية القومية التي تلطّف أو تعمل كترياق للشيوعية الدّولية. غير أن النظر في تأثير

نظرية الدّومينوعلى ثلاث إدارات أمريكية متعاقبة في منطقة فيتنام الإشكالية ينطوي على تذكرة قيّمة بالطريقة التي يمكن فيها لتصورّات صانعي القرار أن تؤثّر على تحديدهم للموقف ومن ثمّ على القرارات المتّخذة بذلك الشأن.

إعياء المانحين Donor fatigue

مصطلح يستخدم في تحليل المساعدات الأجنبية، لا سيّما التي تقدّمها الدّول الصناعية المتقدّمة ويشير إلى نشوء مناخ مناف وانتقادي للرأي العام المستتير بشأن مبادئ برامج المساعدة وأغراضها. ويعود سبب إعادة التقييم هذه إلى ما يبدومن فشل جهود المساعدة المذكورة في تحقيق توقّعات المانحين بأن يكون للمساعدة الخارجية للعالم الثالث ذات الأثر الإيجابي، اقتصاديا وسياسيا، الذي حقّقه برنامج الإنعاش الأوروبي. فالأداء الاقتصادي المخيّب للأمل لكثير من الدّول المتلقّية، إضافة إلى رفضها العنيد السماح للمانحين بشراء ولائها السياسي، هوالسبب المباشر لهذا التضاؤل في تقديم الدّعم. وتتضمّن عوامل أخرى كامنة ساعدت على إعادة التقييم المذكورة: المناخ الاقتصادي السلبي في البلدان الصناعية المتقدّمة خلال السبعينيات والثمانينيات، لا سيّما ازدياد البطالة ومشاكل السيطرة على التضخّم، وتطوّر اقتصاد سوق ذي توجّه سياسي يميل إلى تشويه إمكانية تطبيق وملاءمة ما تعتبر أفكار تخطيط جماعية. في فترة ما بعد الحرب الباردة تفاقمت مشكلة إعياء المانحين في بعض المناطق، لا سيّما إفريقيا جنوب الصحراء، جرّاء التهميش السياسي والاقتصادي. فقد أدّى "انفتاح" أوروبا الوسطى والشرقية أمام الاستثمارات والمساعدات الغربية إلى سقوط جزء كبير من إفريقيا من "خريطة" السياسة العالمية المعاصرة. ويرى بعض المحلّلين، لا سيّما من ذوي المنظور الواقعي، أن إعياء المانحين هو ترياق لثقافة التبعية.

آلة يوم القيامة Doomsday Machine

لقد تفتّق الذّهن المتوقّد والاستفزازي لهرمان خان (Hermann Khan) الاستراتيجي وصاحب دراسات المستقبل عن فكرة آلة يوم القيامة في كتابه "عن الحرب النووية الحرارية" (On Thermonuclear War) (١٩٦٠). فبعد أن حدّد ثلاثة أنواع من أوضاع الردع التي تواجه قوة نووية مثل الولايات المتحدة، جادل بأنه في ما سمّاه "نوع الردع الأول"، أي ردع (العدو) عن القيام بهجوم مباشر على أراضي الولايات المتحدة، فإن آلة يوم القيامة هي الرّدّ الذي يكاد

يكون الأمثل. والخلاصة أن الآلة التي افترض أن بوسعها تدمير كلّ الحياة البشرية على الكوكب سوف يتمّ تفعيلها تلقائيا حال اكتشاف أجهزة الإحساس بأن أسلحة نووية قد سقطت على الولايات المتحدة. وقد جادل خان أنه إذا كان التهديد الرادع بحكم المؤكّد وإذا كان التهديد الرادع ينطوي على ضرر غير مقبول عند تنفيذه، عندها ما من صانع قرار راشد يمكن أن يغامر بالعواقب من خلال تحدّي الجهة الرادعة.

لعلّ تفسير حجّة خان أقلّ أهمية من إدراك جانب نظرية الردع الذي تبرزه فكرة آلة يوم القيامة. ويجيب خان بشكل خاص، من خلال التأكيد على ما يشبه حتمية الردّ، على أولئك الذين جادلوا بأن من شأن الردع أن يفشل حين يكون الوضع بأمس الحاجة إليه لأن الجهة المهدّدة "تردع نفسها" جراء فداحة التهديد.

انظر Deterrence (الردع).

الفيتو(حق النقض) المزدوج Double veto

لقد فسّر الفيتو(حق النقض) المزدوج أو قاعدة الإجماع المطبّقة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ مؤتمر الميثاق في سان فرانسيسكوعام ١٩٤٥ على أنه ينطبق على المسألة المبدئية فيما إذا كانت مسألة معروضة على المجلس هي إجرائية (حيث لا يطبق الفيتو) أو جوهرية. وفي الواقع، إذا، يمكن لأيّ من تلك الدّول المتمتّعة بحقّ الفيتواستخدام هذا الحق في القضية الأولى وفي القضية اللاحقة والجوهرية. من هنا مصطلح الفيتوالمزدوج.

انظر P5 (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن)؛ veto (الفيتو(حق النقض)).

الحمامة Dove

مصطلح عامّي يستعمل في تحليل العلاقات الدّولية والسياسة الخارجية. "الحمامة" هو شخصية يفضّل بعض المقاربات في التعامل مع أطراف فاعلة أخرى ويرفض مقاربات أخرى. يعتبر الحمائم، بصفة عامّة، ميالين للدبلوماسية التي تعمل على التوفيق والمصالحة وتسوية الصراعات. ومن جهة أخرى فإن الحمائم يعارضون استخدام القسر المفرط ويرون سباق التسلّح بالغ الخطورة وينظرون حتى إلى الردع نظرة النقد. كثيرا ما يعوّل الحمائم على المنظّمات الدّولية مثل الأمم المتحدة ويتجلّى إيمانهم المتأصّل بالتعاون الدّولي في رأيهم الداعم.

تستخدم الشخصية الحمائمية كثيرا كنقطة مرجعية نسبية على نقيض الشخصية الصقرية التي يفترض أنها على نقيض كل ما يؤمن به الحمائم. وكثيرا ما يستخدم المصطلحان مجازيا.

الجنسية المزدوجة Dual nationality

هي حمل جنسية أكثر من دولة واحدة في نفس الوقت. ويتمّ اكتساب الجنسية بموجب القانون الدّولي إمّا بموجب قانون الدم (jus songuinis) أو قانون الأرض (jus solis) أو من خلال عملية التجنيس القانونية (التي تقتضي عادة حدّا أدنى من مدّة الإقامة). فالجنسية المزدوجة قد تحصل عند ولادة الشخص في دولة (قانون الأرض) لأبوين ينتميان إلى دولة أخرى (قانون الدم). ويمكن أن تحدث من خلال التجنيس حيث لا تقبل الدّولة الأصلية حقوق التخلّي عن الولاء. وعند حدوث ذلك، كما يحدث لدى الشعوب الناطقة بالانجليزية في جنوب إفريقيا، قد تنشأ توتّرات حول مسألة واجب الفرد في أداء الخدمة العسكرية. وتتمّ تسوية ذلك، عادة، وإن لم يكن ذلك دائما، لمصلحة الدّولة التي تتمتّع بولاية قضائية بحكم الواقع (de facto). الجنسية المزدوجة ميزة لها جانبان. فمع أنها تمنح الفرد حقوقا ومزايا وحماية أكثر من دولة واحدة إلا أنها تنطوي على مجموعة مزدوجة من الواجبات التي كثيرا ما قد تتعارض مع بعضها البعض.

مؤتمر دامبارتون اوكس Dumbarton Oaks Conference

هو اجتماع انعقد في جورجتاون، واشنطن، دي سي. بين أغسطس واكتوبر ١٩٤٤ لمناقشة طبيعة منظّمة الأمم المتحدة ووظائفها. وكان المشاركون الرئيسيون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة ثمّ الصين لاحقا. وكان الغرض التوصّل إلى اتفاق بشأن إطار للتعاون بعد الحرب وإرساء قواعد مجتمع أمني فعّال من شأنه أن يحلّ محلّ عصبة الأمم غير الفعّالة. وقد أصبحت مسودة المقترحات المبدئية، مع بعض التعديلات، ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. وبين هذين المؤتمرين ثبّت اجتماع مالطا في فبراير ١٩٤٥ بين روزفلت وتشرشل وستالين الخطوط الرئيسية للمقترحات وأكّد على حاجة سيطرة القوى العظمى على المنظّمة الجديدة. وقد حصل ما يشبه الإجماع في المؤتمر بشأن أسباب فشل عصبة الأمم وأدخل روحا من الواقعية في مقترحاتهم بشأن المنظّمة العالمية الجديدة. وقد أوكلت مسؤوليات حفظ السلام إلى مجلس الأمن حيث يكون للقوى العظمى تمثيل دائم فيه إضافة إلى حقّ الفيتو. وقد تمّ الافتراض على نطاق واسع في المؤتمر أن الاختلاف حول التسوية السياسة

لما بعد الحرب يمكن تسويته ودّيا في مجلس الأمن، دون الحاجة إلى اللجوء للممارسات التقليدية لسياسات القوة وأنظمة التحالف الإقليمية. وبالنظر للهيكل ذي الطبقتين الذي أكّد على إدارة القوى العظمى للعمليات، فقد ساد اعتقاد ساذج مفاده أن تجاوز المنظّمة بشأن قضايا ذات أهمية دولية من شأنه أن يثبّط وأن أخطار العودة إلى السياسات وحيدة الطرف أو الثنائية التي تميّزت بها سنوات ما بين الحربين سوف يتمّ تفاديها.

الإغراق Dumping

يستخدم هذا المصطلح في مجالين محدّدين في العلاقات الدّولية: في الاقتصاد السياسي وفي السياسة البيئية. في الحالة الأولى يكون الإغراق عبارة عن تصدير السلع بأسعار منخفضة بشكل متعمد. فقد يتمّ اللجوء إليه بغية تقليل الفوائض و/ أو إخراج المنافسين من السوق. إن تحديد مستوى خفض الأسعار الذي ينطبق عليه مفهوم الإغراق مسألة قرار سياسي إذ أن للمصطلح معنى سلبيا. ويكتفي معظم الاقتصاديين الدّوليين بالفكرة القائلة بأن بيع السّلع بسعر أدنى من قيمتها في السوق المحلّية، بعد حساب تكاليف النقل، هو إغراق.

يمكن للإغراق أن يثير ردّا انتقاميا على شكل رسوم مناهضة للإغراق من جانب الأطراف الفاعلة المستهدفة. وكثيرا ما تتغاضى المنظّمات الحكومية الدّولية عن الرّدّ المناهض للإغراق. كما يثير الإغراق ردودا من جانب أطراف ثالثة ممّن يشعرون أن حصّتهم في السوق تتعرّض للضرر بشكل غير منصف بنتيجة الإغراق. وهذا النمط من مقابلة السيئة بمثلها المقترن بالإغراق يعني انه كثيرا ما يشعل حروبا تجارية بين الدّول. فقد أنتجت السياسة الزراعية العامة للجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي فائضا كبيرا عبر السنين تمّ التخلّص منه في بعض الأحيان. وقد أثار ذلك ردودا انتقادية من منتجين آخرين خارج الاتحاد شعروا بأن صادراتهم الزراعية قد تضرّرت بشكل غير منصف جرّاء ذلك.

الإغراق هو أيضا مجال قضايا خلافية في السياسات البيئية جرّاء عملية التخلّص من مختلف النفايات في محيطات العالم. من الواضح أن المشكلة هنا هي مشكلة تلوّث. في ١٩٧٢ وضعت الاتفاقية المعنية بمنع التلوّث البحري جرّاء التخلّص من النفايات والمواد الأخرى (اتفاقية لندن) نظاما للحدّ من هذا النشاط بحظر التخلّص من النفايات في المحيطات وإعطاء الإذن بذلك.

E

أزمة شرقي آسيا East Asian Crisis

هي الأزمة التي بدأت في منطقة شرقي آسيا في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ بفقد الثقة في أسواق البورصة الأجنبية والتي انتشرت سريعا إلى قطاع البنوك المشترك. وقد تأثّرت بذلك جميع اقتصادات شرقي آسيا، بما في ذلك اليابان وما يسمّى بـــ "النمور الآسيوية". ومن المحتمل أن يتمّ التخلّي عن أو إصلاح التقاليد الحمائية ضمن الخدمات المالية في شرقي آسيا نتيجة ذلك. وفي غضون ذلك حدث استرجاع للاستثمارات الدّاخلية من قبل هذه الاقتصادات في أجزاء أخرى من الشمال. وهذا الأثر متوقّع بالنظر لمستوى ترابط اقتصادات الدّول الصناعية المتقدّمة تلك ونطاق عولمة الأسواق المالية الظاهر في السنوات الختامية للقرن العشرين. ونتيجة ذلك فإن صورة الاقتصاد الكلّي الأوسع شمولا في شرقي آسيا أقلّ تفاؤلا بكثير. ويبدوموقف التبجّح بالانتصار بشأن "نموذج آسيوي" للرأسمالية غير مناسب الآن وبالتالي فإنه يجري تعديل صورة المنطقة في الدراسات التنموية تبعا لذلك. ولقد أثّر انخفاض العمالة والنمو ضمن هذه الاقتصادات منذ بداية ١٩٩٨. وتزعزع استقرار كل من كوريا الجنوبية وأندونيسيا سياسيا، ولم تترك الفرصة لتمرّ دون توجيه هذه الأنظمة في اتجاه عادات الحكم الصالح كشرط للحصول على المساعدة الخارجية. وقد تمّت إدارة الأزمة الاقتصادية عبر صندوق النقد الدّولي لكن فقراته الشرطية المعتادة تضمّنت طلبات سياسية من أجل تحمّل مزيد من المسؤولية إضافة إلى الطلبات الاقتصادية.

الإيكولوجيا (التبيؤ) السياسة الإيكولوجية Ecology/ Ecopolitics

في سياق العلاقات الدّولية تشير الإيكولوجيا (التبيؤ) إلى العلاقة بين البشر وبيئتهم البيولوجية والطبيعية. وتشير، بشكل خاص، إلى التحدّي الذي يطرحه نمو السكان العالمي والتطوّرات التكنولوجية التي تهدّد توازن الأنظمة الإيكولوجية التي تعمل على استمرار حياة العالم. أمّا السياسة الإيكولوجية التي تشدّد على ترابط المسائل السياسية والإيكولوجية فهي منطقة قضايا حديثة وهي مدينة بالشيء الكثير للعمل الرائد لهارولد ومارغريت سبراوت (Harold and Margaret Sprout) اللذين أدخلا بعدا هامّا إلى دراسة العلاقات الدّولية في كتابهما الذي لقي إعجابا كثيرا وعنوانه "نحو سياسة لكوكب الأرض".

لقد كانت المنطلقات التقليدية في السياسة العالمية منشغلة بقضايا السلام والأمن والرفاه الاقتصادي المغروسة ضمن الإطار الكلاسيكي للدّول الأمم ونظام الدّول. وكانت القضايا الإيكولوجية، مثل الطعام وندرة الموارد وتآكل البيئة والتغييرات المناخية أو التطوّرات التكنولوجية المتّصلة بالمحيطات وقاع البحر والجووالفضاء الخارجي، كان ينظر إليها بصفة عامّة من منطلق تأثيرها في القضايا الأساسية للأمن القومي والتنمية الاقتصادية. وبما أن قضية الإنسان/ البيئة كانت تعتبر هامشية أو، في أفضل الأحوال، طويلة الأجل فقد أحيلت إلى الأطراف الخارجية للموضوع. على أيّ حال، بما أن القضايا الإيكولوجية غير مرهونة بالحدود وأنها من حيث الأساس تخترق الحدود القومية فقد كانت فعليا خارج نطاق السياسة العالمية المتمحورة حول الدّولة، حيث تكون للمصلحة الذّاتية والمساعدة الذّاتية قيم أساسية وربّما ضرورية. على أنه يوجد الآن اهتمام متنام بشأن أثر قضايا مثل التخلّص من النفايات الكيميائية والنووية السّامة وإزالة الأحراج والمطر الحامضي وتآكل التربة والتلوّث الذي رفع ببطء ولكن بشكل ملحوظ المنظور الإيكولوجي لمستوى أعلى على جدول أعمال السياسة العالمية المعاصرة. وهذا يعود جزئيا إلى أن هذه المسائل تؤثّر الآن في الجوانب التقليدية للسياسة العليا لكنه يعود جزئيا أيضا إلى ازدياد الوعي بأن بقاء الأجناس قد يعتمد في التحليل الأخير على التعاون السياسي متعدّد الأطراف لضمان قدرة الأرض على "الحمل". فدول الأمة المعروفة بأنانيتها وغرورها وانطوائها على ذاتها لا تستطيع التصدّي لهذه المشاكل بمفردها. لذلك فإن السياسة الإيكولوجية تركّز على العلاقة التكافلية بين الجماعات السياسية نفسها وبينها وبين بيئتها. وبذلك فإنها قدّمت تعريفا جديدا للموقف.

ثمّة مصطلح يقترن عادة بالسياسة الإيكولوجية وهو "الممتلكات العامّة" التي تتضمّن الموارد الطبيعية مثل المحيطات وقاع البحر وأمواج الراديووالجووالفضاء الخارجي التي كانت تعتبر سابقا جزءا من التراث الإنساني المشترك ولكنّها، حتى الآن، لم تخضع للضبط المحكم من جانب النظام القانوني الدّولي. فالتقدم التكنولوجي يجعل هذه الموارد العامّة شديدة التأثّر جرّاء الاستغلال الفردي. وتصوّر "مأساة الممتلكات العامة"، وهي حكاية رمزية أشاعها غاريت هاردين (Garret Hardin) في ١٩٦٨، سيناريويمكن فيه للاستغلال المكثّف وغير المقيّد للموارد من طرف واحد أن يؤدّي في خاتمة المطاف إلى تدمير الموارد على نطاق لم يتصوّره أحد حتى الآن. فالمنطلقات التقليدية التي تنطوي على مفاهيم الانضباط الطوعي غير كافية لأن

مشكلة "الراكب المجاني" دائمة الوجود. لذا فإن السياسة الإيكولوجية تتصوّر الحاجة إلى تنظيم جماعي صارم للممتلكات العامّة استنادا إلى قيم مشتركة مثل المحافظة والإنتاج المنضبط والإنصاف. وتنطوي هذه المقاربة على الإيمان بأن القضايا الإيكولوجية لا يمكن حلّها على أساس فردي. أمّا إذا كان المجتمع الدّولي مستعدّا أم غير مستعد للتخلّي عن الأفضليات الموغلة في القدم وأنه سيقوم على أساس متعدّد الأطراف بتطوير البنية التحتية القانونية الجنينية بغية التمكين من حلّ هذه المشاكل، فهذه مسألة يدور حولها نقاش واسع وهي محطّ أمل ليس بالضئيل.

الليبرالية الاقتصادية Economic liberalism

هي نظرية في الاقتصاد السياسي وتقترن بشكل خاص بكتابات آدم سميث ومدرسة المفكّرين المؤمنين بالسوق الحرّة في القرن التاسع عشر. وقد كانت التداعيات السياسية لليبرالية الاقتصادية، داخليا أنه يتعيّن على الحكومة، قدر الإمكان، أن تقتصر على الحدّ الأدنى من المهام والأدوار في المجتمع. وخارجيا، نصّت نظرية الحدّ الأدنى من المهام الحكومية على أن مهمّة سلطات الدّولة هي حماية الدّولة من الخطر الخارجي. وقد اقترنت الليبرالية الاقتصادية، بوصفها نظرية دولية، بشكل خاص بالدعوة إلى التجارة الحرّة وإلى ما يمكن أن يدعى اليوم بالترابط المعقد. وكان المؤمنون بالتجارة الحرّة يعتقدون بأن هذا النظام من العلاقات من شأنه إزالة أسباب اقتصادية هامّة للصراع من النظام وأن هذا سبب إضافي – يزيد على أسباب وجودها المنطقية ويتجاوزها – لمساندتها.

لقد أربك فشل القوى الاقتصادية التي ظهرت حديثا مثل ألمانيا الإمبراطورية والولايات المتحدة في اعتماد مبادئ وسياسات تجارية حرّة، أربك افتراضات الليبراليين الاقتصاديين الكلاسيكيين خلال العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر. وقد شكّلت الحمائية – وذلك ليس للمرة الأخيرة – التي اعتمدتها الأطراف الفاعلة الرئيسية في النظام تحدّيا للأرثوذكسية الليبرالية. وأخذ الليبراليون يدركون تدريجيا أن عليهم عكس العلاقة بين التجارة الحرّة والتعاون الدّولي. فإذا لم تسفر التجارة الحرّة عن تعاون دولي فلربّما يتمكّن التعاون الدّولي من إرساء قواعد التجارة الحرّة. وقد تحقّق هذا العكس للعلاقة في اتفاقيات بريتون وودز بعد ١٩٤٥ من جرّاء توقيع الاتفاقية اللاحقة المعنية بالاتفاق العام للتجارة والتعرفة (الغات). وإذا كانت السنوات التي

تلت إلغاء قوانين كورن (Corn) عام ١٨٤٦ تمثّل "العصر الذهبي" لليبرالية فإن السنوات التي تلت بريتون وودز جاءت في المرتبة الثانية القريبة من الأولى.

وفي الوقت ذاته الذي كانت فيه التجارة الحرّة موضع تحدّ من جانب القوى الاقتصادية التي ظهرت حديثا مثل ألمانيا والولايات المتحدة، فقد كانت مبادئ الليبرالية تتعرّض للتحدّي المباشر من قبل كتاب من ضمن المذهب. كان هوبسون (Hobson) يتّهم الليبرالية بأنها انحرفت نحو الإمبريالية في حين كان هوبهاوس (Hobhouse) يحاول تحقيق التآلف بين الالتزامات الليبرالية التقليدية بالحرية والالتزامات الاشتراكية بالمساواة. وقد ظهرت هذه الليبرالية التعويضية أو الكينيزية بأبهى صورها في القرن العشرين بوصفها بدعة حقيقية ضمن المذهب. وقد جادل هؤلاء الليبراليون الهراطقة، داخليا، بأن على الدّولة أن تتدخّل بشكل أكبر ومنتظم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأمّة بغية الحيلولة دون استمرار حالات عدم المساواة الكبيرة. وكانوا يقولون إنه إذا ترك أمر هذا التعديل لقوى السوق فإنه لن يتحقّق. وخارجيا ظلّ الليبراليون الهراطقة يتطلّعون إلى مزيد من التعاون الدّولي لكنّهم كانوا يعتقدون، أيضا، بأن هذا يجب توجيهه للتقليل من حالات عدم المساواة بقدر توجيهه لزيادة الحرّيات.

لقد وفّر ظهور العالم الثالث في نظام ما بعد ١٩٤٥ للنسخة التعويضية لليبرالية منطقة قضايا مثالية لتطبيق أفكارها. وقد اعتبر تقريرا براندت بحق نموذجين لهذا النوع. فهذا الرأي يقول إنه يتعيّن على دول العالم الأول أن تكون مستعدّة لفعل المزيد الكثير لأقلّ البلدان نموّا من خلال التجاوز الإداري للنزعات التلقائية للنظام الليبرالي. فكثير من الطلبات التي قدّمت في ظلّ النظام الاقتصادي الدّولي الجديد وعبر مؤسّسات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يتلقّاها الليبراليون الكلاسيكيون عن طيب خاطر. فالعمل على استقرار أسعار السّلع – وهو شيء محرم لدى الليبراليين الكلاسيكيين – بغية ضمان استمرار دخل أقلّ البلدان نموّا، هو واحد من أنواع المقترحات التي يجري الآن العمل بها تحت تأثير ضغط العالم الثالث والتعاطف الليبرالي التعويضي.

العقوبات الاقتصادية Economic sanctions

شكل من أشكال الإدارة الاقتصادية للدّولة ينطوي على استخدام القدرة الاقتصادية من جانب طرف فاعل أو جماعة فاعلة (الطرف المعاقب) بطريقة قسرية مقصودة بغية بلوغ بعض

أهداف السياسة. ويقوم الطرف المعاقب بتحديد طرف فاعل أو مجموعة فاعلة (الطرف المعاقب) تطبّق عليه العقوبات. إن جوهر محاولة فرض العقوبات هي إجبار الطرف المعاقب على التصرّف بطريقة أكثر مطاوعة. وتتضمّن الوسائل المستخدمة لضمان هذه المطاوعة حرمان الطرف المعاقب من الوصول إلى بعض السّلع والخدمات التي يسيطر عليها الطرف المعاقب. ومع أن العقوبات يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية فإن الاستعمال التقليدي لهذه الكلمة في هذا السياق هو سلبي دائما. فعندما يشار إلى العقوبات الاقتصادية، فيكون المقصود هو الحصار والمقاطعة وسحب وضع الدّولة الأكثر رعاية. وخفض العقوبات بغية رشوة الطرف المعاقب أو مكافأته، مع إنه منطقيا من قبيل العقوبات، إلا أنه غير مشمول بالتعريف. كما يمكن التمييز بين العقوبات وبين الحرب الاقتصادية حين تكون الأدوات سلبية لكن أهداف السياسة مختلفة. ففي الحرب الاقتصادية، يتعمّد الطرف المعاقب إضعاف اقتصاد الطرف المعاقب، كتدبير مؤقّت أو دائم. وتطبّق تلك التدابير عادة كجزء من سياسة عامّة لشنّ الحرب على الطرف المعاقب في اللغة العسكرية.

قد تطال العقوبات الاقتصادية عموم الطرف المعاقب أو قطاعا من المجتمع ضمنه. فالعقوبات الاقتصادية الموجّهة ضدّ المعاقب بحدّ ذاته، لكي تكون فعّالة، تعاقب الجميع، الضعيف والقوي، المذنب والبريء. بل كثيرا ما تؤذي العقوبات الجماعية أقل الأطراف التي تستطيع تحمّل التكاليف. أو قد توجّه العقوبات نحو فئات معيّنة في المجتمع تتمثّل عادة بالجماعات الاقتصادية ولا سيّما الشركات والأعمال التجارية والمؤسّسات. والشكل المعتاد الذي تأخذه تلك العقوبات الموجّهة إلى جماعات بعينها هو وضع قائمة سوداء تحدّد الشركات التي ترغب الجهة المعاقبة في معاقبتها. وقد تخضع تلك المؤسّسات إلى المقاطعة ومصادرة أملاكها ومقاضاة موظفيها.

قد تكون العقوبات من طرف واحد – يطبّقها طرف فاعل على آخر – أو ثنائية – تطبّق على طرفين – أو متعدّدة الأطراف. وكلّما ازداد عدد الأطراف الذين تشملهم سياسة العقوبات كلّما ازدادت احتمالات التسبب الفعلي بحرمان الطرف المعاقب. على أنه كلّما ازداد عدد الأطراف الفاعلة في سياسة العقوبات، كلّما ازدادت صعوبة إقامة جبهة ضدّ الطرف المعاقب والمحافظة عليها. وقد يكون إغراء الارتداد عن تعدّدية الأطراف كبيرا، بشكل خاص. فالطرف المرتدّ قد يغش منافسيه التجاريين بأن يحلّ مكانهم في أسواق الطرف المعاقب. وبصفة عامّة،

فإن دور من يمكن تسميته بالطرف الثالث – تمييزا له عن الطرف المعاقب والطرف المعاقب – يتّسم بأهمية حاسمة إذا كان للعقوبات الاقتصادية أن يكتب لها النجاح. فإذا تعذّر على الطرف المعاقب ضمان تعاون الأطراف الثالثة فيمكن أن يكون لسياسة العقوبات الاقتصادية مفعول عكسي وباهظ الثمن. فعلى سبيل المثال، فقد اختلّت سياسة الأمم المتحدة المتعلّقة بفرض العقوبات الاقتصادية على روديسيا (زيمبابوي الآن) بين ١٩٦٦ و١٩٧٩ خللا بالغا جرّاء سعي ثاني شريك تجاري كبير لهما – جنوب إفريقيا – سعيا حثيثا لتقويض السياسة. وقد حصل الاتحاد على مساعدة بعض الشركات متعدّدة الجنسيات في "إحباط العقوبات"، ولا سيّما شركات النفط الانجلو– أمريكية.

يدلّ التحليل الاقتصادي على أنه بالرغم من دور الأطراف الثالثة، فإنّ العقوبات تكون فعّالة بدرجات متفاوتة حسب عدد من العوامل المتحولة. أولا، يجب أن يكون الطرف المعاقب في وضع المحتكر إزاء الطرف المعاقب. ثم يجب أن لا يكون بوسع الطرف المعاقب التغلّب على الاحتكار من خلال إحلال الواردات، ولا بوسع السوق الذي يكون فيه للمشتري وضع المحتكر إيجاد أسواق تصدير جديدة. عندها يمكن القول إن الطرف المعاقب عرضة لأن يكون شديد التأثّر بالعقوبات الاقتصادية. ثانيا، يجب أن تكون السّلع والخدمات التي يحرم منها الطرف المعاقب تموّن قطاعات أساسية في اقتصاده. ولهذا السبب اعتبر النفط "سلعة استراتيجية" في سياق العقوبات. وقد ظهر أثر اعتماد التجارة على مثل هذه السّلعة الأساسية خلال دبلوماسية دول الأوبك والأوابك عام ١٩٧٣ – ٤. ثالثا، يجب أن يكون الطرف المعاقب قادرا على تجنب التكاليف الاقتصادية التي يتكبّدها جرّاء العقوبات. وعلاوة على مسألة الطرف الثالث المشار إليها آنفا يمكن خفض التكاليف المتكبّدة من خلال إحلال الواردات. فإذا أمكن إيجاد أسواق بديلة للصادرات المحظورة وإيجاد سلع بديلة عن الواردات المقاطعة فإن التكاليف ستتقلّص.

وسوف تدعوالحاجة إلى المراقبة والإشراف والتنفيذ من أجل فرض سياسة العقوبات. وهذه الأنشطة تحتاج إلى تعاون طرف ثالث يتمثّل عادة بالمؤسّسات الإقليمية أو العالمية. وفي الحالات القصوى قد تدعوالحاجة إلى القوة لفرض المراقبة على الأطراف الثلاثة وهذا ينطوي عادة على حصار الحدود الإقليمية للدّولة المعاقبة. وإذا كانت تلك الأخيرة جزيرة أو إذا أمكن عزلها سياسيا عندها تصبح إجراءات التنفيذ ميسّرة. وتفيد المؤسّسة الدّولية في إسباغ الشرعية

على العقوبات وتنفيذها. فالأطراف التي تنتهك العقوبات تكون، في الواقع، في وضع المتحدّي للمقصد الصريح لأكثرية الأعضاء، وقد تصبح نفسها عرضة للعقوبات الجزائية.

يبدوأن منطق الحجج آنفة الذكر هو أن العقوبات الاقتصادية تنجح إلى أقصى حد إذا كانت شاملة وعامّة. وهذا بدوره يشير إلى الحاجة إلى إسباغ الطابع المؤسّسي على العقوبات عبر منظّمات مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة. فالمادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم تنصّ على أن الدّول الأعضاء تتعهّد بشكل واضح على مجابهة الإساءات الدّولية بعقوبات اقتصادية. بل إن صلاحيات الأمم المتحدة المنصوص عليها في الفصل السابع أكثر شمولا من تلك المنصوص عليها في عصبة الأمم، كما أن المادة ٤١ من الميثاق تنصّ صراحة على العقوبات الاقتصادية. وأخيرا ينصّ الفصل الرابع على صلاحيات للجمعية العامّة بإصدار توصيات. وبوجه الإجمال، إذا، تتمتّع الأمم المتحدة بقدرة لافتة لاستخدام العقوبات الاقتصادية بشكل إلزامي أو طوعي.

حتى حرب الخليج كانت العصبة والأمم المتحدة تواجه أهم حالات اختبارها بشأن أحكامها المتّصلة بالعقوبات في إفريقيا: العصبة بشأن حالة إثيوبيا والأمم المتحدة بشأن روديسيا (زيمبابوي). وفي ضوء التحليل آنف الذكر، فإن فشل العصبة في تضمين النفط في قائمة الحظر في مواجهتها لإيطاليا كان إغفالا بالغ الخطورة. فقناة السويس لم تغلق قط في وجه السفن الإيطالية كما أن العقوبات لم تنفّذ إلا بعد شهر من القرار الذي اتّخذه مجلس العصبة في تطبيق العقوبات بموجب المادة ١٦. وقد أضعف غياب الولايات المتحدة وألمانيا عن مداولات العصبة تلك قدرة المؤسّسة على إشراك جميع الأطراف الثلاثة المفترضة في تطبيق العقوبات. وقد أصبح استعمال العقوبات الاقتصادية من قبل العصبة في ١٩٣٥ – ٦ يعرف بأنه تمرين في الفشل كلّف كلا من المؤسّسة والسياسة غاليا من حيث المصداقية.

كان الإعلان عن الاستقلال من طرف واحد من قبل نظام روديسيا (زيمبابوي) المتمرّدة في نوفمبر ١٩٦٥ تحدّيا للأمم المتحدة على غرار تحدّي سابقتها في الثلاثينيات. بل إن الأمم المتحدة لم تفرض عقوبات إلزامية فعليّا حتى ديسمبر ١٩٦٦، بعد أكثر من سنة من الإعلان عن الاستقلال من طرف واحد. بل حين اتّضح في سبتمبر ١٩٦٥ أن السياسة الطوعية لم تؤت ثمارها، تعرّضت المملكة المتحدة للضغط من الكومنولث بأن تشدّد سياسة العقوبات. كانت الأمم المتحدة قد أجازت "دورية بيرا" (Beira Patrol)، لذا كان فرض العقوبات الإلزامية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٢ استمرارا قانونيا للسياسة ذاتها. ثم تمّ تشديد العقوبات في ربيع ١٩٦٨

حين افترض أن قرار مجلس الأمن ٢٥٣ أغلق عددا من المنافذ. على أنه كما تبيّن السجلات الدبلوماسية الآن بوضوح، فقد تمّ تنفيذ عملية ناجحة تدلّ على التصميم منذ البداية للدّوران حول العقوبات. ولعبت حكومة جنوب إفريقيا دورا مركزيا في هذه الاستراتيجية، إلا أنه، كما أشير آنفا، فقد تمكّنوا من تنفيذ هذه السياسة بمساعدة بعض الشركات متعدّدة الجنسيات. من الصعب عزل الآثار الاقتصادية للعقوبات في مثال روديسيا عن الاضطراب الاقتصادي الناجم عن حرب العصابات بعد ١٩٧٢. فمن المؤكّد أن "التسوية الدّاخلية" التي تمّت محاولة تنفيذها في أواخر السبعينيات كانت بوحي من الاعتقاد بأنها ستحظى باعتراف دولي ورفع العقوبات. وكان الانهيار الذي حصل في النهاية في روديسيا متعدّد الأسباب وكانت العقوبات أحد العوامل السببية.

مع أن طبيعة وسياق المطاوعة المطلوبة من إيطاليا في الثلاثينيات ومن روديسيا بعد ١٩٦٥ التي سعت إليها المنظّمات الحكومية الدّولية كانا مختلفين تماما – فقد كانت الأولى تحاول عكس التدخّل الخارجي والأخرى إنهاء تمرّد داخلي ضدّ السيطرة الاستعمارية – فقد كانت النتائج متساوية من حيث خيبة الأمل بالنسبة لدعاة العقوبات متعدّدة الأطراف. وفي كلتا الحالتين المذكورتين فقد أدّى عدم استعداد الدّول الرائدة للتفكير باستخدام القوة لدعم العقوبات إلى إضعاف فعاليتها. بل إن ئي. اتش. كار. (E. H. Carr) (١٩٤٦) بين أن فصل العقوبات الاقتصادية عن الإدارات القسرية الأخرى هو ثنائية مزيّفة.

وتوحي حالة روديسيا باستنتاج آخر – تميل العقوبات إلى أن تكون بطيئة التأثير. فهي أقرب ما تكون إلى حرب الاستنزاف منها إلى حرب الصاعقة. ثم إن لها طابع العقاب الجماعي. فممّا لا شكّ فيه أن المستوطنين البيض في روديسيا حموا أنفسهم من الآثار السلبية للعقوبات بتحويلها إلى السكان الإفريقيين. وقد تضرّرت زامبيا ومالاوي أيضا جرّاء سياسة العقوبات الموجّهة ضدّ روديسيا. والخلاصة أنها أدوات كليلة وبطيئة التأثير. وأخيرا – تدلّ الحالتان المذكورتان على أن العقوبات تعتمد على التعاون الإيجابي للأطراف الثلاثة. فإذا لم يتحقّق هذا الشرط الأساسي فقد يولّد تطبيق العقوبات اختبار قوة غير مضمون النتائج.

شهدت حرب الخليج استخدام العقوبات من قبل الأمم المتحدة كإدارة للسياسة. فقد فرض قرار مجلس الأمن ٦٦١ المؤرخ ١٣ أغسطس ١٩٩٠ عقوبات إلزامية شاملة على العراق بمقتضى الفصل السابع. وبعد ثلاثة أسابيع اعتمد المجلس الحصار البحري بموجب القرار ٦٦٥

ونص، بين جملة أمور، على إحياء لجنة الأركان العسكرية لتنسيق السياسة. وفي ١٣ سبتمبر حاول المجلس بموجب القرار ٦٦٦ التمييز بين الإمدادات "الإنسانية" للعراق وبين النطاق العام للسلع والخدمات المحظورة، وفي ٢٥ سبتمبر تمت توسعة العقوبات لتشمل حصارا على حركة النقل الجوي. بعد الشروع في عملية عاصفة الصحراء التي كانت تهدف إلى إجبار العراق على الانسحاب من الكويت كان المجلس يراقب الحرب عن كثب فأصدر القرار ٦٨٧ في ٣ أبريل ١٩٩١ الذي حدّد شروط وقف إطلاق النار.

يمثل استخدام العقوبات الاقتصادية قبل الآلة العسكرية ثم بعد ذلك لدعم التنفيذ التام لوقف إطلاق النار، يمثل أوسع استعمال لهذه الأدوات من جانب هيئة متعدّدة الأطراف في نظام ما بعد ١٩٤٥. وسواء كان ذلك عن قصد أو على سبيل المصادفة، فإن كثيرا من مضامين سياسات العقوبات السابقة قد تحقّقت في هذه الحالة، على ما يبدو. ويبدوبصورة خاصّة أن الحاجة إلى دعم العقوبات الاقتصادية بتدابير تنفيذية عسكرية والحاجة إلى مراقبة طابع "العقوبة الجماعية" قد فهمت من قبل صانعي القرار في ١٩٩٠ – ٩١. وكنتيجة لحرب الخليج ليس من قبيل المبالغة القول إن العقوبات الاقتصادية قد بعثت من جديد بوصفها أداة للتعبير عن السخط لدوافع أخلاقية. ويبقى أن نعرف ما إذا كانت الحالة العراقية فريدة في نوعها. من المؤكّد أن الظروف كانت ميمونة إلى حدّ بعيد في ١٩٩٠ بالنسبة لهذا النوع من الاستجابة لعدوان ملموس.

تسخير الاقتصاد للسياسة Economic statecraft

يعرفه ديفيد بولدوين (David Baldwin) في كتابه (١٩٨٥) بأنه "محاولات نفوذ تعتمد بالدرجة الأولى على موارد تشبه إلى حدّ معقول سعر السوق من حيث النقود" (صفحة ١٣ – ١٤). وبعبارة أخرى هو أي عمل سياسي يستخدم أدوات اقتصادية بغية تحقيق سلوك مطاوع من طرف فاعل مستهدف. في مناقشة بولدوين الاستعمال مرادف لفكرة علاقة القوة, لأن الأدوات الاقتصادية المتوخّاة يمكن تقسيمها إلى عقوبات إيجابية و/ أو سلبية. فالمساعدات الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية على حدّ سواء – وهما الأداتان الأكثر انتشارا – تصنفان بموجب تعريف بولدوين على أنهما مثالان لتسخير الاقتصاد للسياسة.

يمكن اعتبار تسخير الاقتصاد للسياسة مصطلحا عاما يشمل جميع الحالات التي يستخدم فيها الأطراف الفاعلون الدّوليون أدوات اقتصادية لأغراض سياسية. ويمكن اعتباره مصطلحا بديلا لــ "الحرب الاقتصادية" لأنه يشمل جميع الاحتمالات ضمن فكرة منحوتة من فكرتين.

مبدأ آيزنهاور Eisenhower Dorctrine

كانت هذه المبادرة السياسية من جانب الولايات المتحدة نتيجة مباشرة لقضية السويس لعام ١٩٥٦ حين أجبرت المملكة المتحدة وفرنسا، بناء على إصرار الولايات المتحدة، على سحب قواتهما من مصر. وقد أعلن قرار مشترك صادر عن الكونجرس عام ١٩٥٧ مبدأ آيزنهاور، من منطلق الخوف من حدوث فراغ قوة في الشرق الأوسط الغني بالنفط، وربما بعد مراجعة دور الولايات المتحدة أثناء قضية السويس. وقد خوّل المبدأ الرئيس تقديم المساعدة لأي دولة في الشرق الأوسط تعتبر مهدّدة بـــ "اعتداء شيوعي". ومع أنه يزعم بأنه موجّه ضدّ انتشار "الشيوعية الدّولية"، فإن هذا المبدأ كان محاولة محدّدة للحدّ من الطموحات التوسّعية لعبد الناصر رئيس مصر. نص القرار على أنه يمكن إرسال قوات الولايات المتحدة و/ أو مساعدة اقتصادية إلى المنطقة بموجب برنامج الأمن المتبادل. وبناء عليه قامت القوات الانجلو- أمريكية في يوليو١٩٥٨ بالتدخّل لمساعدة النظامين المؤيّدين للغرب في الأردن ولبنان، وقدمت تعهدات لاحقة إلى تركيا وإيران وباكستان. فمبدأ آيزنهاور هو إذا إعلان بوجوب اعتبار الشرق الأوسط منطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة.

النخبة Elite

مصطلح واسع النطاق يشير إلى أقلية في مجموع السكان وكثيرا بالتفوق في الاستعمال العادي. ويمكن الحصول على مزيد من الدقّة بإضافة كلمات "سياسية"، "اقتصادية"، "ثقافية". بل إن المراقبين في معظم الأنظمة الاجتماعية في العالم الأول يتوقّعون وجود تعدّدية من النخب من هذا القبيل. فبالمعنى الوارد أعلاه النخبة هي مصطلح وصفي لأفراد وجماعات في قمّة هرمية معيّنة.

ويستعمل المصطلح أيضا بمعنى إرشادي بما يوحي بأن تلك الأقليات هي نتيجة طبيعية وإيجابية. من الممكن في هذا الاستعمال الحديث عن "حكم النخبة" أو " الإيمان بحكم النخبة" انطلاقا من التفكير بأيديولوجية أو نظام قيم يفترض أن أغلبية السكان هم بحكم الطبيعة أو النشأة

الأكثرية في السكان وأنهم غير صالحين وغير مؤهلين ليكونوا في وضع النخبة. غير أن الإيمان بحكم النخبة يقرّ بالفعل بوجود استثناءات لهذه القاعدة وأنه قد تظهر "نخبة مضادّة" لتحدّي هيكل النخبة القائم. وبصرف النظر عن النتيجة سوف يعود النظام لاستئناف هيكله الهرمي.

نشأت نظريات النخبة وأيديولوجية حكم النخبة مع علم الاجتماع السياسي. غير أن فكرة النخبة طبّقت ببراعة كبيرة على دراسة صنع القرار وقضية الرأي العام المتّصلة بها والمعنية بقضايا السياسة الخارجية. وكان العمل المبكّر الأولي في هذا الميدان كتاب آلموند (Almond) وعنوانه "الشعب الأمريكي والسياسة الخارجية" (١٩٦٦). ومع أنه لم يعتنق كلّيا أيديولوجية حكم النخبة إلا أنه ميّز بالفعل بوضوح هرمية تقوم على أساس تقسيم العمل وتقسيم النفوذ. وتعتمد هذه الهرمية على تقسيم رباعي. في الأسفل وضع آلموند الأكثرية، وهم جماهير السكان. ويختلف الجمهور الواعي عن الجماهير. وفوق هاتين الطبقتين يضع آلموند نخبة السياسة و، أخيرا، في القمّة ما يمكن تسميته أصحاب المراكز الرسمية.

توفّر استطلاعات الرأي، التي أصبحت متزايدة الدقّة في نصف القرن الماضي التأكيد التجريبي للرأي القائل إن جماهير السكان، في جميع الأنظمة، تعوزها إمّا المعرفة أو الميل إلى ممارسة نفوذ متواصل وثابت على عملية السياسة. وتمّ استحداث فكرة المزاج لتحديد طريقة ومحتوى المواقف العامّة إزاء السياسة الخارجية. وضمن النطاقات الحاصرة الجائزة التي تضعها أمزجة الجمهور، تزاول الطبقات التي فوق جماهير السكان نشاطها. فالجمهور الواعي إذا، بحكم الواقع، يصبح جمهور المتفرّجين الذين ترسم النخبة سياستها وتبرّرها أمامهم.

تقسم نخبة السياسة الخارجية الفعلية بين شاغلي المناصب الرسمية والمصالح المنظّمة (ما يسمّيه آلموند "نخبة السياسة". فشاغلوالمناصب الرسمية يحتلّون مراكز سلطة ضمن النظام ويكونون هم الأشخاص المعنيين رسميا للتصرّف نيابة عن الدّولة. وتحيط بهم بيروقراطية من الإدارات المتمركزة حول وزارات الخارجية ولكنها تتضمّن أيضا عددا من وزارات الدّولة الأخرى. وتختلف العلاقة بين شاغلي المناصب الرسمية وبيروقراطياتها من جهة والمصالح المنظّمة من جهة أخرى من نظام لآخر. وبصفة عامة، في حين أن شاغلي المناصب الرسمية هم تعريفا أعضاء النخبة، ففي حالة جماعات المصالح لا يصنف بشكل لا لبس فيه ضمن هيكل النخبة سوى الزعماء. وفي الأنظمة التي يجري فيها استقاء شاغلي المناصب الرسمية

وبيروقراطييهم الكبار ونخب جماعات المصالح من الخلفية نفسها يستخدم مصطلح "المؤسّسة" (establishment) أحيانا لوصف هذا التدبير الأوسع نطاقا. لقد أثار نمو عدد الأطراف الفاعلة من الدّول في السياسة العالمية منذ ١٩٤٥ اهتماما جديدا في نظريات النخب المتّصلة برسم السياسة. ويبدوأن التحليل الهيكلي لدول العالم الثالث يعكس خصائص وهياكل كلاسيكية لحكم النخبة. أمّا التركيب الفعلي للنخبة في دول العالم الثالث فهو، بالطبع، مسألة تمحيص تجريبي في حالات خاصّة. على أن التعليم الغربي، في جميع الحالات، يبدوميزة قاطعة – إن لم تكن شرطا مسبقا – للتجنيد ضمن النخبة. وفي كثير من حالات العالم الثالث استفادت النخب التقليدية من هذه الفرص التعليمية للمحافظة على نفوذها في الفترة الراهنة من تقرير المصير الوطني. ولقد كانت هذه النزعة واضحة بشكل خاص في أمريكا اللاتينية. وفي أجزاء أخرى من العالم الثالث، يعكس تجنيد النخبة مستجمعا أكثر تغايرا. على أن المعطيات تؤكّد، في جميع الحالات، صحّة مقاربة النخبة لهيكل صنع القرار.

أراضي دولة محاطة بأراض أجنبية Enclave

فخليج والفيس (Walvis Bay) في جنوب غرب إفريقيا كان، حتى ١٩٩٣، جزءا من الولاية السيادية المحلّية لجمهورية جنوب إفريقيا رغم كونها محاطة بناميبيا. وهذا المصطلح ينطبق على برلين الغربية المحاطة بألمانيا الشرقية كما هو الحال بالنسبة لجمهورية سان ريموالبالغة مساحتها اثنين وثلاثين ميلا مربعا، والمحاطة بايطاليا.

المدرسة الإنكليزية للعلاقات الدولية English school of international relations

هذه إشارة إلى الوجود المفترض لتقليد أكاديمي متميّز يتّصل بكتابات معنية بالعلاقات الدّولية منشؤه مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية في خمسينيات القرن العشرين. يقول روي ئي. جونز (Roy E. Jones) الذي كان أول من أشار إلى المدرسة (في مقال نشره في مجلة الدراسات الدّولية" (١٩٨١)) إن مؤسّسي المدرسة هم سي. ايه. دبليو. مانينغ (C. A. W. Manning) ومارتن وايت (Martin Wight) ومن الذين اقترنت أسماؤهم بها هيدلي بول (Hedley Bull) واف. اس. نورثيدج (F. S. Northedge) ومايكل دونلان (Michael Donelan) وآلن جيمس (Allen James) وآر. جيه. فينسنت (R. J. Vincent). ومع أنه ثمّة خلاف وتشويش يحيطان بالاسم، ولا سيّما النعت "الإنجليزية"، أصبح مقبولا الآن بصفة عامّة أن أولئك

الكتاب وآخرين غيرهم يشكّلون جماعة خاصّة يجمع بين أفرادها مفهوم المجتمع الدّولي. فالمقاربة عضوية شمولية بمعنى أنها ترى أن المجتمع الدّولي في كليته أكبر من مجموع أجزائه، أي الدّول ذات السيادة التي يتكوّن منها. وبهذا المعنى يشار إليها أحيانا على أنها "مقاربة المجتمع الدّولي" وفرضيتها المركزية هي أن سلوك الدّولة لا يمكن تفسيره تفسيرا مناسبا دون الإشارة إلى القواعد والعادات والمعايير والقيم والمؤسّسات التي تكوّن المجتمع ككل. وينظر إلى العلاقات الدّولية ككيان متميّز وربّما ذي كيان مستقل وأن موضوع الدراسة الرئيسي هو محض طبيعة هذا المجتمع وقدرته على إيجاد قدر من التنظيم والحرية ضمن نظام للدّولة يتّصف باللامركزية والشرذمة التي تغلب عليه. ويمكن اعتبار هذه المقاربة نسخة من المنظور الواقعي، لا سيّما من حيث رفضها المشاريع الطوباوية لإعادة هيكلة النظام الدّولي وإصرارها على الضم الضروري جنبا إلى جنب لمفهوم سيادة الدّولة والمجتمع الدّولي. وعلى الصعيد المنهجي فإنها تكمن بشكل ثابت في النمط الكلاسيكي أو التقليدي وترفض المقاربة السلوكية أو العلمية التي تصفها أحيانا بازدراء على أنها "المدرسة الأمريكية للسياسة العلمية". (إن النعت "الإنجليزية" هو اسم مغلوط لأن أعضاء مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية كانوا بحّاثة من الأستراليين ومن جنوب إفريقيا ومن الاسكتلنديين ومن ويلز.)

الحلف Entente

مصطلح دبلوماسي يشير إلى "تفاهم" محدّد أو غير محدّد بين دولتين أو أكثر ويختلف عن المعاهدة الرسمية أو التحالف. وقد استخدمت عبارة "الحلف الودّي" (entente cordiale) لأول مرّة من قبل رئيس الوزراء الفرنسي ام. غيزو(M. Guizot) في ١٨٤٣ للإشارة إلى التقارب بين المملكة المتحدة وفرنسا فيما يتعلّق بالمسائل التي تخص توازن القوى الأوروبية. وقد تمّ توقيع حلف محدّد في ١٩٠٤ أثار مخاوف ألمانيا واعتبر بعض المؤرّخين أنه يضع قيودا لا لزوم لها على حرية حركة المملكة المتحدة في حال حصول صراع فرنسي – ألماني. على أن الحلف مهما كان "ودّيا" في مظهره إلا أنه دون التعهّد المفصّل من الجانبين.

البيئة Environment

لقد برزت البيئة العالمية على أنها على الأغلب مجال قضايا النقاش في السياسة العالمية تنافس مستقبل ما بعد الحرب الباردة من حيث أثرها وأهميتها. وهذا النمو الذي يعد في حكم

النمو الأسّي (exponential) قد دفع سياسة البيئة من مجال سياسي متدن خلال ثلثي القرن إلى مجال سياسي جدّي في الثلث الأخير. إن العلاقة بين البشرية والبيئة هي الموضوع الأساسي للإيكولوجيا. وقد اتّضح الآن أن هذه العلاقة بحاجة إلى إعادة تحديد إذا كان لنا أن نتفادى الآثار بالغة الضرر. وليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتمّ بها معالجة هذه القضية في المستقبل. يجادل الإيكولوجيون الآن من أجل تغيير في النمط الذي ينظر فيه إلى النمو الاقتصادي كهدف من أهداف المجتمعات والأنظمة. لذا فإن فكرة "التنمية القابلة للاستمرار" تسعى إلى فطم الناس عن أكثر أشكال التحديث الجشعة الضارّة – التي ترى الآن أنها كانت تنطوي على استهلاك كبير للطّاقة والاستخدام غير الرّاشد للموارد. لقد ألقي "ظل إيكولوجي" على الكوكب الأرضي جرّاء تلك الأنشطة. ففكرة التنمية القابلة للاستمرار تطرح تساؤلات ليس بشأن حساب التكلفة/ المنفعة فحسب، بل أيضا بشأن الأفكار المعيارية.

من الواضح أن البيئة مجال قضايا تدعوللنقاش ولها صلة بنموذج الطرف الفاعل المختلط. فالدّول والمنظّمات الحكومية الدّولية والمنظّمات غير الحكومية الدّولية والشركات متعدّدة الجنسيات كلّها أطراف فاعلة في هذا الصدد. ثم إنه، كما توضّح مقاربة السياسة البيئية أصبحت مركزية الدّولة موضع تساؤل صريح ضمني. ولعلّ أخطر جوانب مشكلة البيئة هي تلك الناشئة عن مشكلة التلوّث. وثمّة جوانب أخرى تشمل: صيد الحيتان، الاتجار في الأنواع المعرّضة لخطر الفناء، التخلّص من النفايات، بما في ذلك الإغراق، إعطاء الامتيازات للقطب الجنوبي، حماية الغابات الاستوائية (وشعوبها). وقد تصدّرت الأمم المتحدة جميع المناقشات بشأن البيئة منذ أكّد مؤتمر ١٩٧٢ المعني بالبيئة والتنمية (قمّة الأرض) على أهمية الهيئة العالمية في وضع جدول أعمال هذه القضية. إن إثارة صورة البيئة يشهد على أهمية الجماعات المعرفية في السياسة العالمية وسياسة جماعات الضغط. إن نجاح الحركة الإيكولوجية في تعزيز التنمية القابلة للاستمرار وديمقراطية المشاركة بوصفها مفاهيم منظّمة أساسية في هذا الجانب من القضايا التي يدور حولها النقاش والخلاف هو نجاح غير منازع.

سياسة البيئة Environmental politics

لقد أصبح لتنامي قضية البيئة لتصبح مجال نقاش وخلاف في السياسة الدّولية بالغ الأثر على العلاقات الدّولية، إن ما يراه البعض بأنه تحدّيات البيئة يشكّك في النموذج المتمحور حول

الدّولة للعلاقات الدّولية والذي كان بالتأكيد النموذج السائد منذ أن وضعت أسس هذا الفرع من فروع المعرفة في أوائل القرن العشرين. ويبدوأن السياسة البيئية تحتل موقعا ضمن المنظور الليبرالي الحديث أكثر انسجاما منه في المنظور الواقعي الجديد. فيمكن القول إن المفهوم الأساسي للقوة قد يكون أقل أهمية في تحليل السياسة البيئية منه في مجالات أخرى مثل الاقتصاد السياسي الدّولي أو الدراسات الأمنية. فقد تتمكّن القوة من السّماح للدّول بممارسة قيود الفيتوبالنسبة لتنفيذ الاتفاقيات البيئية, ولكن – إذا كان الإيكولوجيون محقّين – فإن دول الفيتو"تطلق النار على أقدامها" لأن التغيير في شكل التآكل البيئي يجري دون توقّف وتتجاوز آثاره الحدود القومية. ومرة أخرى تتعرّض نظريات السيادة التقليدية للتحدّي من جانب السياسة البيئية. فمشاكل التلوث تتجاوز الحدود القومية بكلّ وضوح. وهذا يجب أن ينطبق أيضا على الحلول، انطلاقا من هذا المنطق. فالقضايا البيئية تجسر الهوة التي تفصل بين ما هو محلّي وما هو دولي، مرة أخرى. وتدرك حركات الخضر هذا الوضع وترفض أن تتقيد بالنواحي الشكلية. وسينطوي تنفيذ الاتفاقيات البيئية على التطفّل على السيادة. وسيكون أثر شبه الدّول في النظام زيادة التأكيد على وضعها غير المستقر بالنسبة "إلى" النظام وليس "في" النظام. وكنتيجة لهذا العامل تصبح عمليات العولمة والتركيز على الطابع المحلّي واضحة في سياسة البيئة. فأثر السياسة البيئية ضمن الاقتصاد السياسي الدّولي قد بدأ يتمثل للتّو. وأصبحت المنظّمات الحكومات الدّولية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية مثل مجموعة البنك الدّولي ومنظّمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدّولي تتعرّض لضغط متزايد لتضمين العوامل البيئية في رسم سياستها.

الجماعات المعرفية Epistemic communities

تشير إلى مجموعات أو شبكات من الاختصاصيين من ذوي الخبرة المعترف بها في مجالات المعرفة التي تمّت للسياسة بصلة. وبما أن المعرفة بعد هام للسلطة، فإن الجماعات المعرفية تستطيع وتقوم بالفعل بلعب دور هام في صنع القرارات ووضع الأجندات. ومع أن هذه ليست ظاهرة جديدة في السياسة العامة، فقد شهد القرن العشرون اعتمادا متزايدا على جماعات الضغط هذه في مجال متزايد الاتساع لمجالات القضايا، لا سيّما تلك التي تتضمّن مكوّنا تقنيا قويا مثل البيئة، أو الاقتصاد أو المسائل المتّصلة بالأمن القومي. فالجماعات المعرفية منخرطة بشكل مباشر وغير مباشر في كل من السياسة العليا والدنيا، وإن كان من المحتمل أن تكون

أكثر فعالية في مجال تلك الأخيرة حيث لا يكون للقضايا أثر مباشر على الاهتمامات "الجوهرية". لهذا السبب، فإنها ليست أطرافا فاعلة من غير الدّول بالمعنى الصحيح، مع أن بعضها، مثل "السلام الأخضر" (Green Peace) قد تطمح إلى ذلك أو قد تكونه. ويمثل بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧، الذي عالج موضوع حماية طبقة الأوزون، حالة لافتة لدور الخبراء في إيجاد الأنظمة وإنشاء المؤسّسات في العلاقات الدّولية. وفي هذه الحالة أو جدت الدلائل العلمية لوجود صلة سببية بين التلوث واستنفاد الأوزون الإطار التصوّري اللازم للتعاون الدّولي، وتنسيق السياسات فيما بين خمس وعشرين من الدّول الموقّعة على البروتوكول.

إن دور هذه الجماعات المعرفية في العلاقات الدّولية لم يحظ بالبحث الكافي (Haas, 1992) لكن الأدلّة المتوفّرة توحي بأنه ليس بالضئيل وأنه في ازدياد. على أن هذا لا يعني بأننا نشهد انتقال صنع القرار من السياسيين إلى الخبراء. فدرجة تأثيرهم في النتائج أو إحداثها يعتمد في النهاية على طبيعة مجال القضايا التي يتمّ التصدّي لها. فعلى سبيل المثال: لم يكن لتوافق الرأي العالمي واسع النطاق بشأن فرضية الشتاء النووي أثر يذكر أو على الإطلاق على نظريات الردع أو الرغبة في امتلاك أو حيازة الأسلحة النووية.

انظر Ecology/ ecopolitics (الإيكولوجيا/ السياسة الإيكولوجية)؛
Green movement (حركة الخضر).

تساوي الدّول Equality of states

إن من القيم الأساسية لنظام الدّول الدّولي الحديث هي تساوي الدّول من حيث السيادة. ومنذ تأسيس نظام وستفاليا ارتبط الاعتراف الرسمي بالمساواة ارتباطا وثيقا بمفاهيم السيادة والاستقلال والمعاملة بالمثل. وهو مكرّس في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكّد على أن "المنظّمة تقوم على أساس مبدأ المساواة في سيادة جميع الأعضاء". على أنه رغم الاعتراف المؤسّسي، فإن دور المساواة في القانون الدّولي والسياسة غير واضح على الإطلاق. فكثيرا ما يوجد تشويش بين جوانبه الوصفية والمعيارية. وهذا التشويش يتفاقم جرّاء الطابع الهرمي الواضح لنظام الدّول المتعدّدة، الذي ينيط بالقوى العظمى مركزا خاصّا ومسؤوليات خاصّة.

إن شرط المساواة في السيادة يعني أن بوسع طرف فاعل المطالبة بالامتيازات والفرص والوضع الدبلوماسي المنبثق عن كون كيان ما كيان دولة. إن التأكيد بأن جميع الدّول متساوية لا يعني أن كلّ الدّول متماثلة. بل إن بعض المعلّقين يزعمون أن المساواة ليست دافعا بل هي مثل أعلى، وأن المجتمع الدّولي قد اعتمد للملاءمة شكلا أفلاطونيا للمساواة، هو مثل السيادة التي يشتقّ منها، مسألة درجة وليس مطلقا. وقد أوضح ذلك ئي. اتش. كار (E. H. Carr) (١٩٤٦) كما يلي: "إن التدخّل الدّائم، أو التدخّل المحتمل، للقوة يجعل أي مفهوم للمساواة بين أعضاء الأسرة الدّولية، مفهوما لا معنى له." ولا تزال هذه الملاحظة تشكّل الأساس لمعظم المناقشات المتعلّقة بالمساواة، أو عدم المساواة، في السياسة العالمية.

يرى الفكر التقليدي أن عدم المساواة مستوطنة في نظام تكون فيه الفروق بين الأطراف الفاعلة أوضح وأكثر فورية من جوانب التشابه. (لنقارن على سبيل المثال بين روسيا وليسوتو أو بين الولايات المتحدة وتونغا.) وحتى الشرط الرسمي للمساواة (لجميع الدّول حقوق متساوية في السيادة) هو تعبير عن عدم المساواة عمليا، لأن الحق في المساعدة الذاتية الذي ينطوي عليه ذلك سوف يعتمد بالضرورة على القوة المتاحة لأولئك الذين يرغبون في ممارستها. لقد أدّى الاعتراف بالشرط الرسمي للمساواة حتما إلى الإبقاء على ما كان يعتبر حالات عدم مساواة طبيعية وقائمة. وقد جرت محاولات ترشيد المواهب الطبيعية غير المتساوية للدّول، لا سيّما في النظريات الليبرالية للعلاقات الدّولية، ولكن لم يكن لذلك أثر عملي يذكر على عملية الدبلوماسية. وفي الواقع، وحتى فترة قريبة العهد نسبيا، كانت حالة عدم المساواة تعتبر أمرا مسلّما به في السياسة العالمية وليست مجرّد انعكاس لواقع الأشياء، ولكن كميزة قيّمة في نظام لا توجد فيه سلطة كلّية لتنظيم الطلبات وحل المنازعات. وبما أنه من الواضح أن الدّول غير متساوية، فإن حل بعض المنازعات أكثر سهولة بكثير. وبهذا المعنى يمكن اعتبار مساهمة القوى العظمى في الحفاظ على النظام العالمي نتيجة مباشرة لعدم المساواة. إذا كانت جميع الدّول متساوية، فكيف يمكن تسوية المنازعات على الإطلاق؟

وفي حين أن مؤسّسات المجتمع الدّولي والحرب وميزان القوى والقانون الدّولي والممارسة الدبلوماسية تشيد بمساواة الدّول إلا أنها مع ذلك تشجع وتحافظ على النظام الهرمي الذي يقر المساواة فقط بين القوى التي يوازي بعضها بعضا على نحو متساو. فقد كانت الحرب، أو القدرة على شنّ الحرب، بهذا المعنى "المسوّي الكبير". لقد تجلّى تاريخ العلاقات الدّولية إلى

حدّ كبير من هذه المنطلقات وكانت كل الإجراءات الجماعية المتوفّرة المطبّقة لتسوية المنازعات تطبّق بسبب عدم المساواة، وليس برغم عدم المساواة. ويعد حق استعمال الفيتوالممنوح للأعضاء الدّائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اعترافا صريحا بذلك، وهو ما كان عليه الأمر دائما. وهكذا فإن ما قاله الأثينيون للميليين - إن الأقوياء يأخذون ما يستطيعون أخذه والضعفاء يعطون ما يتوجّب عليهم إعطاؤه - كان نقطة الانطلاق بالنسبة للبعض وحجر العثرة للآخرين، في السعي لإيجاد علاقة مرضية بين النظام والعدالة في العلاقات الدّولية. وكان ثيوسيديد (1959 ed.) Thucydides يرى في ذلك حقيقة ثابتة (وإن لم تكن محبّبة، ربما) في الحياة الدّولية: "ليس هذا بقانون صنعناه بأنفسنا، كما أننا لم نكن أول من تصرّفنا بموجبه عندما تمّ وضعه. فقد وجدناه قائما، وسنتركه قائما إلى الأبد بين من سيأتون بعدنا".

إن مسألة ما إذا كان هذا الوضع الأساسي للمساواة "سيدوم إلى الأبد" بالفعل أولا يدوم هي على وجه التحديد القضية التي يعتقد الكثيرون أنها تقضّ مضجع إدارة الدّولة في الجزء الأخير من القرن العشرين. لقد أدّى التوتر بين الدّول الصناعية المتقدّمة في الشمال والدّول النامية في الجنوب، وطلب إعادة توزيع الثروة والقوة والمركز ضمن نظام اقتصادي دولي جديد يتجاوز كثيرا الاعتراف الرسمي بالمساواة، إضافة إلى الأفول الظاهر في فائدة القوة العسكرية (لا سيّما في العلاقات بين الدّول العظمى والصغرى)، أدّى إلى إعادة تقييم للهيكل الهرمي التقليدي للسياسة العالمية. وقد أوجد توسّع دور الجمعية العامة، بشكل خاص، طلبا لأساس ينطوي على أساس أكبر من المساواة بالنسبة للقانون الدّولي والسياسة الدّولية. ومع أنه من غير المحتمل لمطالبات العالم الثالث بمزيد من المساواة أن تكسر القالب التقليدي للممارسة الدبلوماسية فقد لاحظ بعض المعلّقين وجود تعقل سياسي جديد بشأن القضية، وهذا ما تدلّ عليه حركة عدم الانحياز وتعدّد المراكز. على أنه من الصعب الهروب من النتيجة التي توصّل إليها أورويل (Orwel) وهي أن جميع الدّول متساوية في السياسة العالمية لكن بعضها أكثر مساواة من البعض الآخر.

الجاسوسية Espionage

انظر intelligence (الاستخبارات)

التطهير العرقي Ethnic cleansing

تعبير حديث ملطّف للعملية المنظّمة والمقصودة والتي كثيرا ما تنطوي على الوحشية لطرد أفراد مجموعة أو مجموعات اثنية بالقوة من أراض تطالب بها مجموعة اثنية أخرى. ويمكن، نظريا، تمييزه عن الإبادة الجماعية، وهي الإفناء المنظّم لمجموعة قومية أو عرقية. لكن كثيرا ما يتعذّر التمييز بين الاثنين عمليا. ومن المفاهيم الأخرى المقترنة بهذا المصطلح "الصراع الطائفي" و "الصراع الثقافي" و "الصراع الاثني – القومي" وكلّها نسخ من شكل جديد وخبيث للنزعة العنصرية التي تقوم على أساس أيديولوجية القومية. ومن ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ تمّت في يوغسلافيا ممارسة التطهير العرقي من قبل الصرب والكرواتيين بعضهما ضدّ بعض، وبشكل أخص ضدّ مسلمي البوسنة. وقد كان الإجراء العملي النمطي هو الاستعمال المنظّم للتهويل والإرهاب والاغتصاب والتجويع والقتل من أجل تحقيق الطرد بالقوة. وقد كان الهدف تغيير خريطة البوسنة – هرزيغوفينا لمصلحة منفّذي التطهير العرقي. ومع أن هذا الشكل المتطرف للإساءة إلى حقوق الإنسان قد اعتبر جريمة حرب وأنه قد تمّت محاكمة الأطراف الذين تمّ اعتقالهم من قبل محكمة العدل الدّولية في لاهاي فقد اعتبرت اتفاقية دايتون التي أنهت حرب البوسنة (١٩٩٥) على نطاق واسع أنها تغاضت عن نتائج التطهير العرقي بسبب اعترافها بالحدود الجديدة التي أوجدتها.

يعتبر التطهير العرقي نوعا من "الحرب بعد الحديثة" حيث حلّ الصراع بين الميليشيات والأحزاب المتنافسة والجماعات الاثنية غير الرسمية الأخرى محل الصراع بين الدّول. ويكون أكبر عدد من الضحايا من المدنيين الذين يذبحون في كثير من الأحيان بلا رحمة من قبل من كانوا جيرانهم وأبناء وطنهم. ومن الأمثلة قريبة العهد، إلى جانب البوسنة، ليبيريا وراوندا وسريلانكا وسييراليون والصومال والسودان وهاييتي وكمبوديا وزائير وأفغانستان. يقول روبرت كابلان (Robert Kaplan) (١٩٩٤) إن الحرب ما بعد الحديثة والإبادة والتطهير العرقي من نتاج ظاهرة ما بعد الحرب الباردة المتمثلة بدول الأمم الفاشلة التي شهدت "تضاؤل الحكومات المركزية" وظهور المقاطعات القبلية والإقليمية وانتشار الأمراض دون عائق وازدياد انتشار الحروب. في هذه "الفوضى المقبلة" تصبح الخرائط السياسية التقليدية شيئا وهميا، لأن "الشبكة التصنيفية لدولة الأمم سيحل محلها نمط زجاجي خشن من دول المدن ودول الأكواخ والإقليميات الضبابية والفوضوية". وقد أدّت نهاية الحرب الباردة إلى تفاقم هذه العملية. فزوال

المنافسة بين القوى العظمى، ومعها المساعدة والسيطرة الاقتصادية والعسكرية، قد أبرز منافسات محلّية تتّصف بالغليان وكراهيات إلى مقدّمة الأحداث في كثير من الدّول والمناطق متعدّدة الاثنيات التي كانت خاضعة لنفوذ واحدة أو أخرى من القوى العظمى. فالصدامات الاثنية – القومية تختلف كثيرا عن الحركات المناهضة للاستعمار والانفصالية والانعزالية السابقة والتي كانت تجري ضمن الإطار القانوني لاستمرار نظام الدّول الإقليمية ذات السيادة. ولم تتمكّن الأسرة الدّولية حتى الآن جرّاء تفضيلاتها للتسليمات الوستفالية بسيادة الدّول وما يقترن بذلك من عدم التدخّل، لم تتمكّن، من استحداث استجابة منسجمة لهذه الظاهرة.

انظر Ethnic - nationalism (القومية الاثنية)؛ humanitarian intervention (التدخّل لأغراض إنسانية)؛ refugees (اللاجئون).

القومية الاثنية

Ethnic nationalism (Ethno - nationalism) (Ethno - nationalism)

يشير هذا المصطلح إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة تربط بين أفرادها روابط الاثنية، إضافة إلى، أو فضلا عن، روابط دولة الأمة. ومعظم الدّول هي في الواقع متعدّدة الاثنيات ولذا يمكن اعتبار القومية الاثنية مجرّد الاعتراف بواقع الحياة السياسية. من جهة أخرى، فقد تجعل من التحريرية الوحدوية (irredentism) أو الانفصال أهدافا سياسية، وتصبح في هذه الحالة حركة أو نزعة سياسية. والاثنية، مثل أي شعور بالانتماء إلى جماعة، ذاتية وموضوعية في أسبابها ونتائجها، على حدّ سواء، فإذا اعتبر شعب نفسه مختلفا فسوف يرى نفسه أنه مختلف، لكن هذا الإدراك يحتاج، في الوقت نفسه، إلى نقاط تشابه مرجعية من لغوية أو ثقافية أو قبلية أو دينية. وهذا هو المقصود بدينامية داخل الجماعة/ خارج الجماعة المعروفة لدى علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي.

لقد كانت للعلاقات الدّولية في القرن العشرين طرق مختلفة للتعامل مع القومية الاثنية. وكانت عصبة الأمم واعية بمشكلة الأقليات الاثنية – لا سيّما في أوروبا الوسطى والشرقية – وكانت هذه المنظّمة الحكومية الدّولية التي تعرّضت للقدح بخلاف ذلك مستعدّة على الأقل لقبول أهمية البعد الاثني في السياسة العالمية. أمّا الأمم المتحدة فهي أقل تعاطفا. فقد شهد نظام ما بعد ١٩٤٥ عملية إزالة الاستعمار وأظهرت الدّول التي خلّفت النظام الاستعماري تمنّعا ملحوظا

للتشكيك في الأصول متعدّدة الاثنيات لأراضيها. وبنتيجة ذلك يتعرّض الانفصال والتحرير الوحدوي إلى مقاومة مريرة من جانب النخب والزعماء في العالم الثالث. وقد أظهر تفجر الاتحاد السوفياتي بعد عام تسعة وثمانين وتسعمائة وألف، والزوال العنيف لدولة يوغسلافيا مدى أهمية مشاعر الاثنية في أوروبا الشرقية. بل إن الصراع الطائفي في إيرلندا الشمالية ووجود أحزاب انفصالية على أساس اثني في أوروبا الغربية يدلّ على أن القارّة في مجموعها عرضة (للصراع الاثني). وقد يؤدّي إيلاء اهتمام كاف للاثنية كعامل في بناء المجتمعات السياسية ببساطة إلى نقل مشاكل المشاركة إلى أجندات جديدة. ولقد أظهرت إحدى الدّول القليلة ذات التجانس الاثني في إفريقيا – الصومال – عدم استقرار سياسي كبير مؤخّرا. وبصرف النظر عن النتائج في الصومال فالنزعة العامّة نحو الوعي الاثني المشار إليها أعلاه أثارت الشكوك في نجاعة مفهوم دولة الأمّة عبر السياسة العالمية. فيجب الآن اعتبار احتمال كون أساليب تفكيك تسوية الصراعات أساليب معقولة أكثر من إبقاء الجماعات حبيسة إطار ترابطي لدولة الأمّة على أنه مقاربة مجدية.

التمحور حول الاثنية Ethnocentrism

هو النزعة إلى النظر إلى جماعة المرء وثقافته وأمته نظرة إيجابية والنظر بعكس ذلك إلى الجماعات الأخرى. لهذا المصطلح أصول سوسيولوجية، ولا يزال التمحور حول الاثنية، خلا بعض الاستثناءات الهامّة مثل عمل بوث (Booth) عن الاستراتيجية (١٩٧٩)، مفهوما سوسيولوجيا – سيكولوجيا له تداعيات هامّة بالنسبة للسلوك الدّولي. وتتفاوت حدّة المواقف التي تنجم عن التمحور حول الاثنية من جماعة لأخرى ومن وقت لآخر. كما أن المحتويات المحدّدة للصورة الملائمة/ المنافية تعتمد أيضا على الزمن. قد تنتقل المواقف المتمحورة حول الاثنية من جيل لآخر عبر عملية الانخراط في المجتمع. ويكون كثير من هذا الانتقال غير رسمي لكن هذه المواقف المتحيّزة قد تتسرّب لداخل النظام التربوي حيث يمكن للمنهج الدّراسي الرسمي و "الخفي" أن يصبحا قناتين لنقل هذه المواقف. وفي المجتمعات الحديثة المعقّدة على نطاق واسع، يمكن لوسائل الإعلام تعزيز وعكس آراء متمحورة حول الاثنية. ويمكن للاتصالات مع الجماعات الخارجية والأجانب تعزيز وتقوية هذه المشاعر بدلا من أن "توسّع الآفاق الفكرية".

ذكر بوث ثلاثة استعمالات للمصطلح. أولا، كما ورد آنفا، المصطلح اختصار لنزعة الناس التي تكاد تكون عالمية في النظر إلى غيرهم انطلاقا من الجماعات التي ينتمي هؤلاء الناس إليها. ثانيا، قد تستعمل للإشارة إلى منهجية خاطئة. فقد أشار بوث في نص واسع الخيال إلى أنه يمكن نقد الدراسات الاستراتيجية بوصفها دليلا على التمحور حول الاثنية. ويمكن، بشكل خاص، تفسير ظاهرة تحليل أسوأ الحالات جزئيا على الأقل من هذا المنطلق. ومن المحتمل أن المشكلة تكمن في أن الدراسات الاستراتيجية هي "علم سياسة" وقربه ذاته من صناعة القرار يؤدّي إلى هذه التحيّزات. ثالثا، يقول بوث إن المصطلح مرادف لكون المرء "مقيّدا ثقافيا". هذا هو الوضع الذي يكون فيه الفرد أو الجماعة متعلّقين في التمحور حول الاثنية بحيث يتعذّر عليهم تقمّص وتفهّم مشاعر الآخرين وبالتالي يتعذّر عليهم رؤية العالم من وجهة نظر هؤلاء الآخرين.

التمحور حول الاثنية ناجم عن كون السياسة نشاط جماعات. فالانخراط في المجتمع سياسيا، الذي يبدأ داخل الأسرة، ينتج بالضرورة صورة مستقلّة ومشوّهة عن الآخرين. ويتّصل التمحور حول الاثنية في العالم الحديث اتصالا وثيقا بالقومية بشكلها الدّولاني والاثني. وممّا لا شكّ فيه أن الزعماء السياسيين والنخب يستطيعون تسخير هذه المواقف لخدمة أغراضهم الخاصّة. لهذا السبب كثيرا ما يتبيّن أن التمحور الاثني يؤدّي إلى توتّر وعداء ممّا يجري كلّما حدث صراع بين الجماعات. ومع أن تحسين الاتصالات وتوثيقها لن يخفّف بحدّ ذاته التمحور الاثني، فإن العكس هو الصحيح على ما يبدو، أي أن فشل الاتصالات والعوائق تزيد من نطاق نمو التمحور الاثني وازدهاره.

انظر Deterrence *(الردع)*.

الجماعة الأوروبية European Community (EC)

جاءت إلى حيّز الوجود في يوليو ١٩٦٧ تنفيذا لـــ "معاهدة الدمج" المؤرّخة يوليو ١٩٦٥. كما يوحي الاسم فقد أوجدت هذه الوثيقة سلسلة من المؤسّسات المشتركة من الجماعات الأوروبية الثلاث التي سبق تأسيسها في مرحلة ما يسمّى "دمج (تكامل) القطاعات" في خمسينيات القرن العشرين. وأهم المؤسّسات المشتركة في هذا الدمج هو مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية. وعلاوة على ذلك فقد شاركت الجماعة الأوروبية في عضوية مشتركة، كانت

تتضمّن في ١٩٦٧ دول البينيلوكس وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية (رسميا جمهورية ألمانيا الاتحادية). في ١٩٩٢ أعاد توقيع معاهدة ماستريخت حول الاتحاد الأوروبي تصنيف الجماعة الاقتصادية الأوروبية حيث إن الجماعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي أصبحا مصطلحين مقبولين لهذه الجماعية. وعند توقيع معاهدة ماستريخت كانت العضوية قد تضاعفت من الدّول الست الأصلية لتصبح اثنتي عشرة دولة: فقد انضمّت الدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة عام ١٩٧٣، واليونان في ١٩٨١ والبرتغال وإسبانيا في ١٩٨٦. وقد حرّرت نهاية الحرب الباردة طلبات عدد من المحايدين وفي ١٩٩٥ أصبحت النمسا وفنلندا والسويد أعضاء في الاتحاد. والأهم أيضا هو أن المجلس الأوروبي قبل في ١٩٩٣ بأن تقبل عضوية الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي كهدف سياسي معقول جميع دول أوروبا الوسطى والشرقية التي كانت سابقا داخل الكتلة السوفياتية.

لقد شهدت المنطقة الأوروبية بعض أكثر حالات الاندماج (التكامل) الإقليمي أهمية في العلاقات الدّولية في القرن العشرين، وكانت العملية نتيجة مباشرة للدّمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية والإدراك بأن أفضل وسيلة لتحقيق الانتعاش السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي التخلّي عن التمحور حول الدّولة واستبداله بجماعة أمنية مندمجة عبر الاندماج (التكامل) القطاعي الوظيفي في أول الأمر. وتمثّلت الخطوة الأولى بإنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية في ١٩٥١ من خلال معاهدة باريس على اثر مقترحات خطة شومان (Schuman) لعام ١٩٥٠. وكان يعتقد بأن اشتراط هذه الصناعات الثقيلة التقليدية يتصدّى لقضية ما يسمّى "القدرة الحربية" للدّول من خلال حرمان الموقعين من قدرة استعمال هذه القوة الصناعية من أجل خدمة مصالح قومية ضيّقة. شمل أعضاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية الدّول الأوروبية الغربية الست المنوّه عنها آنفا. وظلّت المملكة المتحدة – وذلك ليس للمرة الأخيرة – نصف منفصلة. ومن الأهمية بمكان أن جماعة الفحم والصلب الأوروبية كانت في بنائها للمؤسّسات الكبش الطليعي لمنظّمات معاهدة روما.

لم تسفر الخطط لإنشاء جماعة دفاع أوروبية وجماعة سياسية التي وضعت في منتصف ١٩٥٠ عن شيء، لكن العملية الاندماجية (التكاملية) في مجال قضية الثروة/ الرفاه تعزّزت من خلال إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الذرية بوساطة معاهدة روما عام ١٩٥٧. فمن حيث الجانب المؤسّسي قدّمت جماعة الفحم والصلب الأوروبية نموذجا للدور الذي تقوم به

مؤسّسات روما. كان من الواضح أن الدّول الست المؤسّسة كانت عازمة على تأسيس اتحاد جمركي من شأنه أن يؤثّر في نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية. وقد تحقّق ذلك – قبل الموعد المقرّر – في يوليو١٩٦٨. وفي الوقت نفسه كان من الواضح أن عددا هامّا من النخب السياسية والجماهير الواعية في الدّول الست المؤسّسة ملتزمين بأشكال أوثق من التعاون الاقتصادي كهدف طويل الأجل. وقد وضع مؤتمر قمّة للدّول الست الذي انعقد في لاهاي عام ١٩٦٩ الهدف التالي للجماعة الاقتصادية بوصفه الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وفي الوقت ذاته كان قد زال الموقف المبدئي ضدّ انضمام المملكة المتحدة والذي كان سمة ديغولية. وكانت التوسعة المشار إليها آنفا كبيرة من حيث توسعة البيئة المحلّية للجماعة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه كان ينظر إلى كل من الدانمارك والمملكة المتحدة على أنهما تفضّلان الحكومية الدّولية (intergovernmentalism) بدلا من الفوقومية (supranationalism). وممّا لا شكّ فيه أنها أصبحت مخفّفة خلال اتّساع الروح الجماعية في سبعينيات القرن العشرين.

لقد أدّى القرار بالمضي قدما نحو برلمان أوروبي يتمّ انتخابه مباشرة إلى إحياء الذهنية الفوقومية. وقد أنشأ تصويت ١٩٧٩ التزاما ممتدّا ببرلمانات مدّتها خمس سنوات، وبالتالي بانتخابات عبر الجماعة كلّها. وقد عمل الأعضاء الشيء الكثير لتثبيت توقّعات الفوقوميين ومخاوف الحكومية الدّولية من أن من شأن البرلمان أن يغيّر تغييرا هامّا الأجندة الفيدرالية. وأصبح البرلمان في جوهره جمعية تأسيسية. وأوجد في ١٩٨٤ مشروع معاهدة للاتحاد الأوروبي. وقد سبق للمجلس الأوروبي أن أعرب عن التزام مماثل بالهدف الاتحادي في السنة السابقة لإعلانه الذي صدر في شتوتغارت، وفي حين أن مشروع معاهدة البرلمان كان أكثر راديكالية من مبادرة شتوتغارت التي قام بها رؤساء القمم، فإنهما كانا يشيران إلى الاتجاه نفسه. وكان مقدّرا لردّ فعل الدّول الأعضاء أن يأخذ شكل القانون الأوروبي الوحيد لعام ١٩٨٦. وقد حقّق هذا عددا من الغايات: فقد قنّن المجلس الأوروبي والتعاون السياسي الأوروبي كحقائق وجودية وقلّص كثيرا الدرجة التي كان يسير فيها صنع القرار على أساس قواعد الإجماع واستبدل بها تصويت الأكثرية المقيّد، لا سيّما في التحرّكات نحو سوق واحد. وأخيرا فقد تمّ تحديد هدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي بشكل محدّد في القانون الوحيد.

كانت معاهدة ماستريخت المؤرّخة بـــ ٧ فبراير ١٩٩٢ أهم مراجعة للمعاهدات التي أنشأت الجماعة الأوروبية منذ استهلالها في خمسينيات القرن العشرين. تمثّل ماستريخت دمج

الرافدين: الاتحاد الاقتصادي والنقدي والاتحاد السياسي – في نقطة التقاء تمثلت في الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الحالي ليس مجرّد الجماعة تحت اسم آخر. بل هو مرحلة أخرى في الرحلة إلى المصير المجهول الذي وضعت تفاصيله لدى استهلال الجماعة. وفي الوقت نفسه أصبح الهيكل التنظيمي للجماعة الأوروبية يمثل قدرة الجماعة على استيعاب التغيير ضمن النطاق الحاصر الذي وضع أول الأمر في معاهدتي باريس وروما.

يظلّ مجلس الوزراء الهيئة صانعة القرار في الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي. ويتكوّن المجلس من ممثلين عن حكومات الدّول الأعضاء. ويعمل بموجب توجيهات سياسية عامّة يضعها المجلس الأوروبي (وهو الاسم الذي تعرف فيه الاجتماعات الدورية لرؤساء الدّول والحكومات). ويتعاون مجلس الوزراء تعاونا وثيقا مع البرلمان في إعداد مقترحات الميزانية ومع اللجنة في تنفيذ قرارات السياسة. ويعد المجلس المحور السياسي للمنظّمة. وبما أنه يمثل المصلحة الوطنية فهو أقل المكونات اندماجا. إن معاهدتي باريس وروما لم تتوخّيا قط المجلس الأوروبي آنف الذكر لكنه نشأ عن الحاجة إلى دبلوماسية القمة لحل القضايا وتحديد الاتجاهات الجديدة. وكما أوضحنا فقد تمّ تقنين وجوده بموجب القانون الوحيد، فمجلس الوزراء والمجلس الأوروبي يمثلان معا الحكومة الدّولية ضمن النظام.

تتمثل سكرتارية المنظّمة باللجنة الأوروبية. ويستخدم مصطلح "اللجنة" (commission) بمعنيين في الجماعة الأوروبية؛ في الاستعمال الأول تتمثل اللجنة بالعشرين من أعضائها (commissioners) الذين يشغلون مناصبهم لمدّة خمس سنوات ويشرفون على عدد من الحقائب. وبالمعنى الثاني تتمثل اللجنة بـــ"الأوروقراطيين" (Eurocrats)، أي الموظفين المدنيين الذين يديرون الشؤون اليومية للمنظّمة. وعادة يكون المقصود باللجنة المعنى الأول. وتعتبر اللجنة عادة اللاعب الفوقومي (supranational) الرائد في المنظّمة والمدافع عن مصالح الدّول الصغيرة أمام الأعضاء الكبار. ومن المتصوّر أن تسعى اللجنة والبرلمان إلى الوقوف في جهة واحدة لموازنة القوى الحكومية الدّولية لمجلس الوزراء والمجلس الأوروبي في المستقبل.

الاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان

European Convention on Human Rights

وضعت منذ ١٩٥٣ وتسعى لإيجاد آلية لحماية حقوق الإنسان لدى الدّول الموقعة. ولعلّها لهذه الغاية، لعلّها، المعاهدة متعدّدة الأطراف الأكثر تعقيدا من حيث إنها تنص على وجود لجنة تبت في قبول الالتماسات وعلى محكمة لحقوق الإنسان مقرّها في ستراسبورغ لإصدار أحكام على القضايا التي تعرض عليها. على أن معظم المراقبين يتفقون على أن الاتفاقية والمؤسّسات التي أنشأتها تميل إلى محاباة "الأطراف المتعاقدة العليا" (أي الدّول الأعضاء) بدلا من الأفراد. إن قرارات المحكمة المتّصلة بانتهاك الحقوق ملزمة لكن التنفيذ يعتمد بشكل عام على الانصياع الطوعي لأنه لا توجد عقوبات تذكر، دون حد الطرد الصريح من مجلس أوروبا. وعدا عن أهمية الاتفاقية المتأصّلة في استحداث التشريعات المتعلّقة بحقوق الإنسان، فإنها ذات أهمية من حيث إن بوسعها أن تنال وتنال بالفعل تغطية إعلامية واسعة النطاق فضلا عن اهتمام الجمهور، وتسعى لتوفير الحماية للأفراد ضدّ الحكومة الوطنية ويمكن اعتبارها نموذجا للدّور الذي تلعبه التطوّرات العالمية المستقبلية تحت رعاية الأمم المتحدة.

محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice (ECJ)

لعلّها أكثر المؤسّسات اندماجا ضمن المؤسّسات المقترنة بالاتحاد الأوروبي. وهي الآن المحكمة العليا للاتحاد، ولذا فإن النتائج التي تتوصّل إليها في تحقيقاتها القضائية ملزمة للدّول الأعضاء ولمؤسّسات الاتحاد (مثل البرلمان). وقد تأسّست في الأصل عند استهلال الجماعة الأوروبية مع جماعة الفحم والصلب الأوروبية في ١٩٥١. وقد عملت معاهدة روما على تثبيت مسؤولياتها التي وسعت نطاقها معاهدة ماستريخت. ويتم اختيار أعضاء المحكمة على أساس عضومن كلّ دولة من الأعضاء ويشغل القضاة مناصبهم لمدة ست سنوات (قابلة للتجديد). ورغم أن القضاة تختارهم الحكومات الأعضاء فإنه أصبحت لهم سمعة بعدم التحيّز وعدم التأثر بالضغوط السياسية. وبما أن المحكمة تنطوي على تقاليد قانونية متنوّعة (على خلاف المحكمة العليا) فإن هذه الدرجة من توافق الرأي تدعوإلى الإعجاب.

يشمل دور محكمة العدل الأوروبية واسع النطاق، بين جملة أمور، إصدار الأحكام بشأن الالتزامات التي تنص عليها المعاهدات وحالات عدم الانصياع لها وإعادة النظر القضائية فيما

يصدر عن اللجنة ومجلس الوزراء والبرلمان، وإخفاقات التصرف من جانب الدّول الأعضاء أو مؤسّسات الاتحاد وإصدار الأحكام المبدئية حول مشروعية تصرفات الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمحاكم الوطنية. ولقد كانت محكمة العدل الأوروبية تتميّز بدرجة كبيرة من الابتكار فيما يتّصل بتلك الفئة الأخيرة من الأحكام. ويرى بعض المعلّقين ولادة "نظام قانوني جديد" يتخلّل الجماعة ويهيمن على القانون الوطني ويعلوعليه. وكانت أهم منجزاته في هذا الصدد طرح قانون الاتحاد الأوروبي ليكون "دستورا فوقوميا" يهيمن على القوانين الوطنية. وبهذا المعنى يمكن اعتبار محكمة العدل الأوروبية بأنها تقدم مساهمة إلى مجموعة القانون الدّولي. على أنه يمكن من جوانب أخرى اعتبار المحكمة بأنها تطبّق القانون المحلّي للاتحاد والذي حدّدته المعاهدات المتعدّدة والإجراءات اللاحقة للمؤسّسات.

European Economic Community **الجماعة الاقتصادية الأوروبية**

انظر European community (الجماعة الأوروبية)

European Union **الاتحاد الأوروبي**

لقد كان هدف الاتحاد الأوروبي موجودا ضمنيا في المعاهدات التي أنشأت الجماعة الأوروبية في خمسينيات القرن العشرين. وقد تمّ تحديد هذا الهدف صراحة في أكتوبر ١٩٧٢ في اجتماع قمّة باريس للزعماء الأوروبيين وأعيد تأكيده في كوبنهاغن في ١٩٧٣. على أنه كانت ستمضي عشرون سنة قبل تجسيد الاتحاد في قانون المعاهدات – حيث أخرجت معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢ الاتحاد إلى حيّز الوجود.

لقد كان اتحاد أوروبي أو ولايات متحدة أوروبية (والاثنان ليسا الشيء ذاته) الحلم الذي طالما راود زعماء القرن العشرين مثل بريان وتشرشل. ويمكن الآن اعتبار تشكيل الحركة الأوروبية عام ١٩٤٨ للدهلزة (ممارسة أعمال اللوبي) بشأن اندماج (تكامل) أوروبي وإنشاء مجلس أوروبا بوصفهما تطوّرين مبكّرين هامّين. وقد تصوّر تقرير تيندمانس (Tindemans) لعام ١٩٧٥ هدف الاتحاد بنهاية العقد وحدّد أربعة مجالات تنطوي على قضايا يدور حولها النقاش: الاتحاد الاقتصادي والنقدي، إصلاح مؤسّسات الجماعة الأوروبية، سياسات خارجية ودفاعية مشتركة وسياسات إقليمية واجتماعية مشتركة. في ثمانينيات القرن العشرين انبثقت خطط للاتحاد من مصدرين: من رؤساء مختلف الحكومات – المجلس الأورروربي – الذي أنتج

إعلان شتوتغارت في يونيو١٩٨٣ ومن البرلمان الأوروبي المنتخب انتخابا مباشرا والذي أنتج بالفعل مشروع معاهدة اتحاد في ١٩٨٤. وهذا الضغط المشترك، من جانب المجلس الأكثر حذرا والبرلمان الأكثر اندماجية (تكاملية) تتوّج في القانون الأوروبي المفرد لعام ١٩٨٦. وهذا وفّر اعترافا رسميا للمجلس الأوروبي وللإجراءات في ظلّ التعاون السياسي الأوروبي. وللمرة الأولى سعى صراحة لإدخال الثبات والانسجام في السياسات الخارجية للدّول الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وقد تصوّر القانون الأوروبي المفرد أيضا أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الكامل سيتحقّق بحلول نهاية القرن. وكان من المعروف أن هدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي سيكون عملية وحالة نهائية وقد قبل الأطراف الحاجة إلى "تقارب" اقتصاداتهم وفقا لمعايير محدّدة.

لقد حدثت المداولات التي أنتجت القانون الأوروبي المفرد لعام ١٩٨٥ في سياق المؤتمر الحكومي الدّولي أن الحكومية الدّولية (intergovernmentalism) (وهو الأساس المنطقي للمؤتمر الحكومي الدّولي) هو مجرّد نسخة الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي للكونفيدرالية. فهي نظرية وإجراء كلّ على حدّ سواء. فمن الناحية الإجرائية، تضع الحكومية الدّولية الصلاحيات الأساسية لصنع القرار ضمن دول الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي الأعضاء ذات السيادة. وفي الوقت نفسه يدرك الزعماء أن الاندماج (التكامل) يجب أن يمضي ضمن هيكل المؤتمر الحكومي الدّولي. وهكذا وهو ما قد يكون من المفارقة يمكن للحكومية الدّولية أن تكون المولدة الكامنة خلف الفوقومية. وكان هذا واضحا في القانون الأوروبي المفرد وفي معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢، التي سبقت بدورها بمؤتمرات حكومية دولية.

تمّ توقيع معاهدة ماستريخت – التي تعرف بوصفها المعاهدة الخاصّة بالاتحاد الأوروبي – في ١٩٩٢ ودخلت حيّز التنفيذ عام ١٩٩٣. وقد أصبحت التسمية "الاتحاد الأوروبي" الآن الاسم المقبول للطرف الفاعل بعد ماستريخت المعروف سابقا باسم الجماعة الأوروبية. على أنه بالنظر للسوابق التاريخية فمن المفيد التذكّر بأن الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي هما اسمان لكيان واحد. تتضمّن معاهدة الاتحاد الأوروبي ثلاثة مكوّنات أو "أعمدة": الجماعة الأوروبية، السياسة الخارجية الأمنية المشتركة والشؤون العدلية والدّاخلية. يركّز العمود الأول على الاندماج (التكامل) السياسي والاقتصادي (وهو السبب المنطقي للجماعة الأوروبية من الناحية التاريخية) ويركّز الثاني والثالث على التعاون في مجالات القضايا الخارجية والدّاخلية.

ويظلّ الاندماج (التكامل) المشمول بالعمود الأول من الناحية الهيكلية ما كان عليه دائما – قضية توازن القوى بين مركز الاتحاد الأوروبي والدّول الأعضاء بالإضافة إلى قضية توازن القوى ضمن مؤسّسات الاتحاد الأوروبي بين الفيدرالي والكونفيدرالي (الحكومي الدّولي). أما الفوقومية فهي العامل المسرّع في حين أن الحكومية الدّولية هي الكابح (الفرامل). وضمن العمود الثاني للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة كانت يوغسلافيا تجربة تطهيرية للاتحاد الأوروبي، في حين أن الآراء تتباين حول نطاق معاهدة الاتحاد الأوروبي. تتناول الشؤون العدلية والدّاخلية مسائل مثل سياسة الهجرة. وهذه مشمولة في اتفاقية شينغين لعام ١٩٨٥ التي تمّ التفاوض بشأنها على أساس حكومي دولي. وقد انضمّت ثلاث عشرة من الدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية شينغين (إيرلندا والمملكة المتحدة الوحيدتان اللتان لم تنضمّا) في حين وجدت النروج وأيسلندة أن التضامن الشمالي يميل بهاتين الدّولتين الغريبتين للانضمام إلى الدنمارك وفنلندا والسويد من الدّاخل فيما يتصل بقيود الحدود وإلغائها.

لقد تغيّر كلّيا السياق الذي كان يجري فيه السعي لتحقيق الاتحاد الأوروبي كهدف إقليمي بعد نهاية الحرب الباردة. ولقد كانت فكرة الاتحاد بين دول أوروبا، طيلة أكثر من ثلاثة عقود، بالأساس امتيازا أوروبيا غربيا بسبب انقسامات الحرب الباردة. وقد واجهت نهاية تلك الفترة بالذّات في سياسة أوروبا الدّولية زعماء الاتحاد الأوروبي بالتحدّي المتعلّق بنوع ونطاق التوسّع الذي يريدونه للاتحاد في القرن التالي. وقد تمّ الاتفاق في اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن في يونيو١٩٩٣ على أنه يجب إعطاء العضوية الكاملة لأيّ دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية شريطة أن يكون بوسعها استيفاء المعايير السياسية والاقتصادية في أن تكون ديمقراطية عاملة ومستقرّة وتطبّق نظام السوق الحرّة للاقتصاد السياسي. وفي الوقت نفسه كان اجتماع كوبنهاغن يعنى بأن التوسعة يجب أن لا تعرّض للخطر عملية الاندماج (التكامل) بين الأعضاء الراهنين في الاتحاد الأوروبي. وهكذا فقد تمّ تحديد ما يعتبره البعض المناظرة بشأن توسعة وتعميق الاتحاد. ومن الواضح أن رأي الأكثرية ضمن قيادة الاتحاد ترى التوسعة عملية يتمّ بموجبها تقييم الذين يرومون الانضمام بغية معرفة ما إذا كانوا يصلون إلى المستوى المطلوب. إنّ ما يسمّى "acquis" – الذي وضعه الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي – عبر السنين بوصفه إطارها الدستوري الأساسي – هو المحكّ أو المقياس الذي يتمّ استنادا إليه الحكم على الراغبين في الانضمام. ثم إنه بناء على إصرار ألمانيا يبدوأن التوسعة تجري على أساس

كل حالة على حدة. وقد أصبح واضحا أن تطبيقات المقاييس المشار إليها آنفا على الأعضاء الجدد المفترضين ستكون بالغة الصرامة.

مراعاة للعدالة والحسنى Ex aequo et bono

مصطلح في القانون الدّولي يسمح باتخاذ قرارات على أساس العدالة والإنصاف بدلا من تطبيق قواعد القانون الدّولي الوضعي أو العرفي. تنص المادة ٣٨ (٢) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدّولية على أن مصادر القانون الواردة في المادة ٣٨ (١) "يجب أن لا تخلّ بصلاحية المحكمة بأن تحكم في قضية ما استنادا إلى اعتبارات العدالة والحسنى، إذا وافق الأطراف على ذلك". ومع أن محكمة العدل الدّولية لم تحكم قط في قضية استنادا إلى مبدأ مراعاة العدالة والحسنى فقد استخدمت هيئات التحكيم هذا المفهوم، كما فعلت في منازعتين تتعلّقان بالحدود بين دول أمريكا اللاتينية (غواتيمالا – هوندوراس ١٩٣٣ وبوليفيا – باراغواي ١٩٣٨).

الحكم على اللاحق بناء على السابق Ex post ex ante

انظر deterrence (الردع)

جيب (أرض) معزولة Exclave

في حين أن "enclave" (جيب (أرض) محاط بأرض أجنبية) ويشير إلى أرض دولة ذات سيادة تحيط بها دولة أخرى، فإن Exclave هي الأرض ذاتها التي ترى من وجهة نظر الدّولة المضيّفة. فخليج والفيس (Walvis Bay) كان حتى ١٩٩٣ جيبا معزولا بالنسبة لجنوب إفريقيا ولكنه محاط بناميبيا. لذا فالجيب المعزول هو جزء صغير نسبيا من الدّولة، ويشكّل جزءا متكاملا منها من الناحية الإدارية، لكنه معزول عنها بأرض دولة أخرى. من هنا النكتة الدارجة بين الجغرافيين السياسيين القائلة إن "الجيب المعزول هو أرض أجنبية صغيرة محاطة كليا بالمشاكل".

المنطقة الاقتصادية الحصرية Exclusive Economic Zone

تطوّر هام وقابل للانفجار في القانون البحري برز في مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بقانون البحار في ١٩٨٢. وينطوي على المطالبة بسيادة وظيفية، وإن كانت غير إقليمية في الوقت الراهن، تمتد على منطقة طولها ٢٠٠ ميل محاذية للدّولة الساحلية. وإذا تمّ اعتمادها على النطاق العالمي فإن هذا يعني أن ٣٢ بالمائة من مساحة المحيطات (٢٨ مليون ميل مربع) سيشملها شكل من أشكال الإدارة الوطنية (Booth, 1985). وفي الوقت الراهن توجد ست وخمسون دولة تدّعي شكلا من أشكال الحقوق الحصرية في هذه المناطق، في حين أن دولا أخرى، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة التي رفضت مفهوم المنطقة الاقتصادية الحصرية، والتي تدّعي مع ذلك مناطق حصرية لصيد الأسماك تمتد ٢٠٠ ميل. من الناحية الشكلية لا يزال حدّ الأميال الثلاثة للولاية الأرضية ساري المفعول، لكن قبول المنطقة الاقتصادية الحصرية على نطاق واسع خلال سبعينيات القرن العشرين هو إيذان ببعض التغيير في القانون. وتعرف أيضا بـــ "الولاية الزاحفة" (creeping jurisdiction) أو "الأقلمة" (territorialization) وتمثّل حركة تبتعد عن المفاهيم الكلاسيكية للبحار المفتوحة (mare liberum) وتقترب من مفاهيم البحار المغلقة (mare clausum). هذا المبدأ المتعلّق بالبحار المغلقة ومبدأ "إرث الإنسانية المشترك" الذي ينطوي عليه لا ترحب به القوى البحرية التي تؤمن بحرية البحار وبالمبدأ القائل "من يجد الشيء يحتفظ به لنفسه". إن تعارض المصالح جزء من المناظرة بين الشمال والجنوب مع أنه قد يجد نفسه على جدول أعمال السياسة العالمية إذا، على سبيل المثال، قامت قوة عظمى بمساندة الادّعاءات بالحقوق الحصرية التي تطرحها القوى البحرية الناشئة في نصف الكرة الجنوبي. إن حدّ الـــ ٢٠٠ ميل حدّ اعتباطي، تمّ التوصّل إليه في بادئ الأمر من قبل تشيلي واكوادور وبيروفي إعلان سانتياغو(١٩٥١). ففي هذه الحالة تصادف أن الـــ ٢٠٠ ميل تشمل المناطق الغنية بصيد الأسماك من خطوط سواحلها. إن المنطقة الاقتصادية الحصرية تشكّل عقبة أمام حركة السفن الحربية وتحليق الطائرات في سمائها. لذا فهي تعتبر تحدّيا للاستراتيجيات البحرية القائمة المعروفة باسم "المياه الزرقاء". من المحتمل أن تسيطر هذه المواجهة بين مصالح القوى البحرية في الحرية الملاحية ورغبة الدّول الساحلية في توسعة نطاق ولايتها، من المحتمل أن تسيطر على المناقشات المستقبلية المتعلّقة بقانون البحار.

النفي Exile

هو إبعاد شخص أو جماعة من مكان لآخر. قد يكون النفي من صنع الشخص نفسه (على سبيل المثال، رئيس الفلبين السابق ماركوس الذي نفى نفسه إلى هاواي) أو مفروض بالقوة (مثل نفي نابليون إلى جزيرة البا وسانت هيلينا) ولكنه في كلتا الحالتين يعتبر شكلا من أشكال العقوبة. وقد استخدم كعقوبة في الأصل من قبل اليونانيين والرومان وقد شاع الآن في السياسة العالمية وهو تنويع خاص ودرامي للهجرة. وفي الحالات التي تكون فيها شرعية نظام ما موضع شك، يمكن تشكيل حكومة في المنفى ومن ثم تسعى هذه الحكومة لنيل الاعتراف بها. فقد اعترفت المملكة المتحدة رسميا بالحكومة الفرنسية بالمنفى التي كان مقرّها في لندن من ١٩٤١ حتى ١٩٤٥. كما اعترفت الولايات المتحدة رسميا بحكومة تايوان الوطنية بوصفها حكومة الصين الشرعية في المنفى من ١٩٤٩ حتى ١٩٧٩. ويعرف النفي الذي ينطوي على فقد الجنسية، سواء كان طوعيا أو مفروضا، باسم "التهجير عن الوطن" (expatriation).

الشيء المصدّر Export

هو بالمعنى العام شيء يتمّ تحويله من طرف فاعل دولي آخر – أو من طرف فاعل إلى نظام عالمي. فيمكن وصف شيء معنوي (غير ملموس) – مثل القومية أو الاشتراكية – على أنه شيء مصدّر (يتم تصديره). كما يمكن وصف شيء ملموس – مثل السّلع المصنّعة – على أنها أشياء مصدّرة (صادرات).

ويستخدم هذا المصطلح أيضا بمعنى أضيق ذي قاعدة اقتصادية. فالمقصود هنا هو حركة السّلع والخدمات بين الأنظمة الاقتصادية. من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه مع نمو الأسواق المشتركة والكتل التجارية فإن الطرف المصدّر قد لا يكون دولة بالضرورة. يميل التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي يعتمد على مفهوم المنفعة النسبية، إلى الرأي القائل إن تصدير السّلع والخدمات هو نشاط فعّال وبالتالي فهو نشاط مرغوب. وينتج عن ذلك أن التصدير يشجّع على التخصّص و، إذا ما ترك لنفسه، فإنه يشجّع على تقسيم العمل. فالدّول المصدّرة والكتل التجارية تولّد الثروة جرّاء هذا النشاط، وهذا بدوره يوفّر نمو الدخول وربّما العمالة. ولقد كان مصطلح النمو الذي يقوده التصدير (export - led growth) هدف سياسة وضعها الكثيرون من النخب السياسية لأنفسهم وللنظم التي يقومون بإدارتها.

وقد تركّز مؤخّرا اهتمامٌ كبيرٌ على تصدير التكنولوجيا الذي يعرف باسم نقل التكنولوجيا. وقد قيل إن القدرة على تصدير التكنولوجيا غير موزّعة توزيعا متساويا في النظام الدّولي، بل تتمركز إلى حدّ كبير ضمن البلدان الصناعية المتقدّمة. فهذه الأطراف الفاعلة لها، عبر الوكالات مثل الشركات متعدّدة الجنسيات، لها من السيطرة الفعّالة على المعرفة التطبيقية ما يجعلها في كثير من الأحيان تفرض الأحكام والشروط التي يتمّ بموجبها نقل التكنولوجيا.

يثير مثال نقل التكنولوجيا قضية أخرى بشأن الصادرات والتصدير. فالنجاح في هذا المجال كثيرا ما يثير الاستياء وحتى الخوف بين الأطراف الفاعلة الأخرى. وهذه المشاعر ليست كليا بدون مبرّر. فعبر التاريخ كانت بعض أقوى الدّول وأكثرها نفوذا في النظام هي التي تولّد نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي من خلال التصدير. ومن أبرزها في هذا الصدد المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر واليابان في القرن العشرين. وأثناء فترة الحرب الباردة كانت القوتان العظميان تعتمدان اعتمادا أقل على تصدير السّلع والخدمات من أجل توليد ثروتهما، بل كانتا تعتمدان، مفارقة، على تصدير الأفكار بدرجة أكبر – لا سيّما الأفكار السياسية – من أجل بسط نفوذهما.

التجريد من الملكية Expropriation

هو مصادرة ممتلكات الأجانب ونقل ملكيتها إلى الدّولة. وهو نوع من التأميم مع أن ذلك الأخير قد ينطوي على مصادرة الممتلكات المحلّية، في حين أن التجريد من الملكية يشير عادة إلى الملكية الأجنبية فقط. وهو أيضا نتيجة طبيعية لإعلان الحرب. فالتجريد من ملكية ممتلكات الأجانب مشروع في القانون الدّولي شريطة استيفاء بعض الشروط. فيجب أن يكون ذلك "لأسباب المنفعة العامة" وأن يتمّ تنفيذه مع المراعاة الواجبة للإجراءات القانونية. وعلاوة على ذلك يجب أن يقترن ذلك العمل "بتعويض فوري وكاف وفعلي". لكن هذه الشروط غير دقيقة ومن المعترف به بوجه عام أن القانون الدّولي ضعيف في هذا الصدد، كما هو حاله في مجالات كثيرة أخرى. لقد كان التجريد من الملكية قضية هامّة في سياسة القرن العشرين لا سيّما جرّاء أفول الاستعمار ونشوء الشيوعية. ولقد ولّد توسّع الاقتصادات الغربية في القرن التاسع عشر تدفّقا لرأس المال والاستثمار الضخم في المناطق النامية، ممّا نجم عنه أن أصبحت أجزاء كبيرة من الاقتصادات المحلّية ملكا لرعايا أجانب. وقد أدّى نجاح الحركة المناهضة للاستعمار وتدابير

التأميم التي اقتضتها الأيديولوجية الشيوعية (في الاتحاد السوفياتي في البداية)، أدّت إلى الصراع حول حق التجريد من الملكية ومبالغ التعويض الواجب، على حدّ سواء. وقد يتضمّن الثأر من قبل الدّولة المتضرّرة النطاق الكامل للخيارات الدبلوماسية التي تتروواح بين الاحتجاج والعقوبات العسكرية والتدخّل الصريح في الشؤون الدّاخلية للدّولة التي قامت بالتجريد (مثل ردود فعل الولايات المتحدة بالنسبة لكوبا بعد ١٩٥٩، لا سيّما واقعة خليج الخنازير). يسيطر اثنان من الاعتبارات على التفكير الدّولي بشأن التجريد من الملكية؛ أولا تقتضي الدّول المصدّرة لرأس المال شكلا من أشكال الضمان قبل أن تعزم على الاستثمار. ثانيا، يحق للأطراف المستهدفة في ذلك النشاط، طبقا للحقوق المقترنة بالسيادة والاستقلال، أن تسيطر على مصائرها الاقتصادية وهي مخوّلة بموجب المساعدة الذاتية بأن تقاوم الضغط غير المبرّر. ويتعذّر التوفيق بين هذه الشروط في كثير من الأحيان إذ إن العديد من دول العالم الثالث لا تقبل شروط التعويض حتى وإن كانت متضمّنة بشكل معاهدات. وقد تجلّى الضعف العام للقانون الدّولي في هذا الصدد في قيام أوغندا بتجريد ملكية الممتلكات الآسيوية عام ١٩٧٢.

الردع الموسّع Extended deterrence

هو حالة خاصّة من تلك الفئة من العلاقات المشار إليها في العلاقات الدّولية على أنها علاقة ردع. في الردع الموسّع يسعى الطرف الفارض لإجبار الطرف المستهدف على التخلّي عن خطط للهجوم أو القيام بخلاف ذلك بإكراه طرف ثالث على فعل شيء ما. يحدّد بول هوث (Paul Huth) (١٩٨٨) على غرار باتريك مورغان (Patrick Morgan) (١٩٨٣)، في عمله عن الموضوع وضعين مختلفين تحليليا للردع الموسّع. ففي نوع يشار إليه بأنه ردع "فوري" يسعى الطرف الفارض/ المدافع إلى ردع الطرف المستهدف/ المهاجم في ظروف يعتبر فيها الهجوم محتملا جدا. فالردع الموسّع الفوري يتلازم إيجابيا مع الأزمات والمواجهة ومستويات عالية من التوتر. ويسمي هوث النوع الثاني الردع "الموسع – العام" الذي يتعلّق بحالة طارئة في المستقبل يتطلب فيها من الطرف الفارض مجابهة الطرف المستهدف نيابة عن طرف ثالث. ومع أنه لا يوجد خطر فوري متصوّر فإن التلازم العام للقوى يعني ضمنيا إدراكا عامّا بأن الحاجة تدعوإلى شكل من علاقة الردع بين الطرف الفارض/ المدافع والطرف الثالث. ومن

الواضح أنه من المحتمل جدا أن تسبق حالة من الردع الموسع – العام حالة ردع فوري – موسّع. ويمكن أيضا النظر إلى الوضع الثاني بوصفه نبوءة تحقّق ذاتها للحالة الأولى.

بذلت جهود كثيرة أثناء فترة الحرب الباردة في تحليل كلا شكلي الردع الموسّع من قبل محلّلي الدراسات الاستراتيجية. ولم تكن مشاكل الردع الموسّع جديدة تاريخيا. لكن معظم المراقبين يتّفقون على أن الأسلحة النووية قد أدخلت اعتبارات جديدة في هذه الحسابات. فحلف الناتو كان دائما تكتنفه المشاكل بين الأطراف بشأن المظلة النووية فوق أوروبا. وكان الافتراض الأساسي في هذه المناقشات أن قضية المصداقية قد تفاقمت في حالات الردع الموسّع.

يمكن نظريا أن يؤول الردع الموسّع إلى واحدة من النتائج التالية: ينجح الردع ولا تتمّ مهاجمة الطرف الثالث، أو يفشل الردع ويجري الهجوم على الطرف الثالث، أو أن الردع يحمي الطرف الثالث ولكنه يحرف الهجوم فقط إلى المدافع/ الطرف الفارض. يرى البعض أن بيرل هاربور حالة تمثل النتيجة الثالثة.

Extradition

مصطلح قانوني يعني تسليم الهاربين من دولة لأخرى. قد يلجأ مجرم إلى دولة غير التي جرى فيها الجرم. وقد نشأ تسليم الهاربين لمعالجة هذا الوضع الذي ينطوي على توجيه طلب رسمي من الدّولة المتضرّرة بتسليم الشخص المعني لتتم محاكمته أو معاقبته على الجرم الذي ارتكبه ضدّ قوانينها. وفي غياب معاهدة محدّدة فإن القانون الدّولي لا يوجب التسليم. من جهة أخرى يمكن للدّول أن تسلّم الهاربين دون وجود التزام بموجب معاهدة محدّدة. فالمصلحة المتبادلة والمعاملة بالمثل عادة تجعلان الدّول تتعاون في هذه المسائل، لكن لا بدّ عادة من استيفاء بعض الشروط الصارمة. فالجرائم السياسية والعسكرية والدينية معفاة عادة من تسليم مرتكبيها. ويختلف تعريف ما هو "سياسي" بالطبع, والشؤون الدّولية حافلة بأمثلة الخلاف حول التمييز بين ما هو إجرامي وما هو سياسي. (كثيرا ما تصنّف طلبات المملكة المتحدة من الولايات المتحدة تسليم أعضاء الجيش الجمهوري الإيرلندي ضمن هذه الفئة.) وتكون معظم معاهدات تسليم الهاربين ثنائية وتتضمّن بعض النصوص لحماية حقوق الأفراد. ومن أشهرها ما يلي:

١. مبدأ الإجرامية المزدوجة، أي أن الجرائم يجب أن تكون جرائم بموجب قانون الدّولتين المعنيتين.

٢. مبدأ التخصّص، أي أن الشخص الذي يتمّ تسليمه لا يحاكم من أجل جريمة غير تلك التي تمّ تسليمه بسببها.
٣. يجب إظهار دليل تفترض صحته مبدئيا.
٤. طلبات التسليم تقتصر عادة على الجرائم "الخطيرة" (التي تعرف إما من حيث مدة العقوبة المتوقّعة أو من حيث نوع الجرم).
٥. يجب أن يكون الجرم قد ارتكب في أرض الطرف الذي يطلب التسليم.
٦. من غير المعتاد أن يتوقّع من دولة ما أن تسلم رعاياها.

إن تسليم الهاربين عملية معقّدة وحسّاسة وتتّصل بسيادة واستقلال الدّول وتؤثّر في حقوق الأفراد. كما أن الإجراءات مزعجة ومرهقة ولذا فإنها آخذة بالأفول على النطاق العالمي. على أن الترحيل برهن على أنه بديل مفيد.

مبدأ خارج حدود الدّولة الإقليمية Extraterritoriality

جانب حيوي من الدبلوماسية يشير إلى ممارسة اختصاص قانوني من قبل دولة "مرسلة" ضمن أرض دولة "مستقبلة". وهي في الاستعمال الحديث مرتبطة بالحصانة الدبلوماسية. على أن مبدأ خارج حدود الدّولة الإقليمية لم يكن متبادلا أو ينطوي على المعاملة بالمثل. فأثناء فترة الإمبريالية الأوروبية كان من الشائع أن تصرّ دولة إمبريالية على أن يخضع رعاياها خارج الوطن للنظام القانوني السائد في وطنهم، وليس للقانون المحلّي في البلد الذي عيّنوا فيه. ومع أفول الإمبراطوريات والمستعمرات اختفت هذه الممارسة غير المنصفة. فعدا الدبلوماسيين من الشائع في أنظمة التحالف أن تتمتّع القوات المسلّحة لدولة ما والتي تكون موجودة على أرض دولة أخرى بامتيازات مبدأ خارج حدود الدّولة الإقليمية. وتسمّى الاتفاقيات التي تقرّ ذلك معاهدات "وضع القوات" (على سبيل المثال، قانون وضع قوة الناتو لعام ١٩٥١). ويمكن بالطبع أن تنص الاتفاقات على التنازل عن الحصانة من المقاضاة المحلّية.

F



التحليل إلى عوامل Factor analysis

وسيلة لتحليل الوقائع في السياسة العالمية بطريقة رياضية وذلك بتصنيفها ضمن حزم أو رزم. فالتحليل إلى عوامل هو طريقة إحصائية لتسمية الوقائع – وهو إجراء شائع في كل تفسير اجتماعي. لقد أدّى نمو المنظّمات الحكومية الدّولية منذ ١٩٤٥ إلى زيادة إنتاج وتوفّر المصادر الإحصائية الموثوقة إلى درجة معتدلة مثل التحليل إلى عوامل. ويتمثل ميدان بحثي أثار بشكل خاص اهتمام الباحثين الذين يستخدمون هذا الأسلوب في العلاقة بين حدوث الصراع داخل الدّول والصراع بين الدّول. ومن روّاد التحليل إلى عوامل رودولف رامل (Rudolph Rummel) ورايموند تانتر (Raymond Tanter).

الدّول الأمم الفاشلة Failed nation – states

مصطلح يطلق على تطوّر جديد خطير بعد الحرب الباردة ويتمثل بانهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدّول متعدّدة الاثنيات، وبشكل خاص وإن لم يكن حصريا في إفريقيا جنوب الصحراء. وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية اثنية عنيفة وبروح عسكرية وربّما صراع إقليمي مستوطن. ومن الأمثلة على ذلك هاييتي ويوغسلافيا السابقة والصومال والسودان وليبيريا وكمبوديا وراوندا وزائير وسيراليون وأفغانستان. وقد تفاقمت هذه العملية جرّاء نهاية الحرب الباردة حيث إن القوى المتنافسة لم تعد تقدّم المساعدة الاقتصادية/ العسكرية للأنظمة العميلة السابقة والتي لا تستطيع البقاء الآن دون مساعدة. يقول ر. د. كابلان (R. D. Kaplan) في مقالة شهيرة (١٩٩٤): إن جزءا كبيرا من العالم الثالث يعاني الآن من "ذبول الحكومة المركزية وظهور المقاطعات (الملكيات) القبلية والإقليمية، وانتشار المرض من دون توقّف وازدياد تغلغل الحروب". ونتيجة لذلك تصبح الخرائط الجغرافية مضلّلة جدا، حيث إن "شبكة تصنيف الدّول الأمم سيحلّ محلّها نمط من الزجاج المثلم لدول الأمم ودول الأكواخ والإقليميات الضبابية والفوضوية". ويعتبر العديد من المحلّلين أن زيادة حالات الدّول الفاشلة دليل على أن النظام العالمي الجديد الذي تنبّأ به المتفائلون بكلّ ثقة بعد انهيار الإمبراطورية السوفياتية والتعاون متعدّد الأطراف الذي لم يسبق له مثيل والرامي إلى إنهاء حرب الخليج، أدعى إلى الأسف منه إلى الترحاب (Mearsheimer, 1990).

انظر Quasi - states *(شبه الدّول).*

الأمر الواقع **Fait accompli**

عمل أحادي تقوم به دولة واحدة أو مجموعة من الدّول يؤدّي فجأة إلى تغييرات مثيرة للوضع الراهن. وهو ينطوي عادة على عنصر المفاجأة وينجم عنه كسر جمود دبلوماسي. فبهذا المعنى يمكن اعتباره بديلا للمفاوضات الدبلوماسية. وهو دائما استراتيجية تنطوي على درجة عالية من الخطورة، لأن العبء يوضع على الطرف الآخر على شكل ردّ فعل أو إذعان. لذا فإن التقييم الصحيح لردود الفعل المحتملة من جانب الخصوم أمر حاسم. ومن أمثلة النجاحات البارزة قيام هتلر بإعادة عسكرة الراينلاد (١٩٣٥) واحتلال اليابان لمنشوريا (١٩٣١). وتتضمّن حالات الفشل نصب الصّواريخ النووية في كوبا (١٩٦٢) واحتلال الأرجنتين للفوكلندز/ المالفيناز (١٩٨٢).

جزر الفوكلند (المالفين) **The Falkland Islands (Malvinas)**

هي مجموعة من الجزر في جنوب المحيط الأطلسي متنازع عليها منذ زمن طويل بين المملكة المتحدة والأرجنتين. كانت فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة تدّعي ملكيتها بالأصل، إلا أنه بحلول ١٨٣٣ كانت المملكة المتحدة حقّقت سيطرة فعّالة على الجزر. وكانت الأرجنتين، جرّاء قربها وكذلك ادّعائها بأنها الخليفة الطبيعية للممتلكات الإسبانية، تدّعي دائما السيادة على الجزر منذ استقلالها في عشرينيات القرن التاسع عشر. وقد استمرّت المحادثات بشكل متقطع في القرن العشرين، لكنها كانت تتعثّر جرّاء إصرار الجزر على البقاء تحت الحماية البريطانية. وفي أبريل ١٩٨٢ قامت الأرجنتين، من دون سابق إنذار، باحتلال جزر الفوكلاند وجنوب جورجيا حيث قامت بإنزال ١٤٠٠٠ من الجنود في الجزر. وقامت المملكة المتحدة، بعد النظر في عدد من المبادرات الدبلوماسية، بما في ذلك الأمم المتحدة، بشن اجتياح معاكس. وقد استسلم الجنود الأرجنتينيون في ١٤ يونيو. وكانت تلك القضية، رغم قصر مدّتها، مكلفة للطرفين وتواجه بريطانيا بشكل خاص مهمّة صعبة تتمثل بالاحتفاظ بمركزها بصفتها القوة ذات السيادة والتي توفّر حماية دائمة للجزر. ولم تسقط الأرجنتين ادّعاءها السيادة وما زال النزاع يعكر العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين الدّولتين.

انظر Decolonization *(إزالة الاستعمار).*

الفاشية Fascism

مصطلح أصبح متعدّد الأغراض اليوم يحمل معنى الإساءة والسلبية وكان في الأصل يشير إلى الأنظمة السياسية والأيديولوجية في إيطاليا (١٩٢٢) وألمانيا (١٩٣٣). ويختلف المؤرّخون في نسبة هذه الظاهرة إلى القرن التاسع عشر أو إلى القرن العشرين، لكنّهم متّفقون على أنه أيديولوجية اليمين المتطرّف ويتضمّن أفكارا حول العرق والدين والاقتصاد والرفاه الاجتماعي والزعامة وهي على طرفي نقيض مباشر ومحدّد للشيوعية والاشتراكية والليبرالية. وهي ليست نظرية سياسية متماسكة ومتكاملة مع أن أنصارها يعتبرون كتاب هتلر "كفاحي" (Mein Kamf) نصّا أساسيا.

وفي نطاق العلاقات الدّولية تقترن الفاشية اقترانا وثيقا بالإمبريالية والنزعة العسكرية والقومية. ويؤدّي منطق اعتقادها بالتفوّق العرقي إلى سياسات الغزووالسيطرة وحتى القضاء على العروق الأدنى. وهي تخضع القانون الدّولي والأخلاق إلى مفاهيم الضرورة القومية التي تحدّدها الزعامة التي تعتبر بأن مقولات "الحق للقوة" و "العدالة تقف بجانب الأقوى" هي من السمات المركزية لهذه المقاربة. ومن سماتها القوية أيضا شبه الاعتقاد بمصير الأمّة وكذلك إشراك العسكريين في تحديد الأهداف القومية. ومن المنظّرين السياسيين المتماهين على نحو وثيق بتطوير الأفكار الفاشية المتعلّقة بالعلاقات الدّولية غوبينو(Gobinot) وسوريل (Sorel) وهيردل (Herdel) وداروين (Darwin) ونيتشه (Nietzsche) ومارينتي (Marinetti) وسبنغلر (Spengler) وتشامبرلين (Chamberlain)، مع أنه يعتمد أيضا على أفكار الاتجاه السائد لدى الفلاسفة السياسيين مثل ماكيافيللي (Machiavelli) وهوبز (Hobbes) وهيغل (Hegel) وترتيشكه (eitschke، ويفصّل فيها. ومع أن الفاشية تقترن عادة بإيطاليا وألمانيا قبل الحرب، إلا أنه ظهرت أنظمة فاشية جديدة في بلدان أخرى من بينها إسبانيا والبرتغال واليونان والأرجنتين والبرازيل وتشيلي ولبنان وجنوب إفريقيا، وإن كان عدم وجود تعريف محدّد قد يلقي ظلال الشك على هذه المقولة.

الفيدرالية Federalism

يستخدم هذا المصطلح في سياقين؛ الأول لوصف وشرح كيفية تقاسم السلطة الشرعية في الوحدات السياسية المكوّنة – الاتحاد. ثانيا، كشرح وربّما كوصفة للطريقة التي يتمّ بها تحقيق

التكامل بين فاعلين منفصلين سابقين من الدّول. ومع أن الشرح والتنبؤ مترابطان إلا أن هذا الترابط ليس لازما. ففيدرالية بين دول منفصلة يمكن أن تتحقّق عبر الانتفاعية بقدر ما تتحقّق عبر الفيدرالية. غير أن كليهما يعترفان بأن النموذج المجدي الوحيد القابل للاستمرار والتطبيق للمشاركة في السلطة في المجتمع المتكامل الجديد هو النموذج الفيدرالي.

تفترض الفيدرالية، بوصفها وسيلة لوصف وشرح تقسيم القوة أو السلطة الشرعية في الدّول الفيدرالية، تفترض كمنطلق أولي وجود توتّر أو صراع بين قوى جابذة ونابذة. وتتمّ تسوية هذا الصراع بقيام الأطراف المتعدّدة بتوقيع صفقة دستورية تنص على مركز اختصاصات كل من المركز والمحيط. فيتمّ إسناد بعض مجالات القضايا للمركز وتحال الأخرى إلى المحيط. وتتم عادة معالجة شؤون الدفاع والخارجية وسياسة الاقتصاد الكلّي بشكل حصري في المركز. ومن جهة أخرى يحتفظ المحيط بصلاحية بعض السلطات المتعلّقة بالعائدات وتحصيلها والسيطرة على الخدمات الاجتماعية وخدمات الرفاه وببعض حرية التصرّف والاختيار في مجال القوانين والأحكام الجزائية. تعد الفيدرالية نظاما حكوميا مفضّلا في الدّول الكبيرة ذات الثقافات المتباينة. فمعظم أكبر الدّول في النظام الراهن هي عبارة عن دول فيدرالية.

تمثل الفيدرالية توازنا بين القوى الجابذة والنابذة ويجب تمييزها عن اللامركزية أو التنازل عن السلطة في الأنظمة الأحادية. تكون القوى الجابذة تعمل عملها في النزعة الفيدرالية عند إجراء عمليات تقسيم العمل الدستورية الأولية. ففي اللامركزية تبرز القوى الجابذة إلى السطح بعد أن يكون التنظيم الدستوري الأولي قد تم. فإذا ما أصبحت هذه النزعات الجابذة قوية وفعّالة جدا، يمكن أن تؤدّي اللامركزية، عن تصميم أو بالمصادفة، إلى الفيدرالية.

تستمد الفيدرالية بوصفها نظرية تكامل إقليمي أو حتى عالمي، تستمد وحيها من رؤية الآثار الإيجابية للفيدرالية بوصفها نظاما لحكم الدّولة. ويجادل أنصارها بأن التوتر المتأصّل بين المركز والمحيط وجدلية (dialectic) "الوحدة من خلال التنوّع" افتراضات عملية مناسبة لتوحيد الجهود بين الدّول. لذا فإن للفيدرالية كنظام للتكامل على هذه المستويات، الكثير من الخميرة الأيديولوجية والتوجيهية. ويدّعي الفيدراليون، بشكل خاص، أنهم، بالمقارنة مع النفعية والنفعية الجديدة، قادرون على التصدّي لقضية تقاسم السلطة مباشرة من خلال اقتراح نظام مختبر تجريبي للتعامل معها.

لقد وجد المختبر (المعمل) الرئيسي لاختبار الفيدرالية في علاقات القرن العشرين الدّولية في المنطقة الأوروبية. لقد تمّ اعتماد الفيدرالية كأيديولوجية من قبل سياسيين ومفكرين رأوا في سنة ١٩٣٩ حضيض نظام الدّولة الأوروبي وفي سنة ١٩٤٥ فرصة لاستبدالها. كان لا بدّ من إطلاق العمل بخطط "لتجاوز دولة الأمة" في المستقبل وعلى وجه التحديد في بناء مؤسّسات الجماعة الأوروبية كان الفيدراليون يلقنون بشكل دائم للضغط من أجل أجندة شعبية تنطوي على المشاركة. وكان تأسيس برلمان منتخب مباشرة والتحرك نحو تصويت الأكثرية ضمن الأجهزة الرئيسية للجماعة الأوروبية يعتبر هامًا بحق. وقد أعطت معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty) المعنية بالاتحاد الأوروبي، أعطت الفيدراليين الجرأة لتحريك الاتحاد ليدخل ضمن مجالات القضايا المشار إليها أعلاه بوصفها مفاتيح للمركز الفيدرالي وقد فتحت نهاية الحرب الباردة في العلاقات الدّولية نافذة فرصة للاتحاد الأوروبي لتحقيق بعض طموحات أجيال سابقة من الفيدراليين الذين رأوا في انقسامات عام ١٩٣٩ والحرب الباردة كوارث نصف القرن من هذا القبيل.

تظلّ الفيدرالية النظرية الوحيدة المختبرة تجريبيا للتكامل الإقليمي التي تجمع بين الوحدة والتنوع. وهي أيضا ضمنيا نظرية حكومة محدّدة كما فهم ذلك جيدا الآباء والمؤسّسون للولايات المتحدة. ويدور الجدل بين أنصارها حول ما إذا كان يجب أن تسير حسب أنماط النخبة أو الأنماط الشعبية. فكون المقاربة الفيدرالية للتكامل تتصدّى لقضايا السياسة العالمية مباشرة فإنها أكثر طموحا وإثارة للجدل بكثير من المذهب النفعي. وهذا هو الجانب المتأصّل فيها الذي يجذب إليها الجماهير. فهي تجابه مجالات القضايا الأساسية المتّصلة بسيادة الدّولة والمصلحة القومية بأن تقترح تنظيما للمشاركة في السلطة يتمّ تكريسه في صفقة دستورية.

التغذية الرجعية Feedback

مصطلح يعود في أصله إلى نظرية المعلومات ويطلق على العلاقة بين كائن حي وبيئته بالمعنى الأوسع لهاتين الكلمتين. فالكائن الحي يستجيب لبيئته عبر آلية التغذية الرجعية والعكس بالعكس. وتتيح التغذية الرجعية للكائن الحي زيادة فرص تحقيق الهدف، أو تعديل الهدف وذلك من خلال إظهار أن من المحتمل لنمط سلوكي معيّن أن يؤدّي إلى الهدف المنشود. لذا قد تكون التغذية الرجعية إيجابية أو سلبية. والسلبية لها أهمية خاصّة إذا كان للتصحيح الذاتي وتكييف

السلوك أن يحدث. لذا فالتغذية الرجعية السلبية، من منطلق نظرية المعلومات، تسمح للكائنات الحيّة بالتكيّف مع بيئتها والمحافظة على الاستقرار عبر التكيّف أو الاتزان البدني (homeostasis). لذا فالاتزان البدني يعتمد على التغذية الرجعية السلبية، إذا كان لـــ "التعلم" أن يتحقّق. وقد تمثّل عمل واعد يشمل بذور التطور كان يسعى لتطبيق هذه الأفكار على السياسة، ولا سيّما صياغة السياسة، بكتاب كارل دويتش (Karl Deutsch) المعنون "أعصاب الحكومة" (The Nerves of Government). ويمكن تقدير أثر وتأثير هذه الأفكار من خلال مدى استعمال مصطلح التغذية الرجعية في اللغة العامة.

الطابور الخامس Fifth column

مصطلح يعود بالأصل إلى الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ – ٩) ويعني جهازا منظّما سريا يعمل ضمن صفوف العدوويهدف إلى إفساد وتخريب وتعطيل المجهود الحربي. فأثناء هجوم فرانكوعلى مدريد قيل إنه كانت لديه أربعة طوابير من الجنود النظاميين يعدون للهجوم الأمامي المباشر، في حين كان يوجد طابور خامس من المتعاطفين المتمرّدين داخل المدينة على استعداد لمساعدة القضية. تقترن أنشطة الطابور الخامس بشكل خاص بالصراع الأيديولوجي وبهذا المعنى ينبغي تمييزها عن ممارسي الجاسوسية. وثمّة مصطلح يقترن بالطابور الخامس وهو"quisling" الذي يطلق على من يخون وطنه، والذي يشير إلى جماعة من مؤيّدي النازية الذين ساعدوا الألمان في هجومهم على النروج عام ١٩٤١. ولهذا المصطلح ظلال من المعنى الازدرائي (أي الخونة)، في حين أن الطابور الخامس يعتبر أناسا شجعانا شرفاء. ويمكن اعتبار المصطلحين، بمعنى ما، حصاني طروادة هذا العصر.

الصك الأخير Final Act

إشارة مختصرة إلى الوثيقة المعروفة باسم "الصك الأخير" للمؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا (The Final Act of the Conference on Security and Cooperation in Europe) ، الموقع في هلسنكي، فنلندا في أغسطس ١٩٧٥. ويشار إلى هذه الوثيقة أحيانا بعبارة اتفاقات هلسنكي (Helsinki Accords). وهي ليست بالمعاهدة، لذا فإنها لم تكن ملزمة للأطراف. ومع ذلك فقد اعتبرت بعد الواقعة ككتلة بناء أساسية في حالة الانفراج (detente) في أوروبا، لا سيّما من قبل الاتحاد السوفياتي سابقا.

بسط نفوذ دولة على جيرانها Finlandization

مصطلح سياسي جغرافي يطلق على بسط نفوذ دولة على جيرانها القريبين بوسائل غير مباشرة. وهذا النفوذ يتوسّط مباشرة في مجال قضايا السياسة الخارجية لكن من المحتمل أن ينتقل هذا إلى الأجندة المحلّية أيضا. وكما يوضح هذا المصطلح ضمنيا فقد اعتبر من المعروف تاريخيا أن سياسة الاتحاد السوفياتي سابقا نحو فنلندا كانت المثال النموذجي لهذا النوع من بسط النفوذ. على أنه يجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن بسط النفوذ هذا يجعل الدّولة المستهدفة ملزمة باتباع سياسة خارجية ارتكاسية كليا. فأثناء الحرب الباردة كان حياد فنلندا ذا أهمية كبيرة في السياسة الخارجية السوفياتية لكن فنلندا كانت، ضمن هذا النطاق الحاصر، قادرة على ممارسة دبلوماسيتها – وفي معظم الأحيان بنجاح. ويشهد على ذلك التعاون الأمني الأوروبي واتفاقيات هلسنكي.

الضربة First strike

هي محاولة تحقيق مفاجأة استراتيجية من خلال مبادرة الخصم بالهجوم. وتقتضي الضربة الأولى القدرة والنية، على حدّ سواء. فالأولى تحتاج إلى مستوى من التكنولوجيا العسكرية ممّا يمكن من المجازفة باستراتيجية هجومية مع احتمال معقول بالنجاح. وتحتاج تلك الأخيرة إلى قيادة سياسية وعسكرية لا تتورع عن المجازفة. وفي أبعد الحدود قد يبدوعدم القيام بتوجيه الضربة الأولى عدم كفاءة سياسية بازدياد جانبيات مثل تلك الاستراتيجية. وتجري عملية صنع القرار في سياق حرج دقيق ولا يسع القيادات أن يفوتوا فرصة "المبادرة بتوجيه ضربتهم الانتقامية". ولقد قيل إن مثل هذا الجوالمسعور أحاط بصانعي القرار عام ١٩١٤.

وقد أدّى مجيء الأسلحة النووية المقترن باندلاع الحرب الباردة إلى زيادة إغراءات ومخاطر استراتيجية الضربة الأولى. وقد وضع ميدان الدراسات الاستراتيجية المزدهر لنفسه مهمّة التصرّف بهذه المجازفات من دون عواقب "غادارين" لعام ١٩١٤. وكانت النتيجة اتباع استراتيجيات مثل حافّة الهاوية وأدبيات إدارة الأزمات. ويبقى الاحتمال أنه في غياب نظام أكثر تنظيما للعلاقات الأمنية فإن الضربات الأولى قد تحدث إذا كانت الظروف العملية والإدراكية ناضجة.

العالم الأول First World

يشير هذا التصنيف، كما توحي بذلك كلمة "الأول"، إلى تلك الدّول التي كانت، تاريخيا، في طليعة عملية التحديث التي جرت عقب الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا القرن الثامن عشر. وتعد عبارة "العالم الأول" و "البلدان الصناعية المتقدّمة" ذات معان مشتركة كعبارة عامة. وقد أدّى حدوث الحرب الباردة في العلاقات الدّولية لمنتصف القرن العشرين إلى أن يصبح لهذا المصطلح معنى أكثر نسبية. وقد أصبح مطلوبا من التحليل الشعبي المقابلة بين "العالم الأول" و "الثاني" (أي الدّول الشيوعية) وفي خاتمة المطاف "العالم الثالث". ولقد كان لنهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية وإضعاف قابلية استمرار مفهوم "العالمية الثالثة" أثر تغذية رجعية على فكرة "العالم الأول".

ولعلّ المصطلح يحتفظ، تاريخيا، بصلته كوسيلة لتحديد مجموعة من الدّول التي اعتمدت الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية. وفي وصف هذا التطوّر حدث التغيير نتيجة عمليات داخلية وليس جرّاء ضغوط خارجية. فالنمو الاقتصادي أدّى إلى نشوء بورجوازية وإلى طلبات من أجل توسعة المشاركة السياسية بغية استيعاب هذه الطبقات الجديدة. ويعد الابتكار العلمي والتغيير التكنولوجي سمتين هامتين لهذه المجتمعات ومرة أخرى فإنهما يميلان إلى أن يكونا في طليعة معظم هذه التغييرات. وتعد الشركة متعدّدة الجنسيات الخلق غير الحكومي الفريد لنظام قيم "العالم الأول" وكانت الأداة أو حزام النقل لتوزيع هذه القيم على بقية النظام. وثمّة أدلّة متنامية على أنه يجري الآن إعادة تقييم لعارضة "العالمية الأولى" من الدّاخل حيث إن اعتبارات ما يسمّى "توعية الحياة" (quality of life) أصبحت تولّد تحوّلا نموذجيا نحو تنمية أكثر قدرة على الاستمرار.

العلم Fla

يعد العلم إشارة إلى الانتماء أو الملكية، ويمثّل تلك العلاقات بشكل نموذجي. فكل دولة لها علمها كرمز لكيانها كدولة. وتحمل هذا العلم خطوط طيران الدّولة وسفنها الحربية والتجارية كما يوضع على المباني العامّة داخل الدّولة الوطن وفي السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج. وقد نصّ القانون الدّولي على حقّ رفع علم الدّولة ويعرف باسم "قانون العلم" (Jus banderae). وهذا يشير في القانون البحري إلى العرف القائل إن جنسية السفينة تتقرّر استنادا

إلى العلم الذي تبحر في ظلّه وليس على أساس جنسية المالك. فمن الممكن إعطاء حق رفع علم دولة لغير الرعايا "أعلام الملاءمة" (Flages of convenience). والمقصود هنا الحالة التي تسمح فيها دولة ما للسفن المملوكة والتي يتمّ تشغيلها من قبل رعايا دولة أخرى برفع أعلامهم. وتكمن جاذبية هذه الممارسة في أنها تمكّن المشغلين من التمتّع بالأنظمة وربّما الأنظمة الضريبية الأقلّ إرهاقا من تلك التي يضطرون إلى الخضوع لها في دولتهم، أو قد يجري ذلك لأسباب سياسية/ استراتيجية، كما جرى عام ١٩٨٨ عندما تمّ تغيير أعلام السفن الكويتية خلال الحرب الإيرانية – العراقية. لكن هذا النظام له منتقدوه. ففي ١٩٥٨ تمّ الاقتراح في اتفاقية نوفمبر جنيف المعنية بأعالي البحار بأنه يجب أن توجد "رابطة حقيقية" بين السفينة والدّولة. غير أن مشكلة تحديد الهوية لا تزال قائمة. وفي ١٩٨٢ قدّمت لجنة الشحن البحري التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية (الاونكتاد) الأرقام التالية المتعلّقة بالتسجيل: كان لستّة وخمسين قطرا تمثل ٤٥ بالمائة من الحمولة الساكنة العالمية سيطرة ومشاركة إدارية بدرجة كبيرة في السفن التي ترفع علمها، وكان لخمسة أقطار (ليبيريا وبناما وقبرص وبرمودا وجزر البهاما) تمثل ٢٩ بالمائة من الحمولة الساكنة، تسجيل مفتوح، في حين كان لثلاث دول (المملكة المتحدة واليونان والمملكة العربية السعودية) تمثل ١٨ بالمائة من الحمولة الساكنة العالمية نظام مختلط يقع بين النوعين المفتوح والمغلق.

ويجوز أيضا للفاعلين الدّوليين من غير الدّول أن تكون لهم أعلام، وأشهرهم الصليب الأحمر الدّولي, حيث أصبح العلم شعار المؤسّسة. فالرمز في هذه الحالة هو عكس علم دولة سويسرا.

ويمكن أيضا استخدام الأعلام كإشارات بدلا من استعمالها كرموز. فقبل نمو التكنولوجيات المتقدّمة كانت الأعلام تستخدم على نطاق واسع من قبل القوات المسلّحة من أجل إرسال إشارات بالتعليمات أو لمجرّد الإشارة إلى الولاء. فالألوان المختلفة تفيد إشارات مختلفة، حيث يعتبر "العلم الأبيض" على نطاق واسع إشارة للاستعداد للاستسلام أو الدعوة إلى هدنة في حالات القتال المسلّح.

الرّدّ المرن Flexible response

مصطلح شاع استعماله في الدراسات الاستراتيجية خلال فترة الحرب الباردة. وأصبح جزءا من مفردات التحليل الذي اشتهر بعد انتخاب جون اف. كينيدي للبيت الأبيض عام ١٩٦٠. فبالمعنى الاستراتيجي نشأ الردّ المرن (يسمّى أحيانا "الرد تحت السيطرة") من الحاجة إلى التخلّي عن الرد الانتقامي الشامل واستبداله بشيء مرن وأكثر عرضة للسيطرة. فقد أقنعت أزمة برلين الثانية والوضع في فيتنام الإدارة الأمريكية أن أمريكا بحاجة إلى توسعة قدراتها التقليدية لمواجهة المزيد من الأوضاع الطارئة. وقد قوبلت المحاولة اللاحقة لإقناع حلفاء أمريكا الأطلسيين بأنه يتعيّن على التحالف اعتماد المرونة، قوبلت بردّ فعل متباين. وقد الزم اعتماد الرد المرن في خاتمة المطاف، ألزم المنظّمة – والولايات المتحدة بشكل خاص – بدفاع أمامي عن أوروبا الغربية بغية تفادي الاستخدام المبكّر للأسلحة النووية.

القاع الضبابي Foggy bottom

مصطلح ازدرائي تطلقه وسائل الإعلام على وزارة الخارجية الأمريكية التي يقع مركزها في أكثر منطقة ضبابية في واشنطن دي. سي. ويستخدم أحيانا ازدراء بالسياسة الخارجية الأمريكية.

الغذاء Food

مع أن إنتاج وتوفير الغذاء كان دائما يحتلّ مركز الصدارة في الحياة السياسية، فإنه لم يصبح قضية رئيسية في العلاقات الدّولية إلا في القرن العشرين. وكانت المنظّمة الأولى التي تصدّت لمشاكل الإنتاج والتوزيع على نطاق دولي، بدلا من أن يكون على نطاق محلّي، هي المعهد الزراعي الدّولي في روما عام ١٩٠٥. وقد أنشأت عصبة الأمم، استجابة للركود الكبير لعام ١٩٢٩ لجنة غذاء لاستقصاء مشاكل المجاعة الجماعية والجوع. وفي ١٩٤٥ أنشأت الأمم المتحدة منظّمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي أصبحت الآن الوكالة الحكومية الدّولية المركزية التي تعالج مشاكل مكافحة نقص التغذية والمجاعة. ومنذ ١٩٦٥ تقوم "الفاو" كل ثلاث سنوات بنشر "مسح للغذاء العالمي" يستعرض ويراقب التطوّرات على أساس عالمي. وفي ١٩٧٤ عقدت الأمم المتحدة مؤتمر الغذاء العالمي الذي أنشأ مجلس الغذاء العالمي الذي يجتمع سنويا على مستوى وزاري واعتمد الإعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية.

لقد كانت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة مسؤولة إلى حدّ كبير عن الاعتراف بأن "حق الغذاء" هو أحد حقوق الإنسان الأساسية وبالتالي فهو واجب يتعيّن على المجتمع الدّولي أن يستجيب له. غير أنه رغم أن مشكلة الحرمان يمكن حلّها تقنيا، فإن المجتمع الدّولي، لا سيّما الشمال الصناعي الغني نسبيا، لم يستجب حتى الآن استجابة سخية أو حتى بشكل متماسك.

يقول لستر براون (Lester Brown) (١٩٩٠) إنه رغم أن إنتاج القمح العالمي بين ١٩٥٠ و ١٩٨٤ قد ازداد بأكثر من الضعف فقد كان أكبر المستفيدين هو أغنى الدّول التي لا تزال تستهلك أكثر ممّا ينبغي. ومنذ ١٩٨٤ انعكس اتجاه الإنتاج العالمي، وفي تسعينيات القرن العشرين، وبالنظر للانفجار السكاني المتوقّع من المحتمل أن تكون أزمة الغذاء ذات أبعاد شمولية. وتتعقد مهمّة زيادة الإنتاج على الاستهلاك لا من جرّاء عدم توفّر الإدارة السياسية فحسب، بل أيضا بسبب عوامل أخرى مثل تآكل البيئة ونقص الأراضي الزراعية ومياه الري على نطاق العالم والتغيّرات المناخية المقترنة بالتسخين على نطاق الكرة الأرضية. ويعتقد معظم المحلّلين بأنه إذا لم تحدث استجابة دولية منسقة للمشكلة – والتي سوف تنطوي على التنسيق بين النمو السكاني وإنتاج الغذاء – فإن كارثة دولية كبيرة ستحل بالعالم.

حرب كرة القدم Football war

أطلق هذا المصطلح على الصراع العسكري الذي استمرّ خمسة أيام بين السلفادور وهوندوراس في يوليو١٩٦٩ وأودى بحياة ٣٠٠٠ من الناس. فقد اشتعل العداء الكامن بين الدّولتين (بسبب المنازعات الحدودية بشكل رئيسي) جرّاء فوز فريق كرة قدم هوندوراس الوطني في شهر يونيومن تلك السنة على السلفادور في الجولة الأولى من مباريات كأس العالم. بعد تدخّل منظّمة الدّول الأمريكية تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار وانسحب جيش السلفادور من أراضي هوندوراس. هذه الواقعة تدلّ على أن أسباب الحرب متعدّدة وعجيبة.

القوة Force

القوة تتّصل اتصالا وثيقا بالأفكار المتعلّقة بالسلطة (power) والإكراه وتتّصل عادة في العلاقات الدّولية باستخدام السلاح وإن كان ذلك ليس بالضرورة. وهي في واقع الأمر مظهر مادّي لكيفية انتقال علاقات السلطة (power) إلى بعد ينطوي على العنف. لا تنطوي جميع علاقات السلطة (power) على استعمال أو التهديد باستعمال القوة (force). لذا يمكن اعتبار

القوة (force) بهذا المعنى مجموعة من الأفكار أكثر شمولا وأوسع نطاقا. على أنه إذا كان بالإمكان اعتبار القوة (force) بأنها تشمل سلسلة متّصلة من العلاقات، فإن القوة (force) تقع في أقصى طرف في حين ربّما يقع النفوذ (influence) في أقصى الطرف الآخر.

تحتاج القوة (force) بوصفها من عائلة السلطة (power) إلى قدرة (capability) كشرط لازم. ويتمّ عادة التعبير عن هذه القدرة من حيث الموارد العسكرية. في العلاقات الدّولية، بما أنه لا يوجد احتكار للقوة (force) التي تملكها جهة مركزية، فإن بوسع كلّ طرف فاعل، نظريا، أن يمتلك الوسائل والقدرة على استعمال القوة (force) إذا شاء ذلك. غير أن حيازة مثل تلك القدرة والاحتفاظ بها أمر مكلف. لذا يتعيّن على الذين يريدون سلوك هذا الطريق اتّخاذ قرارات واعية ومتواصلة بشأن تخصيص الموارد التي كثيرا ما تكون شحيحة. ولقد تميّزت الدّول، وهي تقليديا الأطراف الفاعلة إلتي يغلب أن تكون هي التي تسعى لحيازة تلك القدرات، بمقدار تلك الموارد التي قد تكون مستعدّة لتخصيصها للمحافظة على قدرات قوتها وزيادتها. وفي واقع الأمر، فإن أحد العناصر المتحولّة الهامة في تقييم المركز الذي تحتلّه الدّول في الهيكل الهرمي للدّول (قوى كبرى، متوسّطة أو صغرى) هو تقدير قدرتها واستعدادها لاستخدام القوة (force). وقد يكون أحد العناصر المتحولّة الشرطية هو توجّه الدّولة. من الواضح أن دولة انعزالية قلّما تشعر بأنها مهدّدة من قبل الآخرين أو تشعر بالحاجة إلى تهديد الآخرين باستخدام القوة (force). وثمّة قيد رئيسي آخر على حيازة قدرة القوة يتمثل ربّما بالهيكل الإجمالي للنظام. فعلى سبيل المثال، كان ميزان القوى في أوجه يستند إلى الافتراض بأن الدّول الرائدة في النظام لديها القدرة، بمفردها أو بالتحالف مع غيرها، على التدخّل بالقوة إذا اقتضى الأمر بغية المحافظة على النظام والحيلولة دون السيطرة عليه من قبل دولة أو مجموعة من الدّول المنشقّة. وكثيرا ما يشار إلى هذه الفئات بوصفها الوضع الراهن وبوصفها تعديلية كما فعل ئي. اتش. كار (E. H. Carr) في "أزمة السنوات العشرين" ١٩١٩ – ٣٩ (The Twenty Years' Crisis). ثم إنّ حيازة قدرة قوة سوف تحتاج إلى زعماء في داخل الدّول ليقوموا بالاختيارات فيما يخصّ تخصيص الموارد و، بشكل خاص، بالاختيار بين قدرات القوة وأهداف أخرى. فمن الواضح أن مقولة "المدافع مقابل الزبدة" لا تقتصر على روسيا الستالينية.

لقد أثّرت التكنولوجيا في دور القوة من طرق عدة؛ أولا، إن حيازة قدرة قوة ذات مصداقية باهظة التكاليف. فأنظمة الأسلحة الحديثة تضع عبئا على اقتصادات حتى أغنى الدّول.

ثانيا، لقد زادت التكنولوجيا الحديثة نطاق القدرة التدميرية للعنف المتاح للدّولة التي تمارس استخدام القوة. كما أن التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين يزداد صعوبة حيث ازداد الضحايا من المدنيين بالنسبة إلى إجمالي وفيات الحرب. ومنذ ثورة البارود أصبح تطوير الأسلحة النووية آخر ما توصّلت إليه الابتكارات التكنولوجية حتى الآن. بل إن الثورة النووية في الشؤون الدّولية قد عملت على القيام بمراجعات لمفهومنا لاستخدام القوة. وقد أصبح بشكل خاص، التمييز بين قدرة القوة وعلاقة القوة أكثر حدة الآن من أي وقت كان. ففي الأسلحة النووية، تمتلك الدّول أدوات للقوة تفضل أن لا تستخدمها. ونتيجة لذلك فقد حدّد منظّروالردع مشكلة المصداقية بأنها حسّاسة وخطيرة بشكل خاص. كما أن الأسلحة قد جعلت أيضا التمييز بين المنتصرين والمهزومين مسألة تفتقر إلى الوضوح. وبناء عليه، فإن استخدام القوة، إذا كانت ستشمل الأسلحة النووية، يشوبها حالات من الغموض والتناقضات وأوضحها فكرة المهارة في عدم استخدامها.

القانون الدّولي واستعمال القوة

لقد كان تقييد استعمال القوة جزءا من الأسباب المنطقية للقانون الدّولي، وقد شهد القرن العشرون أكثر التضافر في محاولة تحريم العنف الذي يستخدم في المصالح الخاصّة لفرادى الدّول. فعصبة الأمم لم تحظر استخدام القوة كلّيا لكنها حاولت بالفعل تقييدها ضمن مستويات معقولة وحدثت في فترة ما بين الحربين حركة تهدف إلى الحظر التام وأفضت إلى المعاهدة العامّة للتخلّي عن الحرب (ميثاق كيلوغ – برياند) (the Kellogg - Briand pact) لعام ١٩٢٨. غير أن هذا أيضا لم يكن حظرا تامّا، حيث بقي حق الدّفاع عن النفس والانتقام. والحرب، بالطبع ليست مرادفا للقوّة، وقد حاول ميثاق الأمم المتحدة التصدّي للمسألة مباشرة. فقد ورد في المادة ٢ (٤) أنه "يتعيّن على جميع الأعضاء الامتناع في علاقاتهم الدّولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضدّ سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، أو بأي طريقة تتعارض مع مقصد الأمم المتحدة." لقد كانت الإشارة إلى "القوة" بدلا من "الحرب" مقصودة حيث إنها تشمل حالات يمكن فيها استخدام العنف وإن كان ربّما لا يصل إلى حالة الحرب رسميا. وهذا الآن جزء من القانون الدّولي العرفي. على أنه من غير الواضح ما إذا كان المصطلح يتضمّن ليس فقط القوة المسلّحة بل المظاهر الأخرى، مثل القوة الاقتصادية. وهذا الغموض برز في ١٩٧٣ – ٤ في استعمال سلاح النفط العربي ضدّ الدّول المعتبرة صديقة لإسرائيل. فمن غير

الممكن بأي درجة من اليقين إثبات ما إذا كان القسر الاقتصادي أو غيره من أشكال القسر ممّا يتعارض مع الميثاق لكن رأي الخبراء هو أن القانون الدّولي يتحرّك بالاتجاه العام لتوسعة نطاق تعريف المصطلح.

ينصّ الميثاق على أن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها غير قانوني إلا في بعض الظروف، وهي بصفة عامّة ممارسة الدّفاع عن النفس والاستخدام الجماعي للقوّة من قبل المنظّمة نفسها. وقد جعل مبدأ الأمن الجماعي هذا البعض يتوقّعون من الولايات المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في نظام ما بعد ١٩٤٥. وفي واقع الأمر فإن إقحام الحرب الباردة نفسها في عمل المنظّمة أضعف احتمال واستصواب قيامها بتوفير نظام دولي حقيقي لاستخدام القوة. وتعد الحرب الكورية (١٩٥٠) استثناء من هذا ولكن فقط بسبب تصادف غياب الاتحاد السوفياتي عن مجلس الأمن عندما اتّخذ قرار الإجراء القسري الجماعي. وبعد ذلك استحدثت الأمم المتحدة قدرة أكثر تواضعا لحفظ السلام تسعى لتجنّب الاستخدام الفعلي للقوة وتكون أكثر اعتمادا على الأساليب الدبلوماسية. أمّا قضية الإرهاب فإنها لم تنتج حتى الآن معاهدة حظر محدّدة وذلك يعود بشكل رئيسي إلى مشاكل التعريف المقترنة بالتفضيلات السياسية. إن "الإرهابي" بالنسبة للبعض هو "مناضل من أجل الحرية" بالنسبة للبعض الآخر، ولذا فإن القانون الدّولي لم يتمكّن حتى الآن من الإحاطة بالظاهرة.

لقد كشفت مركزية القوة في العلاقات الدّولية عن عدم كفاية القانون الدّولي. ومع ذلك فإن استخدامها محفوف بالقيود. فالدّول التي تملك قدرة عسكرية كبيرة تجد تصوّر وتنفيذ استعمالها الفعلي أكثر صعوبة. إن الإمكانات الكامنة للقوة لا يسهل تحويلها إلى علاقات قوة وعندما يتمّ هذا التحويل فإن الاستخدام الناجم كثيرا ما يكون له مفعول عكسي ومكلف. ولم تنجح حتى الآن المحاولة لإنشاء مؤسّسات دولية لإدارة القوة شبه القانونية. ونتيجة لذلك، فرغم أن التكنولوجيا الحديثة قد وضعت قوة مفترضة هائلة بأيدي صانعي القرار فإنهم وجدوا تحويلها إلى أدوات يمكن استعمالها محفوفة بالكثير من الشروط.

القوة الضاربة Force de frappe

نظام الإطلاق النووي الفرنسي. يقترن عادة قرار تطوير ردع نووي مستقل لفرنسا بالجمهورية الخامسة وبشكل خاص برئاسة شارل ديغول. غير أن القرار الأصلي اتّخذ في عهد

الجمهورية الرابعة. ولقد احتفظت فرنسا لنفسها، خلافا للمملكة المتحدة، ببنية قوة مستقلّة حقيقية. فهي تملك أنظمة إطلاق في البر والبحر والجو، كما أنها طوّرت أسلحة نووية تكتيكية. وقد جرت مناقشات نشطة حول تعاون نووي أوثق مع المملكة المتحدة استمرّت ربع قرن وقد تصبح خيارا سياسيا قابلا للتطبيق في المستقبل. وكثيرا ما يفضّل استعمال عبارة force de dissuasion (قوة الردع) للدّلالة بشكل أنسب على نية الردع التي تكمن وراء تلك القوة.

انظر Gaullism (الديغولية)

القوة القاهرة Force majeure

مصطلح يطلق على الحالات التي تنشأ عن ظروف لا مفرّ منها أو غير متوقّعة أو كنتيجة لقوة لا تقهر. فيمكن التغاضي عن عدم الالتزام بالقانون الدّولي المعروف، على سبيل المثال، احترام المياه الإقليمية، على أساس القوة القاهرة. وعندما يستعمل هذا المصطلح بهذا المعنى فإنه يكون مرادفا لـــ "القضاء والقدر" (Act of God) وكثيرا ما يطلق، بمعنى آخر، على استخدام قوة خارقة أو طاغية لتسوية مشكلة ما كانت سابقا تنطوي على الموافقة أو الاتفاق أو الإجراء القضائي. ويمكن القول إن الجماعة التي تحكم من خلال الإرهاب أو القمع إنما تحكم من خلال القوة القاهرة.

المساعدة الخارجية Foreign aid

وسيلة من فن الإدارة الاقتصادية للدّولة تستخدم المساعدة فيها كأداة سياسية بغية تحقيق بعض الأهداف. تنطوي المساعدة الخارجية على علاقة بين طرفين فاعلين اثنين "الطرف المانح"، من جهة، و "الطرف المتلقّي"، من جهة أخرى، ممّا يعني أن العلاقة سينظر إليها المشاركون نظرة إيجابية. ومع أنه يمكن المجادلة بأن علاقات المساعدة يمكن أن تصبح سلبية وقسرية، فإن الموقف الأولي هو أن الوازع الذي تنطوي عليه هو مكافأة وليس عقوبة. والخلاصة هي أن المساعدة الخارجية يمكن اعتبارها شكلا من أشكال علاقة القوة لذا يجب أن يكون لدى الطرف المانح قدرة يمكن تحويلها إلى علاقة مساعدة. على سبيل المثال قد يكون لدى دولة ما فائض زراعي كبير ترغب في إعطائه لأطراف متلقّية معيّنة. وكذلك يجب على المتلقّي أن ينظر إلى أن السّلع والخدمات سوف توفّر موارد إضافية حقيقية. لذا فإن الطرفين

يتوقّعان الحصول على منافع ملموسة من علاقات المساعدة الخارجية. وإذا استخدمنا مصطلحات نظرية الألعاب فإن توقعات المساعدة الخارجية هي محصلّة إيجابية.

ليست الدّول الأطراف الفاعلة الوحيدة في علاقات المساعدة الخارجية، مع أن جهات أخرى مثل "مجموعة البنوك الدّولية" (World Bank Group) و "صندوق النقد الدّولي" (International Monetary Fund) تلعب أيضا دورا في تقديم المساعدة. وعلاوة على ذلك، من الخطأ المؤكّد اعتبار أنشطة هذه الهيئات على أنها "غير سياسية" نوعا ما. فمن حيث إن تلك الجهات تجعل الأطراف الفاعلة المتلقّية الأخرى تقوم بأشياء ما كانت لتقوم بها بخلاف ذلك، فيمكن القول إنها تمارس علاقات قوة بوصفها الجهات المانحة على الجهات المحدّدة المتلقّية منها.

من غير السهل دائما الكشف عن المهام السياسية الدقيقة التي تحقّقها علاقات المساعدة. وتتجلّى أوضح مهمّة سياسية مرتجاة من المساعدة من خلال فحص الشروط التي يضعها الطرف المانح. بل إن الشروط التي تضعها هيئات مثل صندوق النقد الدّولي، على سبيل المثال، يمكن أن تحدّد السياسات الاقتصادية التي تتوقّع من الجهة المتلقّية أن تتبعها. ويمكن اعتبار اشتراطات صندوق النقد الدّولي سياسية بقدر ما هي اقتصادية في مضامينها. وقد جعلت هذه المضامين السياسية بعض المعلّقين ينتقدون الصندوق من هذا المنطلق. كما أن مشروع مارشال كان له، منذ البداية، مضامين سياسية واضحة، من أهمها: استخدام القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة كسلاح في الحرب الباردة، وزيادة التعاون بين الدّول الأوروبية، والمساعدة على إعادة إعمار ألمانيا وتشجيع صادرات الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب.

كان كنور (Knorr, 1975) هو الذي استرعى انتباه المحلّلين للوظيفة القسرية التي يمكن لعلاقات المساعدة أن تحقّقها. وتفسير ذلك متضمّن في الوصف الأولي للمساعدة الخارجية باعتبارها شكلا من أشكال علاقة القوة. فالمكافأة، بعد منحها وقبولها، يمكن أن تبدو لاحقا ضربا من العقوبة إذا هدّدت الجهة المانحة بسحب أو وقف مكافأة المتلقّي في المستقبل. وبما أن علاقات المساعدة تحدث في إطار زمني فإن فرصة قيام الجهة المانحة بدور تطفّلي إقحامي وحتى قسري إزاء المتلقّي، هذه الفرصة سوف تزداد مع الزمن. ثم إن الجهة المانحة قد تحاول ربط علاقة المساعدة بقضايا سياسية خارجية أخرى. فالولايات المتحدة استخدمت مشروع مارشال في علاقتها مع هولندا لإجبارها على التفاهم مع القوميين الأندونيسيين في ١٩٤٨ – ٩.

ويتمثل مثال أعم على الربط القسري بتعديل هيكنلوبر (Hickenlooper Amendment) لعام ١٩٦٢، الذي ينطوي على حظر عام على تقديم الولايات المتحدة المساعدة للدّول التي تؤمّم المصالح الأمريكية دون دفع تعويض كامل وعادل. وفي رئاسة نيكسون، حين كانت الولايات المتحدة تنظر في إعطاء مركز الدّولة الأولى بالرعاية للاتحاد السوفياتي، حاول الكونغرس الأمريكي، من خلال تعديل جاكسون – فانيك (Jackson - Vanik Amendment) ربط هذا العرض بقيام الدّول المتلقّية بإعطاء مواطنيها حرية الهجرة لبلدان أخرى. (وكان هذا الشرط موجّها بشكل محدّد لتمكين المواطنين السوفيات من الهجرة إلى الخارج، لا سيّما إلى إسرائيل).

وسواء كانت الشروط صريحة أو ضمنية أو محوّرة أو معدّلة بتاريخ لاحق، فإن الحقيقة تظلّ أن المانحين يرغبون في القيام بتقييم لعلاقة المساعدة، من حيث أهدافهم الأصلية وبغية تقدير الجدوى الإجمالية لعملهم، على حدّ سواء. غير أن الحكم على مقدار نجاح حالة معيّنة من منطلق المصالح القومية لا بدّ أن يكون أمرا ذاتيا غير موضوعي. فمشروع مارشال اعتبر، في ذلك الوقت، مثالا ناجحا جدا لنجاح المساعدة الخارجية سياسيا واقتصاديا. على أن بولدوين (Baldwin, 1985) قد بين مؤخّرا أن مشروع مارشال ساعد المتلقّين الأوروبيين على القيام بأشياء كانوا ربّما سيقومون بها على أيّ حال. وقد تقلّص نفوذ المشروع في أواخر البرنامج. كما أنه عزّز عادات التعاون الأوروبي وأوجد، على المدى الطويل، منافسا تجاريا قويا للولايات المتحدة.

انظر Donorfatigue (إرهاق الطرف المانح).

وزارة الخارجية (في بريطانيا) Foreign Office

مصطلح مبتكر أوروبي الأصل يشير إلى هيئة تنفيذية وإدارية للدّولة تعنى بصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. ويطلق عليها أسماء مختلفة مثل وزارة الخارجية (foreign ministry)، وزارة الشؤون الخارجية (ministry for external affairs)، وزارة الشؤون الأجنبية (ministry of foreign affairs)، ودائرة الدّولة (state department)، لكن مهامها الأساسية هي ذاتها وتتمثل بما يلي: جمع الاستخبارات (عادة عبر الجهاز الدبلوماسي)، موازنة وتقييم المعلومات الواردة، تحديد خيارات السياسة المتاحة للحكومة وإبلاغ وشرح السياسات التي يتمّ اختيارها للحكومات الأخرى وللمنظّمات الدّولية. وبما أن "الدّفاع عن الحمى" هو جزء من الأساس

المنطقي للسياسة، فإن هذه الهيئة من أهم الهيئات في الحكومة. ومعظم وزارات الخارجية تكون منظّمة على أساس جغرافي (شعبة إفريقيا، شعبة آسيا، الخ) وعلى أساس وظيفي (تجاري، مالي وإداري) ويقوم بالتنسيق بينها وزير (Minister) أو سكرتير (Secretary) ذومرتبة ومركز عاليين في الحكومة و/ أو الحزب.

السياسة الخارجية Foreign policy

هي النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل. وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي. ويفيد مصطلح "الحدود" (boundary) ضمنيا أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة داخلية أو محلّية وبيئة خارجية أو عالمية. لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسّط بين الأوساط المختلفة.

تشكّل البيئة المحلّية سياق الخلفية التي يتمّ استنادا إليها رسم السياسة. فالعوامل التي تشمل قاعدة موارد الدّولة وموقعها الجغرافي بالنسبة للآخرين، وطبيعة ومستوى القيم تشكّل الوسط المحلّي أوالدّاخلي. والبيئة الدّولية أو الخارجية هي حيث يتم التنفيذ الفعلي للسياسة. وينطوي تنفيذ السياسة على الفور على فاعلين آخرين وتكون ردود أفعالهم تغذية رجعية (feedback) لنظام صنع السياسة، بحيث يشكّل جزءا من الصورة التي يتم استنادا إليها رسم سياسة المستقبل. ويشار إلى هذه المحاولة لإيجاد واقع يتم بالاستناد إليه رسم السياسة بأنه تحديد الموقف. فهو شرط لازم مسبق لفهم البيئة وبالتالي لاتخاذ القرارات المتعلّقة برسم السياسة.

يقوم معظم صانعي القرارات بمقاربة البيئة الدّولية من منظور إقليمي. فالسياسة الجغرافية تحدّد النطاقات الحاصرة لهذه المقاربة الإقليمية. فالدّول يتعيّن عليها الاستجابة لجيرانها من جميع جوانب السياسة وبالتالي فإن هذا البعد الإقليمي ذوأهمية حاسمة. فحتى أهم الدّول في العلاقات الدّولية المعاصرة لها مصالح إقليمية. وكثيرا ما يتمّ التعاون والتكامل على أساس إقليمي. كما أن العديد من الصراعات، بما في ذلك الصراعات المزمنة والدّائمة، تعود في أصلها إلى السياسة الإقليمية وليس إلى السياسة العالمية. ويمثّل الصراع العربي – الإسرائيلي مثالا جيدا. فالتنفيذ الفعلي للسياسة يقوم على أساس الهيكل المؤسّسي للدّولة. فالمسائل التي تعد ذات أهمية حيوية للمصالح القومية يعالجها رئيس الحكومة ويعاونه كبار المستشارين. ويشار

إلى مثل هذه المسائل بعبارة السياسة العليا وتتضمّن مسائل السلام والأمن الفوريين فضلا عن المسائل ذات الأهمية الحيوية لثروة الدّولة والشعب ورفاهه. ومن جهة أخرى فإن السياسة الدنيا تتعلّق بمسائل الدبلوماسية الروتينية. وثمّة فئة وسط بين مسائل السياسة العليا والسياسة الدنيا، كثيرا ما تسمّى السياسة القطاعيَة (Sectoral Politics) من قبل بعض الكتاب المعنيين بالسياسة الخارجية وتشمل تلك المجالات التي ترى بعض الجماعات ذات المصلحة أنها تنطوي على مصالح حيوية لهم ولكن لا يمكن اعتبارها "قومية" دون أن تشوه المفاهيم. ومن الواضح أن هذه الفئات ليست ثابتة ومحدّدة حيث قد تتغيّر الأهمية النسبية لقضية ما من وقت لآخر. وقد حدث ذلك بالنسبة للمملكة المتحدة عام ١٩٨٢ حين صعدت قضية الفوكلاند بسرعة من فئة السياسة الدنيا/ القطاعية إلى فئة السياسة العليا بعد مبادرة الأرجنتين في احتلال الجزر من طرف واحد.

قد تقتضي الحكمة التقليدية الافتراض بأن السياسة الخارجية ترسم على أساس حسابات عقلانية تتعلّق بالمنفعة وغير المنفعة حيث يتصرّف صانعوالسياسة كنظام موحّد. وثمّة سبب وجيه للشك بأن هذا الرأي صحيح كلّيا. ففي السنوات قريبة العهد سعت مقاربة السياسة البيروقراطية إلى التأكيد على أن المؤسّسات التي ترسم السياسة الخارجية ليست موحّدة. بل إن الأفراد الأساسيين يميلون إلى اتباع ما يعتبرونه هم المصلحة القومية وذلك على نقيض آخرين ضمن النظام. ونتيجة ذلك قد تمثّل السياسة التي تنبثق حلا وسطا بين مختلف الآراء أو انتصارا لمنظور إحدى المؤسّسات على الأخرى. ومن المعقول المؤكّد النظر إلى سباق التسلّح من هذا المنظور. فإذا كان الأمر كذلك، فإن الحاجة تدعوإلى تعديل نموذج الفعل- ردّ الفعل المقترح آنفا وذلك ليؤخذ بالاعتبار السياق المؤسّسي الذي يجري فيه رسم السياسة.

إن تنفيذ قرارات السياسة يقتضي أن تستخدم الدّول أدوات مثل القدرات العسكرية والاقتصادية. وقد اعتبرت أداة السياسة العسكرية تقليديا بأنها الأكثر أهمية في المجالات التي تتعلّق بالسياسة العليا. وفي الفترة قريبة العهد استرعت الأدوات الاقتصادية اهتماما متزايدا. ويعود هذا جزئيا إلى زيادات الترابط وبسبب بعض المشاكل المحيطة باستخدام أو بالتهديد باستخدام القوة في السياسة المعاصرة. وفي التحليل الأخير، فمهما كانت دولة ما متميّزة بقدرتها على العمل على تعزيز مصالحها، فقد تكون مهارة وتصميم دبلوماسييها وتسيير دبلوماسيتها حاسمة بالنسبة للنتيجة. ومن المفيد التفريق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، حيث إنهما يستخدمان في بعض الأحيان كمصطلحين مترادفين في النصوص التقليدية. فبينما تشير

الدبلوماسية إلى الطريقة التي يتمّ بها تسيير العلاقات، فإن السياسة الخارجية تشير إلى الموضوع. وتظلّ هذه أفضل مصطلح يستخدم ليشمل علاقات دولة ما مع العالم الخارجي.

الدّفاع الأمامي Forward defence

نوع من الدّفاع الموسّع تقرّر فيه دولة ما الاشتباك مع عدولها حالما يتمّ عبور حدودها الإقليمية. ومع أنه يوجد افتراض طبيعي بأن الدّول تريد الدّفاع عن كلّ شبر من أراضيها، فإن استعدادها للانسحاب وإقامة "دفاع في العمق" يمكن أن يكون أكثر جدوى كما تبين لغزاة روسيا الذين دفعوا الثمن. يعد الدّفاع الأمامي أكثر إثارة للجدل في دبلوماسية التحالف حيث تلتزم دولة أو مجموعة من الدّول بالاشتباك مع العدولا على أرض الوطن بل في موقع "أمامي" آخر محدّد. ففي سنوات الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالدّفاع الأمامي عن أوروبا الغربية، لا سيّما بعد انضمام جمهورية ألمانيا الفيدرالية إلى الناتو. وكان اعتماد الأطراف لسياسة الردّ المرن يعني حتما أنه إذا فشل الردع فسيتم تفعيل الدّفاع الأمامي للأراضي الألمانية. وقد أصبحت هذه الاستراتيجية الافتراض النموذجي النافذ بين حلفاء الناتو بعد ١٩٧٠.

لقد كان الدّفاع الأمامي تاريخيا متلازما مع فكرة الدّولة الحاجزة. فالدّولة الحاجزة توفّر للطرف المدافع مثالا عن الدّفاع الأمامي الذي يمكن أن يكون مجديا جدّا من حيث التكاليف. والمثال على ذلك الدبلوماسية الإمبراطورية الانجلو- روسية. فقد كانت أفغانستان في نظر بريطانيا دولة حاجزة بين ممتلكاتها الهندية والمصالح الإمبراطورية الروسية الآخذة في التوسّع. وكانت أي مصلحة متأصلّة لبريطانيا في حالة أفغانستان مسألة ثانوية بالنسبة للحاجة إلى استعمالها كدفاع أمامي عن الهند. وكثيرا ما كان الدبلوماسيون في لندن القرن التاسع عشر يستخدمون مصطلح "الدّفاع الأمامي" في سياق أفغانستان.

النقاط الأربع عشرة Fourteen points

الخطاب الذي ألقاه الرئيس وودروويلسون أمام الكونغرس في ١٨ يناير ١٩١٨ والذي تضمّن التبرير الأيديولوجي للمجهود الحربي للولايات المتحدة والذي أصبح فيما بعد أساس النظام الدّولي الجديد والذي سعى إليه المثاليون بعد الحرب العالمية الأولى. ومع أنه خطاب يمثّل بلا شك مقاربة ويلسون في العلاقات الدّولية، فإنه مدين في جوهره إلى مجموعة من الخبراء الذين جمعهم الكولونيل ئي. ام. هاوس (E. M. House) لوضع مسودة مقترحات تتعلّق

بالتسوية طويلة الأمد للمنازعات الدّولية. وكان من بين هؤلاء الخبراء والتر ليبمان (Walter Lipmann)، الذي اعتبر لاحقا واحدا من طلائع الواقعيين الأمريكيين. وقد تضمّن الخطاب مزيجا من القضايا العامّة والمحدّدة التي طرحتها الحرب والفوضى الدّولية المستمرّة. وقد دعا إلى دبلوماسية جديدة تتضمّن "مواثيق علنية يتمّ التوصّل إليها بصورة علنية"، حرية البحار في السلم والحرب، إزالة الحواجز التجارية، خفض التسلح والتسوية غير المنحازة للمطالب الاستعمارية. وقد انطبق ما لا يقل عن ثماني عشرة نقطة على مبدأ حرية تقرير المصير في تسويات سياسية في أجزاء محدّدة من أوروبا. وكانت النقطة الرابعة عشرة، التي أصبحت لاحقا الأكثر تأثيرا، هي الدعوة إلى إنشاء "رابطة عامة للأمم" من شأنها إعطاء "ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي وسلامة الأراضي للدّول الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء". وكانت عصبة الأمم هذه محور البرنامج برمّته، مع أنه من السخرية أن الدّولة التي فعلت الشيء الكثير لإيجادها رفضت لاحقا الانضمام إليها.

إن مغزى هذا الخطاب هو أنه يتضمّن، بشكل عملي، جميع العناصر تقريبا لنظرية ليبرالية للعلاقات الدّولية – الدبلوماسية متعدّدة الجنسيات، حكم القانون، إنشاء منظّمات دولية لتخفيف الفوضى، الأمن الجماعي، تقرير المصير، التجارة الحرة ونزع السلاح. ورغم فشل عصبة الأمم فقد كان لهذا البرنامج أثر قوي على التفكير الغربي بشأن الشؤون الدّولية وتشكل بعض عناصره المجموعة العامة للقانون الدّولي الحديث. وهو لا يزال ، روحا إن لم يكن نصّا، يشكّل جوهر المقاربة الليبرالية للسياسة العالمية ويمثل أول مساهمة أمريكية محدّدة لإنشاء والمحافظة على نظام دولي منسجم مع الفلسفة السياسية الأساسية للولايات المتحدة .

العالم الرابع Fourth World

مصطلح يلخّص ما تدعوه الولايات المتحدة أقلّ البلدان نموّا. تتميز هذه الدّول بناتج محلي إجمالي منخفض جدا للفرد الواحد وبمستويات متدنية من الإلمام بالقراءة والكتابة وبمستويات متدنية من التطوّر الصناعي. وينحصر العالم الرابع جغرافيا بقارتين: إفريقيا وآسيا. ففي إفريقيا يمتد ما يسمّى بـــ "حزام المجاعة" عبر وسط القارة من موريتانيا إلى السودان. ففي هذه المنطقة أدّى الجفاف إلى مفاقمة تردّي الاقتصادات الهشّة بالأصل. وفي آسيا تمثل بنغلاديش نموذج العالم الرابع. ويمكن للدّول أن تنزلق إلى هذه الفئة جرّاء ظروف من صنع

الإنسان لا من صنع الطبيعة. ومن الأمثلة على تلك الدّول أفغانستان وموزامبيق وهما دولتان أتلفتهما حركات التمرّد الثورية والتدخّل الأجنبي.

من منطلق هرمية الدّول على النطاق العالمي، من الواضح أن العالم الرابع يشير إلى تلك الأطراف الفاعلة التي تقع على هامش النظام. وقد سعت الأمم المتحدة ووكالاتها مثل الاونكتاد، فضلا عن الهيئات ذات النفوذ والمصالح الخاصّة، مثل لجنة تقريري براندت، لاسترعاء انتباه النخبة والجماهير الواعية في الدّول الأخرى ضمن النظام لوضع هذه الدّول.

انظر quasi states (أشباه الدّول)

الفرانكوفونية Francophonie

مصطلح يطلق على الروابط المشتركة بين تلك الدّول والمجتمعات التي تشترك باللغة والثقافة والحضارة الفرنسية. ويعود في الأصل إلى مفهوم ساد في القرن التاسع عشر ويتعلّق بشكل محدّد بشمال إفريقيا الفرنسي وقد أحياه سنيغهور، رئيس السنغال عام ١٩٦٠ وانتشر على نطاق واسع في ١٩٦٢ (عام استقلال الجزائر) في عدد خاص لمجلة "اسبري" (Esprit). وقد أدّت شعبيته لاحقا في العالم الناطق بالفرنسية إلى إنشاء ما ينيّف على مائتي مؤسّسة خاصّة وعامّة مقرّها في باريس على الأغلب، وترمي بشكل محدّد إلى تعزيز فكرة وجود هوية مشتركة والمحافظة على روابط بين خمس وثلاثين دولة تمنح وضعا رسميا للغة الفرنسية. ثمّة أربع مؤسّسات أو مناطق نشاط تعزّز فكرة "الفرانكوفونية": هيئة التعاون الثقافي والتقني (Agence de Cooperation Culturelle et Technique)، والمؤتمرات الفرانكو- إفريقية السنوية، والاجتماعات الدورية لدول الفرانكوفونية والأمانة الفرنسية للدّولة المعنية بالفرانكوفونية. وقد عرّفتها الشخصية الأولى التي احتلت هذا المنصب، مدام ميشو- شيفي (Madame Michaux - Chevy) بهذه الطريقة " الفرانكوفونية هي نضال... من أجل تضامن دولي جديد، من أجل هوية ثقافية جديدة معقّدة ومن أجل التطوّر المشترك." ومع أن طموحات الفرانكوفونية غامضة، فإنها تمثل حركة متناسقة، وإن كانت غير محكمة، في السياسة العالمية وتفيد في تحديد والدّفاع عن العالم الناطق بالفرنسية ضد الاعتداءات المحتملة من جانب الحضارة الانجلو- سكسونية الأكثر نفوذا. وبهذا المعنى فكثيرا ما تعرف بأنها وكالة للسياسة الخارجية الفرنسية أو أداة للاستعمار الجديد.

التجارة الحرة Free Trade

نظام للاتجار بين طرفين فاعلين أو أكثر. وجوهر التجارة الحرّة هو استيراد السلّع دون أي قيود، مثل التعريفات التي توضع عليها. فمن وجهة نظر اقتصادية تؤدّي التجارة الحّة إلى زيادة المنافسة والفعالية. فيكون للمنتجين حرية الوصول إلى الأسواق الخارجية، في حين يحصل المستهلكون على الواردات. ونتيجة التجارة الحرّة يحصل تخصّص أكبر في النشاط الاقتصادي عبر النظام. ويصبح فرادى الأعضاء أقل اكتفاء ذاتيا وأكثر اعتمادا على الآخرين. لذا فإن التجارة الحرّة كثيرا ما تقترن بازدياد الترابط بين الأطراف الفاعلة. ويمكن مقابلتها، كتنظيم للعلاقات الاقتصادية، مع النظام الذي يختلف عنها المتمثل بالاكتفاء الذاتي.

تقترن الدعوة إلى التجارة الحرّة عادة بالليبرالية الاقتصادية، على الأقل في مرحلتها الكلاسيكية. وقد تمّ إحياء الكثير من هذه الأفكار بعد ١٩٤٥ في ظلّ نظام بريتون وودز (Bretton Woods) للعلاقات الاقتصادية الدّولية. ففي ظلّ التأثير المهيمن للولايات المتحدة تمّ تأسيس الإطار الدّولي الرئيسي لعلاقات ما بعد الحرب. كما أن المفاوضات اللاحقة المعنيّة بنظام (regime) تجاري دولي، في ظلّ منظّمة التجارة الدّولية الميتة وبديلها المتمثل بالاتفاقية المعممة للتعرفة والتجارة (الغات) عكست الفلسفة ذاتها المتصلة بالتجارة الحرة الليبرالية. وقد أثّرت النظرة ذاتها في مشروع مارشال ومفاوضات خفض التعريفات التي جرت بعد الحرب في ظلّ الغات. لقد كانت الأنظمة التجارية الحرّة ناجحة جدا في قطاعات الصناعات الاستهلاكية (الثانوية) للنشاط الاقتصادي, أمّا الإنتاج الزراعي فنادرا ما كان حرّا بالمعنى الصحيح في حين أن التجارة الحرّة في صناعات الخدمات يصعب تطبيقها. والنتيجة أن الدعوة إلى "التجارة المنصفة" بدلا من التجارة الحرّة أصبحت تسمع بشكل متزايد في تلك القطاعات.

تعرّضت الافتراضات الفلسفية الكامنة وراء التجارة الحرّة إلى الانتقاد من قبل الليبراليين التعويضيين وغيرهم. وقد أبرز ظهور العالم الثالث هذه الشكوك، لأن العيوب المنسوبة إليها ليست مجرّد مسألة طريقة أو تفضيل فكري. فقد جادل كتاب مثل بريبيش (Prebisch, 1924) بأنه إذا كانت معدّلات التبادل التجاري تعاقب بعض الاقتصادات فإن نظاما للتجارة الحرّة سيجعل بعض الدّول في وضع غير مؤات دائم. وإذا كانت الدّول المعاقبة هي تلك التي لا يسعها ذلك أقل من غيرها، فعندها تكون التجارة الحرّة مسؤولة عن مفاقمة وتوسعة حالات عدم المساواة ضمن النظام. وقد عارض العالم الثالث المطالبات بنظام للتجارة الحرّة يتجاهل حالات

عدم المساواة الهيكلية المذكورة. وقد استخدم المعارضون النظام الاقتصادي الدّولي الجديد ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الاونكتاد) للضغط من أجل تحقيق تغييرات في نظام التجارة بحيث يعترف بهذه الصعوبات ويعوض عنها.

منطقة تجارة حرّة Free trade area

هي نوع من الاتحاد الاقتصادي بين الدّول. يتّفق الأعضاء في منطقة تجارة حرّة على إلغاء التعرفات والقيود الأخرى على سلع يتمّ تحديدها فيما بينهم. أمّا تجاه بقية الأطراف فيحتفظون بهيكل التعرفات القائمة. لذا فإن منطقة تجارة حرّة تمثل نظاما أقل اندماجا (تكاملا) من اتحاد جمركي لأنه لا يوجد تعرفة خارجية مشتركة. ومع أن منطقة تجارة حرّة تكون أقل اندماجا (تكاملا) فإن تطبيقها قد لا يقلّ تعقيدا لأنه يتعيّن الاتفاق على القواعد والإجراءات للحيلولة دون دخول سلع إلى المنطقة عبر تلك الدّول التي يكون نطاق تعرفتها هو الأدنى. فإذا لم تتوفّر قواعد واضحة بشأن منشأ السّلع فإن الدّول التي يكون نطاق تعرفتها الخارجية هو الأدنى ستكون أكثر الدّول استفادة من منطقة تجارة حرّة، لأن التجارة والإنتاج سينحرفان لمصلحتها. ويوحي المنطق بأن منطقة تجارة حرّة تكون أنجح ما يكون حيث يكون للأعضاء نمط متماثل للتعريفات الخارجية، أو حيث يتّفقون على تنسيق جوهري للتعريفات بغية تقليص الاختلافات. لهذا السبب ينظر إلى منطقة تجارة حرّة بوصفها مرحلة أولية تسبق إنشاء اتحاد جمركي متكامل.

جرت في خمسينيات القرن العشرين مناقشات مستفيضة بين الدّول الأوروبية الغربية الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) حول استنساب إنشاء منطقة تجارة حرّة. غير أنه تعذّر الاتفاق وانقسم الأعضاء بين دول ترغب في التوغّل في الاندماج (التكامل) بغية إنشاء اتحاد جمركي ودول، بقيادة المملكة المتحدة، كانت ترغب في البقاء ضمن فكرة منطقة التجارة الحرّة. ويبدوأن إنشاء المؤسّسة المكوّنة للجماعة الأوروبية، ألا وهي الجماعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما لعام ١٩٥٧، قد حسمت القضية. وردّا على ذلك شكّل البريطانيون رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) بموجب معاهدة استوكهولم لعام ١٩٥٩. وكانت تلك الرابطة فيشة مساومة مصمّمة لإجبار الجماعة الأوروبية على توسعة عضويتها وخفض التعرفة الخارجية المشتركة. وقد رفضت الجماعة الأوروبية التفاوض مع

الرابطة ككتلة واحدة وفي ١٩٦١ انحاز البريطانيون للشروع في مفاوضات انضمام مع الجماعة.

لقد شملت الاتفاقية المعمّمة للتعرفة والتجارة (الغات) مناطق التجارة الحرّة بوصفها أشكالا للاندماج (التكامل) الاقتصادي. ومع أنه قد يبدو أن بعض جوانب فكرة منطقة التجارة الحرّة تناقض مبدأ الغات في عدم التمييز، فإن الاتفاقية قد نصّت على استثناءات من أجل هذه الأنواع من التجمّعات. وفي الوقت الراهن نرى أن منطقة آسيا – المحيط الهادئ تتبع سابقة أوروبا التي جرت في منتصف القرن العشرين. ويجري الآن استقصاء مختلف أشكال التعاون الاقتصادي ويمثل تأسيس NAFTA هذا الاتجاه بشكل أخص.

العالم الحر Free World

مصطلح اقترن بفترة الحرب الباردة ويدل على أجزاء العالم التي لا تخضع للنفوذ أو السيطرة السوفياتية. ويستخدم أحيانا كمرادف للغرب، مع أن هذا خطأ لأنه كان من الواضح أن صانعي القرار في الولايات المتحدة كانوا عازمين على أن يشمل هذا العالم الحر دولا غير غربية ومن العالم الثالث. فقد كانت الولايات المتحدة في الفترة التي تلت الحرب مباشرة مهندسة عدد من التحالفات العالمية المتراكبة التي أشار إليها جون فوستر دالاس بعبارة "تحالف العالم الحر".

انظر Containment (سياسية الاحتواء)؛ Truman Doctrine (مبدأ ترومان).

الجبهة Front

مصطلح يستخدم في العلاقات الدّولية وله معان عدة:

١. مسرح القتال، خط المعركة أو الموقع المتقدّم للقوات المسلحة. وفي تنويع لهذا المعنى في الحرب العالمية الأولى كانت هناك فكرة جبهة "الوطن" التي تدلّ على أن الحرب كانت شاملة.

٢. حركات سياسية يجمع بينها هدف مشترك مثل المعارضة أو الإطاحة بنظام حكومي، مثل الجبهة الوطنية (زيمبابوي) والجبهة الديمقراطية المتحدة (جنوب إفريقيا).

٣. جماعة تستخدم، أو تنشأ عن قصد، للتظاهر بالولاء لبعض الأهداف أو المؤسّسات المقبولة ولكنها تخضع في الحقيقة لنشطاء يعملون لهدف آخر. بهذا المعنى يكون لـــ

"المنظّمات الجبهوية" أجندة خفيّة أو كامنة. وكثيرا ما اقترن هذا الاستعمال بالسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي، لا سيّما لدى ليون تروتسكي (Leon Trotsky).

حدود Frontier

منطقة اتصال بين كيانين أو نظامين اجتماعيين. ويجب تمييزها عن كلمة "boundary" التي تعني حدودا اقليمية أقل دقّة. فكلمة"frontier" تشير إلى مفهوم أكثر غموض وتتّجه إلى الخارج (إلى الأمام) وليس إلى "الدّاخل". لذا فالمنطقة الحدودية تشير إلى منطقة تخطيط حدودي بين ملكيات مختلفة. وكثيرا ما تستعمل مجازيا ("حدود المعرفة"), لكنّها تميل في العلاقات الدّولية إلى الدلالة على مناطق اتصال بين حضارة أو ثقافة وأخرى. وهكذا كثيرا ما يصوّر تاريخ الإمبريالية الأوروبية على أنه سجل لدفع "حدود العالم المعروف" إلى الأمام. وتنطوي هذه الفكرة على معان ضمنية مفادها أن الحدود ليست خاضعة بشكل فوري أو بديهي لقواعد ما بعد وستفاليا المتعلّقة بالاتصال الدّولي (عدم التدخّل، السيادة، والاعتراف) التي كان قد أسّسها الأوروبيون الواعون لقضية الحدود في تعامل بعضهم مع بعض. ولقد كان هذا الكيل بمكيالين سمة من سمات سياسة الحدود التي كان يمارسها نظام الدّولة الأوروبي، ولكن ليس فيما يتّصل به.

تشير عبارة "نظرية الحدود" (frontier thesis") إلى عمل المؤرّخ الأمريكي فريدريك جاكسون تورنر (Frederick Jackson Turner) الذي جادل عام ١٨٩٣ بأن إغلاق الغرب الأمريكي كحدود في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ستكون له عواقب كبيرة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة، لا سيّما فيما يتعلّق بالتوسّع فيما وراء البحار. وقد حلّت محل "frontier" (الحدود) في السياسة العالمية، بصفة عامة، "boundary" (الحدود الإقليمية) التي أدخلت، بما تنطوي عليه من ظلال من المعاني تتعلّق بالإقليمية المرسومة بالخرائط، الأعراف السياسية والقانونية المقترنة بسيادة الدّولة. ولقد تحولّت الحدود المكانية في السياسة الجغرافية إلى حدود إقليمية حين كانت تبدأ قوتان باقتراب إحداهما من الإقليم المحيطي للأخرى. وقد يؤدّي ذلك إلى إنشاء دول حاجزة (buffer atates) بين النظامين المتنافسين، كما كان عليه الحال في أفغانستان التي تمتد على منطقة الاتصال بين روسيا والهند البريطانية. وهذه المناطق،

كما يبين تاريخ أفغانستان، كثيرا ما تكون بالغة الحساسية إزاء التغييرات المفاجئة في التشكيل الإجمالي للسياسة العالمية.

دول الخط الأمامي (دول المواجهة) Front - line states (FLS)

كان هذا المصطلح يطلق على دول جنوب إفريقيا التي تشترك في حدود إقليمية (territorial border) مع جمهورية جنوب إفريقيا إبان فترة الفصل العنصري (apartheid) والتي تأثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسياساتها المتّسمة بزعزعة الاستقرار. وكانت دول الخط الأمامي بالأصل تجمّعا غير رسمي للدّول التي تحرّرت من الاستعمار التي كان يجمع بينها الالتزام بإنهاء الفصل العنصري وتأمين حكم الأكثرية في المنطقة والتحرّر من جميع أشكال التبعية. وكان المصطلح يطلق بالأصل فقط على زامبيا وبوتسوانا وتانزانيا وأنغولا وموزامبيق. وبعد تأسيس مؤتمر تنسيق تنمية إفريقيا الجنوبية في ١٩٨٠ انضمّت إليها ملاوي وليسوتو وسوازيلند وزيمبابوي التي استقلّت حديثا. كان المؤتمر المذكور منظّمة اندماج (تكامل) إقليمية يسعى إلى تقليل تبعية المنطقة لجنوب إفريقيا. وقد انضمّت ناميبيا في ١٩٩٠. وفي ١٩٩٢ تحول المؤتمر المذكور إلى جماعة جنوب إفريقيا الإنمائية بغية القيام بدور إقليمي أكبر وتعزيز التكامل الاقتصادي والإقليمي. ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري وموريشيوس. وبعد انقضاء الفصل العنصري لم يعد لدول الخط الأمامي معنى رسمي. على أنه بالنظر للنزعة الطبيعية لجنوب إفريقيا، حتى أثناء رئاسة مانديلا، لاختيار الحلول الوطنية وتفضيلها على الحلول الإقليمية، يمكن المجادلة بأنه لا يزال للمصطلح صلة بالموضوع. ومن السخرية أن إنهاء الفصل العنصري الذي سعت إليه دول الخط الأمامي بقوة قد يعمل على إضفاء الشرعية على طموحات الهيمنة الإقليمية التي كانت لدى بريتوريا منذ وقت طويل. ومع أن جنوب إفريقيا قد تخلّت رسميا عن هذا الهدف فإن الكثير من المعلّقين يعتقدون أنه بالنظر لمجرّد حجم جنوب إفريقيا النسبي، فإنه من الصعب التمييز بين "الزعامة" و "الهيمنة".

الإحباط Frustration

انظر aggression (العدوان).

المذهب الانتفاعي Functionalism

كما يقول كلود (Claude) في مجلّده لعام ١٩٧١ عن التنظيم الدّولي، كمقاربة للسلام. غير أنه ينطوي على تداعيات من أجل التكامل أيضا. وقد تمّ التقاط هذه الأفكار وتطويرها – لا سيّما في المذهب الانتفاعي الجديد (neo - functionalism) . يبدأ هذا المذهب تحليله بمقولة تبدو سهلة مفادها أن توفير الاحتياجات المشتركة يمكن أن يوحّد الناس عبر حدود الدّول. وأوجد ذلك تركيزا لدى أنصار المذهب الانتفاعي على ما كان يدعى رفاه الثروة في العلاقات الدّولية وتجنّب السياسة العليا. إن منطق أصحاب هذا المذهب القائل بوجود مجالات واسعة وهامة لتوفير الخدمات العامة وتلبية الاحتياجات العامة، قد ألهم الأمم المتحدة لتأسيس طائفة من الوكالات المتخصّصة – مثل منظّمة الصحّة العالمية. فمن خلال تجنّب مجالات أكثر القضايا السياسية المثيرة للجدل والخلاف والتركيز بدلا من ذلك على إمدادات الثروة – الرفاه، حاول أنصار المذهب التركيز على مجالات الوحدة بدلا من التفرقة بين الشعوب والدّول. وقد افترضوا أنه يوجد انسجام طبيعي للمصالح في هذه المسائل.

يعد كتاب ديفيد ميتراني (David Mitrany) (١٩٤٣) أول وأكثر وصف إقناعا لمبادئ المذهب الانتفاعي للقرن العشرين. كان الوسط الفكري لميتراني الديمقراطية الاشتراكية الفابينية ولا يخفى ما يدين به إلى هذا النوع من التفكير، لا سيّما اعتقاده بأن الاحتياجات العامّة يجب تلبيتها بإمدادات عامّة للسّلع والخدمات. وفي معرض مناقشته للمذهب الانتفاعي يعقد ميتراني مقارنة صريحة يبين فيها اختلافاتها عن الفيدرالية التي رأى أنها محبوسة أكثر ممّا ينبغي بالمبنى الدستوري واعتبارات المشاركة في القوة بدلا من تقديم الاحتياجات العامّة. بهذه الطريقة وغيرها استبق ميتراني الحجج المعاصرة المؤيّدة لتخطّي الحدود القومية والترابط.

كان المذهب الانتفاعي يعتقد بأنه يمكن تحويل الولاءات من دولة الأمة إلى منظّمات انتفاعية جديدة. ومن شأن هذا أن يحدث، لأن الناس سيرون أن توفير السّلع والخدمات يعتمد الآن على التعاون الذي يتجاوز الحدود القومية وأنه اعتمادا على نوع من حساب التفاضل والتكامل المنفعي فإنهم سيرون أن مصالحهم تتحقّق من خلال الترتيبات الجديدة. كما أن تجربة عمل النخبة السياسية في إطار تعاوني مع الآخرين من شأنه أن يشجّع الاستجابات المتبادلة في المستقبل.

ثانيا، كان أنصار المذهب الانتفاعي يرون "التداخل" أو "التشابك" يحدث مع زيادة تعاون الدّول على تلبية المهام الانتفاعية. ومع ازدياد الترابط بين الدّول فإن الصعوبة تزداد في الانسحاب من هذه الترتيبات وتزداد تكلفة البقاء في الخارج لأي مدّة من الزمن. وبهذه الطريقة كان الانتفاعيون يتوقّعون فكرة "العدوى" التي أصبحت سمة مميّزة لأدب المذهب الانتفاعي الجديد في خمسينيات وستّينيات القرن العشرين.

ينبغي أن لا يتبادر إلى الذهن أن المذهب الانتفاعي، كما تصورّه ميتراني بالأصل، هو نظرية تكامل إقليمي. بل إنه كان معاديا لمثل هذه التطوّرات إذ كان يعتقد أنها تحرف انتباه الناس بعيدا عن الهدف الحقيقي للتكامل الدّولي. ثم إنّ ميتراني كان يرى أن الاتحادات الفيدرالية الإقليمية قد تصبح ببساطة دولا عظمى أو قوى عظمى. ومن شأن المشاكل القديمة لدولة الأمّة أن يعاد طرحها ببساطة في ثياب جديدة. وبدلا من ذلك وانطلاقا من مقولة "الشكل يتبع الوظيفة" يتعيّن على أنصار المذهب الانتفاعي عدم إعاقة أي تدابير ممكنة للمستقبل.

إمكانية الاستبدال Fungibility

مصطلح يستخدم في تحليل القدرات وعلاقات القوة. وبالمعنى الحرفي يعتبر شيء ما قابلا للاستبدال إذا كان يمكن تحويله أو استعماله بدلا من شيء آخر. فعدم القدرة على تحقيق مثل هذا النقل يسمّى "إمكانية استبدال ضعيفة". وقد جادل منظّروالقوة مثل بولدوين (Baldwin) (١٩٧٩) بأن القدرات أو الملكية تعاني من إمكانية الاستبدال الضعيفة وبأنه، نتيجة لذلك، يحصل تقييد تشغيلي كبير حين تحاول الأطراف الفاعلة استخدام هذه القدرات خارج سياقها. وقد سعى بولدوين جاهدا لإثبات الفكرة القائلة إن صفة "القوي" يجب أن لا تطبّق إلا في إطار طوارئ السياسة.

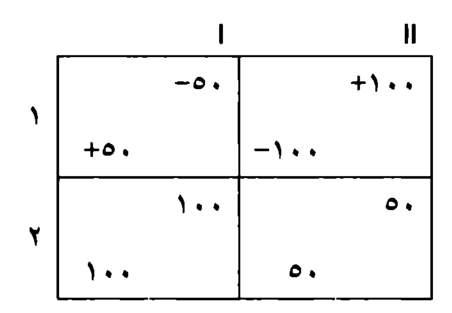
علم المستقبل Futurology

انظر alternative world futures (الأنواع البديلة لمستقبل العالم).

G

نظرية الألعاب Game theory

هي طريقة منهجية رياضية لدراسة صنع القرار في حالات الصراع. فبما أنها منهجية فإنها تعبّر عن أفكارها من منطلق كيف يجب أن تكون الأشياء استنادا إلى بعض الافتراضات. ومن هذه الافتراضات الجديرة بالذكر أن صانعي القرار يتصرّفون بطريقة عقلانية. وبما أن هذه الأفكار رياضية فإنه يجري التعبير عنها بشكل كمّي رقمي. ففي هذا النوع من التحليل من المعتاد تمثيل مشكلة القرار على شكل مصفوفة يعطى فيها قيم رقمية للنتائج، كما هو مبين في الشكل ١ (آ). يكون لكل لاعب في اللعبة خياران، ممّا ينجم عنه أربع نتائج. وهذا الوضع الذي ينطوي على خيار ثنائي هو تبسيط للواقع. غير أنه تبسيط معقول. ومن الممكن إدخال أكثر من استراتيجيتين في المصفوفة و، بداهة، إنتاج أكثر من أربع نتائج. وتعرف القيم الرقمية التي تعزى إلى النتائج بأنها أرباح. ومن المعتاد قراءة لاعب في الصف اليسار السفلي (أو الجنوب – الغربي) واللاعبين الآخرين في اليمين العلوي (أو الشمال – الشرقي) ومن المهم الملاحظة أنه يتعيّن على كلّ لاعب أن يلزم نفسه باستراتيجية دون معرفة ما فعله اللاعب الآخر مسبقا.



(آ) حصيلة الصفر

استنادا إلى هذه القواعد الأساسية ينجم عدد من النتائج. وإذا عدنا إلى النقطة بشأن العقلانية التي أشرنا إليها آنفا، من الممكن تبين أنه لا بدّ من التوصّل إلى تعريف ما متّفق عليه لما يشكّل العقلانية، في أول الأمر على الأقل، إذا كان للتحليل أن يسير. في نظرية الألعاب يفترض أن اللاعبين سيسعون إلى تحقيق أقصى حدّ من الربح أوإلى تقليل خسائرهم إلى أدنى حد. وبعبارة أخرى، في هذا الفرع من التحليل الاجتماعي تعرّف العقلانية من منطلقات مشتقّة من الاقتصاد الكلّي (macroeconomics) مع أفكار بشأن تحقيق أقصى قدر من المنفعة وأقل

قدر من عدم المنفعة. وبلغة نظرية الألعاب يشار إلى هذه القاعدة المتعلّقة بالسلوك العقلاني بأنها مبدأ الأقصى الأدنى (minimax peinciple).

إن تطبيق مبدأ الأقصى الأدنى يمكن أن يكون مباشرا إذا كان وضع اللعبة هو حصيلة الصفر. ويمكن تحديد موقف حصيلة الصفر حين تكون الأرباح في المصفوفة في مجموعها تساوي الصفر، كما هو مبين في المثال الأول. إن لعبة حصيلة الصفر هي لعبة الصراع الصرف، فلا يوجد تعاون معروض إطلاقا وتكون الدّوافع التي تظهر معادية. فربح يحقّقه طرف واحد يراه الخصم خسارة. في هذه الظروف يكون الأقصى الأدنى (minimax) مرشدا مفيدا يتبّع ويتمّ الوصول إلى حل مستقر، أو نقطة صهوة الفرس. وهذا موقف مستقر لأن ما من واحد من اللاعبين يمكن أن يكون لديه حافز لتفضيل استراتيجية أخرى.

ويمكن تمييز صنف آخر من الألعاب، التي تعرف بمختلف الأسماء، عن لعبة حصيلة الصفر. فانطلاقا من معايير رياضية يمكن تسمية هذا الصنف الثاني من الألعاب بألعاب حصيلة غير الصفر أو حصيلة متحولة. وإذا استخدمنا معايير سيكولوجية يمكن تسميتها الألعاب ذات الحوافز المختلطة. وجوهر الاختلاف هو أن افتراض الصراع الصرف يسقط من اللعبة ويواجه اللاعبان نتائج يمكن لكليهما أن يربحا أو أن يخسرا فيها، حيث يظهر التنسيق والتعاون كبديلين عن الصراع الصرف. لهذا التحول ميزة، كما يدّعي أنصاره، بأنه متماثل بالشكل مع الواقع. وعيب التحوّل أن فكرة عقلانية الأقصى الأدنى (minimax rationality) لم يعد من الممكن تطبيقها بشكل موثوق على ألعاب الحوافز المختلطة.

ثم إنّ الخاصّة الظرفية، التي مفادها أن النقلات التي تجري في اللعبة يفترض أن تجري دون معرفة مسبقة لما فعله الطرف الآخر، تبدو أنها عائق حقيقي عند السعي وراء استراتيجية أكثر تنسيقا وتعاونا. وتثير لعبة كلاسيكية لحافز مختلط تعرف باسم "معضلة السجين" (Prisoner's Dilemma) (الشكل ١ (ب)) هذه القضايا المركزية بطريقة مباشرة. فخلافا للعبة محصلّة الصفر، لا يقدم هذا النوع إجابة واضحة عن السؤال "ما هي الاستراتيجية العقلانية؟" كما اقترح رابوبورت (Rapoport) (١٩٧٤)، تطرح "معضلة السجين" في واقع الأمر نوعين من العقلانية، العقلانية الفردية والعقلانية الجماعية. ثم إن "معضلة السجين" شيقة لأنها تثير قضايا سيكولوجية بشأن كون المرء يثق بالآخرين وكونه موضع ثقة.

	I	II
١	+٥٠ / +٥٠	١٠٠ / ١٠٠
٢	١٠٠ / ١٠٠	٥٠ / ٥٠

(آ) معضلة السجين

وثمّة تنويع آخر ضمن صنف الألعاب ذات الحافز المختلط وهو المعروف باسم "الجبان". فحتى دراسة عابرة للشكل ١ (حــ)، وهو مصفوفة لهذا النوع من اللعبة، سيبين أن حصيلة ٢: II هي حصيلة يود كلا اللاعبين تجنّبها.

	I	II
١	+٥٠ / +٥٠	١٠٠ / ١٠٠
٢	١٠٠ / ١٠٠	١٠٠ / ١٠٠

(آ) الجبان

ومن جهة معاكسة تبدو الحصيلة ١ : I، التي تفيد بوجود شكل من التعاون، تبدو جذّابة. على أنه يوجد الاحتمال في "الجبان" لاستغلال الرغبة المشتركة لتفادي ٢ : II بغية تحقيق ٢ : I أو ١ : II . لذا فإن هذا الربح في لعبة "الجبان" يبدوأنه يوحي بأن التصرّف بطريقة المجازفة المقصودة، إن لم يكن بطريقة متهوّرة، يمكن أن تؤدّي إلى مكافأة إذا تنازل الطرف الآخر فيها. وقد وضع الإغراء بالتصرّف بهذه الطريقة ضمن وضع اللعبة. وكما أنه قيل إن "معضلة السجين" تثير أمورا موازية لمفاوضات الحدّ من التسلّح ونزع السلاح، فكذلك يقال إن لعبة "الجبان" تثير أمورا موازية للتكتيكات التي تستخدم أحيانا في حالات الأزمات.

لا تخلونظرية الألعاب من النقاد، كما يظهر من أعمال شيللينغ (Schelling) (١٩٦٠) ورابوبورت ١٩٦٤). فمن حيث إن نظرية الألعاب تظلّ مجموعة منهجية وكمية صرفة من القواعد السلوكية فإنها تحتفظ بنقائها لكنّها تفقد من خلال ذلك وثاقة الصلة بالموضوع

كأيديولوجية أو مجاز بالنسبة لبعض المواقف في عالم الواقع. ومن جهة أخرى، متى جرت المحاولة لتطبيق نظرية الألعاب على حالات في عالم الواقع فإن محدوديتها تصبح واضحة للعيان. وقد جادل رابوبورت بأنه في ميدان ألعاب الحافز المختلط لا يمكن إعطاء تعريف غير غامض للعقلانية وبأن القيام بلعبة الحافز المختلط ينطوي، في الواقع، على اعتبار عوامل مثل "الثقة" لا توجد في لعبة حصيلة الصفر. فقيمتها الكبيرة للعلوم الاجتماعية لابد أن تكون وسيلة تشجيعية للاكتشاف وليست وسيلة اختبار أو تحقق.

الغات GATT

وقعت على الاتفاقية العامّة للتعريفات والتجارة (الغات) ثلاث وعشرون دولة في أكتوبر ١٩٤٧. ومنذ البداية كان ينظر إلى الاتفاقية بوصفها جزءا أساسيا من منظّمة التجارة الدّولية المزعومة وأن تلك الأخيرة ستكون مؤسّسة على قدم المساواة في المرتبة في نظام بريتون وودز (Bretton Woods) إلى جانب صندوق النقد الدّولي (IMF) والبنك الدّولي. وعندما لم تتم المصادقة على مسودة ميثاق التجارة الدّولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الغات، بحكم الواقع، الاتفاقية الوحيدة متعدّدة الأطراف التي تشمل مجال قضايا التجارة العالمية. فالغات تمثل إذا اتفاقية دولية رسمية ومنظّمة حكومية دولية، على حدّ سواء. وقد ظهرت الطبيعة المؤقّتة نوعا ما للغات جرّاء الإشارة إلى الدّول الأعضاء بأنها "أطراف متعاقدون".

سعت الغات منذ ١٩٤٧ إلى إيجاد نظام تجاري حر والمحافظة عليه. وقد تمّ تنفيذ ذلك من خلال تعزيز تخفيضات التعرفات عبر دبلوماسية المؤتمرات متعدّدة الأطراف وتوسعة فكرة الأمّة الأولى بالرعاية وعدم التمييز. ولم يسمح بالاستثناءات من هذه القواعد الأساسية إلا في الظروف التالية: لدى الدّول التي تعاني من صعوبات شديدة في ميزان مدفوعاتها، في الاتحادات الجمركية والكتل التجارية، وحيث يتم اعتماد التمييز عن قصد لأغراض أمنية، بما في ذلك إجراءات الأمن الجماعي التي تقوم بها الأمم المتحدة.

لقد عزّزت الغات، بوصفها منبرا للمفاوضات التجارية، ما يمكن تسميته "نزع سلاح التعرفات" في عدد من جولات المساومة. وأقرب هذه الجولات عهدا (وأهمها) دورات كينيدي وطوكيووأوروغواي. وقد تبع سلوك المساومة في هذه الاجتماعات نموذج المعاملة بالمثل وليس نموذج تحقيق الانسجام، كما كان يتوقّع من أطراف كثيرا ما تكون لها مصالح وأهداف

متعارضة. وكان الاتفاق يتمّ حالما يظهر التوافق حول "صفقة" أو "رزمة". وكان الموظّفون يتولّون أمر وضع التفاصيل، لكن الجلسات الافتتاحية والختامية كانت تظلّ من اختصاص الوزراء والرؤساء السياسيين.

أصبحت القضايا التجارية بشكل متزايد مسرحا كانت الغات تشترك فيه مع أطراف آخرين في الربع الأخير من القرن العشرين. وكانت منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والاونكتاد يمثلان مصالح وطموح "الشمال" و "الجنوب" على التوالي. وقد أصبح الرأي السائد مقتنعا بأن الحاجة قد تدعوإلى القيام بمحاولة جديدة لإنشاء مؤسّسة أقرب ما تكون إلى منظّمة التجارة الدّولية لتحلّ محلّ "الاتفاقية العامة". وقد تتوّج ذلك بشكل طبيعي في القرار الذي تمّ التوصّل إليه في أوروغواي لإنشاء منظّمة التجارة العالمية (WTO).

الدّيغولية Gaulism

مجموعة من المقاربات والطموحات والتأكيدات المقترنة بالحياة السياسية وتراث الزعيم العسكري والسياسي الفرنسي شارل ديغول (١٨٩٠ – ١٩٧٠). للديغولية ثلاثة مصادر: مذكّرات ديغول وخطبه العامّة وخطاباته ومؤتمراته الصحفية وسياساته، لا سيّما في الفترة بعد أن أصبح أول رئيس للجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨.

إذا استخدمنا لغة التحليل المعاصر يمكن تسميته الديغولية بأنها متمحورة حول الدّولة. فهي إعادة تأكيد للرأي الواقعي القائل إن الدّول هي الأطراف الفاعلة الأساسية في العلاقات الدّولية. ففي سياق تطوير روابط تكاملية أكثر متانة مع أوروبا الغربية بعد إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC) والجماعة الأوروبية، سعت الديغولية إلى تجنّب مذهب تخطّي الحدود القومية والاتجاه نحو ترتيب أكثر كونفيدرالية يقوم على أساس الدّول. وأصبح هذا التصوّر يعرف بأوروبا الأطراف (Europe des parties). وقد أدّى السعي الحازم لتحقيق هذه الأفكار إلى الكثير من التوترات والإجهادات ضمن الجماعة طيلة رئاسة ديغول لفرنسا (١٩٥٨ – ٦٩).

حاول ديغول مقاومة ما اعتبره تعديات للولايات المتحدة من خلال إنشاء أوروبا لتكون "قوة ثالثة" بين طموحات الهيمنة للدّولتين العظميين. وقد سمّيت المملكة المتحدة، التي كانت تعتبر جزءا من التقليد الانجلو– سكسوني، "حصان طروادة" من أجل تدخّل الولايات المتحدة في

القارة الأوروبية. ونتيجة ذلك فقد عارض ديغول طلب المملكة المتحدة الانضمام إلى الجماعة الأوروبية عام ١٩٦٣.

وفي سياق سياسة الأمن العسكري قدمت الديغولية السبب المنطقي لتطوّر فرنسا كقوة نووية مستقلّة وذلك بإنشاء القوة الضاربة (force de frappe). ومع أن البنية التحتية لهذا التطوّر تمّ إنشاؤها في أثناء الجمهورية الرابعة، فإن من المتفق عليه بصفة عامّة أن تطويرها كذراع مستقلّة كان ديغوليا بالأساس. كما أن القرار الفرنسي بالانسحاب من هيكل القيادة العسكرية الموحدة للناتوعام ١٩٦٦ يعزى إلى المفاهيم الديغولية. بل إن قرار ١٩٦٦ كان متوقّعا قبل ذلك بزمن طويل.

أصبحت فرنسا في عهد ديغول الناقد الأوروبي الأول لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. وقد امتدّ هذا النقد ليشمل النطاق الكامل للقضايا من حرب فيتنام إلى دور الدّولار في نظام المدفوعات الدّولي، ومن تدخّل الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى إلى دور الشركات متعدّدة الجنسيات.

كم ستدوم الديغولية بعد مؤسّسها؟ مسألة فيها نظر. فهي بالتأكيد تشكل، من جانبها الأكثر استدامة، مقاربة مختلفة من حيث الأساس لمسألة اندماج (تكامل) أوروبا عن تلك الممثلة بالمتحمّسين من أنصار تجاوز نطاق الحدود القومية. وتجدر الملاحظة التي تنطوي على شيء من المفارقة أنه منذ انضمام المملكة المتحدة إلى الجماعة الأوروبية عام ١٩٧٣ كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة ديغولية عنيدة في مقاربتها لهذه القضايا.

انظر D'Estaing Doctrine (مبدأ ديستان)؛ Francophonie (الفرانكوفونية).

الجنس (المذكر والمؤنث) Gender

دخلت قضايا الجنس (المذكر والمؤنث)، هي والفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الاتجاه السائد في العلاقات الدّولية عبر النظرية النقدية وأبحاث السلام والدراسات الإنمائية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. ومن المسلّم به بصفة عامة أن العمل الرائد هو مقال ورد في المجلة الأمريكية ذات النفوذ الواسع "مجلّة حلّ الصراعات" (Journal of Conflict Resolution) المعنون "بحث السلام: عبادة القوة" كتبته برنيس كارول (١٩٧٢) التي جادلت مطالبة بتحوّل في مستوى الدرجة في التفكير العلمي حول الصراع بعيدا عن المراكز

التقليدية للقوة نحو "المجرّدين من القوة" تقليديا، في هذه الحالة دور المرأة في هيكل وعمليات المجتمع الدّولي. فقد جادلت بأن إعادة النظر في نطاق ومجال العلاقات الدّولية التقليدية من شأنه أن يفرض ضرورة إعادة فحص مفاهيمه وقيمه الأساسية. وبعد ذلك بدأت دراسة المرأة والحرب والسلام والتنمية تغزوالأجندة التقليدية وتتوّج ذلك عام ١٩٨٨ حين نشرت المجلة البريطانية ميلينيوم (Millenium) عددا خاصا حول "المرأة والعلاقات الدّولية". ومنذ ذلك الوقت احتلت قضايا وأدب الجنس (المذكر والمؤنث) مكانا مرموقا ومكثفا في الدراسة، لا سيّما في النظرية السياسية الدّولية (C. N. Murphy, 1996). ورغم ذلك، يوجد خلاف كبير حول طبيعة مساهمتها. هل يتصدّى الاهتمام بالمرأة والجنس (المذكر والمؤنث) لمشاكل البحث المركزية المتعلّقة بالعلاقات الدّولية؟ أم هل يجب النظر إليها بوصفها جزءا من مجموعة فرعية من قضايا حقوق الإنسان، مثل الفقر والغذاء والهجرة واللاجئين، إلى ما هنالك. التي رغم أهميتها فإنها عشوائية وليست ضمن الآراء السائدة؟ هل كانت مجرّد إضافة إلى نطاق القضايا التجريبية (empirical) التي ينبغي التصدّي لها (مثل دور المرأة في السياسة، في الدبلوماسية، في الحرب، في التنمية، في صنع السلام، الخ) أم هل كان لها تأثير جوهري في كيفية تصور المفاهيم الأساسية لهذا الباب من أبواب المعرفة (الفوضى، القوة، السيادة، المصلحة القومية، الأمن، الأطراف الفاعلة من الدّول، الخ)، وتعريفها واستخدامها؟ لا يوجد توافق عام في الرأي حول ذلك. يجادل النقاد غير المتعاطفين بأن توسعة الأجندة السياسية لا تقتضي تصحيح النظريات القائمة للسلوك الدّولي. أي أن "البحث عن المرأة" لا يغير في جوهر المفاهيم التقليدية للعلاقات الدّولية. ثم إن هجمتها المركزية على النظرية الدّولية كلاسيكية – التمحور المزعوم للواقعية حول الدّولة – قد تمّ الاعتراف به ضمن هذا الفرع من فروع المعرفة وذلك يعود بشكل رئيسي إلى نظريات الترابط ونظريات الليبرالية الجديدة للتعاون في الفوضى. قد تكون دراسات الجنس (المذكر والمؤنث) هذا التحول في النموذج. لكنها لم تكن هي التي بدأته.

ومن الجانب المعاكس، يجادل آخرون بأن نظريات المساواة بين الجنسين، عدا عن القيام بالمهمّة القيّمة لتحديد العلاقات الدّولية على أنها "نشاط منحاز للذكور" في أساسه، بحيث يبرز تهميش المرأة، فإنها قد نجحت في إعادة صبّ العلاقات الدّولية، لا سيّما من حيث أسسها الابستمولوجية والوجودية. ثم إنها أبعدت الحدود عن دراسة الدّول القانونية نحو المجال الأشمل للعلاقات بين المجتمعات وبناء الهويات الاجتماعية وطبيعة الأنظمة العالمية وكيفية تفاعل

بعضها مع بعض. وبعبارة أخرى، فإن وضع الجنس (المذكر والمؤنث) في مركز الموضوع قد غيّر منهجيته ومحتواه على حدّ سواء. إن تحديد ما إذا كان هذا هو عبارة عن إعادة هيكلة الموضوع وجعله أكثر ارتباطا مع العلوم الأخرى أو التخلّي عنه كلّيا ليأخذ مكانه نوع من علم الاجتماع الإنمائي و/ أو النظرية الاجتماعية والسياسية، هذا هو السؤال المطروح. يميل معظم البحّاثة الذين حصلوا على تعليم تقليدي إلى الاتفاق على أن الدراسات القائمة على أساس الجنس (المذكر والمؤنث) قد ساعدت على نقل مجالات قضايا حقوق الإنسان من محيط المواضيع وأبرزت مزالق التمييزات التقليدية "المحلّية – الدّولية"، "الدّاخلية – الخارجية"، "الخاصة – العامة" التي شوّهت الفهم حتى الآن. ومع التسليم بذلك، فإنهم يقولون إنه من غير المحتمل أن يكشف المزيد من الاهتمام بالمرأة والجنس (المذكر والمؤنث) شيئا ما هامّا بشأن القضايا التي هي في صميم البحث في الموضوع.

الجمعية العمومية General Assembly

هي إحدى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. فبوصفها المجال الرئيسي للنقاش السياسي العام، فإن الجمعية العمومية هي أقرب مؤسّسة كمحفل عالمي حقيقي قائم في الشؤون الدّولية المعاصرة. وخلافا للهيئات الأخرى (مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، الأمانة ومحكمة العدل الدّولية) فإن الجمعية العمومية هي الهيئة الوحيدة الممثل فيها جميع الأعضاء. مهمّتها الرئيسية هي المناقشة والتوصية، تنصّ المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة على إعطائها سلطة واسعة النطاق بشأن مجال مهامها. فبوسعها تغطية "أي مسائل أو أي قضايا ضمن نطاق الميثاق الرّاهن أو المتعلّقة بصلاحيات ومهام أي من الهيئات المنصوص عليها في الميثاق الحالي". ورغم ما يبدومن كرم الاختصاصات ثمّة قيدان هامّان. أولا، تقصر المادة ١٢ عمل الجمعية على مناقشة، دون تقديم أي توصية بشأن، أي نزاع أو وضع يكون مجلس الأمن ينظر فيه في الوقت ذاته. ثانيا، تقتصر سلطتها على تقديم التوصيات غير الملزمة للدّول الأعضاء. وعلاوة على المناقشة والتوصية تمارس الجمعية دور الإشراف على جميع أنشطة الأمم المتحدة وتعمل بوصفها هيئة التنسيق المركزية لجميع الهيئات والوكالات الأخرى. والمهمّة الرئيسية الثالثة تتعلّق بالجوانب المالية. فلها سلطة النظر في الميزانية العامّة والموافقة عليها وتقديم التوصيات بشأن ميزانيات الوكالات المتخصّصة. وللجمعية أيضا السلطة المنفردة

في اختيار الأعضاء غير الدّائمين في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية وتختار بالاشتراك مع مجلس الأمن قضاة محكمة العدل الدّولية. كما تقوم بناء على توصية مجلس الأمن بتعيين الأمين العام. كما أن للجمعية العمومية، إلى جانب مجلس الأمن، سيطرة على قبول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأخيرا، للجمعية دور في تعديل الميثاق ومراجعته، وإن كان ذلك يخضع لمصادقة أعضاء مجلس الأمن الدّائمين.

لقد جعل نطاق الصلاحيات والمهام الواسع جدّا المسند إلى الجمعية العمومية، فضلا عن الاتجاه لتفسيرها المتوسّع لها، جعل الكثير من المراقبين يستنتجون أن الجمعية هي هيئة غير فعالة ومربكة. وتتكرّر الاقتراحات للعصرنة والتقليص، لكن السبب المنطقي الأساسي لكونها المنبر الوحيد الذي يمكن سماع جميع الأعضاء فيه يجعل جميع الجهود الرامية إلى الإصلاح تبوء بالفشل.

رغم عجز الجمعية الظاهر عن صنع القرارات فقد لعبت دورا هامّا في صيانة النظام الدّولي، لا سيّما في فترات وصول مجلس الأمن إلى طريق مسدود. وينصّ الميثاق على الدعوة إلى "دورات خاصّة" وهذه هي المنطقة التي كان فيها للجمعية أبلغ الأثر. ولقد رفع قرار الاتحاد من أجل السلام لعام ١٩٥٠، الذي يمكن الجمعية من القيام بمبادرات إذا كان مجلس الأمن غير راغب أو غير قادر على اتخاذها، رفع أهميتها إلى درجة كبيرة. وممّا لا شكّ فيه أن الجمعية قد لعبت دورا في عملية التسوية السلمية للنزاعات أكبر ممّا توحي به القراءة الدقيقة للميثاق. لقد كان "قرار الاتحاد من أجل السلام هو الأساس للدّعوة إلى عدد من الدّورات الخاصّة الطارئة التي تعالج الأزمات في مناطق متباينة مثل الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا وأوروبا الشرقية والكونغووأفغانستان. ولقد قدر أن أكثر من ٢٢ بالمائة من جميع المنازعات المقدّمة للأمم المتحدة قد تمّت معالجتها من قبل الجمعية العمومية وحدها وتمّ النظر في ٧٥ بالمائة أخرى بالمشاركة مع مجلس الأمن. من الواضح أنه في حين أن الجمعية ليست الهيئة الأساسية لتسوية المنازعات فإنها نجحت في تفسير دورها في هذا الصدد بطريقة مختلفة كل الاختلاف عن الطريقة المتصوّرة عام ١٩٤٥.

انظر UN reform (إصلاح الأمم المتحدة)

اتفاقيات جنيف Geneva Conventions

انظر conventions on the rules of warfare *(الاتفاقيات المعنية بقواعد الحرب).*

الإبادة الجماعية Genocide

يرد تعريف هذا الفعل أو سلسلة هذه الأفعال في الاتفاقية المعنية بالإبادة الجماعية (Genocide Convention) لعام ١٩٤٨. كان رفائيل ليمكين (Rafael Lemkin) أول من استخدم هذا المصطلح في دراسته عام ١٩٤٤ المتعلّقة باحتلال أوروبا من قبل دول المحور. فقبل وضع مسودة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨، ذكرت الإبادة الجماعية صراحة في لوائح الاتهام ضدّ الزعماء النازيين في محاكمات جرائم الحرب في نورمبرغ. وخلافا للمعرفة الشعبية تختلف الإبادة الجماعية عن عمليات القتل الجماعي. فثمّة اختلافان رئيسيان. أولا، سلوك الإبادة الجماعية أوسع نطاقا من القتل الجماعي. فالترحيل الجماعي وإعادة السكان المفروضة بالقوة والتجويع المقصود أمور تأتي ضمن مفهوم الإبادة الجماعية. ثانيا، في حين يعتبر القتل سلوكا موجّها ضدّ أفراد، فإن الإبادة الجماعية موجّهة ضدّ جماعات محدّدة مسبقا وفقا لمعيار من المعايير. كما أن المفاهيم التقليدية للإبادة الجماعية كثيرا ما تتوقّع أن تكون هذه الجماعات متميّزة عرقيا. على أنه كما يظهر من أمثلة حكم ستالين في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حتى ١٩٥٣ والإبادة الجماعية في كمبوديا/ كمبوشيا فإن أنماط سلوك الإبادة الجماعية يمكن أن توجّه ضدّ الشعب ذاته – أي الإبادة الجماعية الذاتية. وعلاوة على ذلك، لا بدّ من إثبات النية على ارتكاب الفعل/ الأفعال من أجل إثبات التهمة. في هذا السياق لا يمكن اعتبار الهجوم بالأسلحة النووية على هيروشيما وناغازاكي إبادة جماعية – مع أنه أدّى إلى قتل جماعي للمدنيين. ويثور الجدل حول ما إذا كان يمكن اعتبار تعمد استهداف السكان المدنيين وفق ما تقترحه مبادئ التدمير المؤكّد من هذا القبيل. ومن المؤكّد أن مجيء الأسلحة النووية قد أثار بشدة مسألة العلاقة بين التدمير الجماعي والإبادة الجماعية. بل إن بعض البحّاثة حاولوا اعتبار مثل تلك الأفعال على أنها "إبادة للجنس البشري" (omnicide).

وكما هو الحال في أعمال العنف البالغ، مثل الحرب، فقد ازدادت الإبادة الجماعية نطاقا وشدة في القرن العشرين. لسلوك الإبادة الجماعية تاريخ طويل اقترن بصفة عامة بالحرب والاستعمار والإمبريالية والصراع. وبما أن الإبادة الجماعية تنطوي على قتل جماعات معينة

من البشر، فإنها تقترن بشكل خاص بالقومية وببناء الأمم وبناء جماعات سياسية "تقية". فاعتمادها من قبل النخب السياسية ينبثق عن أيديولوجية قومية تؤكّد على الحصرية والحاجة إلى تجاهل الأخلاق التقليدية في سعيها لتحقيق "مشروع ضخم" معين.

بصرف النظر عن سجلات الإبادة الجماعية القديمة فإن الكثيرين يتفقون على أن نزعات الإبادة الجماعية بلغت مستويات عالية جديدة من البربرية المقترنة بالحماسة البيروقراطية في محرقة ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين حين حاول النازيون القضاء على اليهود واليهودية في أوروبا. وكما تدلّ الإشارة آنفا إلى أحداث كمبوديا/ كمبوشيا في عهد البول بوت (Pol Pot)، فإن الإبادة الجماعية لم تستأصل بنتيجة اعتماد اتفاقية ١٩٤٨. وإدراكا للمنابع السيكولوجية والأيديولوجية الكامنة وراء الإبادة الجماعية فإن القليلين هم الذين توقّعوا أي نتيجة أخرى. ولسوء الحظ فإن الفشل في استخدام محكمة العدل الدّولية لتحديد المسؤولية عن الإبادة الجماعية، وفق ما نصّت عليه المادة ٢ من الاتفاقية، قد أضعف فعالية النظام الذي يفترض أنه أقيم في ١٩٤٨. ثم إن الفشل في اعتبار زعماء البول بوت منبوذين دوليين بأثر رجعي، قد زاد من التشكّك في استعداد الدّول ضمن النظام للتصدّي للقتل بدافع سياسي من منظور إنساني حقيقي وليس من منطلق المصالح.

انظر Ethnic cleansing (التطهير العرقي)؛ Yugoslavia (يوغسلافيا).

الاتفاقية المعنية بالإبادة الجماعية Genocide Convention

أقرّت الجمعية العامّة لمنظّمة الأمم المتحدة هذه الاتفاقية في ديسمبر ١٩٤٨ وأصبحت نافذة المفعول في يناير ١٩٥١. وقد تمّ تعريف الإبادة الجماعية في المادّة الثانية بأنه عمل تدمير، كلّي أو جزئي، مجموعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية. وتتضمّن تلك الأعمال: القتل وإلحاق الأذى الخطير بأفراد تلك الجماعات أو التسبّب في أذاهم العقلي أو فرض ظروف منافية عليها بغية منع أفراد هذه الجماعات من النسل أو نقل الأطفال بالقوة من جماعة لأخرى.

وعلاوة على معاقبة الإبادة الجماعية ذاتها فإن التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية والتحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية ومحاولات ارتكاب الإبادة الجماعية والضلوع في الإبادة الجماعية تخضع للعقوبة. ويقع الأشخاص الذين ارتكبوا أيا من هذه الأعمال تحت طائلة

المسؤولية بموجب الاتفاقية، سواء كانوا يتصرّفون بصفة شخصية أو كزعماء أو رسميين أو موظفين حكوميين.

لذا يبدوأن الاتفاقية تقيم من حيث المبدأ نظاما ذا قاعدة واسعة لتحريم الإبادة الجماعية. كما تمثل توسعة رئيسية للقانون الجزائي الدّولي ليشمل منطقة السياسة العالمية كما تجلّى ذلك في محاكمات نورمبرغ. وهي واحدة من الحالات القليلة التي يمكن أن يقال فيها إن "المبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الأمم المتحضرة" (للاطلاع على التفاصيل انظر المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدّولية) كان لها أثر رئيسي على عملية سن القوانين.

ومن الناحية العملية، كما هو الحال كثيرا في معظم الجوانب المثيرة للخلاف في القانون الدّولي، فإن فرض أو تنفيذ الاتفاقية مرهون بالاحتمالات والظروف والشروط، وخصوصا حين تكون تلك الأعمال جزءا من سياسة الحكومة أو تكون مدعومة ضمنيا بحكومة الدّولة المعنية، فإنه قد يكون من الصعب محاسبة المجرمين. ثم إن تهمة الاشتراك في الجرم يمكن توجيهها ضدّ أعضاء آخرين في الأمم المتحدة الذين حين يواجهون بتلك الأدلّة فإنهم لا ينفّذون المعايير المتضمّنة في الاتفاقية.

انظر Ethnic cleansing (التطهير الاثني)؛ Yugoslavia (يوغسلافيا)

السياسة الجغرافية Geopolitics

طريقة في تحليل السياسة الخارجية تحاول فهم وشرح والتنبّؤ بالسلوك السياسي الدّولي بالدرجة الأولى من حيث التحوّلات الجغرافية، مثل الموقع والحجم والمناخ والطوبوغرافيا والديموغرافيا والموارد الطبيعية والتطوّر التكنولوجي. فالهوية السياسية ترى على أنها تتحدّد (نوعا ما) بالجغرافيا.

حسب هارولد سبراوت (Harold Sprout) في مقال واعد (١٩٦٣) فإن كلمة "geopolitics" (السياسة الجغرافية) هي ترجمة غير دقيقة للكلمة الألمانية eopolitik التي تعني استغلال المعرفة لخدمة أغراض نظام قومي. وبعبارة أخرى، كانت السياسة الجغرافية الألمانية علم سياسة مفتوحا وذاتيا مصمّما لتعزيز المصالح القومية للدّولة. وبهذه الطريقة أصبح مقترنا بتبرير الموقف العدواني للرايخ الثالث. وهذا التحديد كان له أثر مؤسف على دراسة السياسة الجغرافية، لا سيما في العالم الناطق بالانجليزية حيث أصبح مفهوم المجال الحيوي يرى على

أن له أثرا خبيثا ومشؤوما على السياسة الألمانية. وخلص الكثيرون إلى أن دراسة الجغرافيا مع السياسة تعني تسلط الاستراتيجية على التفكير. والذي يعني بدوره الميل إلى الحرب والغزو. اقترنت الدراسة الألمانية للسياسة الجغرافية بوصفها علما زائفا بعمل ر. ج. كجيللين (R. J. Kjellen) وفريدريك راتزل (Freiderich Ratzel) وبشكل أخص بتأسيس معهد السياسة الجغرافية عام ١٩٢٤ في ميونيخ برئاسة كارل هاوشوفر (Karl Haushofer)، الذي كانت له علاقة قوية بالحزب النازي. وبعد مجيء هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣ أصبح مستشارا أكاديميا للسياسة ذا نفوذ كبير. وبما أن هاوشوفر ومعهد ميونيخ كانا يعتبران أنهما يستغلان مفاهيم جغرافية لأغراض محدّدة تتّصل بالسلطة والسياسة فإن المشروع برمّته كان يلقى نفورا في أوساط المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأكاديمية حيث كان مصطلح الجغرافيا السياسية (political geography) يفضّل على مصطلح (geopolitics) المفعم بالقيم.

ومع ذلك فقد تمّ طرح عدد من الفرضيات الهامّة بشأن البعد الجغرافي للعلاقات الدّولية. وهذه تتعلّق بالتوزّع العالمي للبر والبحر والاختلافات المناخية وتوزيع المواد الأولية وتوزع الناس والمؤسّسات. وفيما يتعلّق بتوزّع البر والبحر، يبرز اسمان بشكل خاص، كلاهما كانا يكتبان في مطلع القرن العشرين، وهما ماهان (Mahan) (١٨٩٠) وماكيندر (Mackinder) (١٩١٩). وكانت خلاصة فرضية ماهان، التي كان لها أثر هام ومعترف به على تطور بحرية الولايات المتحدة، كما يلي: بالنظر لأن البحر والمحيطات الكبيرة متواصلة وغير منقطعة وبالنظر لأن النقل البحري أكثر فعالية وأقل كلفة من النقل البري، فإن الذي يسيطر على البحر من شأنه أن تكون له الأولوية في السياسة العالمية. وتعتمد القدرة على السيطرة على البحر على امتلاك بحرية قوية، وقواعد ذات مواقع استراتيجية فيما وراء البحار، وقاعدة في الوطن معزولة ويمكن الدّفاع عنها. لذا من شأن الدّول المعزولة التي لها هذه الخصائص (وقد اعتبرت الولايات المتحدة دولة معزولة قارّيا) أن تلعب دورا رئيسيا في تأسيس الأنماط المستقبلية للسياسة العالمية. وأمّا ماكيندر. فإنه مع اتفاقه مع ماهان بأن مفتاح فهم السياسة العالمية هو وضع البحر وشكله، فقد توصّل إلى نتيجة معاكسة ورأى أن السيطرة على الأرض الدّاخلية القارّية هي الهدف الحيوي إذا كان للهيمنة أن تتحقّق.

إن لفرضيات السياسة الجغرافية التي تربط المناخ (أي الأنماط المتكرّرة لأحوال الطقس) بالسلوك السياسي تاريخا طويلا يعود إلى قدماء اليونان على الأقل..من المعروف، على سبيل

المثال، أن كلا من هيبوقراط (٤٠٠ قبل الميلاد) وأرسطو(٣٠٠ قبل الميلاد) أقاما ترابطا بين المناخ والسلوك البشري. إنه افتراض شائع (وإن لم يكن سوى ذلك) بأن مناخ البحر الأبيض المتوسّط المعتدل ومناخ الشمال الألطف مناسب لتطوّر الحضارة والنمو التكنولوجي السريع أكثر من الظروف الاستوائية أو القطبية الشمالية السائدة في أماكن أخرى. لذا فإن تقلبات دورية في المناخ متحوّلات هامّة (وإن كانت غير مفهومة تماما) للتنبؤ بالسلوك السياسي. وهذا بالطبع هو سبب اهتمام الدّول بالإمكانية العلمية لتحقيق مشاريع للتحكم بالطقس؛ فالنتائج الجغرافية ذات أهمية متأصّلة ضخمة. وقد طرحت فرضيات أخرى تتعلّق بتوزّع الموارد الطبيعية وتوزّع السكان. وهذه أيضا ليست حاسمة مع أنه يفترض كقاعدة بديهية أن قوة الدّولة تتّصل اتصالا وثيقا بالقدرة على تحويل المواد الأولية إلى أدوات عسكرية لفن إدارة الدّولة، كما أن مجرّد القوة البشرية يمكن أن تكون حاسمة ("الله إلى جانب الكتائب الكبيرة"). على أنه من الممكن أن تتضاءل الخبرة والمعرفة التكنولوجية وهي تتضاءل بالفعل أمام هذه المقدّمات.

لقد اكتسب مصطلح السياسة الجغرافية الآن بعض الاحترام الأكاديمي مع أن الموضوع لم يزل غير مركزي في المقررات السياسية الدّولية. وقد كان له في الولايات المتحدة بشكل خاص ممارسون مرموقون بمن فيهم هـ. وم. سبراوت (H. & M. Sprout) وج. هيرتز (J. Hertz) ون. ج. سبايكمان (N. J. Spykman). وهو لا يزال ميدانا مهملا نوعا ما لكنّه عاد فانتعش نوعا ما في مجال التحليل العسكري/ الدّفاعي. ولقد كان أحد المزالق الرئيسية المقترنة بالمقاربة هو طابعها الجبري الصريح، مع أن أنصارها الأكثر ثقافة وعلما يؤكّدون على أن فرضياتهم "ممكنة" وليست "احتمالية".

في تحليل السياسة الخارجية المعاصرة، تراجع كثيرا الانشغال الواقعي بالدينامية العسكرية/ الإقليمية للسياسة العالمية أمام التأكيد الليبرالي الجديد على الترابط وعلى تنظيم السياسة العالمية استنادا بالدرجة الأولى إلى اعتبارات اقتصادية وليس اعتبارات استراتيجية. وهكذا يقال إن "الاقتصاد الجغرافي" (geoeconomics) (أو حتى المعلومات الجغرافية (geoinformation)) قد حلّ محل السياسة الجغرافية بوصفها الحافز الموجّه في صياغة وسلوك السياسة الخارجية. ومع ذلك فإن الاحتفاظ بالسابقة "- geo" (الأرض) لا تزال تبرز أهمية الموقع الجغرافي في العلاقات الدّولية.

انظر Heartland theory (نظرية الأرض الداخلية).

غلاسنوت (الشفافية) Glasnot

انظر (Gorbatchev Doctrine) مبدأ غورباتشوف.

الحكم العالمي Global governance

المفهوم والهدف المقترنان بإدارة العلاقات الدّولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد اقترن بويلي براندت (Willy Brandt) في أول الأمر ويشير الآن إلى الحاجة إلى تقوية نمو أنظمة التنظيم متعدّدة الأطراف وأساليب الإدارة بغية تشجيع الترابط العالمي والتنمية القابلة للاستمرار. فلها إذا منظورات الشمال – الجنوب، والأمن وحقوق الإنسان. وقد تمّ نشر تقريرين رئيسيين في هذا الصدد: "المسؤولية المشتركة في تسعينيات القرن العشرين": مبادرة استوكهولم المعنية بالأمن والحكم العالميين" (١٩٩١) و "جوارنا العالمي: تقرير عن لجنة الحكم العالمي" (١٩٩٥).

يجب عدم الخلط بين الحكم العالمي والحكومة العالمية، التي تعني ضمنا سلطة مفردة أحادية. كما أنه لا يركّز بشكل حصري على العلاقات بين الحكومات. بل إنه ينطوي على مشاركة المنظّمات غير الحكومية، والشركات متعدّدة الجنسيات وحركات المواطنين ووسائل الإعلام العالمية وأسواق رأس المال العالمية. ولا يوجد نموذج أو شكل واحد للحكم العالمي؛ فهو يتصوّر على أنه عملية دينامية ومعقّدة لصنع القرار المتفاعل والتي تشمل نطاقا واسعا للمشاكل العامة ومجالات القضايا. والمفهوم غامض لكن دافعه المركزي هو حركة تبتعد عن نظام وستفاليا اللامركزي بتأكيده على حقوق السيادة وواجبات عدم التدخّل والاتجاه نحو نظام إدارة أكثر تعاونا وتوافقا في الرأي يستند إلى احترام المبادئ الديمقراطية والسوق الحرة والإيمان ببشرية واحدة ومصير واحد. ويتمثّل بعد هام للفكرة بإصلاح نظام الأمم المتحدة. ويقترن تطوران قريبا العهد بشكل خاص بهذه الفكرة: تأكيد متزايد على التدخّل بدافع إنساني واشتراك الأمم المتحدة في نشر القيم الديمقراطية. وفيما يخص تلك الأخيرة فقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما جديدا في ١٩٨٩ حين نظّمت وأشرفت على عملية الانتخابات في ناميبيا. وبعد نجاح هذه المبادرة، قامت الأمم المتحدة بعد ذلك بالإشراف على الانتخابات في نيكاراغوا وهاييتي (١٩٩٠) وأنغولا (١٩٩٢) وكمبوديا (١٩٩٣) والسلفادور وجنوب إفريقيا وموزامبيق (١٩٩٤) ومختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا في ١٩٩٥. وتمّ إنشاء شعبة المساعدة في

الانتخابات ضمن دائرة الأمم المتحدة المعنية بعمليات حفظ السلام في ١٩٩٢ وبين أبريل ١٩٩٢ ومايو١٩٩٥ قدّمت مساعدة تقنية في الأمور الانتخابية إلى ٥٥ دولة. وهذا يعتبر الآن مجال نمو ضمن الأمم المتحدة وهو مساهمة هامّة في الحكم العالمي (أو "الصالح").

العولمية Globalism

لهذه الكلمة معنيان مستقلان ومنفصلان. فهي أولا، تستخدم في سياق تحليل السياسة الخارجية للدّلالة على توجّه الدّول التي تميل إلى الهيمنة. وتستخدم، ثانيا، في العلاقات الدّولية لتحديد مقاربة معيّنة لقضايا تعتبر عالمية.

لذا فهي بالمعنى الأول نزعة لتقويض الفرق بين المصلحة القومية ومجالات القضايا في بقية النظام. بناء عليه، يوجد استعداد كبير لدى تلك الدّول "العولمية" لإظهار اتجاهات تدخّلية عند إدارة سياستها الخارجية. فالعولمية تقتضي وجود قدرة كبيرة، لا سيّما في الأبعاد العسكرية و/ الاقتصادية والاستعداد لاستعمال هذه القدرة لتأمين أهداف محدّدة، كثيرا ما تكون كلفتها عالية. ويمكن إدامة وتبرير العولمية، أيديولوجيا، بالإشارة إلى نظرة عالمية ترى الطرف الفاعل العالمي أنه مؤهّل وحده للقيام بسلوك تدخّلي. وقد أطلق على هذا المعنى عبارة "العالمية القومية" (nationalistic universalism).

في فترة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، على حدّ سواء، يظهران نزعات عولمية. فقد كانا من الناحية العسكرية أهم طرفين فاعلين في النظام. ومن الناحية الاقتصادية، كانا يطرحان "نماذج" متنافسة للتنمية. ومن الناحية الأيديولوجية فقد شجّع اعتراض الولايات المتحدة على فكر لينين وانحياز الاتحاد السوفياتي لهذا الفكر فيما يتّصل بالإمبريالية، شجّع الزعامات في كلتا الدّولتين على اتباع سياسات تدخّلية، لا سيّما في العالم الثالث. وقد أدّى انهيار الشيوعية إلى إزالة هذا النموذج، في حين أن انحراف أمريكا الذي تجلّى بعوامل مثل متزامنة فيتنام قد عدل من نزعة أمريكا إلى التدخّل. وأصبح هذا الآن أوضح في النزعة إلى تعدّدية الأطراف من عولمية الحرب الباردة.

وتشير العولمية بالمعنى الثاني إلى الرأي القائل إن مشاكل مثل التلوّث والسكان والمحافظة على البيئة لا يمكن معالجتها إلا على نطاق عالمي. ثم إن هذا الرأي يرى المقاربة التي ترى الدّولة هي الطرف الفاعل غير كاف للتصدّي لهذه القضايا في الوقت الراهن. فينبغي

إشراك الأطراف الفاعلة من غير الدّول في عملية السياسة إذا كان للتحدّي العالمي أن يستجاب له. وهذا الإشراك سيحدث في مراحل عدّة؛ أولا، في تعريف الموقف، قد تتمكن الأطراف الفاعلة من غير الدّول، بما في ذلك الأفراد، من توفير الخبرة والفهم اللازمين للوصول إلى تعريف واف. ثانيا، قد يطلب، في مرحلة التنفيذ، من الأطراف الفاعلة من غير الدّول، لا سيّما المنظّمات الدّولية، وضع قواعد أساسية ومراقبة السلوك اللاحق للمشتركين.

وفي حين أن العولمية لا تفضي بالضرورة إلى حكومة عالمية، إلا أنها تؤكّد على مدى التعاون الذي يجب القيام به في نظام توجد فيه أطراف فاعلة مختلطة. لذا يمكن اعتبارها تعدّدية. وقد اشتقّ الكثير من افتراضات العولمية من النظريات المتعلّقة بالسّلع الجماعية. فهي تشبه إلى حدّ كبير الأفكار المتعلّقة بالحكم العالمي.

العولمة Globalization

هي العملية التي يجري فيها ذوبان الهيئات المتمحورة حول الدّولة والمرجعية من أجل هيكل علاقات بين أطراف فاعلين مختلفين يعملون في بيئة عالمية حقا وليس مجرّد بيئة دولية. إن ما ينطوي عليه ذلك هو أن فرادى الأطراف الفاعلة – ولا سيّما الدّول التي تمارس السيادة – قد "فقدوا السيطرة" على هذه العمليات وبالتالي على ما ينجم عنها من عواقب. وهذا المصطلح غير دقيق وكثيرا ما يحمل استعماله أثقالا أيديولوجية. وقد شاع بشكل خاص في مجال الاقتصاد السياسي الدّولي وفي الدراسات الثقافية. وهكذا، تطرح أحيانا أدلّة (أو مجرّد افتراض) لدعم "الاقتصاد العالمي" أو "الثقافة العالمية". وعدا عن افتقار العولمة إلى الدقّة، فإنها بحاجة إلى أن توضع في نوع من البيئة التاريخية وهي تثير أسئلة حاسمة حول الحكم. ولا سيّما السؤال عن الدليل على وجود شكل من الحكم العالمي لإدارة هذه العمليات.

إن علماء الاقتصاد يدركون أهمية وفور الحجم (economies of scale) منذ نشوء تحديث الإنتاج بعد الثورات الصناعية في أوروبا. وقد كان التحليل الماركسي، بشكل خاص، يستند إلى الفكرة الأساسية القائلة إن الطبيعة الصميمية للرأسمالية هي أن روح المبادرة في الأعمال لا تعيقها الحدود الجغرافية والقانونية. وقد وجد علماء الاقتصاد السياسي أن نمو نظام تجاري ديناميكي وما نجم عنه من استحداث تدابير الدّفع الكلاسيكية مؤشّرات مبكّرة ولكن حاسمة نحو عولمة الاقتصاد العالمي. وفي مركز هذه العملية فإن فكرة "السوق" ولا سيّما سوق

المال ورأس المال المتحالف مع الشركات متعدّدة الجنسيات، تعتبر عاملا وقناة رئيسيين لعولمة الإنتاج. وفي النظام العالمي ما بعد الحديث تمثلت الوصلة الأساسية بالاتصالات – المادية والرمزية – إلى درجة أصبح فيها الأطراف الفاعلون الرئيسيون في النظام الاقتصادي يفكّرون ويتصرّفون بناء على افتراضات عالمية.

وفي الدراسات السياسية كان للأفكار المتعلّقة بالعولمة أثر هام في التفكير بشأن الأيديولوجيا وفي السلوك السياسي من حيث مجالات القضايا مثل السياسة الإيكولوجية وحقوق الإنسان. وقد أشار كتاب مثل هانتنغتون (Huntington) (١٩٩١) وفوكوياما (Fukuyama) (١٩٩٢) إلى عولمة الليبرالية بعد انتهاء الحرب الباردة. وهذا التبادل الثقافي السياسي قد عزّز الاتجاه الذي أشرنا إليه آنفا للتفكير من منطلق أن الرأسمالية هي النموذج السائد في الاقتصاد السياسي الدّولي. وهذه الدراسات ضمن الدراسات السياسية قد حدّدت عمليات نشر الديمقراطية في أماكن مثل أوروبا الشرقية وجنوب إفريقيا بوصفها تعزيزا للنموذج الليبرالي. وفي غضون ذلك فيما يتّصل بالبيئة وبحقوق الإنسان يمكن الاستشهاد بدليل واضح على الحاجة إلى مدوّنات سلوك عالمية و– في حالة البيئة – إلى الحاجة إلى وضع نظام لدعم إطار متطور للعولمة السياسية.

ويعدّ الدّين، بالمعنى العميق، نظام اعتقاد معولما وبمعنى أعم فإن جميع النزعات التصوّرية تبرز هذه الخاصيّة. كما أن الحركات العلمانية مثل الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل يمكن أن نتبيّن فيها ذلك النوع من الترابط الذي يعد من سمات العولمة. وتتمثل حالات أخرى للعولمة الثقافية الآخذة في الانتشار في مواقف النخب "الغربية" من وباء الايدز وفي ازدياد الشبكات والاتصالات العالمية المتعلّقة بالإجرام. وقد حاول بعض الكتاب ربط ذلك بنظريات تتعلّق بالإمبريالية عبر مفهوم الإمبريالية الثقافية (Mazrui, 1977).

أصبح من الشائع الآن أن العمليات المتراكبة المشار إليها آنفا هي عبارة عن تحوّل زلزالي في العلاقات الدّولية. وهي تتفاوت في شدتها من مكان لآخر كما أنها تتفاوت تفاوتا كبيرا في آثارها. لهذا السبب فقد طرح البعض أسئلة حول ما إذا كان مصطلح "العالمي" مناسبا كلّيا. ففي الاقتصاد السياسي الدّولي، مثلا، تمّ وضع الأجندة العالمية من قبل "الشمال" والمنظّمات الحكومية الدّولية الإدارية المقترنة بتلك الزمرة – مجموعة السبع/ مجموعة الثماني (G7/ G8) ومنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ومن المفارقة أن

العولمة قد تظهر تنوّعات إقليمية وقد يكون ذلك مفتاح تحديد أماكن استجابات الحكم لهذه العمليات. فعلى سبيل المثال، إن إنشاء عملة واحدة للاتحاد الأوروبي يطرح عنصر إدارة في نظام يتّصف بآليات "تعويمية" منذ انهيار تدابير نظام بريتون وودز (Bretton Woods). كما أن الدعوة قريبة العهد إلى إنشاء مجلس أمن اقتصادي تحت رعاية الأمم المتحدة تعكس الحاجة إلى إيجاد قدرات إدارية. فالوقائع الوجودية تطرح تحدّيات لا يمكن تجاهلها.

انظر Localization

الأهداف Goals

مصطلح يستخدم في تحليل السياسة لتحديد الغايات التي يسعى إلى تحقيقها الأطراف الفاعلون. بل إن "الهدف" (goal) و "الغاية" (objective) يعتبران مترادفين في بعض النصوص. ويميل التحليل التقليدي في أدبيات العلاقات الدّولية إلى اعتبار المسألة مساوية للمصالح القومية. وهذا يميل إلى تحويل المناقشة باتجاه متمحور حول الدّولة. فالأطراف الفاعلون من غير الدّول – مع أنهم يسعون إلى تحقيق أهداف/ أغراض – لا يمكن منطقيا أن نعتبر أنهم يسعون إلى تحقيق مصالح قومية. كما وجدت نزعة في التحليل التقليدي لرؤية المصالح القومية بأنها ثابتة لا تتغيّر وأنه يمكن تحديدها بشكل موضوعي. وقد هاجم الكاتب المرموق آرنولد وولفرز (Arnold Wolfers) هذه المقاربة في مقالته عن الأهداف (١٩٦٢) حيث جادل بأنه يجب معاملة الأهداف على أنها "متحوّلات هامّة"، تخضع لمختلف التفاسير. وقد ناقش وولفرز، في ثنائية شهيرة، الأهداف من وجهة نظر تصنيفيين اثنين: أهداف الملكية وأهداف الوسط (milieu). فأهداف الملكية هي تلك التي تتّصل ببلوغ قيم الطرف الفاعل، على سبيل المثال الأمن أو الرخاء الاقتصادي. أما أهداف الوسط فهي تلك الأغراض المتعلّقة بتحقيق قيم تتجاوز الحدود الوطنية، على سبيل المثال الأمن البيئي أو إصلاح الأمم المتحدة. ويمكن منطقيا للأمن أن يظهر بأنه هدف تملك وهدف وسط على حدّ سواء لأن الأمن، كما لاحظ بول (Bull) (١٩٦١)، هو غرض قومي ودولي على حدّ سواء. بل إن ميدان الدراسات الأمنية الواعد يتجنّب التمحور حول الدّولة بأن يعرّف الأمن على وجه الدقّة بالمعنيين المشار إليهما هنا، على حدّ سواء. ويميّز وولفرز أيضا بين "الأهداف القومية المباشرة" و "الأهداف القومية غير المباشرة". وترتكز هذه الثنائية كلّيا على من يقوم بتعريف مادة الهدف/ الأهداف المرتجاة. فالأولى هي مصالح الدّولة

والثانية مصالح قطاعية أو خاصّة. وهذا يقود إلى تحديد آخر في مناقشة الأهداف: أي تعريف للموقف هو الحاسم؟ إن تعقّب مصادر الأهداف مسألة تجريبية (empirical) إلا أنه بصفة عامّة فإن الهيكل المؤسّسي للطرف الفاعل المعيّن سوف يعطي دلائل أساسية: فالمنافع والتكاليف يمكن توزيعها بشكل متفاوت في السعي وراء الأهداف. فسياسة "الانفراج" (detente) – التي اتبعتها الولايات المتحدة في مختلف الحالات خلال فترة الحرب الباردة – حقّقت منافع واقتضت تكاليف متفاوتة. فجماعات المصالح المهتمّة بالمحافظة على مستوى عال من الإنفاق على الدّفاع واللوبيات (lobbies) الاثنية الملتزمة بمنطلقات مناهضة للسوفيات لم تكن ترى "الانفراج" هدفا جديرا بالسعي إليه مهما كلّف ذلك أو في جميع الظروف. وقد يصبح الزعماء السياسيون متورّطين في تحقيق هدف معيّن من أجل منافع جانبية – مثل انتهازية الانتخابات.

ويعدّ عامل الكلفة وعامل الزمن متحولّين هامّين في صياغة الأهداف وتنفيذها، على حدّ سواء. فالأهداف التي تعتبر ذات قيم صحيحة قد تعتبر جديرة بأيّ ثمن ولكن من منطلق عملي فإن اعتبارات "ما هو الكم الذي يكفي؟" سوف يكون لها أثرها دائما. وحتى الهدف المركزي المتعلّق بالملكية/ الوسط والمتمثّل بالأمن ليس غرضا مطلقا بل هو نسبي وحسابات الكلفة تجعله نسبيا. ثم إن الزمن عنصر متحوّل نوصلة بالموضوع. فكثير من الأهداف تعرف من منطلقات الأجل المتوسّط أو الأجل الطويل. إن عمل اينيس كلود (Inis Claude) عن المنظّمات الحكومية الدّولية (IGOs) "السيوف في شفرات المحراث" (Swords into Ploughshares) هو دراسة لمؤسّسات مثل الأمم المتحدة قياسا إلى مرجع أهداف وسط طويلة الأجل – مثل نزع السلاح. وكثيرا ما تعبّر الأهداف طويلة الأجل بين الأطراف الفاعلة من الدّول عن أغراض قومية واسعة تتجلّى في مقاربة تحظى بتأييد الحزبين – فسياسة الاحتواء، مثلا، متّفق عليها بوصفها هدفا طويل الأمد بين الزعماء الدّيمقراطيين والجمهوريين. ومن جهة أخرى معاكسة فإن معظم "المناظرات الكبيرة" ضمن دبلوماسية الدّولة تتعلّق بالأهداف والتوجّهات طويلة الأمد. مثال ذلك في الولايات المتحدة النزعة الانعزالية (في مختلف مظاهرها) والنزعة الدّولية.

قاعدة صرف الذهب Gold exchange standard

نظام للمدفوعات الدّولية يتمّ فيه ربط فرادى العملات بسعر صرف ثابت مع عملة محدّدة تكون هي نفسها قابلة كلّيا للتحويل إلى ذهب، بسعر ثابت أيضا. بعد ١٩٤٥ كانت تطبّق قاعدة صرف الذهب، بموجب نظام بريتون وودز (Bretton Woods) وبموجبها يعمل الدّولار بوصفه مخزنا للقيمة قابلا كلّيا للتحويل ووسيلة للصرف ضمن النظام. وقد دام هذا النظام نصف قرن وتمّ في ظلّه إعادة بناء وإنعاش العلاقات الاقتصادية الدّولية. وتمّ تحقيق أهداف نمو مثيرة للإعجاب من قبل فرادى الدّول، لا سيّما بين البلدان الصناعية المتقدّمة (AICs) وازدادت التّجارة العالمية الإجمالية زيادة هامّة من جرّاء ذلك. وانهار النظام في سبعينيات القرن العشرين حين أصبح من المتعذّر، على أثر خفض قيمة الدّولار الأمريكي، "الثبات" بشأن أسعار التكافؤ وبدلا من ذلك سمح للعملات بأن تتقلّب أو "تعوم".

من منظور اليوم وعودة إلى الماضي يتبيّن أن المحافظة على النظام كان يعتمد أكثر ممّا ينبغي على قوة الدّولار وموافقة الأطراف الفاعلين الدّوليين الآخرين التمسّك بالدّولارات وعدم تحويلها إلى ذهب. وكانت فرنسا، بشكل خاص، تتمنّع عن التعاون بهذه الطريقة وتجادل بأن الدّول التجارية الرئيسية الأخرى كانت بالفعل تدعى لضمان سياسة الولايات المتحدة الخارجية. ويمكن المجادلة، من الناحية الاقتصادية، بأن نظام أسعار التكافؤ الثابتة كان محافظا أكثر ممّا ينبغي وأنه يشجّع السلطات السياسية والمالية على اعتبار سعر معيّن في غاية القدسية. لذا فعندما أجريت تسويات الأسعار فإن الوضع الظرفي كان لا بدّ أن يكون وضعا متأزّما.

من الناحية التحليلية يمكن اعتبار قاعدة صرف الذهب بأنها تتوافق مع هيمنة الولايات المتحدة في النظام. وقد تمّ تثبيت ذلك مؤسّسيا بشكل واضح في صندوق النقد الدّولي (IMF) وتمّ التعبير عنه بأوضح وجه في برنامج الإنعاش الأوروبي أو في مشروع مارشال لعام ١٩٤٨ – ١٩٥٢. كما أن انهيار النظام في سبعينيات القرن العشرين متّصل بالأفول النسبي لقدرة الولايات المتحدة على المحافظة على النظام.

انظر Pax Americana (السلام الأمريكي)

قاعدة الذهب Gold standard

نظام للمدفوعات الدّولية يتمّ بموجبه ربط فرادى العملات بسعر صرف ثابت بالنسبة للذهب. وهذا التسعير لفرادى العملات يتيح حساب أسعار الصرف فيما بين تلك العملات، بصورة نسبية، متى عرف سعرها بالذهب. ويعرف هذا السعر الذي يمكن استبدال عملة بأخرى استنادا إليه بتكافؤ (القيمة) (Parity).

لقد كانت قاعدة الذهب الدّولية آلية هامة لضمان التجارة والمدفوعات الدّولية لمدّة تقارب مائتي سنة لغاية ١٩١٤. وقد وصلت ذروتها في العقود التي سبقت ١٩١٤ مباشرة، حين كانت المملكة المتحدة الدّولة الرائدة في النظام الدّولي في ظلّ الترتيب المهيمن المعروف باسم السلام البريطاني (Pax Britannica). وقد تخلّت الدّول الرائدة في النظام عن القاعدة إبان الحرب العالمية الأولى من أجل تمويل النفقات الهائلة التي سببتها حرب الاستنزاف المتطاولة.

وجرت محاولة بعد ١٩١٩ للعودة إلى القاعدة لكن التراجع في النشاط الاقتصادي المعروف بـــ "الكساد الكبير" جعل الدّول تتخلّى عن القاعدة وتسمح للعملات بأن تتقلّب "تعوم". وهكذا فقد تركت المملكة المتحدة القاعدة عام ١٩٣١ وتركتها الولايات المتحدة في ١٩٣٣. لذا أصبح النظام في الواقع، بالصدفة لا عن قصد، قاعدة صرف الذهب خلال تلك السنوات غير المستقرّة. وبعد ١٩٤٥ تمّ إرساء قاعدة صرف الذهب الراسخة بموجب نظام بريتون وودز. وأصبح الدّولار، الذي كان يعكس مركز الهيمنة الأمريكية، أصبح في واقع الأمر "صنو الذهب" (as good as gold) بوصفه مخزنا للقيمة ووسيلة تبادل ضمن النظام. وكما كان حال نظام ما قبل ١٩١٤ القديم فقد تمّ ترتيب أسعار التكافؤ بالنسبة للدّولار الذي كان له تكافؤ ثابت بالنسبة إلى الذهب. وقد انهار النظام ذاته في أوائل سبعينيات القرن العشرين ولم تحدث، حتى الآن، أي محاولة لإعادة إدخال نظام سيولة دولية يقوم على أساس الذهب.

الحكم الصالح Good governance

انظر global governance (الحكم العالمي)؛ governance (الحكم)

الجار الصالح Good Neighbor

محاولة لعكس سياسة الولايات المتحدة التقليدية في الحمائية والتدخّل في أمريكا الوسطى واللاتينية. فبموجب مبدأ مونرو(Monroe Doctrine) (١٨٢٣) ولازمة روزفلت (Roosevelt

Corollary (١٩٠٤) كانت الولايات المتحدة قد سعت للحصول على تفوّق في نصف الكرة لا ينافسه أحد في المنطقة لدرجة أنها احتفظت بحقّ التدخّل، بقوة السلاح إذا دعا الأمر، في الشؤون الدّاخلية للدّول ذات السيادة الواقعة إلى جنوب ريوغراندي (Rio Grande). وقد أثارت هذه السياسة، وذلك ليس بالأمر غير الطبيعي، الكثير من النقد والاستياء، ممّا جعل الولايات المتحدة في القرن العشرين تبدأ في التخلّي عن الأساليب المباشرة في السيطرة القسرية والتحرك نحو آلية أكثر خفية للسيطرة (دبلوماسية الدّولار). في ١٩٣٣ دشّن الرئيس روزفلت تحوّلا مثيرا آخر في السياسة الأمريكية عندما أعلن مبدأ "الجار الصالح". فقد صرح في خطاب التدشين بأنه "سيكرّس هذه الأمّة بحيث تلتزم بسياسة الجار الصالح الذي يحترم نفسه بإصرار، ولأنه يفعل ذلك، فإنه يحترم حقوق الآخرين". ولم يذكر أي منطقة جغرافية، لكنّه سرعان ما اتّضح أن هذه المبادرة في السياسة كانت موجّهة إلى أمريكا اللاتينية. وبناء عليه، في ١٩٣٣، وفي المؤتمر السابع للدّول الأمريكية في مونتيفيديو، وقّعت الولايات المتحدة معاهدة عدم تدخّل وألغت عام ١٩٣٤ تعديل بلات (Platt Amendment) الذي كان قد وضع قيودا على سيادة كوبا، وفي ١٩٣٥ سحبت جنودا من هاييتي وفي ١٩٣٦ وقّعت معاهدة مع بناما منهية بذلك حقّها في التدخّل العسكري خارج منطقة القنال. وبعد الحرب العالمية الثانية تمّ توقيع معاهدة ريو(Rio Treaty) وهي أول حلف أمني عام أوجدته الولايات المتحدة وتتوّجت هذه العملية بإنشاء منظّمة الدّول الأمريكية (OAS) عام ١٩٤٨، التي سعت إلى تقريب دول المنطقة بعضها من بعض في المسائل الاجتماعية والاقتصادية وتولّي الأمور الأمنية، بشكل خاص، في ذلك الوقت، الذي برز فيه خطر انتشار الشيوعية في نصف الكرة.

يعتبر معظم المحلّلين سياسة الجار الصالح بأنها تنطوي على الغش. فقد استبدلت سياسات التدخّل العسكري والسيطرة المالية المباشرين بشكل من السيطرة الأمريكية غير المباشرة، وهو تجنيد النخب السياسية والعسكرية والتجارية من أهل البلاد للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة. وقد استخدم بنك التصدير والاستيراد التابع للولايات المتحدة لحبس الأنظمة الاقتصادية لفرادى الدّول بشكل حازم داخل اقتصاد الولايات المتحدة، وقد قامت الولايات المتحدة بتدريب وتجهيز الشرطة المحلّية والقوات العسكرية لغرض محدّد وهو قمع الحركات الثورية الوطنية التي قد تهدّد سيطرتها. وقد جعل دعم الولايات المتحدة للأنظمة غير الشعبية إضافة إلى حالات التدخّل العسكري (كوبا في ١٩٦١، جمهورية الدّومنيكان في ١٩٦٥،

وغرنادا في ١٩٨٧، وبناما ١٩٨٩) الكثيرين يشكّكون في مصداقية هذه السياسة. على أنه ما من أحد يشكّ بأن مقصدها هو المحافظة على هيمنة الولايات المتحدة.

المساعي الحميدة Good offices

أسلوب في القانون الدّولي ينطوي على إشراك طرف ثالث في التسوية السلمية للنزاع. وتنطوي العملية على قيام الطرف الثالث بجمع الطرفين المتنازعين للتفاوض. ويختلف هذا الأسلوب نظريا عن الوساطة التي تعني الاشتراك النشط للطرف الثالث في عملية التفاوض ذاتها، لكن الطريقتين كثيرا ما تتلاقيان من الناحية العملية. وتكون المساعي الحميدة عادة في منأى عن المشاركة وتقتصر على توفير قناة للاتصال بين المتنازعين، وبذلك تمهّد الطريق أمام الدبلوماسية الثنائية المباشرة. وهي تختلف أيضا عن قضاء المحكمة والتحكيم من حيث أن غايتها حفز الحوار الدبلوماسي بين الطرفين المتنازعين وليس اشتراط أحكام التسوية أو توفير وسائل لتنفيذها. وقد مالت اتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩ و١٩٠٧ إلى تصنيف "المساعي الحميدة" و "الوساطة" معا. فكلتاهما "تهتمّان بشكل حصري بتقديم النصح وليست لهما قوة الإلزام". أمّا من الناحية العملية فإن الوساطة تميل إلى أن تكون أكثر فاعلية من المساعي الحميدة. وقد منح جميع الموقّعين على الاتفاقيات حقوق القيام بالمساعي الحميدة أو الوساطة في المنازعات الدّولية وأن لا يفسّر المتنازعان ذلك بأنه عمل غير ودّي. ومن أمثلة المساعي الحميدة الدّور الذي قامت به سويسرا في إنهاء الأعمال الحربية رسميا بين اليابان والولايات المتحدة في ١٩٤٥، أو الدّور الذي قامت به فرنسا في إطلاق المفاوضات بين الولايات المتحدة والفيتناميين الشماليين في باريس في فبراير ١٩٧٠. ومن أمثلة الوساطة دور الولايات المتحدة في الصراع العربي – الإسرائيلي منذ ١٩٧١. وفي تلك الحالة الأخيرة لعب الطرف الثالث دورا تدخّليا أكبر بكثير من أيّ من الحالتين آنفتي الذّكر.

من المفيد التمييز بين "المساعي الحميدة" و "أقسام لرعاية المصالح". فتلك الأخيرة تشير إلى أوضاع تكون العلاقات الدبلوماسية قد قطعت فيها ويوكل إلى سفارة طرف ثالث السهر على مصالح أحد الطرفين. وفي بعض الأحيان قد تطلب دولة ما السماح لدبلوماسييها بالعمل من سفارة طرف ثالث. وقد حدث ذلك خلال صراع الفوكلندز حين أقامت المملكة المتحدة قسما لرعاية مصالحها في السفارة السويسرية في بوينيس آيريس. إن استخدام المساعي الحميدة لدولة

حيادية، أو إقامة أقسام رعاية المصالح وسائل شائعة في عالم يتّسم بعداء أيديولوجي متطرّف. وهكذا فقد وجدت في بعض الأحيان إسرائيل وليبيا وإيران وجنوب إفريقيا، فضلا عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا جميعها وجدت في وقت من الأوقات أنه من المناسب إجراء اتصال مباشر مع خصومها عبر وسطاء طرف ثالث.

مبدأ غورباتشوف Gorbachev Doctrine

مصطلح أطلقته وسائل الإعلام الغربية على مبادرات جديدة تتّصل بشكل خاص بتعاون القوى العظمى في السياسة الخارجية السوفياتية بعد ١٩٨٥ بإرشاد ميخائيل غورباتشوف. وقد وجد أن إعادة توجيه المجتمع المحلّي السوفياتي المتمثل بمفهوم الغلاسنوت (الانفتاح) والبيروسترويكا (إعادة الهيكلة) كانت له عواقب خارجية هامة. في ١٩٨٥ – ٦ يبدوأن النخبة السوفياتية صانعة القرار خلصت إلى أن وضع القوى العظمى والهيمنة الأيديولوجية والسياسية التي تنطوي على ذلك تقترن بكلفة اقتصادية باهظة لا يقابلها سوى منفعة إيجابية قليلة. ورغم "النجاح" الظاهر لفترة بريجنيف التي شهدت هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام والثورات الاشتراكية في أنغولا وموزامبيق وإثيوبيا وكذلك إذكاء الزخم الثوري في أمريكا اللاتينية، فإن الاتحاد السوفياتي لم يحقق مكاسب ملموسة تذكر. بل تبيّن أن هذه المبادرات مرهقة. فقد أصبحت أنغولا وموزامبيق بسرعة دولا مدنية، وحلّ الخراب في إثيوبيا جرّاء المجاعة وتسبّب غزوأفغانستان عام ١٩٧٩ في إرهاق متزايد للنظامين السوفياتيين العسكري والاقتصادي. وتفاقمت المشكلة في أوروبا الشرقية في ١٩٨٤ – ٥ جرّاء أزمة طاقة، مثلما فعل اعتماد السوفيات المتنامي على المصادر الغربية للتكنولوجيا العالية والسلع الغذائية الحيوية. وعلاوة على ذلك فقد نجم عن تجدّد سباق التسلّح مع الولايات المتحدة وبشكل أخص الاضطراب إزاء مبادرة الدّفاع الاستراتيجي التي اقترحتها الولايات المتحدة والتكاليف الاقتصادية التي من شأن تركيب نظام مقابل أن يستدعيها، كلّ ذلك نجم عنه إعادة تقييم أساسي لأهداف واتجاهات السياسات السوفياتية الخارجية والدّفاعية. وقد أدّى مبدأ غورباتشوف إلى توقيع معاهدة القوة النووية متوسّطة المدى (INF) في واشنطن عام ١٩٨٧، والتي كانت أهم تدبير للحدّ من الأسلحة منذ بداية فترة الحرب الباردة في ١٩٤٦. كما أدّت أيضا إلى تحوّلات في اتجاه التورّط السوفياتي في أفغانستان وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الخليج. ففي أفغانستان (الذي

أعلن غورباتشوف أن غزوها كان "غلطة") انسحبت القوات السوفياتية في ١٩٨٠. وفي جنوب إفريقيا كان سحب القوات الكوبية من أنغولا، وربطها باستقلال ناميبيا عن جنوب إفريقيا، نتيجة مباشرة لتفكير غورباتشوف الجديد بشأن الدّور السوفياتي في المنطقة. وفي الشرق الأوسط أدّت إلى مبادرات سلام جديدة من قبل وزير الخارجية السوفياتي السابق إدوارد شيفرنادزي (الذي عيّنه غورباتشوف) وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وكذلك في منطقة الخليج جرت محاولات للتقارب الدبلوماسي مع إيران. كل هذه التغييرات في الاتجاه وجدت على أنها نتائج منطقية لـــ "الثورة" في السياسات المحلّية والاجتماعية والاقتصادية والتي تستفاد من "غلاسنوت" (الانفتاح/ الشفافية) و "بيروسترويكا" (إعادة الهيكلة). وعلى صعيد السياسة البيئية فإن الموقف المكشوف النسبي للسلطات السوفياتية السابقة إزاء حادث تشيرنوبل النووي عام ١٩٨٦ كان أبلغ مظهر لهذا الاتجاه. ومن الصعب تقدير مدى العمق الذي أثر به مبدأ غورباتشوف في أوساط صنع القرار السوفياتية، لكن معظم المختصّين في دراسة الكرملين يجادلون بأن ترشيد الطابع المعقّد والمجزّأ والبيروقراطي لصياغة السياسة الخارجية كان قد بدأ قبل الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١. وكانت عملية إعادة الإعمار والتحديث لاقتصاده السياسي تعني تحويلا واسع النطاق للموارد من القطاع العسكري إلى القطاع المدني. وهذا بدوره أدّى إلى روح جديدة من الانفراج في العلاقات الدّولية والذي تجلّى في حرب الخليج التي شهدت قبول سياسات التحالف بل حتى دعمها الضمني.

لقد جادل كثيرٌ من المحلّلين بأن تحرير أوروبا الشرقية الذي حدث بشكل مثير في ١٩٨٩ كان نتيجة مباشرة لمبدأ غورباتشوف، لا سيّما ابتعادها عن ولع بريجنيف بالتدخّل النشط في الشؤون الدّاخلية لدول الكتلة. وفي حين تمّ الترحيب بهذا التحوّل الجذري في سياسة الاتحاد السوفياتي في الخارج فإن التداعيات الدّاخلية سبّبت قلقا شديدا ليس بشأن مستقبل غورباتشوف السياسي فحسب، بل أيضا وبشكل أكثر جدّية بشأن استمرار تماسك الاتحاد نفسه والدّور الرّائد للحزب الشيوعي فيه. فقد كان الحزب الشيوعي خلال أكثر من سبعين سنة من القوة التي وحّدت أكثر من ١٠٠ من القوميات المختلفة ضمن أكبر قطر في العالم، كان يغطّي نحو سدس مساحة الكرة الأرضية، ويبلغ سكّانه حوالي ٢٨٠ مليون نسمة. وقد أوجد الاضطراب القومي المتنامي والمنافسات الاثنية والتذمّر الاقتصادي – وجميعها تفاقمت جرّاء "الغلاسنوت" و "البيروسترويكا" – حركات انفصالية في الجمهوريات المتطرّفة، الأمر الذي أدّى إلى انحلال

الإمبراطورية السوفياتية، وبنهاية ١٩٨٩ كانت جمهوريات البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) قد أعربت عن اهتمامها بتحقيق علاقة جديدة مع موسكو. وقد تبعتها الجمهوريات الأخرى "المستقلّة": أوكرانيا وبيلوروسيا ومولدافيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا والجمهوريات الإسلامية المتمثلة بكازخستان وكيرغيزيا وطاجكستان وتركمانستان وأوزبكستان، بعد ذلك بمدّة قصيرة. وفي ١٩ أغسطس ١٩٩١ جرت محاولة انقلاب، كمحاولة لعكس الآثار التحريرية للبيروسترويكا والغلاسنوت داخل وخارج اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، قام بها متذمّرون محافظون ضمن إدارة غورباتشوف. ومن السخرية أن فشل الانقلاب كان إيذانا بنهاية حياة غورباتشوف السياسية. وقد أدّى الدّور، الذي قام به بوريس يلتسين الذي كان يفضل "كومنولث" لا مركزيا من الدّول المستقلّة ليحلّ محلّ الاتحاد السوفياتي، إلى القضاء على اقتراحات الإصلاح المحدودة رأسا على عقب. وقد سرّع الانقلاب انحلال الاتحاد السوفياتي وفي ٢٥ ديسمبر استقال غورباتشوف رسميا كرئيس وسلّم مهامه إلى يلتسين، أول زعيم وطني منتخب في تاريخ روسيا. وهكذا بحلول بداية ١٩٩٢ لم يعد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجود رسمي ككيان جغرافي وكموضوع للقانون الدّولي.

انظر Nineteen eighty - nine (عام ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين).

الحكم Governance

مصطلح ليس مرادفا للحكومة. ومع أن المفهومين يشيران إلى أنظمة حكم فإن "الحكومة" توحي بأنشطة تنظّمها سلطة رسمية، في حين أن "الحكم" أقل تماسكا ويشير إلى أنشطة غير مدعومة بالضرورة بأي سلطة قانونية أو ذات سيادة. لذا فإن "الحكم" له معنى أوسع من "الحكومة". فهو يتضمّن المؤسّسات الحكومية ولكنّه يشمل أيضا آليات تنظيمية غير رسمية أكثر، كثيرا ما توجد في غياب السلطة المركزية. ويستخدم هذا المفهوم كثيرا في العلاقات الدّولية كمرادف لبناء المؤسّسات وإيجاد الأنظمة (regimes). وهذا يتوّج بفكرة الحكم العالمي (global governance). وتقوم النظريات الليبرالية للعلاقات الدّولية على الرأي القائل إنه في حين أن الفوضى تفترض عدم وجود حكومة فإنها لا تفترض عدم وجود حكم. فالحكم إذا ذو صلة وثيقة بمفهوم "النظام" (order) الذي يتكوّن من مجموعات روتينية الصيغة من الترتيبات التي تحفظ الاستقرار وتنصّ على التغيير.

وكثيرا ما تكون كلمة "الحكم" (governance) مسبوقة، في الاستعمال الدّارج بالنعت "good" (الصالح). وتقترن فكرة "الحكم الصالح" بانتشار الدّيمقراطية واقتصاد السوق الحرّة، لا سيّما في البنود الشرطية الصادرة عن البنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي. وتدين معانيه التقويمية ضمنيا – وأحيانا صراحة – الحكم التعسفي، الذي يسعى لخدمة ذاته، والفساد ومحاباة الأصدقاء.

انظر Quasi - states *(أشباه الدّول).*

القوى العظمى Great powers

مصطلح يقترن بالتحاليل التقليدية، لا سيّما الواقعية، للعلاقات الدّولية. ويشير إلى ترتيب الدّول بالدّرجة الأولى من حيث قدراتها العسكرية والاقتصادية. لذا فإن الهيكل الهرمي للسياسة العالمية كثيرا ما يوصف بأنه يتكوّن من القوى العظمى (أو الدّول الكبرى) (super powers) والقوى المتوسّطة والقوى الصغيرة والدّويلات. ويمكن تعقّب المصطلح ذاته رجوعا إلى سياسة إيطاليا في القرن الخامس عشر، لكن المرة الأولى التي تمّ فيها اعتماده كمفهوم تقليدي كانت عند توقيع معاهدة شومونت (Treaty of Chaumont) عام ١٨١٧. وبنتيجة مؤتمر فيينا (١٨١٥) أسبغت خمس دول هي النمسا وبريطانيا وفرنسا وبروسيا وروسيا، على نفسها بشكل غير رسمي وضع الدّول العظمى. وكان القصد من وراء ذلك أن هذه الدّول من شأنها في تضافرها أن تعتمد دورا إداريا فيما يتّصل بالمحافظة على النظام في نظام الدّول الأوروبية. وقد حلّ نظام التضافر بتأكيده على الإدارة متعدّدة الأطراف محلّ نظام ميزان القوى غير المتماسك نوعا ما لنظام القوى الذي سبق الحروب النابوليونية. وقد بذل جهد واع خلال القرن التاسع عشر من قبل هذه الدّول (وكانت إيطاليا تنضمّ إليها في بعض الأحيان بعد ١٨٦٠) لفرض "سلام وأمن" أوروبا، وذلك خدمة لمصالح تلك الدّول. وكثيرا ما كان يضحّى بمصالح القوى الأقل شأنا، مثل بولونيا، على مذبح وحدة القوى العظمى. وخارج أوروبا أصبح لدولتين وضع القوى العظمى، وهما الولايات المتحدة بعد هزيمتها لإسبانيا في ١٨٩٨ واليابان بعد انتصارها على روسيا في ١٩٠٤ – ٥. وفي القرن العشرين استمرّت النزعة لإضفاء مركز خاص في المؤتمرات الدبلوماسية وتمّ إضفاء الصفة المؤسّسية على مركز القوى العظمى في كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة حيث منحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفياتي

والصين عضوية دائمة تتمتّع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. ومنذ الحرب العالمية الثانية حلّ محلّ مصطلح "القوة العظمى" (great power) مصطلح "القوة الكبرى" (super power)، وهي كلمة كان أول من وضعها فوكس (Fox) عام ١٩٤٤. ويفيد استعمال المصطلح الأخير ظهور طبقة جديدة من القوّة المتفوّقة بوضوح من الناحيتين العسكرية والاقتصادية على القوى العظمى الأوروبية التقليدية. وبعد مغازلة قصيرة مع مصطلح "القوى الكبرى" (super powers) أصبح معظم المحلّلين يفضلّون الآن المصطلح التقليدي. ومع أن التسمية قد تكون تغيّرت فإن الأدوار الإدارية التي تسعى لاعتمادها تبقى هي ذاتها في جوهرها. إن موضوع تحديد العناصر التي تشكّل وضع القوة العظمى مثار خلاف في أدبيات العلاقات الدّولية. ففي معظم المناقشات يحتلّ البعد العسكري المرتبة الأولى؛ فالقوى العظمى هي بصفة عامّة تلك التي بوسعها المحافظة على أمنها بمعزل عن وإزاء جميع الآخرين. فهي في المرتبة الأولى من البراعة العسكرية الفائقة. وهذا يعني، في الحدّ الأدنى، حيازة قدرة نووية استراتيجية متطوّرة. ويقال أحيانا إن القوة الاقتصادية يمكن أن تضفي على الدّول مركز القوى العظمى. فكثيرا ما يشار إلى اليابان من هذا المنطلق. ولكن رغم أن القوة الاقتصادية شرط لازم، فإنه لا يعتبر، بصفة عامة، شرطا كافيا. وإضافة إلى القوة العسكرية والاقتصادية فإن للقوى العظمى مصالح عالمية إن لم تكن شاملة ويقال عنها عادة إنها تملك الإرادة السياسية لمتابعة تلك المصالح. فالولايات المتحدة، مثلا، مع أنها تعتبر منذ مدة طويلة قوة عظمى من قبل الآخرين، إلا أنها لم تكن دائما تظهر الإرادة السياسية في التصرّف كقوة عظمى، لا سيّما إبان الفترة لغاية ١٩١٧ وبين ١٩٢١ و١٩٤١. ولم تعتمد الولايات المتحدة هذا الموقف بشكل ثابت وواع إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ومن جهة أخرى، فإن بريطانيا وفرنسا، كثيرا ما أظهرتا الإرادة السياسية المقترنة بمركز القوى العظمى وفي بعض الأحيان كانتا تنظران إلى ذاتهما بأن لهما مصالح على نطاق العالم، ولكن بما أنهما ليستا في المركز الأول من الناحيتين العسكرية والاقتصادية فإنهما لم تعودا تعتبران عضوين في نادي القوى العظمى. فهما قوّتان متوسّطتان أو ثانويتان رغم أنهما لا تزالان تتمتّعان بالزخارف المؤسّسية الرسمية لعضوية هذه الفئة في الأمم المتحدة. وقد تعرّضت هذه الفئة للانتعاش في الاستعمال الدّارج نتيجة انهيار تصنيف القوى الكبرى.

انظر Nineteen eighty - nine *(عام ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين).*

حركات الخضر Green movements

اقترن نمو السياسة البيئية بوصفها مجال قضايا في العلاقات الدّولية بنشاط متنام لتلك الحركات. يمكن إجراء تمييز تصنيفي واسع بين الحركات التي تتجاوز الحدود القومية والحركات المتمحورة حول الدّولة. وتشكّل حركة "سلام الخضر" (Green peace) مثالا نموذجيا للنوع الأول، في حين أن أحزاب الخضر (Green Parties) ترتكز على النشاط – والتمثيل الحزبي – ضمن الدّول. ويشترك النوعان بالمقاربة غير التقليدية للنشاط السياسي بمعنى أنهما يستخدمان نشاطا احتجاجيا لا يتّسم بالعنف كوسيلة أساسية لتسليط الأضواء على بعض القضايا.

بدأت حركة "السلام الأخضر" كحركة مناهضة لتجارب الأسلحة النووية في أوائل السبعينيات، لكن سرعان ما انتقلت إلى ميادين العمل المباشر بما في ذلك صيد الحيتان والتلوّث بالنفايات السّمية لاحقا. وفي الوقت ذاته أصبح نشاطهم المتعلّق بالدهلزة (lobbying) في مراكز صنع القرارات السياسية أكثر تعقيدا. وقد منحت الحركة مركز المراقب من قبل الأمم المتحدة وازداد ضلوعها في مراقبة الاتفاقات، مثل اتفاقية لندن المعنيّة بالتخلّص (من النفايات). وقد أنشأت حركة السلام الأخضر قاعدة في القطب الجنوبي عام ١٩٨٦ لمراقبة أنشطة الدّول التي لها مطالبات إقليمية في القارة. وقد ظهر مدى فعالية حملات حركة السلام الأخضر بعد قيام السلطات الفرنسية عام ١٩٨٥ بتدمير سفينة المراقبة "محارب السراب" (Rainbow Warrier). واتّضح بعد ذلك أن الاستخبارات والمنظّمات المضادّة للإرهاب الفرنسية كانت تراقب أنشطة حركة السلام الأخضر منذ أشهر قبل المباغتة التي جرت في نيوزيلندا. وبعدها انتقلت حركة السلام الأخضر إلى النشاط السياسي السائد والتعقيد التنظيمي. ونتيجة ذلك خسرت بعضا من أكثر مؤيّديها راديكالية في الطريق. وثمّة أدلّة على أن بعض خصومها، مثل شركات النفط مستعدّة لأن تتبنّاها.

لقد كانت الحركات في الأحزاب الخضر ظاهرة أوروبية بالدّرجة الأولى. فهي أحزاب سياسية بمعنى أنها تخوض الانتخابات الوطنية والمحلّية لكنها "خضراء" أيضا من حيث أنها تؤيّد الأهداف ذاتها التي تؤيّدها النسخ التي تتخطّى الحدود القومية. وفي تلك الدّولة التي تتضمّن أنظمة التمثيل النسبي تمكّن الخضر في بعض الأحيان من حشد قوة تصويتية تمكّنهم من ممارسة "موقف مرجح" (swing position) فيما يتّصل بقضايا أساسية. وقد أدّى نمو الجماعة

الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي إلى أن أصبح بوسع هذه الجماعات العمل أيضا على مستوى البرلمان الأوروبي. وقبل توحيد ألمانيا كان حزب الخضر في ألمانيا الغربية السابقة ذا فعالية خاصّة في مواقف الترجيح في التصويت.

ممّا لا شكّ فيه أن أنشطة حركات السلام الأخضر التي ناقشناها آنفا قد ساهمت في تحوّل نموذجي في الربع الأخير من القرن العشرين. وقد أصبحت السياسة البيئية الآن مقبولة في الأجندة السائدة بوصفها أنشطة المستوى ٢ والمستوى ٣ على حدّ سواء. وتعتبر استراتيجياتها البديلة لاستمرار بقاء العالم إلى القرن القادم – مع أنها تفترض تحوّلا هامّا بعيدا عن التمحور حول الدّولة – تعتبر على نطاق واسع قوية الحجّة والقدرة على الإقناع.

رؤية غروتيوس للمجتمع الدولي Grotian view of international society

مفهوم استخدمه بالأصل مارتن وايت (Martin Wight) وطوّره هيدلي بول (Hedley Bull) لوصف رؤية المجتمع الدّولي في القرن العشرين يبدوأنها تشبه إلى حدّ كبير عروض هو غوغروتيوس (Hugo Grotius) (١٥٨٣ – ١٦٤٥) الكلاسيكية في Mare Liberum (البحر الحر) (١٦٠٩) وDe Jure Belli ac Pacis (حول قانون الحرب والسلم) (١٦٢٥). يرى بول أنه تكمن وراء جزء كبير من نظرية وممارسة العلاقات الدّولية منذ الحرب العالمية الأولى، والمكرّسة في ميثاق عصبة الأمم وحلف باريس وميثاق الأمم المتحدة وميثاق المحكمة العسكرية الدّولية في نورمبرغ، تكمن صيغة لسلوك دولي منظّم مستقى إلى حدّ كبير من القياس المحلّي كما كان يستخدم من قبل منظّري العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر. إن افتراض غروتيوس المركزي هو افتراض التضامن أو التضامن الكامن للدّول فيما يتصل بتنفيذ القانون الدّولي. ويسعى المبدأ لإقامة نظام عالمي من خلال تقييد حقوق الدّول في خوض الحرب لأغراض سياسية ويعزّز الفكرة التي مفادها أنه لا يمكن استخدام القوة بشكل مشروع إلا بغية تعزيز أغراض وأهداف المجتمع الدّولي ككل. وبعبارة أخرى، وكما هو الحال في المجتمع المحلّي، فإن الاستخدام الخاص للعنف محرّم بشكل صارم. وكانت القواعد التي استحدثها غروتيوس منحازة إلى الحزب "العادل". لذا فهي موضوعة من أجل دعم وتشجيع مفهوم لتضامن الجماعة الدّولية.

يعتبر مبدأ الأمن الجماعي ذروة الحركة الغروتية الجديدة في الفكر الدّولي للقرن العشرين، حيث إن الفكرة هي أنه عدا عن الدّفاع عن النفس، فإن الاستخدام المشروع للقوة يسند إلى المجتمع الدّولي ذاته لا إلى فرادى أعضائه. وبالطبع فإن هذه الصيغة تعتمد على الاستعداد للتخلّي عن المفاهيم الأضيق للمصلحة الوطنية والرغبة في تعزيز التضامن الدّولي. لكنه ما من واحد من هذه الشروط الأساسية المسبقة طبّق خلال سنوات ما بين الحربين وكانت النتيجة هي أن نظام غروتيوس العالمي الجديد لم يتحقّق فحسب. بل إن الوسائل الأقدم للمحافظة على النظام (مثل ميزان القوى) قد أضعفت إلى درجة أنها فشلت بدورها أيضا في المحافظة على السلام. والنتيجة التي توصل إليها بول (Bull) هي أنه رغم فشل المحاولة لتطبيق صيغة التضامن في القرن العشرين، فإن هذا لا يعني أنه لن تنشأ ظروف يمكن لها أن تنجح فيها.

تفكير الجماعة Groupthink

هو نزعة لوحظت في أو ضاع اتّخاذ القرارات لدى جماعة صغيرة، حيث يتوقّف الأفراد عن التفكير الذاتي ويمزجون آراءهم مع وجهة نظر الجماعة السائدة. ونتيجة ذلك قد يفشل هؤلاء الأفراد في التعبير عن شكوكهم وعدم موافقتهم على قرارات تكون قيد الدراسة لدى الجماعة. وهذه النزعة نحو التطابق والتوافق في الرأي قد تحول دون التفكير النقدي إلى درجة ارتكاب أخطاء أساسية، وحتى مهلكة. والخلاصة هي أن تفكير الجماعة هو نظرية صنع معيب لصنع القرارات.

لقد استعمل عالم النفس الاجتماعي الأمريكي ايرفينغ جانيس (Irving Janis) (١٩٧٢) الفكرة في بادئ الأمر. وقد قارن وقابل في كتابه بين أربع حالات "فشل" للسياسة الخارجية مع حالتي نجاح – وجميع الأمثلة أخذت من سياسة الولايات المتحدة الخارجية في القرن العشرين – ثم خلص إلى بعض الاستنتاجات بشأن تفكير الجماعة وكيفية إمكان تفاديه في المستقبل. يرى جانيس أنه توجد علاقة عكسية بين متلازمة تفكير الجماعة والأداء الفعال للجماعة.

يرى جانيس أن الشرط السببي لحدوث تفكير الجماعة هو تلاحم الجماعة. وقد يكون الولاء للجماعة، لا سيّما الولاء للزعيم، هاما. فقد يشعر الأفراد بأن اتّخاذ خط مستقل سيقودهم إلى صراع مع الزملاء الذين يثمنون احترامهم وصداقتهم. وهذا الموقف من شأنه أن يجعل من يخالف تفكير الجماعة يفكّر مليّا قبل مخالفة التقليدية الفكرية للأكثرية.

يحدّد ايرفينغ يانيس في الطبعة الأصلية لعام ١٩٧٢ وفي الطبعة المنقحة لعام ١٩٨٢ شروطا مسبقة أخرى، أهمها ما يلي:

١. أن تكون الجماعة معزولة عن الآراء المخالفة والنقدية التي من شأنها بخلاف ذلك توجيه انتقادات هامة للسياسة.
٢. أن تكون الزعامة داخل الجماعة "توجيهية" (directive)، أي أن تكون للجماعة زعامة ملتزمة.
٣. وجود مستوى توتّر عال ضمن الجماعة سببه إدراكها أن النتائج التي قد تنجم خطيرة. والخلاصة أن الجماعة تواجه أزمة.

هذه الشروط المسبقة ضرورية، ولكنها غير كافية، لحدوث تفكير الجماعة. ويمكن تلخيص العيوب الرئيسية التي يسببها تفكير الجماعة كما يلي:

١. فشل الجماعة في الاطلاع على نطاق واسع من البدائل أو الأهداف.
٢. فشل الجماعة في فحص المخاطر التي ينطوي عليها التفكير الذي ينساق مع الأماني.
٣. فشل الجماعة في إعادة فحص خيارات العمل التي سبق رفضها.
٤. فشل الجماعة في إعداد خطط للطوارئ.

من المؤكّد أن عمل جانيس المتعلّق بصنع القرار ومتلازمة تفكير الجماعة آمر توجيهي. فمن خلال مقابلته بين "الإخفاقات" و "النجاحات"، وتقريره لكيفية تفادي تفكير الجماعة يتبين بوضوح أن جانيس متفائل ويؤمن بأنه يمكن تفادي الأخطاء أو على الأقل تقليص عددها وعاقبتها من خلال الانتباه اليقظ للعملية والإجراء.

لقد تجنّبت مقاربات أخرى لصنع القرار الثنائية بين "الصالح" و "الطالح" التي تنبثق عن عمل جانيس. فهكذا لقد اقترح محلّل واحد على الأقل أن صنع القرار يتألّف ليس من البحث عن الحل الأمثل، بل عن الحلول "المرضية"، باتباع إجراء يعرف بـ "العقلانية المقيدة". إذا انطلق المرء من الموقف الذي مفاده أن صنع القرار هو فن "اللخبطة" فستبدو قائمة جانيس للعمليات المعيبة المزعومة وكأنها هي القاعدة المعيارية. وقد أظهر العمل قريب العهد حول الهيكل البيروقراطي الذي يجري فيه رسم السياسة أن "الإجراءات النموذجية للعمل" تلعب دورا مؤثرا في صنع السياسة ضمن الوسط التنظيمي.

تظلّ أفكار جانيس المتعلّقة بتفكير الجماعة تمثل رأيا مثيرا وثاقبا للكيفية التي قد تتوصّل فيها جماعات صغيرة من صانعي القرارات الأساسيين إلى اتّخاذ القرارات. فقد تناول المسألة من التقليد المتميز لـــ "ديناميكيات الجماعة" الأمريكية، وأشار إلى الأثر الذي يمكن أن يكون للولاءات والانتماءات الوثيقة على الأفراد عندما يوضعون في مواقف الشدّة والتوتّر.

مجموعة (الدّول) السبع مجموعة الثماني G7/ G8

وهذه الدّول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، فرنسا، المملكة المتحدة، كندا، وإيطاليا. وتشكّل الأطراف الفاعلة من الدّول الرائدة في الميدان الاقتصادي أو البلدان الصناعية المتقدّمة (AICs) . تجتمع الجماعة سنويا لمناقشة مجالات القضايا الرئيسية في السياسة العالمية – لا سيّما تلك المتعلّقة بحل المشاكل الاقتصادية. وتنعقد الاجتماعات على مستوى رؤساء الدّول أو الحكومات وبذلك يمكن اعتبارها جزءا من ذلك المخزن للأدوات الدبلوماسية التي يشار إليها بعبارة دبلوماسية القمّة.

بدأت اجتماعات قمّة مجموعة السبع في ١٩٧٥ في رامبوييه حين اجتمع زعماء ستّ دول (لم تدع كندا إلى هذه القمة) بناء على دعوة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان لمعالجة عدد من القضايا الاقتصادية الناجمة عن صدمة النفط الأولى وعمليات خفض قيمة الدّولار قريبة العهد والتغييرات المقترحة لنظام بريتون وودز. وبعد سبعة شهور أصبحت الستّ سبعا بانضمام كندا في قمّة بورتوريكو. وحدث تجديد آخر في العضوية في ١٩٧٧ حين بدأت الجماعة الأوروبية تشارك في القمم بوصفها طرفا فاعلا واحدا. ومنذ قمّة لندن لعام ١٩٧٧ أصبح رئيس المجلس ولجنة الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي يشاركون في مناقشة مجموعة السبع بشأن تلك القضايا – مثل التجارة العالمية – التي كان يرى أنه من المناسب اعتبار الجماعة الأوروبية طرفا فاعلا واحدا فيها.

يمكن الحكم على مجيء قمّة البلدان الصناعية المتقدّمة (AICs) تحت رعاية مجموعة السبع استنادا إلى عدد من التحولات. فعلى الصعيد الشخصي توفر هذه الاجتماعات الفرصة للمقابلة وجها لوجه. ويمكن تعزيز ذلك أيضا إذا كانت المؤتمرات تشترك في مقاربات وافتراضات أيديولوجية واحدة. ومنذ ١٩٨٠ ظهر انحياز واضح للسياسات المحافظة وللتفكير المتوجّه نحو السوق بين أكثرية زعماء مجموعة السبع. وعلى صعيد مادة صنع القرار، تتيح

اجتماعات القمّة على الأقل تبادل الآراء وكثيرا ما تحقق أكثر من ذلك بكثير. ويتمثل الأسلوب والنزعة في اجتماعات مجموعة السبع بالاتجاه نحو تكوين توافق الرأي بدلا من التصويت الرسمي، حيث يتوصل الزعماء إلى مفاهمات بدلا من قرارات. وقد اتسعت الأجندة منذ الاجتماعات الأولى لتشمل قضايا أكثر بكثير تتعلق بالسياسة الخارجية مثل الإرهاب والحدّ من الأسلحة والحوادث النووية.

من الناحية الهيكلية تؤكّد مجموعة السبع نهاية هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد السياسي الكلي وظهور اليابان في الوقت ذاته بوصفها فاعلا رئيسيا. وقد فعل أعضاء الجماعة الكثير من أجل تأكيد مركز اليابان ضمن النظام فأضافوا بذلك بعدا جديدا لدبلوماسيتها. وقد سنحت فرص مماثلة لألمانيا الموحّدة بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والانفجار الدّاخلي للاتحاد السوفياتي. وكانت مجموعة السبع في طليعة عملية تحويل الاقتصاد الروسي إلى نظام سوقي حر. وعملت مجموعة السبع في الأساس كبواب لدخول الروس إلى منظّمات حكومية دولية مثل صندوق النقد الدّولي ومجموعة البنك الدّولي. كما كانت مسهّلة للمساعدات والاستثمار في روسيا ومثبتة لالتزام روسيا بالليبرالية الاقتصادية. وتشير مشاركة الزعماء الروس في اجتماعات جماعة السبع إلى إمكان أن تصبح الجماعة رسميا جماعة الثماني (يقول البعض إنها أصبحت كذلك بحكم الواقع).

انظر OECD (منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

حرب العصابات Guerrilla warfare

اشتقّت كلمة "guerrilla" من الإسبانية وتعني حرفيا حربا صغيرة. ويشير استعمالها الأصلي إلى اشتراك القوات الإسبانية غير النظامية في حرب شبه الجزيرة (١٨٠٨ – ١٤) في دعم ويللينغتون (Wellington). وفي هذه الحالة تمّ اعتماد الحرب الصغيرة (حرب العصابات) بعد هزيمة الجيوش الإسبانية النظامية من قبل الغزاة الفرنسيين. هذا الاستخدام لحرب العصابات في أوائل القرن التاسع عشر أرسى الكثير من القواعد الأساسية لهذا النوع من القتال. أولا، كانت البيئة الطبيعية لشبه جزيرة ايبيريا واسعة وشاسعة بما يكفي لتوفير بيئة مناسبة لتكتيكات الضربات السريعة والانسحاب. ثانيا، كان السكان المحلّيون مؤيّدين لرجال العصابات بصفة عامة. وقد وفر ذلك للاسبان معلومات استخبارية قيّمة فضلا عن الدعم المادي. ثالثا، كان

الاسبان يستفيدون من دعم خارجي من خصوم نابليون، لا سيّما من قوات ويللينغتون. وقد ظلت هذه العوامل من العزلة والدعم من السكان والمساعدة الخارجية متحوّلات هامة في حملات رجال العصابات الناجحة منذ ذلك الوقت.

وقد ظلّ هذا النوع من القتال غير النظامي يستخدم إلى جانب الحرب التقليدية طيلة القرن التاسع عشر. فالجيش المهزوم يمكن أن يتحول إلى تكتيكات حرب العصابات من أجل مواصلة نوع من مقاومة المنتصرين. وكانت حرب البوير الثانية (١٨٩٩ – ١٩٠٢) البشير بأشياء تأتي لاحقا في القرن العشرين فيما يتّصل بهذا النوع من القتال. فقد كان صراعا غير متكافئ حقا بالمعنى الذي يستخدمه الكتاب عن الحرب متطاولة الأمد. ومع أنها ليست ثورية بالمعنى الذي يمكن أن ينطبق على الحروب الشعبية اللاحقة في القرن، فقد كانت تدفع البوير دوافع القومية ومقاومة الإمبريالية البريطانية. ومع أن البوير هزموا في خاتمة المطاف إلا أنهم أظهروا ثانية مبادئ الحركة ودعم السكان في هذه الحملات. ومن الجانب البريطاني جرت محاولة لعزل رجال العصابات عن السكان المساندين لهم وتبين في خاتمة المطاف أنها كانت ناجحة. وفي الوقت نفسه فإن مواصلة حرب البوير سبّبت انقسامات وتشققات في النظام السياسي البريطاني بين بريطانيا ودول أخرى في أوروبا.

لقد تمّ اللجوء إلى حرب العصابات في الحرب العالمية الأولى ولقي بعض النجاح من جانب القوات العربية التي تمرّدت على الحكم التركي بعد التشجيع البريطاني عام ١٩١٥. وقد وعد البريطانيون شريف مكّة حسين بن علي بالاعتراف بالخطوات الرّامية إلى تحقيق الاستقلال العربي وتقديم المساعدة له مقابل دعم الحرب البريطانية ضدّ الأتراك. وقد أرّخ للثورة العربية ت. ئي. لورانس (T. E. Lawrence) في كتابه "أعمدة الحكمة السبعة" (Seven Pillars of Wisdom) (١٩٢٦). وكرر لورانس الإجراءات العملية التي أصبحت نموذجية في حرب العصابات: الحركة ودعم السكان والحاجة إلى حرب طويلة الأمد والدّوافع المناسبة.

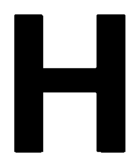
تطورت معظم الخصائص التقنية لحرب العصابات بين حرب شبه الجزيرة والثورة العربية. وبعد ذلك تغير طابعها حين أصبحت طريقة عمل الأحزاب والفئات الساعية إلى إحداث تغييرات ثورية في دولة أو إقليم ما. ولقد حدث التحول في النموذج بشكل خاص لدى ماوتسي تونغ وأفكار الحرب الشعبية. وأصبحت حرب العصابات الآن تستعمل من قبل جميع المتمرّدين من كافة الأوصاف الذين يخوضون حربا ضدّ أنظمة قائمة. وفي لغة الحرب طويلة الأمد،

تحتلّ أساليب حرب العصابات المرحلة الثانية (من ثلاث مراحل). وكثيرا ما يستخدم هذا المصطلح بشكل غير دقيق حين يقصد الطرف الذي يستخدمه الحديث عن التمرّد.

حرب الخليج Gulf War

دبلوماسية السفن الحربية Gunboat diplomacy

تشير هذه العبارة إلى استخدام السفن الحربية كأداة للسياسة الخارجية. وتقترن بشكل خاص بالسياسات الإمبريالية البريطانية في القرن التاسع عشر. كانت الاستراتيجية البحرية العامة لبريطانيا الاحتفاظ بمعظم أسطولها في المياه القريبة من الوطن وكانت من حين لآخر ترسل أسطولا إلى منطقة معينة لتثبيت النظام وفرض تسديد الديون أو الانخراط في تدخّل عقابي. وكان القصد العام القيام بتدخّل مفاجئ محدود بغية إطفاء أزمة مشتعلة وتثبيط تكرار الإساءة المزعومة. فبهذا المعنى تقترن دبلوماسية السفن الحربية بالقسر الفاعل، وإن كان محدودا، وليس بالإظهار السلبي للقوة. وهذا المصطلح هو نوع من "الدبلوماسية البحرية" وإن كان ذلك الأخير يشير، في التحليل الاستراتيجي المعاصر، إلى دور "إشاري" وليس إلى دور ينطوي على قتال فعلي. فالسفن الحربية تستخدم كرموز مرئية بشكل واضح للقوة بغية تعزيز توجيهات السياسة أو ردع وضع عقبات ممكنة في سبيل نجاحها. وفي الواقع، مع أن الفترة الكلاسيكية لدبلوماسية السفن الحربية الإمبريالية قد تكون انتهت، فإن استخدام السفن الحربية كأدوات للسياسة الخارجية، التي لا تصل إلى حدّ الاشتباك الفعلي على نطاق شامل، لا يزال يعتبر ذا أهمية. وتتضمن الدبلوماسية البحرية المعاصرة نطاقا واسعا من المهام بما في ذلك استعمال السفن الحربية لإشعار الخصم بالنوايا، فيتم نشرها بغية التفاوض من موقف قوة، أو استخدامها لإظهار الغايات (رفع العلم) وذلك لتعزيز أو إيجاد مزاج أكثر انصياعا أو تأييدا. وبهذه الطريقة فقد أصبح "الوجود" البارز للقوات البحرية الأساس المنطقي الكامن وراء فائدتها الاستراتيجية في أوقات السلم.



مؤتمرات لاهاي **Hague Peace Conferences**

عقدت هذه المؤتمرات في ١٨٩٩ و١٩٠٧ وكانت محاولات خجولة قام بها جزء رئيسي من الجماعة الدّولية (شاركت في المؤتمر الأول ستٌ وعشرون دولة وأربع وأربعون في الثاني) بغية تحديد وتقنين قواعد تتّصل بالحدّ من الأسلحة وحدوث الحرب وإدارته. وكانت ذات أهمية من حيث إنها كانت إحياء لنظام المؤتمرات الذي كان يراقب "السلام في أوروبا" من ١٨١٥ لغاية ١٨٥٤ (نظام التضافر). ولكنها، خلافا لنظام التضافر، لم تكن تقتصر على القوى العظمى وحدها وكانت مداولاتها أكثر تحديدا وخصوصية. ولم ينجم عنها تدابير جوهرية للحدّ من الأسلحة (باستثناء قرار غامض نوعا ما بأن تقلص الدّول ميزانيتها الدّفاعية لما فيه رفاه البشرية")، لكنها مهمّة مع ذلك لأنها تمثل المؤتمر العام الأول حول نزع السلاح وأرست بهذا المعنى القواعد الأساسية لمبادرات لاحقة حول الحدّ من الأسلحة. وكان أهم ابتكار عملي في لاهاي تأسيس محكمة دائمة للتحكيم التي سبقت محكمة العدل الدّولية الدّائمة ومحكمة العدل الدّولية. كما وضع المؤتمر قواعد تتّصل بسير الحرب ومعاملة أسرى الحرب وحقوق الأطراف المحايدة، فضلا عن اتفاقية تقنين القوانين المتصلة بالحربين البرية والبحرية. وعلى الصعيد السياسي، فقد اكتنفت هذه المؤتمرات منافسة القوى العظمى، لا سيّما بين ألمانيا وبريطانيا، اللتين لم تكن أي منهما مهتمّة كثيرا بتخفيضات متعدّدة الأطراف شاملة لمستويات القوة. ورغم ذلك، ورغم فشل مؤتمرات لاهاي في منع اندلاع الحرب العالمية الأولى أو حتى تقييد حالات الإفراط من جانب المشتركين فيها، فإنها تطوّر هام في العلاقات الدّولية والقانون الدّولي حيث إنها مهّدت الطريق للمحاولات التي جرت بعد الحرب لتنظيم السلوك الدّولي. وقد كانت المشاركة عامة تقريبا ولم تكن تقتصر على طبقة واحدة من الدّول وكانت المداولات تجري على أساس المساواة في السياسة. جميع هذه العوامل، إضافة إلى إيجاد هيئة أولية لحفظ السلام، تشكل مهام على مستوى الخطوة في تطور وتنظيم القانون الدّولي. لقد أوجدت مؤتمرات لاهاي الأساس لقانون الحرب الحديث بمعنى أنها قننت ممارسة الدّول القائمة والقانون الدّولي العرفي. ولا تزال المعايير والمقاييس المتضمّنة فيها ملزمة مثل قواعد المعاهدات، إلا في الحالات التي حلّت محلّها معاهدات لاحقة (مثل اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩).

التوفيق Harmonization

عملية يتّفق فيها الأطراف الفاعلون على تنسيق سياساتهم على نحو أوثق ممّا كان عليه الوضع في الماضي، منطلقين عادة من توقّع استمرار العملية. والدّول هي بشكل نموذجي الأطراف الفاعلة المشتركة في تدبير التوفيق. لكن التنفيذ يحتاج إلى بنية تحتية مؤسّسية للإشراف على التدابير والبيروقراطيات مثل اللجنة الأوروبية التابعة للجماعة الأوروبية التي تشترك نموذجيا في التفاصيل العملية. وتتفق الدّول عادة على التوفيق في مجالات قضايا معيّنة تتّسم بأنها شديدة الترابط. ويوجد تعاضد بين التوفيق والتكامل، كلّما ازدادت الحاجة إلى التوفيق. غير أن التوفيق لا يعتمد على التكامل وبهذا المعنى يكون التعاضد غير مكتمل. ويمكن للتوفيق أن يجري في بيئة تتخطّى الحدود القومية أو في سياق متمحور حول الدّولة. ويمثّل الاتحاد الأوروبي مثالا جيدا على الأول (مع أن هذا قد يثير السؤال حول مدى التخطّي الحقيقي للحدود القومية من جانب الاتحاد). ويمثّل ذلك الأخير الاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان.

توافق المصالح Harmony of interests

انظر liberalism (الليبرالية)

الذين يملكون والذين لا يملكون Haves and have - nots

مصطلح وضعه سرفانتس (Cervantes) في دون كيشوت (Don Quixote) (١٦٠٥ – ١٥): "توجد في العالم أسرتان فقط: الذين يملكون والذين لا يملكون". وقد شاع استعمال هذا المصطلح في القرن العشرين بوصفه مصطلحا نسبيا أو مقارنا كلما أراد أحد المعلّقين التمييز ضمن مجموع السكان بين فئتين وطبقتين ووظيفتين وشعبين ودولتين أو تحالفين للدّول. وينطوي التصنيف بوضوح على تقسيم هرمي غير متكافئ كأن يستعمل للدلالة على اختلافات كبيرة في الثروة بين الدّول، لا سيما تلك التي تنتمي إلى الشمال الصناعي الغني وتلك التي تنتمي إلى الجنوب النامي أو المتخلّف. ويوحي هذا المصطلح أيضا بأنه بالنظر لهذا التقسيم فمن المحتمل أن يكون النظام غير مستقر. وهكذا يناقش ئي. هـ. كار (E. H. Carr) في "أزمة السنوات العشرين" (The Twenty Years' Crisis) "الذين يملكون" و "الذين لا يملكون" في سياق التغيير السلمي. بل إن منظّري القوة كثيرا ما كتبوا انطلاقا من الوضع القائم مقابل الوضع

التعديلي (revisionist)، أو الأطراف الفاعلة "الراضية" و "غير الراضية" بغية إبراز خصائصها غير المستقرّة. ويوجد في تقريري براندت (Brandt) مفهوم واضح لتحديد مكان "الذين يملكون" و "الذين لا يملكون" في الوقت الراهن بالنسبة للاقتصاد السياسي. وتنطوي العلاقة بين الانتشار الرأسي والأفقي على ثنائية مماثلة. ومن الواضح أن هذا المصطلح يفتقر إلى الدقّة لكنه مع ذلك اختزال مناسب.

الصقر Hawk

الصقر هو الشخص المتشدّد. وكما هو الحال بمصطلح "الحمامة" (dove) فإنه يمثّل نوعا من الشخصية يمكن تحديدها بالإشارة إلى عدد من المكوّنات النموذجية. يكون الصقر مهتمّا بشكل علني بعدم الظهور بمظهر الضعف. ويتمثّل الأساس المنطقي لهذا الرأي بإدراك الصقر أن ما يهم في العلاقات الدّولية والسياسة الخارجية هو القوة، لا سيّما الاستعداد لاستخدامها. وحسب رأي الصقور فإن الخصوم لن ينصاعوا إلى رغبة خصومهم إلا إذا وجدوا حزما وعزما. فالمقولة بأنه يجب أن يكون "التفاوض من موقف القوة" هي مقولة الصقور بالأساس. والصقور أميل من الحمائم إلى القيام بتحليل من منطلق أسوأ الاحتمالات وبالتالي فإنهم يفسرون التحركات غير الواضحة أو غير المتوقّعة من جانب الخصم بأنها خبيثة. ولا يخشى الصقور من حسم النزاع أي حالات الأزمات التي تتمّ مقاربتها انطلاقا من استراتيجية القسر الصرف ما لم وحتى يتراجع الخصم إلى موقف أكثر انصياعا. إن أهمية التعامل الصحيح مع أزمة حسم النزاع ليست مجرّد أنها متأصلة في القضايا المراهن عليها مباشرة. فالصقور يرون ذلك اختبارا للعزم والسمعة التي، في حالة النجاح، سوف تتعزز في المرة المقبلة. ومعضلة الصقور هي أنهم إذا أو صلوا صورتهم الذاتية إلى الخصوم فإن النتيجة ستكون العنف والحرب. فإذا وجد صقران لا يقومان بالتظاهر فإنه لا يسع أحدهما اختبار تصميم الآخر إلا بممارسة سياسة حافّة الهاوية. وقد تكون النتيجة النهائية لسلوك الصقور الحرب التي لا يريدها أحد ولكن التي لا يستطيع أحد أن يتراجع عنها. وإن أخطر ما يوجد في عقلية الصقور هو أنهم إذا بالغوا في الاستفزاز فإنهم يحقّقون المفارقة الكلاسيكية – النبوءة التي تحقّق ذاتها.

الصحّة Health

انظر World Health Organization (WHO) (منظّمة الصحة العالمية)

نظرية المنطقة الحيوية Heartland theory

لعلّها أشهر نموذج يقترن بمدرسة السياسة الجغرافية والتي تبيّن العلاقة العالمية بين القوة القائمة في البر وتلك التي في البحر. وكان أول من طرحها السير هالفورد ماكيندر (Sir Halford Mackinder) عام ١٩٠٤ بوصفها "المحور الجغرافي للتاريخ" (The Geographical Pivot of History) وتمّ تطويرها لاحقا في "المثل العليا الديمقراطية والواقع" (Democratic Ideals and Reality) (١٩١٩) (حيث أصبحت "المنطقة المحورية" "المنطقة الحيوية") وأضيف إليها ثانية في ١٩٤٣.

تمّ استقصاء نموذج ماكيندر الأصلي من مفهوم واسع وجارف للتاريخ الاستراتيجي العالمي. وقد حدّد المنطقة المحورية (أو المنطقة الحيوية) بأنها آسيا الوسطى، التي انطلق منها الفرسان وسيطروا على آسيا وأوروبا. على أنه مع مجيء عصر الاكتشافات البحرية في القرن الخامس عشر انتقل ميزان القوى إلى القوى البحرية، لا سيّما إلى بريطانيا. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كانت هذه السيطرة للقوة البحرية تقارب نهايتها وتنبّأ ماكيندر بإعادة تأكيد القوة المتمركزة في البر. وبناء عليه فقد أكّد أن الدّولة التي يمكنها السيطرة على المساحة الواسعة من أرضي أوراسيا الواقعة بين ألمانيا وسيبيريا الوسطى سوف تتمكّن من السيطرة على العالم. وقد عبر عن ذلك كما يلي:

- من يحكم شرق أوروبا يسيطر على المنطقة الحيوية
- من يحكم المنطقة الحيوية يسيطر على جزيرة العالم
- من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم

في هذا الطرح تمثّل آسيا "المنطقة الحيوية" و "جزيرة العالم" هي أوراسيا وإفريقيا وتزيد في مجموعها على ثلثي سطح اليابسة. وقد فسّرت نظريته على نطاق واسع بوصفها تسويغا وتبريرا للسياسة البريطانية التقليدية في المحافظة على توازن قوى أوروبي والحيلولة دون الهيمنة على المنطقة الحيوية من قبل ألمانيا أوروسيا، مما يشكّل تهديدا مباشرا للإمبراطورية البريطانية. وبهذه الطريقة فإن الدّول الحاجزة التي أوجدتها معاهدة فرساي (١٩١٩) كانت مصمّمة لضرب إسفين بين ألمانيا وروسيا لتحمي بذلك الطريق الاستراتيجية إلى المنطقة الحيوية. وكان همّه في ١٩١٩ تجنب سيطرة ألمانيا على روسيا. وبحلول ١٩٤٣ انعكست الأدوار – فقد أصبحت الحاجة تدعوالآن إلى احتواء السيطرة الروسية. ومع أن العمل السابق

كان قد أكّد على السيطرة الاستراتيجية للقوة البرية فقد أومأت نسخة ماكيندر الأخيرة إلى إحياء القوة البحرية. وقد تناولت المدرسة الأمريكية للسياسة الجغرافية، بقيادة نيقولاس سبايكمان (Nicholas Spykman) ذلك وجادلت بأن المنطقة الأساسية هي "الهلال الدّاخلي" الذي كان يدعى "منطقة الإطار" التي يمكن لمن يسيطر عليها تحييد قوة المنطقة الحيوية. لذا فقد كان لقوة الولايات المتحدة البحرية والجوية دور إيجابي تقوم به في السياسة العالمية لما بعد الحرب. ثم أصبحت فرضية المنطقة الحيوية – منطقة الإطار، الأساس المفاهيمي لسياسة الولايات المتحدة بعد الحرب، حيث كان الاحتواء يتمثّل بالمجهود المبذول لإغلاق منطقة الإطار من أجل تطويق المنطقة الحيوية (الاتحاد السوفياتي). وكانت تحالفات ما بعد الحرب المتمثّلة بالناتو (NATO) في أوروبا والسنتو(CENTO) في غربي آسيا وسياتو(SEATO) في شرقي آسيا محاولات محددة لتطبيق ذلك. وقد نشأت معظم صراعات ما بعد الحرب التي تضمّنت المجابهة بين القوى العظمى في منطقة الإطار – حيث تمّ الاستشهاد بحالات برلين، كوريا، الشرق الأوسط، وفيتنام وبوصفها أكثرها خطورة. لهذه الفرضية ارتباطات بديهية مع نظرية الدّومينوالتي تنص على أن "سقوط" إحدى دول منطقة الإطار سيؤدّي لا محالة إلى سقوط البلدان المجاورة إلى أن تصبح "جزيرة العالم" ذاتها معرّضة للأذى.

يعود استمرار أفكار ماكيندر الطويل في التفكير الاستراتيجي الغربي إلى كون نموذجه المكاني قدّم إلى الولايات المتحدة بعد ١٩٤٥ مجموعة واضحة ومتماسكة من المبادئ التوجيهية للسياسة. لقد قدمت فرضية المنطقة الحيوية – منطقة الإطار حقا منظورا عالميا للفكر الاستراتيجي الأمريكي وانسجمت تماما مع هاجس الخوف من نزعة التوسع الشيوعية.

نظرية الاستقرار المهيمن Hegemonial stability theory

نظرية تمّ تطويرها ضمن نطاق الاقتصاد السياسي الدّولي من قبل الأكاديميين في الولايات المتحدة في سبعينيات القرن العشرين واقترنت بشكل خاص بكتابات كيندلبيرغر (Kindleberger) (١٩٧٣، ١٩٧٨) وكراسنر (Krasner) (١٩٧٦، ١٩٨٣)، وكيوهان (Keohane) (١٩٨٤) وغيلبين (Gilpin) (١٩٧٥). وقد اعتبرت هذه الأبحاث مفهوم الهيمنة العنصر المتحوّل المستقل وسعت لربطه بفكرة النظام (regime) بوصفه عنصرا متحوّلا تابعا. والفرضية هي أن الأنظمة المستقرّة، لا سيّما في العلاقات الاقتصادية الدّولية، تعتمد على طرف

مهيمن يضع المعايير والقواعد ثم يقوم بالإشراف على تطبيقها من خلال الاستعمال المستنير لقدرته على تشجيع أعضاء آخرين على تشغيل النظام في ظلّ قوته المهيمنة. ويقتضي الاستعمال المستنير للقوة أن يستعمل الطرف المهيمن الجزاءات لإيجاد هيكل من الحوافز لمن هم في أسفل الهرم لكي يستفيدوا من النظام وبالتالي للبقاء فيه. وهذه الهيمنة المستنيرة ستؤدّي في خاتمة المطاف إلى سقوط النظام, لأن المصالح التعديلية سوف تطعن في موقف الطرف المهيمن، إما صراحة أو ضمنا وتزعزع استقرار النظام.

يتمثّل المثالان اللذان يطرحان، من دون استثناء تقريبا، من قبل منظّري الاستقرار المهيمن لأغراض البيان والتثبيت، في بريطانيا القرن التاسع عشر والولايات المتحدة بعد ١٩٤٥. وفي كلتا الحالتين كانت السيطرة المهيمنة قصيرة الأجل. فقد دام أثر المملكة المتحدة على النظام التجاري الدّولي ربما خلال فترة السنوات الثلاثين بعد إلغاء قوانين كورن (Corn Laws) عام ١٨٤٦، في حين أن هيمنة الولايات المتحدة كانت آخذة بالأفول بشكل خطير في سبعينيات القرن العشرين حين انهار سعر صرف دولار الذهب ونجحت أوبك في تحدّي نظام البترول الدّولي لما بعد الحرب.

تقع نظرية الاستقرار المهيمن ضمن عرف القوة. ونجد أن أنصارها ملتزمون بشكل واضح بالرأي الذي مفاده أن القوة أو القدرة المفترضة عنصر متحوّل هام في كلّ العلاقات الدّولية. ومع أن منظّري الاستقرار المهيمن يقرّون بالإمكانية الضعيفة لاستبدال القوة بوصفها أحد الموارد وبالتالي الطابع المشروط لعلاقات القوة، فإنهم يتشبّثون في منظورهم المتّصل بـــ "الموارد – القوة" بصرف النظر عن الحجج الهامّة التي طرحها بولدوين (Baldwin) (١٩٧٩) وآخرون ضدّ هذا الرأي السكوني نوعا ما.

وتهتمّ نظرية الاستقرار المهيمن أيضا بشكل حصري بالعلاقات ضمن البلدان المصنّعة المتقدّمة (AICs) في العالم الأول، ولم تجر أي محاولة لتطبيقها على العلاقات مع الاقتصادات المخطّطة مركزيا، في حين أنه من منطلق ثنائية الشمال – الجنوب نجد أن السوق مجهّز تجهيزا جيدا بالليبرالية الاقتصادية وبنظرية التبعية. وأخيرا تنظر نظرية الاستقرار المهيمن نظرة مختصرة إلى أحد مفاهيمها المركزية – ألا وهو الهيمنة. إن المضامين الأيديولوجية للهيمنة، وهو رأي بارز في التعاليم الماركسية، قد أهملت إلى حدّ كبير من جانب منظّري الاستقرار المهيمن.

الهيمنة Hegemony

مصطلح استعمل في العلاقات الدّولية منذ بعض الوقت، وإن كان بشكل متقطع. وقد ازدادت شهرته في العقدين الأخيرين لأنه أصبح يستخدم الآن من قبل الذين يكتبون عن الاقتصاد السياسي الدّولي فيما يتّصل بنظرية الاستقرار المهيمن. فالهيمنة مفهوم يفيد الأولوية أو الزعامة. وهذه الزعامة يمارسها، في نظام دولي، طرف مهيمن هو عبارة عن دولة تمتلك قدرة كافية على القيام بهذا الدور. ويتعيّن على الدّول الأخرى في النظام أن تحدّد علاقتها بالطرف المهيمن. ويمكنها فعل ذلك بالانصياع أو بالمعارضة أو بالمحافظة على موقف اللامبالاة إزاء قادته. ومن الواضح أنه يتعيّن على عدد كاف من الدّول الأعضاء، من مجموع الأعضاء في النظام، اتّخاذ الخيار الأول بغية إرساء قواعد السيطرة المهيمنة. ويمكن تسمية هذا الانصياع "موافقة الهيمنة".

وبما أن دور الطرف الفاعل المهيمن يعتمد على القدرة، فإن مفهوم الهيمنة يشبه إلى حدّ كبير مفهوم القوة. ومن الأهمية بمكان التذكر بأن للقوة محتوى تصورّيا ومادّيا. وثمّة حاجة إلى أن يكون تحليل قدرة الأطراف الفاعلة المهيمنة يقظا دائما في مواجهة الواقعية الفجّة التي تميل إلى إعطاء المفهوم فعالية من منطلقات اقتصادية وعسكرية بحتة. ومع أن هذه ذات أهمية إلا أنه يجب التشديد على أن قدرة الطرف المهيمن على القيادة مشتقّة ممّا تمثله بقدر ما هي مشتقة من الكيفية التي يحاول فيها تحقيق أهدافه.

يتّفق الكتاب على أن المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين تشكّلان مثالين على الأطراف المهيمنة. وقد بدأت هيمنة المملكة المتحدة بعد إلغاء قوانين كورن واستمرّت ثلاثين سنة إلى أن بدأت بالأفول في ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين أخذت الولايات المتحدة وألمانيا تتحدّيان تفوقّها الصناعي. وقد بدأت هيمنة الولايات المتحدة في ١٩٤٥ وبدأ رصد نهايتها في أطروحة الآفل بما في ذلك متلازمة اليابان. وقد ظهرت اليابان والجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي كمنافسين ثلاثيي المحاور على الأقل من حيث الاقتصاد السياسي الدّولي.

من الناحية التصورّية تمثل كلتا الدّولتين آراء عالمية متماثلة. ويمكن اعتبارهما حاملي راية ما أصبح يسمّى "العالم الأول" وقيم الليبرالية الاقتصادية. وفي الوقت الراهن يرى بعض الكتاب الذين عالجوا الموضوع احتمالات إعادة تأكيد الهيمنة عبر ثلاثية الأطراف. ولا توجد

مشكلة هنا من الناحية التصورّية، لأن الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبيَة/ الاتحاد الأوروبي تؤمن بالأفكار ذاتها بشأن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية. والابتعاد الرئيسي عن الماضي سيكون ضرورة التخلّي عن الفرضية القائلة إن الطرف المهيمن هو دولة فاعلة واحدة.

هلمز – بورتون **Helms – Burton**

أحد قوانين الولايات المتحدة الذي ثار حوله جدل كثير وصدر في ١٢ مارس ١٩٩٦ وينصّ على تشديد الحصار الاقتصادي على كوبا كما ينصّ على الرجوع إلى الطريق القانوني في حال عدم الالتزام من قبل أطراف ثالثة. وقد دعي هذا القانون "قانون التضامن الكوبي من أجل الحرية والدّيمقراطية" وتبناه عضومجلس الشيوخ جيسي هلمز والنائب دان بورتون. وكان ردّا مباشرا على تدمير طائرتين أمريكيتين مسجّلتين في الفضاء الدّولي من قبل سلطات المراقبة الأرضية الكوبية في فبراير ١٩٩٦. إن قانون هلمز – بورتون مثير للجدل من ثلاثة وجوه محدّدة:

١. في سعيه لمعاقبة أي مواطن أجنبي أو شركة أو حكومة أجنبية لا تلتزم بالحظر الأمريكي فإنه يخالف مدوّنات سلوك متعارف عليها في القانون الدّولي المعاصر. وكما هو الحال في مبدأ مونرولعام ١٨٢٣ الذي يشكل الإطار الدبلوماسي الذي انبثق عنه هذا القانون، فإنه إعلان محلّي من حيث الأساس ومن طرف واحد وله عواقب دولية ومتعدّدة الأطراف عميقة الأثر. وقد شكّكت وطعنت فيه دول عدة، بما في ذلك جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري (post - apartheid) التي أصرّت على حقّها السيادي في إقامة علاقات دولية مع كوبا فيديل كاسترووفق مبادئ القانون الدّولي المتعارف عليها، أي حرية انتهاج سياسات خارجية وتجارية مستقلّة.

٢. إن في تشديد الولايات المتحدة الحصار على كوبا إطالة لدبلوماسية الحرب الباردة وابتعادا عن روح المصالحة التي تميز فترة ما بعد الحرب الباردة. وهذه السياسة لا تنسجم مع سياسة الولايات المتحدة الإجمالية المعاصرة إزاء روسيا والصين وفيتنام وكوريا الشمالية. فهي إذا رجعية وعقابية ومخالفة لروح النظام العالمي الجديد.

٣. وعلى صعيد براغماتي (عملي)، من غير المحتمل أن تـؤدّي زيـادة اسـتعمال أداة العقوبات في التحويل السلمي لكوبا من دكتاتورية إلى ديمقراطية. بل قد يكـون لهـا مفعول عكسي. لقد حافظت الولايات المتحدة على الحصـار منـذ ١٩٦٠. وخـلال السنوات الست والثلاثين الماضية لم ينجم عن العقوبات أي تغيير في النظام في كوبا. وقد تسفر فكرة "دفعة أخيرة" التي استند إليها قانون هلمز – بورتون عن نتيجة عكسية جرّاء استعمال آلة العقوبات في العلاقات الدّولية، أي زيادة عزيمة الدّولة المستهدفة.

والخلاصة فإن قانون هلمز – بورتون يعتبر خارج الولايات المتحدة خطوة رجعية، فيما يتعلّق بالعلاقات الطيبة مع حلفائها (لا سيّما أوروبا وكندا) وخصومها السابقين، على حدّ سواء. كما ينظر إليه بأنه تحد للمفاهمات المقبولة لنطاق القانون الدّولي ومجاله.

اتفاقيات هلسنكي Helsinki Accords

يرى بعض المعلّقين أن الاتفاقية الدبلوماسية التي تمّ توقيعها في هلسنكي عام ١٩٧٥ عند نهاية "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" كانت تمثل، في ذلك الحين، أكبر إنجاز لسياسة الانفراج (detente) في العلاقات بين الشرق والغرب. وقد حضر المؤتمر الذي استمرّ من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ والذي اقترحه الاتحاد السوفياتي ممثلون عن ثلاث وثلاثين دولة أوروبية (وكانت البانيا الاستثناء الوحيد) فضلا عن الولايات المتحدة وكندا. وقد قسّمت الاتفاقيات، التي كانت تعرف أيضا باسم "صك هلسنكي الختامي" إلى أربعة مجالات أو "سلات" ذات اهتمام مشترك. وتضمّنت السلة الأولى مسائل الأمن في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وعالجت السلة الثانية مسألة التعاون في ميادين الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، واهتمت السلة الثالثة بالأمور الإنسانية وحقوق الإنسان والتعليم والتدفّق الحر لأفكار الناس والمعلومات عبر أوروبا، ونصّت السلة الرابعة على انعقاد مؤتمرات مراجعة لمراقبة التقدم الذي يتمّ إحرازه في هذه المجالات ولمواصلة التعاون متعدّد الأطراف. وجرت اجتماعات لاحقة في بلغراد (١٩٧٧) ومدريد (١٩٨٠ – ٨٣) وأوتاوا (١٩٨٥)، الذي انعقد خصّيصا لاستعراض ما تمّ إحرازه من تقدم في مجال حقوق الإنسان. ولم تكن الاتفاقات معاهدة بهذا المعنى، بل كانت اتفاقات تعهّدت جميع الأطراف بتنفيذها. وتعرف الاتفاقات الدّولية التي لا تكون قانونا باسم "الاتفاقيات الدّولية غير الملزمة". وكانت اتفاقات هلسنكي مثالا واضحا على هذا النوع، لأنها كانت من الناحية

الرسمية تصريحا سياسيا عن النوايا وليس وثيقة ملزمة قانونيا. ومع ذلك، يعتبر تاريخ ١ أغسطس ١٩٧٥ النهاية الرسمية للحرب العالمية الثانية، بمعنى أن الحدود السياسية والإقليمية لأوروبا (بما في ذلك الحدود التي تفصل بين الألمانيتين) قد تمّ الاعتراف بها من قبل جميع الأطراف. فمقابل الاعتراف بسيطرة الاتحاد السوفياتي على أوروبا الشرقية، نجح الغرب في وضع حقوق الإنسان (السلة الثالثة) بشكل ثابت على أجندات العلاقات بين الشرق والغرب إلى جانب الاهتمامات المتعلّقة بالتجارة والأمن، وهو ما أصبحت موسكونادمة عليه. وتضمّنت الاتفاقات مسائل أخرى, تضمنت زيادة العلاقات الاقتصادية والتقنية والثقافية بين الكتلتين، وتحديد وتبادل الإعلان المسبق للمراقبين في العمليات العسكرية ذات النطاق الواسع من قبل الجانبين، وأحكاما بشأن حماية البيئة وتشكيل جماعات مراقبة للإشراف على التنفيذ في جميع أقسام الصك الختامي.

وقد اتّسم الشكل الإجمالي للاتفاق بلهفة الاتحاد السوفياتي على إضفاء الشرعية على هيمنته على أوروبا الشرقية وتصميم الغرب على انتزاع ثمن ذلك. ففي حين أن الاتحاد السوفياتي أكّد على مبدأ عدم التدخّل (المبدأ السادس) بوصفه جوهر الاتفاق، فقد كان الغرب يركز بشكل متواصل على حقوق الإنسان (المبدأ السابع) بوصفه لب الموضوع. وقد دارت مناظرات ما بعد هلسنكي إلى حدّ بعيد حول هاتين القضيتين: كان الاتحاد السوفياتي يشدد على أنه لا يحقّ لأيّ حكومة أو جماعة أجنبية أو أفراد أجانب التدخّل في مجالات ولايته القضائية السيادية وكان الغرب يؤكّد على أن مبدأ عدم التدخّل لا يشكل عقبة أمام مراقبة احترام حقوق الإنسان ضمن النطاق السوفياتي.

بعد تدشين مبدأ غورباتشوف في ١٩٨٥ – ٦ أصبحت موسكوأكثر انقيادا لنصوص السلة الثالثة المتعلّقة بالقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان. وقد تعزّزت العملية جرّاء الثورة في أوروبا الوسطى والشرقية في عام ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين. وفي اجتماع كوبنهاجن لعام ١٩٩٠ الخاص بالمتابعة تمت الموافقة بالإجماع على أفكار الديمقراطية متعدّدة الأحزاب والتعدّدية السياسية وحماية الأقليات والقضاء المستقل من قبل جميع الأطراف بوصفها مبادئ توجيهية للسلوك السياسي. وهكذا رغم افتقار اتفاقات هلسنكي للهيكل التنظيمي الرسمي فقد كانت أداة دبلوماسية هامة ساهمت في نهاية التمحور الثنائي في أوروبا وفي إيجاد هندسة أمنية جديدة لاحقا تتضمّن توسّع ناتوشرقا والشراكة مع روسيا في تدابير السلام.

الهرمية Hierarchy

هي نظام تراصف يتجلّى في جميع الأنظمة الاجتماعية وإن اختلف الأساس الذي يقوم عليه ذلك النظام. يقوم التراصف في النظام الدّولي على أساس القوة والمركز. فإذا أخذنا هذين البعدين كمتحوّلين مستقلّين من الممكن تمييز هرميات تستند إلى نماذج تعتبر القوة عاملين متوزّعين بشكل غير متساو بين الدّول الأعضاء. ونتيجة لذلك نجد أن العلاقات التي تنشأ ضمن هذه الهرميات تؤدّي إلى نتائج غير متساوية بين الدّول الأعضاء في النظام. وعند تعديل منظور الدّولة كطرف فاعل ليشمل أفكار الأطراف الفاعلة المختلطة فعندئذ تعمل المنظّمات الحكومية الدّولية والمنظّمات الدّولية غير الحكومية على تشويش الصورة دون إلغاء فكرة الهرمية كليا. فعندما بدأ دارسوالشركات متعدّدة الجنسيات بدراستها بوصفها "كيانا جديدا ذا سيادة" كان من المألوف مقارنة المبيعات السنوية الإجمالية للشركة متعدّدة الجنسيات مع الناتج القومي الإجمالي للدّولة، ممّا يوحي – على الأقل في هذه الهرمية الثنائية – بأن الشركة متعدّدة الجنسيات أعلى درجة من كثير من الدّول.

لقد حاول في الفترة قريبة العهد بعض كتاب الواقعية الجديدة مثل والتز (Waltz) (١٩٧٩) مقابلة فكرة الهرمية مع فكرة الفوضى. ويرى هذا الرأي أنه بما أن النظام هو فوضى فلا يمكن أن يكون هرميا. وكما تبين المناقشة آنفة الذكر تعتمد هذه الثنائية الواقعية الجديدة في أسبابها المنطقية على تعريف للهرمية مختلف نوعا ما عما يوحي به الاستعمال المنطقي السليم. ويمكن القول إن مدرسة الواقعية الجديدة، بتعريفها الهرمية بهذه الطريقة، قد حرمت نفسها من أداة تحليل تنطوي على القوة وتستعمل على نطاق واسع ضمن النظرية الاجتماعية.

انظر structural power (القوة البنيوية).

المندوب السامي High Commissioner

مصطلح تطلقه دول الكومنولث بشكل خاص على السفراء أو على رؤساء البعثات التي يرسلها قطر عضوإلى قطر عضوآخر. ويشير استخدام هذا المصطلح بدلا من كلمة "السفير" إلى العلاقة الخاصّة التي يعتقد أنها موجودة بين أعضاء هذه الجماعة الفرعية الدّولية.

السياسة العليا High politics

يستخدم هذا المصطلح في سياقين. الأول، في تحليل السياسة الخارجية، حيث يستخدم كتعبير جماعي عن بعض مجالات القضايا التي لها أهمية حاسمة. ثانيا، يستخدم في دراسة التكامل حيث انطلاقا من الاستعمال الأول يحدّد المنظّرون ثانية بعض مجالات القضايا المستعصية إلى حدّ كبير على عمليات التكامل. ويتضمّن المعنيان تقسيما أفقيا ومقابلة صريحة مع السياسة الدّنيا. وتتجلّى أيضا الفكرة القائلة إن السياسة الخارجية منظّمة انطلاقا من هرميات بهذه الطريقة في تحليل النخب. فالهرميات هنا هي، بالطبع، تتعلّق بالسؤال "من الذي يرسم السياسة الخارجية؟" وليس بمجالات القضايا.

في استعمالها الأول تفيد السياسة العليا ضمنيا بأنه في حالات الصراع يكون لقضايا السياسة الخارجية الأولوية على القضايا الدّاخلية. ومن المؤكّد أن فكرة أولوية السياسة الخارجية هي تقليد متبع في كثير من الدّول. وفي الأنظمة التمثيلية تؤدّي هذه الأولوية إلى أوامر مفادها أن "السياسة الحزبية يجب أن تتوقّف عند حافّة الماء" وكثيرا ما تشجّع الأحزاب السياسية على البحث عن مجالات يتّفق عليها الحزبان، وهذا بالطبع في مجالات السياسة العليا. وتنطوي السياسة العليا، في الحدّ الأدنى، على المحافظة على القيم الأساسية – بما في ذلك المحافظة الوطنية على الذّات – وأهداف الدّولة طويلة الأجل. ومن الواضح أن هذه ليست اهتمامات عابرة أو مؤقّتة بل إنها تتّصف باستمرارية لافتة مع الزمن. تعدّ أوضاع الأزمات، تعريفا، بأنها من قضايا السياسة العليا، لأن إحدى الخصائص الظرفية للأزمة أن تكون القيم الهامة معرضة للخطر. وكذلك فإن السياسة العليا تشمل التغييرات الهامة في توجّه الدّولة – على سبيل المثال قرار المملكة المتحدة بطلب الانضمام إلى الجماعة الأوروبية، أو قضية استقلال دولة من دول العالم الثالث.

ومن منطلق هياكل النخبة تتمّ معالجة مسائل السياسة العليا من قبل شاغلي المناصب الرسمية. وفي بعض الدّول، لا سيّما الولايات المتحدة، كثيرا ما يشار إلى التصريحات الرسمية الصادرة عن القيادة القومية بشأن السياسة العليا على أنها "مبادئ" (doctrines). وبعد صدور القرار وبلوغ مرحلة التنفيذ يتمّ تناول قضايا السياسة العليا ضمن السياق البيروقراطي والتنظيمي. فقرار المملكة المتحدة تقديم طلب للانضمام إلى الجماعة الأوروبية، مع أنه اتّخذ بعد

استمزاجات على أعلى المستويات، فإنه دخل بسرعة ضمن العجلة البيروقراطية عندما جاءت مرحلة تنفيذه وبدأت مفاوضات الانضمام.

وقد استعمل مصطلح السياسة العليا بالمعنى الثاني بوصفه نقدا ضمنيا لكل من نظريتي التكامل الانتفاعية (functionalist) والانتفاعية الجديدة (neo - functionalist) . والحجّة هنا هي أنه من خلال إهمال بعض نظريات التكامل للطابع المميّز للسياسة العليا، فإنها تكون متفائلة أكثر ممّا ينبغي بشأن احتمالات نجاحها. ولقد كان منظّروالتكامل يسارعون إلى الافتراض بأن الدّوافع الاقتصادية للتغيير من شأنها أن تتغلب على الدّوافع السياسية للمحافظة على الوضع الراهن. وكان يعتقد، انطلاقا من فكرة الانتشار، أنه سينجم نوع من الزخم التلقائي والذي لا يمكن مقاومته. وقد برهنت مبادئ السياسة العليا من مثل سيادة الدّولة على أنها أكثر ممانعة ممّا كان يفترض في بعض الأحيان. ومن المشهود للفيدراليين أنهم كانوا مستعدّين غريزيا للتعامل مع قضايا السياسة العليا من هذا القبيل مباشرة وأنهم لم يفترضوا أن تجاهل أصحاب المذهب الانتفاعي والانتفاعي الجديد للسياسة العليا أمر مبرّر أو ينطوي على الحكمة.

هيروشيما Hiroshima

تمّ إسقاط أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما اليابانية في الساعة ٨,١٥ بالتوقيت المحلّي بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٤٥. وكانت قنبلة أورانيوم من عيار كيلوطن، أسقطت من طائرة ب – ٢٩ معدلة من على ارتفاع أكثر من ٣٠٠٠٠ قدم. وكان الموت والدّمار اللذان تسبّب بهما الانفجار المباشر واسعي الانتشار. وبالنظر لحجم الفوضى التي أصابت خدمات الإنقاذ فقد مات لاحقا الكثيرون من الذين كانت إصاباتهم شديدة. وفي فبراير ١٩٤٦ أوضحت القيادة العليا للحلفاء أن تقديراتها للإصابات كانت كما يلي: ٧٨١٥٠ وفاة و١٣٩٨٣ من المفقودين و٩٤٢٨ من الجرحى من ذوي الإصابات البالغة و٢٧٩٩٧ من الجرحى من ذوي الإصابات الطفيفة. وهذه الأرقام قد تكون مبالغة في الحذر.

لم يتم اختبار القنبلة قبل استعمالها. لذا يمكن اعتبار هيروشيما تجربة واقعية. ويتّفق معظم المعلّقين على أنه، كما هو الحال في معظم القرارات الصعبة، كان القرار ينطوي على مجموعة من العوامل المعقدة. فمن المؤكّد أن الولايات المتحدة كانت متلهفة لتجنب اجتياح ينطوي على المقاومة للجزر اليابانية الرئيسية ولإنهاء الحرب، إذا أمكن، قبل تنفيذ الاتحاد

السوفياتي لتعهده بإعلان الحرب على اليابان. وكان استخدام القنبلة إظهارا لما تنطوي عليه الأسلحة النووية من نتائج مريعة، مع أن مخزون الولايات المتحدة في ذلك الوقت كان أصغر من أن يبلغ أكثر من قدرة افتراضية. ويجب التنويه بأن الولايات المتحدة كانت متفوقة كليا في قوتها الجوية على اليابان. وقد تعزّز في هيروشيما المعنى المتضمّن بأن بوسع الولايات المتحدة تدمير أهداف مدينية كبيرة إذا شاءت.

وأصبحت هيروشيما منذ ١٩٤٥ رمزا لفجر العصر النووي. فأنصار الأسلحة النووية يعتبرونها مذكّرا مفيدا للقوة الكامنة التي تركّز عقول المعتدين المحتملين على الخطر الرادع. ويرى المعارضون لتلك الأسلحة في هيروشيما الحاجة إلى الهروب من نظام للعلاقات يقوم على أساس التهديدات والأعمال الانتقامية التي يكلّف تنفيذها أكثر ممّا ينبغي.

هوبزي (نسبة إلى هوبز Hobbes) Hobbesian

هذه التسمية لعلّها هي والمكيافيللية أشهر تصنيف عفا عليه الزمن للمقاربة الواقعية للعلاقات الدّولية. ومن غير الصعب تبين السبب. إن وصف توماس هوبز (Thomas Hobbes) (١٥٨٨ – ١٦٧٩) للعلاقات بين الدّول مستقى إلى حدّ بعيد من مماهاة ذلك بوضع الإنسان في "الحالة الطبيعية" قبل إنشاء المجتمع المدني (Leviathan, ch. xiii). يرى هوبز أن الحالة الطبيعية فوضوية وحربية وتكون فيها حياة الإنسان "منعزلة، هزيلة، كريهة، وحشية وقصيرة". فانطلاقا من هذه المقارنة الأهلية قال إن الدّول، شأنها شأن الأفراد، هي في حالة طبيعية، وهي حالة الحرب:

"ولكن مع أنه لم يحدث قط أن كان رجال معنيون في حالة حرب بعضهم ضدّ بعض، إلا أنه كان الملوك والأشخاص من ذوي السلطة المهيمنة، بالنظر لاستقلاليتهم، في حالة مستمرّة من الغيرة وفي حالة وضع المجالدين (gladiators) الموجّهة أسلحتهم وعيونهم بعضهم إلى بعض، أي حاميات حصونهم ومدافعهم، إلى حدود ممالكهم مع وجود جواسيس على جيرانهم، وهي حالة حرب (صفحة ٦٥).

يمثّل هذا الوصف للفوضى ومعضلة الأمن اللتين يواجههما كل فرد (وبالتالي كل دولة) مما هو الأساس المفاهيمي ما يمكن أن يسمّى بالمدرسة الواقعية "الصرفة". ويبدوأنها تتضمّن جميع العناصر الأساسية. فالإنسان عدواني وأناني، والدّولة تسعى وراء أغراضها فقط، وتتحدّد

المصلحة من منطلق القوة، والصراع شيء طبيعي والبيئة الاجتماعية فوضوية. ولا يوجد قانون أو أخلاق تذكر والأفعال محدودة، إن وجدت على الإطلاق، بالتعقّل، وهو على أي حال لا يزيد كثيرا على المصلحة الذاتية المستنيرة.

وتبعا لهذا التشبيه المحلّي، فإن الخلاص المنطقي من هذا الوضع هو إيجاد "لوياثان (حيوان بحري ضخم) بين اللوياثانات"، لكن هوبز قاوم هذه الخطوة نحو إمبراطورية عالمية أو حكومة عالمية, ومعظم المعتقدين بهذا الرأي يجادلون بأن البقاء يستند إلى شكل من أشكال ميزان القوى. ولم يكن هوبز نفسه مهتمّا بالعلاقات بين الدّول؛ وملاحظاته عنها هي فرع، جزء ثانوي، من تفسيره للسياسة المحلّية وتبريره للحكومة. لذا فإنه من العجيب نوعا ما أن يكون لإشاراته القليلة والقصيرة للعلاقات الدّولية هذا الأثر. وهذا يرجع جزئيا إلى أسلوب عرضه القوي والذي ينبض بالحياة، ولأنه من ناحية أخرى يبدوأنه ينسجم بشكل عام مع النموذج الواقعي البسيط، وجزئيا بسبب الندرة العامة للتأمل الفلسفي بشأن العلاقات الدّولية.

غير أن ما يحبط بهذا التفسير التقليدي لرأي هوبز من خلاف وجدل ليس بالشيء القليل. فمن الممكن المجادلة بأن هوبز نفسه لم يكن "هوبزيا" بالمعنى التقليدي. فـــ هوبز يصف ذلك الوضع الطبيعي الذي كان الإنسان يعيش فيه من دون قوة عامة "لجعلهم جميعا خائفين" بأنه حرب الجميع ضدّ الجميع، ثم، كما هو الحال مع لوك بعده، يشير، مستبقا الحجّة القائلة إن مثل ذلك الوضع لم يوجد قط، إلى أن العلاقة بين الدّول تمثّل ذلك الوضع. لكنه يضيف هذه الجملة، التي عليها المعول بالنسبة لرأيه في العلاقات الدّولية. يقول عن حالة الحرب بين الدّول... " ولكن بما أنها تدعم بها كدّ اتباعها، فإن ذلك لا يستتبع ذلك البؤس الذي يصاحب حرية رجال معنيين". لذلك، رغم أنه يشبه بوضوح حالة الطبيعة بالعلاقات بين الدّول، فإن الظروف الخارجية للدّول ليست هي ذات شروط فرادى البشر (أي أنها أقل بؤسا). إن السياسة الدّولية هي في حالة الطبيعة لأنه لا توجد حكومة، لكن عدم وجود الحكومة هذا لا يؤدّي إلى الفوضى كما يحصل بالنسبة للأفراد. فغياب الحكومة في سياقها الدّولي، إذا، ليس غير محتمل كما هو الحال في سياقها الأهلي. بل قد يكون متلائما مع فكرة مجتمع دولي للدّول ("المجتمع الفوضوي الذي لا حكومة له") ("anarchical society"). وعلاوة على ذلك، فإن هوبز يماهي صراحة قوانين الطبيعة – التي توجب السعي إلى السلام حيثما أمكن ذلك – مع قوانين الأمم. وهذا يدلّ على أنه بدل أن تكون العلاقات بين الدّول معركة كئيبة لا تلين من أجل استمرار البقاء اليومي،

فإنها قادرة على أن تغذّي المساعي الجماعية التعاونية المستندة إلى العقل والاحترام المتبادل للقانون. انظر Hedley Bull (1966)

التحالف المقدس Holy Alliance

اتفاق مبهم وصوفي نوعا ما للعون والمساعدة المتبادلين تمّ توقيعه في ١٨١٥ بين ملوك روسيا والنمسا وبروسيا وانضمّ إليه لاحقا جميع حكام أوروبا الآخرين باستثناء البابا والسلطان والعاهل البريطاني. وكان التحالف ذا أهمية من حيث إنه يمثّل حركة رجعية يفترض أنها مسيحية ومناهضة لليبرالية للتدخّل في شؤون الدّول حديثة الاستقلال. وكان الخوف من تدخّل التحالف المقدّس من أجل إعادة الحكم الإمبراطوري في أمريكا اللاتينية عاملا مساعدا في إصدار مبدأ مونرو(Monroe Doctrine). وقد تدمّر التحالف جرّاء التطاحن الدّاخلي حول حرب استقلال اليونان (١٨٢١ – ٢٩). وجرت محاولات، لا سيّما من قبل ميترنيخ (الذي كان يمثّل النمسا، وهي أكثر إمبراطورية كوزمبوبوليتانية (عالمية) وعرضة للتأثر)، لتحويل التحالف إلى قوة شرطة دولية جماعية تحت رعاية نظام "التضافر"، لكن هذا لم ينتج عنه أي شيء. وكانت الخلافات حول نطاق تعاون القوى العظمى، وحول مزايا التدخّل الجماعي، وحول التوجّه الأيديولوجي، تعني أن التحالف لم يكن قط على هذه الدرجة من التماسك التي كان في نية مبدعيه أن يتحقّق.

الاتزان البدني Homeostasis

مصطلح تستخدمه السبرانية وهو بالنسبة إليها مثل التوازن بالنسبة للميكانيك؛ أي أنه يصوّر كيف يحافظ الكائن الحي على حالة ثابتة مع بيئته. وهذا يحدث في السبرانية من خلال معالجة المعلومات عن البيئة بالنسبة للأهداف التي يسعى الكائن الحي لتحقيقها وتكييف أنماط السلوك بناء على ذلك. وبما أن تدفّق المعلومات إلى داخل النظام مستمر – وهذا أحد المبادئ الأساسية للسبرانية – فإن الاتزان البدني هو ذاته عملية جارية. وخلافا لمصطلح التغذية الرجعية (feedback) – وهي مستقاة أيضا من السبرانية – فإن مصطلح الاتزان البدني لم يدخل في مجرى التحليل السياسي النموذجي. ويبقى المرجع الرئيسي عن هذه الأفكار هو عمل كارل دويتش (Karl Deutsch) (١٩٦٣).

الانتشار الأفقي Horizontal proliferation

انظر nuclear proliferation (الانتشار النووي)

المطاردة التي تتخطّى الحدود القومية Hot pursuit

هي مبدأ قانوني يقترن عادة بالقانون البحري لكنّه يستعمل الآن على نطاق واسع ليشمل الأنشطة في البر والجووالبحر. وهو يشير إلى الحق في مطاردة مجرم خارج الحدود الإقليمية للطرف الذي يقوم بالملاحقة. والنعت المقترن بهذه المطاردة يعني أن ممارسة هذا الحق مقيدة بالظروف والزمان والمكان. فالملاحقة يجب أن تنطلق من الولاية القضائية للطرف المتضرّر وأن يتمّ الاضطلاع بها فقط من قبل الأشخاص المفوضين وأن تستمرّ حتى يتم إلقاء القبض على المجرم وأن تتوقّف حين يصل المجرم إلى منطقته الإقليمية أو منطقة طرف ثالث. وهي مبرّرة بوصفها وسيلة تمكّن من الممارسة المعقولة للولاية القضائية الإقليمية.

حقوق الإنسان Human rights

إن الفكرة التي مفادها أن البشر لهم حقوق لأنهم بشر لا لأنهم مواطنوالدّولة "س" أو الدّولة "ع" هي، من منظور ممارسة العلاقات الدّولية، فكرة جديدة. ينطلق التفكير التقليدي من أن القانون الدّولي يهتمّ بالدرجة الأولى بحقوق الدّول – لا سيّما الحقوق المقترنة بأفكار ما بعد وستفاليا المتعلّقة بالسيادة وما يستتبعها من عدم التدخّل. أما حقوق الإنسان، بالقدر الذي يعترف بها، فهي تصنف ضمن حقوق الدّول، حيث إن العرف جرى بأن القانون الدّولي هو قانون بين الدّول في حين أن القانون البلدي هو قانون بين الأفراد. ومع أن التمييز لم يكن قط بمثل هذا الوضوح – فقد كانت حقوق الغرباء والرعايا الأجانب مصدر اهتمام، على سبيل المثال – الأوصاف التقليدية للسياسة الدّولية والقانون كانت دائما متمحورة حول الدّولة نوعا ما بهذه الطريقة. على أن التمييز بين الاثنين أصبح ضبابيا أكثر فأكثر وشهدت السياسة العالمية المعاصرة انبعاثا مفاجئا في مسألة حقوق الإنسان ومكانها في نظام الدّولة. ويمكن القول إنه في حين أن ابتكار السياسة العالمية في القرن السابع عشر كان يتمثّل بمجتمع الدّول، فإن ثورة القرن العشرين هي إيجاد نموذج أولي لمجتمع عالمي يكون للأفراد فيه وضع متساو مع وضع الدّول وتعترف فيه الدّول نفسها بأن القضايا المتّصلة بالحقوق الأساسية للبشر هي جزء مشروع من اهتمامات السياسة الخارجية على قدم المساواة مع الاهتمامات التقليدية بالسلام والأمن

والرفاه الاقتصادي. وقد كان إنشاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في ١٩٤٦ إيذانا رسميا بهذه العملية، وفي ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ (وهو اليوم الذي سمّي يوم حقوق الإنسان) أصدرت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولم يعترض أحد على هذا الإعلان، رغم امتناع جنوب إفريقيا والعربية السعودية والاتحاد السوفياتي عن التصويت. وقد عملت اللجنة على وضع ميثاقين ليكونا جوهر الإعلان العام: الأول كان عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثاني عن الحقوق المدنية والسياسية. وقد أقرت الجمعية العامة الأولى في ١٩٦٦ (مع أنه لم يدخل حيّز التنفيذ إلا بعد عشر سنوات) لكن الميثاق الثاني لقي صعوبات أشد، وكانت اللجنة الاستقصائية التي تأسّست تواجه حكومات شموسة تصرّ على مبدأ هيمنة حقوق الدّول (على سبيل المثال، رفضت إسرائيل أن تتعاون مع تحقيقات اللجنة بشأن الانتهاكات المحتملة في الأراضي المحتلة بعد حرب الأيام الستة). وهكذا فإن النظام الدّولي قد وضع مدوّنة لحقوق الإنسان الثابتة وحاول إيجاد آلية قضائية بإمكانها التحقيق في التعديات لكن مشكلة التنفيذ تظل شائكة. فالدّول تستطيع تجاهلها، بل تتجاهلها بالفعل. ومع ذلك فإن هذه المقترحات، بوصفها إعلانا لمبدأ، وربما لأخلاق عالمية إيجابية، لها أثر واضح على الرأي العام العالمي ويستخدم المعيار الذي وضعته كمعيار لقياس، وحتى ضرب الدّول التي تصرّ على عدم الالتزام. وقد تعرّضت روديسيا وجنوب إفريقيا والاتحاد السوفياتي والصين للانتقاد كثيرا في الفترة قريبة العهد.

وعلى الصعيد الإقليمي، خلافا للصعيد الدّولي، كان العمل على تنفيذ حقوق الإنسان أكثر نجاحا. فقد سعت الاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان (١٩٥٣) لا لتحديد هذه الحقوق فحسب، بل أيضا لتنفيذها. فقد تمّ إنشاء لجنة ومحكمة لحقوق الإنسان يمكن للأفراد رفع دعاوى لديها ضدّ حكوماتهم. وثمّة تطورات مماثلة في القارتين الأمريكيتين. فقد أنشأت الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان (١٩٧٨) لجنة ومحكمة أتاحت أيضا للأفراد رفع شكاواهم إليها. وفي إفريقيا يعد ميثاق بانجول لحقوق الشعب (١٩٨١) بأنه أضعف نوعا ما من مثيليه الأوروبي والأمريكي. ولعل هذا يرجع بالدرجة الرئيسية إلى المفاهيم الإفريقية المختلفة عن حقوق الإنسان – وهي مفاهيم تؤكّد على حقوق الجماعات و ("الشعوب") بدلا من حقوق الأفراد. وفي جميع هذه الأوضاع، سواء وجدت وسائل التنفيذ أو لم توجد، فإن قوة الرأي العام لها أهميتها في الصراع بين الأفراد وقوة الدّولة الطاغية في بعض الأحيان ولم تكن الابتكارات

الأخرى الإقليمية ناجحة بقدر مثيلاتها الأوروبية والأمريكية. ولم تحرز اتفاقات هلسنكي لعام ١٩٧٥ والتي تضمّنت أحكاما بخصوص حقوق الإنسان، تقدّما كبيرا في الكتلة السوفياتية وذلك يعود جزئيا إلى أن اتفاقات هلسنكي غير ملزمة قانونيا للموقعين عليها. كما أن اللجنة العربية المعنية بحقوق الإنسان (١٩٦٩) لم تحرز تقدما يذكر لأن حقوق الجماعة تأتي قبل حقوق الفرد في الإسلام. فبالنسبة للمسلمين تأتي التزامات المسلم تجاه ربه، الذي خلق جميع البشر، تأتي منطقيا قبل الالتزامات تجاه الأفراد. ومن بين المؤسّسات غير الحكومية المهتمّة بهذا الموضوع تبرز منظّمة العفوالدّولية (المؤسّسة في بريطانيا عام ١٩٦١). تختص هذه الجماعة بالعمل النشط لتأمين الحرية لسجناء الضمير وقد نجحت في حملاتها المتعلّقة بحقوق آلاف المنبوذين على النطاق العالمي. ومن المنظّمات المتخصصة في هذا الميدان جماعة حقوق الأقليات وجمعية مناهضة الرق واللجنة الدّولية للصليب الأحمر - وجميعها مهتمة بجوانب محدّدة من حقوق الأفراد.

رغم أن القرن العشرين شهد تحرّكا نحو قبول حقوق الإنسان كجزء أساسي من السياسة العالمية أكبر من أي وقت آخر، فإن جدلا كثيرا يدور حول الجوانب التي ينبغي التأكيد عليها. ففي الغرب تتصدّر حقوق الأفراد بأن يتحرّروا من تدخل الآخرين، في حين أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كانت لها الأسبقية على الحقوق المدنية والسياسية. فالحرية في الدّول الاشتراكية كان يعبر عنها من منطلقات اجتماعية واقتصادية: أما في الدّول الليبرالية فالمسألة مدنية وسياسية إلى حد كبير. فهنا يكمن ربما بعد هام للتوتر بين نظامين، وبالنظر لتأكيد العالم الثالث على التنمية الاقتصادية بدلا من الحماية القانونية للحريات المدنية فإنه يميل إلى الرأي الاشتراكي. ومع ذلك، فإن الرزق والاحتياجات الأساسية كثيرا ما تكون موضع اهتمام وضغط أكبر من الدقائق الدستورية والإجراءات القانونية الوقائية (R. J. Vincent, 1986). على أنه مهما كانت الاختلافات الأيديولوجية ما من شك بأن قضية حقوق الإنسان قد غيّرت، ربما إلى الأبد، المفهوم الكلاسيكي للعلاقات الدّولية.

المساعدة الإنسانية Humanitarian assistance

تقترن تقليديا بأعمال المساعدة التي تضطلع بها الدّول في الكوارث الطبيعية ذات الطابع المؤقت مثل الزلازل والفيضانات والحريق والمجاعات الخ. وتقترن في النظرية القانونية الدّولية

بفكرة "المساعي الإنسانية الحميدة" التي طورها فاتل (Vatell) بشكل خاص. وهي لا تعتبر واجبا في القانون الدّولي بل تقدم "عن طيب خاطر وسخاء". وقد جادل بعض المنظّرين الحديثين بوجوب توسعة المفهوم ليشمل لا الكوارث الطبيعية والمؤقتة فحسب، بل أيضا الكوارث الاجتماعية والمستوطنة. وعلاوة على ذلك ينبغي اعتبار المساعدة الإنسانية واجبا إيجابيا وبالتالي يمكن للمعانين طلبها كحق منبثق ليس من مبدأ "الإنسانية المشتركة" فحسب، بل أيضا كنتيجة منطقية للعضوية في الأسرة الدّولية للدّول. فتقديم الحدّ الأدنى من ضرورات العيش للجميع، مثلا، لا يجب اعتباره عمل بر وإحسان بل فرض قانوني بموجب مبدأ عدالة التوزيع.

انظر Human rights (حقوق الإنسان)

التدخّل (لدوافع) إنسانية Humanitarian intervention

التدخّل القسري في الشؤون الدّاخلية لدولة ما لحماية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على نطاق واسع. بهذا المعنى يجب تمييزها عن "المساعدة" الإنسانية التي لا تنطوي على القسر والتي تحدث عادة بموافقة الدّولة المعنية. بعبارة أخرى، ينطوي التدخّل (لدوافع) إنسانية على استخدام القوات المسلّحة من قبل دولة أو مجموعة من الدّول أو منظّمة دولية من منطلق الدّوافع الإنسانية بغرض محدد هو منع أو تخفيف الآلام واسعة الانتشار أو الموت. وكما هو الحال بأنواع أخرى من التدخّل فهو موضع خلاف في العلاقات الدّولية والقانون الدّولي من منطلق أنه مدمر: فهو يهدد الأساس المؤسّسي للنظام الدّولي. وعلى وجه التحديد فإنه يعتبر تهديدا لأساس مبدأ وستفاليا المتصل بالسيادة وما يقترن بها من عدم التدخّل.

منذ نشوء نظام الدّول الحديثة، سعى البحاثة والممارسون لتحديد الظروف التي يمكن فيها للأطراف الفاعلة تدخّل بعضهم في شؤون بعض. والافتراض العام هو أنه بما أن عدم التدخّل هو القاعدة في هذا النظام اللامركزي، فإن جميع حالات التدخّل يجب أن تكون مبررة. لذا، لا عجب أن التدخّل محفوف، نظريا وعمليا، بالصعوبات السياسية والقانونية. ويتجلى هذا الغموض في ميثاق الأمم المتحدة الذي يرتكز على عدم التدخّل (المادتان ٢ – ٤ و٢ – ٧) ومع ذلك فقد حدد بعض الظروف التي يسمح فيها بالتدخّل ("تهديد السلام"، الفصل السابع). فالأمم تأخذ احتياطاتها في محاولتها لإيجاد التوازن بين مقتضيات سيادة الدّول وتلك الخاصة بالسلطة الدّولية، أو، كما يقول البعض، بين مقتضيات النظام والرّغبة في إحقاق العدالة. ويبدوأن هذا

التوازن آخذ في الانحياز نحو تفسير "أقل تشدّدا" للسيادة يعترف بغلبة حجة حقوق الإنسان في التدخّل.

نجد أول مقولة موثوقة لمبدأ التدخّل (لدوافع) إنسانية في كتابات غروتيوس (Grotius) في De Jure Belli ac Pacis, 1625 الذي افترض حق التدخّل لمنع المعاملة القاسية من قبل دولة ما لرعاياها. فهو يرى أن هذا الحق متأصّل في النظريات الكلاسيكية للحرب العادلة، وقد همّش هذا المبدأ، من القرن السابع عشر حتى نهاية الحرب الباردة، أمام نصوص عدم التدخّل القاهرة الواردة في معاهدة وستفاليا والتي تعد المبدأ السلوكي الأساسي في النظام الدّولي. غير أن بعض حالات التدخّل لأسباب إنسانية واسعة النطاق قد حدثت بالفعل (اليونان في ١٨٢٧، لبنان في ١٨٦٠، البلقان في ١٨٧٧ – ٨ وفي الحملة متعدّدة القوميات إلى مقدونيا ١٩٠٥). ولكن كما تبين تلك الأمثلة، من الصعب جدا التفريق بين هذه الحالات من التدخّل الأوروبي وممارسة السياسة الواقعية التقليدية حيث إنها أثيرت ضدّ الإمبراطورية العثمانية إزاء الاضطهاد الحقيقي أو المفترض للرعايا المسيحيين. وقد بدا في الفترة الحديثة أن الجماعة الدّولية لا ترغب، بصفة عامة، بتعزيز حقوق الإنسان من خلال فرضها بالقوة. ولم يكن ذلك لمجرّد التسليم الشامل لمصلحة النظام، بل لأنه منبثق عن الخوف، الذي عبّرت عنه الدّول النامية بشكل خاص، من احتمال أن يصبح "حصان طروادة" لتدخل القوى العظمى في شؤونها الدّاخلية.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة عاد المبدأ إلى الظهور في كل من النظرية الدّولية وفي ممارسة الدّول. وكانت النقطة الفاصلة هي إنشاء "ملاذ آمن" في شمال العراق عام ١٩٩١ بعيد حرب الخليج. ومنذ ذلك الوقت جرت سلسلة من عمليات التدخّل لأسباب إنسانية في الصومال وهاييتي وليبيريا وراوندا والبوسنة. ولم تنجح أي من هذه العمليات بالمعنى العملي. ومع ذلك فإن القضية تحتلّ موقعا متقدّما في الأجندة الدّولية. وتعود أسباب ذلك إلى غياب الصراع بين القوى العظمى وانتشار الوعي بحقوق الإنسان وعولمة المعلومات ونزعة مجلس الأمن إلى تفسير "تهديد السلام" بشكل موسع. ومع أنه لا يوجد حتى الآن حق قانوني للتدخّل الإنساني مماثل للحقوق التقليدية للدّول، إلا أنه يوجد توافق متنام في الرأي الذي مفاده أن نظام وستفاليا تقييدي أكثر مما ينبغي (G. M. Lyons and M. Mastanduno, 1995). من المؤكّد أن الوضع المميز للسيادة في القانون الدّولي يتعرّض الآن للهجوم، وكما تبين حالات التدخّل الست التي أجازتها الأمم المتحدة، فقد أصبح يوجد الآن حق مقيد ولكنه آخذ في التطوّر في التدخّل لأسباب

إنسانية إلى جانب ممارسة لهذا الحق آخذة في الظهور. إن ابتعاد الحركة العامة عن الواقعية، في النظرية الدّولية، قد عزّزت هذا الاتجاه. غير أن معارضة الدّول المستمرة لتعريض قواتها للخطر لغير أغراض الأمن القومي لا تزال تشكل عائقا قويا كما ظهر من انسحاب الولايات المتحدة من الصومال عام ١٩٩٢. فمن دون استراتيجية للدخول والخروج سيبقى صانعوالقرار مترددين قبل الالتزام بالتدخّل. لذا بالرغم من الميل المتنامي للتدخّل (ينجم عادة عن مطالبة الجمهور بـــ "فعل شيء ما") فإن هذه المشاكل العملية تنتظر الحل.

إن حالات التدخّل التي يشار إليها أحيانا بعبارة "الجيل الثاني لحفظ السلام" لم تطور حتى الآن إجراءات عملية جاهزة، مع أن الاتجاه العام يبدوأنه يهدف إلى إنشاء بيئة آمنة لتقديم المساعدة الإنسانية، بدلا من الانخراط في حرب لأغراض إنسانية. وفي حين أن المناظرة التقليدية حول التدخّل الإنساني كانت قانونية فإن المناظرة الحالية هي سياسية/ دبلوماسية/ عسكرية بالدرجة الأولى. فهي عبارة عن البحث عن أفضل الظروف التي يمكن تنفيذها فيها دون ترك الباب مفتوحا للإساءة و/ أو دون مفاقمة الأوضاع في الموقع. ورغم هذه الصعوبات، من الواضح أن العلاقات الدّولية هي الآن في حالة انتقالية. فالسيادة تتعرّض للتآكل بشكل متواصل من قبل حقوق الإنسان ومع ذلك فإن البشرية لم تتخل بعد كليا عن إطار وستفاليا. ولا شك أنها محاصرة من قبل هذا المبدأ لكنها تبرهن بشكل يدعوإلى الإعجاب على معاودة الانبعاث والتكيف.

انظر International Red Cross (الصليب الأحمر الدّولي)؛
Medecins Sans Frontieres (أطباء بلا حدود).

القنبلة الهيدروجينية Hydrogen Bomb

هي أقوى سلاح اخترعه الإنسان – حتى الآن. وتتولّد طاقتها من خلال انصهار نظائر الهيدروجين المشعة. لذا يشار إليها أحيانا بعبارة قنبلة "الانصهار"، مع أن هذا السلاح بوضعه الراهن يجمع بين الانشطار والانصهار، حيث يتم تفجير قنبلة ذرية صغيرة لتقوم بإطلاق انصهار الهيدروجين. وقد جعلت هذه العملية ذات المرحلتين البعض يشيرون إلى السلاح "النووي الحراري" (thermonuclear) بدلا من القنبلة الهيدروجينية. إن حجم السلاح الهيدروجيني غير محدود – نظريا على الأقل – وتقاس الأسلحة ذات الفعاليات بوحدات

الميغاتون (ملايين الأطنان). وقد جعلت هذه الزيادة الأسّية في القوة التدميرية البعض يجادلون بأن الثورة الحقيقية هي الثورة النووية الحرارية وليست النووية. فالفرق بين الأسلحة الانصهارية والأسلحة الانشطارية أكبر من الفرق بين الأسلحة الانشطارية والتقليدية.

ومع أن اهتمام العلماء بالانصهار يعود إلى عام ١٩٤٢، فإن الدّافع السياسي للتطوير جاء من سباق التسلح. فتجربة الاتحاد السوفياتي لسلاح ذري في ١٩٤٩، بشكل خاص، دفع الإدارة الأمريكية إلى النظر في مضامين البحث والتطوير المتعلّقة بالأسلحة النووية الحرارية. لقد أثارت التجربة الذرية السوفياتية، التي تمّ التوصّل إليها قبل سنوات عدّة ممّا كان متوقّعا، مخاوف الولايات المتحدة لدرجة أنها شعرت بأنه لا يسعها عدم المبالاة إزاء قيامها بتطوير الأسلحة الانصهارية نفسها.

جرت مناقشة السياسة حول ما يسمى بـــ "الأعظم" (super) خلال إدارة ترومان بين ثلاث هيئات: وزارة الدّفاع ووزارة الخارجية ولجنة الطاقة الذرية. وكان الإجماع بين الهيئات الثلاث حول تطوير "الأعظم" بعيدا عن التمام. بل كان يوجد داخل الإدارة وخارجها أصوات قوية ضمن المجتمع العلمي تجادل ضدّ تطوير الأسلحة الهيدروجينية. وقد ساد بشكل خاص شعور لدى الكثيرين بأنه إذا مضت الولايات المتحدة بتطوير وإنتاج هذه الأسلحة فإن أي احتمالات لإقامة نظام مراقبة دولي ستضيع. كما أن نقادا كثيرين للقنبلة الهيدروجينية جادلوا بأن مثل هذا السلاح المدمّر الذي يستعمل ضد أهداف مدنية سيكون من دون تمييز في آثاره. وقد حذّرت هذه المخاوف المبكرة، في توقّع عجيب للمناظرات اللاحقة حول الدّمار المتبادل المؤكّد، من تطوير الولايات المتحدة لقدرة "مضادة للمدن".

وأدّى قرار المضي في تطوير الأسلحة الانصهارية إلى التجربة الأولى في ١٩٥١ وإلى تجربة أخرى عام ١٩٥٢ وتجربة بكيني في مارس ١٩٥٤ التي أكدت قوة هذا السلاح. وبحلول وقت تجربة بكيني، كان السوفيات قد باشروا في برنامجهم. وعند النظر إلى الماضي تبدو القرارات المتعلّقة بـــ "الأعظم" في أوائل خمسينيات القرن العشرين تدعوإلى الحسرة فكأنها نافذة ما كادت تفتح إلا وأغلقت لسوء الحظ.

I

ابن خلدون Ibn – Khaldun

فيلسوف عربي (١٣٣٢ – ١٤٠٦) متميّز سبق إلى الكثير من مواضيع النظرية الدّولية الحديثة – لا سيّما تلك التي اقترنت بالواقعية المكيافيللية/ الهوبزية (نسبة إلى مكيافيللي وهوبز). وتشبه كتاباته عن "التاريخ العام" كتابات تيوسيديد (Thucydides) وهيغل (Hegel) وتوينبي (Toynbee). وقد اشتهر بمقدّمته التي وضع فيها "علم الملل والنحل" لكن أعماله أهملت إلى حدّ بعيد في العالم الأنجلو– أمريكي، لكنها لا تزال ذات أثر كبير في فلسفة الشرق الأوسط الاجتماعية والسياسية.

مجموعة البنك العالمي IBRD

مجموعة البنك العالمي IDA

المذهب المثالي Idealism

ويسمّى أحيانا "الطوباوية" (Utopianism) وأحيانا على نحو أقل دقّة "المذهب العقلاني" (rationalism) و "المذهب الليبرالي" (liberalism). ويشير إلى مقاربة للعلاقات الدّولية تشدد على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير القانونية والروح الدّولية وانسجام المصالح لتكون الموجّهة لرسم السياسة الخارجية بدلا من اعتبارات المصلحة القومية والقوة وبقاء الدّولة المستقلّة ضمن نظام لا مركزي متعدّد الدّول. ويرى ئي. هـ. كار (E. H. Carr) (١٩٤٦)، الذي انتقد هذا المذهب أن المغالطة المركزية للمذهب المثالي هو ميله إلى الانغماس في الأماني الخيالية على حساب التحليل التجريبي (empirical) الصارم، إلى حدّ أنه يعرف بـ "الميل إلى تجاهل ما كان وما هو كائن في تصوّره لما يجب أن يكون" (صفحة ١١). فالتشديد المفرط على المبادئ المجرّدة بدلا من الحقائق الواقعية أدّى، برأي كار، إلى عدم القدرة، لا سيّما في العالم الأنجلو– أمريكي، على فهم الأحداث الدّولية والسيطرة عليها، على حدّ سواء، خلال فترة ما بين الحربين. وقد فشل منظّرون مثل آرنولد توينبي (Arnold Toynbee) ونورمان اينجل (Norman Angell) والفرد زيمرن (Alfred Zimmern) وممارسون مثل وودرووويلسون (Woodrow Wilson)، في إدراك أن الأسباب الرئيسية لتصرّف الدّولة وسلوكها يدور حول اعتبارات القوة

والمصلحة القومية بدلا من الأخلاق والنزعة العالمية. ولا بدّ للسّياسات التي تقوم على أساس مثل تلك الأفكار الخاطئة (مثل نزع السلاح العام والتعاون الدّولي والنزعة الدّولية) أن تفشل، لأن "هذه المبادئ التي يفترض أنها مطلقة وعامّة ليست مبادئ على الإطلاق بل هي الانعكاسات اللاشعورية للسياسة القومية والتي تقوم على أساس تفسير معيّن للمصلحة القومية في وقت معيّن". وفي الواقع، رغم أن كار كان من الأوائل الذين عرفوا "المذهب المثالي" بأنه مدرسة أو مقاربة معيّنة سيطرت على التفكير في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأو لى والتي، في الواقع، وضعت علم العلاقات الدّولية بوصفه فرعا مستقلا من فروع المعرفة) فإن التقليد كان مستقرّا في تاريخ الفكر الدّولي قبل القرن العشرين بكثير. فكان لوك (Locke) وبنثام (Bentham) وروسو(Rousseau) وكانط (Kant) وجيه. س. ميل (J. S. Mill) جميعهم يعتبرون "مثاليين" من نوع أو آخر لأنهم جميعا، وإن كان على مستويات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الاقتناع، أعربوا عن إيمانهم بـــ "العقل والضمير" بوصفهما بشيرين بالسلام الدّائم والانسجام الشامل. لقد كان مبدأ القياس المحلّي، الذي يمكن استنادا إليه إعادة خلق الظروف التي أو جدت النظام ضمن الدّولة على الصعيد الدّولي، كان افتراضا مركزيا للمقاربة وهذا أدّى مباشرة إلى الدعوة إلى الأمن الجماعي وإلى إيجاد عصبة أمم من شأنها أن تحلّ إلى الأبد معضلة الأمن المقترنة بفوضى دولية غير مهيكلة وغير مدرّبة. فالمثالي إذا يرى أن السلام لا يقبل الانقسام وأنه قابل للتحقيق.

لقد حلّت الشروح الأكاديمية محلّ "المناظرة بين الواقعيين والمثاليين" التي سيطرت على هذا الفرع من فروع المعرفة (لا سيّما في الولايات المتحدة) في أواخر أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن العشرين، إلى حدّ كبير، لكنها تعتبر الآن مقدّمة عامّة مناسبة (وإن كانت ساذجة وعتيقة) لنطاقات حاصرة خارجية للموضوع.

انظر neo - liberalism (الليبرالية الجديدة)

الأيديولوجية Ideology

هي مجموعة من الافتراضات والأفكار بشأن السلوك الاجتماعي والأنظمة الاجتماعية. وكان لتطبيقها على الدراسات السياسية آثار واسعة النطاق، لا سيّما منذ الثورة الفرنسية. وكثيرا ما يشار إلى هذه الافتراضات والأفكار في السياسة على أنها عقائد (doctrines). وهكذا يمكن

تعريف العقيدة الأيديولوجية بأنها مجموعة من الافتراضات العقائدية بشأن الأوضاع الماضية والراهنة المستقبلية في الأنظمة السياسية، بما في ذلك النظام الدّولي والنظام العالمي. وينظر عادة إلى الأيديولوجيات السياسية على أنها أنظمة فلسفية واضحة ومحدّدة جدّا مثل الماركسية/ اللينينية. وهذا بالتأكيد رأي أضيق أفقا ممّا ينبغي. ومن الواضح أن القومية هي أيديولوجية وفق ما ورد آنفا، ومع ذلك فإنها كثيرا ما تكون أقل وضوحا وتحديدا من الماركسية/ اللينينية؛ ومن المؤكّد أنها أكثر تحديدا ونسبية بالنسبة لثقافة سياسية محدّدة. وتتضمن جميع الأيديولوجيات مكوّنات تحاول وصف وشرح كيف جاءت حالة معيّنة إلى الوجود. وأحيانا تحاول أيديولوجية سياسية ما تحديد ما يسميه محلّلوالسياسة الخارجية أهدافا للمستقبل . فبهذا المعنى تعد الأيديولوجيات السياسية تنبؤية توجيهية. تؤدّي الأيديولوجيات عددا من الوظائف:

١. الأيديولوجيات مصدر للصراع في العلاقات الدّولية. وجد روزكرانس (Rosecrance) (١٩٦٣)، في دراسته لتسعة أنظمة أوروبية منذ ١٧٤٠، وجد أن أربعة، بما فيها أحدث اثنين، تنطوي على عناصر صراع أيديولوجي. وتنطوي الصراعات الأيديولوجية على حدّة شديدة بين الأطراف وعدم الاستعداد لقبول الحل الوسط وميلا واضحا إلى أن تكون كلّية. ولقد كان للعديد من الصراعات الإقليمية بعد الحرب أبعاد أيديولوجية، هي عادة أبعاد قومية. والمثال على ذلك الصراع العربي – الإسرائيلي.

٢. الأيديولوجيات كمصدر للقوة في العلاقات الدّولية. لقد كان التقليد الواقعي الذي يفصل بين القوة والأيديولوجيات يميل إلى حجب إمكانية أن تكون الأيديولوجية مصدرا لقوة مفترضة. وتساهم الأيديولوجية فيما سمّاه شبيغل (Speigel) قوة حافزة. ومع أن مستوى عاليا من الاستقامة الأيديولوجية ليس شرطا لازما أو كافيا لسياسة خارجية نشطة، فإنه يؤدّي إلى سياسات خارجية تدخّلية نشطة. كما أن الأيديولوجية مصدر قدرة ضمن الدّولة ويمكن لهذا البعد الدّاخلي أن يتعدّى حدوده وينتقل إلى البيئة الخارجية. فتصبح الدّول تمثل أيديولوجية معيّنة ضمن النظام الدّولي كانعكاس لمعتقداتها وقيمها. فالزعامة الكريزمية (charismatic) تعتمد على قاعدة أيديولوجية. وهذا النوع من الزعماء يشتقّ قوة ونفوذا كبيرين من النجاح الذي يضمّ من خلاله في شخصيته طموحات طبقات أو أناس معينين. من الأمثلة الكلاسيكية في القرن العشرين

لينين وماووغاندي ومانديلا. وتصبح الكريزما روتينية عندما تبقى مبادئ وممارسات الزعيم بعد حياته وتصبح جزءا من تقليد أيديولوجي.

٣. الأيديولوجيات كتأثير على رسم السياسة. في هذا الاستعمال للأيديولوجية يصبح المفهوم ذاتيا بدرجة أكبر. فتصبح الأيديولوجية نوعا من العدسة التي يرى صانعوالسياسة من خلالها مختلف بيئاتهم ويتصرّفون إزاءها من ذلك المنطلق. فعملية التوصّل إلى تعريف للوضع سوف تقترن بتأثيرات أيديولوجية في عملية السياسة. وتكون هذه التأثيرات الأيديولوجية معمّمة وليست محدّدة. غير أن الخلافات قد تظهر بين الأفراد والجماعات عند تحديد صلتها بمجال قضايا معيّنة. وكثيرا ما كانت تجري شروحات السياسة الخارجية الأمريكية من منطلق أيديولوجيات النزعة الانعزالية والتدخّلية/ الدّولية. ففي سياق المناقشة الراهنة فإن هذه تصبح "العدسات" التي يتم فيها تحديد أهداف السياسة، لا سيّما في الأمد الطويل. يطرح أحيانا القرار الذي اتّخذ بعد ١٩١٩ برفض مثالية ويلسون بوصفه عودة إلى سياسة المصلحة الذاتية. لكن المقاربة المثالية من شأنها أن تراه من منطلق اقتراح النزعة الانعزالية سبيلا والتدخّلية/ الدّولية سبيلا آخر. وهذه التأثيرات الأيديولوجية هي من نتاج تأثيرات الاندماج بالمجتمع، بقدر ما هي موضة فكرية. إن الاندماج في المجتمع، في الطفولة وفي طور الرشد، مهم من ناحيتين. فالاندماج الظاهر في المجتمع، بما في ذلك التلقين (indoctrination)، يحدث في جميع الأنظمة الاجتماعية ويبدأ في الأسرة. أمّا الاندماج الكامن في المجتمع فإنه يحدث طيلة الحياة، من خلال وضع الأفراد في وسط معيّن. وقد مال علم الاجتماع السياسي إلى التركيز على المجتمعات التوتاليتارية (الشمولية) عند فحص دور الاندماج الاجتماعي في إيجاد العوامل الأيديولوجية والمحافظة عليها. غير أن الأنظمة التوتاليتارية هي أكثر الحالات انفتاحا وتطرّفا لما يسمى نزعة عامّة.

٤. الأيديولوجيات كطرق للنظر إلى الموضوع. في هذا الصدد تحتل الأفضليات الفكرية مركز الصدارة. وهذه هي مقاربة ليتل وماكينلاي (Little and Makinlay) (١٩٨٦) للأيديولوجية. فهما يحدّدان ثلاثة أنواع نموذجية؛ الليبرالية والاشتراكية والواقعية. وفي معرض كتابة غيلبين (Gilpin) (١٩٧٥) عن الاقتصاد السياسي، حدّد الأنواع الثلاثة ذاتها وإن كانت المصطلحات التي استعملها مختلفة وأمثلته أضيق نطاقا نوعا ما. وفي

فترة سابقة تحدث الكتاب عن الواقعية والمثالية/ الطوباوية. وفي الفترة قريبة العهد أصبح منظور المجتمع العالمي شائعا. وفي هذا الاستعمال من الممكن استبدال الأيديولوجية بـ "المنظور" أو "العرف الفكري". إنها طريقة للنظر إلى السياسة محلّيا وخارجيا، على حدّ سواء. بل إنها، من منظور المجتمع العالمي، طريقة لهدم هذا التفريق. فهي أكثر اهتماما بالموضوع كما يدرس في الجامعة منها بالموضوع كما تتناوله وزارة الخارجية، غير أن النشاطين مترابطان.

المؤسّسة المالية الدّولية IFC

انظر World Bank Group (مجموعة البنك الدّولية).

المنظّمات الحكومية الدّولية IGOs

هذه المنظّمات تؤسّسها حكومات تمثل الدّول لتتولّى حلّ المشاكل لمصلحة دولها الأعضاء، وربما نيابة عنها. ويكون لنوعية المشكلة/ المشكلات التي يتعيّن حلّها أثر على نطاق المنظّمة ومجالها. وكلما اتسع نطاق المشاكل كلما توجب على المنظّمة أن تكون متعدّدة الأغراض. فأشهر منظّمة حكومية دولية معاصرة هي الأمم المتحدة التي أنشئت بموجب معاهدة تعرف باسم "الميثاق". وتطمح الأمم المتحدة إلى عضوية عالمية شاملة ونجحت في هذا الصدد أكثر من سلفها، عصبة الأمم. وتتكوّن من عدد من الهيئات إضافة إلى الوكالات المتخصّصة، واللجان والصناديق والبرامج. وقد حاولت حلّ المشاكل في جميع مجالات القضايا الرئيسية في العلاقات الدّولية المعاصرة.

لقد كان أوسع انتشار للمنظّمات الحكومية الدّولية منذ إنشاء الأمم المتحدة في ١٩٤٥ على الصعيد الإقليمي. فقد أنتج التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي عددا كبيرا من المنظّمات الحكومية الدّولية في جميع المناطق الرئيسية المحدّدة في العالم. وخلافا للأمم المتحدة، فإن معظم هذه المنظّمات لها غرض واحد. فقد تعمل في مجال الأمن العسكري والتكامل والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي ومسائل حقوق الإنسان وغير ذلك. وقد استبق ميثاق الأمم المتحدة إمكانية حصول "تدابير إقليمية" من هذا القبيل، مع أنه من المؤكّد تقريبا أنه لم يتوقّع نطاق هذا الانتشار.

وأخيرا، في تصنيف هذه المنظّمات فإن بعضها يسعى إلى تحديد وتجميع مصالح مجموعة معيّنة من الدّول ضمن النظام الإجمالي للدّول، لكنه يتقاطع مع خطوط الحدود الإقليمية، مثل منظّمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC) والكومنولث. فكلتا هاتين المنظّمتين تجتذب أعضاء من عدد من الأقاليم، لكنهما لا تستطيعان الادّعاء بأنهما عالميتان ضمن فئتهما – حيث توجد دول مصدّرة للنفط خارج الأوبك وتوجد مستعمرات بريطانية سابقة خارج الكومنولث. وكلتاهما تجمعات "فضفاضة" بالمقارنة مع الأنواع آنفة الذكر، وقد نجحتا إلى درجة تشجع المحاكين والمنافسين والخصوم.

إن المنظّمات الحكومية الدّولية من الأنواع كافّة قنوات هامّة للاتصال بين ممثّلي دول كلّ من دولها وحكوماتها. ويتمّ إيلاء أهمية خاصّة لإمكانات واحتمالات الاتصال غير الرسمي وجها لوجه. فاجتماعات حجرة إيداع المعاطف وصفقات بار الكوكتيل أنشطة قيّمة كثيرا ما تفوت الصحفيين ولا يسجّلها المؤرّخون، لكنها تمكّن الدبلوماسيين من الحديث عن الأحاديث ومن تبادل المعلومات مع الآخرين. وعلى صعيد أعم يمكن لهذه المنظّمات أحيانا أن تحاول التوسّط في الصراعات التي تنشأ بين أعضائها.

فقد حاولت الناتو تلطيف الخلافات بين اليونان وتركيا، في حين سعت منظّمة الوحدة الإفريقية إلى التوسّط في عدد من الصراعات الإفريقية بما في ذلك الحرب الأهلية طويلة الأمد في نيجيريا. وهذا النوع من الصراع الدّاخلي يمكن أن يحدث، نظريا، في أي منظّمة حكومية دولية. وفي الحالة الخاصّة بالأمم المتحدة، بما أنها تكاد تكون عالمية، يمكن اعتبار جميع الصراعات بين الأعضاء صراعات داخلية. على أنه، بمعنى آخر، إذا اعتبرت الأمم المتحدة طرفا فاعلا مستقلا فقد يحدث صراع بين الأمم المتحدة ودولة أو مجموعة من الدّول. فبعض أكثر اللحظات المثيرة للخلاف والجدل في سجل الأمم المتحدة المتعلّق بحفظ السلام قد خلّف المنظّمة الحكومية الدّولية بوصفها واحدا من الأطراف في الصراع حيث كانت دول أعضاء في موقف المعارضة للمنظّمة العالمية.

تثير المناقشة آنفة الذكر السؤال الأساسي حول المنظّمات الحكومية الدّولية. إلى أيّ مدى يمكن اعتبارها أطرافا فاعلة مستقلّة في العلاقات الدّولية؟ يميل الواقعيون إلى إنكار أي استقلالية لتلك المنظّمات. فهم يرون أن المنظّمة لا تزيد كثيرا على مجموع أجزائها المكوّنة لها وأنها معرّضة بشكل خاص للسيطرة من قبل أقوى الدّول الأعضاء وأكثرها نفوذا. وهكذا تصبح هذه

المنظّمة تعبيرا عن وامتدادا للسياسة الخارجية للدّولة أو للتآلف المسيطرين. ويشكّك بهذا الرأي المحدود عن المنظّمات الحكومية الدّولية أولئك الذين يجادلون بأن مجرّد وجود هذه المنظّمات يمكن أن يؤثر في سياسات الدّول الأعضاء ويقولبها ويعدلها أيضا. ثم إن كون الدّول هي في آن واحد أعضاء في عدد من تلك المنظّمات قد يعني أنه سيتمّ توليد أثر تراكمي مع الوقت، يضع، عمليا، حدودا لما يمكن أولا يمكن لدولة أن تفعله، أو حتى تقوله، بشأن مجال من مجالات القضايا. فمن هذا المنطلق تصبح هذه المنظّمات ما سمّاه بنتلاند (Pentland) (١٩٧٣) "معدّلات منهجية" ("Systemic modifiers") لسلوك الدّول. فإلى أيّ مدى هي أطراف فاعلة مستقلّة؟

ثمّة طريقتان للنظر إلى مسألة الاستقلال. إحداهما مؤسّسية، والأخرى ذات توجّه نحو القضايا. فمن الناحية المؤسّسية إذا أنشأت منظّمة حكومية دولية سكرتارية تستطيع التصرف بمعزل عن الحكومات فإن هذا قد يؤدّي إلى مزيد من الاستقلال. وقد حدث ذلك للأمم المتحدة في عهد داغ همرشولد لكنها أثارت الجدل وولّدت ردّ فعل، بين جملة أعضاء آخرين، لدى الاتحاد السوفياتي، الذي اقترح استبداله بنظام ترويكا (ثلاثي) من الموظفين الدّوليين. وهذا الاستقلال أكثر انتشارا بين المنظّمات الحكومية الدّولية الاقتصادية مثل صندوق النقد الدّولي (IMF) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، ممّا يعكس زيادة مقدار الترابط في العلاقات الاقتصادية. ويظهر الاستقلال الحقيقي في السكرتارية، بخلاف شبه الاستقلال المشار إليه آنفا، في المنظّمات الحكومية الدّولية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. وبما أن الاتحاد الأوروبي ينطوي على مضامين تتخطّى الحدود القومية، فإن دور السكرتارية لا بدّ أن يكون أكثر أهمية في هذه الحالة.

قد تحظى المنظّمات الحكومية الدّولية بالاستقلال لأنه توجد مجالات قضايا في السياسة العالمية لا يمكن معالجتها إلا على أساس تعدد الأطراف. وتميل مجالات القضايا هذه إلى أن تكون حالات تشبه "معضلة السجين" حيث توجد دوافع جماعية قوية للتعاون مثل التلوث وانتشار أسلحة الدّمار الشامل والوصول إلى محيطات العالم. فإذا كان للدّول أن تتصرف جماعيا في هذه المجالات ويكون لها أي احتمال للنجاح فلا بدّ أن تؤسّس نظاما لعلاقات تحكمها القواعد، بما في ذلك نظام للجزاءات يمكن تطبيقه من قبل المنظّمات. وسينطوي هذا، تعريفا، على إتاحة مقدار للاستقلال للمنظّمات.

انظر Regime (النظام).

الصورة Image

هي تقييم ذاتي يقوم به فرد أو جماعة لوسطهما الطبيعي والاجتماعي. فالصورة هي تركيب سيكولوجي مزيج من عمليات معرفية وعاطفية. لهذا السبب فسوف يوجد دائما فرق بين الصورة و "الواقع". وهذا الفرق قد يكون زهيدا أو حاسما بالنسبة لأيّ أنماط سلوكية لاحقة. ثم إن الصورة تتضمن عناصر من الماضي والحاضر والمستقبل.

إن أكثر صورة أساسية يمكن تبنّيها في العلاقات الدّولية هي الصورة التي يكوّنها الشعب عن نفسه والتي يتم التعبير عنها من خلال مفهوم الجنسية وأفكار القومية. فالصور الملموسة الأولى المتكوّنة لدى معظم الناس هي مجموعتهم القومية أو الاثنية. وكما هو الحال في كثير من المواقف السياسية، فإن هذه الصور عن الذّات ستكون نتيجة للتربية والاندماج في المجتمع. وتتعزّز هذه الصور في معظم دول الأمم من خلال وسائل الإعلام ويتمّ التلاعب بها أحيانا لأغراض دعائية. وكما ورد آنفا، فإن الصور عقلية وعاطفية. لذا يمكنها إثارة مشاعر المودّة أو العداء. وتعدّ الصور المعادية و/ أو الوديّة للجماعات القومية والاثنية عاملا هاما في ما يمكن أن تؤثر به في السياسة العالمية. بل إن عددا من الدراسات بينت نزعة الصور إلى أن تعامل بالمثل. فالعداء يولّد العداء والمودّة تولّد المودّة. ويشار إلى هذه النزعة بعبارة صورة المرآة (mirror image).

لقد تمّ إحراز تقدّم كلّي في دراسة الصور القومية في مقاربة العلوم الاجتماعية. يعد عمل ك. ئي. بولدينغ (K. E. Boulding) لعام ١٩٥٦ على نطاق واسع المساهمة الأولى، والآن المساهمة الواعدة، في أدبيات تلك العلوم. ثم درست الصور بشكل خاص من قبل أولئك الذين يفضّلون المقاربة ذات التوجّه السيكولوجي للموضوع ومن قبل الذين يدرسون الرأي العام.

صندوق النقد الدّولي IMF(The International Monetary Fund)

أنشئ بوصفه جزءا من نظام بريتون وودز (Bretton Woods)عام ١٩٤٤. ثم أصبح جزءا من بنية الأمم المتحدة. وقد اعتبر الصندوق هو والبنك الدّولي واحدا من المؤسّسات المركزية لإدارة العلاقات الاقتصادية بعد الحرب.

وكما يوحي اسم الصندوق فإن الغرض منه هو توفير سيولة دولية للدّول الأعضاء التي تجد أنها تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات. وعلاوة على ذلك كان من المقرّر أن يقوم الصندوق بإدارة نظام أسعار صرف مستقرّة (وليست ثابتة)، حيث يكون بموجب هذا النظام لعملة ما "سعر تكافؤ" يعبر عنه بالدّولارات. ويتمّ تعديل ذلك السعر بموافقة الصندوق، إذا اعتبر ميزان المدفوعات الخارجي لدولة من الدّول في حالة "عدم توازن أساسي". وكما سبق وبيّنا فبالإضافة إلى إشراف الصندوق على نظام سعر الصرف فإنه يقرض الأموال للدّول الأعضاء التي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات. ويفترض دائما أن السلطات النقدية للدّولة المتلقّية ستتّخذ تدابير مناسبة لتصحيح حالات اختلال التوازن المذكورة، بل لقد أصبح من سمات اقراض الصندوق ما يسمّى بـــ "الاشتراطات" التي تكون جزءا من "رزمة الإنقاذ". ويتم الإعراب عن حق الصندوق في وضع تلك الشروط بأن تقوم الدّولة المتلقّية بإصدار "خطاب نوايا" إلى الصندوق. وهذا الإجراء برمّته – وضع شروط تقبل لاحقا في الخطاب – هو تآكل واضح لسيادة الدّولة. ومع أن الشروط سمة مقبولة ومتوقّعة من سلوك الصندوق، إلا أنها لا تخلومن خلاف وجدل. فقد درج صندوق النقد الدّولي على الطلب إلى الدّول المتلقّية للقروض بأن تقوم بتعديلات هيكلية لتصحيح اختلال التوازن. ومن السياسات النموذجية التي يحبّذها الصندوق زيادة الضرائب وأسعار الفائدة وخفض الإنفاق العام، بما في ذلك الإعانات.

كان الدّولار الأمريكي هو مسمار عجلة التدبير الأصلي لبريتون وودز. فقد تمّ تثبيت سعر صرف الدّولار/ الذهب بسعر صرف قدره ٣٥ دولارا للأونصة الواحدة في ١٩٣٤ وافترض أن سعر الصرف هذا هو ، لجميع الأغراض والنوايا، ثابت ولا يتغيّر. وخلال فترة الإعمار التي تلت الحرب المباشرة كان القلق الرئيسي المتّصل بالدّولار هو قلّة توفّره. ومع أن ميزان مدفوعات الولايات المتحدة بدأ يتّجه نحو العجز في خمسينيات القرن العشرين فإنه لم يعتبر خطيرا. وما دام نقص الدّولار مستمرّا كانت الدّول الأخرى ضمن النظام راغبة في أن ترى الولايات المتحدة تعاني من حالات عجز يتم تحويلها من خلال تصدير الدّولارات. فقد كان نظام صندوق النقد الدّولي، في الواقع، مقياسا لصرف الذهب حيث اعتبر الدّولار "بمثابة الذهب" لتلك الأغراض. وقد بدأ التشكيك الجدّي في نظام الصندوق الخاص بأسعار الصرف المستقرة الذي أنشئ كمبدأ أساسي للنظام بعد ١٩٤٤، بدأ في نهاية ستّينيات القرن العشرين. وبحلول ١٩٦١ كانت المشكلة الكبيرة الظاهرة هي عجز الدّولار. فقد كانت الولايات المتحدة، من جرّاء

معاناتها من حالة عجز، تمول النظام لكنها كانت تتعرض، في حال انهيار الثقة، إلى أن يصبح خفض قيمة الدّولار الإلزامي أمرا ضروريا.

وعندما حصل أخيرا انهيار الثقة بالدّولار في ١٩٧١ كان ذلك بشكل دراماتيكي مذهل ونجمت عنه آثار بالغة الأهمية. وممّا شجّع على هجمات المضاربة على الدّولار سلسلة من الأرقام التجارية الضعيفة التي بدا أنها توحي بأن الصلة بين الذهب والدّولار يجب تعليقها أو إنهاؤها كليا. ففي أغسطس ١٩٧١ أعلن رئيس الولايات المتحدة تعليق إمكان تحويل الدّولار إلى ذهب بشكل مؤقت. وبعد نهاية مدة سنة تمّت الموافقة في اجتماع لمجموعة العشرة (G10) ومديري الصندوق التنفيذيين على خفض قيمة الدّولار بنسبة ١٠ بالمائة مقابل العملات الأخرى ضمن المجموعة. هذه القرارات قوّضت عمليا نظام بريتون وودز لأسعار الصرف المستقرّة. وبعد خفض ثان للدّولار في فبراير ١٩٧٣ تمّ التخلّي عن النظام وحلّت محلّه فترة جديدة للأسعار "العائمة".

تضاءلت المداولات الحذرة والمتعلّقة بشأن هذه التغييرات أمام صدمة النفط الأولى في ١٩٧٣ – ٤. لقد أصبحت الدّول فجأة تنتقل من حالة الدّائن أو المدين في ميزان مدفوعاتها. وتمّ التخلّي عن أي احتمال لإصلاح مهيكل واستمر التعويم في المستقبل. وقد عدلت اتفاقية جمايكا التي أبرمت في يناير ١٩٧٦ "مواد اتفاقية الصندوق" بغية إضفاء الشرعية على التعويم. وفي الواقع حصل كثير من "إدارة" التعويم من قبل سلطات البنوك المركزية للدّول الرئيسية في مجموعة العشرة منذ ذلك الحين. كما أكّدت اتفاقية جمايكا أن حقوق السحب الخاصّة (Special Drawing Rights) (SDR) ستكون في المستقبل الأصول الاحتياطية الرئيسية للصندوق.

كانت أزمة دين ثمانينيات القرن العشرين مجالا هاما للقضايا في إدارة استراتيجيات الصندوق. وقد قدّمت رزمة إنقاذ صندوق النقد الدّولي – المكسيك لشهر نوفمبر ١٩٨٢ قروضا بنحو ٤ مليارات دولار مقابل تعديلات هيكلية مثل خفض عجز الميزانية والإعانات من جانب الحكومة المكسيكية. وتضمّنت شروط الصندوق الأخرى قرضا بخمسة مليارات دولار من بنوك تجارية لتقابل أموال الصندوق. وأصبحت حكومة المكسيك النموذج لرزم الإنقاذ التي يكفلها صندوق النقد الدّولي. وقد برهنت هذه المحاولات الرّامية إلى إدارة أزمة الدّين على أنها صفقة

فاوستية[*] (Faustian) (كارثية) لكثير من المتلقّين. فقد تدهورت معدلات النمو كثيرا مع ارتفاع الدين كنسبة من الناتج القومي الإجمالي. وتعرّضت طلبات التعديلات الهيكلية التي يطلبها الصندوق إلى هجمات الأحزاب السياسية التي شنّتها جماعات المعارضة. وأخيرا سمحت مبادرة جديدة بموجب ما سمّي بـ "خطة برادي" (Brady Plan) بإعادة التفاوض بشأن الديون بغية خفض دفعات الفائدة و، في بعض الحالات، إلغاء الدّين كليا. وطيلة ذلك الوقت ظلّ الصندوق يصرّ على التعديلات الهيكلية كشرط لإغاثة الدين.

الهجرة (إلى بلد آخر) Immigration

تشير إلى انتقال الناس من دولتهم الأم إلى دولة أخرى، ويكون ذلك عادة طلبا للعمل. والأجور الأفضل. والانضمام إلى أفراد الأسرة أو الهروب من ظروف معيشية صعبة. ويختلف المهاجر عن اللاجئ من حيث إن انتقاله طوعي وليس مفروضا. وتؤثر قضية الهجرة الدّولية مباشرة في مفاهيم مركزية مثل السيادة والجنسية وحقوق الإنسان وبهذا المعنى فإنها تنطوي على آثار بالنسبة للعلاقات الدّولية. فعلى سبيل المثال قد يكون المهاجرون مصدر صراع بين البلدان المرسلة والمستقبلة (كما هو الحال بين أفغانستان وباكستان). وقد تثير الهجرة مشاكل أمنية لدى الدّولة المستقبلة، لا سيّما حين تكون الاختلافات الثقافية والأيديولوجية كبيرة بين الدّولة المضيّفة والدّولة المرسلة. وعلاوة على ذلك، قد يكون للانتقال عبر الحدود الدّولية عواقب اقتصادية ومالية تنشأ عن التدفّق الدّولي لرأس المال والمدخرات والاستثمارات. وتركز معظم المناقشات المتعلّقة بالهجرة على الظروف الاقتصادية بوصفها المحرك الرئيسي لحركة السكان، لكن العوامل السياسية حاسمة أيضا. فكثيرا ما تكون حركة السكان ناتجة عن إكراه أو تشجيع الحكومات (مثل آسيويي كينيا بعد الاستقلال؛ أو الكوبيين البورجوازيين بعد ثورة كاسترو)؛ وكثيرا ما تمنعها الحكومات (مثل اليهود في الاتحاد السوفياتي سابقا) والحكومات هي بالطبع التي تقرّر السماح بدخول الدّولة التي يختارونها. لذلك فالمحدّدات السياسية عوامل حاسمة. وكثيرا ما كانت الهجرة المفروضة وسيلة لتحقيق التجانس الثقافي أو السيطرة الاثنية، ويمكن ربطها بظهور القومية في أوروبا وظهور الدّول الجديدة في إفريقيا وآسيا بعد عهد

(*)نسبة إلى شخصية الدكتور فاوست الذي باع نفسه للشيطان في المسرحية الشهيرة المعروفة باسمه.

الاستعمار. وكثيرا ما تكون الحوالات التي يرسلها المهاجرون ذات أهمية كبيرة لاقتصادات العديد من دول العالم الثالث والدّول النامية. فدول مثل زيمبابوي وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق تعتمد، بدرجات متفاوتة، على تلك المصادر من الدّخل العائد. أمّا الدّولة المضيّفة (جنوب إفريقيا في هذه الحالة) فإنها لم تكن تتردّد في استعمال السلاح الاقتصادي للحصول على نفوذ في الدّول المرسلة. بل إن مشكلة الهجرة أصبحت حادّة في جنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري. ورغم التزام حكومة الوحدة الوطنية للرئيس مانديلا بسياسة خارجية ملتزمة بحقوق الإنسان فقد اضطرت لاعتماد تدابير للحدّ من تدفّق المهاجرين من الدّول المجاورة عبر حدود الجمهورية كثيرة المنافذ.

لقد نزع القانون الدّولي فيما يتّصل بالهجرة البشرية إلى التسليم بحسن نيّة الدّول ذات السيادة أو إلى أن يكون مقيّدا بالتزامات معاهدات محدّدة. فالدّول، بصفة عامة، لا يترتّب عليها واجب قانوني بقبول المهاجرين ومعظمها تفرض قيودا اصطفائية على الدخول، يتّصل معظمها، على الأقل ظاهريا، باحتمالات الخطر على السلامة العامة أو الرفاه أو مؤسّسات الدّولة المستقبلة. وكثيرا ما تستخدم هذه القيود لإخفاء تمييز عرقي أو جغرافي. على أنه يوجد رأي عام متنام بأن الواجب الأخلاقي للدّول في قبول المهاجرين في ظروف معيّنة لا مجال للطعن فيه. فقد يؤدّي الاهتمام الأكبر بحقوق الإنسان إلى المزيد من الحدود المفتوحة ولكن، حتى الآن، فإن كل دولة تحافظ بحرص شديد على حقّها السيادي في الحكم على تلك القضايا.

إن نصف المهاجرين تقريبا هم بمعنى الكلمة لاجئون طردتهم بلادهم الأصلية جرّاء الاضطهاد الحكومي أو العنف الاثني أو كليهما. وقد أبرز التطهير العرقي الذي جرى في السنوات قريبة العهد في البوسنة ورواندا، بشكل خاص، حالة هؤلاء الضحايا البائسين. ففي حالة البوسنة وضعت الجماعة الأوروبية نظام كوتا (حصص) متسرّع فيما بين الدّول المجاورة من أجل إدارة وامتصاص الهاربين من العنف من يوغسلافيا سابقا. ومع ذلك فقد كانت أذونات الهجرة كافة مؤقّتة، وكان من المتصوّر بموجب شروط اتفاقية دايتون (أوهيو) لعام ١٩٩٥ أن يعود معظم المهاجرين إلى وطنهم. ولم يحدث ذلك طوعيا وتمّ بعد ذلك اعتماد تدابير لفرض العودة بالقوة من قبل دول عديدة.

ترتبط قضية الهجرة بمفهوم وستفاليا للعلاقات الدّولية وتقسيم العالم إلى دول ذات سيادة منفصلة. لذا فالتحكم بالهجرة هو خاصّة أساسية من خصائص السيادة، وذلك يعود بشكل رئيسي لأسباب أمنية. لدى الجماعات السياسية كافة بعض القيود على العضوية (الجنسية). لذا فإن سياسات الهجرة التقييدية هي عالمية تقريبا. وقد شذّت عن ذلك الولايات المتحدة في سنواتها الأولى، ولكن حتى هناك لم يكن حق الدخول مطلقا قط. وحتى الاتحاد الأوروبي، الذي قطع أبعد الأشواط في إزالة الحدود، فإنه يسمح بالاستثناءات. وتعتبر اتفاقية شينغن (Schengen Convention) التي أصبحت نافذة المفعول في مارس ١٩٩٥، على نطاق واسع، نموذجا لكيفية تخفيف أو إلغاء قيود الحدود. ومع أنها تسمح بحرية انتقال الأشخاص فإن غرضها اقتصادي وليس إنسانيا. فالهدف هو دعم منطق السوق الواحدة وليس توسعة الحريات المدنية. وهكذا فإن التناقض بين حق مغادرة الإنسان لوطنه وعدم وجود حق مقابل بدخول بلد آخر لم يحل في الممارسة بين الدّول أو القانون الدّولي.

انظر migration (الهجرة)؛ orbiters (اللاجئون الذين لا يجدون دولة تقبلهم).

الامتداد الإمبريالي المفرط Imperial overstretch

انظر Declinism (الأفولية).

الإمبريالية Imperialism

تشير إلى علاقة دولة مهيمنة مع دول أو أمم أو شعوب تابعة وتخضع لسيطرتها. فالسياسة الإمبريالية تعني عادة الامتداد المقصود لقوة دولة ما الذي يتجاوز منطقة ولايتها القضائية الأصلية بغية تشكيل وحدة سياسية وإدارية متماسكة تحت سيطرة الطرف المهيمن. ويقترن هذا التأكيد للسيطرة بالاستعمار، إلا أنه بالإمكان تمييزه عنه. يمكن أن تؤدّي الإمبراطورية إلى تكامل اقتصادي وسياسي تام لرعاياها على شكل كيان يتجاوز الحدود القومية في حين أن المستعمرات منفصلة وتابعة تعريفا. غير أن المفهومين كثيرا ما يتداخلان من الناحية العملية.

إن التوسّع الإقليمي ظاهرة قديمة إلا أنه من المعتاد في العالم الحديث تحديد مرحلتين متميزتين: (آ) الإمبريالية المركنتلية أو التي لها علاقة بسلالة حاكمة والتي يعود تاريخها من ١٤٩٢ حتى ١٧٦٣ والتي شاهدت نصف الكرة الغربي وجزء كبير من آسيا يخضعان للسيطرة

الأوروبية و (ب) الإمبريالية "الجديدة" ١٨٧٠ - ١٩١٤ التي شهدت إخضاع أوروبا لمعظم إفريقيا ولجزء من الشرق الأقصى. والفترة بينهما فترة راقدة بمعنى أن القضايا المحلّية مثل ميزان القوى والتجارة الحرّة والقومية والثورة الصناعية كانت تشكل الانشغالات الرئيسية للدّول الأوروبية. في تطوّر نظريات الإمبريالية كانت المرحلة الثانية هي التي جذبت أكبر قدر من الاهتمام. وكان أول جهد رئيسي في هذا الصدد كتاب جيه. أ. هوبسون (J. A. Hobson) المعنون "الإمبريالية" (١٩٠٢)، الذي ربط بين الظاهرة وبين طلبات الرأسمالية الآخذة في النضوج للأسواق وفرص الاستثمار والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة. وقد بعث لينين نظرية هوبسون في كتابه: "الإمبريالية: أعلى حالة للرأسمالية" (١٩١٦)، الذي شكّل لاحقا أساس النظرة الشيوعية للعلاقات الدّولية وأسباب الحرب. فالدّافع التنافسي الذي تولده رأسمالية الاحتكار من شأنه أن يؤدّي إلى حروب عالمية إمبريالية معمّمة من شأنها بدورها أن تدمّر الرأسمالية ذاتها، وتمهّد الطريق لإرساء قواعد الاشتراكية. لقد كان للمعادلة الرأسمالية = الإمبريالية = الحرب أثر كبير في عالم القرن العشرين رغم أن قوتها التفسيرية محدودة نوعا ما. لقد رفض كثير من المحلّلين الصلة اللازمة بين الرأسمالية والإمبريالية وهم يشيرون إلى تكرار الاجتياح الإمبريالي والحرب قبل نشوء الرأسمالية الحديثة بمدة طويلة (انظر Schumpeter, 1951). ثم إنه من الصعب تصنيف السجل التوسعي للاتحاد السوفياتي السابق تحت هذه المعادلة (أي الإمبريالية الاشتراكية) حيث إنها انعدام القوى الدّافعة الظاهرة للإمبريالية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مثل سويسرا والسويد.

وتحفل الأدبيات التي تتناول الموضوع بتفسيرات بديلة تلقي الشك على الإصرار الماركسي/ اللينيني على الصلة بين الرأسمالية والإمبريالية. فطلبات سياسة القوة والضرورات الاستراتيجية والمناورات الدبلوماسية والسعي وراء الشرف والمكانة وظهور القومية الميالة إلى تأكيد ذاتها والتغييرات في التكنولوجيا العسكرية وانتقال القوة البحرية من الشراع إلى البخار والتطوّرات في الاتصالات ونمو قوة وسائل الإعلام وتوسعة نظام السكك الحديدية واختراع التلغراف - كل هذه اعتبرت عوامل لعبت دورا في نشوء الإمبريالية الحديثة، مثل الدّوافع الإنسانية والتبشيرية والأيديولوجيات العرقية (العبارة التي تجمع الاثنين هي "مهمة الإنسان الأبيض"). من الواضح أن الظاهرة لا تندرج تحت تفسير سببي أو جبري وحيد؛ بل إن النتيجة هي أقرب ما تكون إلى جمع عدد من العناصر التي كثيرا ما تكون متباينة والتي كانت موجودة

في بعض الإمبرياليات، دون غيرها. وإلى جانب الرأي الماركسي/ اللينيني، ثمّة رأي آخر يؤكّد على الطابع الجبري للإمبريالية يتمثل بالمدرسة الواقعية حيث تعتبر الإمبريالية نتيجة طبيعية إذا لم يؤخذ بزمامها فإنها تكون نتيجة لا مفرّ منها للنظام الدّولي الفوضوي متعدّد الدّول.

وقد أصبحت الكلمة مسيّسة في الاستعمال المعاصر وتعني الآن أي شكل من السيطرة المتواصلة من جانب فريق على آخر. إن الإمبرياليات "الثقافية" أو "الاقتصادية" أو "الهيكلية" هي عبارات تستعمل كثيرا لوصف أشكال أكثر دقّة للعلاقة التي لا تنطوي على سيطرة سياسية صريحة. وقد أدت مفاهيم الإمبريالية الجديدة والاستعمار الجديد والتبعية إلى تسريع عملية ابتعاد الكلمة عن معناها التقليدي لدرجة أنها أصبحت تعني للكثيرين شعارا سياسيا غامضا وواسع النطاق إلى درجة أنها أصبحت خالية من أيّ فائدة عملية أو نظرية في دراسة الشؤون الدّولية.

انظر structuralism (البنيوية)

التنفيذ Implementation

هو أحد وجوه صنع القرار. وفي حين أنه ما كل قرار يقتضي التنفيذ – مثلا، القرار بعدم عمل أيّ شيء – فإن كلّ عمل تنفيذي يفترض قرارا سابقا. فعندما قرّرت الولايات المتحدة في اكتوبر ١٩٦٢ فرض حجر خلال أزمة الصواريخ الكوبية، فإن هذا القرار كان بحاجة إلى تنفيذه من قبل القوات العسكرية. يمكن اعتبار التنفيذ على أنه مجموعة من الأفعال المنفصلة أو أنه عملية. وفي أي الحالتين فإنه ينطوي على قيام فاعل معيّن بتنفيذ بعض أنواع السلوك بناء على طلب صانعي القرار أنفسهم. وبالطبع في بعض الحالات قد يقوم صانعوالقرار بتنفيذ قراراتهم التي اتخذوها. وهذا أكثر احتمالا في حالات السياسة العليا حيث تكون قيم صميمية وأهداف بعيدة المدى مرهونة بنتيجة سياسة معينة. وفي مثال أزمة الصواريخ الكوبية كان الزعماء الأمريكيون والسوفيات يتصل بعضهم ببعض مباشرة بغية إدارة الأزمة بنجاح.

فمن الناحية التحليلية، إذا، يعد التنفيذ تلك المرحلة من صنع السياسة التي تأتي بعد الصياغة. ثم إن نتائج عملية التنفيذ ستشكل التغذية الرجعية feedback في نظام القرار. ويجب أن يتمكّن صنّاع القرار من خلال ذلك من أن يقرّروا ما إذا كان من المحتمل أن تحقّق سياستهم الأهداف التي وضعوها حين تمّت الصياغة الأولى. ولكي ينجح نظام القرار بهذه الطريقة لا بدّ من حصول ما يسميه هالبرين (Halperin) (١٩٧٤) "التنفيذ الأمين". ونادرا ما يكون التنفيذ

مسألة "ضربة واحدة". فهو يحتاج عادة إلى التنسيق بين عدد من دوائر الحكومة وإلى التعاون بين عدد من الحكومات، والأطراف الفاعلين من غير الدول، إذا كان له أن ينجح كما كان القصد منه.

لقد كان قرار حكومة المملكة المتحدة الدخول في مفاوضات بغية الانضمام إلى الجماعة الأوروبية عام ١٩٦١ قرارا شديد التعقيد في التنفيذ، لأنه كان ينطوي على مصالح الدوائر الحكومية ضمن الحكومة فضلا عن مصالح خارجية عديدة – بما في ذلك الكومنولث – في الوقت نفسه. فقد أوقف الفيتوالفرنسي عملية تنفيذ تبين أن تحقيقها في غاية الصعوبة بالطريقة التي كان صنّاع القرار يريدونها.

في المنظّمات الكبيرة – مثل تلك المنخرطة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية – تعامل العملية بوصفها إجراء تشغيليا نموذجيا قد يكون شديد المقاومة للتغيير لأنه يمثل روتين المنظّمة. وقد يؤدّي إلى نوع من التصلب ممّا يؤدّي إلى احتمال عدم انتقال صياغة السياسة بشكل كامل إلى تنفيذ السياسة كما كان يرغب صناع القرار. ويعلق هالبرين بأن هذه المرونة تعني أن المنظّمات الكبيرة تجد صعوبة في استحداث خطط جديدة بسرعة أو في تنفيذ خطط تم استحداثها في سياق مختلف.

ولا بدّ من مواجهة احتمال عدم حصول التنفيذ الأمين لأن المسؤولين يكونون غير راغبين في التنفيذ بالطريقة المطلوبة. ففي تلك الأنظمة السياسية التي تخضع فيها القيادة إلى تمحيص منتظم ودوري من قبل الناخبين توجد نزعة ظاهرة لأن يعتبر كبار البيروقراطيين أنفسهم عناصر دائمة وأن يعتبروا رؤساءهم السياسيين عابرين ومؤقتين. وبهذه الطريقة فإن بوسع البيروقراطية خلق مزاجها الخاص وقواعد اللعبة والإجراءات وإلى ما هنالك. فهم يقلصون ويقيدون بالفعل المبادرات المتاحة لصانعي القرار لتنفيذ قراراتهم السياسية بحرية.

استيراد Import

هو بالمعنى الأوسع شيء يتمّ إدخاله إلى طرف فاعل دولي من بيئة خارجية. فيمكن وصف شيء غير ملموس – مثل الديمقراطية أو القومية أو مناصرة المرأة – على أنه مستورد من الخارج إلى دولة أو منطقة. ويمكن أيضا وصف شيء ملموس – سلع مصنّعة – على أنها مستوردة.

ويستخدم هذا المصطلح بصفة عامة بمعنى أضيق ذي أساس اقتصادي. فتكون الإشارة هنا إلى دخول السّلع والخدمات التي يكون عليها طلب محدّد إلى نظام اقتصادي محدّد. ثم إنه مع نمو الأسواق المشتركة والكتل التجارية من غير الضروري أن يكون المستورد دولة.

يدلّ المنطق السليم على أن واردات طرف فاعل ما هي صادرات طرف آخر، وبالتالي فإنه يتعيّن مراقبة واردات أيّ نظام من جانب صانعي السياسة ومستشاريهم. ولا بدّ أن يوجد في أيّ وقت طرف فاعل ما يسعى لتغيير التوازن بين وارداته وصادراته. وقد يكون اختلال التوازن هذا قصير الأجل ومؤقتا أو طويل الأجل وبنيويا. ويحاول صناع السياسة معالجة ذلك من خلال تثبيط الواردات و/ أو تشجيع الصادرات. وتعرف السياسة الأولى بـــ "إحلال الواردات" (import substitution).

لإحلال الواردات عدد من المزايا السياسية. فإذا كان السوق داخل النظام كبيرا جدا فعليا أو احتماليا فعندئذ سيزيد إحلال الواردات الاكتفاء الذاتي للنظام إزاء البنية الخارجية. مثلا، لقد أدّى إنشاء اتحادات جمركية مثل الجماعة الأوروبية إلى إحلال واردات واسع النطاق في القطاع الزراعي للاقتصاد. في هذا المثال أدّى إحلال الواردات إلى الإفراط في الإنتاج وإلى تدابير مثل إغراق الفوائض في أسواق أخرى. ولإحلال الواردات المزية الإضافية الهامة المتمثلة بتقليص تبعية الطرف الفاعل للبيئة الخارجية. فبما أن التبعية قد تؤدّي إلى حالات كبيرة من عدم التيقن وشدّة التأثر فإنها كثيرا ما تعتبر وضعا غير مستصوب. فمن المؤكّد أنها قد تضع الطرف الفاعل التابع على هذا النحو في موقف يمكن فيه للذين يقدمون السلع والخدمات من أن يمارسوا عليه نفوذهم وضغطهم وحتى قسرهم. فمع أن إحلال الواردات يكون أحيانا غير مجد ومناف لأفكار التجارة الحرّة فإن له مزايا ومغريات سياسية كبيرة.

التدرّجية Incrementalism

نظرية في صنع القرار طرحها أولا ديفيد برايبروك (David Braybrooke) وتشارلز ئي . ليندبلوم (Charles E. Lindblom) (١٩٦٣). ثم تمّ تضمينها لاحقا في عملين لليندبلوم في ١٩٦٥ و١٩٧٧. وقد سمّيت النظرية في عمل المؤلّفين الأصلي – حيث سميت "استراتيجية – تدرجية مفككة" (disjointed incrementalism)، لكن الاسم المختصر (incrementalism) شائع الاستعمال. وترد المناقشة الأساسية للتدرجية في الفصل الرابع من العمل المشترك. يقول

المؤلّفان، انطلاقا من فكرة السلسلة المتّصلة (continuum) فإنه يمكن تحليل صنع القرار باستخدام متحوّلين اثنين: مقدار المعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار ومقدار التغيير الذي يتمّ تحقيقه من جرّاء القرار. فبجمع المتحوّلين يظهر تصنيف رباعي: قرارات تحقّق تغييرا كبيرا حيث تكون المعلومات المتوفرة جيدة، وقرارات تحقق تغييرا قليلا حيث تكون المعلومات المتوفرة جيدة، وقرارات تنطوي على تغيير قليل حيث تكون المعلومات المتوفّرة قليلة وقرارات تنطوي على تغيير كبير وحيث تكون المعلومات قليلة. ويتمثل ما يدعى بـ "السياسة التدرّجية" بالنوع الثالث الوارد أعلاه: القرارات التي تحقّق تغييرا قليلا حيث مستوى المعلومات يكون منخفضا.

وقد قيل إن التدرّجية هي صنع القرار النموذجي أو "الطبيعي". وينظر إلى صنع السياسة بوصفها تحل المشاكل، حيث تتم مقاربة القضايا خطوة خطوة، ويكون تقييم البدائل محدودا والأهداف المنشودة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل.

لقد وصفت التدرّجية بأنها مثل الابتعاد عن النتائج غير المرغوبة وليس الاتجاه نحو النتائج المرغوبة. فصنع السياسة، حسب النموذج التدرّجي، يسير عبر سلسلة من التقديرات التقريبية، ولهذا السبب فهي توصف بأنها "تحل المشاكل". وحيث يتمّ تحقيق تغيير طويل الأجل فإنه يأتي عبر حركة متتالية وليس فجائية.

ومع أن المؤلّفين المذكورين لم يكتبا خصيصا من منطلق صنع السياسة فإن نظرية التدرجية لها سمات يمكن التعرّف عليها في هذا السياق. فهي بصفة عامة صرفت الانتباه عمّا يسمّى نماذج الطرف الفاعل الرّاشد لصنع السياسة نحو النظر إلى السياقات التنظيمية والبيروقراطية بوصفها هامة لعملية السياسة. ويعرب غراهام ت. اليسون (Graham T. Allison) (١٩٧١) عن تقديره الواجب لابتكارات الكاتبين السابقين.

الاستقلال **Independence**

لهذا المصطلح معنيان في تحليل العلاقات الدّولية. الأول، معنى شبه قانوني يشير إلى ممارسة دولة ما لسلطتها الحصرية على مساحة من الأرض وأن هذه الممارسة هي، علاوة على ذلك، معترف بها من قبل أطراف فاعلين آخرين في النظام. فبهذا المعنى الأول يعتبر الاستقلال ملازما للسيادة. ويستخدم، ثانيا، لوصف هدف سياسة ما ينشده أفراد أو مصالح أو

أحزاب تسعى لتحقيق الاستقلال أو تقرير المصير لجماعة معيّنة كثيرا ما تنطوي على أمّة أو أمّة مفترضة.

ويندمج المعنيان عند الإعلان عن أن دولة ما أصبحت مستقلّة. وقد شاع ذلك في السياسة الدّولية في القرن العشرين، لا سيّما حين تخلّت القوى المستعمرة السابقة عن سيطرتها على شعوب وأراض كانت سابقا جزءا من أنظمتها الإمبراطورية. وتعرف هذه العملية بأنها إزالة الاستعمار. فمصطلح الاستقلال يحدّد نقطة تحول تاريخي في التاريخ السياسي لأكثرية الدّول الأعضاء في النظام المعاصر. وفي معظم الحالات كان هذا الانتقال يتحدّد رمزيا لبيان نقل السلطة. وفي العالم الثالث كثيرا ما يشار إلى الفترة على أنها "النضال" – كما في فكرة النضال من أجل الاستقلال – في حين أن تعبئة الشعب دعما لهذه الأهداف يولّد "الحركة" – كما في فكرة حركة الاستقلال. وقد أشار بعض المحلّلين إلى أخطار الانسياق بقدر أكبر مما ينبغي من السهولة وراء هذه الرموز وجادلوا بأن التّبعية وليس الاستقلال هو الواقع، من جوانب هامة عديدة – لا سيّما الاقتصادية. وتعرف الفكرة التي مفادها أن السيطرة الاستعمارية ما زالت مستمرّة بأشكال أخرى باسم الاستعمار الجديد (neo - colonialism).

ويقتصر الاستعمال شبه القانوني لمصطلح الاستقلال على الأطراف الفاعلة من الدّول. لذا فهو جزء من تلك المقاربة للموضوع المعروفة باسم التمحور حول الدّولة (state - centrism). ويسلم المحلّلون الممحّصون لهذه المقاربة بأنه لا بدّ من حماية الاستقلال في نظام كان مسيطرا على نظام فرعي. وكان هذا يتحقّق، تقليديا، عبر دبلوماسية توازن القوى المكرسة للمحافظة على الاستقلال السياسي للفاعلين المسيطرين في النظام، على الأقل. فالاستقلال السياسي التام كان ربما متاحا فقط لتلك الدّول الملتزمة بالسياسة الانعزالية. وحتى في تلك الحالة كان من الصعب المثابرة عليها في جميع مجالات قضايا السياسة، لا سيّما في ميدان العلاقات الاقتصادية الدّولية، حيث بين ليبراليوالقرن التاسع عشر الاقتصاديون الكلاسيكيون فوائد الترابط. وبعد أن أصبح النظام ذا بنية مختلطة من الفاعلين، فإن استعمال مصطلح الاستقلال – بالمعنى الأول الوارد آنفا – قد تقلص. ومن المؤكّد أن الحكم الذاتي أكثر ملاءمة بالنسبة للفاعلين من غير الدّول.

معاهدة القوات النووية المتوسّطة INF Treaty

أزالت هذه الاتفاقية التي تمّ توقيعها في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فئة من الصواريخ التي أطلقت عليها تسميات عدة، مثل القوات النووية ذات المدى المتوسّط (INF) أو الأسلحة النووية الميدانية بعيدة المدى (LRTNW) وقد كانت الاتفاقية تتويجا لنحو ستّ سنوات من المفاوضات حول الحدّ من الأسلحة والتي بدأتها الولايات المتحدة بمجموعة من المقترحات المعروفة بـــ "خيار الصفر". وقد أنتج الزخم الذي ولّدته هذه الأحداث اتفاقيات أخرى بموجب عملية ستارت.

لقد كان من جرّاء الأحداث التي تلت عام ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين، بما فيها انهيار نظام حلف وارسوبين الأنظمة الشيوعية السابقة للكتلة الشرقية، أن الكثير من الأهمية الاستراتيجية للقوات النووية متوسطة المدى قد ضاع. فالذي كان في واقع الأمر فكّ ارتباط من طرف واحد للقوات من أوروبا الوسطى قد أزال التهديد الذي جعل نشر صواريخ كروز وبيرشينغ يبدوضروريا في المقام الأول. فاتفاقية القوات النووية متوسّطة المدى مهمة تاريخيا بوصفها مؤشّرا نحو سياسة الانفراج (detente) التي استهلت بوصفها جزءا من مبدأ غورباتشوف، الذي بلغ الذروة في نهاية الحرب الباردة. وقد اعتبر نظام التفتيش في الموقع المتضمّن في المعاهدة اختراقا بحق في حينه لكن هذه التسهيلات تعتبر الآن أساسية إذا كان للتفتيش أن ينفّذ.

السّطوة (النفوذ) Influence

مصطلح وثيق الصلة بمفهوم القوة وله معنيان. الأول، هو شكل قسري للقوة. ويمكن تحليله، مثل القوة، بوصفه قدرة وبوصفه علاقة. ثم إن علاقات السطوة مشابهة لعلاقات القوة بمعنى أنهما يسعيان إلى "جعل" شخص ما يفعل شيئا ما ما كان ليفعله بخلاف ذلك. فيتمّ إقناع الهدف بتغيير رأيه بدلا من إجباره على ذلك. ويغلب على علاقات السطوة، بهذا المعنى غير القسري، أن تشيع بين الفاعلين الذين اعتادوا على توقّع ونيل مستوى عال من التجاوب في علاقاتهم. حلفاء بدلا من خصوم، شركاء في تآلف بدلا من أطراف متصارعين، فاعلين تربطهم "علاقات خاصّة"؛ ففي هذه الأوضاع تفضل السطوة على القوة من أجل ضمان الاتفاق. وكثيرا ما ينظر إلى ما يدعى ترابط الحساسية من حيث التجاوب ضمن علاقة قائمة ويمكن الربط بين

مفهومي – السطوة والترابط – بهذه الطريقة. ويمكن أيضا تحديد علاقات السطوة في تسلسل هرمي للسلطة، شريطة أن يقبل الفاعلون في أسفل "التسلسل الهرمي الاجتماعي" زعامة الطرف الذي في أعلى الهرم؛ فعندها يتمكن ذلك الأخير من ممارسة السطوة على الآخرين، لكنه، من جهة أخرى، يكون عرضة للسطوة بدوره. ويكون التجاوب موجودا هنا أيضا لكن العلاقة تكون أقرب إلى ما دعي بـــ "ترابط العرضة للتأثر" (vulnerability interdependence). وتميل السطوة، في نظام متسلسل هرمي، إلى أن تتدرج لتمتزج بالقوة عندما يسعى، أو إذا سعى، الفاعلون للتلاعب بقابليات التأثر المدركة بطريقة قسرية.

ثانيا، يمكن تحديد السطوة ضمن علاقة القوة ذاتها، بدلا من أن تكون بديلا لها. لذا يمكن استعمال المصطلح لوصف علاقات قوة تفشل في توليد الإذعان، بل تولّد ردّ فعل ما من الطرف المستهدف على محاولة الطرف الممارس للقوة. وبما أن السطوة ينظر إليها باعتبارها فشلا للقوة، فإن الفرق بين المفهومين يتضاءل كثيرا بهذا المعنى الثاني. والمثال على السطوة بهذه الطريقة هو: "لقد فشل في جعل الطرف المستهدف يفعل ما يريد (الطرف الممارس)، لكنه مع ذلك جعله يغير سلوكه". ففي هذا السياق الثاني تكون القدرات على ممارسة السطوة والقدرات على ممارسة القوة شيئا واحدا. ويمكن القول عن شخص بهذا المعنى الثاني: "ظن أن لديه القوة لكن لم يكن لديه سوى السطوة." فأي فاعل لا يتمكّن من التغلّب على المقاومة وتأمين أهدافه هو "صاحب سلطة" فقط، وليس "صاحب قوة"، ويتمثل الفرق بين هذا الاستعمال لـــ "السطوة" والاستعمال الذي ورد آنفا في الدور الذي تلعبه الجزاءات. ففي أحد استعمالات المصطلح لا تلعب جزاءات السطوة أي دور على الإطلاق، وتكون موجودة، في استعمال آخر، لكنها تفشل في تأمين الإذعان.

إن السطوة من دون قوة والسطوة ضمن القوة أفكار يصعب تجسيدها وملاحظتها تجريبيا (empirically). بل إن العديد من الخبراء الثقات لم يحاولوا ذلك مجرّد محاولة. ويجمع داهل (Dahl) (١٩٨٤)، وهو من أبرز الذين كتبوا عن القوة في علم السياسة ذاته، "القوة" و "السلطة" و "السيطرة" معا بوصفها "مصطلحات تشير إلى السطوة". وبهذه الطريقة تصبح السطوة نموذجا للمصطلح المنحوت من كلمات عدة. وقد تمّ تجنّب هذه المقاربة هنا من خلال تعريف السطوة بطريقتين, هما بالطبع قريبتان من القوة ولكن يمكن تمييزهما عنها، على الأقل تحليليا.

المرور البريء Innocent Passage

هو حقّ السفن البحرية في اجتياز المياه الإقليمية لدولة أخرى من دون اعتراض شريطة أن "لا تضرّ بسلام أو نظام أو أمن الدّولة الساحلية" (المادة ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بقانون البحار لعام ١٩٨٢). وهذا يتضمّن حقّ الوقوف والرسوولكن وفقا لشروط الملاحة العادية أو إذا اضطرت لذلك في ظروف القوة القاهرة أو المحنة. وقد نصّت الاتفاقية على نظام مرور بريء لمسافة ١٢ ميلا لجميع السفن، مع أن بعض الدّول (مثل الاتحاد السوفياتي السابق) تقتضي تفويضا مسبقا لمرور السفن الحربية. ينصّ القانون الدّولي على أن السفن التي تمارس المرور البريء تخضع لقوانين الدّولة الساحلية وللقواعد العادية المتصلة بالنقل والملاحة. فالغواصات يتعين عليها في الحالة الطبيعية أن تطفوعلى السطح وأن ترفع العلم. غير أن الاتفاقية كانت غامضة نوعا ما في النصوص المتعلّقة بسفن تحت الماء لأن مشكلة التفتيش والكشف صعبة حتى بالنسبة للدّول الساحلية الأكثر تقدّما من الناحية التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، عرف عن السويد والنروج قلقهما بشأن صعوبات تعقب مرور الغواصات السوفياتية تحت الماء بشكل غير قانوني في المياه الاسكندنافية.

لم يتّضح المعنى الدقيق للمرور البريء قط. لكن الاتفاقية حاولت إيضاحه وطرح معايير محدّدة للتقييم. فطابع مهمّة السفينة العابرة يجب أن يكون مفهوما (هل ينطوي على تهديد أو خطر أو مخالفة للقانون الدّولي؟). ثانيا يجب أن تتطابق أنشطة السفينة أثناء المرور مع بعض المعايير (هل هي منخرطة في تجربة الأسلحة أو في جمع المعلومات؟). ثالثا، يجب أن يستوفي المرور الشروط البيئية وشروط الصيد والبحث (هل تكون السفن المارّة منخرطة في تلوّث مقصود أو استغلال غير قانوني لقاع البحر؟). جميع هذه المعايير ترمي إلى تعزيز مركز الدّولة الساحلية وإلى ضمان السماح فقط بالأنشطة التي لها علاقة بالمرور. وقد جادل النقاد بأن المفهوم مبهم وغامض وأنه يعيق حركة الملاحة العالمية إعاقة خطيرة. وقد سبّب ميل أنصار الإقليمية نحو زيادة الولاية القضائية الساحلية للمياه المجاورة بعض القلق للقوى البحرية الكبرى. ومع ذلك يتّفق معظم المعلّقين على أنه فيما يتّصل بالمرور البريء فإن الاتفاقية قد حقّقت توازنا دقيقا بين المصالح البحرية التقليدية وطموحات الدّول الساحلية في زيادة السيطرة على البحر.

انظر Law of the sea *(قانون البحار)*

التفتيش (المعاينة) Inspection

هو شكل من أشكال التحقّق الذي يجري على الطبيعة ويختلف عن المراقبة التي هي أيضا شكل من أشكال التحقّق لكنها تنطوي على الملاحظة وليس المعاينة. وفي نظام فعّال للتحقّق فإن التفتيش يأتي عادة بعد المراقبة. وتوحي المراقبة بوجود شيء خطأ، ويأتي التفتيش إما لتأكيد هذا الافتراض أو لرفضه. فالتفتيش إذا وسيلة لتوفير المعلومات والاستخبارات. فهو يساعد على إثبات ضلوع فاعل بشيء ما. وقد يجري التفتيش من قبل الأطراف في علاقة أو من جانب طرف ثالث – مثل الأمم المتحدة – يتمّ إدخاله في العلاقة بالنظر لحياده وعدم تحيّزه المدركين. وفي علاقة من التعاون والثقة لتأمين، لا يعتبر التفتيش مناسبا أو لازما. وفي علاقة صراع أو عداء تام، لا يكون التفتيش ممكنا. ويعمل التفتيش بشكل أساسي بين هذين الموقفين المحوريين.

يعدّ التفتيش هاما بالنسبة لمعظم اتفاقيات الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح. وعلاوة على وظيفة توفير المعلومات والاستخبارات المشار إليها آنفا، فإن التفتيش يساعد على ردع التهرّب من اتفاقيات الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح. فإذا تعذّر على الأطراف الاتفاق على نظام تفتيش فقد يتعذّر عليهم الاتفاق على الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح بحدّ ذاته. ومن جهة أخرى، وفي غياب اتفاقية بشأن التفتيش، فإن الأطراف يضطرّون إلى الاعتماد على وسائل أخرى للتحقّق، مثل الوسيلة التقنية الوطنية. فعندما تبيّن تعذّر الاتفاق على عدد عمليات التفتيش على الموقع اتفقت المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة جزئية لحظر التجارب في ١٩٦٣. فالأنواع الوحيدة من تجارب الأسلحة النووية التي تحتاج إلى تفتيش هي تلك التي تجري تحت الأرض (من أجل عدم الخلط بينها وبين الزلازل) وهذه الفئة من التجارب لم يتم تضمينها في الاتفاقية النهائية. ويتمّ عادة إضفاء الطابع المؤسّسي في شروط الاتفاقية بين الأطراف المتعاقدين. مثلا، تمّ تخويل الوكالة الدّولية للطاقة الذرية (IAEA)، بموجب معاهدة عدم الانتشار التي دخلت حيّز التنفيذ في ١٩٧٠، بأن تجري عمليات تفتيش دورية وخاصّة للمرافق الوطنية بغية المحافظة على نظام إجراءات الوقاية. وقد أظهرت حرب الخليج وما تلاها من نزع أسلحة العراق النووية عيوب مقاربة اتفاقية توافق الرأي التي يضمنها شرف المشاركين (gentlemen's agreement) المتّصلة بالتفتيش. والرأي السّائد على نطاق واسع الآن أنه يجب أن يكون نظام التفتيش أكثر اقتحامية إذا كان يراد ردع الدّول عن الغش. وهذا

النظام لما يسمّى "عمليات التفتيش الاعتراضية" (challenge inspections) هو إحدى سمات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فإذا أصبح من الممكن إبرام اتفاقية شاملة كاملة لنزع السلاح فإنها ستكون بحاجة إلى هيئة تفتيش دولية، بين جملة أمور، للتأكّد من أن الاتفاقيات تحترم. فالتفتيش جزء من أسرة المخزون المؤسّسي الدّولي الذي يشمل مهام تقصي الحقائق والمراقبة والإشراف. وجميع الوظائف شبه الدبلوماسية تحتاج إلى قدر من الدعم والتعاون من الأطراف التي يجري تفتيشها أو الإشراف عليها إذا كان لها أن تكون فعّالة بمعنى الكلمة.

التمرّد Insurgency

هو عصيان مسلّح ضدّ نظام حكومي قائم في دولة من الدّول. فإذا وجّه التحدّي العنيف للقائمين بالتمرّد بمقاومة عنيفة من الذين في السلطة، وهو ما يحصل عادة، فإن ذلك سينجم عنه حالة حرب أهلية أو داخلية. وهذه النتائج تؤدّي إلى عنف مستديم بين الأطراف. يستهدف التمرّد عادة واحدا من هدفين. فالتمرّد الجابذ (المندفع نحو المركز) يسعى إلى استبدال النظام القائم بنظام حكومي أكثر انقيادا إلى مصالح المتمرّدين وميولهم. ومن الأمثلة النموذجية على هذه الفئة حركات استقلال الشعوب والأراضي المستعمرة التي تسعى من خلال التمرّد إلى إنهاء السيطرة الاستعمارية الرسمية. وبما أن الأنظمة الاستعمارية كانت تعتمد على القسر بدلا من الموافقة كوسيلة رئيسية للسيطرة الاجتماعية فإن مستوى منخفضا نوعا ما من عنف التمرّد سوف تراه السلطات تهديدا يجب مقاومته. كما أن التمرّد الجابذ هو شكل نموذجي للمقاومة العنيفة للأنظمة الفاشستية داخل الدّول المستقلّة رسميا. وبهذا المعنى فإن هذا المصطلح متماثل شكلا مع فكرة الثورة – ولكن ما كل الثورات تأخذ شكل حركات التمرّد، بالطبع. ومن جهة أخرى، ترمي حركات التمرّد الجابذة إلى الانفصال عن الدّولة القائمة وإلى إنشاء كيان جديد. وفي النظام الحالي من المحتمل أن تقترن حركات التمرّد بالتعبير عن القومية الاثنية. وتظهر حالات التمرّد المعاصرة مثل العصيان في ارتيريا وجنوب السودان بروز هذه الفئة مع أنها أقل شيوعا تاريخيا من حركات التمرّد الجابذة.

يتمّ تجنيد الأفراد والجماعات في حركات التمرّد من خلال نوعين رئيسيين من الإغراء: (أ) إغراء شعورهم بالهوية الاثنية و (ب) إغراء ولائهم السياسي. وقد يمتزج الاثنان، كما كان عليه الحال في حال الحزب الشيوعي في الملايوبعد ١٩٤٨، وذلك حين تجتمع المواقف

العاطفية والعقلية. وتتضمّن الجماعات الاجتماعية التي يتمّ تجنيدها في حركات التمرّد الطبقة المثقفة والفلاحين الريفيين. وهذا الاندماج معترف به صراحة في مفهوم الحرب الشعبية والثورتين الصينية والفيتنامية اللتين تمثلان هذا النموذج.

تنطلق حركات التمرّد باستخدام استراتيجية الحرب غير التقليدية، بما في ذلك حرب العصابات، لا سيّما في مراحلها الأولى. وتنتقل حركات التمرّد الجابذة عادة لتتجاوز نمط حرب العصابات في مراحلها اللاحقة حين يصبح من اللازم ماديا "تحرير" مناطق الأرض المتنازع عليها من سيطرة الحكام القائمين. وأخيرا قد يصبح العنف تقليديا من حيث الأساس إن لم يوجد طريق مختصر لإزالة آخر بقايا الوضع الراهن. ولقد كانت حركات التمرّد المناهضة للاستعمار تنجح عادة قبل بلوغ نقطة النهاية هذه بوقت طويل. وفي جميع الحالات نجد أن حالات التمرّد هي حالات نموذجية للتقليد الكلوزويتزي (Clausewitzian) الذي يعتبر الأداة العسكرية هي الوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية.

بما أن حركات التمرّد هي صراعات مستديمة فإن تدخّل طرف ثالث أو خارجي هو القاعدة وليس الاستثناء، وهذا بالتأكيد بالنسبة للنظام السياسي الكلي لما بعد ١٩٤٥. ويندرج تدخل الطرف الثالث تحت واحد من تصنيفات ثلاثة: الأولى، قد يحاول فيها طرف ثالث التوسط بين المتمرّدين ومن هم في السلطة. ويقتضي هذا التدخّل من الناحية الدبلوماسية اعترافا بحكم الواقع، على الأقل، بحركة التمرّد. ثانيا، قد يحدث التدخّل لأن الطرف الفاعل الخارجي قد انخرط في العنف بوصفه حليفا أو حاميا لأحد الطرفين. فإذا كان هذا التدخّل إلى جانب المتمرّدين فإنهم يتطلّعون إلى الحليف ليوفّر لهم ملاذا أو منطقة لقاعدتهم، تكون آمنة وسالمة، تنطلق منها العمليات ضد الوضع الراهن. ومن جهة أخرى يتمثل أهم دور يمكن أن يقوم به حليف، بالنسبة للآخرين، هو تقديم الدّعم الدبلوماسي والمساعدة الاقتصادية لمساعدتهم على القيام بحملتهم ضدّ المتمرّدين. وأصبح هذا العمل في ستّينيات القرن العشرين يدعى مناهضة التمرّد. ثالثا، يمكن لطرف خارجي استخدام التمرّد من أجل اختراق الدّولة المعنية عسكريا و/ أو اقتصاديا لمصالحه الخاصّة. وهذا يمكن أن يحدث كنتيجة لروابط تحالف أو قد يكون مستقلا تماما عن الطرفين. ونتيجة ذلك تصبح الدّولة المستهدفة عميلة أو تدور في فلك ذلك الطرف الثالث، بصرف النظر عن نتيجة الحرب الأهلية.

الدّمج (التوحيد – التكامل) Integration

هو عملية وحالة نهائية، على حدّ سواء. ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هي تكوين جماعة سياسية. وتتضمّن العملية أو العمليات الوسائل أو الأدوات التي تتحقّق بوساطتها تلك الجماعة السياسية. ثمّة شرط هام ينبغي إدراجه على الفور. يجب أن تكون عملية الاندماج (التكامل) طوعية وبتوافق الآراء. أمّا الاندماج الذي يجري بالقوة والقسر فهو إمبريالية. رغم أن بناء الإمبراطوريات تاريخيا يتّصف ببعض الخصائص التي تعزى حاليا إلى الاندماج، فإن الأبحاث الحديثة تصرّ على أن عملية الاندماج يجب أن تعتبر غير قسرية. وانطلاقا من منظور تاريخي نجد أن أهم المحاولات الرّامية لبناء جماعات سياسية كانت تتوجّه نحو إنشاء دول الأمّة. وكثيرا ما كانت المشاعر القومية تفضل وصف ذلك على أنه توحيد وليس اندماجا. وبوسع الأبحاث الراهنة، بتأكيدها على الاندماج بين الأطراف الفاعلة من الدّول، أن تقدّم رأيا أبتر للعملية إن لم يتم إيلاء اعتبار واجب لأغراض بناء الأمم العائدة لعهود سابقة.

لا بدّ للجماعة السياسية المدمجة من أن تكون لديها بعض الخصائص البنيوية. فالاندماج بين الدّول سوف ينتج، نموذجيا، شكلا جماعيا لصنع القرار هو أقرب للنوع المثالي فوق القومي وليس دوليا. مثلا، قد يتمّ اتخاذ القرارات الجماعية بأكثرية الأعضاء ويتمّ التخلّي عن مبدأ الإجماع. وتكون الحاجة إلى تكامل السياسة ذات أهمية خاصّة إذا كانت الجماعة الوليدة مسؤولة عن توزيع السّلع والخدمات على الوحدات المكوّنة. وهذا ما يحدث بالتأكيد في تلك الحالات التي يكون فيها بناء الجماعة السياسية مرهونا بالاندماج الاقتصادي عبر الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة. هذا الجانب من بناء الجماعة قد شغل بشكل خاص اهتمام وانتباه دارسي الاندماج في فترة ما بعد ١٩٤٥.

في الحدّ الأدنى، يفترض الاندماج وجود جماعة أمنية، أي نظام علاقات تخلّى عن القوة والقسر كوسيلة لتسوية الخلافات. وخلافا لهذا الشرط سوف يشجّع الترابط الاقتصادي المشتركين المفترضين على الانخراط في أنواع العمل الجماعي المشار إليه أعلاه بغية تعزيز المصالح المتبادلة. ومن شأن الإقليمية – المعبّر عنها استنادا إلى التشابه والتجاور على حدّ سواء – أن تعزّز هذه النزعات. ومع المضي في عملية الاندماج سوف تتولّى المؤسّسات المركزية مهام ومسؤوليات وتفويضات جديدة. وهذا التوسع في المهمة التنظيمية، كما كانت تدعى، سيقترن بشكل إيجابي بعملية الاندماج.

في الجماعة المندمجة، تصبح للعمليات السياسية خصائص كثيرا ما تقترن بالسياسة ضمن الدّول وليس بين الدّول. فمثلا"، تبدأ الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في الضغط من أجل الطلبات وتفصح عن المصالح في المركز وفي المحيط. بل إنهم سيفضّلون في النهاية التركيز على مكان القوة السابق وتنشأ جماعات تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية وبيئية ودينية إضافة إلى تدابير حزبية تقليدية. وإذا كان الاندماج الاقتصادي مرحلة أولية أساسية لبناء الجماعة السياسية فقد يمكن بالتأكيد اقتران هذه الجماعات بقضايا الثروة والرفاه. فـ "قواعد اللعبة" بالنسبة لهذه الجماعات سوف تتضمّن بشكل واسع الرغبة في العمل ضمن النظام بغية تحقيق أهدافها وبشكل خاص التزام بالتعدّدية كأسلوب سياسي. هذه الخاصية التعدّدية للعمليات السياسية سوف تؤدّي إلى نشوء السياسة التي تتخطّى الحدود القومية مع إدراك قسم متزايد الأهمية للسكان ضمن الدّول الأعضاء أن المزيد ثم المزيد من توقّعاتهم وطموحاتهم يتحقّق ضمن البنية المدمجة.

يتعيّن على الجماعة السياسية تأمين ولاء ومحبة أكثرية السكان في وحداتها المكوّنة. وقد وفّرت القومية، تاريخيا، خلال تكوين الدّول الأمّة، البنية التحتية الأيديولوجية والموقفية لتحوّل الولاء هذا. يترتّب على الجهود المعاصرة الرامية إلى بناء الجماعات "بما يتجاوز الدّولة الأمة"، يترتب عليها مهمة توفير مركز جديد للنمو الجابذ والقيام في الوقت ذاته بمجابهة اتجاهات القومية النابذة. وقد سعت جميع المذاهب النفعية والنفعية الحديثة والفيدرالية والكونفيدرالية للتّصدّي لهذا الجانب الحاسم للاندماج بطرقها الخاصّة.

إن الاندماج عملية بالغة الإقناع في النظام السياسي العالمي المعاصر. وقد كان تطوّرها منذ ١٩٤٥ إلى حدّ كبير على أساس إقليمي وحدثت أعظم عمليات التقدم ضمن أوروبا الغربية. وقد كان تطوّر جماعة أمنية هناك بعد الحرب العالمية الثانية شرطا مسبقا هاما. وعلى الصعيد الخارجي كان تشجيع الولايات المتحدة اعتبارا من مشروع مارشال فصاعدا عاملا مساهما هاما في ظهور كيانات جديدة في القارة. ومع ازدياد عدد الأطراف الفاعلة في التجربة الأوروبية فقد رأى بعض المراقبين أن الدينامية آخذة في الضعف. ومن جهة أخرى، فقد ازداد نطاق الاندماج – الذي يقاس بعدد القطاعات/ القضايا التي تنطوي عليها عملية الاندماج.

استخبارات Intelligence

بما أنّ المعرفة قوّة، فإن جمع المعلومات عن قدرات ونوايا الطرف الآخر جانب حيوي من سلوك دولة من الدّول، داخليا وخارجيا. ويمكن أن يكون ذلك سرّا أو علانية، استراتيجيا أو غير استراتيجي. وفي جميع الأحوال، فإن غايته هو حيازة وتحليل وتقدير البيانات بغية تسهيل صنع القرار. وفي حين أن الحصول على المعلومات السرية هو المهمة الأولى لجماعة الاستخبارات، فإن أدوارا أخرى مقترنة بها هي الاستخبارات المضادّة (لمنع الآخرين من الحصول على معلومات)، والخداع (نشر معلومات كاذبة) والأعمال الخفية (الحرب السياسية أو التخريب). يتمّ جمع المعلومات بطريقتين، تقنية وبشرية. ويشار إلى الاستخبارات التقنية بكلمة "sigint" (استخبارات الإشارات) و "elint" (استخبارات الكترونية)؛ وتسمّى الاستخبارات البشرية "humint" وتشير بالدرجة الأولى إلى الجاسوسية. ومن الخطأ الافتراض بأن الاستخبارات التقنية (عبر استخدام أقمار التجسّس الصناعية، ووسائل التنصّت الحسّاسة، وطائرات الإنذار المبكّر وسفن التجسّس) قد جعلت الاستخبارات البشرية عتيقة. فيوجد أنواع من المعلومات (الوثائق السرّيّة أو النوايا المحتملة لصانعي القرار) التي لا يمكن اكتشافها بوسائل خارجية، مهما كانت التكنولوجيا التي تنطوي عليها متقدّمة. إن "عميلا في مكان ما" أو شخصا مدرّبا تدريبا عاليا في الموقع والذي يكون قادرا على استراق السمع أو سرقة أو جمع معلومات حساسة، لا يزال أداة أساسية لخدمات الاستخبارات . وعلى أي حال بما أن مشكلة تجنّب المفاجآت الاستراتيجية أو السياسية تكمن في تحليل المعلومات أكثر من جمعها، فإن الاستخبارات البشرية تبقى في المقام الأول دائما. فالتحليل الخاطئ للمعلومات ذات الصلة قد أدّى إلى كوارث استراتيجية مذهلة وشهيرة، من بينها: الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي في ١٩٤١ (عملية بارباروسا) وبيرل هاربور في ١٩٤١، هجوم كوريا الشمالية – الصين في ١٩٥٠، خليج الخنازير في ١٩٦١وهجوم تيت في ١٩٦٨، حرب الغفران في ١٩٧٣ وحرب الفوكلندز/ المالفيناس في ١٩٨٢. وكثيرا ما يلي حالات فشل الاستخبارات هزّة سياسية وتدابير للإصلاح التنظيمي. لكن بالنظر لتعقيد وحجم البيانات المتوفّرة، فضلا عن ضغط الوقت، من المشكوك فيه أن يكون بالإمكان إزالتها كلّيا. ويوحي تحليل الباحثين لهذه الأحداث بأن المشكلة تكمن عادة لدى مستهلك الاستخبارات وليس لدى منتجها. ومن أكثر الأخطاء شيوعا العطالة

البيروقراطية والرضا الذاتي والمنافسة الدّاخلية وما هو أهم من كلّ ذلك: الصورة الثابتة عن سلوك الخصم المحتمل.

كثيرا ما يشار إلى الاستخبارات بأنها "البعد المفقود" للتاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدّولية. وعدا عن الطابع النسبي لهذا العمل فإن أحد أسباب ذلك هو أن نجاحات الاستخبارات نادرا ما يتمّ الكشف عنها خارج نطاق الدوائر المهنية المنخرطة فيها، وإذا تمّ الكشف عنها فيكون ذلك فقط حين لا يمكن للنتيجة أن تتأثر. من أبرز نجاحات الاستخبارات الحديثة من دون شك هو فكّ شيفرات الألمان الحربية (الآلة اللغز). فقد قيل بعد الحرب، إنها قصرت مدة الحرب العالمية الثانية كثيرا. على أننا لا نملك وسيلة لتأكيد ذلك: ففي مسائل الاستخبارات قياس الفشل أسهل من قياس النجاح.

الترابط Interdependence

يفترض في السياسة العالمية أن العناصر الفاعلة متّصل بعضها ببعض بحيث إنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل، في ظرف واحد على الأقل، في مكان واحد على الأقل، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين. ففي أي نظام من العلاقات كلّما ازداد عدد الفاعلين، وكلّما ازداد عدد الأماكن والظروف، كلّما ازداد الترابط. وكما بين كيوهان (Keohane) وناي (Nye) (١٩٧٧) فإن الترابط يفترض دائما حساسية مرهفة، في المدى القصير على الأقل. فالتعريف آنف الذكر ينسجم مع فكرة الحساسية المرهفة المذكورة. ويتحدّد ما إذا كان الترابط متّسقا (Symmetric) أم لا بمعرفة ما إذا كان جميع الفاعلين في نظام ما يتأثرون على نحو متساو. ويعتبر الاتّساق صوّة يمكن استنادا إليها الحكم على حالات فعلية. ومن غير المحتمل أن يكون كاملا على صعيد الواقع. ومن جهة معاكسة، إذا كان أحد الفاعلين في نظام ما غير مكترث نسبيا بتغيير ما في العلاقات في حين أن فاعلا آخر يتأثر كثيرا من جرّاء ذلك التغيير، فعندئذ يكون الترابط غير متّسق (asymmetric). وهذا يمكن أن يؤدّي إلى مجموعة علاقات تخضع لدرجة عالية من التأثير يكون فيها فاعل واحد أو مجموعة من الفاعلين معتمدين كلّيا على فاعل ما أو مجموعة ما من الفاعلين. وهذا الوضع شديد التعرّض للمؤثرات ويعتبره كيوهان وناي أثرا أطول أجلا ومتحدّدا بنيويا للترابط. كما أنه يشبه تحليل القوة.

بما أنّ الترابط مصطلح حيادي، فقد تكون له معان إيجابية وسلبية. فأنصار الليبرالية الجديدة يرون أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدّول. ولذا فإنه يدعم الاستقرار في النظام الدّولي. ومن جهة أخرى، يجادل أنصار الواقعية الجديدة (مثل ك. ن. والتز (K. N. Waltz)) بأنه بما أن الدّول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقليل اعتمادها على الأقل، فإن الترابط الزائد يؤدّي إلى صراع وعدم استقرار. إن جزءا من الاختلاف بين الموقفين مردّه إلى درجة الاتّساق (التناظر)/ الاعتماد/ شدّة التأثر في العلاقة: فالقاعدة العامة هي أنه كلّما ازداد الاتّساق (التناظر) كلما ازداد احتمال التعاون والاستقرار. ومن جهة معاكسة، كلّما ازداد الاتّساق كلّما ازداد احتمال الصراع وعدم استقرار النظام. ويميل منظّروالتبعية إلى الرأي الأخير. في أمريكا الجنوبية والعالم الثالث كثيرا ما ينظر إلى الترابط باعتباره مرادفا للإمبريالية "البنيوية" (structural) أو "الجديدة" (- neo) حيث يرى أن "الشمال" قد فرض على (ويستفيد من) اعتماد "الجنوب" على رأسماله وتكنولوجيته وأسواقه. وقد جعل تحول النظام الدّولي من نظام أحادي المحور في معظمه إلى نظام متعدّد المحاور في فترة ما بعد الحرب الباردة، جعل الكثيرين من أنصار الليبرالية الجديدة يجادلون بأن هذا يؤدّي حتما إلى زيادة الاتّساق. وينجم، بشكل خاص، عن انقضاء ظاهرة عميل القوى العظمى وإحلال العلاقات ذات الأساس الاقتصادي محل العلاقات ذات الأساس العسكري، ينجم عنه ازدياد درجات التفاعل، لا سيّما على الصعيد المؤسّسي. لذا فإن آلية التعاون، بالنسبة لـــ "المؤسّساتيين الليبراليين الجدد"، تتعزّز على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على السواء؛ فالاتصالات الدورية المنتظمة تؤدّي إلى تنسيق السياسة والإزالة المتدرّجة لحالات اللااتّساق المتطرفة.

ومع أن الأفكار المتعلّقة بالترابط أصبحت شائعة جدّا خلال سبعينيات القرن العشرين، فإن الكتاب الأنفذ بصيرة أدركوا أن الترابط، بوصفه علاقات مميّزة يمكن مماهاته بواحدة من أكثر سمات نظام الدّولة ثباتا، وهي التحالف. ومن الواضح أن أنشطة التماس الحلفاء وإقامة التحالفات يبشر بالترابط. وفي حالة التحالف تعتمد درجة الترابط على مقدار حاجة الحلفاء بعضهم إلى بعض ومقدار اعتماد بعضهم على قدرة بعض في مواجهة الخطر الخارجي. في القرن العشرين توسّع مفهوم أهمية الترابط في مجالات قضايا الأمن العسكري خطوة أخرى مع فكرة الأمن الجماعي. وقد دفع الأمن الجماعي، انطلاقا من مفهوم الترابط، حافز البحث عن

الحلفاء خطوة إلى الأمام وسعى إلى إقامة نظام أمني يكون أكثر تنظيما من التحالف التقليدي. وفي الوقت نفسه أدركت الاستجابتان المؤسّساتيتان أهمية الترابط.

وكما بيّن كتاب كيوهان وناي (١٩٧٧)، فقد نزعت الأبحاث الأقرب عهدا إلى التركيز بالدرجة الأولى على مجالات القضايا الاقتصادية المتعلّقة بالثروة والرفاه بدلا من تلك المشار إليها آنفا. وتفسير ذلك غير بعيد المنال. فالترابط يزداد مباشرة، بصفة عامة، مع حدوث التصنيع والتحديث. ثم إنه عندما تبدأ، وإذا بدأت، هذه العمليات فسوف تدعوالحاجة إلى وصول منتظم وروتيني للأسواق بغية تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي. ويزداد الترابط وتنشأ تغذية رجعية (feedback) معقّدة بين بعض الأهداف الاقتصادية وعواقب الترابط. ويعتبر النظام التجاري عادة مثالا نموذجيا لهذه العملية المتعلّقة بالترابط الاقتصادي. وكلّما كبرت نسبة التجارة إلى الناتج المحلّي الإجمالي كلّما ازداد اعتماد الدّولة على النظام التجاري الدّولي.

يعكس اهتمام الأبحاث قريبة العهد بالترابط هذه الحقيقة من حقائق الحياة الاقتصادية بدلا من مجال القضايا العسكرية – الأمنية. بل لقد تم بناء منظور تام أو نموذج عن السياسة الكلية – التعدّدية – على أساس إدراك ذلك بوصفها عملية ثابتة ومنتشرة في النظام. وقد تأثرت الأفكار المتعلّقة بالأنظمة والتحليل التجريبي (empirical analysis) لبناء الأنظمة، تأثرت بالدرجة الأولى جرّاء هذا القطاع من النشاط السياسي الكلي.

(النزعة الحكومية الدّولية) Intergovernmentalism

انظر confederalism (الكونفيدرالية)

دولية – محلّية Intermestic

مصطلح وضعه مانينغ (Manning) في مقال في مجلة Foreign Affairs (١٩٧٧) بشكل خاص في سياق السياسة الخارجية الأمريكية. كان المؤلّف يحاول التعبير عن المدى الذي انهارت فيه الحدود التقليدية بين القضايا "الدّولية" و "المحلّية" في التحليل المعاصر. ويمكن فصل هذا التعبير عن أصوله الأمريكية بغية تطبيقه على نطاق أوسع كلّما كان صنع السياسة في مجال الجماعات التعدّدية ينطوي على مجالات قضايا يندمج فيها الفاعلون من بيئات محلية/ دولية. ويمكن إدراج المخدرات والهجرة والتلوّث كأمثلة على مجالات قضايا هي دولية – محلّية (international - domestic) أو (intermestic) ويمكن تصنيف الخلافات والمجادلات في

المملكة المتحدة حول سلامة الأغذية التي تتعلّق بتصدير منتجات لحم البقر، والحاجة إلى اتّخاذ تدابير علاجية بناء على طلب الاتحاد الأوروبي، على أنها سياسات تجارية دولية – محلّية (intermestic), لأن جماعات مصالح هامة ضمن الدّول المتفاوضة تشترك في الدهلزة (lobbying) للموافقة على بعض المقترحات أو لمعارضتها.

يشترك في مجال القضايا الدّولية – المحلّية فرعا الحكومة التنفيذي والتشريعي في العملية السياسية. فالسلطة التشريعية توفّر نقطة محورية لنشاط الدهلزة من داخل الدّولة في حين أن السلطة التنفيذية تقوم بالوساطة بين مختلف المصالح في نموذج السياسة البيروقراطية. وتبرز السياسة جرّاء سلسلة من الصفقات التي قد تدعوالحاجة إلى إبرامها ويتعيّن التخلّي عن البديهيات التقليدية المفضلّة في بعض أنواع التحليل بشان المصلحة القومية. تهتم السياسة الدّولية – المحلّية بشكل ثابت بمصالح متنوعة وأولويات مختلفة. ولا محلّ هنا لأيّ توقّع بإمكان إدارة السياسة بشكل مجد عبر وزارات الخارجية. فالقضايا الدّولية – المحلّية تتعلّق بأنواع من الوكالات/ الوزارات العاملة ضمن الهيكل الحكومي.

الاستعمار الدّاخلي Internal colonialism

يستعمل بمعنيين في العلاقات الدّولية. فالمعنى الأول اقتصادي إلى حدّ كبير، والثاني سياسي. يشير الاستعمار الدّاخلي، من الناحية الاقتصادية، إلى التخلّف ضمن دولة أو منطقة ما نتيجة التبادل غير المتساوي بين المحيط والقلب (المركز). وكان غرامسكي (Gramsci) ولينين (Lenin) أول من استعملا هذا المصطلح الذي أبرز السياسات الاقتصادية التمييزية للدّولة المركزية (إيطاليا وروسيا) ونتيجة ذلك بالنسبة للمناطق ضمنها. وكان هذا ينطوي بشكل أساسي على مفارقة واضحة بين ما تتمتّع به مناطق القلب من ثروة وفقر المناطق الريفية المحيطية. ويقترن بشكل خاص بنظريات التنمية وكثيرا ما استخدمه محلّلوالفصل العنصري الماركسيون والماركسيون الجدد في جنوب إفريقيا بغية شرح البون الشاسع بين البيض والسود في مجال الثروة والامتيازات. ويستعمل هذا المصطلح بمعنى ثان لوصف الانقسامات الثقافية والسياسية، بدلا من الانقسامات الاقتصادية الصرفة (وإن كانت جميعها متصلة بعضها ببعض). ففي المملكة المتحدة، مثلا، يشير الاستعمار الدّاخلي إلى العلاقة بين انجلترا (القلب) والأطراف الكلتية المتمثّلة باسكتلندا وإيرلندا وويلز. وقد نزعت هذه البلدان الثلاثة إلى تطوير اقتصادات تصدير

متخصصة لها صلة مباشرة باحتياجات القلب وبدلا من الاندماج السياسي فقد حافظت جميعها على تقاليد ثقافية وسياسية منفصلة. لذا فإن هذا المصطلح يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظريات الإمبريالية والقومية والانفصالية.

دولي International

وضع هذه الكلمة جيرمي بنتام (Jeremy Bentham) وظهرت للمرة الأولى في كتابه "مدخل لمبادئ الأخلاق والتشريع" (An Introduction to the Principles of Morals and Legislation (1780)) . وقد ابتكر الكلمة لإعطاء معنى أكثر دقّة للعبارة اللاتينية ius gentium (قانون الأمم):

ينبغي الاعتراف بأن كلمة "international"، كلمة جديدة وإن كانت، على ما نأمل، مماثلة ومفهومة بشكل كاف. والمقصود منها أن تعبر، بطريقة ذات مغزى أكبر، عن فرع القانون الذي يطلق عليه اسم قانون الأمم؛ وهي تسمية خارجة عن المألوف لدرجة أنها، لولا قوة العادة، كانت ستبدو وكأنها تشير إلى مجموعة قوانين داخلية.

لقد ثار نزاع بين البحّاثة حول ما إذا كان بنتام كان يترجم بالفعل المصطلح اللاتيني، غير أن ممّا لا شكّ فيه أنه كان يعتقد أن الحاجة تدعوإلى نعت جديد لوصف نظام القانون بين الدّول ذات السيادة – فالقانون "الدّولي" إذا يختلف عن، ويجب أن لا يوجد تشويش بينه وبين القانون "الدّاخلي" أو "البلدي".

المجتمع المدني الدّولي International civil society

مصطلح رائج لكنّه مبهمٌ نوعا ما ويشير إلى انقضاء المفهوم الوستفالي (Westphalian) لدول ذات سيادة مستقلّة واستبداله بنظام من الجماعات المتراكبة والكيانات والولاءات التي تتمحور حول اعتراف بالترابط العالمي. فهو إذا يقترن اقترانا وثيقا بأفكار تتعلّق بالمذهب الانتفاعي (functionalism)، والنظام العالمي الجديد ومنظور المجتمع العالمي حيث ترفض المقاربة المتمحورة حول الدّولة واعتماد تأكيد أكثر تعدّدية بدلا من ذلك على الفاعلين والعمليات الذين يتخطّون الحدود القومية والذين يتخطّون الحدود الحكومية. إن وجود مجتمع مدني في العلاقات الدّولية، شأنه في ذلك شأن نظيره المحلّي، يفترض وجود شبكة معقدة من المنظّمات والمؤسّسات المستقلّة التي تتجاوز الدّولة والأفكار الاحتكارية للسيادة الإقليمية. ويقترن، مثل

نظيره المحلّي أيضا، بإسباغ الطابع الدّيمقراطي على السياسة ويعتبر حصنا ضدّ الفاشستية وسياسة القوة. وينطوي جزء من الأساس المنطقي لوجوده على رفض الهياكل القائمة للقوة وإيجاد نظم رسمية وغير رسمية لتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وهو كمفهوم وكواقع لا يزال في طور جنيني.

محكمة العدل الدّولية International Court of Justice (ICJ)

أسّستها الأمم المتحدة لتكون "جهازها القضائي الرئيسي" ولذا فهي أقصى محاولة حتى الآن لتطبيق حكم القانون على المنازعات الدّولية. ويشبه نظامها الأساسي الملحق بالميثاق، سلفها محكمة العدل الدّولية الدّائمة ويعد جميع أعضاء الأمم المتحدة أعضاء فيها تلقائيا. تتألّف المحكمة من خمسة عشر قاضيا تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن بتصويت منفصل. ويكون انتخابهم تعاقبيا لضمان الاستمرارية ويتمّ انتخابهم لمدّة تسع سنوات. وللأعضاء الدّائمين في مجلس الأمن قاض متربّع في كرسي القضاء بشكل دائم، ولكن إذا لم يكن لدولة تمثّل أمام المحكمة قاض من جنسيتها، يمكنها تعيين قاض خاص. وتختار المحكمة رئيسا ونائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات، ومقرّها في لاهاي.

الولاية القضائية لمحكمة العدل الدّولية ذات شقّين: تسوية النزاعات الدّولية وإعطاء الآراء الاستشارية. والدّول وحدها هي التي يمكن أن تكون طرفا أمام المحكمة، غير أنه يمكن للفاعلين من غير الدّول والأفراد أو المنظّمات الدّولية الحصول على آراء استشارية. ويجوز للدّول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، مثل سويسرا وليختنشتاين وسان مارينو، في بعض الظروف، الانضمام إلى النظام الأساسي. وقد صممت الفقرة الاختيارية (المادة ٣٦) لتعزيز صلاحية المحكمة وتقتضي من جميع الأطراف الموقّعين الاعتراف بالطابع الإلزامي لاختصاص المحكمة. ولكن هذا لم يلق كبير نجاح. فقد قدّر أنه حتى ثمانينيات القرن العشرين بلغ عدد أعضاء الأمم المتحدة الذين قبلوا سلطة الاختصاص "الإلزامية" أقل من النصف.

تنصّ المادة ٣٨ من النظام الأساسي للمحكمة أن القانون واجب التطبيق يجب أن يكون: الاتفاقيات الدّولية (أي المعاهدات)، العرف الدّولي "المبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الأمم المتحضرة". ولقد كانت المحكمة، من الناحية العملية، شديدة الحذر في تطبيق ذلك المصدر الأخير للقانون على المنازعات المحالة إليها. على أنه يجب الاعتراف بأنه بما أن أعضاء الأمم

المتحدة قد تضاعف عددهم أكثر من ثلاثة أضعاف منذ إنشاء المحكمة، فإن احتمال التوصّل إلى توافق إيجابي في الآراء بشأن المبادئ العامة قد تراجع. ولأنّ المحكمة قد أسّست أحكامها بحذر على التقاليد والعادات، فقد كان أثرها الرئيسي على الدّعاوى هو إيضاح العمليات القائمة لوضع القوانين بدلا من أن تدفع بجرأة نحو الابتكار القضائي. ويشار أدناه إلى الوضع المختلف نوعا ما بشأن الآراء الاستشارية.

لقد نظرت محكمة العدل الدّولية في عدد من القضايا الخلافية وأصدرت أحكاما بشأنها لكن حكمها لم يلتزم به دائما. فمثلا في النزاع بين المملكة المتحدة وألبانيا حول أضرار أصابت سفنا وفقد الحياة في قنال كورفو(١٩٤٦) حكمت المحكمة على البانيا بدفع أضرار بلغت

مليون جنيه إلى المملكة المتحدة. لكن البانيا كانت ترفض باستمرار قبول هذا الحكم ودفع الأضرار التي حكم بها عليها. ورغم كثرة الشكوك بشأن قيمة رفع المنازعات الدّولية الرئيسية إلى محكمة العدل الدّولية (وذلك يعود جزئيا إلى صعوبة تنفيذ القرارات)، فقد أحرزت المحكمة نجاحات في وضع مبادئ يتمّ بموجبها الحكم في المنازعات.

ومن المبادئ الهامة في هذا السياق هي تلك التي تتعلّق برسم خطوط أساسية بشأن المياه الإقليمية وحقوق صيد الأسماك وأسلوب حساب الإفريز القارّي تحت البحر. على أن سجل المحكمة، بصفة عامة، مختلط في القضايا شديدة الخلافية.

وإلى جانب هذه القضايا فقد أصدرت المحكمة عددا من الآراء الاستشارية الهامة التي ساعدت على خلق الجوالعام للشؤون الدّولية لما بعد الحرب، وأهمها تتعلق بجنوب غرب إفريقيا/ ناميبيا. وفي ١٩٧١ في معرض مراجعة المحكمة لقرار سابق أصدرت رأيا مفاده أن وجود جنوب إفريقيا في ناميبيا كان غير قانوني وأن دولا أخرى ملزمة بعدم اتخاذ أي إجراء يعترف بسلطة جنوب إفريقيا القانونية هناك. واستمرّت جنوب إفريقيا تنازع في هذا الرأي، مجادلة بأن الأمم المتحدة لم تخلف عصبة الأمم في سلطة الإشراف على الانتداب الذي أعطي لجنوب إفريقيا. غير أن جنوب إفريقيا وافقت أخيرا، في ١٩٨٩، على قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٤٣٥ الدّاعي إلى استقلال ناميبيا. وفي هذه الحالة كانت العوامل السياسية الخارجية، مثل مبدأ غورباتشوف وسياسة الولايات المتحدة المتّصلة بالانخراط البناء، وليس الضغط من محكمة العدل الدّولية، هو الذي أنتج تغيير السياسة.

لقد أسندت إلى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة مسؤولية "تطوير" القانون الدّولي (المادة ٣). وممّا لا شكّ فيه أن محكمة العدل الدّولية تمثل مكوّنا حاسما في هذه العملية. على أن عددا من الانتقادات والعوامل المعيقة قد وقفت في طريق تطوّرها. ففئات القضايا التي أحيلت إلى المحكمة محدودة – بصفة عامة، وهي تلك التي لا تؤثر في المصالح الأساسية. وفي القضايا التي تؤدّي إلى نشوء صراع دولي – القضايا المتّصلة بالحرب الباردة، على سبيل المثال – قامت المحكمة بمهامها المسندة إليها. ولكن من الواضح أن عدم وجود قوة تنفيذية يشكّل عائقا أساسيا، ومع أن لمجلس الأمن بموجب المادة ٩٤ سلطة تنفيذ أحكام المحكمة، فإنه لم يفعل ذلك قط. ففي عمل محكمة العدل الدّولية، وحتى في تركيبها، كثيرا ما تتعارض العناصر "السياسية" و "القانونية". وفي هذا الصدد، تقف الدّول النامية بشكل خاص موقف النقد من المحكمة، حيث ترى فيها أداة لتعزيز مصالح "العالم الأول" أو دول أوروبا الغربية. ورغم هذه الانتقادات فإن قلة هم الذين يشكّون بأن محكمة العدل الدّولية هي أهم المحاولات في التاريخ الدّولي الرّامية إلى إقامة حكم القانون في تسوية المنازعات الدّولية.

القانون الدّولي International law

وضع هذا المصطلح جيرمي بنثام (Jeremy Bentham) في ١٧٨٠ وهو يشير إلى نظام القواعد التي تعتبر ملزمة للدّول والممثلين الآخرين في علاقاتهم المتبادلة.

من المعتاد تمييز فرعين "العام" و "الخاص". فالقانون الدّولي الخاص، الذي يدعى أحيانا "تضارب القوانين" يتناول حقوق الأفراد وواجباتهم من حيث تأثرها بالولايات القضائية المتداخلة. فهو ملحق بالقانون ضمن الدّول وليس بينها. والقانون الدّولي العام، من جهة أخرى، يعتبر الدّول ذاتها بوصفها كيانات قانونية ويتكوّن من إجمالي مجموع القواعد والمبادئ والعادات والاتفاقيات التي تقبلها هذه الكيانات بوصفها تتمتع بقوة القانون في علاقاتها. وسوف نتناول القانون الدّولي العام هنا.

يوجد كثير من التشويش وكثير من الرعب في كثير من الأحيان بشأن القانون الدّولي لأن النزعة لمقارنته بقانون البلديات كثيرا ما تكون لا تقاوم. لم يتمكن القانون الدّولي من حل مشاكل الصراع والعدوان والحرب رغم آمال المثاليين الذين يؤمنون بمقاربة "السلام عبر القانون" والذين يؤمنون بأن القانون والمؤسّسات يمكن أن تشكّل أساس ومصدر الهام لكومنولث

من الدّول. من الواضح أن القانون الدّولي يختلف من نواح عدّة عن أنواع أخرى من القانون، لدرجة أن البعض يزعمون بأنه ليس "قانونا بمعنى الكلمة" بل هو على الأكثر "أخلاقية إيجابية" (Austin, 1832). وبما أن النظام الدّولي يتميّز بغياب سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية، فإن البعض يجادل بأنه لا يمكن أن يوجد نظام قانوني. توجد بالطبع الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتضمّن مندوبين عن جميع الدّول الأعضاء، لكن قراراتهم ليست ملزمة قانونيا إلا بالنسبة لبعض وكالات الدّول الأعضاء. فلا يوجد نظام محاكم وبالرغم من وجود محكمة العدل الدّولية فإنه لا يسعها النظر إلا في القضايا التي يتّفق فيها الطرفان وليست لها صلاحيات تنفيذ قراراتها. فلا توجد هيئة حاكمة في العلاقات الدّولية إذ إن مجلس الأمن – وهو أقرب شيء مؤسّسي إلى تلك الهيئة – يصاب بالعجز جرّاء حقّ النقض الذي تتمتّع به خمس دول (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة).

وبرغم هذه الاعتراضات من جانب المذهب الفوق واقعي (ultra - realist)، فإن القانون الدّولي له وجود فعلي رغم قدرته المحدودة في الجوانب ذات الخطورة الكبيرة المتّصلة بالحدّ من العدوان والصراع والحرب. وقد لعب عبر القرون دورا حيويا في التأثير في طابع المجمع الدّولي، حيث قد طوّر نظاما مفصلا من القواعد والإجراءات تشمل البرّ والبحر والجووالفضاء الخارجي والدبلوماسية والحياد والحرب وحقوق الإنسان وغير ذلك – كلّ جانب تقريبا يؤثر فيه وجود دولة على أخرى.

المصادر

كما هو متوقّع بالنظر لعدم وجود دستور مكتوب وهيئة تشريعية دولية، فإن مصادر القانون الدّولي متنوعة. ويمكن تقسيمها إلى أربع فئات حسب ترتيب أهميتها: (أ) الاتفاقيات أو المعاهدات؛ (ب) العرف؛ (حـ) المنطق؛ (د) السلطة. فبالنسبة إلى (أ) يستند قانون المعاهدات إلى مبدأ Pacta sunt servanda الذي يعني وجوب الالتزام بالمعاهدات سارية المفعول. ويوجد ملحق لهذا المبدأ rebus sic stantibus (في هذه الأوضاع) يسمح لطرف من الأطراف بإلغاء التزام ما إذا حصلت تغييرات هامة في الظروف التي كانت قائمة في الوقت الذي تمّ فيه إبرام الاتفاقية بالأصل. ينصّ القانون الدّولي على أن للمعاهدة الغلبة على القانون الذي قد يتعارض معها. وبخصوص (ب) ينشأ جزء هام من القانون المعاصر عن الممارسة العرفية للدّول عبر القرون. وهذا يمكن أولا يمكن ترجمته إلى معاهدات أو مدونات سلوك متعدّدة الأطراف. ويتم

الاستناد إلى الفئتين (حــ) و (د) الواردتين أعلاه عند فشل الاتفاقيات والممارسة العرفية في تحديد حقوق الدّول والتزاماتها. في هذه الحالة يرجع إلى الاستنتاجات المنطقية استنادا إلى مبادئ وطيدة أو إلى آراء السلطات القانونية والفقهاء القانونيين. وكل هذا يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل – الفكرة القائلة إن مصلحة جميع الدّول تقضي باتباع التقاليد القائمة.

التاريخ والتطوّر

إنه لمن المبالغة بالقول إن هو غوغروتيوس (Hugo Grotius) (١٥٨٣ – ١٦٤٥) هو أبوالقانون الدّولي إذ إن قضايا الأبوة يمكن الرجوع بها إلى الرومان، إلا أنه من المعترف به، بصفة عامة، أنه، كما هو الحال في كثير من المفاهيم في العلاقات الدّولية، فإن أوروبا القرن السابع عشر هي التي حضنت وغذت وطوّرت القانون الدّولي الحديث. ومن المؤكّد أن غروتيوس لعب دورا أساسيا في هذه العملية إذ إن مبدأه De Jure Belli ac Pacis (الحروب مثل السلام في القانون) (١٦٢٥) هو الذي وضع القانون الدّولي على أساس علماني وأكد بجرأة أن القانون بين الدّول لا يستند إلى اللاهوت بل إلى العقل. وفي أوروبا أدى ظهور دول الأمة المستقلّة والقوية المتنافسة محليا بشكل دائم وذات الشهية للتوسع الإقليمي إلى زيادة الحاجة إلى تحديد قانوني للحقوق والواجبات. وقد تمّ تحسين جانب هام من القانون خلال تلك الفترة يتعلّق بحدوث وإدارة الحرب. وقد تكاثرت نظريات الحرب العادلة. ومع أن هذا قد اختفى الآن من المعاهدات الحديثة المتعلّقة بالقانون الدّولي فإنه لا يزال يكمن وراء مقاربات العدوان والدّفاع عن النفس.

لقد ظهرت مدرستان فكريتان بارزتان بشأن أسس القانون: المدرسة "الطبيعية"، التي ماهت بين القانون الدّولي وقانون الطبيعة استنادا إلى العقل، والمدرسة "الوضعية" التي تقول إن القانون من صنع الإنسان، لذا فإن موافقة الدّول هي أساسه الوحيد. وقد سادت النظريات الوضعية في القرن التاسع عشر، حيث سادت الفكرة بأن القانون الدّولي يعتمد على حسن نيّة الدّول ذات السيادة وأن غايته هي إرساء قواعد النظام والاستقرار في مجتمع فوضوي وليس تعزيز قيم مثل العدالة والإنصاف. وفي القرن العشرين، لا سيّما نتيجة معاناة حربين عالميتين، بدأ التشكيك في هذه الافتراضات وعاد تقليد القانون الطبيعي إلى الظهور نوعا ما. وقد تأسست عصبة الأمم في ١٩٢٠ ومع أنها فشلت للأسف في منع استمرار الصراع الدّولي فإنها ساعدت بالفعل على كسر السلطة غير المقيدة التي تدعيها الدّول ذات السيادة ومهدت الطريق لإنشاء

الأمم المتحدة في ١٩٤٦. وأنشئت محكمة العدل الدّولية الدّائمة عام ١٩٢١ (وتلتها محكمة العدل الدّولية عام ١٩٤٦)، وتأسست منظّمة العمل الدّولية أيضا في ذلك الوقت كما أنشئت هيئات عدّة تتخطّى الحدود القومية أو هيئات فوق قومية والتي كانت، نظريا على الأقل، مصمّمة لتلطيف مفاهيم السيادة التي سيطرت حتى ذلك الوقت على الميدان.

يمرّ القانون الدّولي اليوم بحالة تغيّر متواصل. ويبدوأنه يبتعد عن كونه يستند إلى نظام الدّول ذات السيادة ويتّجه نحو تطوير قانون عام لجماعة عالمية من الأفراد. في الماضي كانت الدّول هي وحدها الشخصيات القانونية؛ أمّا في القرن العشرين فقد تمّ اختراق هذا الغلاف القاسي وأصبح القانون الدّولي الآن لا يهتم بالدّول فحسب، بل بالأفراد أيضا. وقد استند تبرير هذا التطوّر إلى محاكم الحلفاء لعام ١٩٤٦ التي وجدت أشخاص العدومسؤولين عن "الجرائم ضدّ الإنسانية". وقد استمرّت هذه العملية حتى يومنا هذا. لا سيّما في الإعلانات والاتفاقيات متعدّدة الأطراف قريبة العهد المعنية بحقوق الإنسان.

على أنه رغم أن القانون الدّولي يبدوأنه يسير بشكل عام نحو قانون عالمي فمن الأهمية بمكان تذكر أن عدم وجود جهاز تنفيذي فوق قومي، بالإضافة إلى مواصلة الإصرار على سيادة الدّول وحقوق الدّول، يعني أن مراجعة جذرية لأساس القانون الدّولي أمر غير محتمل في المستقبل القريب.

الآراء الشيوعية

من العجيب أن ظهور الاتحاد السوفياتي في ١٩١٧، الذي اعتنق الأفكار الماركسية/ اللينينية عن العلاقة بين القانون والسياسة، لم يكن له أثر يذكر على النظام التقليدي للقانون الدّولي المشار إليه أعلاه. فبما أن القانون الدّولي الكلاسيكي كان يقوم على أساس "الدّولة" فقد بدا أن هذه الأيديولوجية الثورية تطلب بأن "يتلاشى" هو بدوره أيضا. على أن المواقف السوفياتية من القانون الدّولي كانت بمثابة تعديل وليس إلغاء للممارسة التقليدية. وقد أوحت الواقعية السوفياتية في عهد ستالين بأن النظام القانوني لا يمكن تغييره بين عشية وضحاها، مهما كان هذا الهدف مستصوبا. لذا، وكحلّ مناسب مؤقّت، فإن الاتحاد السوفياتي يعترف بصلاحية النظام ويحتفظ في الوقت نفسه بحقّ اعتباره استراتيجية للاستغلال الرأسمالي. وقد استبدلت "مرحلة تخطي الحدود القومية" في عهد خروشوف بالقانون الدّولي للتعايش السلمي الذي كان يستند إلى خمسة مبادئ:

التخلّي عن الحرب وعدم التدخّل واحترام سلامة الأراضي والسيادة وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي والاعتراف بمبدأ المساواة. وهذه المجموعة لم تكن بعيدة جدا عن الأفكار الغربية ودلّت على أن الاتحاد السوفياتي قد تخلّى عن الفكرة القائلة إن القانون الدّولي "الرأسمالي" و "الاشتراكي" مختلفان اختلافا جذريا كل منهما عن الآخر. على أنه بما أن هذه التصريحات اقترنت بالتزام صارم بمواصلة الصراع الطبقي الدّولي والاستعداد لاستخدام العنف لتحقيق ذلك الهدف ("حروب التحرير")، فإن فكرة التعايش السلمي لقيت مقدارا كبيرا من الشك في الغرب.

العالم الثالث

بالنظر للخلفية الإمبريالية والاستعمارية، التي أضفي عليها الطابع القانوني بمقتضى النظام القانوني الدّولي السائد، فمن غير العجب أن يتمّ الطعن في المبادئ والممارسات المقترنة بالقانون الدّولي. وقد بدا أن الطابع المسيحي والمتمحور حول أوروبا لهذا النظام القانوني، لن يكون، للوهلة الأولى، مناسبا لاحتياجات هذه الدّول حديثة الاستقلال. غير أن القانون الدّولي التقليدي برهن على قدرته على النهوض والمرونة، وقد اعتنقت الدّول الجديدة، في السنوات قريبة العهد، مفاهيم السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخّل وعدم الاعتداء والمساواة بكل الحماسة التي كانت لدى المشاركين الأصليين في وستفاليا عام ١٦٤٨. وكثيرا ما تكون مصالح الدّول متعارضة بشكل مباشر مع الأعضاء الأقدم في الجماعة الدّولية لكنها كانت حتى الآن متلهفة للعمل ضمن الإطار القائم بدلا من إيجاد إطار جديد. إن السعي وراء نظام اقتصادي دولي جديد لم يقترن حتى الآن بالسعي الرسمي وراء نظام قانوني دولي جديد، مع أن الممارسة في الماضي قد تعرضت لبعض الهجمات، لا سيّما باتجاه الأفكار المقترنة بالجماعية (collectivism) و "التراث المشترك". هذه الأفكار في طليعة مقاربة "العالم الثالث" وتمثّل هجوما أماميا على أسس النظام الأقدم الأكثر فردية وتحررية.

النجاعة

رغم التشكّك واسع النطاق فإن معظم الدّول تطيع القانون الدّولي في معظم الأوقات. فقد يكون حقّا نظاما قانونيا ضعيفا، لكنّه لا ينتهك بأكثر من انتهاك القانون البلدي. فالدّول تقبل القانون الدّولي لأن مصالحها تقضي بذلك. وهو يعكس الحاجة، التي يشعر بها جميع الفاعلين

من الدّول، إلى النظام والاستقرار وإمكان التنبؤ في تعامل بعضها مع بعض. وبما أن الدّول هي نفسها التي تصوغ القوانين في المجتمع الدّولي، فإن الموافقة تعزّز نجاعته. ثم إنه يعكس بالفعل التغييرات في المعايير والعادات والقيم الدّولية. ومع أن الدّول لا تزال الأشخاص القانونيين الرئيسيين فإن القانون الدّولي عملية دينامية. وقد بدأ عدد من التطوّرات يطعن في مركزها ذي الامتيازات. وتتمثّل هذه التطوّرات بنمو المنظّمات الدّولي، بوصفها هيئات تسنّ القوانين، وازدياد النزعة نحو الإقليمية و، التأكيد المتزايد على حقوق الإنسان في العلاقات الدّولية، وهو الأمر الحاسم.

انظر *Law of the sea (قانون البحار)؛*

International Law Commission (لجنة القانون الدّولي)؛

Common Heritage of Mankind (إرث البشرية المشترك).

لجنة القانون الدّولي International Law Commission

هي أحد أجهزة الأمم المتحدة. تأسّست في ١٩٤٧ وتضمّ خمسة عشر عضوا تنتخبهم الجمعية العامة. ومنذ ذلك الوقت أصبح عدد الأعضاء يزداد بشكل مطرد ليعكس ازدياد عدد الدّول المنضمّة إلى المنظّمة. ففي ١٩٥٦ أصبح عدد الأعضاء واحدا وعشرين وفي ١٩٦١ أصبح العدد خمسة وعشرين وفي ١٩٨١ أصبح أربعة وثلاثين. وهؤلاء الأعضاء شخصيات قانونية مرموقة يمارسون عملهم بصفة شخصية، لا بوصفهم ممثلين عن الحكومات.

الغاية من اللجنة تنفيذ المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنصّ على "التطوير المتدرّج للقانون الدّولي وتقنينه". ويشير التقنين إلى العملية التي يمكن فيها تصنيف الاتفاقيات والأعراف بشكل أكثر انتظاما. ويفترض التطوير المتدرج توسعة نظام القانون الدّولي ليشمل مجالات لا يزال القانون وليدا فيها. ويمكن المجادلة بأن التقنين هو المجال الذي أحرزت فيه اللجنة أكثر نجاحاتها. مثلا، استمدّت اتفاقية فيينا المعنية بالعلاقات الدّولية أصولها من عمل اللجنة، مثلما هو الحال بالنسبة لمختلف الاتفاقيات المتعلّقة بقانون البحار. وفيما يتّصل بعملية التقنين، يمكن النظر إلى اللجنة بأنها تعمل على غرار لجنة الخبراء المعنية بالتقنين المتدرّج للقانون الدّولي التي أنشأتها عصبة الأمم في ١٩٣٠.

يطرح وجود لجنة القانون الدّولي ونشاطها أسئلة أساسية عن عملية سن القوانين في النظام الدّولي. ولعلّ الرأي الحذر هو القول إن تقارير اللجنة، مقارنة بالأحكام التي تصدرها محكمة العدل الدّولية، هي ذات أهمية ثانوية كقيمة إثباتية. وبما أن هذه المقترحات لها صفة التوصيات فمن غير المحتمل أن ينشأ أي إصلاح جذري للقانون الدّولي مباشرة عن عمل اللجنة. بل إن ما هو أقرب إلى المعقول رؤية هذا الجهاز على أنه يعمل بصورة غير مباشرة لتغيير النطاقات الحاصرة التي يتمّ من خلالها تقييم القانون الدّولي وتطوّره.

الأخلاقية الدّولية International morality

مصطلح تقليدي يتّصل بمفاهيم النظام الدّولي والمجتمع الدّولي، ممّا يوحي بأن العلاقات الدّولية تسير، أو ينبغي أن تسير، على أساس بعض القيم الأخلاقية والافتراضات أو المعايير المشتركة غير المتضمنة بالضرورة في القانون الدّولي. ولقد كان هذا موضوعا مثيرا للجدل عبر تاريخ الفكر الدّولي، بل إن لمسألة ما إذا كانت توجد أولا توجد حدود أخلاقية للعمل السياسي اهتماما مركزيا في المقاربة التقليدية والكلاسيكية للسياسة العالمية. فمن جهة متطرّفة تجادل الواقعية السياسية، انطلاقا من النموذجين المكيافيللي أو (الهوبزي نسبة إلى هوبز Hobbes) بأن السياسة الدّولية لا هي أخلاقية ولا غير أخلاقية؛ وأن مفاهيم مثل العدالة أو المساواة أو الحرية لا تنطبق بشكل صحيح إلا ضمن الدّولة. فالفوضى الدّولية تملي بأن مساعدة الذات والمصلحة الذاتية قيم أساسية في صنع القرار. والتفكير بغير ذلك لا يكون بعيدا عن الحكمة أو مغرقا في الحماقة فحسب، بل يعوزه الفكر السليم. فالدّول من منطلق هذا الرأي هي التي توجد أخلاقها وأعلاها هي المصلحة القومية ومبرّر وجود الدّولة. وتتمثل نسخة ملطّفة من هذا الرأي المتشكّك المتطرّف بالحجّة النسبية التي مفادها أن الالتزامات الأخلاقية تؤثر بالفعل في السياسة العالمية، لكن السياق الذي تحدث فيه يجعلها غير كاملة. والتأكيد هنا هو على استمرار البقاء القومي وعلى القيمة الذرائعية للنظام؛ ففي المسائل المتعلّقة بصياغة السياسة تعد نتيجة النظام أكثر أهمية من مبدأ العدالة. لذا فإن السعي وراء توازن القوى تكون له الأولوية على السعي وراء العدالة أو المساواة أو حقوق الإنسان أو الحرية. وذلك هو رأي معظم الواقعيين الحديثين، بمن فيهم ئي. هـ. كار (E. H. Carr) وهـ. ج. مورغنثاو (H. J. Morgenthau) ور. و. تاكر (R. W. Tucker) وهنري كيسنجر؛ فالنظام شرط مسبق لازم

للعدالة، وبما أن السعي غير المقيّد وراء العدالة قد يؤدّي إلى الفوضى فإن الحصانة، لا المبدأ الأخلاقي، هي التي يجب أن توجّه سياسة الدّولة. ويستند هذا الاعتقاد، الذي يسمّى أحيانا "أخلاقية أهون الشرين"، إلى الاعتقاد بأن الاحتياجات الأخلاقية للدّولة، التي توجد من دون طرف سياسي مشترك أعلى، ذات مرتبة مختلفة وربما أدنى من الاحتياجات الأخلاقية للأفراد ضمن مجتمع مدني منتظم. ولا يعني هذا القول أنها غير موجودة أو غير هامة، بل إن المسألة هي مجرّد الاحتمال الدّائم لتدخل قيم واعتبارات أكثر إلحاحا، تدور عادة حول قضايا الأمن.

ومن جهة معاكسة، يقول المثاليون والعالميون إنه إذا كان للبشر التزامات، بعضهم إزاء بعض، فإن ذلك يجب أن ينطبق أيضا على الدّول، التي إن هي إلا تعاونيات اجتماعية. أمّا فكرة السياق فلا تمتّ بصلة للموضوع، فالسلوك القويم عالمي ولذا ما يعتبر خيرا أو شرا في سياق ما هو بحدّ ذاته خير أو شر في سياق آخر. وهذا الرأي يماهي القيم "المطلقة"، مثل تعزيز العدالة الشاملة وحقوق الإنسان وتقرير المصير، ممّا يتجاوز الاهتمامات الضيقة، بالمصالح أو المنفعة الذاتية. فمجتمع الدّول هو بالحقيقة مجتمع الناس؛ فالحدود موجودة لكن هذا لا يقلّل من الموقف الأخلاقي أو يغيّره. فحقوق العيش، مثلا، عالمية. لذلك فالمبادئ التقليدية المتمحورة حول الدّولة والتي تنشأ حول السيادة وعدم التدخّل هي عوائق أمام التقدم ينبغي اختراقها في النهاية. نجد أنصار هذه المقاربة، أو تنويعات عنها، في تقليد يشمل كانط (Kant) وودروويلسون وبعض منظّري المجتمع العالمي الأكثر حداثة. وهي تنطوي على الإيمان بفكرة البشرية المشتركة التي تقترن بمجموعة من الحقوق والواجبات والالتزامات. ويرتبط بهذا اعتقاد مقابل مفاده أن المؤسّسات الاجتماعية والسياسية الراهنة التي تميز النظام الدّولي تنطوي على عيب خطير: لذا فإن الوحدة العالمية والتخطيط شيئان أساسيان إذا كان لقضايا السلام والأمن والانسجام والرفاه البيئي أن تجد حلا.

وبين الموقفين الأساسيين الواقعي/ المثالي ثمّة تنويعات وتحولات عديدة تتعلّق بمعنى وأهمية الأخلاق الدّولية ويتّخذ معظم المعلّقين المعاصرين موقفا وسطا أو توفيقيا بين النقيضين المتطرفين. ويتمثّل هذا الموقف في أن الالتزامات والحقوق التي تتخطى الحدود القومية مهمة وأن بعض التزامات الإنسانية المشتركة موجودة من دون شك، لكن تحقيقها يكتنفه طابع النظام السياسي الدّولي. فجماعة دولية من نوع ما موجودة، لكنها ليست متلاحمة بما يكفي لتوليد تعاريف عملية للحقوق والالتزامات. ويثير الفقر والجوع والمجاعة قلقا وإجراءات دولية حقيقية،

لكن هذا لا يتمّ الاضطلاع به أبدا على حساب الحرمان الجدي في قاعدة الوطن. والغيرية ليست غائبة كليا عن السياسة العالمية، لكن الأهمية السياسية لحدود الدّولة لها الأولوية قبل الادّعاءات الأخلاقية العالمية.

انظر Normative theory (النظرية المعيارية)

المنظّمات الدولية غير الحكومية

International Non – Governmental Organizations

هي منظّمات تتخطّى الحدود القومية وغير معنية بالربح. لذا فإن الشركات متعدّدة الجنسيات مستبعدة على وجه التحديد منذ البداية، لأنها تجني الربح وهي جديرة باهتمام خاص بها. وتكثر المنظّمات الدّولية غير الحكومية بشكل خاص في مجالات القضايا التالية: الاقتصادية والتجارية والبيئية وفي الفنون وأوقات الفراغ والطب والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والشباب والمنظّمات النسائية وعمل الإغاثة الإنسانية. ومع أن أعضاء هذه المنظّمات الدّولية غير الحكومية هم من الدّول فإن ممثلي الدّول غير حكوميين. ومع أنه قد يسمح ببعض التمثيل الحكومي ضمن التعريف، فإنه يجب أن لا تكون أكثرية الأعضاء مندوبين يمثلون أي مصلحة حكومية. ويتعزّز أيضا فصلها عن المنظور المتمحور حول الدّولة من حيث إن لهذه المنظّمات بالضرورة سكرتاريتها الخاصّة التي يتمّ اختيار أعضائها دوليا – وإنما من خارج الهياكل الحكومية.

يمكن الحصول على تقدير نسبي لحجم وأهمية المنظّمات الدّولية غير الحكومية بتطبيق معايير النطاق والمجال. فالنطاق يعطي فكرة عن حجم الأعضاء في حين أن المجال يبين نطاق القضايا التي تغطيها تلك المنظّمات، وبالتالي الوظائف التي تؤدّيها. وقد ازداد نطاق المنظّمات الدّولية غير الحكومية خلال الفترة التي تلت عام ١٩٤٥ بنسبة وسطية قدرها ٥ بالمائة سنويا. وممّا لا شكّ فيه أن زيادة الأعضاء من الدّول في النظام خلال الفترة ذاتها، عامل مساهم هام. غير أن الزيادات في مجال تلك المنظّمات خلال الفترة ذاتها كان له أثر تغذية رجعية (feedback) على النطاق. وكانت أهم الزيادات خلال هذه الفترة تتجلى في القطاعين الاقتصادي والتجاري والسياسة البيئية والإغاثة الإنسانية والشباب والحركات النسائية. إن توزيع المنظّمات الدّولية غير الحكومية في مناطق العالم غير متساو إلى حدّ بعيد. فالبلدان الصناعية

المتقدمة ممثلة بكثرة. ومن بين دول "العالم الثالث" نجد أن أمريكا اللاتينية أكثر المشاركين. ومن جهة أخرى، فإن أدنى مستويات المشاركة تأتي من اقتصادات أوروبا الشرقية ذات التخطيط المركزي ومن آسيا. ويقع أكثرية مكاتب المقار الرئيسية للمنظّمات الدّولية غير الحكومية في البلدان الصناعية المتقدّمة. ويبدوما نخلص إليه أن مستوى عاليا من التطوّر السياسي والاقتصادي شرط لازم للمشاركة الفعالة في المنظّمات الدّولية غير الحكومية. فالتطوّر السياسي يؤدي إلى التعدّدية ونموجماعات المصالح ضمن المجتمعات. وقد تسعى تلك الجماعات لاحقا إلى إقامة صلات عبر حدود الدّول، ممّا يوجد الشروط المسبقة الأساسية لتطوّر المنظّمات الدّولية غير الحكومية. ويوجد التطوّر الاقتصادي في الوقت نفسه الشروط التي يمكن لهذا التطوّر أن يحدث فيها. والخلاصة، إذا، يوفّر التطوّر السياسي الرابطة الأيديولوجية، في حين أن التطوّر الاقتصادي يوجد البنية التحتية.

لقد أجبر ازدياد المنظّمات الدّولية غير الحكومية المحلّلين على فحص المدى الذي لا يزال من الممكن فيه اعتبار الدّولة الفاعل المسيطر في العلاقات الدّولية. فإذا كان النظام نموذج فاعلين مختلطين حقا فعندئذ تكون المنظّمات الدّولية غير الحكومية تشارك في المسرح الدّولي والشركات متعدّدة الجنسيات والمنظّمات الدّولية الحكومية. وقد يحتاج التحليل المفصل للدور السياسي للمنظّمات الدّولية غير الحكومية إلى مقاربة من نوع دراسة الحالة، ومن النوع المرتبط بالسياسة. إن أكثرية المنظّمات الدّولية غير الحكومية غير سياسية بحدّ ذاتها، بل هي جماعات محدّدة وظيفيا يمكنها "العبور" إلى السياسة حين تنشأ الفرصة أو الحاجة. والحالة المقيّدة هي حركات الخضر والسياسة البيئية. في هذه الحالة نجد أن تلك المنظّمات لا تعمل في الواقع بشكل مستقل عن النظام السياسي الدّولي. فثمّة فرق هام نوعيا بين حركة السلام الأخضر ومجلس الكنائس العالمي في هذا الصدد. فالمنظّمات الدّولية غير الحكومية تتعاون أو تتصادم مع الحكومات على أساس كل حالة على حدة. ويعد نمو تلك المنظّمات غير محدود نظريا. فهنا لا توجد العوائق الإقليمية الظاهرة في نمو الدّول. فإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن استمرار نمو المنظّمات الدّولية غير الحكومية ستكون له نتائج بعيدة الأثر على مستقبل العلاقات الدّولية.

النظام الدّولي International order

يستخدم أحيانا كمرادف لـ "international system" ويشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميّز بها السلوك المتبادل للدّول. وبهذا المعنى فإن له عددا من النعوت الرسمية – سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، عسكري – ممّا يعطي منهجا وانتظاما للعلاقات الدّولية. يستند النظام الدّولي المعاصر إلى نظام الدّول الأوروبي الذي أنشئ في وستفاليا عام ١٦٤٨: دول متعدّدة ذات سيادة تتعايش في ظرف من الفوضى التي تعترف مع ذلك بمعايير عامة للسلوك وللتفاعل. وقد وجدت أنظمة دولية أخرى، مثل الإمبراطوريات والسلطنات وأنظمة الجزية، لها مكونات وصفات مختلفة، لكن النظام المعاصر، وهو نظام عالمي الآن، يقوم على أساس رفض الحكومة العالمية، وافتراض سيادة الدّولة. فيقال إنه يظهر "نظاما" (order) بمعنى أنه يعترف بالعناصر التنظيمية (مثل موازين القوى والدبلوماسية والقانون) التي توفّر إطارا يجري التفاعل ضمنه. ولا ينسجم اللجوء الدّوري إلى الصراع المسلح مع هذا النظام لأن العنف نفسه مقيد بقواعد معروفة. على أن الاستقرار قيمة أساسية في أي نوع من أنواع النظام الدّولي. وهذا لا يعني بالضرورة أن النظام ساكن. فالتغيير والتطوّر (مثل ظهور دول جديدة) يمكن أن يحدث وهو يحدث بالفعل، لكن ذلك يتمّ استيعابه من خلال التكيف أو التسوية. ويجادل بعض المعلّقين بأن السبب المنطقي لوجود النظام هو الأمن؛ وبأن الغرض من التدابير التنظيمية هو توفير الحماية للدّول ذاتها وللنظام الذي تشكّل جزءا منه. ويحبذ هذا الرأي الواقعي أو المحافظ الوضع الراهن وينفر عادة من الادّعاءات بأن النظام هو مرادف للعدالة أو يجب أن يكون مرادفا لها. ويجادل آخرون أيضا بأنه ما من نظام دولي يمكن أن يكون شرعيا دون الترتيب العادل للأمور. فالضغوط من أجل نظام اقتصادي دولي جديد تنبثق عن اعتقاد بأن التدابير المعاصرة غير منصفة وأنه يجب تغييرها. وينبثق هذا الطلب، في النظام الحالي، بشكل رئيسي من "العالم الثالث" أو الدّول النامية. وكثيرا ما تقترن الحجة الداعية إلى العدل بوصفه القيمة المركزية بالفكرة القائلة إن النظام الدّولي (النظام بين الدّول) يجب أن يفسح الطريق لنظام عالمي (نظام بين الأفراد أو تجمعات الناس من غير الدّول). وبهذه الطريقة، ينظر إلى التأكيد على القضايا الدبلوماسية – الاستراتيجية بوصفها لا تنفصل عن القضايا العالمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية. وبدلا من أن يكون النظام متعلّقا بالدرجة الأولى بمسائل الأمن القومي والدّولي، فإنه مرتبط عضويا بقضايا المعاناة

البشرية والفقر والجوع والعدالة الاجتماعية والتوازن الايكولوجي. فشروط السلام تستند إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وهو ما يفتقر إلى توفيره بشكل كاف الوضع الراهن للقوة والسلطة في السياسة الدّولية افتقارا شديدا. وثمّة استعمال آخر للمصطلح يركز على إنشاء المنظّمات الدّولية والمؤسّسات المركزية بصفتها سمات مميزة للنظام. ولا يمكن للنظام أن يوجد على نحو ملائم بين الدّول حتى يتم إيجاد مؤسّسات آمرة تستقطب ولاء الجميع. على أنه، كما أشار بعض المعلّقين، يعتبر استعمال مصطلح "international order" (النظام الدّولي) غير مناسب في هذا السياق، حيث إنه، مع إنشاء حكومة عالمية، من شأن أسس النظام أن تكون داخلية لا دولية.

انظر Neo realism (المذهب الواقعي الجديد)؛

Neo liberalism (المذهب الليبرالي الجديد).

المنظّمات الدّولية International organizations

هي هياكل مؤسّسية رسمية تتجاوز الحدود القومية ويتمّ إنشاؤها بموجب اتفاق متعدّد الأطراف بين الدّول الأمم. وهي ترمي إلى تقوية التعاون الدّولي في مجالات مثل الأمن والقانون والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية. وهي ظواهر حديثة نسبيا مع أن معلّقين كثرا، من اليونانيين القدماء فصاعدا، قد دعوا إلى إنشائها بشكل أو بآخر. وقد بدأت تظهر في الواقع في سياق نظام أوروبا القرن التاسع عشر المتعلّق بالدّول حيث جرت محاولات محدّدة وخجولة لتسهيل التواصل الدّولي وتوفير إجراء عملي وظيفي للمساعي الدّولية المشتركة. وكان أولها اللجنة المركزية لملاحة الراين عام ١٨١٥ وأشهرها الاتحاد البرقي الدّولي لعام ١٨٦٥ الذي سبق الاتحاد الدّولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الحديث. وقد انتشرت هذه المنظّمات وتكاثرت في القرن العشرين لدرجة أنه يوجد، بشأن كل قضية تقريبا، زيادة على الشبكة الدبلوماسية التقليدية بين الدّول، يوجد إطار دائم نوعا ما من المؤسّسات التي يمكن بوساطتها تحقيق التدابير الجماعية.

تنقسم المنظّمات الدّولية الحديثة إلى نوعين رئيسيين، النوع "العام" (public) المعروف باسم "المنظّمات الدّولية الحكومية" والنوع "الخاص" (private) المعروف باسم "المنظّمات الدّولية غير الحكومية". وفي طليعة الأولى نجد عصبة الأمم والأمم المتحدة ومن الأخرى هنالك

الصليب الأحمر الدّولي ومنظّمة العفوالدّولي. ويشترك النوعان بخصائص منها أنها ذات عضوية طوعية وأنها دائمة ولها هيكل دستوري وأمانة دائمة وأن لها مؤتمرا استشاريا. ويتمّ تأسيس المنظّمات الدّولية الحكومية بموجب معاهدات بحيث يقتصر اختصاصها في بادئ الأمر على الأشياء المحدّدة في الاتفاقية لكن يتبعها توسع مهام تنظيمي إذا كان لها أن تستجيب للتغيير. وبهذه الطريقة، مع أن الدّول تحتفظ بالسلطة النهائية، فإن المنظّمات الدّولية لا توفر وسيلة للعمل التعاوني فحسب، بل توفر أيضا قنوات اتصال متعدّدة تفوق في مستويات متفاوتة الهياكل الدبلوماسية التقليدية. فعلى سبيل المثال، قدّر أنه يوجد في الوقت الراهن ٣٨٠ منظّمة دولية عامة و ٤٧٠٠ منظّمة دولية خاصّة تعمل يوميا في السياسة العالمية.

لقد نشأت نظرية المنظّمة الدّولية من تطوّرات في مجالات مثل النزعة الدّولية والنزعة التي تتجاوز الحدود القومية والترابط المعقّد ودراسة الأنظمة (regimes)، والمذهب الانتفاعي (الوظيفي) والفيدرالية والتكامل. والتركيز المركزي لهذه المنظّمات هو محاولة تجاوز التشرذم الاجتماعي والاقتصادي الذي ميّز تقليديا الآراء الأكثر ضيقا وفردية للمذهب الواقعي الكلاسيكي. ومع أنه من غير السهل تحديد مدى مساهمة المنظّمات الدّولية في نمو النزعة الدّولية، فإنه يمكن تحديد رأيين أساسيين. فهي ترى، من جهة، على أنها نماذج أولية قديمة لحكم عالمي آخذ في الظهور، وتعتبر، من جهة أخرى، حيلا غير مجدية ورمزية إلى حد كبير للنزعة الأحادية الطرف (unilateralism)، التي تمثل المصدر "الحقيقي" أو "المناسب" للسلوك الدّولي. غير أنه ما من واحد من الرأيين المتطرّفين قد توصّل إلى تحديد دور المنظّمات الدّولية في السياسة العالمية المعاصرة. ومع أن الشكوك لا تزال قائمة بشأن ما إذا كانت هذه المنظّمات فاعلة دولية مستقلّة ولها شخصية قانونية محدّدة، فإن القليلين هم الذين ينكرون أنها قدّمت مساهمة ضخمة لإدارة العلاقات الدّولية.

الاقتصاد السياسي الدّولي International Political Economy (IPE)

ميدان رئيسي للدّراسة ضمن العلاقات الدّولية (ع. د) كتب فيه الكثير في النصف الثاني من القرن العشرين. وكما يوحي الاسم فإنه يعتمد في تبرير سبب وجوده المنطقي على القبول بأن الفجوات التي تفصل بين الاقتصاد والسياسة جديرة بالدراسة بحد ذاتها. وهذا يعني ضمنيا أن دراسة الاقتصاد الدّولي دون أخذ الوسط السياسي بالاعتبار ودراسة السياسة الدّولية في

معزل عن العوائق الاقتصادية شكل لا داعي له من حرمان الذات. فالاقتصاد السياسي الدّولي هو دراسة مجمع التقاء هذين الموضوعين مع إشارة خاصّة إلى الهياكل والعمليات والتفاعلات على الصعيد الدّولي. وكما سنبين أدناه فإن الاقتصاد السياسي الدّولي اصطفائي من حيث مقارباته أو منظوراته (كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الدّولية، بالطبع). كما له روابط وثيقة بالاقتصاد السياسي. ويمكن القول إن الميدانين يظهران اعترافا يكاد يكون فطريا بأهمية الأيديولوجيا من جرّاء الطريقة التي يتمّ بها تحليل وشرح موضوعهما. ويوضح مفهوم "السوق" هذه النقطة. فالسوق هو واقع وجودي ومنظور مشوب بالأيديولوجية عن الكيفية التي ينبغي بها تنظيم النشاط الاقتصادي على حدّ سواء. فالالتزام بفكرة السوق هو اعتراف بفعاليته وتفوّقه على تدابير أخرى، على السواء. وخلافا لفروع أخرى للعلاقات الدّولية، فإن الاقتصاد السياسي الدّولي لم يناضل قط لإثبات نفسه على أنه "مجرّد من القيم" (value - free). وقد ميّز كوكس (Cox) (١٩٨١) في مقال واعد في مجلة Millennium "بين نظرية حل المشاكل" في العلاقات الدّولية و "النظرية النقدية" في الاقتصاد السياسي الدّولي. فهو إذ يدافع عن الثانية. فهو يرفض ضمنيا مفاهيم الدراسة المجرّدة من القيم. وخلافا للدراسات الاستراتيجية (كما كان حالها أثناء فترة الحرب الباردة على الأقل) كان الاقتصاد السياسي الدّولي مستعدا لتضمين السياسة النقدية في مجاله.

بالنظر لنمو العلاقات الدّولية في العقود التي تلت ١٩٤٥ كان من المتوقّع دائما أن يتوجّه الاهتمام النظري إلى الفجوات المشار إليها أعلاه. ويمثّل عمل كنور (Knorr) لعام ١٩٥٦ عن احتمال الحرب حالة مبكّرة لمؤلّف يبحث في الجوانب الاقتصادية لسياسة الأمن القومي. وقد ظهرت دراسة وو(Wu) للحرب الاقتصادية (Economic warfare) في ١٩٥٢، ومقالة شومبيتر (Schumpeter) عن الإمبريالية في أوائل خمسينيات القرن العشرين. وقد أولت التطوّرات في السياسة العالمية، في الوقت نفسه، اهتماما جديدا لما كان يدعى في ذلك الوقت "سياسة العلاقات الاقتصادية الدّولية". كما وجه نظام بريتون وودز (Breton Woods system) وفن إدارة المساعدات، وجه العقول إلى أهمية العوامل الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية.

كان الاقتصاد السياسي الدّولي لا يزال حبيسا في مقارباته النظرية المتعلّقة بحل المشاكل في هذه المرحلة. وطبق مؤلّف جوان سبيرو(Joan Spero) النموذجي عن سياسة العلاقات الاقتصادية الدّولية (١٩٧٧) بدلا من الاقتصاد السياسي الدّولي مقاربة ذات توجّه سياسي شديد

توازن العلاقات ضمن "الشمال" وبين "الشمال و "الجنوب". وباستعادة أحداث الماضي فربّما نجد عمل سبيرويبدوتقليديا جدا, لكن كان لابد من البدء في مكان ما كما أن للتكيّف مع الآخرين مزاياه. وفي وقت إقلاع سياسة العلاقات الاقتصادية الدّولية/ والاقتصاد السياسي الدّولي من الناحية البداغوجية ذاته ولدت نظرية الاستقرار المهيمن وارتقت ضمن الاقتصاد السياسي الدّولي. وفي حين أن الشطحات النظرية السابقة كانت قد هجّنت فإن نظرية الاستقرار كانت قد اكتملت ضمن الاقتصاد السياسي. وكما يوحي الاسم، أيضا، كانت نظرية الاستقرار المهيمن نظرية توازن وليست نظرية تغيّر. ثم إن الاستقرار يتعزّز بمقدار تشجيع (الطرف) المهيمن على التعاون حتى إلى حدّ التسامح بـــ "الراكب (المنتفع) المجاني" في النظام. لقد كانت نظرية الاستقرار دائما نظرة "الغالب" إلى الاقتصاد السياسي الدّولي. ومن جهة أخرى، يمكن لنظرية التبعية الادعاء بحق بأنها وجهة نظر جنوبية للموضوع. وفي غضون ذلك بدا أن نمو أدبيات الأفول إيذان بنهاية الهيمنة. وقد اعترف كيوهان (Keohane) بذلك في ١٩٨٤ في كتابه "ما بعد الهيمنة" (After Hegemony) لكنه جادل بأنه يمكن مواصلة عادات التعاون من خلال بناء الأنظمة. وقد قدم كل من كوكس (Cox) (١٩٨٧) وسترينج (Strange) (١٩٨٨) مساهمات جدّ مبتكرة لأدبيات القوة من خلال التأكيد على أهمية القوة الهيكلية مقابل تقليد العلوم الاجتماعية السائدة التي تنظر إلى القوة بأنها عن العلاقات. وفي الوقت نفسه فقد ساهم المؤلّفان في هجوم على المقاربة المتمحورة حول الدّولة ضمن الاقتصاد السياسي الدّولي، حيث نقلت سترينج (١٩٩٦) ذلك مرحلة إلى الأمام لتفحص نطاقا من الأطراف الفاعلة من غير الدّول في النظام الاقتصادي الدّولي. وقد عزّزت أيضا العولمة بوصفها نزعة سائدة وجهة نظر الفاعل المختلط المذكورة. وفي ١٩٩٤ أشار المحرّرون في أول طبعة من مجلة "الاقتصاد السياسي الدّولي" (Review of International Political Economy) إلى نواح ست مؤثرة للعولمة: النواحي المالية والمعرفية والإنتاجية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والجغرافية. على أن اشتراط التعقيد أسهل من توفير إطار فكري لتحليله. إن الاقتصاد السياسي الدّولي منهمك حاليا مثل العلاقات الدّولية في فترة من تأمّل ذي قاعدة عريضة تشمل المقاربات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والنقدية.

السياسة الدّولية International Politics

يستعمل هذا المصطلح لتحديد تلك التفاعلات بين الأطراف الفاعلة من الدّول عبر حدود الدّول التي لها محتوى وطابع سياسي محدّد. هذه التفاعلات تتولّى معالجتها الحكومات مباشرة أو ممثلوها المفوضون والمقبولون. ويستخدم مصطلح "دولي" (international) بدلا من "بين الدّول" (interstate) لأن لذلك الأخير معاني مشوشة تختلط بالفيدرالية والاتحادات الفيدرالية. ويمكن مقارنة المصطلح فورا مع العلاقات الدّولية. ومن المألوف بصفة عامة اعتبار السياسة الدّولية بصفتها صنفا أو فئة من العلاقات الدّولية. كما أن العلاقة بين السياسة الدّولية والسياسة الخارجية وثيقة أيضا. فإذا كانت الأولى معنية بالتفاعلات، فإن الأخيرة معنية بالأفعال وردود الأفعال. وتنشأ العلاقات السياسية الدّولية، من منظور السياسة الخارجية، من قبل الدّول التي تمارس رسم السياسة.

يستفاد من مفهوم السياسة الدّولية أن الدّول هي الأطراف الفاعلة السائدة في الميدان. وإذا تم تحديد أطراف فاعلة أخرى فعندئذ يجب أن يشك جديا بقدرتهم على "التصرف" بشكل مستقل. وفي اللحظة التي لا يعود الافتراض المتعلّق بأولوية الدّول ممكنا، فعندئذ يبدأ مصطلح "الدّولي" بأن يظهر قاصرا بشكل جدي وعندئذ يتعيّن استخدام نعت آخر – مثل "العالمي" (world) أو "العولمي" (global) – لنقرنه بالسياسة بدلا من نعت "الدّولي". ولقد حدث تشويش كبير في العقود الأخيرة, لأنه لم يتم التقيد بهذا الشرط المتعلّق بالمصطلحات. وقد دأب المؤلّفون على استخدام "السياسة الدّولية" عندما يكون ما يقصدونه هو السياسة العالمية.

كما أن المناقشات المتعلّقة بالسياسة الدّولية جعلت أكثر صعوبة لعدم وجود تعريف متفق عليه لمعنى كلمة "politics" (السياسة). بل إن بعض الكتاب أرادوا تعريف السياسة تعريفا ضيّقا جدّا من منطلق مصطلح "polity" (نظام الحكم/ الحكومة/ الدّولة). فمن دون "polity" لا يمكن وجود سياسة. وبما أنه لا توجد حكومة (polity) دولية، فإنه لا توجد سياسة دولية. هذا، بإيجاز، محور الحجّة. وثمّة تعاريف أخرى للسياسة، تشدد على مركزية اعتبارات القوة، أكثر تلاؤما مع السياسة الدّولية. وهي مقبولة حدسيا أيضا بالقدر الذي تؤكّد فيه أهمية عنصر القوة في السياسة الدّولية والسياسة الخارجية. وتفضّل بعض تعاريف السياسة مقاربة أكثر تركيزا على صنع القرار. ففي قول مأثور تم تعريف السياسة كما يلي: "من يحصل على ماذا ومتى ولماذا وكيف؟" فمن منطلق سلوك الدّولة من المؤكّد أن هذا التعريف يعيد توطيد الروابط بين السياسة

الخارجية والسياسة الدّولية. على أنه من الضروري في هذه الحالة الإصرار على الطابع الذي يتركّز على الدّولة، وإلا فإن منظّمة دولية تقرر اقراض المال لدولة من الدّول تصبح فاعلا سياسيا دوليا.

منظّمة الصليب الأحمر الدّولي International Red Cross

كان يعرف بالأصل باسم "اللجنة الدّولية لمساعدة الجنود الجرحى" وتأسّس في ١٨٦٣ من قبل مجموعة من المواطنين السويسريين الذين تأثروا بهنري دونانت (Henry Dunant) (انظر H. Dunant, 1947). وقد تأسّست قبل اتفاقية جنيف الأولى وكان دورها يتمثل في العمل على تطبيق مبادئ السلوك الإنساني المتفق عليه في مختلف الاتفاقيات الدّولية المعنية بقواعد الحرب. وقد بدأت بالعناية بالمرضى والجرحى في ساحة القتال ثم وسعت عملياتها لتشمل أسرى الحرب (١٩٢٠) وحقّقت بعد عشرين سنة اختراقا رئيسيا في مجال التعاون الدّولي حين تمّ في ١٩٤٩ اعتماد اتفاقية الصليب الأحمر المصمّمة لحماية المدنيين في الأراضي المحتلة. وتمّت في ١٩٧٧ توسعة نطاقها ليشمل الحماية الإنسانية ومساعدة ضحايا الصراعات بين الدّول أو الصراعات الدّاخلية والكوارث الأخرى.

تتكوّن الحركة من ثلاثة أقسام – اللجنة الدّولية للصليب الأحمر (ICRC) وهو اللقب الرسمي، والصليب الأحمر أو جمعيات الصليب الهلال الأحمر (مجموعها ١٣٩) ورابطة الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر التي تأسّست في ١٩١٩. تجتمع هذه الأقسام الثلاثة مرّة كلّ أربع سنوات بوصفها المؤتمر الدّولي للصليب الأحمر. وتمثل اللجنة الدّولية للصليب الأحمر مؤسّسة حيادية ومستقلّة (يقتصر أعضاؤها على مواطنين سويسريين) وتقوم بدور الوساطة في حالات الصراع المسلح. فقد كانت، على سبيل المثال، حاضرة في أخطر مرحلة من مراحل الصراع بين نيجيريا الفيدرالية وبيافرا (١٩٦٧ – ٧٠) حين فقدت أربعة عشر مندوبا في القتال. وقد اقترح أن يقوم الصليب الأحمر بالإشراف على سحب الصواريخ السوفياتية من كوبا في ١٩٦٢ تحت رعاية الأمم المتحدة لكن الاقتراح لم ينفذ لأن كوبا رفضت السّماح للصليب الأحمر بتفتيش موانئها. وتتمثل المهمة الرئيسية لمنظّمة الصليب الأحمر، إلى جانب كونها وسيطا حياديا، بتقديم الإمدادات الطبية والأفراد العاملين أثناء الحرب وفي محاولة حماية المدنيين وغير المحاربين. ولهذه الغاية فإنها تسعى لإقامة مناطق "مستشفيات" أو مناطق

"حيادية" في مناطق ساحات المعارك. كما أنها تقدّم المساعدة إلى أسرى الحرب وتحاول الإشراف على معاملة المحتجزين السياسيين. وبالنظر لانتشار الصراع المسلّح في السياسة العالمية للقرن العشرين فإن الدور الإنساني للصليب الأحمر لا يمكن إيفاؤه حق قدره وتعترف جميع الدّول تقريبا بما له من قيمة (انظر D. P. Forsythe, 1977).

العلاقات الدّولية International relations (IR

يطلق هذا المصطلح على جميع التفاعلات بين الفاعلين من الدّول عبر حدود الدّول. ويمكن مقارنة المصطلح مباشرة مع السياسة الدّولية وإن كان أوسع نطاقا منها. بل إنّ تلك الأخيرة تعتبر واحدا، وبالتأكيد واحدا من أهم الميادين الفرعية للعلاقات الدّولية. فالقانون الدّولي جزء من العلاقات الدّولية لكنه ليس العلاقات الدّولية. ومن المؤكّد أن القانون بشكله المعتاد، ينشأ من جرّاء التفاعلات بين الأطراف الفاعلة من الدّول. وكذلك تعد العلاقات الاقتصادية الدّولية جزءا من العلاقات الدّولية لكنّها ليست العلاقات الدّولية. وهذا لا يعني أن الحسابات السياسية لن تتطفّل على هذه المجالات، بل إنما يمكن فصلها لأغراض التحليل.

فالعلاقات الدّولية إذا مجال غير متجانس للدراسة ويضمّ عددا من فروع المعرفة. وليست له منهجية موحدة، لأنه بالإضافة إلى الأمثلة الثلاثة المذكورة أعلاه، فإن الاقتصاد الدّولي علم اجتماعي تجريبي (empirical) مبني على الملاحظة والاختبار، والقانون الدّولي معياري أكثر من معظم العلوم الاجتماعية في حين أن السياسة الدّولية اصطفائية، تقترض من تقاليد عدة وهي مقسّمة في أذهان الكثيرين إلى مجموعة جامحة نوعا ما من الأنشطة. وتجدر ملاحظة أن ما أدرج أعلاه هو على سبيل المثال لا الحصر، يتّضح أنه حذف منه تاريخ الدبلوماسية الذي له، بدوره، منهجيته الخاصّة.

ومع أن طابع العلاقات الدّولية مشرذم ويضمّ عددا من فروع المعرفة، فإن معظم الطلاب الذين يدرسون العلاقات الدّولية ينظرون إليها بوصفها قسما فرعيا من علم السياسة، من وجهة نظر عامة. ومع أن الجمعيات المهنية الرئيسية في العالم الأنجلو- أمريكي تجنّبت على وجه التحديد والتصميم استخدام مصطلح "العلاقات الدّولية" بغية المحافظة على طابعه المتصف بأنه يضمّ عددا من فروع المعرفة (رابطة الدراسات الدّولية والرابطة البريطانية للدراسات الدّولية) فإن أكثرية الأعضاء يأتون في الواقع من دراسة السياسة. بل إن مجال العلاقات الدّولية

لا يزال يشار إليه كثيرا بعبارة "السياسة الدّولية" رغم الاختلافات المنوه بها أعلاه. ويمكن ملاحظة غياب الدقّة في المصطلحات في التسميات ذات الصلّة مثل "السياسة العالمية"، "الشؤون الخارجية"، "الشؤون الدّولية" ومؤخّرا "الدراسات الدّولية" و "السياسة العولمية". ويعد تحليل السياسة الخارجية والدراسات الأمنية والاقتصاد السياسي الدّولي والنظرية المعيارية هذه كلّها تعدّ الميادين الفرعية الأكثر حيوية وهذه أيضا يسيطر عليها علماء السياسة.

التاريخ والمقاربات

لقد بدأت العلاقات الدّولية كميدان مستقل للبحث الأكاديمي المتميّز عن القانون الدّولي والنظرية السياسية والتاريخ الدبلوماسي، بدأت بالفعل حين تأسس أول كرسي لها في جامعة ويلز، ابريستويث في ١٩١٩. وقد أطلق اسم المثالية على المنظور النظري العام الأول وكان يتميّز بالإيمان بالتقدّم؛ وبأنه يمكن تحويل النظام الدّولي إلى نظام عالمي يتّصف بشكل أساسي بأنه أكثر سلاما وعدلا.

لذا فإنّ العلاقات الدّولية كانت منذ البداية ذات توجّه نحو السياسة. وبعد ذلك تعرّض الموضوع إلى موجات متعاقبة من النشاط النظري الذي استلهمت منه "مناظرات كبيرة" ضمن هذا الفرع من فروع المعرفة. وتتمثل هذه الموجات وفق التسلسل التاريخي (مع مراعاة أن هذه "المدارس" ليست حصرية وأنها متداخلة) بما يلي: الواقعية، السلوكية، الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة، نظرية الأنظمة العالمية، النظرية النقدية وما بعد الحداثة. وكثيرا ما تضمّنت هذه التغييرات في المنظور منازعات مريرة حول المنهجية والابيستمولوجيا (نظرية المعرفة) والاونتولوجيا (علم الوجود). على أنه يوجد الآن اتفاق عام ضمن العلاقات الدّولية على أنه بالنظر لنطاق وتعقيد الموضوع، فقد يكون التنوّع الكثير للمقاربات النظرية ميزة وليس عائقا. وقد تمحورت معظم هذه الخلافات النموذجية على عمل محلّلين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (يشار إليها، أحيانا، بشكل غير دقيق بوصفها "التقليد" الأنجلو- أمريكي) وكانت تميل إلى التركيز على قضايا القوى العظمى/ القوى الأعظم. وقد تجاوز طلاب العلاقات الدّولية، في "العالم الثالث" أو "الجنوب"، على العموم، هذه المناظرات، ولا غرابة أنهم ركّزوا على مشاكل سياسية معينة لدى دولهم أو أقاليمهم. وقد كان عادة للمنطلقات النظرية الإجمالية، إذا كانت متطوّرة على الإطلاق، أصولها في النظريات الماركسية/ اللينينية عن الإمبريالية وفي نظرية التبعية والبنيوية. وبانتهاء الحرب الباردة، أصبحت العلاقات الدّولية مثل موضوعها في حالة

من التغير المتواصل. ويتمثل المنطلقان السائدان في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة ولكن الحالة العامة من عدم التيقّن بشان استمرار صلاحية الدّولة لتكون الفاعل الأساسي في السياسة العالمية قد أدى إلى الشك في قدرة العلاقات الدّولية، بشكلها الراهن، على البقاء كمجال مستقل للدراسة الأكاديمية.

المجتمع الدّولي International society

منذ أن أقام غروتيوس (Grotius) مفهومه لـــ "مجتمع كبير من الدّول" كأساس وطيد يقوم عليه القانون والنظام والتعاون الدّولي، والبحّاثة يتجادلون حول مجرّد وجود "مجتمع" أو "جماعة" بمعنى الكلمة يتجاوزان الدّولة الأمّة. لا يوجد دليل تجريبي (empirical) ثابت على أن ممارسة العلاقات الدّولية قد ولدت مجتمعا أو جماعة بمعنى الكلمة على الإطلاق، وكان معظم البحّاثة يفضلون الحديث بحذر عن نظام دولي للدّول، مع أنه يكشف عن نمط منظّم للتفاعل داخل بيئة محدّدة، إلا أنه لم يبلغ درجة التكامل اللازمة لتبرير تسمية "المجتمع". غير أنه من وجهة نظر المنظرين الكلاسيكيين، تحتل فكرة مجتمع دولي يشكل أساس النظام الدّولي مركزا أساسيا. فمدرسة العلاقات الدّولية الإنجليزية ذات الاسم المغلوط تسند إليها: فأعضاؤها الرئيسيون من أمثال تشارلز مانينغ (Charles Manning)، مارتن وايت (Martin Wight)، ف. س. نورثِيدج (F. S. Northedge)، هيدلي بول (Hedley Bull)، جيمس مايول (James Mayall)، جون فنسنت (John Vincent) وألن جيمس (Alan James) يفترض أنهم ينتمون على استحياء إلى مقاربة "المجتمع الدّولي" أو "الجماعة الدّولية". أي أنهم جميعا يؤكّدون على أن الموضوع المناسب للدراسة هو أوضاع النظام الاجتماعي القائمة والممكنة ضمن الفوضى الدّولية السائدة. وبهذا المعنى تعتبر هذه المقاربة تنويعا على المدرسة الواقعية التي تركز على بديهية "الدّولة كطرف فاعل" ضمن إطار واسع من "الوحدة في التنوع" الذي أضفي عليه الطابع المؤسّسي، أي المجتمع الفوضوي. فقد أكد هيدلي بول (Hedley Bull) (١٩٧٧)، وهو أشهر مدافع عن هذه المدرسة أن "مجتمع دول (أو مجتمعا دوليا) يكون موجودا، حين تقوم مجموعة من الدّول، انطلاقا من إدراكها لوجود بعض المصالح المشتركة والقيم المشتركة، بتكوين مجتمع بالمعنى الذي يتصوّرون أنفسهم بأنهم مرتبطون بمجموعة من القواعد في علاقات بعضها مع بعض وأنها تشترك في عمل مؤسّسات مشتركة" (صفحة ١٣). وتتمثل المؤسّسات التي يقال إنها

توجد أو تعزّز هذا النظام بالقانون الدّولي، الدبلوماسية، التنظيم الدّولي وميزان القوى. وبهذه الطريقة يزعم أن استقلال العلاقات الدّولية كميدان قوى مستقل يتوطّد كما هو الحال بالنسبة للتمييز بين هذا و "نظام" ينطوي على مجرد الاتصال والتفاعل دون ما يقترن بذلك من قيم جماعية أو تبادلية أو معاملة بالمثل التي تنطوي عليها مقاربات المجتمع. والنظريات المطروحة هي معيارية بالدرجة الأولى مع أنه تبذل جهود مضنية لإثبات صلتها التجريبية (empirical). ثم إنها، خلافا لمقاربة الأنظمة، غير سائدة من حيث الأنظمة الفرعية؛ أي أن المجتمع الدّولي ذاته يكيّف سلوك الفاعلين ضمنه من جوانب هامّة عدّة.

وسواء كان المجتمع الدّولي أو لم يكن خياليا أو أنه لا يوجد إلا في الذهن، فإن قلّة هم الذين يشكّون بأن صورته قد دعمت النظرية الدّولية الكلاسيكية السائدة منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل. لقد بدأت الحركة السلوكية/ حركة الأنظمة، التي سيطرت لفترة قصيرة على مقاربات الولايات المتحدة، بدأت تعترف بحيوية ودأب التقاليد القديمة للفلسفة السياسية وفلسفة التشريع والتاريخ الدبلوماسي التي حددت وطورت المنظور المجتمعي. لذا يمكن اعتبار مفهوم الولايات المتحدة لـــ "الأنظمة الدّولية" (international regimes) بمثابة اعتراف ضمني بذلك، إذ إن "النظام" في هذا السياق هو محاولة محدّدة لتحديد الهياكل المؤسّسية المتداخلة وربما المستقلّة التي تكون لها أحيانا آثار حاسمة على الاستراتيجيات والمنظورات القومية.

النظام الدّولي International system

يستخدم هذا المصطلح المشتقّ من تحليل الأنظمة في سياقين اثنين في العلاقات الدّولية؛ أولا كوصف وثانيا كمستوى تفسيري للتحليل.

إن النظام الدّولي، بصفته فكرة وصفية، هو طريقة أخرى للإشارة إلى نظام الدّول. وعلى صعيد الدّولة، يمكن اعتبار الجماعات والمصالح ضمنها أنظمة فرعية. إن السياسة الخارجية تصنع إزاء بيئة خارجية هي النظام الدّولي. وبما أن النشاط المتّصل بصنع السياسة الخارجية وتنفيذها يكون له أثر كبير على النظام، فإنه يشار إليه أحيانا بأنه "مسيطر على النظام الفرعي" (Kaplan 1957). لقد نزع التحليل التقليدي للنظام الدّولي إلى التأكيد بشكل خاص على أهداف وتوجّهات القوى العظمى بوصفها شديدة الأثر على العمليات والنتائج. ومن منطلقات

نظامية يعتبر الطرف الفاعل المتمثل بالدّولة ذا أهمية كبيرة بحيث إن إزالته من النظام من شأنه أن يغير البنية – مثلا من متعدّدة الأقطاب إلى ثلاثية الأقطاب.

لقد كان البحّاثة الذين يبحثون في الأنظمة السياسية يحددون عادة عمليتين منتظمتين أساسيتين في الماضي والحاضر والمستقبل. وهاتان العمليتان هما الصراع والتعاون. وبما أنهما موغلتان جدّا على صعيد النظام فإن فرادى الدّول تعتبرهما شيئا "مسلّما" به في صنعها للسياسة وتكون استجاباتها من هذا المنطلق. وفي السعي لمواجهة هذه العمليات المنتظمة فقد انخرطت الدّول في إيجاد الأنظمة وبناء المؤسّسات. لقد انتشرت المنظّمات الدّولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة ونظيراتها الإقليمية في نظام القرن العشرين. ودار جدل ساخن حول المدى الذي يمكن فيه اعتبار هذه المنظّمات أطرافا فاعلة. فمن المؤكّد أن وجودها قد غيّر طبيعة النظام تغييرا جوهريا وجعل البعض يتحدّثون عن نموذج الفاعل المختلط.

والمعنى الثاني الذي يستخدم فيه النظام الدّولي هو تحديد المستوى المناسب للتحليل الذي يجب إقامة الشروح عليه. ويمثل والتز (Waltz) (١٩٧٩) وغيلبين (Gilpin) (١٩٨١) الكتاب الذين جادلوا بأن النظام الدّولي يحدد بشكل أساسي سلوك فرادى الفاعلين من الدّول ضمن ميدانه. فالمهمة الأولى للتحليل هي اكتشاف خصائص النظام التي تشبه القانون والتي يتعيّن على جميع فرادى الفاعلين أخذها بالاعتبار. فالأمن كثيرا ما يعتبر هدفا أزليا للدّول بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام.

انظر Agent - structure (العامل – البنية)

الدّولية Internationalism

مصطلح يشير إلى مبادئ وأيديولوجيات مختلفة ترمي إلى تجاوز السياسة المتمركزة على الدّولة ويركز بدلا من ذلك على المصالح العالمية، أو على الأقل، على المصالح التي تتخطّى الحدود القومية. ويقترن عادة بالمثالية أو الطوباوية في الفكر الدّولي وبهذا المعنى فإنه يطرح كبديل عقلاني وأخلاقي للمفهوم الضيق للقومية التي يفترض بأنها تتخلّل التفكير الواقعي. غير أن المصلحة القومية والمصلحة الدّولية لا تصوران دائما كبديلين. فبموجب المبدأ الليبرالي لانسجام المصالح نجد أن الاثنتين مشتركتان في الحدود. فالليبرالية الأمريكية، مثلا، كثيرا ما أكّدت على أن "ما ينفع أمريكا ينفع العالم". ولا تقتصر هذه المماهاة غير المنطقية للمصالح

الفردية مع مصالح الجماعة الأوسع نطاقا على الولايات المتحدة. فمعظم الدّول، بصرف النظر عن أيديولوجيتها التي تصرّح بها، قد أكّدت، في وقت ما، مثل هذه المغالطات، إن لم تكن آمنت بها، بل كان أحد المواضيع الرئيسية في كتاب ئي. هــ. كار (E. H. Carr) "أزمة السنوات العشرين" (١٩٤٦) الكشف عن استعمال مفهوم الدّولية لتبرير سطوة القوى العظمى في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وإلى جانب الليبرالية ثمّة أمثلة أخرى هامة عن المبادئ الدّولية وهي الماركسية/ اللينينية والسلامية (pacifism). فبالنسبة للماركسية تتمثل النهاية في "تلاشي الدّولة" وبالنسبة للسلامي (pacifist) تتمثّل النهاية بإلغاء الصراع والحرب، لكن كليهما ينطلق من تعويقية (obstructiveness) وتقلّب السلوك السياسي المتمركّز على الدّولة. وبهذا المعنى يمكن اعتبار الدّولية عقيدة ثورية، ليس من حيث الأهداف النهائية فحسب، بل أيضا من حيث الاستراتيجيات المتوخّاة لتحقيقها. وفي حين أنه يمكن القول إن النظريات المتمركزة على الدّولة هي أفقية (أي علاقات بين دولة وأخرى) فإن الدّولية رأسية بالدرجة الأولى، حيث إنها تخاطب المفهوم الشمولي للوضع الإنساني. وفي دراسة الشؤون الدّولية يتمثل أحدث تجلياتها في مقاربات المجتمع العالمي والقانون العالمي حيث تحل مفاهيم الإنسانية المشتركة وحقوق الإنسان العالمية محل المنظورات الأكثر تقليدية. وليست الدّولية على الإطلاق ظاهرة حديثة العهد في السياسة العالمية، فتاريخ الفكر الدّولي يزخر بأمثلة عنها، معظمها مستقى من تقليد القانون الطبيعي للعالمية والكوزموبوليتانية. ولعلّ ارازموس (Erasmus) (١٤٦٦ – ١٥٣٦) أشهر مثال على ذلك، لكن كانط (Kant) (١٧٢٤ – ١٨٠٤)، أيضا، يحتلّ موقعا مركزيا في هذا التقليد.

الاعتقال القسري Internment

الاعتقال القسري للأجانب وأسرى الحرب في أوقات الحرب، لكن هذا المصطلح يطلق أيضا على إعادة التوطين بالقوة أو حصر المواطنين المنشقين في معسكرات أو سجنهم في أوقات السّلم. لقد ألزمت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ الحياديين باعتقال الجنود الأجانب واحتجاز السفن والطائرات العسكرية الأجنبية. وقد وردت الشروط المحدّدة التي تحكم معاملة المعتقلين في مؤتمر جنيف المعني بأسرى الحرب وحماية المدنيين في أغسطس ١٩٤٩ وتمّ تطويرها

لاحقا في المؤتمر الدّولي للصليب الأحمر في نيودلهي عام ١٩٦٨. وتعتبر الآن حالات الاعتقال التي تقع خارج نطاق اتفاقيتي لاهاي وجنيف قضايا حقوق الإنسان بالدرجة الأولى.

التدخّل Intervention

مصطلح يشمل حالات متعدّدة يقوم فيها طرف فاعل بالتدخّل في شؤون آخرين. وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام كبير من جانب البحّاثة. وقد سعى المحامون انطلاقا من حججهم التي تستند إلى نقطة الانطلاق التي مفادها أنه ثمّة معيار دولي لعدم التدخّل، لوضع قواعد عملية تسمح بإنجاح التدخّل. وسعى مؤرّخوالدبلوماسية لفهم سبب حدوث بعض حالات التدخّل، والتي تكون عادة ذات طابع خلافي وربما مؤثر، في حين سعى علماء السياسة إلى تحديد واشتراط الخصائص التي تربط بين هذه الوقائع المنفصلة ضمن ذلك النوع من السلوك الذي نسميه بالتدخّل.

ففي النظام الكلاسيكي لسيادة الدّولة الذي أنشئ بعد معاهدة وستفاليا، كان يتعين تقييد مبدأ التدخّل، بوصفه نمطا سلوكيا، وإحاطته بقيود قانونية ودبلوماسية. فإذا تدخلت الدّول ورجال الدّولة طوعا أو كرها بعضهم بشؤون بعض فعندئذ سوف تتقوض فكرة السيادة والمساواة والإقليمية ذاتها. بناء على ذلك نشأ نموذج كرة البلياردوللدّولة الفاعلة لتكريس وتعزيز الفكرة التي مفادها أن ما سمّاه المحامون الولاية القضائية المحلّية سوف يسود. وهذا يعني أن بعض المسائل والاهتمامات "محظورة" على مجتمع الدّول. وسميت المناطق الأساسية التي ينطبق عليها هذا الحظر بعبارات مثل "سلامة الأراضي" و "الاستقلال السياسي". فجوهر هذه الأفكار ينطوي على محاولة حماية الوضع الإقليمي والحكومي في الدّولة ذات السيادة. فالأراضي والهيكل الحكومي لهما أهمية متأصلة ورمزية للدّول ولرجال الدّول. لذا فيفترض أن التدخّل في هذه المسائل محظور بموجب مبدأ السيادة.

ما هي الحدود التي يمضي فها السلوك ليشكّل "تدخلا"؟ تلك مسألة موضع نقاش. من المؤكّد أن القوة العسكرية، في النظام الكلاسيكي، كانت الأداة المتاحة على نطاق واسع أكثر من أيّ وسيلة أخرى لهذا الغرض. فيمكن استعمالها بغية الوصول إلى الأرض والهيكل الأساسي للدّولة المستهدفة. ويكون أثر التدخّل من هذا النوع مثيرا وحاسما في بعض الأحيان. فعندما يتمّ اللجوء إلى خيار القوة يصبح التراجع عنه صعبا. فالنفوذ الذي يقام بالقوة يقتضي القوة للمحافظة

عليه. وبما أن القوة كانت تشكل ذلك التهديد الكبير لحصرية سيادة الدّولة كان لابد من إيجاد ترياق لها، تتمثل، كما رأينا، بمبدأ عدم التدخّل. وإذا تبيّن أن هذا غير كاف دبلوماسيا، فعندئذ كان يتمّ اللجوء إلى ميزان القوى. ومع أن ميزان القوى كان ينطوي أحيانا على تكتيكات تدخّلية، إلا أنه كان يفيد في ردع وكبح التدخّل، أو كان يفترض أن يفعل ذلك. وكانت هذه الوظيفية الوقائية تتحقق عبر آلية الردع. فالدّول في النظام يمكنها التصرف لمنع الآخرين من التدخّل في شؤونها، وفي شؤون أطراف ثالثة من خلال التهديد بفرض عقوبة معقولة. وهذه العقوبات كانت بدورها تتجلى عادة بأشكال عسكرية. ويقال إن أبلغ تعبير عن ميزان القوى قد حصل خلال دبلوماسية القرن التاسع عشر، لا سيّما في الفترة التي تلت هزيمة فرنسا عام ١٨١٥ وقبل الحرب العالمية الأولى. وفي أثناء هذا الإطار الزمني كانت تطوّرات أخرى تجري في الشؤون الدّولية كان من شأنها أن تزيد إمكانات واحتمالات قيام الدّول بالتدخّل في مسائل تقع من حيث الأساس ضمن النطاق الحاصر للولاية القضائية المحلّية.

أولا، أنشأ ظهور الدّولة الليبرالية – الدّيمقراطية في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية نوعا من النظام السياسي أكثر عرضة بكثير للتدخّل. فقد كانت الأفكار المتّصلة بالتجارة الحرة تعني ضمنيا حرية السلع والخدمات عبر الدّول. وكانت الأفكار المتّصلة بالحرية السياسية والدّيمقراطية التمثيلية تعني ضمنيا حرية حركة الأفكار. وممّا ساعد على هذه التطوّرات وسائل الاتصالات والنقل السريعة والفعالة. وقد أطلق الكتاب على هذه التغييرات الشاملة كلمة الترابط (interdependence).

ثانيا، أدّى ازدياد عدد الفاعلين في النظام الدّولي إلى إيجاد بنية يمكن فيها للتدخّل أن يزدهر. كما أنه يجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن هؤلاء الفاعلين يقتصرون على الدّول. إن تطوّر المنظّمات الدّولية الحكومية، لا سيّما في القرن العشرين، يعني أنه يمكن لهؤلاء الفاعلين اعتماد سياسات تدخّلية ومحاولة تنفيذها لاحقا. ومن أمثلة ذلك الإصرار المتواصل لأكثرية الأعضاء في الأمم المتحدة على مناقشة الفصل العنصري، رغم الاستشهاد بدفاعات الولاية القضائية المحلّية من قبل حكومة الدّولة.

كما أن زيادة الفاعلين يتيح زيادة عدد الأهداف المحتملة للتدخّل. فكثير من دول "العالم الثالث" الأقرب عهدا هي عبارة عن تسويات متعدّدة الاثنيات ويكون لها في كثير من الأحيان هيكل حكومي يتّصف بالهشاشة والفساد. فمن الواضح أن هذه الدّول المشرذمة أكثر تعرضا

للتدخل. وكثيرا ما لا يكون من الصعب إيجاد جماعة أو حزب ذي مصلحة ضمن النخبة الحاكمة تكون مستعدّة للتعاون مع الطرف الخارجي ويتم بذلك الوصول إلى مركز السياسة. والمثال النموذجي هو حالة النزاع المدني الذي ينطوي على صراع نشط وعلني مع السلطة والذي تسود فيه عملية البحث عن حليف لدى أطراف خارجية. وفي هذه الحالة تكون أهداف الطرف الذي يقوم بالتدخّل محدّدة مسبقا من قبل الجماعات المنشقة نفسها في حين أن وسائل التدخّل تشمل تشكيلة واسعة تتراوح بين الدعم الدبلوماسي والمساعدة الاقتصادية إلى العمليات العسكرية. ويعدّ تدخّل الولايات في فيتنام مثالا جيدا على هذه العملية.

وهكذا بعد أن كان الموقف الأولي يدعوإلى عدم التدخّل، فقد حدث تحول إلى الموقف الحالي الذي انتشر فيه التدخّل بين الفاعلين الدّوليين . ومن الواضح أن أدوات التدخّل تشمل سلسلة متّصلة تتراوح بين استخدام القوة في أقصى الطرف والأشكال التقليدية للدبلوماسية في الطرف الآخر. ولكن إلى أي درجة من الثقة يمكن تحديد أهداف التدخّل؟ في البداية يعتقد الطرف المتدخّل بأن بوسعه تغيير الوضع تغييرا جوهريا بحيث لا يصبح أكثر سوءا من جرّاء أفعاله. على أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر بأن التدخّل نادرا ما يكون عملية تتمّ دفعة واحدة وأنه بعد المضي في سياسة التدخّل فإنه يتمّ تجاوز عتبة وتكون النزعة إلى المضي قدما بالقرار الأصلي ذاته بدلا من مواصلة إعادة تقييم صحتّه. ثم إن ردّ فعل الجهة المستهدفة يمكن أن يؤثر في النظرة إلى الأهداف. فقد تتغير الأهداف الأصلية وقد يتم الاضطلاع بأهداف جديدة كليا نتيجة الدينامية بين مبادرة تدخّل واستجابة من قبل هدف. كما أن النقطة التي تتعلّق بالإطار الزمني الذي يفترض أن يتمّ فيه التدخّل تبدو أمرا حاسما لفهم الأهداف.

لقد أشير في البداية إلى مفاهيم البحّاثة بشأن التدخّل. ومن أكثر المحاولات طموحا لطرح رأي شامل تلك التي قام بها عالم السياسة ج. ن. روزناو(J. N. Rosenau). ففي سلسلة من الأوراق التي كان لها تأثير كبير أوضح روزناو(١٩٦٨، ١٩٦٩ أ) أن للتدخّل خاصتين: فهو يبدوأنه ابتعاد عن السلوك التقليدي أو العادي وأنه موجّه عن قصد إلى هيكل السلطة السياسية.

إن النظرة إلى التدخّل بوصفه ابتعادا عن سلوك سابق تنطوي على ميزات كثيرة. فهي تعكس التقليد القانوني الذي سبقت الإشارة إليه والذي يميل إلى اعتبار عدم التدخّل هو القاعدة. فمن هذا المنظور يعتبر التدخّل انتهاكا. ولسوء الحظ يبدوأن السلوك المعاصر من جانب الفاعلين الدّوليين وكأنه يجادل بعكس ذلك. فقد أصبح التدخّل الآن هو القاعدة، وليس العكس. ثم

إنه يقال إن الأدوات أكثر دقّة وقدرة مما كان عليه الوضع في السابق، الأمر الذي يجعل التدخّل أكثر انتشارا ومخاتلة. إن التأكيد على أن التدخّل هو عبارة عن انتهاك يحول الانتباه من وجهة النظر التي تؤكّد على التدرجية بوصفها من خصائص السلوك التدخّلي. فهو يتفادى الحجة الخلافية، إن لم نقل المريبة، التي طرحها روزناوبأن تدخّل الولايات المتحدة في فيتنام بدأ بحملة القصف في فبراير ١٩٦٥.

إن اشتراط أن يكون الطرف المستهدف في التدخّل هيكل الحكومة يبدوواعدا أكثر مما ورد آنفا. وقد تكون نقطة انطلاق أكثر معقولية القول إن التدخّل يحدث حين يتم التحديد الرسمي للقيم ضمن البيئة الدّاخلية لطرف فاعل من قبل، أو بمساعدة وموافقة أشخاص وأطراف يمثّلون فاعلين دوليين آخرين. هذا التعريف يشمل أنشطة مثل وصول فريق صندوق النقد الدّولي إلى عاصمة دولة وإصرارهم على ميزانية أكثر توازنا قبل منح القرض. كما يشمل أنشطة منظّمة التحرير الفلسطينية في بيروت وكذلك التمويل الأمريكي الكبير لحرب مناهضة التمرد الفرنسية في الهند الصينية قبل خمس عشرة سنة من بداية القصف الأمريكي الصريح. لقد ركزت وقائع ما بعد الحرب الباردة الانتباه على التدخّل في الصراعات الطائفية حيث تكون هياكل الدّولة قليلة أولا وجود لها على الإطلاق. لقد ركّز نمو السياسة البيئية الأذهان على احتمال أن لا يكون بالإمكان إدامة الأنظمة البيئية إلا على حساب سيادة الدّولة.

انظر Humanitarian intervention *(التدخّل لأسباب إنسانية).*

السّتار الحديدي **Iron curtain**

عبارة اقترنت بونستون تشرتشل لكن كان أول من استخدمها وزير الدعاية النازي جوزيف غوبلز لوصف عزلة أوروبا الشرقية عن الغرب التي فرضها الاتحاد السوفياتي عن عمد. وقد اشتهرت هذه العبارة نتيجة استخدام ونستون تشرتشل لها في خطاب فولتون وميسوري الشهير في مارس ١٩٤٦، حيث قال: "لقد هبط ستار حديدي على القارة يمتد من ستيتن في بحر البلطيق إلى تريست في البحر الأدرياتيكي." وقد كان لهذا الخطاب وما انطوى عليه من مضامين التوسع السوفياتي أثر قوي لا سيّما في الولايات المتحدة. ويزعم كثير من المعلّقين أن الصورة التي بثها دعمت سياسة ترومان في الاحتواء وأنه وفّر تبريرا للسياسات الغربية المتشددة (سياسة الصقور) في الحرب الباردة. وفي الواقع كان الخطاب أقل مخاصمة

مما كان يعتقد، حيث مضى تشرتشل يقول: "أنا لا أعتقد بأن روسيا ترغب في الحرب. إن ما تريده هو ثمار الحرب والتوسع اللانهائي لقوتها ومبادئها". من الواضح أن هذه الملاحظة هي أصداء لأفكار مناصري الاحتواء الأمريكيين الأكثر ليبرالية الذين كانوا يجادلون بأنه ينبغي التصدي للاتحاد السوفياتي بوسائل دبلوماسية وأيديولوجية وسياسية بدلا من المواجهة العسكرية المباشرة. وقد عمل هذا الخطاب على زيادة مخاوف السوفيات من التطويق ووضع في واقع الأمر نهاية لأيّ أمل لبعث فترة التعاون الذي جرى بعد الحرب.

مبدأ تحرير المقاطعات Irridentism

مصطلحٌ مشتقٌ من الحركة الإيطالية الرّامية إلى الوحدة القومية في القرن التاسع عشر. وهي تشير في هذا السياق إلى أراض مثل ترنته ودالماشيا وتريست وفيوم التي كانت لها صلات ثقافية واثنية مع إيطاليا ولكنها كانت تقع خارج السيطرة المادية للدّولة الإيطالية الجديدة. فقد كانت تنتظر أن يتمّ "استرجاعها" و "استعادتها" لتنضمّ إلى الجماعة القومية الوليدة.

وقد شاع المصطلح في الخطاب السياسي العام في القرن العشرين. ويعتبر مايول (Mayall) (١٩٩٠) هذا المبدأ (irredentism) (الذي كتب بشكل irridentism، صفحة ٥٧) على أنه تعديلية لفكرة حق تقرير المصير القومي. ويستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع، أحيانا بشكل ازدرائي، لنعت السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في أراض معيّنة على أساس معايير قومية أو اثنية. وهذا المبدأ محتمل بشكل خاص في الحالات التي تمتد فيها حدود الدّولة وتقسم جماعة اثنية، أو حيث تمثّل فرض سيطرة خارجية (استعمارية، مثلا) على نظام كان موحّدا في الأصل فعندئذ تصبح الـــ "irridentia" وكأنها الأرض "الضائعة". ونتيجة ذلك يعتبر هذا المبدأ مصدرا للصراع المحتمل أو الفعلي بين الفاعلين الدّوليين. وتزخر الأمثلة في النظام السياسي الكلي المعاصر. فمطالبات الأرجنتين بجزر المالفيناس ومطالبات إسبانيا بجبل طارق تمثلان النسخة المناهضة للاستعمار لهذا المبدأ. ويمكن تحديد النسخة الاثنية من هذا المبدأ في مطالب الصومال بضم الصوماليين الموجودين في إثيوبيا وكينيا إلى الصومال الكبير، وفي مطالب الاتحاد (enosis) مع اليونان التي طرحها بعد فترة الاستقلال مباشرة بعض القبارصة اليونان.

الإسلام Islam

هو أحد الأديان السماوية الثلاثة في العالم. تأسّس في القرن السابع الميلادي وهو أقربها عهدا و، يقول البعض، أكثرها حيوية. وقد انتشر بسرعة من مكّة والمدينة في شبه الجزيرة العربية عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب أوروبا في القرن الذي تلا وفاة الرسول محمد. وقد انفرد الإسلام بين الأديان الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام، بأن مؤسّسه كان يتمتّع بمهارة سياسية عظيمة فضلا عن التزام روحي عظيم. ويعد هذا الصهر للجوانب السياسية والقانونية والروحية في نظام معقّد واحد هو الإنجاز الفذ للتعليم الإسلامي. فالثنائية المسيحية بين ما هو مقدّس وما هو دنيوي وبين الكنيسة والدّولة، وإعطاء قيصر ما هو لقيصر ولله ما هو لله، هذه الثنائية لا يعترف بها بهذا المعنى في الإسلام. ومن المؤكّد أن الإسلام كان في فترته الكلاسيكية تعبيرا تاما عن الالتزام بطريقة حياة تناولت جميع جوانب المجتمع.

إن الإسلام طائفي ويتفرّع إلى فرعين رئيسيين: السّنّة والشّيعة. وتعود هذه الانقسامات إلى الخليفة الرّابع ولها أصول سياسية بقدر ما لها أصول روحية. وقد أتاح انهيار الوحدة الإسلامية بعد ذلك للأتراك العثمانيين تولّي الخلافة ولظهور النزعات المتمركزة على الدّولة. وعندما أصبح التشيع الدّين الرسمي لفارس (إيران) في القرن السادس عشر توطّد اتجاه استمرّ بوصفه نظام الدّولة الذي تطوّر من رابطته الأوروبية ليشمل العالم. وفي النظام المعاصر من الممكن فصل السكان ضمن دول معيّنة إلى أكثرية سنّية أو شيعية وفصل أتباع الإسلام ضمن دولة معيّنة إلى جماعات دينية أخرى. ففي لبنان تمّ في الواقع استحداث نظام سياسي كامل اعترف بهذه الطائفية وسعى لعكسها في "نظام للأسلاب".

يمكن القول إن الإسلام يعمل، من حيث العلاقات الدّولية، على صعيدين: صعيد الدّولة وصعيد نظام الدّولة. فعلى الصعيد الأول ثمّة عدد من الدّول يمكن تسميتها "إسلامية" بالانتماء والتقليد، سواء كانت ترتيباتها التكاملية مقدّسة أو علمانية. وثمّة شكل أساسي نوعا ما لتحديد هذه الفئة يتمثل بالعضوية في منظّمة المؤتمر الإسلامي. وتعدّ الثنائية المقدسة/ العلمانية مهمّة ضمن هذه الجماعة ويمكن استخدامها كعلاقة يهتدى بها للنزعات والاتجاهات. وثمّة اتفاق عام على أن العلمانية قد تراجعت مؤخّرا وأن "الأسلمة" قد ترسّخت على صعيدي النخبة وجمهور الناس على السواء. وفي الدّول التي تكون غالبيتها من المسلمين أدى ذلك إلى ظهور حركات "العودة إلى

الأصول" ويشار إليها عادة بـــ "الأصولية". وبالنظر للنزعة المتأصلة في الإسلام لتخطّي الحدود القومية فقد انتقلت هذه الأصولية عبر الحدود وتركت آثارها عبر الدّول.

إن إدراك النزعات الأصولية المشار إليها آنفا يقود إلى الصعيد الثاني: نظام الدّولة. لقد كانت ردود الفعل على الأصولية الإسلامية – لا سيّما في الغرب – عميقة الأثر. فقد جرى على نطاق واسع تدقيق رؤى زعامات الدّول الإسلامية – لا سيّما إيران – وهي تشهر سيف "الجهاد" والمجابهة. وقد تضمّنت ابتهالات الخوف تهديدات بقتل المؤلّفين، الاغتيالات، أخذ الرهائن، الحرب الاقتصادية، إرهاب الدّول والحرب بين الدّول. ويمكن للإسلام أن يرد بالاستشهاد بالاستعمار والإمبريالية عبر مدة طويلة من الزمن في الفترة الحديثة وبالتدخّل أثناء الحرب الباردة. وقد خصّص مؤخّرا البحّاثة الأمريكي صاموئيل هانتنغتون (Samuel Hutington) (١٩٩٣) جزءا كبيرا من كتابه، المتعلّق بفرضية صراع الحضارات، لعلاقات الإسلام مع "حضارات" أخرى. (لقد استخدم مؤرّخ الشرق الأوسط المرموق برنارد لويس (Bernard Lewis) في الواقع عبارة "صراع الحضارات" – في سياق الإسلام – في مقال لقي رواجا كبيرا عام ١٩٩٠).

الانعزالية Isolationism

توجّه يستخدم لوصف وتحليل السياسة الخارجية. وهو يعني حرفيا مستوى متدنيا من الانخراط في العالم خارج الدّولة وبالتالي فهو يقتضي بعض المعايير العملية لضمان تنفيذه ولا سيّما الانفصال الجغرافي عن مراكز القوة الرئيسية في النظام الدّولي، واكتفاء ذاتي جوهري وزعامة سياسية تبتعد عن التوسّع الذاتي باعتبار ذلك هدفا سياسيا هاما. وفي نطاق الأفعال تتجنّب الانعزالية الالتزامات السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية إزاء دول أخرى. وقد طبّق هذا المصطلح على السياسة الخارجية لعدد من الدّول تاريخيا، بما فيها الصين واليابان. وفي الفترة الحديثة اقترن بشكل خاص بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، لكنه استخدم أيضا لوصف مراحل سياسة المملكة المتحدة، وفي حالة تلك الأخيرة اعتبرت الانعزالية بأنها تعزّز المرونة الدبلوماسية تطبيقا لمقولة "لا يوجد أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون بل مصالح دائمة".

تقدّم الولايات المتحدة أفضل مثال على الانعزالية التي أصبحت عقيدة سياسية ومحك الاستثنائية الأمريكية. فبعد إداراتي (جورج) واشنطن (١٧٨٩ – ٩٧) ساد الاعتقاد بأن أول

رئيس للولايات المتحدة قد وضع النطاق الحاصر للانعزالية في خطبة الوداع. فبما أنه حثّ مواطنيه الأمريكيين على تجنّب "التحالفات الدّائمة" مع تسليمه بالحاجة في حالات الضرورة القصوى إلى انحيازات مؤقّتة، فقد اعتبر – خطأ – أنه يدعوإلى حظر مطلق على الترتيبات الخارجية. وقد أثير الموضوع أيضا حين هاجم الرئيس الثالث توماس جفرسون "التحالفات المربكة" في خطابه الافتتاحي عام ١٨٠١. فالانعزالية في الولايات المتحدة كانت مرتبطة إذا بعزلتها عن المراكز الرئيسية للنشاط السياسي، مع تفرّدها بكونها دولة ليبرالية وإيمانها بالتفوّق الأخلاقي لطريقة الحياة الأمريكية. وبهذه الطريقة فقد كانت دائما موجّهة إقليميا بشكل خاص ضدّ أوروبا بدلا من نصف الكرة الغربي، منطقة المحيط الهادئ أو الشرق الأقصى. بل إن مبدأ مونروكان إيذانا في الأمريكتين بمذهب التدخّل أكثر من أيّ شيء آخر. وحتى بالنسبة لأوروبا فإنه لم يكن يعني الانفصال التجاري أوالثقافي أو الفكري كما كان عليه الحال بالنسبة للصين واليابان المشار إليهما آنفا.

لقد أثار استعمال هذا المصطلح جدلا كثيرا بين مؤرّخي الدبلوماسية الأمريكيين والزعماء السياسيين والرأي العام بوجه عام. وكما بينا آنفا فإن النسختين "الواشنطونية" و "الجفرسونية" لدافع الانعزالية تختلفان اختلافا دقيقا، إحداهما تشير إلى نسخة واقعية تنطوي على المصلحة الوطنية والأخرى إلى صفة ليبرالية وأيديولوجية استثنائية. وقد جادل مؤرّخوالدبلوماسية الذين يمثلون الرأي السائد بأن أفضل طريقة لفهم السياسة الخارجية الأمريكية من ١٧٨٣ فصاعدا هي من منطلق توتّر دائم نوعا ما بين قوى "الانعزالية" وقوى "مذهب التدخّل". لكن هذا يطرح السؤال حول الأهمية النسبية التي يتعين أن تعزى إلى نسختي الانعزالية الموضحتين آنفا. يرى الكثيرون أن ذروة انعزالية القرن العشرين تتجلى في رفض مجلس الشيوخ لمعاهدة فرساي في ١٩١٩ و١٩٢٠. على أنه من الصعب اعتبار السياسة الخارجية الأمريكية في عشرينيات القرن العشرين انعزالية إذا ما أخذنا بالاعتبار دورها البارز في الحدّ من الأسلحة ودبلوماسية التعويضات التي تضمنت جميع القوى العظمى الرّائدة. فبعد الكساد الكبير و "البرنامج الحكومي الجديد" (New Deal) لثلاثينيات القرن العشرين أصبحت السياسة أكثر تمسكا بالمبادئ في معارضتها لنزعة التدخّل ولتعددية الأطراف. وقد بلغ هذا الذروة بقوانين الحياد للأعوام ١٩٣٥ – ٧ ودهلزة (lobbying) جماعات المصالح مثل "أمريكا أولا". ونتيجة الحرب العالمية الثانية أسند إلى أمريكا دور الزعامة في السياسة العالمية والتي

انتقلت إلى سياسة الاحتواء العولمية في فترة الحرب الباردة. واستمرّ استعمال البلاغة المقترنة بالانعزالية وكان ذلك في كثير من الأحيان في معرض اللوم حتى الهزيمة في فيتنام وقد أدّت أدلّة الأفولية (declinism) إلى بعث الانعزالية الجديدة. وتظلّ الانعزالية أول توجّه وأكثره ديمومة ولا عجب أن نلحظ استدامته

مجال القضايا **Issue area**

وتكتب أحيانا "issue - area". طرح هذا المصطلح التصنيفي أول الأمر في مجال العلم التجريبي (empirical) من قبل روبرت داهل (Robert Dahl) (١٩٦١ أ). فقد سعى داهل، فيما اعتبر بشكل أساسي عملا من أعمال علم الاجتماع السياسي، إلى أن يبين أن تركيبة جماعات النخبة المحلّية الرئيسية تعتمد بشكل حاسم على مجال القضايا الذي يتمّ اختياره. وقد حدد داهل ثلاث نواح أساسية للقضايا في نيوهافن كما يلي: التعليم العام وإعادة التطوير المديني والترشيحات الحزبية للمناصب الانتخابية المحلّية. وقد استخدم داهل بحثه من أجل الدعوة إلى مفهوم تعدّدي لهياكل النخبة لكن مفهوم مجال القضايا تناوله في فترة لاحقة من العقد كتاب معنيون بتحليل السياسة الخارجية.

ثمّة اتفاق عام على أن جيمس روزناو(James Rosenau) حقّق اختراقا في تطبيق هذه الأفكار. ففي الفصل الذي كتبه في مجلد ر. باري فاريل (R. Barry Farrell) لعام ١٩٦٦، ثم في طبعته الخاصّة لعام ١٩٦٧ المتصلة بالمصادر المحلّية للسياسة الخارجية، رأى روزناومفهوم مجال القضايا على أنه حد رأسي في السياسة. فاشتراط مجال للقضايا يمكّن الباحث من أن يربط الفاعلين والعمليات والنتائج المنفصلين في كل ذي أهمية وظيفية. وقد اقترح روزناوفي مجلد فاريل أربعة مجالات قضايا في "ما قبل نظريته": المجال الإقليمي، المركز، الموارد البشرية والموارد غير البشرية. وفي عمل ١٩٦٧ حاول التوصل إلى تقييم لصحة تمييز قضايا السياسة المحلّية عن قضايا السياسة الخارجية.

لقد انتقل الآن مصطلح مجال القضايا ليحتل مكانا ثابتا في قاموس التحليل السياسي. فمن الصعب، مثلا، تصوّر أي دراسة لأنماط التصويت في الأمم المتحدة تقطع شوطا بعيدا جدا دون تحديد أولي لمجالات القضايا في المنظّمة. ومرة ثانية إن الاقتراب من حالة الصراع العربي –

الاسرائيلي بوصفه مجال قضية يوقظ الباحث على الفور إلى الحاجة إلى القيام منذ البداية بتحديد الأطراف في ذلك الوضع الذي يتّصف بتعقيد خاص.

J

منحنى J. curve

مصطلح استخدمه جيه. سي. ديفيس (J. C. Davies) (١٩٦٩) من جامعة أوريغون ليبين بشكل خط بياني فكرة دي توكفيل (De Toqueville) التي مفادها أن احتمال اندلاع الثورات يزداد حين تتبع فترة توقّعات متصاعدة فترة انعكاس حاد. فالإحباط الذي تولّده الفجوة بين التوقّعات وتحقّقها، من المحتمل، في النقطة التي لا تعود محتملة، أن يؤدّي إلى تغيير للنظام يقترن بالعنف. وقد برهن، بوصفه تعميما واسع النطاق، على أنه مفيد في تحليل الأوضاع الثورية، لكن مشكلة الاستثنائية وعدم قدرتها بصفة عامة على التمييز بين "الثورة" و "العصيان" (الذي لا ينطوي بالضرورة على تغيير النظام) قد قلّص بشكل حاد قدراته على التنبّؤ. وعلاوة على ذلك، إنه تفسير سيكولوجي في الأساس ولذا فإنه لا يتصدّى مباشرة إلى الوسط السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يجري التغيير ضمنه.

الشوفينية Jingoism

مصطلح عام يشير إلى السياسات المتشدّدة أو المولعة بالقتال في التعامل مع الدّول الأخرى. وقد قيل إن المصطلح يعود إلى إقليم الباسك في الأصل (فكلمة "Jainko" هي اسم الإله الأسمى للباسك) واستخدمه في أول الأمر جنود الباسك الذين كان إدوارد الأول يستخدمهم في حملاته على ويلز في القرن الثالث عشر. وقد شاع في أغنية إنجليزية من تأليف ج. و. هانت (G. W. Hunt) في ١٨٧٨: "نحن لا نريد القتال، لكن قسما بـ جينكو! إذا قمنا للقتال فلدينا السفن، ولدينا الرجال، ولدينا المال أيضا." وفي هذه الحالة أصبح صوتا لحشد القوى لأولئك الذين يدعمون المقاومة البريطانية المسلّحة واستخدام دبلوماسية السفن الحربية ضدّ تقدّم الروس في تركيا في تلك السنة. ويستخدم هذا المصطلح الآن للدلالة على الشوفينية المتطرّفة أو الوطنية المتطرّفة والمولعة بالخصام. ويقترن أحيانا بتنويع الانعزالية كما حدث حين تحدّث جون كينيدي عن "الشوفينية المولعة بالقتال والانعزالية الضيقة" بأنها تميّز سمة آنية وغير صحّية في السياسة الخارجية الأمريكية.

مبدأ جونسون Johnson Doctrine

ويعرف أحيانا باسم مبدأ جونسون – مان وقد وضعه في ١٩٦٥ الرئيس جونسون ونائب وزير الخارجية لشؤون أمريكا اللاتينية ت. سي. مان (T. C. Mann). ينصّ هذا المبدأ على أن تقديم الدّعم فقط إلى تلك الدّول في أمريكا اللاتينية التي لديها حكومات تمثيلية (أي التي يتمّ تشكيلها من خلال الانتخابات العامة) سوف يتوقّف ويحلّ محلّه بتعهّد مفاده أن الولايات المتحدة سوف تساند من الآن فصاعدا أي حكومة في أمريكا اللاتينية التي تعتبر مصالحها متوافقة مع مصالح واشنطن. وقد وضع هذا المبدأ عشية التدخّل العسكري في جمهورية الدومينيكان فكان بهذا المعنى بعثا لتفضيلات سياسة دالس – آيزنهاور بالنسبة لأمريكا اللاتينية. وكان غرضها العام إعادة تأكيد استعداد الولايات المتحدة لمحاربة "الخطر الواضح والقائم الناجم عن قيام الشيوعيين بالاستيلاء على السلطة بالقوة".

حكومة عسكرية Junta

مصطلح يرجع أصله إلى إسبانيا ويشير إلى لجنة حاكمة أو إلى مجلس إداري مثل اللجنة والمجلس اللذين أنشئا في إسبانيا عام ١٨٠٨ أثناء حرب شبه الجزيرة المناهضة لحكم نابوليون. ويشير الآن بشكل أعم إلى حكومة عسكرية (junta militar) بشكل خاص، وإن لم يكن بشكل حصري، في العالم الإسباني – الأمريكي. في أمريكا اللاتينية، كانت الحكومات التمثيلية كثيرا ما تشكّل نتيجة المؤامرات العسكرية، خلال فترة التحرير من الحكم الإمبراطوري الإسباني والبرتغالي. وكانت الحكومة العسكرية تتألّف عادة من عدد من الضباط من مختلف أسلحة الجيش وكانت بالفعل عصبة حاكمة سرية، لكن المصطلح أصبح يستخدم في القرن العشرين للإشارة إلى الحكم الدكتاتوري لقائد عسكري واحد مسيطر، كما هو الحال بالنسبة لإدارة الجنرال بينوشيه بعد سبتمبر ١٩٧٣.

العدالة في شنّ الحرب وإدارتها Jus ad bellum Jus in bello

هذا التمييز بين الغايات التي من أجلها تشنّ الحرب والوسيلة التي تتمّ بها إدارة الحرب جزء هام من مبدأ الحرب العادلة. فقد كانت "العدالة في شنّ الحرب" أكثر أهمية لعالمي العصور القديمة والوسطى، في حين أن "العدالة في إدارة الحرب" تلقى تأكيدا أكثر، ربّما بسبب القبول المتزايد للعمل الحربي بوصفه نتيجة حتمية لتأسيس الدّول العلمانية ذات السيادة. فقد كانت

اتفاقيتا جنيف ولاهاي، مثلا، تهتمّان بتحديد الشروط الدقيقة لـــ "العدالة في إدارة الحرب" بدلا من المناسبات التي تطبّق فيها "العدالة في شن الحرب". إن الإحياء الإسلامي قريب العهد للجهاد، أو الحرب المقدّسة، هو بهذا المعنى عودة إلى المفاهيم ما قبل الحديثة لـــ "العدالة في شنّ الحرب".

مجموعة القوانين المهيمنة Jus cogens

مصطلح يشير إلى مجموعة مبادئ وقواعد في القانون الدّولي تلغي أو تحلّ محلّ أخرى و "لا يمكن تنحيتها جانبا بموجب معاهدة أو إذعان وإنما فقط بوضع قاعدة لاحقة ذات أثر عكسي" (I. Brownlie, 1973 a). وبموجب هذا الذي يعود في أصوله إلى كتابات غروتيوس (Grotius)، تكون المعاهدة أو الالتزام لاغيين إذا كانا يتعارضان مع بعض المبادئ الأساسية للقانون الدّولي. وتعرف هذه المبادئ (غير المحدّدة) باسم "القواعد القطعية للقانون الدّولي العام" وهي متضمّنة في المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا المعنية بقانون المعاهدات، ١٩٦٩. تتضمّن الأمثلة على تلك القواعد المهيمنة عادة تحريم الإبادة الجماعية ومبادئ حق تقرير المصير وحظر القرصنة. وكان المحامون الدّوليون الراديكاليون يجادلون أثناء فترة الفصل العنصري بأن تلك المجموعة من القوانين تنطبق على جمهورية جنوب إفريقيا. فقد جادلوا بأنه رغم القوانين المتصلة بحقوق الحياد أو عدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية، فإن الفصل العنصري يشكل إهانة للمصلحة العامة للجماعة العالمية بحيث إنه يترتب على جميع الدّول الواجب الإيجابي والعملي في معارضته. لكن التطبيق الدقيق لهذا الحق لم يتم الاتفاق عليه عالميا، لكن إحياءه في القانون الدّولي دلالة على تطوّره من مفهوم القانون الذي يقوم على أساس موافقة الدّول، إلى قانون عالمي يقوم على مبادئ أساسية معيّنة تعتبر ملزمة وغير تمييزية.

الحرب المبرّرة Just war

تعود محاولة تبرير الحرب في ظروف معيّنة وليس في غيرها في أصولها إلى الأخلاق المسيحية، لا سيّما في القرن الرابع الميلادي الذي شهد تحوّلا من السلامية إلى الإيمان بحق أو واجب القتال من أجل قضية عادلة. لم يحمل المسيحيون الأوائل السلاح ولكن عندما أعلنت الإمبراطورية الرومانية (ثيودوسيوس الأول، في ٣٨ ميلادي) أن المسيحية الكاثوليكية هي دين دولة الإمبراطورية أخذ القانون الكنسي يتّجه إلى مبدأ الحرب العادلة. ويعتبر القدّيس أوغسطين

(٣٥٤ – ٤٣٠ ميلادي) أول من دعا إلى هذه الأفكار، التي ظلّت في جوهرها جزءا من حضارة غربية منذ ذلك الوقت. لقد تغيّرت تعاريف الحرب العادلة من حين لآخر لكن الغرض العام لم يتغيّر: أي، إعطاء الحروب بعض التبرير القانوني والأخلاقي، وإدانة الذين لا يذعنون للشروط المطلوبة وكذلك فرض قيود على الإدارة الفعلية للحرب.

وقد أطلقت عبارات رسمية على هذا الوضع وهي "jus ad bellum" (عدالة شن الحرب) و "jus in belli" (عدالة إدارة الحرب). ويدلّ التأكيد على تلك الأخيرة، التي تشير إلى السلوك الصحيح في الحرب، على أن ناحية هامة من مبدأ الحرب العادلة هي أن الحروب العادلة يجب عدم القيام بها بوسائل غير عادلة، مثل قتل غير المحاربين من دون تمييز. ويمثل القديس توماس اكيناس (١٢٢٥ – ٧٤) رأي العصور الوسطى أفضل تمثيل. فقد كتب يقول إنه يمكن تبرير الحرب إذا تمّ استيفاء ثلاثة شروط: (أ) يجب أن تشنّها سلطة ذات سيادة؛ (ب) يجب أن تكون هناك قضية عادلة؛ و (حـ) يجب أن تكون النوايا صافية، بحيث إنها ترمي إلى الخير وليس إلى تعظيم الذّات. ومن الشروط الأخرى التي تمّ الاتفاق عليها بوجه العموم لاحقا هي أنه في الحروب التي لا تشنّ دفاعا عن النفس حصرا يجب أن يكون هناك احتمال معقول بالنصر وأنه ينبغي بذل كل الجهود، قبل استخدام القوة، لحل المشكلة بوسائل سلمية. وفيما يخصّ السلوك في الحرب، يجب أن يكون الأبرياء (أي غير المحاربين) بمنأى عن الهجوم المباشر ويجب أن لا يكون هناك إفراط في استخدام القوة. ويعود الفضل في البعد القانوني لهذا المبدأ إلى غروتيوس (Grotius) أكثر من أي منظّر فرد. ويعتبر كتابه "De Jure Belli ac Pacis" (١٦٢٥) حتى الآن البيان الكلاسيكي للحرب العادلة ووسيلة شنّ تلك الحرب. ومن خلفية القانون الطبيعي والقانون العرفي للأمم، حدد غروتيوس أربعة أسباب تجعل الحرب عادلة: (أ) الدّفاع عن النفس؛ (ب) فرض الحقوق؛ (حـ) السعي للحصول على تعويضات عن الأذى؛ و (د) معاقبة المسيء. ويرى غروتيوس أن الحرب لا يمكن أن تكون عادلة من كلا الطرفين وحذر من أن الحرب العادلة قد تصبح غير عادلة إذا كانت النوايا خاطئة وإذا ارتكبت أعمال غير عادلة. ولقد كانت مساهمة غروتيوس الرئيسية في تطوير هذه النظرية هي وضع ما كان يعتبر مسألة لاهوت أو أخلاق على أساس علماني وبراغماتي (ذرائعي). وقد قبل الفكرة القائلة إنه لا مفر من أن يؤدي نظام دولي متعدّد الدّول إلى الحرب. وكانت غايته تقليص حدوثها والحدّ من الضرر أو الأذى الذي لا بدّ أن يحدث. وهذان المقصدان التوأمان كانا فيما بعد السبب

المنطقي لمختلف الاتفاقيات الدّولية المعنية بقواعد الحرب في القرنين التاسع عشر والعشرين وللمنظّمات الدّولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة. وقد نشأت في الأزمنة الحديثة مشاكل عدّة تتعلّق بالمبدأ. ويتعيّن بشكل خاص النظر فيما يلي: الحرب الوقائية أو الضربة الوقائية، هل يمكن تبريرها استنادا إلى مبدأ الدّفاع عن النفس؟ (اسرائيل، مثلا، برّرت أعمالها في يونيو١٩٦٧ استنادا إلى هذه الأسباب)؛ تدخّل مضاد، هل يجوز التدخّل مقابل التدخّل السابق لدول أخرى؟ (كانت الولايات المتحدة تستخدم هذا المبرر أحيانا بالنسبة لفيتنام)؛ التدخّل لأسباب إنسانية، هل التدخّل مبرّر ضدّ أفعال منافية للأخلاق (مثلا، ضدّ التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية في يوغسلافيا أو رواندا/ بوروندي)؟ هذه القضايا ومثلها كحرب العصابات والإرهاب تثير الشكوك حول استمرار صحّة قواعد ومبادئ وضعت في فترات أكثر تحضرا من التاريخ الدّولي. ويمكن القول، في واقع الأمر، إن أفول مبدأ الحرب العادلة في القرن العشرين، لا سيّما في العصر النووي حيث يستند مفهوم الردع على خطر القتل الجماعي للأبرياء، إلى تطوّرات تقنية في الحرب، والتي تجعل التفريق التقليدي بين المحاربين وغير المحاربين غير واضح على الأقل وتزيله في الحدّ الأقصى. ولقد تمّ إحياء جانب من المبدأ، أو تهجين مفرط له، في فكرة الحرب المقدّسة. فهذه حرب عادلة من دون شك، لأنها تنفيذ لأمر الله أو خليفته في الأرض. لقد كان الأصوليون الإسلاميون، لا سيما بقيادة آية الله الخميني، ملتزمين بشكل محدّد بالجهاد في سبيل الله. كما أن الرئيس ريغان، حين شجب إمبراطورية الشر المتمثلة بالشيوعية، لا سيّما في أمريكا الوسطى، بدا وكأنه يبعث روح الحروب الصليبية القديمة وواجبها المقدّس في إعلاء روح الصلاح. ولقد كان أنصار الواقعية السياسيون، في واقع الأمر، منذ زمن طويل يقفون موقف النقد من الأخطار التي ينطوي عليها تطبيق تنويعات مبدأ الحرب العادلة في السياسة العالمية. وقد لخّص ايه. جيه. بي. تايلور (A. J. P. Taylor) ذلك بقوله: "لقد خاض بسمارك "حروبا ضرورية" وقتل الملايين." وعدا هذه الأمثلة المتطرّفة، لقد نزع مبدأ الحرب العادلة في القرن العشرين، للأسباب الواردة آنفا، إلى الصمت نوعا ما واقتصر على اللاهوت المسيحي (الكاثوليكي عادة)، مع أن حرب فيتنام والأساس غير المؤكّد الذي انخرطت الولايات المتحدة استنادا إليه قد ولّدا بحثا في ثنايا الضمير بشأن القضية (انظر Walzer, 1977, 1978).

العدالة Justice

كما هو الحال في المصطلحات الذّاتية (subjective) الأخرى، لا يوجد اتفاق شامل سواء بشأن معنى العدالة في السياق الدّولي أو حتى بشأن إمكان تطبيقها بشكل عام على العلاقات الدّولية. فأنصار هوبز (Hobbes) يرون أن الاعتراف بنظام دولي لا مركزي للدّولة يتميّز بغياب سلطة شرعية واحدة يعني، لا محالة، أن العدالة تأخذ مقعدا خلفيا بالنسبة لاعتبارات النظام. بل إن وجودها ذاته من هذا المنطلق يعتمد بنيويا على التحقيق المسبق للعلاقات المنتظمة. أما بالنسبة للمثاليين، فإن تعريف العدالة ليس ممكنا فحسب، بل هو شرط مسبق لوجود نظام مستقر ومستديم. فمسألة النظام مقابل العدالة قضية مركزية وكثيرا ما تؤدّي إلى انقسامات في الرأي في النظرية الدّولية التقليدية. يقول الواقعيون، من جهة، إن القضية ثانوية ومشتقة، في حين يقول الواقعيون، من ناحية أخرى، إنها أساسية وتكوينية.

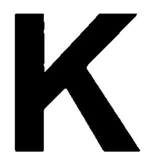
يشير مصطلح "العدالة الدّولية" عادة إلى معايير أخلاقية إضافة إلى تلك التي ينص عليها القانون الذي يمنح الحقوق ويسند الواجبات إلى الفاعلين بصرف النظر عن الحجم أو الأهمية. فقد تكون متضمّنة في القانون الدّولي (مثلا، قاعدة عدم التدخّل أو المساواة في السيادة) لكن هذا ليس بالضرورة. فالمطالبات بالعدالة، مثلا، يمكن أن تشير إلى إعادة توزيع موارد العالم استنادا إلى معايير لم تصبح بعد متضمّنة في القانون الدّولي (مثل فكرة التراث الإنساني المشترك" والآثار التي تنطوي عليها بالنسبة إلى الملكية أو حيازة الموارد والتي لا تشملها القواعد المتوطدة للولاية القضائية الإقليمية). وفي بعض الأحيان يستعمل مصطلح "العدالة الدّولية" و "العدالة بين الدّول" كمرادفين، مع أنه من الواضح أن ذلك الأخير أكثر تحديدا وقد يستبعد من نطاقه اعتبارات التصرّف بشكل منصف بالنسبة للفاعلين من غير الدّول.

إن حقّ تقرير المصير، مثلا، يمكن أن يصطدم بل ويصطدم بالفعل بالحقوق المقترنة بالسيادة. بل إن سمة رئيسية لتطوّر النظام القانوني الدّولي تتمثل بالتوتر الراهن بين الاعتبارات المتمحورة حول العدالة والمشتقة من القانون العرفي أو الوضعي، والعدالة الفردية أو الإنسانية المشتقّة من تقليد القانون الطبيعي. وكثيرا ما يتمّ التأكيد على أن تقليد القانون الطبيعي، من حيث إنه يمثل تحديا للمفهوم الوضعي، ينطوي على احتمال التخريب بمعنى أنه مصمّم لإضعاف مبدأ السيادة الذي يقوم على أساسه النظام الدّولي في خاتمة المطاف.

في العلاقات الدّولية، لقد أفضى عدم الرضا عن الآراء التقليدية المتمحورة حول الدّولة (والتي تتجلى بشكلها المفرط في التطرف بعبارات مثل "العدالة تقف إلى جانب الأقوى" أو "القوة هي الحق")، أفضى إلى نشوء مجموعة آراء متنامية بأن العدالة يجب أن تكون كوزموبوليتانية (عالمية) وشاملة. فعلى سبيل المثال، يجادل مؤيّدوالسياسة الايكولوجية بأنه بما أن التكنولوجيا قد تجاوزت حدود دولها وبما أن الترابط أصبح الآن أمرا واقعا وليس أمرا مثاليا نتطلع إلى تحقيقه، فإنه يتعيّن ربط اعتبارات العدالة بمفاهيم الإنسانية المشتركة وأنه يجب أن تفضي على الأقل إلى حدّ أدنى من معايير الرفاه والاهتمام بالبيئة. فالعدالة "العالمية" حسب هذا الرأي يجب أن تكون لها الأولوية على التنويعات الفردية أو بين الدّول. على أن لا يوجد حتى الآن ما يدل على انتهاكات جوهرية للرأي التقليدي الذي جرى التعبير عنه بقوة بالغة في، مثلا، حوار ميليان (Melian) في وصف توشيديد (Thucydides) للحروب البيلوبونيزية في القرن الخامس قبل الميلاد. ويبدوأن الإقحام الدّؤوب لمسائل القوة والنظام في اعتبارات العدالة شائع وسيبقى كذلك ما بقيت الدّول الأطراف الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية.

المنازعات وصلاحيتها لنظر المحكمة Justiciable / non justiciable disputes

المنازعات الصالحة وغير الصالحة لأن تنظر فيها المحكمة: مصطلح يستعمل في القانون الدّولي للتمييز بين تلك المنازعات التي يمكن حلّها قانونيا عبر، مثلا، المحكمة أو التحكيم، وتلك التي تستعصي على ذلك. ويعكس هذا التمييز عدم استقلالية القانون الدّولي ووجود فئتين أساسيتين من المنازعات الدّولية: القانونية والسياسية. تنطوي المنازعات السياسية أحيانا على مسائل السياسة العليا والمصالح القوية التي، مع أنها كثيرا ما تكون قابلة للتسوية، فإن المعتقد عادة هو أنها غير قابلة للحل القانوني. قد يكون بالإمكان تطبيق القانون الدّولي على تلك المنازعات، لكن الطرف أو الأطراف المعنية بالنزاع قد لا ترغب في أن تلتزم بتلك القرارات. في هذه الحالات، حيث تكون التسوية منشودة، فإن الوسائل المستعملة تكون بشكل عام غير قانونية أو شبه قانونية، مثل الدبلوماسية الثنائية أو المتعدّدة الأطراف، الوساطة، المساعي الحميدة أو، الحرب، وهو السهم الأخير. ويستند التمييز بين الفئتين في خاتمة المطاف إلى الأهمية التي تعيرها الدّول للقضايا موضوع البحث. فبصفة عامة، كلّما كانت القضية هامة كلّما قلّ احتمال كونها صالحة لأن تنظر فيها المحكمة.



حلف كيلوغ – برياند Kellog - Briand pact

ويعرف أيضا باسم "المعاهدة العامة للتخلّي عن الحرب" أو "حلف باريس". كان هذا الحلف معاهدة متعدّدة الأطراف تمّ توقيعها عام ١٩٢٨ من قبل خمس عشرة دولة في أول الأمر ثم ارتفع العدد إلى ثمان وستّين.

لقد بدأ كمحاولة من قبل وزير الخارجية الفرنسية برياند ووزير خارجية الولايات المتحدة كيلوغ بغية إرجاع الولايات المتحدة، التي كانت قد رفضت الانضمام إلى عصبة الأمم، إلى الاشتراك في السعي لتحقيق السلام العالمي. وقد تضمن مقترحين رئيسين. الأول، أن يتخلّى جميع الموقّعين عن الحرب بوصفها أداة للسياسة القومية، وثانيا وجوب تسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية. غير أن عددا من الدّول، بما فيها المملكة المتحدة، أصرت على تحفظات بشأن حق اللجوء إلى العمل العسكري في حالات الدّفاع عن النفس. وقد امتدّ هذا الحق، بالنسبة للمملكة المتحدة، ليشمل حماية الإمبراطورية البريطانية.

أمّا الولايات المتحدة فإنها لم تتصوّر أن تنفيذ مبدأ مونرو يقع ضمن أحكام المعاهدة. ومع أن الحلف كان محاولة لتعزيز موقف العصبة بشأن قضية الأمن الجماعي، فإن مواده كانت عامة أكثر ممّا ينبغي ومحاطة بتحفّظات أكثر ممّا ينبغي ليكون لها أي أثر يذكر على التطوّرات في العلاقات الدّولية، سواء بين الدّول الموقّعة ذاتها أو بينها وبين الدّول غير الموقعة.

وقد سمح الفشل في تمييز الحروب العدوانية عن حروب الدّفاع عن النفس من الناحية العملية بتفسير الحلف بكثير من التساهل. وكما قال أحد المراقبين المعاصرين "إلى درجة أكبر بكثير ممّا ينطبق على أكثرية المعاهدات، إنه عبارة عن قصاصة ورق لا تلزم أحدا بأي شيء" (Schuman, 1933). ومع ذلك فإن انتهاكات حلف باريس كان لها دور أساسي في محاكمات جرائم الحرب في نورمبرغ وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية.

جولة كينيدي Kennedy Round

أطلق هذا الاسم على الدّورة السادسة لمفاوضات التعرفة متعدّدة الأطراف التي انعقدت تحت رعاية "الغات" منذ ١٩٤٧. وقد استمرت الجولة من مايو ١٩٦٤ حتى يونيو ١٩٦٥. وشاركت في هذه المفاوضات أربع وأربعون دولة بما في ذلك الجماعة الأوروبية، التي شاركت

في المفاوضات بصفتها طرفا فاعلا واحدا. ومع أن رئيس الولايات المتحدة الذي أعطى اسمه لهذه المداولات كان قد توفي قبل بداية المفاوضات إلا أنها ظلت تعرف بهذا الاسم.

تظلّ الجولة هامّة من حيث دبلوماسية خفض التعرفة لأن التعرفات خفضت بشكل شامل وفق الأسلوب "الخطّي" (linear). وقد اعتبر هذا الأسلوب أفضل من طريقة البند بعد البند من قبل الذين كانوا يسعون إلى تحرير التجارة بأنجع طريقة. وقد بلغ وسطي التخفيضات في التعرفات الصناعية التي تمّ التفاوض بشأنها في خاتمة المطاف ٣٥ بالمائة وتم تطبيقها خلال دورة خمس سنوات من ١٩٦٨ لغاية ١٩٧٢.

تمثل جولة كينيدي الدّورة الأخيرة لجولات "الغات" التي كان وضع جدول الأعمال المبدئي يتمّ فيها من قبل دول "العالم الأول". وقد استهلّت لمعالجة مجموعة معينة من القضايا الناجمة عن الاتحاد الجمركي للجماعة الأوروبية. وقد جرى فيها الإعراب عن طلبات دول "العالم الثالث" بتخفيضات تعريفية لمصلحتها لا تنطوي على المعاملة بالمثل خلال الإطار الزمني لجولة كينيدي. وقد وجّه الانتقاد إلى الجولة أيضا لأنها لم تفعل شيئا لمعالجة قضية عوائق التجارة غير التعريفية وقضية زراعة المناطق المعتدلة.

الحرب الكورية Korean War

بدأت الحرب الكورية في يونيو ١٩٥٠ وانتهت في يوليو١٩٥٣. وقد بدأت كحرب أهلية ثم اتّسعت لتشمل الأمم المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. وقد بدأ القتال بغارة قامت بها قوّات من كوريا الشمالية عبر خط العرض ٣٨. وكانت كوريا مقسّمة منذ ١٩٤٥ بعد هزيمة اليابانيين في آسيا (كان اليابانيون قد ضمّوا كوريا في ١٩١٠). وهكذا فإن خط عرض ٣٨ الاعتباطي نوعا ما قسم من كانوا شعبا واحدا يتمتع بإحساس قوي بهويته الإقليمية. ومن المؤكّد أنه لوأعطيت أكثرية الشعب الكوري في ١٩٤٥ الخيار الحر لاختاروا الاستقلال الوطني والوحدة. وكما هو حال ألمانيا، جرى تقسيم كوريا نتيجة كونها محتلة من قبل القوى العظمى بعد ١٩٤٥. ونتيجة ذلك أصبح انقسامهم ضحية لخصومات الحرب الباردة بين الطرفين.

يمكن تسمية تسلسل الأحداث التي بدأت في ٢٥ يونيو ١٩٥٠ بهجوم مفاجئ ضمن معنى هذا المفهوم، وذلك على الأقل من منظور الولايات المتحدة. وقد اتضح من الوثائق الحديثة التي أصبحت متوفّرة منذ نهاية الحرب الباردة أن القيادة السوفياتية شجّعت نظام كيم إل سونغ في

الشمال على مهاجمة الجنوب. وكان يفترض أن قطاعات واسعة من السكان في الجنوب سيدعمون تلك الغارة لأن زعامة سينغمان ري كانت مرفوضة على نطاق واسع من قبل السكان في مجموعهم. وقد اعتبرت إدارة ترومان أن ري صاحب نزوات في أفضل حد وأنه غادر في أسوأ حد. ومع أن أمريكا ظلت تزود الجنوب بالمساعدة بعد سحب القوات الأمريكية في يونيو١٩٤٩ فقد ثارت الشكوك حول مدى التزام أمريكا في يناير ١٩٥٠ حين بدا أن وزير الخارجية آتشيسون قد استبعد كلا من كوريا وفورموزا (تايوان) من الحدود التي كانت الولايات المتحدة تسعى لإقامتها في آسيا بمقتضى سياسة الاحتواء.

إذا كانت الولايات المتحدة قد فوجئت بأحداث الأسبوع الأخير من يونيو١٩٥٠ في شبه جزيرة كوريا، فإن الاتحاد السوفياتي قد فوجئ أيضا بالرّد الأمريكي. يبدوأن التفكير السوفياتي كان يتصوّر أن مبادرة كيم من شأنها أن تواجه الولايات المتحدة بالأمر الواقع الذي لن يكون لديها أيّ رد عليه. وكما بيّن بيج (Paige) في دراسته (١٩٦٨)، فقد ردّت على الولايات المتحدة على ما كان حالة أزمة كلاسيكية بسلسلة من القرارات السريعة في الأيام التي تلت. وبنهاية الشهر كانت الإدارة قد التزمت بإعادة القوات البرية إلى كوريا كما التزمت الأمم المتحدة بتدابير تنفيذية هامة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. لم تتصور إدارة ترومان الحرب الكورية قط على أنها حرب أهلية صرفة أو من حيث الأساس. بل أصبحت الولايات المتحدة مقتنعة بأن الاتحاد السوفياتي كان يقف وراء تحركات كوريا الشمالية وأن الولايات المتحدة كانت تختبر بغية تقييم مصداقيتها على مقاومة العدوان المدرك. وكثيرا ما رأت القيادة الأمريكية، التي كان من الممكن أن تكون قد تأثرت بعقد ما بين الحربين، تشابها بين ثلاثينيات القرن العشرين و "الدروس" التي استقيت من فترة الاسترضاء. وإذا انطلقنا من أن الولايات المتحدة كانت تختبر فقد كان الرد المناسب هو المقاومة. والسؤال الوحيد الباقي هو ما إذا كان يجب أن يكون ذلك ثنائيا أو متعدّد الأطراف. وكما بين بيج فإن قرار عرض الأزمة الكورية على الأمم المتحدة اتّخذ في وقت مبكّر من الأسبوع الأول.

لقد كان اشتراك الأمم المتحدة في الحرب الكورية مثار جدل. فقد اجتمع مجلس الأمن في جلسات طارئة في ٢٥ و٢٧ يونيوواتّخذ سلسلة من القرارات ألقى اللوم فيها على كوريا الشمالية لبدء الأعمال القتالية ودعا إلى وقف إطلاق النار وسحب القوات إلى مواقعها الأصلية و، في حالة عدم الاستجابة، أو صى بإجراء تنفيذي بموجب الفصل السابع من الميثاق. وقد

أصبح الآن من المسلّم به أن التصويت الكوري كان فريدا في نوعه. فقد كان الاتحاد السوفياتي غائبا عن المجلس طيلة هذه الإجراءات (كان يحتج على رفض المنظّمة قبول أوراق اعتماد جمهورية الصين الشعبية. وممّا لا شكّ فيه أن غياب الاتحاد السوفياتي مكّن المجلس من اتخاذ عدد من القرارات، في قمة الأزمة، عملت على إسباغ الشرعية على ما كان، في الواقع، ردّا، بوحي من الولايات المتحدة، على الحرب الكورية. غير أن المجلس تخطّى شرعية اتّخاذ قراراته بأن قدم توصيات إلى الأعضاء. ففي وقت الوضع الكوري كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يتمتّعون بتأييد واسع النطاق في الأمم المتحدة. ويجدر بنا أن نذكر أن القسم الأعظم من دول "العالم الثالث" لم يكن قد انضم إلى المنظّمة بعد وأن كثيرا من الدّول في المنظّمة كانت في تلك المرحلة من سياسة ما بعد الحرب لا تزال ذات توجّه نحو "الغرب". وإن حقيقة أن كوبا والصين قد صوتتا بتأييد القرارات التي اقترحتها الولايات المتحدة بشأن كوريا في أزمة يونيوتدلّ على مدى ما كانت المؤسّسة واقعة تحت سيطرة هذه المصالح.

أثار قرار الأمم المتحدة بتوسعة الحرب لداخل كوريا الشمالية في خريف ١٩٥٠ أزمة الحرب الرئيسية الثانية. فإذا كان اشتراك الأمم المتحدة الأصلي مثار جدل, لأن المنظّمة اعتبرت متحيّزة في مجابهة الحرب الباردة، فإن من الواضح أن توسعة القتال عبر خط عرض ٣٨ تجاوز روح إن لم يكن حرفية قرار مجلس الأمن الأول الذي نصّ على "... صدّ الهجوم المسلّح وإعادة السلام والأمن الدّوليين إلى المنطقة". وعلاوة على ذلك فقد أدى تنفيذ قرار الأمم المتحدة إلى التسبب بتدخل الصين دعما لكوريا الشمالية. وكانت النتيجة أن تصاعدت الحرب بشكل كبير. وبدلا من أن يتحقق توحيد كوريا من جرّاء هذه المغامرة فقد تمّ صدّ قوات الأمم المتحدة من "الشمال" مع تكبيدها خسائر كبيرة وصد الكوريون الشماليون و "المتطوّعون" الصينيون قوّات الأمم المتحدة إلى الخط الثامن والثلاثين الأصلي الذي يفصل بين الكوريتين. وبدا أول الأمر أنهم سيكرّرون المكاسب المذهلة التي حقّقوها في يونيو. وأدى تدخل الصين إلى حبس الصراع في ورطة إلى أن تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار في ١٩٥٣.

لقد قدمت الحرب الكورية مادة قيّمة لدراسات الحالات للبحث في عدد من المجالات. ومن البديهي أن ما تمتّ به من صلة إلى أدبيات الأزمات واضح. فقد استخدم الذين يدرسون تحليل السياسة الخارجية والدراسات الاستراتيجية كوريا لدراسة بعض الأفكار. وفي ميدان تحليل السياسة تمّ إيلاء اهتمام خاص لقرار تصعيد الحرب في خريف ١٩٥٠ حين عبرت قوات

الأمم المتحدة خط العرض ٣٨ إلى داخل كوريا الشمالية. وقد سمّى جانيس (Janis) (١٩٧٢)، في معرض الكتابة في سياق أفكار تفكير الجماعة، هذا القرار (هزيمة) خليج خنازير ترومان. وقد درس منظّروالردع أيضا هذه الأحداث في ضوء ما يبدوأنه فشل جمهورية الصين الشعبية في ردع الأمم المتحدة عن هذه الخطوة. وقد أصدر الشيوعيون الصينيون تحذيرات متكرّرة بأنه إذا تم عبور خط العرض ٣٨ فإنهم سيساعدون الكوريين الشماليين. والخلاصة، ان دراسات هذه الفترة في الصراع الكوري والتي استهدفت بشكل خاص نظام قرارات الولايات المتحدة، توحي، على ما يبدو، بالنتائج التالية: (أ) لقد غامرت إدارة ترومان كثيرا في قرار التصعيد؛ (ب) كانت لديها صورة نمطية مبسّطة عن الزعماء الصينيين توحي على ما يبدوبأن قدرتهم على محاكمة الأمور بشكل مستقل كانت محدودة و، انطلاقا من ذلك، فإنه يمكن اعتبار الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية والكوريين الشماليين فاعلا واحدا فيما يتعلّق بالقرارات المتصلة بالحرب؛ (ﺣ) لقيت قرارات التصعيد مقاومة مريرة ضمن إدارة ترومان من قبل بعض من هم أعلى مرتبة وأكثر جدارة بالاحترام من صانعي القرار، بمن فيهم جورج كينان (George Kennan).

يرى هالبرين (Halperin) (١٩٦٣) أن كوريا كانت نموذجا لحرب محدودة في نظام ما بعد الحرب. وهذا الاستنتاج يعتمد على الموقف الذي ينطلق منه المحلّل. فمن منظور الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية، قد تكون كوريا حربا محدودة تمّ خوضها لأغراض محدودة. إلا أن الحرب من منظور الكوريين كانت شاملة في أثرها وذات أهمية في مضامينها. ذلك لأن الحرب كانت صراعا أهليا وهذه الحالات هي شاملة بحكم طبيعتها.

L



إصلاح الأراضي Land reform

سياسة يتمّ بموجبها تغيير ملكية الأرض واستخدامها. وتتضمّن التغييرات المقترنة بإصلاح الأراضي إعادة توزيع أراضي الممتلكات الكبيرة (latifundia) على صغار المزارعين والمستأجرين و/أو عمال المزارع الذين لا يملكون أرضا. وثمّة نوع آخر من إصلاح الأراضي، مفضل بشكل خاص في الاقتصادات ذات التخطيط المركزي، تم بموجبه توزيع الأراضي على التعاونيات والمزارع التعاونية بدلا من فرادى المزارعين. ومن الناحية السياسية، ينظر إلى عملية إصلاح الأراضي من قبل أنصارها على أنها تضعف أو حتى تدمّر قاعدة قوة الأوليغاركية التقليدية من ملاك الأرض. ويمكن رؤيتها أيضا بوصفها وسيلة يتمكن فيها نظام تقليدي من تجنب اضطراب عنيف من خلال إجراء تغيير لتخفيف أسوأ ما في النظام من إفراط وتجاوزات. وهذا الحكم يمكن إطلاقه على محاولات إصلاح الأراضي في روسيا قبل ١٩١٧.

من المؤكّد أن إصلاح الأراضي في العلاقات الدّولية المعاصرة ينظر إليه من منظور إصلاحي إن لم يكن من منظور ثوري. وثمّة أمثلة كثيرة من "العالم الثالث" على برامج إصلاح الأراضي قامت بتنفيذها بلدان أقلّ نموّا منذ ١٩٤٥. وينظر إلى هذه التدابير عادة من الناحية الأيديولوجية في هذه الدّول على أنها تمثّل الرغبة في إعطاء ملكية الأرض للذين يعملون في الأرض. وقد صدر دعم واسع النطاق لهذه التغييرات من منظّمات مثل الأمم المتحدة، لا سيّما هيئات الأمم المتحدة التي يكون "العالم الثالث" ممثلا فيها تمثيلا جيدا.

من الناحية الاقتصادية، يعتبر إصلاح الأراضي منطقيا جدا. فهو يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة جماعات يتوقع أن تنفق نقودها في الوطن بدلا من إنفاقها في الخارج. فيمكنه أن يؤدّي إلى إعادة توجيه استخدام الأرض لما فيه مصلحة إنتاج محاصيل مدرّة للدّخل للأسواق المدينية المحلّية بدلا من السّلع التي يتمّ تسويقها دوليا، وهو سمة من نظام latifundia (الملكيات الكبيرة).

الدّول غير الساحلية landlocked states

قبل انفراط عقد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كانت هذه الدّول تشمل: أفغانستان، اندورا، النمسا، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية إفريقيا

الوسطى، تشاد، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، لاووس، ليسوتو، ليختنشتاين، اللوكسمبورغ، مالاوي، مالي، مونغوليا، نيبال، النيجر، باراغواي، راوندا، سان مارينو، سوازيلند، سويسرا، أوغندا، مدينة الفاتيكان، زامبيا وزيمبابوي. وقد شعرت أكثرية هذه الدّول بأنها محرومة بمقتضى قوانين البحار التقليدية التي تنحاز، لأسباب بديهية، إلى الدّول الساحلية. وقد حاولت عملية مراجعة قانون البحار عام ١٩٨٢ (مؤتمر UNCLOS III) إعطاء حتى الدّول غير الساحلية بعض الحقوق البحرية، لا سيما فيما يتعلّق بموارد قاع البحر، بموجب مبدأ "التراث الإنساني المشترك". غير أن مؤتمر UNCLOS III لم تصادق عليه جميع الدّول.

إن الدّول غير الساحلية معرّضة إلى أساليب الحرب الاقتصادية جرّاء موقعها الجغرافي. فيمكن استخدام موضع المركز التجاري لتوزيع السلع للدّولة التي تتحكم في الوصول إلى البحر لممارسة الضغط على الدّولة غير الساحلية من خلال حجب أو خفض توفّر السلع والخدمات. ومن المؤكّد أن زامبيا وزيمبابوي كانتا واعيتين لهذا النوع من النفوذ الاقتصادي إبّان فترة الفصل العنصري، في حين أن ليسوتو محصورة بشكل مزدوج بعيدا عن الساحل، من حيث إنها محاطة بجمهورية جنوب إفريقيا، إلى جانب موقعها الجغرافي كدولة غير ساحلية.

قانون البحار (القانون البحري) Law of the sea (maritime law)

لقد كانت محاولة تطبيق قواعد عامة تشمل ثلثي مساحة الأرض دائما محفوفة بصعوبات لا تقل في القرن العشرين عنها في القرن السابع عشر عندما قام فقهاء القانون بمعالجة هذه القضية للمرة الأولى بشكل منهجي. ومنذ البداية كانت مسألة السيطرة والولاية القضائية على البحار مسألة قوة ومسألة سياسية. وطيلة هذه المدة كانت الأمم البحرية الرئيسية تتراوح في مواقفها بين محاولة المطالبة بمساحات ضخمة من أعالي البحار كجزء من ملكيتها الإقليمية التامة واستنباط مبدأ "البحار المفتوحة" الذي من شأنه أن يحول دون التخصيص ويعطي حرية الوصول للجميع. وقد ساد الرأي الأخير (حرية البحار) في خاتمة المطاف وذلك يعود بشكل رئيسي إلى مصالح الدّول البحرية الأوروبية في الاستكشاف والاستغلال التجاري للشرق ولأماكن أخرى. يعود الفضل بصفة عامة في وضع أول مبدأ منهجي لـ "حرية البحار" إلى البحّاثة الهولندي هو غوغروتيوس (Hugo Grotius) في كتابه "حرية البحار" (Mare Liberum) (١٦١٨). كانت خلاصة غروتيوس دعم حق الملاحة والتجارة الهولندية في الهند الشرقية ضدّ

المطالبات البرتغالية بالاحتكار. ومنذ البداية كان مبدأ غروتيوس يعتبر متساهلا من قبل الدّولة الرئيسية التي كانت ترى أنها تملك ما يمكن اعتباره شيكا على بياض بالنسبة للمحيطات الكبيرة. ومن جهة أخرى، كان يعتبر مبدأ جائرا وخبيثا من جانب الدّول الأصغر والأضعف التي كانت مهتمة بتوسعة حقوقها الإقليمية بدلا من الاهتمام بالمرور الحر. وقد بقي هذا الانقسام بين مصالح الدّول الأقوى والدّول الأقل قوة انقساما أساسيا في القانون البحري حتى يومنا هذا.

ما ان أعلنت حرية أعالي البحار حتى أصبحت بسرعة أحد المبادئ الأساسية للقانون الدّولي. غير أن هذه الحرية لم تكن غير محدودة لأنه كان يعتبر أنه يجوز لدولة ساحلية الادعاء بحزام بحري حول شواطئها ("المياه الإقليمية") التي كانت تعتبر جزءا لا يتجزّأ من ولايتها الإقليمية. ويتعلق التاريخ اللاحق لقانون البحار منذ القرن السابع عشر فصاعدا إلى حد كبير بإيجاد خطوط محدّدة دقيقة لتثبيت حدود السيطرة. في بادئ الأمر كانت الحدود تقوم على "قاعدة قذيفة المدفع" التي كانت تعني في واقع الأمر أن الخط الفاصل بين أعالي البحار والمياه الإقليمية هو مدى ما تستطيع الدّولة الساحلية أن تمارسه من سيطرة عسكرية. تحبّذ الممارسة الحديثة ١٢ ميلا من البحر الإقليمي، مع أن هذا لم يكن الوضع العام الشامل حيث إن بعض الدّول تدّعي حدود إقليمها بعدد من الأميال البحرية تتراوح بين ٣، ٤، ٦، ١٥، ٢٠، ٣٠، ٥٠، ٧٠ وحتى ٢٠٠. بالنظر لهذا الوضع لا عجب أن يشير الكثيرون من المعلّقين إلى الوضع غير المرتب المزمن لقانون البحار. وعلاوة على "المياه الإقليمية" ثمّة جوانب أخرى تشمل المبدأ الرئيسي للحرية وتتمثل بـــ حقوق "المتحاربين" وحق المطاردة الساخنة، وكلاهما يرميان إلى إعطاء الدّول امتيازات مؤقّتة في بعض الظروف المحدّدة، وإن كان ذلك موضع نزاع، حيث يدّعى أحيانا أن "حق المرور البريء" له الأولوية.

لقد كانت النزعة في القانون البحري تتحرك باتجاه توسعة الولاية لتشمل أجزاء من أعالي البحار وأدّى هذا إلى تطوير مطالبات خاصّة بـــ "المناطق المجاورة" و "مناطق إقصاء اقتصادية" و "مناطق إقصاء بحرية" وحتى "مناطق تلوّث". من الواضح أن هذا التحول هو بالتأكيد هو انعكاس لازدياد الوعي للإمكانات الاقتصادية والإيكولوجية للبحر ولقلق بعض الدّول وبعض الشركات متعدّدة الجنسيات لاستغلال ذلك إلى أقصى حد.

على أنه إلى جانب هذه النزعة نحو ضم البحر فقد نشأت حركة مقابلة، لا سيّما بين دول "العالم الثالث"، أعلنت أن البحار وما تحتوي عليه من ثروات جزء من التراث الإنساني

المشترك وبالتالي فهي تتجاوز نطاق المطامح الفردية للدّول الأكثر ميلا إلى الحيازة. هذه العبارة والمشاعر التي تعبّر عنها أشاعها السفير أرفيد باردومن مالطا وسارعت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة إلى مساندتها. وكان الخوف من أنه مع اكتشاف المواد الأولية في قاع البحر ومع النمو السريع للقدرة التكنولوجية التي تمكن من استخراج هذه المواد فإن من شأن الدّول الأفقر والأقل نموا، ناهيك عن الدّول غير الساحلية، أن تكون الخاسرة مرة أخرى إذا وجد مشاع عام للجميع من النوع المتضمّن في المبدأ الأصلي لحرية البحار. وقد أدّى ذلك، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بشأن نضوب موارد العالم، إلى طلب النظر من جديد في الفلسفة التي ينطوي عليها قانون البحار.

والنتيجة هي أنه ثمّة أيديولوجيتان متنافستان في الوقت الراهن – حرية البحار مقابل الإرث المشترك – تتزاحمان على الموافقة العامة من جانب الجماعة الدّولية. وقد حاول عدد من المؤتمرات قريبة العهد المعنية بقانون البحار، UNCLOS I (1958)، UNCLOS II (1960) و(82 - 1974) UNCLOS III حل الخلافات بين الموقفين. بل إن UNCLOS III اقترب من مراجعة المقاربة التقليدية بحيث يرى بعض المراقبين أنه الخطوة الهامة الأولى في اتجاه نظام اقتصادي دولي جديد. وحتى الآن، فقد وقعت أكثر من ١٢٠ دولة على النظام البحري الجديد. لكن الانقسامات القديمة تبقى وقد رفضت المقترحات حتى الآن الدّول البحرية الرئيسية التي تستخدم البحار، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وإيطاليا، بين دول أخرى. ويبقى أن نرى ما إذا كانت أقلية التقليديين ستضمّ صوتها في خاتمة المطاف إلى الرأي الجماعي أو أنهم سيواصلون التشبّث بالمبادئ الليبرالية والمتساهلة للتقليد الغروتي (نسبة إلى غروتيوس).

الزعامة Leadership

تحدث دراسات الزعامة في سياقين في العلاقات الدّولية. وعلى صعيد السياسة الكلّية، يبدوأن بعض الفاعلين يتمتعون بأوضاع زعامة بحكم الواقع (de facto). في هذا الاستعمال يعتبر هذا المصطلح ذا حدود مشتركة مع الهيمنة. وبالمعنى الثاني تستخدم الزعامة في تحليل السياسة الخارجية لتوجيه الاهتمام نحو الشخصيات التي تقوم بأدوار الزعامة في رئاسة المنظّمات. وسوف تركّز المناقشة الباقية على هذا الاستعمال الأخير.

إنّ دراسة أثر الشخصية يثير قضايا منهجية. يميل المؤرّخون إلى تحليل سياقي لأفراد معيّنين وفترات زمنية معيّنة، في حين يفضل علماء النفس اشتراط أنواع من الشخصيات بشكل عام قبل النظر في فرادى الحالات. ويتمّ توليف المقاربتين فيما يسمّى السيرة النفسية التي تحاول أن تربط بين دراسة حالة فردية بأفكار أكثر عمومية بشأن العلاقة بين الشخصية والنشأة وإدراك الذّات، الخ. والفرد. وتعدّ دراسة جورج لعام ١٩٦٤ مثالا جيدا على هذه المقاربة.

لقد تمّ توليف أنواع الشخصيات بشكل أكثر صراحة مع ميولهم السياسية إلى معالجة أيزنيك (١٩٥٤) ذات البعدين، المعالجة القاسية مقابل المعالجة اللينة والمعالجة المحافظة مقابل المعالجة الراديكالية. وقد استخدم باربر (Barber) (١٩٨٥) أيضا فكرة البعدين في مناقشته للشخصية الرئاسية في الولايات المتحدة ونظر ستوسينغر (Stoessinger) (١٩٨٥) بشكل أكثر صراحة في نتائج السياسة الخارجية وحدّد نوعين من صانعي القرار: الذي يقوم بالحملات العنيفة والبراغماتي (العملي/ الذرائعي)، في حين جادل بيج (Paige) (١٩٧٧)، انطلاقا من متحوّل التغيير، بأن هذا ينتج ثلاثة أنواع من المواقف: المحافظ والإصلاحي والثوري.

ربّما يكون التوجّه السيكولوجي المفرط لقضية الزعامة الفردية أمرا لا مفرّ منه. ومن المؤكّد، كما أظهرت الاقتباسات آنفة الذكر، أنه مقاربة شائعة. ومن المهم التذكّر بأن الزعامة تمارس ضمن سياق تنظيمي. ثم إنّ المنافسة تجري على أدوار الزعامة والمناصب في كثير من الأنظمة السياسية. وهكذا قد يكون لكل جماعة من الذين يشغلون مناصب السلطة جماعة محدّدة أيضا من الذين ينشدون السلطة. وهذه البيئة التنافسية تؤثّر في مدركات الزعماء للقضايا وكيفية التعامل معها، لا سيّما إذا كان من المحتمل أن يواجه الزعماء حكم الناخبين على صنعهم للقرار في المستقبل.

إن الزعامة تعني ضمنيا "الاتباع". وهنا يمكن طرح السؤال "ما الذي يجعل التابعين يستجيبون بشكل إيجابي بدلا من أن يستجيبوا بشكل سلبي لزعيم ما؟" فهنا قد تشير إلى الجواب ثلاثية ويبر (Weber) (١٩٤٧) المتعلّقة بالأنواع المثالية المتمثّلة بالزعامة الكريزماتية (الشخصية الآسرة) والتقليدية والعقلانية – القانونية. فالزعامة الكريزماتية مشتقّة من نوع خصائص الشخصية الفردية التي سبقت مناقشتها. فالزعيم الذي يتمتّع بالكاريزما هو الثوري، المحارب، النبي، الدهماوي، البطل القومي، الخ. وتظهر أساليب الزعامة المذكورة خلال أوقات التغيير الاجتماعي الكبير لتثبيت أو تحدّي الوضع الراهن ولتقديم رؤيا ملهمة للمستقبل. ومن

الواضح أن هذه القدرة على تعبئة الاتباع جانب هام من جوانب الزعيم و، في حالة النوع الذي يتمتّع بالكاريزما، يبدوأنها تكون متأصلّة في الفرد. ومن جهة أخرى، يعتمد نوعا ويبر الآخران على الرابطة الاجتماعية والقانونية لقدرات زعامتهما. وقد فعلت الدّراسات قريبة العهد لسياسة "العالم الثالث" الشيء الكثير لزيادة الاهتمام في أنواع الزعامة التقليدية والإرثية.

انظر hegemony (الهيمنة)

عصبة الأمم League of Nations

لعلّها أهم ابتكار للعلاقات الدّولية للقرن العشرين. وقد أسّست في ١٩٢٠ بهدف محدّد هو وضع إجراءات للحل السلمي للنزاعات والصراعات الدّولية. وكان العنصر المساعد المباشر في تأسيسها الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي التي تبعتها، لكن أصولها ترجع إلى عدم رضا المثاليين والليبراليين عن الفوضى الدّولية وميزان القوى ومفهوم المساعدة الذّاتية ممّا كان حتى ذلك الوقت يميّز نظام الدّولة. وكان يراد لها أن تكون منظّمة عالمية مع أنها كانت معاقة منذ البداية من جرّاء الوقائع السياسية والأيديولوجية. وقد رفضت الولايات المتحدة الانضمام إليها وكان الاتحاد السوفياتي منبوذا من قبل الآخرين. أمّا فرنسا والمملكة المتحدة فقد كان دعمهما فاترا وكانت ألمانيا وإيطاليا واليابان تعمل خارج المبادئ التي وضعها الميثاق. ومع ذلك فإن تاريخها القصير كان دلالة على انهيار النظام القديم وعلى الرغبة التي كانت عامة تقريبا في القرن العشرين لإنشاء مؤسّسات دولية تسير باتجاه وضع نظام قانوني لتسيير الشؤون الدّولية بشكل منتظم. وكانت الأمم المتحدة خلفا لها وقد أضافت هاتان المنظّمتان بعدا جديدا للسياسة العالمية.

كانت العصبة تتألف من ثلاث هيئات رئيسية: المجلس (خمسة عشر عضوا، بما فيهم فرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي كأعضاء دائمين) يجتمع ثلاث مرّات بالسنة، والجمعية (تضمّ جميع الأعضاء) التي تجتمع سنويا، وسكرتارية تعمل كخدمة مدنية دولية. وكان يتعيّن اتّخاذ جميع القرارات بالإجماع. وكانت فلسفة العصبة الأساسية مبدأ الأمن الجماعي الذي كان يعني أن للجماعة الدّولية واجبا في أن تتدخل في الصراعات الدّولية: وكان ذلك يعني أيضا أنه يتعيّن على أطراف نزاع ما عرض مظالمهم على العصبة أو على محكّمين. وإذا أخفقت العصبة أو المحكمون في التوصل إلى قرار بالإجماع في غضون ستّة أشهر فيمكن للمتنازعين

اللجوء إلى الحرب، بعد فترة ثلاثة أشهر أخرى. وكانت محكمة العدل الدّولية الدّائمة تعمل بالتضافر مع العصبة، رغم أنها كانت منفصلة عنها. وكان أبرز ما في الميثاق المادة ١٦ التي فوّضت العصبة بفرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية على دولة متمرّدة. إلا أنه، من حيث الأساس، ترك لكل عضوأن يقرّر ما إذا كان أو لم يكن قد حدث انتهاك للميثاق وبالتالي ما إذا كان ينبغي تطبيق العقوبات أم لا. وقد اعتبر المعلّقون ذلك ضعفا رئيسيا، على أنه رغم فشل العصبة في حالة العدوان الألماني والإيطالي والياباني في ثلاثينيات القرن العشرين فإنها نجحت في حل بعض النزاعات في حالات أقل خطورة (لا سيّما في البلقان وأمريكا الجنوبية). لقد كانت تسوية الصراع الدّولي سبب وجودها المنطقي لكنها اهتمت أيضا بمسائل أخرى وتم إنشاء هيئات فرعية تعالج مجالات مثل الانتداب ونزع السلاح والتعاون الاقتصادي والاجتماعي.

كان يمكن للتاريخ أن يكون قاسيا في حكمه على السجل الإجمالي للعصبة لكن ما من أحد يشك أن مجرد وجودها كان خطوة رئيسية وراديكالية في تطوّر العلاقات الدّولية الحديثة. ويجب موازنة الحجّة القائلة إنها فشلت بالفكرة القائلة إنها لم تتح لها قط فرصة حقيقية للمحاولة. فقد كانت الدّول الأعضاء، لا سيّما الأعضاء الأوروبيون الأقوى، حبيسة المفاهيم التقليدية للسيادة والدبلوماسية وكانت تتخطّى نظام العصبة كلّيا في مسائل السياسة العليا. ومهما كان من الممكن أن تكون عليه أحكام الميثاق من مرونة، فإنها إن لم تلق التعاون التام من القوى الرئيسية في تنفيذ القرارات فقد كان من المحتم عليها أن تفشل منذ البداية في مسألة حل الصراع الدّولي.

أقلّ البلدان نموّا Least developped countries (LDCs)

استخدم هذا المصطلح لمدّة من الزمن ضمن الأمم المتحدة لوصف تلك الدّول التي تأتي في أسفل الترتيب الهرمي، من حيث المعايير الاقتصادية على الأقل. تعرّف الأمم المتحدة هذه الدّول بأنها تلك التي تتصف بأدنى ناتج محلّي إجمالي للفرد الواحد، وأدنى مستويات لمعرفة الكتابة والقراءة وأقل حصّة في مدخلات الصناعات الثانوية أو الاستهلاكية في الناتج المحلّي الإجمالي. ويطلق على هذه الدّول أحيانا اسم "العالم الرابع". وتمثل بنغلاديش، التي يبلغ عدد سكانها ربع سكان أقلّ البلدان نموّا، نموذج هذا الصنف من الدّول. وفي كثير من الحالات تكون معدّلات نمو دخل الفرد سلبية وتتعرّض لخطر "السقوط" الحقيقي من النظام كلّيا إذا تعذّر تحسين احتمالات تحسّنها.

المجال الحيوي Lebensraum

مصطلح ألماني جيوبوليتيكي (geopotilical) يعني "حيز الحياة". ويمكن أن يعزى إلى الجنرال هاوشوفر (١٨٦٩ – ١٩٤٦) وفريقه في معهد السياسة الجغرافية (Geoplitics) في ميونيخ، لكن أشاعه أدولف هتلر في كتابه "Mein Kampf" (كفاحي). ولقد كان في الأصل ملحقا لنظرية قلب الأرض، ويشير إلى السيطرة على أوروبا الوسطى والشرقية. وقد استخدمه هتلر كجزء من فرضيته بأن قدر ألمانيا هو السيطرة على "الشرق" وبالتالي يجب على الدّول الأخرى أن تستجيب لطلبها للمجال الحيوي. وقد اعتبر التوسّع الإقليمي ضروريا بسبب زيادة سكان ألمانيا والحاجة إلى الأغذية. لذلك فقد اعتبرت أوكرانيا، على سبيل المثال، "مخزن قمح" ألمانيا. وللمجال الحيوي أيضا ظلال من معاني التفوّق العرقي، العرق الآري السيد الذي له حق رمزي للسيطرة على الشعوب المحيطة به.

النهج المتمسك بالقانون والأخلاق Legalistic – Moralistic

مصطلح شاع استعماله كوصف للسياسة الخارجية الأمريكية بعد نشر كتاب جورج كينان (George Kennan) (1957) "American Diplomacy -1950 1900" (الدبلوماسية الأمريكية) حيث ذكر أن هذا النهج "يخضّب سياستنا عبر السنوات الخمسين الماضية، وكأنه جلد أحمر". وجادل كينان بأن صنّاع السياسة الأمريكية، في القرن العشرين، خلافا لما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر، تخفى عليهم اعتبارات القوّة ولديهم مفهوم محدود للمصلحة القومية ويستبدلونها بارتباطات تعاقدية، قانونية وأخلاقية، بوصفها الحل لمشاكل النظام العالمي. وقد شجّعت المقارنة المحلّية (الحجج المستقاة من التجربة الأمريكية المحلّية)، إضافة إلى شعور بالاستقامة الأخلاقية، على سوء فهم لحقائق العلاقات الدّولية. وقيل إن سياسات وخطابات وودروويلسون هي أفضل مثال على هذا النهج.

مفوّضية Legation

مصطلح كنسي في الأصل يفيد انتداب شخص لتمثيل البابا، لكنّه الآن يستعمل للدّلالة على بعثة دبلوماسية من المرتبة الثانية حيث لا يكون لرئيس البعثة مرتبة السفير. ففي حين أنه من المعتاد نعت السفير بأنه "سفير فوق العادة أو مطلق الصلاحية"، فإن من المحتمل أن يسمّى رئيس المفوضية "مبعوثا فوق العادة ووزيرا مطلق الصلاحية". ويطلق هذا المصطلح أيضا على

المبنى الذي يقيم فيه الوزير والمنطقة المحيطة به. وبهذا المعنى تكون للمفوّضية حصانة إزاء الولاية القضائية للدّولة المضيّفة ولا تخضع إلا لقوانين الدّولة الباعثة. لذا فبوسعها أن تكون مكانا بل هي بالفعل مكان يلتجأ إليه. فمثلا كان النشطاء السياسيون السود في جنوب إفريقيا يستخدمون مفوضيتي المملكة المتحدة وألمانيا الغربية كمكانين يلوذون بهما أثناء فترة الفصل العنصري.

انظر Diplomatic immunities and privileges (الحصانات والامتيازات الدبلوماسية).

الشرعية Legitimacy

يقترن هذا المصطلح في العلاقات الدّولية بمفاهيم الاعتراف، وهو بهذا المعنى مسألة سياسية أكثر منها مسألة قانونية بحتة. ويسمّى مبدأ الشرعية أحيانا "مبدأ توبار" (Tobar Doctrine) وهو اسم وزير الإكوادور الذي طور الفكرة في ١٩٠٧. وكان قد اقترح بأنه يجب ألا تعترف الجماعة الدّولية بالحكومات التي تأتي إلى السلطة بوسائل غير تلك التي ينصّ عليها الدستور. فالانقلاب أو الثورة من شأنهما جعل دولة ما غير شرعية وبالتالي خارج نطاق ومجال القانون الدّولي وتقاليد الدبلوماسية. وهذا المفهوم يقترن بشكل خاص بالسياسة الخارجية الأمريكية المتّصلة بأمريكا اللاتينية التي، وفقا لمبدأ مونرو، تعتبرها منطقة مصلحة واهتمام خاصّة. وقد أعطيت دقّة إضافية في عهد الرئيس وودرووويلسون من خلال سياسة "الشرعية الدّيمقراطية". وهي تحسين لطريقة توبار من حيث إنها استندت إلى فكرة الدّعم الشعبي: فإذا كان النظام يحظى بالتأييد الشعبي فإنه يمنح مركزا شرعيا. وإلا، فلا. ومع أن هذا المبدأ والأيديولوجية المقترنة به لا يزالان سمة من سمات السياسة الخارجية الأمريكية فإنهما يعتبران بصفة عامة طريقة غير مرضية وغير واقعية لتقرير العضوية الكاملة للجماعة الدّولية.

ويستخدم هذا المصطلح أيضا بمعنى أوسع ليدلّ على إطار النظام الدّولي. فقد كتب هنري كيسنجر (١٩٦٤)، مثلا، عن "النظام الدّولي الشرعي" ويعني بذلك ضمنيا أن جميع القوى الرئيسية قد قبلت التقاليد القائمة في تعامل بعضها مع بعض وتتفق على النطاقات الحاصرة لأهداف ووسائل السياسة الخارجية. ويتّصف النظام الشرعي بالاستقرار، بخلاف النظام الثوري، حيث تكون قوة أو قوى عظمى غير راضية وتسعى لإعادة ترتيب الوضع الراهن.

ولقد كانت الفترة من ١٧٨٩ إلى ١٨١٥ فترة ثورية، في حين أن النظام الذي أقيم بين ١٨١٥ و١٩١٤ كان شرعيا.

الإعارة – التأجير Lend – Lease

صدر قانون الإعارة – التأجير في مارس ١٩٤١ وكان مصمّما لتقديم المساعدة إلى القوى المتحالفة التي كانت تخوض الحرب العالمية الثانية عبر نظام تأجيل دفع ثمن السّلع. وقد أنهى هذا البرنامج الذي كان من وحي ف. د. روزفلت (F. D. Roosevelt)، أنهى بالفعل حياد الولايات المتحدة مع أنها لم تدخل الحرب إلا بعد تسعة أشهر. كان روزفلت يشعر بأن الولايات المتحدة يجب أن تصبح "الترسانة الكبيرة للديمقراطية" واقترح لهذا الغرض أن تقوم "بإعارة أو تأجير أو التصرف بخلاف ذلك" بالأسلحة والإمدادات بما يبلغ ثمنه سبعة مليارات دولار إلى الدّول التي تعتبر الدّفاع عنها أمرا حيويا لمصالح أمريكا. ومن ١٩١٤ لغاية ١٩٤٥ قدّر أن الولايات المتحدة قدّمت أسلحة ومواد أولية وأغذية وماكينات لصنع الآلات (مثل المخارط) وإمدادات استراتيجية أخرى تساوي مبلغ خمسين مليون دولار لمساعدة الحلفاء المحتاجين في أوروبا – معظمها ذهب إلى المملكة المتحدة وإلى الاتحاد السوفياتي. وفي الفترة التي تلت الحرب أصبح تسديد قيمة الإعارة – التأجير قضية يثور حولها الجدل لا سيّما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وساهمت في خلق الجوالذي أدّى إلى الحرب الباردة.

البلدان الأقلّ نموّا Less developped countries (LDCs)

مصطلح يدلّ على تنمية اقتصادية نسبية ويطلق على "العالم الثالث" في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أصبح، في هذا السياق، مقبولا على نطاق واسع من جانب المحلّلين والمعلّقين. ومن الممكن تحديد البلد الأقلّ نموّا باستخدام مؤشّرات اقتصادية مثل الناتج المحلّي الإجمالي، الناتج المحلّي الإجمالي للفرد، معدّل النمو للفرد وهلم جرا. تميل البلدان الأقلّ نموّا إلى أن تكون متلقّية للمساعدة لا معطية لها. وتميل إلى أن تلعب دورا صغيرا غير متناسب في التجارة العالمية. والخلاصة فإنها تميل إلى أن تكون معتمدة (تابعة) للبلدان الصناعية المتقدّمة. لقد أدّى تحديد هذا التصنيف إلى اعتبار العلاقات الاقتصادية منقسمة وفق محور شمالي – جنوبي حيث تنتمي البلدان الأقلّ نموّا إلى "الجنوب".

لا بدّ من الاعتراف بأن هذا المصطلح مصطلح شامل ويغطّي عددا كبيرا من الدّول بدرجة لا بأس بها من عدم الدقّة. فقد حاول بعض الكتاب وصف من هم الأكثر فقرا بوصفهم "العالم الرابع" في حين حدد آخرون فئة صغيرة من الاقتصادات الآخذة في النمو على نحو سريع، في آسيا، بوصفها بلدانا حديثة التصنيع. وهذه التقسيمات الفرعية تعدّ اعترافا ضمنيا بعدم الدقّة المشار إليه آنفا.

مستوى التحليل Level of analysis

مصطلح دخل مفردات العلاقات الدّولية في أبريل ١٩٦٠ حين قام ديفيد سينغر (David Singer) بمراجعة مجلّد ك. ن. والتز (K. N. Waltz) (١٩٥٩) عن الحرب ثم قام سينغر لاحقا بتطوير هذه الأفكار في مقاله الذي نشره عام ١٩٦١ في مجلّة "السياسة العالمية" نفسها (برنستون). إن ما كان يراه سينغر هو أن أدبيات العلاقات الدّولية المزدهرة تحتاج إلى الانتباه إلى وحدات التحليل موضوع الدراسة. ففي هذا الصدد أظهر هذا الميدان مشاركته للعلوم الاجتماعية الأخرى التي كانت تسعى للتمييز بين الخشب والأشجار وبين الأشجار والغابة. وفي المرجعين اللذين استشهد بهما فرق سينغر بين ثنائية جزئية/ كلية (micro/ macro dichotomy) ونظام الفرد/ الدّولة الذي حدّده والتز.

وقد أدرك البحّاثة في السنوات اللاحقة بصفة عامة قيمة الاعتراف الصريح والفوري بالمستويات العملية للتحليل. وممّا يشهد على نجاعتها أنها أصبحت عادات حميدة بدلا من أن تكون قرارات خجولة. ويمكن في هذا الصدد ضرب أمثلة على ميادين بحث الصراعات ودراسات التكامل. فنشر تحليل مجلّد الحرب لنظم العلاقات الدّولية الذي كتبه والتز (١٩٧٩) بعد عشرين سنة أحيا موضوع المستويات منذ أن أثارت هذه المسائل ضمنيا المناظرة التي تلت بين والتز ونقاده حول الواقعية الجديدة. فقد اعتبر والتز مناصرا للمستوى السياسي الكلّي في هذه الدراسة ذات الأثر الكبير، مع أن تفضيلاته في هذا الصدد كانت قد أشهرت قبل عقدين من الزمن.

وقد حاول بوزان (Buzan) مؤخّرا مراجعة وإعادة طرح المناقشة المتّصلة بالمستويات من خلال الاقتراح، في واقع الأمر، بأن للمصطلح معنيين: الأول هو فكرة الوحدات آنفة الذكر. فهنا يقترح بوزان خمس وحدات: النظام والنظام الفرعي والوحدة والبيروقراطية والفرد.

والمعنى الثاني هو بصفته مصادر للشرح. وهنا يقترح بوزان ثلاثة مستويات: البنية والعملية وقدرة التفاعل. ويريد بوزان في الواقع أن يتحدّث عن مستويات أفقية ورأسية تقابل وحدات التحليل ومصادر الشرح. ويترك للمستقبل أمر البتّ فيها إذا كانت رحلة بوزان التي قادته إلى ما يسمّيه "التاريخ الفكري" قد روّقت أو عكّرت المياه. وكما هو الحال لدى سينغر فإن الحكم النهائي سيكون العرف والممارسة ضمن هذا الفرع من فروع المعرفة.

انظر Agent - structure (العامل – البنية)

الليبرالية Liberalism

يمكن إرجاع العرف الليبرالي في الشؤون الدّولية على الأقل إلى جون لوك (١٦٣٢ – ١٧٠٤) لكنّ أثرها الأكبر توطّد في القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي الواقع فإن تطوّر العلاقات الحديثة لا يفهم من دون فهم الدّور الذي لعبته المقاربة الليبرالية. فيمكن، مثلا، أن نعزودور منظّمات دولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة مباشرة إلى السعي الليبرالي لإزالة الفوضى الدّولية وتدشين حكم القانون. ويمكن القول إن نجاح الليبرالية في القرن العشرين يعود إلى نفوذ أقوى أنصارها في السياسة العالمية، أي الولايات المتحدة، ولكن من شأن هذا إنكار المنطلقات الأساسية لنظام اعتقادها – وهو أن التقدّم حتمي وأن استجابات الواقعيين لمسألة النظام العالمي رجعية وتنطوي على الخطر.

تتضمّن النظرية الليبرالية للعلاقات الدّولية عددا من المقولات، معظمها مشتقٌ من التشبيه المحلّي المتعلّق بالعلاقة بين الأفراد ضمن الدّولة. ومن أهمها ما يلي:

١. تتمثل أفضل وسيلة لتأمين السلام بنشر المؤسّسات الدّيمقراطية على نطـاق العـالم. فالحكومات، وليس الشعوب، هي التي تسبب الحروب. والدّيمقراطية هي أرقى تعبيـر عن إرادة الشعب. لذا فالسلام متأصّل في الدّيمقراطيات أكثر منه في الأنظمة السياسية الأخرى. ولذا فإن نظاما دوليا يتكوّن من دول ديمقراطية من شأنه أن يؤدّي إلى حالة من السلام الدّائم يختفي فيها الصراع والحرب. وهذا أمر بديهي ويستند إلـى العقـل. ومن أشهر أنصار هذا الرأي كانط (Kant) ووودرووويلسـون (Woodrow Wilson)، وكلاهما كان يعتقد بأن حلّ مشاكل النظام العالمي والأمن يكمن في نشر المثل الأعلى الدّيمقراطي. وفي هذا الصدد، يعد "القبول" هو الأساس المشروع الوحيد للحكومة. لذا

فالإمبريالية غير أخلاقية. إن تقرير المصير شرط للديمقراطية كما أن المحاكمة العلنية النهائية في محكمة الحكم العالمي هي الرأي العام الذي يعد الملاذ الأخير للمحافظة على السلام.

٢. ويرتبط بهذا، ويكمن وراءه، الإيمان بـ "الانسجام الطبيعي للمصالح". فعندما يقوم الشعب والدّول بحسابات رشيدة لمصالحهم ويتصرّفون من هذا المنطلق، فعندئذ سوف يضمن شيء يشبه "اليد الخفية" التي تحدث عنها آدم سميث بأن تتطابق المصلحة القومية مع المصلحة الدّولية وتكون شيئا واحدا. فالسوق الحرّة وإمكان ترقية الطبيعة البشرية من شأنهما تشجيع الترابط وتقديم الإثبات القاطع بأن "الحرب لا تجدي نفعا" (Angell, 1910).

٣. إذا استمرّ حدوث النزاعات، فتتمّ تسويتها وفق إجراءات قضائية ثابتة، حيث إن حكم القانون ينطبق على الدّول مثلما ينطبق على الأفراد. ومن شأن نظام قانوني دولي يقوم على أساس العضوية الطوعية المشتركة في المنظّمات الدّولية أن يبدأ في تحقيق وظائف الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمحافظة في الوقت ذاته على حرية الدّول واستقلالها.

٤. ومن شأن الأمن الجماعي أن يحلّ محلّ المساعدة الذّاتية. ويفترض هنا أنه كما أنه يجب أن يكون من الممكن دائما تحديد الطرف المعتدي فكذلك يجب أن يكون من الممكن أيضا تكوين تآلف جماعي راجح من الدّول التي تلتزم بطاعة القانون لمعارضته. وقد تمّ تأسيس عصبة الأمم والأمم المتحدة استنادا إلى هذا الأساس حيث تمّ تصورّ الأمن على أنه مسؤولية جماعية مميّزة لحياة اجتماعية وليس مسؤولية فردية.

تلك معتقدات أساسية لليبرالية لكن الليبراليين أنفسهم كثيرا ما يختلفون حول استصواب اللجوء إلى إجراءات معيّنة. وفي هذا السياق، من المفيد التمييز بين الليبراليين الذين يؤمنون والذين لا يؤمنون بالتدخّل. فالذين يؤمنون بالتدخّل، ومن أبرزهم وودروويلسون، يؤمنون بأنه رغم حتمية التقدّم تاريخيا، فإنه من الضروري أحيانا مساعدته على ذلك. فقد تدعوالحاجة من حين لآخر إلى الحرب باسم المثل الأعلى الليبرالي من أجل تخليص العالم من الخصوم غير الليبراليين والمتشبثين. فالحرب العادلة أو الحملة العنيفة سياستان جائزتان كلّيا إذا كان الهدف

هو تعزيز قضية الليبرالية الدّيمقراطية. وقد وصف هذا الموقف من الحرب بطريقة محكمة ر. هـ. تاوني (R. H. Tawney): "إمّا أن تكون الحرب حملة عنيفة في سبيل مبدأ أو تكون جريمة. ولا يوجد وضع وسط." أمّا الذين لا يؤمنون بالتدخّل، فإنهم يعتقدون أن النظام العالمي الليبرالي موجود ضمنيا في التاريخ وأن مزايا الليبرالية ذاتها من شأنها أن تنتشر دون حاجة إلى الحثّ من جانب أنصارها. وكثيرا ما تمّ التعبير عن تقاليد الانعزالية الأمريكية، التي سادت في القرن التاسع عشر، من هذا المنطلق؛ فالسياسة الجديدة للعالم الجديد من شأنها، بالنظر لتفوّقها البديهي، أن تكتسح كلّ ما يعترض سبيلها. على أن ظهور أيديولوجيتين قويتين مناهضتين لليبرالية، وهما الفاشية والشيوعية، جعل موقف عدم التدخّل مفارقة تاريخية نوعا ما. ولقد اتّخذ الموقف الليبرالي، منذ الحرب العالمية الثانية وهزيمة الفاشية، على أساس الاحتواء الذي يقول إن مستقبل الدّيمقراطية يقوم على أساس قدرتها، أولا، على وقف انتشار الشيوعية و، ثانيا، على إزالتها كلّيا. لذا يمكن اعتبار الاحتواء حلا وسطا بين مذهب التدخّل ومذهب عدم التدخّل، لكن من المناسب التشديد على أن الليبرالية، النشطة أو السلبية، في ميدان القتال أو في ساحة السوق، تتصوّر أن قوة اللاليبرالية سوف تنهزم في خاتمة المطاف بصرف النظر عن الزّيّ الذي تتزيّى به. فهذا الشعور بأنها على صواب وهذه الروح بالقدرة الشاملة الأخلاقية تمثل إحدى نقاط ضعف الليبرالية المعاصرة، إذ إنها تقود بسهولة بالغة إلى سياسات الإبقاء على الوضع الراهن بأي ثمن تقريبا. ولقد تعرّضت السياسة الخارجية الأمريكية، بشكل خاص، إلى نقد متكرّر لمساندتها لأنظمة ذات سجل مريع فيما يخصّ حقوق الإنسان، استنادا إلى سبب وحيد هو أنها مناهضة للشيوعية. على أن "انتصار" المثل الأعلى الدّيمقراطي الليبرالي في الحرب الباردة قد جعل الكثيرين يعتقدون أنه هو اللعبة الوحيدة المتوفّرة، في المستقبل المنظور على الأقل. ويشهد على ذلك روح المفاخرة بالنصر التي استقبلت ما دعاه فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) "نهاية التاريخ".

إنّ الجانب القاتم لليبرالية هو عجزها المزمن عن التكيّف مع استعمال القوة لأغراض معيّنة ومحدّدة. ولم يبطئ الواقعيون في الإشارة إلى ذلك. لكن الجانب الأكثر إشراقا هو أنها تنوي بأمانة ووعي خجول لذاتها أن تعمل من أجل عالم جديد رائع تعطى فيه لحقوق الإنسان ورفاه الأفراد أولوية أعلى من حقوق الدّول والتصوّرات التقليدية الأضيق نطاقا للمصلحة

القومية التي تميّز المقاربات التقليدية. ويعتمد تقرير ما إذا كان هذا يعتبر مثاليا وطوباويا من دون مبرّر على توجّه المرء السياسي العام.

انظر *Democratic peace theory (نظرية السلام الدّيمقراطي)*؛

economic liberalism (اللبيرالية الاقتصادية)؛

neoliberalism (اللبيرالية الجديدة).

نظام التحرير اللاهوتي **Liberation theology**

هو فرع من النظام اللاهوتي المسيحي الذي يؤكّد على الدّور الهام الذي يمكن للكنيسة أن تقوم به في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف الفقراء والمضطهدين. ويستخدم هذا النظام النظرة الماركسية أو الاشتراكية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويدعو إلى التدخّل النشط من جانب رجال الدين في الصراع ضدّ الاستغلال من قبل المصادر الدّاخلية والخارجية، على السواء. وقد كان له أثر عميق على سياسية "العالم الثالث" بصفة عامة، لكنّه حقّق أكبر أثر سياسي له في أمريكا اللاتينية. وقد لقيت أهداف الحركة، في مؤتمر لأساقفة أمريكا اللاتينية الكاثوليك الرومان في ميديلين في كولومبيا عام ١٩٦٨، تأييدا جماعيا رغم معارضة الفاتيكان، الذي اعتبرها تدخّلا خطرا في السياسة وربّما أداة غير مقصودة للدعاية الشيوعية. وقد كان لها خارج أمريكا اللاتينية أثر كبير على التطوّرات في إفريقيا الجنوبية كما أن مجلس الكنائس العالمي أعرب عن دعمه لأهدافها العامة في عدد من المناسبات. وفي جنوب إفريقيا بشكل خاص، أعطى كبير الأساقفة ديسموند توتو(Desmond Tutu) (الفائز بجائزة نوبل في ١٩٨٤) والدكتور آلن بويساك (Dr. Allen Boesak) (رئيس التحالف العالمي للكنائس البروتستانتية)، نظام التحرير اللاهوتي صورة دولية راقية في المعارضة العامة للفصل العنصري. ويعرف نظام التحرير اللاهوتي أحيانا باسم "النظام اللاهوتي الثوري" وإن كانت أكثرية المنتمين إليه يتجنّبون هذه التسمية بسبب ما يوحيه من معاني التغاضي عن التغيير المقترن بالعنف.

انظر *Religion (الدين)*.

الحرب النووية المحدودة Limited nuclear war

يغري استعمال الأسلحة النووية في حالة حرب محدودة الدّول التي ترى أنها تواجه خصما يمكن أن يتفوّق عليها من حيث الأسلحة التقليدية. وهي في جوهرها حالة من المقولة العامة بشأن استبدال القوة البشرية بالتكنولوجيا. ولكن المشكلة هي أن استخدام تلك القدرات يقوّض حدّا واضحا لا لبس فيه من دون استبداله بآخر يتّصف بمثل وضوحه.

أصبحت حرب نووية محدودة بين خصمين نوويين تطوّرا ممكنا جرّاء انتشار الأسلحة النووية. فمع نهاية فترة الحرب الباردة يمكن لهذا النوع من تبادل الضرب النووي أن يحدث في حالتين. الواحدة في حال قيام الولايات المتحدة بالتدخّل في دولة منبوذة / مارقة فيما يشبه دور مدير للأزمة (وإن كان ذلك بطريقة قسرية). والثانية في تبادل ضرب نووي محدود وغير شامل بين قوتين إقليميتين، مثل الهند وباكستان.

تظلّ الحرب النووية المحدودة احتمالا قائما في عالم ما بعد الحرب الباردة. وأكثر السيناريوهات احتمالا، جغرافيا، بخلاف ما ورد آنفا، قد يكون إما في الشرق الأوسط أو في شبه جزيرة كوريا. وقد وضعت سياسة عدم الانتشار الأمريكية لمعالجة هذا الحظر بالذّات ولكن، كما أظهرت حرب الخليج، على ما يبدو، فإن صعوبات بناء الأنظمة والمحافظة عليها تثبط الهمم.

الحرب المحدودة Limited war

مصطلح يستخدم في التحليل الاستراتيجي. فهي ممارسة ضبط النفس المتعمد من قبل أطراف منخرطة في عمليات عسكرية. وكما أكّد برودي (Brodie) (١٩٦٥)، فإن نعت "المتعمد" أمر حاسم. فإذا كان طرف ما لا يملك القدرة على خوض حرب شاملة فهذا لا يكون مثالا على الحرب المحدودة حسب التعريف. ومن غير السهل الإثبات تجريبيا (empirically) أن ضبط النفس متعمّد. وقد تكون دراسة الحالة التي قام بها بيج (Paige) (١٩٦٨) في قرار الحرب الكورية، مثالا على طريقة الإثبات. ومن الواضح أن وجود ما يدل على أن صانعي القرار تجنّبوا بعض الخيارات بغية التقيد بالحدود يمثل اختبارا موثوقا. وفي لغة الحياة اليومية تشبه الحرب المحدودة حال شخص يقاتل وإحدى يديه مربوطة خلف ظهره. فهذا الشخص يكون لديه قدرة كامنة وليس فعلية.

يمكن ملاحظة ضبط النفس الذي يؤدّي إلى تحديد مقصود للحرب في عدد من الأبعاد. أولا، يمكن تطبيق ضبط النفس من حيث الوسائل، كأن لا يتم استخدام بعض الأسلحة المتوفّرة لدى طرف ما أو يتم استخدامها باعتدال. وقد جادل شيللينغ (Schelling) (١٩٦٠)، وهو ربّما أول مفكّر معاصر تصدّى لموضوع الحرب المحدودة، بأنه يجب أن تكون "نقاط التجاوز" واضحة وبارزة نوعيا. فمثلا "عدم استعمال الأسلحة النووية" أو "عدم استعمال الغازات" متميّزان موضوعيا. والحدود ضمن الفئات أقل سهولة في التطبيق من الحدود بين الفئات. ولهذا أهمية خاصّة إذا كان سيتمّ التوصّل إلى تلك الحدود بتفاهم ضمني بدلا من اتفاقية صريحة. ويجادل شيللينغ بأنه مع الوقت يصبح من الممكن تحديد تلك الحدود أو "العتبات". ومن منطلق المساومة يعدّ التقييد المتعمد للحرب طريقة للتواصل مع الخصم. ويمكن أن يعزى إلى شيللينغ الفضل في إثبات الفكرة التي مفادها أن كثيرا من أشكال السلوك في الصراعات هي حالات مساومة. ويمثل وضع حدود للحرب المحدودة مثالا لهذا النوع.

إنّ المساومة في حرب محدودة لا تتوقّف عند وضع حدود أولية، لأن الأطراف يحاولون، من خلال رفع أو خفض القيود، بمحاولة اتصال بعضهم مع بعض. وفي أسوأ الحالات، إذا وجد طرف أن الحرب تسير لغير مصلحته فإنه قد يرغب بمراجعة القيود وتنقيحها بالصعود. ففشل الولايات المتحدة الواضح في تحقيق أيّ من أهداف سياستها في فيتنام بعد ١٩٦١ أدى إلى تنقيح مطرد للقيود، وعلى وجه التحديد استخدام القوى الجوية ثم إدخال القوات البرية.

وإذا كانت الوسائل نوعا من القيود، فإن المجال والنطاق هما قيود أخرى. فالمقصود بالمجال هنا الحدود المتّصلة بعدد الأطراف والحدود المتّصلة بالزج بالأطراف والحدود على منطقة العمليات الجغرافية. والمقصود بالنطاق الحدود على القضايا التي تكون موضع الرهان وفي خاتمة المطاف الحدود على الأهداف التي تسعى الأطراف إلى تحقيقها في خوض الحرب من حيث الأساس. ويجادل شيللينغ بأن الاستسلام غير المشروط هو قيد، في حين أن "الإبادة الجماعية غير المشروطة" ليست كذلك. وإذا لم يكن ذلك جر المعطف، فمن المؤكّد أنه توسعة ما تعتبره الأكثرية الحدّ الفاصل بين المحدود وغير المحدود. على أنه من المؤكّد أن شيللينغ على حق في أن يجادل بأنه يمكن تطبيق القيود الضمنية أكثر من تطبيق الاتفاقات الصريحة.

أمّا وضع قيود للحرب عبر مساومة ضمنية فإنه يعتمد في التحليل الأخير على إدراك الأطراف للموقف. فإذا وجد تداخل كاف فعندئذ يكون التعاون وحتى التنسيق ممكنا. أما إذا لم تتوافق المدركات فقد تفشل المساومة في تحديد النطاقات الحاصرة للقيود. ففي حرب فيتنام فشلت عملية التحديد. إن هذه الكتابة التي تنطوي على التأمّل وعلى سعة الخيال عن الحرب المحدودة تعتمد على بعض الافتراضات الأساسية المتّصلة بتحديد الوضع بين الأطراف.

الربط Linkage

لهذا المصطلح معنيان في العلاقات الدّولية، الأول في مجال تحليل السياسة الخارجية، والثاني في مجال الدبلوماسية. تحليليا، تجادل نظرية الربط بأنه لا يمكن رسم حدود واضحة وثابتة بين، على سبيل المثال، السياسة المحلّية والسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية تمثّل مشكلة "حدود" بمعنى أنه لا يوجد وضوح بشأن مكان الحدود. فعبر ما يدعوه منظّروالاتصال حلقة تغذية رجعية (feedback loop) نجد أن الاحداث الدّاخلية تؤثر في الأحداث الخارجية والعكس بالعكس.

لقد أثّرت أفكار الربط في التعدديين والكتاب الذين يجادلون في الوقت الرّاهن دفاعا عن منظور مجتمع عالمي. ففكرة الدّولة بوصفها وحدة واضحة التحديد تعتبر زائدة على الحاجة (redundant) بنتيجة، بين جملة أمور، تآكل مفهوم السيادة الخارجية جرّاء الربط بين الأنظمة القومية والفاعلين الآخرين. فالفاعلون من الدّول ينظر إليهم بوصفهم "مخترقين" لدرجة أن هذه الدّول تتوقف عن كونها وحدات عاملة فعّالة. كان جيمس روزناو(James Rosenau) (١٩٦٩ ب) أول من طرح أفكار الربط بطريقة ذات معنى في ستّينيات القرن العشرين. فهي تشكّل جزءا من المنظور التعدّدي الذي يشكّك بصلاحية النماذج التقليدية للسياسة التي تقوم على أساس الدّولة.

كثيرا ما يمكن استعمال الربط بالمعنى الدبلوماسي, حيث قد يسعى طرف في المفاوضات إلى "ربط" التنازلات في ميدان ما بتنازلات في ميدان آخر. على سبيل المثال، في عملية اتفاقيات هلسنكي، أكد المفاوضون الغربيون على ربط تدابير الحد من الأسلحة بقضايا حقوق الإنسان في تعاملهم مع الاتحاد السوفياتي. وفي إفريقيا الجنوبية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين نجح المفاوض الأمريكي تشستر كروكر (Chester Crocker) بربط انسحاب الجنود

الكوبيين من أنغولا بتراجع الإفريقيين الجنوبيين من ناميبيا، ومهّد بذلك الطريق لاستقلال ناميبيا في ١٩٩٠.

انظر Constructive engagement *(الاشتباك البناء).*

الانكفاء المحلّي Localization

كثيرا ما يرى في دينامية الفعل وردّ الفعل على أنه نقيض العولمة. لقد أطلقت الاتجاهات والنزعات التي ساعدت العولمة في العلاقات الدّولية اتجاهات معاكسة نحو الانكفاء المحلّي. ومع أن الانكفاء المحلّي يمكن أن يعتبر نوعا من الردّ بأن "الشيء الصغير جميل"، إلا أنه عملية ذات قيمة متأصلّة. لقد أشارت أدبيات المجتمع العالمي إلى ما يتطلّبه الأفراد والجماعات من الأنظمة الاجتماعية من زيادة المشاركة. فهذه هي دينامية المشاركة التي تكمن خلف عملية الانكفاء المحلّي في كثير من الأحيان. بل إن الانكفاء المحلّي، في الدّول الدّيمقراطية، هو العلاقة الخارجية والمرئية لديمقراطية المشاركة. وفي الولايات المتحدة، حيث توجد عمليات الانكفاء المحلّي بشكل خاص، اقترنت الحركة الدّاعية إلى زيادة ديمقراطية المشاركة بالاضطراب الاجتماعي والسياسي لستّينيات القرن العشرين، وبشكل خاص بحركات حقوق الإنسان والحركات المناهضة لحرب فيتنام. وتشهد الحركتان اللتان انبثقتا عن تلك الفترة – الخضر والسلام – على الحاجة الملموسة إلى زيادة المشاركة من قبل الأفراد والجماعات. وقد نجحت الاثنتان في تعبئة الرأي على الصعيد المحلّي حتى ضدّ السياسات القومية – بشأن قضية التجميد النووي – وتمثلان أنواع الخصائص النابذة للانكفاء المحلّي. فالانكفاء المحلّي كثيرا ما يقترن بـ "التشرذم" (fragmentation).

لذا من الأهمية بمكان إدراك أن الانكفاء المحلّي ليس مجرّد ردّ فعل على العولمة. ويمكن اعتبار ظاهرة التطهير العرقي أيضا نتيجة لهذه النزعات. بل إن الحركات التي تنشد الاعتراف بالفروق الاثنية والقومية الاثنية هي مظاهر للانكفاء المحلّي. وبهذا المعنى فإن العلاقة بين الانكفاء المحلّي والعنف والحرب مختلفة كل الاختلاف عن تلك المقترحة في المثال السابق.

انظر Subsidiarity *(الفرعية).*

اتفاقية لوميه Lome Convention

انظر ACP (مجموعة) بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

الصراع متدنّي الشدّة Low - intensity conflict (LIC)

مصطلح نسبي يطلقه المحلّلون الاستراتيجيون الأمريكيون على نوع من الصراعات التي يكون زجّ الولايات المتحدة لقدراتها فيها متناهيا ومحدودا. وقد كان هذا المصطلح تاريخيا يستخدم دائما فيما يتّصل بالعالم الثالث لكن مجاله أصبح يغطّي نطاقا أوسع من الحالات بما في ذلك مكافحة المخدّرات والتدابير المناهضة للإرهاب. وأنواع القوات اللازمة للتدخّل في الصراعات متدنّية الشدّة هي نموذجيا وحدات ذات قدرة عالية على الحركة ومهام محدّدة وربّما تكون ملتزمة بالاعتماد على الذات بخلاف القاعدة التقليدية. كما أن قدرات المساندة اللازمة لهذا النوع من هيكل القوة تؤكّد أيضا على المرونة والحركية. إن احتياجات خط التموين الجوي والبحري لهذا النوع من إبراز القوة لا تتوفّر حقيقة إلا لعدد محدود من الفاعلين الذين تعدّ الولايات المتحدة أبرز مثال عليهم.

ينطوي الاهتمام قريب العهد بحالات الصراع متدنّي الشدّة على أكثر من الشعور العابر بأنه شيء معروف. يعود اهتمام أمريكا بمكافحة التمرّد الذي كان السمة المميزة لرئاسة جون كينيدي والأبحاث البريطانية حول الموضوع (Kitson, 1968) إلى فترة الحرب الباردة في العلاقات الدّولية. ويمكن تحليل تورّط أمريكا في الوضع في فيتنام بوصفه صراعا متدنّي الشدّة تصاعد إلى مستوى أعلى من الشدة. وهذا ما نصّ عليه نقد كريبينيفيتش (Krepinevich) (١٩٨٦) لهذا النهج في المناقشة. وفي غضون ذلك، فقد غيّرت نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية النطاقات الحاصرة التي ينظر من خلالها الآن إلى الصراع متدنّي الشدّة، لا سيّما في واشنطن. يمثّل تجنّب – بدلا من مجابهة – متلازمة فيتنام فائدة إضافية يوفّرها التدخّل في الصراع على مستوى متدن للقادة الأمريكيين.

السياسة الدّنيا Low Politics

مصطلح يستخدم في تحليل السياسة الخارجية وتعدّ القضايا سياسة دنيا إذا كانت لا ترى بأنها تنطوي على مسائل أساسية أو رئيسية تتعلّق بالمصالح القومية لدولة من الدّول، أو لمصالح جماعات هامة ضمن الدّولة. وتميل قضايا السياسة الدّنيا إلى أن تعالج من قبل

البيروقراطية التي تستخدم إجراءات عملية قياسية. وفي التحليل الأخير، يعتمد اعتبار قضية ما سياسة دنيا على تحديد الوضع وكذلك على الكيفية التي يحدّد فيها الفاعلون الرئيسيون الآخرون "أوضاعهم". وتعدّ الفوكلند قبل ١٩٨٢ وبعد ١٩٨٢ مثالا جيدا، من وجهة نظر المملكة المتحدة، للكيفية التي يمكن فيها لقضية محدّدة تقليديا بأنها "متدنّية" أن تتصاعد فجأة لتصبح لها قيم السياسة العليا الأساسية.

M

معاهدة ماستريخت **Mastricht Treaty**

انظر European Union *(الاتحاد الأوروبي)*

المكيافيللية **Machiavellism**

مصطلح يرمز إلى السعي بلا هوادة وراء تحقيق الأهداف بصرف النظر عن القيم الأخلاقية التقليدية. يطرح نيقولوماكيافيللي (Niccolo Machiavelli) (١٤٦٩ ١٥٢٧)، في أشهر أعماله " الأمير " (The Prince)، "المقالات" (Discourses) و "فن الحرب" (The Art Of War) نظرية "سبب وجود الدّولة" (raison d'etat)، حيث يجوز استخدام أي أسلوب ما دام يحقّق الغاية المرجوة. وتقترن هذه النظرية بنظرة متشكّكة ومتشائمة للسياسة و العلاقات الدّولية، وكثيرا ما تمّت خطأ المساواة بينها وبين النظرة الواقعية التي تشبهها من بعض النواحي. ويتمثّل جوهر المكيافيللية في أن كل قيمة من القيم تحتل مرتبة أدنى بالنسبة لاستمرار بقاء الدّولة:

حين تتعرّض سلامة الوطن للخطر فلا مجال للتفكير فيما إذا كان شيء ما عادلا أو غير عادل، إنسانيا أو قاسيا، جديرا بالثناء أو بالعار. فيجب على المرء صرف النظر عن أي اعتبار واتباع السبيل الذي يضمن حياة البلد وحريته.

يقترن غياب البعد الأخلاقي بمفهوم "الضرورة": فالدّولة ضرورية، والقوة ضرورية لبقائها، وقد يكون من الضروري التصرّف تصرّفا غير أخلاقي في سبيل تأمين القوة. "يتوجّب على الأمير أن يتعلّم كيف يكون غير صالح، هذا ما تقتضيه الضرورة التي تحكم الحياة البشرية برمّتها" (انظر F. Meinecke, 1957, p.49)

السياسة الكلية **Macropolitics**

مصطلح يطلق لتحديد مستوى التحليل. فالسابقة "macro" في كلمة "macropolitics" تفيد معنى "الكل" وكثيرا ما تستخدم بعكس معنى السابقة "micro" التي تدل على فرادى الأجزاء أو الأجزاء المنفصلة. ويستخدم هذا التفريق على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية وهو مفضّل بشكل خاص لدى علماء الاقتصاد حيث شاعت الثنائية "macro economics/ microeconomics" ففي ميدان ما من ميادين الدراسة يفيد التحليل الكلّي(macroanalysis) الميدان بحدّ ذاته ويتوجّه إلى الدّاخل بعد ذلك لفحص دراسات حالة فردية. ويعتبر التحليل الكلّي

(macroanalysis) محبّذا بشكل خاص لدى منظّري الأنظمة بوصفه جزءا من المقاربة الاجتماعية العلمية لموضوع الدراسة. ولقد كان مورتون كابلان (Morton Kaplan) (١٩٥٧) من أوائل البحّاثة ضمن هذا التقليد الواعد الذين طبقوا التحليل الكلّي، في حين أنه يتوجّب أن يعزى إلى عالمي الجغرافية السياسية هارولد ومارغريت سبراوت (Harold and Margaret Sprout) (١٩٧١) الفضل في الكثير من العمل الأقدم الذي شكّل اختراقا في مجال العلاقة بين الإنسان والوسط الذي يعيش فيه.

فالسياسة الكلّية (macropolitics) إذا هي تلك الدراسة المهتمّة بالسياسة والتي تتمحور حول الوسط أو البيئة بدلا من الفاعل الفرد. فبهذا المعنى فإنّ لها حدودا مشتركة مع السياسة العالمية. وخلافا لمصطلحات مثل السياسة العالمية أو الدّولية. فإن السياسة الكلّية غير ملتزمة فيما يتعلّق بالقضية المركزية وهي ما إذا كانت الدّولة لا تزال أهم فاعل في النظام. فمن هذا المنطلق يمكن اعتبار السياسة الكلّية "متحرّرة من القيم" بقدر ما يمكن أن يكون أي تعبير في تحليل النظم الاجتماعية.

المغرب Maghrib (Magreb)

مصطلح عربي يترجم على أنه "الغرب" أو "بلاد الغروب". تاريخيا أطلق أول الأمر على تلك الأقاليم الواقعة إلى غرب وادي النيل حتى الساحل الأطلسي لشمال إفريقيا. وفي سياق نظام الدّولة الحديث يغطي هذا التعريف الشامل خمس دول: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا (التي لا تطلّ على البحر الأبيض المتوسّط). وقد استخدمت الأبحاث الفرنكوفونية مصطلح "المغرب" بشكل حصري بوصفه ينطبق على الأقاليم الفرنسية السابقة الثلاثة المغرب والجزائر وتونس. وهذه الاختلافات في التعاريف تبين على نحو جيد مدى اعتباطية مفهومي الإقليم والإقليمية.

وبصرف النظر عن تعريف المغرب فهو متميّز تماما من حيث السياسة الجغرافية والتاريخ عن البلدان العربية الأخرى. وفي الواقع لقد كان شمال إفريقيا قبل الأزمنة العربية غارقا في المنازعات بين روما وقرطاجة وبين بيزنطة وفارس. وبعد توسّع الإسلام خضعت المنطقة للنفوذ العربي والعثماني. وقد أعيد النفوذ من جهة البحر الأبيض المتوسّط عبر الاستعمار وتأسيس مجتمعات المستوطنين. وقد حفزت الحرب العالمية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ إزالة

الاستعمار وأنتجت، بالنسبة للجزائر على الأقل، حركة تمرّد كلاسيكية بوصفها أداة للتعبير عن مناهضة الاستعمار.

إن جميع بلدان المغرب الخمسة منهمكة في عملية بناء المؤسّسات. ففي ربيع ١٩٥٨ دعت الدّول الفرنكوفونية الثلاث إلى مغرب موحّد، وتواصلت محاولات متردّدة نوعا ما لإيجاد إطار للتعاون منذ ذلك الوقت. وفي نوفمبر ١٩٨٩ شكّلت الدّول الخمس اتحاد دول المغرب (UMA - Union du Maghreb Arabe) (اتحاد المغرب العربي). وهذا الانحياز هو ردٌّ للبعد المتوسّطي لسياسة المغرب بقدر ما هو للسياسة العربية. إن الحاجة بشكل خاص إلى إيجاد هيكل لرد منسّق للجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي قد أدّت إلى هذه المحاولة الأخيرة.

الدّمار المؤكّد المتبادل MAD

الأحرف الأولى من عبارة "Mutual Assured Destruction". وقد استخدم هذا المصطلح من قبل المحلّلين الاستراتيجيين خلال فترة الحرب الباردة ويشير بشكل خاص إلى سياسات الولايات المتحدة المتّصلة بالردع النووي. وهو يعني ضمنيا حالة تكافؤ بين القوّتين العظميين اللتين تمتلكان كلتاهما من القدرات الهجومية ما يجعلهما قادرتين بمصداقية على تهديد بلاد كل منهما بمستويات من الدّمار غير مقبولة منطقيا. لذا فإن عبارة "قابلية الأذى المتبادل" قد تكون أكثر دقّة، وإن كانت أقل إثارة، من "الدّمار المؤكّد المتبادل".

من الأهمية بمكان الإدراك بأن "الدّمار المؤكد المتبادل" سياسة قول لا سياسة فعل. فهي وصف لوضع يمكن أن ينشأ بعد تبادل نووي. وعلاوة على ذلك، بما أنها تطرح، على ما يبدو، انتحارا قوميا كبديل للاستسلام القومي فإنها أثارت قضايا بشأن التنفيذ متى وإذا تمّ عبور العتبة النووية. ويبدو أن مضمونها بوجوب احتفاظ كل طرف بالقدرة الكلّية على تدمير المراكز السكانية للطرف الآخر – وهو ما دعي بحالة "المدن الرهائن" – هو قمّة المفارقة في هذا المنطق.

لقد حثّت نهاية الحرب الباردة والحدّ الكبير للأسلحة النووية من قبل ومن بعد بموجب تدابير الحدّ من الأسلحة مثل START (محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية)، حثت على إجراء إعادة تقييم أساسي للتفكير الاستراتيجي على جميع الأصعدة. وأدت الميول إلى نموذج دراسات أمنية بدلا من دراسات استراتيجية إلى التحوّل نحو نظريات ردع نووي أقل استفزازا

من "الدّمار المؤكّد المتبادل". فلم تعد الترسانات النووية رموزا للقوة وأصبحت الآن مفاهيم أخرى مثل الحدّ الأدنى من الردع أكثر صلة بالموضوع.

خط ماجينو Maginot Line

كان شبكة تحصينات حدودية أقامتها فرنسا بعد ١٩٢٩ للدّفاع عن حدودها التي تفصلها عن ألمانيا. وقد شملت التحصينات الرئيسية المنطقة من اللوكسمبورغ حتى "فوج" (Vosges). وفي جنوب "فوج" انتشرت تحصينات ثانوية على مجرى وادي الراين باتجاه الحدود السويسرية. ومع أن الخط يحمل اسم وزير الحرب الفرنسي في ذلك الوقت، فإن فكرة التحصينات على طول الحدود الشمالية – الشرقية كانت مدار مناقشات محبّذة قبل ذلك ببضع سنوات. وتمّ بناء الخط في ١٩٣٤. وكان من حيث البناء يمثل شبكة معقدة من مرابض المدافع والتحصينات تحت الأرض ومرافق تخزين ومرافق حياتية وشبكات نقل.

وقد انبثق التفكير الاستراتيجي المتعلّق بخط ماجينوعن التجارب الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى. وكان يقال إن القوة النارية الثقيلة والمكثّفة إضافة إلى مقاومة عنيدة من شأنهما وقف هجوم العدوثم إلحاق الهزيمة به. من منطلق الردع، كان خط ماجينو، وحتى عقلية ماجينو، مثالا خالصا تقريبا للردع من خلال الحرمان. فمن خلال جعل هجوم العدومكلفا أكثر ممّا يستطيع تحمّله، إذا فكر في الهجوم، من حيث الخسائر البشرية والمادية، فإن العدوسيردع عن شنّ ذلك الهجوم من الأساس.

ولكن تبيّن، في الواقع، أن الخط شيء لا علاقي مكلف في ١٩٤٠. فقد استخدمت الجيوش الألمانية الغازية تكتيكات الحرب الخاطفة (Blitzkrieg) وخاضت حربا سريعة الحركة تنطوي على هجوم جريء وانحرفت إلى شمال الخط عبر بلجيكا. ويظلّ الخط شاهدا على زيف العودة إلى خوض آخر الحروب وتجاهل ما يحدث في غضون ذلك من تغييرات استراتيجية وتكنولوجية. وتطلق عبارة "عقلية خط ماجينو" أحيانا – وعادة بمعنى ازدرائي – على المبالغة في الاعتماد على الوسائل والأساليب الدّفاعية.

نظام الانتداب Mandate system

انظر administered territory (البلاد المدارة)؛ trusteeship (نظام الوصاية).

مشروع مانهاتن Manhattan Project

الاسم المشفّر الذي اعتمد بعد أغسطس ١٩٤٢ لمشروع صنع قنبلة ذرية. وبعد ذلك أصبح البحث العلمي تحت رعاية الرقابة السياسية والعسكرية لحكومة الولايات المتحدة، حيث تمّ التخلّي عن القواعد المعتادة للبحث الأكاديمي وعمّت السرية المطلقة. وقد ترأس الفريق عسكريٍ محترف هو الجنرال لسلي ريتشارد غروف (Leslie Richard Groves)، الأمر الذي يدلّ على أولوية القضايا العسكرية/ الأمنية على قواعد الأبحاث العلمية.

ومع أن الاسم المشفّر يشير إلى نيويورك، إلا أن البحث المتّصل بمشروع القنبلة جرى في ثلاثة مراكز: اوك ريدج وهانفورد ولوس ألاموس. كانت اوك ريدج مصنع تخصيب وهانفورد مفاعل بلوتونيوم وقد اختار لوس ألاموس في نيومكسيكوالجنرال غروف وج. روبرت أوبنهايمر (J. Robert Oppenheimer) لتكون موقع اختبار وإنتاج القنبلة الفعلية. وقد جرى هذا الاختبار في يوليو١٩٤٥ في الاموغوردو(Alamogordo)، نيومكسيكو.

الماوية Maoism

نظام من الأفكار والافتراضات عن السياسة والاقتصاد والمجتمع المقترنة بصفة عامة بحياة وفكر الزعيم الصيني القومي والشيوعي ماوتسي تونغ (١٨٩٣ – ١٩٧٦). كان ماو الزعيم الشعبي الكاريزمي للثورة الصينية التي أطاحت بالكومينتانغ (Kuomintang) في ١٩٤٩، ومن ثم أسّست جمهورية الصين الشعبية. وتجدر الإشارة إلى أن الماوية ليست مجموعة أفكار محدّدة عن السياسة الدّولية و/ أو العالمية، بل هي مثل الماركسية/ اللينينية منظومة أفكار لها مضامين تتّصل بالسياسة الدّولية و/أو العالمية.

لقد قدّمت الماوية إسهامين متميّزين للسياسة العالمية. الأول، في الفترة لغاية ١٩٤٩ طور ماووطبق نظرية للثورة أكّدت على تلاحم حرب العصابات بوصفها أداة مع تعبئة الفلاحين لتكون العامل الرئيسي للحركة الثورية. لقد كان هذا الالتحام هو ما انفردت به الماوية. فمن قبل لم يكن ينظر إلى حرب العصابات على أنها وسيلة يمكن من خلالها لحركة تمرّد التغلّب على نظام حاكم، كما لم يكن ينظر للريفيين بأنهم الأساس المناسب لمساندة تلك التغييرات. لقد كانت عبقرية ماوهي التي أوجدت هذه الصلة. كثيرا ما يشار إلى نظريات ماو والمتّصلة بحرب

العصابات على أنها حرب شعبية وقد أدّت التجربة التاريخية المتميّزة للصينيين تحت قيادته إلى الإيمان بالمنافع الإيجابية، فضلا عن الظروف الماسة، لحرب طويلة الأمد.

وكان الإسهام الثاني للماوية تطوير نظرة عالمية وتوجّه للسياسة الخارجية متميّزين كلّ التميّز ولكنهما متجذّران في التقاليد الصينية. وقد تمّ تطوير هذه الأفكار في فترة القوة بعد ١٩٤٩ حين كان يتعيّن على جمهورية الصين الشعبية أن تردّ على الزعامة المفترضة للاتحاد السّوفياتي والعداء والريبة الكبيرين للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه أتاحت عملية إزالة الاستعمار في آسيا للزعامة الصينية الفرصة لتطبيق نظريات عن "المناطق المتوسّطة" و "العوالم الثلاثة" في عقد الخمسينيات. وكانت الماوية، بين جملة عوامل، الأداة التي أوجدت وعيا جديدا للذات بين نخب العالم الثالث والقيام في الوقت نفسه بتأسيس دور محدّد لجمهورية الصين الشعبية داخل حركة العالم الثالث.

وقد أنشأت الماوية أيضا شكلا ثلاثي الأقطاب بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السّوفياتي والولايات المتحدة بعد ١٩٤٩. وقد تعرضت التوجهات الصينية نحو هاتين الدّولتين العظميين إلى تحول بمقدار ١٨٠ درجة بين تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية ووفاة ماوعام ١٩٧٦. فبحلول ١٩٧٦ كانت فترة الصداقة الأولى مع الاتحاد السّوفياتي، حين تفاوض ماوبنفسه حول المعاهدة الصينية – السّوفياتية لعام ١٩٥٠، والموقف العدائي من الولايات المتحدة، حين تدخّلت الصين بالحرب الكورية في السنة ذاتها، كانت قد تحولّت إلى موقف عدائي من الحليف السابق وإلى موقف انفراج (detente) من العدوالسابق. لقد كان الانشقاق عن الاتحاد السّوفياتي في عهد ماووالتقارب مع الولايات المتحدة أثناء رئاسة نيكسون جانبين هامين لهذا التوجّه نحو علاقة ثلاثية الأقطاب.

القانون البحري Maritime law

انظر law of the sea (قانون البحار)

مشروع مارشال Marshall Plan

سمّي مشروع مارشال، أو برنامج الإنعاش الأوروبي على اسم وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال الذي تضمّن خطابه في جامعة هارفارد في ١٩٤٧ الفكرة الأصلية. فقد اقترح مارشال أن تنشئ الولايات المتحدة برنامجا لتقديم المساعدة الاقتصادية لمساعدة

الحكومات والشعوب الأوروبية على إعادة بناء اقتصاداتها التي دمّرتها الحرب العالمية الثانية. وبحلول صيف ١٩٤٧ اتّضح أن الرأي المتفائل بشأن الانتعاش الأوروبي لم يكن مبرّرا. فالمساعدة الأمريكية الثنائية للدّول مثل المملكة المتحدة قد تبدّدت بسرعة ولم تكن المؤسّسات الدّولية القائمة، مثل البنك الدّولي للإعمار والتنمية، لم تكن تفي بالغرض. فاقترح مارشال القيام بمبادرة إقليمية متعدّدة الأطراف بدلا من تنويع على البرامج الثنائية السابقة. ولهذه الغاية اشترطت حكومة الولايات المتحدة أن تقوم الدّول الأوروبية على الفور بتشاور بعضها مع بعض بغية تقدير احتياجاتها وتزويد الحكومة الأمريكية المانحة بطلبات محدّدة مبنية على الإحصاءات.

كان للمشاورات بين الدّول الأوروبية التي جرت في صيف ١٩٤٧ نتيجتان هامتان. فمن ناحية أتاحت نموذجا مبكّرا للتعاون في مجال للقضايا كان من المقدر أن يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للأوروبيين، لا سيّما في الغرب، في العقود اللاحقة. وقد تأسّست منظّمة التعاون الأوروبي في الميدان الاقتصادي (OEEC) لهذا الغرض في ١٩٤٨. وقد أظهرت، من الناحية السياسية، وجود انقسام واضح في الرأي بين مقاربة السوق الحرّة بقيادة المملكة المتحدة وفرنسا ومقاربة التخطيط المركزي بقيادة الاتحاد السّوفياتي. ونتيجة ذلك توقّفت المشاورات السّوفياتية الفعلية كما توقّف التعاون في هذه المسائل بعد يوليو١٩٤٧.

كانت نظرة السّوفيات إلى المشروع أنه يشكّل تعدّيا على سيادتهم الاقتصادية. وممّا لا شكّ فيه أن برنامج مارشال كان سيعني أن يكون بوسع أطراف خارجية الإعراب عن رأيها في الاقتصاد السّوفياتي والطريقة التي تتمّ إدارته بها. فقد كان قد تأسّس في عهد ستالين تقليد للتخطيط من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، مع تأكيد خاص على الصناعة التحويلية والسوق المدارة. وكان التقليد برمّته الذي تأسّس في ظلّ الهيمنة الأمريكية النقيض الصريح لذلك. وبصرف النظر عن نوايا صاحب فكرة المشروع إلا أنه تورّط في الحرب الباردة. وعندما وافق الكونغرس على المشروع في ربيع ١٩٤٨ كانت مواقف الطرفين قد تصلّبت وأسبغت على المشروع الصبغة السياسية فأصبح جزءا من مخزون الأدوات المتاحة في الولايات المتحدة وأصدقائها. ومن خلال ممارسة الاتحاد السّوفياتي لضغط مقابل على دول أوروبا الشرقية من أجل رفض مشروع مارشال، فقد أكّد نواياه في الهيمنة على الشرق وساعد على تأكيد انقسام أوروبا وبالتالي تدمير الترابط الأوروبي الذي كان سمة للمنطقة قبل ١٩٣٨. وقد ردّ الاتحاد

السّوفياتي على التحدّي المحدّد لمشروع مارشال بمشروع مولوتوف الذي أدّى إلى تأسيس كوميكون (Comecon) في يناير ١٩٤٩. إن تأسيس هاتين المؤسّستين الاقتصاديتين المتنافستين، خارج اختصاص لجنة أوروبا الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة – التي كانت المؤسّسة الوحيدة التي تشمل كامل أوروبا – هو مؤشّر للأهمية التي ستكون للحرب الباردة في سياسة العلاقات الاقتصادية الدّولية بعد ١٩٤٥.

ما من منازع في أن مساعدة مارشال كانت موجّهة لتلبية حاجة اقتصادية ملحّة. فقد حولت الحرب العالمية الثانية أوروبا من دائن إلى مدين في غضون عشر سنوات. وقد كانت أضرار الحرب ضخمة وكان الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام ينطوي على مضامين مروّعة مثبطة للهمة. وعلاوة على ذلك فقد كانت ألمانيا، وهي غرفة محركات الاقتصاد الأوروبي قبل ١٩٣٨، مقسّمة ولوأن الاتحاد السّوفياتي نجح في تحقيق ما يريد لأخضعت ألمانيا إلى برنامج تعويضات مرهق. وفي الوقت نفسه كانت أوروبا هي القارة الرائدة للتنمية الاقتصادية في القرون السابقة وبالتالي فقد كانت البنية التحتية للانتعاش موجودة. ومع أن مشروع مارشال كان سخيا، إلا أن نحو ثلاثة أرباع مجموع مساعدات مارشال أنفقت على شراء سلع من الولايات المتحدة، بحيث أن اقتصاد الولايات المتحدة قد حصل على إعانات غير مباشرة من جرّاء ذلك. ولقد بلغ الانتعاش طويل الأمد لاقتصادات أوروبا الغربية شوطا بعيدا بحيث إن المنطقة أصبحت، بعد إنشاء الجماعة الأوروبية، خصما ومنافسا تجاريا خطيرا للولايات المتحدة. وبصرف النظر عن هذه النتائج المختلطة نوعا ما بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة، لا بدّ من اعتبار المشروع واحدا من النجاحات الرئيسية لسياسات المساعدة الاقتصادية لما بعد الحرب.

الماركسية/ اللينينية Marxism/ Leninism

أشار عدد من المعلّقين إلى صعوبة إقامة نظرية ماركسية/ لينينية للعلاقات الدّولية. فقد أكّد مارتن وايت (Martin Wight) (١٩٦٦)، مثلا، أن ما من أحد من الثلاثة ماركس ولا لينين ولا ستالين قدّم إسهاما منهجيا للنظرية الدّولية. ويقترب عمل لينين "الإمبريالية" أكثر ما يكون إلى ذلك، وهذا لا يتضمّن شيئا يذكر عن السياسة الدّولية. ومع ذلك، يمكن إعطاء لمحة عن

حركة النهج الشيوعي، لا سيّما فيما يتّصل بالإمبريالية والحرب والصراع الاجتماعي والثورة. تتمثل العناصر الأساسية للماركسية بما يلي:

١. التاريخ كلّه هو تاريخ الصراع الطبقي بين جماعة حاكمة وجماعة معارضة.
٢. تؤدّي الرأسمالية إلى نشوء طبقات متخاصمة، البورجوازية والبروليتاريا، حيث تكون البورجوازية هي المسيطرة.
٣. تستخدم الرأسمالية الحرب لتحقيق أغراضها.
٤. يتعيّن على الاشتراكية، التي تدمّر الطبقات، أن تدمّر الحرب.
٥. بعد تلاشي الدّولة يجب أن تتلاشى السياسة الدّولية أيضا.

من هذا المنطلق تعدّ الظواهر السياسية كافة إسقاطات لقوى اقتصادية كامنة وراءها. لذا في حين أن النظريات الليبرالية الواقعية (علاقات بين الدّول) أفقية، فإن النظرة الماركسية/ اللينينية عبارة عن (علاقات بين الطبقات) رأسية. بهذا المعنى يرى كثيرون أن الماركسية/ اللينينية نظرية للسياسة المحلّية وليس نظرية للعلاقات الدّولية. ومن المؤكّد أن هذه المقاربة ترفض انفصالية العلاقات الدّولية وترى أنها مظهر ممتد للسعي وراء الكسب أو الفائدة الاقتصادية. وإذا سلّمنا بأن "الرأسمالية" و "الدّولة" هما النذلان في العلاقات الدّولية من غير الواضح ما إذا كان يجب، من منطلق التحليل الماركسي، إلغاء واحد منهما أو كليهما من أجل تحقيق السلام الدّائم. يشير ك. ن. والتز (K. N. Waltz) (١٩٥٩) إلى ذلك بوصفه غموضا رئيسيا ويجادل بأن النظرية الاشتراكية في القرن العشرين اضطرت إلى تكييف أو مراجعة المقولات الشمولية الأصلية. ويعد لينين (١٨٧٠ – ١٩٢٤) شخصا رئيسيا في هذه العملية لدرجة أن المبدأ التقليدي الرسمي يعرف الآن باسم الماركسية/ اللينينة بدلا من مجرّد الماركسية.

يدين مؤلّف لينين "الإمبريالية: أعلى مرحلة للرأسمالية" (١٩١٦) بالكثير إلى عمل ج. أ. هوبسون (J. A. Hobson) الرائد في ١٩٠٢. فالإمبريالية بنظر لينين نتيجة حتمية للرأسمالية. فهي رأسمالية "متفسّخة" استبدلت فيها المنافسة بالاحتكارات. وفي هذه المرحلة تصبح الدّول تعيش بشكل متزايد على صادرات رأس المال؛ وبسبب عدم توفر الفرص ضمن البلدان الرأسمالية ذاتها، يكون تصدير رأس المال لتحقيق عائد استثمار ذي معدل عال شيئا أساسيا. ويؤدّي الاندفاع نحو السيطرة السياسية أو العسكرية على الأسواق ومصادر المواد الأولية إلى

تزاحم رأسمالي عام على المستعمرات. وهذا يضيف ميزة توفير مصادر يد عاملة رخيصة وسوقا مضمونة للبضائع الفائضة. والنتيجة العامة هي ان الدّول الرأسمالية المتقدمة تندفع عبر السياسات الإمبريالية إلى صراع بعضها مع بعض حول امتلاك المناطق المتخلفة. وبما أن الأسواق ومصادر المواد الأولية ليست غير متناهية فإن الصراع الدّولي بين الدّول الرأسمالية شيء مستوطن. ومع أنه قد يتمّ إبرام اتفاقيات مؤقّتة بين هذه الدّول المستغلّة فيما يخصّ هذه الأقاليم أو مناطق النفوذ، فلا بدّ لهذه الدّول أن تتصادم في النهاية. وينظر إلى الحرب العالمية الأولى بصفتها برهانا على هذه الفرضية. إنّ حلّ مشاكل الصراع الدّولي المتواصل وإقامة السلام يكمن في إزالة الدّول الرأسمالية نفسها، من خلال الثورة. ولا يمكن تحقيق نظام عالمي يسوده السلام إلا من خلال مهاجمة النظم الاقتصادية المحلّية للدّول. وهكذا فإن "ثورة البروليتاريا العالمية" هي للوسيلة لتحقيق هذا التغيير.

ولن تتلاشى الدّول الرأسمالية بين عشية وضحاها، لذا يتمّ إنشاء الدّول الاشتراكية في غضون ذلك، ويعتقد أن نظاما اشتراكيا دوليا للدّول من شأنه أن يكون خاليا من الصراع، لأن الاشتراكيين يتفقون على الأسئلة الأساسية المتعلّقة بتخصيص الموارد وهم غير ملطّخين بالنزعة العسكرية التي كانت تميّز النظام القديم. (غير أن نقادا عديدين أشاروا إلى أن هذا لم يحدث على ما يبدوبالطريقة نفسها التي تطرحها النظرية، حيث إن الصراع الصيني – السّوفياتي في الخمسينيات والستينيات كان لا يقلّ مرارة عن أيّ صراع بين الدّول الرأسمالية.) وثمة فكرة تقترن بذلك وهي مفهوم التطويق الذي رأى ستالين بشكل خاص أنه استراتيجية محتملة للعالم الرأسمالي، وقد اتّخذ هذا أهمية جديدة جرّاء اعتماد الولايات المتحدة لسياسات الاحتواء في فترة ما بعد ١٩٤٥. على أن هذا، برأي خروشوف، سيفسح الطريق في نهاية المطاف للتطويق الاشتراكي عندما تضعف قوى الرأسمالية. وتتمثل مراجعة هامة أخرى لفرضية ماركس الأصلية بفكرة التعايش السلمي التي استعملها أولا لينين وتروتسكي فيما يتّصل بمعاهدة برست – ليتوفسك (١٩١٧) والتي أصبحت تعني المهادنة مع الدّول الرأسمالية، لكنّها لم تتخلّ نهائيا عن الالتزام بتقويضهم من خلال حروب التحرير.

يمثل تحليل لينين للعلاقات الدّولية العمود الفقري للنظرية الشيوعية المتعلّقة بالعلاقات الدّولية، ومع أنه جرت تعديلات في مواجهة الأنماط المتغيرة للسياسة العالمية في القرن العشرين فإنه من المحتمل أن تظلّ الموشور النظري التي ترى الدّول الاشتراكية من خلاله

العالم الخارجي. كثيرون هم نقاد المعادلة: الرأسمالية = الإمبريالية = الحرب وأكثريتهم يشيرون إلى أن لينين أقام نظاما عالميا استنادا إلى مجموعة محدودة من الخبرات التاريخية. وفي حين أن هذه النظرية تلقي الضوء على الفترة بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ إلا أنها تفتقر إلى القوة التفسيرية لما قبل ذلك الوقت وبعده. فلم يخصّص لأسباب الصراع الدّولي اهتمام ينكر عدا عن السبب الاقتصادي (مثل الأسباب السياسية أو النفسية أو الثقافية والأيديولوجية أو الدينية أو الشخصية). ولقد شكّك النقاد في التأكيد بأن عالما من الدّول الاشتراكية سيكون غير إمبريالي ومسالما. ويبقى عنصر "حتمية الحرب" ضد العالم الرأسمالي لكن الأهمية المتزايدة للانفراج (detente) واتفاقيات الحدّ من الأسلحة بين المعسكرين تعمل على تلطيف هذا المعقل.

على أنه، في حين أن الكثير من النقد قد وجّه إلى التماسك الدّاخلي للحجج وانطباقها على الخارج فما من أحد يشكّ بأن الماركسية/ اللينينية قد أثّرت في القرن العشرين. لقد أعادت وكرّرت نظرية التبعية التّهمة التي مفادها أن الرأسمالية والإمبريالية الغربية قد قامتا عمدا بكبت التنمية الاقتصادية للعالم الثالث. وينعكس ابتعاد الانتباه الماركسي/ اللينيني عن الدّولة ذات السيادة نحو التأكيد على الفاعلين من غير الدّول والالتزام بالعلاقات الرأسية الهرمية، ينعكس في البنيوية وفي بعض أفكار القوة البنيوية. قد لا ترقى الماركسية/ اللينينية إلى أن تكون نظرية للعلاقات الدّولية، لكن ملاحظاتها عن السياسة العالمية نجحت في إعادة هيكلة تركيز هذا الفرع من فروع المعرفة إلى الحد الذي أصبحت فيه المادية التاريخية أحد نماذجه المركزية. قد تكون الماركسية/ اللينينية ماتت بوصفها حركة سياسية لكن هذا لا ينتقص من صحّة الكثير من تحاليلها ولا يناقض نفوذها المستمر. ويبيّن الميدان الفرعي للاقتصاد السياسي الدّولي ذلك بشكل جيد مثل أيّ ميدان آخر.

الرّدّ الانتقامي الضخم Massive rataliation

هو جزء من سياسة "النظرة الجديدة" الدّفاعية لفترة رئاسة آيزنهاور (١٩٥٣ – ٧) الأولى وكانت المحاولة الجادة الأولى لصياغة مبدأ استراتيجي للعصر النووي. وقد صمّم لتلبية احتياجات موقف رادع يستفيد من الميزات التكنولوجية للولايات المتحدة التي كانت تمتلكها حينئذ والتي كانت تتفوّق فيها على الاتحاد السّوفياتي، لا سيّما قدرات طائرات القصف الهجومية التي تمتلكها. وفي الوقت نفسه كان الغرض منه أن تطبق السياسة ضمن قيود الميزانية ممّا

يسمح للولايات المتحدة بوضع أكثرية بيضها الاستراتيجي في سلّة القوة الجوية وخفض الإنفاق على الجيش والبحرية نتيجة لذلك.

ومع أن الإدارة لم تتخلّ قط عن المبدأ رسميا، إلا أنه أصبح في الفترة الثانية رمزا أكثر منه واقعا ملموسا. على أيّ حال، فإن التكنولوجية الجديدة للصّواريخ البالستية، التي تجلّت بشكل مثير من خلال إطلاق الاتحاد السّوفياتي للقمر الصناعي سبوتنيك أوحت بأن المستقبل يكمن في هذه الأنظمة وليس بقاذفات القنابل المأهولة التي كانت الأساس الذي يبنى عليه المبدأ أول ما أعلن عنه. وفي غضون ذلك فقد تمّ الكشف بلا هوادة عن التناقضات التحليلية التي تكمن وراء المبدأ وذلك من خلال أكاديميي الدّراسات الاستراتيجية من أمثال كاوفمان (Kaufmann) (١٩٨٩).

أطباء بلا حدود Medecins Sans Frontieres (MSF)

تأسّست عام ١٩٧١ من قبل مجموعة من الأطباء السابقين الذين كانوا يعملون في منظّمة الصليب الأحمر الدّولي وهي الآن أكبر منظّمة غير حكومية في العالم تقدّم الإسعاف الطبّي في الطوارئ. وتضمّ بشكل رئيسي أطباء وممرّضين وممرّضات وجرّاحين وخبراء لوجستيين ولها ستّة أقسام عاملة في أوروبا واثنا عشر فرعا في أنحاء العالم. وهي هيئة مستقلّة لكنها كثيرا ما تعمل بالتعاون مع وكالات إنسانية أخرى ولا سيّما الصليب الأحمر الدّولي ومندوب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) وتحافظ بصرامة على مركزها الحيادي وتؤمن بالفكرة العالمية للحق المطلق في الحصول على المساعدة الإنسانية. كما أنها تزدري المبدأ الوستفالي القاضي بعدم التدخّل، وهي مستعدّة، إذا اقتضى الأمر، أن تعمل سرّا مع المحتاجين وأن ترفع صوتها العلني ضدّ الإساءات لحقوق الإنسان. وإلى جانب تقديم الإسعاف الطبي في الصراعات التي من صنع الإنسان وفي الطوارئ الطبيعية، فإن جلّ عملها يركّز على الرعاية الطبية. لذا فهي ليست عملية ذات نشاط مفرد، ويشمل جزء هام من نطاق مسؤوليتها إعادة الإعمار والتحسين طويل الأمد للأوضاع المحلّية. وكان أوسع جهد إغاثي لديها في رواندا عام ١٩٩٧، حيث كان لها ٣٦٠ من المتطوّعين المغتربين وما ينيّف على ١٥٠٠ من جهاز العاملين المساندين في بوروندي وتنزانيا وزائير. وقد شملت البعثات الطارئة الرئيسية الأخرى البوسنة وأنغولا والسودان وأفغانستان.

انظر humanitarian intervention (التدخّل لأسباب إنسانية)

الوساطة Mediation

وسيلة مهادنة تتوجّه إلى تسوية الصراعات وربّما حلّها. وتفترض الوساطة بوصفها نشاطا جاريا وجود وسيط. ومن البديهي أن تصنيفا لهذا الأخير قد يساعد على تحقيق نتيجة ناجحة للأولى. فالوسيط هو بالدرجة الأولى شخص يعمل على تسهيل الأمور ويسعى إلى إقامة أو إعادة الاتصال بين الأطراف. ويتمّ من خلال هذه العملية إيضاح هوية الأطراف وطبيعة القضايا موضع الخلاف. ويتوصّل الوسيط، في واقع الأمر، إلى تعريف للوضع مع الأطراف وبينهم. وبما أن عملية التسوية/ الحل سوف تشمل مفاوضات وجها لوجه، فإنه يتعيّن على الوسيط المفترض جمع الأطراف بحيث يتمّ الاتّصال بينهم على أن يكون قد وضع ذلك نصب عينيه. وقد يكون التوقيت في كثير من الأحيان أمرا حاسما. لقد تحدّث زارتمان (Zartman) (١٩٨٩) عن كون الصراعات "ناضجة للحل" حين يصل الأطراف إلى "طريق مسدود". وقد يتمثّل شرط مسبق آخر في تغيّر يطرأ على مواقف القوة النسبية للأطراف كأن يبدأ الطرف الأقوى بالخسارة ويبدأ الطرف الأضعف بالربح. في هذه الحالات يسود الإدراك بأن الوضع الرّاهن غير مقبول وأنه "لا يمكن ترك الأمور على ما هي عليه". وفي هذه المرحلة قد يكون دور الوسيط حاسما في وضع إجراءات متّفق عليها وفي تحديد الحلول القابلة للاستمرار. ويمكن اعتبار عدم التحيّز والحياد شرطين مسبقين أساسيين.

في السياسة الدّولية تأتي الوساطة الناجعة من جانب دول أخرى في منطقة معيّنة أو من قبل القوى العظمى في نظام فوضوي. ويمكن لذلك الأخير بشكل خاص أن يمارس نفوذا على الأطراف ويمكنه أيضا ضمان التسوية بكفالات ومدفوعات جانبية. وللمنظّمات الدّولية مثل الأمم المتحدة ميزة سطحية كوسطاء لأنها تبدي عدم تحيّز وحيادا.

لقد دلّت التجربة العملية على أن ما تعد به منظّمات دولية حكومية لا يقترن بما يوازيه في الأداء. فقد شهد الوضع الاعتيادي والواقع العملي ومكتب الأمين العام يقوم بدور المسهّل، لكن هذا التدخّل يعتمد بشكل حاسم على دعم الدّول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. بل إن الأمين العام قد ساعد في بعض المناسبات واحدا أو أكثر من هؤلاء الأعضاء على "حفظ ماء الوجه" – كما جرى في السويس عام ١٩٥٦ وأفغانستان في الثمانينيات. ومع ذلك يرى البعض

أنه توجد مشاكل هيكلية كبيرة في قدرات الأمم المتحدة على الوساطة في نظام ما بعد الحرب الباردة. إن عملية صنع القرار المعقّدة ضمن مجلس الأمن تعني أن التوصّل إلى توافق في الرأي والمحافظة عليه فيما يخصّ موقف وساطة قد يكون أمرا صعبا. وطبيعة توافق الرأي قد تعكس ببساطة القاسم المشترك الأدنى للاتفاق بين الأعضاء. وهذا يصعب أن يكون أكثر بنية تحتية ميمونة من أجل بذل جهد وساطة متواصل بين الأطراف المتصارعة. وعلاوة على ذلك فقد "ألقيت" بعض أصعب الصراعات وأكثرها استعصاء على الحل في وجه المنظّمة ولم يتحسّن سجل الأمم المتحدة نتيجة ذلك.

ميغاتون Megaton

مقياس القوّة التدميرية للأسلحة النووية يعادل مليون طن من الديناميت ويستخدم عادة لقياس أسلحة الانصهار. وقد مال الاتحاد السّوفياتي كنزعة عامة إلى إنتاج صواريخ قادرة على حمل رؤوس أثقل أكثر من الولايات المتحدة.

حوار أهل ميليا Melian dialogue

مقطع كثيرا ما يستشهد به من مؤلّف توشيديد (Thucydides) "الحرب البيلوبونيزية" (الكتاب الخامس، الفصل السابع) وكثيرا ما استخدمه العديد من المعلّقين لبيان عدم مبالاة سياسة القوة بالحجة الأخلاقية. فقد تجاهل مبعوثو أثينا مناشدة أهل ميليا البائسة بأنهم يرغبون في البقاء على الحياد في الصراع مع اسبارتا (٤٣١ – ٤٠٤ قبل الميلاد) وأكّدوا أن "معيار العدل يعتمد على التساوي في قوة الإكراه وأن الأقوياء يفعلون في الواقع ما عليهم فعله وأن الضعفاء يقبلون ما عليهم قبوله." ثم حاصر الأثينيون ميلوس وأعدموا بعد ذلك جميع الرجال الذين كانوا في سن العسكرية وباعوا النساء والأطفال ليكونوا أرقّاء. وفي ملحق يبعث القشعريرة في النفس للفكرة التي مفادها أن العدل هو إلى جانب الأقوى، أضاف الدّبلوماسي الأثيني يقول: "هذا ليس قانونا من صنعنا ولم نكن أول من طبقه بعد صدوره. فقد وجدناه قائما وسنتركه قائما إلى الأبد لمن يأتون بعدنا." لقد كانت الفكرة القائلة إن الأقوياء يأخذون ما يريدون وأن الضعفاء يقدمون ما يتوجّب عليهم تقديمه شائعة في العلاقات الدّولية وكثيرا ما اقتحمت المناقشات المتعلّقة بمساواة الدّول في النظام الدّولي. لقد كان منع هذا القانون "إلى الأبد لمن يأتون بعدنا" من الوجود الغرض الرئيسي للنظريات المعيارية في العلاقات الدّولية في الفكر الدّولي للقرن العشرين.

المركنتلية Mercantilism

مدرسة فكرية تتّصل بالاقتصاد السياسي الدّولي. وقد ازدهرت في أوروبا الغربية في القرون ما بين عصر النهضة والثورة الصناعية. وكان أثرها على النظام الناشئ للعلاقات الدّولية كبيرا جدا، لأن منطلقها القائل إن السياسة الاقتصادية الخارجية يجب أن تعكس مصالح الدّولة كانت تتلاءم مع الاتجاه نحو التفكير المتمحور حول الدّولة والذي كان ظاهرا في ذلك الوقت. يمكن إجراء مقابلة بين المركنتلية والليبرالية الاقتصادية التي، كما عبّر عنها بالأصل آدم سميث، كانت هجوما مباشرا على افتراضات ومضامين المركنتليين. ففي حين أن الليبراليين كانوا يؤكّدون على السياسات والفلسفات التي تحبّذ التعاون، كان المركنتليون منطوين على ذاتهم كلّيا ولا يهتمّون إلا بمصالحهم الخاصّة. وقد كان المركنتليون يجادلون بشكل خاص بأن سياسة الدّولة يجب أن تسعى لزيادة الصادرات وخفض الواردات بالنسبة لمستوى معيّن للنشاط الاقتصادي. وبما أن صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى فإن هذا المبدأ الدّاعي إلى السعي للفائدة الأنانية أصبح يسمى سياسة "إفقار جاري".

تقترن المركنتلية أيضا في ذهن الناس بما يسمّى نظريات "جامع السبائك". وقد جادل هذا الخط من التفكير بأنه قد أولى اهتماما كبيرا لازدياد المعادن الثمينة كمصدر للثروة ومخزن للقيمة. لذا فإن السعي المتمحور حول الذّات لتحقيق ميزان تجاري مناسب مهم لأنه يمكّن من تحويل ميزان المدفوعات الذي يتولّد منه إلى سبائك. ومرة أخرى فقد برهن النقاد الليبراليون اللاحقون بسهولة على العيوب الاقتصادية المتمثّلة بتخزين المعادن الثمينة صراحة وعدم إعادة تدويرها عبر النظام.

يجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن المركنتلية عتيقة بسبب الملاحظات آنفة الذكر. فالحمائية والمركنتلية الجديدة كممارسات وسياسات تدلان على أن الأمر ليس كذلك. ثم إن الالتزام الأيديولوجي الأساسي للمركنتليين بالرأي القائل إن السياسة الاقتصادية الخارجية تتعلّق بمسألة ازدياد الثروة والقدرة والقوة المفترضة ما زالت سارية اليوم. وقد كان اعتقادهم، بأن القدرات الاقتصادية توفّر للدّولة "القدرة على شنّ الحرب"، كان مقبولا على نطاق واسع ضمن تقليد الدراسات الاستراتيجية بوصفه معتقدا أساسيا. وقولهم إن العلاقات الاقتصادية الدّولية لا يمكن فصلها، في الأساس، عن الاعتبارات السياسية، لا يزال يلقى الكثير من التأييد اليوم.

ميركوسور Mercosur

منظّمة اقتصادية إقليمية تربط بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي والأوروغواي أنشئت بموجب معاهدة اسونسيون عام ١٩٩١. وهي تعدّ بعد رابطة أمريكا الشمالية للتجارة الحرّة (NAFTA) ثاني أهم كتلة اقتصادية في الأمريكتين. وفي ١٩٦٦ حصلت تشيلي على مركز شريك وأصبحت هذه المنظّمة (Mercosur) تضمّ الآن مجموعة من السكان تزيد على ٢٢٠ مليون نسمة وتمتدّ من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ. وهي رابع أكبر تجمع اقتصادي في العالم بعد "نافتا"، والاتحاد الأوروبي ورابطة شعوب جنوب شرقي آسيا (ASEAN). ويتمثّل أساس المنظّمة في إعلان ايغوازي لعام ١٩٨٥ الذي أنشأ روابط اقتصادية ثنائية بين الخصمين المتنافسين التقليدين في أمريكا الجنوبية وهما الأرجنتين والبرازيل. ولقد كان نموذج هذا التقارب يتمثّل بالتجربة الفرنسية – الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان العامل المساعد إعادة الدّيمقراطية والسعي لتحرير الاقتصاد في كلتا الدّولتين. وكما هو الحال في المثال الأوروبي فقد تبع ربط أقوى زعيمين في المنطقة عملية توسّع لضم الدّول المجاورة. وهكذا فقد أصبح لبوليفيا الآن مركز المراقب ومن المحتمل أن تتبع الدّول الإقليمية. وفي الوقت الحاضر تمثّل Mercosur منطقة تجارة حرّة ولكن عبر عملية الانتقال الوظيفي فقد تطوّر المزيد من المؤسّسات الفوقومية وفق الأسلوب الأوروبي، بما في ذلك هيئة مركزية لصنع القرارات ونظام قانوني للجماعة. وستكون المرحلة الأولى في هذه العملية تدشين اتحاد جمركي لا ينطوي على إلغاء التعرفات والحصص (الكوتا) بين الأعضاء فحسب، بل ينطوي أيضا على تعرفة خارجية مشتركة.

الدويلة Micro - state

حسب تعريف الأمم المتحدة والكومنولث الدويلات هي التي يقلّ عدد سكانها عن المليون. ومن أعضاء الكومنولث الثلاثة والخمسين تمّ رسميا تحديد سبع وعشرين دويلة، وهي كما يلي: في أوروبا، قبرص ومالطا؛ في البحر الكاريبي، غويانا وباربادوس والبهاما وبيليز وانتيغوا – باربودا وسانت لوسيا وغرنادا وسانت فنسنت ودومينيكا وسانت كيتس – نيفيس؛ وفي إفريقيا، موريشيوس وبوتسوانا وغامبيا وسوازيلند وسيشيل؛ وفي آسيا بروناي ومالديف؛ وفي المحيط الهادئ، فيجي (مركزها الحالي غير مؤكّد) وجزر سولومون وساموا الغربية

وفانواتووتونغووكيريباتي وتوفالووناورو. وفي مجموعها، يوجد ما ينيّف على أربعين من هذه الدّويلات متناثرة حول الكرة الأرضية وتحتلّ في بعض الأحيان مواقع استراتيجية هامة. وتواجه هذه الدّويلات مشاكل حادة من ناحية الدّفاع وعدم التدخّل، لا سيّما بالنسبة للدّويلات من الجزر في البحر الكاريبي والمحيطين الهادئ والهندي. وقد أفرز احتلال الولايات المتحدة (١٩٨٣) لغرنادا اهتماما وقلقا كبيرين بشأن هذه الدّويلات التي لا تستطيع الاستمرار اقتصاديا والتي تمثّل نقاطا تنطوي على المشاكل في السياسة العالمية. إن ما هو "قابل للاستمرار" هو غالبا انعكاس للأهواء الشخصية، لكن من المؤكّد أن امتلاك هذه الدّول التصويت الكامل في الأمم المتحدة ووكالاتها شيء يتعيّن قريبا على المجتمع الدّولي في مجموعه أن يراقبه. وقد بدأت الولايات المتحدة، بشكل خاص، تشكّك في حكمة منح جميع الدّول حقوقا متساوية بصرف النظر عن الحجم أو درجة التطوّر.

القوى المتوسّطة **Middle powers**

هي تلك الدّول التي تعتبر بصفة عامة ثانوية بالنسبة للقوى العظمى. ويعرفها مارتن وايت (١٩٧٨) كما يلي:

... قوة تمتلك من القوة العسكرية والموارد والمواقع الاستراتيجية ما يجعل القوى العظمى تخطب ودّها في وقت السلم، وفي وقت الحرب، مع أنه لا أمل لها في كسب الحرب ضدّ قوة عظمى، إلا أن بوسعها أن تأمل بأن تكلّف قوة عظمى ما لا يتناسب مع ما يمكن للقوة العظمى أن تكسبه من جرّاء مهاجمتها.

من الواضح أن فرنسا، بقوّتها الضاربة، تنتمي إلى هذه الفئة، كما هو الحال بالنسبة للمملكة المتحدة. ولكن بالنظر لتأكيد وايت على القدرة العسكرية يبدوأن هذا التعريف يستبعد دولا أخرى مثل اليابان وألمانيا التي قد تكون قدرتها العسكرية محدودة لكن قوّتها الاقتصادية، بشكل خاص، كبيرة. إن مشكلة التعريف معقّدة. يدرج سي. هولبراد (C. Holbraad) (١٩٨٤)، انطلاقا بشكل رئيسي من الناتج القومي الإجمالي والسكان ومستويات القوّة، المسلّحة لعام ١٩٧٥، يدرج ثمانيا وعشرين دولة على أنها تنتمي بشكل عام إلى هذه الفئة: فرنسا، المملكة المتحدة، الصين، اليابان، ألمانيا، كندا، إيطاليا، البرازيل، إسبانيا، بولونيا، الهند، أستراليا، المكسيك، إيران، الأرجنتين، جنوب إفريقيا، أندونيسيا ونيجيريا. وهذه القائمة موضع جدل وقد

لا تكون أسباب التضمين أو الاستبعاد واضحة لكن هذه الدّول، وربّما غيرها، مثل إسرائيل وسوريا وباكستان وكوريا الجنوبية يمكن أن تعتبر بأنها تشترك بالحدّ الأدنى من الخصائص المشتركة. حيث يكون لديها عادة عدد كبير من السكان وهي متطوّرة نسبيا وتمتلك قوّات مسلّحة لها مصداقية وتمتلك ثروة معقولة. وهي أيضا قوى إقليمية ذات مكانة. غير أن أي تصنيف يضع إسبانيا في مصاف ألمانيا، أو بولونيا في مصاف كندا، أو المكسيك في مصاف المملكة المتحدة هو غير دقيق. وإدراكا لذلك يتمّ تقسيم القوى المتوسّطة أحيانا إلى "قوى متوسّطة عليا" (الخمس الأول في قائمة هولبراد) و "قوى متوسّطة دنيا". ويفضّل معلّقون آخرون تصنيفا آخر للدّول المدرجة في الفئة العليا ويستخدمون مصطلحي "القوى الثانوية" أو "القوى العظمى الإقليمية" لتمييزها عن الدّول المتوسّطة. وبهذه الطريقة يعرّف س. سبيغل (S. Speigel) القوى الثانوية بأنها "تلك الدّول القادرة على تحدّي القوى العظمى في مجالات نشاط محدّد" فتكون الدّول المتوسّطة إذا "تلك الدّول التي يسمح لها مستوى قوّتها بأن تقوم بأدوار محدّدة واصطفائية قطعا في دول ومناطق الغير". وإن كون المملكة المتحدة، مثلا، تندرج تحت كلتا الفئتين يدل على صعوبة مهمة التصنيف. ويتمّ عادة في أكثرية تقويمات المركز في الهرمية الدّولية، النظر إلى خمسة عناصر للقدرة: القوة المادّية أو الاقتصادية، القوة العسكرية، القوة الحافزة، المنجزات والإمكانات الكامنة. وبما أن بعض، إن لم يكن جميع، هذه المؤشّرات تنطوي على تقويمات ذاتية (غير موضوعية) فسوف يظلّ الاتفاق على تصنيف معيّن موضع جدل.

الهجرة Migration

لقد كان دائما لحركة الشعب الجماعية أثر بديهي وإن كان ربّما غير متوقّع على العلاقات الدّولية. فتأثير "العالم الجديد" على القرن العشرين، مثلا، كان نتيجة مباشرة لـــ "الهجرة الكبيرة عبر الأطلسي" في أزمنة سابقة، أي الهجرة الأوروبية (معظمها طوعية) والإفريقية/ الآسيوية ("مفروضة" من حيث الأساس). على أنه رغم أن حركات المهاجرين عبر الحدود بين القارات كانت تحدث دائما، إلا أن ما تنطوي عليه الهجرة من مشاكل من الدرجة الأولى في العلاقات الدّولية لم يتبيّن إلا في السنوات قريبة العهد، بمعنى أنها تبدأ في التأثير مباشرة في مفاهيمها المتأصّلة – السيادة، الأمن القومي، النظام والاستقرار.

لقد كانت فكرة حرية حركة الشعوب دائما جزءا لا يتجزّأ من المفهوم الغربي لحقوق الإنسان. بمكن اعتبار مفهوم كانط (Kant) لـــ "الضيافة العالمية" (التي لم تمنح على أيّ حال حقوقا تلقائية للمواطنة) والتسليم الأمريكي لمصلحة "المتعبين والفقراء والجماهير المحتشدة والتّوق إلى الحرّية" يمكن اعتبارها مقولات مثالية تعكس طيفا واسعا للافتراضات الليبرالية من العلاقات الدّولية. وقد تحولّت إلى مقولات عملية من جرّاء تكنولوجيا الاتصالات الجماعية (ابتداء من النقل البخاري) وعولمة الأسواق (ولا سيّما بالنسبة لليد العاملة). لقد كانت الهجرة الجماعية تقترن، تاريخيا، بحوادث الصراع الطائفي والتطهير العرقي والإبادة الجماعية والركود الاقتصادي. ولا يمكن صرف النظر عن احتمال الهجرات البيئية الكبيرة في القرن الحادي والعشرين، لا سيّما إذا كان المجال الرئيسي لقضايا التغيّر المناخي لم تتم معالجته بشكل فعّال من خلال إنشاء نظام للحدّ من أشكال التلوّث الضارّة.

من الناحية العملية تعرّض نوع الافتراضات المشار إليه آنفا لاختبار قاس من جرّاء حدوث هجرات على نطاق واسع. ونتيجة ذلك فإن التسليم لمصلحة حدود "مغلقة" بدلا من "مفتوحة" كان دائما يستقطب المناصرين، لا سيّما في "الشمال" المتقدّم. فلقد اكتسب الحدّ من الهجرة صبغة سياسية عبر التاريخ ضمن هذه المجتمعات وذلك من قبل الزعامات والأحزاب التي تسعى لربط القضية بمجالات سياسية أخرى فعلية أو محتملة. وتعدّ أمريكا مثالا على هذه الحالة. كان أول من استهدفته حصص الهجرة والقيود عليها العمال الصينيين الذين تمّ إحضارهم لبناء الخطوط الحديدية عبر القارّة بعد الحرب الأهلية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، شجّعت الحركة الارتجاعية الأهلانية على إصدار التشريعات بشأن الحصص في العشرينيات. وفي بريطانيا، اتّخذت تدابير لتقييد الهجرة من بلدان الكومنولث في الستّينيات. ومع أن هذا لقي معارضة في ذاك الوقت إلا أن هذا التشريع حظي بتأييد كلا الحزبين بعد ذلك. وضمن المنطقة الأوروبية سرع الانفجار الدّاخلي للاتحاد السّوفياتي وانهيار هياكل الحرب الباردة في الشرق خطر الحركة الجماعية للمهاجرين الاقتصاديين إلى الغرب. وتعدّ ألمانيا الغربية، بشكل خاص، بسبب ثروتها وموقعها المركزي، مقصدا مفضّلا لهؤلاء الناس. ويعود تردّد ألمانيا بشأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، جزئيا على الأقل، إلى مخاوفها من الهجرة التركية الكبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن المشاكل الهيكلية المزمنة لجزء كبير من العالم الثالث، والتي لا تزال تولد التشريد الجماعي للناس، قد بدأت تؤثر في كلّ من العلاقات بين الشمال والجنوب

وبين الجنوب والجنوب. وفوق كل ذلك، وممّا يضفي على هذه القضية مزيدا من الإلحاح هو الانفجار السكاني الذي لا يفتر في العالم النامي والخطر الذي يشكّله ذلك على سلامة الحدود القومية. فالمحلّلون، إذا، أخذوا يدركون أن الهجرة الجماعية تهدّد استقرار نظام الدّولة ذاته، وليس مجرّد الأجزاء التابعة لها.

يعدّ الحدّ من الهجرة الآن مجال قضايا له الأولوية على النطاق العالمي. وكما ورد آنفا، فإن الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح الآن متلقّيا صافيا وليس مرسلا للمهاجرين، يواجه ضغوطا من أجل الهجرة من جهات عدّة، حيث الضغوط من جانب أوروبا الشرقية آنفة الذكر وشمال إفريقيا، الأكثر شدّة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان لقيود الحصص المنبثقة عن الحركة الارتجاعية الأهلانية أثر ينطوي على المفارقة حيث إنه عزّز الهجرة من داخل نصف الكرة، ممّا أسفر عن تنامي أهمية الجماعات الإسبانية – الأمريكية (بشكل خاص المكسيكيون والكوبيون والمهاجرون من بورتوريكو) في القرن العشرين.

وفي حين أن الأسرة الدّولية قد وضعت منذ زمن طويل نظاما قانونيا جنينيا لمعالجة قضايا اللاجئين والباحثين عن الملاذ، فإنه لا توجد حتى الآن محاولة متماسكة ومنهجية للتعامل مع أسباب أو نتائج الهجرة على نطاق واسع. ومنذ ١٩٨٠ والأمم المتحدة تفحص منع الهجرة ("التعاون الدّولي لتفادي التدفّقات الجديدة للاجئين") وفي ١٩٨٢ أعدت لجنة حقوق الإنسان دراسة عن "حقوق الإنسان وعمليات الخروج الجماعي"، لكن مضامين هذه السياسة لم تطبق على نطاق واسع. ولا نزال ننتظر ما إذا كانت مشكلة الهجرة ستصبح ضاغطة بما يكفي لكي تعتبر قضية أساسية على جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان.

بالنظر إلى أن مراقبة الحدود ومنح حق اللجوء يؤثران في قضايا السيادة القومية، فإن الحلول طويلة الأجل تعتمد على مدى استعداد الأسرة الدّولية للتخلّي عن أفكار وممارسات أرسى قواعدها النظام الوستفالي (انظر Widgren, 1990).

العسكرية Militarism

هي إخضاع المجتمع المدني للقيم العسكرية وإخضاع السيطرة المدنية على العسكريين للسيطرة العسكرية على المدنيين. وقد تحدث العمليتان معا كلّما استولت المؤسّسات العسكرية على النظام السياسي. ولا بدّ لظهور العسكرية من إرساء قواعد القوات المسلّحة – لا سيّما

الجيوش – وأن يكون لها حجم معيّن وتعقيد معيّن لتقوم بدور هام ومستديم في النظام السياسي. ولقد كان أحد الأسباب لمقاومة المؤسّسات العسكرية الكبيرة المستديمة، في الماضي، هو الإدراك بأن هذا قد يؤدّي إلى العسكرية. وقد كان القادة والمعلّقون السياسيون، فيما يمكن تسميته بالتقليد الأنجلو– أمريكي، يسعون لتفادي الجيوش الكبيرة، بشكل خاص، لتجنّب هذا النوع من الأوضاع. وفي تقاليد أخرى – لا سيّما في الاشتراكية الأوروبية – كان ينظر إلى المليشيات بوصفها بديلا مقبولا عن الجيش الدائم، الذي كان يعتبر رجعيا وذا توجّه للمحافظة على الوضع الراهن.

لقد أدّى نمو الدّول والأنظمة الدّولية بالإضافة إلى التغييرات التكنولوجية التي اقترنت بالثورة الصناعية إلى زيادة مجال للعسكرية. فالدّول تقوم عادة بتأسيس والاحتفاظ بالجيوش الدائمة والعسكريون هم قطاع المجتمع الذي يكون ذا توجّه تكنولوجي بحكم الظروف. وعلاوة على ذلك، فإن عملية التحديث قد عزّزت أيضا الأهمية النسبية للعسكريين في المجتمع. وتعدّ الأفكار والمعدّات العتيقة والتدريب العتيق نقطة الضعف في القوات المسلّحة. فالعسكريون في جميع الدّول، يناضلون، بصفتهم مجموعة ذات مصلحة، من أجل المزيد من المعدّات والمرتبات وزيادة الملحقات. وفي بعض الحالات قد يؤدّي هذا العمل إلى نشوء مجتمع عسكري – صناعي. وقد يؤدّي إلى نمو العسكرية في الأنظمة السياسية غير المستقرّة. والخلاصة فإن العسكرية تزدهر وتنتعش بوجود عدم الاستقرار السياسي. وكثيرا ما يبرر التدخّل العسكري لكل من الجمهور المحلّي والدّولي على أساس أنه سيعزّز الاستقرار في نظام كان بخلاف ذلك سيؤول إلى الانحلال.

تقترن العسكرية في السياسة الدّولية/ العالمية المعاصرة بشكل خاص بالعالم الثالث. وضمن هذا التصنيف الواسع النطاق لعلّ منطقة أمريكا اللاتينية هي المثال النموذجي لظاهرة العسكرية. ولقد استوطنت العسكرية في أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية منذ حروب الاستقلال في بداية القرن التاسع عشر. وفي الأماكن التي استولى فيها القادة العسكريون على السلطة في القرون المنصرمة كان ذلك يحصل عادة بمساعدة أو بالتحالف مع القوى الاجتماعية الأكثر ميلا للمحافظة في المنطقة. وثمّة بديل آخر وهو بقاء العسكريين في الخلفية، حيث يمارسون سلطة النقض (الفيتو) في النظام من خلال التهديد الدّائم بالتدخّل.

وقد أثرت التطورات الخارجية أيضا في عسكرية أمريكا اللاتينية. في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين طرحت الفاشية في إيطاليا وإسبانيا نماذج أدوار معدية. وبعد ١٩٤٧ كانت الحرب الباردة مبرّرا جديدا للتدخّل - منع أو وقف انتشار الشيوعية، ممّا أعاد تحالف العسكريين مع المحافظين. وفي كثير من المناسبات - في الأرجنتين وتشيلي، مثلا - كان العسكريون، على ما يبدو، يعتبرون أنفسهم فوق القانون، أو على الأقل خارج القانون، في إخمادهم للمعارضة وتعدّيهم على حقوق الإنسان. ويمكن اتهام العسكريين بالفساد واسع النطاق والإثراء الشخصي المفرط - وكانت حتى الأنظمة الشعبية مثل نظام بيرون (١٩٤٥ - ١٩٥٥) في الأرجنتين عرضة لهذه العيوب.

المجمع العسكري - الصناعي Military - International complex (MIC)

مصطلح أشاعه الرئيس دوايت آيزنهاور حين أصدر تحذيرا بشأن "النفوذ غير المبرّر" الذي اقترن بالمجمع العسكري - الصناعي في خطاب الوداع عام ١٩٦١. يمكن النظر إلى هذه الفكرة من الناحية الفكرية بأن لها اشتقاقين: السوسيولوجيا السياسية والاقتصاد السياسي. فالسوسيولوجيا السياسية تطرح فكرة النخبة وبشكل خاص وصف رايت ميلز (Wright Mills) للدّوائر السياسية والاقتصادية والعسكرية في الولايات المتحدة التي تشكّل "زمرا متداخلة" (overlapping cliques). فقد وجد ميلز أن للحرب الباردة صلة سببية هامة بنخبة السلطة، ولذا فهو يشارك الاقتصاديين السياسيين الرأي من هذا المنطلق بأن "اقتصاد الحرب الدّائم" الذي نشأ في الولايات المتحدة بعد ١٩٤٥ قد أوجد البنية التحتية للمجمّع العسكري - الصناعي.

يعتبر ميلمان (Melman) (١٩٨٥) بلا منازع الشخصية الرّائدة في تقليد الاقتصاد السياسي، فقد جادل بأنه ظهر بين ١٩٤١ و١٩٤٥ "توافق أيديولوجي" في الولايات المتحدة بشأن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنشاط الاقتصادي. وهذا التوافق يقول باختصار إن الإنفاق العسكري يولد العمالة والازدهار، ويعزّز الاقتصاد ويخفض البطالة. وهذا يوجد مناخا متساهلا لدى الجمهور للمحافظة على مستويات عالية من الإنفاق على الدّفاع في وقت السلم. ونتيجة ذلك تتمكّن "الزمر المتداخلة" التي كتب ميلز عنها في "نخبة السلطة" (Power Elite) من التحكّم بالنظام والسيطرة عليه.

إن فكرة المجمع العسكري – الصناعي تفسّر سباقات التسلّح بأنه يكمن بشكل راسخ ضمن الهيكل المحلّي للدّول المعنية. ومن هذا المنطلق فهو يبتعد بشكل واضح عن نظريات الفعل وردّ الفعل التي استندت إلى أنماط السلوك الخارجية بين دولة وأخرى.

لقد جاء نقاد النسخة الأمريكية للمجمّع العسكري – الصناعي من اتجاهين؛ أولا، رأى علماء الاجتماع السياسي الذين يكتبون ضمن التقليد التعدّدي أن هيكل السلطة غير متكشّف عن وحدة متراصّة وتناغم كلّي كما تقول النخب وأن منافسة كبيرة على السلطة والنفوذ تكمن في القمّة. وفي غضون ذلك هاجم علماء الاقتصاد السياسي اقتصاد الحرب الدّائم على أساس أنه غير فعّال. وثمّة تكاليف ضخمة مباشرة وتكاليف فرص جرّاء دعم المجمّع العسكري – الصناعي. وعلى ذلك يتجلّى البرهان من خلال تجربة دول مثل اليابان التي تبيّن أن النمو الاقتصادي السريع لا يرتبط إيجابيا بمستويات عالية بل بمستويات منخفضة للإنفاق على الدّفاع. بل إن هذا الرّأي يقول إنه لا يوجد برهان يذكر ليثبت وجود صلة إيجابية بين النمو والعمالة والتضخّم أو حسابات مدفوعات خارجية ملائمة وبين المستويات العالية للإنفاق العسكري.

الميليشيا Militia

قوّات محلّية غير متفرغة تتمم أو تحلّ محلّ الجيش النظامي في حالة طوارئ. قد تكون تهديدا خارجيا للدّولة مثل الاجتياح. وقد يشكّل النزاع الدّاخلي أو حتى الحرب الأهلية تهديدا داخليا على درجة من الخطورة بحيث يقتضي تدخّل الميليشيا. إن السّماح للسكان المحلّيين بحمل السلاح بهذه الطريقة يقتضي ثقة كبيرة من جانب أي زعيم سياسي، إذ إن السكان المسلّحين قد يتحدّون السلطات المدنية بدلا من دعمها. وفي الوقت نفسه فإن مبدأ هبوب الأمة للسلاح قد حظي بدعم كبير واقترن بإعجاب كبير عبر القرون من جانب القوميين والشيوعيين على السواء. ويرى بعض أنصار الميليشيا أن حقّ حمل السلاح يكاد يكون حقّا "راسخا غير قابل للتحويل".

لقد اهتمّ الاستراتيجيون بدور الميليشيا منذ ماكيافيللي واستمرّت المناقشات حول المزايا النسبية للجيوش المحترفة مقابل القوات التي يتمّ تكوينها محلّيا. وقد أضافت الماركسية/ اللينينية بعدا أيديولوجيا إضافيا للقضية. وجادل كثير من الشيوعيين، مقتفين أثر انغلز، بأن الميليشيا هي أفضل نوع من التنظيم العسكري لهذا النوع من النظام السياسي. ومع تأسيس الاتحاد السّوفياتي

أصبح للنقاش نقطة تركيز تجريبية (empirical). في هذه الحالة حسمت القضية لمصلحة الجيش النظامي وأصبح مصطلح "الميليشيا"، مع أنه لا يزال يستخدم في الاتحاد السّوفياتي، يشير باللغة العامية إلى قطاعات من قوّات الشرطة المحلّية.

وجرت مناقشة مماثلة بين دول أوروبية أخرى في السنوات بين ١٩١٩ و١٩٣٩. وهنا أيضا كان مبدأ "هبوب الأمّة إلى السلاح" يحتلّ موقعا مركزيا في التفكير الفرنسي. وإضافة لذلك فقد ساد الشعور بأن الميليشيا هي من حيث الأساس نظام دفاعي وأن وجودها، إضافة إلى خط ماجينو، من شأنه أن يرسل إشارات ملائمة إلى الألمان بشأن نوايا الفرنسيين. ومن الدّول الأخرى التي تعتمد على الميليشيات سويسرا وفنلندا، وكلتاهما تتّصفان بتوجّه حيادي في سياستهما الخارجية.

أقصى حدّ متاح Minimax

مصطلحٌ مشتقٌ من نظرية الألعاب. ويكتب أحيانا maximin والشكلان لهما المعنى ذاته. وهو يشير إلى الافتراض بأنه، في اللعبة، يسعى اللاعبون إلى أقصى قدر من الأرباح من المنطلق المجرّد ولكن بوجود خصم يسعى إلى تحقيق النتيجة ذاتها، أي تحقيق أقصى قدر من الأرباح فإنه يصبح من المنطقي السعي لأفضل حل متاح. وفي لعبة محصلة الصفر (zero - sum game) يكون هذا الحل الأمثل المتاح minimax. ويصبح minimax رياضيا نظرية عن استراتيجية لعبة محصلة الصفر.

مع أن الاقتراب من minimax يبدوأمرا ملغّزا فإنه يتمّ اللجوء إليه أحيانا في رسم السياسة حين يواجه الفاعلون موقفا تنعدم فيه البدائل الجذّابة فيسعون لاتباع ما يعتبرونه أقل نتيجة سوءا. وكما هو الحال في هيكل اللعبة الرسمية، فإن هذه الاستراتيجيات تعتمد بالفعل على بعض الافتراضات بشأن دوافع الخصوم المفترضين. ويمكن في المدى القصير إجراء تلك الافتراضات في كثير من الأحيان. أمّا في المدى الطويل فقد تكون أكثر احتمالا.

الردع الأدنى Minimum deterrent

مصطلح يستخدم في التحليل الاستراتيجي ويشير إلى حالة الردع الخاصّة التي يرفض فيها طرف فاعل الأفكار المتعلّقة بالتفوّق أو حتى بتكافؤ قدرات القوّة ويتّخذ بدلا من ذلك موقف قوة يكفي لإلقاء الشكوك وعدم التيقّن في ذهن خصم مفترض، بحيث يتمّ ردع هذا الخصم عن

السلوك الذي يعتبر غير مقبول في المقام الأول. ويشار إلى هذا الموقف المعتدل (الذي يكتفي بالحدّ الأدنى) بأنه ردع "محدود" وقد يكون الاستراتيجية المنطقية الوحيدة المتاحة لدولة تواجه تهديدات من خصم يعتبر أقوى منها. وتظلّ موضع نقاش مسألة تحديد درجة "الحدّ الأدنى" التي يجب أن يكون عليها الرادع من أجل الاحتفاظ بالمصداقية. فهي تعتمد على الأمور النسبية في العلاقة بين الأطراف وشروط وضع صراعهم. وهذه الأمور النسبية نفسها تتغيّر مع الزمن.

من المتّفق عليه بصفة عامة أن دخول الأسلحة النووية في النظام الدّولي بعد ١٩٤٥ قد وضع أشكالا جديدة من قدرة الردع، لم تكن متاحة من قبل، بأيدي الدّول وزعمائها السياسيين. وأثناء فترة الحرب الباردة كان من الشائع لدى المحلّلين أن يروا كلا من القوات النووية البريطانية والقوات الضاربة (force de frappe) على أنها ردع أدنى إزاء الاتحاد السّوفياتي. وقد تركت نهاية الحرب الباردة ونمو مجمّع أمني مختلف جدا في أوروبا هاتين الدّولتين بقدرات متواضعة بالمقارنة مع الاتحاد السّوفياتي السابق ولكنّها تبدو مترفة الآن.

صورة المرآة Mirror image

اشتقّ هذا المصطلح من الفكرة السيكولوجية للصورة والإدراك بوصفهما صفتين ديناميتين تؤثران في الطريقة التي "يرى" الأفراد والجماعات عالمهم بها، ولا سيّما عالمهم الاجتماعي. تتمثل الشروط الضرورية لصورة المرآة بما يلي: حالة صراع اجتماعي ضمن أو بين جماعات و، ثانيا، حالة تمحور حول سبب وسير الصراع. فإذا توفّرت هذه الشروط المسبقة، تحدث صورة المرآة حيث تعزوالجماعات المتصارعة الخصائص "الشيطانية" ذاتها إلى خصومهم. وهكذا فقد يتوصّل الفريقان إلى الحكم المستقل الذي مفاده أن الطرف الآخر يحاول "تطويقهم" أو "الإحاطة بهم". وقد يقتنعان أيضا بأن الطرف الآخر "يغش" أو "يتظاهر". وفي المفاوضات قد يطرحان معطيات تبدو أنها توحي بأنه في حين أنهم يتفاوضون بحسن نيّة فإن الخصم لا يفاوض بحسن نيّة. والخلاصة، صورة المرآة هي شكل من التشويه الإدراكي أو الإدراك الخاطئ.

يعزى إلى عالم النفس الأمريكي برونفنبرينر (Bronfenbrenner) (١٩٦١) الفضل بالقيام ببعض أقدم عمل علمي اجتماعي عن آثار صورة المرآة. وبدا أن منشوراته في أوائل الستينيات قد أثبتت هذه الظواهر في العلاقات السّوفياتية – الأمريكية لدى عامة الجماهير

والجماهير المثقّفة. وفي الفترة الأقرب عهدا أحيا اهتمام ج. و. بورتون (J. W. Burton) إمكان "التحكّم في الاتصال" بين الخصوم، عبر أنشطة طرف ثالث، أحيا أثر صورة المرآة. إن صور المرآة، في سياق حل الصراعات، بالطبع، تقف في طريق الحلول ذاتية الدّيمومة. وما لم وإلى أن يصبح من الممكن على الأقل تعديلها تعديلا جوهريا، إن لم يكن تغييرها كلّيا، فإن هذه المدركات ستؤدّي إلى تفاقم الخصومات والعداءات بين أطراف النزاع.

سوء الإدراك Misperception

هو سوء تفسير الأمور أو سوء فهمها، ويفترض وجود إدراك "صحيح" أو أكثر "دقّة" حصل انحراف عنه. وبما أن كلا مصطلحي "الإدراك" و "سوء الإدراك" مفهوم معرّف تعريفا ذاتيا (غير موضوعي)، فقد يكون من الصعوبة البالغة إثبات ما هو "دقيق" أو "صحيح" في هذه المسائل. وفي كثير من الأحيان لا يمكن التوصّل إلى نتيجة إلا بعد الحادثة، أي إدراكها بعد وقوعها، فيمكن القول إن بعض الفاعلين قد "أساؤوا إدراك" الموقف. إن مصطلح سوء الإدراك مثل مصطلح الإدراك يوجّه المحلّل إلى مستويات تحليل الفرد والجماعات الصغيرة. ولعلّه لا معنى أن يقال إن أمّة من الأمم تخطئ في إدراك حالة، ومن المؤكّد أنه لا معنى أن يقال إن دولة ما تفعل ذلك، لأن القول الأخير يكون تشخيصا مادّيا غير مبرّر للدّولة.

ثمّة عدد من العوامل السببية التي يمكن تحديدها بوصفها تزيد احتمال الإدراك الخاطئ من جانب فاعل ما لأهداف ونوايا الآخرين عند تسيير شؤون السياسة الخارجية. من حيث الظروف، تكون المعلومات التي تصل إلى صانعي القرار في كثير من الأحيان غامضة وعرضة لعدد من التفسيرات. وفي الحالات المتطرّفة قد يعمل فاعلون آخرون على زيادة هذا الغموض وعدم التيقّن بتعمّد الخداع. ثانيا، كثيرا ما يكون الزعماء السياسيون تحت ضغط الوقت ليستقرّوا على رأي وبالنظر لضغط الوقت المذكور والغموض الكامن المشار إليه آنفا فقد يصدر صانعوالقرار "حكما متسرّعا". وقد يجعل ذلك صانعي القرار يقومون قبل الأوان بإقفال باب المعلومات الجديدة التي تأتي، لا سيّما إذا كانت تبدو متناقضة، واتّخاذ القرارات من دون الرجوع إليها بشكل كاف. فعندئذ سيؤدّي ذلك إلى جعل واقعة غير مرضية بالأصل أسوأ جرّاء تأثير آليات الدّفاع السيكولوجية ويتمّ تشويه المعلومات الجديدة لتتناسب مع الصورة التي كوّنوها عن الموقف. فإذا أصبحت "الرأي الرسمي" فقد يصعب على الدّبلوماسيين والمستشارين اختراق

تعريف للوضع متزايد البعد عن الواقع من خلال حجج وأفكار متنافرة. ثم يتصاعد الإدراك الخاطئ ويدخل في عملية صنع القرار. وفي بعض الأحيان لا يمكن الإفلات من هذا الموقف إلا إذا وقعت صدمة كبيرة، مثل تغيير القيادة. ويتبين بالرجوع إلى الماضي وتأمل الحوادث أنه حصل خطأ خطير في الإدراك ويصبح ذلك جزءا من عامل "لماذا؟" في التفسيرات اللاحقة.

ثمّة صلة سببية أيضا بين الإدراك الخاطئ والصور. إن صور الفاعلين عن أنفسهم وعن الآخرين تعزّز احتمالات تأثير الإدراك الخاطئ في صنع القرار. فالصور قد تشجّع الفاعلين، بشكل خاص، على بعض النزعات التي تولّد إدراكات خاطئة. وفي بعض الأحيان يبالغ الفاعلون في تقدير قدرتهم على التأثير في النتائج ويعزون خطأ تغيّر سياسة فاعل آخر إلى جهودهم. ويميل الفاعلون أحيانا إلى رؤية وقائع مستقلّة بأنها مخطّط كيدي وأن يعتنقوا "نظرية المؤامرة" حيث لا يمكن تبرير وجود أي مؤامرة. ويوجد في العلاقات الاستراتيجية اتجاه لتصورّ نيّة فاعل آخر استنادا إلى قدراته وهو ما يعرف بتحليل أسوأ الحالات.

يتأثر الإدراك الخاطئ مثل الإدراك، بعوامل عاطفية وبعوامل فكرية. وقد يتصاعد التوتّر والإجهاد لدى جماعة صنع القرار، لا سيّما في حالة الأزمات، وهذا قد يزيد من شدّة جو التعبئة العاطفية التي يجري فيها صنع القرار. وقد لاحظ عدد من علماء النفس النزعة إلى "التفكير المشحون بالأماني" باعتباره متّصلا بزيادة العوامل العاطفية بدلا من العوامل العقلية.

لقد اتّجه البحث الذي جرى في الفترة قريبة العهد من قبل المؤرّخين والباحثين في العلوم الاجتماعية إلى لفت الانتباه إلى العلاقة بين الإدراك الخاطئ وحدوث الحرب. فانطلاقا من التمييز بين القدرة والنية باعتباره أمرا مركزيا في التحليل، قام الباحثون بدراسة كيف أن الإدراك الخاطئ للقدرات و/ أو الإدراك الخاطئ للنوايا متّصلان سببيا بقرار الفاعلين بخوض الحرب. وفي كثير من هذه الدّراسات لا تتّضح دائما لسوء الحظ مسألة تحديد أين يبدأ الإدراك الخاطئ وأين ينتهي. وقد أشير إلى هذه المشكلة في مطلع هذه المناقشة ويبقى أنه لا يمكن تحديد تلك الفروق إلا بعد حدوث الواقعة.

الصّاروخ Missile

قذيفة لها نظامها الخاص بالانطلاق والتوجيه، وتحمل عادة رأسا حربيا. لكن يمكن أيضا استخدام الصّواريخ غير المسلّحة لأغراض الاستطلاع. لقد تمّ تطوير تكنولوجيا الصّواريخ

الحديثة في بادئ الأمر خلال الحرب العالمية الثانية حين أنتجت ألمانيا الأسلحة المسمّاة V1 وV2. كان V1 أو "القنبلة الطائرة" طائرة صغيرة من دون طيّار. وتسمّى الآن نظام "نفث الهواء" وكانت البشير بصاروخ كروز. أما V2 فقد كان صاروخا بالستيا مداه يزيد قليلا على ٢٠٠ ميل، الأمر الذي يجعله نظاما قصير المدى بالمقاييس المعاصرة.

منذ ١٩٤٥ تمّ إحراز تقدّم في الصّواريخ فيما يتّصل بأنظمة الدّفع وآليات التوجيه والرؤوس الحربية. وعندما يقترن بالقنابل الذّرّية والهيدروجينية يكون هذا السلاح الهجومي نظاما قويا بالفعل. لم تواكب التكنولوجيات الدّفاعية، بشكل عام، الأنظمة الهجومية منذ ١٩٤٥. وهكذا فإن مجيء الصّواريخ الحديثة مال إلى ترجيح كفّة ميزان المهاجم المفترض.

فجوة الصّواريخ Missile Gap

تشير إلى فترة معيّنة في مواجهة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي. لقد أثار تطوير الاتحاد السّوفياتي لتكنولوجيا الصّواريخ بعيدة المدى والذي تجلّى بإطلاق القمر الصناعي – سبوتنيك – في ١٩٥٧، أثار الفزع الكبير لدى القيادة السياسية والعسكرية في أمريكا. وقد أدّى الكثير من تحليل أسوأ الحالات، فضلا عمّا قام به خصوم إدارة آيزنهاور من تسييس لـــ "فجوة الصّواريخ" إلى تضخيم المسألة وجعلها قضية في انتخابات ١٩٦٠. وتمّ بعد ذلك إعلام إدارة كينيدي من قبل جماعة الاستخبارات أن الولايات المتحدة تتمتّع بفجوة لمصلحتها وليس ضدّها. ولاشكّ في أن الرئيس آيزنهاور قد زوّد بمعلومات استخبارية بأن الاتحاد السّوفياتي لم يكن سابقا وذلك خلال مدّة وجوده في البيت الأبيض. وقد عزّزت قدرة الولايات المتحدة على مراقبة مواقع الصّواريخ السّوفياتية بواسطة أقمار الاستطلاعات التي أصبحت متوفّرة بعد أغسطس ١٩٦٠، عزّزت الرأي بعدم وجود "فجوة" سلبية. وفي مؤتمر صحفي جرى في نوفمبر ١٩٦١ قدم كينيدي ما قد يعتبر أكثر تحليل موضوعي للفترة بين خريف ١٩٥٧ وحتى خريف ١٩٦١، حيث سلم ضمنيا بأن النسخة السلبية لـــ "الفجوة" كانت خرافة.

هذه الواقعة تبيّن بوضوح أنواع التفكير الذي ينطوي على الهلع الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة والذي كثيرا ما يتعرّض له أطراف الصراعات. وكما كان الحال في اختبار القنبلة الذرّية السّوفياتية في ١٩٤٩، فقد أدّى التخمين الذي جرى بعد إطلاق سبوتنيك إلى

مطالبات برد فعل أثبتت الوقائع اللاحقة أنه كان ينطوي على قدر أكبر ممّا ينبغي من التهويل. فقد غذت المصالح المحلّية في أمريكا هذه التعاريف للوضع أثناء الحرب الباردة من أجل مفاقمة هذه التقديرات.

نموذج الفاعل المختلط Mixed actor model

مصطلح استخدمه أوران يانغ (Oran Young) (١٩٧٢) في مساهمة واعدة لكتّاب من المقالات المكرّسة لهارولد ومارغريت سبراوت (Harold and Margaret Sprout) . كانت حجّة يانغ أنه لم يعد من الممكن أو المستصوب بناء تحليل السياسة الكلّية على نموذج فاعل واحد – مثل الفكرة المتمحورة حول الدّولة والمتعلّقة بالعلاقات الدّولية – وبالتالي فإن التغاير كان الوضع السائد. بهذه الطريقة تحدّى يانغ أيضا الفكرة التي مفادها أن مفهوم الهرمية يمكن الاستفادة من تطبيقه على ميدان التحليل الكلّي (macroanalysis). ومرة أخرى، ولا شكّ في أن ذلك يعود جزئيا إلى تأثير الزوجين سبراوت، اقترح يانغ أن مسائل السيطرة والخضوع يجب أن يتمّ البتّ بها على أساس مجال قضايا مرهونة بالسياسة بدلا من الاشتراط استنتاجيا أن بعض الفاعلين مسيطرون بشكل متأصّل. ويمكّن أيضا منظور الفاعل المختلط الذي طرحه يانغ من إجراء تمييز أساسي بشكل تحليلي بين العلاقات التي تتضمّن فاعلين من النوع نفسه وعلاقات بين أنواع مختلفة من الفاعلين – مثلا بين دول ومنظّمات حكومية دولية أو بين منظّمات حكومية دولية ومنظّمات غير حكومية دولية. على أنه، ما لم يكن بالإمكان إثبات أن هذه العلاقات المختلطة تزداد أهمية، فإن جزءا كبيرا من قوّة حجّة يانغ يصبح ضعيفا.

على أن فكرة الفاعل المختلط يعوزها الشيء الكثير من بعض الجوانب. فهي، بشكل خاص، تترك السؤال المتعلّق بكيفية إجراء مقارنة نسبية لمختلف الفاعلين مفتوحا، إذا كان يراد تحقيق فكرة تصنيفهم أو "وزنهم". إنّ ما حقّقه يانغ هو توجيه الباحثين إلى منظور متزايد الأهمية – يشار إليه عادة بالتعدّدية – والذي بدا أن له أثرا على التفكير السياسي الكلّي (macropolitical) في السبعينيات.

الشركة متعدّدة الجنسيات MNC

وهي الحروف الأولى من عبارة "Multinational Corporation". وقد رأى هيرست (Hirst) وتومبسون (Thompson) مؤخّرا أن الشركة متعدّدة الجنسيات لم تحقق عولمة كافية

لوظائفها وعملياتها لتكون بحق شركة تتخطّى الحدود القومية. ويختصر اسمها أحيانا إلى "Multinational" (متعدّدة الجنسيات) بصيغة المفرد أو الجمع. وتظهر أحيانا باسم "Multinational Enterprise" (مشروع متعدّد الجنسيات).

ومع أن الشركات متعدّدة الجنسيات هي منظّمات دولية غير حكومية فإنها تستبعد من هذه الفئة لأنها تهدف إلى تحقيق الربح. كما أن نموّها وأهميتها المعاصرة في السياسة العالمية تستحق أيضا معالجة خاصّة ومستقلّة عن المنظّمات الدّولية غير الحكومية. وقد جعل مجال ونطاق أنشطتها بعض المعلّقين يرحّبون بأنشطتها، في حين حذر آخرون من سعيها لتحقيق نفوذ شامل بما يخدم مصالحها. لقد قامت الأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصّصة وحكومات الدّول وجماعات المصالح مثل النقابات، قاموا جميعهم بتحاليل واستقصاءات عن الشركات متعدّدة الجنسيات بشكل عام أو استقصاء حالات محدّدة. وهذه الاستقصاءات تدلّ على مدى الجدّية التي ينظر إليها أصحاب الرأي في السياسة العالمية إلى الشركات متعدّدة الجنسيات. وقد ظهرت مجموعة مبكّرة من المقالات الأكاديمية عنها بعنوان "الملوك الجدد" (The New Sovereigns) (Said and Simmons, 1975). ورأى آخرون أن الشركة متعدّدة الجنسيات واحدة من عوامل التآكل التي تهاجم النظرة إلى النظام المتمحورة على الدّولة. ومن الواضح أن مجيء الشركة متعدّدة الجنسيات إلى مسرح السياسة العالمية قد أثار نشاطا كثيرا.

يمكن تعريف الشركة متعدّدة الجنسيات بأنها مؤسّسة تسعى لتحقيق الربح وتسيطر على أصول في دولتين على الأقل وهما دولة الوطن (الدّولة التي يتمّ فيها تأسيس الشركة) والدّولة المضيّفة (الدّولة التي للشركة فيها فروع أو شركات تابعة). ويشار إلى عملية تأسيس أو الاستيلاء على الفروع/ الشركات التابعة بأنها استثمار أجنبي مباشر (يسمّى أحيانا استثمار مباشر أجنبي) وهو إحدى الخصائص الأخرى للشركة متعدّدة الجنسيات. إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة حاسمة لدعم شحن الاقتصاد العالمي باستثمارات حكومية بغية توسعة النشاط الاقتصادي. وقد أخذ إلى حدّ ما دور التجارة في هذا الصدد. وهذا الاستثمار غير موزع بشكل متساو عبر الاقتصاد، حيث يذهب معظمه بين البلدان الصناعية المتقدّمة وتذهب نسبة أصغر إلى البلدان المصنّعة حديثا.

لقد حاول غيلبين (Gilpin) (١٩٧٥)، بين منظّري الاستقرار المهيمن، إقامة صلة بين الموقف المهيمن للولايات المتحدة بعد ١٩٤٥ والنمو السريع للشركة متعددة الجنسيات بعد ذلك.

ففي العقود التي تلت مباشرة عام ١٩٤٥ كانت الصلة وثيقة بين سيطرة الولايات المتحدة على نظام الاقتصاد السياسي وانتشار الشركات متعددة الجنسيات وثيقة. وقد أفلت الآن هذه السيطرة لكن الشركات متعددة الجنسيات لا تزال تؤسس في إحدى الدول في البلدان الصناعية المتقدمة في الإقليم. وقد أصبحت السيطرة الآن ثلاثية الأطراف، حيث ظهر الاتحاد الأوروبي واليابان بوصفهما قواعد هامة للشركات متعددة الجنسيات الخاصة بكل منهما. وفي الواقع إذا أمكن اعتبار البلدان الصناعية المتقدمة نظاما اقتصاديا، فعندئذ يصبح قدر كبير من الاستثمار الموجه للداخل واضحا ضمنه. ومن المفارقة أن الولايات المتحدة في الوقت الراهن هي بقدر أهمية دولة مضيفة نفسه بالنسبة لاستثمارات الآخرين، حيث كانت سابقا دولة موطن يمكن للآخرين الاستثمار انطلاقا منها.

يشمل نشاط الشركات متعددة الجنسيات قطاعات النشاط الاقتصادي الأولي والثاني والثالث. وتتمثل الشركة متعددة الجنسيات الكلاسيكية التي تعمل في القطاع الأولي بشركة النفط. كما أن لها وجودا هاما في الصناعات الاستخراجية، لا سيما في إنتاج البوكسيت والألمنيوم. ولقد كان القطاع الأولي، تاريخيا، أول قطاع حقق بروزا حيث إن الدافع للتطور على أساس يتخطى الحدود القومية مرهون بالاعتبارات الجغرافية، إذ إن الموقع الطبيعي للمواد الأولية هو الذي يحدد التحرك إلى الخارج. وقد وجد النقاد أن الصناعات الاستخراجية هي أكثر الصناعات استغلالية. وقد يكون أثرها على الاقتصاد المحلي ضئيلا وقد يميل هيكلها الإداري إلى أن يتمحور حول الاعتبارات الاثنية. وتميل الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في القطاعات الأولية للنشاط الاقتصادي تميل إلى الاستثمار في بلدان العالم الثالث المضيفة وليس في البلدان الصناعية المتقدمة. ويبين تاريخ الأوبك (OPEC) أن هذه الدول المضيفة ليست بالضرورة متلقية سلبية لهذا النوع من نظام الاستثمار. فعندما تكون أوضاع السوق ملائمة فإن بوسع الدول المضيفة أن تفعل الشيء الكثير لمكافحة أسوأ إفراطات الشركة متعددة الجنسيات بأن تفرض المزيد من المشاركة المحلية في الإنتاج وبالحصول على حصة أكبر من الأرباح المتولدة من النشاط المحلي، وبالتفاوض على سعر متفق عليه ومضمون للمنتجات وحتى بتأميم بعض أو كل الأنشطة المحلية التي تمارسها الشركة. (ومن الواضح أنه ليس بوسعها عمل شيء يذكر حيال أنشطة الشركات متعددة الجنسيات خارج حدودها).

لقد كان النشاط الاقتصادي الصناعي أو الثاني تقليديا أهم مجال لنشاط الشركة متعدّدة الجنسيات. وقد أدّى نمو التصنيع إلى زيادة الأهمية النسبية للبلدان الصناعية المتقدّمة أو "الشمال" بوصفها متلقية لاستثمار الشركات. أمّا في العالم الثالث فإن هذا النوع من الاستثمار في الصناعة شديد الاصطفائية من حيث الموقع، وقد سيطرت فيه البلدان حديثة التصنيع. ويعدّ نقل التكنولوجيا في كثير من مجالات الاستثمار الصناعي عاملا مساعدا أساسيا في عمليات الشركات متعدّدة الجنسيات. وقد أبرز تقرير براندت (Brandt) الأول مدى السيطرة التي تمارسها هذه الشركات على التكنولوجيا، من خلال التحكّم ببراءات الاختراع.

إن موقع النشاط التصنيعي ليس محدّدا ومقيّدا بالطريقة نفسها التي تتحدّد فيها الصناعات الاستخراجية بالاعتبارات الجغرافية. فحين تقرّر الشركة متعدّدة الجنسيات مكان الشركة التابعة الأجنبية فإن بوسعها البحث والاختيار إلى حدّ ما. ثم إنه إذا وجدت مصالح قوية في الدّولة المضيّفة المفترضة التي ترحب بالاستثمار فعندئذ قد يعرض على الشركة مغريات إيجابية من قبل الحكومة الوطنية لكي تستثمر فيها. وهذا بالطبع يزيد قدرة الشركة على المساومة وقد يعني إمكان الحصول على "مزايا جانبية" – مثل ترتيب ملائم لها مع نقابات العمل – كجزء من الاتفاقية النهائية. وبشكل عام، يميل النشاط الصناعي إلى أن يكون أكثر اندماجا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدّولة المضيّفة. على أنه ينبغي أن لا يتبادر إلى الذهن من جرّاء المناقشة آنفة الذكر أن للشركات متعدّدة الجنسيات اختيارا حرّا تامّا. ففي حالة سوق متكاملة مثل الاتحاد الأوروبي، مثلا، فقد تكون شركات من اليابان وأمريكا الشمالية هي نفسها متلهّفة جدّا لإنشاء شركات تابعة في مثل هذه المنطقة الواعدة.

وفيما يخصّ أنشطة هذه الشركات في العالم الثالث، فقد تمّ الإعراب عن القلق من أن التكنولوجيا المصدّرة مع الاستثمار الصناعي قد لا تكون الأفضل. فأنظمة الإنتاج التي تشجّع الإنتاج العالي لليد العاملة قد لا تكون مناسبة لنظام اقتصادي لا تنقصه اليد العاملة وحيث تكون الأجور منخفضة، نسبيا، على أي حال. ولقد اهتمت محاولات الأمم المتحدة ووكالاتها التي جرت في الفترة قريبة العهد لوضع مدونة سلوك للشركات متعدّدة الجنسيات، اهتمّت بشكل خاص بهذا الموضوع المتعلّق بـــ "التكنولوجيا المناسبة".

وتزداد أهمية الشركات متعدّدة الجنسيات في القطاع الثالث أو قطاع الخدمات، حيث تمثل الخدمات المصرفية والتأمينية وغيرها من الخدمات المالية، نقطة نمو وتمثل خدمات الفراغ

والسياحة نقطة نمو أخرى. ويميل توسّع صناعة الخدمات عبر البحار إلى اللحاق بالتصنيع، وهو الأمر الطبيعي بالنسبة لقطاع "خدمات". ويتركّز الاستثمار في البلدان الصناعية المتقدّمة وفي دول مختارة في العالم الثالث. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة الخدمات أسرع القطاعات نموّا في نشاط الشركة متعدّدة الجنسيات.

لقد كان لنمو وتطوّر الشركة متعدّدة الجنسيات أثر كبير على السياسة العالمية في القرن العشرين. ومن المحتمل أن يستمرّ هذا الأثر في القرن الحادي والعشرين إذا ظلّت الاتجاهات الرّاهنة متوفّرة. من المحتمل أن يكون لا بدّ لأنصار الرأي القائل إن العولمة قد غيّرت جذريا العلاقة بين الدّولة والشركة متعدّدة الجنسيات، لا بدّ لهم من الانتظار فترة أخرى ليتأكّدوا من تنبّؤاتهم بأن الدّولة ذات السيادة هي مجرّد سلطة محلّية في الاقتصاد العالمي وأنها تتعرّض لسيطرة متزايدة من قبل هؤلاء "الملوك الجدد".

التحرّكية Mobility

مصطلح يستخدم في الاستراتيجية العسكرية. تعدّ القوّات المتحرّكة مهمّة في الدّفاع والهجوم. فمن حيث الدّفاع تزيد التحرّكية من صعوبة الخصم في العثور على قوات الطرف المدافع بغية تدميرها وهزيمتها. فالسفن في البحر بدلا من أن تكون في المرفأ، والطائرات التي تقوم بأعمال الدّورية بدلا من أن تكون جاثمة على الأرض، والجيوش المتحركة بدلا من الموجودة في المعسكرات هذه كلّها أكثر مدعاة للحيرة وقدرة على المراوغة. فإذا كان فاعل ما يخشى هجوما فعندئذ تعمل التحرّكية على تقليص الضرّر الذي يمكن أن يحدث حتى لوكان وقت الإنذار قصيرا جدا.

ويمكن التمييز بين تحرّكية القوّة التقليدية وتحرّكية القوّة النووية. ففي الأوضاع التقليدية تعتمد التحرّكية على أنواع الأسلحة التي يمتلكها الأطراف. وهذا بدوره يعتمد على قرارات الشراء التي تكون قد اتّخذت قبل حدوث الطارئ الفعلي. فحيازة تحرّكية النقل الجوي يعني، بالدرجة الأولى، توفّر ما يكفي من طائرات النقل والحوّامات الجاهزة لنقل الرجال والمعدّات إلى أو من منطقة معيّنة. وحتى مجرّد المحافظة على المعدّات بحالة عالية من الجاهزية يمكن أن يعزّز التحرّكية. وبصفة عامة، يتعيّن على استراتيجية دفاعية جيدة أن تجمع بين القدرات الثابتة والمتحرّكة. فالقوّات المتحرّكة تستطيع سدّ الفجوات والأعطال التي قد تحدث في مواقع ثابتة

وتحول دون الانهيار التام للدّفاع الذي قد يحدث إذا تمّ اختراق موقع ثابت أو أحيط به. ومن المفيد هنا أن نسوق مثال ما حصل لفرنسا وخط ماجينوعام ١٩٤٠. والعلاقة بين التحرّكية النووية وشدّة التعرّض علاقة سلبية. أي أنه كلّما كانت القوّات النووية متحرّكة، كلّما كانت أقل عرضة للإصابة. ولقد كان نظام صواريخ بولاريس البالستية التي يمكن إطلاقها من الغوّاصات أول نظام إطلاق يوصى به على وجه التحديد بغية تعزيز التحرّكية.

تلعب قضايا التحرّكية دورا مختلفا كل الاختلاف في حرب العصابات. فإحدى خصائص هذا النوع من القتال هو حاجة قوات حرب العصابات إلى ممارسة التحرّكية بغية مبادلة الزمن بالمكان. فحرب العصابات، على الأقل في نسختها السائدة في "الريف" تحاول، من خلال استخدام استراتيجية الحرب الطويلة، مضايقة الخصم وإنهاكه. وعندما تتوقّف حرب العصابات عن استخدام التحرّكية فإنها لا تعود حرب عصابات وتتحوّل بدلا من ذلك إلى النوع التقليدي الذي سبق الحديث عنه. وقد سلّمت أدبيات حرب العصابات بأنه، إذا كان لهذا الأسلوب أن يستخدم بغية تحقيق تغيير سياسي، فعندئذ يكون هذا الانتقال إلى الأسلوب التقليدي أمرا محتوما.

انظر Rapid reaction force (s) *(قوة/ قوات ردّ الفعل السريعة).*

التحديث Modernization

يطلق هذا المصطلح على عمليات التغير الاجتماعي التي حدثت، تاريخيا، أولا في أوروبا الغربية والتي أصبحت عالمية لاحقا. ولا يعد التحديث بصفته تغيّرا اجتماعيا سياسي الطابع. بل يقال إنه عندما تصبح المجتمعات أكثر حداثة فإن تلك الظروف السابقة سوف تولّد تغييرات في بنية ووظيفة أنظمة حكمها. وتولد الحداثة بشكل خاص مطالبات بزيادات في المشاركة السياسية التي تتحقق من خلال حدوث تغييرات في طابع وتوفر المؤسّسات السياسية. فالحداثة هي في واقع الأمر عملية متعدّدة الوجوه تنطوي، بالإضافة إلى السياسة، على تغييرات في جوانب العلاقات الإنسانية الاقتصادية والثقافية والتقنية والنفسية والفكرية. ومن الأمثلة على هذه التغييرات التي كثيرا ما يستشهد بها: ضعف الأسرة الموسعة أمام أسرة النواة، زيادة أهمية النقود كوسيلة للدّفع وتسديد الدّيون (بدلا من الدّفع العيني) وزيادة العلمانية مقابل القيم المقدّسة، استبدال منتجات الصناعة المنزلية بالإنتاج الجملي على نطاق واسع، انتشار القراءة والكتابة ونمو التحضّر.

من المؤكّد أن هذه التغييرات لا تتبع طرازا واحدا، كما أنها ليست حتمية. ثم إن الرأي المفرط في التبسيط نوعا ما والقائل إنها تمثّل "تقدّما" قد رفض مؤخّرا من قبل المراقبين الأبعد نظرا. على أن ما يبدوأنه الأمر الواقع هو أن الاتجاهات في القرنين الأخيرين تدل على أن هذه الخصائص التحديثية تبدو ذات أهمية كبيرة وعالمية تقريبا.

بما أن التحديث عملية عالمية تتعرّض لها جميع الأنظمة الاجتماعية إلى حدّ ما، فقد مالت إلى زيادة مستويات الترابط وحتى التكامل عبر حدود الدّول وبين مختلف الشعوب. وبين الأفراد والجماعات يبدوأن لهذه التغييرات أعمق الأثر على النخب والزعامات. ويبدوأن هذه القطاعات من المجتمع تعتنق موقفا أكثر كوزموبوليتانية (عالمية) إزاء التحديث و، نتيجة ذلك، فإن قوتها ومركزها كثيرا ما يتعزّزان، لأنها، على ما يبدو، في طليعة هذه التغييرات. ويرى من هم أبعد نظرا من هؤلاء النخب التحديثية أن التحديث يكمل بدلا من أن يحلّ محلّ المجتمع التقليدي وتوجد أدلّة كثيرة، لا سيّما من العالم الثالث، على تعايش الحداثة مع التقليد ضمن النظام الاجتماعي ذاته. ويدل نمو حركات الخضر في بعض البلدان الصناعية المتقدّمة مؤخّرا على أن التحديث لا ينظر إليه من قبل الجميع على أنه عملية غير قابلة للانعكاس.

وقد أصبحت عمليات التحديث في عالم السياسة خلال فترة الحرب الباردة ذات طابع سياسي يتضمن أفكارا عن "التطوّر" و "بناء الأمة". وقد رأت الكتلتان المتنافستان في العالم الثالث أنه من بعض النواحي مكان اختبار للنموذجين المتنافسين. وكانت النتائج مختلطة. ففي بعض الدّول والمناطق كانت النخب التحديثية في طليعة أنواع التغييرات المشار إليها آنفا. بل إن أنجح الحالات قد جمعت بين التحديث والعولمة بغية دمج الاقتصادات في اقتصاد السوق العالمي. وفي أماكن أخرى فشل التحديث في تشجيع التغيير وتراجعت الدّول والأقاليم إلى طريق مسدود من النزعات التقليدية.

مبدأ مونرو Monroe Doctrine

كان القصد من هذا المبدأ بالأصل تحذير الدّول الأوروبية بأن لا تتدخّل في العالم الجديد ثم أصبح الأساس الذي تقوم عليه سياسة الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى واللاتينية. وقد كان في ١٨٢٣ ولمدة أطول كثيرا بعد ذلك لا يزيد كثيرا على مجرّد تمنّيات خيالية، حيث إن

الولايات المتحدة لم تكن تمتلك القوة البحرية أو المركز الدّبلوماسي لفرض ما دعاه بسمارك "هذه الوقاحة الخارقة".

خلال القرن التاسع عشر كان تلاقي مصالح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في المنطقة، وقوة "المملكة المتحدة البحرية في الأطلسي والكاريبي، بشكل خاص، هو ما سمح بوجود أمريكا لاتينية "حرة" وحال دون انبعاث التدخّل السياسي والعسكري من جانب القوى الإمبريالية الأوروبية. وفي الواقع، فإن الانتهاكات الأولى لمبدأ عدم التدخّل هذا كانت من قبل المملكة المتحدة، وهو ما حدث حين احتل جنود المملكة المتحدة جزر الفوكلند/ المالفين عام ١٨٣٣، رغم احتجاجات ريودي لا بلاتا (الأرجنتين). ولم تحصل الولايات المتحدة على القوة العسكرية والدّبلوماسية والاقتصادية التي تمكنها من التصرف بصفة الحارس المعين ذاتيا للنصف الجنوبي من الكرة حتى نهاية القرن. وفي ١٩٠٤ كانت النتيجة الطبيعية في عهد روزفلت أن تدفع المبدأ خطوة إمبراطورية إلى الأمام حيث أعلن أن سوء الحكم (أو "الظلم المزمن" في جمهوريات أمريكا اللاتينية نفسها من شأنه أن يستدعي التدخّل المسلّح للولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين نصبت الولايات المتحدة نفسها معلما أخلاقيا وشرطيا في المنطقة التي تقع إلى جنوب ريوغراندي (مبدأ ويلسون).

لم يكن المبدأ محبوبا خارج الولايات المتحدة التي كانت متلهّفة إلى أن تخفي ما يكمن وراءه من طابع الهيمنة الواضحة. (انظر dollar diplomacy (دبلوماسية الدّولار)؛ good neighbor (الجار الصالح). أمّا في الولايات المتحدة فقد كان ينظر إلى مبدأ مونرونظرة التوقير بوصفه مبدأ مماثلا لمفهوم "القدر المحتوم" (manifest destiny). والاعتقادان هما في الواقع مقترنان في السيكولوجيا القومية؛ فكما أنه كان من المقدر للولايات المتحدة أن تتوسّع غربا في القارة الأمريكية، كذلك يبدوأنه مقدر لها أن تسيطر على كامل نصف الكرة. وينطوي امتداد قوة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية على مضامين قانونية وأخلاقية. فقد استخدم، مثلا لتبرير الحصار على كوبا في ١٩٦٢ لإجبار السّوفيات على سحب صواريخهم. ومع أن خروشوف رفض مشروعيته فإن معظم الأمريكيين لا يزالون يعتقدون بأنه الآن جزء من القانون الدّولي المتصل بالمنطقة. فبعد الحرب العالمية الثانية أصبح له طابع متعدد الأطراف بعد تأسيس منظّمة الدّول الأمريكية (OAS) ومعاهدة ريو. وتبدو الإشارة في ميثاق الأمم المتحدة إلى أن

"التدابير الإقليمية" منفصلة عن الولاية القضائية للأمم المتحدة أنها تعزز الفكرة التي مفادها عدم جواز التدخّل في مسائل نصف الكرة.

كان للمبدأ عندما أعلن الرئيس مونروعنه في أول الأمر طابع انعزالي وبدا كأنه شيء مقابل شيء؛ أي أن يبتعد الأوروبيون عن أمريكا اللاتينية وأن لا تتدخّل الولايات المتحدة بدورها في أوروبا. ولكن منذ تشكيل حلف الناتو أصبحت الولايات المتحدة منخرطة بشكل نشط في أوروبا. لذا فإن الكثيرين يعتقدون أنه، بصرف النظر عن قوة الولايات المتحدة، فإنه لا يوجد تبرير قانوني أو أخلاقي لاستمرار الاستبعاد الخارجي. وبالنظر لهذه التغييرات فقد حث دكستر بيركينز (Dexter Perkins) (١٩٥٥)، مردّدا أصداء قول بسمارك، على نبذ المبدأ إذ إن كلماته "تعطي انطباعا واضحا بالهيمنة والغطرسة المتشامخة والتدخّل". إلا أنه من غير المحتمل أن يحدث هذا إذ إن الولايات المتحدة ما زالت تبرهن على أن نصف الكرة الغربي يقع في قبضة منطقة نفوذها. أمّا استمرار سكان أمريكا اللاتينية في قبول قيود "مارد الشمال" فهذه مسألة أخرى، وقد يتبيّن في المدى الطويل أن مبدأ مونروسيكون نقطة ضعف الولايات المتحدة.

نظرية المزاج Mood theory

مصطلح يستخدم في تحليل الرأي العام ويشير إلى ما يسمّى "جمهور الشعب" ويسعى لإقامة صلات بين المواقف والنزعات بين الجمهور وصانعي القرار. وقد ورد هذا المصطلح بالأصل في المؤلّف القيم لآرنولد (Arnold) (١٩٦٦) حول الموضوع. ويتضمن معنى "mood" (المزاج) بوضوح مجموعة عامة وغير دقيقة نوعا ما للنزعات. ويمكن، بالطبع، إيضاح ذلك من خلال أساليب مثل استطلاعات الرأي، فقد تخبرنا عن المزاج السائد حول قضية معيّنة. لكنّها لا توضّح كيف تولّدت تلك الآراء ولا يمكنها وصف العلاقة التي قد تكون قائمة، إن وجدت على الإطلاق، بين الرأي والسياسة.

لقد أصبح الكتّاب الذين يتناولون موضوع الرأي العام، لا سيّما من خلال المقاربة الاجتماعية العلمية، متمرسين جراء حقيقة أنه لا يبدوأن أكثرية الأفراد الراشدين، حتى في الأنظمة الدّيمقراطية، لديهم آراء ثابتة أو متماسكة أو متنوّرة حول السياسة الخارجية أو السياسة الدّولية أو العالمية. فالنسبة المئوية بشأن قضية ما تتفاوت بكل وضوح، لكن هولستي (Holsti) يتحدث عن نسبة "٧٠ بالمائة أو أكثر". ويتحدّث روزناو(Rosenau) (1961 a) عن تفاوت

التقديرات من ٧٥ بالمائة إلى ٩٠ بالمائة. لذا فإنه يبدو، من منطلق كمي صرف، أن نظرية المزاج تنطبق على أكثرية كبيرة جدا من السكان.

ومن الأمثلة على "أمزجة" الجمهور المتّصلة بالقضايا والتي يستشهد بها في معظم الأحيان: ما كان يبدومن موقف الناس في المملكة المتحدة الذين "ضاقوا ذرعا بالحرب" بعد الحرب العالمية الأولى، وما دعي بـــ "عقلية ماجينو" في فرنسا في فترة ما بين الحربين، ودافع الانعزالية في الولايات المتحدة بعد وودرووويلسون، وتعاطف "الأقارب والأنسباء" المزعوم مع البيض الروديسيين الذي أبداه المواطنون في المملكة المتحدة بعد إعلان الاستقلال من طرف واحد عام ١٩٦٥، وعنصر الفوكلند في ١٩٨٢، ومتلازمة فيتنام في الولايات المتحدة، إلى ما هنالك.

يبدومزاج الجمهور في هذه الأمثلة تقطيرا للتجارب التاريخية قريبة العهد، لا سيّما تلك التي تعتبر نصرا قوميا أو مأساة قومية، إضافة إلى مفهوم انطباعي نوعا ما عن التوجّهات الأساسية والأهداف طويلة الأجل للدّولة. فالمزاج يطرح حدودا متساهلة قد يتردّد صانعوالقرار في تجاوزها، على المدى القصير على الأقل.

من الواضح أن نظرية المزاج تعني أن عضوية جمهور الشعب لا تعني أن الناس سلبيون كلّيا إزاء عمليات صنع القرار. كما تقود نظرية المزاج إلى الرفض المؤقّت للرأي، الذي يحبّذه كثير من الواقعيين، بأن رأي جمهور الشعب حول هذه القضايا مسالم بالأصل. ومع أن معظم الأمثلة الواردة أعلاه توحي على ما قد يبدوبأن جمهور الشعب غير مولع بالقتال – باستثناء حالة الفوكلند – فإنه لا ينبغي الخلوص إلى هذا الاستنتاج. وتوحي نظرية المزاج بأن التفكير المبتكر بشأن السياسة الخارجية والبيئة الخارجية لن يأتي من جمهور الشعب. وهذا حشووتكرار لا معنى له، لأنه من مضمون فكرة "الجمهور" خلافا للجماهير الواعية. ومع ذلك يجدر تكرار أن نظرية المزاج تفاعلية وليست ابتكارية. ويبدوأنه يمكن الاستنتاج بأن جمهور الشعب يميل إلى تفضيل الوضع الراهن وبالتالي فهو متخلف عن صانعي القرار خطوة واحدة حين يتعلّق الأمر بالموافقة على تغييرات في الأهداف والتوجّهات السياسية لدولة ما.

تعليق (نشاط) Moratorium

تعليق مؤقّت لعلاقات أو أنشطة من قبل فاعلين لإعطاء طرف أو أطراف مهلة لإجراء تغييرات. وقد يكون هذا التعليق ملزما قانونيا أو مطبقا لغرض خاص ومقنعا. وتستخدم هذه الوسيلة بشكل خاص في الاقتصاد السياسي، حيث يعطي الدّائنون المدينين مزيدا من الوقت لتسديد ديونهم من خلال إعلان تعليق (وقت التسديد). ويكون من المأمول أن يتم خلال التعليق اتخاذ تدابير لإعادة جدولة الدفعات أو اتخاذ خطوات أخرى لتخفيف ظروف المدينين.

ويمكن، من حيث المبدأ، الإعلان عن التعليق في أي علاقة. فالدّول التي تتفاوض بشأن اتفاقيات للحدّ من الأسلحة قد تشترط تطبيق تعليق على بعض الأنشطة التي يأملون نتيجة ذلك أن يتم تضمينها في اتفاق أكثر ديمومة. فقد سبق معاهدة الحظر الجزئي على التجارب تعليق للتجارب في ١٩٥٨. ومع أن التعليق ألغي لاحقا فإنه أثبت أن الدّول الثلاث المعنية – الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي والمملكة المتحدة – كانت مهيأة لقبول مثل ذلك الاتفاق. فبعد جولة أخرى من الاختبارات تم توقيع المعاهدة في خاتمة المطاف.

(شرط) الدّولة الأكثر رعاية Most favoured nation (MFN)

يرمي هذا المبدأ الأساسي للتجارة الدّولية لإقرار ودفع مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز بين الدّول المتاجرة. يمكن إيضاح المبدأ بأن نأخذ حالة ثنائية كما يلي: فبموجب (شرط) الدّولة الأكثر رعاية تقدم الدّول لبعضها المزايا نفسها التي قدمتها لأطراف ثالثة في الماضي، أو التي تقدمها للآخرين في الوقت الراهن، أو تنوي تقديمها في المستقبل. تطبّق مبادئ الدّولة الأكثر رعاية نموذجيا على التعريفات، بحيث إذا طبّقت هذه المبادئ بشكل ثابت فلابد أن تفضي إلى تخفيضات متبادلة ومتوازنة للتعريفات.

من المتّفق عليه بصفة عامة أن مبدأ الدّولة الأكثر رعاية بدأ يطبق على التجارة الدّولية في القرن الثامن عشر بحيث وصل إلى ذروته في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وقد أدت الحرب العالمية الأولى وما تبعها من أحداث إلى إضعاف تطبيقه إلا أنه بعد وضع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) في ١٩٤٧ بذلت جهود متضافرة لإحياء هذه الأفكار من خلال تدوينها في المادة الأولى من اتفاقية الغات. وتسمح الغات في الوقت نفسه باستثناءات هامة لمبدأ الدّولة الأكثر رعاية. فقد استثنيت بشكل حاسم الكتل التجارية ومناطق التجارة الحرّة

والأسواق المشتركة. ثم إن ظهور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في الستينيات أضعف أيضا مبدأ الدّولة الأكثر رعاية، لأن العالم الثالث دعا إلى نظام للتمييز الإيجابي لمصلحة دوله ليحل محله. وقد اعترف بهذه الدعوة كنظام للأفضليات بين الدّول الصناعية المتقدمة والعالم الثالث.

يظلّ مبدأ الدّول الأكثر رعاية شاهدا لأولئك الذين كانوا يؤمنون بنظام تجاري دولي ليبرالي، متكافئ وغير تمييزي.

تعدّدية الأطراف Multilateralism

يشير هذا المصطلح إلى نظام من علاقات التنسيق بين ثلاث دول أو أكثر طبقا لبعض مبادئ تتعلّق بالسلوك. وتعدّ تعدّدية الأطراف، بوصفها سياسة، إجراء مقصودا من دولة ما، بالتضافر مع دول أخرى، لتحقيق أهداف في بعض مجالات القضايا. وبما أن المبادئ المعممة أو مدونات السلوك هي خصائص تحدّد تعدّدية الأطراف فإنه كثيرا ما يفترض بأن تعدّدية الأطراف تعني المؤسّساتية (institutionalism). ومع أنه من المؤكّد أن هذا كان ترابطا مألوفا في القرن العشرين، ففي أمثلة القرن التاسع عشر مثل نظام التضافر ومقياس الذهب والتجارة الحرّة لم يتم إضفاء الصفة الرسمية عليها لتصبح منظّمات دولية لكنها كانت أمثلة على تعددية الأطراف ضمن مفهوم المصطلحات التعريفية أعلاه. فالدّول التي شاركت في واحد أو اثنين أو في الثلاثة كلّها قبلت قواعد اللعبة فيما يخصّها.

فبهذا المعنى تقتضي تعدّدية الأطراف من أنصارها السعي وراء معاملة مسهبة بالمثل وليست محدّدة وأن تعتبر نتائج تعاونها شيئا غير قابل للقسمة فيما بينها (مع أن حججا بشأن "إمبريالية التجارة الحرّة" قد تبدو أنها ترفض ذلك).

وكما أشرنا آنفا لقد كانت تعددية الأطراف في القرن العشرين مشابهة لبناء المؤسّسات. فترابط الدّول المتزايد في المسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالإضافة إلى التطورات الصناعية والعلمية والتكنولوجية السريعة قد أدت مباشرة إلى نمو منظّمات عالمية متعددة الأغراض مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة. وفي مجال الأمن العسكري فقد شكك مفهوم الأمن الجماعي في مختلف أشكاله الفكرة الثنائية للتحالفات. فالسلام في نظام الأمن الجماعي – على الأقل كما يفهمه الصفائيون (purists) – لا يقبل التقسيم بكل تأكيد. وفيما يخص نزع السلاح

تجادل تعددية الأطراف بأن التقدم نحو الهدف يصبح الأكثر احتمالا إذا تم الاضطلاع به من قبل جميع الدّول في الوقت نفسه وبشكل متضافر – ومرة أخرى تبرز فكرة عدم قابلية التقسيم.

تقترن تعدّدية الأطراف كسياسة في كثير من الأحيان بأفكار عن الهيمنة والزعامة. فقد كان ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص من هذا المنطلق في دبلوماسيتها في القرن العشرين. ففي هذه الحالة تعزّزت تعدّدية الأطراف من جرّاء نظرات أمريكا لطبيعتها الاستثنائية. فقد كان الزعماء الأمريكيون مهيأين لإصدار دعوات طنانة من أجل أنظمة عالمية جديدة – في كثير من الأحيان عند انتهاء حرب خرجت أمريكا منها منتصرة. ومن المؤكّد أن أنجح حالة لتعدّدية الأطراف الأمريكية في القرن العشرين ظهرت بعد ١٩٤٥ حين أنتج مؤتمرا بريتون وودز (Bretton Woods) ودامبارتون أوكس (Dumbarton Oaks) أنظمة ذات علاقة منسّقة تنسيقا عاليا في عالم بعد الحرب.

وتعدّ دعوات الرئيس بوش لنسخته الخاصّة من النظام العالمي الجديد نابعة من المصدر نفسه تعدّدي الأطراف. ويرى البعض السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة على أنها تعدّدية أطراف "اختر وامزج".

تعدّدية الأقطاب Multipolarity

نوع من هيكل النظام له ثلاثة "أقطاب" أو فاعلين على الأقل يعتبرون مسيطرين. وتعتمد هذه السيطرة على فكرة القدرة أو إمكانية القوة بوصفها الامتلاك المحدّد الأساسي لـــ "الأقطاب". ولا يتعيّن بالضرورة أن يكون الفاعلون المسيطرون على نظام متعدد الأقطاب من الدّول؛ فقد يكونون كتلا أو تآلفات.

والمثال الكلاسيكي، تاريخيا، لنظام متعدّد الأقطاب هو ميزان القوة. وكما بين والت (Walt) (١٩٨٧) فإن عملية الموازنة إزاء خطر مدرك في هذا النوع من الأنظمة يؤدي إلى تشكيل تحالفات. ومن جهة معاكسة إذا لم توازن الدّول إزاء خطر ما، فيمكنها عندئذ أن تنحاز إليه.

ولقد جادل والتز (Waltz) (١٩٧٩) بأن تعدّدية الأقطاب تزيد حالات عدم التيقّن بين الفاعلين من الأقطاب وبالتالي فإنها تزيد حالة عدم الاستقرار. ويمكن للفاعلين من الأقطاب حل حالة عدم التيقن هذه بالانضمام إلى طرف آخر بصرف النظر عن النتائج المحتملة – كما فعلت

ألمانيا بالنمسا – هنغاريا بعد ١٩١٤. أو قد يلقون باللوم على طرف آخر – مثلما حاولت بريطانيا وفرنسا توريط الاتحاد السّوفياتي مع ألمانيا قبل ١٩٣٩. وبما أنّ هذين النظامين قد انهارا في حرب شاملة، فإن المضمون المبني على التجربة (empirical) هو أن تعدّدية الأقطاب الواضحة أقل استقرارا.

لقد أهابت نهاية الحرب الباردة ببعض المحلّلين أن يقوموا بنفض الغبار عن نموذج تعدّد الأقطاب في العلاقات الدّولية. ومن المؤكّد أنه في الميدان الفرعي للاقتصاد السياسي الدّولي فإن تعدّدية الأقطاب التي تنطوي على ثلاثية أقطاب ذات صبغة مسلّم بها تبدو معقولة جدا. وينظر إلى الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي بصفة عامة على أنها "الأقطاب". وفي السياقات العسكرية – الأمنية تبدو الولايات المتحدة أكثر سيطرة لكن تنقصها الإرادة لكي تسود، على ما يبدو، حيث إنها تفضل تعدّدية الأقطاب التي تسمح بـــ "التنفيذ المخوّل" في بعض الظروف مثل حرب الخليج. ويمكن لموقف الدّول القريبة من الأقطاب أن يكون حاسما. فموقف الهند بصفتها فاعلا قريبا من أحد الأقطاب في منطقة آسيا – المحيط الهادئ يبدوأنه قد أثر في تأكيدها الجازم قريب العهد على الأسلحة النووية. فإزاحة الاتحاد السّوفياتي من مركز الصدارة قد ترك الهند وحيدة لمجابهة العلاقة الخاصّة بين الصين والباكستان التي تعتبر بأنها تهدّد النظام الإقليمي. وقد اشتهر ميرشايمر (Mearsheimer) بتنبّؤه بظهور نظام مماثل متعدد الأقطاب في أوروبا بعد نهاية فترة الحرب الباردة.

يستخدم مصطلح تعدّدية الأقطاب (Multipolarity) أحيانا لوصف نظام منتشر ومتقطع. وفي حين أن هذا لا يحطّ منه تماما فإنه يضعف بالتأكيد الروابط التي تربط هذا المصطلح البنيوي بفكرة "الأقطاب" التي يمكن اعتبارها الأطراف الفاعلة التي تعطي النظام طابعه الخاص به.

N



نافتا (اتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية) NAFTA

وهي الأحرف الأولى من "The North American Free Trade Agreement". تمّ التفاوض بشأن هذه الاتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بين ١٩٩١ و١٩٩٣. وقد جاءت متمّمة للاتفاق السابق بين الولايات المتحدة وكندا الذي كان يطبّق منذ ١ يناير ١٩٨٩ ووسعت مبدأ حرية حركة التجارة والخدمات المالية لتشمل المكسيك أيضا. وهي بمعنى ما تضفي الطابع الرسمي على الروابط الاقتصادية واسعة النطاق التي تربط بين المكسيك وكندا وبين الولايات المتحدة. فما ينيّف على ٨٠ بالمائة من الصادرات الصناعية المكسيكية تذهب إلى السوق الأمريكية وأي انبعاث للحمائية الأمريكية من شأنه أن يسبب ضررا بالغا. فاتفاقية نافتا بالنسبة للزعامة السياسية المكسيكية تعني أنه أصبحت الآن للولايات المتحدة مصلحة قومية صريحة في استقرار المكسيك وتنميتها الاقتصادية، وتطمئن في الوقت نفسه مخاوف المكسيك من نزعة التدخّل الأمريكية التي برزت منذ أربعينيات القرن التاسع عشر.

أما كندا، التي كانت بالأصل تطبّق اتفاقية التجارة الحرّة بين كندا والولايات المتحدة (CAFTA) منذ ١٩٨٩، فقد ردّت على المبادرة المكسيكية/ الأمريكية التي جرت في يونيو ١٩٩٠ بفتح باب المفاوضات من أجل حل ثلاثي المحاور. فكندا، شأنها شأن المكسيك، تعتمد بشكل أساسي على السوق الأمريكية، كما أن الكنديين، شأنهم شأن المكسيكيين، اضطروا إلى التغلّب على ازدواجية التأرجح التقليدية إزاء جارهم القوي. وعلاوة على ذلك فإن مزايا توسعة وضع منطقة التجارة الحرّة ليشمل المكسيك كانت أقل وضوحا بالنسبة لكندا. وكما كان الحال بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي فقد اضطرت كندا إلى الانضمام إلى نافتا لعدم توفّر بدائل مغرية. وكان الخطر بالطبع هو أن تقوم نافتا بتنويع التجارة بعيدا عن كندا بدلا من خلق تجارة من جديد.

وفي الولايات المتحدة جاءت المعارضة ضدّ نافتا من النقابات (التي رأت فرص العمل تصدر إلى المكسيك) ومن اللوبي (lobby) البيئي (الذي كان يخشى أن تكون مستويات التلوث المكسيكية أدنى من تلك السائدة في الولايات المتحدة). وقد تم تسيير مخطط الاتفاقية النهائي في الكونجرس الأمريكي بمساعدة الدعم من الحزبيين، لأن الحزب الدّيمقراطي كان منقسما انقساما حادّا بين مؤيّد ومعارض للاتفاقية.

وقد يكون ردّ فعل دول أمريكا اللاتينية الأخرى على نافتا أمرا حاسما بالنسبة للمستقبل. فقد ذكر أن تشيلي ستنضم إلى الاتفاقية. ومن جهة أخرى يمكن رؤية رد أكثر مجابهة من جماعة مركوسور (Mercosur). والمستقبل هو الذي سيقرّر ما إذا كانت تلك الإقليمية التجارية أفضل من مقاربة تعدّدية الأطراف. فالمشكلة التي تقترن بالإقليمية التجارية – على الأقل من منظور الليبرالية الاقتصادية – هي أنها تولّد تعاونا على صعيد ما وتكبته على صعيد آخر.

ناغازاكي Nagasaki

بعد ثلاثة أيام من هيروشيما ألقيت قنبلة ذرية ثانية على مدينة ناغازاكي الصناعية في اليابان. وقد اختلفت عن القنبلة الأولى من حيث إن مادة الانشطار فيها كانت البلوتونيوم. وكان قد تمّ اختبار نبيطة مماثلة في المورغوردو(Alamogordo) في نيومكسيكوفي يوليو١٩٤٥. لذا لا يمكن تبرير قنبلة ناغازاكي على أساس أنها "اختبارية" بطريقة هيروشيما نفسها. وكانت قنبلة ناغازاكي مثل قنبلة هيروشيما من فئة كيلوتون وكانت تنفجر فوق الهدف. وكانت الولايات المتحدة تنوي بالأصل إلقاء القنبلة على كوكورا لكن ضعف الرؤية تسبب في قصف ناغازاكي بدلا منها.

إن قرار استخدام قنبلة ثانية على اليابان بعد مدة قصيرة من الأولى يدل على أن الولايات المتحدة، بعد أن اتخذت القرار من حيث المبدأ للبدء في القصف الذرّي لليابان، فإنها كانت تنوي مواصلة العمل بتلك السياسة ما دامت القنابل الذرّية متوفّرة وإلى أن تستسلم اليابان. على أن تقرير المدى الذي جعل استخدام القنبلة الذرية ضدّ اليابان بالفعل تستسلم لا يزال بحاجة إلى النقاش. ولقد استمرّ الخلاف والجدل منذ ذلك الوقت حول هاتين الواقعتين وما تنطويان عليه من تداعيات.

الأمّة Nation

مع أن هذا المصطلح أوسع مفهوم انتشارا وتغلغلا في العالم المعاصر إلا أنه مفهوم غامض يشير إلى جماعية اجتماعية يشترك أفرادها ببعض أو بجميع ما يلي: شعور بالهوية المشتركة، وتاريخ ولغة وأصول اثنية أو عرقية، وحياة اقتصادية مشتركة وموقع جغرافي وقاعدة سياسية. غير أن هذه الخصائص والمعايير كثيرا ما تكون موجودة بدرجات وتجمّعات مختلفة. وما من واحد منها لازم أو كاف من أجل التعريف. فالأمة قد توجد دون هوية سياسية

متميّزة (مثال ذلك الأمّة اليهودية في الشتات) ويمكن أن توجد دون مكونات لغوية أو ثقافية أو دينية أو اثنية مشتركة (مثل الأمة الهندية). على أنه يوجد عادة شعور قوي بالهوية المشتركة وبالوحدة.

ومع ذلك فقد لا يتوفّر هذا الشرط الذي يبدوأنه أساسي إلى أقصى حدّ (من هنا التأكيد على "بناء الأمّة" الذي يعد على نطاق واسع عنصرا حيويا في عملية التحديث والسياسة التطويرية فيما يتعلّق، بوجه خاص، بإفريقيا بعد الاستعمار).

وتزداد صعوبة التعريف من جرّاء الاستعمال السياسي العام الذي يميل إلى طمس التمييز بين جوانب المصطلح الاجتماعية والقانونية. وهكذا، فإن العضوية في الأمم المتحدة تشير بشكل خاص إلى الكيانات السياسية المحدّدة بحدود إقليمية مكانية. لذلك يبدوأن المعايير المطلوبة لا تتوفّر في الشعوب أو التجمعات التي تقع خارج هذا النطاق (الأكراد مثلا). وفي هذا الصدد قد يكون مصطلح الدّولة الأمّة أكثر دقّة مع أنه في هذه الحالة قد تتضمّن بعض الدّول (مثل المملكة المتحدة) أمماً عدّة. وفي العالم الحديث كل شخص "ينتمي" إلى أمّة معيّنة (وكلمة "nation" (أمة) ذاتها مشتقة من الفعل اللاتيني "nasci" – يولد) وهذا المفهوم شائع في كل مكان لدرجة أنه يستخدم للتعبير عن أفكار تناقض معناه العام إلى حدّ ما (مثلا international (دولي)، supranational (فوق قومي).

دولة الأمّة Nation - state

هي الكيان السياسي السّائد في العالم الحديث ولذا يمكن اعتبارها الوحدة الأساسية في العلاقات الدّولية. غير أنها ظاهرة قريبة العهد نسبيا. فقد نشأت في أوروبا بين القرنين السادس عشر والسابع عشر بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية المقدّسة وظهور الدّولة المركزية ذات السلطة الحصرية والاحتكارية ضمن منطقة إقليمية محدّدة. ومن سماتها المميزة السلطة السياسية المطلقة داخل الجماعة والاستقلال خارجها. ومع ظهور عدد من تلك التشكيلات السياسية بدأ الإطار الحديث للعلاقات الدّولية يتشكّل، أي بدأت وحدات سياسية منفصلة تتفاعل ضمن سياق لا يعترف فيه بحكم نهائي أو بسلطة نهائية بل ليس لهما وجود.

تاريخيا، جاء انصهار "الأمة" و "الدّولة" بعد عملية المركزية السياسية وكان القرن التاسع عشر هو الذي شهد تعشيقة (dovetailing) المنظّمات السياسية مع تجمع اجتماعي سياسي شكل

"الأمّة". وأصبح الشعب المكوّن للأمّة المصدر الأعلى لشرعية الدّولة وأصبحت الفكرة القومية ذاتها مستودع الولاء السياسي وبؤرته.

وهكذا فقد حصل تطابق حدود الولاية القضائية للدّولة والعناصر المميّزة التي تكوّن "كيان الأمّة" في هذه الفترة. وفي القرن العشرين أصبحت هذه العملية عالمية شاملة، مع أنه تجدر الإشارة إلى أن الأمم قد توجد من دون دول وأن الدّول ليست دائما مكونة من جماعات متجانسة اثنيا من النواحي الاجتماعية أو الثقافية أو اللغوية. فدولة الأمّة التي تعتبر الوحدة السياسية "المثالية" أو "الطبيعية"، هي في الواقع شكل خاص من الدّولة الإقليمية – فالدّول الأخرى هي دول المدينة والإمبراطوريات، ويعتبرها كثير من المعلّقين قوة معطّلة في العالم الحديث. فتأكيدها المفرط على القومية وعلى السيادة وعلى سبب وجودها، بشكل خاص، قد أعاق نشوء جماعة دولية متلاحمة ومسالمة. ولقد شهد القرن العشرون ما يبدوأنه نزعة متنامية نحو أشكال فوق قومية للتنظيم السياسي، لا سيّما على أساس إقليمي، مع أن الدّولة الأمّة لا تزال قوّة فعّالة في العلاقات الدّولية. على أن نقادها يجادلون بأنه رغم أنها كانت أنجع تشكيل سياسي من حيث توفير الرفاه الاقتصادي والأمن المادّي والهوية الوطنية، فإنه لا يوجد ضمان بأن هذا سوف يستمر. فدولة الأمّة هي، على أية حال، مركب مصطنع وليس طبيعيا وقد تكون أصبحت، رغم عموميتها الشاملة تقريبا، مفارقة تاريخية. غير أن بعض التطوّرات التي حدثت بعد الحرب الباردة، لا سيما الحركات الانفصالية والتطهير العرقي قد تدل على انبعاث وتحسن مؤذ للفكرة، كما تدل أحداث الصومال ورواندا والبوسنة.

انظر Nation (الأمة)؛ Ethno - nationalism (القومية الاثنية).

المصلحة القومية National interest

تستعمل بمعنيين في العلاقات الدّولية: كأداة تحليلية تحدّد أهداف وأغراض السياسة الخارجية وكمفهوم شامل للخطاب السياسي الذي يستخدم على وجه التحديد لتبرير بعض أولويات سياسة ما. وتشير بالمعنيين إلى المحدّدات الأساسية التي توجّه سياسة الدّولة إزاء البيئة الخارجية. وتنطبق على الدّول ذات السيادة فقط وتتّصل بوجه خاص بالسياسة الخارجية: ويشار عادة إلى التنويعة الدّاخلية بعبارة " المصلحة العامة".

يقول تشارلز بيرد (Charles Beard) (١٩٣٤)، وهو أول باحث يأتي بتحليل متين، إن هذا المصطلح دخل القاموس السياسي في أوروبا القرن السادس عشر وبدأ يحلّ محلّ الفكرة السابقة "سبب وجود الدّولة" (raison d'etat) بما ينسجم مع تطور الدّولة القومية والنزعة القومية. ولم يكن هذا المصطلح يعبر عن مصالح سلالة معيّنة أو مصالح عائلية في الدّولة بل مصالح المجتمع ككل وبهذا المعنى فقد كان مرتبطا بفكرة السيادة الشعبية وشرعية الدّولة. وبعدئذ أصبح يمثل كامل الأسباب المنطقية لممارسة سلطة الدّولة في العلاقات الدّولية.

ويقترن بشكل خاص، كأداة للتحليل السياسي، بمدرسة الواقعية السياسية وكان أكثر دعاتها نفوذا هانس مورغنتاو(Hans Morgenthau) (١٩٥١)، الذي كان يعتبر المفهوم ذا أهمية مركزية في فهم عملية السياسة الدّولية. لقد كان لفرضية مورغنتاوالقائلة إن حيازة واستعمال السلطة هما المصلحة القومية الأساسية للدّولة أثر عميق على جيل من البحّاثة في الخمسينيات والستّينيات وبالتالي على تطوّر هذا الفرع من فروع المعرفة ككل.

كان مورغنتاويرى أن لفكرة المصلحة القومية، التي تحدّد من حيث السلطة بوصفها الباعث المركزي لسلوك الدّولة، حقيقة موضوعية وبالتالي يمكن اكتشافها. غير أن تأكيده على البعدين العسكري والاقتصادي مع ما يكاد يكون الاستبعاد التام للعوامل الأخرى (لا سيّما الفكرة القائلة إن المبادئ أو القيم الأخلاقية يمكن أن تلعب دورا مسيطرا في رسم السياسة) قد أدّى إلى إعادة تقييم المفهوم ورفض التسليم بأنه مرادف للسعي وراء السلطة. ومنذ ذلك الوقت انزاحت إلى حد كبير الفكرة القائلة إن المصلحة القومية هي مفتاح تحليل السياسة الخارجية؛ وقد جادل منظّروصنع القرار، بشكل خاص، بأن المصالح التي توجّه السياسة الخارجية هي أبعد ما تكون عن أن يكون لها حقيقة موضوعية بل إن الاحتمال الأغلب هو أنها مجموعة متنوّعة ومتعدّدة للأولويات الذّاتية التي تتغيّر دوريا استجابة للعملية السياسية المحلّية ذاتها واستجابة لتحوّلات في البيئة الدّولية. فالأغلب إذا هو أن المصلحة القومية هي ما يقوله صناع القرار عنها في أي وقت محدّد. وقد تآكلت قيمتها في التحليل أيضا جرّاء الابتعاد عن التمحور حول الدّولة والوسط الاستراتيجي – الدّبلوماسي وظهور نماذج من الترابط المعقّد والمجتمع الدّولي.

ولذا فقد أهمل هذا المصطلح إلى حدّ كبير في الأدبيات قريبة العهد المتّصلة بالعلاقات الدّولية. بل إنها في النظرية المعاصرة "الخطيئة التي لا تجرؤ على التفوّه باسمها" بسبب علاقتها التكافلية مع السياسة الواقعية والواقعية السياسية.

إن أصل فكرة المصلحة القومية، من حيث الأساس، هو مبدأ الأمن القومي والبقاء. فالدفاع عن الوطن والمحافظة على سلامة أراضيه هو أساسها. ويفترض أن جميع الأولويات الأخرى للسياسة تأتي في المقام الثاني. وكثيرا ما تستخدم عبارة "المصلحة الحيوية" في هذا الصدد، ومضمون ذلك أن القضية موضوع البحث أساسية بالنسبة لمصلحة الدّولة لدرجة أنه لا يجوز تعريضها للخطر وأن الأمر قد يؤدّي إلى استخدام القوة العسكرية للمحافظة عليها. فالحرب الفيتنامية، مثلا، كانت تعتبر، على الأقل من قبل بعض الإداريين، بأنها تنطوي على مصلحة حيوية للولايات المتحدة رغم أن سلامة أراضي الوطن لم تتعرّض للخطر في أي وقت من الأوقات.

وتتمثل اعتبارات أخرى ينطوي عليها هذا المفهوم، معبأة أيضا بالقيمة نفسها إن لم يكن بأكثر منها، في الأفكار المقترنة بالصالح الاقتصادي، وتعزيز المبادئ الأيديولوجية وإقامة نظام أو توازن عالمي ملائم. كل هذه الأشياء، منفصلة أو مجتمعة، يمكن اعتبارها أشياء حيوية تعتمد (بين جملة أمور) على المدركات السائدة لدى صناع القرار في حينه. وقد بذلت محاولات لتطوير نماذج أو مصفوفات (matrices) لمختلف مستويات العمق التي من المحتمل أن نتوقع أن تولّدها مصلحة ما (مثلا، هل هي قضية بقاء، قضية "حيوية"، قضية رئيسية أم قضية "سطحية"؟) لكن هذه تخبّطت على صخرة الذّاتية (subjectivism). فقد تكون مصلحة طرف فاعل السطحية مسألة بقاء بالنسبة لفاعل آخر. والخلاصة، فإن هذا المفهوم يبرز عوامل هامة في تحليل السياسة الخارجية ولا يزال يستعمل في الخطاب السياسي، لكن قيمته كأداة بحثية محدودة جدا.

انظر Goal (الهدف).

القومية Nationalism

يستخدم هذا المصطلح بمعنيين مترابطين، الأول للإشارة إلى أيديولوجية وثانيا لوصف شعور. ففي الاستعمال الأول، تسعى القومية لتحديد كيان سلوكي – "الأمّة" – ومن ثم لمتابعة بعض الأهداف السياسية والثقافية نيابة عنها، من أبرزها تقرير المصير القومي. ويمكن تعريف ذلك تجريبيا (empirically) بطرق عدّة، التحريرية الوحدوية (irredentism)، الاستقلال، الانفصال، وكلّها أهداف يمكن السعي لتحقيقها تحت عنوانها. وفي معناها الثاني، تعتبر القومية

شعورا بالولاء يشترك فيه الشعب نحو الأمّة. ويتمثل التلاحم بعوامل مثل اللغة، الدين، التجربة التاريخية المشتركة والتجاور الطبيعي وغيرها من العوامل. وفي المرد الأخير يجب دمج تلك الروابط في إطار إدراكي حسّي يحدّد بشكل ذاتي مجموعة من الناس مختلفين عن جيرانهم ومتشابهين بعضهم مع بعض. وتدلّ الحالات الموضوعية على أنه من الممكن خلق مثل هذا الشعور بالهوية القومية في غياب بعض تلك العوامل المشار إليها آنفا. والخلاصة، من الصعب الاشتراط بشكل مقنع وجود عامل تلاحم ضروري أوكاف لخلق تلك المشاعر.

توجد الأصول الأيديولوجية للقومية في التاريخ السياسي لأوروبا الغربية بعد انهيار الإقطاعية. فقد أصبحت ظاهرة أول الأمر خلال الثورة الفرنسية وبعد ذلك شهد القرن التاسع عشر بلوغ قمّتها في أوروبا. ولعلّ حركة الوحدة الإيطالية (Risorgimento) كانت سلف ظاهرة القومية في القرن العشرين كحركة مقاومة ضدّ السّيطرة الأجنبية. ولقد كان المناخ الفكري في القرن التاسع عشر يميل، بصفة عامة، إلى الرّأي القائل إن الأمّة تمثل الرابطة "الطبيعية" بين البشر وأن الأمم، بناء على ذلك، يجب أن تكون الأساس الذي يشكّل الدّولة. وقد أصبح هذا الانصهار للأمّة والدّولة في مفهوم دولة الأمّة عاملا هامّا لدرجة أنه أدّى إلى ظهور فئة كاملة من العلاقات – العلاقات الدّولية – ومنظور تام للأنشطة – منظور التمحور حول الدّولة.

لقد تمّ تصدير القومية كأيديولوجية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من أوروبا إلى بقية العالم. وإن حقيقة أن الإمبريالية الأوروبية لم تقدم للآخرين، بدافع من نفاقها، ما كانت مستعدّة للادّعاء به لنفسها – حق تقرير المصير القومي – أدّت إلى تحوّل الأيديولوجية القومية ضدّ السّيطرة الأوروبية وإلى استخدامها كسلاح للتحرّر القومي. وعلاوة على التحوّل ضدّ الغرباء، فقد تحوّل القوميون ضدّ آبائهم وجعلوا القضية قائمة بين الأجيال وبين الحكام والمحكومين. إن هذا الشعور الذي خلقه الأوروبيون بين الشعوب التي كانت خاضعة لهم والتناقض بين النظرية والتطبيق أنتج ما أصبح يعرف تاريخيا بالحركة القومية.

وقد بدأت القومية المناهضة للاستعمار، كشكل من أشكال الاحتجاج، على شكل تعبير النخبة عن الاستياء ثم انتشرت بعد ذلك لتصل إلى الجماهير. وقد كانت المطالب المباشرة في جميع الحالات تتمثل بنيل الاستقلال ونقل السيطرة على البلاد إلى النخبة من أهل البلاد الأصليين. وخلال عملية استخدام القومية لانتزاع السلطة من السيطرة الخارجية حدث تغيّر دقيق في العلاقة بين مفهوم "الأمّة" ومفهوم "الدّولة". فدول العالم الثالث التي تركت لتواجه

مصائرها بانتهاء السيطرة الاستعمارية الرسمية لم تكن أمما متجانسة على الإطلاق. فمعظمها كان يحوي مجموعتين اثنيتين، على الأقل – مثلا النظام القبلي في إفريقيا – وكثير من الدّول كانت تتضمن ثلاث مجموعات أو أكثر. ونتيجة ذلك لم يتم نقل انصهار الأمّة مع الدّولة إلى السياق غير الأوروبي. وهذه السمة الخاصّة كانت سائدة في قومية العالم الثالث لدرجة أن معظم الكتاب الذين تناولوا الموضوع يميّزون بوضوح بين قومية الدّولة والقومية الاثنية. وقد تمّ التخلّي كلّيا عن الافتراض الأوروبي الكلاسيكي بأن الأمم يجب أن تكون لها دول وأن الدّول يجب أن تكون لها أمّة متجانسة واحدة، إن أمكن، وذلك من خلال عملية نشر الأيديولوجية القومية من أوروبا إلى بقية العالم. وكثيرا ما يشار إلى هذا التمييز في الأدبيات بوصفه الفرق بين دول الأمة وأمم الدّولة.

انظر Quasi - states (أشباه الدّول)

تختلف القومية، بالمعنى الثاني – كموقف أو شعور – بين الأفراد والجماعات ضمن الأمّة القائمة أو المفترضة. ويميل النخب – المفكرون والزعماء والسياسيون والعسكريون بشكل خاص – لإظهار دلائل واضحة على المواقف القومية. وبين بقية السكان تختلف القومية وفق عدد من الأبعاد.

يدلّ البحث قريب العهد، الذي أجراه علماء الدّراسات الاجتماعية في مجال الأشكال المتطرّفة للقومية، مثل الفاشية، على أنه توجد علاقة إيجابية بين بعض أنماط الشخصية والمشاعر القومية المتطرّفة. وتنتشر القومية، مثل الأفكار السياسية الأخرى، بين السكان عبر آلية المشاركة في نشاط الجماعة. وقد أوجد نمو التعليم الجماهيري ووسائل الإعلام في القرن العشرين وسائط نقل هامة لهذه العملية لكنّها تبدأ في الأسرة. ومن المعقول الافتراض أن المواقف القومية في كثير من الحالات تنتقل في جو الجماعة الأولي المذكور.

كثيرا ما يتمّ التشجيع على القومية وتعزيزها جرّاء الاتصال مع الأجانب. وقد يحدث هذا الاتصال على الصعيد الشخصي أو قد يتم عبر وسائل الإعلام وقنوات أخرى. ومن الواضح أنه يمكن التحكّم بهذه المشاعر بغية إيجاد مناخ لرأي عام مؤيّد للزعامة السياسية أو الفئة أو الحزب. وما إن يتمّ تحريك هذه المشاعر حتى يصبح من الصعب السيطرة عليها. وقد يصبح زعيم معيّن أو زعامة معيّنة محاطين بهالة دائمة نتيجة ذلك. وتستخدم كلمة "الكاريزما" للدّلالة

على تجسد مطامح شعب ما في فرد واحد. ومع أن هذه الكلمة تستخدم أكثر ممّا ينبغي فإنها تنطبق على عدد من شخصيات القرن العشرين.

يرى كثير من المحلّلين السياسيين أن القومية قوة تفرق في العلاقات الدّولية. وقد جادل في الواقع كثير من المثاليين من مختلف المشارب بأن القومية ظاهرة مؤقتة وأنه سوف تحل محلها النزعة الدّولية والكوزموبوليتانية (العالمية) نتيجة إلحاح الترابط الاقتصادي. وقد جادل الماركسيون، بشكل خاص، بأن القومية هي أيديولوجية بورجوازية بالدرجة الأولى وبأن نشوء دولة الأمّة لا ينفصل عن مقتضيات الرأسمالية في عهودها الأولى. ومع تطور الرأسمالية وازدياد طابعها الدّولي يأتي "صراع الطبقات" ليحلّ محلّها، وهذا بدوره من شأنه أن يكسر الحواجز القومية. لكن هذه الافتراضات لم تؤيدها التطورات السياسية. وقد أدت الحرب العالمية الأولى، بشكل خاص، إلى تدمير فكرة التضامن الطبقي ضد المبدأ القومي. ثم جاء التحليل الماركسي للقومية ليقرنها بمناهضة الاستعمار والنضال ضدّ السّيطرة والاستغلال الإمبريالي والأجنبي. وبهذا المعنى كانت الثورة المكسيكية (١٩١٠ – ١٧) أول ثورة رئيسية جمعت بين القومية والاشتراكية الثورية واعتبرت لاحقا النموذج الذي يحتذى للحركة المناهضة للاستعمار.

لقد حذّر المحلّلون الليبراليون من الأخطار المتأصّلة للقومية الجامحة. ففي حين أنها كانت تقترن في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالدّيمقراطية والليبرالية فإنها اتّخذت لاحقا شكلا عدوانيا عسكريا وأصبحت مقترنة بالإمبريالية والفاشية والشمولية (التوتاليتارية). ويعتبر هذا الشكل من "القومية الاندماجية" من منطلق الفكر الليبرالي، نوعا من التشويه. فلا توجد علاقة حتمية بين القومية والصراع والحرب. بل إذا تمّ فهم ورعاية القومية كما ينبغي فإنها تكون تطوّرا إيجابيا يؤدّي إلى تحرير الشعوب المستعمرة والأقلّيات القومية التابعة.

ومع أنه لا توجد نظرية عامة للقومية فإنه يوجد توافق في الرأي واسع النطاق بأن القومية كشكل من أشكال الوعي وكأيديولوجية سياسية كانت أهم عامل شكل هيكل وتقدم العالم الحديث. وقد شكلت مفاهيم الدّولة القومية وحق تقرير المصير، الذي لا تنفصل عنه القومية، شكّلت الأساس المعترف به لممارسة العلاقات الدّولية، ومع أنه توجد حركات تتّجه نحو أشكال فوق قومية من التعاون والتنظيم السياسي فإن القليلين هم الذين يشكون بأن آثارها لا تزال تنتظر الاستنباط. وقد شهدت نهاية الحرب الباردة في الواقع إحياء للقومية وإن كانت من نوع عدواني بشكل خاص (مثل يوغسلافيا).

لقد أعادت عملية بناء الأمّة والتحرّر من الدّول الإمبريالية القديمة ذات السلالات الحاكمة والمتعدّدة الجنسيات، أعادت رسم الخريطة السياسية للعالم، أولا في أوروبا والأمريكتين بين ١٨١٥ و١٩٢٠ ثم في آسيا وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبح الآن كامل سطح اليابسة، باستثناء انتارتيكا، مقسما إلى دول الأمة. وقد كان النظام الدّولي حتى ١٩١٤ يتكوّن في مجموعه من نحو خمسين دولة ذات سيادة. وبنهاية الحرب ظهرت عشر دول جديدة. وعند تأسيس عصبة الأمم في ١٩٢٠ بلغ أعضاؤها اثنين وأربعين عضوا. وكان للأمم المتحدة في ١٩٤٥ واحد وخمسون عضوا لكن العدد ارتفع إلى ١٣٥ في ١٩٧٣ وإلى ١٥٩ في ١٩٨٨ وإلى ١٨٥ في ١٩٩٧. ورغم اختلاف التقديرات، فإن مفهومي القومية وحق تقرير المصير القومي من القوة بحيث إنه من المحتمل أن يتضمّن النظام الدّولي بحلول نهاية القرن نحو ٢٠٠ من الدّول ذات السيادة. فبما أنه لا توجد شروط قصوى بشأن الحجم أو عدد السكان (ستكون معظم الدّول الجديدة في واقع الأمر دويلات (micro - states)) فإنه من المتعذر تقدير ما سيكون عليه العدد النهائي للوحدات السياسية المستقلّة. فمن الواضح أن القومية ليست أعظم قوة في السياسة العالمية فحسب، بل هي أيضا، انطلاقا من مجرّد الأرقام، أنجحها.

الجنسية Nationality

كثيرا ما توصف بأنها حلقة الوصل بين الفرد والقانون الدّولي وتدلّ على حالة الانتماء إلى دولة معيّنة. وبموجب ذلك، قد يتمتّع الفرد ببعض المزايا وتترتّب عليه بعض الالتزامات بموجب القانون المحلّي والدّولي. ولا يوجد تعريف جامع للجنسية يحظى بقبول عام، ولكلّ دولة، بصفة عامة، الحق في تحديد رعاياها مع أن هذا الحق مقيّد بمعاهدات محدّدة (مثل المعاهدات المتعلّقة بالتخلّص من حالة عدم الانتساب إلى دولة من الدّول). فالمادة الأولى من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٣٠ المتعلّقة بالتعارض بين قوانين الجنسية تنصّ على أنه:

... يعود لكلّ دولة أمر تحديد من هم رعاياها بمقتضى قانونها الخاص بها. ويجب على الدّول الأخرى الاعتراف بهذا القانون بالقدر الذي يكون منسجما فيه مع الأعراف الدّولية والعادات الدّولية ومبادئ القانون المعترف بها بصفة عامة فيما يتعلّق بالجنسية.

إن أهم هذه المبادئ فيما يتّصل بحيازة الجنسية هو أولا أن يكون الأبوان من رعايا الدّولة (jus sanguinis) (قرابة الدم) وثانيا، مكان الولادة (jus soli) (قانون مسقط الرأس).

ويمكن أيضا اكتساب الجنسية بالزواج أو التبنّي أو بموجب القانون أو التجنيس أو نتيجة انتقال الأرض من دولة لأخرى. وتجدر ملاحظة أنه بما أن القانون الدّولي يعترف بأولوية الدّولة في هذا الصدد، فإن عملية اكتساب الجنسية تختلف اختلافا كبيرا. وكما أنه يمكن اكتساب الجنسية فإنها يمكن أن تفقد أو يتم الحرمان منها. فحرمان السود في جنوب إفريقيا من الجنسية قبل ١٩٩٤ يمكن اعتباره إمّا حرمانا لأسباب عرقية من جانب بريتوريا أو نتيجة انتقال الأرض (أي نتيجة إنشاء "الأورطان"). وكما هو الحال بالنسبة لأكثرية المفاهيم في القانون الدّولي، فإن العنصر السياسي هو السّائد، كما أن وضع انعدام الجنسية ليس بالشيء النادر. ومن جهة معاكسة، وبالطريقة نفسها، فإن الجنسية المزدوجة أو المتعدّدة، التي تنشأ عادة عن التطبيقات المتداخلة لقانون قرابة الدم ولقانون مسقط الرأس مقبولة منذ زمن طويل. وبالإضافة إلى الأفراد، تعتبر الشركات والسفن والطائرات أن لها جنسية، هي عادة جنسية الدّولة المسجّلة فيها. وقد تنامت ممارسة أعلام الملاءمة بغية استغلال عدم الاتّساق في هذا الصدد.

التأميم Nationalization

إجراء سياسة اقتصادية من قبل دولة ما تقوم بموجبه سلطات تلك الدّولة بمصادرة الأصول الاقتصادية التي تملكها جهة أجنبية. لقد اعترف بالتأميم منذ زمن طويل بموجب القانون الدّولي على أنه ممارسة مناسبة ومشروعة للسيادة. إلا أنه يشترط دائما تقديم تعويض عادل وفوري. وعدم دفع ذلك التعويض يجعل التأميم عبارة عن مصادرة.

ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن الحكومات تلجأ بالضرورة إلي التأميم نتيجة أي التزام بالجماعية أو الاشتراكية. ومع أن هذا قد يكون في بعض الأحيان عاملا في تلك السياسات، فالأغلب أن تكون تلك التدابير تعبيرا عن الروح القومية وأن تكون نابعة من الرغبة في الحدّ من أنشطة المصلحة الأجنبية والسيطرة عليها والسعي لتفضيل رعايا الدّولة التي تقوم بالتأميم. وتعتبر المصادرة، أو على الأقل التهديد بها، طريقة فعّالة للسّيطرة على أنشطة الشركات متعدّدة الجنسيات.

انظر Oil companies (شركات النفط).

الناتو NATO

الأحرف الأولى لمنظّمة معاهدة شمال الأطلسي (the North Atlantic Treaty Organization) التي تمّ التوقيع عليها في واشنطن دي. سي. في أبريل ١٩٤٩. كانت الأطراف الأصلية تتضمّن: بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، أيسلندا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، النروج، البرتغال، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وانضمّت اليونان وتركيا في ١٩٥٢، وجمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٩٥٥ وإسبانيا في ١٩٨٢. وفي ١٩٦٦ أبلغت الحكومة الفرنسية المنظّمة بأنها ستقوم بسحب قواتها من التخصيص للمنظّمة وكنتيجة لذلك طلبت بإزالة جميع الوحدات والقواعد والمقرّات التي لا يسيطر عليها الفرنسيون من أراضيها. وبالطبع فإن فرنسا لم تتبرّأ من المعاهدة.

يطلق على الناتو أحيانا اسم منظّمة الأمن الجماعي مع أن هذا يخالف الفكرة الأصلية الكامنة وراء المفهوم. والأصح هو اعتبار الناتو تحالفا عسكريا. فهو بهذا المعنى نوع نموذجي من فئة من المنظّمات الدّولية المميّزة لنظام الدّولة. ويراعي الناتو نصوص ميثاق الأمم المتحدة، فهو ترتيب دفاعي و، كما هو الحال بالنسبة لحلف وارسولعام ١٩٥٥، تحالف أيديولوجي. أي أنه يمثل تجمّعا لدول ذات منطلقات متماثلة ولها أنظمة اقتصادية وسياسية متماثلة. فانطلاقا من هذا المعنى الأيديولوجي يمكن أن نرى أن الحرب الباردة وسياسة احتواء القوة والنفوذ السّوفياتي في أوروبا كانتا المبرّر الأساسي لتأسيس الناتو. أما السبب المباشر للناتوفقد كان أزمة برلين لعام (١٩٤٨ – ٩) وإدراك زعماء المملكة المتحدة وفرنسا بشكل خاص أن الحاجة تدعوإلى نوع من الترياق للقدرة العسكرية التقليدية للاتحاد السّوفياتي إذا كان لأوروبا الغربية أن تتفادى القسر السّوفياتي أو أسوأ من ذلك في العلاقات المتدهورة بعد ١٩٤٥.

يستند الناتو، مثل أكثرية التحالفات، إلى فكرة الردع. تنصّ المادة الخامسة لمعاهدة شمال الأطلسي على أن "الأطراف قد اتفقوا على أن هجوما مسلّحا ضدّ واحد أو أكثر منهم في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعد هجوما عليهم جميعا."

وبما أن هجوما على أمريكا الشمالية لم يكن يعتبر احتمالا هاما في ١٩٤٩، فمن الواضح أن الذين صاغوا المعاهدة كانوا يقصدون بأن يكون أثر الردع الرئيسي لاتفاقيتهم تعهّدا من الولايات المتحدة بالدّفاع عن أوروبا وليس بتحريرها في حالة اندلاع الحرب. وقد افترضت

الولايات المتحدة بأن الأوروبيين سيكونون على استعداد للانخراط في قدر كبير من مساعدة الذّات أيضا لكن عبء توفير قدرة الردع يقع عبر الأطلسي في ١٩٤٩.

ونتيجة هذا التدبير أصبح للناتوخاصتان ظلّتا سمتين دائمتين: الأولى أن العضوالأقوى والأكثر نفوذا في الحلف ليس دولة أوروبية، والثانية، أن الحلف سيكون قويا في القدرات العسكرية التي تكون الولايات المتحدة قوية فيها: القوة الجوية والأسلحة النووية. وهذا خلّف الناتو باستراتيجية تستند إلى ردع نووي لهجوم تقليدي منذ البداية. وقد كان عدم وجود تساوق واضحا في وقت مبكّر جدا في تاريخ الحلف وقد بذلت جهود مضنية، لا سيّما من حيث وضع مستويات للقوّات التقليدية في لشبونة عام ١٩٥٢ تفوق كثيرا القدرات الموجودة وذلك لإقناع أعضاء الناتو بإصلاح الميزان ضمن الحلف بين ما هو نووي وما هو تقليدي لمصلحة ذلك الأخير.

لابدّ من القول إنه، باستثناء فترة قصيرة تلت أزمة برلين الثانية، لم يكن للناتومضارعة أعداد حلف وارسوالتقليديين. بل ساد بين الدّول الأوروبية تردّد واضح لتحقيق ذلك. وقد اضطر قادة الناتو بحكم الظروف إلى استنباط استراتيجيات تأخذ بالاعتبار هذه الفجوة بين القوات التقليدية المتوفّرة والقوات التقليدية المستصوبة. وقد تحقّق ذلك، وبنجاح كبير في كثير من الأحيان، بطريقتين: بالاعتماد على الاستعمال الأول للأسلحة النووية وباستبدال القوات البرية بالتكنولوجيا، لا سيّما القوّة الجوّية. فمن الناحية الجيوسياسية، إذا حدثت حرب بين الناتو وحلف وارسوفستكون ألمانيا أول وأهم منطقة للعمليات البرية. لذلك، انطلاقا من المصالح الألمانية، أصبح الناتو ملتزما بمبدأ "الدّفاع الأمامي" وذلك لمنع، إن أمكن، اجتياح الأراضي الألمانية بحملة تقليدية. وقد كان من المتصوّر أن تكون الفرق الألمانية الاثنتي عشرة التي كان من المزمع إضافتها إلى قدرة الناتو التقليدية بعد انضمام ألمانيا لعضوية الناتو، كجزء من "الدرع" التقليدي لـــ "السيف" النووي ولكن ليس لتكون الوسيلة لخوض حرب تقليدية محضة.

لقد كان إدمان الناتو النووي، كما دعي في ذلك الوقت، الخاصّة المميزة للحلف. ولم ينجم عن تطوير ما يسمّى القوات النووية المستقلّة من قبل، أولا، المملكة المتحدة ثم فرنسا (وهما عضوان من أهم أعضاء الناتو الأوروبيين) سوى تعزيز هذه النزعة نحو التسلّح النووي. وقد حاولت الولايات المتحدة، في عهد روبرت مكنمارا، فطم الناتو وإبعاده عن هذا الإدمان وذلك بطرح أفكار عن الرّد المرن ولكنها وجدت أن هذه الأفكار أعيد تفسيرها لمصلحة التسلّح

النووي عام ١٩٦٧. فقد أثار قرار مجلس شمال الأطلسي عام ١٩٧٩ القاضي بإدخال أسلحة نووية جديدة ميدانية طويلة المدى في أوروبا، أثار قضية الأسلحة النووية من جديد. وقد انتقدت الجماهير الأوروبية ذلك وكان نشر هذه الأسلحة الميدانية موضوع مفاوضات ناجحة، وإن كانت طويلة، للحدّ من الأسلحة وأنتجت معاهدة القوة النووية المتوسّطة المدى.

يمثل الناتو، من الناحية المؤسّسية، مجمعا من المنظّمات المدنية والعسكرية. ويمثل مجلس شمال الأطلسي أعلى سلطة سياسية في الحلف. ويوفّر هذا المجلس وسيلة يمكن بواسطتها مناقشة القضايا الأساسية المتعلّقة بالمنظّمة و، بهذه الطريقة، يمكن للمجلس أن يظلّ في حالة اجتماع دائم. ويرأس اجتماعات المجلس الأمين العام، وهو، مثل نظيره في الأمم المتحدة، موظف مدني دولي. ومع أنه لا يوجد تصويت رسمي في المجلس، فإن مبدأ الإجماع يطبق، في الحقيقة، بحكم الواقع عبر الحاجة إلى التوصّل إلى توافق الآراء. وتعدّ لجنة تخطيط الدّفاع، رغم اسمها، أكثر من مجرّد لجنة للمجلس. ومن الأفضل وصفها بأنها لجنة مكمّلة. وتعكس لجنة شؤون الدّفاع النووي ومجموعة التخطيط النووي، اللتان أنشئتا في ديسمبر ١٩٦٦ تحت رعاية لجنة التخطيط الدّفاعي، الطابع النووي للحلف والحاجة إلى إنشاء آلية استشارية ما، يمكن أن يكون فيها إسهام من جانب جميع الأعضاء في صنع القرار النووي حتى لولم يكونوا يملكون هم أنفسهم أسلحة نووية.

ويرأس المنظّمة العسكرية للحلف اللجنة العسكرية التي تنطوي على قيادة ثلاثية: أوروبية وأطلسية وقناتية. وتتمركز قيادة أوروبا المتحالفة في بلجيكا، وقيادة الأطلسي المتحالفة في نورفولك فرجينيا وقيادة القناة المتحالف في نورثوود، المملكة المتحدة. وفي ١٩٦٦ انسحبت فرنسا من القيادة العسكرية (وعادت وانضمّت في ١٩٩٦). ويمثل أيسلندا التي لا تملك قدرات عسكرية، مراقب مدني.

التغييرات التي طرأت بعد الحرب الباردة: توسعة الناتو

وصف أول أمين عام للناتو، اللورد ايسماي (Lord Ismay)، بعبارة شهيرة، أهداف الناتو قبل ١٩٨٩ بأنها مصمّمة "لإبقاء السّوفيات خارجا، والأمريكيين داخلا والألمان أسفل". وقد أدّت الأحداث التي طرأت منذ نهاية الحرب الباردة إلى إحداث تغييرات أساسية في مجالين على الأقل (انحلال الاتحاد السّوفياتي وتوحّد ألمانيا) وفي المجال الثالث – التزام الولايات المتحدة بالدّفاع عن أوروبا – الخوف من عودة أمريكا إلى انعزالية جديدة. ومنذ أعلن الناتو

رسميا نهاية الحرب الباردة في إعلان تورنبري في يونيو ١٩٩٠ (بعد سبعة أشهر من سقوط جدار برلين) حدث تخمين مبرّر بشأن مستقبل الحلف. فالبعض رأى أن سبب وجود (raison d'être) قد زال: فالتحالفات تنشأ استجابة لخطر مشترك ظاهر، وتلاحم الحلف يرتبط بشدة الخطر واستمراره. لذا بالنظر لانهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السّوفياتية يمكن المجادلة بأن الناتو قد استمرّ إلى ما بعد زوال الحاجة إليه. ولهذه الحجّة وقع خاص لدى صانعي الآراء في الولايات المتحدة، حيث كان ينظر إلى الناتو، بشكل أساسي، على أنه التزام "أجنبي". فعلى سبيل المثال، قال الواقعي الجديد ك. ن. والتز (K. N. Waltz)، في شهادة أدلى بها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: "إن الناتو شيء آخذ في الاختفاء. والمسألة هي إلى أي مدى سيبقى مؤسّسة ذات معنى حتى مع احتمال بقاء اسمه على قيد الحياة." وقد جادلت رئيسة الوزراء السابقة، مارغريت ثاتشر، معارضة هذه الآراء بقوة، حيث قالت "المرء لا يلغي بوليصة تأمينه لمجرّد تضاؤل عدد السرقات في شارعه خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة" (McCalla, 1996) وبعبارة أخرى، قد يكون سلوك الروس قد تغيّر، لكن القلق إزاء قدرة روسيا العسكرية الباقية لا يزال قائما. فالتخلّي عن الناتو سيكون سابقا لأوانه وخطرا. ويوافق على ذلك معظم المحلّلين وصانعوالسياسة ضمن لجنة الأمن الأوروبية، الأطلسية، وتبقى القضية الرئيسية في تسعينيات القرن العشرين تحول التحالف وليس موته.

لقد كان الناتو دائما أكثر من حلف عسكري. فقد كان أثناء الحرب الباردة أداة سياسية ووسيلة لضمان التعاون بين أعضائه في المسائل الاجتماعية/ الاقتصادية فضلا عن المسائل العسكرية/ الدّبلوماسية (المادة ٢). وفي ١٩٩٠ اعترف إعلان لندن رسميا بأن الظروف التي تغيّرت جعلت الاعتماد على الخيار النووي أقل أهمية، ومنذ ذلك الحين أصبح النقاش يدور إلى حدّ كبير حول الأوجه السياسية والاجتماعية والسياسية للتعاون الأوروبي – الأطلسي. وهذا يشمل ناحيتين واسعتين: إعادة الانحياز إلى المنظّمات الأوروبية الأصلية (مثل الاتحاد الأوروبي) والتوسّع الجغرافي في أوروبا الوسطى والشرقية. وقد تبيّن أن التوسّع مثير للجدل من ثلاث نواح على الأقل: مسألة تحديد الدّول التي يتم قبولها كأعضاء جدد، وموقف الأعضاء الحاليين، والأهم من كل ذلك، ردّ فعل روسيا المحتمل.

ففيما يتعلّق بالأعضاء الجدد، وضع الناتو قائمة تتضمّن خمسة معايير أساسية: وجود ديمقراطية قائمة، احترام حقوق الإنسان، اقتصاد يقوم على أساس السوق، القوات المسلحة خاضعة لسيطرة مدنية وحسن علاقات الجوار. وقدّمت طلبات للانضمام إلى العضوية عشر دول (بلغاريا، جمهورية التشيك، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولونيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) وأعربت دولتان هما ألبانيا ومقدونيا عن الاهتمام بالانضمام، ممّا يجعل عدد المرشحين المحتملين اثني عشر. وفي جولة التوسع الأولى من المحتمل قبول ثلاث من تلك الدّول (بولونيا، هنغاريا وجمهورية التشيك). وتحبّذ إدارة كلينتون التوسّع، لكن بعض الأوروبيين يبدون الحذر، خوفا من أن تكون عملية التوسّع تمهيدا لانسحاب الولايات المتحدة في خاتمة المطاف. أمّا بشأن روسيا وهي أكبر عثرة محتملة في وجع التوسّع والتنويع، فقد تحرّكت أوروبا بحذر متنبّهة إلى عمق الشعور بالضيم من جرّاء "خسارة" أوروبا الوسطى والشرقية والخوف التاريخي من التطويق. لذا فقد عرض الناتو على روسيا عددا من المغريات بما في ذلك شراكة في السلام تتوخّى تعاونا أوثق بين الحلف وموسكو، بما في ذلك اجتماعات ٦ + ١ يجري فيها اتصال دوري بين وزيري الخارجية والدّفاع الروسيين ونظرائهما في الناتو. وقد تم إسباغ الطابع الرسمي على هذا التدبير في باريس في مايو١٩٩٧ – "القرار التأسيسي للعلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين الناتو والاتحاد الروسي". وتضمّنت هذه الاتفاقية التشاور بشأن أوجه سياسة الحلف، لكنها، وهوأمر حاسم، لا تعطي موسكوحق الفيتوبشأن رسم السياسة. وستكون الأبعاد الدقيقة للتوسّع وطابع العلاقة الروسية موضوع اجتماع قمة الناتو في مدريد في يونيو١٩٩٧. ومن المتوقّع أن يتألّف هذا من نسخة منقّحة لمبدأ كلينتون تبيّن رؤية الرئيس لنظام عالمي جديد في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن المحتمل أن يتصدّر "التوسّع" و "سياسات الباب المفتوح" الاجتماع بدلا من الاحتواء والتعايش لتشكل أساس استراتيجية أمريكا الأوروبية في الألفية الجديدة.

القانون الطبيعي Natural law

يشير إلى فكرة نظام طبيعي للقانون له وجود مستقل عن القانون العرفي أو الوضعي. يخضع البشر، وبالتالي الدّول، إلى مجموعة شاملة من القواعد المشتقّة من الطبيعة (أو من الله) والتي يمكن تمييزها بواسطة العقل. ويشكلّ عرف القانون الطبيعي أساس الفترة المكوّنة للقانون

الدّولي ومع أنه يمكن إرجاع سلفه إلى الفكر الروماني واليوناني (لا سيّما في مفهوم قانون الشعوب (jus gentium)) فإن أثره الكبير لم يتجلّ إلا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ومن المنظّرين القانونيين الدّوليين الذين اقترنت أسماؤهم بهذه المدرسة فيتوريا (Vitoria) (١٤٨٠ – ١٥٤٦)، سواريز (Suarez) (١٥٨٤ – ١٦١٧)، جنتيلي (Gentili) (١٥٥٢ – ١٦٠٨)، غروتيوس (Grotius) (١٩٨٣ – ١٦٤٥)، زوشيه (Zouche) (١٥٩٠ – ١٦٦٠) وبوفندورف (Puffendorf) (١٦٣٢ – ٩٤). وجميع هؤلاء الكتاب متفقون على أن جوهر المجتمع الدّولي هو احترام الحقوق والواجبات الاجتماعية المتبادلة التي من غير صنع الإنسان لكنها موجودة ضمنيا في النظام الطبيعي للأشياء. على أنه رغم شموليته الظاهرة، فإن عرف القانون الطبيعي والقيم المقترنة به هي مسيحية من حيث الأساس (مع أن غروتيوس سلّم، في معرض جداله بأن القانون الطبيعي هو المصدر الرئيسي لقانون الأمم، بأن هذا القانون من شأنه أن يبقى صالحا بمعزل عن الله).

وبهذه الطريقة فقد جرى التمييز بين المسيحيين الذين يشتركون بمفهوم عام بشأن الأصول الإلهية للقانون وغيرهم مثل العثمانيين الذين لا يشاركونهم في ذلك. ويتمثل جوهر هذا المبدأ في أن القانون مشتق من مبادئ العدل العامة. لذا فقد أعطي للقانون الطبيعي الأولوية على القانون التقليدي أو الوضعي. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أصبح المفهوم الوضعي الذي مفاده أن القانون من صنع الإنسان وأن القانون والعدل هما، بناء على ذلك، شيء واحد، هذا المفهوم أصبح الاعتقاد السائد وتلاشت مدرسة القانون الطبيعي واستمرت في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، حيث لا يزال القانون الطبيعي يعتبر الفلسفة الرسمية للقانون. وجرت في القرن العشرين محاولات علمانية لإحيائه بوصفه أساس القانون الدّولي (انظر بشكل خاص J. L. Brierly, 1958 و K. Lauterpacht, 1950). إن كون هذا المبدأ لا يميّز بين الدّول والأفراد وأنه ينطوي بالتالي على الغموض حول مسألة عضوية المجتمع الدّولي قد جعله يروق بشكل خاص لمنظّري حقوق الإنسان ولأولئك الذين يعتبرون مبدأ السيادة عقبة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية في العلاقات الدّولية.

الموارد الطبيعية Natural resources

تعتبر هذه عادة الأصول الماديّة لكوكب الأرض والتي يمكن تقسيمها إلى فئات موجودة في البر وتلك الموجودة في البحر. والأصول الأساسية من الفئة الأولى هي الأرض ذاتها. ويمكن تقسيم الأصول البحرية إلى تلك التي تخصّ المحيطات – مثل الأسماك – وتلك التي تخصّ قاع البحر. وتقسم الموارد الطبيعية إقليميا بين الدّول وتعدّ ملكيتها قانونيا ملكية سلع عامة أو خاصة. وتمثل المحيطات استثناء رئيسيا لهذا الوضع. وبموجب المبدأ التقليدي المتعلّق بحرية البحار والفكرة المعاصرة المتعلّقة بالإرث العام للبشرية فقد اعتبرت البحار استثناءات من هذا التمحور حول الدّولة. وفي حين أن مبدأ حرية البحار كان قصريا، أي أنه ليس لأحد سيطرة فيما يتجاوز المياه الإقليمية، فإن مبدأ الإرث العام ضمني، أي أن الموارد الطبيعية للمحيطات فيما يتجاوز الولاية القضائية للدّول الساحلية هي ملك للجميع (قانون البحار).

أمّا على الأرض فلا يوجد معادل لمبدأ الإرث الجماعي، مع أنه تجري الآن تحرّكات هامّة لتوفير منظور أكثر عالمية بشأن قضايا مثل غابات الأمطار الاستوائية. وتعتبر إزالة الأحراج مشكلة خطيرة في كثير من بلدان العالم الثالث. وقد أصبح من الواضح أن مقاربة قومية متمركزة حول الذّات لمعالجة هذه المشاكل لم تعد مناسبة وأنه يجب البحث عن حلول تعكس الهموم المشروعة العالمية وكذلك تلك المتمحورة حول الدّولة.

إنّ الموارد الطبيعية موزعة بشكل غير متساو بين الدّول في النظام. وقد ولّد هذا في الماضي، بل حتى في الحاضر، ولا يزال يولّد حالات تباين بدلا من حالات المساواة. ويميل المنظرون المهتمون بمفاهيم مثل القدرة والقوة إلى إدخال حالات التباين تلك في تحليلاتهم. وبهذه الطريقة يصبح تخصيص الموارد جزءا من تفسير ما يرى الكثيرون أنه حالة هرمية وتراصف طبقي. وتصبح هذه النزعة بارزة بشكل خاص حين يتعلّق الأمر بتحليلات أكثر تقليدية تستند إلى السياسة الدّولية.

كثيرا ما اعتبرت حالات التباين الشائعة في الموارد بين الدّول سببا يدفع إلى الصراع في السياسة الدّولية. فالمنازعات بين الأطراف الفاعلة حول الأرض هي من بين أكثر الصراعات الأساسية والسّائدة. وهذه المنازعات لا تتعلّق فقط أو دائما بالموارد الطبيعية، بل قد تكون للأرض أهمية رمزية منفصلة تماما عن مواردها الكامنة. على أنه حين تكون المنازعات

على الأرض تجري لأسباب اقتصادية في مجملها فمن المعقول الافتراض بأن الأطراف إنما يتنازعون على الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها.

انظر Resource wars (حروب الموارد)

التفاوض Negotiation

هو العملية التي يتفاعل فيها الفاعلون السياسيون الكلّيون من أجل تحقيق عدد من الأهداف التي لا يمكن أن تتحقّق، أولا تتحقّق على نحو مجد من خلال الاتفاق المشترك. فإذا توفّرت لطرف فاعل القدرة والاستعداد لتحقيق النتيجة منفردا فعندئذ لا حاجة إلى التفاوض. من هذا المنطلق يعتبر الدخول في عملية التفاوض اعترافا ضمنيا من جانب الأطراف بأن مصالحهم يتمم بعضها بعضا.

يقول فريد تشارلز ايكله (Fred Charles Ikle) (١٩٦٤) في مؤلّفه القياسي إنه من الممكن تحديد خمس فئات تحليلية عند البحث عن الأسباب التي تدعوالأطراف إلى التفاوض بغية الوصول إلى نتائج. أولا، بغية توسعة اتفاق قائم بينهم تمّ فيه اشتراط مدة محدودة للتّفاهم. بهذه الطريقة تعدّ اتفاقية سالت الثانية SALT II امتدادا لسالت الأولى. ثانيا، بغية تطبيع العلاقات كما هو الحال حين يقوم طرفان بإعادة العلاقات الدّبلوماسية. ثالثا، تنطوي اتفاقية إعادة توزيع على حالات يتفق فيها الأطراف على تغيير حالة راهنة معينة. وتشيع اتفاقيات إعادة التوزيع بعد نهاية حالة الحرب. فأطراف النزاع قد يقومون بمثل هذه التدابير. رابعا، يمكن التوصّل إلى اتفاقيات تجديد بغية إدخال أطراف جديدة. فمؤتمر فرانسيسكواعتمد إنشاء الأمم المتحدة. ونظر وعد بلفور بعين العطف لإقامة وطن لليهود في فلسطين عام ١٩١٧. وأخيرا يمكن الدخول في مفاوضات من أجل ما دعاه ايكله "مزايا جانبية". وقد يتفاوض الأطراف لمجرّد التوصّل إلى إدراك أوضح من بعضهم لأهداف بعض وللدّعاية لأنفسهم ولموقفهم.

تلك الفئات وضعت لأغراض تحليلية ويمكن جمعها عمليا (empiricaly). فوقف إطلاق النار قد يعتبر تطبيعا لوضع ما. على أنه في الحالة التي ينطوي فيها خلال مفاوضات الهدنة المذكورة قبول خط وقف إطلاق النار على تغيير في الأراضي، فعندئذ تحدث إعادة التوزيع. كما أنه من الممكن للأطراف الذين يقومون بتجديد اتفاقية ما إن يدخلوا شروطا جديدة ممّا يعتبر تجديدا. ومن الممكن أيضا إعادة توزيع القيم عند إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات. وهذا محتمل

بشكل خاص حين ينخرط الأطراف في التفاوض بشأن التعرفات، حيث يكون أساس التفاوض هو تجديد موقف متّفق عليه بشأن التعرفة ولكن مع إعادة التوزيع في الوقت نفسه. وقد تكون عملية التفاوض من أجل مزايا جانبية موجودة ضمنيا في أي من العمليات الأربع الأخرى.

تبدأ المفاوضات الرسمية بأن يصرح الأطراف عن مواقفهم. وفي بعض الأحيان تكون هذه الإجراءات مسبوقة بمفاوضات تتعلّق بتحديد الأطراف التي ستقوم بالمفاوضات وحتى التدابير المادية المتعلّقة بالاجتماعات. ومتى كانت جميع الأطراف على معرفة بطلبات الأطراف الأخرى فعندئذ تتاح لهم ثلاثة خيارات أساسية: قبول الاتفاق على الشروط المتوفّرة، أي على الشروط التي طرحها الأطراف الآخرون؛ أو محاولة تحسين الشروط المتاحة من خلال المساومة؛ أو قطع المفاوضات لعدم قبول أي من الخيارين السابقين.

يتمثّل التكتيك الأساسي في التفاوض بأن يقنع أحد الأطراف جميع الأطراف الآخرين بأن عرضه الحالي هو أفضل المتاح وأنه لا فائدة من المساومة حول الشروط لغرض تحسينها. ويتمثّل جوهر عملية المساومة بالسلوك الفعلي الذي يتمّ بموجبه تعديل الشروط والنتائج. وثمّة حيل متنوعة يمكن للأطراف استعمالها للتوصّل إلى صفقة مرضية. فمن الممكن التوصّل إلى اتفاق بتحديد موعد نهائي أو تاريخ نهائي لقبول الشروط المعروضة أو بإعطاء الانطباع بأن هذه الشروط يمكن أن تصبح أكثر تصلّبا إذا لم يتم التوصّل إلى اتفاق.

يتمثّل متحول أساسي في عملية التفاوض بالطريقة التي تحدّد فيها الأطراف القضايا موضوع البحث. وهذا الإدراك للقضايا يمكن أن يقرّر احتمال أو عدم احتمال حدوث المفاوضات على الإطلاق؛ ناهيك عما إذا كانت ستنجح أم لا. والقاعدة العامة هي أنه كلّما كانت الاختلافات حول القضية صغيرة كلّما ازداد احتمال نجاح المفاوضات. وبالعكس، كلّما اعتبرت القضايا مسائل مبدئية من حيث الأساس، كلّما أصبح الحلّ الوسط صعبا. وفي بعض الأحيان يتعمّد الأطراف التلاعب بالقضايا لجعل الاتفاق أكثر سهولة أو أكثر صعوبة، وأوضح حالة على ذلك هي تعمد توسعة نطاق القضايا لتشمل مسائل تتعلّق بالمبدأ. وإذا اتفقت جميع الأطراف من حيث المبدأ منذ البداية فعندئذ تزول تلك العقبة ويصبح بالإمكان التصدي للتفاصيل خلال المساومة. وفي بعض الأحيان يقوم الأطراف بربط القضايا بعضها ببعض. ويمكن القيام بذلك بغية اتخاذ موقف بنّاء، مثلا بعرض المبادلة في التنازلات، أو قد يكون مدمّرا بحيث يوسع نطاق جدول أعمال المناقشة بغية ممارسة الضغط. ومن المحتمل عندئذ أن يكون للطريقة التي

يرى بها الأطراف القضايا أثر كبير على نتيجة المفاوضات. فكلّما اتسعت بنية منطقة القضايا كلّما تضاءلت احتمالات النجاح لكن كلّما ازداد الربح إذا نجحت المفاوضات بالفعل. وعلى العكس فإن تضييق نطاق منطقة القضايا يزيد من احتمالات النجاح لكنّه يقلّص أهمية ما يتم الاتفاق عليه. وإذا فشلت المفاوضات في تلك الحالة الأخيرة فإن احتمالات إحياء المفاوضات بتاريخ لاحق تكاد تكون أكبر بالتأكيد. وهذا النوع من التدرجية يحتمل تكرارا كثيرا.

إن كامل مسألة العلاقة بين القدرة والتفاوض معقّدة. وهي تبسط أحيانا بالقول إن الأطراف يجب أن تسعى إلى "التفاوض من مركز قوة". وهذا الرأي ينطوي على الكثير من الصحّة السطحية، ويبدوسليما من منطلق حدسي. إلا أنه عند إمعان النظر فإن تلك الوصية تبدو خاطئة. فقد لاحظ كينيث بولدينغ (Kenneth Boulding) (١٩٦٢) بأن الأطراف "تملي" ولا تتفاوض من مراكز القوة. فموقف التكافؤ أكثر احتمالا لأن يؤدّي إلى النجاح في التفاوض من الفرق الكبير في القوة.

ومن الضروري في كثير من الأحيان التمييز بين المودّة والعداء كخلفية في المفاوضات. ويبدومن الصحيح حدسيا القول إن الأطراف يكونون أكثر ميلا للتوافق إذا كانوا أصدقاء منهم إذا كانوا أعداء. وفي حين أن التوافق بين الأصدقاء أكثر احتمالا، جزئيا على الأقل، لأن يكون النتيجة، من جرّاء القيم الإيجابية بين الأطراف، فإن التوافق بين الأعداء أكثر احتمالا لأن تفرضه الذرائعية النفعية. والمفاوضات بين الأصدقاء أكثر احتمالا، بشكل خاص، بأن توجد موقفا يتمثل بـــ "التفاوض بحسن نية". ومن حيث الأساس فإن هذا النقل من مفهوم قانوني دولي يعني التفاوض انطلاقا من رغبة حقيقية في التوصل إلى اتفاق بدلا من التفاوض من أجل تحقيق "مزايا جانبية". وعلى وجه التحديد، فإن "التفاوض بحسن نية" ينطوي على عدم الإصرار على موقف دوغماتي يحول دون التوصّل إلى اتفاق وقبول القاعدة الرئيسية للتوافق وهي الاستعداد لتقديم تنازلات بغية تأمين الوصول إلى اتفاق.

يتمّ التوصّل إلى اتفاق في معظم الأحيان من خلال الحلول الوسط إذا كان للمفاوضات أن لا تنهار. ومن أجل التوصّل إلى حلول وسط يتّفق الأطراف على تراجع جزئي عن مواقفهم السابقة. وهذا التراجع ليس متناسقا بالضرورة، وكثيرا ما يبدوطرف من الأطراف أنه سيخضع لطلبات طلبت منه من دون أن يسعى للحصول على شيء بالمقابل. فالنقطة الأساسية في الحلول الوسط، كما بيّن كينيث بولدينغ، هي أنه يتعيّن على جميع الأطراف أن يدركوا أن ثمن استمرار

الصراع أعلى من تكاليف خفض الطلبات. والحل الوسط هو في واقع الأمر عملية تنطوي على خطوتين، الأولى هي أن يسحب جميع الأطراف بعض طلباتهم بدلا من استمرار الوضع الراهن وبعد هذه الخطوة يمكن أن تجري المساومة على الشروط الفعلية للحل الوسط. ويمكن تسمية هاتين المرحلتين "الالتزام بتقديم حل وسط" و "مساومة الحل الوسط"، على التوالي.

وقد يكون الجوالطبيعي الذي تجري فيه المفاوضات ذا أهمية. وتحت هذا العنوان قد يكون لعوامل مثل المكان، عدد الأطراف ودرجة السرية أو العلنية أهمية. وكثيرا ما يعتمد اختيار مكان التفاوض على اعتبارات الحياد. وقد تتمثل اعتبارات أخرى بسهولة الاتصالات وطبيعة القضايا التي سيتمّ التفاوض بشأنها. ثم إن إدارة المفاوضات الثنائية أكثر سهولة، فالأسباب بديهية، لكنّها تنطوي على مخاطر تتمثل في أنه – إذا تمّ استبعاد أطراف ثالثة – فإنه لن يتم التشاور مع أصحاب مصالح هامين، ولذا فإنهم لن يشعروا بأنهم ملزمون بدعم أي اتفاق. وعلى العكس فإن المفاوضات متعدّدة الأطراف أقل عملية لكن ميزتها هي السماح لجميع الأطراف بأن تمثل. إن الجدل حول ميزات المفاوضات العلنية والسرية مشكلة قديمة، لكل من المثاليين والواقعيين آراء متشدّدة بشأنها. لكن هذه الثنائية مبالغ فيها عمليا (empirically). فلا يوجد تفاوض معاصر علني أو سرّي كلّيا. وفي هذا الصدد نجد أن فئتي العلنية/ السرية تشيران إلى نهايتي طيف متّصل يمكن تحديد فئة المفاوضات بينهما. وتتضمّن العوامل التي تؤثر في التحرّك نحو هذه النهاية أو تلك: مستوى الصداقة/ العداوة بين الأطراف، أسباب المفاوضات والحاجة المتصوّرة إلى دعم الجمهور خلال العملية ذاتها. إن مفاوضات CODESA التي أدّت إلى الانتخابات متعدّدة الأطراف الناجحة في جنوب إفريقيا تمثل تقريبا جميع الشروط آنفة الذكر.

الاستعمار الجديد Neo – colonialism

انظر colonialism (الاستعمار)

المذهب النفعي (الوظيفي) الجديد Neo - functionalism

نظرية أكاديمية للتكامل جاء بها بالأصل هاس (Haas) (١٩٥٨) نتيجة عمله المتعلّق بجماعة الفحم والصلب الأوروبية. وكما يشير المصطلح يعدّ المذهب النفعي (الوظيفي) الجديد تنويعا للمذهب النفعي (الوظيفي). وكلتا النظريتين تستند إلى الرأي الذي مفاده أن أفضل أسلوب

للتكامل هو الانطلاق من مجالات المصلحة المتبادلة والمتداخلة بطريقة تدريجية. وكثيرا ما يشار إلى ذلك في الأدبيات بأنه "مقاربة القطاعات" (sector approach). وتفترض النظريتان أن هذه القطاعات تتموضع على الأغلب في مجال قضايا الاقتصاد السياسي. وتفترض النظريتان أن ولاءات الناس لدولهم (دول الأمّة) ستضعف بشكل مطّرد عندما يرون أن للتكامل فوائد إيجابية عديدة وأن أفضل وسيلة للحصول عليها هي من خلال العلاقة المترابطة الجديدة.

يختلف المذهب النفعي الجديد عن المذهب النفعي من أوجه عدّة هامة. أولا أنه نظرية تكامل إقليمي وليس عالميا، وهو على وجه التحديد نظرية تتعلّق بكيفية تحقّق هذه العملية في أوروبا الغربية منذ ١٩٤٥. ومن خلال التركيز على إقليم ما بهذه الطريقة تمكّن أنصار المذهب النفعي الجديد من تحقيق اقتصاد كبير في المفاهيم والنظريات. ونقطة الضعف الرئيسية المتأصّلة في التركيز الإقليمي هي فقد قدر من سعة الرؤية من جراء ذلك. ثانيا، لقد كان أنصار المذهب النفعي الجديد أكثر اهتماما ببناء المؤسّسات من أنصار المذهب النفعي الأصليين. لقد كان هذا في ذهن ميتراني (Mitran) (١٩٧٥) حين دعاهم "النفعيين الفيدراليين" ومع ذلك فإن المذهب النفعي الجديد ذوتوجّه واضح نحو الأوجه السياسية للتكامل ومضامينه. والنقطة المركزية في هذا الرأي هي أنه بعد الشروع في التكامل القطاعي فإنه سينتشر إلى مجالات متشابهة من العمل، ولا سيّما في مجالات القضايا التي توجد فيها مستويات عالية من الترابط الفعلي أو المحتمل، حيث يكون من الصعب مقاومة انتشار التكامل. وعلاوة على ذلك عندما تبدأ جماعات المصالح ضمن الدّول الأعضاء في رؤية الفوائد الإيجابية للعملية فإنهم سيبادرون بالفعل إلى اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق مزيد من التكامل. لذا فإن الانتشار قد يكون شبه تلقائي أو يتم تنفيذه يدويا.

وقد أكّدت الحوادث التي جرت في أوروبا في خمسينيات القرن العشرين، على ما يبدو، الأهمية التفسيرية للمذهب النفعي الجديد. فقد تبع إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية محاولات أخرى لاتباع أسلوب التكامل القطاعي. ومع أن لجنة الدّفاع الأوروبية فشلت في تأمين مصادقة جميع أعضائها المفترضين، فقد أكّد، على ما يبدو، تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية ويوراتوم (Euratom) في يناير ١٩٥٨، أكد منطق تفكير أنصار المذهب النفعي الجديد. ويضع أنصار المذهب النفعي الجديد، ضمن البنية المؤسّسية للجماعة، ثقتهم العظمى في اللجنة. ومع أن الدّول الأعضاء هي التي ترشّح أعضاء اللجنة فإنهم يمثلون الاتجاهات فوق

القومية وليس الاتجاهات المتمحورة حول الدّولة في ذلك الترتيب. ومن المحتمل أن تصدر عن اللجنة مبادرات جديدة للتكامل والاعتراف بنزعات الانتشار. وقد أدّى استهلال برلمان أوروبي يتم انتخابه مباشرة بعد يونيو ١٩٧٩ إلى زيادة تعزيز مؤسّسات النفعية الجديدة داخل الجماعة.

يصدر المذهب النفعي الجديد عن المصدر الفكري ذاته للمدرسة السوسيولوجية السياسية الأمريكية المعروفة باسم "التعدّدية" (Pluralism). فهم يفترضون، مثل التعدّديين، أن السياسة نشاط جماعي وأن السلطة والنفوذ في المجتمعات الصناعية المتقدّمة موزعة بين عدد من الجماعات المتنافسة. وبما أن المنافسة وليس الصراع هي القاعدة، فإن طبيعة النشاط السياسي تكون مرهونة بتوافق رأي أساسي. وتختلف هذه الجماعات من حيث الدرجة وليس من حيث النوع وتكون السياسة عملية مساومة كثيرا ما يشار إليها بكلمة التدريجية. وتنسجم هذه الافتراضات التعدّدية انسجاما جيدا مع النقطة المشار إليها آنفا وهي أن المذهب النفعي الجديد يركز على مجال قضايا الاقتصاد السياسي بوصفه مهيّأ للتكامل. وبما أن المجتمعات الصناعية المتقدّمة تميل للانشغال بمسائل الثروة/ الرفاه، فإن مجموعة الافتراضات برمّتها تعزّز ذاتها. ولا عجب أن نجد أن أنصار المذهب النفعي الجديد يتوقّعون أن تكون السياسة على الصعيد فوق القومي مماثلة للسياسة على الصعيد القومي. فكلاهما تعتمد على المفاهيم التعدّدية ذاتها.

في ستّينيات القرن العشرين حدثت مواجهة بين المذهب النفعي الجديد والدّيغولية. وكانت نتيجتها التشكيك بالافتراضات، لا سيّما تلك المتعلّقة بالاتجاهات الدينامية للانتشار. فقد أصبح من الواضح أن الأفكار المستقاة من التعدّدية، المشار إليها آنفا، كانت بحدّ ذاتها تنويعات تابعة وأن النخب السياسية التي لها إدراكات مختلفة بشكل أساسي لن تتمكن من التعامل مع النظام ذاته بالطريقة ذاتها. ثم إنه بما أن هذه النخب كانت تمارس سلطة دستورية ضمن دول كل منها، لذلك فقد كانت قادرة ومستعدّة لممارسة سلطة الفيتوعلى جماعات مثل اللجنة. وأصبح أنصار المذهب النفعي الجديد يسلّمون الآن بأن مجلس الوزراء والمجلس الأوروبي يمثلان سلطة الفيتوهذه وأنه حدث تعزيز آخر للاتجاهات الدّيغولية من جرّاء انضمام المملكة المتحدة بعد ١٩٧٣.

إن ما يراه الكثيرون بأنه إعادة إطلاق التكامل الأوروبي في ثمانينيات القرن العشرين لم يقترن بإحياء أو إعادة تعريف هامين للمذهب النفعي الجديد. وبدلا من ذلك فقد كان تاريخ أوروبا قريب العهد خليطا من الكونفيدرالية والفيدرالية والنفعية الجديدة. ومن الواضح أن ما

يجري إيجاده، في حالة أوروبا، هو "اتحاد دول" وليس "دولا متحدة". ولهذه الاصطفائية مكان للنفعية الجديدة لكنها لا تقتصر على تلك النظرية.

الانعزالية الجديدة Neo - isolationism

خلافا للانعزالية يشير هذا المصطلح بشكل حصري إلى توجّه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ففي السياق الأمريكي، اعتبرت الانعزالية توجّه أمريكا الأقدم والأكثر استدامة لكنه توجّه ثار حوله الجدل وساد حوله الشك. وفي القرن العشرين ساد اعتقاد بأن أثر بيرل هاربور (Pearl Harbor) قد حذف الانعزالية من أجندة النقاش العام وأسبغ على المناقشة طابعا حضاريا. فقد بدا أن بيرل هاربور نقضت افتراضات سياسة جيل كان يسعى وراء أهداف أحادية تضع أمريكا في المقام الأول. وقد أدّت حوادث سبعينيات القرن العشرين، لا سيّما نتيجة حرب فيتنام، إلى عودة ظهور الانعزالية، التي أصبحت الآن تدعى الانعزالية الجديدة، إلى المناقشة العامة. وأدّى أثر الأفولية المتزايد على المواقف الأمريكية من العلاقات الدّولية إلى إرجاع الكثيرين لجذور أمريكا بحثا عن نموذج بديل عن النزعة الدّولية.

وعلى غرار المذهب النفعي فإن المذهب النفعي الجديد يمثّل طيفا واسعا من الطموحات والافتراضات والمواقف. ويميل الواقعيون إلى أخذ نقطة انطلاقهم من فكرة المصلحة القومية ليهتدوا بها في تقييمهم لدور أمريكا. ومفاد نسخة المصلحة القومية للنفعية الجديدة المنطلقة من نظرة "واشنطونية"(Washingtonian) واسعة هي أن أمريكا لم يعد يسعها تحديد أمنها من منطلق عالمي دولاني. فنهاية الحرب الباردة يجب أن تدلّ على أنِ الدوام رذيلة والمرونة فضيلة. فانخراط أمريكا بالعالم الخارج عن نصف الكرة الذي تقع فيه يجب أن يكون اصطفائيا أو أن تمليه الأولويات القومية قبل كل شيء. إن "جنون الأحلاف" (Pactomania) ظاهرة من ظواهر الحرب الباردة لم تعد أمريكا بحاجة إليها. وقد جادل كتاب مثل كاربنتر (Carpenter) (١٩٩٢) بأنه يتعيّن على أمريكا أن تصدر إعلان استقلال استراتيجيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، في حين أن تونلسون وآخرين (Tonelson et al) (١٩٩١) جمعوا بين الانعزالية الجديدة والمركنتلية الجديدة لمواصلة مناقشة المواضيع الواردة في مؤلّف كينيدي (١٩٨٨) حول التكاليف الاقتصادية لسياسة أمنية عالمية. فقد انضمّت قوى الليبرالية إلى الواقعية في نموذج الانعزالية الجديدة. فالانعزاليون الجدد الليبراليون يرون، انطلاقا من مواضيع متأصّلة في

الاستثنائية (Exceptionalism) الأمريكية، انخراط أمريكا في التزامات أمنية "مربكة" وسيلة ورّطت الولايات المتحدة بشكل حتمي في خوض معارك الآخرين وفق أوضاع تمسّ بدورها نموذجا تحتذيه بقية الأمم. وتمثل الحركة المناهضة للحرب أثناء حرب فيتنام ومتلازمة فيتنام بعدها دلالات تنظيمية وتصورية لمدى ما يترتّب على الانخراطات الأجنبية من تكاليف محلّية. وتمثل فرضية الرئاسة الإمبراطورية (Schlesinger 1974) تحذيرا صحّيا لأثر التورّطات الأجنبية على توازن الدستور الأمريكي.

وكما قال ماك غرو(McGrew) (١٩٩٤) فإن الانعزالية الجديدة تنطوي على مقاربة خاصّة للاشتباكات العسكرية وعلى اهتمام جديد للانبعاث الاقتصادي والاجتماعي داخل أمريكا. وبهذا المعنى فإن نموذج الانعزالية الجديدة يرفض التبجح بالانتصار في الحرب الباردة ويفضل عليه تقييما أكثر رزانة للمنتصرين والخاسرين في الحرب الباردة. وتؤكد دراسات الرأي العام، على ما يبدو، شعورا قويا كامنا بالانعزالية لدى جماهير الشعب في الولايات المتحدة، ممّا يؤكّد الأثر المستديم لهذا التوجّه على الدّبلوماسية الأمريكية.

الليبرالية الجديدة Neoliberalism

يشار إليها أحيانا بعبارة "المؤسّساتية الليبرالية الجديدة" (neoliberal institutionalism) وهذا المصطلح يميّز الليبرالية الجديدة عن التنويعات السابقة لليبرالية مثل الليبرالية "التجارية" (النظريات التي تربط التجارة الحرّة بالسلام)، والليبرالية "الجمهورية" "السوسيولوجية" (نظريات التكامل الدّولي). تعد الليبرالية الجديدة والتي تشمل جميع ما سبق بصفة عامة أشمل تحد نظري للمعتقدات التقليدية في النظرية الدّولية السائدة. (انظر Bald win 1993).

إن التهمة الرئيسية الموجّهة إلى الواقعية السياسية هي انشغالها بالحرب/ السلم والبعدين العسكري/ الدّبلوماسي للعلاقات الدّولية وتركيزها على الدّولة الأمة بوصفها الطرف الفاعل الأساسي. وفي أن الليبراليين الجدد لا ينكرون الطابع الفوضوي للنظام الدّولي، فإنهم يجادلون بأن أهميته وأثره قد بولغ بهما وأن الواقعيين/ الواقعيين الجدد، إضافة لذلك، يقلّلون من قيمة تنويعات السلوك التعاوني الممكنة ضمن مثل هذا النظام اللامركزي. ويجادلون بأن التركيز على ورطة الأمن يقيد كثيرا نطاق ومجال العلاقات الدّولية ويجعلها مفارقة تاريخية كنموذج للعلاقات الدّولية. بل إن الليبراليين الجدد يعرفون "الأمن" من منطلقات أوسع نطاقا من تعريف

الواقعيين الجدد: فهم يبتعدون عن قراءة جغرافية/ عسكرية للمصطلح ويؤكدون على أن قضايا الثروة/ الرفاه وقضايا البيئة اعتبارات لا تقل أهمية. لذا فهم يركّزون على بناء المؤسّسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب "المطلقة" بدلا من المكاسب "النسبية" بوصفها استراتيجيات ملطفة في ساحة شبه قديمة مهجورة. ومع أن دول الأمّة لا تزال أطرافا فاعلة هامة فإن قدرتها على تحقيق النتائج قد تقلّصت، لا سيما بشأن الكثرة المفرطة للقضايا التي تتجاوز الحدود السياسية. فبدلا من أداة واحدة يفضل الليبراليون الجدد نموذج الطرف الفاعل المختلط الذي يشمل المنظّمات الدّولية والمنظّمات عبر الوطنية والمنظّمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من اللاعبين من غير الدّول. فديناميات العلاقات الدّولية تنشأ من مصادر متعدّدة تنطوي على خليط من التفاعلات التي لم ترصدها النظريات الواقعية/ الواقعية الجديدة التبسيطية (وإن كانت أنيقة واقتصادية). ويشير كيوهان (Keohane) وناي (Nye) (١٩٧٧) إلى هذه العملية بوصفها ترابطا معقّدا ويجادلان بأن حصرية الواقعية الجديدة تفشل في رصد تعقيدات السلوك الدّولي وتشوّه الواقع بشكل خاص؛ من جرّاء تجاهل المؤسّسات والعمليات والقواعد والمعايير التي توفّر قدرا من الحكم في بيئة فوضوية في أساسها. والخلاصة يجادل الليبراليون الجدد بأن أجندة العلاقات الدّولية قد توسعت كثيرا في القرن العشرين، لا سيّما في المجالات غير العسكرية المتعلّقة بالثروة / الرفاه/ البيئة. لذا فإن من المحتم على النظريات التي تركز على مجالات القضايا العسكرية/ الدّبلوماسية أن تكون أحادية الأبعاد، لأنها ملتصقة بالماضي وعاجزة عن التعامل مع التغيير الشمولي.

ومن جانبهم، يجادل الواقعيون الجدد بأن الليبراليين الجدد يبالغون في مدى ما تستطيع المؤسّسات فعله لتخفيف الفوضى، ويقلّلون من قوة القومية والمتانة المطلقة لدولة الأمّة. ومع أنهم يسلّمون بأن التعاون ممكن في ظل الفوضى فإن تحقيقه والمحافظة عليه أكثر صعوبة مما يدّعي الليبراليون الجدد. وفي هذا الصدد، فإن مستقبل الاتحاد الأوروبي يعتبر اختبارا هاما لكلتا النظريتين. أمّا المنظّرون النقديون وما بعد الحداثيين فإنهم يرون كلتا المقاربتين على خطأ، لأن كلتيهما متوضّعتان في "الفوضى الإشكالية" (anarchy problematique). فالفروقات المتبجح بها كثيرا هي في الحدود الدنيا في الواقع. ويميل الواقعيون الجدد إلى دراسة قضايا الأمن؛ في حين يركز الليبراليون الجدد على القضايا الاقتصادية. وكل منهم منشغل على حدّ سواء بالصراع والتعاون ضمن بيئة مساعدة ذاتية، ولذا فإنهم يفترضون من منطلق نقدي أن الفاعلين يتصرفون

بوصفهم أنانيين يسعون إلى تحقيق أقصى ما يمكن من القيمة. والأمر الأهم هو أنه ما من واحدة من المقاربتين تتصدّى نقديا للافتراضات المعيارية المسبقة للنظام الفوضوي الذي تعملان ضمنه. وبهذا المعنى فإنهما تقبلان التعريف السائد للحالة وكلتاهما مغروسة في مفهوم متميّز من الوضع الراهن للعلاقات الدّولية وتتجنّبان تفسيرات المقاربات التي لا تقوم على أساس نظرية الاختيار العقلاني.

المركنتلية الجديدة Neo - mercantilism

هي كما يدلّ على ذلك اسمها انبعاث للمركنتلية. ويستشهد عادة من الناحية التاريخية بمثالين لهذا الانبعاث. أولا، الفترة بين ١٩١٩ و١٩٣٩ و، ضمن ذلك الإطار الزمني، الفترة بعد الكساد الكبير لعام ١٩٢٩ – ٣٣. ثانيا، الفترة منذ ١٩٧٠ عندما بدأ نظام بريتون وودز (Bretton Woods) للتجارة والمدفوعات يتداعى حين بدا أن الهيمنة الأمريكية موضع المزيد من الشكوك. والذي يربط بين هاتين الفترتين هو أن الدّول في الحالتين كانت تستخدم الحمائية بأشكال مختلفة كأداة اقتصادية لعزل أنفسها عن الأحداث والظروف الخارجية؛ وكان الهدف من ذلك، كما هو دائما، تحقيق فائض في الموقف التجاري للحساب الجاري وذلك بأن تصدّر أكثر ممّا تستورد في مستوى معيّن من النشاط الاقتصادي.

ومنذ أن انطلقت فكرة المركنتلية أول الأمر وأقيمت بذلك رابطة بين السياسة الاقتصادية الخارجية والأهداف والتوجهات الإجمالية، فقد حدثت تغييرات هامة في التوقعات التقليدية للأفراد والجماعات عن الدور المناسب للدّولة، داخليا وخارجيا. وقد أدى، بشكل خاص، نمو الأفكار حول دولة الرفاه وازدياد التسليم بأن مجالات قضايا الثروة/ الرفاه هي مهام مركزية يتعين على الحكومات التصدّي لها ومطامح مركزية للشعوب، إلى تحول كمّي في نطاق ومجال النشاط الحكومي. ففي حين كان ينظر إلى الحمائية في القرن السادس عشر بوصفها وسيلة لزيادة سلطة الدّولة، فإنه كثيرا ما ينظر إليها الآن كوسيلة لحماية مستوى العيش، واحتمالات العمالة ونمو أهداف الدّولة. إن المركنتلية، أو المركنتلية الجديدة، تخدم أسيادا أكثر ممّا كانت تفعل و، لذا، فإنها تعتبر حميدة أكثر ممّا كانت عليه في يوم من الأيام.

وقد انتهت التجربة الأولى للمركنتلية في القرن العشرين بالحرب العالمية الثانية وظهور الولايات المتحدة بوصفها الطرف الفاعل المهيمن بعد ذلك. وقد ساد توافق في الرأي في الوقت

الذي جرت فيه مفاوضات بريتون وودز ومفاده أن الليبرالية الاقتصادية كانت شيئا إيجابيا وأنه يتعيّن مقاومة أي انحراف عن المعيار المعتاد – كالذي يمكن أن ينطوي عليه التحرّك نحو الحمائية/ المركنتلية الجديدة. وبصفة عامة يتعين على نظام الاتفاق العام للتعرفات والتجارة (الغات) أن يشجع هذه النزعات الليبرالية ولكن من خلال السماح للدّول بإنشاء اتحادات جمركية وأسواق مشتركة ضمن النظام ذاته. وكان الغات يعزّز النزعات الحمائية ضمن النظام.

لقد أضعفت إدارة الغات الليبرالية المركنتلية الجديدة وشجّعتها من وجهتين: أولا، عزّزت كتل الدّول استنادا إلى القرابات الإقليمية وثانيا، ضمن هيكل الكتل، أتاحت للدّول المشاركة التمييز ضدّ من هم خارج الكتلة التجارية/ السوق المشتركة. وقد بلغ التمييز ذروته في السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي. وتمثل السياسة الزراعية المشتركة مثالا نموذجيا للمركنتلية الجديدة من جوانب عدة: فهي تسعى لحماية المصالح المحلّية والتأثير في جماعات اللوبي (lobby) من المنافسة الخارجية، وتتعمّد رفع الأسعار داخل السوق بالنسبة للأسعار العالمية، وتؤدّي إلى الإفراط في الإنتاج من جانب الوحدات الهامشية/ غير الاقتصادية، وتشجع الإغراق، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة تشويه السوق العالمية. ومن حيث ما يمكن أن يدعى بالمركنتلية "الكلاسيكية"، تشجّع السياسة الزراعية المشتركة الناس على التفكير من منطلق أمن الواردات بدلا من اقتصاد الإنتاج وفعالية السعر. وتوفّر في الوقت نفسه مخزونات من الغذاء الفائض الذي يمكن توزيعه على شكل مساعدة اقتصادية لأغراض سياسية.

يجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن الاتحاد الأوروبي هو الحامل الوحيد لراية المركنتلية الجديدة في النظام الراهن. فإحدى خصائص هذا النوع من الاقتصاد السياسي هي أنه يثير الرد الانتقامي، تدابير واحدة بواحدة وحتى حروبا تجارية. فمن منظور الليبراليين الاقتصاديين تصبح المركنتلية الجديدة عادة سيئة يتعلم الآخرون مضاهاتها بسرعة.

الواقعية الجديدة Neorealism

تسمّى أحيانا الواقعية البنيوية وتمثل منظورا نظريا يقترن بكتابات ك. ن. والتز (K. N. Waltz)، لا سيّما كتابه الهام "نظرية السياسة الدّولية" (Theory of International Politics) (١٩٧٩، انظر خاصة الفصلين ٥ – ٦). ومع الاحتفاظ بالكثير من السمات الأساسية للواقعية "الكلاسيكية" (مثل كون الدّول أطرافا أحادية عقلانية أساسية وكون القوة مفهوما تحليليا

مركزيا)، فإن الواقعية الجديدة توجّه الانتباه إلى الخصائص البنيوية لنظام دول دولي وليس إلى وحداته المكونة. ويشير مفهوم "البنية" هنا إلى "تنظيم" و "ترتيب" أجزاء النظام ذاته، وحسب صيغة والتز فإن القيود البنيوية للنظام العالمي ذاته، وليس ما تعزوه وحدات مكوّنة معيّنة، هي التي تفسّر إلى حدّ بعيد سلوك الدّول وتؤثر في النتائج الدّولية. وكما قال والتز: "إن الواقعية الجديدة، من خلال تصويرها لنظام سياسي دولي في مجموعه، فيه مستويات بنيوية ومستوى وحدات متميّزة ومترابطة في الوقت نفسه، تقيم استقلالية السياسة الدّولية وبالتالي تجعل النظرية عنه ممكنة. وتطوّر الواقعية الجديدة مفهوم بنية النظام الذي يقيد المجال الذي يتعامل معه الذين يدرسون السياسة الدّولية وتمكنهم من رؤية كيفية تأثير بنية النظام وتنويعاته في الوحدات المتفاعلة والنتيجة التي يحققونها. فالبنية الدّولية تبرز من خلال تفاعل الدّول ثم تحول دون قيامهم ببعض الإجراءات وتدفعهم في الوقت نفسه نحو إجراءات أخرى (Waltz, 1990).

وبعبارة أخرى، إن "البنية" هي التي تشكّل وتقيد العلاقات السياسية للوحدات المكوّنة. فالنظام لا يزال فوضويا، ولا تزال الوحدات تعتبر مستقلّة، لكن الاهتمام بالمستوى البنيوي للتحليل يسمح بظهور صورة للسلوك السياسي الدّولي أكثر ديناميةً وأقل تقييدا. فمن جرّاء تركيز الواقعية التقليدية على الوحدات وخصائصها الوظيفية، فإنها لا تستطيع تفسير التغييرات التي تطرأ على السلوك أو على توزيع السلطة والتي تحدث بمعزل عن التقلبات التي تجري ضمن الوحدات ذاتها. ومن جهة أخرى، فإن الواقعية الجديدة تفسّر كيف تؤثر البنى في السلوك والنتائج بصرف النظر عن الخصائص التي تعزى إلى السلطة والمركز.

لقد جادل والتز بأن النظام الدّولي يعمل مثل سوق "يتوسط الفاعلين الاقتصاديين والنتائج التي يحققونها. فهو يتحكم بحساباتهم وسلوكهم وتفاعلهم" (صفحة ٩٠ – ٩١). لا يقبل جميع الواقعيين الجدد الصورة التي رسمها عن السوق بوصفه ميدان القوة الأساسية للعلاقات الدّولية، لكنهم جميعا يقبلون المقولات الأساسية عن مركزية الدّولة بوصفها فاعلا عقلانيا أحاديا وعن توزع السلطة (أي البنية الإجمالية المنهجية) في تحليل سلوك ونتائج ومدركات صنع القرار العائدة للدّول بعضها إزاء بعض. لقد ولّدت إعادة تركيب والتز للواقعية السياسية الكثير من الاهتمام والنقد، لا سيّما من جهة الليبراليين الجدد و، بطريقة أكثر رفضية، من جهة المنظّرين الناقدين وما بعد الحداثيين، لكن القليلين هم الذين ينكرون أن "نظرية السياسة الدّولية" هي دفاع أكثر حنكة عن الواقعية وعن نظرية ميزان القوى في النظرية الدّولية المعاصرة.

انظر Agent - structure (العامل – البنية)

التداخل Nesting

مصطلح يقترن بالمذهب الليبرالي الجديد الذي يجادل بأن الدّيمقراطيات المتقدّمة تشترك في مجموعة من المصالح المشتركة وبالتالي فإنها في مركز يسمح لها بالسعي للحصول على مكاسب "مطلقة" وليس "نسبية"، حيث إن تدابيرها الاقتصادية "متداخلة" بعضها ضمن بعض في تحالفات استراتيجية سياسية أوسع نطاقا. وهكذا فإن "التداخل" يعزز التعاون والمطاوعة إذ إن الحلفاء يستريح بعضهم إلى نجاحات بعض في الميدان الاقتصادي حيث إن هذا يقوّي قدرتهم العسكرية المجتمعة. وهذا الرأي هو عكس رأس الواقعيين الذي مفاده أن الدّول لا يمكنها أبدا أن لا تبالي بمكاسب الدّول الأخرى: ففي الترتيبات التعاونية فإنها دائما تشعر بالقلق لاحتمال تحقيق شركائها مكسبا أكثر ممّا تحقّقه هي. فنظريات التداخل متموضعة في مناقشات الواقعيين الجدد/ الليبراليين الجدد حول طبيعة الفوضى وعواقبها. (انظر Keohane 1984).

الحيادية Neutralism

يشير مصطلح الحيادية، الذي أخذ يحلّ محلّه مصطلح عدم الانحياز، إلى الإعلان عن عدم المشاركة في صراعات محددة وعن معاملة جميع الأطراف دون تحيّز. وليس من الضروري أن تنطبق هذه السياسة على جميع الصراعات الدّولية حيث إن المحايدين يمكن أن يكونوا منتمين إلى تحالفات إقليمية. لذا من الممكن اتخاذ موقف الحياد إزاء صراع معيّن والمشاركة الفعالة في صراع آخر. فالهند، مثلا، أعلنت عن حيادها في الحرب الباردة مع المحافظة على التزامات إقليمية قوية. وكثيرا ما تعتبر الحيادية موقفا مفيدا بغية خدمة المصالح الأمنية للدّول الجديدة والضعيفة نسبيا ضمن النظام الدّولي. فعدم الانحياز إلى أحد من الأطراف قد يعزّز احتمالات الاستقلال الحقيقي في عالم ثنائي المحاور وقد يخدم أيضا مهمة محلّية هامة بحيث يتمكّن النخب من صنّاع القرار من تجنّب التهمة بأنهم أدوات بيد طرف دولي ما أو بيد طرف آخر. كما أن له ميزة إتاحة حرية التصرف والمرونة للدّولة المحايدة. وفي الواقع كانت إحدى مزايا عدم الانحياز في فترة الحرب الباردة أنها ساعدت على تقويض صلابة التمحور الثنائي وفي إجبار القوى العظمى على توسعة نطاق سياساتها. فقد تمّ، بشكل خاص، تركيز

الانتباه على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية على حساب سياسات المجابهة الأضيق نطاقا. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في الجمعية العامة لمنظّمة الأمم المتحدة.

يجب التمييز بين الحيادية (neutralism) والحياد (neutrality) الذي له معنى قانوني محدّد وكذلك بينها وبين الانعزالية (isolationism) التي، تنطوي، اسميا على الأقل، على الانفصال التام عن الشؤون الدّولية وربما عدم المبالاة بها.

الحياد Neutrality

يختلف هذا المصطلح عن مصطلح الحيادية (neutralism) الذي كثيرا ما يكون موضع التباس معه من حيث إنه مفهوم قانوني ينطوي على حقوق وواجبات مشرّعة قانونيا بالنسبة لكل من الدّولة التي تمتنع عن الاشتراك في حرب من الحروب وبالنسبة للمتحاربين أنفسهم. وكما هو الحال بالنسبة لمفاهيم قانونية دولية أخرى فقد تكوّنت قوانين الحياد بشكل رئيسي بموجب معاهدات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم دخلت في القانون العرفي ثم جرى تقنينها بموجب قرارات قضائية واتفاقيات دولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومع أن الحياد معترف به في ميثاق الأمم المتحدة إلا أنه ما من عضويمكنه اتّخاذ موقف الحياد إذا أجاز مجلس الأمن اتخاذ إجراء ما مقترح ضدّ طرف معتد. بهذا المعنى، فإنه قد يتعارض مع مفاهيم الحرب العادلة. وبصفة عامة، تعتبر دولة ما حيادية إذا لم تقم بالقول أو بالفعل بإعلان الدعم لطرف أو لآخر من المتحاربين. في تلك الحالة يتم تحديد بعض الحقوق والواجبات. على سبيل المثال، لا يجوز للمتحاربين انتهاك سلامة أراضي المحايدين. ويتعيّن احترام أنشطتهم التجارية برّا وبحرا وجوّا شريطة أن يجيزها القانون الدّولي. ومن جهتهم، يتوجب على المحايدين أن يظلّوا غير منحازين، وأن لا يساعدوا أيّا من المتحاربين بشكل مباشر أو غير مباشر ومن المفترض أن لا يسمحوا لمواطنيهم بالقيام بذلك. ويتعيّن عليهم، بشكل خاص، عدم السّماح باستخدام أراضيهم لأغراض حربية. ومن الواضح أن التمتّع بهذه الحقوق لا يقوم على أساس وطيد ويجب عدم الخلط بين الحياد والتجريد من الصفة العسكرية. وفي الواقع، بالنظر للشروط التي يفرضها القانون الدّولي، فإن الحياد ينطوي على قدرة الدّولة المحايدة على الدّفاع عن سلامة أراضيها.

يمكن الإعلان عن الحياد بتصريحات من طرف واحد، كما فعلت الولايات المتحدة في ١٧٩٣، وكذلك من خلال معاهدات متعدّدة الأطراف. وفي ١٨١٥، مثلا، تم ضمان الحياد الدائم

لسويسرا في مؤتمر فيينا. وتمّ بعد ذلك إعادة تأكيد ذلك بموجب معاهدة فرساي في ١٩١٩، ومن قبل عصبة الأمم في ١٩٣٣. وفي ١٨٣٠ أعلن مؤتمر لندن حياد بلجيكا (لقد كان بسبب انتهاك ذلك أن دخلت المملكة المتحدة الحرب العالمية الأولى رسميا). وفي ١٩٠٧ أعاد مؤتمر سلام لاهاي الدّولي الثاني تأكيد حصانة أراضي الأطراف المحايدة وقنّن حقوقهم وواجباتهم في البحر. وتنطوي المجالات الصعبة في هذا الصدد على قوانين الحصار، وتحديد التهريب وكامل عملية الشحن البحري المحايد المتنقل بين مرافئ المتحاربين. أما القضايا التجارية فمن المعروف أنها شائكة وقد تضمنت عبارة "السفن الحرة تعطي الحرية للسّلع" القاعدة العامة بهذا الصدد. وبعبارة أخرى فإن جنسية السفينة هي التي تحدّد وضع حمولتها. فسلع العدوالمنقولة بواسطة سفينة حيادية، إذا لم تكن من فئة السّلع المهربة، لا تخضع للمصادرة. على أن المقصود بـــ "السّلع المهربة"، كما هو الحال في أشياء عديدة أخرى، كثيرا ما يكون أمرا ذاتيا، ونادرا ما كان المتحاربون يترددون بالتدخّل إذا كان يوجد أي احتمال على الإطلاق بأن ينطوي النشاط المحايد على تقديم العون والمساعدة للعدو. وقد تم تجاهل حقوق الحياد إلى حد كبير في الحربين العالميتين وكانت قلة من الدّول – باستثناء سويسرا والسويد – هي التي رأت في الحياد سياسة قابلة للاستمرار من أجل المحافظة على استقلالها. وفي ظروف الحرب الشاملة أو النووية يبدوالحياد أمرا غريبا. على أن معاهدة السلام النمساوية نصت عام ١٩٥٥ على التحييد الدّائم للنمسا. ومع أن هذا كان تحييدا ذاتيا من الناحية الشكلية، إلا أن الاتحاد السّوفياتي عزّزه ووافقت عليه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. لذا يصعب تقدير مدى استقلالية النمسا من مجرّد إذعانها في هذا الصدد.

ومن المفاهيم الأخرى المقترنة بالحياد "الأراضي المحايدة" و "المناطق المحايدة". ويشير المفهوم الأول إلى أراض غير مأهولة تفصل بين دولتين وتخضع لإشراف مشترك، مثل الأرض الصحراوية على حدود العراق والعربية السعودية أو تلك التي تفصل بين العربية السعودية والكويت (التي جرى تقسيمها في الواقع عام ١٩٦٥ بعد اكتشاف بحيرات النفط). أمّا "المناطق المحايدة" فهي تشير إلى مناطق صحّية أو أمنية يتمّ تحديدها في أثناء حرب من الحروب، بغية حماية السكان المدنيين تحت إشراف الصليب الأحمر الدّولي. وقد تمّ تحديد تلك المناطق في مدريد أثناء الحرب الأهلية الإسبانية لعام ١٩٣٦ وأصبحت منذ ذلك الوقت مألوفة لا سيما في صراعات الشرق الأوسط. فقد نصّت المادّة ١٤ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ على

إقامة والاعتراف بمناطق صحّية وأمنية تمّ تخصيصها بشكل محدّد للجرحى والمرضى (سواء كانوا مقاتلين أو غير مقاتلين) ولحماية السكان المدنيين. وبالطريقة نفسها تم الإعلان عن "ملاذات آمنة" من قبل الأمم المتحدة والحلفاء في البوسنة والعراق أثناء الصراعات التي جرت في يوغسلافيا وفي حرب الخليج.

التحييد Neutralization

التحييد حياد دائم. وهو مفهوم يدلّ على وضع ويطلق عادة على الفاعلين من الدّول، مع أنه يمكن تحييد أي إقليم أو أي أرض. وبما أن شرط التحييد هو الدّيمومة في هذه الحالة، فإن القواعد الأساسية الدّبلوماسية تنطبق في حالة السلم والحرب. فوضع التحييد يمكن، في ظروف استثنائية، اعتباره لا يتلاءم كلّيا مع عضوية بعض المنظّمات الحكومية الدّولية وإن لم تكن تحالفات. وتمثّل سويسرا الحالة النموذجية لهذه الحالة المقيدة للتحييد. وعلاوة على تجنّب التحالفات. فإن تلك الدّولة قد اعتبرت أيضا العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لا تتلاءم مع وضعها الحيادي.

يجري أحيانا تنفيذ التحييد بموجب اتفاق بين عدد من الفاعلين من الدّول من المهتمّين بالموضوع – ويشار إليهم بصفتهم ضامنين – والدّولة التي ستكون موضع تفاهم التحييد. ويمكن في بعض الأحيان أن يفرض التحييد ذاتيا – كما هو حال النمسا بعد ١٩٥٥ – لكن هنا أيضا لا بد من الدعم الضمني من أطراف خارجية. وبهذا المعنى يمكن اعتبار هذا التحييد بوصفه تولّي حقوق وواجبات متبادلة. فالدّولة الفاعلة المعنية تعلن عن نفسها بأنها محايدة ومقابل ذلك توافق الأطراف الخارجية على احترام هذا الوضع. ويمكن، من منظور المصالح الخارجية، اعتبار التحييد وسيلة ناجعة لعزل أراض متنازع عليها وردع تدخّل خارجي. ويمكن اعتباره نتيجة لذلك نظاما لإدارة الصراع. ويجب عدم الخلط بينه وبين التجريد من الصفة العسكرية وفي واقع الأمر نادرا ما كانت الدّول التي أصبحت لها صفة الحياد دولة مجرّدة من الصفة العسكرية.

ينطوي التجريد من الصفة العسكرية على الحرمان من القوة العسكرية المنظّمة؛ ولا ينطوي بالضرورة على ضمانات خارجية بشأن الاستقلال أو سلامة الأراضي. وتعدّ الحيادية أيضا ظاهرة مختلفة مع أن فيها نقاط تشابه. فخلافا للتحييد، قد يتضمن وضع الحيادية التزامات خارجية عسكرية ودبلوماسية وسياسية.

لقد كان التحييد وسيلة شائعة لإدارة الصراعات في ظل نظام ميزان القوى. وقد تمّ، بشكل خاص في القرن التاسع عشر، اتخاذ عدد من المبادرات لإنشاء دول لتكون حيادية دائمة. وكانت سويسرا الأولى في هذا الصدد لكن لعل مثال بلجيكا أفضل إذا أردنا أن نبحث عن حالة معينة لعواقب ميزان القوى. وقد توطّد حياد واستقلال بلجيكا في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد اعتبر هذا الوضع، بشكل خاص من جانب المملكة المتحدة، على أنه يشكّل دولة حاجزة، أولا للمصالح الفرنسية، ثم للمصالح الألمانية في المنطقة. ولقد كان انتهاك حياد بلجيكا في ١٩١٤ هو الذي أدّى إلى تدخّل بريطانيا في العنف القارّي لذلك الصيف.

لقد ظلّ للتحييد أنصاره في النظام المعاصر ويبين مثال النمسا كيفية تطبيق هذا الأسلوب في نظام ثنائي المحاور بدلا من نظام ميزان القوى. ولعلّ أهم عيب في هذا الوضع هو أنه يفرض قيودا قاسية على صانعي السياسة الخارجية في الدّولة المحيّدة. وكما تدلّ عليه حالة سويسرا فإنه يحول دون اشتراك في المنظّمات الحكومية الدّولية ويقتضي بصفة عامة الكثير من الاتفاق التوافقي بين نخبة السياسة الخارجية بشأن التوجّهات الأساسية للدّولة. وباستثناء لاووس فإن التحييد لم يحظ بالشعبية في العالم الثالث حيث يفضّل توجّه عدم الانحياز الأكثر دينامية.

النظام الاقتصادي الدّولي الجديد New International Economic Order

هو إعلان من جانب العالم الثالث لمراجعة النظام العالمي للعلاقات الاقتصادية. وقد تمت مناقشته في أول الأمر من قبل زعماء حركة عدم الانحياز في قمّة الجزائر في خريف ١٩٧٣. ثم تبنّته دورة خاصّة للجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو ١٩٧٤. فقد اعتمدت الجمعية برنامج عمل لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. وفي اجتماع الهيئة الدّوري في الخريف تمّ اعتماد القرار ٣٢٨١ حول الحقوق والواجبات الاقتصادية للدّول بأكثرية ١٢٠ صوتا (تضمنت المعارضة المملكة المتحدة والولايات المتحدة) وامتناع عشر دول عن التصويت. وقد كرّر كل من برنامج العمل وميثاق الحقوق الاقتصادية أفكارا حول المراجعة وإعادة التنظيم والتي كانت موضع نقاش في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد) منذ استهلاله في ١٩٦٤. ويمكن اعتبار الرزمة الكاملة التي أنتجتها دبلوماسية المؤتمر لفترة ١٩٧٣ – ٤ بصفتها سلسلة من متطلّبات أو دعوات التفاوض الأساسية يمكن أن تتبعها اتفاقيات أكثر تفصيلا وتحديدا.

لم يكن من قبيل المصادفة وضع المطالبات بنظام اقتصادي دولي جديد على جدول الأعمال في الوقت نفسه الذي حدثت فيه صدمة النفط وبروز الأوبك. فلم يكن بالإمكان تجاهل الاحتمال الذي استشعره سلاح النفط بشأن تحوّل أساسي في قوة المساومة بعيدا عن الشمال ونحو الجنوب. وبدا أن ظهور انقسامات واضحة ضمن الدّول الشمالية – لا سيّما بين الولايات المتحدة وفرنسا في ١٩٧٣ يؤكّد ذلك.

يمكن ضم الإصلاحات المطلوبة من خلال النظام الاقتصادي الدّولي الجديد في الفئات الأربع التالية: (أ) إصلاحات في معدلات التبادل التجاري وفي الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة؛ (بــ) إصلاحات في المؤسّسات الاقتصادية العالمية الرئيسية، لا سيما في صندوق النقد الدّولي؛ (حـــ) الاعتراف بالمشكلة المنتشرة بسرعة لدين العالم الثالث؛ (د) طلبات المزيد من المساعدة الاقتصادية والاعتراف بمجالات قضايا نقل التكنولوجيا؛ و (هــ) الاعتراف بالحقوق المتعلّقة بالسيادة الاقتصادية للدّول، لا سيّما فيما يتّصل بالتأميم ومراقبة أنشطة الشركات متعدّدة الجنسيات.

سمّي إصلاح التجارة الدّولية بند الأولوية على جدول أعمال النظام الاقتصادي الدّولي الجديد. وقد قدّم، على وجه التحديد، طلبان، أولا، طلب إحداث نظام تسعير المنتجات أو السلع الأولية من شأنه، في أضعف الإيمان، موازنة التقلبات المناوئة بحيث لا تتضرر عوائد صادرات البلدان الأقلّ نموّا جرّاء الحركات المناوئة. وقد تمّ في خاتمة المطاف التوصّل إلى اتفاقية صندوق مشترك تحت رعاية الأونكتاد في يونيو ١٩٨٠ يعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار السلع بالنسبة لبنود محددة. ثانيا، يجب منح أفضليات متعمّدة ومقصودة لمصلحة البلدان الأقلّ نموّا لضمان وصولها إلى اقتصادات سوق البلدان الصناعية المتقدّمة. وبما أن هذا يتناقض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الغات)، ولا سيّما مفهوم الدّولة الأولى بالرعاية، فإن تنفيذه ليصبح نظاما معمّما للأفضليات يمثّل ابتعادا رئيسيا عن استراتيجية تحرير التجارة.

يجب أن لا يستند الحكم على النظام الاقتصادي الدّولي الجديد كلّيا إلى تنفيذه. وكما هو الحال في أي بيان فمن المؤكّد أن هذا أحد المعايير لتقييمه؛ على أنه من المفيد أيضا تقييم الوثائق من حيث الأفكار الكامنة خلفها. وكما جادل كوكس (Cox) (١٩٧٩) في مقاله "التنظيم الدّولي"، في حين أن النظام الاقتصادي الدّولي الجديد يمثّل على أحد المستويات مجموعة من طلبات التفاوض – أو بيانا – فإنه على مستوى آخر يتعلّق بالهيكل الأساسي للنظام العالمي

للعلاقات الاقتصادية ("عالمي" بدلا من "دولي" لأنه ينطوي على فاعلين من غير الدّول). وعلى مستوى ثالث فإنه يتعلّق بأنواع الأطر التحليلية التي يجب استعمالها للتصدّي لهذه القضايا. أطر مثل الليبرالية الاقتصادية، المركنتلية، المركنتلية الجديدة، الواقعية والماركسية. فبهذا المعنى يعدّ النظام الاقتصادي الدّولي الجديد نظاما يتعلّق بالأيديولوجية والسلطة.

القروسطية الجديدة (خصائص القرون الوسطى) New medievalism

مفهوم اقترن بكتابات هيدلي بول (Hedley Bull) المتأخّرة، لا سيّما استكشافه لأشكال جديدة من النظام العالمي في مؤلّفه "المجتمع الفوضوي" (The Anarchical Society) (١٩٧٧). فهو يرفض فكرة حكومة عالمية كبديل محتمل (أو حتى كبديل مستصوب) لنظام الدّول الوستفالي، ويدافع بقوة عن تصور ظهور، في السياسة العالمية المعاصرة، تجسيد جديد لنظام قروسطي جديد من الولايات القضائية المتداخلة وسلطات مجزّأة وولاءات متعدّدة. ففي هذا النظام، مثلا، من شأن حكومة المملكة المتحدة أن تتقاسم سلطتها مع الإدارات في ويلز، اسكتلندا، يوركشاير، ويسكس وأماكن أخرى، ومع سلطة أوروبية في بروكسل فضلا عن سلطة عالمية في نيويورك وجنيف. في هذا السيناريوتكون القوة/ السلطة أفقية وليس رأسية. فمن هذا المنطلق تصبح فكرة سلطة سيادية واحدة تقيم في لندن عتيقة. وإذا ساد هذا الوضع على النطاق العالمي. فإن من شأنه أن يشكّل "نظاما قروسطيا جديدا"، خصائصه الأساسية شبكة من الولايات القضائية المتصالبة والولاءات المشتتة وغياب سلطة واحدة تتصرّف بطريقة مبالغ فيها وتتمركز إقليميا. وكما قال بول:

"يمكن تصوّر اختفاء الدّول ذات السيادة واستبدالها ليس بحكومة عالمية بل بمكافئ حديث علماني من نوع المنظّمة السياسية العالمية التي كانت موجودة في العالم المسيحي الغربي في القرون الوسطى. في ذلك النظام لا يوجد حاكم ذوسيادة أو دولة ذات سيادة بمعنى السيادة الأسمى على أرض معيّنة وجزء معيّن من السكان المسيحيين، فعلى كل واحد تقاسم السلطة مع مقطعين (vassals) أدنى منه، ومع البابا و (في ألمانيا وإيطاليا) مع الإمبراطور الروماني المقدّس الأعلى منه. فالنظام السياسي العام للعالم المسيحي الغربي يمثّل بديلا عن نظام الدّول الذي لا ينطوي على حكومة عالمية. (صفحة ٢٥٤).

يرى بول أن خمس سمات للسياسة العالمية المعاصرة تؤيّد نوعا ما هذا السيناريوالذي يتّسم بالعودة إلى المستقبل: ظهور التكامل الإقليمي، انحلال الدّول، عودة العنف الدّولي الخاص، نمو المنظّمات التي تتخطى الحدود القومية، وعملية العولمة المتسارعة. وتمثّل جميع هذه الاتجاهات النابذة/ الجابذة تحدّيا للنظرية الدّولية الكلاسيكية التي لا تستطيع استيعاب تطورات "تتجاوز الدّولة"، بالنظر لالتزامها بالتمحور حول الدّولة ونظام الدّول الدّولي بوصفهما نقاط مرجعية سلوكية وتصوّرية أساسية.

ورغم تشكّك بول بشأن الأفول المطلق لنظام الدّولة والتزامه بالحيوية المستمرّة للقواعد التقليدية والمؤسّسات المقترنة بها، فقد اقترح منظّرون معاصرون عديدون أن رؤيته لعالم شرقوسطي جديد في السياسة العالمية هو الآن قيد التحقّق. فانطلاقا من هذه النظرات المتبصّرة فقد طعن المنظّرون النقديون والمنظّرون بعد الحداثيين بشكل خاص، بـــ "استبداد المفاهيم والمبادئ المقترنة بحل وستفاليا الوسط الذي طوق، من خلال مبدأ "cuis regio, eius religio" (من يحكم، دينه) طوق تطويقا فعالا الدّولة الإقليمية واشترى النظام المحلّي على حساب الفوضى الدّولية الدّائمة نوعا ما. إن المنظور الذي يكمن وراء هذا الرأي هو أن القوى الجديدة التي تعمل في السياسة الدّولية، والتي حددها بول بشكل صحيح، لا يمكن فهمها من خلال إطاره "العصراني" في أساسه. لذا فإن مهمة الذين يدرسون العلاقات الدّولية هي التركيز على هذه الاتجاهات وأن يسرعوها بشكل حاسم. وبهذا المعنى فإن فكرة القروسطية الجديدة لا تمثّل نقدا جذريا للنظرية الكلاسيكية فحسب، بل أيضا نوعا من المشروع الطوباوي لما بعد التنوير يعيد النظر في أسس نظام سياسي عالمي، ينطلق من شيء غير السيادة والفوضى. إن هذا التدمير وهذا الخلع للتفكير التقليدي يتعارضان مع موقف هيدلي بول الأصلي.

النظام العالمي الجديد New World Order

تقترن هذه العبارة في استعمالها المعاصر بالرئيس جورج بوش الذي أشاعه عشية اجتياح الكويت من قبل العراق في ٢ أغسطس ١٩٩٠. كان بوش حريصا على أن يكون رد الفعل الأمريكي، أو أن لا يرى، بأنه من طرف واحد، بل أن ينظر إليه ضمن سياق عودة مفهوم الأمن الجماعي إلى الظهور في فترة ما بعد الحرب الباردة. ففي خطاب موجّه إلى جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٩٠ أوضح الرئيس بوش خمسة "مبادئ

بسيطة" ينبغي أن تشكّل الإطار لنظام دولي آخذ في الظهور." فمن هذه الأوقات العصيبة يمكن لهدفنا الخامس – نظام عالمي جديد: أن ينبثق عهد جديد – أكثر تحرّرا من تهديد الرعب، أقوى في سعيه لإحقاق العدل وأكثر أمانا في سعيه لتحقيق السلام، عهد يمكن فيه لأمم العالم، في الشرق والغرب، في الشمال والجنوب، أن تزدهر وتعيش في انسجام." وكما يدل هذا الاقتباس فإن مفهوم الرئيس بوش لم يتجاوز النطاق البلاغي، ومن الواضح أنه كان يفتقر إلى الدقة العملية (ما هو الجديد؟ وأي عالم؟ ونظام من؟)، لكن أكثرية المحلّلين جادلوا بأن العبارة قد أشارت، على الأقل، إلى مزيد من تعاون القوى العظمى، وإلى تعزيز الأمم المتحدة وإلى إسناد دور أكثر قوة للقانون الدّولي. وقد اعتقد الكثيرون في الغرب المتبجح بالانتصار بأنه يمكن من خلال زعامة الولايات المتحدة الإيجابية لنظام دولي جديد أكثر استقرارا وأكثر عدالة أن يبرز من رحم منافسة وعدائية الحرب الباردة. ومع أن تلك العبارة مقترنة في الذهن الشعبي بحرب الخليج فإن ما تنطوي عليه من أفكار ليس جديدا على الإطلاق؛ فقد اقترنت الدّعوات إلى "نظام عالمي جديد" بشكل مطرد بالأحداث الهامة – عادة نهاية الحروب العامة – في العلاقات الدّولية. وقد جرت دعوات مماثلة في ١٨١٥، ١٩١٨ و١٩٤٥ – ٦. وهذه الأفكار هي من حيث الأساس إعادة تجسيد للمفاهيم التقليدية المثالية أو أفكار كانط (Kant) الليبرالية بشأن التعاون بين الدّول والسلام الدائم وانسجام المصالح.

لقد جعلت الأحداث البارزة التي وقعت في السياسة العالمية بين عام ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين وأوائل التسعينيات، جعلت الكثيرين يعتقدون بأن العلاقات الدّولية قد دخلت في طور من التغير العميق. فقد شجّع انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية وزوال الاتحاد السّوفياتي ونهاية حلف وارسووتوحيد ألمانيا وانتهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كل هذه الوقائع شجّعت على التفكير بأن "عصرا جديدا من العلاقات الدّولية قد أطل. ومن بين العناصر المقترنة بهذا التحوّل المفترض الدّلالات المتزايدة على الترابط والتعاون والعولمة والتكامل والإقليمية وعدم نفع القوة العسكرية والمهم، الدور المحتمل الجديد للأمم المتحدة. وفي الواقع فقد تركّز الكثير من النقاش حول النظام العالمي الجديد على إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز آلية العمل الجماعي ووضع الأساس للحكم العالمي. لذا فقد اعتبر المتفائلون فترة ١٩٨٩ – ٩١ حدّا فاصلا في السياسة العالمية أنتج ظروفا لتعاون لم يسبق له مثيل في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية. أما المتشائمون (من ذوي المنظور الواقعي/ الواقعي الجديد) فكانت نظرتهم أقل

تفاؤلا. بل إن أحد المحلّلين اقترح أن نهاية الحرب الباردة قد أطلقت صراعات اثنية وطائفية مكبوتة منذ زمن طويل على نطاق عالمي وأن النظام العالمي الجديد أبعد ما يكون عن استئصال الصراع كليا إذ إنه سوف يتميّز بصدام الحضارات الذي كان الصراع في يوغسلافيا السابقة إيذانا به. فانتشار الأسلحة النووية الذي اقترن بالدّول المتضائلة وحروب الموارد والتفسّخ البيئي تجعل الحرب الباردة في الواقع شيئا سوف "تشعر بالحنين إليه" (Mearsheimer, 1990). فالواقعيون يرون دائما الأنظمة العالمية الجديدة طلوعات فجر زائفة، لأن الاستمرارية وليس التغيير هي السمة الأساسية للعلاقات الدّولية. فانطلاقا من هذه النظرة لا يوجد ما يدعوإلى الافتراض بأن المستقبل سيكون أفضل من الماضي.

البلد الصناعي / المصنّع الجديد NIC

الأحرف الأولى من عبارة (Industrializing Country / Newly Industrialized) ثمّة بعض النقاش والتناقض حول أعضاء هذه الفئة من البلدان، التصنيف، لكن يمكن الإشارة إلى أربعة بلدان لا لبس فيها في منطقة شرقي آسيا: جنوب كوريا، تايوان، هونغ كونغ وسنغافورة. ويرد أدناه بلدان صناعية جديدة مفترضة في مناطق أخرى من النظام. وتجدر الملاحظة بصورة عابرة أن من بين البلدان الأربعة تعدّ هونغ كونغ فريدة في نوعها. فقد كان وضعها وضع إقليم تابع، وليس وضع دولة: وقد أعيدت الآن إلى الصين. كما أن ازدهارها الاقتصادي المؤكّد لا يجعلها على غرار البلدان الصناعية الجديدة. فهي، خلافا للبلدان الثلاثة الأخرى، قد طوّرت مركزا أساسيا للتجارة والمال، يقوم بدور مركز تجاري لتوزيع السّلع للصين وشرقي آسيا بصفة عامة.

وبصرف النظر عن حالة هونغ كونغ، فقد تمكّنت الدّول الصناعية الجديدة من توسعة قطاعات صناعتها، لأنها كانت تتمتّع بتكاليف نسبية مميّزة إزاء زعماء السوق المتمثّلين بالبلدان الصناعية المتقدّمة. فهي تتمتّع بمستوى عال من مهارات روح المبادرة بين سكانها، وبسوق مفتوحة فيما يتعلّق بالاستثمار الأجنبي وأنظمة سياسية مستقرّة وإن لم تكن ديمقراطية. ويمثّل ظهور الدّول الصناعية الجديدة تحولا حقيقيا في الموارد المنتجة من "الشمال" إلى مواقع مختارة في "الجنوب". ويمكن إيراد أمثلة نموذجية للنمو الصناعي في ميادين مثل: السيارات والشاحنات والسّلع الكهربائية الاستهلاكية وبناء السفن والصلب والمنسوجات. وتبرز البلدان الصناعية

الحديثة بين دول العالم الثالث من حيث تحقيقها لنمو اقتصادي ذاتي الدعم ومتوجّه نحو التصدير. كما أنها تجنّبت أنواع مشاكل الدّين المقترنة بالأداء الاقتصادي القريب العهد للبلدان الصناعية الجديدة المفترضة في أمريكا اللاتينية.

لقد كان للنجاح الواضح لهذه البلدان الصناعية الجديدة أثران على العلاقات في ميدان الاقتصاد السياسي. أولا، أدّى نجاحها إلى إضعاف مفهوم تضامن العالم الثالث. فمن الناحية الأيديولوجية حقّقت البلدان الصناعية الحديثة منجزاتها الاقتصادية التي تثير الإعجاب من خلال تطبيق مبادئ الليبرالية الاقتصادية واتباع مثل اليابان. فقد كانت راضية عن رؤية استثمار الشركات متعدّدة الجنسيات في اقتصاداتها، وكثيرا ما سهّلت تدفقات رأس المال تلك من خلال تقديم نظام ضريبي متساهل للشركات. أما أنظمتها السياسية، فإذا كانت مستقرّة، فإن سجلّها ضعيف في مجال حقوق الإنسان وينطوي على فرص محدودة ومقيّدة للمشاركة.

والنتيجة الثانية لنجاح البلد الصناعي الجديد هو أنه أدّى إلى إحداث حركة ارتجاعية بين البلدان الصناعية المتقدمة. وكان أحد الأشكال الذي تجلّت به هذه الحركة الارتجاعية هو حالات ازدياد الحمائية على أساس أن الواردات "الرخيصة" تغمر الأسواق الأم من هذه المناطق. وتتمثل استجابة ثانية، تحبّذها الولايات المتحدة بشكل خاص، بالمجادلة بأن الشركات الصناعية الحديثة قد "ارتقت" إلى القسم الأول وبأنها منذ ذلك الوقت ستتوقّف عن اعتبار نفسها، أو أن ينظر إليها الآخرون، كدول من العالم الثالث تحتاج إلى معاملة خاصّة. فمن الناحية المؤسّسية سيكون مصيرها، على ما يبدو، منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وفق هذا المنظور.

لقد سبقت الإشارة إلى أربعة بلدان صناعية جديدة لا لبس فيها. وثمّة تداخل واضح مع أعضاء النمور الآسيوية. ويجب أن تتضمّن العضوية المفترضة حتى العقد التالي من القرن الجديد الكثير من – إن لم يكن جميع) الأسواق الكبيرة التي هي قيد الظهور.

انظر East Asian crisis (أزمة شرقي آسيا).

عام تسعة وثمانين وتسعمائة وألف Nineteen eighty - nine (1989)

لقد تغيّرت الخارطة السياسية والأيديولوجية للعلاقات الدّولية – لا سيّما ولكن دون حصر في نصف الكرة الشمالي – ربّما إلى الأبد، جرّاء الأحداث التي وقعت خلال ١٩٨٩.

وكان المركز العصبي لهذه السنة أوروبا الوسطى والشرقية، حيث تمّ اتحاد نصفي ألمانيا (أو بالأحرى حيث ارتمت ألمانيا الشرقية في أحضان رفيقتها الغربية الكبرى) وحيث انهار النظام الشيوعي لدول أوروبا الشرقية. لقد كان مجلس التعاضد الاقتصادي وحلف وارسوفاجعتين مشؤومتين من الناحية المؤسّسية، في حين أن الانقسام الهيكلي الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة لم يعد له مبرّر للوجود. وقد رمز التدمير المرتجل لجدار برلين لمجمع الأحداث برمّته وما تلاه من وقائع، وذلك بعد مائتي عام من اقتحام سجن الباستيل (١٤ يوليو ١٧٨٩).

مع أن بعض المعلّقين قد ادّعوا بأنهم يرون سبب هذه التغييرات يكمن في احتواء الشيوعية الصارم من قبل التحالف الغربي، إلا أن أكثر الآراء التي لم تطمسها كلّيا أحلام التمنّيات الأيديولوجية ترصد التغييرات من داخل النظام الشيوعي ذاته. ومن السخرية أن تكون الأيديولوجية التي رأت تناقضات في الرأسمالية قد أفرزت هي ذاتها ذلك العدد الكبير من التناقضات: الاقتصاد الذي يسير على أساس أرقام مدخلات ومخرجات يتمّ تحديدها بيروقراطيا بدلا من أن يكون على أساس العرض والطلب، ودولة تقوم على أساس إطار من الخوف بدلا من الشرعية الشعبية، وثقافة لا تتسامح بالتفكير الحر والاختلاف في الآراء، ومجمّع عسكري – صناعي أفرط بالتعويض من أجل الورطة الأمنية. ومن الواضح الآن أن هنغاريا (١٩٥٦) وتشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) وبولونيا في عهد حزب التضامن كانت علامات تؤشّر باتجاه هذا الانفراط. ولم تقترن المركزية التعدّدية بما يكفي من الليبرالية. فقد أظهر بريجنيف نوعية تفكير النخب الحاكمة. وحتى تلك الأنظمة التي تفتقر إلى معارضة واتجاهات معترف بها دوليا – مثل بلغاريا ورومانيا – فقد كانت تمثل نسخة أوروبية شرقية من نظرية الدومينو.

وأخيرا كان لمبدأ غورباتشوف الرّافض لاتّباع سياسة التدخّل دور حاسم. وفي واقع الأمر فقد كانت الإشارة الواضحة بأن التدابير الداخلية لدول مثل هنغاريا وبولونيا مسألة داخلية (كان يشار إليها هزلا بوصفها مبدأ سيناترا)، شيكا على بياض لحركات الإصلاح لأخذ زمام المبادرة. كانت سيطرة السّوفيات على أوروبا الشرقية وما نجم عن ذلك من انقسام ألمانيا، كانت تعتبر سابقا الثمار الرئيسية للنصر عام ١٩٤٥، وكان نظام يالطا الأساس الذي قامت عليه سياسة الأمن السّوفياتية. ولكن بدلا من ذلك ارتدت العملية الليبرالية في عهد غورباتشوف على النظام السّوفياتي ذاته، بحيث بدأت الاتجاهات النابذة التي كانت سائدة بين الجماعات الاثنية

تتحدى سيطرة موسكوبشكل علني. وبدأ الانهيار في سلسلة من العمليات كأنها صور مرآة معكوسة داخل الاتحاد السّوفياتي السابق، ابتداء من مناطق البلطيق.

وقد أنهت نهاية الحرب الباردة وعدم صلاحية النظام السّوفياتي كنموذج يحتذى في دول العالم الثالث، أنهت النظام ثنائي المحاور. وقد حدث بشكل خاص في إفريقيا ابتعاد عن اوتوقراطيات الحزب الواحد التي جاءت بعد الاستقلال وانحرف المسار نحو المزيد من التعددية. وانتهت الحرب الأهلية في انغولا وموزامبيق واستقلت ناميبيا ودخلت جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري. وفي الشرق الأوسط سهّل التعاون الجديد بين خصوم الحرب الباردة حصول رد متعدد الأطراف لأزمة الكويت عام ١٩٩٠. وتبعت مبادرات وزير الخارجية جيمس بيكر محاولات جديدة لحل الصراع في الشرق الأوسط وأظهرت رغبة أمريكية جديدة في استمالة "اللوبي اليهودي" في الكونجرس بغية مواجهة الحكومة الإسرائيلية بشكل علني.

وحصل بعث للأمم المتحدة وهي المنظّمة الحكومية الدّولية المسند إليها الاهتمام بمسائل السلم والأمن، بعد زوال اعتبارات الحرب الباردة من هياكلها التي تصنع القرارات. وأصبحت إجراءات مجلس الأمن الإجماعية تعمل في بيئة يسود فيها مزيد من توافق الآراء بين القوى التي تتمتّع بحق الفيتو. وهكذا تمكنت الأمم المتحدة من المحافظة على توافق في الرأي يدعوإلى الإعجاب فيما يتصل بالقضايا الأمنية المتعلّقة بضم الكويت من قبل العراق. وشكّلت قرارات مجلس الأمن الاثنا عشر التي تمّ اعتمادها بين أغسطس ١٩٩٠ وفبراير ١٩٩١ الأساس القانوني والأخلاقي للتدخّل الغربي في حرب الخليج.

وعلى الصعيد الفكري أفرزت أحداث ١٩٨٩ وآثارها تقييما رصينا جديدا لهياكل العلاقات الدّولية وعملياتها. لقد كانت العناصر كافة التي تكوّن النظام العالمي الجديد بعد ١٩٨٩ – عدم جدوى القوة العسكرية، خفض التمحور الأيديولوجي، ازدياد الترابط الاقتصادي، التأكيد الجديد على أبعاد الثروة/ الرفاه، توسعة مجال ونطاق القانون الدّولي والمنظّمات الدّولية والوعي الجديد للبيئة باعتبارها مجالا للقضايا – هذه كلّها كانت على جدول الأعمال منذ سبعينيات القرن العشرين. ومن الناحية الهيكلية فإن أحداث السنة أبرزت السؤال الأساسي: ما الذي سيحل محل ثنائية المحاور؟ يرى بعض المعلّقين الآن أن الولايات المتحدة هي وحدها القوة العظمى، لكن هذا الاستنتاج يغفل كلّيا عدم قدرة الاقتصاد الأمريكي الأساسية على المحافظة على دور عالمي

يتناسب مع هذا المركز. ويرى آخرون أن تعددية المحاور، لا سيما من حيث الاقتصاد السياسي أكثر معقولية. على أن ما من أحد النموذجين يعارض احتمال إظهار النظام لمزيد من الإقليمية ولنزعة نحو سياسية الكتل. يقف العالم الثالث الآن، بوصفه فئة من الدّول، موقفا مغايرا للعالم الأول من الدّول الرائدة، بحيث لم تعد هناك حاجة إلى العالم الثاني ذي الاقتصادات الموجهة. وبصرف النظر عن المظاهر المختلفة للرأسمالية، فإنها تقف اليوم وحيدة بوصفها الشكل الذي يهتدى به للتنظيم الاقتصادي. إن إحجام خروشوف غن فهم هذه الوخزة الخاصّة بالسرعة الكافية في الاتحاد السّوفياتي السابق يمكن اعتبارها، بالعودة إلى تأمل أحداث الماضي، أفدح إخفاق له.

أصبح الآن من الممكن إعادة تحديد المسائل الأمنية، التي كانت تعتبر فيما مضى اهتمام الدّول الأول، تحديدا أوسع نطاقا بحيث تؤخذ بالاعتبار الهموم الملحّة في مجالات القضايا التي كانت تعتبر فيما مضى أحداثا هامشية في السياسة العالمية: الهجرة، السكان، حقوق الإنسان، الحركة البيئية والايكولوجيا/ سياسة البيئة. إن رفع منزلة هذه القضايا يتحدّى المنطلقات الأساسية للنظام المتمحور حول الدّولة. ومع أن هذا قد لا يصل إلى ما دعاه فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ"، فإنه يشير بالتأكيد إلى نهاية نوع معين من الجغرافيا السياسة. فعام ١٩٨٩ قد غيّر، على الأقل، ساحة السياسة العالمية حتى ولوأنها لم تستأصل كلّيا وقوع الصدامات السطحية عليها.

لقد تراجع بسرعة التفاؤل الذي استقبل أحداث ١٩٨٩ و "انتصار" الليبرالية والدّيمقراطية الذي من المفترض أنها رمزت إليه مع شهود بؤرة الثورة المتمثلة بأوروبا الوسطى والشرقية، لنشوء القومية المقاتلة والصراع الطائفي والتطهير العرقي والدّول الفاشلة والانهيار الاقتصادي في أوائل تسعينيات القرن العشرين. فالنظام العالمي الجديد الذي كان يتوقع بكل ثقة لم يتحقّق تماما مثلما كان يأمل الكثيرون من المحلّلين. ونتيجة ذلك سعى صانعوالسياسة والبحّاثة سعيا حثيثا لفهم طبيعة ونطاق ومجال السياسة العالمية في فترة ما بعد ١٩٨٩. فـــ "فترة ما بعد الحرب الباردة" لم تكتسب هوية أو تسمية خاصة بها. فبالنظر إلى أنها توصف بشكل مشوش على أنها فترة قوى التكامل والتشرذم، فإن فرع معرفة العلاقات الدّولية هو الآن في حالة من التقلّب. بل إن عام ١٩٨٩، حسب رأي البعض كان إيذانا بـــ "إفلاس" العلاقات الدّولية حيث إنه أخفق في التنبّؤ بالطبيعة الثورية للأحداث التي وقعت وعواقب التفسّخ التي تلت.

انظر Cold War and the discipline of IR *(الحرب الباردة وفرع معرفة العلاقات الدّولية)؛* Clinton Doctrine *(مبدأ كلينتون).*

مبدأ نيكسون Nixon Doctrine

كان يعرف بالأصل باسم مبدأ غوام (Guam)، حيث إنه جرى التعبير عنه بشكل موجز أول الأمر في عدد من التصريحات غير الرسمية في غوام في الفلبين في يوليو١٩٦٩. ومع أن هذه التصريحات عن دور الولايات المتحدة العالمي في المستقبل كانت مبهمة وغامضة نوعا ما، إلا أنها لقيت تغطية إعلامية على نطاق العالم ثم جعلت إدارة نيكسون هذه المبادئ التوجيهية للسياسة مبدأ رئاسيا متكاملا. وقد صرّح هنري كيسنجر (١٩٧٩) بأن خطاب الرئيس عن فيتنام بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٦٩ ردد هذه المواضيع عن عمد بغية ضمان تسمية المبدأ باسم الرئيس وليس المكان الذي تمّ الإعراب فيه عنه. وقد تضمّن المبدأ من حيث الأساس ثلاثة مواضيع رئيسية للسياسة.

١. تعهّد بأن تحافظ الولايات المتحدة على جميع التزامات المعاهدات القائمة.
٢. وعد "بتوفير درع واق" في حال قيام قوة نووية بتهديد حليف أو أي دولة أخرى تعتبر الولايات المتحدة بقاءها هاما بالنسبة لمصالحها.
٣. في الحالات التي تنطوي على عدوان غير نووي، وعدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدة عسكرية واقتصادية مشروطة بشرط هام مفاده "تتوقع من الدّولة المعرضة مباشرة للخطر أن تتولى المسؤولية الأولى في توفير القوة البشرية من أجل الدّفاع عن نفسها."

ينبغي النظر إلى المبدأ في سياق الرغبة بالانسحاب من فيتنام، وكان الغرض الرئيسي منه إعادة تأكيد أولوية التزامات الولايات المتحدة العالمية وفي الوقت نفسه تجنب المزيد من الاشتراك النشط في حروب برية في المستقبل في مناطق العالم الثالث. وقد سبق مبدأ نيكسون مباشرة مقال نيكسون (١٩٧٦) المعنون "آسيا بعد فيتنام"، حيث تمّ التمهيد فيه لمبادرتي السياسة الرئيسيتين للإدارة الجديدة: التأكيد على تطوير الأنظمة الأمنية الإقليمية الوطنية والتقارب مع الصين. على أن القليلين هم الذين يشكّون بأن المهندس الرئيسي لمنظور السياسة الجديدة، من منظور فلسفي وفكري أوسع، هو الدكتور هنري كيسنجر. فقد تشكلت أفكاره المركزية من

دراساته للدبلوماسية الأوروبية في القرن التاسع عشر، ولذا فقد كانت تستند إلى مفاهيم ميزان القوى، تعدّدية الأقطاب، التعدّدية، الوضع الراهن، التغيير المنتظم ومقاومة الثورة. (انظر بشكل خاص A World Restored, 1964) وقد تضمّن، بشكل خاص، مفهومه عن "النظام الشرعي" و "هيكل السلام المستقر" إعادة تقييم جذرية للمفاهيم التقليدية ثنائية المحاور وشديدة العضلية للولايات المتحدة والمتصلة بوسائل الاحتواء كما جرى التعبير عنها في مبدأ ترومان. وهكذا فقد تمّ، في المبدأ الجديد، تغيير صيغة الوسيلة – الغاية، مع أن الأهداف الإجمالية لاحتواء الخصوم الرئيسيين وتعزيز مصالح الولايات المتحدة على نطاق عالمي ظلّت كما هي. فيجب العمل على تحقيق الاحتواء من خلال التفاوض متعدّد الأقطاب بدلا من المواجهة المباشرة ثنائية الأقطاب. فمن الواضح أن الأساس المنطقي لمبدأ نيكسون كان إرجاع المرونة العملية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد المغامرة الكارثية في فيتنام، والقيام في الوقت نفسه، بإعادة توزيع أعباء الالتزامات الأمنية العالمية التي كان على الأمّة أن تدعمها.

حلف عدم الاعتداء **Non - aggression pact**

كما يدلّ عليه الاسم، هو اتفاق بين دولتين أو أكثر بعدم الاشتباك في أعمال قتالية، وعادة يكون ذلك لمدة محدّدة. ويكون للأطراف المعنيين عادة حدود مشتركة أو قد يكون بينهم خلاف حول قضايا يمكن أن تنطوي على استخدام القوة المسلّحة في حلّها، ولا يتم حل القضايا الخلافية في الاتفاق. ويعتبر الحلف النازي – السّوفياتي لعام ١٩٣٩ مثالا جيدا. فقد حدّدت مدته بعشر سنوات (لكنّه لم يستمر أكثر من سنتين) وتضمن بروتوكولا سرّيا تمّ بموجبه تقسيم أوروبا الشرقية إلى منطقتي نفوذ روسية والمانية. وقد مثّل الحلف للطّرفين فرصة مناسبة لالتقاط الأنفاس. فقد وفّر لألمانيا الأمن على الجبهة الشرقية ومنح للاتحاد السّوفياتي وقتا ثمينا، وإن كان مؤقّتا، لإعادة التسلّح وتعزيز دفاعاته الغربية. وكثيرا ما تعتبر أحلاف عدم الاعتداء وسيلة مفيدة لخفض التوتّر الدّولي وعدم الانحراف عن المواقف الأساسية في الوقت نفسه. وكثيرا ما استخدمت من أجل إغراء الدّول الصغيرة أو الضعيفة بالإذعان لرغبات طرف إقليمي مهيمن. ففي ١٩٧٠ كانت جنوب إفريقيا تسعى لمواجهة تهديد شيوعي إقليمي، ففرضت على جيرانها السود أحلافا تنطوي على عدم الاعتداء. وكانت تتوقّع من جيرانها عدم تقديم تسهيلات لمن يقوم بعمليات ضدّها من المتمرّدين. وفي ذلك الوقت لم يكن يوجد من يقبل تلك الأحلاف، ولكن في

أوائل ثمانينيات القرن العشرين أحيا ب. دبليو. بوثا (P. W. Botha) العرض كجزء من جهوده الرّامية إلى إيجاد "مجموعة متآلفة من الدّول" حول جنوب إفريقيا. وفي ١٩٨٤ تمّ التوقيع على حلف نكروما بين جنوب إفريقيا وموزامبيق. وكان جوهر الحلف أن تلتزم جنوب إفريقيا بإنهاء دعمها لـــ "رينامو" (Renamo)، وأن توافق موزامبيق على إنهاء الوجود العسكري للكونغرس الوطني الإفريقي في أراضيها. وقد اعتبرت بريتوريا هذا الحلف وحلفا مماثلا تمّ إبرامه مع سوازيلند في ١٩٨٢ برنامج عمل لسلسلة من أحلاف عدم اعتداء إقليمية يتمّ إبرامها مع دول سوداء محيطة بها، من شأنها، بالإضافة إلى إنشاء "حلف بريتوريا" أن تخفّف حدّة المشاكل الأمنية الدّاخلية لحكومة جنوب إفريقيا.

تجدر الإشارة إلى أن أحلاف عدم الاعتداء لا تلزم الأطراف الموقّعة بالدّفاع عن طرف آخر. فالالتزام الوحيد هو التخلّي عن الخيار العسكري كوسيلة لحل نزاع ما. وهي ليست "معاهدات صداقة" وإن كان من الممكن أن تصبح كذلك مع الوقت والتنفيذ المتبادل للالتزامات. على أن مبدأ rebus sic stantibus (في مثل هذه الأوضاع)، كما هو الحال في جميع المعاهدات، يعتبر ساري المفعول، كما كان واضحا في حالة ألمانيا.

عدم الانحياز Non - alignment

توجّه في السياسة الخارجية تمّ اعتماده على نطاق واسع، ضمن النظام الدّولي الراهن، من قبل دول العالم الثالث. يسعى عدم الانحياز، كما يدل على ذلك اسمه، إلى تجنب الكتل والأحلاف والتحالفات. وهو بشكل خاص رفض لنظام التجمع التنافسي المنشأ حول مناطق مجابهة الحرب الباردة في نظام ما بعد ١٩٤٥. ولقد كان عدم الانحياز، بشكل خاص، حركة مقاومة ضدّ محاولات الولايات المتحدّة وحلفائها لإنشاء نسخ من الناتو في العالم الثالث بعد ١٩٤٩. وبشكل أعم، يعد عدم الانحياز تأكيدا لاستقلال الدّولة. لذا من البديهي أن يجذب إليه أولئك الأعضاء الجدد للنظام الذي نجم عن عملية إزالة الاستعمار. فبعد أن تخلّص الذين استقلّوا من جديد من نير الاستعمار أصبحوا حريصين على المحافظة على مسافة محتشمة تبعدهم عن التحالفات التي يسيطر عليها العالم الأول. وفي ذروة الحرب الباردة اعتبر البعض في الغرب أن هذا التوجه مريب وحتى غير أخلاقي. أما الآن فإن المواقف من عدم الانحياز أكثر لينا وأصبح

عدم الانحياز مقبولا بوصفه الإدراك العملي النموذجي للبيئة الخارجية للأكثرية المطلقة للنخب الأفروآسيوية. أمّا التزام أمريكا اللاتينية فهو أقل وضوحا أو شمولا.

يختلف عدم الانحياز عن سياسات التحييد التقليدية من حيث إنه توجّه تعتمده الأطراف نفسها بدلا من أن يكون مضمونا ومؤمنا من قبل مصالح خارجية. ثم إن عدم الانحياز لا يعد في أساسه شكلا من أشكال إدارة الصراع مثل التحييد. فمن خلال عزل الأطراف نفسها عن صراعات القوى العظمى فإنها سعت إلى أن تكون جزءا من حل المشكلة بدلا من أن تكون جزءا من المشكلة ذاتها. وعدم الانحياز لا يطلب ولا يقتضي ضمانات خارجية تتجاوز الالتزام المسلّم به نحو "التعايش السلمي" وهو مبدأ أرسيت قواعده في مؤتمر باندونغ.

في خمسينيات القرن العشرين استخدمت عبارة "الحياد الإيجابي" في بعض الأحيان بدلا من عبارة عدم الانحياز. وكلمة "إيجابي" هامة هنا. فقد كانت دول عدم الانحياز تمارس سيادتها بحماسة، حيث كانت تسارع في تأكيد دور أكثر استقلالية على الصعيد الدّبلوماسي في أحداث مثل الوضع في كوريا وتعزز نفوذها في المنظّمات الحكومية الدّولية مثل الأمم المتحدة. وقد تجلّى الصعود المبكّر للزعماء الآسيويين في اجتماع باندونغ ولكن بعد ذلك أصبحت النخبة الإفريقية والشرق أوسطية أكثر انخراطا في عدم الانحياز. فبعد اجتماع بلغراد في ١٩٦١ تم إرساء قواعد حركة عدم الانحياز وتم الاتفاق على عقد اجتماعات كل ثلاث سنوات. ولقد كانت دبلوماسية المؤتمرات في واقع الأمر ميزة خاصة لعدم الانحياز، حيث كان باستطاعة تلك الدّول، من خلال ضم قوة أصواتها في كتل، أن تسيطر على أكثريات فاعلة في منظّمات مثل الأمم المتحدة.

إن موقف عدم الانحياز غير مناسب، تعريفا، في سياق قضايا الثروة – الرفاه والشمال – الجنوب إذ إن الدّول غير المنحازة هي أحد الأقطاب في البنية متعددة الأقطاب. لذا فإن عدم الانحياز كتوجّه لا يمتّ بصلة إلا لقضايا الأمن العسكري و، حتى ضمن تلك الفئة، للأخطار التي تتهدد خارجيا من خارج الدّولة من جرّاء أنشطة القوى العظمى وحلفائها. لذا فإن قيمة مصطلح "عدم الانحياز" بوصفه أداة تفسيرية تتضاءل ويعود إلى أن يصبح تصنيفا أو وصفا لمجموعة كبيرة، ولكن انقسامية، من الدّول.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة جرّدت نهاية المنافسة بين المحورين الحركة من كثير من أسباب وجودها المنطقية. فالتوافق الدّولي لمصلحة الدّيمقراطية الليبرالية المتحالفة مع

اقتصادات السوق الحرّة يعني في الواقع أنه لم يعد يوجد الآن انقسام كلّي يبرّر عدم الانحياز. ومن المحتمل أن يؤدّي ذلك بدوره إلى خسارة مثيرة للنفوذ السياسي في الجنوب وإلى عودة الانحياز في موقف الجنوب من الشمال. وهذا سيؤدّي لا محالة إلى تعميق التهميش. غير أن الجاذبية الأيديولوجية والعاطفية لعدم الانحياز تبقى تطل برأسها: فعلى سبيل المثال، لقد كانت أولى مهام السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا "الجديدة" في ١٩٩٤ الالتزام بدعم قيم هذه الحركة ومصالحها.

عدم التدخّل Non - intervention

مفهوم محوري للدّول في نظام وستفاليا للدّول، حيث كان يترتّب منطقيا على الحقوق المقترنة بالاستقلال والسيادة واجبات مقابلة بعدم التدخّل. وهكذا فإن المطالبة بالولاية القضائية المحلّية الحصرية التي يمثلها مبدأ "cuius regio cius religio" (من يحكم، هذا ديني) امتدّت إلى نتيجتها الطبيعية – التحرّر من التدخّل الخارجي. إن قاعدة عدم التدخّل في القانون الدّولي والممارسة الدّبلوماسية العامة تعود بالدرجة الأولى إلى أوروبا القرن الثامن عشر وتقترن بشكل خاص بكتابات وولف (Wolff) (١٩٧٠) وفاتل (Vattel) (١٧٥٨). وكان معظم أوائل الكتاب عن الموضوع يميلون إلى النظر إليه من منطلقات مطلقة، حيث كانوا يرون فيه دعما لسيادة الدّولة وبالتالي حجّة تدعم الدعوة إلى الحرية ضدّ ادّعاءات الهيمنة والإمبريالية السابقة. على أنه، وكما أن حقوق السيادة غير مطلقة، فإن واجب عدم التدخّل هو أيضا محاط بتحفّظات وقيود (حتى وولف، مثلا، ادّعى بأنه يمكن خرقه بالعمل الجماعي – (civitas maxima)).

وفي حين أن عدم التدخّل يعتبر الآن على نطاق واسع قاعدة يتعيّن على الدّول التقيد بها، فكثيرا ما يرى أنه يحترم في الخرق بدلا من المراعاة. بل إن كثيرا من البحّاثة لاحظوا أنه في فترة ما بعد ١٩٤٥ كان يبدو أن التدخّل لم يكن شائعا في العلاقات الدّولية فحسب (إلى درجة أنه يمكن اعتباره "بنيويا" في صفته)، بل يمكن أيضا أن يكون له حدود مشتركة معها. أي أنه إذا التزمت جميع الدّول في جميع الأوقات بمتطلبات عدم التدخّل، فإن من شأن السياسة الدّولية التي نعرفها أن تختفي. وهكذا فإن المناقشات الحديثة تتركّز لا على وجود القاعدة، بل على طبيعة ونطاق الاستثناءات.

من الواضح أن مشروعية التدخّل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى تعتمد على عدد من العوامل بما في ذلك القصد أو السبب والوسائل المستخدمة والسلطة التي يجري التدخّل في ظلّها. وبوجه الإجمال، فإن التدخّل من طرف واحد يعتبر أمرا مشبوها مع أن التدخّل بموجب "دعوة" (مثل التدخّل السّوفياتي في أفغانستان في ١٩٧٩)، أو عمليات التدخّل المضادّة (مثل المساعدة الكوبية المقدّمة إلى أنغولا لغاية ١٩٨٩ لمواجهة مساعدة جنوب إفريقيا المقدّمة إلى قوات اونيتا)، أو حتى التدخّل الوقائي على أساس الدّفاع عن النفس (مثل القصف الإسرائيلي لمنشأة نووية في بغداد في ١٩٨١)، كل ذلك يعتبر استثناءات مبرّرة نوعا ما من القاعدة. كما أن عمليات التدخّل دعما لتقرير المصير أو حروب التحرّر الوطني كثيرا ما تطرح بوصفها استثناءات مشروعة، لا سيّما من منظور العالم الثالث. وعلاوة على ذلك فإن التدخّل لأسباب إنسانية من طرف واحد أو أطراف متعدّدة يعتبر حقا كثيرا ما يستشهد به لا سيّما من قبل مؤيّدي القانون الآخذ في الظهور والمتعلّق بحقوق الإنسان. ويرى الكثيرون أن مبدأ عدم التدخّل، الذي يمثل التعبير الأساسي عن حقوق الدّول، ليس ضارّا بتطور المنظّمات الدّولية فحسب، بل أيضا بالقبول العام لحقوق الإنسان بوصفها سمة أساسية للعلاقات الدّولية. إن تصلّب المبدأ، على الأقل بشكله الأصلي، يسمح لدول منبوذة أو مارقة مثل جنوب إفريقيا ما قبل ١٩٩٤ بأن تستمر في البقاء وأن تستتر خلف شكليات شبه قانونية مقترنة بأكثر النسخ حصرية للسيادة والولاية القضائية المحلّية.

من الواضح أن عدم التدخّل مرتبط بفكرة نظام لا مركزي للدّول يتكوّن من وحدات مستقلّة ذات سيادة متساوية اسميا. لذا فإن استمرار بقاء هذه القاعدة مرتبط باستمرار بقاء هذا الشكل الخاص من النظام العالمي. فتركيز أو مركزية القوة والسلطة في مصدر واحد، أو في عدد من المراكز الإقليمية، من شأنه أن يقيد نطاقه وفعاليته تقييدا شديدا. وبالنسبة للوقت الراهن، ورغم عدد من القوى التي تنخر جوانبه فإن عدم التدخّل لا يزال يعترف به بوصفه حصنا يحمي من التدخّل الخارجي غير المبرّر. وبهذا المعنى فإنه يسعى لتحديد الحدود بين الشؤون الداخلية والخارجية والتعبير، وإن يكن بشكل باهت، عن الحدود المناسبة والمجازة للاتصال بين دولة وأخرى.

انظر Calvo Doctrine *(مبدأ كالفو)؛*

humanitarian intervention *(التدخّل لأسباب إنسانية).*

Non - Offensive Defence الدّفاع غير الهجومي

يعتمد هذا النوع من الدّفاع في جدواه على قدرة صانعي السياسة على التمييز القابل للاستمرار بين نوعين من القدرات العسكرية – الدّفاعية والهجومية. فإذا أمكن إجراء هذا التمييز فيمكن اعتبار الدّفاع غير الهجومي نظاما من شانه خفض التوتّرات بين الدّول من خلال تمكينها من الانخراط في رسم سياسة دفاعية أقل استفزازا بالأصل من المزيج الهجومي/ الدّفاعي التقليدي. ويجادل أنصار هذا الدّفاع بأنه يتواءم مع تحقيق الردع شريطة أن تكون علاقة الردع علاقة "رفض" (denial) (انظر Snyder 1961). غير أن الدّفاع غير الهجومي ليس نظام نزع للسلاح، بل هو نظام لما سمي "عبر التسلّح" (transarmament)، أي نظام ينتقل فيه التشديد على الحصول على أنظمة أسلحة دفاعية وتنفيذ سياسات دفاعية واتخاذ مواقف أقل تهديدا من الجمع بين الهجوم والدّفاع. ولعلّ الدّفاع غير الهجومي لا ينسجم مع امتلاك الأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدّمار الشامل بصفة عامة، لأن هذه الأنظمة تنطوي على التهديد في الأصل و، كما يوحي اسمها، تنطوي على الدّمار. إن الرسالة الأساسية التي يوجهها الدّفاع غير الهجومي هي "أنا لن أهددك إذا كنت لا تهدّدني"، ومن منطلق هذا المنطق لا يوجد مكان لهذا الصنف من الأسلحة. لذا فإن الدّفاع غير الهجومي يشبه من بعض الأوجه نزع السلاح بمعنى أن بعض الأسلحة لا تنسجم مع تطبيقه، ولكنها لا تذهب إلى حد الرفض التام لفكرة "ثقافة الأسلحة". بل هو مثل مراقبي الأسلحة يسلّم بأنه يمكن للأسلحة أن توفر الاستقرار، لكن ذلك يقتضي أيضا إدراك معيار الدّفاع – الدّفاعي. وكما ورد في مؤلّف بوزان (Buzan) (١٩٨٧) إذا اتبعت جميع الدّول سياسة الدّفاع غير الهجومي فإن معضلة الأمن سوف تزول تقريبا من العلاقات الدّولية.

Non - proliferation عدم الانتشار

هدف سياسي يرمي إلى وقف أو منع أو خفض انتشار الأسلحة والتكنولوجيات المتاحة للفاعلين نتيجة سباق التسلّح وتجارة الأسلحة. كان جل الاهتمام ينصب خلال فترة الحرب الباردة على التوصّل إلى اتفاق على إبرام معاهدة عدم انتشار من شأنها التحكّم بانتشار الأسلحة النووية. ويميز صانعوالسياسة والاستراتيجيون بين الانتشار الأفقي (أي انتشار الأسلحة لأعضاء جدد في النادي النووي) والانتشار الرأسي (أي تحسينات أنواع أسلحة القوى النووية الحالية).

لقد كانت مضامين من يملكون ومن لا يملكون في هذا التمييز واضحة، وبالرجوع إلى تأمّل أحداث الماضي نجد أنها كانت عيبا مميتا في نظام عدم الانتشار. فقد نجم عن الأمور التي تكشفت عنها حرب الخليج من أن الدّول قد وقعت معاهدة عدم الانتشار ثم خالفت الاتفاق حرفا وروحا، نجم عنها حكمة تقليدية جديدة تدعوإلى نظام تفتيش أكثر اقتحامية. فالدّول المتمرّدة في الواقع أو التي من المحتمل أن تكون متمردة لن يردعها إلا عمليات التفتيش "الارتيابية"، وفق هذا المنطق. ولقد تمّ تصميم أنظمة عدم انتشار أسلحة الحرب الكيماوية والبيولوجية بحيث تكون أكثر اقتحامية انطلاقا من تجربة معاهدة عدم الانتشار. وقد ظلّت سياسة الولايات المتحدة إزاء العراق منذ ١٩٩١ تصر على الوصول التام إلى أي من وجميع الأدلة التي قد تكون وثيقة الصلة بفعالية ذلك النظام. وقد أظهر قرار الهند وباكستان (١٩٩٨) "الخروج" من السرّية النووية صعوبة تنفيذ نظام عدم الانتشار. وفي الوقت الراهن تعدّ جنوب إفريقيا (١٩٩٣) الدّولة النووية الوحيدة التي قبلت طوعيا كل ما تنطوي عليه المعاهدة. على أنه يكاد يكون من المؤكّد أن الباعث لذلك في هذه الحالة هو دافع محلّي (أي مخاوف البيض من الكونجرس الوطني الإفريقي) وليس الاهتمام بعدم الانتشار بين من لا يملكون.

الحواجز غير التعريفية Non - tariff barriers

تنقسم الحواجز غير التعريفية التي تقف في وجه التجارة إلى فئتين. أولا، توجد كوتات (حصص) وقيود كمية مصمّمة خصيصا لحماية المصالح المحلّية. وهذه تمثل مخالفة واضحة للمبادئ الكامنة وراء الاتفاق العام للتعرفات والتجارة (الغات)، مع أنه توجد بعض الاستثناءات لهذا الحظر. أمّا الفئة الثانية للحواجز غير التعريفية فليست دائما أو عمدا شكلا من أشكال القيود التجارية. وكثيرا ما يكون أثر هذه القيود على التجارة كامنا وليس ظاهرا. لذا يمكن تبرير فصلها عن الكوتات. وستركز المناقشة التي تلي الحواجز غير التعريفية على هذه الفئة الثانية بشكل حصري.

توجد تحت هذا العنوان أربعة أنواع واسعة النطاق للحواجز غير التعريفية: الضرائب الدّاخلية، العوائق الإدارية، الأنظمة الصّحّية والتصحاحية (sanitary) وسياسة الشراء الحكومية. فيمكن استخدام الضريبة الداخلية للتمييز ضد الواردات إذا تم تطبيق تفريق متعمد بين منتجات محلّية ومستوردة تكون متماثلة من الوجوه كافة. ويمكن لإدارة الاستيراد الروتينية والدورية،

بوصفها نشاطا، أن تصبح تمييزية إذا بدا أنه يتعين على المستوردين الخضوع إلى إجراءات روتينية مفرطة وتستغرق وقتا طويلا وإلى التأخير الناجم عن مشاكل تتعلّق بالمستندات، الخ. فيمكن استخدام الأنظمة الصحيّة والتصحاحية، وهي مشروعة تماما بحد ذاتها، للتمييز ضد الواردات. ويمكن لسياسات الشراء الحكومية التي تتعمد تشجيع الأفراد والمؤسّسات على، مثلا، "شراء المنتجات البريطانية" أو "شراء المنتجات الأمريكية" وعدم "تصدير فرص العمل" أن يكون لها تأثير تمييزي.

تصنف هذه الفئة غير المتجانسة من الأنشطة ضمن مفهوم الحواجز غير التعريفية التي تكون آثارها على التجارة كامنة غير ظاهرة. وفي كثير من الحالات – أي سياسات الشراء الحكومية المذكورة – كانت المواد الأصلية للغات بحكم الصامتة في تحديد وحظر الأثر التمييزي لهذه الأنشطة. ولم ينصب الاهتمام المتزايد على الحواجز غير التعريفية إلا منذ جولة كيندي المتعلّقة بمفاوضات الغات. ومن المعقول الافتراض بأن هذا المجال للقضايا سيظل يشغل مفاوضي منظّمة التجارة العالمية.

النظرية المعيارية Normative theory

توصف النظرية الدّولية بصفة عامة بأنها إمّا "تجريبية" (empirical) أو "معيارية" (normative). تعتبر العلاقات الدّولية التجريبية وصفية وتفسيرية وتوجيهية. ومن جهة معاكسة تهتمّ النظرية المعيارية بالدرجة الأولى بالأبعاد الأخلاقية للشؤون الدّولية. غير أن هذا التفريق عام جدا، لأنه يصعب عمليا تصوّر وصف للعلاقات الدّولية غير تجريبي أو غير معياري. وعلاوة على ذلك، فإن كلتا المقاربتين تهتم بالقضايا الابستمولوجية (المعرفية)/ الأونتولوجية (الوجودية) الموجودة في نشاط وضع النظريات في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (انظر Brown, 1992). فانطلاقا من هذه التوضيحات، نجد أن النظرية المعيارية تتصدّى لمسائل تتصل بمعايير السلوك والالتزامات والمسؤوليات والحقوق والواجبات التي تخص الأفراد والدّول ونظام الدّول الدّولي. وتركز الدراسات المعيارية، بشكل خاص، على قضايا مثيرة للجدل مثل الأهمية الأخلاقية للدّول والحدود وأخلاق الحرب والسلم وطبيعة حقوق الإنسان وحالة التدخّل ومقتضيات عدالة التوزيع الدّولية. فالنظرية المعيارية، إذا، تتعلّق بالمعايير والقواعد والقيم والمقاييس في السياسة العالمية، وبهذا المعنى فإنها تشمل جميع أوجه مجال

الموضوع – بما في ذلك القانون الدّولي والاقتصاد السياسي الدّولي والدّبلوماسية، حيث تسود المعايير الإجرائية الثابتة والأكثر توطّدا.

لقد كانت هذه القضايا دائما موضع اهتمام مركزي للّذين يدرسون العلاقات الدّولية. بل إن تأسيس العلاقات الدّولية بوصفها فرعا من فروع البحث الأكاديمي كان مبعثه اعتبارات معيارية. فقد طرح الموضوع أول الأمر بوصفه سعيا وراء "حلول" لمشكلة استمرارية وجود الحرب في نظام الدّولة الفوضوية. وقد وصفت هذه المرحلة الأولى للنظرية المعيارية أوصافا متعددة بأنها مثالية أو ليبرالية أو طوباوية. وقد كانت عبارة عن محاولات لاستئصال الحرب والعنف الدّولي بواسطة القياس المحلّي – مقاربة "السلام عبر القانون". وتمثّلت المرحلة الثانية للتنظير برد فعل على ذلك وكانت تجريبية (empirical) على نحو أوعى بذاتها. فقد كانت تسعى لرؤية العالم "كما هو وليس كما يجب أن يكون". وهكذا فقد كانت الواقعية وصفية وتجريبية بشكل صريح، وإن لم تكن تنطوي على مضامين معيارية. وقد جعلت السيطرة الفكرية للواقعية السياسية في العلاقات الدّولية من أربعينيات القرن العشرين فصاعدا، جعلت أحد البحّاثة يصف هذه الفترة بأنها "انعطاف أربعين سنة عجيب" بعيدا عن القضايا المعيارية (Smith, S. 1992). وهذا ليس دقيقا كلّيا، إذ إن العديد من الذين يعتبرون أنفسهم واقعيين، بمن فيهم نجوم مثل E. H. Carr، Reinhold Niebuhr، Hans Morgenthau، وArnold Wolfers، قد تصدّوا بشكل محدّد للمضامين الأخلاقية لمقاربة سياسة القوة.

وقد شهدت هذه الفترة ظهور المدرسة الإنجليزية والأبحاث المعيارية التي تناولت أسس المجتمع والنظام الدّوليين. غير أن الواقعية وتنويعاتها قد نجحت في تهميش النظرية المعيارية وتعزز هذا الاتجاه من جرّاء الموجة الثالثة للنشاط النظري التي يمكن تحديدها – "المناظرة" المنهجية بين الكلاسيكيين والسلوكيين (مقاربة العلوم الاجتماعية). وقد اهتم بعد هام لهذه المناظرة بمكان القيم في البحث الاجتماعي، لكن الإطار الأيديولوجي الذي جرت فيه المناظرة (الحرب الباردة والحاجة الواضحة إلى الاستجابة لقضايا الأمن) كانت تعني أن مفاهيم النظام والاستقرار والتعايش كانت لها الأولوية، في هذا الفرع من فروع المعرفة، على اعتبارات العدالة أو الإنصاف. وقد احتل الردع موقعا مركزيا في العلاقات الدّولية واستبدت بالنظرية المسائل المتعلّقة بالاستقرار النووي والمحافظة على الوضع الراهن للقوى العظمى. وبوصف العلاقات الدّولية علما اجتماعيا أمريكيا، وهو ما صارت إليه العلاقات الدّولية، لعلّه من غير

العجيب أن هذا العلم أصبح يعكس اهتمامات الغرب ومصالحه وقيمه والطرف الفاعل الرّائد في الغرب.

وشهدت المرحلة الرابعة للنظرية الدّولية، التي بدأت خلال المراحل الأخيرة من احتضار الحرب الباردة وامتدّت حتى الآن، شهدت إحياء للقضايا المعيارية لدرجة أنها عادت الآن لتحتلّ مكانا مركزيا في هذا العلم. وكان هذا يعود إلى ما أو حت به أحداث عالم الواقع، لا سيّما فيتنام وحرب الخليج، وكلاهما أثارا مسائل معيارية من الدرجة الأولى حول الحرب العادلة وأخلاق التدخّل. وقد أدى ظهور الليبرالية الجديدة، ولا سيّما النظرية النقدية وما بعد الحداثة، إلى تشكيك واسع النطاق، ليس بالنماذج السائدة للعلاقات الدّولية فحسب، بل أيضا بمركزها ذاته بوصفها مجالا منفصلا ومتميّزا للبحث. فانطلاقا من ربط العلاقات الدّولية بمناظرات موازية بشأن النظرية الاجتماعية والسياسية، فإن هذا "التفكير الجديد" يتمركز على الاهتمام بـــ "التحرر البشري" ويقوم بناء على ذلك بتغيير موضع حقوق الإنسان والتدخّل لأسباب إنسانية والهموم الايكولوجية والبيئية وعدالة التوزيع ونقله بعيدا عن المنطقة المحيطية التي احتلتها خلال فترة التمحور حول الدّولة. والنقطة المركزية في النظرية المعيارية المعاصرة هي الحوار بين "الطائفيين" و "الكوزموبوليتانيين" (العالميين). ويكمن الفرق الأساسي بين هذه المواقف، كما قال أحد المنظّرين الثقاة، في وجودنا المزدوج بوصفنا "بشرا" و "مواطنين"؛ أعضاء في جماعات معيّنة و/ أو جماعات عالمية النزعة. (Linklater, 1990). وهذا ينطوي على وجه التحديد، على فحص طبيعة التزام البشر بعضهم إزاء بعض، وسبر المعنى الأخلاقي للدّولة المستقلّة. وتعد الهجمة الراديكالية على مشروع حركة التنوير الذي انطوى عليها ذلك دلالة على أن النظرية الدّولية قد دارت الآن دورة كاملة وهي الآن تقوم بإعادة التفكير بالأساس الفلسفي الذي تمّ عليه تأسيس المشروع الانضباطي.

الشمال North

يعدّ مصطلح "الشمال" مفهوما فضفاضا منحوتا يستخدم في البلدان الصناعية المتقدّمة. وقد شاع بشكل خاص في مجال الاقتصاد السياسي، ويمكن اعتباره، من حيث النماذج التنموية، مرادفا لنمو العالم الأول. ويميل تحليل الأنظمة إلى وضعه جنبا إلى جنب مع المفهوم الذي

يشبهه من حيث الشكل الفضفاض والمتمثل بمصطلح الجنوب. وفي واقع الأمر لقد كان العنوان الشعبي لتقرير براندت (Brandt Report) "الشمال – الجنوب؟".

الشمال – الجنوب North – South

مصطلح ثنائي الشعب يستخدم في العلاقات الدّولية للإشارة إلى واحد من الانقسامات الثنائية المنتشرة في نظام القرن العشرين. لقد ازدادت أهمية العلاقات الدّولية بين الشمال والجنوب منذ انهيار الاستعمار وظهور العالم الثالث في خمسينيات القرن العشرين. وكان الالتزام العميق لهذه الدّول الجديدة بتوجهات السياسة الخارجية التي أطلق عليها أسماء متنوعة مثل الحياد الإيجابي أو عدم الانحياز، كان يعني أن الجنوب سيقاوم بشدّة، في مجال قضايا السياسة الأمنية – التي كثيرا ما تعتبر سياسة عليا – سيقاوم محاولات الشمال لتأمين انحيازه لتحالفات الحرب الباردة التي يسيطر عليها الشمال.

لم تتكلّل محاولات الجنوب لفرض نطاق صحّي حول الحرب الباردة بالنجاح التام. فقد كانت الولايات المتحدة، بصورة خاصّة، تسعى أحيانا، عبر سياسات التدخّل، إلى نقل هذه القضايا إلى داخل العالم الثالث. وكانت تجد المبرر، على سبيل المثال، في النظرة ثنائية المحاور لنظرية الدّومينو. وفي مناسبات أخرى، لا بدّ من التسليم بأن الأحزاب والنزعات ضمن الجنوب كانت تطلب وتشجع تدخل الشمال في حالات من الصراع العنيف. وقد لعبت أيضا الكتلة السّوفياتية – التي لم تكن تعتبر عادة جزءا من الشمال – لعبت ورقة التدخّل وكان من الواضح، بشكل خاص في سبعينيات القرن العشرين، أن علاقة الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي لم تكن تلجم ذلك الأخير عن اتباع تلك الاستراتيجيات.

يجادل كثير من المعلّقين بأنه، رغم التحليل آنف الذكر، فإن مجال القضايا الحقيقي للانقسام الثنائي بين الشمال والجنوب يوجد في الاقتصاد السياسي المتعلّق بالثروة/ الرفاه. ومن المؤكد أنه في هذا السياق تبرز صورة مختلفة عن تلك التي وردت آنفا. ولقد كان اعتماد الجنوب على الشمال من أجل الحصول على المساعدات وفي التجارة بغية توليد دخل لتلبية أهداف التنمية، كان يعني، في هذا السياق، أن مصطلح "الشمال – الجنوب" يشير إلى العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تترتّب على ذلك. وعلاوة على ذلك لا ينبغي أن يتبادر إلى الذهن أن هذه العلاقات متمحورة حول الدّول بشكل حصري. فالشركات متعددة الجنسيات الموجودة

في الشمال والمنخرطة في الإنتاج الصناعي الأولي والثانوي في الجنوب تمثل صورة صحيحة أيضا للتفاعلات بين الشمال والجنوب. وقد جرت مختلف التحاليل لهذه العلاقات باستخدام مختلف النماذج ويعد منظور التبعية واحدا من أكثرها معقولية.

بدأت دول الجنوب منذ أوائل ستينيات القرن العشرين تستخدم أكثريتها المتزايدة في الأمم المتحدة لاسترعاء المزيد من الاهتمام لطموحاتها وشؤونها. ولقد كان ضغط الجنوب هو الذي أدّى إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الاونكتاد) في ١٩٦٤ وكان الاقتصاديون الجنوبيون مثل بريبيش (Prebisch) هم الذين قدموا الإطار الفكري لسلسلة المطالبات بمعاملة جديدة بشأن التجارة العالمية التي اقترنت بعملية الاونكتاد. ولقد كانت الشروط التي كان يتم فيها سير العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب غير متساوية إلى حدّ بعيد إلى أن أحرزت الأوبك (OPEC) نجاحها في أوائل سبعينيات القرن العشرين. وبدا كارتل الأوبك أنه يشير إلى إمكانات جديدة لتعزيز الموقف التفاوضي للجنوب وتم طرح قائمة شاملة بالطلبات تحت عنوان النظام الاقتصادي الدّولي الجديد.

وباستعادة أحداث الماضي يبدوأن أوبك وصدمة النفط الأولى كانا نافذة فرصة لم يتم انتهازها. فقد تعاونت القوى المحافظة ضمن الأوبك مع النظام المالي الشمالي على إعادة تدوير دولارات البترول وتمكنت الدّول الصناعية المتقدمة المستوردة للنفط في المدى القصير من تمويل ديونها بناء على ذلك. ولم يتم إنشاء كارتلات سلع أخرى وأدّى تصرّف أوبك بالفعل، وبمحض الصدفة، إلى ضرب مستوردي النفط الجنوبيين بشكل أقوى مما حصل لنظرائهم الشماليين. وعلاوة على ذلك، فقد كانت عملية إعادة تدوير دولارات البترول سببا عجّل في نشوء أزمة الدين اللاحقة.

لقد أدّت نتيجة أوبك غير المقصودة إضافة إلى صدمة النفط الأولى إلى وضع خط فاصل بين منتجي النفط في الجنوب وبقية الأطراف. ويشكّل نمو البلدان الصناعية الجديدة عنصر انقسام آخر في تضامن الجنوب. وقد أزال الإدراك بأنه يوجد عالم رابع من الفقر المدقع والحرمان في "حزام مجاعة" محدد المعالم، أزال، تضادّيا، دعامة أخرى من تجانس الجنوب. وتظلّ ممارسة أوبك لقوة كارتل السلع أفضل مثال، حتى تاريخه، على قدرة الجنوب على دعم طلباته بالتغيير بشيء أكثر أهمية من صحّة الرأي المستندة إلى مفاهيم العدالة والإنصاف.

وتشير الواقعية إلى أنه ما لم وحتى يتمكن الجنوب من إيجاد أوراق مساومة من نوع أوبك فإنه سيجد صعوبة في انتزاع موافقة الشمال على إجراء تغيير هيكلي.

وضمن الشمال تقترن التغييرات المنهجية الرئيسية بفقد قدرات هيمنة الولايات المتحدة على تحديد النتائج الشاملة. وتشترك الولايات المتحدة الآن مع الاتحاد الأوروبي واليابان في السيطرة. وكان هذا يعني أن الجنوب قد تحدث، في بعض المناسبات الهامة، بأصوات عديدة في مواجهة الجنوب. وقد ظهر ذلك بعيد صدمة النفط الأولى، حيث أرادت الولايات المتحدة اتباع سياسة تتسم بقدر من المواجهة أكبر من الأوروبيين أو اليابانيين. وفيما يتصل بمجال الإصلاح التجاري المستمر، فقد أظهر الشمال تفضيلا واضحا لنظام الغات/ منظّمة التجارة العالمية بدلا من الاونكتاد.

كان لفترة نهاية الحرب الباردة في السياسة العالمية أثر على العلاقات بين الشمال والجنوب أقل مما كان عليه الوضع في أوضاع أخرى. وكما ورد في الجدال آنف الذكر، كان تأثير الدّول الشيوعية السابقة أقل في هذا المجال – بالتأكيد في مجال قضايا الاقتصاد السياسي – وتعزى التغييرات في صورة الشمال – الجنوب إلى تطوّرات أخرى. ولقد كان نمو النزعة الإقليمية في الشمال، بشكل خاص، كان يعني أن المقاربات التي تستهدف الجنوب أكثر تحديدا وأقل عالمية. ومن جهة القطب الجنوبي جرى تآكل في التضامن جرّاء أنماط النمو التفاضلية. والصورة أكثر تعقيدا بالفعل مع وجود البلدان الصناعية والأسواق الكبيرة الناشئة، بوصفها القدوة في إحدى نهايتي السلسلة المتّصلة ومع وجود الدّول المقصرة والعالم الرابع في النهاية الأخرى. ولقد فقد مصطلح الشمال – الجنوب الآن بعض أوجه الدقّة والقيمة. فالتأكيد الآن ينصب بدرجة أكبر على التدابير الإصلاحية الدّاخلية ضمن الجنوب بوصفها وسيلة لكسر الحلقة المفرغة بدلا من الاعتماد على إعادة التوزيع من قبل الشمال.

المعاهدة المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية NPT

الأحرف الأولى من (Treaty on the Non - Proliferation of Nuclear Weapons).

وقد طرحت هذه الاتفاقية متعدّدة الأطراف المعنية بالحدّ من الأسلحة للتوقيع في يوليو١٩٦٨ وأصبحت نافذة المفعول في مارس ١٩٧٠. وتهدف هذه المعاهدة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. أولا، وقف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية من الدّول الحائزة عليها إلى دول لا تملك

هذه القدرة. وتغطّي المادتان الأولى والثانية للمعاهدة هذا الاحتمال. ثانيا، السماح باستمرار نقل التكنولوجيا المتصلة بمرافق القوة النووية. وقد وضع الموقعون على المعاهدة نظاما للوقاية يسمح بانتشار التكنولوجيا النووية السلمية تحت رعاية وكالة الطاقة الذرية الدّولية. ويتضمّن هذا النظام النص على أن لهذه الوكالة كامل الحق في الاطلاع العلني على البرامج النووية المدنية لجميع الدّول غير النووية، بما في ذلك الحق في القيام بمعاينات دورية لمعاملها ومرافقها. ثالثا، سعت المعاهدة إلى التحكّم في النزعة نحو المزيد من الانتشار الرأسي من خلال الإهابة بالموقعين بأن "يقوموا بمفاوضات تتسم بحسن النية بشأن تدابير فعّالة تتّصل بوقف سباق التسلّح النووي في تاريخ قريب وبنزع الأسلحة النووية". وشجعت المادة السابعة من المعاهدة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وألزمت المادة الثامنة الأطراف المتعاقدة بالاجتماع كل خمس سنوات لاستعراض التقدم الذي يتم إحرازه في مجال توطيد النظام وتوسعته.

من الناحية الهيكلية لقد كانت هذه المعاهدة في أصلها تنطوي على عيب من جرّاء التقسيم الثنائي بين الذين يملكون أو الذين لا يملكون الأسلحة النووية. وهي خلافا لاتفاقية الأسلحة الكيماوية التي تمّ إبرامها مؤخّرا ليست بمعزل عن النقد. ثم إن الاكتشاف الذي جرى عشية حرب الخليج وهو أن نظام التفتيش فشل في اكتشاف برنامج العراق السرّي قد زاد في إضعاف الثقة. ولا يوحي سلوك السياسة الخارجية للقوة النووية العظمى الوحيدة المتبقية – أي الولايات المتحدة – لا يوحي بالثقة في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقد اتّجهت أنظار السياسة الأمريكية نحو مبادرات ثنائية بغية إبقاء دول منبوذة/ مارقة ضمن النظام. فاتفاقية ستارت الثانية START II والتحركات باتجاه حظر التجارب الشامل تمثل إشارات إيجابية ويجب مقابلتها بالتأكيد بالتشاؤم آنف الذكر. كما أن الأدلّة التي تشير إلى أن الدّول النووية الحالية تتجه نحو اتباع سياسات الحد الأدنى من الردع، شيء هام أيضا. لكن المسألة تظل أن نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد صيغ من أجل عالم لم يعد له وجود. فلقد تغيرت النطاقات الحاصرة للاتفاقية لدرجة أنه قد يتعين إجراء مزيد من التغييرات التي تنص عليها المراجعات الخمسية في المعاهدة على أي حالة – لإبقاء صلتها بالقرن الحادي والعشرين.

الحوادث النووية Nuclear accidents

تقسم الحوادث النووية إلى فئتين: الأولى، مدنية، وتعني دائما حوادث في المفاعلات النووية؛ والثانية، الحوادث العسكرية التي تنطوي على قصور وتعطل النبائط النووية، بما في ذلك الأنظمة التي تعمل على الطاقة النووية، في أوقات السلم. ويستثنى من هذه المناقشة تلك "الحوادث (غير المقصودة)" (مثل إطلاق صاروخ مصادفة) التي قد تؤدّي إلى الحرب أو إلى الحرب غير المقصودة.

تتمثل الأخطار الرئيسية في كل من الحوادث المدنية والحوادث العسكرية غير المقصودة التي تحدث في أوقات السلم في أن أطرافا ثالثة بريئة ستتأثر جراء التلوث البيئي وانحلال البيئة. إن ازدياد استعمال الطاقة النووية لتوليد الطاقة لأغراض صناعية ومحلّية يعني أن تلك المرافق قد انتشرت. ونتيجة ذلك كثيرا ما يتعذر التحكم بالأعطال أو حصرها في منطقة ضمن الحدود الإقليمية للدّولة التي يقع فيها المرفق. فحادثة تشيرنوبل التي جرت في أبريل ١٩٨٦ لم تقتصر على الاتحاد السّوفياتي حيث انتشر التلوّث والتلويث إلى خارج حدوده. وقد جاءت أول إشارة إلى أن شيئا خطيرا قد حدث حين اكتشف المراقبون السويديون والفنلنديون وجود مستويات عالية من النشاط الإشعاعي بعد يومين من الانفجار. وقد أكّد الأثر الناجم عن تشيرنوبل على المدى الذي يعد فيه الترابط صفة مميزة للعلاقات الدّولية المعاصرة. .

إن كثرة وقوع الحوادث في المفاعلات النووية منذ ١٩٥٢ أمر يدعوإلى الأسى. فقد وقع أول حادث مفاعل نووي في تشوك ريفر في أوتاوا، كندا، وحدث تلويث كبير في ١٩٥٧ في ويندسكيل في المملكة المتحدة، في حين وقع حادث محلّي خطير في منطقة كاسلي/ كيشيم من منطقة شيليابنسك من الاتحاد السّوفياتي في العام نفسه الذي وقع فيه حادث ويندسكيل. وكان حادث ثري مايل آيلند في هاريسبوغ، بنسلفانيا في مارس ١٩٧٩ أخطر حادث، حتى تاريخه، في الولايات المتحدة، وأظهر، هو وحادث تشيرنوبل، أهمية الخطأ البشري كعامل في تفسير تلك الأعطال.

أمّا اكتشاف وتقييم الحوادث العسكرية فهو أكثر صعوبة. فجميع الدّول النووية تميل إلى التردد في الاعتراف بوقوع تلك الحوادث أو بطلب مساعدة خارجية بعد ذلك. والحوادث البحرية أشد أثرا بشكل خاص. فالتحكّم بالتلوّث قد يكون صعبا أو متعذّرا إذا غرقت سفينة

لتستقرّ في قاع البحر. وقد خلفت نهاية مواجهة الحرب الباردة بين القوتين العظميين مشكلة رئيسية لسحب السفن الحربية التي تعمل بالقوة النووية والرؤوس الحربية النووية من الخدمة.

المناطق الخالية (من الأسلحة) النووية Nuclear- Free Zones (NFZ) (NFZ)

هي إحدى مناطق العالم تتّفق فيها الدّول الموجودة في المنطقة و/ أو الدّول التي تقع خارج الإقليم والتي لها مصالح إقليمية في المنطقة، تتّفق على عدم القيام باختبار أو صنع أو تكديس الأسلحة النووية فيها. لذا فإن عبارة "nuclear - free" (خالية "من الأسلحة" النووية) تنطوي على خطأ في التسمية والأصح أن تسمّى هذه الاتفاقيات "Nuclear - Weapon - Free Zones" (خالية من الأسلحة النووية). وفي الواقع فإن المنظّمات الحكومية الدّولية مثل الأمم المتحدة قد أكّدت أنه يجب السماح بالتطوّرات النووية السلمية تحت عنوان فكرة المناطق الخالية (من الأسلحة) النووية/ المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

لقد تمّ، حتى تاريخه، التوصّل إلى ثلاث اتفاقيات مناطقية وجميعها مطبقة في الأماكن الخاصّة بكل منها على الكرة الأرضية. ولقد تمثلت أول اتفاقية مناطقية، تاريخيا، بمعاهدة انتاركتيكا لعام ١٩٥٩. وتعدّ هذه المعاهدة من بعض الأوجه الأبعد أثرا والأكثر شمولية ضمن المعاهدات الثلاث القائمة. فهي تنزع الصفة العسكرية والطابع النووي عن القارة. وتبعتها عام ١٩٦٧ معاهدة تلاتيلولكو(Ttlatelolco) التي تسعى لحظر إدخال الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وهذه المعاهدة هي أول اتفاقية منطقة خالية (من الأسلحة) النووية/ منطقة خالية من الأسلحة النووية تغطي مناطق مسكونة على الكرة الأرضية. وانطلاقا من مبادئ الأمم المتحدة، فضلا عن رغبات الأطراف، لم تبذل أي محاولة لتوسعة الشروط بحيث تغطّي التطوير النووي السلمي. وفي الواقع فقد تمّ تغيير الاسم الرسمي للمعاهدة من "معاهدة إخلاء أمريكا اللاتينية من (الأسلحة) النووية" إلى "معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية" بغية إفساح المجال لتلك التطويرات النووية السلمية.

لقد انحازت جميع دول المنطقة إلى معاهدة تلاتيلولكوباستثناء كوبا. كما أن متانة التزام الأرجنتين والبرازيل وتشيلي موضع شك، لأنه ما من واحدة من تلك الدّول الثلاث وقعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ثم بما أنه بوسع الأطراف المتعاقدة التخلّي عن المعاهدة بموجب إشعار ثلاثة أشهر فقط، فإن احتمال "التملص" من نظام تلاتيلولكومن جانب واحد من

قبل هذه الدّول "المستهلّة" ممكن دائما. وقد نصّ بروتوكولان ملحقان بالمعاهدة على إمكان الدّول التي تتولى مسؤوليات دولية عن أقاليم ضمن المنطقة: المملكة المتحدة، فرنسا والولايات المتحدة وهولندا – المشار إليها آنفا – الالتزام إما بواحد من البروتوكولين الأول أو الثاني أو بكليهما. وثمّة ما يدلّ على أنه خلال أزمة الفوكلندز اللاحقة في ١٩٨٢ انتهكت المملكة المتحدة نظام تلاتيلولكونصا وروحا بإدخالها قوات بحرية تحمل أسلحة نووية إلى المنطقة.

وتتمثل اتفاقية المنطقة الخالية (من الأسلحة) النووية/ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المطبّقة حاليا بمعاهدة راروتونغا (Rarotonga) التي أقامت منطقة خالية (من الأسلحة) النووية في جنوب المحيط الهادئ في أغسطس ١٩٨٥. إن العضوية في محفل جنوب المحيط الهادئ شرط لازم لتوقيع معاهدة راروتونغا. وتسعى هذه المعاهدة من بعض الأوجه إلى إدخال تحسينات على معاهدة تلاتيلولكو. وهي صريحة في حظر "التفجيرات النووية السلمية" (وهو ما لا ينطبق على معاهدة تلاتيلولكو) وتحظر إلقاء النفايات النووية. ومن جهة عكسية نجد أن معاهدة أمريكا اللاتينية أكثر معقولية جغرافيا، لأنها تغطّي مناطق واسعة من الأرض تخضع، من حيث المبدأ، لسيطرة الأطراف المتعاقدة. وتغطي معاهدة راروتونغا مساحات واسعة من المحيط وأعالي البحار التي يتعذّر على الأطراف المتعاقدة السيطرة عليها مادّيا أو قانونيا. ثم إن ربط أقوى دولة في المحيط الهادئ، وهي أستراليا، باتفاقية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بالولايات المتحدة لا بدّ بالضرورة من أن يضعف التزام أي حكومة استرالية بتفسير راديكالي لمعاهدة راروتونغا. وهكذا لم يتمكّن الأطراف المتعاقدون من اتخاذ موقف موحّد بشأن قضية زيارات مرافئ الوطن من قبل السفن التي يعتقد أنها تحمل أسلحة نووية.

لقد كانت أكثر جوانب معاهدة راروتونغا إثارة للجدل ولا تزال مواصلة فرنسا استخدام أقاليمها في المنطقة من أجل التجارب النووية. وقد قامت فرنسا بتجارب في الجووتحت الأرض منذ ١٩٦٦. وقد جرت هذه الاختبارات بشكل رئيسي في موروروا أتول (Mururoa Atoll) ولا يوجد ما يدلّ على أن إبرام معاهدة راروتونغا سيؤدّي إلى أي تغيير في التوجه من جانب فرنسا فيما يتّصل بهذه القضية. ويجب أن يعتبر الفشل في إقناع فرنسا بالتخلّي عن التجارب ضمن المنطقة التي تغطيها المعاهدة القصور الرئيسي لمعاهدة راروتونغا.

من منظور منهجي يمكن اعتبار اقتراحات إقامة منطقة خالية (من الأسلحة) النووية/ منطقة خالية من الأسلحة النووية بأنها تساعد الخطوات المتخذة لوقف الانتشار الأفقي. وقد تم الاعتراف بهذا الربط في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد حثّت المادة السابعة من المعاهدة بشكل محدّد على إقامة مثل تلك المناطق. ومن المؤكد أنها ليست مصادفة دبلوماسية أن جميع الأمثلة المطبقة لإنشاء تلك المناطق تكاد تكون مقتصرة كليا على نصف الكرة الجنوبي. ويتمثل التحدّي الرئيسي الذي يواجه مؤيّدي اتفاقيات إنشاء تلك المناطق في وجوب توسعة العملية لتشمل الشمال في العقود القادمة.

الطاقة النووية Nuclear Power

مصطلح يطلق على توليد الكهرباء بواسطة محطّة تعمل بالطاقة النووية. كان معروفا منذ أوائل العصر النووي أن الحرارة المتولّدة في مفاعل نووي يمكن تحويلها إلى بخار لتشغيل التوربينات، وقد جرى إنشاء أول محطة تعمل بالطاقة النووية في كالدر هول (Calder Hall) في المملكة المتحدة عام ١٩٥٦. وفي ذلك الوقت ساد تفاؤل كبير بشأن الإمكانات المستقبلية التي تنطوي عليها الطاقة النووية، لا سيّما لدى الجماهير الواعية في البلدان الصناعية المتقدّمة. فقد اعتبرت أفضل من النفط من حيث التكلفة وأفضل من الفحم من حيث الاقتصاد السياسي. وقد أظهرت أزمة السويس لعام ١٩٥٦ سهولة وقف إمدادات النفط بعد حصول أزمة في المنطقة.

منذ خمسينيات القرن العشرين أصبحت الطاقة النووية مصدرا هاما للطاقة بالنسبة لبعض الدّول، لكن التفاؤل بوجه الإجمال لم يكن مبرّرا. إن ١٥ بالمائة تقريبا من كهرباء العالم يتمّ توليده بهذه الطريقة. ويقع ثلاثة أرباع هذه القدرة في دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). وفي العالم الثالث يوجد لدى البلدان الصناعية الجديدة في آسيا برامج كبيرة للطاقة، كما هو الحال بالنسبة للهند. أمّا بقية العالم الثالث فقد تبيّن أن الطاقة النووية أغلى من أن تكون خيارا تتوخّاه دول ذلك العالم. وقد تبيّن الآن أن توقعات توفير التكلفة التي سادت في الفترة الأولى مفرطة في التفاؤل. وتعدّ فرنسا، بين جماعة منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، الدّولة الأكثر اعتمادا على الطاقة النووية من أجل احتياجاتها من الطاقة.

لقد أثارت التطوّرات في مجال الطاقة النووية المشار إليها آنفا مجالين للقضايا الخلافية ضمن السياسة الكلّية (macropolitics): أولا، قضية الانتشار النووي، وثانيا، قضية الحوادث النووية. ومن بين مجالي القضايا الخلافية الاثنين تظهر مسألة الانتشار التزاما كبيرا بقبول المعايير وبناء المؤسّسات. بهذا المعنى من الوارد اعتبار هم الانتشار النووي نظاما – لا سيّما مع وضع وكالة الطاقة الذّرّية الدّولية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نصب الأعين. ومن جهة أخرى، لا يمكن تحديد اشتراطات مماثلة بالنسبة للحوادث النووية. بناء عليه يبدومن المعقول الافتراض بأنه لا بدّ من مواجهة التعاون الدّولي وعبر الوطني حول هذا الوجه من الطاقة النووية عما قريب.

الانتشار النووي Nuclear proliferation

كان انتشار وتكاثر الأسلحة النووية في فترة الحرب الباردة يعتبر في السياسة العالمية واحدا من أهم مجالات القضايا الموجودة على جدول أعمال الحد من الأسلحة. ويشمل هذا المصطلح تطوّرين مترابطين: الانتشار الأفقي والرأسي. والحقيقة هي أن نعت الانتشار ينطبق على الانتشار الأفقي فقط. وقد سعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي طرحت للتوقيع في يوليو١٩٦٨ إلى معالجة هذه المشكلة في المقام الأول. غير أنه أثناء المناقشات التي دارت حول المعاهدة غرقت قضية الانتشار الأفقي في المداولات. فالانتشار الرأسي يحدّد انتشار قدرات الأسلحة النووية ضمن الدّول النووية القائمة. وبعد توقيع المعاهدة، بشكل خاص، بدا أن تطوير المركبات العائدة والموجهة إلى أهداف متعددة مستقلّة (multiple independently targeted re - entry vehicles) من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي سابقا، بدا للكثيرين أنه ينطوي على تجاهل ساخر للالتزام المكرّس في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى كثيرون أن إبرام معاهدتي ستارت الأولى (START I) وستارت الثانية (START II) دلالة على أن اللاعبين النوويين قد تصدّيا أخيرا لمعالجة موضوع الانتشار الرأسي. وبناء عليه فقد عاد توجّه اهتمام أكثرية مراقبي الأسلحة والزعماء السياسيين إلى النسخة الأفقية من قضية الانتشار.

بين ١٩٤٥ و١٩٦٤ سارت قضية الانتشار الأفقي بشكل مطّرد وضمّت الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين. وبعد التطوير الصيني وإبرام معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية بدأ الانتشار الأفقي يحدث في مناطق خارج مناطق مجابهة الحرب الباردة. ويظل النموذج متمثلا بحالة الهند والباكستان. فالهند لم توقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبدلا من ذلك فقد قامت، بموجب ما يسمّى سارابهاي بروفايل (Sarabhai Profile) بإجراء تفجير نووي سلمي في صحراء راجستان في بوكران في ١٩٧٤. وقد تم الشروع في مشاريع سرية للأسلحة النووية من قبل إسرائيل وجنوب إفريقيا (في عهد الفصل العنصري) خلال تلك السنوات. ويرى أنصار نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن الأسوأ آت بعد انتهاء حرب الخليج. فعشية العنف اتضح أنه كان لدى العراق برنامج للأسلحة النووية طيلة العقود السابقة (ثمانينيات القرن العشرين). فبالإضافة إلى تكنولوجيا صواريخ أساسية نوعا ما، كان العراق يسير بسرعة نحو قدرة التهديد بتصعيد نووي في ١٩٩٠.

يرى في الوقت الراهن تحليل يفترض أسوأ الحالات انتشار (الأسلحة) النووية مؤامرة فرعية في دراما أوسع تنطوي على انتشار أسلحة الدّمار الشامل إلى الفاعلين من الدّول ومن غير الدّول بما في ذلك الجماعات الإرهابية. إن إطلاق غاز الأعصاب (سارين) في شبكة قطار أنفاق طوكيومن قبل حركة آوم شينريكيو(Aum Shinrikyo) في مارس ١٩٩٥ هو مرة أخرى إدانة لجماعات الاستخبارات في الدّولة المعنية (كما يرى البعض حالة مشروع قنبلة العراق). ولم يتم حذف انتشار (الأسلحة) النووية كبند من جدول أعمال العلاقات الدّولية، بعد نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج. فقد تحول بمثل فعل السحر في شكل فاعل مختلط أقل رقيا في العقد الأخير من القرن العشرين.

المظلّة النووية Nuclear umbrella

نوع من الردع الموسّع تقوم بموجبه دولة حائزة على أسلحة نووية بالتعهّد بأن تقدّم إلى دولة أو مجموعة دول أخرى حماية يفترض أن توفرها هذه الأسلحة. وهذا التوسع يتخذ عادة شكل التزام تحالفي. ويتمثل المثال النموذجي لحالة المظلّة النووية في الالتزام الذي اضطلعت به الولايات المتحدة للناتوبعد ١٩٤٩. وعندما تمّ الاضطلاع بهذا الالتزام لم تكن القيادات السياسية أو المفكرون الذين يعملون في الدراسات الاستراتيجية قد فكروا مليا بما ينطوي عليه ذلك من

آثار. وعندما اتّضح ذلك لهم سرعان ما تبيّن أن هذا النظام المعيّن للمظلة النووية يستند إلى علاقة ردع صرفة وبسيطة دون نص دفاعي على الإطلاق. وكانت النتيجة الطبيعية أن المظلة النووية لم تكن بديلا للقدرات التقليدية إذا دعت الحاجة إلى الدّفاع أو الردع.

الحرب النووية Nuclear war

بصرف النظر عن استخدام الأسلحة النووية ضدّ اليابان في ١٩٤٥ فإنه لم تحدث حرب نووية بين دول تمتلك أسلحة نووية. وخلال فترة الحرب الباردة جادل المفكرون النوويون الذين يعملون في مجال الدراسات الاستراتيجية بأنه يمكن تسخير خطر الحرب النووية لضمان منع حدوثها. ولسوء الحظ فإن المنطق المتطرف للردع النووي ثنائي الأقطاب أصبح معقدا جراء انتشار الأسلحة النووية لدى دول منخرطة في حالات صراع إقليمي – مثل إسرائيل والهند. ونتيجة ذلك فإن نهاية الحرب الباردة لم تحذف احتمال حدوث حرب نووية. ومن المعقول الافتراض بأن ينقلب صراع تقليدي إلى صراع تستخدم فيه الأسلحة النووية – كما جرى عام ١٩٤٥. ويتمثل تنويع محتمل لهذا السيناريوفي استخدام أسلحة دمار شامل أخرى ويليها رد نووي. ومن جهة أخرى فإن وجود أسلحة الدّمار الشامل لدى عدد من الفاعلين في منطقة ما يمكن أن يؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية كسياسة لمفاجأة استراتيجية أو ضربة أولى. وأخيرا يمكن اندلاع حرب نووية جراء هجوم إرهابي من شأنه أن يعجّل بهجوم معاكس ضدّ الدّول التي يرى أنها ترعى الإرهاب.

وبالنظر للقدرة التدميرية الكبيرة للأسلحة النووية فإن التحكم بحرب نووية على نطاق واسع سيكون أمرا صعبا. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن استخدام تلك الأسلحة من شأنه أن يؤدي إلى ضحايا بين المدنيين ذات أبعاد وبائية وإلى الانهيار الشامل للانضباط الاجتماعي. إن اندلاع حرب نووية – حتى على أساس إقليمي محدود – من شأنه أن يؤدّي إلى مزيد من تآكل مبادئ القوانين أو الحرب نصا وروحا. وقد يرغب منظّروالردع في المجادلة بأنه ما دام نظام التهديد يعمل، فإن عدم المشروعية المحتملة للحرب النووية، سوف تبقى موضع جدال. والذين يقدّر لهم البقاء بعد مثل هذه الواقعة قد يكون لديهم هموم أكثر إلحاحا من الوضع القانوني للكارثة التي حلّت بهم.

الأسلحة النووية Nuclear weapons

هي الأسلحة التي تستخدم مبادئ الانشطار و/ أو الانصهار لتدمير أهدافها. ويتمثل السلاحان النوويان الوحيدان اللذان استعملا بالفعل بالقنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على اليابان في ١٩٤٥. وقد أضاف تطوير الانصهار أو القنبلة الهيدروجينية بعدا جديدا كلّيا لهذه الأنواع من الأسلحة. إن القوة التدميرية للسلاح الانصهاري غير محدودة نظريا، وإن كان إنتاج وتركيب أسلحة ضخمة جدّا قد يكون ذا فائدة مشكوك فيها، من الناحية العملية. وتصمّم الأسلحة النووية الآن لجميع الأحوال من ساحة المعركة إلى (الصّواريخ) عابرة القارات. لذا يجري في كثير من الأحيان تمييز، اعتباطي نوعا ما، بين الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية. ويبرّر هذا التمييز استنادا إلى معيارين: معيار تقني وآخر وظيفي. فمن الناحية التقنية تعتبر الأسلحة التكتيكية أنظمة طلقة واحدة، ذات مدى محدود جدّا، وذات رأس حربي صغير. ومن الناحية الوظيفية، فإن تلك الأسلحة، كما يدلّ على ذلك اسمها، تستخدم في ساحة المعركة أو قريبا منها دعما للأنواع من القوات الأكثر تقليدية. وتتميّز الأسلحة التكتيكية بأنها متحركة وبالتالي سهلة الإخفاء. وفي أقصى الجانب الآخر، تعتبر الأسلحة الاستراتيجية أنظمة متعدّدة الرؤوس وبعيدة المدى عبر مسافات عابرة للقارّات. ومن الناحية الوظيفية يثور جدال كبير حول ما إذا كان لهذه الأنظمة الاستراتيجية أي غاية فعالة أو معقولة عدا عن استعمالها لتهديد الخصم.

ويرى بعض المعلّقين أن هذه النقطة الأخيرة هي من أهم نقاط الابتعاد في التفكير بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية. وكما جادل البروفيسور غلين سنايدر (Glen Snyder) في مؤلّفه الواعد (١٩٦١) لقد أدت الأسلحة النووية إلى تأكيد جديد على الردع على حساب الدّفاع. فالأسلحة النووية، لا سيّما من النوع الاستراتيجي، يمكنها أن تلحق أذى بالغا بالخصم، لكنها، خلافا للأنواع التقليدية من الأسلحة، لا تستطيع منع عدومحتمل من إيقاع تكاليف باهظة في الرد. فهذه الأسلحة تنطوي على قدرة هجومية بالغة ولكن قدرتها الدّفاعية ضئيلة. هذا على الأقل، ما كان يبدوحتى وقت قريب. ولقد كان ما يسمى بمبادرة الدّفاع الاستراتيجي (Strategic Defence Initiativie) محاولة إصلاح اختلال التوازن بين الهجوم والدّفاع.

لقد دعيت هذه المفارقة بـــ "الثورة النووية"، حيث كانت الغاية من هذا المصطلح بيان الطريقة الراديكالية التي غيّرت فيها الأسلحة النووية نظام العلاقات، على الأقل بين الحائزين على تلك الأسلحة. وبلغة نظرية الألعاب، فقد زادت الأسلحة النووية دوافع التعاون زيادة كبيرة

– من أجل تفادي حرب مدمّرة كلّية – لكنها، في الوقت ذاته، زادت الدّوافع لتسخير هذا التهديد لإجبار الخصم ليقوم هو بتقديم التنازل اللازم. وقد جرى تحليل أنيق لهذا التسخير في ألعاب كلاسيكية مثل "الجبان" و "ورطة السجين".

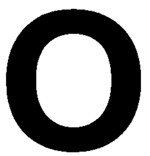
لذلك، من منطلق التاريخ الممتد للعلاقات الدّولية، فقد غيّرت الأسلحة النووية تغييرا عميقا التكاليف والفوائد التي يمكن للدّول أن تتوقّع اكتسابها أو تكبّدها من جرّاء استخدام القوة، إذا ما تمّ التفكير بها بصورة عقلانية. ثم إنها تبدو ، بلغة تحليل القوة، غير قابلة للاستبدال. أي يبدوأن الدّول الحائزة عليها تواجه صعوبة في إتاحة قدراتها النووية لدعم والمحافظة على السياسات الخارجية في مجالات غير تلك التي تخضع بداهة للدبلوماسية النووية. ويبدوأن قمة المفارقة في الأسلحة النووية أنها توفّر قوة عظيمة محتملة أو مفترضة ولكن قوة قليلة فعلية أو قابلة للاستخدام تتجاوز علاقة الردع التي سبق تحديدها. ويشار في كثير من الأحيان إلى محاولات تحقيق القوة الكامنة في الأسلحة النووية بعبارة "إضفاء الطابع التقليدي" (conventialization)، أي، محاولة التفكير بهذه الأسلحة من منطلق مبادئ الاستراتيجية التقليدية المألوفة التي كانت ستستخدم قبل هيروشيما. والخلاصة، رفض أو التغلّب على ما كان يدعى سابقا بالثروة النووية.

لقد خلفت نهاية فترة الحرب الباردة في السياسة العالمية إرثا صعبا لقيادات الدّول النووية وغير النووية. وبما أن نهاية المجابهة تطابقت مع الانفجار الداخلي للاتحاد السّوفياتي فقد برزت قضية نزع الصفة النووية عن الدّول التي خلّفته – لا سيّما أوكرانيا. لقد ترتّب على تفكك الاتحاد السّوفياتي انتشار (للأسلحة النووية) يكاد يكون تصادفيا أكثر منه متعمّدا. ثم إن حرب الخليج أظهرت مدى ما يمكن لدول منبوذة/ مارقة أن توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية دون التزام بما تفرضه من انضباط. وكذلك تظل الصلة بين الإرهاب والأسلحة النووية سيناريوكابوس محتمل.

الشتاء النووي Nuclear winter

كثيرا ما يشار إليه بعبارة "فرضية الشتاء النووي" لأسباب ترد لاحقا. لقد افترض هذا المفهوم أن تغييرا كبيرا ينطوي على الكوارث في مناخ الأرض سيحدث على اثر مواجهة نووية واسعة النطاق بين القوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة. مفاد الحجة أن الدخان والغبار

اللذين سيتصاعدان في الجوجرّاء سلسلة من الانفجارات النووية سيحجب أشعة الشمس ويسبب انخفاض حرارة سطح الأرض. إن فكرة الشتاء النووي ليست حقيقة أثبتتها التجارب العلمية، بل هي سلسلة من الفرضيات المشتقّة من الأبحاث المعنية بتأثيرات القصف التقليدي للمدن والنشاط البركاني. من هنا النعت بـــ "الفرضية". ورغم غموض فكرة الشتاء النووي فإنها أثارت مخاوف واسعة النطاق لدى الجماهير الواعية وعامة الجماهير في البلدان الصناعية المتقدّمة في ثمانينيات القرن العشرين. كما تطابق نشر هذه الفكرة مع حركات أخرى اعتبرت "احتجاجات" على مستوى التسلّح النووي لكل من العسكريين في الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي سابقا. ولقد كان هذا المستوى المتصاعد لقلق الجمهور هو الذي جعل إدارة ريغان تخفّف من غلواء دبلوماسيتها وتستجيب لمبدأ غورباتشوف بعد ١٩٨٥.



منظّمة الدّول العربية المصدّرة للبترول OAPEC

انظر OPEC (منظّمة الدّول المصدرة للبترول).

منظّمة الدّول الأمريكية OAS

تأسّست في أبريل ١٩٤٨ عندما وقعت ثمان وعشرون دولة ميثاقها في بوغوتا، كولومبيا. وقد سمّي هذا الاجتماع رسميا بالمؤتمر الدّولي التاسع للدّول الأمريكية، ولذا فقد كان جزءا من تقليد قومي يعود إلى تسعينيات القرن التاسع عشر. وقد أدخلت تعديلات على ميثاق بوغوتا بموجب بروتوكولي بوينس ايرس (١٩٦٧) وكارتجينا (١٩٨٥).

وعند كتابة هذا المؤلّف كانت الدّول الأعضاء كما يلي: انتيغوا وباربودا، الأرجنتين، (العضوالمؤسّس – يشار إليه لاحقا بحرف "م"). البهاما، باربادوس، بوليفيا (م)، البرازيل (م)، كندا، تشيلي (م)، كولومبيا (م)، كوستاريكا (م)، كوبا (م)، كومنولث الدومينيكان، جمهورية الدومينيكان (م)، الإكوادور (م)، السلفادور (م)، غرنادا، غواتيمالا (م)، هوندوراس (م)، جمايكا، المكسيك (م)، نيكاراغوا (م)، بناما (م)، باراغواي (م)، بيرو(م)، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت والغرنادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية (م)، أوروغواي (م) وفنزويلا (م).

حاول ميثاق بوغوتا وضع بعض القواعد الأساسية من أجل السلوك المستقبلي للعلاقات بين الدّول الأمريكية، لا سيما في المادتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة اللتين تحظران صراحة التدخّل الخارجي في شؤون الدّول الأعضاء واستخدام القسر الاقتصادي والسياسي. وهذه القيود كانت موجهة خصّيصا ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد طوّرت اتجاهات للتدخّل– لا سيّما في أمريكا الوسطى – بعد ١٨٩٨. من المؤكّد أن الفكرة التي مفادها أن الأمريكتين مجال للولايات المتحدة فيه مصلحة خاصّة يعود إلى زمن مبدأ مونرو، لكن قد تمّ إضفاء مسحة أكثر تأكيدية على هذه السياسة بموجب ما يسمّى Roosevelt Corollary (النتيجة الطبيعية (لمبدأ) روزفلت) لعام ١٩٠٤. فقد تلت ذلك فترة من التدخّل الأمريكي غير المقيّد أوقفته – دون إنكاره – سياسة حسن الجوار في ثلاثينيات القرن العشرين.

ولقد كان مجيء الحرب الباردة بعد ١٩٤٥ وظهور الولايات المتحدة الواضح بأنها القوة العظمى الوحيدة المطلقة في النظام عاملين ظرفيين هامين عملا على كبح، بدلا من، تعزيز

فرصة عمل المنظّمة كحصن ضدّ نزعات التدخّل من جانب الدّولة المهيمنة. وأصبح يمكن الآن تبرير نزعات الولايات المتحدة من منطلق الصراع الأيديولوجي العالمي ضدّ الشيوعية الدّولية. وعمل ظهور نظام ثوري في كوبا بعد ١٩٥٩ على تأكيد هذه النظرة (وأنتج واقعة خليج الخنازير المشؤومة). وقد احتفظت الولايات المتحدة بعمليات التدخّل الأكثر إثارة للجدل لأمريكا الوسطى: لا سيّما الإطاحة بأربنز في ١٩٥٤ التي كانت بوحي من وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ومغامرة كوبا المذكورة آنفا في ١٩٦١، وعملية جمهورية الدّومينكان في عام ١٩٦٥، وحملة غرنادا في عام ١٩٨٣ ومحاولة زعزعة الاستقرار في نيكاراغوا وفق مبدأ ريغان واعتقال مانويل نورييغا بعد الحرب الباردة في بناما عام ١٩٨٩.

وباستعادة أحداث الماضي نجد أن الدّومينكان قد أثبتت أنها حد فاصل فيما يخص منظّمة الدّول الأمريكية. فالولايات المتحدة تجد الآن نفسها دبلوماسيا في الأقلية أو في عزلة فيما يتعلّق بالقضايا الرئيسية التي تنطوي على المادتين ١٥ و١٦ نصّا وروحا. فأثناء أزمة الفوكلندز/ المالفنياس لعام ١٩٨٢ أيدت أكثرية أعضاء المنظّمة موقف الأرجنتين. وفي السنة التالية رفضت المنظّمة تأييد عملية غرنادا التي أطلقتها إدارة ريغان. وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها من دون صديق في المنظّمة على اثر التدخّل في بناما – رغم أنه سبقت إدانة المنظّمة لنورييغا لعدم تقيده بنتائج الانتخابات. فممّا لا شكّ فيه أنه يكمن تحت سطح الوحدة بين الدّول الأمريكية تشعب عام بين الولايات المتحدة وبقية أعضاء المنظّمة. فقد نزعت الولايات المتحدة إلى اعتبار المنظّمة وسيلة لإضفاء شرعية جماعية على سياستها في المنطقة، في حين أن الدّول اللاتينية تراها وسيلة لتقييد ولجم اتجاهات التدخّل لدى الولايات المتحدة من خلال الحصول على تقييد الولايات المتحدة بمدونة سلوك الميثاق.

إن منظّمة الدّول الأمريكية منظّمة حكومية دولية من الناحية الهيكلية ولها أمانة دائمة وأمين عام تنتخبه الجمعية العامة لمدّة خمس سنوات. وقد تحولّت المنظّمة بشكل متزايد في الفترة قريبة العهد إلى النزعة الوظيفية وإلى تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدّول الأعضاء. وفي الوقت نفسه ازداد التزامها الأيديولوجي بالدّيمقراطية مع نهاية الحرب الباردة.

صفة المراقب Observer status

مصطلح شبه قانوني يقترن بدبلوماسية المؤتمرات. فهو يعطي الفاعلين المحايدين ومن غير الدّول بعض الحقوق والامتيازات التي لا تصل إلى حق التصويت. ففي المنظّمات الدّولية يمنح هذا التسهيل إلى تلك الفئات من الحركات التي اعترفت بها الأسرة الدّولية بصورة غير رسمية بوصفها حكومات قيد الانتظار. تتضمّن الأمثلة قريبة العهد منظّمة التحرير الفلسطينية وسوابو(الأمم المتحدة) والكونجرس الإفريقي الوطني (كومنولث).

أوقيانوسيا (جزر المحيط الهادئ) Oceania (Pacific islands)

تتضمّن منطقة جزر (المحيط) الهادئ في حوض المحيط الهادئ ثلاثة كيانات: ميلانيزيا، بولينيزيا وميكرونيزيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا). وتتضمّن نحو عشرة آلاف جزيرة ويبلغ إجمالي عدد سكانها حوالي سبعة ملايين تضم بابوا نيوغيني نصفهم. وجميع هذه الجزر ممتلكات مستعمرة سابقا وفي معظم الأحيان كان الانتقال إلى وضع الاستقلال سلسا (الاستثناء البارز هو فانواتوونيوكاليدونيا). وفي ١٩٨٧ أطاح انقلاب في فيجي بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا وتم تعليق عضوية فيجي (التي لها تاريخ حافل بالصراع الطائفي) من عضوية الكومنولث. كما تعرّضت بابوا نيوغيني إلى اضطرابات داخلية، لا سيّما في جزيرة بوغينفيل الغنية بالنحاس. ومنذ ١٩٨٥ أعلن أن المنطقة مجردة من (الأسلحة) النووية. وكانت فرنسا، بصورة خاصة، متردّدة في الاعتراف بهذا النظام. إن معظم الدّول الجزر دويلات صغيرة، لكن بعد معاهدة الأمم المتحدة المعنية بقانون البحار لعام ١٩٧٩ أعلنت جميعها ٢٠٠ منطقة اقتصادية حصرية حول شواطئها بغية حماية موارد بحرية ومعدنية ثمينة. وقد عزّز ذلك قدرتها الاقتصادية وقدرتها على البقاء كدول منفصلة.

شركات النفط Oil companies

إن المثال النموذجي لشركة متعدّدة الجنسيات صناعية أولية بالنسبة لأفراد الجماهير المثقّفة وعامة الجماهير هي شركة النفط عبر الوطنية. لقد تمّ تطوير هيكل شركة نفط نصف القرن العشرين أول الأمر في الولايات المتحدة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. كانت شركات النفط أطرافا فاعلة اقتصادية متكاملة رأسيا وكانت منخرطة بشكل أساسي في ثلاثة أنشطة: التنقيب عن النفط الخام وإنتاجه، ونقله

وتكريره، وأخيرا تسويق منتجات النفط الجاهزة. وقد أدّى ذلك في الماضي إلى تحقّق قوة بنيوية كبيرة للشركات، وقد أمكن لفرادى الشركات تعزيز هذا الموقف من خلال التعاون على الاحتفاظ بهذا الموقف في السوق. لذا فإن مبادئ السوق الحرّة لم تطبّق حقا في هذه الصناعة، وبدلا من ذلك فقد كان احتكار القلّة هو البنية النموذجية والمسلّم بها.

تقسم شركات النفط إلى ثلاث مجموعات: الرئيسية والمستقلّة والوطنية. فالرئيسية، كما يوحي بذلك اسمها هي الأكبر. وتضمّ هذه المجموعة بشكل دائم سبع شركات: ستاندرد أويل اوف نيوجيرسي، ستاندرد أويل كاليفورنيا، تكساكو، غلف موبيل، رويال داتش/ شل وبريتيش بتروليوم. وتضم أحيانا إلى هذه المجموعة الشركة الفرنسية CFP (Compagnie Francaise des Petroles) (شركة البترول الفرنسية). والشركات المستقلّة هي الشركات الدّاخلة المتأخّرة والأصغر والتي يملكها أشخاص مثل أموكو أو اوكسيدنتال من دون التكامل الرأسي الواسع المشار إليه آنفا.

وقد برهنت قدرة واستعداد هذه الشركات المستقلّة لاستخدام تكتيكات "مفسدة"، من خلال تقديمها للدّول المضيّفة شروطا أنسب من شروط الشركات الرئيسية الأخرى، برهنت على أنها متحول حاسم في كسر سلطة تلك الأخيرة في السيطرة على السوق بعد ١٩٧٠. وكانت النتيجة أنه حين جرى تحدّي أوبك الرّامي إلى انتزاع السيطرة من الشركات الرئيسية فقد أدّى وجود الشركات المستقلّة إلى مساعدة أوبك وإضعاف "الأخوات السبع".

أمّا المجموعة الأخيرة من الشركات الوطنية فهي كما يدلّ عليه اسمها تلك المؤسّسات التي تملكها الدّول والتي أنشئت من خلال التأميم والمصادرة. ومن هذه الأمثلة شركة بترول الكويت و (شركة) بتروبراس البرازيلية أو (شركة) بتروليوس الفينزويلية. وقد جرت أول محاولة لتأميم الممتلكات النفطية المملوكة من قبل الأجانب في المكسيك بعد الحرب العالمية الثانية. وأشهر حالة سابقة لأوبك بعد ١٩٤٥ هي تأميم إيران لممتلكات المملكة المتحدة النفطية في ١٩٥١. وقد أصبحت المصادرة الآن مقبولة بوصفها وسيلة فعالة ومشروعة لزيادة المشاركة المحلّية والقومية والقيام في الوقت نفسه بتقليص أو الحدّ من السلطة المفترضة للشركات الرئيسية والمستقلّة.

إن هيكل السلطة في صناعة النفط ثلاثي المحاور الآن. فلم تعد الشركات الرئيسية الآن قادرة على تحديد أهداف الإنتاج والأسعار كما كانت تفعل في الماضي. وقد أصبحت الشركات

المستقلّة متزايدة الأهمية، لا سيّما فيما يدعى بالعمليات "السافلة" (في المنصب) (downstream) وتمثل الشركات الوطنية انبعاث المواقف المتمحورة حول الدّولة والرغبة في موازنة الشركة متعدّدة الجنسيات النموذجية الرئيسية المتمثلة بـــ "الأخوات".

صدمات النفط Oil shocks

مصطلح مختصر ملائم لعدد من التغييرات الهامة في توريد، وبالتالي في سعر النفط. حدثت أول صدمة عام ١٩٧٣ – ٤، حين تمّ التنسيق بين زيادات الأسعار وعمليات التوقف عن الإمداد، نتيجة إجراء أوبك/ أوابك. وانبعثت الصدمة الثانية من الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩، حيث تمكنت أوبك من انتهاز هذه الفرصة لزيادة الأسعار زيادة كبيرة خلال الفترة ١٩٧٩ – ٨١. وجاءت الصدمة الثالثة بعد أن تخلّت العربية السعودية عن دورها "التوفيقي" ضمن الكارتل في ١٩٨٥. وقد قضي على أرباح أوبك المتحققة في ١٩٧٩ – ٨١ وانخفض مستوى الأسعار لمدة وجيزة ليصل إلى مستويات ١٩٧٤ (ممّا يعني أنها انخفضت حتى أدنى من ذلك في واقع الأمر).

وفي جميع الحالات كان أعضاء نظام النفط الآخرون يقومون بإجراءات للتكيف بعد كل من الصدمات. وقد شجّعت الزيادتان في الأسعار على التنقيب عن وتطوير احتياطيات لا تعود إلى الأوبك والبحث عن مصادر بديلة للطّاقة. كما أن أحداث الصدمة الأولى ولدت إنشاء المؤسّسات، لا سيّما لدى البلدان الصناعية المتقدمة من خلال تأسيس وكالة الطاقة الدّولية التي رعتها منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). وقد ثبّت هبوط الأسعار بعد ١٩٨٥ الاتجاه بعيدا عن تحكّم أوبك باتجاه وضع ينطوي على فاعلين مختلطين. وقد تمّ الترحيب بهذه التخفيضات لدى المستهلكين من أجل آثارها المعاكسة للتّضخّم، في حين أن أكثر المنتجين تضرّرا كانوا ذوي الأعداد الكبيرة من السكان الآخذين بالازدياد. فقد انخفض دخل الفرد فيها بناء على ذلك.

قد لا يكون من الحكمة التفاؤل أكثر ممّا ينبغي بالنسبة للمستقبل. فالمزيد من الصدمات سواء كانت متعمّدة أو عرضية – لا يمكن استبعاد حدوثها. فسيظل النفط يلعب دورا هاما في الاقتصاد السياسي العالمي في المستقبل. ولا يزال موقف الاحتياط يعمل لمصلحة أوبك. فاحتياطات العالم الرئيسية تقع في الشرق الأوسط الذي لا يزال يظهر عدم استقرار سياسي.

وفي الوقت نفسه فإن هذه الاحتياطيات لا تقع بقرب المناطق الرئيسية للنشاط الاقتصادي. كما أن نقل النفط سيبقى خطرا محتملا رئيسيا سياسيا وبيئيا. إن تجربة الصدمات الثلاث القائمة فعليا تذكرنا بأن النتائج السياسية يمكن أن تكون نسبية – فما هو صدمة لطرف هو فرصة لطرف آخر.

الألعاب الأولمبية Olympic Games

خلافا للأسطورة الشعبية، لقد كان دائما للرياضة المنظّمة صلة بالسياسة. فعلى الصعيد المحلّي كانت العلاقة تدور بشكل عام على "الطبقة". فمثلا كانت فكرة رياضة "الهواة" من اختراع بريطانيا العهد الفكتوري واستخدمت في أول الأمر لتمييز الذين يمارسون التجديف حبّا به، عن البحارة أو الصيادين الذين كانوا يقومون بالتجديف "مهنيا". في ١٨٦٧، نص النظام الأساسي لرابطة الرياضيين الهواة في المملكة المتحدة على استبعاد "الميكانيكيين والحرفيين أو العمال"، وأدى ذلك إلى الفصل الواضح بين "النبلاء" (gentlemen) (طبقات الأثرياء والمترفين) و "اللاعبين" (الذين كانوا يشاركون بغية الكسب). وأصبح هذا التمييز جزءا أساسيا من الثقافة السياسية الإنجليزية وانتقل بنهاية القرن التاسع عشر، عبر العملية الإمبريالية، إلى المستعمرات في إفريقيا وآسيا والأمريكتين واستراالازيا. وهكذا أصبح حكم النخبة الذي نشأ "في ملاعب ايتون" جزءا من البنية التنظيمية للرياضة الحديثة في كثير من مناطق الكرة الأرضية.

وعلى الصعيد الدّولي، تطوّرت العلاقة بين الرياضة والسياسة، من جرّاء تمحورها على المنافسة بين الدّول، تطورت بسرعة لتصبح تنويعا من سياسة القوة ويشهد على ذلك الألعاب الأولمبية.

بدأت الألعاب الحديثة في أثينا عام ١٨٩٦ – حيث كانت إحياء للألعاب اليونانية القديمة كل أربع سنوات اعتبارا من سنة ٧٧٦ قبل الميلاد حتى سنة ٣٩٤ قبل الميلاد. ومع أن مؤسّسها، البارون بيير دي كوبرتين (Baron Pierre de Coubertin) ادّعى بأن الغاية منها تعزيز المنافسة والصداقة بين الأمم، إلا أن الألعاب أصبحت منذ اللقاء الأول منتدى للعمل والنزاع السياسيين ومركزا للتنافس بين الدّول. ففي الأولمبياد الأول، مثلا، رفع الرياضيون الايرلنديون في فرقة بريطانيا العظمى العلم الايرلندي ثلاثي الألوان بدلا من العلم الإنجليزي على منصة الانتصار. (لم تكن إيرلندا، في ١٨٩٦، دولة ذات سيادة، وبالتالي لم تكن عضوا في

اللجنة الأولمبية الدّولية). وبعدئذ كانت التوترات بين الدّول وداخل الدّول لا تفتأ تشوش على الألعاب، كما تدل على ذلك الأمثلة التالية: في لندن (١٩٠٨)، رفض الرياضيون الأمريكيون خفض علمهم إجلالا للملك البريطاني خلال المسيرة المراسيمية؛ في استوكهولم (١٩١٢) رفض الفريق الفنلندي السير تحت علم روسيا القيصرية؛ وفي برلين (١٩٣٦) كان أدولف هتلر يرغب في استخدام الألعاب ليبرهن على تفوق العرق الآري، واستشاط غضبا لرؤية النجاح الساحق الذي أحرزه الرياضيون السود من أمريكا الشمالية؛ وفي المكسيك (١٩٦٨) رفع الرياضيون الأمريكيون السود قبضاتهم اعترافا بـــ "قوة السود" بدلا من رفع العلم الأمريكي؛ وفي ميونيخ (١٩٧٢) مات سبعة عشر شخصا بمن فيهم الرياضيون الإسرائيليون، نتيجة هجوم فلسطيني.

وعلاوة على هذه الوقائع المحدّدة، أصبحت الألعاب الأولمبية جزءا من بنية سياسة الحرب الباردة. ولم يشترك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السّوفياتية في الألعاب الأولمبية حتى عام ١٩٥٢ ولكن جرى بعد ذلك استغلال سلسلة الألعاب المتتابعة من قبل المعسكرين لأغراض دعائية؛ وفي ١٩٧٦ انسحبت تايوان، لأن اللجنة الأولمبية الدّولية لم تعترف بها ممثلة للصين؛ وتمت مقاطعة أولمبياد موسكولعام ١٩٨٠ من قبل عدد من الدّول الغربية احتجاجا على اجتياح السّوفيات لأفغانستان؛ وتعرضت لوس أنجلوس (١٩٨٤) للمصير ذاته بشكل معاكس. فعدا المنافسة بين القوى العظمى كانت القضية الأخرى التي سيطرت على الألعاب الأولمبية في الأوقات قريبة العهد قضية الفصل العنصري: فلم تشترك جمهورية جنوب إفريقيا في الألعاب من ١٩٦٠ لغاية ١٩٩٤.

ثم إن أعداد الميداليات التي كان يتمّ إحرازها في الألعاب كانت تعتبر دائما "دلالة" على التفوق القومي ليس بالمعنى الاثني فحسب، بل أيضا فيما يتّصل بالأنظمة المتنافسة، الاجتماعية والاقتصادية. فالنجاحات المثيرة للإعجاب التي كان يحقّقها رياضيوالكتلة الشرقية أدّت إلى المطالبة، خاصّة من قبل الدّول الغربية، بالسّماح لـــ "المحترفين" بالاشتراك، لأنّ التمييز بين المحترفين والهواة غير معروف في الأنظمة الشيوعية. وقد دلّ تحليل جداول الميداليات على أن النجاح يرتبط بمقدار الموارد التي تكون الدّول مستعدة لإنفاقها في التهيئة، حيث إن القاعدة العامة هي أن الشمال الأكثر ثراء يسيطر على الجنوب الأكثر فقرا، رغم أن ذلك الأخير يتضمن ما ينيّف على ثلثي سكان العالم (انظر Third World Guide, 91/2). ورغم (أو ربّما بسبب) طابعها السياسي الصريح تظلّ الألعاب الأو لمبية سمة هامة للشؤون بين الدّول. فنموّها

يوازي نمو نظام الدّول نفسه. ففي الألعاب الحديثة الأولى شاركت ثلاث عشرة دولة. أمّا الآن فإن جميع الدّول تقريبا تشارك في الألعاب وتنظر إلى هذه المشاركة بوصفها جزءا هاما من صورتها وهيبتها.

والخلاصة يتبيّن أن الرياضة ليست، كما يقول المثاليون، بديلا من السياسة، بل هي جزء لا يتجزّأ منها. ويتجلّى ذلك في الألعاب الأولمبية.

ويرى البعض أن العلم الأولمبي نفسه رمز لصلته بعالم السياسة: خمس دوائر متداخلة تمثّل خمس قارات وفق ترتيب الأولويات والأعلام التالي: في القمة أوروبا (أزرق)، إفريقيا (أسود)/ وأمريكا (أحمر)؛ في الأسفل آسيا (أصفر) وأستراليا (أخضر). ومع أنه من المحتمل أن هذا الشكل كان يعني شيئا لذهنية البارون دي كوبرتين في القرن التاسع عشر، فمن الواضح أنه لا يمتّ إلا بصلة هامشية لفئات القوة والسيطرة في القرن العشرين.

أوبك OPEC

الأحرف الأولى من "منظّمة الدّول المصدرة للنفط" التي تأسّست في ١٩٦٠من قبل خمس دول: إيران، العراق، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا. وهي منظّمة حكومية دولية لها جهاز صغير من الموظفين في فيينا يرأسه أمين عام. كان غرضها من الناحية الاقتصادية إنشاء كارتل يضم منتجي السلعة في صناعة النفط بغية المحافظة على هيكل أسعار من شأنه أن يعكس المصالح المدركة لدولها الأعضاء، بدلا من شركات النفط التي كانت حتى ذلك الوقت تحدّد أسعار وإنتاج النفط.

لقد تأسّست أوبك في وقت كان فيه ميزان القوى داخل صناعة النفط راجحا بشكل كبير لمصلحة المستهلكين. وكانت المبادرة الإيرانية من طرف واحد لتأميم المصالح النفطية للمملكة المتحدة عام ١٩٥١ قد فشلت. وخلال أزمة السويس ١٩٥٦ – ١٩٥٧ تمّ إحباط محاولة استخدام "سلاح النفط" ضدّ الغرب، وتم إحباطها من قبل شركات النفط وحكوماتها. فقد أمكن التغلب على الوضع من خلال تقنين النفط وجلب الإمدادات من الأمريكتين. وكانت الأسعار في انخفاض، من حيث القيمة الحقيقية، طيلة خمسينيات القرن العشرين. وقد ساعد هذا المورد الرخيص للطاقة غير المتجددة على الانتعاش الاقتصادي الذي كان يجري بسرعة في أوروبا الغربية واليابان.

في ١٩٦٨ أصدرت أوبك "بيانها حول السياسة البترولية" حدّدت فيه مجالين للقضايا – فيما بينها وبين شركات النفط. أولا رغبت أوبك في أن يكون لها مزيد من السيطرة على سياسة التسعير. فقد رفض الأعضاء دور دافع السعر واستعاضوا بدلا منه بدور محدّد السعر. ثانيا، رفضت أوبك اتفاقيات المشاركة القائمة. فلم يعد يكفي الدّور التقليدي للدّول المضيّفة، بوصفها محصّلة للضرائب فيما يتّصل بامتيازاتها النفطية مع الشركات. وفي السنة ذاتها أصدرت أوبك بيان نواياها، فقد شكّلت ثلاث دول عربية: الكويت، ليبيا (قبل الثورة) والعربية السعودية منظّمة الدّول العربية المصدرة للنفط (أوابك) لتعقب أوبك متعددة الاثنيات.

وفي غضون خمس سنوات من بيان أوبك وتشكيل أوابك حصلت سلسلة من الوقائع المنفصلة، ولكن التي تنطوي على ترابط متأصّل، أدّت إلى إصلاح قوة مساومة منتجي النفط والشركات لمصلحة الدّول وضدّ الشركات الرئيسية. فيما يلي ترتيب زمني وليس حسب الأهمية لهذه الوقائع:

١. ثورة سبتمبر لعام ١٩٦٩ في ليبيا والتي حلّ فيها مجلس قيادة الثورة محل الملكية المحافظة.
٢. إضفاء الطابع الراديكالي على أوبك بعد التغييرات الليبية وأنظمة الحكم في الجزائر والعراق.
٣. ازدياد اعتماد البلدان الصناعية المتقدّمة في مجموعها وبشكل حاسم الولايات المتحدة ضمن تلك الفئة، على نفط الشرق الأوسط. وكان هذا يعني أن أي انقطاع كبير في الإمداد و/ أو ارتفاع كبير في الأسعار من شأنه أن يكون له أثر ضار مضاعف على اقتصادات وسياسات تلك الدّول المتقدّمة.
٤. زيادة حالة عدم استقرار الدّولار بوصفه عملة احتياطية ومخزنا للقيمة. فأسعار النفط تحدد بالدّولار وأي ضعف أو تخفيض لقيمة الدّولار كان يؤثر تأثيرا سلبيا في عائدات دول أوبك من دولارات التصدير. وقد نجم عن عمليتي تخفيض قيمة الدّولار في ١٩٧١ وفي ١٩٧٣ أن منتجي النفط اضطروا لرفع الأسعار لمجرّد منع تدهور عائداتهم.
٥. وقد نجم عن جولة جديدة من العنف الدّولي في الصراع العربي – الإسرائيلي الذي لا يتوقف قيام الدّول العربية عبر أوابك باستخدام سلاح النفط ضدّ تلك البلدان الصناعية

المتقدّمة التي كانت تعتبر متعاطفة مع موقف اسرائيل. فقد أدّى ذلك إلى فرض حظر على الغرب كان له بعض الأثر على تحقيق موقف أكثر تعاطفا تجاه الموقف العربي بصفة عامة والموقف الفلسطيني بصفة خاصّة. من الأهمية بمكان أن نتذكّر أنه رغم حدوث الحظر في الوقت نفسه الذي حدثت فيه مبادرة أوبك بشان الأسعار (التي سترد لاحقا)، فإنه، من منظور سببي، يمكن، بل يجب، اعتبار الواقعتين منفصلتين بعضهما عن بعض.

حدث انتقال أوبك إلى وضع مركزي بوصفها الجهة التي تحدّد أسعار النفط الخام عبر مرحلتين. فعلى اثر مبادرة ليبية ناجحة في خريف ١٩٧٠ تفاوضت أوبك كمجموعة، حول زيادات (أسعار) مع الشركات في طهران في الأشهر الأولى من ١٩٧١. وتمّ التفاوض بشأن زيادات أخرى، تسبّب بها انخفاض قيمة الدّولار، في جنيف بعد سنة. وتمّ التوصّل إلى اتفاق في وقت لاحق في تلك السنة بشأن مسألة المشاركة التي لم تكن مشمولة في محادثات طرابلس وطهران وجنيف. فقد كان من المتوقّع أن تتحقّق مشاركة الأكثرية من قبل الدّول المضيّفة بحلول عام ١٩٨٢. ومع أنه لم تكن هذه الاتفاقية واضحة في ذلك الوقت فقد كانت نهاية المرحلة الأولى من تولّي أوبك القيام بدور الأطراف التي تحدّد الأسعار. فبعد ذلك سيتمّ فرض زيادات الأسعار من قبل أعضاء أوبك من طرف واحد وليس بشكل ثنائي عبر المفاوضات.

مع اقتراب الوقائع الفاصلة في ١٩٧٣ – ٤ ازداد عدد أعضاء أوبك من الخمسة المؤسّسين فأصبح يشمل أبوظبي، الجزائر، دبي، اكوادور، غابون، أندونيسيا، ليبيا، نيجيريا، قطر والشارقة (فيما بعد أصبحت أبوظبي ودبي والشارقة الإمارات العربية المتحدة). ويمكن تمييز صورتين للدّول المنتجة للنفط ضمن أوبك. أولا، الدّول التي لديها احتياطات كبيرة من النفط وسكان قليلون والتي بوسعها تعديل إنتاجها نزولا إذا اقتضى الأمر من دون أن تعاني من عواقب كبيرة ومكروهة. ومن هذه الفئة العربية السعودية – كثيرا ما يشار إليها بوصفها "منتجة الايقاع" – والكويت والإمارات العربية المتحدة. ثانيا، تلك الدّول، مثل الجزائر وإيران والعراق ونيجيريا كثيرة السكان وقليلة الاحتياطيات بالنسبة لما يصيب الفرد الواحد، والتي تقضي مصلحتها بزيادة الإنتاج.

في أكتوبر ١٩٧٣ تحركت أوبك للمرة الأولى لزيادة أسعار النفط من طرف واحد. فتم الإعلان عن زيادة ثانية في ديسمبر تبدأ اعتبارا من ديسمبر ١٩٧٤. فانتهت بذلك سيطرة

شركات النفط الغربية وفترة الطاقة الرخيصة غير القابلة للتجديد المستندة إلى هذه الصناعة، انتهت بأقل من اثني عشر أسبوعا. كما جرت تغييرات كاسحة أيضا على قضية المشاركة. وتمّ تطبيق إجراءات تأميم ومصادرة، لا من منطلق التزام جماعي بالاشتراكية بل تعبير عن الروح القومية. وأصبحت شركات النفط الوطنية الآن تلعب دورا هاما في الصناعة من جرّاء ذلك.

كثيرا ما يشار إلى الزيادات الأربع في سعر النفط بأكثر من أحد عشر دولارا للبرميل الواحد اعتبارا من يناير ١٩٧٤ بوصفه صدمة النفط التي تعرّض لها النظام العالمي في سبعينيات القرن العشرين. وقد كانت ردود الفعل قوية. ويمكن استخدام ثنائية الشمال – الجنوب لتحديد هذه التداعيات.

من بين الدّول الغربية، بادرت الولايات المتحدة إلى إعادة تقديم اقتراح بأن تقوم تلك الدّول الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بالتصرف الجماعي لمجابهة كارتل المنتجين بجماعة مستهلكين موازية. وكان من شأن هذه الأفكار أن تتوّج بتأسيس وكالة الطاقة الدّولية. ومع أن هذه المنظّمة الحكومية الدّولية غير معنية بالبترول بشكل حصري، فإن ذلك من دون شك هو سبب وجودها ووظيفتها الرئيسية. وفي الواقع فقد اعتبرت مصادر أخرى للطاقة وسيلة لخفض الاعتماد على النفط والمنتجات النفطية. ثم نجحت اليابان والبلدان الصناعية المتقدّمة الرّائدة (باستثناء فرنسا) في تعديل الصورة الصدامية لوكالة الطاقة الدّولية وتوجيهها نحو منظور تعاوني أكثر لعلاقاتها مع أوبك.

كانت بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط الأكثر تضرّرا من الناحية الاقتصادية جرّاء مبادرة أوبك المتعلّقة بالأسعار. فتلك الدّول لم تكن تملك قدرة على تخفيف عواقب زيادة الأسعار أو التكيف مع الأوضاع مثل الدّول الصناعية المتقدّمة. على أن تلك كانت عواقب بعيدة المدى، وسرعان ما بدت أوبك لبقية العالم الثالث وكأنها لعنة. وقد تشجع منتجوالسلع الآخرون على الاعتبار من تجربة أوبك وتكوين كارتلات المنتجين الخاصّة بهم. ولكن حتى تاريخه ما من أحد حقّق ما حققته أوبك من نجاحات في السبعينيات.

كما شجّعت أوبك العالم الثالث على اتخاذ موقف الهجوم في الأمم المتحدة من خلال تقديم مجموعة كبيرة من المقترحات والمبادرات تحت عنوان النظام الاقتصادي الدّولي الجديد. وقد اعتبرت السبعينيات رسميا عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني وكانت كثير من الأفكار المقدمة من منطلق النظام الاقتصادي الدّولي الجديد مألوفة من العقد الأول والمناقشات الأولى

لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتجارة والتنمية (الاونكتاد) في الستينيات. وقد يكون من الخطأ أن يعزى إلى الأوبك وزن سببي أكبر ممّا ينبغي في هذه المسائل. فالمطالبة بإعادة هيكلة أساسية للاقتصاد السياسي العالمي تعود إلى تاريخ أبعد وأكثر تنوعا. إن ما أعطته أوبك بالفعل لزعماء العالم الثالث هو شعور جديد بالثقة بأنفسهم وبصحة الكثير من حججهم. وتجدر ملاحظة أن بعض أعضاء حركة العالم الثالث الرّائدين – مثل الجزائر – كانوا ذوي نفوذ أيضا ضمن أوبك.

استمرّت أسعار النفط بالارتفاع في السبعينيات ثم بلغت الذّروة بعد الصدمة الثانية في شتاء ١٩٨٠ – ١ بحيث بلغت ثلاثة أضعاف مستوى ١٩٧٤. ثم هبطت الأسعار بشكل مطرد لتصل إلى الحدّ الفاصل الذي حدّدته أوبك بعد مبادرتها الثانية من طرف واحد. من الناحية الإحصائية تبدو الفترة ١٩٧٠ – ٩٠ وكأنها نمط دوري كلاسيكي. فقد شجعت الأسعار الصاعدة طيلة القسم الأول من الدورة، شجّعت على التنقيب عن، وتطوير منطقة إنتاج النفط الهامشية – مثل بحر الشمال – وازدادت بناء على ذلك كمية النفط من غير مصدر أوبك الذي تتاجر به الصناعة. وكانت النتائج الجانبية أن ازداد الاهتمام بالتوفير في استهلاك الطاقة وببدائل النفط كمصدر للطاقة. ونتيجة ذلك كادت حصّة أوبك في الصناعة تصل إلى النصف منذ ١٩٧٣– ٤.

لقد دخلت صناعة النفط العقد الأخير من القرن العشرين وهي تظهر الكثير من خصائص نموذج الفاعل المختلط. فيوجد عدد من الفاعلين الرئيسيين لكن ما من واحد منهم يستطيع أن يعيد الاستقرار بمفرده. فالتعاون يعتمد بشكل أساسي على اتفاق بشأن القواعد الأساسية. فإذا كانت الأطراف تسعى لتحقيق أهداف خاصة بها ويستبعد بعضها أهداف بعض فإن التعاون يصبح متعذّرا. لقد انحدرت أهمية أوبك النسبية مما يبدوالآن ذروة منتصف السبعينيات، ومع ذلك لا توجد جماعة لتحل محلها. ومن جانب هيكل الشركات فإن الشركات الوطنية تضطلع الآن بثلاثة أرباع مجموع الإنتاج، وحلّت محلّ سيطرة الشركاء الرئيسية قبل أوبك. ويبدوأن الاتجاهات النابذة هي الغالبة، على الأقل في الوقت الراهن.

الباب المفتوح Open door

يشير هذا المصطلح بصفة عامّة إلى السياسات التي تشجّع على التجارة الحرّة. ويشير بشكل أكثر تحديدا إلى سلسلة من المذكّرات التي أصدرها وزير خارجية الولايات المتحدة جون هاي (John Hay) في ١٨٩٩ – ١٩٠٠ والتي دعت مختلف الحكومات – وبشكل خاص

بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا – إلى الالتزام بمبدأ الفرص الاقتصادية المتساوية في الصين. وقد ورد في المذكرات أنه في حين أن الولايات المتحدة تعترف بوجود مناطق نفوذ في الصين، فإنها لا تقبل بأن يؤدّي ذلك إلى التمييز ضدّ مصالح الولايات المتحدة فيما يتعلّق بتعريفات السكك الحديدية ورسوم الموانئ وغير ذلك من المصالح التجارية. وكان قد سبق للسياسة الاقتصادية الأمريكية لمدة من الوقت أن أغراها بريق "السوق الصينية"، وكانت سياسة الباب المفتوح مدعومة من قبل اللجنة المعنية بالمصالح الأمريكية في الصين، وهي جماعة لوبي (lobby group) ذات نفوذ ادّعت بأن مصالح الأعمال الأمريكية في الأسواق الصينية التي تنطوي على الربح قد تضرّرت من جرّاء نظام مناطق النفوذ. وفي الوقت نفسه كان نشطاء البعثات التبشيرية في أمريكا يبدون اهتماما متزايدا بالنفوس الصينية. وفي حادثة تتم عما يمكن تسميته بـــ "الإمبريالية الثقافية"، تصدّى المبشّرون المسيحيون لجوانب من المجتمع الصيني – لا سيما معاملة المرأة. والخلاصة يمكن تحديد مثلث من المصالح: التجارية، الروحية والسياسية داخل أمريكا خلال تلك السنوات التي كانت تحبذ مبدأ الباب المفتوح وتطبيقه في سياق الصين.

ويعود ظهور الولايات المتحدة كفاعل هام في السياسة العالمية إلى تلك الفترة. وكانت حيازة الفلبين بعد انتصار الولايات المتحدة على إسبانيا في ١٨٩٨ مرحلة فاصلة في هذه العملية. فمبدأ الباب المفتوح كان يمثل السبب المنطقي لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ويدلّ على دور جديد لقوة الولايات المتحدة البحرية المتنامية بشكل سريع. وقد أكّدت مشاركة الولايات المتحدة العسكرية في البعثة الدّولية التي استرجعت بكين من القوات الصينية الثورية والمناهضة للأجانب – المعروفة باسم "الملاكمين" – في ١٩٠٠، أكّدت أنه من شأن مصالح الولايات المتحدة أن تتعزّز أو تصان من خلال اللجوء إلى القوة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وكانت إشارة ثيودور روزفلت إلى المنطقة بأنها تمثل "نقطة ضعف أمريكا" دلالة على الإطار الأيديولوجي الجديد الذي يتم ضمنه رسم السياسة الخارجية الأمريكية. وقد بقي الإغراء الاستراتيجي والاقتصادي والروحي للصين تعريفا هاما للوضع في القرن العشرين ويساعد على تفسير سبب اعتبار انتصار القوات الشيوعية في ١٩٤٩ على أنه "خسارة" الصين في أمريكا.

ويستخدم مصطلح الباب المفتوح أيضا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية. تجادل "نظرية الباب المفتوح" التي اقترنت بشكل خاص بكتابات ويليام ابلمان ويليامز (William Appleman Williams) والمؤلّف الاستفزازي الذي نشر عام ١٩٥٩ "مأساة الدّبلوماسية الأمريكية"، بأن السعي لفتح الأبواب كان ضربا من الإمبريالية غير الرسمية. ويبين تاريخ العلاقات الخارجية الأمريكية تناقضا متأصّلا بين معتقدات تقرير المصير التي يدعى بها والتفضيل المتمسك به بقوة والذي مفاده أنه يتعين على الشعوب الأخرى أن تتبع الطريقة الأمريكية. ويجادل ويليامز بأن التحوّل السحري للباب المفتوح من مثل أعلى للسياسة إلى أيديولوجية هو مفتاح فهم النزعة التوسّعية للولايات المتحدة والإمبراطورية الأمريكية غير الرسمية التي انطلقت في نهاية القرن التاسع عشر (غير أن ويليامز جادل في أعمال لاحقة بأن أمريكا كانت توسّعية اعتبارا من زمن "الآباء المؤسّسين" فصاعدا).

البيئة العملية Operational environment

مصطلح يستعمل في تحليل السياسة الخارجية. ويستعمل أحيانا مصطلح "Milieu" (وسط/ محيط) بدلا من "evironment" (بيئة) في هذا الصدد. وجوهر المفهوم هو أنه يمكن التمييز بين عالم صانع القرار الإدراكي الحسّي والسياق غير المدرك حسّيا الذي تجري فيه هذه العمليات السيكولوجية. وهذا العامل السياقي الأخير هو المقصود بمصطلح "البيئة/ الوسط العملية/ العملي". ويطلق مصطلح البيئة السيكولوجية على الأول، وبذلك يصبح التساوق كاملا.

وقد أدخل فكرة البيئة العملية إلى الأدبيات الجغرافيان السياسيان هارولد ومارغريت سبراوت (Harold and Margaret Sprout). ففي مقالهما الذي نشر عام ١٩٥٦، ثم في كتابهما الذي نشر في ١٩٦٥، شكّلت الفكرة مناقشة مطولة للعوامل البيئية في الجغرافيا والعلاقات الدّولية، على السواء. وقد ضمّنها الأكاديمي الأمريكي فرانكل (Frankel) (١٩٦٣) في مؤلّفه التحليلي، في حين أن بريشر (Brecher) (١٩٧٢) استخدم التمييز في دراساته المتعلّقة برسم السياسة الخارجية في إسرائيل في السبعينيات.

إنّ أفضل إدراك للبيئة العملية هو اعتبارها تقييدا أو تحديدا لما يمكن أولا يمكن لصانعي السياسة أن يفعلوه. ومع أنه لا يمكن اعتبارها ذات صلة في وقت اتخاذ القرار، فإن أثرها سيكون واضحا في مرحلة التنفيذ. فإذا بدأت البيئة العملية عندئذ في الانتقال إلى ما هو

سيكولوجي عبر عملية التغذية الرجعية (feedback) فعندها يجب أن يكون السلوك التكيفي ممكنا. فيمكن إجراء التعديل والتصحيح وعندها يتحقّق الترابط بين الوسطين. ومن جهة عكسية فإن عدم توفّر التطابق بين البيئتين يؤدّي إلى الإدراك الخاطئ.

الحوّامون Orbiters

يقصد بهذا المصطلح في لغة حقوق الإنسان اللاجئون الذين لا يتمكّنون من العثور على دولة مستعدّة لقبولهم. وقد قدّمت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تقريرا عن زيادة سريعة في أعداد اللاجئين الذي يبحثون عن ملاذ سياسي في أواخر الثمانينيات، لا سيّما بين الأرتيريين والصوماليين والسريلانكيين والأكراد والعراقيين والإيرانيين. وكثير منهم تحتجزهم سلطات الهجرة المحلّية ثم تعيدهم إلى آخر مكان جاؤوا منه أو يرحلونهم إلى أمكنة أخرى. ويمكن للجنة العليا لشؤون اللاجئين منح وضع "انتدابي" لهؤلاء اللاجئين وتولي مسؤولية إعادة توطينهم، لكن تبيّن أن هذا صعب التنفيذ. وقد فشلت حتى الآن الجهود الرّامية إلى تسمية النمسا (نظرا لحسن ضيافتها التقليدية وموقعها الجغرافي) لتكون نقطة تجمع مركزية للاجئين الحوّامين، لأن اللجنة العليا للاجئين لا تستطيع الحصول على الضمانات الدّولية اللازمة التي تطلبها الحكومة النمساوية. وقد أطلق مصطلح "الحوّامين" أول الأمر فيما يتّصل بطرد ٥٠٠٠٠ من الآسيويين الأوغنديين في ١٩٧٢، ولكن المملكة المتحدة في هذه الحالة كانت هي المسؤولة عن إعادة التوطين في خاتمة المطاف.

وقد أصبحت المشكلة قاسية حين بدأت كوتات (حصص) الهجرة وقيود الحركة تضيق على نطاق عالمي.

انظر migration (الهجرة)؛ immigration (الهجرة إلى ......).

منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(OECD) Organization for Economic Cooperation and Development

انبثقت هذه المنظّمة عن منظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC)، حيث تمّت توسعة عضوية الهيئة الجديدة ومهامها. تتضمّن منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ثلاثة أطراف فاعلة كانت مستبعدة من المنظّمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي:

الولايات المتحدة واليابان وكندا. وتمّت توسعة المهام التي تشملها المنظّمة الحكومية الدّولية بالطريقة نفسها. فقد تم اشتراط التنمية منذ البداية بوصفها موضوعا مركزيا لاهتمام المنظّمة الجديدة. وقد تمّت منذ استهلالها في ١٩٦١ توسعة مهامها لتشمل مجالات قضايا أكثر تحديدا مثل الشركات متعدّدة الجنسيات ونقل التكنولوجيا والعلاقات مع جماعات مثل أوبك.

تأسّست منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بموجب اتفاقية وقعتها عشرون دولة في باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠. وشملت الدّول الموقعة الأصلية: النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا (الجمهورية الاتحادية)، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، النروج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وانضمت اليابان إلى المنظّمة عام ١٩٦٤. ويتضمن الأعضاء في الوقت الراهن، إضافة إلى الدّول السابقة: أستراليا، فنلندا ونيوزيلندا.

وخلافا للاتحاد الأوروبي كان المقصود، ولم يزل، أن تكون تلك المنظّمة دولية وليس فوق قومية (تتخطى الحدود القومية).. وقد أحيط النص على صناعة القرار الملزمة بكثير من القيود، بحيث إن تلك المنظّمة في واقع الأمر إنما تطرح توصيات على أعضائها. ولا يمكن تفسير المادة ٦ من الاتفاقية المتعلّقة بالتصويت إلا أنها إعادة صياغة لمبدأ الإجماع وإن كان بشكل مستتر (sotto voce). وللمنظّمة أمانة دائمة صغيرة يرأسها أمين عام حدّدت صلاحياته في المادتين ١٠ و ١١.

من حيث مبادئ المنظّمة الاقتصادية يمكن القول بشكل عام إنها تعكس الفكرة المقترنة بالليبرالية الاقتصادية من النوع الإصلاحي التعويضي أو الكينيزي. ويدل على ذلك التزامها الواضح في اتفاقية باريس بأهداف مثل النمو الاقتصادي وتحرير التجارة والتنمية. وبهذا المعنى فإنها تعارض المركنتلية الجديدة والحمائية. وكان توسعها لتضمّ اليابان يعني أن أعضاءها شملوا جميع أهم البلدان الصناعية المتقدمة. وقد اكتمل ذلك بقبول أستراليا ونيوزيلندا.

تعمل المنظّمة داخليا على مساعدة أعضائها في تنسيق سياساتها الرّامية إلى تحقيق الأهداف الواردة آنفا. وهي مصدر قيّم جدا للمعلومات الإحصائية بالنسبة لأعضائها وللجماهير الواعية. وتعمل بشكل فعّال على صعيد الحكومات، حيث يسعى كبار المسؤولين إلى تنسيق السياسة. وكل هذا يفترض وجود مصالح مشتركة، بالطبع، ولكن قيل آنفا إنه يمكن تمييز مثل هذا التوافق الأيديولوجي واسع النطاق داخل المنظّمة.

وتتناقص المساواة الرسمية بين أعضائها نوعا ما جرّاء وجود ما يسمّى بجماعة السبع (دول) (G - 7)، وهي: كندا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا واليابان. وتجتمع النخب السياسية لهذه الدّول دوريا تحت رعاية المنظّمة فيما يسمّى "القمم الاقتصادية". ومع أن هذه الاجتماعات تتناول قضايا أساسية، فإن مواضيع أخرى مثل الإرهاب قد كانت موضع اهتمام القادة.

وتمثّل الدّول الأعضاء في المنظّمة، خارجيا، جماعة مصالح كبيرة في المساومة العالمية. لذا فقد ساد الشعور بأنه من المناسب عند حدوث تحدّي أوبك فإنه يتوجّب على أعضاء المنظّمة تنسيق سياساتهم المتعلّقة بالطاقة عبر منظّمة الطاقة الدّولية. وقد ينظر إلى ذلك، من منطلق سياسي كلّي، على أنه محاولة لإرجاع الهيمنة. ومن المؤكد أنه انطلاقا من ثنائية الشمال – الجنوب فإن تلك الاستراتيجية منسجمة مع الحاجة إلى مواجهة تضامن الجنوب بجبهة موحدة أيضا. وتظهر المنظّمة في الوقت الراهن اهتماما كبيرا بالبلدان الصناعية الحديثة، واقتصادات الدّخل المتوسّط الأخرى (التي يشار إليها ضمن المنظّمة بوصفها "الاقتصادات النامية الرئيسية")، وتحوّل الاقتصاد الرّوسي إلى الرأسمالية. وهنا أيضا نجد أن الصلة الأيديولوجية بالليبرالية الاقتصادية واضحة. وثمة توقع على نطاق واسع بانضمام روسيا وبعض الاقتصادات النامية الرئيسية المختارة إلى المنظّمة.

منظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

(OEEC)The Organization for European Economic Cooperation

تمّ تأسيس هذه المؤسّسة الدّولية الإقليمية في ١٦ أبريل ١٩٤٨ عندما تمّ توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي الأوروبي من قبل وزراء خارجية ستّ عشرة دولة. فيما يلي الأعضاء الأصليون: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اللوكسمبرغ، هولندا، النروج، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا والمملكة المتحدة. وانضمت ألمانيا وإسبانيا إلى الاتفاقية في ١٩٤٩ و١٩٥٩، على التوالي. وأصبحت الولايات المتحدة وكندا عضوين مشاركين في ١٩٥٠.

كانت منظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التعبير المؤسّسي عن مشروع مارشال أو برنامج الإنعاش الأوروبي. وكانت إدارة ترومان قد اشترطت أن تكون مساعدة الولايات

المتحدة بموجب هذه الخطة مشروطة بتنسيق مناسب متعدد الأطراف من جانب الدّول والشعوب الأوروبية. وقد تمّ في هذه العملية تجاهل لجنة أوروبا الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة. كما أعربت زعامة الولايات المتحدة عن الأمل في أن تكون الخطة عنصرا مساعدا على زيادة التعاون وحتى الاندماج (التكامل) الأوروبي. والخلاصة، إذا، يمكن القول إنه كان لمنظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وظيفتان رئيسيتان: تنفيذ برنامج الإنعاش الأوروبي خلال السنوات ١٩٤٨ – ٥٢ وتنفيذ خطط متفق عليها لتحرير التجارة الأوروبية وإقامة تعاون أوثق يؤدّي إلى الاندماج (التكامل) الفعلي.

كان المجلس هو الجهاز الرئيسي لصنع القرارات ضمن المنظّمة وكانت جميع الدّول ممثّلة فيه وتتمتع بحقوق تصويت متساوية. وتتطلّب جميع القرارات الإلزامية تصويتا إجماعيا. وتوجد تحت رعاية المجلس الواسعة سلسلة من اللجان ترأسها اللجنة التنفيذية. ويتمثّل جهاز المنظّمة بأمانة دولية، يرأسها أمين عام.

بالنظر لمجال صلاحيتها، فقد كانت هذه المنظّمة أكثر نجاحا في تنفيذ مهمة الإشراف على برنامج الإنعاش الأوروبي منها في تعزيز الاندماج (التكامل). وقد تبين منذ الأيام الأولى للمنظّمة وجود انقسام أيديولوجي رئيسي بين موقف المملكة المتحدة وموقف فرنسا من الاندماج (التكامل). وكان القرار البريطاني في البقاء خارج جماعة الفحم والصلب الأوروبية والغياب عن المناقشات المتعلّقة بتأسيس لجنة اقتصادية أوروبية دليلا واضحا على هذا الانقسام. وقد أدّى إنشاء اللجنة الاقتصادية الأوروبية في يناير ١٩٥٨ إلى إدخال المنظّمة في سلسلة من المناقشات العقيمة فيما يسمى "لجنة مودلينغ" (Maudling Committee). وقد عملت هذه الاجتماعات، بناء على طلب المملكة المتحدة، على استكشاف احتمال إنشاء منطقة تجارة حرّة في مجال السلع الصناعية.

إن وجود الانقسام ضمن أعضاء منظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي بين الدّول الست في لجنة التعاون الاقتصادي الأوروبي والدّول الإحدى عشرة خارجها كان يعني أن المنظّمة قد ناقضت الأسباب الأساسية لوجودها. وتمّ الاتفاق في يناير ١٩٦٠ على وجوب إعادة النظر في الاتفاقية الأصلية وتمّ الاتفاق على اتفاقية جديدة بعد فترة مشاورات وذلك بنهاية ١٩٦٠ حيث تمّ الاتفاق على إنشاء منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) التي جاءت إلى حيّز الوجود في ٣٠ سبتمبر ١٩٦١.

منظّمة الوحدة الإفريقية Organization of African Unity (OAU)

تأسّست في ١٩٦٣ في أديس أبابا لتعزيز الوحدة والتضامن بين الدّول الإفريقية. ومنذ البداية ظهر توتّر بين وجهتي نظر بشأن التضامن: أفكار "عموم إفريقية" طرحها زعيم غانا كوامي نكروما الذي دعا إلى إنشاء "ولايات متحدة إفريقية" تتجاوز الحدود الاستعمارية ووجهة النظر الأكثر واقعية التي تحبّذ نظاما مجزّأ لدول ذات سيادة. وقد تضمن ميثاق المنظّمة ما يشبه الحل الوسط نظريا، لكن المادة الثانية تسلّم من الناحية العملية بالإرث الاستعماري وبالحدود الراهنة. وقد التزمت المنظّمة بالاعتراف بحدود الدّول في وقت استقلالها وبذلك، حسب رأي النقّاد، جمدت خارطة إفريقيا السياسية وفق الخطوط "المصطنعة" التي وضعها راسموالخرائط الأوروبيون وأسيادهم السياسيون في القرن التاسع عشر. وقد تأسّست المنظّمة في أوج الحرب الباردة وهي ملتزمة بعدم الانحياز. ولم تفلح المنظّمة في تاريخها بجسر الهوة بين وعودها ومنجزاتها. فقد استغرقتها المسائل المتعلّقة بحل الصراعات وتسوية النزاعات الإفريقية والتوسط فيها. لكنها فشلت في فرض القسر الكافي الأخلاقي أو السياسي أو الاقتصادي أو العسكري على الأنظمة والزعماء المتمرّدين، وكان سجلّها المتعلّق بحقوق الإنسان سجلا مخيفا. فقد كانت في طليعة الحركات المناهضة للاستعمار والفصل العنصري، ولكن بما أنه لا توجد آلية تنفيذية لإعطاء قراراتها قوة إلزامية، فإنها نادرا ما تمكنت من العمل بشكل فعّال في مواجهة مشاكل إفريقيا المزمنة المتعلّقة بالحرب والاضطراب السياسي والمجاعة. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة وبعد انضمام جنوب إفريقيا إلى المنظّمة، توجد علامات إحياء لفكرة عموم – إفريقيا، لا سيّما في مجالات حقوق الإنسان والدّفاع والتوسع الاقتصادي.

التوجّه Orientation

هو جزء من مصطلحات تحليل السياسة الخارجية ويستعمل في العلاقات الدّولية ولوصف وتفسير سبب وكيفية مقاربة صانعي القرارات للقضايا في البيئة الخارجية من أوسع المنطلقات. ويمكن اعتبار توجّه ما إطارا مرجعيا أو نموذجا يمارس نفوذا توجيهيا واسع النطاق على السياسة. وهذا النفوذ معمّم وليس محدّدا و، بناء عليه، فقد يكون من الصعب استنتاج توجّه دولة ما استنادا إلى قرار محدّد بشأن سياسة ما. وقد تنشأ ظروف تعتبر فيها قضية ما مرحلة فاصلة، وفي هذه الظروف يتم وضع السياسة بحيث تنطوي على مضامين واضحة للتوجّه.

فقرار المملكة المتحدة الانضمام إلى عضوية الجماعة الأوروبية، الذي أعلن عنه أول الأمر في صيف ١٩٦١، كان يعني ضمنيا تغييرا في الاتجاه بعيدا عن العلاقة مع الولايات المتحدة والكومنولث والتوجه نحو جيرانها في أوروبا. كما أن عضوية الولايات المتحدة في الناتو بعد ١٩٤٩ كانت تمثل توجّها نحو الانضمام إلى تحالف خارج نصف الكرة ظلّ التزاما أمريكيا لعقود من الزمن بعد ذلك.

يستخدم ك. جيه. هولستي (K. J. Holsti) فكرة التوجّه بوصفها متحوّلا تفسيريا في كتابه القيّم. فهو يرى أنه توجد ثلاثة توجّهات "على الأقل": النزعة الانعزالية، عدم الانحياز، صنع التآلفات وإنشاء التحالفات. إن ثلاثية هولستي واسعة جدا والفئات التي حدّدها لا يستبعد بعضها بعضا. غير أن مناقشته اللاحقة يمكن اعتبارها مصطلحا مرجعيا منحوتا.

إنّ التوجّهات ذات أهمية للدّبلوماسيين ورجال الدّولة وللبحّاثة أيضا. فالممارسون يميلون إلى استخدامها لإقامة تقليد مع الماضي، أو كنقطة مرجعية للمستقبل. ويمكن التوقع بأن تتشرّب زعامة سياسية معينة هذه الأفكار بوصفها جزءا من عملية التهيئة للمجتمع ويمكن استحضارها في أوقات الأزمات حين تتعرّض الأهداف الأساسية لدولة ما ومنظوراتها السائدة إلى التحدّي أو التأكيد.

معاهدة الفضاء الخارجي Outer Space Treaty

تمّ توقيعها في ١٩٦٧. وعنوانها الكامل هو المعاهدة المعنية بالمبادئ التي تحكم أنشطة الدّول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي. بما في ذلك القمر والأجسام السماوية الأخرى. وتنصّ الأحكام الرئيسية للمعاهدة على أن الأطراف المتعاقدة توافق على عدم وضع أسلحة دمار شامل، مثل الأسلحة النووية، في الفضاء أو على الأجسام السماوية. كما أنها تتصوّر أن يكون استكشاف واستخدام تلك البيئة للأغراض السلمية. وقد وقعت على هذه المعاهدة نحو تسعين دولة منذ أن طرحت للتوقيع في ٢٧ يناير ١٩٦٧. ولا تتضمن المعاهدة نصوصا تتعلّق بالتحقّق المؤسّسي من احترام الأحكام، كما أنه لا توجد أي آلية للقضاء في المنازعات التي تنشأ بين الأطراف. وهؤلاء يمكنهم التخلّي عن المعاهدة بتوجيه إشعار مدّته ١٢ شهرا.

لا يزال قانون الفضاء الدّولي في المهد ولكن بما أن الموقف الاحتكاري الذي كانت تتمتّع به الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي قد تآكل من جرّاء وجود قوى فضائية أخرى

وأطراف ذات مصلحة فإن الأمر يستدعي تطوير نظام أكثر شمولية وإنصافا. وبصورة خاصّة بما أن الدّول النامية قد دخلت الآن في النقاش حول قانون الفضاء، فقد ازداد التوافق بأنه كما هو الحال بالنسبة للقوانين التي تحكم مجالات أخرى تتجاوز الولاية الفضائية القومية، (أعالي البحار، قاع البحر العميق وانتاركيتكا) فكذلك يجب أن يكون الإطار الذي يتمّ اعتماده ذا صلة بمبدأ التراث البشري المشترك.

التدمير أو القتل المفرط Overkill

كان هذا المصطلح يطلق على القدرة التدميرية للأسلحة النووية أثناء فترة الحرب الباردة. فقد كان يشير بوجه التحديد إلى القدرة على تدمير الخصم أكثر من مرة واحدة. فكان شاهدا على عملية سباق التسلّح ذاتية التوليد وإلى النزعة المحافظة لتأمين هامش سلامة في حيازة تلك الأسلحة. لقد كان هذا المصطلح دائما يفتقر إلى الدقّة وكان نقاد سباق التسلّح يستخدمونه دائما في معرض الجدل، بما يوحي بأن تخزين الأسلحة النووية واستعمالها يخضع لقانون تناقص الغلّة (العائدات).

لقد غيّرت نهاية الحرب الباردة وانقضاء الشيوعية وتفجّر الاتحاد السّوفياتي من الداخل، غيّرت السياق التي ينظر فيه الزعماء السياسيون والرأي العام إلى الأسلحة النووية. وقد أصبح عبء سياسات الحدّ من الأسلحة موجّهها الآن نحو خفض الأنظمة النووية وإزالة الطابع النووي عن القوة السّوفياتية السابقة ومنع الانتشار النووي. ورغم ذلك يظلّ الردع سمة ثابتة للعلاقات الدّولية السياسة العالمية. وفي الوقت نفسه فإن الأفكار المتعلّقة بالردع المحدود أو في الحدّ الأدنى أصبحت أوثق صلة بالبيئة الاستراتيجية الخاصّة بفترة ما بعد الحرب الباردة.

P

أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدّائمون P5

الرّمز المختصر لأعضاء مجلس الأمن الدّائمين الذي تستخدمه الأمم المتحدة. فمن أصل أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، خمسة منهم دائمون ويتمتّعون بحقّ الفيتو(النقض) وهم الصين، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وروسيا. وبالمعنى الفني فقد وجد سبعة أعضاء خمسة دائمين، حيث إنه قبل ٢٥ أكتوبر ١٩٧١ كانت جمهورية الصين (تايوان) وحتى نهاية ١٩٩١ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، يحتلان مقعدي الصين وروسيا على التوالي. فهذه المجموعة ذات الامتياز تتكوّن من "المنتصرين" في الحرب العالمية الثانية (في ١٩٤٥ لم تكن الصين دولة شيوعية وكانت تعتبر بأنها تدور في فلك السياسة الخارجية للولايات المتحدة). ولقد أصرّت الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مؤتمر فرنسيسكوعام ١٩٤٥ على النص المتعلّق بفئة خاصّة من الأعضاء في مجلس الأمن الذي يعد الجهاز الرئيسي لصنع القرارات في الأمم المتحدة. فقد اعتبر امتلاك حق الفيتوصمّام أمان من قبل الطرفين على السواء، إذ يمكنه منع تجمّع أكثرية من شنّ حرب أو اللجوء إلى فرض عقوبات ضدّ واحد أو أكثر من الأعضاء. وإذا كان هذا ينطوي على عدم الثقة بأحكام المنظّمة الخاصّة بالأمن الجماعي فإنه يمثل رأي الواقعيين الذي مفاده أنه إذا كان للأمم المتحدة أن تدير العلاقات الدّولية بنجاح فإن من شأنها أن تحتاج إلى تضافر دعم جميع القوى العظمى. ومع أن هذا النص يناقض روح المساواة الموجودة في الميثاق، فإن تضمينه في الميثاق كان موضع ترحيب من جانب الكثيرين بوصفه تقدّما رئيسيا على تدابير صنع القرارات غير الفعالة المتضمّنة في ميثاق عصبة الأمم. غير أن كون الدّول الخمس دائمة العضوية تبدو أنها تمتلك هذه الامتيازات بشكل دائم قد سبّب الكثير من الانزعاج لدى كل من الدّول الأعضاء العاديين ومنظّري المنظّمات الدّولية الحريصين على التطور نحو أشكال أكثر تمثيلية للحكم. والسؤال الذي يطرح بشكل متزايد هو: لماذا تحتل خمس دول اشتقّت أوليتها من أحداث وقعت قبل خمسين سنة أعلى منصب في الأمم المتحدة؟ فهذه "الورشة المغلقة" في قلب عمل المنظّمة تثير أسئلة جادّة حول شرعيتها، لا سيّما بين دول الجنوب التي لا يوجد لأي منها تمثيل دائم. وقد صوّرت الصين نفسها، بالطبع، بوصفها صوت العالم الثالث، لكن هذا اعتبر لدى الجميع أنه موقف أيديولوجي أكثر منه موقفا أصيلا جديرا بالتصديق. تنقسم مقترحات الإصلاح التي تتعلّق

بالأعضاء الخمسة الدّائمين إلى نوعين: تلك التي تقيد تقييدا شديدا استعمال الفيتوأو التي تريد إلغاءه كلّيا، وتلك التي تقترح صيغا لزيادة عدد الأعضاء الدّائمين لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا لشعوب /دول/ مناطق العالم. ويتمثّل مقترح شهير طرحته اللجنة المعنية بالحكم العالمي (١٩٩٥) باقتراح وجود فئة جديدة من الأعضاء، اثنان منهم من البلدان الصناعية المتقدّمة (اليابان وألمانيا؟) وثلاثة من "البلدان النامية الكبرى" (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا/ نيجيريا؟). غير أنه، كما هو المتوقّع، لا يوجد توافق عام في الرأي حول هذه القضية التي تكتنفها الصعوبات التي تتعلّق بالشرف والهيبة القوميين. فالأعضاء الخمسة الأوائل كانوا قدِ اختاروا أنفسهم تقريبا (الحرب آلية عريقة لصنع القرارات في الشؤون بين الدّول) ولكن بعد خمسين سنة وفي غياب إجراء اختيار طبيعي واضح كهذا تظلّ قضية الإصلاح مسألة دقيقة، في أضعف الإيمان.

حوض (المحيط) الهادئ Pacific Basin

مصطلح كان يستخدمه الجغرافيون بالأصل لتحديد منطقة أكبر محيط في الكرة الأرضية. ويحدّ حوض المحيط الهادئ من الغرب البرّ الآسيوي والجزر اللاإقليمية ومن الشرق الساحل الغربي للأمريكتين. أمّا المحيط نفسه فهو يغطّي مساحة من سطح الأرض تفوق مساحة جميع القارات الأرضية. ويمتدّ الخط الدّولي طولانيا عبر المحيط الهادئ، في حين أن أعمق أعماق المحيط في العالم سجّلت في أغواره وقد حال مجرد كبر مساحة المحيط دون السفر عبر عرضه خلال جزء كبير من الزمن المسجل. وقد بدأت العقبة تتآكل حين بدأ المستكشفون الآيبيريون يغامرون عبر الحوض وحوله في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وعندما تبعهم المستكشفون والمقاولون الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون، ازداد التغلغل في الحوض من قبل المصالح والمنظورات الأوروبية المتمركزة حول أوروبا. ولم يتم تحدّي هذه النزعات خارج نصف الكرة إلا في القرن العشرين.

لذا فإن الاهتمام المعاصر بحوض المحيط الهادئ ينبثق عن التغييرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي جرت بين دول الإطار وما نجم عن ذلك من تحديات. ولأغراض التحليل الأكثر تفصيلا يمكن إجراء تقسيم ثلاثي أساسي بين الأمريكتين وآسيا واسترالازيا.

يمكن اعتبار الأمريكتين الإطار الشرقي للحوض. وتمتدّ هذه المنطقة من مضيق بهرنيغ حتى رأس القرن وهي متمحورة حول أوروبا. فمؤسّسات الأمريكتين السياسية والاقتصادية والثقافية مشتَقّة كلّيا من التقليد الأوروبي، وفي الواقع فإن تاريخ التغلغل الأوروبي هنا يتضمّن أسوأ أمثلة الإبادة الجماعية الاستعمارية. وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة بأي من معايير القوة والنفوذ. وضمن الحوض بحدّ ذاته كانت الولايات المتحدة تتمتّع بوضع الهيمنة لدرجة أن المحيط الهادئ كان يعتبر في وقت من الأوقات "بحيرة أمريكية". وتوجد أسباب وجيهة للافتراض بأن قليلين من الأمريكيين هم الذين يعتبرون أن لهذه النظرة ما يبرّرها في الفترة المعاصرة.

تمثّل آسيا نقيضا ملحوظا للأمريكتين. فقد كانت في وقت من الأوقات منطقة سيطرة أوروبية كبيرة. وقد أكّدت الشعوب الآسيوية نفسها في القرن العشرين وتركوا بصمة هويتهم وسلطتهم على المنطقة. وقد قادت اليابان تحدّي التغلغل الأوروبي، في بادئ الأمر في المجال العسكري ثم في المجال الاقتصادي. وتعد اليابان الآن الاقتصاد السائد في آسيا، ولذا فهي ثقل موازٍ للولايات المتحدة الأمريكية في الحوض. وقد طوّرت اليابان، بوصفها اقتصادا ناميا متأخّرا، خصائص هامة جعلت نمط نموّها مختلفا كل الاختلاف عن نمو أمريكا القرن التاسع عشر. فوصف الاقتصادين بأنهما اقتصاد "السوق" أو اقتصاد "رأسمالي" يجب أن لا يغيّب الفرق بينهما. ولآسيا، في الصين، قوة قارية ذات إمكانات كبيرة. ففي مجال القضايا العسكرية – الأمنية تحدّت الصين هيمنة أمريكا بعد هزيمة اليابان عام ١٩٤٥. وقد عارضت الصين بقوة أهداف أمريكا في السياسة الخارجية في كل من كوريا وفيتنام. والصين قوة نووية هامة، وإن تكن من الدرجة الثانية، في حين أنه من الناحية الأيديولوجية، فقد جعلت الماوية وارتباط الصين بالعالم الثالث السياسة الخارجية لتلك الدّولة تنحو باتجاه غير اتجاه اليابان.

وتمثّل استرالازيا في الحوض منطقة متفاوتة متمحورة حول أوروبا، مثل الأمريكتين، ولكن لا تقع تحت سيطرة طرف فاعل واحد. وبسبب قلّة كثافة السكان والعزلة الجغرافية يتّصف موقف أستراليا ونيوزيلندا وجزر المحيط الهادئ البولينيزية والميكرونيزية والميلانيزية في السياسة العالمية بأنه غير مؤاتٍ في أي نظام يحدّده الآخرون هيكليا. وقد أتاح أفول أمريكا النسبي ضمن حوض المحيط الهادئ لهذه الدّول مزيدا من الفرص لتنويع اقتصاداتها، في حين

أن محاولة فرض منطقة خالية من (الأسلحة) النووية في جنوب المحيط الهادئ مؤشّر يدلّ على ازدياد التعاون والتعاضد الإقليميين.

قد يوحي ما ورد آنفا بأنه لا يمكن اعتبار الحوض منطقة واحدة بالمعنى التقليدي للكلمة. وفي الواقع يبدوأن الاستعمال المتزايد لمصطلح آسيا (المحيط) الهادئ في كل من العلاقات الدّولية والسياسة العالمية يؤكّد ذلك. فالتعدّدية الاقتصادية واضحة في ظهور البلدان الصناعية الحديثة، في حين أن نزعات الاندماج (التكامل) الاقتصادي واضحة في رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN) واتفاقية أمريكا الشمالية المعنية بالتجارة الحرّة (NAFTA) والمقترحات المتعلّقة بالتعاون في آسيا (المحيط الهادئ) (APEC). إلا أنه بالمقارنة مع أوروبا، فإن حوض آسيا (المحيط) الهادئ/ (المحيط) الهادئ ينطوي على نزعات اندماجية (تكاملية) أضعف من مثيلاتها في أوروبا. وقد أظهرت الأطراف الفاعلة الاقتصادية الرّائدة مثل اليابان في قراراتها المتعلّقة بالاستثمار الخارجي المباشر ميلا قويا لاستثمار الأموال "خارج المنطقة". وفي مجال القضايا العسكرية – الأمنية، كثيرا ما يعتبر شرق آسيا منطقة اضطراب ضمن الحوض. ولم ينجم عن نهاية الحرب الباردة فوائد السلام التي جنتها أوروبا. بل إن مبيعات الأسلحة لشرقي آسيا من قبل أطراف فاعلة خارجية والإنفاق على شؤون الدّفاع ضمن المنطقة في حالة ازدهار. كما أن انتشار (الأسلحة) النووية أكثر إثارة للنزاع مما هو في العلاقات الأطلسية/ الأوروبية. ويشير التحليل التقليدي دائما إلى كوريا الشمالية في هذا الصدد، لكن اليابان وكوريا الجنوبية "دول عتبة" مفترضة أخرى. وتظل الصين العنصر المستعصي على التدقيق، في كل من مجالي القضايا المذكورة آنفا. وقد أصبح من غير المشكوك فيه الآن أن الصين ستصبح الدّولة الفاعلة المسيطرة في منطقة آسيا (المحيط) الهادئ في القرن الحادي والعشرين شريطة محافظتها على وحدتها بوصفها فاعلا يمثل دولة. وقد شهدت نهاية الحرب الباردة تقليص أمريكا لالتزاماتها في هذه المنطقة. ففي هذا الصدد قلبت نهاية الفترة فصلا في سياسة أمريكا الخارجية والذي بدأ بالهزيمة في فيتنام وإعادة تحديد الاستراتيجيات العملية المتضمّنة في مبدأ نيكسون. وباستثناء نظام معاهدة واشنطن في عشرينيات القرن العشرين لقد كانت تعدّدية الأطراف الأمريكية أقل يمنا في الحوض منها في أماكن أخرى. وبالنظر لحجم الحوض وتعقيده فإنه يمثل الصداقة والعداوة على حدّ سواء – الأوجه التعاونية والتصادمية للسياسة العالمية.

السّلامية Pacifism

يشير هذا المصطلح إلى حزمة أو موزاييك من المواقف والأفكار والآراء المتعلّقة بالتنديد بالحرب واستخدام العنف أو القوة الماديّة في التعامل مع الكائنات البشرية. فهي ليست أيديولوجية أو مبدأ سياسيا متماسكا، بل يمكن تحديد معنيين لها متميّزين ولكن متّصلين:

أ- المفهوم "المطلق" الذي يرفض الحرب واستخدام العنف الماديّ في جميع الظروف كوسيلة لتسوية الصراعات؛

ب- المفهوم "النسبي" الأكثر تمييزا في رفضه للعنف. فعلى سبيل المثال، كان رفض الاشتراكيين الدّوليين للحرب العالمية الأولى من منطلق المعنى الثاني، لكنهم شاركوا في الحرب العالمية الثانية. وتقترن السّلامية، بمعنييها الاثنين، بالمقاومة التي لا تستخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها. غير أن عدم استعمال العنف، بالمعنى المطلق، هو مسألة مبدأ في جميع الأحوال. أمّا بالمعنى النسبي فإنها لا تعتبر غير قابلة للتغيير. ثم إن الذي ينطلق من المعنى المطلق ينظر إلى الخصم نظرة احترام وبحسن نيّة وحتى بمحبة؛ أمّا النسبي فقد يكون لا مباليا أو حتى عداونيا. ويمكننا أن نلاحظ أن السلامية، بالمعنيين، متجذّرة في الفكر الدّولي منذ أقدم الأزمنة.

وفي الصين القديمة يقال إن كتابات لاو- تزووكونفوشيوس تنتمي إلى هذا التقليد. وفي العالم الغربي فإن اليهودية والمسيحية، في بعض التفسيرات، تشككان بصحة الحاجة إلى العنف والحرب. ويعد التقليد السّلامي المسيحي مثيرا للجدل نوعا ما ويتّفق أكثر المعلّقين على أنه بحلول القرن الرابع بدأت نزعة السّلامية المطلقة التي كانت تمنع المسيحيين من الانضمام إلى الجيش الروماني، بدأت تزول. وفي العصور الوسطى، شهد مبدأ الحرب العادلة، مع الاحتفاظ ببعض العناصر السّلامية، انتقال الجانب الدّيني أو الروحي من المجال الشخصي إلى العام.

وفي العالم الحديث، اعتبارا من القرن السابع عشر فصاعدا، اقترنت السلامية بشكل خاص بجمعية الأصدقاء أو الكويكرز (Quakers) التي أنشئت، تمشّيا مع هذه الأفكار، مستعمرة منزوعة السلاح في بنسلفانيا. على أن الأفكار السّلامية لم تبدأ في الانتشار على نطاق واسع إلا في القرنين التاسع عشر والعشرين، وذلك يعود جزئيا إلى الممارسة الجديدة المتمثّلة بالتجنيد الإلزامي في الجيوش الوطنية. ففي الفترة التي كانت الدّول تستخدم فيها قوات عسكرية محترفة صغيرة كان من السهل نسبيا للسّلاميين اجتناب تعريض معتقداتهم للشبهة، ولكن بعد نشوء

الجيوش الضخمة ابتداء من الحروب النابوليونية فصاعدا، أصبحت السّلامية والاعتراض (على الجندية) بوازع الضمير، ردّا مستمرّا على التجنيد الإلزامي وسمة هامة للخطاب السياسي المعاصر. ومنذ ذلك الوقت أظهر معظم السلاميين استعدادا للتعاون مع السلطات بحيث يقومون بواجبات غير قتالية لدى القوات المسلحة أو شغل المراكز المدنية التي تصبح شاغرة من جرّاء التحاق المجنّدين بالخدمة العسكرية.

لقد كان للقرن العشرين أثر عميق على السّلامية. وكما نوّهنا آنفا، فقد تعرضت الحرب العالمية الأولى لهجوم من قبل الكثير من الجمعيات الدّولية التي تستخدم أفكارا ماركسية/ لينينية حول العلاقة بين الرأسمالية والحرب. فرفضهم الاشتراك فيها يجعل اعتراضهم يندرج ضمن التقليد السلامي، مع أن هذه الفئة كانت، ولم تزل، شديدة الاصطفائية في مقاربتها لعدم العنف.

بعد الحرب العالمية الأو لى، نجد أن نشوء المؤسّسات الدّولية المكرّسة للبحث عن حلول غير عنيفة للصراع والتشجيع الذي اقترن بالتحرّكات الرّامية إلى نزع السلاح تشبه السّلامية من وجوه عدة. وقد شهدت هذه الفترة أوج السّلامية. فعلى سبيل المثال، لقد كان ما دعي بـــ "قسم اكسفورد" حين تعهّد الآلاف بعدم القتال من أجل الملك والوطن أعظم نجاح عام للسّلامية. وقد كان أحد الانتقادات الموجّهة للحركة لاحقا من قبل كتاب من أنصار المدرسة الواقعية هو أن انتشار هذه الأفكار، لا سيّما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، أدّى إلى عدم الجاهزية العسكرية والنفسية، الأمر الذي شجّع ألمانيا وإيطاليا واليابان على اتباع سياسات توسّعية واجتياحية. وقد هوجمت الحركة من منطلق أنها كانت مغمضة العينين إزاء كلية وجود الشر وسياسة القوة، ممّا عزّز الابتعاد عن الليبرالية والطغيان (انظر Reinhold Niebuhr, 1940).

لعلّ أبرز السّلاميين في القرن العشرين تمثّل في شخص موهنداس ك. غاندي (١٨٦٩ – ١٩٤٨). ومع أن غاندي أيّد المملكة المتحدة في الحرب العالمية الأولى على أساس أن هذا من شأنه تسريع استقلال الهند، فإن إخفاقه في تحقيق هذه الغاية دفعه إلى تنظيم حملات السّاتيا غراها (قوة الحق) المتصفة بالمقاومة غير العنيفة لاستمرار الحكم البريطاني. وقد أثارت حركته بين ١٩١٩ و١٩٤٧ إعجاب العالم وبينت أن الأفكار السّلامية لا تقتصر على مسائل الضمير الفردي بل يمكن تنظيمها بشكل ناجح على صعيد علاقات الجماعات. ففي عهد غاندي أصبحت المقاومة غير العنيفة والعصيان المدني الشامل أداة قوية للمجرّدين من القوّة في سعيهم الرّامي لتغيير النظام السائد. وقد أدّى نجاحه في تحقيق استقلال الهند في ١٩٤٧ إلى إعادة تقييم أساليب

عدم العنف والتأكيد على التخطيط والتنظيم والانضباط، ممّا كان يمتلكه غاندي إلى أبعد الحدود. لقد كان غاندي، أكثر من أيّ شخص آخر، هو الذي برهن على أنه يمكن استخدام العصيان المدني من قبل المحرومين والمنبوذين كوازع فعال. وبذلك فقد أصبح أداة للاحتجاج السياسي الجماهيري والعمل المباشر.

لقد ورثت هذا التقليد حركات الاعتراض السياسي والاجتماعي الجماهيرية في الغرب والشرق على السّواء. فحركة الحقوق المدنية الأمريكية بقيادة مارتن لوثر كينغ وحركة الكونغرس الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا في خمسينيات القرن العشرين مدينتان لغاندي ومعترفتان بهذا الدين. كما برهنت حركة التضامن في بولونيا الشيوعية على أن وسائل العصيان المدني والعمل المباشر غير العنيف يمكن أن تكون لهما نتائج هامة، حتى في الدّول غير الدّيمقراطية.

من غير العجيب أن يثير مجيء الأسلحة النووية في ١٩٤٥ والفترة الجديدة للحرب النووية المحتملة ردا قويا. فقد اتّحد السّلاميون المطلقون والنسبيون لمعارضة هذه التطوّرات وطرح بدائل للوضع النووي الراهن، وأصبحوا نتيجة ذلك جزءا من حركة السّلام، ذلك الاتحاد الفضفاض للمصالح الذي يسعى إلى تحقيق تغيير جذري في العلاقات الدّولية. وكان الاهتمام الأول لـــ "السّلاميين النوويين" وقف سباق التسلّح.

اقترح البعض أنه يمكن تحقيق ذلك بأن تتصرّف الدّول بطريقة أحادية – على سبيل المثال بالقيام بنزع السلاح من طرف واحد – وأكّد آخرون على التدابير الثنائية ومتعدّدة الأطراف. ويرى الكثيرون أن الأولى هي خطوة نحو الثانية، في أيّ حال. ثانيا، سعى السّلاميون إلى تقليص التوترات الدّولية وتشجيع الهياكل والعمليات التي من شأنها أن تشجع التعاون الدّولي. ثالثا، لقد كان لهم دور بارز في تشجيع المزيد من الدراسات ذات التوجّه الأكاديمي المتعلّقة بكيفية تشجيع استراتيجيات السلام بدلا من الحرب. وقد نتجت دراسات السّلام وأبحاث السّلام من هذا التشديد الجديد. وينبغي أن يكون مفهوما، بالطبع، أن السّلاميين ليسوا وحدهم في مناصرة بعض هذه الاتجاهات أو جميعها.

من الواضح أن السّلامية ليست مبدأ منتظما أو متماسكا أو رسميا. فأصولها ومظاهرها متنوعة. فلها جوانب روحية ودينية وإنسانية ونفعية. وعلاوة على ذلك، فإنها تتضمّن رفض تأييد جميع أشكال العنف. فهي تشمل العصيان المدني وحركات السّلام ونزع السلاح النووي

والإضرابات والمقاطعة وتشكيلة واسعة من الخطط البديلة لتحلّ محلّ القوّة وتكون حكما في العلاقات الدّولية. ورغم كونها مستمدّة من مصادر مختلفة فإن السّلامية سمة حيوية في السياسة العالمية المعاصرة ومن المرجح أن تظلّ وثيقة الصلّة في المستقبل.

المعاهدات ملزمة لأطرافها Pacta sunt servanda

لعلّه أقدم مبدأ في القانون الدّولي، ويؤكّد أن المعاهدات ملزمة لأطرافها ويجب تنفيذها بحسن نيّة. وتعتبر هذه المقولة المعيار الأساسي الذي يضفي الطابع الشرعي على النظام القانوني الدّولي ولا يخفى السبب. فمن دون حدّ أدنى من الاعتقاد بأن الاتفاقيات سوف تنفّذ فإن مجرّد وجود القانون الجماعي يصبح موضع شك. يؤكّد هذا المبدأ على أنه لا يجوز لدولة ما إن تتملّص بمحض إرادتها من التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدات التي تبرمها: وإلا فإن البنية الحالية الهشّة للقانون الدّولي سوف تؤول إلى زوال. فالمعاهدات تتضمّن نصوصا بشأن إنهائها لكن هذا أيضا يخضع لقواعد. وقد أعادت اتفاقية فيينا المعنية بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، الذي يمثل محاولة هي الأكثر طموحا حتى الآن لتقنين قانون المعاهدات العرفي، أعادت تأكيد كل من مبدأ Pacta sunt servanda (المعاهدات ملزمة لأطرافها) والحاجة إلى إيضاح النصوص المتعلّقة بالإنهاء. فالمادة ٢٦ تؤكّد على أن: "كل معاهدة نافذة المفعول ملزمة لأطرافها ويجب عليهم تنفيذها بحسن نيّة." وتتضمّن المادة ٤٢ (٢) من الاتفاقية فقرة شرطية تنصّ على أنه "لا يجوز إلغاء معاهدة أو توجيه إشعار رسمي بإنهائها أو انسحاب طرف من معاهدة إلا نتيجة تطبيق نصوص المعاهدة الواردة في هذه الاتفاقية." وتتضمّن معظم المعاهدات، في واقع الأمر، نصوصا تتعلّق بالإنهاء أو الانسحاب إما بتضمين عنصر زمني أو من خلال ظروف مخفّفة (rebus sic stantibus).

القومية الشاملة Pan - nationalism

هي نوع من القومية التي تتجاوز الحدود الوطنية في مضامينها. وتنشأ هذه المفارقة الظاهرية لأنّ في القومية الشاملة يكون مفهوم "الأمّة"، بوصفها جماعة محدّدة، أوسع من الوحدات السياسية الراهنة. وبعبارة أخرى فإن القومية الشاملة تسعى لتوحيد عدد من الوحدات المفترض أنها منفصلة في كل أكبر. وشأنها شأن التنويعات الأخرى من القومية فإنها تستخدم بعض العوامل القسرية بغية إقامة هذه الوحدة. ويستخدم القوميون الشموليون روابط مألوفة مثل

اللغة والدين والتجارب التاريخية المشتركة والقرب الماديّ، بالطريقة نفسها. فعلى سبيل المثال في حالة القومية العربية الشاملة نجد أن اللغة توحّد لكن الدّين يبدّد. فالعربي المسيحي يمكن أن يطمح إلى هذا المثل الأعلى بتكلّمه بالعربية باعتبارها لغته الأم وبعيشه في الأراضي العربية.

بما أنّ القومية الشاملة تتقاطع مع حدود الدّولة الأمة فيجب اعتبارها أقرب إلى القومية الاثنية. وهذان النوعان يعملان على تآكل تمحور قالب الدّولة الأمّة حول الدّولة. من الناحية السياسية تولّد القومية الشاملة توجّهات وسلوكا يبحث عن الهدف ويسعى لتوحيد أقاليم متباينة ضمن جماعات أكبر. وفي بعض الأحيان تؤدّي القومية الشاملة إلى التحريرية الوحدوية لكن هذا ليس أكثر أشكالها المعتادة. والأرجح أن تؤدّي القومية الشاملة إلى الإقليمية والتعاون الإقليمي وحتى الاندماج (التكامل). كما يمكن استخدامها كأداة للسياسة الخارجية من قبل فرادى النخب السياسية لغايات التوسع أو الهيمنة. وكثيرا ما كان يظن بأن روسيا الإمبراطورية كانت تستخدم السّلافية الشاملة في القرن التاسع عشر بغية تعزيز الادّعاءات الرّوسية بحماية الشعوب الناطقة باللغة السلافية الواقعة تحت السيطرة العثمانية. وأخيرا فقد ارتبطت القومية الشاملة بإزالة الاستعمار في كل من الحالتين العربية والإفريقية. ولقد كانت القومية العربية الشاملة والقومية الإفريقية الشاملة جزءا من حركة المقاومة ضدّ الحكم الأجنبي التي تتوّجت بإنهاء السيطرة الاستعمارية الرسمية في القرن العشرين.

استعد للحرب Para bellum

يشير هذا المصطلح (اللاتيني) إلى الفكرة الرّاسخة القديمة التي مفادها "إذا كنت تريد السلام فاستعد للحرب". فهذا المبدأ يفترض أن الجاهزية العسكرية شرط أساسي مسبق للأمن والاستقرار في بيئة عدائية. ورغم الشّك في صحتّه عبر تاريخ العلاقات الدّولية فقد جرى إحياء هذا المبدأ في النظرية الاستراتيجية، لا سيّما في سيناريوهات الردع وأسوأ الحالات. وهو يقترن عادة بالواقعية، وتتمثل تنويعته الأكثر تطرفا بمقولة "الهجوم هو خير وسيلة للدفاع". وهي مقولة محببة لدى العسكريين والصقور عبر التاريخ.

مثال/ نموذج Paradigm

مصطلح تمّ إدخاله إلى العلاقات الدّولية من فلسفة العلوم، بشكل خاص من قبل كوهن (Kuhn) (١٩٦٢). فهو من هذا المنطلق إطار نظري، مجموعة من الفرضيات، أو نموذج يفيد

كمبدأ تنظيمي وكدليل للبحث. يقول كوهن إن عهدا علميا معيّنا يتصف بنموذج سائد: هذا يشكّل "العلم الاعتيادي" الذي يعمل من خلاله معظم البحّاثة. فالتطوّر المتسلسل تاريخيا للعلاقات الدّولية بوصفها فرعا أكاديميا من فروع المعرفة كثيرا ما يقدّم بوصفه سلسلة من "التحوّلات النموذجية" من المثالية إلى الواقعية إلى السلوكية، إلى ما هنالك – يتخلّله أوقات من "أزمة النماذج" حين يتمّ تحدّي مقاربة سائدة من قبل مقاربة أخرى. وكثيرا ما تمثّل هذه الفترات بوصفها "مناظرات شهيرة" ضمن هذا العلم، كما حدث في المناظرة بين النماذج التي نشأت عن التحدي الذي أثارته النظرية النقدية للأوصاف التقليدية للعلاقات الدّولية (Hoffman, 1987). أمّا في العلاقات الدّولية المعاصرة فلا يوجد نموذج واحد مسيطر. ومع نهاية فترة الحرب الباردة (وهي ذاتها نموذج مهيمن) أصبح الميدان يتضمّن طائفة من النماذج المتنافسة التي تتصارع لكي تصبح النظرية العامة المقبولة للعلاقات الدّولية.

انظر Neorealism (الواقعية الجديدة)؛ neoliberalism (الليبرالية الجديدة)؛ critical theory (النظرية النقدية) وPostmodernism (ما بعد الحداثة).

الدّول المنبوذة/ المارقة Pariah/ Rogue states

ويشار إليها أيضا بعبارة "الدّول الخارجة عن القانون". هي أطراف فاعلة دولية من الدّول تعاني، من جرّاء أنظمتها السياسية ومواقفها الأيديولوجية وزعاماتها أو سلوكها العام، تعاني من العزلة الدّبلوماسية والاحتقار الأخلاقي العالمي واسع النطاق. فشرعيتها موضع تساؤل لأنها تعتبر مستخفّة بالقواعد والتقاليد الرّاسخة للقانون الدّولي والدّبلوماسية و/أو المعايير السلوكية المقترنة بصفة عامة بالعضوية في المجتمع الدّولي. ويتمثّل النموذج الكلاسيكي من هذا النوع من الفاعلين بجنوب إفريقيا من ١٩٤٨ حتى ١٩٩٤. فقد أسفر الفصل العنصري وممارسات السياسة الخارجية عن انتهاكات واضحة لا لبس فيها للمعايير الرّاسخة المتّصلة بحقوق الإنسان وتقرير المصير والاستعمار. وقد تتضمّن دول أخرى ضمن هذه الفئة إسرائيل وتايوان وكوريا الشمالية والجنوبية وسوريا والعراق وإيران وليبيا. غير أنه، كما تدلّ على ذلك هذه القائمة، فإن هذا التصنيف كثيرا ما يكون ذاتيا (subjective)، ويعكس مصالح وقيم قطاع أو قطاعات مسيطرة للنظام الدّولي. فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر كوبا فيديل كاسترودولة منبوذة منذ ثورة ١٩٥٩.

إنّ حالة النّبذ ليست ظاهرة دولية معاصرة على الإطلاق. فقد كانت الإمبراطورية العثمانية، على سبيل المثال، منبوذة من قبل الدّول الأوروبية اعتبارا من عصر النهضة حتى القرن التاسع عشر، لأسباب دينية بالدرجة الأولى (انظر res publica christiana) (المسيحية الغربية) وقد اعتبرت روسيا البلشفية وجمهورية ويمار الألمانية من هذا الصنف في عشرينيات القرن العشرين، حيث استبعدتا من عضوية عصبة الأمم. غير أن الظاهرة المعاصرة متميّزة بسبب مشكلة احتمال حيازة الأسلحة النووية. فبالنظر لمعضلة الأمن الحادة والتي تكون شديدة في بعض الأحيان والناجمة عن العزلة الدّبلوماسية، فإن للدّول المنبوذة حافزا قويا يدفعها لحيازة "المسوّي" النووي بوصفه ردع الملاذ الأخير ضد خصومها. ويمكن لهذا أن يؤدّي، عبر دينامية الفعل وردّ الفعل إلى أثر دومينونووي، حيث يلحق الخصوم الإقليميون المنبوذون بعضهم ببعض. وكما يبيّن الصراع العربي – الإسرائيلي فإن هذا يمثل مشكلة رئيسية تعترض إنشاء نظام قابل للاستمرار وخال من الأسلحة النووية.

ومع أن مصطلحي "المارقة" و "المنبوذة" كثيرا ما يستخدمان كمترادفين (إلى جانب نعوت أخرى مثل "الخارجة عن القانون" أو "المجنونة"، فإنه من الممكن التمييز بينهما. فمصطلح الدّول "المارقة" (rogue) يشير إلى الزعماء وليس إلى الأنظمة السياسية. أو الشعوب أو الأمم، وبشكل خاص إلى الزعماء الذين يظهر أنهم غير عقلانيين، مجرّدون من المبادئ، غير شرفاء، مزعجون، شرّيرون أو مجانين بكل معنى الكلمة. وقد تتضمّن الأمثلة عيدي أمين من أوغندا وصدام حسين من العراق. ومن جهة أخرى فإن المصطلح " المنبوذة" (pariah) ينطوي على أكثر من عيوب الزعماء. فهو يعني تلك الدّول التي تكون أصولها وشرعيتها وسلوكها أو أيديولوجيتها موضع شك لدى الأسرة الدّولية. ومن المؤكّد أن الأمثلة الحديثة تتضمّن روديسيا (١٩٦٥ – ٨٠)، جنوب إفريقيا، كمبوتشيا، تايوان وجمهورية سربسكا. ومن الواضح أن الوصفين قد يتداخلان (مثل ألمانيا هتلر) لكن نقطة الاختلاف الأساسية تظلّ قائمة. ففي حين أن الدّول المارقة يمكن تغييرها برصاصة واحدة أو بمحاكمات جرائم الحرب، فإن الدّول المنبوذة أطول عمرا. فانقضاؤها ينطوي على أكثر بكثير من مجرّد إزاحة رئيس دولة أو نخبة مسيطرة.

التكافؤ أو التساوي الأساسي Parity

وله معنيان في العلاقات الدّولية. فهو في سياق العلاقات النقدية الدّولية يشير إلى سعر تحويل عملة ما إلى الذهب أو إلى عملة وطنية، مثل الدّولار. وقد تمّ بموجب معيار الذهب تثبيت أسعار التكافؤ مقابل الذهب، ولذا يمكن حساب أسعار صرف العملات الوطنية بشكل نسبي. وقد تمّ تثبيت أسعار التكافؤ مرّة ثانية بموجب نظام بريتون وودز (Bretton Woods). وهذه المرّة، بما أن النظام لم يكن معيارا ذهبيا خالصا، فقد كانت الأسعار تعطى بالدّولارات. أمّا تكافؤ الدّولار فقد كان، بالطبع. لا يزال يعطى بالذهب. وفي الواقع فقد كان الدّولار "كالذهب" إلى أن انهار النظام في سبعينيات القرن العشرين.

يمكن الآن، في ظلّ النظام الرّاهن لأسعار الصرف العائمة، إعطاء أسعار التكافؤ بأيّ عملة قابلة للتحويل، أو مقابل مجموعة أو "سلّة" من العملات. وضمن كتل اقتصادية هامة مثل الاتحاد الأوروبي يمكن لنظام من أسعار التكافؤ الثابت أن يعمل بنجاح. وفي هذه التدابير الإقليمية تكون عادة عملة سائدة هي العملة المرجعية بالنسبة لبقية العملات. وتقترن عادة أنظمة التكافؤ الثابت بفترات من التيقن السياسي والاقتصادي النسبي، كما هو الحال، مثلا، في ظلّ نظام طرف فاعل مهيمن.

ويستخدم التكافؤ بمعنى ثان في العلاقات الدّولية في الدّراسات الاستراتيجية وبصورة خاصّة في حيازة الأسلحة والحدّ منها. وتفتقر مناقشات هذه الفكرة في هذا السياق إلى الأساسات الكمية المتوفّرة لها في الاقتصاد الدّولي. والمثال على ذلك هو المحاولة في عمليات سالت (SALT) لمقارنة أنظمة أسلحة غير متماثلة وفق مفهوم "التكافؤ". وقد تمّ نتيجة ذلك الزعم بأن مثل هذه الاتفاقيات "تنطوي على خلل قاتل".

ويعتمد التكافؤ الاستراتيجي أيضا على نظام ثنائي الأقطاب. وبالضبط يمكن لثنائية الأقطاب هذه أن توجد بين تحالفين اثنين تماما كما يمكن أن توجد بين دولتين. غير أن التكافؤ لا يستطيع أن يتحمّل تكافؤات ثالثة ورابعة لقدرة متساوية تتصرف بوصفها وحدات مستقلة، لأن تكوين التحالف لغاية خاصّة يهدم التكافؤ بسرعة. بل إن البحث عن التكافؤ والمحافظة عليه في عوالم ثلاثية الأقطاب أو متعدّدة الأقطاب هو وصفة لعدم استقرار شديد.

ويبدوأن مجيء الأسلحة النووية قد أوجد مشاكل خاصّة في مجال تطبيق الأفكار المتّصلة بالتكافؤ. فالمفهوم يعتمد كلّيا على المسائل النسبية. فالأسلحة النووية، بل حتى الردع النووي،

هي من بعض الجوانب أشياء مطلقة. فامتلاك فرنسا لها لا يعتمد على أفكار التكافؤ لتبرير أسباب وجودها المنطقية. والواقع أن هذه المفاهيم المتّصلة بالحدّ الأدنى من الردع تعترف وتسلّم بعدم التساوق مع دول نووية أكبر قوة وتنظر بدلا من ذلك إلى الأسلحة النووية كوسيلة للتغلّب على افتقارها للتكافؤ.

معاهدة الحظر الجزئي للتجارب Partial test - ban treaty

لقد بدأ نفاذ هذه الاتفاقية المعروفة باسم معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو، في الفضاء الخارجي وتحت الماء، بدأ نفاذها في ١٠ أكتوبر ١٩٦٣. وكانت محظوراتها واضحة من العنوان الكامل للاتفاقية. ولكنّها لم تتضمّن نصّا يتعلّق بالمراجعة الدورية، بخلاف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم تتضمن نصوصا بشأن التفتيش، ولهذا السبب فقد تمّ استبعاد التجارب تحت الأرض بشكل محدد. وقد تضمّنت المعاهدة فقرة منجية، حيث يجوز للأطراف، بعد توجيه إشعار مدّته ثلاثة أشهر، استئناف التجارب إذا وجدت أن مصالحها الحيوية في خطر.

لقد فشلت المعاهدة في وقف التجارب النووية، حيث إن الصين وفرنسا، اللتين لم توقّعا المعاهدة، واصلتا إجراء التجارب في الجو. ومن خلال الإقرار الضمني لاختبار الأسلحة النووية تحت الأرض فإنها شجّعت العملية المعروفة بالانتشار الرأسي. ومع أن معاهدة حظر التجارب الجزئي تكاد تكون متواضعة إلى حدّ الإفراط فإنه يمكن اعتبارها الخطوة الأولى نحو استهلال نظام أمني في مجال الأسلحة النووية. وقد توسّعت لاحقا على شكل اتفاقيات ثنائية أكثر شمولا وأنظمة متعدّدة الأطراف مثل عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الناحية الدّبلوماسية يمكن اعتبار اتفاقية ١٩٦٣ جزءا من جوالانفراج الناجم عن أزمة الصّواريخ الكوبية.

أحد أفراد الأنصار Partisan

هو جندي غير نظامي ينخرط في حرب عصابات لمناصرة قضية ثورية ماركسية/لينينية. ويعود هذا المصطلح إلى الحرب الأهلية التي دارت في الاتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية لعام ١٩١٧. وقد أهمل موضوع حرب الأنصار بعد الثورة لكنه بعث بعد اجتياح ألمانيا للاتحاد السوفياتي في ١٩٤١. وفي الفترة نفسها تمّ التعبير عن المقاومة اليوغسلافية لاجتياح المحور لأراضي يوغسلافيا عبر تكتيك حرب الأنصار. وقد قام الأنصار اليوغسلاف بقيادة

تيتوبمحاربة المحور الغازي وخصومهم الملكيين. ولم ينجح أي حزب شيوعي في دولة أخرى في إحراز السلطة والمحافظة عليها كما فعل الأنصار اليوغسلاف. وفي هذه الحالة بالذات لم يلعب تدخل الاتحاد السوفياتي، لا سيما الجيش الأحمر، أي دور في النتيجة بعد ١٩٤٥. لقد أوجد حقن القومية بالشيوعية الثورية، كما حصل في حركة الأنصار اليوغسلاف، حرب تحرير وطني حقيقية. وقد أدّى الانفصال عن ستالين لاحقا في ١٩٤٨ ومقاومة يوغسلافيا الناجحة للعقوبات الاقتصادية السوفياتية إلى تعزيز هذا الشعور بالتفرّد.

إن تكتيك الأنصار مماثل من حيث الأساس لمبادئ حرب العصابات: تجنب المعارك المرتبة، مبادلة الزمان بالمكان ومهاجمة العدوفي أضعف نقاطه – مثلا، خطوط تموينه. إن وجود قوات الأنصار في منطقة ما من شأنه أن يردع السكان المحلّيين عن التعاون مع العدو، وإذا استطاع الأنصار اكتساب "القلوب والعقول"، فيمكن للسكان المحلّيين أن يقدموا لهم معلومات استخباراتية عن أوضاع العدوفضلا عن الدّعم المادّي. وكما كان عليه الحال في يوغسلافيا سابقا، يمكن لقوات الأنصار أن تقطع شوطا أبعد في الأراضي "المحرّرة" وتقيم في الواقع البنية التحتية للسيطرة السياسية. وفي حالة الاتحاد السوفياتي السابق كان الأنصار قوات مساعدة تعمل على أطراف القوات النظامية.

سلام أمريكا Pax Americana

معناه الحرفي السّلام الذي تفرضه أمريكا. يحدّد معظم البحّاثة الذين يستخدمون هذا المصطلح فترة ١٩٤١ – ٥ بوصفها فاصلا في ظهور تفوّق أمريكا. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الوحيدة من بين الدّول التي خاضت الحرب العالمية الثانية التي لم تحتل أراضيها ولم تتعرّض للقصف الشديد. بل إن توسّع النشاط الاقتصادي بعد إعادة التسلّح الأمريكي عقب بيرل هاربور كان له أثر كبير على اقتصادها. وقد كانت أمريكا رائدة في تطوير الطاقة النووية لأغراض عسكرية وكانت الوحيدة بين الحلفاء المنتصرين التي بقيت قواتها محتلّة لألمانيا واليابان بعد استسلام المحور النهائي في ١٩٤٥. فقد كانت أمريكا بعد الحرب من الناحية العسكرية قوة بحرية وجوية ذات قدرة مخيفة. فقد كانت لديها بحرية "مياه زرقاء" لا مثيل ولا منافس لها وقوة جوية ضاربة دمّرت المدن اليابانية وشكّلت نظام الإطلاق المفترض لترسانتها النووية. كما سيطرت أمريكا على النظام من الناحية الاقتصادية. وأصبح دولار الولايات

المتحدة أساس صرف الذهب، في حين قامت أمريكا بدور هام في تقديم المساعدات في الفترة التي تلت إعادة الإعمار بعد ١٩٤٥. ومن الناحية الأيديولوجية كانت أمريكا ترمز إلى حيوية اقتصاد السوق وليبرالية الدّيمقراطية التي تنطوي على المشاركة. وفي الحقيقة لم يبالغ المتفائلون الذين سمّوا القرن العشرين "القرن الأمريكي".

لقد ولّدت الحرب الباردة شكلا ثنائي الأقطاب، على الأقل من منطلق عسكري، بعد ١٩٤٥. وكان الاتحاد السوفياتي، الذي يفتقر إلى القدرات البحرية والجوية التي تملكها الولايات المتحدة، يملك في الجيش الأحمر أداة عسكرية تعود إلى قرون وعهود سابقة. لذلك فقد وضعت أوضاع الحرب الباردة الحدود السياسية الجغرافية لسلام أمريكا. وكما أظهرت أحداث هنغاريا في ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨، فقد اعترفت أمريكا ضمنيا بأن مناطق النفوذ تحدّد نطاق قوتها. ولم يطلب من أمريكا قط استخدام قدرتها العسكرية في أوروبا بعد ١٩٤٥ وبدلا من ذلك فقد بسطت الولايات المتحدة الأمريكية مظلتها النووية التي يمكن لدول أوروبا الغربية الأعضاء في الناتو أن تحتمي بها. وقد تجلّت التحدّيات المباشرة لزعامة أمريكا في أوروبا بشكل علني في الديغولية والحيادية وحركات السّلام المقترنة بها.

وامتدّت الحرب الباردة خارج أوروبا إلى آسيا بعد اندلاع الحرب الكورية. ونتيجة ذلك أصبح مبدأ ترومان لعام ١٩٤٧ إيذانا بسياسة احتواء معمّمة وأصبحت أهداف سياسة أمريكا عالمية بشكل متزايد. وقد كانت نتيجة تدخّل أمريكا في كوريا – تعادلا غير حاسم – إيذانا بحدث فيتنام الذي انطوى على كارثة أكبر بكثير – هزيمة حاسمة. فهاتان الحربان الرئيسيتان التقليديتان في فترة "ما بعد الحرب" وضعتا حدودا لقدرة أمريكا العسكرية وأوجدتا شكوكا في أذهان الكثيرين بشأن فائدة مصطلح "سلام أمريكا".

ومن الناحية الاقتصادية فقد أوجد نظام ما بعد ١٩٤٥ شكلا مختلفا كل الاختلاف عن الشكل العسكري. فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السّوفياتية لم يكن خصما هاما للولايات المتحدة الأمريكية، من الناحية الاقتصادية، مع أن هذه الحقيقة لم تفهم على الفور. وقد انبهر المفكرون والباحثون الأكاديميون بشكل خاص لفترة وجيزة بالدّعاية السّوفياتية وتعاطفها الفكري بحيث تصوّروا النظام السّوفياتي نوعا من النموذج الملائم لكي يتبعه العالم الثالث. وبدلا من ذلك فإن أقوى الخصوم الاقتصاديين للولايات المتحدة بعد ١٩٤٥ كانوا تلك الدّول والأنظمة التي تبعت

الاقتصاد السّوقي المماثل. وفي مجال قضايا الثروة/ الرفاه كان التقليد المتعمّد وليس مجابهة الحرب الباردة هو الذي انطوى على أكبر التحدّيات لسلام أمريكا.

لقد تمّ في ظلّ السّيطرة الأمريكية على الاقتصاد السياسي لنظام دول ما بعد الحرب، تمّ إنشاء سلسلة من المؤسّسات الاقتصادية التي عرفت في مجموعها باسم نظام بريتون وودز (Bretton Woods). كان النظام يقوم، فكريا، على مبادئ الليبرالية الاقتصادية، في حين وصفته من الناحية الهيكلية نظرية الاستقرار المهيمن على أنه يعمل تحت الزعامة إن لم يكن السّيطرة الأمريكية. وقد أعطى ظهور الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي واليابان هذا النظام شكلا ثلاثي الأقطاب. ومن الناحية المؤسّسية فإن أهم وسائل تكيّف هذه المصالح هي الآن مجموعة (الدّول) السبع (G7) ومنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ولم يزل وضع القواعد يجري ضمن هياكل بريتون وودز – زائدا منظّمة التجارة العالمية – ومع أن أمريكا لا تزال تمارس قوة فيتوهائلة، إلا أنه لم يعد من الممكن القول إنها مسيطرة.

لقد جادل البعض بأن عقد سبعينيات القرن العشرين شهد بداية نهاية سلام أمريكا. ففي المجال العسكري – الأمني جرى الاعتراف بالتكافؤ مع الاتحاد السّوفياتي بموجب اتفاقيات سالت (SALT)، في حين أنه من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار إنهاء معيار صرف الذهب بأنه قرار نهاية فترة. وبلغة منظّري استقرار الهيمنة، فقد ظهر مهيمنون نتيجة صراعات رئيسية لكن أصبح الأمر بعد ذلك انحدارا على طول الخط حيث انخرط آخرون في "الركوب (الانتفاع) المجاني" على حساب الطرف المهيمن. وقد بدا أن غيلبين (Gilpin) (١٩٨١) وكيوهان (Keohane) (١٩٨٣) يقدّمان التبرير الأكاديمي للرّأي الذي مفاده أن هذه العملية التي لا مفرّ منها قد تجاوزت السيطرة الأمريكية. وقد جعل كينيدي والمدعوّون بالأفوليين نهاية سلام أمريكا أكثر المؤلّفات مبيعا.

لقد أثارت نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية قضية سلام أمريكا مرّة أخرى. فانطلاقا من المنطق التبسيطي نوعا ما، ثمّة من يجادل بأنه مع نهاية ثنائية الأقطاب أصبحت الولايات المتحدة تتمتّع بلحظة – مهما كانت قصيرة – العودة إلى الوضع أحادي القطب. وقد تعزّز منطق "اثنان ناقص واحد يساوي واحد" هذا من جرّاء نجاح التحالف الذي قادته أمريكا في حرب الخليج. وقد توفّرت المساعدة الفكرية التي تمثلت بأفكار منظّري القوة الهيكلية من أمثال ناي (Nye) (١٩٩٠) وسترينج (Strange) (١٩٩٤) اللذين اعتبرا أمريكا الطرف الأقوى من

هذه المنطلقات. وقد جادل ناي بأنه في حين أن بريطانيا واجهت تحدّيات جديدة لسلامها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحدّيات جديدة في القرن الحادي والعشرين. والشكل الذي تتّخذه هذه التحدّيات وردود الفعل التي تقتضيها قد تحدّد في خاتمة المطاف نطاق سلام أمريكا وأهميته.

سلام بريطانيا Pax Britannica

المعنى الحرفي هو السّلام المفروض من خلال السّيطرة البريطانية. لذا إذا استخدم هذا المصطلح بشكل صحيح فإنه يشير فقط إلى تلك الفترة في الماضي القريب حين كانت بريطانيا الدّولة المسيطرة في نظام الدّول. ويتّفق معظم البحّاثة على أن هذه السيطرة بدأت عشية هزيمة فرنسا في ١٨١٥ وأنها بلغت ذروتها في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر ثم تقلّصت بعد ذلك. وقد كان هذا التقلّص مخفيا، لأنه لم تبرز أي دولة على الفور لتحلّ محلّ بريطانيا بصفتها الطرف الفاعل المسيطر. وأخيرا برزت الولايات المتحدة، ولكن هذا حدث في أربعينيات القرن العشرين بعد فترة طويلة كان النظام يفتقر فيها إلى دولة مسيطرة.

كانت أسس سلام بريطانيا عسكرية واقتصادية ودبلوماسية وفكرية. فمن الناحية العسكرية كانت بريطانيا قوة بحرية. وكان امتلاك قوات بحرية ضخمة والإصرار الناجم عن ذلك على "مقياس القوتين" – الذي كان بموجبه بوسع البحرية البريطانية التعامل مع القوة المجتمعة للقوتين البحريتين التاليتين في الرتبة – كان ذلك هو النتيجة. ونتيجة قاعدة القوة هذه، أسّست بريطانيا شبكة عالمية من القواعد البحرية. وكانت القواعد الموجودة في البحر الأبيض المتوسط وفي جنوب إفريقيا وسنغافورة ذات أهمية كبيرة، إضافة إلى القواعد في الوطن. وقد كان امتلاك هذه القدرة القوية رادعا هاما للقوى الأوروبية الأخرى يمنعها من التحرّك نحو المناطق التي لبريطانيا مصلحة فيها. فعلى سبيل المثال، لا شكّ أنه لولا البحرية البريطانية لكان مبدأ مونرومجرّد تصريح بالنوايا المستقبلية.

كان سلام بريطانيا ممكنا اقتصاديا، لأن بريطانيا كانت الأولى التي تستخدم التقنيات الحديثة في الإنتاج الصناعي. وقد مكّنت الثروة التي أوجدتها هذه الثورة بريطانيا من إقامة نظام تجاري مصرفي واستثماري في المحافظ الأجنبية في العاصمة لندن. وتمّ بموجب ذلك إنشاء نظام تجاري دولي ومدفوعات في القرن التاسع عشر، وهو نظام يستند إلى الترابط في العلاقات

الاقتصادية. وقد كان ما يبرر ذلك فكريا الإيمان بالتجارة الحرة وبالدعوة إلى أفكار ليبرالية بشأن الفردية والاقتصاد الحر. ومن الناحية الدّبلوماسية كان سلام بريطانيا يعتمد على عمل ميزان القوى الأوروبي لمنع ظهور تحدّيات هيمنة من القارّة الأوروبية. وللمساعدة في ذلك سعت بريطانيا لتعزيز مصالحها وحمايتها إمّا بالسعي وراء السيطرة المباشرة على الأقاليم أو من خلال سياسة مناطق النفوذ. ومن المفارقات أن الدّولتين الأوروبيتين اللتين سعتا لتحدّي هذا النظام، وهما فرنسا وروسيا، أصبحتا مع الوقت حليفتي بريطانيا الرئيسيتين في السياسة الأوروبية. وكان هذا النظام، من الناحية الفكرية، إهانة للنزعات الليبرالية/ الفردية والدّيمقراطية/ القومية في الحياة السياسية البريطانية في القرن التاسع عشر.

كان سلام بريطانيا، مثل أيّ نظام يقوم على أساس طرف فاعل مسيطر واحد، يعتمد على محافظة بريطانيا على هذا المركز. وبنهاية القرن التاسع عشر فقدت بريطانيا سيطرتها الاقتصادية نهائيا أمام الولايات المتحدة وألمانيا. وممّا أدّى إلى تفاقم هذا الأفول الضغوط المالية الكبيرة على الاقتصاد البريطاني من جرّاء الحرب العالمية الأولى. وقد تعرّض النظام البريطاني الإمبراطوري إلى التحدّي من قبل البوير والإيرلنديين. وأخيرا نازع الفكر الجماعي الأفكار الفردية والليبرالية، ذلك الفكر الذي كيّف في بعض مظاهره أو رفض الدّيمقراطية البرلمانية كلّيا.

انظر Hegemonial stability theory *(نظرية الاستقرار المهيمن)؛*
spheres of influence *(مناطق النفوذ).*

سلام اليابان Pax Nipponica

انظر Yen Power *(قوة الين).*

السلام Peace

هو غياب الحرب. يمكن بشكل عام تحديد ثلاثة أوضاع للسياسة العالمية: الحرب واللاحرب والسلام. الأول يشير إلى وضع تسود فيه الأعمال القتالية الفعلية في حين أن الوضع الثالث يعني توقفها أو غيابها. فبهذا المعنى يكون لهذه الكلمة معنى سلبي مع أن الاستعمال العام، وكذلك القانون الدّولي، يفترض أنها قيمة إيجابية بل يعتبرها التعبير السائد أو التقليدي للعلاقات بين الدّول. وبناء عليه فإن السلام هو في الوقت نفسه الافتراض الأساسي الذي يقوم

عليه القانون الدّولي فضلا عن كونه موضوع وغاية المؤسّسات المقترنة به. أما الوضع الثاني، وهو اللاحرب (الذي يشار إليه أحيانا بعبارة اللاحرب واللاسلم)، فهو ليس بالجديد على الإطلاق في العلاقات الدّولية مع أنه اكتسب زخما كبيرا نتيجة مواقف القوى العظمى بعد الحرب. فالحرب الباردة وتطور الأفكار المقترنة بالتعايش السلمي عكست اعتقادا مفاده أنه في حين أن مجيء الأسلحة النووية قد جعل الحرب شيئا غير عقلاني كأداة سياسية، فإن الصراع والمنافسة بين الأطراف الفاعلة يظلان يشكلان إطار العلاقات. وإن عدم وجود حالة عمليات حربية فعلية لا يعني أن السلام قد توطّد، لغياب عكسه. إن فكرة اللاحرب اعتراف ضمني بأن غياب صراع مسلّح منظّم هو جزء لازم، ولكن غير كاف على الإطلاق، لتعريف السلام.

ويتمّ التعبير عن ذلك في كثير من الأحيان في النظرية الدّولية الكلاسيكية من منطلقات هوبزية (نسبة إلى Hobbes): "لذا فإن طبيعة الحرب ليست فقط وجود قتال فعلي، ولكن في النزعة المعروفة إلى الحرب، طيلة المدة التي لا يكون فيها ضمان لعكس ذلك. وكل وقت آخر هو سلام." (Leviathan, ch. 13).

عندما تقترن كلمة "peace" بما يقابل الـــ التعريف "the" (أي "the peace") فإنها كثيرا ما تكون مرادفة لكلمة "treaty" (معاهدة). فعلى سبيل المثال، يشار إلى معاهدات مونستر واوسنابروك (Munster and Osnabruck) في ١٦٤٨، والتي تعتبر على نطاق واسع بأنها مؤشّر لبدايات نظام الدّول الدّولي الحديث، يشار إليها على الأغلب بعبارة سلام وستفاليا (the Peace of Westphalia). كما أنه من غير الغريب الحديث عن "معاهدات السلام" (peace treaties) دلالة على المصادقة على معاهدة تنهي حربا معيّنة وتميّز هذا النوع من الاتفاقيات الدّولية عن غيرها. ويقترن بهذا الاستعمال كلمة pax اللاتينية التي تعني عادة تسوية مفروضة (عادة جراء الاستيلاء أو ممارسة قوة متفوّقة) كما هو الحال، وإن كان بطرق مختلفة، فيما يلي: Pax Romana (سلام روما) (٢ قبل الميلاد) Pax Ecclesiastica (سلام الكنيسة) (١٢ قبل الميلاد) Pax Britannica سلام بريطانيا (القرن التاسع عشر) وPax Americana (سلام أمريكا) (بعد الحرب العالمية الثانية). في هذه الحالات، تكون فكرة "التهدئة" من جانب قوة مهيمنة في صلب معنى الكلمة.

وبصرف النظر عن صعوبة التعريف الإيجابي في العلاقات الدّولية، فإن السعي وراء السلام قد سيطر على الفكر الدّولي، إن لم يكن على الممارسة، منذ أقدم الأوقات. ويرى ف.

هـ. هينسلي (F. H. Hinsley) (١٩٦٣) (الذي يعد مؤلفه "القوة والسعي وراء السلام" دراسة واعدة لأوضاع السلام في نظام الدّول الحديث)، أنه مع أن "الهدف لا يمكن أن يكون أقدم بكثير من ممارسة الحرب"، فإن انتشار مقترحات السلام كنتيجة للخوف من القوة المدمّرة للحرب وليس لمجرّد نتيجة اندلاعها لم يحدث إلا في أواخر القرن التاسع عشر. وقد استمرّت هذه النزعة في القرن العشرين حين أصبح تجنب الحرب والمحافظة على السلام مشكلة تحظى بأعلى أولوية الفكر السياسي بدلا من أن تحال، كما هو الحال حتى الآن، إلى أطرافه الخارجية. ويتمثل استثناء هام لهذا في مؤلف كانط (Kant) "السلام الدّائم" (١٧٩٥) الذي يعد على نطاق واسع أكثر بيان للمقاربة الليبرالية أو الدّولية تماسكا بشأن مشكلة أسباب الحرب وآليات المحافظة على السلام. لقد وصف تشديد كانط على النظام الجمهوري والدستورية والقانون والحريات المدنية والأساليب القضائية لتسوية النزاعات، وصف بأنه يمثل وصفا بلا منازع للرأي البورجوازي أو الغربي لتوطيد السلام وهو بهذا المعنى منسجم كل الانسجام مع استمرار الرأسمالية ومظاهرها الاجتماعية والاقتصادية والحكومية. وفي الواقع، يمكن اعتبار فكرة كانط المتصلة بـ "فيدرالية الدّول الحرّة" فضلا عن التزامه بحقوق الإنسان العالمية نموذجا أوليا لميثاق الأمم المتحدة التي يعد تاريخ ٢٤ اكتوبر، وهو اليوم الذي تأسّست فيه عام ١٩٤٥، يوم السلام.

ثم إنه لا ينبغي اعتبار مفهوم ماركس/ لينين للتعايش السلمي تأييدا لرأي كانط، إذ إنه رغم استبعاده الصراع الذي ينطوي على العنف بين الدّول الرئيسية فإنه يتصوّر إمكان استمرار صراع العنف بين الطبقات فضلا عن إضفاء الطابع الشرعي على انتشار حروب التحرير الوطني والثورة. وبهذه الطريقة، فإنه يركّز على السلام "النسبي" أو "المقارن" بدلا من التنويع المثالي "المطلق" الذي يسعى إليه أنصار مذهب كانط.

انظر Pacifism (السلامية)؛ peace movements (حركات السلام)؛
peace research (أبحاث السلام).

حركات السلام **Peace movements**

انظر pacifism (السلامية)

أبحاث السلام Peace research

فرع من فروع البحث البشري يرمي إلى تحسين احتمالات تحقيق السلام – في الحاضر وفي المستقبل. فأبحاث السلام، إذا، ليست فرعا من فروع البحث المجردة من القيم؛ بل إن القيم تقتحم أبحاث السلام بطريقتين متميزتين. أولا، إن المنخرطين في أبحاث السلام ("باحثوالسلام") ملتزمون فلسفيا، مسبقا، بالرأي القائل إن السلام ممكن التحقيق ومستصوب. ثانيا، إن المنخرطين في أبحاث السلام يتجنبون التجريبية (empiricism) الصارمة ويفضّلون الهندسة الاجتماعية. فبمجرّد القيام بأبحاث السلام قد ينحو هدف السلام إلى الاقتراب من التحقيق. وبهذه الطريقة يمكن اعتبار أبحاث السلام دراسة تطبيقية وليس مجرّد السعي وراء المعرفة بحدّ ذاتها.

توجد من الناحية الفكرية مقاربتان واسعتا النطاق فيما يتعلّق بموضوع صراع العنف واستئصاله ضمن تقليد أبحاث السلام. أولا، يوجد أولئك الذين يركزون على البيئة النفسية ويتّخذون موقفا ذاتيا (subjective) من حيث الأساس من الموضوع. وهذا هو تقليد "الحرب تبدأ في أذهان الناس". ويتم التركيز على إدراك وسوء إدراك علاقة هذه العمليات النفسية بالتوترات التي تسبب العنف. وكثيرا ما يفترض بأنه إذا أمكن لأطراف نزاع ما إعادة تحديد الموقف فإن الحل المجرّد من العنف يكون في المتناول. وتميل هذه المقاربة إلى التركيز على النخب والجماهير الواعية باعتبارها السكان المستهدفين الحاسمين الذين تشملهم إعادة التحديد. ويجادل باحثوالسلام أحيانا إلى أن هذا لا يصبح ممكنا إلا بتغيير كامل لهيكل القيادة.

وتركّز المقاربة الثانية على الهياكل منذ البداية بدلا من أن يكون ذلك كنتيجة. لذلك يمكن القول إن هذا الرأي ينظر إلى البيئة العملية بوصفها الموضع الرئيسي للبحث. ويتمّ التأكيد على الهياكل ضمن الأطراف الفاعلة من الدّول وضمن النظام الدّولي انطلاقا من الاعتقاد بأن الظروف الموضوعية ضمن أنظمة التفاعل هي التي تولّد سلوك الصراع العنيف.

غير أنّ كلتا المقاربتين تتّفق على أن العنف هو مجرّد أكثر مظاهر الصراع تطرّفا وأن وضعا سليما للسلام ذاتي الاستمرار يجب أن يبدأ بفهم الصراع بحدّ ذاته. فأبحاث السلام وأبحاث الصراع تهتم، على الأقل من هذا المنطلق، بالعمليات الأساسية ذاتها. لقد كان تقليد أبحاث السلام الحديثة يعتمد على النظرات المتبصرة للباحث العلمي الاجتماعي في موضوع الصراع من أجل بعث الحياة فيه.

انظر Security studies (دراسات الأمن).

تدابير دعم السلام Peace support measures

انظر peacekeeping (حفظ السلام).

حفظ السلام Peacekeeping

هو عبارة عامة تشير إلى دور طرف ثالث يقوم به طرف فاعل في وضع ينطوي على الصراع العنيف. يحاول الطرف المفترض الذي يقوم بحفظ السلام من خلال استعمال مخزون من السلوك، يحاول إشاعة الاستقرار على الأقل بأن يزيل العنف من العلاقة. فالطرف الذي يحافظ على السلام يقوم في الحالة النموذجية بالمساعدة على إقامة هدنة أو وقف لإطلاق النار. فحفظ السلام، إذاً، هو عملية تقوم بها أطراف عسكرية و/ أو مدنية تعمل بطريقة حيادية وغير متحيّزة، بموافقة الأطراف وتستخدم القوة في الدّفاع عن النفس حصرا: حيث إن الهدف هو وقف العنف، من خلال تدابير مثل الإشراف على سحب القوات، إعادة الأسرى إلى أوطانهم، وربما فرض فريقها ليقوم بفرض نطاق حاجز بين الطرفين. من هذا المنطلق يمكن اعتبار حفظ السلام مهمة من مهام الدّبلوماسية. وعندما بدأت الأمم المتحدة تطور قدرة مساعدة هامة لأنشطة حفظ السلام في خمسينيات القرن العشرين استحدث الأمين العام عبارة "الدّبلوماسية الوقائية" لوصف هذه المقاربة. فهي بهذا المعنى ضرب من إدارة الصراع وليس حل الصراع، مع أن التمييز بين الاثنين كثيرا ما يكون مطموسا. فعملية "صنع السلام" نوع من النشاط يختلف عن حفظ السلام ولكن ذلك الأخير كثيرا ما يندمج بالأول عبر عملية "زحف المهمات". إن عملية "المحافظة على السلام" تنطوي بالفعل على دور أكثر فعالية للطرف الذي يقوم بحفظ السلام. فهنا قد يحاول الطرف الثالث قمع أو ردع أطراف العنف عن الاستمرار بسلوكهم المنطوي على العنف. ففي هذا الاستعمال النشط تصبح مهمة حفظ السلام أقرب ما تكون إلى تنفيذ القانون وأقل شبها بالدّبلوماسية كما ينظر إليها تقليديا. وهذان "النوعان المثاليان" – الواحد دبلوماسي والآخر أكثر إرغاما وردعا – كما تم إيضاحه في كثير من الأحيان – يندمج بعضهما في بعض مع تطور الوضع. وقد كان جزء من الخلاف الذي دار حول عملية الأمم المتحدة في الكونغوبعد ١٩٦٠ أن النوع الأول من حفظ السلام قد تداخل مع النوع الثاني عندما جوبهت العملية بانفصال كاتنغا. لذا فقد كان حفظ السلام يعاني من الكثير من التشويش المفاهيمي والعملي. وهو بلغة الأمم المتحدة جزء من مجموعة من الأنشطة المشار إليها بعبارة "تدابير دعم السلام"، التي

تتضمّن الأمن الجماعي والدّبلوماسية الوقائية وصنع السلام وتنفيذ السلام بالقوة وإقامة السلام وحل الصراع. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن "حفظ السلام" يهتم اهتماما مناسبا بإنهاء أو تخفيف الصراعات. وتلك تسمية صحيحة ومبتكرة.

إن حفظ السلام الذي ترمز إليه الخوذ الزرقاء التي ترتديها قوات حفظ السلام ليس مرادفا للأمم المتحدة. غير أن الصلاحية القانونية الصارمة لحفظ السلام أمر مشكوك فيه، إذ إنه غير مذكور في ميثاق الأمم المتحدة على الإطلاق. فقد ابتكره وزير الخارجية الكندي، لستر بيرسون (Lester Pearson) والأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد (Dag Hammarshold) استجابة للحاجة إلى انسحاب الجنود من السويس عام ١٩٥٦. فقد اشتهرت مراوغة هامرشولد حيث قال إن حفظ السلام هو الفصل السادس والنصف من الميثاق، إذ يقع بين الحل السلمي للمنازعات (الفصل السادس) والتدابير الإجبارية في التعامل مع العدوان (الفصل السابع). ولكن رغم أن حفظ السلام ابتكار تام بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة، إلا أن حفظ السلام أصبح الصورة الأكثر اقترانا بالأمم المتحدة. ومنذ ١٩٨٨ ازداد عدد وحجم عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة زيادة كبيرة. ففي الفترة ١٩٤٥ – ٨٧، اضطلعت الأمم المتحدة بثلاث عشرة عملية؛ ومن ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧ تولّت ٢٨ عملية جديدة؛ من بينها مهام تتعلّق بمنازعات طويلة الأمد في كمبوديا، ناميبيا، انغولا، وأمريكا الوسطى. وعلاوة على ذلك فقد اقترنت نهاية الحرب الباردة بأزمات جديدة في ليبيريا، رواندا، يوغسلافيا، الصومال ومنطقة الخليج. وهذا معناه أن نطاق حفظ السلام ازداد بازدياد مجاله. ومنذ ١٩٨٨ اضطرت الأمم المتحدة إلى التصدي لصراعات داخل الدّول بدلا من صراعات بين الدّول. وقد أدّى ازدياد الطوارئ المعقدة والدّول الفاشلة إلى مهام عملية جديدة لحفظ السلام من قبل الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الانتخابات والإدارة المدنية وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وحماية قوافل المساعدات الإنسانية. بل إن بعض المراقبين يرون أن مفهوم حفظ السلام الأصلي قد ابتعد عن هذه المهمة بحلول التسعينيات لدرجة أنه معرّض لأن يصبح "إمبراطوريا" بدلا من أن يكون حياديا.

لقد أصبح يدور جدل حامي الوطيس حول مسألة ما إذا كان حفظ السلام يكفي لمواجهة المشاكل المتولّدة عن الصراعات الطائفية، الحروب الأهلية، الطوارئ المعقدة والدّول الفاشلة أو المنهارة. فيرى البعض أن حفظ السلام ضمن الدّول بدلا من حفظه بين الدّول ينطوي على

خطر متأصّل: فضغوط الابتعاد عن المهام الأصلية قد يصعب مقاومتها، لا سيّما لأسباب إنسانية *(مثلا لمنع حدوث الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي). وذلك لأن من المحتمل أن يؤدّي* حفظ السلام "الأوسع نطاقا" أو "الأكثر عنفا" إلى عكس المفعول: في هذه الحالات تصبح الأمم المتحدة جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون جزءا من الحل (مثلا، البوسنة والصومال). فلا يزال يترتّب على الأسرة الدّولية أن تحلّ المشاكل المفاهيمية والعملية والمالية المقترنة بحفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن ناحية المبدأ تتمثل القضية الأساسية بما يلي: هل المقصود من الذين يقومون بحفظ السلام أن يوجدوا السلام الذي يفترض بهم أن يحافظوا عليه؟ في ١٩٩٢ دخل الأمين العام بطرس غالي هذه المنطقة الرمادية بـــ "أجندة السلام" التي طرحها حيث عرّف حفظ السلام بأنه "نشر وجود الأمم المتحدة في الميدان، حتى الآن بموافقة جميع الأطراف المعنية" (الفقرة ٢٠). ومن الواضح هنا أن الأمين العام كان يعني ضمنيا أن مفهوم "الموافقة" يجب أن يكون مرنا. فقد مضى يقول إنه في حالات الصراع الجديدة تلك، قد يكون من الضروري في بعض الأحيان أن تحاول الأمم المتحدة إرجاع وقف إطلاق النار. فهو كان يدعوإلى مفهوم جديد لحفظ السلام يتجاوز الدور التقليدي الذي ينطوي على توافق الرأي والحياد والتوسّط المقترن بمراقبة وقف إطلاق النار أو السيطرة على منطقة حاجزة.

لا يزال الجدل دائرا حول حفظ السلام بوصفه نوعا فرعيا من تدابير دعم السلام. فيجادل التقليديون بأنه يجب أن يستمرّ حفظ السلام ضمن الحدود المقرّرة في الخمسينيات: ويرى آخرون بأنه يجب أن يعبر إلى المنطقة المحايدة بين موقف دفاعي وآخر صدامي. ويجادلون بأن حفظ السلام التقليدي ذوتوجّه نحو الإبقاء على الوضع القائم وبأنه لهذا السبب لا يستطيع التصدّي إلى أو المساهمة في أي حلول سياسية دائمة لمشاكل فترة ما بعد الحرب الباردة. فالإذلال الذي تعرّضت له الأمم المتحدة في البوسنة (حيث سلّمت الأمم المتحدة الأمور إلى الناتو في خاتمة المطاف) والصومال (حيث اضطر الذين يقومون بحفظ السلام إلى التراجع) يمثل حججا قوية تدعولإعادة تقييم أهداف وأغراض حفظ السلام. فمن حيث استمرار مصداقية الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد فإن المقتضيات الاستراتيجية والمبدئية لحفظ السلام تحتاج إلى إعادة صياغة ملحّة. وعلاوة على ذلك فإن الفصل السادس والنصف الخيالي يحتاج إلى إعادة كتابة وإلى أن يضمّن بشكل تام في النص الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة، وإلا فإن الالتباس سيزداد والإذلال سيستمر.

انظر Humanitarian intervention *(التدخّل لأسباب إنسانية).*

(ميناء) بيرل هاربور Pearl Harbor

لقد ضمن الهجوم الياباني على قاعدة الولايات المتحدة البحرية في ميناء بيرل هاربور، هاواي، في ٧ ديسمبر ١٩٤١، ضمن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء. وقد أصبح هذا الاسم يرمز، على الأقل بالنسبة للغربيين، إلى طابع الغدر المتأصل في العلاقات الدّولية والحاجة الدّائمة إلى الاحتياط من الهجوم المفاجئ. وقد أصبحت صيحة "لا (هجمات) بيرل هاربور جديدة" بالنسبة للإدارة الدفاعية في الولايات المتحدة على قدر من الفاعلية في زيادة الاتفاق العسكري للولايات المتحدة والتزامها لا يقل عن صرخة "لا حروب فيتنام جديدة" في خفض ذلك الإنفاق في السبعينيات. ففي الغارة التي استمرّت ساعتين أغرق اليابانيون سبع سفن حربية وقتلوا ٢٤٠٣ من المواطنين وجرحوا ١١٧٨ منهم ودمّروا أو أعطبوا معظم القوة الجوية الأمريكية الضاربة الجاثمة في مطارات جزيرة أواهو. ونتيجة ما سمّاه روزفلت هذا الهجوم "الخسيس" الذي سيبقى في سجل التاريخ "وصمة عار"، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان. وبعد ثلاثة أيام نفذ هتلر تعهّده بموجب الحلف الثلاثي (الذي وقّعته ألمانيا وإيطاليا واليابان بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٣٧) وانضم إلى الحرب ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا أعطى لإدارة روزفلت المبرر لتحويل تحالف غير رسمي مع المملكة المتحدة إلى تحالف رسمي وأدّى مباشرة إلى سياسة "أوروبا أولا" التي اعتمدها – والتي مفادها أن تكون للحرب الأوروبية الأولوية على الحرب في المحيط الهادئ.

منذ ١٩٤١ ثار خلاف بين المؤرّخين ومحلّلي صنع القرارات حول كل من أسباب الهجوم الياباني المنطوي على أخطاء كبيرة وحول تواطؤ الرئاسة الأمريكية في ذلك الهجوم. ففيما يتعلّق بدوافع اليابان، يسلّم معظم المؤرّخين بأن العوامل المحلّية، لا سيّما زيادة نفوذ النزعة العسكرية في المجتمع الياباني في الثلاثينيات، كان لها الأثر الحاسم على الروح القتالية المتنامية للسياسة الخارجية اليابانية. غير أنه قيل إنه بصرف النظر عن العوامل الدّاخلية فإن التطوّرات في النظام الاقتصادي والاستراتيجي الدّولي كانت تعني أنه كان يتعيّن على اليابان التي دخلت متأخّرة في التصنيع أن تسرع عملية الحصول على موارد رخيصة للمواد الأولية وأسواق مضمونة في منطقة مزدحمة بالأطراف الفاعلة الإمبراطورية المتوطّدة. فخوف

اليابانيين من تطويق أمريكي، بريطاني، صيني وهولندي هو الذي أفضى مباشرة إلى بيرل هاربور. وفيما يتّصل بتواطؤ الولايات المتحدة المحتمل على أعلى المستويات، يجادل المؤرّخون التعديليون بأنه بما أن الشيفرات اليابانية كانت قد حلّت قبل الواقعة بمدة طويلة، فإن حكومة الولايات المتحدة قد شجّعت اليابانيين بالفعل على الهجوم بغية إدخال الولايات المتحدة في الحرب الأوروبية. وثمّة تنويع على هذا الرأي وهو أن المملكة المتحدة كان لديها علم مسبق بالهجوم وأن صنّاع القرار فيها تعمّدوا عدم إعلام واشنطن به لأملهم الوطيد بأن الولايات المتحدة سوف تضطر، نتيجة الهجوم، إلى الانضمام إليهم في معركتهم من أجل البقاء ضدّ ألمانيا هتلر. وقد مال محلّلون آخرون، لا سيّما الذين كتبوا سيرة حياة روزفلت، إلى إنكار تلك التهم وزعموا بأن الهجوم تضمن جميع عناصر "المباغتة". وفي دراسة مبتكرة وذات أثر كبير برأ ووهلستيتر (Wohlstetter) (١٩٦٢) روزفلت من التواطؤ لكنه جادل بأن صانعي القرار في الولايات المتحدة الذين كانوا غارقين بكمّ كبير من المعلومات المستقاة من الرسائل اليابانية التي حلّت شيفرتها، قد أخفقوا في تحديد "الإشارات" (المعلومات الهامة) من "الجلبة" العامة (كمية التقارير المتضاربة) ولذا فقد أخذوا على حين غرة.

الدّولة المخترقة Penetrated state

مصطلح اقترن بشكل خاص بجيمس ن. روسناو(James N. Rosenau, 1969 b) ويصحّح المفاهيم التقليدية لـــ "الإقليمية" و "عدم الاختراق" المتعلّقين بالدّولة ذات السيادة. إن فصل السياسة المحلّية عن السياسة الخارجية، وهو سمة أساسية متوطّدة للمقاربة الكلاسيكية للعلاقات الدّولية، يعتبر الآن منطويا على السذاجة وقصر النظر، ذلك لأنه قليلة هي الدّول، إن وجدت، التي هي بمعزل تام عن العالم الخارجي أو عن العواقب الدّاخلية لعلاقاتها الخارجية. فجميع الدّول هي إلى حدّ ما "مخترقة" من قبل أطراف فاعلة من الخارج. وهذا قد يتراوح بين دعم عسكري علني لنظام معين (مثل الولايات المتحدة والفلبين) أو قد يشير إلى مجرّد أنشطة جماعة اللوبي (lobbyists) الأجانب الذين يمارسون الضغط لمصلحة حكومات أو شركات متعدّدة الجنسيات. وفي أيّ من الحالتين، فإن عذرية الدّولة التقليدية "المنغلقة على نفسها" قد اخترقت.

الحرب الشعبية People's War

مصطلح يستخدم في تحليل الثورة ومشتقٌ من تجربة الصين بقيادة ماوتسي تونغ. من الصعب المنازعة في الادعاء بأن هزيمة اليابانيين الغزاة، والإطاحة بالكومنيتانغ من قبل الصينيين الشيوعيين يعتبر مثالا نموذجيا على التغيير الثوري. وينبثق جوهر هذه الأهمية من الإدراك بأن الصينيين قد غيّروا النموذج بالفعل. في قيامهم بثورتهم. وقد دعيت الثورة الصينية بالنسخة "الريفية" للثورة السوفياتية. وسببَ ذلك أنه تمّت، في حالة الثورة الصينية، تعبئة الفلاحين لدعم الزعامة الشيوعية وبرنامج التغيير الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان ذلك ممكن التحقيق ومستصوبا، لأن أداة التغيير كانت حملة حرب العصابات التي قام بها ماووأتباعه ضد النظام القائم والغزاة اليابانيين. وقد كان نجاح هذه الحملة يحتاج إلى دعم السكان. من هنا كان التأكيد على الحاجة إلى تعبئة الريف. لقد كانت العقيدة الماركسية/اللينينية التقليدية تستند إلى الافتراض بأن آلة التغيير الرئيسية ستأتي من بروليتاريا المدن. وبدا أن الثورة الصينية بينت أن نموذجا بديلا قابلا للحياة ممكن التحقيق.

وقد تمكّن الشيوعيون الصينيون من توسعة طبيعة جانبيتهم بعد الغزوالياباني والادّعاء بأنهم يمثلون الوسيلة الفعالة الوحيدة لطرد القوى الدّاخلية وتحقيق التحرر الوطني. وكان هذا يمثل انصهار الصراع الطبقي بالنضال الوطني. ومع ازدياد مماهاة الولايات المتحدة العلني بموقف الكومنيتانغ، أصبح بوسع الشيوعيين الادعاء بأن نضالهم كان ضدّ عودة الإمبريالية والاستعمار من الغرب ومن الأشقاء الآسيويين.

فالحرب الشعبية إذا نوع من الاختزال الأيديولوجي لهذه التجربة التاريخية. وعلاوة على ذلك فقد أصبحت تعتبر نموذجا يحتذيه الآخرون، أو يستشهد به، على الأقل، في مساعيهم الثورية. أما بالنسبة للبحّاثة في مجال السياسة الدّولية والمقارنة فقد أصبحت مجموعة من العلامات التي يهتدى بها والتي يمكن استخدامها على سبيل المقارنة والمفارقة. وبالنسبة لقوى الوضع الراهن أصبحت الحرب الشعبية ظاهرة يجب مقاومتها و، إذا أمكن، إلحاق الهزيمة بها. ولتحقيق هذا الهدف فقد كان فهمها هو الشرط المسبق الأول.

أصبح عقد الستّينيات عقد الحرب الشعبية بسبب عاملين اثنين: حرب فيتنام، أو الحرب الهندية – الصينية الثانية، والثورة الثقافية في الصين. وقد أدت تلك الأخيرة إلى التأكيد الجازم، بشكل خاص من قبل ماوولين بياو، على أن ذلك المفهوم شمولي في صحّته، حيث تحاول

جميع الشعوب التابعة، لا سيّما في العالم الثالث، القيام بتغييرات ثورية ضد الأنظمة الحاكمة التي يدعمها الغرب. أمّا العامل الأول، أي حرب فيتنام، فهو يعتبر على نطاق واسع حالة اختبار للحرب الشعبية.

ويتفق معظم المحلّلين، من منطلق استعادة التأمّل في أحداث الماضي، على أنها تختلف عن النموذج الصيني من وجوه عدة هامة. فقد كانت حرب فيتنام صراعا "مدوّلا" أكثر من الثورة الصينية. فقد تم، بشكل خاص، من خلال ظاهرة التدخّل، اجتذاب أطراف خارجية لتقديم المساعدة والمعونة، وحتى التصرّف بصفة حلفاء. ثانيا، لعلّ الفيتناميين أولوا مزيدا من الاهتمام لما تنطوي عليه الحرب النفسية من إمكانات محتملة، وللحاجة إلى أضعاف إرادة الخصم القتالية. ولقد كانت ربما إحدى السمات المميزة للنسخة الفيتنامية من الحرب الشعبية المبادرة البارزة التي كانت تقوم بنشر الدّعاية عن الصراع، وربّما من خلال تحقيق المباغتة الاستراتيجية، والتي برهنت على أنها ألحقت ضررا عسكريا أو ربّما كانت عاملا حاسما. وقد تمثلت مثل تلك المبادرة بهجوم تيت (Tet Offensive) لعام ١٩٦٨. لم تكن حرب فيتنام إثباتا لجدوى حرب العصابات التي ينظر إليها بوصفها وسيلة للإطاحة بنظام قائم؛ فبعد هجوم تيت أصبح القتال يدور على نحو متزايد بين وحدات تقليدية (نظامية). بل تبدو حرب فيتنام إثباتا لنظرية الحرب الطويلة التي كثيرا ما يعتبرها الاستراتيجيون مشابهة لحرب العصابات.

وكما هو الحال في لغة الخطاب السياسي فإن الحرب الشعبية تطرح السؤال الهام وهو على من ينطبق مصطلح "الشعبية" ؟ فقد يرغب رجال السياسة، انطلاقا من أغراضهم الخاصّة، في الادّعاء بأن أي حركة تمرّد تقريبا يبدوأن لها أساسا شعبيا هي، بالتالي، صراع "شعبي". وقد طرح هنا بديل مقيد تاريخيا. فالحرب الشعبية – حين تكتب بحرفين كبيرين (capital letters) People War – هي طريقة أخرى للحديث عن الثورة الصينية وبعض الخلفاء والمحاكين لها المحدّدين.

انظر Maoism (المادية).

الإدراك **Perception**

هو عملية سيكولوجية يتّصل بموجبها الأفراد ببيئتهم. يتمّ التفريق في علم النفس بين إدراك الأشياء وإدراك الناس، حيث تتعلّق العملية الأخيرة بـــ "الإدراك الاجتماعي". وتتميز

عملية الإدراك بأنها تنطوي على الاصطفاء، حيث يتمّ الانتباه إلى بعض الحوافز أو المنبهات ويتم تجاهل غيرها. وثمة عوامل متنوعة تؤثر في هذا التمييز بما في ذلك خبرة الفرد السابقة ووضعه المادي والنفسي وما إذا كانت التجارب المماثلة قد تكررت سابقا أو ما إذا كانت مألوفة. ومن الواضح أن كيفية إدراك الناس بعضهم لبعض تؤثر تأثيرا كبيرا في الطريقة التي يتصرّفون بها بعضهم إزاء بعض.

ينطوي الاهتمام بالمدركات في السياسة العالمية على دراسة السلوك على صعيد تحليل الفرد. ويشكل استقصاء صنع القرار، بشكل خاص، والطريقة التي يدرك بها "اللاعبون" الأساسيون موقفهم جزءا كبيرا من التحليل. وبهذا المعنى، يعتبر الإدراك العملية النفسية الأساسية التي تؤدّي إلى تحديد الموقف. إن جميع الإدراكات في صنع القرار هي افتراضات أو استنتاجات مشروطة بشأن شخص آخر أو أشخاص آخرين. وهذه الاستنتاجات تعزوبعض النوايا للآخرين ويتم بناء على هذا الأساس التصرف بشكل معين. إن إدراك نوايا الآخرين عملية صعبة، لأن بعض ما يدور في الأذهان لا يمكن استنتاجه إلا من خلال دلائل غير مباشرة.

يقول علماء النفس إن الأفراد يحاولون المحافظة على ثبات أو توازن معرفي وإن إدراك الشخص يميل، بناء على ذلك، إلى استيعاب المعلومات الجديدة في صور سابقة. يجادل جيرفيس (Jervis, 1976) في مؤلّفه عن موضوع الإدراك والإدراك الخاطئ بأن هذه النزعة إلى البحث عن الثبات في الإدراك أمر لا مفر منه: إذ إنه يتعذر اتخاذ قرار ذكي في أي مجال إلا إذا تم استيعاب قدر هام من المعلومات في معتقدات سابقة (صفحة ١٤٥). وإذا لم يتم هذا النوع من غربلة الإدراك فإن صانع القرار في مجال السياسة العالمية سيواجه طوفانا محتملا جرّاء تعقيدات البيئات التي يتم بها رسم السياسة. وتتمثل هذه المعتقدات الموجودة مسبقا باهتمامات وهموم آنية وطارئة ("مجموعات مستدعاة") فضلا عن مواقف وصور متجذرة.

لقد حصل تقدّم شامل في دراسة الإدراكات في السياسة العالمية من خلال منهجية العلوم الاجتماعية في فترة ما بعد ١٩٤٥. وقد بيّن جيرفيس في الفصل الأول من كتابه بأن تلك المنهجيات تعتمد على الاعتراف بأن مستوى التحليل المتصل بصنع القرار ذوصلة بالموضوع. فرسم صورة كاملة للأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرارات معيّنة يقتضي إعادة بناء علمي لا بدّ أن يأخذ بالاعتبار الموقف كما "رآه" أصحاب القرار المخوّلون باتخاذ القرار. وينبغي في الوقت

نفسه تجنّب الانسياق الكامل وراء الظاهراتية الذاتية (subjective phenomenalism). وكما يوحي التمييز بين البيئات النفسية والعملية فإنه يوجد عالم يتجاوز آفاق الإدراك.

محكمة التحكيم الدّائمة Permanent Court of Arbitration

تأسّست بموجب اتفاقية لاهاي من أجل التسوية السلمية للمنازعات الدّولية عام ١٨٩٩ وتمت مراجعتها في ١٩٠٧. واسمها مضلّل لأنها ليست في الحقيقة محكمة دائمة أو ثابتة. بل هي هيئة من القضاة الذين يوافقون على أن يكونوا محكمين في بعض القضايا التي تحال إليهم. فكل دولة طرف في هذه الاتفاقية تسمي أربعة أشخاص ويختار كل طرف في النزاع اثنين منهم على أن يكون واحد منهما فقط من جنسيته. ثم يقوم المحكمون الأربعة الذين يتم اختيارهم على هذا النحو باختيار محكم آخر ليكون رئيس هيئة التحكيم. وبما أن محكمة التحكيم الدّائمة ليست مستقرّة وبما أن أعضاءها يتغيّرون من قضية إلى أخرى، فقد تعرّضت للنقد لأنها لتلك الأسباب لا تستطيع تطوير مجموعة متماسكة من السابقات القانونية. غير أن قيمتها، كما هو الحال بالنسبة لمعظم المؤسّسات الدّولية، تكمن في مجرد وجودها؛ وتوفرها كآلية لتسوية المنازعات إذا رغبت الأطراف بذلك. وكانت أشد فترة نشاطها بين ١٩٠٠ و١٩٣٢ حين تمّ الفصل في عشرين قضية، ولكن منذ ذلك الوقت حلّت محلّها محكمة العدل الدّولية الدّائمة (١٩٢١) وخليفتها محكمة العدل الدّولية (١٩٤٦).

محكمةالعدل الدّولية الدّائمة Permanent Court of International Justice (PCIJ)

تأسّست تحت رعاية عصبة الأمم في ١٩٢١. فكانت أول محاولة منهجية لإنشاء محكمة عالمية لتسوية المنازعات الدّولية، وتختلف عن محكمة التحكيم الدّائمة من حيث إن قضاتها لا ينتخبهم أطراف النزاع بل تختارهم عصبة الأمم. وقد حل محل محكمة العدل الدّولية الدّائمة في ١٩٤٦ محكمة العدل الدّولية التي لها النظام الأساسي ذاته والولاية القضائية ذاتها.

حرب الخليج Persian Gulf War

كان السبب المباشر لحرب الخليج لعام ١٩٩١ ضمّ الكويت إلى العراق من ٢ أغسطس ١٩٩٠ لغاية ٢٨ فبراير ١٩٩١ والإعلان في ٢٨ أغسطس ١٩٩٠، ضمن جملة أمور، أن الكويت أصبحت منذ ذلك التاريخ الولاية التاسعة عشرة للعراق. وقد أعلن تحالف للمصالح تحت

رعاية الأمم المتحدة وقيادة الولايات المتحدة أن تلك المبادرات تشكل تهديدا للسلام والأمن الدّوليين. وقد نجم عن الرّد الجماعي المعروف في أمريكا باسم "درع الصحراء/ عاصفة الصحراء" طرد العراق من الكويت في ١٩٩١ وفرض نظام مراقبة اقتحامي شديد على الدّولة العراقية المنهزمة بشأن قدراتها على حيازة الأسلحة.

يعكس الشرق الأوسط بوصفه منطقة محدّدة في السياسة العالمية أربع نزعات مع أنها ليست سببية بالضبط إلا أنها عوامل مساهمة في الصراع: المنطقة مستوردة هامة للأسلحة، المنطقة مصدّرة هامة للنفط، المنطقة تتّصف باستعداد قوي لوجود الأنظمة السياسية الفاشستية والمنطقة تعج بالمصالح الإمبريالية وسياسة مناطق المصالح. وكانت المنطقة متشعبة خلال فترة الحرب الباردة بين القوى العظمى وكتلها. ولكن الأحداث التالية لعام ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين قلّصت احتمال المنافسة على اكتساب الحلفاء وزادت احتمال التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما سيرد أدناه. كانت العلاقات بين العراق والكويت قد تدهورت بعد الحرب العراقية – الإيرانية بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ (المعروفة بحرب الخليج). وقد تركز النزاع بين العراق والكويت حول قضايا ديون الحرب التي كان العراق مدينا بها للكويت وسياسات عضوي أوبك الاثنين المتضاربة المتعلّقة بالتسعير والحصص (الكوتات).

من الواضح بعد استعادة أحداث الماضي وتأملها أن الزعامة العراقية بقيادة صدّام حسين قد أخطأت خطأ فادحا في انتهاج تلك السياسة. فقد أخطأت بشكل خاص في إدراك النوايا الأمريكية قبل أحداث أغسطس مباشرة. وتخفيفا على الدّبلوماسية العراقية ثمة دلائل تشير إلى أن أمريكا كانت مراوغة نوعا ما في تعاملها مع النظام البعثي. فبشكل خاص يبدوأن المقابلة التي أطلق عليها اسم "الضوء الأخضر" بين صدّام حسين وابريل غلاسبي (April Glaspie)، سفيرة الولايات المتحدة في بغداد، يبدوأنها تركت انطباعا لدى العراقيين بأن أمريكا قد تسعى إلى الاسترضاء بدلا من اتّباع سياسة حافة الهاوية في النزاع مع الكويت. فبعد الاجتياح العراقي تحرّكت إدارة بوش سريعا لتعزيز النظام السعودي وقامت بعملية "درع الصحراء" على وجه السرعة لإيجاد وضع رادع في حال انتقال التعديلية العراقية إلى العربية السعودية ذاتها. وبعد ذلك عملت الولايات المتحدة على ترتيب هجوم معاكس حاسم متعدّد الأطراف ترأست فيه تحالفا ضم ٣٥ دولة.

وكان سيأتي ردٌ فوري عبر الأمم المتحدة على شكل عقوبات اقتصادية إلزامية شاملة. وتم حشد قوات في المنطقة وبحلول نوفمبر ١٩٩٠ أصبحت من الضخامة ما أعطى "درع الصحراء" قدرة هجومية. وبعد انقضاء مدة الإنذار المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨، الذي فوّض باستعمال القوة في حال استمرار الاحتلال أصبحت عملية "درع الصحراء" "عاصفة الصحراء" وبعد حملة جوية مكثفة أزاح هجوم برّي قصير (نحو ١٠٠ ساعة) العراقيين من الكويت.

إن لحرب الخليج أهمية خاصّة لأسباب عدة إلى جانب النجاح في تحرير الكويت.

أولا، مع أن الحرب جرت ضمن سياق اثني عشر قرارا صدرت عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فإنها اعتمدت على القدرة العسكرية الأمريكية وزعامتها الدّبلوماسية. وقد تمّ التركيز على هذه النقطة بعد الواقعة من قبل ما دعيت بالمدرسة التجديدية، للدلالة على أن التصريحات عن الأفول الأمريكي كانت سابقة لأوانها.

ثانيا، للمرة الأولى منذ أزمة السويس لعام ١٩٥٦، وقفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي صفا واحدا تجاه قضية دولية.

ثالثا، للمرة الأولى منذ الحرب الكورية تم تنفيذ أحكام الأمن الجماعي (المادة السابعة) من ميثاق الأمم المتحدة بشأن استخدام القوة. فقد حدّدت شروط الاثني عشر قرارا نطاق عمل التحالف، في معرض بيان أهدافهم وأغراضهم. وقد أضفى مجلس الأمن طابع الشرعية على الإجراء وأداة التمكين لحشد التوافق الدّولي.

رابعا، عمل غزوصدام حسين للكويت على توحيد المجتمع الدّولي في الإدانة وعلى تقاطع الانحيازات التقليدية والمتوطدة في المنطقة. فقد تخلّت سوريا عن موقفها المناهض للغرب دعما للتحالف، وانخرطت تركيا بالشؤون الإقليمية، وبقيت إيران محايدة بشكل إيجابي في حين مارست اسرائيل انضباطا غير مألوف إزاء محاولات التصعيد العراقية.

خامسا، كانت حرب الخليج مناسبة لإحياء النقاش العام حول الشروط اللازمة لتبرير خوض حرب عادلة. وقد برز توافق عام في الغرب مفاده أنه رغم وجود تداخل بين المصلحة القومية (الوصول إلى النفط) والمصلحة الدّولية (معاقبة المعتدي)، فإن الحرب والطريقة المحدودة، وإن كانت مدمرة، التي جرت بها الحرب كانت منسجمة مع المبادئ المتوطدة.

كانت استجابة الولايات المتحدة لاجتياح الكويت لازمة لنجاح المغامرة، لكنها لم تكن كافية على الإطلاق. فقد كانت واشنطن طيلة المدة تعتمد على الدعم السياسي والمالي من قطاعات أخرى من المجتمع الدّولي. وكان تقاسم الأعباء هاما منذ البداية وقدمت دول لم تشترك في الأعمال القتالية، مثل ألمانيا واليابان، مساهمات مالية كبيرة. وقد جعل هذا الوعي للمسؤولية الجماعية، وإن كان بزعامة أمريكا المقترنة بتعاون القوى العظمى، جعل الرئيس بوش يعلن أن عقبول الحرب كان إيذانا ببداية نظام عالمي جديد مبني على مفاهيم الأمن الجماعي ونظام عالمي منضبط. وتمّ على الصعيد الدّبلوماسي الإقليمي بذل جهود جديدة للتوصل إلى تسوية (بدلا من حل) للصراع العربي – الإسرائيلي الذي طال عليه الأمد. ولكن رغم ادعاءات الرئيس بوش فإن الحرب لم تستأصل متلازمة فيتنام من العقلية الأمريكية. كما أنها لم تحسم النقاش ضمن أوساط صناعة القرار المتعلّق بالسياسة الخارجية الأمريكية بشأن مركز صلاحيات الحرب للجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي.

وفيما يخصّ العراق ذاته، فإن الدّمار الذي ألحقه القصف الدقيق الذي أتاحته التكنولوجيا العالية بالمجتمع المدني يبرز مرة أخرى عدم تمييز الأسلحة الحديثة بالتقسيم التقليدي بين "المقاتلين" و "غير المتقاتلين". ففي حين أنه يوجد نظام قانوني دولي بشأن الدخول في حالة الحرب (jus ad bellum) والسلوك في الحرب (jus in bello)، حتى الآن، رغم التصريحات بشأن النظام العالمي الجديد، فإنه في غياب معاهدة سلام محدّدة لا يوجد واجب قانوني أو شعور مشترك بالالتزام نحو الشعوب المهزومة بعد توقف الأعمال الحربية. فاتفاقية جنيف الرابعة، على الأقل، تحمي السكان المدنيين أثناء خوض الحرب، لكنها صامتة فيما يتعلّق بعقبولها. فقد أثار وضع الأكراد بشكل خاص مسألة ما إذا كانت قرارات مجلس الأمن التي حددت أهداف الإجراء بعكس الاجتياح مناقضة لذاتها. فاستمرار قوة مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية للدّول ذات السيادة إنما يفاقم وضع الأقليات الاثنية المحاصرة مثل الشعب الكردي. وإلى أن، وما لم، يواجه النظام العالمي القضية الشائكة المتعلّقة بالتدخّل لأسباب إنسانية، فإن القواعد الأساسية التي توطّدت في وستفاليا عام ١٦٤٨ ستظل تعاقب المحرومين وضحايا العنف الأبرياء ضمن الدّول وفيما بين الدّول.

شخصية غير مرغوب فيها Persona non grata

مصطلح يقترن عادة بالدّبلوماسية تقوم بموجبه دولة مستقبلة بالإعلان عن أنها غير راغبة في استقبال ممثل دبلوماسي لدولة أخرى. وقد يحدث ذلك في مرحلة التعيين الأولى (agreation) أو ، وهذا الأغلب، قد يحدث بعد زمن من منح القبول (persona grata) في حال مخالفة الشخص الدّبلوماسي لقواعد السلوك الدّبلوماسي المعتادة. ويمثل الإعلان عن الشخصية غير المرغوب فيها مبادرة دبلوماسية خطيرة، إذ إنها تنطوي على الطّرد أو على الأقل على طلب استدعاء الدّبلوماسي المعني إلى بلده الأصلي. ولا يعدّ طرد الدّبلوماسيين المتبادل سمة غير مألوفة في العلاقات الدّولية المعاصرة.

دول محورية (حيوية) Pivotal states

مصطلح سياسي جغرافي يطلق على تلك الدّول (المحيطية تقليديا) التي يمكن أن يقرّر مصيرها الاستقرار الإقليمي و/ أو الدّولي. ويقابلها بحريا نقاط الاختناق. ويتمثل الوضع الكلاسيكي على ذلك في القرن التاسع عشر بتركيا التي كانت في آن واحد "رجل أوروبا المريض" والمركز الذي تدور حوله المنافسة الإمبراطورية بين بريطانيا وروسيا على مناطق نفوذ كل منهما في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وبلجيكا. ففيما يخصّ تلك الأخيرة وصف نابليون انتورب (Antwerp)، وهو الخبير في هذه المسائل بأنها "مسدس مصوب إلى قلب انجلترا". من هذا المنطلق وبعد انفصال بلجيكا عن هولندا في ١٨٣٠ منحت الدّولة البلجيكية الجديدة وضع الحياد الدّائم وبعد ذلك (حتى ١٩٤٥) اعتبرت بريطانيا استمرار حيادها مصلحة قومية حيوية. وفي الحرب الباردة، ومع القبول واسع النطاق لنظرية الدومينو، أصبحت جميع الدّول المحيطية تعتبر "محورية"، لأن "سقوط" أو "فقد" واحدة ينطوي بالضرورة على انهيار الدّول الأخرى، ممّا يؤدّي إلى زعزعة الاستقرار الدّولي. يقول بعض المعلّقين الحديثين (تشيس (Chase)، هيل (Hill) وكينيدي (Kennedy)، ١٩٦٦) إنه في فترة ما بعد الحرب الباردة فإن الأجندة الأمنية الشمولية الجديدة، بتأكيدها على الأخطار غير العسكرية/ الدّبلوماسية مثل زيادة السكان، تآكل البيئة، الصراع الاثني، الهجرة، المساعدات، الجوع، الفقر، المخدرات، الخ. تقتضي وجود "استراتيجية محورية جديدة" للولايات المتحدة. فيصبح تحديد تلك الدّول مهمة هامة لتخطيط السياسة تواجه صانعي القرار. إن معايير التحديد مبهمة وذاتية (subjective) لكن

أربع مجموعات من العوامل، على الأقل، لها أهمية حاسمة: عدد كبير من السكان، موقع جغرافي هام، مركز متطور كسوق ناشئة كبيرة و، بالطبع، القدرة على التأثير في الاستقرار الإقليمي والدّولي. من منظور الولايات المتحدة الاستراتيجي تعد الدّول التالية محورية: أمريكا الوسطى والجنوبية – المكسيك والبرازيل؛ إفريقيا – الجزائر، مصر وجنوب إفريقيا؛ الشرق الأدنى والأقصى – تركيا، الهند وباكستان؛ آسيا – المحيط الهادئ – أندونيسيا وتايوان. وفي حين أن هذه الدّول قد تكون محورية من منظور أمريكي، فإن من شأن صانعي القرار الروس والصينيين واليابانيين والأوروبيين أن يضعوا قائمة مختلفة للدّول المرشحة للضم إلى تلك القائمة.

منظّمة التحرير الفلسطينية PLO

الأحرف الأولى من "Palestine Liberation Organization" تأسّست عام ١٩٦٤ بعد موافقة مبدئية في السنة السابقة في إحدى القمم العربية. وقد توخّى ميثاق المنظّمة الذي تم اعتماده في ذلك الوقت أن تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي سيتم تحقيقه باشتراك الدّول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وليس بإجراء مستقل. وكانت هذه الاستراتيجية، التي يمكن تسميتها بـــ "القومية العربية الشاملة"، ستتعرّض إلى التحدّي والرفض بعد الهزيمة الشاملة لعدد من دول المواجهة العربية على اثر حرب يونيو١٩٦٧ مع اسرائيل. وقد أزيحت الزعامة الأصلية للمنظّمة بقيادة أحمد الشقيري في ١٩٦٧ وظهرت مجموعة من القادة أكثر راديكالية واستقلالا (استقلالا عن الدّول العربية) بعد ذلك لتتولى قيادة المنظّمة. ونتجية ذلك حدث تغيّر أساسي في توجهها.

أصبحت المنظّمة في أواخر الستّينيات مثل ما هي عليه حتى تاريخه – منظّمة تضمّ مختلف حركات المقاومة للوضع الراهن في الشرق الأوسط. بل إن بعض العناصر الأكثر راديكالية في المنظّمة، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، كانت تريد رؤية تغييرات جذرية في بعض الدّول العربية – لا سيما الأردن – وفي الأراضي المعروفة دبلوماسيا باسم فلسطين منذ ١٩١٧. وتعد فتح (حركة التحرير الوطني الفلسطينية) حركة المقاومة الأصلية الرئيسية في منظّمة التحرير الفلسطينية. وقد تمّ تأسيس حركة فتح بقيادة ياسر عرفات لمواصلة سياسة "التحرير" من خلال المساعدة الفلسطينية الذّاتية بدلا من الاعتماد على

القومية العربية الشاملة لتحقيق الأهداف الفلسطينية. وفي ١٩٦٥ أنشأت فتح جناحا عسكريا – العاصفة – وبدأت عمليات فدائية ضد اسرائيل. وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة في فبراير ١٩٦٩ نالت فتح أكثرية الأصوات فأصبحت المسيطرة على منظّمة التحرير الفلسطينية وأصبح عرفات رئيسا للجنة التنفيذية.

منذ أفول الحرس القديم واستيلاء مجموعات الفدائيين على المنظّمة واجهت منظّمة التحرير الفلسطينية مصائر مختلطة. فبوصفها عملية حرب عصابات لم يكن للمنظّمة قط أكثر من قيمة إزعاجية. فقد كانت عمليات اختطاف الطائرات والغارات المسلّحة على اسرائيل و/أو الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والإرهاب الخارجي أساليب نموذجية للعمل. فالمنظّمة تواجه خصما قويا في إسرائيل؛ ولم يكن بإمكان سكان الضفة الغربية توفير البنية التحتية المساندة لعمليات حرب العصابات في حين أن الدّول العربية لم تثبت دائما أنه يمكن الاعتماد عليها، فقد أثبت سحق منظّمة التحرير في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠ ومفاوضات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل أن المصلحة الوطنية تأتي قبل دعم المنظّمة. وجاءت أعظم هزيمة عسكرية للمنظّمة بعد الغارة الاسرائيلية على لبنان في ١٩٨٢، التي كان القصد منها إزالة قواعد المنظّمة من الأراضي اللبنانية ونفوذ المنظّمة على السياسة اللبنانية.

عملت المنظّمة دبلوماسيا بقيادة عرفات بشكل دؤوب للتعويض عن سجلّها العسكري. وقد أدت هذه الدّبلوماسية إلى نتائج مختلطة. ففي بعض الأحيان كان الرئيس يظهر استعدادا للتكيف مع الظروف السائدة والنزوع إلى الدّعاية والشعبية. وبدت لمسته أقل ثباتا في الفترة قريبة العهد. وقد تحقّق الاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينية بوصفها طرفا شرعيا في أي تسوية أو حل للصراع العربي – الإسرائيلي بشكل مطرد منذ ١٩٦٩. فقد اعترفت قمة الدّول العربية التي جرت في الرباط في اكتوبر ١٩٧٤ بالمنظّمة بوصفها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبذلك أنهت عمليا أي آمال أردنية في ذلك الصدد. وفي خريف ١٩٧٤ قبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبدأ تقرير المصير والاستقلال الوطني الفلسطيني (القرار ٣٢٣٦) وقبلت المنظّمة في الأمم المتحدة بصفة مراقب (القرار ٣٢٣٧). وفي ١٩٨٠ في قمة زعماء الجماعة الأوروبية المنعقدة في البندقية، تمّ الاعتراف بالفلسطينيين بصفتهم أطرافا. وفي أواخر أسابيع رئاسة ريغان تحركت الولايات المتحدة نحو إجراء حوار على أساس رسمي بعد تصريح عرفات بأن منظّمة التحرير تقبل حق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة. وفي الواقع

أصبحت المنظّمة ملتزمة بحل "الدّولتين" لإنهاء الصراع (كما ورد في قرار الأمم المتحدة ٢٤٢) وتخلت ضمنيا عن الموقف المنصوص عليه في ميثاقها بشأن استمرار دولة إسرائيل.

وقد اكتسب هذا الموقف من "الدّولتين" صفة شرعية في سبتمبر ١٩٩٣ في إعلان المبادئ الاسرائيلي – الفلسطيني الذي كان في الواقع تنفيذا لصيغة "الأرض مقابل السلام" من خلال الانسحاب الاسرائيلي المرحلي من غزة ومن مناطق مختارة من الضفة الغربية مقابل اعتراف فلسطيني باسرائيل. وبعد الانسحاب الأولي من غزة وأريحا في يونيو ١٩٩٤ ثم إنشاء السلطة الفلسطينية لإدارة تلك الأراضي. ورغم أن القادة الاسرائيليين تجنّبوا كلمة "الدّولة" في تحديد الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية فإن الحكم الذّاتي هو الوضع الراهن، بحكم الواقع (de facto). وتتضمن القضايا الرئيسية المحددة في إعلان المبادئ والتي لم تحل بعد وضع المستوطنات اليهودية في المناطق خارج حدود ١٩٤٨ ووضع القدس. وما زالت العلاقات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية حافلة بإمكانات عدم الاستقرار لا سيما بشأن القضية الأمنية الشائكة. وفي الوقت أصبحت هذه العلاقات متشابكة بسياسة الأحزاب المحلّية في اسرائيل وبالإسلام الراديكالي. ويوجد صقور لدى كل من الجانبين وهم الذين يحددون النطاقات الحاصرة للزعماء ليتصرفوا ضمنها. ويمثل إعلان المبادئ وتنفيذه اللاحق المتردّد تسوية للصراع وليس حلا للصراع.

من الواضح أن منظّمة التحرير دفعت ثمنا لمنجزاتها، على الصعيدين الشخصي والدّبلوماسي. فاتفاقية إعلان المبادئ تعني في واقع الأمر أن كبار ممثلي فلسطينيي الشتات يقبلون الآن تقسيم أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب وهو حل اقترحته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ورفضه الجانب العربي في حينه. وتتمتّع السلطة الفلسطينية بحكم ذاتي كبير حتى ضمن النطاقات الراهنة. ولكن هذه السلطة لم تتصرف دائما تصرّفا حكيما منذ ١٩٩٤. وفي الواقع فقد اتّهم عرفات بالتسلّط ضمن السلطة الفلسطينية وبالمحاباة ضمن القيادة. ومن الجانب الإسرائيلي لا تزال الحاجة ظاهرة إلى أن يعترف قادة إسرائيل والرأي العام فيها بأن دولة فلسطينية في خاتمة المطاف محتملة جدا.

التعدّدية Pluralism

يستخدم هذا المصطلح بمعنيين في العلاقات الدّولية. أولا، كمنظور لهيكل النظام. فهنا يمكن اعتبار التعدّدية مصطلحا منحوتا يشمل جميع الذين يرفضون افتراضات التمحور حول الدّولة ويفضلون نوعا من نموذج الأطراف الفاعلة المختلطة. ثانيا، إن التعدّدية مشتقة من علم الاجتماع السياسي، حيث يطلق على الأنظمة السياسية حيث يشترك في السلطة عدد من الأحزاب المتنافسة وجماعات المصالح. فالتعدّدية، إذا، نظرية للسياسة ضمن الدّول وبين الدّول.

تجادل التعدّدية بالمعنى الأول بأن افتراضات الرأي التقليدية المتمحورة حول الدّولة في السياسة العالمية جاءت من فترة كان فيها مستوى الترابط بين الدّول أدنى بكثير مما هو عليه الآن. ويجادل التعدّديون بأنه حصل تآكل كبير في حصانة الدّولة وعدم إمكان اختراقها في القرن العشرين من اتجاهات عدّة. ويفسّر هذا التآكل في أدبيات التعدّدية بالإشارة إلى فكرة الترابط، لا سيّما في مجال قضايا العلاقات الاقتصادية. ويعتقد التعدّديون في واقع الأمر أن بعض الأهداف الاقتصادية – التي تضمها حزمة "قضايا الثروة/ الرفاه" – لا يمكن تحققها إلا إذا أصبحت الدّول أكثر تعاونا مع الأطراف الفاعلة الأخرى من الدّول ومن غير الدّول. فالتعدّديون ينظرون إلى الدّولة بوصفها أكثر اندماجا في النظام العالمي مما يراه الواقعيون. وبما أن النظام هو نظام فاعلين مختلطين، فإن الصفة المميزة للفاعل تصبح الاستقلالية وليس السيادة. ويجادل التعدّديون بأنه يمكن القول إن الفاعلين مثل صندوق النقد الدّولي أو منظّمة التحرير الفلسطينية يتمتعون بقدر من الاستقلالية ولذا ينبغي ضمّهم في أي نموذج للسياسة العالمية. أما بالنسبة للتعدّدية فإن مفهوم الطرف الفاعل نسبي: فلا يمكن تثبيته بمبدأ قانوني مثل السيادة؛ بل إنه يعتمد على سياق مجال القضايا. كما يعتقد التعدّديون بأن مجاز طاولة البلياردويعطي صورة مشوّهة عن السياسة داخل الدّولة. إن اعتبار الدّولة شيئا ماديا يعطي فكرة خاطئة عن عملية السياسة المحلّية. وبما أن التعدّدية هي أيضا نظرية تتعلّق بكيفية عمل السياسة المحلّية – على الأقل في الأنظمة التعدّدية – فعندئذ يولّد التمسك بهذا المنظور صورة مختلفة عن صنع السياسة فضلا عن السياسة الكلية. ويعد التعدّديون، بشكل خاص، أكثر استعدادا بكثير لبناء السياق البيروقراطي والتنظيمي لنظام السياسة ضمن صياغة نموذجهم وهم، على العكس من ذلك، أكثر استعدادا للتخلّي عن أفكار العقلانية أو تعديلها.

يقول التعدّديون إن نمو وتطور الوعي الذّاتي الاثني وظهور المصالح دون القومية والتي تتخطى الحدود القومية المقترنة بها كانت لهما تداعيات هامة بالنسبة لفكرة الدّولة الأمة بوصفها الطرف الفاعل النموذجي في السياسة الكلية. وينبغي إعادة النظر في أي فكرة مفادها أنه يوجد انسجام كامل بين الدّولة والأمة في ضوء الأدلة واسعة النطاق عن كون القومية الاثنية قوة نابذة تعمل في الكثير من الدّول ضد القومية المتمحورة حول الدّولة. ويمكن الدلالة على مفهوم ما للتنوّع الاثني لكثير من الدّول من خلال فحص اللغة بوصفها أحد المتحولات. فاستنادا إلى هذه المعايير لا تعد دولا متجانسة إلا أقلية صغيرة من الدّول. فإذا كان الولاء للدّولة، وليس التماهي معها من خلال أداة القومية، غير مضمون في النظام الحالي، فعندئذ يتعين، بالحد الأدنى، إعادة النظر في نموذج كرة البلياردو، إن لم يكن التخلي عنها.

يجادل التعدّديون بأن الكثير من مشاكل السياسة الكلية، مثل مكافحة التلوّث أو الانتشار، لا يمكن حلّه من جراء اتخاذ الدّول وجهة نظر ضيقة متمركزة على الذات. فإذا تمّ التصدّي لمهام حل المشاكل تلك على هذا النحو فإن النتيجة ستكون عكسية. وبدلا من ذلك يجب على الدّول الاعتراف بوجود مصلحة مشتركة والانخراط بالتعاون وتحقيق الانسجام وحتى الاندماج القطاعي بغية إنتاج حلول ذات محصلة إيجابية. فيمكن للدّول الانخراط ببناء المؤسّسات التي ستزيد من تآكل استقلاليتها.

انظر Liberalism (الليبرالية)؛ neoliberalism (الليبرالية الجديدة).

البلوتونيوم Plutonium

مادّة قابلة للانشطار يتمّ إنتاجها اصطناعيا. وقد اكتشف البلوتونيوم عام ١٩٤١ حين تم إنتاجه من خلال قذف اليورانيوم ٢٣٨ بالنيوترونات. إن بلوتونيوم ٢٣٩، كما هو معروف، مادة قابلة للانشطار مثل اليورانيوم ٢٣٥، لكنه خلافا لذلك الأخير أسهل وأرخص إنتاجا. وهذه السهولة هي بلا شك التي ساهمت في انتشار الأسلحة النووية منذ ١٩٤٥.

القطبية Polarity

مفهوم يستخدم في تحليل الأنظمة ويعني ضمنيا أنه ضمن نظام محدّد يكون بعض الفاعلين على درجة من الأهمية بحيث إنهم يشكلون "أقطابا" يتعيّن على الآخرين الاستجابة لها (بالانضمام إلى التحالفات أو بالبقاء على الحياد وعدم الانحياز). فالفاعل القطبي طرف على

درجة من الأهمية بحيث إن إزالته من شأنها أن تغير أبعاد النظام المحيطية. ومن جهة معاكسة فالفاعل القطبي الجديد من شأنه أن يكون طرفا يغيّر أيضا، الأبعاد المحيطية، بدخوله النظام. في الماضي كان دخول المواقع القطبية والخروج منها يحدث نتيجة الحرب. وتعد القطبية مصطلحا جديدا نسبيا في تحليل العلاقات الدّولية وكثيرا ما تستخدم مع مصطلح القوة. فنظام ثنائي الأقطاب من شأنه أن يتكون من قوتين، وثلاثي الأقطاب من ثلاث قوى، وهكذا.

لا يمكن المضي في استخدام مفهوم القطبية بدقة إلا إذا تمّ شرح المصطلح أكثر من ذلك بغية الكشف عن الشروط المسبقة التي تبدو ضرورية و/أو كافية. تقليديا، كانت القوة العسكرية تعتبر شرطا مسبقا لازما لوجود "القطب". ومع أن القوة العسكرية لا يمكن تحويلها بسرعة أو بتكلفة رخيصة لتكون أدوات نفوذ فعالة، فإن امتلاكها يعطي الفاعل قوة سلبية أو قوة فيتوكبيرة، لهذا السبب لا يمكن لمناقشة مرضية لأسس القطبية أن تتجنب أخذ العامل العسكري بالحسبان.

تعدّ الإمكانية الاقتصادية عنصرا هاما كعامل محدّد، فيما يتعلّق بها وحدها وكعامل مساهم في "الإمكانية الحربية" للأطراف الفاعلة. وتعد القوة الاقتصادية مطواعة أكثر من القوة العسكرية لأنه يمكن استعمالها من أجل جزاءات إيجابية وسلبية على حدّ سواء. ومع أنه يمكن تحديد الترابط في مجال قضايا الأمن العسكري فإنه سائد ومتغلغل على نحو أكثر في العلاقات الاقتصادية.

يجب أن تتضمّن محدّدات القطبية عاملا تصوريا. وقد تكون تلك العوامل مقولات صريحة تشبه الأيديولوجيات، أو قد تكون "قواعد أساسية" ضمنية وغير دقيقة. والاثنتان هما في الواقع وجهان مختلفان للشيء ذاته. ففي النظام المعاصر، سعت دول العالم الثالث إلى تغيير القواعد الأساسية للاقتصاد السياسي الدّولي عبر طلبات مثل تلك المتضمنة في الدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد. وفي الوقت نفسه، توجد مجموعة من الأفكار أكثر تنظيما بشأن طبيعة القوة الاقتصادية والمؤسّسات والعلاقات التي تكمن خلف هذه الطلبات.

كثيرا ما تثار قضية الاستقرار في المناقشات المتعلّقة بالقطبية في الأدبيات بغية تسهيل المقارنة بين مختلف الأشكال. فبعض الكتاب وجدوا أن القطبية الثنائية أكثر استقرارا بينما يدعوآخرون إلى تعدّدية الأقطاب. وكثيرا ما يحدّد الاستقرار في هذه المناقشات بالشرط المقيد وهو غياب الحرب بين الفاعلين القطبيين. وعلى أي حال، بالنظر إلى أن التغيير شائع في جميع الأنظمة فإن الاستقرار هو في أفضل الحالات مصطلح نسبي غير مطلق.

الاستقطاب Polarization

عملية تحدث في أوضاع الصراع، لا سيّما إذا كان الصراع عنيفا أو إذا كان مرشحا لأن يكون عنيفا. ويؤدّي الاستقطاب إلى إحداث انقسامات ضمن نظام من العلاقات بحيث تميل أطراف الصراع إلى الالتحام لتشكّل تحالفات. ويتمثل أكثر أشكال الاستقطاب المألوفة التشعب المباشر إلى شقي نظام ما ليصبح جماعتين متنافستين. وهذا هو المقصود في العلاقات الدّولية بثنائية الأقطاب وهو أيضا الحالة المحددة للاستقطاب. فما أن يصبح نظام ما مستقطبا بهذه الطريقة حتى يتضاءل الاتصال بين "القطبين". فالاستقطاب يمكن أن يفاقم الصراع مع الوقت. ويصبح الاستقطاب محتملا بشكل خاص إذا كان ينظر إلى الصراع على أنه يدور حول أيديولوجيات مختلفة أو أنظمة قيم. في هذه الظروف يتصارع الطرفان على ما "يمثله" الطرف الآخر بدلا من الصراع حول ما يريد الآخر أن يحصل عليه من النزاع. ومن جرّاء ذلك يصبح التوفيق والحل الوسط في غاية الصعوبة.

ينبغي أن لا يتبادر إلى الذهن أن الاستقطاب يولّد دائما أو بالضرورة مساواة تقريبية بين "القطبين". ففي حالة ثنائية الأقطاب قد يكون أحد الطرفين متفوقا بشكل واضح على الآخر من حيث الحجم والأهمية. فمن الناحية الأيديولوجية قد يكون الواحد يدافع عن الوضع الراهن، في حين يسعى الآخر لتغييره. وقد يؤدّي الاستقطاب إلى المزيد من الاستقرار أو قد يكون غير مستقر. ففي العلاقات الدّولية انقسم الرأي الأكاديمي بين دعاة ثنائية الأقطاب من جهة وتعدّدية الأقطاب من جهة أخرى. ولقد كان أحد المتحوّلات الرئيسية في هذا النزاع الاستقرار النسبي للأنظمة موضع البحث.

انظر Polarity (القطبية)

رسم السياسة Policy - making

الطرف الفاعل المتمثل بالجماعية يقوم برسم السياسة. فالأمم المتحدة تقوم برسم السياسة من خلال أجهزتها مثل مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ومنظّمة التحرير الفلسطينية ترسم السياسة. والأطراف الفاعلة من الدّول تقوم، بداهة، برسم السياسة. ويقوم صندوق النقد الدّولي برسم السياسة. والخلاصة فإن رسم السياسة هو القرار الذي يتم اتخاذه لتنفيذ بعض برامج العمل (أو الامتناع عن العمل) بغية تحقيق أهداف مستصوبة. فرسم السياسة هو النشاط الذي يقوم به

الأفراد والجماعات الذين لهم مراكز أدوار يقومون بها داخل المنظّمات. وبسبب هذا المعنى السلوكي المقترن برسم السياسة، فإن النشاط يعتمد بشكل حاسم على تحديد الموقف. وبما أن بيئة من يقوم برسم السياسة هي بحدّ ذاتها مركّب من فاعلين آخرين لديهم أيضا القدرة على رسم السياسة، فإن عمليات التغذية الرجعية (feedback) حاسمة ويجب أن تكون جارية إذا كان لعملية السياسة أن تكون لها نقطة مرجعية في هذه البيئة. وتدعى العملية الفعلية لتطبيق قرارات السياسة تنفيذا للسياسة.

يمكن القول إن رسم السياسة هو إحدى العمليات الأساسية للعلاقات الدّولية. ومن الناحية المنهجية كان الذين يدرسون الموضوع يريدون في بعض الأحيان اعتباره "علم سياسة"، بناء على ذلك. وقد قاوم هذا التوجّه البحّاثة الراغبون في المحافظة على مسافة منفصلة بين الحرم الجامعي وغرفة مجلس الوزراء. والخلاصة، مع أن مقاربة علم السياسة قيّمة إلا أنها لا تروق للجميع. ومن أفضل الأمثلة على مقاربة "علم السياسة" هي الدّراسات الاستراتيجية التي لم يكن دارسوها يتورّعون عن إقامة علاقات وثيقة مع السفارة.

اللجوء السياسي Political asylum

هو منح مكان للملاذ. وهو قضية يدور حولها الجدل في القانون الدّولي، لأنه من المعتقد بصفة عامة أن حقوق اللجوء تشير إلى حقوق الدّول بالمنح وليس حقوق الأفراد في المطالبة بها. غير أن المادة ١٤من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تبدو وكأنها تعطي الأفراد حق اللجوء السياسي بوصف ذلك مبدأ عاما للقانون الدّولي. ولتعزيز هذه المقاربة، فقد قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بإعداد إعلان عن حق اللجوء عام ١٩٦٠ أكد أن من واجب الدّول قبول من يطلب اللجوء إلا "لأسباب قاهرة تتصل بالأمن القومي أو المحافظة على السكان". غير أن هذا لم تعتمده الجمعية العامة رسميا. فثمة مشاكل خاصّة ومعقّدة قانونيا تقترن باللجوء إلى السفارات والسفن الحربية (انظر D. R. O'Connel 1970, pp. 808 - 15) كما أن القانون الدّولي يفتقر حتى الآن إلى معيار عالمي متّفق عليه.

التلوّث Pollution

هو الانحلال والدّمار الذي يلحق في خاتمة المطاف بالأجزاء الحيوية من بيئة كوكب الأرض. وفي جميع الحالات تعود أسباب عملية التلوّث إلى أنشطة الإنسان، لا سيّما في الميدان

الاقتصادي. وبما أن التلوّث يجعل هذه الأنشطة أكثر كلفة فإنه يجعلها أقل قدرة على البقاء. فيمكن القول إن للتلوّث بهذه الطريقة أثر تغذية رجعية (feedback) سلبيا على المتسببين به. ولكن التلوّث لسوء الحظ يؤثر في أطراف ثالثة. وبهذا المعنى يمكن اعتبار الحد من التلوّث والقضاء عليه مصلحة جماعية – يشبه نزع السلاح – يقتضي التعاون. وفي السياسة العالمية المعاصرة، يزداد النظر إلى التلوّث بوصفه مجال قضايا عالمية يقتضي إنشاء نظام إذا كان يراد الحدّ منه/ القضاء عليه. إن إقليمية الدّولة لا تمتّ بصلة في جميع مراحل التسبب في التلوّث والحد منه والقضاء عليه. وبهذه الطريقة يمكن اعتبار قضايا التلوّث بأنها تمثل تحديا مباشرا للمقاربة المتمحورة حول الدّولة إزاء العلاقات الدّولية. وقد جرت العادة على تقسيم التلوّث إلى: تلوث الهواء (التلوّث الجوي) والأرض (البري) والماء (مائي). وفي الواقع نجد أن البيئات الثلاث متصل بعضها ببعض، والفصل الوارد أدناه إنما هو على سبيل المساعدة في العرض ليس إلا. لقد ازداد التلوّث الجوي زيادة كبيرة عبر السنوات المائة الأخيرة وبشكل أكثر تدرّجا عبر السنوات الثلاثمائة الأخيرة. يحدث تلوّث الجوجرّاء إطلاق الغازات في البيئة. ولقد كان اثنان من أقدم الملوثات تاريخيا الميتان وثاني اكسيد الفحم. وتلك الغازات تنبعث جراء الإنتاج الأولي والثانوي، وبشكل خاص استخراج وإحراق وقود المستحاثات، زراعة الأرز، وتربية الحيوانات (وكلاهما مصدر للميتان) وإزالة الأحراج. وتتمثل الصورة المألوفة لهذا التلوّث الجوي فيما يسمّى عملية التصنيع التي تنطوي على خطر الدخان المقترنة بالنموذج الصناعي لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد اقترن التصنيع كعملية اقترانا طرديا بزيادات في استهلاك الطاقة. وفي الماضي كانت البلدان الصناعية المتقدّمة الملوثات الرئيسية، لكن الصورة الآن أكثر التباسا حيث إن الدّول الشيوعية سابقا وبلدان العالم الثالث قد انضمّت إلى قائمة المعتدين.

يتضمّن مجال قضايا التلوّث الجوي ثلاثة مواضيع رئيسية: التسخين العالمي، المطر الحامضي واستنفاد الأوزون. ويتسبّب بالتسخين العالمي (يشار إليه أحيانا بعبارة "أثر البيوت الزجاجية") تراكم ما يسمى بـــ "غازات البيوت الزجاجية"، لا سيّما غاز ثاني اكسيد الفحم في الجو. وثمة من يتنبأ بأن هذه العملية تسبب تغييرات هامة في أنماط مناخ العالم مع وجود آثار تغذية رجعية على الحياة النباتية الطبيعية ومستويات البحار ما لم تتخذ خطوات هامة لإبطائه. إن الحد من التسخين العالمي من شأنه أن يقتضي ابتعادا مقصودا عن استعمال الوقود مثل الفحم

والنفط في العقود القادمة وتفضيل وسائل الطاقة المتجدّدة عليها. وتقوم حركات الخضر بحملات لإنهاء التنقيب عن حقول نفط جراء الآثار الضارة الناجمة عن استخدام النفط. وقد أصبح الرأي العلمي الآن واثقا من نفسه: التسخين العالمي نموذج مصادق عليه رسميا، ويقع العبء على الدّول لإيجاد نظام يحد من إنتاج "غازات البيوت الزجاجية". ولقد تمثلت دول الفيتوالرّائدة في مجال القضايا تلك بالولايات المتحدة والصين وأوبك.

يعتبر المطر الحامضي مثالا لتفاعل البيئة الجوية مع البيئة المائية. فأكسيدات الكبريت والنتروجين يتّحدان مع الرطوبة في الجوثم يهطلان على شكل حمض الكبريت وحمض النتريك. ويمثل المطر الحامضي أيضا الكيفية التي يتم فيها تأثر أطراف ثالثة بالتلوّث. وتحمل الرياح التلوّث عبر حدود الدّول بشكل مطرد. وهذه المشكلة تؤثر تأثيرا كبيرا في التركيزات الصناعية الرئيسية التي تقع في اتجاه الريح. وفي أوروبا كانت بلدان أوروبا الشمالية هي الأولى التي تحدثت عن خطورة التلوّث الذي يتخطّى الحدود من خلال المطر الحامضي، حيث تمثل المملكة المتحدة وألمانيا طليعة المتسبّبين. وفي أمريكا الشمالية شكت حكومة كندا تعرّضها للتلوّث القادم لها من الولايات المتحدة. وقد بذلت محاولات منذ ذلك الوقت لإيجاد نظام لتقليص انبعاثات الأكاسيد لكن هنا أيضا كانت الولايات المتحدة في طليعة قوى الفيتو.

لقد دلّت الدراسات قريبة العهد على أن انبعاث مادة الكلوروفلوروكربون (CFCs) في الجويؤدّي إلى استنفاد طبقة أوزون كوكب الأرض. فهذه المادة تستخدم في الثلاجات والهباء الجوي والمواد المنيبة ومواد الرغوة المطفئة. وقد اكتشف أثرها الضّار أول الأمر فوق انتارتيكا وأطلق على هذا الاستنفاد عبارة "ثقب الأورزون". والأوزون هو الغاز الجوي الذي يمنع إشعاع الشمس فوق البنفسجي من الوصول إلى سطح الأرض. ومن شأن ازدياد الإشعاع فوق البنفسجي الناجم عن هذا الاستنفاد أن يزيد حالات سرطان الجلد وإضعاف نظام المناعة البشرية. وهذه الآثار عالمية وتصيب الجميع من دون تمييز. إن بناء الأنظمة بشأن مجال قضايا تلوث الأوزون قد قطعت شوطا ربما أبعد من الحالتين السابقتين. وتقتضي اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٥ المعنية بحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٦ المعني بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون يقتضيان الآن من البلدان الصناعية المتقدمة تقليص إنتاج مادة CFC بنسبة ٥٠ بالمائة عن أرقام ١٩٨٦ بنهاية القرن العشرين.

إن الأشكال الرئيسية لتلوّث الأرض هي التصحّر وإزالة الأحراج. وقد أوضح برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في ١٩٨٤ أن نحو ٣٥ بالمائة من سطح كوكب الأرض مهدّد بالتصحّر. ومن المؤكّد أن إزالة الأحراج سبب هام لكن إضافة لذلك ثمة أسباب أخرى تتمثل بالرعي الجائر والزراعة المفرطة وتملح الأراضي المسقية. ويكمن وراء هذه العوامل السببية صراع أساسي بين السكان والأرض المتوفرة. فقد تكون "قدرة حمل" الأرض غير كافية للسكان أو قد تكون ثمة حاجة إلى إيجاد عدالة أكبر. ففي حالة إزالة الأحراج تتعارض المصالح التجارية والإنمائية للحكومات وعمليات قطع الأشجار مع النظرة الكلية الشمولية لحركة الخضر التي ترى أن الغابات الاستوائية نظام بيئي معقد يحب حمايته لا "تطويره".

وتتضاءل جودة الماء بطريقتين: من خلال النفايات العضوية والصناعية. فالنفايات العضوية يلقى بها في الأنهار والبحيرات والبحار منذ قرون. أمّا التلوّث الصناعي فهو أكثر خطورة. فالمعادن الثقيلة ومبيدات الحشرات لا تتآكل بسرعة بل تبقى وتتراكم في دورة المياه العالمية. وتدخل الملوّثات في هذه الدورة بإحدى الطرق الثلاث التالية: بالإفراغ المتعمد (الذي يشار إليه كثيرا بكلمة "الإفراغ"، باستنزاف حوض الماء عبر التربة وعبر الجو. ويمثل تلوّث المحيطات بالنفط جراء الإفراغ المتعمد أو نتيجة الحوادث البحرية حالة مرئية لتلوث المياه الذي يؤثر بدوره في نظام البحار البيئي. وقد نجم عن التطوّرات في مجال الطاقة النووية حالات إفراغ متعمدة في البحر لنفايات نووية متدنية المستوى، في حين أن الحوادث التي تقع للغواصات التي تعمل بالطاقة النووية يمكن أن تؤدّي إلى ترك نفايات خطرة في المحيطات.

تنطوي قضايا التلوّث في السياسة العالمية على مقاربة كلاسيكية للفاعلين المختلطين تنخرط فيها الدّول والمنظّمات الحكومية الدّولية. وقد لعب الرأي العلمي في عدد من الحالات المشار إليها أعلاه دورا هاما في التشكيك بالنماذج وإعادة إنشائها أو في العمل على تغيير النماذج. إن تكوين الأنظمة – مع أنه بدائي – إلا أنه ظاهر في عدد من الحالات لعلّ أفضلها هو إنتاج مادة CFC. وضمن البلدان الصناعية المتقدمة تم إدخال قضايا التلوّث في الخطاب السياسي السائد من قبل حركة الخضر. ففي هذا الصدد يعتبر التلوّث جسرا بين البيئة الدّاخلية والخارجية. وكما ورد آنفا فإن إقليمية الدّولة لا تمتّ بصلة بالنسبة لكل من أسباب التلوّث والاستجابات لهذه الأسباب. ويعدّ التمحور حول الدّولة جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل.

انظر Environmental politics (السياسة المتعلّقة بالبيئة)؛

(الجماعات المعرفية) epistemic communitics.

الحكم من قبل الكثيرين Polyarchic

يطلق هذا المصطلح عادة على الدّول غير "المركزية" (الدّول ذات الحزب الواحد المتسلط) أو غير "الشخصياتية" (personalist) (الدكتاتوريات الشخصية). فالدّيمقراطيات الغربية هي من هذا النوع. وكثيرا ما تستخدم هذه المصطلحات في المناقشات التي تدور حول العلاقة، إن وجدت، بين نوع النظام والسلوك الخارجي. وبهذه الطريقة كثيرا ما يقال إن الدّول التي يحكمها الكثيرون (polyarchic) أكثر سلامية من الدّول المركزية (centrist) أو الشخصياتية (personalist)، حيث إن الرأي العام من شأنه أن يمارس نفوذا كابحا على صانعي القرار المغامرين. وفي حين أن الأبحاث المعاصرة تؤكّد على أن ذلك النوع من الأنظمة لا يبدوأنه يؤثر في إجراءات السياسة الخارجية، فإنه لا يثبت بأي طريقة من الطرق الصحة المطلقة لتلك التعميمات.

تعدّد المراكز Polycentrism

تعبير هيكلي أطلق تاريخيا على العلاقات الدّولية للدّول الشيوعية السابقة خلال فترة الحرب الباردة. ومعناه الحرفي أن تعدّدية مراكز صنع القرار ظهرت داخل الكتلة السوفياتية. وقد انطوت تعدّدية المراكز ضمنيا على تحدّ للمنظور الذي كان من الواضح أنه كامن في بعض العقول الغربية عن الوحدة الشيوعية المتراصة. ويعود هذا التعبير إلى الزعيم الشيوعي الإيطالي توغلياتي الذي وضعه في ١٩٥٦، لكنه بدأ قبل نحو عقد من الزمن كواقع وجودي. وكان عام ١٩٤٨ وانقطاع العلاقات بين السوفييت ويوغسلافيا سابقا هو النقطة التي أرّخ بها معظم المراقبين تعدّدية المراكز. وقد مضت يوغسلافيا في عهد زعامة تيتوإلى أبعد من أي ممّا يسمّى "الدّيمقراطية الشعبية" في تأسيس توجّه واضح وحقيقي غير منحاز.

وقد تمثّلت الواقعة التي كان لها تاريخيا أكبر الأهمية في تأكيد تعدّدية المراكز بوصفها عاملا رئيسيا في العلاقات الدّولية الشيوعية بالانشقاق الصيني – السوفياتي. لقد كان للانشقاق بين الدّولتين الشيوعيتين الأقوى والأكثر نفوذا أثر مختلف نوعيا عن أي شيء سبقه. فقد طرح الصينيون نقطة مرجعية وتقليدا فكريا مختلفين كليا عن مرجعية الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية الأخرى. بل إن الانشقاق بين الدّولتين أصبح واسع النطاق وعلنيا وعدائيا لدرجة أنه

بحلول نهاية ستينيات القرن العشرين أصبح يوجد نظام واضح ثلاثي الأقطاب بين الصينيين والسوفيات والأمريكيين. وقد أدى مبدأ بريجنيف في ١٩٦٨ إلى إثارة فزع كبير لدى الصينيين بشأن احتمال المزيد من التدخّل السوفياتي في "المعسكر الاشتراكي" وشجّع اتجاهات تعدّدية المراكز السابقة. وبين المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد في ابريل ١٩٦٩ والمؤتمر العاشر الذي انعقد عام ١٩٧٣ كان تقارب رئيسي بين الزعامة الصينية وإدارة نيكسون قيد الوقوع.

يبدوأن تعدّدية المراكز، بوصفها عملية، كانت تعتمد على ظهور أحزاب شيوعية وطنية مستقلة متحررة من الروابط المباشرة مع موسكو. وهي تبرهن، في هذا الصدد مرة أخرى على النقطة التي أثيرت آنفا في تحليل السياسة الخارجية حول الحاجة إلى أن تؤخذ العوامل المحلّية في الحسبان في نتائج السياسة الخارجية. ويشير المثالان الصيني واليوغسلافي إلى هذا الاستنتاج. ففي كلتا الحالتين تولت النخب الوطنية مناصب تتسم بالقوة السياسية دون تدخل الاتحاد السوفياتي. ففي أوروبا الغربية اعتبرت تعدّدية المراكز بأنها اتخاذ مواقف في السياسة مستقلة عن موسكو. وكان القبول الشيوعي الإيطالي للعضوية الوطنية في الناتو واستعداد الحزب الشيوعي الفرنسي لدعم القوة الضاربة (force de frappe) مثالين لما أشار إليه المعلّقون بأنه "الشيوعية الأوروبية" في سبعينيات القرن العشرين.

السكان Population

لقد كان السكان دائما يعتبرون قدرة هامة للفاعلين في أنظمة السياسة الكلية. ومع تطور الدّولة كفاعل مسيطر أصبح السكان جزءا من قاعدة موارد الدّول. ولقد كان المحلّلون المتأثرون بشكل خاص بالسياسة الجغرافية يميلون لاعتبار عدد السكان الكبير (على الأقل بالنسبة للخصوم المفترضين) جانبا هاما لصور القوة الوطنية. وفي سياق الأمن العسكري اعتبر السكان هامين، لأنهم يمدّون الدّولة بالقوى العاملة، في حين أن المضامين الضريبية لوجود سكان يمكن فرض ضرائب عليهم من أجل تسديد نفقات الحرب لم تخف على النخب الحاكمة. من الناحية الاقتصادية ازدادت أهمية السكان مع مجيء التصنيع. فأصبحت نسبة السكان المتوفرين للقيام بالنشاط الاقتصادي عاملا حاسما في الإنتاج.

ويبدو أن مجيء التصنيع – الذي حدث أول الأمر في بريطانيا – مترابط إيجابيا مع نمو السكان في أنظمة يمكن تحديدها بصفتها مجتمعات صناعية. بل إن أكثر سمة دائمة للتحديث هي "الثورة الدّيمغرافية". ويبدو أن ما حدث هو أنه مع تحديث المجتمعات، تتحسّن مرافق الصحّة العامّة وينعكس أثرها على الفور على معدّل الوفيات. ويظلّ معدّل الولادات (المرتفعة تقليديا في المجتمعات قبل الحديثة) ثابتا ويزداد عدد السكان نتيجة الفرق بين الخصوبة والوفيات. ويبدو أن هذا هو الوضع الذي كان سائدا طيلة القرنين المنصرمين. وقد ازداد عدد سكان العالم من عام ١٠٠٠ إلى عام ١٧٥٠ بنسبة نحو ١٤ بالمائة كل قرن، لكن منذ منتصف القرن الثامن عشر كان تغيّر سكان العالم أكثر سرعة. وفي الواقع فقد ازداد عدد سكان العالم في القرن العشرين من ١,٦٥ مليار إلى ٥ مليارات بين ١٩٠٠ و١٩٨٠. وما إن يبلغ مجتمع ما مستوى معيّنا من التطوّر الاقتصادي حتى تبدأ زيادات السكان بالتناقص. وفي تلك الحالة الأخيرة فإن معدّلات الولادة هي التي تظهر تغيّرا نحو الهبوط. إن تفسيرات إشاعة الاستقرار السكاني متعدّدة الأسباب، وفي حين أن وسائل منع الحمل تمثل عاملا ضروريا فإنها غير كافية. فالكفاية تعتمد على عوامل اجتماعية – اقتصادية أكثر من اعتمادها على التقنيات الطبية. وبما أن هذه المجتمعات الحديثة تتميّز بصفة عامة بتحسينات في وضع المرأة فقد يكمن أكبر إسهام في تقليص الخصوبة في هذا الاتجاه على المدى الطويل. فإنجاب الأطفال هو مجرد جزء واحد فقط من دورة حياة المرأة في هذه المجتمعات.

إنّ تغيّر أوضاع السكان أمر شائع. فالاختلافات تحدث حول معدّل التغير وليس حول حقيقته. ثمّة عوامل ثلاثة تؤثر في تغيّر أوضاع السكان ضمن المجتمعات: معدلات الولادة والوفيات المشار إليها آنفا تضاف إليها الهجرة. فهذه العوامل لا تؤثر في حجم السكان فحسب، بل أيضا في الأعداد ضمن فئات الأعمار (أقل من ١٨ وأكثر من ٦٥، الخ). فالسكان "الهرمون" (الذين تزيد فيهم فئة الأعمار التي تزيد على ٦٥ بالنسبة للفئات الأصغر سنا) يمثلون تحدّيات مختلفة كل الاختلاف فيما يتعلّق بالثروة/ الرفاه عن سكّان "يافعين" (حيث تكون فئة أعمار الـ ١٨ كبيرة نسبيا). وتميل صور السكان ضمن البلدان الصناعية المتقدّمة إلى التصنيف الأول، في حين أنها تميل إلى التصنيف الأخير في بلدان العالم الثالث.

قد تسفر تغييرات السكان عن نتائج هامّة في المجتمعات متعدّدة الاثنيات. فالتعديلات المتفاوتة في العوامل الثلاثة المذكورة آنفا يمكن أن تغيّر التوزيعات الاثنية. ويمكن للتداعيات

السياسية لهذه الاتجاهات أن تكون ذات أهمية إذا كانت تدابير المشاركة في السلطة لا تعكس أولا تستطيع أن تعكس النسبيات السكانية. فالسكان الساخطون ضمن المجتمعات متعدّدة الاثنيات قد تكون أهدافا لمناشدات تحرّرية أو انفصالية ومن شأن أشكال الاتصالات الحديثة أن تجعل سلطات الدّولة غير قادرة على منع حدوث ذلك. ويمكن للتأثيرات المعدية من الخارج أن تفاقم هذه الاتجاهات النابذة.

منذ الفترة الحديثة وحصول النمو السريع للسكان، أصبح رأي المفكّرين يتّخذ موقفا عالميا شموليا ويرى النمو غير المنضبط مؤذيا. وقد تمّ التعبير عن هذا التقليد* أول الأمر في كتابات توماس مالتوس (Thomas Malthus)، مفكّر القرن التاسع عشر الذي يعدّ رائد التشاؤم الفكري بشأن نمو السكان والموارد. فهو ينطلق من الاعتقاد بأن السكان سوف يسبقون الوسائل التي تمدّهم بأسباب البقاء. ويمكن تحقيق الاستقرار من خلال الانضباط الإيجابي، لكن الأغلب هو أن استقرار السكان سيعود من جراء الموانع السلبية المتمثلة بالمجاعة والأوبئة والحرب. لقد بلغ من تأثير مقولات مالتوس أن مناخ الرأي المتشائم لا يزال في القرن العشرين يتغلغل في التفكير بشأن الاتجاهات السكانية. فقد تحدّث تقرير براندت (Brandt) الأول عن "الدّائرة المفرغة" بين معدلات الولادات المرتفعة والفقر في العالم الثالث. غير أن مالتوس يقدّم اليوم بوجه عليه مسحة إنسانية. فإدارة السكان هي امتداد ضوابط مالتوس "الإيجابية" في القرن العشرين. وممّا لا شكّ فيه أن الجنوب قد تعرّض منذ ١٩٥٠ إلى انفجار سكاني. فقد هبطت معدلات وفيات الأطفال في تلك المناطق إلى النصف بين ١٩٥٠ و١٩٨٠. أمّا المجاعة وسوء التغذية فالأغلب أنها ناشئة عن سوء الإدارة السياسية وآثار الحرب وليس من جراء الحتمية المالتوسية. ومن المفارقة أن إدارة السكان كانت أقل نجاحا حيث تكون الحاجة ماسّة إليها – في العالم الرابع. فعدم توفّر الموارد والتقاليد الثقافية المحافظة تؤكّد ثانية أنه ليس من السهل التحكّم بديناميات السكان أو بإدارتها.

انظر Resources war *(حرب الموارد)*

ما بعد الحداثة Postmodernism

انظر Critical Theory *(النظرية النقدية)*

القوة/ السلطة Power

من أكثر المفاهيم عرضة للجدل في دراسة العلاقات الدّولية. ولسوء الحظ فإن استعمالها في الماضي والحاضر يشوبه الازدواجية والتشوش. وهذا المصطلح يقترب من القسر والنفوذ وإلى ما هنالك. وقد وصفه أحد الكتّاب بأنه مفهوم منحوت وبالتالي فإنه من الصعب، إن لم يكن من المتعذّر، تعريفه بأي قدر من الدقّة. فهو يغطي نطاقا من الاحتمالات التي تتراوح بين حالة القوة/ القسر وحالة النفوذ/ السلطة. وقد جادل بولدوين (Boldwin) (١٩٧٩) بأنه تمّ تحقيق المزيد من الوضوح والدقّة في السنوات قريبة العهد من خلال اعتبار القوة مفهوما سببيا. ووجد ماكليلاند (McClelland) (١٩٦٦) أملا جديدا في إمكان الاقتراض من أدبيات قوة الجماعة. على أنه لسوء الحظ، لا يتفق علماء الاجتماع السياسي فيما بينهم على أكثر من أيّ فرع من فروع المعرفة حول مفهوم القوة، كما بيّن ويست (Waste) (١٩٨٦).

يقترن تقليد القوة في العلاقات الدّولية، على الأقل، اقترانا وثيقا بالتقليد الواقعي وكتابات مورغنتاو(Morgenthau) (١٩٤٨). ويتمّ تناول الواقعية في مكان آخر من هذا الكتاب إلا أنه يجب الإشارة إلى نقطتين في معرض حديثنا عن الموضوع. أولا، يعرف مورغنتاوالقوة تعريفا واسعا جدا. وهذه المقاربة الواسعة هي الدّارجة بكل تأكيد اليوم. فالكثير من مناقشات الواقعيين للقوّة كانت عبارة عن مناظرة بين مورغنتاوونقاده.

تبدأ معظم مناقشات ما بعد الواقعيين للقوة بإجراء تمييز أساسي بين القوة (Power) بمعنى القدرة (capability) أو الامتلاك والقوة (power) بمعنى العلاقة. فيتحدّث كنور (Knorr) (١٩٧٣) عن القوة المفترضة والواقعية. وقد رأى بعض الكتاب أنه يمكن بالفعل تفادي التشوش إذا استخدم مصطلح القدرة (capability) بالمعنى الأول المشار إليه آنفا وأن تخصّص القوة (power) للاستعمال العلائقي.

إن لتحليل القدرة تقليدا عريقا يستقي بشكل خاص من الجغرافيا السياسية والاقتصاد السياسي. فعندما ينخرط الباحثون في تحليل القدرة تتداعى إلى الذهن عوامل مثل الناتج المحلّي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP) للفرد الواحد، حجم السكان ومساحة الأرض، مستوى إجادة القراءة والكتابة وحجم القوات المسلّحة، مهارة القيادة وروحها المعنوية والخدمة الدّبلوماسية. وتعتمد فكرة الهرمية على الانتشار المتباين للقدرات. وقد سعى الزوجان سبراوت (The Sprouts) (١٩٧١) للتأكيد على أن تحليل القدرة يجب أن يحدث دائما ضمن "إطار ما من

السياسات و/ أو الطوارئ العملية الواقعية أو المفترضة" (صفحة ١٧٦). ويضيف داهل (Dahl) بتأكيده على المجال والنطاق (domain and scope) التذكرة بأن علاقات القوة تعمل على شخص ما (المجال) فيما يخصّ نطاق قضية معيّن (النطاق). وقد جادل بولدوين في المقال آنف الذكر بأن هذه المقاربة لفكرة القوة/ القدرة تستند إلى أن الإدراك بأن للقدرات، بصفة عامة، درجة متدنّية من إمكان الاستبدال وأنه يتعيّن، لهذا السبب، إيلاء الاهتمام إلى المجال والنطاق.

إن القدرة شرط لازم لعلاقة القوة. فمن دون امتلاكها يتعذّر على طرف فاعل الحصول على سلوك مذعن علما بأن هدف علاقة القوة هو السعي إلى تحقيق وتأمين الإذعان. وقد يتألّف السلوك المذعن من القيام بعمل شيء مختلف أو قد يتألف من مواصلة نمط سلوكي يود طرف فاعل الإقلاع عنه في واقع الأمر. ثم إن التوقّع في علاقات القوة هو دائما أنه يتعيّن على الإذعان التغلّب على المقاومة من جانب الهدف. والخلاصة، إذا، هي أن علاقة القوة تنطوي على فاعل أو مجموعة من الفاعلين في التغلب على مقاومة فاعل آخر أو مجموعة أخرى من الفاعلين وتأمين الإذعان من جرّاء ذلك. فعلاقات القوة تنحصر بأوضاع المقاومة الاجتماعية. وتتميّز بان الجزاءات تستخدم لتأمين الإذعان. ويمكن للجزء أن يكون إيجابيا أو سلبيا، أي أنه قد يقدم مكافآت أو قد يهدد بالعقوبات. ولتوفير أي من أو كلا هذين الاحتمالين يجب أن يمتلك الفاعل/ الفاعلون القدرة، وهذا هو سبب ما قيل آنفا من أن القوة المفترضة شرط لازم للقوة المتحقّقة.

وبما أن علاقات القوة تنطوي على استخدام الجزاءات للتغلّب على المقاومة فيمكن اعتبارها قسرية. وبهذه الطريقة من الممكن، تحليليا على الأقل، التمييز، مثلا، بين علاقة القوة وعلاقة النفوذ (influence). فالنفوذ هو، بمعنى ما، شكل غير قسري من أشكال القوة. وبما أن علاقات القوة تنطوي على القسر فقد تكون لها نتائج لا يمكن توقعها على الفاعل/ الفاعلين موضع القسر. فبدلا من تأمين الإذعان فإن الجزاءات قد تعزّز المقاومة وتجعل الفاعل المستهدف مصمما على الصمود مهما كلّف الأمر في وجه التهديدات و/أو الرشاوى. ثم إنّ تكلفة التهديدات تزداد إذا فشلت في حين أن كلفة المكافآت تزداد إذا نجحت. ويتعيّن تنفيذ التهديد الذي يفشل في تحقيق الإذعان وذلك بغية المحافظة على المصداقية. وكذلك يجب الوفاء بالمكافأة التي تنجح للسبب ذاته. فيتّضح، إذا، أن الجزاءات الإيجابية والسلبية لا تعمل بالطريقة نفسها أو ضمن الإطار النفسي ذاته. وفيما يخصّ تلك النقطة الأخيرة تلعب المدركات دورا هاما في

تحديد استجابة الفاعل المستهدف. ويمكن اعتبار المكافآت بأنها عقوبية في بعض الظروف. فالدّولة التي درجت على تلقي مساعدة خارجية قد ترى في تعليق أو خفض مفاجئ لحصتها من المساعدة عقابا إذا تم ربط التعليق بطلبات تتعلّق بسلوك مذعن.

توجد علاقات القوة عبر الزمن ويمكن لمدركات الماضي أن تؤثر في ردود الفعل في الحاضر أو على التوقّع بالنسبة للمستقبل. ثم إن هذا المزج بين الماضي والحاضر والمستقبل يكون متعدّد الأبعاد. فالفاعلون يعممون بشأن تجارب بعضهم مع بعض ومع أطراف ثالثة على شكل "نظرية تعلم". فرد فعل المملكة المتحدة إزاء العقوبات الاقتصادية المقترحة ضدّ الفصل العنصري لم يكن فقط بدافع الرغبة في حماية مصالحها المستثمرة. فبعد الفشل في روديسيا، اعتبر بعض أصحاب الرأي أن العقوبات تعمل ببطء وفي غير محلّها. وكان كرب الولايات المتحدة خلال تدخّلها في فيتنام يعود جزئيا إلى فشلها في أن تظهر بأنها عجزت عن تحقيق أي من أهدافها وكذلك لإدراكها أن الفشل سيكون له تأثير سلبي في "مكانتها" كحليف وفي وموثوق. وفي كلا هذين المثالين يبدو أن التعميمات بشأن القوة في علاقة ما يمكن أن تنتقل إلى علاقات أخرى.

انظر Structural Power (القوة الهيكلية).

سياسة القوة — Power politics

انظر Realism (الواقعية)

التصرف الاستباقي — Pre - emption

يحدث التصرّف الاستباقي حين يلتزم فاعل باتخاذ إجراء ينبعث بشكل حاسم عن توقّع ما ينوي فاعل آخر القيام به. وقد استعمل على نطاق واسع في مجال الدّراسات الاستراتيجية حيث يتصوّر أن فاعلا قد يقوم باستباق هجوم موجّه إليه بأن يقوم هو بتوجيه الضربة الأولى لخصمه. فالتصرّف الاستباقي، إذا، هو حالة خاصّة من الهجوم المباغت. لقد جادل كتاب مثل ريتشارد بيتس (Richard Betts) (١٩٨٢، ١٩٨٧) بأن صانعي القرار ومخطّطي الدّفاع في الولايات المتحدة قد انحازوا إلى منطق هذه الاستراتيجية خلال أشد توتر حصل إبّان الحرب الباردة وبأنه كان من الممكن الشروع به في بعض ظروف الأزمات – لا سيّما بشأن كوبا.

ويجادل بيتس بأن تبرير الهجوم الاستباقي أسهل من الناحية السياسية من الحرب الوقائية لكن تلك الأخيرة قد تكون أجدى من الأولى.

كما هو الحال في جميع حالات صنع القرار، يعتمد التصرف الاستباقي على استخبارات جيدة حول قدرات العدووعلى تقييم ذكي لنواياه. ومن الجهة المعاكسة فإن الإدراك الخاطئ لأيّ منهما أو لكليهما يمكن أن يكون ضارّا. وقد أدّت رغبة ستالين. بأن لا يثير ضربة استباقية من قبل ألمانيا في ١٩٤١، أدّت إلى مستوى من عدم الاستعداد العسكري كان شديد الأذى حين جاءت الضربة الاستباقية الألمانية بالفعل.

وقد تضمّنت المناقشات قريبة العهد عن الكيفية التي يتعيّن على الفاعلين من الدّول التصرّف بها إزاء الإرهاب، تضمّنت اقتراحات بوجوب توفّر التصرّف الاستباقي للدّول المستهدفة كجزء من مخزونها. ويمكن الخلوص إلى أن التصرّف الاستباقي يشبه القول المأثور إنه يجب "قم بردك الانتقامي أولا".

الدّبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy

انظر peacekeeping (حفظ السلام)

الحرب الوقائية Preventive war

هي القرار المتعمّد للشروع بالعنف العسكري، لأن الطرف المبادر يتصوّر أن لديه قدرة راجحة. كما أن الطرف المبادر يعتقد أن عدم التوازن المناسب المذكور هو مؤقّت وأنه، إذا تأخّر، فإن خصمه المفترض سيلحق به بل وحتى يتجاوزه في المستقبل. فالمبادرة إلى شنّ حرب وقائية هي إذا في الواقع تصرّف مقصود مع سابق الإصرار استنادا إلى تصوّر وجود ميزة مؤقتة. وتنطوي الحرب الوقائية بصفة عامة على استخدام قدرة الفاعل العسكرية في وضع هجومي لا دفاعي.

يمكن ملاحظة نقطتين بشأن هذا التعريف. أولا، إن الحرب الوقائية هي واحدة من ذلك النوع من الأعمال – والردّ الانتقامي هو نوع آخر – يعتمد على ما يسمّى بـــ "عقيدة الهجوم". ثانيا، إن الحرب الوقائية بشكل عام غير مشروعة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتخرج عن نطاق اتجاه القرن العشرين العام الذي يجيز استخدام القوة فقط لأغراض الدّفاع عن النفس بالنسبة للأفراد والجماعات.

تقوم الحرب الوقائية على أساس افتراضين بشأن العلاقات والظروف. الأول هو أن الحرب من بعض المعاني لا مفرّ منها. والثاني هو أن استباق الضربة سيكون حاسما. ويمكن وصف حتمية الحرب بأنها تعريف متشائم جدّا للوضع الذي يتصوّره لدى السياسيين والدّبلوماسيين والاستراتيجيين والقادة العسكريين عن المستقبل. وهذا التشاؤم متجذر في عمق التفكير بشأن العلاقات الدّولية و، حتى مجيء الأسلحة والردع في العصر النووي، فإن أنصار الواقعية بصفتها نموذجا كانوا يميلون بصفة عامّة إلى تلك الآراء.

يتمّ تناول مفهوم الضربة الأولى في مكان آخر من هذا الكتاب. وفيها يكفي أن نضيف هنا أن الحرب الوقائية تكون معقولة في تلك الظروف التي تكون للخصوم المفترضين فيها قدرة كبيرة لتوجيه الضربة الأولى، لكنّهم يفتقرون إلى دفاع فعّال و/ أو سلبي بعضهم ضدّ بعض. وتتعزّز المعقولية من خلال امتلاك استخبارات جيدة بشأن موقف القوى المعارضة ومن خلال القيام بالمباغتة.

إن عوائق الحرب الوقائية ضخمة. وكما ورد تعريفها آنفا، فإنها بالتأكيد غير مشروعة بموجب المفاهيم الحالية للقانون الدّولي. فهي تضع صانعي القرار في موقف لا يحسدون عليه وهو القيام بالضربة الأولى، وهو ما يصعب تبريره أخلاقيا ونفسيا، ويقتضي من الزعماء السياسيين القيام بتصرّف مبعثه الإيمان بقدرة استخباراتهم ومؤسّساتهم العسكرية.

انظر Pre - emption (التصرف الاستباقي)

أسرى الحرب Prisoners of war

لقد كان موضوع المعاملة المناسبة لأسرى الحرب قضية شائكة عبر التاريخ الحربي. وتنشأ المشكلة الأساسية، لأن الأسرى يكونون تحت سلطة فاعل معاد. فالطرف الآسر يستطيع أن يتصرّف بهم وفق أنسب طريقة بالنسبة له. فكان الموت أو الاسترقاق في كثير من الأوقات مصير الأسرى. وكانت الثروة و/ أو المركز في بعض الأحيان يستخدمان كفدية بالطبع. وفي التحليل الأخير كان القيد الوحيد على الوحشية في معاملة الأسرى هو المعاملة بالمثل. فالآسرون كانوا مقيدين باحتمال قيام العدوبانتقام من قومهم إذا وقعوا في الأسر.

وهكذا فقد تمّ تطوير مدونة سلوك عبر عملية المعاملة بالمثل، وذلك على أساس محلي ومحدد، أي أنه كانت تجري اتفاقات بين متحاربين معينين في حروب معيّنة فيما يتّصل بمعاملة

الأسرى. وفي ١٧٥٨ اقترح المحامي الفرنسي فاتل (Vatell) حدّا أدنى للمعاملة "... حالما يضع عدوك سلاحه ويسلّم لك جسده فإنه لا يعود لك أي حق في التصرّف بحياته". وقد شهد القرنان اللاحقان محاولات لإقامة نظام أكثر إنسانية لمعاملة أسرى الحرب، وهي محاولات لها ما يوازيها في جوانب أخرى من قوانين الحرب.

وقد أظهرت أحداث الحرب العالمية الثانية، بشكل خاص ولكن غير حصري فيما يتّصل بالأسرى المحتجزين لدى اليابان، أن النظام يحتاج إلى المزيد من التفصيل. وكانت النتيجة اتفاقية جنيف المعنية بمعاملة أسرى الحرب. وقد جاءت في ١٤٣ مادة وكانت أكثر محاولة مفصلة لتحديد مدونة سلوك للسلطات التي تحتجز الأسرى. وتظل، حتى وقت كتابة هذا المؤلّف، التعبير المعاصر الرئيسي للقانون الدّولي حول هذه المسألة.

وفي الختام ينبغي ملاحظة مجالين في الجدل الدائر في الفترة قريبة العهد. الأول، مسألة إعادة الأسرى إلى أوطانهم. فقد أثارت الوقائع في كوريا في الخمسينيات وفي فيتنام في الستينيات وفي السبعينيات وفي الفوكلندز في ١٩٨٢ بعض الأسئلة بشأن إعادة الأسرى إلى أوطانهم. وهذه الأسئلة تتعلّق بشكل خاص بتضارب المصالح بين دولة تريد أن يتم إرجاع أسراها إلى أوطانهم وبين الأسرى غير الراغبين في العودة. وأثارت الفوكلندز قضايا أطراف ثالثة ترغب في أن يتم احتجاز الأسرى بصفتهم مخالفين للقانون حين يكون من المحتمل أن تمكنهم عودتهم إلى أوطانهم من الهروب من العدالة. والخلاصة فإن إعادة الأسرى صحيحي الأجسام على وجه السرعة قد لا تكون خالية من الغموض كما توحي بذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

والمجال الثاني للخلاف يتعلّق بحرب العصابات المتزايدة فضلا عن حالات العصيان وعمليات الأنصار سواء في دعم الأساليب التقليدية أوبدلا منها. فهذه العمليات هي، تعريفا، غير نظامية وغير تقليدية. لذا فإنها تثير أسئلة حول ما يجب أن تكون عليه أنسب المعاملة لأفراد هذه القوات الذين يتمّ أسرهم أثناء العمليات القتالية. ولقد كان الاتجاه منذ مجيء حرب العصابات بوصفها نمطا معترفا به أن لا تشمل الحماية المتوفّرة لأسرى الحرب من يقعون في الأسر في حرب العصابات. ويمكن تبرير العودة إلى أساليب أقل تحضرا بالنسبة لهذه الفئة من الأسرى استنادا إلى عدد من الأسباب. أولا، فأفراد العصابات كثيرا ما يلجأون إلى الخداع والإخفاء. والخلاصة: إنهم لا يحملون السلاح علنا. ثانيا، فإن رجال العصابات أنفسهم لا

يتقيّدون بالقواعد المتعلّقة بالمعاملة الإنسانية للأسرى. ثالثا، إن رجال العصابات لا يرتدون زيا معروفا. وبما أن المتمرّدين غير النظاميين هم عادة حملة لواء أيديولوجية ثورية فمن غير المحتمل أن تتمكن الأطراف الفاعلة من الدّول وسلطاتها من تضمين هذا النوع من الحروب تحت مظلّة الاتجاهات "المتحضرة" المشار إليها آنفا. وبهذا المعنى يستفاد من ذلك أن نوعا لا يستهان به من العنف داخل الدّول لن يكون خاضعا لتلك القواعد فيما يتّصل بمعاملة الأسرى.

الانتشار Proliferation

يقترن الانتشار عادة، بوصفه عملية بين الفاعلين في العلاقات الدّولية، بأسلحة الدّمار الشامل وتكنولوجيات الصّواريخ البالستية. وبصفته هدفا للسياسة، يشار عادة إلى منع أو وقف الانتشار على أنه الحيلولة دون الانتشار (non - proliferation). وقد ركّزت دينامية العملية/ السياسة تلك، تقليديا، على الأسلحة النووية، لكن التوفّر واسع النطاق لقدرة التهديد بالحرب الكيماوية والبيولوجية قد وسعت نطاق الأجندة، لا سيّما منذ حرب الخليج. وإنّ ما يحرّك الانتشار، بوصفه عملية، هو التكنولوجيا لكنّه يستوحي إلهامه من السياسة، وتركّز الجهود التي تستهدف وقف أو عكس هذه الاتجاهات، دائما، على إيجاد أنظمة حول معايير وإجراءات متفق عليها. وتكون ثنائية الذين يملكون والذين لا يملكون ضمنية في العملية وكثيرا ما تكون صريحة في رسم السياسة. فيطلب من الفاعلين التوقيع على اتفاقات تنطوي على حرمان الذّات في حين يحتفظ آخرون بقدرات قائمة استنادا إلى الحجّة المثيرة للجدل والتي مفادها أن "أسلحتنا" موجودة بأيد "أمينة".

الدّعاية Propaganda

هي أداة من أدوات السياسة. وهي متوفّرة من حيث الأساس لأيّ فاعل يملك وسائل الترويج لها ونشرها. وهي محاولة مقصودة لإقناع الناس، أفرادا أو جماعات، بقبول تعريف معيّن للوضع من خلال التحكم ببعض .العوامل غير العقلانية في شخصيتهم أو في بيئتهم الاجتماعية، ويكون الأثر الناجم عن هذه المحاولة تغيير السلوك وقولبته باتجاه معين مرغوب به.

لقد ساعدت التكنولوجيا القائمين على الدّعاية مساعدة كبيرة. فتطور الطباعة التي أتاحت للقائمين بالدّعاية استعمال الورق والنشرات والكتيبات والكتب، كانت في المقام الأول. وقد مكّن

تطور الرّاديوفي القرن العشرين القائمين بالدّعاية من بثّ أصوات فعلية، بما في ذلك الكلمة المنطوقة، عبر حدود الدّول و "استهداف" كامل السكان. وكان النظام النازي الذي جاء إلى السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٢ من أوائل قيادات القرن العشرين التي أدركت أهمية إتاحة أجهزة استقبال الإذاعات على نطاق واسع بغية استهداف سكان معيّنين. وكان بث الصور عبر التلفاز تطورا آخر في البث منذ ١٩٤٥. وقد عزّز التلفاز أيضا دعاية الأفلام، وهي ذات أهمية متأصلة في المجتمعات المدينية.

ثمّة عدد من التقنيات والعوامل الكامنة في منهجية القائمين على الدّعاية. أولا، تعمل الدّعاية على تبسيط القضايا. وذلك لجعل الأشياء أقرب إلى الفهم، من جهة، لكنّها من خلال عملية التبسيط تستطيع تحقيق الرقابة والتشويه. ثانيا، يبدوالقائمون على الدّعاية أنهم يصدرون حكما ينطوي على "قرب ثقافي". تركّز الدّعاية على قضايا في البيئة الخارجية، حيث يكون للناس بعض الهويات: جغرافية أو ثقافية أو سياسية. ثالثا، يعمل القائمون على الدّعاية على الإثارة التي تخاطب الحواس. لذا فالدّعاية تثير العواطف أو تعمل على إزعاجها. وينطوي ذلك على عرض القضايا التي تضفي عليها طابعا شخصيا ودراميا وقوميا وغير معتدل في كثير من الأحيان. وتسود هذه الإثارة بشكل خاص أثناء أوضاع الصراع حين يكون التوتر عاليا على أي حال. وممّا يساعد القائمين على الدّعاية قدرتهم على التلاعب بالصور والأنواع المبسّطة المقولبة التي لدى الجمهور المستهدف عن الجماعات أو المجتمعات أو الأمم الأخرى. إن الصور والأنواع المبسطة المقولبة للجماعات الخارجية منتشرة ضمن الأنظمة الاجتماعية. وتميل إلى المبالغة في التبسيط من حيث المحتوى ولا تنقاد إلى التغيير استجابة للتغييرات في البيئة العملية. وهذه الأنماط المبسطة المقولبة، الموجودة في جميع الفئات الاجتماعية، تنقاد إلى ما تؤثّر به الدّعاية فيها.

والمثال الكلاسيكي على ذلك النوع من الإثارة المشار إليه آنفا هي "قصّة الوحشية" حيث يتمّ التلاعب بالجمهور المستهدف بحيث يتمّ تصوير المسؤولين عن الحادثة على أنهم جماعة مجرّدون من المشاعر الإنسانية. وممّا يسهّل ذلك وجود توتّر وعداء سابق بين الجماعات – ممّا يتوقّع وجوده أثناء الحرب. ويمكن تعريف العمل الوحشي بأنه سلوك ينتهك الأعراف إلى درجة تثير الصدمة وتبعث الفزع بالمشاهدين أو المستمعين. والمتطلّب الأول بالنسبة للقائمين على الدّعاية هو إقناع الجمهور بأن العمل الوحشي قد تم ارتكابه. ومما يساعد على ذلك كثيرا وجود

شهود مستقلين لتأكيد الحادثة. وبعد ذلك يتعيّن على القائمين على الدّعاية عرض العمل الوحشي بطريقة تثير القلق والإدانة لدى الجمهور المستهدف. وكلّما كان إظهار الضحايا بأنهم عاجزون عن الدّفاع عن أنفسهم وليست لهم أهمية عسكرية أو سياسية كلما أصبحت مهمة القائمين بالدّعاية أسهل تحقيقا. وإذا ظهر العمل الوحشي بأن له دوافع عرقية أو إذا ظهرت مجموعة كاملة من الناس بأنهم ضحايا عشوائيون – مثلا، جميع سكان قرية من القرى – فإن العمل الوحشي سيبدوأكثر سوءا. وإذا تعرّض الضحايا إلى معاملات مهينة أخرى قبل الموت – مثل الاغتصاب – فإن الشعور بالغضب قد يكون أكبر.

ويغلب أن تكون الدّعاية أكثر فعالية إذا كان القائمون على الدّعاية المصدر الوحيد أو الرئيسي للمعلومات المتوفرة للجمهور المعين المستهدف. وتكون الدّعاية أبلغ أثرا حين تتوجّه إلى سكان يشتركون في مواقفهم، جزئيا على الأقل، مع القائمين على الدّعاية. فتأكيد المواقف الموجودة والمعتقدات السائدة أسهل من تحقيق تغييرات جذرية. وتكون الدّعاية أكثر فعالية إذا أمكن توجيهها بوساطة اجتماعية، مثل الأسرة أو المدرسة اللتين بوسعهما تعزيز الرسالة وتوفير قالب اجتماعي ثقافي يدعم الدّعاية. وتوجد دلائل كثيرة على أن الناس أكثر عرضة للمؤثرات حين يكونون ضمن الجماهير أو التجمعات السياسية، الخ. ففي هذه الظروف يبدوأن التلاعب بالجانب غير العقلاني من الشخصية، وهو جوهر محاولة التأثير في الدّعاية، يبدوأنه يحظى بالمساعدة.

الحمائية Protectionism

هي استخدام عوائق تعريفية وغير تعريفية، مثل الكوتات (الحصص) بغية "حماية" سوق يمكن بخلاف ذلك أن يكون شديد التأثر بالواردات. كانت التعريفات، تقليديا، أدوات الحمائية الأكثر استعمالا على النطاق الواسع، لكن العوائق غير التعريفية أصبحت مؤخّرا تفضّل بشكل متزايد منذ تأسيس الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الغات). يمكن اتخاذ التدابير الحمائية من قبل الدّول التي تتصرّف إفراديا، أو بالتضافر، كما في كتلة تجارية، أو في نظام سوق مشتركة. لذا فقد أصبح الاقتصاديون السياسيون يعتبرون أن الدّول وزعماءها يواجهون الاختيار بين التجارة الحرّة والحمائية. وقد جاءت الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية مؤيدة للخيار الأول. فلقد كانت التجارة الحرة الكاملة، في واقع الأمر، تعدّ "نوعا مثاليا" اقتربت منه السياسات الفعلية

للدّول بدرجات متفاوتة. وقد أشار مؤخّرا منظّرواستقرار الهيمنة إلى التلازم الإيجابي بين التجارة الحرّة، أو الأكثر حرية، ووجود فاعل مهيمن في النظام يكون مستعدّا وقادرا على وضع قواعد أساسية تؤدّي إلى هذا الوضع. لذا فإن غياب مثل هذا الفاعل يؤدّي إلى نمو المشاعر والسياسات الحمائية.

يدعوإلى الحمائية المفكّرون الذين يؤيّدون المقاربات المركنتلية الجديدة للاقتصاد السياسي. فهذا التقليد، شأنه شأن المقاربة المركنتلية السابقة، أيد مقاربة متمحورة حول الدّولة إزاء مجال قضايا مثل التجارة والمدفوعات. لذا فمن المناسب جدا لزعماء الدّول التفكير والتصرّف من هذه المنطلقات التي تنظر إلى الذات. ويجادل الليبراليون بأنه إذا تصرّف جميع الفاعلين في النظام بطريقة "إفقار جاري" المذكورة فعندئذ سوف يخسر الجميع، لأن التدابير الحمائية في دولة ما سوف تفقد قيمتها جراء تدابير المعاملة بالمثل في دولة أخرى.

تعدّ الحمائية في السياسة العالمية المعاصرة سياسة مفضّلة لدى زعماء العالم الثالث. يجادل هؤلاء الزعماء بأن تلك الدّول تواجه نظاما تجاريا يعمل لمصلحة الدّول الصناعية المتقدّمة المتوطّدة. فمن دون تدابير تعويضية موازية تجد صعوبة في إصلاح ميزان الضرر. إن تطبيق برامج مثل نظام الأفضليات المعمّم يعني الاعتراف بهذا الضرر الهيكلي ويدلّ على الاستعداد لتعديل الأرثونكسية الليبرالية إزاء ما يسمّى الليبرالية "التعويضية" أو "الكينيزية" (Keynesian).

كما أنه يغلب أن يكون ضغط الحمائية قويا في تلك الدّول التي تستطيع فيها جماعات المصالح ذات الأهمية والنفوذ أن تضغط من أجل تلبية احتياجاتها الخاصّة من خلال اتباع سياسة حمائية. وتبرهن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي على أن الجماعة المنظّمة تنظيما جيدا يمكن أن تضغط دفاعا عن مصالحها.

البروتوكول Protocol

مصطلح يقترن بالدّبلوماسية وينطوي على معان عدة. فقد يشير إلى مشروع وثيقة أو معاهدة دبلوماسية أو قد يشير إلى سجل اتفاق بين الدّول أقل رسمية من المعاهدة أو الاتفاقية. فالاتفاق الذي تم توقيعه في جنيف عام ١٩٢٠ لتأسيس محكمة عدل دائمة دولية وصف بأنه "بروتوكول". وفي الاستعمال الحديث يطلق هذا المصطلح بشكل عام على الأتيكيت (آداب

المعاملة والتشريفات) الدّبلوماسي (ومع أن الدّبلوماسي الشهير هارولد نيكولسون (Harold Nicolson) (١٩٥٠) يجادل بأن المصطلح الصحيح بهذا المعنى الثاني هو "protocole" بمعنى "الشكل الصحيح للتصرّف" أو "التشريفات".) ويتمثل جانب هام للبروتوكول في المرتبة أو الأسبقية حيث إن مسائل الهيبة والمقام والشرف كانت دائما ذات أهمية مركزية في الاتصالات الدّبلوماسية. وقد تمّ في مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ وضع أربع مراتب دبلوماسية وتمّ بعد ذلك اتّباعها رسميا في النظام الدّبلوماسي الأوروبي. وهذه الهرمية في المراتب هي: (آ) السفراء والمبعوثون الباباويون؛ (ب) المبعوثون فوق العادة والوزراء مطلقو الصلاحيات؛ (حـ) الوزراء المقيمون؛ (د) القائمون بالأعمال (charges d'affaires). وقد تم في مؤتمر اكس لا شابيل (Aix - la - Chapelle) في ١٨١٨ الاتفاق على أنه من بين الدّبلوماسيين من المرتبة نفسها فإن الأسبقية تتحدّد استنادا إلى مدة الخدمة في المكان المبعوث إليه وليس استنادا إلى قوة أو أهمية الحكومة التي يمثلها الدّبلوماسي. فعميد السلك الدّبلوماسي، بصرف النظر عن الدّولة التي ينتسب إليها، يتقدم المواكب التشريفية. ويشمل البروتوكول بهذا المعنى الأوسع المسائل الإجرائية واللغة الدّبلوماسية والجوانب الرسمية لعملية المفاوضة. ومع أن التطورات الحديثة في الدّبلوماسية تميل إلى تجاوز المجاملات التقليدية فإنه لا يزال يلعب دورا هاما في الاتصالات بين الدّول.

الحرب المتطاولة Protracted war

لهذا المصطلح معنيان. فأي حرب تقريبا يمكن أن تستطيل إذا حدث جمود أو مأزق بين الأطراف. وبهذا المعنى فهي على عكس الحرب الخاطفة (blitzkrieg).غير أن لهذا المصطلح معنى ثانيا للدّلالة على استراتيجية مقصودة. فبهذا المعنى لا تكون الاستطالة ناتجة عن جمود أو مأزق ناجم عن تناظر القوى بل عن جمود ينشأ عن تدنّي القوات. فهي تقترب بهذا المعنى من حالة حرب العصابات. وفي الواقع فإن تعمّد إطالة العنف من جانب رجال العصابات الأضعف قوة أو من قبل القوات المتمرّدة يعد ردّا مألوفا. فضعف القوات المتمرّدة يدفعهم إلى اللجوء إلى مقاربة غير مباشرة يتم فيها الاعتماد على الوقت بدلا من المكان ومناوشة قوات النظام القائم وحرمانهم من فرصة الاشتباك الحاسم، ممّا يضعف من قوتهم المعنوية، وإنهاكهم ماديّا إلى ما

هنالك. وجوهر الحرب المتطاولة يتلخّص في القول المأثور الذي مفاده أن رجل العصابات ينتصر إذا لم يخسر: أمّا القوات النظامية فإنها تخسر إن لم تنتصر.

إن أهم وصف لأهمية الإطالة في حرب العصابات هو وصف ماوتسي تونغ في كتاباته عن التجربة الصينية للحرب الشعبية. فقد جادل بأن الشيوعيين الصينيين في نضالهم ضدّ خصومهم حولوا الضرورة إلى ميزة من خلال تنظيم المقاومة في أقصى المناطق الريفية، متجنبين الاشتباكات التي تنطوي على احتمالات الحسم، "محرّرين" المناطق من سيطرة خصومهم وتطويق المناطق المدينية تدريجيا من الخارج؛ وكل ذلك توقعا منهم بأن تظهر التناقضات والانشقاقات في صفوف المعارضة حين ترى أنها تواجه حملة طويلة الأمد. ومما لا شك فيه أنه يمكن لقوة متمرّدة، من خلال استخدام هذه الأساليب بمهارة وتصميم، أن تربط وتعرقل قوة نظامية تقليدية تبلغ أضعاف أعدادها لفترة متوسطة من الزمن. وقد رأى ماوبنفسه تغير ميزان القوى بين القائمين على الحكم والمتمردين تدريجيا مع الزمن إلى أن تمكن المتمرّدون من اتخاذ موقف الهجوم، على نطاق واسع، ضدّ قوات النظام القائم. لذا من الأهمية بمكان من أجل الفهم التام للحرب المتطاولة إدراك أنها أداة دينامية مرنة بحيث إنها إذا كانت فعالة فإنها تؤدّي في خاتمة المطاف إلى إلحاق الهزيمة بقوات النظام القائم والإطاحة بذلك النظام. فهي جزء من الوسائل المتّبعة لتحقيق التغيير الثوري.

فالحرب المتطاولة تنشأ من وضع تمّ تعريفه بأنه "صراع غير متكافئ" (انظر Mack, 1975). وقد استخدمها رجال الدّولة والاستراتيجيون على نطاق واسع منذ الثورة الصينية ويتعيّن على دراسة تطبيقاتها المتعدّدة – الناجحة وغير الناجحة – أن تشمل حالات فيتنام بعد ١٩٥٩، والملايووالجزائر وكوبا، وحالات أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء.

الرأي العام Public opinion

هو متحوّل أساسي في البيئة المحلّية أو الدّاخلية للفاعلين من الدّول، لا سيما أولئك الذين لهم التزام بقيمة متأصلة بالدّيمقراطية التعدّدية. وبصرف النظر عن هذه المعايير الدّيمقراطية توجد دلائل تجريبية (empirical) كثيرة لتأكيد الرأي الذي مفاده أنه حتى في تلك الأنظمة التي تنطوي على المشاركة في الحكم، لا يشترك جمهور السكان، الذين يتم وضع السياسة باسمهم، مشاركة نشطة في العملية بأي طريقة نظامية وروتينية. ففي مجال رسم السياسة الخارجية فإن

أكثرية السكان تستبعد من ممارسة أي تأثير فعال أو ذي بال. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى أنهم لا يعرفون ما يكفي عن مجريات الأمور ومتى تحدث، لكي يكون لهم أي تأثير.

ثمة عدد من الأسباب الظرفية لعدم توفّر المعلومات وبالتالي لعدم وجود النفوذ. أولا، تعتبر السياسة الخارجية على نطاق واسع، في جميع الأنظمة السياسية، أنها مجال لسيطرة السلطة التنفيذية. وكانت السياسة الخارجية أوإدارة شؤون الدّولة تعتبر، تقليديا، امتيازا للحكام منذ استهلال نظام الدّولة. ورغم محاولات أصحاب المذهب المثالي في القرن العشرين الرّامية إلى جعل العملية ديمقراطية، فإن هذا التقليد ذا النفوذ الراسخ لا يزال يلعب دورا هاما في النظام المعاصر. بل إن هذه النزعة التنفيذية تتعزّز في بعض الدّول جرّاء مقدار السرية والتكتم اللذين يحيطان برسم السياسة. ثانيا، يجب الاعتراف بأن كثيرا من قرارات السياسة الخارجية، لا سيّما في ميدان السياسة الدنيا، تتخذ استنادا إلى معرفة متخصّصة نوعا ما وغير متوفّرة لعامة الجمهور وقد لا تثير اهتمامهم حتى لوكانت متوفّرة. ثالثا، إن بعض قرارات السياسة الخارجية تتّصف بأنها ردود أفعال. فالزمن قد تكون له أهمية حاسمة وقد يقتضي الأمر اتخاذ قرارات على وجه السرعة والاقتصار على حد أدنى من المشاورات. رابعا، إن الاتجاه السائد في كثير من الدّيمقراطيات بأن تتم معالجة قضايا السياسة الخارجية من منظور مؤيّد من الحزبيين يعني أن التعريف المألوف للوضع الذي تطرحه السياسة الحزبية غير متوفر. ففي جميع الأنظمة لا تتوفر لجمهور الناخبين المعلومات الكافية ليكوّنوا مواقف مستنيرة، ومن ثم استبقاؤها بشأن قضايا السياسة الخارجية. وكثيرا ما تساهم وسائل الإعلام في هذا الجهل النسبي جرّاء تقليص تغطيتها للشؤون الخارجية، أو من خلال عرض القضايا بشكل شديد التبسيط.

لذا يمكن الاستنتاج بان الرأي العام يميل إلى أن يكون مهيكلا بطريقة هرمية حيث يتوسّط الجمهور الواعي بين عامة الجمهور والنخبة صانعة القرار، لذا يتّضح وجود نمطين للاتصالات فيما يخصّ الرأي العام. الأول، يوجد اتصال أفقي ضمن النخبة وبين النخبة والجمهور المستنير. الثاني، يوجد اتصال رأسي بين الزعامة وعامة الشعب. فالبيروقراطيون في جماعات النخبة والمصالح أو جماعات اللوبي (lobby groups) ضمن الجمهور المستنير تكون لديهم قنوات منتظمة وروتينية للاتصالات. ويمكن المحافظة على نمط الاتصال التوافقي هذا شريطة عدم وجود انقسامات هامة ضمن النخبة. أمّا، من جهة أخرى، إذا ظهر انقسام كبير

ضمن هذه البنية فعندئذ يمكن تعبئة عامة الجمهور لدعم واحد أو أكثر من الأحزاب والزمر ضمن النخبة.

تبيّن المناقشة آنفة الذكر أنه من غير الضروري أن يبقى عامّة الجمهور سلبيين إزاء مسائل السياسة الخارجية. والمرجح أن يعبأ عامة الجمهور حين يحدث انقسام داخل نخبة صنع القرار. ثانيا، إن فكرة السلبية غير المسعفة تناقضها نظرية المزاج. وهذا يثبت أن بوسع عامة الجمهور أن يمارس تأثيرا سلبيا ومقيدا جرّاء مزاجهم السائد وأن يضع حدودا لا تستطيع الزعامة تجاوزها بسهولة.



Q

التحالف الرباعي Quadruple Alliance

انظر holy alliance (التحالف المقدس)

المهتز Quaker

انظر pacifism (السلامية)

الحجر الصحّي Quarantine

مصطلح يشير إلى الفصل أو العزل الإلزامي للناس أو الحيوانات أو النباتات أو البضائع الواردة من الخارج في الموانئ الجوية أو البحرية، ويكون ذلك لمدّة محدودة، وغايتها الحماية من انتشار مرض معد. حتى الحرب العالمية الأولى كان القانون الدّولي ينص على أن مدّة الحجر يجب أن تكون أربعين يوما على ظهر السفينة الراسية بعيدا عن السفن الأخرى في الميناء. وفي ١٩٢٦ و١٩٣٣ وبالنظر للسفر الجوي الجديد تم إدخال أنظمة جديدة في الاتفاقية الصحّية وتمّ تعديلها بمقتضى بروتوكول ١٩٤٦ واتفاقية التعاون في مجال الحجر الصحّي وحماية النباتات لعام ١٩٥٩. وقد نوّعت هذه الاتفاقيات الممارسة لتتضمّن مستشفيات عزل طويل المدى ومراكز مراقبة مؤقتة.

وقد استخدم هذا المصطلح أيضا بالمعنى المجازي كما في مبدأ الحجر الذي سمّي باسم رئيس الولايات المتحدة روزفلت لعام ١٩٣٧، حيث أعلن أنه يجب الحجر على الدّول الفاشية الحربية في أوروبا واليابان الإمبراطورية من قبل الأسرة الدّولية، لأن "الحرب وباء معد سواء أعلنت أو لم تعلن". وكثيرا ما توصف عملية فرض العقوبات الاقتصادية الإلزامية الشاملة من هذا المنطلق: انه يتعين على العالم الخارجي فرض عزلة شاملة على دولة مسيئة إلى أن يتمّ التخلّص من "الوباء المعدي" (مثل الفصل العنصري). وبهذا المعنى يستخدم هذا المصطلح للدّلالة على العقوبة وليس على الوقاية، وبالتالي فهو أقل دقّة من المقاطعة أو العزلة المفروضة. وأصبح لهذا المصطلح معنى جديد في ١٩٦٢ حين فرضت حكومة الولايات المتحدة في رئاسة كينيدي حجرا بحريا حول جزيرة كوبا باعتبار ذلك إجراء قسريا مقصودا خلال أزمة الصّواريخ في اكتوبر من ذلك العام. ويعلّق أحد الذين كتبوا سيرة كينيدي، شليسينغر (Schlesinger) (١٩٦٧) على القرار قائلا: "بما أن الحصار هو من الناحية الشكلية عمل حربي، فقد استقرّ

الرأي على تسميته حجرا (صفحة ٦٢٤). وتعد هذه الحيلة الأمريكية في التمييز أكثر الأمثلة التي يستشهد بها بشأن استخدام أداة الحجر.

أشباه الدّول Quasi - states

مصطلح استخدمه بول (Bull) وواطسون (Watson) في مؤلّفهما "The Expansion of International Society" (توسّع المجتمع الدّولي) (١٩٩٠). ويشير إلى دول آسيا وإفريقيا وجزر المحيط الهادئ المستعمرة سابقا، التي حقّقت، عبر عملية إزالة الاستعمار، وضع الدّولة شرعيا، لكنّها كانت تفتقر إلى كثير من المقومات الواقعية للدّولة. فهي تتوفّر فيها جميع الزخارف والصفات الرسمية للدّولة المستقلّة ذات السيادة – لا سيّما الحقوق والمسؤوليات المنبثقة عن العضوية الكاملة في الأسرة الدّولية – لكنّها مقصرة في "الإدارة السياسية والسلطة المؤسّساتية والقوة المنظّمة لحماية حقوق الإنسان أو توفير الرفاه الاجتماعي – الاقتصادي" (p. 21, Jackson) . وفي واقع الأمر فإن أشباه الدّول هي دول بالاسم فحسب؛ وهي قادرة على الاستمرار في البقاء رغم عدم كفايتها وعدم استقرارها وعدم شرعيتها بمقتضى القواعد العملية المتضمّنة في النظام الدّولي الجديد الذي تأسّس بعد ١٩٤٥. وهي محمية من ملاقاة المصير التقليدي للدّول الضعيفة المجزّأة – التدخّل الأجنبي – بمقتضى المعايير الدّولية الجديدة مثل مناهضة الاستعمار، وحق تقرير مصير الدّول المستعمرة سابقا والسيادة العرقية؛ والأفكار المضمونة من خلال انتشار قيم المساواة والدّيمقراطية. وبعبارة أخرى فهي تفلت من المأزق الأمني جرّاء وجود مجتمع دولي هو بمثابة "الحارس" يعزّز ثقافة التأهيل (للسيادة وما يلازمها من حقوق) وثقافة التبعية (الحماية والمساعدة) التي تمكّنها من الاستمرار في البقاء رغم تشوهاتها. وفي حين أن تلك الكيانات كان يتم إخضاعها، في الماضي، إذا استمرّت في البقاء على الإطلاق بعد النضال من أجل السلطة، في النظام الدّولي، فإنها اليوم تتمتع بالمساواة مع جميع الآخرين. ويرى جاكسون، أن أشباه الدّول وهياكلها الداعمة الخارجية – مما يعني نسخة الجماعات الدّولية من "برامج العمل الإيجابي" – تعكس مبدأ جديدا لـــ "السيادة السلبية" التي تم إيجادها خصّيصا من أجل استقلال العالم الثالث. فالمجتمع الدّولي بعد الاستعمار قد وفّر لهذه الكيانات الجديدة ملاذا يحميها من ميزان القوى القاسي وقواعد المساعدة الذّاتية المقترنة بالمعايير التقليدية لإقامة الدّول وبقائها.

لقد أبرز روبرت كابلان (Robert Kaplan) أن العواقب الشديدة لعدم قابلية البقاء الاقتصادي والتشرذم الاجتماعي/ الاثني وإساءات استخدام حقوق الإنسان في مقاله الشهير "الفوضى القادمة" (١٩٩٤). فهو يرى أن أشباه الدّول المذكورة تصبح في كثير من الأحيان دولا فاشلة. وفي مرحلة فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت القاعدة المحورية التي تدعم أشباه الدّول، قاعدة عدم التدخّل، أصبحت في خطر. فازدياد الاهتمام بحقوق الإنسان والاتجاه نحو الحكم الصالح وازدياد شعبية فكرة التدخّل لدوافع إنسانية فضلا عن مجرد إعياء المانحين قد تفيد في تقييد المساحة السياسية التي تتمتع بها أشباه الدّول ولكن ما دامت قيم الاستعمار السابق المتعلّقة بتقرير المصير والمساواة في السيادة تعتبر "معايير أساسية" في العلاقات الدّولية الوستفالية، فإن هذه الكيانات ستظلّ سمة ثابتة للمشهد الدّولي.

خائن الوطن Quisling

مرادف للتعاون مع قوة الاحتلال ويعود إلى اسم رئيس الوزراء النرويجي، فيدكون كويسلنينغ (Vidkun Quisling) (١٨٨٧ – ١٩٤٥) نتيجة إذعانه وتعاونه النشط مع ألمانيا النازية. وقد أصبحت هذه الكلمة بسرعة جزءا من مفردات العلاقات الدّولية. وفي ١٩٤٦، على سبيل المثال، اعترف قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بـــ "ضرورة التمييز الواضح بين اللاجئين الحقيقيين والأشخاص المشرّدين، من جهة، ومجرمي الحرب وبائعي أوطانهم والخونة، من جهة أخرى." وفي بعض الأحيان يستعمل مصطلح فيشي (Vichy) أيضا في هذا الصدد، وهي كلمة مشتقّة من اسم منتجع فرنسي كان من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٤ مقر حكومة المارشال بيتان (Marshal Petain) المتعاونة مع النازيين.

الحصّة Quota

عائق غير تعريفي يتعلّق بالتقييد الكمّي للتجارة. ويعمل على أساس وضع حدود مادية لا يمكن للواردات تجاوزها ويتمّ تنفيذها من قبل السلطات المركزية للطرف الفاعل المعني – الذي قد يكون دولة، اتحادا جمركيا، سوقا مشتركة، إلى ما هنالك. والحصص شديدة الحمائية لأنها، خلافا للتعريفات، تعمل على إزالة البضائع من السوق كلّيا وتفسح المجال للمنتجات المفضلة – إذا كانت متوفّرة. وفي الحالات القصوى يمكن استخدامها كسلاح في السيطرة الاقتصادية فيما يسمّى "اقتصاد الحصار". أي في نظام اقتصادي يدار وفق خطوط دفاعية مطلقة. يتمّ في بعض

الأحيان فرض اقتصادات الحصار على الدّول في ظروف الحرب. وعلاوة على ذلك يمكن استخدامها عمدا كأهداف مختارة من قبل دول لها توجّه انعزالي. فحالة حرب داخلية أو ثورة قد تولّد حتما اقتصاد الحصار.

يقول بولدوين (Baldwin) (١٩٨٥) إن الحصص أدوات مقبولة لسياسة الدّولة الاقتصادية، مثلا، كحزمة من العقوبات الاقتصادية. ثم إن دعم تلك التدابير القسرية قد يأتي من مصالح اقتصادية مستثمرة ضمن كيان الطرف الفاعل الذي يستفيد من ذلك الفرض، شاء أم أبى. إن الكوتات أدوات في السياسة تفضلها المصالح الزراعية بشكل خاص ويمكن استخدامها لمكافحة سياسات الإغراق المتوقعة من فاعل آخر. كما أنها تستخدم على نطاق واسع للتحكم بحالات العجز في المدفوعات. ولكنها لسوء الحظ قد تولّد ردود فعل انتقامية وتؤدّي إلى مجرّد لجم الطلب على البضائع والخدمات التي تتدلق عندما يتم إلغاؤها.

وقد تضمّن الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الغات) حظرا عاما على قيود الكوتات لكنه استثنى الدّول الموقعة التي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات. وتمثّل الكوتات قيودا على التجارة الحرة. لذا فإن موقف الغات من هذه القضية منسجم كل الانسجام مع منطلقاتها الاقتصادية الليبرالية. ولم تكن الغات المنظّمة الحكومية الدّولية الوحيدة التي واجهت قضية الكوتات في نظام ما بعد ١٩٤٥. فقد عملت كل من منظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبية والجماعة الأوروبية على تحرير التجارة بين الدّول الأعضاء. ومن جهة أخرى فإن نمو مثل هذه الكتل التجارية والأسواق المشتركة قد أدّى إلى استخدام نظام الحصص ضدّ أطراف ثالثة خارج النظام.

R

الإشعاع Radiation

أكثر أشكال الإشعاع شيوعا هو الإشعاع الكهرطيسي: والأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية والإشعاع الكوني هي مثال على ذلك. يحدث الإشعاع بشكل طبيعي على الأرض وفي الفضاء الخارجي. ولطبقة الأوزون في الستراتوسفير (الجزء الأعلى من الغلاف الجوي) وظيفة حماية الأرض من الإشعاع الضّار للشمس. ويشكّل الآن الاستنزاف الحديث لطبقة الأوزون بسبب التلوّث الصادر عن الكلوروفلورات الكربونية chlorofluoro - carbons (CFCs)، بندا رئيسيا في أجندة العلاقات الدّولية. وقد أبرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة استنزاف الأوزون في عام ١٩٧٦ كقضية أساسية في سياسة البيئة. وبعد ذلك أدّت محاولات تأسيس نظام إلى ضمان إلغاء استخدام الكلوروفلورات الكربونية CFCs على مراحل في ثمانينيات القرن العشرين، إلى اتفاقية فيينا عام ١٩٨٥ وإلى بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧.

ويظهر مثال استنزاف الأوزون أن أكثر آثار الإشعاع ضررا تنتج عن الأنشطة التي يقوم بها البشر. وقد زادت ثورة الفيزياء النووية في القرن العشرين من هذه العمليات بشكل كبير. ويهدّد التعرّض للإشعاع الناتج عن الحوادث النووية وتجارب الأسلحة النووية وإمكانية استخدام هذه الأسلحة في حال الحرب، بتلوث كوكب الأرض على نطاق يجده البعض غير مقبول. وقد كانت أنشطة الدّول الرّائدة في مواجهات الحرب الباردة السبب الأساسي لهذه الحالة من العلاقات. وقد شجع التأثير الإشعاعي الضار لتجارب الأسلحة على إبرام اتفاقية المنع الجزئي للتجارب، لكن الرأي العلمي يشكك في قدرة الاختبارات التي تجري تحت الأرض على إزالة آثار الإشعاع كلّيا. أما الاستعمال المقصود للأسلحة النووية في النزاع فسيكون له أسوأ الأثر. إن الانفجار الفعلي للقنبلة الذرّية أو الهيدروجينية ينتج إشعاعا فوريا. وقد يؤدّي التعرض للإشعاع أو الغبار الذري المتساقط على المدى الطويل إلى تحرير نظائر مشعة isotopes قد يستمر إشعاعها لقرون أو حتى لآلاف السنين. ويعرف هذا المقياس الزمني للإشعاع "بنصف عمر" (half - life) النظائر المشعة وهو مقياس الزمن الذي تستغرقه المادة لنشر نصف طاقتها. ولبعض النظائر المشعّة المستعملة في إنتاج الأسلحة النووية مثل البلوتونيوم، أنصاف – أعمار طويلة جدا.

سبب وجود الدّولة Raison d'etat

إن لهذا المبدأ صلة وطيدة بالواقعية السياسية (realism) وسياسة القوى (Power politics) والسياسة الواقعية (real politik)، وهو يهتم بسلطة الدّولة ومركزيتها. ويؤكّد هذا المبدأ على أن مسألة الضرورة تطغى على الاعتبارات الأخلاقية العادية؛ وعلى أنه في حال تعرّض سلامة الدّولة للخطر فيتمّ إخضاع كل الاعتبارات الأخرى لمصالحها. وبهذا المعنى فإنه مرتبط عضويا بفكرة المصلحة القومية ونزعتها الطبيعية هي باتجاه الحسابات النفعية لمصلحة الدّولة. وقد ورد أول استخدام لهذا المصطلح حسب دراسة فريدريك ميانك (Friedrick Meinecke) (١٩٥٧) للفكرة، في أعمال كبير الأساقفة جيوفاني ديلا كاسا (Giovanni della Casa) عام ١٥٤٧، حيث تمّ التعبير عنها بعبارة "ragion di stato"، لكن ماكيافيللي (Machiavelli) هو الذي طور أول عرض حديث للفكرة في كتابيه "الأمير" (The Prince) و "المقالات" (Discourses). وكان افتراض ماكيافيللي المركزي أنه يجب إخضاع أي قيمة أخرى لمصلحة بقاء الدّولة. على سبيل المثال في المقالات الثالثة، نجده يوضّح جوهر الفكرة كما يلي:

"حين تتعرّض سلامة أرض الآباء للخطر يجب أن لا تكون هنالك أي مسألة في التفكير فيما إذا كان الشيء عادلا أو غير عادل، إنسانيا أو قاسيا، يستحق المديح أو العار. فيجب على المرء إغفال أي اعتبار آخر، وأن يتّخذ من الإجراءات ما يؤدّي إلى تأمين سلامة البلد وحريته"

وهو في عالم السياسة العملية، وهذا تمييز لها عن فلسفة السياسية (بافتراض إمكانية وجود تمييز كهذا في هذه الحالة حيث إنه من الواضح أن "الممارسة قد أنتجت "النظرية")، مقترن بشكل خاص بسياسة الكاردينال ريشيليو(Richelieu) في فرنسا القرن السابع عشر. وعلى الصعيد المحلّي لقد برر فرض السلطة المركزية على المصالح المحلّية القوية، وفي مجال السياسة الخارجية سمح لفرنسا بتكوين حلف ضدّ أسرة الهابسبرغ (Habsburgs) الذين تشترك معهم بقراءة دينية – أيديولوجية، عوضا عن التحالف معهم. ووصل في مظهره المنفعي إلى أكمل تعبير له في سياسة بسمارك (Bismark) التوسّعية (هذا بالرغم من كون التميزيين "سبب وجود الدّول" (raison d'etat) والسياسة الواقعية (realpolitik) ضبابيا نوعا ما).

وعدا الحساب العقلاني للمصالح في خدمة الدّولة، لدى إلقاء نظرة محددة إلى صيغة الوسائل – الغايات نرى أن فكرة سبب وجود الدّولة يمكن أن تحوى بعدا أخلاقيا فضلا عن الحساب العقلاني للمصالح. وإذا اعتبرت الغاية التي توجه السياسات بحد ذاتها غاية أخلاقية

(الحفاظ على بقاء الوطن مثلا) فيمكن حينئذ للتوتر القائم بين الأخلاقيات العامة والخاصّة التي أضعفت المبدأ في أعين الليبرالية الحديثة أن يختفي، في هذه الحالة يصبح سبب وجود الدّولة مرتبطا بوجود الله أو المثل الأخلاقي الأعلى. مع ذلك، رغم أن "فعل ما هو صحيح" و "فعل ما يناسب المصلحة الخاصّة" قد يتطابقان لحسن الحظ في حالة معيّنة، كما أشار بعض المعلّقين، فإنه لا توجد وسيلة للتأكد من ذلك، كما أنه لا يتوفر نظام حماية داخلي ضد التوظيف غير الأخلاقي لهذه الحالة. لهذه الأسباب، إضافة إلى حقيقة نزوع مبدأ سبب وجود الدّولة إلى التحدّث بلغة فرنسية تشوبها لكنة ألمانية واضحة في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد جرى التشكيك في هذا المبدأ، على الأقل علنيا. غير أنه بما أن الدّولة لا تزال مركزية (على الرغم من أنها ليست بأي حال فريدة) في العلاقات الدّولية، فإنه لا يمكن صرف النظر كلّيا عن سبب وجود الدّولة أبدا.

شركة راند **RAND Corporation**

انظر think tanks (فرق الأبحاث)

قوة/ قوات التدخّل السريع **Rapid reaction force (s)**

نظرا لكونها نتاجا لذلك النوع من التفكير الذي يرى في التدخّل العسكري حلا للمشاكل السياسية، ينظر عادة إلى إمكانيات التدخّل السريع – كما يبدو من اسمها – على أنها القوات العسكرية التي تمتلك القدرة على الحركة السريعة، والتي ترسل في مهام لمواجهة أوضاع تشكّل تهديدا حقيقيا أو محتملا للمصالح الوطنية أو الإقليمية أو العالمية. غالبا ما تكون هذه الحالات صراعات عنيفة، أو حالات تهدّد بالعنف، وينظر إلى القوات في هذه الحالة على أنها رادع أو ضمان. وتعتبر القابلية الحركية مصدر قوة في هيكل كل القوى، لكنها في حالتنا هذه تحدّد صفتها الأساسية. ويجري التفريق عادة في الدراسات الاستراتيجية بين أسلوب عسكري هجومي وآخر دفاعي، وتتدرج قوات التدخّل السريع بشكل حاسم في نطاق الأسلوب الهجومي كقوات تدخّل، وقد تكون، بوصفها قوات تدخّل، مقدّمة لالتزامات أعمق، وكأطراف مراقبة قد تشرف على تسوية بين أطراف مختلفين وترمز إليها.

وقد شهد الفكر ذوالتوجّهات السياسية في الولايات المتحدة مؤخّرا إمكانيات للتدخّل السريع في ثلاثة سياقات محدّدة: بوصفها جزءا من هيكل قوة منظّمة حكومية دولية مثل قوات حفظ السلام التابعة للأممِ المتحدة، أو قوات التدخّل التابعة للناتو، بوصفها أساسية في توفير قدرة من أجل الصراعات غير الحادّة، وكمقدّمة أو دفاع متقدم في ما يسمى بالصراعات الإقليمية الرئيسية. وهذا يمثّل تكييف الفكر السابق في فترة الحرب الباردة حول "قوات الانتشار السريع"، ليلائم بيئة ما بعد الحرب الباردة. ويتضمّن الحدّ الأدنى من القواعد التي تسمح لقوة كهذه بالعمل: وجود فرق كافية مدرّبة ومجهّزة تجهيزا جيدا، ووجود إمكانيات نقل جوي وبحري، يتوفّر لها الدّعم السياسي من الفرقاء في "منطقة التدخّل"، وجود مركز واضح لاتخاذ القرارات السياسية تكون له أهداف محدّدة وممكنة بالإضافة إلى تفويض لتحقيق هذه الأهداف.

انظر UN reform (إصلاح الأمم المتحدة)

تقارب Rapprochement

مصطلح دبلوماسي ذوأصل فرنسي، ويعني تجديد العلاقات الطبيعية بعد فترة من الصراع أو عدم الانسجام. وهكذا يمكننا وصف العلاقات الصينية – الأمريكية بعد عام ١٩٧٩ بأنها تقارب.

انظر Detente (الانفراج)

المصادقة على اتفاقية Ratification

يستخدم هذا المصطلح عادة للدّلالة على آلية صنع الاتفاقيات. فالاتفاقية لا تكون صالحة أو ثابتة حتى تكتمل إجراءات المصادقة عليها. وتختلف هذه الآلية حسب المتطلّبات الدستورية للدّول الموقعة. ففي المملكة المتحدة تتمّ المصادقة من قبل التاج، أمّا في الولايات المتحدة فيقوم الرئيس بعقد الاتفاقيات، لكنه وفق شروط مبدأ "فصل السلطات" (separation - of - powers) لا يمكن المصادقة على هذه الاتفاقيات ما لم تقترن بموافقة أغلبية ثلثي الأصوات في مجلس الشيوخ. ويتمّ إقرار معظم الاتفاقيات حسب الأصول، ولكن تجلّى مثال هام على عدم الإقرار في عدم موافقة مجلس الشيوخ على ميثاق عصبة الأمم سنة ١٩١٩، وبذلك منعت الولايات المتحدة من المشاركة في تلك المنظّمة. وبما أن إبرام الاتفاقيات يعتبر أمرا حيويا لتطور القانون الدّولي وأنه يعتبر أحد الإنجازات العظيمة للدبلوماسية، فإن صكوك المصادقة تعتبر حاسمة. ولا

تدخل الاتفاقية حيّز التنفيذ حتى يتم تبادل هذه الصكوك أو إيداعها في مكان محدد. وقد شهد القرن العشرون تزايدا هائلا في الاتفاقيات الثنائية ومتعدّدة الأطراف (فالمملكة المتحدة والولايات المتحدة أطراف فيما يزيد على 10000 اتفاقية لكل منهما) والاتفاقيات المسجلة لدى الأمم المتحدة متضمّنة في أكثر من ألف مجلّد (انظر Adam Watson, 1982). لذلك فإنّ للمصادقة تأثيرا في إيجاد مجموعة من القواعد للأطراف المعنيين، وهي جزء من الديناميةالعامة للمجتمع الدّولي.

العقلانية Rationality

كثيرا ما تبرز الاعتبارات العقلانية في سياق دراسات العلاقات الدّولية خاصّة حين يؤثر مستوى تحليل صنع القرارات في الأوصاف والشروح. إن السؤال الذي مفاده "هل صانعو القرار عقلانيون؟" أساسي بالنسبة لهذه المقاربة. وفي الحقيقة قد يجادل الكثيرون بأن هذا السؤال يمثّل واحدا من التحدّيات الأساسية التي تواجه أي دراسة للسلوك البشري، مهما كانت المقاربة المستعملة.

واليوم تأخذ مناقشات العقلانية كنقطة بداية لها، النظرة المستقاة من علوم الاقتصاد وهي أنه يمكن تعريف العقلانية بأنها تحقيق أقصى قدر من المنفعة (utility maximization). وتقدّم هذه أحيانا على أنها الطريقة التي يجب أن تتّخذ فيها القرارات الفعّالة. ومن الواضح أن هذه الاشتراطات آمرة وتبقي السؤال التجريبي (empirical) مفتوحا حول ما إذا كانت الخيارات الفعالة تتّخذ في الحالات الواقعية. قد سعت نظرية اللعب (Game theory) بشكل خاص لأن تبني على سلسلة من التعميمات تستند إلى مقاربة تحقيق أقصى قدر من المنفعة المذكورة أعلاه. وهنا المقصود بأن "تكون عقلانيا" يعني اتباع مفهوم تحقيق أقصى قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر. إن فعل أي شيء آخر يعدّ غير عقلاني. عندما توسّع مقاربات نظرية اللعب لتشمل ألعابا ذات دوافع مختلفة mixed - motive games، فإن مسألة اشتراط العقلانية تصبح أكثر تعقيدا. وبصورة خاصّة تشتمل لعبة (معضلة السجين) الكلاسيكية على مفهومين عقلانيين. تحدّد العقلانية الفردية لكل لاعب وجهة الحركة الأكثر فائدة له في ظل الظروف القائمة، في حين تحدّد العقلانية الجماعية وجهة مسير كلا اللاعبين معا. و "المعضلة" الجوهرية في اللعبة تكمن في أنه إذا تصرّف اللاعبان على أساس العقلانية الجماعية فإن وضع كل منهما سيكون

أفضل من الفرد الذي قد يتصرّف بناء على العقلانية الفردية. إن أحد المتحولات الأساسية لحل المعضلة في هذه اللعبة يكمن في الدرجة التي يستطيع بها كل لاعب "الثقة" باللاعب الآخر، ولكن من الواضح أن مسائل الثقة والجدارة بالثقة تجعل التحليل الحالي يتجاوز نطاق مفهوم العقلانية. وإذا قادتنا كفاءة الاختيار كمعيار لتقييم العقلانية إلى مفارقات مثل تلك الموجودة في لعبة "معضلة السجين"، فإن هذه المقاربة لمسألة تحديد ما تنطوي عليه العقلانية قد تكون نعمة مشوبة.

وتؤخذ وجهة نظر بديلة من قبل أولئك الذين ينظرون إلى الطريقة التي يتوصّل فيها صنّاع القرار إلى تقديرات للخيارات التي عليهم اتّخاذها. وإذا كان بإمكان هؤلاء الأشخاص أو الجماعات أن يقوموا بتقدير أمثل لنتائج جميع الخيارات المتوفّرة للتصرّف فعندئذ يمكن القول إنهم يتصرّفون بعقلانية. ولقد هوجمت فكرة التقدير الأمثل هذه من قبل منظّري التنظيم مثل هيربرت سايمون (Herbert Simon) (١٩٦٥). وكبديل لفكرة التقدير الأمثل طور سايمون فكرة "العقلانية المقيدة" (bounded rationality) في حالات كهذه. وقد جادل بأن مشاكل صناعة القرار معقدة لدرجة أنه لا يمكن معالجة سوى عدد قليل من خصائص كل مشكلة في أي وقت معيّن. نجد أنه من الناحية السيكولوجية يحدّد صنّاع القرار المشكلة ويصوغونها ضمن إطار خاص بحيث يكون الحل الذي يتم إدراكه (إن وجد) مبنيا ضمن هذا الإطار.

بالإضافة إلى ذلك، جادل سايمون بأن صناع القرار قلّما يسعون وراء الحلول الأمثل. فهم لا يدرسون كل الخيارات وينتقون أفضلها؛ بدلا من ذلك يجدون وجهة مسير تناسب الأغراض الراهنة بشكل مرض. هذا ما سمّاه سايمون "الإرضاء" (satisficing) وقال إن هذا مقبول أكثر من فكرة تحقيق الحد الأقصى (maximization). ويعني تفكير سايمون عن العقلانية ضمنيا أن تعابير مثل "إيجاد أفضل سياسة ممكنة" لها معنى عملي ضئيل، لأن البحث عن بدائل هو دائما محدود ومتناه. إنه لمن المستحيل النظر في جميع البدائل، لذلك يسعى صانعوالقرار إلى النظر في المسألة الأكثر وضوحا والأسهل تناولا والأكثر إقناعا... الخ. وبطبيعة الحال، قد تظهر بدائل أخرى خلال مسيرة عملية القرارات، وقد تختفي البدائل التي كانت متصوّرة بالأصل.

ويبدوأن الاشتراطات الجريئة بشأن العقلانية في مجال الدّراسة محاطة بالقيود. وتتصدّع المقاربات الاستدلالية مثل "مضاعفة المنفعة الذّاتية" أمام الدّراسات الاستقرائية التجريبية التي

غالبا ما تبين بأنه لم يتم اتباع هذه المقتضيات في واقعة معيّنة. وتظهر لعبة مثل "معضلة السجين" أن مثل هذه المقاربات الاستدلالية قد لا تنتج حلولا ثابتة. وأي نقاش عن العقلانية يجب أن يأخذ في الاعتبار عامل إدراك الموضوع، إذا كان المطلوب أن يكون مناسبا من الناحية التجريبية (empirically)، وقد أظهرت دراسات سايمون مقدار ما يمكن أن يؤدّي إليه هذا المنظور من تعديلات.

مبدأ ريغان **Reagan Doctrine**

وهو مصطلح يستعمل لوصف السياسة الخارجية لإدارة ريغان من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. ولم يتم قط نشر هذا المبدأ كسلسلة متكاملة من المبادرات السياسية كما كان الحال في مبدأ ترومان أو مبدأ نيكسون، بل انبثق من كتابات مؤيدي ريغان في الجناح اليميني للحزب الجمهوري وفي بيانات فرق البحث (think tanks) مثل مؤسّسة التراث (Heritage Foundation). وقد تم تعميم المصطلح نفسه عام ١٩٨٥ من قبل تشارلز كروثامر (Chasles Krauthammer) من مجلّتي تايم (Time) ونيوريبابليكان (New Republican). يكمن جوهر هذا المبدأ في الزعزعة الفعّالة لدول منتقاة مستهدفة تتهم باتباعها سياسات وأيديولوجيات ماركسية – لينينية ومؤيّدة للاتحاد السوفياتي. وقد كانّ ريغان مصمّما منذ توليه منصبه في البيت الأبيض على إيقاف التوسع الملاحظ لقوة السوفيات التي حدثت أثناء ما يسمّى "بعقد الإهمال" في سبعينيات القرن العشرين. وهكذا كان السبب الكامن وراء هذا المبدأ هو مواجهة هذا التوسع عن طريق رفع حدة المواجهة في الحرب الباردة إلى مستوى جديد من الشدة. وقد انعكس ذلك في لغة ريغان وبرنامج إعادة التسليح وتدخلات منتقاة في العالم الثالث.

ولقد كانت أفغانستان ونيكاراغوا هدفين محدّدين للزعزعة ضمن نطاق مبدأ ريغان. في الحالة الأولى كان الهدف المباشر، المتجلي في جرّ الآلة العسكرية السوفياتية إلى حالة مشابهة لنمط حرب فيتنام، في مصلحة أمريكا. وعلى المدى الطويل ظلّت أفغانستان مجتمعا مستقطبا ذا التزام شبه فطري بالعنف وسياسة أمراء الحرب. في نيكاراغوا شكّلت الزعزعة الفعالة لنظام ساندينيستا (Sandinista) خلفية لدبلوماسية مبادلة المخطوفين بالأسلحة التي قادها نظام الأمن القومي، وكانت النتيجة ما يسمى بفضيحة إيران غيت (Irangate). ولدى مواجهة سياسة ريغان

إطلاق مبدأ غورباتشوف، فقدت الكثير من قوتها الدّافعة نتيجة تحرّك القوتين العظميين بشكل ثابت باتجاه الانفراج خلال السنوات الأخيرة لريغان في البيت الأبيض.

الواقعية Realism (power - politics)

وتسمّى أحيانا مدرسة "سياسة القوة" الفكرية، ومن المؤكّد أن الواقعية سيطرت بشكل أو بآخر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدّولية وعلى تصورات صانعي السياسة والدّبلوماسيين، منذ فكر ماكيافيللي بالموضوع.

ويمكن تعقب الأفكار المتعلّقة بالواقعية رجوعا إلى الإغريق. ويعتبر "تاريخ الحروب البيلوبونيزية" (History of the Peloponnesian War) للمؤرّخ توسيديد (Thucydides) أول محاولة مقبولة لتوضيح أصول الصراعات الدّولية من حيث ديناميكية سياسة القوة. ويمنحنا كل من ماكيافيللي في كتابه الأمير (The Prince) (١٥١٣) وهوبز (Hobbe$) في كتابه ليفياثان (Leviathan) (١٦٥١)، عناصر مكوّنة حاسمة في هذا التراث، خاصّة في تصوّراتهما للمصلحة والتعقّل والملاءمة كدوافع أساسية في السياق الفوضوي للعلاقات الدّولية. بلغت الواقعية أوج جاذبيتها كنظرية، أو مجموعة مقترحات حول الفرد، والدّولة، ونظام الدّولة. فيما بعد ١٩٤٠، خاصّة في العالم الأنجلو- أمريكي حين بدت قادرة على تفسير "دروس" الاسترضاء واستهلال فترة الحرب الباردة. بعد ذلك جابهت الواقعية تحديات على أسس منهجية في مقاربات العلوم السلوكية أو الاجتماعية، لكنها عادت للظهور ثانية في ثمانينيات القرن العشرين في هيئة "الواقعية الجديدة". وكان من بين أكثر أتباع الواقعية شهرة:

E. H. Carr, R. N. Neibuhr, J. Herz, H. J. Morgenthau, G. Schwarzenberger, M. Wight, N. Spykman and G. F. Kennan.

وبالرغم من نقاط الضعف الأساسية في بعض من منهجياتهم، فقد أنتجت هذه المجموعة جيلا من الباحثين المميّزين الذين تابعوا المقاربة ذات التوجّه نحو القوة التي اتبعها أسلافهم. وكان من ضمنهم:

R. Aron, H. Bull, H. Kissinger, R. E. Osgood, R. Rosecrance, K. W. Thompson, R. W. Tucker, K. N. Waltz, and Arnold Wolfers.

إن إعادة صياغة مفاهيمها المركزية، وإن يكن باستدلالية عالية وطرح منهجي (Waltz, 1979 and Keohane, 1986)، يشهد على ديمومة جاذبيتها في كل من الجامعات والسفارات.

ولا شك أن الواقعية السياسية أكثر النماذج الكلاسيكية نجاحا وربّما أكثرها إقناعا، التي شكّلت تطور علم العلاقات الدّولية.

يركّز التقليد على الدّولة الأمة بوصفها الطرف الفاعل الرئيسي في العلاقات الدّولية وموقفها المركزي هو أنه بما أن هدف إدارة الدّولة هو استمرار بقاء الدّولة في بيئة عدائية فإن حيازة القوة هي الهدف المناسب والعقلاني والحتمي للسياسة الخارجية. فالسياسة الدّولية، إذا، بل كل السياسات، تعرف بأنها "صراع من أجل القوة". فمفهوم "القوة" بهذا المعنى يصور على أنه وسيلة وغاية بحد ذاته ومع أنه من المعروف أن التعاريف تكون غير متينة وزلقة إلا أن معناها العام هو القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو تغييره وفق اتجاه مرغوب به، أو القدرة على مقاومة تلك التأثيرات في السلوك. فبهذا المعنى فإن قدرة الدّولة على الفعل ورد الفعل يعتمد على القوة التي تملكها. وتعد فكرة المساعدة الذاتية مركزية كما هو الحال بالنسبة للسيادة، التي تؤكّد على التمييز بين المجالات المحلّية والخارجية. إن استعمال صيغة الجمع بالنسبة للدّولة (state) (أي بإضافة "s" باللغة الانجليزية) لا يفيد الجمع فحسب، بل ينطوي على عبور حد مفاهيمي. فالدّول غير مسؤولة إزاء سلطة أعلى ولذا فإن عليها أن تعتمد على نفسها بغية حماية مصالحها وتأمين استمرار بقائها. فالمصلحة القومية تعرف من منطلق القوة واستبعاد، عملي، لعوامل أخرى مثل تعزيز القيم الأيديولوجية أو المبادئ الأخلاقية. إن طبيعة نظام الدّولة الفوضوي يستوجب حيازة قدرات عسكرية تكفي لردع الهجوم على الأقل، وأفضل وسيلة للمحافظة على الذات هي اليقظة الدّائمة وتكرار سيناريوأسوأ الحالات. وبما أن جميع الدّول تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القوة فإن الأسلوب المفضل لإدارتها هو ميزان القوى. فالاستقرار والنظام هما نتيجة التحكم الماهر بأنظمة التحالف المرنة: فهما لا ينبثقان عن القوة الجازمة للقانون أو التنظيم الدّوليين، والتي هي على أي حال في الحد الأدنى. وهذه المقاربة تسيطر على النظام بمعنى أن سلوك الدّولة ينظر إليه بأنه مشتق من الفوضى، لكن بعض المناصرين يدّعون أيضا أنه بما أن السعي وراء السلطة والمصلحة الذاتية متأصل في الطبيعة البشرية فإن نظام الدّولة هو نتيجة منطقية وانعكاس لها. ويؤكّد الواقعيون على استمرار الصراع والمنافسة في الشؤون الدّولية؛ والتعاون ممكن ولكن فقط إذا كان يخدم المصلحة القومية. إن بنية النظام الدّولي تنجذب نحو هرمية تستند إلى قدرات القوة حيث يسقط مفهوم المساواة من الحساب، إلا بالمعنى الرسمي الذي مفاده أن جميع الدّول هي دول متساوية.

توالت الانتقادات على النموذج الواقعي. فقد هوجم لعدم توفّر منهجية ثابتة فيه ولعدم الدقّة في تعريف المصطلحات الرئيسية ولجميع مضامينه الأخلاقية والتكاليف الإجمالية للسياسة. وقد أدّى استحواذ فكرة السياسة العليا عليه وافتراضه المتعلّق بمناعة الدّولة ومركزيتها، أدّى إلى مقاربات بديلة تبرز القضايا الدّبلوماسية غير الاستراتيجية والفاعلين من غير الدّول. وقد أشار النقاد أيضا إلى أن الواقعية السياسية لم تصف، بدقة، بعض التطورات الرئيسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ناهيك عن تفسيرها، لا سيما الحركات التعاونية والاندماجية في أوروبا الغربية وفي غيرها، فضلا عن عدم الجدوى الواضحة للقوة العسكرية في مجالات قضايا السياسة الدّولية متزايدة الحجم. غير أنها تظل منظورا نظريا هاما كان أفضل اقتناص لجوهر النظام السياسي الدّولي خلال أجيال من البحّاثة والممارسين.

ولا يزال نظام للدّول فوضويا ولا تزال الدّول هي الأطراف الفاعلة المركزية ولا تزال القوى العظمى هي الأكثر سيطرة. وقد أدى إدراك ذلك فضلا عن إدراك ثاقب للعيوب المنهجية في الواقعية التقليدية، أدى ببعض البحّاثة إلى إعادة فحص دور القوة في النظام، لا سيما دورها في تحقيق التعاون في ظل ظروف الفوضى. ويعد مؤلف ك. ن. والتز (K. N. Waltz) (١٩٧٩) الشهير "نظرية السياسة الدّولية" المحاولة النظرية الأوسع نطاقا حتى الآن لإعادة توطيد المنطلقات المركزية للواقعية، وإن كان بشكل أكثر صرامة. فبالنسبة لوالتز يعتبر توزع القوة السمة المركزية لأي نظرية تتعلّق بالسياسة الدّولية. فالعوائق البنيوية للنظام العالمي نفسه هي التي تفسر، إلى حد بعيد، سلوك الدّول وتفرض النتائج. وتجادل "الواقعية البنيوية" بأن التغييرات في سلوك الطرف الفاعل تفسّر من منطلق النظام ذاته وليس من منطلق اختلاف في الصفات التي يمكن للفاعلين إظهارها. وهذا التركيز على مستوى النظام السياسي الدّولي بدلا من التركيز على وحداته المكونة أصبح جزءا من الإحياء الواقعي "الجديد" أو "البنيوي". وفي حين أن التركيز على العلاقات التي تتخطى الحدود القومية والترابط المعقد يتحدى الافتراضات الرئيسية للواقعية السياسية (خصوصا أن الدّول الأمم هي وحدها الأطراف الفاعلة الهامة) فإن الأفكار المقترنة بالقوة وتوزيعها لا تزال مركزية من أجل أي فهم راق للعلاقات الدّولية. قد تكون طبيعة القوة قد تغيّرت، ولكن استعمالاتها التقليدية لم تتغير.

انظر Neorealism (الواقعية الجديدة)؛ neoliberalism (الليبرالية الجديدة).

السياسة الواقعية Realpolitik

مصطلح ألماني يعود إلى القرن التاسع عشر ويشير إلى اعتماد سياسات ذات أهداف محدودة يكون احتمال نجاحها ضمن حدود المعقول. وقد اشتهرت نتيجة ما شعر به البعض من زوال الوهم المتعلّق بالواقعية في مجال السياسات التي كان يتبعها الليبراليون خلال ثورة ١٨٤٨ – ٩. وقد استخدم كثيرا لوصف سياسات بسمارك وتدل على اهتمام ذكي بالتفاصيل ونزعة إلى الاعتدال واستعداد لاستخدام القوة إذا لزم الأمر. ويستخدم كثيرا خطأ كمرادف لسياسة القوة وأصبح له في أدبيات القرن العشرين معان سلبية بسبب اقترانه بطلبات الرايخ الثالث التي لا يمكن تحقيقها.

"في هذه الأوضاع" Rebus sic stantibus

"على مثل هذه الأحوال" تشير هذه العبارة (اللاتينية) إلى تغيّر أساسي في الظروف، وتستخدم عادة فيما يتعلّق بقانون المعاهدات. فإذا اعتبر ذلك التغير قد حدث فعندها يجوز لطرف في اتفاقية ما الانسحاب منها أو إنهاؤها؛ وفي حال بقاء الظروف على حالها (rebus sic stantibus) فعندها تكون المعاهدة ملزمة (pacta sunt servanda). تعرض هذا المبدأ إلى الكثير من النقد من قبل المحامين الدّوليين لأنه يعمل كفقرة للتهرب من جميع أنواع التزامات المعاهدات. وتتجه الممارسة الحديثة إلى تقييد نطاقها بشكل صارم. فمفهوم "التغير الأساسي" غامض زلق وقد قصرته المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا على التغييرات "التي لم تتوقعها الأطراف" والتغييرات التي "تبدل نطاق الالتزامات بشكل جذري". فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار انتخاب حكومة شيوعية في بريطانيا "تغييرا أساسيا في الظروف" بالنسبة لعضوية الناتو، في حين أن انتخاب حكومة عمالية لا يعتبر كذلك، إذ إن حزب العمال كان في السلطة حين تمّ التوقيع على المعاهدة.

المعاملة بالمثل Reciprocity

يعرّف كيوهان (Keohane) (١٩٨٦) المعاملة بالمثل بأنها "مبادلات قيم متساوية تقريبا بحيث تكون أفعال كل طرف مشروطة (مرهونة) بالأفعال السابقة للآخرين بحيث إن الخير بالخير والشر بالشر (صفحة ٨). في اللغة العامية يعتبر هذا مبدأ "خذ وأعط" أو "واحدة بواحدة". ثمة ثلاث نقاط حول تعريف كيوهان: أهمية التساوي، فكرة الاشتراط وكون المعاملة بالمثل

تفترض تبادل السلوك الجيد والسيئ. إن التساوي متأصل في فكرة المعاملة بالمثل، لكنه معرف بشكل عام بوصفه تقريبيا وليس دقيقا. ويميّز كيوهان بين المعاملة بالمثل "المحددة"، حيث يتمّ توقّع نتيجة متساوية لكلا الطرفين أو لجميع الأطراف وبين المعاملة بالمثل "المشتتة" حين يكون الأطراف أقل اهتماما بالحاجة إلى "واحدة بواحدة" واضحة وفورية من اهتمامهم. بمكاسب تعاونية ومتمحورة حول الجماعة. إن المعاملة بالمثل المشتتة أقرب إلى الأفكار عن الأنظمة وتعدّدية الأطراف من النسخ المحدّدة. والاشتراط يعني ببساطة أن المعاملة بالمثل مرهونة بوفاء الطرفين/ الأطراف بالصفقات، المبرمة أو الضمنية. وهذا أيضا أكثر تحديدا في المعاملة بالمثل المحددة. فالتعاون مرهون بالتعاون، والارتداد بالارتداد. وفي الواقع، في لعبة الورطة نجد أن "واحدة بواحدة" استراتيجية مقبولة. وتوضّح "الورطة" أيضا النقطة بشأن السلوك الجيد/ السيئ المشار إليها آنفا. إن المعاملة بالمثل خالية من عنصر القيم. فقد تقوم الدّول بضربات نووية على سبيل المعاملة بالمثل كما يمكن أن تتفاوض بشان تخفيضات بالمثل للقوة النووية.

تستخدم المعاملة بالمثل في ثلاثة سياقات في العلاقات الدّولية؛ بوصفها قاعدة أساسية للقانون الدّولي، كممارسة هامة في العلاقات التجارية، وككتلة بناء للأنظمة الدّولية وتعدّدية الأطراف. وقد اعتبر منطق المعاملة بالمثل شيئا أساسيا لتطور القانون الدّولي عبر القرون لأنه يميل إلى كبح الادّعاءات غير المعقولة من طرف واحد إذ إن هذه تشكل سابقات لادعاءات لاحقة. وتعد المعاملة بالمثل عاملا هاما في التقيد بالقانون الدّولي إذ إن الفائدة الذاتية لا تقتصر أبدا على دولة واحدة. وفي الواقع وكما يوحي مفهوم المعاملة بالمثل المشتّت، فإن المنافع تحصل للجميع كما بيّن مثال الحصانة الدّبلوماسية.

وقد اعتبرت المعاملة بالمثل الأساس الذي يتمّ بناء عليه التفاوض بشأن الامتيازات التجارية المتبادلة، لا سيّما فيما يتّصل بالتعريفات. ولقد كان قانون الاتفاقيات التجارية المتبادلة لعام ١٩٣٤ في الولايات المتحدة محاولة لوضع حدّ للقومية الاقتصادية وللحمائية المتناميتين باسم التجارة الحرّة باستخدام أداة مبدأ الدّولة الأكثر رعاية. وفي الواقع فإن هذا المبدأ هو نموذج المعاملة بالمثل المشتتة إذ إنه ذونهاية مفتوحة في إمكان تطبيقه. وقد أصبح التخلي عن المعاملة بالمثل المحددة واعتماد المعاملة بالمثل المشتتة مبدأ عمليا هاما للسياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة. وأصبحت أفكار الليبرالية تلك متأصلة في النظام الاقتصادي العالمي بعد ١٩٤٥ في ظل الهيمنة الأمريكية. إن المعاملة بالمثل كتلة بناء أساسية في إيجاد واستمرار

الأنظمة الدّولية. بما في ذلك أنظمة الميدان الأمني. ويجادل كابوراسو(Caporaso) في (Ruggie 1993) بأن المعاملة بالمثل المشتتة هي أحد المبادئ التي تكمن وراء مؤسّسة تعدّدية الأطراف.

الاعتراف Recognition

واحد من أصعب وأعقد القضايا في القانون الدّولي. وهو وضع قانوني وسياسي في الوقت نفسه. من الواضح أن عملية الاعتراف أو عدم الاعتراف بدولة أو بحكومة مسألة سياسية (مثلا، لأسباب أيديولوجية رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، ١٩٤٧ – ٧٩) لكن كانت لهذا الرفض عواقب قانونية (في هذه الحالة أصبحت تايوان هي الصين قانونيا). إن تقرير الاعتراف بدولة أو بحكومة ينطوي على التعهد بالتعامل مع الكيان الجديد بوصفه عضوا تاما في الأسرة الدّبلوماسية الدّولية وبهذا المعنى فقد يعني إضفاء الشرعية عليه. غير أنه لا يفيد الموافقة بالضرورة. فبريطانيا اعترفت بجمهورية الصين الشعبية استنادا إلى المبدأ الذي مفاده أن الحكومة الشيوعية تسيطر فعليا على الأراضي واستوفت الشروط الفعلية من حيث إنها دولة وحكومة (ما يسمّى بمبدأ لاوترباخت (Lauterpacht))، لكن هذا لم يكن يعني أن بريطانيا موافقة على ثورة ١٩٤٩. لقد كانت بريطانيا بصفة عامة واقعية في مقاربتها للمسألة، في حين أن الولايات المتحدة كانت تميل إلى المثالية؛ الأولى بنت حكمها على تقييم الأوضاع الواقعية، والأخرى على أسباب معنوية أو أيديولوجية.

ثمّة مبدآن واسعا النطاق فيما يتّصل بهذه القضية: النظرية "التأسيسية" والنظرية "التصريحية". فالأولى تقول إن الأسرة الدّولية تضفي على الدّولة شخصية قانونية، وبذلك فهي تمنح الاعتراف، في حين أن الثانية ترى أن الحالة الفعلية لوجود الدّولة ذاتها هو الشيء الذي يعوّل عليه. وهذان الرأيان يقابلان بشكل وثيق النظريات المثالية المتصلة بالعلاقات الدّولية (التي تعزومهام معينة للمجتمع الدّولي في مجموعه) والنظريات الواقعية (التي تركز على الدّول وتسند دورا ضئيلا للمجتمع الأوسع). وتضم الممارسة الحديثة مزيجا من المقاربتين: فالقانون الدّولي يميل إلى اعتبار إذعان الجماعة والواقع الفعلي الملموس مبادئ توجيهية لمنح الاعتراف. على أنه لا بدّ من التأكيد على أن العملية برمتها هي سياسية إلى حدّ كبير وبالتالي فهي مشروطة. ويعتبر معظم المعلّقين الآن أن المقاربة "التصريحية" هي الأفضل، لأن عدم

الاعتراف لأسباب أيديولوجية أو تأسيسية يمكن أن يفيد منطقيا أن الدّولة غير المعترف بها ليست لها التزامات على الإطلاق بمقتضى القانون الدّولي. فمثلا، إن رفض العرب الاعتراف بإسرائيل قد يؤدّي إلى أن لا تكون اسرائيل ملزمة بالقواعد الدّولية التي تتعلّق، مثلا، بالعدوان أو بقوانين الحرب. وهذا لم يحدث في الواقع حيث إنه حتى تلك الدّول التي اعتمدت الرأي التأسيسي قد أدركت حدوده.

يرتبط الاعتراف بتفسيرات ما هو بحكم الواقع (de facto) ما هو بحكم القانون (de jure). وهذه القضية هي أيضا اعتبار هام فيما يتعلّق بالمطالبات الإقليمية والاعتراف بالمتحاربين في الحرب الأهلية. في هذه المسائل فإن الاعتبارات السياسية تتدخّل لدرجة أن القانون الدّولي نفسه لا يستطيع تقديم قاعدة ثابتة للتصرّف (انظر M. Akehurst, 1984).

التوصية Recommendation

هي قرار غير ملزم. إنّ الصفة المميّزة لصنع القرار داخل المنظّمة الحكومية الدّولية هي أن تلك النتائج لها وضع التوصيات وأن الدّول الأعضاء، بناء على ذلك، لا تشعر بالحاجة إلى الالتزام بها. فالنظام الأساسي لمجلس أوروبا مليء بالإشارات إلى وضع التوصيات من قبل الهيئات الرئيسية لتلك المؤسّسة. وينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أن الجمعية العامة هيئة تقوم بالأساس بتقديم التوصيات وإجراء بالمداولات ولا تصدر قرارات ملزمة. ثم إن توصيات الجمعية المتعلّقة بقضايا هامة يجب أن تقترن، بموجب المادة ١٨ من الميثاق، بموافقة أغلبية الثلثين. وكما هو الحال بالنسبة لأيّ صلاحية في صنع القرارات فإن التوصيات يمكن أن تصدر بأغلبية بسيطة أو وفق نظام من التصويت الموزون.

اللاجئ Refugee

شخص يجبر على ترك بلده الأصلي أو بلد إقامته. يمثّل اللاجئون حالة شاذّة من القانون الدّولي المتمحور حول الدّولة لأنهم من الناحية الشكلية لا دولة لهم (stateless) حتى يتم منحهم حق اللجوء. ومع أن مشكلة اللاجئين ليست ظاهرة تقتصر على القرن العشرين، فإنها تعدّدت بازدياد الحروب الأيديولوجية والإرهاب. وقد أنشأت عصبة الأمم مندوبا ساميا لشؤون اللاجئين في ١٩٢١ لمساعدة الأشخاص المشردين، ولا سيما أولئك الذين فرّوا من الاتحاد السوفياتي بعد ١٩١٧. وقد تمّ إدخال جواز سفر نانسن (Nansen) خلال فترة العصبة لتمكين اللاجئين من

عبور الحدود القومية. ومنذ الحرب العالمية الثانية، تولّت الأمم المتحدة مسؤولية أوضاع اللاجئين وتمّ إنشاء لجنة عليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) في ١٩٥١ وهي لا تستطيع سوى منح حماية مؤقتة ويهتم مكتبها بشكل رئيسي بالاتصال مع الدّول الأعضاء بغية إيجاد حلول أكثر ديمومة. وعلاوة على ذلك، ثمة هيئة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA) تتولى المهمة الضخمة لتوفير الراحة والإغاثة لأكثر من مليون لاجئ عربي في الشرق الأوسط ممّن شرّدوا جرّاء الصراع العربي – الاسرائيلي.

يجادل كثير من المعلّقين بأن تعريف الأمم المتحدة للشخص اللاجئ لعام ١٩٥١ أضيق مما ينبغي. فهو يقصر الوضع على الذين فروا من أوطانهم لأسباب تعود إلى الاضطهاد (أو الخوف من الاضطهاد ضمن حدود المعقول) جرّاء "عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو انتمائهم لجماعة معينة أو لرأي سياسي معيّن." (Brownie, 1981, p. 51) وعلاوة على ذلك فإن المعايير لا تنطبق إلا على الأفراد، وليس على الجماعات، وتستبعد المهاجرين لأسباب اقتصادية وضحايا القتال المسلّح. إن التمييز بين الانتقال المفروض والطوعي يزداد صعوبة. ففي حالة الفيتناميين الذين استقلوا القوارب، مثلا، من الصعوبة البالغة التمييز بين الهاربين من الطغيان السياسي وليس بسبب المعاناة الاقتصادية إذ إن السعي وراء حياة أفضل ينطوي على الاعتقاد الضمني بأن الحرية السياسية والازدهار مرتبطان معا. وقد كان تعريف ١٩٥١ هو الوحيد الذي حظي بقبول دولي واسع النطاق، لكن التغييرات التي طرأت مؤخرا على العلاقات الدّولية، لا سيّما انقضاء الشيوعية، قد أدت إلى زيادة التأكيد على الفئات الاقتصادية والإنسانية. فألمانيا الغربية اعترفت بحقوق اللاجئين من ألمانيا الشرقية كما أن منظّمة الوحدة الإفريقية اعترفت على وجه التحديد بفئة اللاجئين الإنسانيين (أي ضحايا الحروب، المجاعات، العنف الطائفي وغير ذلك من الاضطرابات الاجتماعية أو الايكولوجية). إن الالتزام الصارم بمعايير اللاجئين "الصرفة" لعام ١٩٥١ يجعل عملية التدقيق أسهل بالنسبة للحكومات الممانعة، لكن هذا يخفي مشكلة واسعة واقعيا واحتماليا في العلاقات الدّولية. فعلى سبيل المثال، لقد قدّرت لجنة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أنه يوجد في العالم أكثر من ١٥ مليونا من الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم لاجئين، مع أن جزءا صغيرا منهم فقط هم الذين ينطبق عليهم التعريف الأصلي. وقد بدا في ١٩٥١ أن مشكلة اللاجئين (بصورة خاصّة جرّاء الحرب العالمية الثانية) يمكن احتواؤها، لا سيّما أن معظم اللاجئين غير الأوروبيين وغير الشيوعيين لم يكونوا موضع قلق كبير بالنسبة

للغرب. إلا أنه منذ ذلك الوقت أدى انفجار الهجرة على نطاق عالمي إلى نشوء مشكلة من المؤسف أن الأسرة الدّولية غير مجهّزة لمعالجتها.

انظر Immigration (الهجرة إلى)؛ migration (الهجرة)؛ orbiters (اللاجئون الذين لا يجدون دولة تقبلهم).

النظام Regime

مصطلحٌ مشتقٌ من القانون الدّولي استخدم بشكل متزايد في دراسة السياسة الكلية. وقد ربط كيوهان (Keohane) وناي (Nye) (١٩٧٧) مفهوم الترابط هذا بفكرة النظام وحاولا فحص تغير النظام في مجالات قضايا محدّدة. وقد طوّر عمل كراسنر (Krasner) (١٩٨٣)، وهو مستنسخ من مجلّة "التنظيم الدّولي" (International Organization)، هذه الأفكار في معالجة واسعة القاعدة ومتعدّدة الوجوه.

النظام هو إطار للقواعد والتوقّعات والقواعد بين الفاعلين (actors) في العلاقات الدّولية. ويقوم هذا الإطار على أساس الاعتراف بوجود حاجة مدركة عامة إلى إقامة تعاون دولي يستند إلى مبدأ المعاملة بالمثل. يعمل النظام ضمن مجال قضايا محدّدة بشكل واضح ويتم تنظيم الأنماط السلوكية عبر الانتماء العام لمنظّمات ذات أغراض خاصّة. والعضوية في هذه المنظّمات مفتوحة أمام جميع الفاعلين ذوي الصلة – سواء كانوا أو لم يكونوا فاعلين من الدّول. وفي الواقع فإن معظم الأمثلة التجريبية (empirical) للنظام التي تناقش في الأدبيات تستند كلّيا أو بشكل سائد إلى عضوية الفاعلين من الدّول. وتعتمد القرارات بشأن الأعضاء المناسبين على إطار الطارئ السياسي ولا يمكن تحديده مسبقا.

يعتمد تحليل الأنظمة تحليليا على مفهوم الترابط، لأن الوحدات المترابطة تحتاج إلى التعاون والتنسيق بين السياسات بغية إنتاج حصيلة إيجابية. وعلى العكس من ذلك، متى تم إنشاء نظام ما تنشأ دارة تغذية رجعية (feedback) وقد تقتضي المحافظة على النظام قرارات أخرى تتعلّق بالسياسة تؤثر – حتى من دون قصد – في زيادة مستويات الترابط. ونتيجة ذلك، يمكن لعملية إنشاء النظام إلى حالات من الاندماج الوظيفي بين الفاعلين. فكلّما ازداد نطاق النظام، كلّما ازداد احتمال حدوث تلك النتيجة.

لقد اهتمّ محلّلوالأنظمة باستكشاف ثلاثة جوانب للموضوع: كيفية إنشاء الأنظمة، ماذا تستطيع المؤسّسات الفاعلة أن تفعله للمحافظة على النظام وكيف يتم، في المدى الطويل، تحويل الأنظمة أو التخلي عنها. وبما أن تحليل الأنظمة يفترض أن التعاون والتنسيق بين السياسة ممكن، فقد قيل إن تحديد الأنظمة يدل على أن السياسة الكلية ليست بالفوضى. إن الافتراض العملي بأن إنشاء الأنظمة والمحافظة عليها يستدعيان أنماطا سلوكية محكومة بالمعايير، هذا الافتراض لا يتلاءم مع الافتراضات الدوغماتية للواقعيين المتعلّقة بالفوضى. وتجدر الملاحظة بأن بعض البحّاثة وجدوا صلة تفسيرية بين الجوانب الثلاثة الموضّحة آنفا وبين نظرية الاستقرار الناجم عن الهيمنة. في هذه النسخة يعتبر المهيمن بأنه يلعب دورا حاسما في إنشاء الأنظمة والمحافظة عليها. ومن جهة معاكسة، فإن انهيار المهيمن أو إزالته، شرط لازم لتحويل النظام أو ليكون زائدا على الحاجة.

إن فكرة النظام عملية تصوّرية وليست نظرية. وبهذا المعنى فهو طريقة لتنظيم الواقع الوجودي للسياسة العالمية. وقد انتقدت سترينج (Strange) (١٩٨٣) العمل السابق عن الأنظمة بسبب غموضه وعدم دقّته. وقد نزعت الدراسات الأقرب عهدا إلى فحص حالات معينة لإنشاء الأنظمة: لا سيّما في مجال العلاقات التجارية والبيئة. ففي الحالة الأولى، تم تحقيق تغيير النظام عبر "جولات" متعدّدة الأطراف، وفي الثانية عبر الاتفاقيات والبروتوكولات. ففي تلك الحالات يبدوأن انتقادا آخر من انتقادات سترينج – وهو أن تحليل الأنظمة يبالغ في التركيز على الوضع الراهن – لم يثبت. ومما لا شك فيه أن مفهوم النظام أصبح قارب نجاة فكريا صعدت إليه كثير من مقاربات العلاقات الدّولية. فكل من الواقعيين الجدد والليبراليين موجودون في هذا القارب.

الإقليم Region

يستخدم هذا المصطلح في عدد من السياقات والمعاني في العلاقات الدّولية. وفي بعض الأحيان تتداخل هذه المعاني وتتراكب وتتناقض في أحيان أخرى. والاستعمال الأساسي الشائع يعني القرب المادي. بل إن القرب يبدوشرطا لازما، وإن كان غير كاف، للتحديد الثابت لإقليم ما. فضمن الفاعلين من الدّول يبدوأن القرب شرط أساسي مسبق لإنشاء شعور بالوحدة والمحافظة عليه. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو فشل نصفي باكستان في المحافظة على

دولة موحدة عندما تمّ فصلهما بأراضي دولة الهند وتقسيمهما إلى باكستان وبنغلاديش في ١٩٧١. وإن ما دعي في مكان آخر بالتمرّد النابذ يلقى مساعدة واضحة من جرّاء العزلة الجغرافية والبعد.

يولّد التجاور أو التّماس، بين الفاعلين من الدّول، بوصفه أحد المتحوّلات في تحديد الأقاليم، يولد نتائج مختلطة. مثلا توجد منطقة أساسية متضمنة في مفهوم "أوروبا" تشمل المؤسّسين الستة للاتحاد الأوروبي. أما في المحيط فإن الأمور تصبح مشوشة. فايسلندا وايرلندا تقعان في المحيط الغربي ولكن أين هو المحيط الشرقي؟ ويبدوأن الحرب الباردة قد غيرت هذه النطاقات الحاصرة. وكذلك الأمر في إقليم "الشرق الأوسط". فيمكن تحديد المنطقة الأساسية. ولكن هل تعدّ ليبيا جزءا منها، أو من شمال إفريقيا؟ هل تعدّ تركيا جزءا من أوروبا أو جزءا من الشرق الأوسط؟ يبدأ مايكل ادواردز (Michael Edwardes) (١٩٦٢) مؤلّفه عن آسيا بفصل عنوانه "آسيا: هل هي موجودة؟" من الواضح أنه ثمّة حاجة إلى أكثر من التجاور من أجل تحديد معنى الإقليم بشكل ثابت.

بل إنه من الصعب، بين الفاعلين من الدّول، التوصل إلى تحديد التجمّعات استنادا إلى التجانس. فيمكن تعريف التجانس الاجتماعي – بأنه ينطوي على عوامل اجتماعية – ثقافية مثل العرق والدين واللغة والتاريخ. فالعوامل التي يمكن أن تساهم، ضمن الدّولة، في توليد الشعور بالقومية، يمكن أن تؤدّي، بين الدّول إلى الشعور بالإقليمية. ويمكن تعريف التجانس الإقليمي بأنه ينطوي على عوامل مثل مستوى التطوّر الاقتصادي ودلائل الكتل التجارية والأسواق المشتركة واحتمالات الاندماج (التكامل) الاقتصادي. ويعتمد التجانس السياسي على عامل متحوّل سائد: نوع النظام السياسي ودرجة استقراره. ويمكن تعريف التجانس الخارجي بأنه مقدار ما تسعى إليه الدّول في صناعة سياستها الخارجية من تعاون وتنسيق بين أهدافها والدرجة التي يمكن أن يؤدي ذلك فيها إلى بناء المؤسّسات والكتل السياسية وإنشاء المنظّمات الإقليمية. وفي هذا الصدد قد يعزّز التجانس أو التماثل، حسب التعريف آنف الذكر، الأفكار أو مراجعتها بشان الإقليم استنادا إلى التجاور.

إن العامل المتحوّل المتّصل بالتجانس الاجتماعي واضح كل الوضوح في إقليم الشرق الأوسط حيث يمثل الإسلام واللغة العربية عاملين قويين في الإقليمية. وفي الوقت نفسه فإن هذا المعيار يستبعد اسرائيل حتما ويجعل من تركيا وإيران عاملين محيطيين. إن أمريكا الجنوبية

أقرب إلى الشرق الأوسط من أوروبا وفق هذه الأبعاد. أمّا في أوروبا فإن هذه العوامل الثقافية أدعى إلى الانقسام، لا سيّما لغويا ودينيا، وتحرز أوروبا علامات عالية فيما يتصل بالتجانس الاقتصادي عبر النظام العالمي. ومن جهة معاكسة، فإن هذا العامل الاقتصادي ذاته الذي يوحد أوروبا ينتزع اليابان من سياقها الجغرافي. فاليابان جزء من الغرب اقتصاديا بفضل منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وصندوق النقد الدّولي (IMF).

كما أن درجة التجانس السياسي عالية في أوروبا. وهذا ليس بالغريب، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المنظور التاريخي: فالاتجاهات المركزية القوية التي أنتجت الدّولة ونظام الدّول ظهرت أول الأمر في ذلك الإقليم. وبعد ذلك، على أثر الثورتين الفرنسية والأمريكية فإن توسع المشاركة السياسية تبع تحديث الهياكل السياسية على جانبي المحيط الأطلسي. فيمكن تحديد إقليم أوروبي/ شمال أطلسي من التجانس السياسي. وما من إقليم آخر يضارع هذا الإقليم استنادا إلى معايير السياسة. وقد أظهرت أمريكا الجنوبية في الماضي اتجاها قويا نحو النزعة العسكرية بوصفها إحدى الخصائص الإقليمية المميزة لكنها الآن آخذة في التراجع.

تدلّ دراسات سلوك التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على المدى الذي ينعكس فيه التجانس الخارجي في ظواهر كتلة التصويت. وتتجلّى الدلائل الأخرى على نمو هذا العامل المتحول عبر النظام العالمي من خلال ازدياد المنظّمات الإقليمية منذ ١٩٤٥. وهذا الازدياد يمكن ربطه بفكرة الإقليمية. وتبدو أوروبا في الطليعة مع أنها في مجال قضايا السياسات العسكرية – الأمنية في الإقليم مرتبطة عبر الناتو بالولايات المتحدة. وقد فشلت المقترحات بشأن إنشاء جماعة دفاع أوروبية في الحصول على دعم كاف عندما طرحتْ في الخمسينيات وليس للاتحاد الأوروبي الغربي كبير أهمية عسكرية من دون الناتو.

استنادا إلى معياري التجاور والتجانس المشار إليهما هنا يبدوأنه من الصحيح الاستنتاج بأن بعض الأقاليم أكثر "إقليمية" من الأقاليم الأخرى. على أنه في جميع الحالات، يبدومن الصحيح التمييز بين ما يدعى "المناطق الأساسية" داخل الإقليم والمناطق المحيطية. وتجدر الملاحظة بأن فكرة المحيط ليست جغرافية كليا أو بشكل أساسي. فدور المملكة المتحدة المحيطي إزاء أوروبا كان يعود إلى انعدام التجانس الخارجي أكثر من أي شيء آخر. وقد استمرّ هذا الموقف في المملكة المتحدة خلال الخمسينيات ولم يتغيّر إلا ببطء وبشيء من التردّد بعد ذلك.

انظر Sub - system (النظام الفرعي).

الإقليمية Regionalism

العلاقة بين الإقليمية والإقليم توازي العلاقة بين الأمة (القوم) والقومية. فهي مجموعة مركّبة من المواقف والولاءات والأفكار التي تركّز أذهان الأفراد والجماعات على ما يرون أنه "اقليمهم". توجد الإقليمية داخل الدّول وبين الدّول على حدّ سواء. فداخل الدّول قد تكون مظهرا للقومية الاثنية والهدف الوطني المتعلّق بالانفصال والاستقلال. ومن جهة أخرى، قد تعكس الإقليمية مجرّد الرغبة المنظّمة لزيادة الفعاليات وجعل الإدارة أكثر مسؤولية أمام السكان. فالإقليمية داخل الدّول إذا مجموعة واسعة جدا من الأفكار والطموحات التي قد ترى الكثير أو القليل من الصراع بين مفهوم الإقليم ومفهوم المركز.

وبين الدّول ترتبط الإقليمية ارتباطا وثيقا بفكرة الإقليم. ولا بدّ من القول إن زعماء الدّول، في تسيير سياستهم الخارجية، كثيرا ما يعالجون بيئتهم الخارجية وهم ينظرون من خلال عدسات "إقليمية". وينعكس هذا التعريف للوضع على نطاق واسع بين جماهير الشعب أيضا؛ وتعمل وسائل الإعلام على تعزيز هذا الاتجاه في أخبارها وتغطيتها للأنباء الخارجية. وفيما يخصّ مجال قضايا السياسات العسكرية – الأمنية وسياسات الثروة/ الرفاه كثيرا ما يتصور حل المشاكل من منطلقات الحلول الإقليمية. فالاتفاقات الإقليمية مثل التحالفات وسياسات التوافق والأسواق المشتركة ومجالات التجارة الحرة هي استجابات مؤسّسية نموذجية.

وقد رأى البعض في المحاولة التي جرت في القرن العشرين لإنشاء مؤسّسات دولية عالمية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، أنها مهمة مكبوحة بالإقليمية. وقد ظهر ذلك حين وجد الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة أن أولوية مجلس الأمن في المسائل التي تنطوي على السلام والأمن قد تتعرّض إلى التحدّي من قبل التحالفات والاتفاقيات الإقليمية. ويمثل الفصل الثامن من الميثاق وعنوانه "الاتفاقات الإقليمية" صيغة وسطا بين العالمية والإقليمية. وبالرجوع إلى أحداث الماضي نجد أن هذه الوضعية المؤقتة (modus vivendi) كانت تكون منطوية على الحكمة بكل تأكيد. وقد فشلت الأمم المتحدة في تجسيد أحكام الأمن الجماعي الواردة في الميثاق كما شهد نظام ما بعد ١٩٤٥ تجديدا للإقليمية.

وقد ظهرت النزعة ذاتها في العلاقات الاقتصادية العالمية. فقد كان التعاون والاندماج (التكامل) الإقليميان عبر بعد الثروة/ الرفاه واحدة من أبرز سمات السياسة الكلية، كما أن نظام الأمم المتحدة كان متساهلا. وقد نصّت الاتفاقية العامة المتعلّقة بالتعريفات والتجارة (الغات) على أحكام محدّدة لتنفيذ الاتفاقات التجارية تلك. وقد قطعت أوروبا الغربية شوطا كأبعد ما قطعه أي إقليم في بناء الإقليمية الاقتصادية ضمن مجموعة من المؤسّسات. فالاتحاد الأوروبي الآن طرف فاعل قوي بحدّ ذاته وقد عمل بالتأكيد كمعدّل منهجي بناء على ذلك. فمن المعقول الافتراض بأن هذه الاتجاهات سوف تستمر في المستقبل القريب وأن أطرافا فاعلة أخرى سوف تسعى لتحسين الإمكانات بالنسبة للإقليمية.

الدين Religion

رغم أن البحّاثة المعاصرين قد أهملوا الدين فقد كان له ولا يزال أثر كبير على العلاقات الدّولية بالمعنى البنيوي وكجزء من عمليته. لكن الإهمال لم يكن كليا؛ فقد أجريت دراسات عدة لأثر الأنظمة والأيديولوجيات الإيمانية على سبيل المثال، لكن علمنة القرن العشرين الواضحة للسياسة قد مالت إلى تهميش أهميته الإجمالية. وعندما بحث في، على سبيل المثال، الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩ وسياستها الخارجية اللاحقة، فقد كان يرى عادة بأنه شذوذ رجعي شوّه مؤقتا التفسيرات الأكثر أرثوذكسية لسلوك الدّول. وقد نزع الواقعيون، بشكل خاص، إلى تصنيف الدين ضمن المفهوم الشامل للأيديولوجية التي تخفي على كل حال الطبيعة الحقيقية للسياسة الخارجية (أي "المصلحة المحددة من منطلق القوة" التي تحدث عنها مورغنتاو(Morgenthau) (١٩٤٨). وحيث نال اهتماما جدّيا، من علماء الاجتماع عادة، فقد كان يعرف بشكل عام بوصفه مجموعة من المعتقدات التي تربط الناس بعضهم ببعض ضمن جماعات اجتماعية متميزة وبذلك فقد تمّت توسعته بحيث يشمل أفكارا مثل القومية والشيوعية.

في الواقع لقد كان للدين ومفاهيم القانون والعدالة التي ولّدها أثر هام في تطوّر أنظمة دول أوروبا، الإسلام، الهند والصين. ولنأخذ مثال "res publica christiana" (الجمهورية المسيحية) فنجد أنها تكمن في أساس تقنين وستفاليا لرابطة من الدّول. وقد أصبحت المسيحية الدين السائد في الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع. وبعد زوال الإمبراطورية كانت المسيحية القوة الوحيدة الأكثر ربطا (إن كلمة religion (الدين) مشتقة من الكلمة اللاتينية

"religare" (يربط)). ومع أنه في الصراعات اللاحقة بين الكنيسة والدّولة كانت القوة الزمنية هي الرابحة دائما تقريبا، فإن الأفكار التي انبثقت، لا سيّما بشأن السيادة والقانون والأخلاق، بقيت مستمرة. كانت الدّولة هي المنتصرة، لكن الدّولة ذاتها كانت تقوم على أساس الأفكار الدينية. ورغم التمييز الموجود في "العهد الجديد" (New Testament) بين ملك الله وملك قيصر، فإن الدين هو الذي أعطى مبرر الادعاء بسيادة الدّولة، سواء كان ذلك بالنسبة لحقوق الملوك الإلهية، أو بالنسبة للشعوب لاحقا. وعدا عن دور الدين في بناء الدّولة وبناء الأنظمة فقد كان له أثر يتعذر تقديره على تطور القانون الدّولي الحديث. فمنذ عهد الرومان فصاعدا كانت التعاليم والمعتقدات المسيحية تستخدم لتقنين القواعد للعلاقات المتبادلة والتعامل. إن مفهوم غروتيوس (Grotius) للمجتمع الدّولي مفهوم مسيحي في جوهره. كما أن أفكار النزعة الدّولانية الدينية، وهي النزعة لتنظيم مجتمع متعدّد القوميات حول مبادئ قانونية وأخلاقية متماثلة، لها دور أساسي في تطوّر المنظّمات الدّولية الحديثة. والخلاصة هي أن الآثار الهيكلية للدين على السياسة العالمية ليست هامشية على الإطلاق.

وعلى مستوى تجريبي (empirical) أكثر، فإن أثره على عملية السياسة العالمية لا يقل أهمية. ففي بدايات ثمانينيات القرن العشرين، حسب بيانات الأمم المتحدة، كان يوجد في العالم أكثر من ألف مليون من المسيحيين، ونحو ستمائة مليون مسلم، وأربعمائة وخمسون مليونا من الهندوس، ومائتان وخمسون مليونا من البوذيين ومائة وسبعون مليونا من الكونفوشيين ونحو سبعة عشر مليونا من اليهود. وقد تمّ الاعتراف بالحرية الدينية للمرّة الأولى بموجب معاهدة اوليفا (Oliva Treaty) لعام ١٦٦٠ وتم بعد ذلك اعتمادها بموجب حريات روزفلت الأربع في ١٩٤١ ومن قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (١٩٥٥ – ٦٠). ورغم ذلك، فإن مجرد وزن الأرقام وتنوع المعتقدات لابد من أن يؤثر في استقرار النظام الدّولي المعاصر. ولا يسع أي نظرية تتعلّق بسلوك الدّول أن تتجاهله أو أن تحيله إلى الأطراف الخارجية لهذا الفرع من فروع المعرفة.

انظر Clash of civilizations (صدام الحضارات)؛ Islam (الإسلام)؛
liberation theology (لاهوت التحرير)؛
Vatican city state (دولة مدينة الفاتيكان).

التجدّدية Renewalism

هذا الردّ على الأفولية (declinism) ظهر أول الأمر على شكل تفنيد نقطة فنقطة لمقال هانتنغتون المعنون "Foreign Affairs" (الشؤون الخارجية) (Huntington 1988 / 89) . فقد جادل هانتنغتون بأن قدرة التجديد هي محك القوة العظمى ورأى أن الولايات المتحدة مجتمع يمتلك ثلاثة مصادر للتجديد: المنافسة، الحركية، والهجرة. ثم إنه بما أن القوة الأمريكية متعدّدة الأبعاد فإن الولايات المتحدة تتعزّز من جرّاء مركزها الهيكلي ضمن السياسة العالمية. ويجادل هانتنغتون بأنه في التحليل الأخير، من شان التنبؤ بأفول أمريكا أن يهيب بالأمة بأن تسعى لتجديد نفسها لتخزي المتشائمين!

إن التجدّدية في أساسها سلسلة من الحجج تستند إلى بديهتين: الأفوليون (Declinists) أساؤوا فهم طبيعة القوة في العلاقات الدّولية ولذا فإنهم يخطئون في إدراك جوهر القوة الأمريكية بشكل خاص. وهذه المواضيع تناولها بالتفصيل ناي (Nye) (١٩٩٠) في كتابه "Bound to Lead" (حتمية القيادة). وقد نادى ناي بتوسعة مفهوم القوة بحيث تشمل "القوة الناعمة" (soft power) وأكّد أن أمريكا تملك من القوة، من حيث الجوانب الثقافية والأيديولوجية، أكثر من أي من خصومها المفترضين، كما أنه ينظر إلى القوة، مردّدًا أصداء هانتنغتون (Huntington) من منطلقات هيكلية وعلائقية. ويسلّم ناي في كتابه بأن القوة في العلاقات الدّولية قد تغيرت، وأن القوة العسكرية، بشكل خاص، غير قابلة للاستبدال وأن الترابط المعقد قد عزّز أنواعا أخرى من القدرة. وقد جادل ناي بأن قوة كل طرف قد تقلصت، في الواقع، ويرى أن أمريكا، من منطلق نسبيات القوة، هي الأولى بين متساوين (primus inter pares) إن لم تعد الطرف المهيمن. ويرفض ناي صراحة أنواع المقارنات التاريخية التي استخدمت وفق مقولات كينيدي الأفولية (١٩٨٨). فالمشكلة بالنسبة لأمريكا في القرن القادم (الحادي والعشرين) هي أقل صعوبة في مواجهة الأطراف الذين يتحدّونها منها في مواجهة التحدّيات الجديدة بما في ذلك الطبيعة المتغيّرة للقوة.

وكما لاحظ كوبر (Cooper) وهيغوت (Higgott) ونوسال (Nossal) (١٩٩١)، فإن فريق التجددية في "المناظرة" تلقى "نقرة" هامة من جراء حرب الخليج. فهنا نجد أن أمريكا "تتولى القيادة" حقا، وفق ما تنبأ به ناي. ويجادل كوبر وآخرون بأنه لدى القيام في الواقع بتحليل أدق لـــ "الاتّباعية" فإنه يتبين أنه إذا كانت قيادة أمريكا حتمية فإن أكثرية دول التحالف لم تكن

لتتبعها. وفي الواقع فقد أظهر تحليلهم أن دولة واحدة أظهرت أنماطا سلوكية "اتّباعية" – هي المملكة المتحدة. فأكثرية الدّول انضمت إلى التحالف من أجل أهدافها الخاصّة في السياسة الخارجية وليس لأنها قبلت زعامة أمريكا بحد ذاتها. فحرب الخليج بدلا من أن تؤكّد زعامة أمريكا فإنها قد تقترب من النموذج الأفولي، لأن "زعامة" أمريكا لم تكن الإسمنت الذي ربط بين شركاء التحالف.

قلب التحالفات Renversement des alliances

مصطلح دبلوماسي يفيد "انقلاب / تحوّل التحالفات" ويشير إلى التخلّي عن حليف والدخول في تحالف جديد مع عدوجديد. وينظر أحيانا إلى الحلف النازي – السوفياتي لعام ١٩٣٩ على أنه من هذا القبيل، وإن كان ذلك ليس صحيحا كلّيا. وقد كانت هذه الممارسة أكثر شيوعا في فترة توازن القوى غير الأيديولوجية أو الكلاسيكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. بل إن الواقعيين يعتبرون مرونة الانحيازات، في السياسة الدّولية، شرطا أساسيا للإدارة الناجحة للقوة. وقد لقيت هذه الممارسة التأييد في "مبدأ واشنطن" الخاص بالتحالفات غير الثابتة "الذي أطلقه الرئيس جيفرسون في خطابه الافتتاحي الموجّه إلى الكونغرس في ٧ يناير ١٨٠١. فقد اتبع جيفرسون نقد جورج واشنطن اللاذع للتحالفات الخانقة، وجادل بأنه يتعيّن على الولايات المتحدة أن تعتبر تحالفاتها الحربية مؤقتة وأن تغيّرها أو تعكسها حالما تقتضي المصلحة ذلك. وبالطبع، فإن عكس التحالفات قد يحدث، أحيانا، ليس نتيجة تغير الشكل العام للقوة والمصلحة، بل من جراء ثورة أو تغير النظام الحاكم. في هذه الحالات، تكون عملية عكس التحالف نتيجة ثانوية لسياسة أيديولوجية وليس من باب التكتيك الدّبلوماسي المتاح بشكل دائم نوعا ما، وهذا أقرب إلى معناه الأصلي.

التعويضات Reparations

هي التعويضات التي يطلبها أو يفرضها المنتصر على المنهزم بعد توقّف القتال. وقد تنطوي التعويضات على مدفوعات مالية/ أو مصادرة مادية للممتلكات. فمن خلال التعويضات قد يكون المنتصر يسعى للحصول على تعويض عن الخسائر التي تكبّدها في الحرب. وعلاوة على ذلك، يمكن النظر إلى التعويضات على أنها أداة تقلص قدرة المنهزم على شنّ الحرب أو على أن يشكّل بخلاف ذلك تهديدا أمنيا في المستقبل. وقد فرضت تعويضات – من كلا النوعين

– على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث طالب الفرنسيون، بشكل خاص، بمبالغ كبيرة لتغطية الأضرار الحربية والمطالبات الفردية بالخسارة. وقد تعرّضت سياسة التعويضات التي اتّبعها الحلفاء إلى نقد شديد من قبل ج. م. كينيس (J. M. Keynes) وعالم السياسة ئي. هـ. كار (E. H. Carr) باعتبارها عاملا رئيسيا في انهيار الاقتصاد الألماني وموقف ألمانيا المحزون والمتصلب في سياستها الخارجية. وبعد الحرب العالمية الثانية ادّعى كل من الاتحاد السوفياتي واسرائيل بحق فرض تعويضات على ألمانيا. وبعد نهاية الحرب الفيتنامية طالب الفيتناميون بتعويضات من أمريكا.

الإرجاع إلى الوطن Repatriation

هو سياسة إرجاع الناس إلى بلدهم الأصلي أو وطنهم القانوني. ويمكن أن يكون طوعيا أو غير طوعي. ففي الحالة الأولى، كثيرا ما يتمّ اللجوء إلى تقديم شكل من أشكال "الإغراء" بالعودة مع أنه إذا لم ينجح ذلك الإغراء فإنه يتم اللجوء إلى الترحيل الإلزامي. وقد طرح الإغراء للنقاش، وإن لم يتم الاضطلاع به، من قبل بعض الأطراف في حزب المحافظين فيما يتعلّق بالمهاجرين من منطقة البحر الكاريبي في أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين. وفيما يخص "أناس القوارب" الفيتناميين، اتبعت المملكة المتحدة، في ١٩٨٩، سياستي الإغراء والإكراه على حدّ سواء. وكثيرا ما تنطوي سياسة الإرجاع على اتفاقيات دولية كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية حين تم إرجاع الآلاف من أوروبا الوسطى والشرقية إلى بلدانهم الأصلية، وكثيرا ما كان ذلك ضدّ رغباتهم الصريحة وحتى تحتِ غطاء نوع من الحيلة. إن حالات الإرجاع القسري للكوساك إلى الاتحاد السوفياتي وللفيتناميين الذي التجأوا إلى هونغ كونغ تبين أن هذه السياسة خطرة دائما وتقترب بشكل خطير من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تجلّى ذلك بوضوح في قيام الرئيس ايدي أمين في ١٩٧٢– ٣ بطرد ٥٠٠٠٠ من الآسيويين الأوغنديين إلى مختلف بلدان الكومنولث. وقد حاولت حكومة المملكة المتحدة، بشكل خاص، تقليص النقد المحلّي والدّولي لتلك السياسات فمالت إلى التمييز بين اللاجئين "الحقيقيين" ومن سمتهم بـــ "اللاجئين الاقتصاديين". وستظل قضية حقوق المهاجرين غير الشرعيين تقض مضجع العلاقات الدّولية، لأنه لا يوجد حل متّفق عليه عالميا لهذه المشكلة.

انظر orbiters (اللاجئون الذين لا يجدون دولة تقبلهم)؛

(أسرى الحرب) *prisoners of war*

الانتقام/ الأخذ بالثأر Reprisal

نوع من الرّد الانتقامي الذي لا يصل إلى حدّ الحرب، تقوم به الدّول لمعاقبة مسيء أو للحصول على انتصاف إزاء عمل ألحق بها الأذى. إن الخوف من الانتقام جزاء هام يكمن وراء فعالية معايير السلوك الدّولية. ويتضمن الانتقام أي إجراء لا يشكل عملا حربيا فعليا، مثل المقاطعة ومصادرة الأصول أو الممتلكات أو الحصار السلمي أو مجرّد "رفع العلم" باعتبار ذلك إشارة تهديدية. ومع أنه ليس فعلا عدائيا صريحا فإن الدّول المستهدفة كثيرا ما تعتبره عملا عدوانيا. ويجب التمييز بين الانتقام والرّد بالمثل (retortion)، لأن الانتقام غير قانوني من الناحية الشكلية. فيجب أن يسبقه طلب بأن يقوم المسيء بإصلاح ما قام به كما أن العمل الانتقامي نفسه يجب أن لا يكون مفرطا – فالعقاب يجب أن يكون من جنس الجرم. ويتعين على الأعمال الانتقامية التي تنطوي على استخدام القوة المسلّحة أن تلتزم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلّقة بالدّفاع عن النفس والأمن الجماعي. ويمكن اللجوء إلى الانتقام أيضا في أوقات الحرب، ويكون ذلك عادة لإجبار العدوعلى الالتزام بقوانين الحرب.

انظر self - help (المساعدة الذاتية).

العالم المسيحي Res publica christiana

مصطلح يستخدمه الدّبلوماسيون بشكل رئيسي لوصف ما يغلب تسميته اليوم "(العالم) المسيحي الغربي". فقبل إنشاء نظام وستفاليا في القرن السابع عشر، الذي أكّد أن أوروبا تتألف من العديد من الدّول العلمانية، فإن الأوروبيين ما بعد الرومانيين ظلّوا يعتبرون أنفسهم جزءا من كل متميز. وحتى حين كانت الادّعاءات الإمبراطورية والبابوية المتنافسة على حكم أوروبا تتعرّض للتقويض في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فإن الدّول الملكية الناشئة كانت تفسر علاقاتها المتبادلة لا من حيث إنها علاقات بين وحدات منفصلة ومنعزلة كليا، بل من حيث إنها أجزاء سياسية مما كان في وقت من الأوقات كيانا موحدا. وكما قال م. كينس – سوبر (M. Keens - Soper) (١٩٧٨) "إن مضامين التشرذم السياسي لم تشكك بالوحدة الروحية والقانونية المستمرة للعالم المسيحي". وكانت النتيجة الخالصة للعملية أن نظام الدّول الأوروبية الحديث الذي كان يفترض أنه نشأ في وستفاليا في ١٦٤٨ لم يكن جديدا كل الجدة بل كان على

أيّ حال يقوم على شعور متوطد بالوحدة والأغراض المشتركة. وقد مكّن هذا الدّول "المسيحية" أو "الأوروبية" (أصبح المصطلحان مترادفين) من التمييز بين العلاقات فيما بينها، حيث يفترض اتباع بعض التقاليد والقواعد، والعلاقات مع الخارجيين، حيث لا تعمل مثل هذه القيود. فالخارجيون مثل الأتراك والأزتك أو الهنود كانوا يعتبرون غير قادرين على أن يكونوا جزءا من كومنولث الدّول المسيحية. لذا فقد اعتبروا أهدافا مشروعة للاحتلال الأوروبي والإخضاع والتدمير.

لقد كان لهذا الإحساس بأوروبا، بصفتها تجمعا واعيا لدول مشرذمة سياسيا لكنها مترابطة ثقافيا، أثر عميق على تطور نظام دول عالمي حقيقي في القرن العشرين. وبشكل خاص فإن استمرار مؤسّساتها الخاصّة، (الدّبلوماسية، قانون الأمم، قواعد الحرب، ميزان القوى والمنظّمات الدّولية) يمكن أن يعزى مباشرة إلى هذا المفهوم بالانتماء إلى حضارة واحدة. ومع أن آخر مناسبة عامة تم فيها استعمال هذا المصطلح رسميا كان في مقدمة معاهدة اوترخت (Treaty of Utrecht) في ١٧١٤، فإنه ما من شك في أن الافتراضات المشتركة والقواعد الموحدة للسلوك التي تعنيها لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. ورغم العلمنة واتّساع حدودها الجغرافية، فإن القواعد الأساسية للعلاقات الدّولية الحديثة متجذّرة في مفهوم "(العالم) المسيحي الغربي".

انظر Clash of civilizations (صدام الحضارات).

معاهد البحث **Research Institutes**

انظر think tanks (فرق البحث)

حروب الموارد **Resource wars**

بما أنه يمكن تعريف "الموارد" بأنها أي شيء يكون موضع رغبة أو حاجة فإن جميع الحروب هي بمعنى هام حروب موارد. على أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبح هذا المصطلح يشير إلى قضايا الأمن القومي الناجمة عن توتّرات بيئية من نوع أو آخر. إن التوزيع غير المتساوي للموارد الطبيعية، إضافة إلى مشاكل التلوّث وانحلال البيئة، يمكن أن يؤدي إلى منافسات قومية حول توفّر أو توزع السّلع النادرة. فالمفهوم المعاصر لحرب الموارد ينطوي

على أربعة سيناريوهات محتملة يمكن فيها رفع مجالات القضايا التي كانت فيما مضى تعتبر سياسة دنيا إلى مصاف السياسة العليا المتعلّقة بالسلام والأمن.

١. حروب المياه: يمكن للمنازعات حول الوصول إلى إمدادات المياه أن تتفجر إما نتيجة التسخن العالمي أو نتيجة أنشطة دول منابع الأنهار التي تعبر الحدود الدّولية. فيشار في بعض الأحيان إلى النيل بوصفه: "نهر واحد وتسع دول". لذا فإن المشاكل المتعلّقة بالاشتراك في هذا المورد يمكن أن تكون واسعة النطاق. وهذا ينطبق أيضا على أقاليم أخرى متفجرة، لا سيّما الشرق الأوسط.

٢. حروب الفقر: الفرضية المركزية هنا هي أن الركود الاقتصادي وعدم القدرة على تلبية التوقعات الاقتصادية قد تولد استجابات عنيفة، لا سيّما في الدّول الفاشية/ الثورية. غير أن النظرية القائلة إن الفقر قد يؤدي إلى العدوان قد تعرّضت للنقد من قبل، بين جملة آخرين، الاستراتيجي العسكري الشهير برنارد برودي (Bernard Brodie) الذي قال "إن العوامل المؤهلة للعدوان العسكري هي البطون الممتلئة، وليس الفارغة" (انظر D. Deudney 1996) (غير أن هذا القول يمكن مقابلته بقول الرئيس السابق دي كليرك (De Klerk) عن المشاركة في السلطة في جنوب إفريقيا: "إذا لم يأكلوا، فإننا لا ننام".)

٣. حروب السلطة: وهي تنويع لحجة الواقعيين القائلة إن التغييرات في الثروة والسلطة النسبيتين الناجمة عن انحلال البيئة قد تؤدّي إلى صراع عسكري. ومن الأمثلة التي يستشهد بها في هذا السيناريو هي الجمهوريات المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي حيث توجد دول نووية "غير راضية" جنبا إلى جنب مع دول غير نووية "راضية" نسبيا.

٤. حروب التلوّث: يتصور السيناريو الرابع وضعا يقوم فيه طرف فاعل بتلويث طرف آخر إما من جرّاء سياسات مقصودة تتعلّق بالإلقاء الخارجي (للنفايات) أو من خلال انبعاث دخان سام غير مقيّد. كما قد ينجم هذا النوع من الحرب عن محاولات المحافظة على المشاعات العالمية (بموجب مبدأ التراث الجماعي للبشرية) من المخربين أو "الراكبين (المنتفعين) المجانيين". والمشكلة هنا تكمن في أنه من غير المحتمل لأيّ دولة على درجة كافية من التصنيع، بحيث تسبب هذه المشاكل أن تكون

هدفا جيدا للقسر. فلم يكن من المعقول، مثلا، أن تقوم الدّول الأوروبية بالسعي لقسر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن كارثة تشيرنوبل النووية في ١٩٨٦.

إن كل ما ورد آنفا يشير إلى احتمال الصراع بين الدّول. غير أن الوضع الأكثر احتمالا هو الصراع بين الجماعات الناجم عن ندرة الموارد. فالمنافسة على الماء والغذاء يمكن أن تؤدّي إلى تفاقم إن لم يكن التسبب بالعنف بين الاثنيات في الدّول الفاشلة أو ذات البنى المستبدة الضعيفة. فالضغوط الديمغرافية على المكان والموارد إضافة إلى التطهير العرقي والأحقاد من الأسباب المعروفة التي تسبب الصراع داخل المجتمعات.

انظر Quasi - states (أشباه الدّول)

الرّدّ بالمثل Retortion

إجراء قانوني مصمم لمعاقبة عمل غير ودّي. إن منع المساعدة الاقتصادية بعد عمليات التأميم، على سبيل المثال، يعتبر ردّا بالمثل. ففي السياسة الخارجية الأمريكية نص "تعديل هيكنلوبر" (Hikenlooper Amendment) على أن يتخلّى الرئيس عن تقديم المساعدة الاقتصادية للدّول التي تكون قد صادرت الممتلكات الأمريكية من دون دفع تعويض. كما تمّ اللجوء إلى الردّ بالمثل ضد سيلان ١٩٦٣ – ٥ ولم يسحب إلا حين قررت حكومة جديدة دفع تعويضات. وقد تم إلغاء هذا التعديل بموجب قانون المساعدة الخارجية الأمريكية لعام ١٩٧٣.

انظر Helms - Burton (هلمز – بورتون).

التعديلية Revisionism

يستخدم هذا المصطلح على الأغلب لتحدّي الوضع الرّاهن. ويقترن هذا المصطلح بشكل خاص بالواقعيين الذين ينظرون إلى العلاقات الدّولية من منطلق التوتّر البنيوي الدّائم نوعا ما بين المدافعين عن النظام السّائد ومعارضيه. وعادة يستخدم المنظّرون لوصف هذه العملية الثنائيات المتمثلة بـ "الراضين/ غير الراضين"، "المكتفين/ غير المكتفين"، "الذين يملكون/ الذين لا يملكون"، "أنصار الوضع الرّاهن/ التعديليين" وقد اقترنت "التعديلية" بشكل خاص بكتاب ئي. هـ. كار (E. H. Carr) (١٩٤٦) "Twenty Years' Crisis" (أزمة السنوات العشرين) (١٩١٩ – ١٩٣٩) ويشير إلى أنواع من السياسة الخارجية التي تمارسها بعض الدّول (ألمانيا، إيطاليا واليابان) في فترة ما بين الحربين حيث حاولت تغيير القوة الدّولية القائمة والتوزع الإقليمي

الراهن لما فيه مصلحتها. وبدلا من قبول الوضع الأدنى المعطى لها في ظل النظام السّائد (نظام (معاهدة) فرساي في هذه الحالة) فإن الدّول التعديلية تحاول، من خلال الضغط الدّبلوماسي، التهديدات، القوة، عدم مراعاة القانون الدّولي والتزامات المعاهدات القائمة، تحاول تعديل الوضع لمصلحتها. وهي مرتبطة بنموذج القوة، وبهذا المعنى فإنها تشجّع على تشكيل التحالفات، والائتلافات والكتل وفقا لمبادئ التوازن. وتكون الصراعات التي تنجم عن هذه العملية حصيلة الصفر. وقد استخدم هـ. ج. مورغنتاو(H. J. Morgenthau) (١٩٤٨)، عميد المدرسة الواقعية الأمريكية لما بعد الحرب، مصطلح "الإمبريالي" بدلا من ذلك للإشارة إلى مثل هذه التحدّيات، لكن هذا كان أقل مساعدة، لأنه كان ينطوي على ظلال من معان أخلاقية و/ أو أيديولوجية: فالوضع الراهن إذا يبدوإيجابيا، طبيعيا مناسبا، في حين أن الإمبريالي يبدوسلبيا وشاذا وغير مناسب. بل إن فكرة التعديلية قد واجهت معاناة في الغرب، لأنها كثيرا ما اقترنت بسياسات هتلر وستالين، وممّا يعزّز هذا التحامل نزعة المؤرخين إلى تسمية تحاليل الحرب الباردة المؤيدة للسوفيات والمناهضة للولايات المتحدة – تعديلية.

ويحدّد باري بوزان (Barry Buzan) (١٩٨٣) في محاولته إلغاء التشوه المتمحور حول الاثنية وإيضاح المصطلح، يحدد تصنيفا ثلاثي الطبقات لأهداف التعديليين – "تقليدية"، ثورية و "راديكالية". فالتحديات التقليدية تعمل ضمن الإطار السائد للأفكار والعلاقات وتتوجه لإعطاء التحدي موقف تحد أفضل ضمن النظام الهرمي (مثل ألمانيا الإمبراطورية واليابان الإمبراطورية قبل الحرب العالمية الأولى). وتنطوي التعديلية الثورية على تحد للمبادئ المنظّمة للنظام ذاته (فرنسا بعد ١٧٨٩، الاتحاد السوفياتي بعد ١٩١٧، وربما ليبيا وإيران اليوم). ويقع تصنيف التعديليين الراديكاليين بين الجماعتين الأخيرتين؛ ويتمثل نموذج هذه المقاربة بالنظام الاقتصادي الدّولي الجديد. وفي حين أن تصنيف بوزان يؤكّد بصفة عامة النظرات المتبصرة لنموذج الواقعيين فإنه يدلّ على نمط وعدد متنوع من التحدّيات أعقد بكثير من نموذج السياسة العليا البسيطة، حصيلة الصفر المقدمة سابقا. وينظر اليوم إلى التعديلية بوصفها متعدّدة الوجوه وتنطبق على السياسة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ولا تحتاج إلى ربطها بموقف أيديولوجي معيّن.

ويستخدم هذا المصطلح بمعان أخرى في وصف تفسيرات الدوغما الماركسية/ اللينينية، حيث تعني ضمنيا انحرافا عن الرأي التقليدي (مثل التعايش السلمي)، أو للدّلالة على إعادة تقييم أساسية لأسباب الحرب الباردة، لا سيّما في تاريخ الولايات المتحدة.

الثورة Revolution

تستخدم في العلاقات الدّولية للدّلالة على المعاني التالية: (آ) للإشارة إلى تغيير جذري مفاجئ في نظام حكومة ما، كثيرا ما يقترن بالعنف؛ (ب) للإشارة إلى أي تغيير أساسي أو انتقال في مؤسّسات وقيم مجتمع أو دولة أو نظام. والمعنى الأول حصري بالتأكيد، لأنه لا يميّز بين تغييرات الحكومة التي تقترن والتي لا تقترن بتغيير اجتماعي جذري (مثل الانقلاب أو "ثورة القصر"). أمّا المعنى الثاني فهو حصري من ناحية عكسية، إذ إنه يسمح باستعمال المصطلح في أي سياق تعرّض إلى تحوّل جذري، إلى حد أنه يكون بوسعنا الحديث عن "ثورة صناعية"، وثورة "استراتيجية" وثورة "فكرية" إلى ما هنالك. أما بالنسبة للماركسيين/ اللينينيين الذين سيطروا على المناقشات الحديثة للظاهرة فإن الثورات المسماة بهذا الاسم بحق لا تنطوي على مجرد تغيير في نظام سياسي فحسب، بل تنطوي أيضا على تغيير أساسي في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. فإذا استخدمنا هذا المعيار فإننا نجد أن الثورات الحقيقية في السياسة العالمية، مع أنها ذات تأثير كبير من حيث بنيتها وعمليتها، نادرة نسبيا. ومن الواضح أن هذا المعنى ينطبق على الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ والثورة البلشفية لعام ١٩١٧ والثورة الصينية لعام ١٩٤٩ والثورة الكوبية لعام ١٩٥٩، في حين من الواضح أنه لا ينطبق على "الثورة المجيدة" الانجليزية لعام ١٦٨٨ والثورة الأمريكية لعام ١٧٧٦.

وعدا عن الاختلافات حول طبيعتها وسببها ورغم توافق عام بشأن أهميتها الإجمالية في وضع أجندة سياسة العالم الحديث، فقد مال معظم المعلّقين غير الماركسيين وغير السوسيولوجيين إلى تجاهل تلك الظواهر أو تهميشها. فعلى سبيل المثال، بالنظر لانحياز المقاربة المتمحورة حول الدّولة فقد كان الواقعيون السياسيون ينظرون إلى الثورات بالدرجة الأولى في سياق عدم الانسجام مع النظام السائد، بدلا من أن تكون فريدة في نوعها. فعلى سبيل المثال، من المعروف على النطاق العام أنه بعد انقضاء حرارة الفترة الثورية ووهجها، سرعان ما تستقر الدّولة المعنية ضمن القيود التي يفرضها نظام الدّولة ذاته أو تصبح مؤهلة اجتماعيا

بواسطته. وحتى الواقعيون الذين كرّسوا وقتا طويلا وجهدا كثيرا في دراسة الثورات، مثل ئي. هـ. كار (E. H. Carr) (١٩٤٦) ومارتن وايت (Martin Wight) (١٩٧٨)، فقد مالوا إلى الافتراض بأن الثورات تؤدّي إلى عدم الاستقرار ولذا فهي لا تفضي إلى المحافظة على النظام في السياسة الدّولية. فالسياسات الخارجية للدّول الثورية تصنف بوصفها "تعديلية" أو "غير راضية" ويجب الاستجابة لها عبر عملية توفيق (كثيرا ما تسمى استرضاء) أو عبر أساليب مناهضة للثورة تنطوي على تدخل مباشر أو غير مباشر. ويميل السلوكيون أيضا (الذين كثيرا ما يعتبرون أنفسهم "ثوريين" ضمن اختصاصهم) إلى اعتبار الثورات مجرد تنويع للسلوك العنيف للجماعة. فعلى سبيل المثال، كان ج. ن. روزناو(J. N. Rosenau) (١٩٦٤) يفضل مصطلح "الحرب الدّاخلية" بدلا من الثورة، موحيا بذلك ضمنيا بأنها شكل خاص من ظاهرة اجتماعية عامة.

ومن غير الصعب العثور على أسباب هذا الإهمال الظاهر. فمعظم محلّلي الشؤون الدّولية يرون أن التنويعات "المحلّية" تظل ثابتة. لذا عندما كانت الثورات تبحث على الإطلاق فقد كان ينظر إليها بالدرجة الأولى من منطلق أثرها على أسلوب السياسة الخارجية أو سلوكها. ورغم تأكيد مارتن وايت أن العلاقات الدّولية بين ١٤٩٢ و١٩٦٠ كانت "ثورية" أكثر منها "غير ثورية" (١٩٧٨، صفحة ٩٢)، فثمة افتراض سائد مفاده أنها "شاذّة" أو "انحراف". وخارج الأدبيات الشيوعية، حيث لا يعرف التمييز بين السياسة الدّاخلية والدّولية، وحيث يعد التمييز بين السياسة المحلّية والخارجية غير معروف وحيث تعد مفاهيم الثورة وحروب التحرير الوطني أمرا مركزيا، لم تعره انتباها نظريا بوصفها تأثيرا مكوّنا في تطور السياسة العالمية. وتصنف عادة العلاقة بين الثورة والحرب ضمن دراسات الشروط العامة للتدخّل المسموح به أو بشأن دور "الدّولة المحرّرة الثورية" وأساليبها. أمّا في القانون الدّولي فإن المفهوم يعتبر هامشيا. إن التسليم بما فيه مصلحة السيادة والولاية القضائية المحلّية يعني أنه عدا عن تلك الأفكار ما بعد القانونية مثل الشرعية أو الاعتراف والقواعد المتصلة بالتعويض، فإن الثورة تعامل بوصفها انحرافا مؤقتا عن المعيار الطبيعي. ويعتبر افتراض ميثاق الأمم المتحدة، لا سيّما المادة ٢، الفقرة ٧ (عدم التدخّل) أن الاضطرابات الدّاخلية هي مسائل محلية، وأنها لذلك خارج نطاق ومجال النظام القانوني الدّولي. وهذا كله رغم أن السياسة الدّولية للقرن العشرين في العالم الأول والثاني والثالث كانت إلى حدّ بعيد تتعلّق بتحقيق الثورات أو ردا عليها.

انظر Insurgency (التمرّد)؛ j - curve (منحنى الخط البياني j)؛ nineteen eighty nine ((عام) تسعة وثمانين وتسعمائة وألف).

الثورة في الشؤون العسكرية Revolution in Military Affairs (RMA)

تشير إلى أثر التكنولوجيات الحديثة على الصراع المسلّح المنظّم. وقد اقترن هذا المصطلح بشكل خاص بالفترة الأولى للحرب الباردة حين كان الاستراتيجيون السوفيات، بشكل خاص، يسعون إلى إدخال حيازة الأسلحة النووية في التحليل الاستراتيجي التقليدي. وقد اعتبر مجيء أسلحة الدّمار الشامل "ثوريا" بمعنى أنه كان يمثّل لحظة تحول في التفكير بشأن إدارة الحرب والدّبلوماسية. وقد كان الأثر الثوري أنها جعلت الحرب الشاملة بين القوى التي تمتلك تلك الأسلحة غير عقلانية من حيث الأساس (انظر الردع، الدّمار المتبادل المؤكد). وفي تسعينيات القرن العشرين أصبحت الثورة في الشؤون العسكرية تشير إلى "العواقب الاستراتيجية لتزاوج الأنظمة التي تقوم بجمع ومعالجة وإيصال المعلومات مع تلك التي تستخدم القوة العسكرية" (Friedman, 1947). وقد ظهرت آثار هذا التزاوج بشكل مثير في حرب الخليج لعام ١٩٩١، التي كانت ذكراها الرّاسخة بالنسبة للمراقبين الغربيين الدّمار الذي حصل في ساحة المعركة والقوة التدميرية الأقل قدرة على التمييز لـــ "الأسلحة الذكية" التي كانت تصيب أهدافها بدقة خارقة. وقد أظهر هذا الصراع الإمكانات الجديدة التي انطوى عليها تسخير تكنولوجيا المعلومات لقدرة الحرب القتالية لطرف فاعل. فجمع المعلومات ومعالجتها ونقلها هي جوهر الثورة المعاصرة في الشؤون العسكرية؛ حيث يتمثّل الهدف الأساسي بتحقيق السيطرة المعلوماتية واستخدامها. ويفيد هذا المفهوم بعد الحديث ضمنيا والذي يشار إليه أحيانا بعبارة "حرب المعلومات"، على ما يبدو، بأن القوات البرية الكبيرة التي تواجه موقع العدو لم تعد شرطا أساسيا في حروب المستقبل. إن القدرة على الضرب بدقة عبر مسافات طويلة تنطوي على مضامين هامة، وإن كانت غير واضحة، بالنسبة للقوة البرية والبحرية والجوية وفق التصور التقليدي لهذه القوات. أما القول إن هذا جعل القوات المسلّحة قديمة عفا عليها الزمن، كما يدّعي البعض، فإن تلك مسألة أخرى تماما بالطبع.

معاهدة راش- باغوت Rush - Bagot treaty

اتفاقية بين بريطانيا والولايات المتحدة تمّ إبرامها في ١٨١٨ وتنصّ على إزالة الطابع العسكري للحدود بين الولايات المتحدة وكندا والحيلولة دون أن تصبح البحيرات الكبرى منطقة منافسة بحرية. وهي لا تزال سارية المفعول، ولذا يمكن وصفها بأنها أطول وأنجح معاهدة لنزع السلاح في التاريخ الدّولي. فعلاوة على تعزيز حسن الجوار بين الولايات المتحدة وكندا وجعل الحرب أمرا غير وارد فقد كانت عاملا هاما في العلاقة الخاصّة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وكانت هذه المعاهدة جزءا من تسوية حرب ١٨١٢ ومنذ ذلك الحين كانت تتم تسوية جميع الخلافات بين الدّولتين من دون اللجوء إلى القوة.



S

نقطة السرج Saddle point

مصطلح يستخدم في نظرية الألعاب ويشير إلى تلك النقطة على المصفوفة في لعبة حصيلة الصفر التي تكون الأصغر في صفها والأكبر في عمودها، وتمثل حلا مستقرا (ثابتا) للعبة حصيلة الصفر. الاستقرار (الثبات) من منطلق الألعاب يعني أنه ما من لاعب يستطيع تحسين موقفه من خلال التحرك بمفرده بعيدا عن نقطة السرج. ويفترض ذلك أن كلا اللاعبين سيتصرف بشكل عقلاني طيلة اللعبة.

سـالـت SALT

الأحرف الأولى من "Strategic Arms Limitation Talks" (محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية)، وهي مفاوضات ثنائية بشأن الحدّ من الأسلحة جرت بين الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي بين ١٩٦٧ و١٩٧٩. وقد نجمت عنها اتفاقيتان: سالت الأولى وهي اتفاقية مرحلية مدّتها خمس سنوات ابتداء من ١٩٧٢. ولم تتم المصادقة على اتفاقية سالت الثانية. ثم استبدلت عملية سالت باتفاقيتين أكثر جذرية: ستارت الأولى والثانية (START I and II). وقد استهدفت سالت الأولى ومعاهدة ABM (معاهدة الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية)، المقترنة بها (غير محدّدة الزمن)، استبدال ضبط النفس بالضبط المتبادل في الحدّ من سباق التسلّح. وفي الواقع اعتبر عدم التصدّي لقضية الرؤوس الحربية المتعدّدة في اتفاقية سالت الأولى، في ضوء ما سبق، نقصا رئيسيا. وقد استهدفت اتفاقية سالت الثانية إصلاح ذلك بموجب اتفاقية مرحلية أخرى لغاية ١٩٨٥. ولكن هذه المرة كانت العلاقات بين القوتين العظميين في حالة تدهور مع انحلال علاقة الانفراج (detente). وقد نجم عن التدخّل السّوفياتي في أفغانستان سحب مشروع (مسودة) المعاهدة من مجلس الشيوخ الأمريكي من دون فرض إحالة الموضوع إلى التصويت. وفي نهاية الأمر لم يكن من الممكن فصل عملية سالت عن المجرى العام للعلاقات بين القوتين العظميين. ففي الولايات المتحدة، خاصّة، اصطدمت سالت بالمصالح المحلّية التي كانت تريد استخدام سالت لتكون عصا لضرب إدارات معينة في البيت الأبيض. وإذا نظرنا إلى سالت من منطلق الوضع الذي تلا نهاية الحرب الباردة حيث تجلّى نظام أمني آخذ في الاتّساع في مجال مشكلة الحد من التسلّح، فإنها تبدو متواضعة وتكاد تكون عديمة

الفائدة. على أنه يجب أن نتذكر أنها كانت في ذلك الوقت جوهرة التاج في استراتيجية مبدأ نيكسون المتعلّقة بالوفاق مع الاتحاد السّوفياتي سابقا.

خير الشعب هو القانون الأعلى Salus populi suprema lex

عبارة باللغة اللاتينية تطلق على مبدأ قانوني كلاسيكي يقترن بسبب وجود الدّولة (raison d'etat) وحق المحافظة على الذّات. ويعطي هذا المبدأ من حيث الأساس حرية غير مقيدة تقريبا للدّولة باتخاذ أي إجراء تراه ضروريا لحماية ما تعتبره تلك الدّولة يمثل مصالحها الخاصّة بها. وقد حاول القانون الدّولي تقييد نطاق هذا المبدأ إلا أن الدّول تستطيع، في التحليل الأخير، الاحتجاج بـــ "الضرورة" بوصفها سببا مشروعا لما تقوم به من إجراءات.

السيناريو Scenario

وضع متصورّ ومفترض لما يمكن أن تكون عليه الأمور في المستقبل. وهذا المصطلح شائع بشكل خاص في مجال الدّراسات الاستراتيجية حيث كانت "لعبة الحرب" (تخيّل الأوضاع في الحرب) تستخدم خلال عشرات السنين من قبل كبار الضباط لأغراض التدريب والتخطيط لاحتمالات واقعية قبل اندلاع الأعمال القتالية. وقد أدّى مجيء الاستراتيجيين المدنيين بما لهم من تأثير فكري مسيطر بعد ١٩٤٥ إلى استبدال "لعبة الحرب" بالسيناريوبوصفه الأداة الأساسية لذلك التخمين. ففي حين أن "ألعاب الحرب" كانت تقتصر على ما كان يعتبر مسائل عسكرية صرفة، فإن وضع السيناريوهات يقتضي من المؤلّف/ المؤلّفين أخذ نطاق أوسع من العناصر المتحولة بالاعتبار، بما فيها العناصر الاقتصادية والقانونية والدّبلوماسية.

لعلّ هيرمان خان (Herman Khan) الراحل (١٩٦٠) يمثل أفضل مثال فردي للكيفية التي ينجم فيها عن التفكير في احتمالات أو تصعيد الحرب النووية من سلسلة من السيناريوهات النابضة بالحياة – أو المقلقة. ولعلّ أشهر مثال له هو ما يسمّى بآلة يوم القيامة (Doomsday Machine). ولم يكن انتقال خان في مراحل حياته الأخيرة إلى نطاق علم المستقبل (futurology) مجرد مصادفة، لأنه يتعين علينا، في عملية التفكير في العقود/ القرون التالية، أن نلجأ بالضرورة إلى السناريوهات. وإذا تحدثنا عن مالتوس (١٨٢٦) ونظرية النماء السكاني، فإن مثل هذا التخمين ليس بالجديد، كما هو الحال بالنسبة للعبة الحرب. وقد أرسى مالتوس

قواعد نزعة مبكّرة إلى التشاؤم في وضع السيناريوهات عن المستقبل، وقد استمر هذا التقليد حتى الوقت الحاضر على يد جماعات مثل "نادي روما".

يمثل تحليل الاتجاهات منهجية متوطّدة وكثيرا ما يتعين، بشكل عام، على صانعي السياسة ومستشاريهم أن يأخذوا بالحسبان الاتجاهات المستقبلية في رسم السياسة في السياق الراهن. وبهذا المعنى يعد وضع السيناريوهات من دواعي الحكمة ولا يجب وصمه بأنه بدعة أو ولع فرد معيّن أو مدرسة أو مقاربة معيّنة.

انظر WOMP (الأحرف الأولى من "World Order Models Project" (مشروع نماذج النظام العالمي).

نطاق Scope

إن نطاق طرف فاعل هو مقياس مجالات القضايا التي يمكن من خلالها التأثير بشكل فعال في السياسة العالمية. ويستخدم هذا المفهوم في تحليل علاقات القوة ويستخدم عادة إلى جانب مفهوم المجال (domain). ويعدّ المفهومان حاسمين – بوصفهما متحوّلين وسيطين في تفسير كيف تتحوّل القوة – بوصفها شيئا ممتلكا – إلى قوة – بوصفها علاقة.

مبادرة الدّفاع الاستراتيجي SDI

الأحرف الأولى من عبارة "strategic Defence Initiative" وهي برنامج أمريكي يتعلّق بالأبحاث المتّصلة بالدّفاع ضدّ الصّواريخ البالستية الذي بدأ خلال رئاسة رونالد ريغان. ففي مارس ١٩٨٣، في خطاب له موجّه للشعب الأمريكي، تحدّى الرئيس الأسرة العلمية "والاستراتيجية الأمريكية في أن تطوّر وسيلة لاعتراض وتدمير الصّواريخ البالستية قبل وصولها إلى أراضي الولايات المتحدة. وهذا الخطاب، عما أصبح يعرف بخطاب "حرب النجوم"، كان العامل الذي أدى إلى زيادة التمويل على مدة خمس سنوات (ابتداء من ١٩٨٥) بغية استقصاء ما إذا كان بالإمكان تسخير التكنولوجيات الحديثة للقيام بذلك الدور.

لقد كانت أمريكا دائما مهتمّة بتكنولوجية الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية منذ الخمسينيات. ومع أن مبادرة الدّفاع الاستراتيجي كان مبعثها، جزئيا على الأقل، الابتكار التكنولوجي فإنها كانت أيضا تعكس قلقا متزايدا حول استقرار علاقة الردع النووي أثناء الحرب الباردة. وقد بدا أن هذه المبادرة تتيح إمكان خفض شدة التأثر الأمريكي جرّاء ضربة وقائية

يوجهها الاتحاد السّوفياتي، وكان يوجد دائما احتمال أنه إذا كانت أمريكا ستحرم نفسها بالفعل من هذا الخيار، فإن من المحتمل أن لا يفعل ذلك الاتحاد السّوفياتي. ومع أن تلك المبادرة كانت مدعومة من قبل جماعات المصالح من أمثال ما يسمّى بـ "الحدود العليا" (High Frontier) ومن قبل بعض الاستراتيجيين فقد تبين أنها مسألة مثيرة للخلاف والجدل. فقد انقسم الرأي العلمي بشأن إمكان تطبيقاتها العملية في حين أعربت حركات السلام عن القلق إزاء ما تنطوي عليه من احتمال التسبب بسباق تسلّح جديد. وفي أواخر ربيع ١٩٩٣ أعلن وزير الدّفاع آسبين (Aspin) عن وفاة تلك المبادرة. فقد سقطت المبادرة ضحية لنهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية وتفجر الاتحاد السّوفياتي من الدّاخل. ومع أن الولايات المتحدة لا تزال تظهر اهتماما بإمكانات تكنولوجيات الصّواريخ المضادّة للصّواريخ البالستية، فإن هذه المخاوف موجهة ضد الدّول التي تعتبر منبوذة/ مارقة. فدفاع الولايات المتحدة عن نفسها أو عن حلفائها ضدّ مثل تلك الطوارئ أكثر تحديدا وأقل غرابة من مبادرة الدّفاع الاستراتيجي.

الانفصال Secession

عرّفه مايول (Mayall) (١٩٩٠) بأنه صورة التحرّرية الوحدوية المنعكسة في المرآة، وهو يشير إلى التعبير السياسي عن الانفصال من جانب سكان منطقة ما عن هيكل دولة مسبق. لذا يمكن اعتبار المشاعر الانفصالية مؤشّرا لرفض بعض من أكثر القواعد الأساسية لنظام الدّول وتفضيل القومية التي تقترن إلى درجة أكبر بأفكار القرابة والاثنية. ومن الأمثلة على الحركات الانفصالية التي تحدت هياكل الدّولة القائمة بيافرا وبنغلاديش، وفي وقت كتابة هذا المؤلّف أدّت النزعة الانفصالية إلى زوال دولة يوغسلافيا كليا. وكما تبين جميع الحالات آنفة الذكر، نادرا ما تتمّ محاولة الانفصال عبر التغيير السّلمي. فالذي يحدث عادة هو اندلاع حرب أهلية. ويمكن توقع اقتران السياسة الانفصالية بالعنف والصراع الطائفي استنادا إلى المناقشة آنفة الذكر. وبما أن النزعة الانفصالية تمثل مثل هذا التحدّي القوي النابذ للتمحور حول الدّولة فإن السلطات السياسية المركزية تقاوم النزعات والزمر الانفصالية.

حرب الخليج الثانية Second Gulf War

انظر Gulf War (حرب الخليج).

الضربة الثانية Second Strike

مصطلحٌ يستخدم في التحليل الاستراتيجي للدّلالة على قدرة طرف فاعل على الرّد بعنف ضدّ خصم بعد أن يكون قد تعرّض لضربة أولى. فقدرات الضربة الثانية هي إذا تلك القوى المتبقية والمتاحة للاستخدام ضدّ الخصم بعد أن يكون قد نفذ مبادرته. وانطلاقا من هذا التعريف فإن فكرة الضربة الثانية نسبية ومشروطة إلى حدّ كبير. وتعتمد هذه الشروط على عنصرين متحوّلين حاسمين: حالة التكنولوجيا في أيّ وقت معيّن وقدرات الخصم ونواياه.

لقد أدّى تطوّر الدّراسات الاستراتيجية بوصفها مجالا للعلاقات الدّولية أثناء فترة الحرب الباردة إلى تأكيد جديد على أهمية قدرات الضربة الثانية في عصر جديد للردع النووي. وقد بدأت مناقشات هذه القضايا بين المتخصّصين في الولايات المتحدة أثناء السنوات الأخيرة من رئاسة آيزنهاور. وقد جادل ووهلستر (Wohlestter) في مقال واعد في مجلة "الشؤون الخارجية" (Foreign Affairs) (١٩٥٩) مؤكّدا على مركزية مفهوم الضربة الثانية من أجل الفهم التام للردع أو "التوازن الدقيق للرعب". وقد جادل عن قصد وعمد بأن الردع الفعّال يعني "القدرة على توجيه ضربة ثانية". وقد تطابقت هذه الحجج تطابقا تاما مع ما حدث – في الولايات المتحدة أولا – من تطوير للصّواريخ التي يمكن وضعها في الغواصات. ومرة أخرى تجلت العلاقة التكافلية بين التكنولوجيا والتفكير الاستراتيجي لكل ذي عينين.

الأمين العام Secretary - General

لقد أدّى تأسيس المنظّمات الحكومية الدّولية الحديثة الأولى في القرن التاسع عشر إلى تطوير أمانات (سكرتاريات) دولية، ومعها منصب الأمين العام. وقد صدر أول اقتراح بشأن هيئة حيادية للموظفين المدنيين الدّوليين في ١٦٩٤ عن ويليام بين (William Penn) في مقاله المعنون "مقال بشأن سلام أوروبا في الحاضر والمستقبل" (Essay towards the Present and Future Peace of Europe). على أن أمانات (سكرتاريات) القرن التاسع عشر كانت تتألّف في معظمها من موظّفين مدنيين أو سياسيين موالين لحكوماتهم الأعضاء. وقد جاء الاختراق في تطوير أمانة وأمين عام دوليين حقيقيين يدينون بالولاء والمسؤولية للمنظّمة ذاتها وليس لفرادى الحكومات، عند تأسيس عصبة الأمم والوكالات المتخصّصة بعد ١٩١٩. ولقد قيل إنه تمثّل في وظيفة السير إريك دراموند (Sir Eric Drummond)، أول أمين عام لعصبة الأمم، والبرت

توماس (Albert Thomas)، أول أمين عام لمنظّمة العدل الدّولية، الأمثلة النموذجية للتقليدين الحديثين: الإداري/ الموظّف المدني والدّبلوماسي/ السياسي.

إن نقطة الانطلاق لتحليل دور ومهمة أي أمين عام هي فحص الموقف الدستوري لذلك المنصب كما يرد في الوثائق التي تنشئ المنظّمة. وهذه الوثائق تتناول قضية ما إذا كان منصب الأمين العام هو بالدرجة الأولى منصب إداري أو دبلوماسي – أو الاثنان معا. فالإداري يعتبر المنفذ الأمين لقرارات وتوجيهات الدّول الأعضاء، كما يتم إبلاغها عبر وفودها الوطنية. أما الدّبلوماسي/ السياسي فتكون له درجة أكبر من الاستقلال في طرح المبادرات السياسية، على الأقل لتتم مناقشتها، من قبل الدّول الأعضاء. بل إن الأمين العام يقوم، ضمن ذلك التقليد، باتباع خط علني مستقل من خلال ما يلقيه من خطب ومحاضرات وما يجريه من مقابلات ويكتبه من مقالات حول المسائل التي تحال أو يمكن أن تحال إلى المنظّمة. ومن الأمثلة قريبة العهد التي طبق فيها الأمناء العامون هذا النهج في مناصبهم داغ همرشولد (Dag hammarskjold) (الأمم المتحدة)، راؤول بريبيش (Raul Prebisch)، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الاونكتاد)، وديالوتيللي (Dialo Telli)، منظّمة الوحدة الإفريقية.

عندما تأسّست الأمم المتحدة في ١٩٤٥ تمّ الاعتراف بالدّور المزدوج للأمين العام. فقد أعطت المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة الشخص الذي يشغل المنصب بعض صلاحيات في اتخاذ القرارات: "يجوز للأمين العام أن يحيل إلى مجلس الأمن أي مسألة يرى أنها قد تهدد السلام والأمن الدّوليين". فإذا كان من الممكن اعتبار ذلك بأنه يوجد مجالا أوسع لشاغل المنصب في أن يتصرف بشكل مستقل في الإعراب عن آرائه ومخاوفه، فإن إجراء الترشيح الفعلي يعطي الدّول الأعضاء سلطة الامتناع عن دعم مرشّح للمنصب، أو شاغل المنصب لولاية ثانية، إذا كانت غير راضية عن أدائه. وفي حالة الأمم المتحدة، يقوم مجلس الأمن بترشيح الأمين العام وتصادق عليه الجمعية العامة وذلك لشغل المنصب لمدة خمس سنوات. وقد حجبت الولاية الثانية عن لي (Lie) (الأمم المتحدة) وتيللي (Telli) (منظّمة الوحدة الإفريقية) لأنهما وقفا موقفا معاكسا لدول هامة في منظّمة كل منهما.

ويفترض أن يقوم الأمين العام بدور رئيس الأمانة في المنظّمة المعنية. ويتمثّل قيد هام على أي أمين عام بمدى ما يتمتّع به من حرية في اختيار موظفي الأمانة. فالدّول الأعضاء تتوقع عادة أن تعكس التعيينات مختلف الأفكار بشأن "التوازن" بين المناطق الجغرافية

والانقسامات السياسية. ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى نقل الاختلافات الجغرافية إلى الأمانة وما ينجم عن ذلك من انقسامات. وتتمثل النتيجة المحتملة لهذه التدخّلات في "الترقيات بدافع المحسوبية" بدلا من "الترقيات بناء على الجدارة".

يجب أن يشمل أي تقييم لدور وأهلية منصب الأمين العام في أي منظّمة عوامل مثل شخصيته ومهارته وسمعته، وإن كان من الصعب القيام بذلك بشكل موضوعي. وثمة نمطان مهنيان يؤثران بشكل خاص في انتقاء الأمين العام المفترض: الأول هو عالم السياسة والدّبلوماسية، والثاني هو عالم الشخص الأكاديمي والإداري. ويمثل البرت توماس واريك دراموند هاتين الخلفيتين تمثيلا ملائما، في حين أن همرشولد هو ربما الأقرب إلى الجمع بين الاثنين. فخلفيته كانت في دور دراموند لكنه رأى الحاجة إلى تطوير المنصب في اتجاهات أقرب إلى تصنيفات توماس. وقد كان همرشولد محظوظا حيث إن مدة ولايته تزامنت مع تغييرات أساسية في طابع وتكوين الأمم المتحدة بعد أن تحطّمت القيود طويلة الأمد المتعلّقة بالعضوية واتجهت حركة المنظّمة نحو العالمية. لذا فقد تمكن من تكوين توافق لدعمه لدى الأكثرية الناشئة للدّول غير المنحازة من ١٩٥٥ فصاعدا وحتى أزمة الكونغولعام ١٩٦٠ وقد نجم عن صراع على السلطة في تلك الدّولة بعد ذلك إلى أن هاجمه الاتحاد السّوفياتي كما هاجم منصب الأمين العام. وكان اقتراح السّوفيات أن يصبح المنصب "ترويكا" من ثلاثة أمناء عامين يمثلون العالم الأول والثاني والثالث، نتيجة لذلك الهجوم. ومع أن مقترح الترويكا لم يحصل على دعم كاف فإنه كان يستند إلى تحليل معقول، فبصرف النظر عن دوافع الاتحاد السّوفياتي في اقتراحه فقد رأت الترويكا تمحور الأمم المتحدة حول عدد من الأطراف. وحين يحدث ذلك في منظّمة حكومية دولية فإن الأمين العام يواجه خيارين ينطويان على خيارات متساوية في الضرر، فإما أن يكون غير منحاز – وغير فعال – أو أن يكون ملتزما – ومثيرا للجدل. ومن المؤكّد أن الحالة النموذجية لهذا التمحور في المنظّمة تتمثل بالاونكتاد الذي اتسم بهذه الخاصية منذ استهلاله. وقد مال مختلف الأمناء العامين لهذه المنظّمة الحكومية الدّولية إلى اختيار الدّور الملتزم/ المثير للجدل.

إن منصب الأمين العام في أي منظّمة حكومية دولية هو واحد من أكثر المناصب المتاحة للدّبلوماسيين الدّوليين تنوّعا واضطرابا. ويبدوأنه متى تجاوزت الدّول نقطة معيّنة في علاقاتها فإنها تدرك الحاجة إلى إنشاء مؤسّسات دائمة، بما في ذلك أمانة وأمين عام. والمثال

على ذلك هو الكومنولث. وفي الوقت نفسه فإن دور الأمين العام ومهمته يعتمدان على العناصر المتحولة الثلاثة المشار إليها آنفا: (أ) الشروط التي يحدّدها دستور المنظّمة الحكومية الدّولية للمنصب؛ (ب) شخصية الذي يحتل المنصب، وتدريبه وخلفيته؛ و (جـ) نوع النظام العالمي أو الإقليمي الذي من المتصوّر أن المنظّمة الحكومية الدّولية تعمل ضمنه. ينطوي العامل المنهجي على القيود أو الفرص التي تعمل على أو ضدّ التوسّع في هذا الصدد.

الأمن Security

مصطلح يشير إلى غياب ما يتهدّد القيم النادرة. ويمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقا، أي أن الوضع الذي يكون بمعزل عن أي خطر يعادل الأمن التام. وعلى العكس من ذلك، ففي نظام ينطوي على خطر تام للعلاقات، نجد أن النظام الذي ينطوي على عداء مستبد يقارب حالة الارتياب الشديد الشامل. إن الأمن مصطلح نسبي من الناحية التجريبية (empirically). وقد درجت الأبحاث التي تدور حول العلاقات الدّولية على تحليل هذا المصطلح من حيث الدرجة (العالية أو المتدنية) وليس من حيث الوجود التام أو العدم (Wolfers 1962, Boldwin 1997). وقد اعتبر الأمن، تاريخيا، قيمة جوهرية وهدفا أسمى لسلوك الدّول. وكان هذا الموقف في كثير من الأحيان ضمنيا ومفترضا وليس ظاهرا ومصرحا به. وقد رفع المذهب الجديد مؤخّرا صورة فكرة الأمن إلى صورة مفهوم مركزي – وإن كان مثيرا للاعتراض. يقول والتز (Waltz) إن "الأمن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى" (صفحة ١٢٦). ويرفض بولدوين في تحليله قريب العهد لمفهوم الأمن (مذكرا بأدبيات العلوم الاجتماعية الأمريكية المتعلّقة بالقوة العلائقية) هذه "المقاربة للقيمة الأساسية" في تحليل الأمن. وقد استخدم بولدوين بدلا من ذلك "مقاربات القيم الهامشية" وأعاد الإعراب عن المقاربة النسبية المشار إليها آنفا من منطلق الصلاحية الهامشية. فـ "ما هو مقدار الأمن الذي يكون كافيا؟" يصبح سؤالا ذا صلة بالموضوع. فبما أن الأمن المطلق لا يتوفّر ضمن أي حساب كلفة عقلاني، فلا فائدة من اعتباره هدفا يتمّ السّعي إلى تحقيقه. ويقترح بولدوين قائمة تتألّف من سبع نقاط لتفصيل تحليل الأمن وتفادي "التبسيطات" من نوع تبسيطات والتز.

لقد درجت تحاليل الأمن في سياق السياسة الخارجية على التركيز على البعد العسكري. فهنا كانت الأخطار التي تنطوي عليها الحرب وحالات الصراع التي تقترب من العنف تثير

مسائل أمنية وطنية حادة بالنسبة للزعامات السياسية. فلقد كانت استراتيجيات "الموازنة" أو "الانضمام"، والبحث عن الحلفاء وبناء التحالفات، والتسابق إلى التسلّح والإنفاق على شؤون الدّفاع العملة الرائجة في صنع السياسية الأمنية الكلاسيكية. وقد أفسحت نهاية الحرب الباردة المجال لأن تتضمّن الأجندة الأمنية المزدهرة أفكارا عن الأمن الاقتصادي والإيكولوجي/ البيئي توضع إلى جانب الأمن العسكري المألوفة أكثر من غيرها. إن الاهتمامات بالأمن الاقتصادي منطوية ضمنيا في المركنتلية. فالأمن الاقتصادي هو مشكلة تتعلّق بـــ "جانب العرض" في العلاقات الدّولية، وهذا ما يفسّر سبب تعويل المركنتلية الشديد على الاكتفاء الذّاتي. فإذا وقع عرض البضائع والخدمات بين أيد معادية أو إذا كانت أسعار العرض توضع من قبل طرف فاعل معاد يحتكر التحكّم بذلك فعندئذ يكون الأمن الاقتصادي للطرف المتلقّي منطويا على خطر كامن. ومن شأن نمو الترابط والعولمة في العلاقات الاقتصادية مفاقمة المشكلة، من جهة، لكنه يوفر حلا، من جهة أخرى، إذا قام جميع الأطراف بإعادة تحديد أمنهم من منطلقات تعاونية وليست صراعية. وتعتبر تعدّدية الأطراف طريقا للنجاة، لكن عاقبة ذلك ستكون التخلّي عن المركنتلية/ المركنتلية الجديدة.

يمكن ملاحظة نقاط تشابه مع النتيجة المذكورة آنفا بالنسبة للأمن الإيكولوجي أو البيئي. وكما لاحظنا في مكان آخر، فإن البيئة بوصفها مجالا للقضايا تتواءم بنيويا مع النظرة للأشياء التي تنطوي على طرف فاعل مختلط. وتعد فرضية الشتاء النووي مثالا لكون الاهتمامات الأمنية الدّولية تتخطّى الحدود القومية حقا. فالاستراتيجيات التي تقوم على أساس آراء ضيقة متمحورة حول الدّولة تؤدّي إلى مفعول عكسي في صنع السياسة البيئية. وقد أدرك كتاب مثل بوزان (Buzan) (١٩٩١) المأزق وقام بوزان بتعديل مفهوم الفوضى بالحديث عن "فوضى ناضجة". وإذا أمكن القيام بافتراضات بشأن الأمن المشترك بوصفه بديلا لنسخ الأمن المتمحورة حول الدّولة فعندئذ قد يكون من الممكن المضي إلى أبعد من ذلك ورؤية مفهوم الأمن وهو في طريقه لأن يصبح جزءا من الأجندة التي ينظر فيها الحكم العالمي.

الجماعة الأمنية Security community

يعود تطوير هذا المفهوم إلى كارل دويتش (Karl Deutsch) في خمسينيات القرن العشرين بعد قيامه بدراسة تجريبية (empirical) مستفيضة لمنطقة شمال الأطلسي. فقد ادّعى

دويتش (Rosenau, 1961) أن فكرة الجماعة الأمنية – وكان توجد نسختان منها – هي شكل من أشكال التعاون الدّولي يمكن له، في بعض الظروف، أن يؤدّي إلى الاندماج (التكامل). وقد جادل دويتش بأن الجماعة الأمنية تتشكّل بين أطراف فاعلة مشاركة حين يكون لشعوبها ولا سيّما نخبها السياسية توقّعات للسلام فيما بينهم في الحاضر من أجل المستقبل. فيرى دويتش أن المملكة المتحدة وآير، النروج والسويد، الولايات المتحدة وكندا، جميعها حالات من الجماعات الأمنية. فالفكرة التي مفادها "جماعة اللاحرب" من شأنها أن تنتقل لتصبح عدم وجود إعدادات منظّمة هامة للحرب أو العنف على نطاق واسع. وقد جادل دويتش بأن الأدلّة التجريبية (empirical) عن انعدام هذا الإعداد من شأنه أن يثبت فكرة "اللاحرب". وقد تلازمت الفكرة القائلة إن الجماعة الأمنية تتميز بهذه الطريقة بأنه عند حدوث صراعات بالفعل بين المشاركين فعندها تبذل محاولات لإدارة الصراع وحل الصراع.

يميّز دويتش في الواقع بين نوعين من الجماعة الأمنية: بين التعدّدية والمندمجة. والفرق بينهما هو وجود – أو غياب – المؤسّسات. ففي النسخة المندمجة يقوم الأعضاء المكوّنون بالفعل بإيجاد جماعة سياسية فيما بينهم من خلال بناء المؤسّسات. ويرى دويتش (١٩٦٨) أن "أي دولة أمة مندمجة (متكاملة) على نحو جيد هي مثال لـــ "جماعة أمنية مندمجة (متكاملة)"، لذا فإن الأمثلة المذكورة آنفا هي أمثلة على جماعات أمنية تعدّدية. وهي أسهل إنشاء واستدامة، وتحتاج إلى شروط مسبقة ثلاثة: تواؤم القيم، تجاوب بعضها مع احتياجات بعض وإمكان النخب السياسية التنبؤ بأهداف السياسة.

إن الحجّة القائلة إن عددا من الدّول تقوم الآن بإدارة علاقاتها وفق مبدأ "اللاحرب" نظرة متبصرة هامة. فإذا ثبتت فإن من شأنها أن توحي بالتأكيد بأنه يجب التخلي عن فكرة التمحور حول الدّولة، في تلك الحالات على الأقل، والتي مفادها أن الحرب هي الحكم النهائي بين الدّول. كما تقود إلى الاستنتاج بأن المفاهيم التقليدية عن السياسة العليا لا تمثّل الخصائص المحدّدة لهذه العلاقات. وبهذا المعنى فإن عمل دويتش يمثل ابتعادا هاما عن المنظورات السابقة للسياسة الكلية. ويشير، مع أكاديميين آخرين، إلى زيادة التأكيد في التعليم والبحث على وجهة نظر تحبذ الترابط المعقد بصفته خاصية متنامية للدّراسة.

المجمّع الأمني Security complex

مصطلح استخدمه بوزان Buzan (١٩٩١) لتسهيل التحليل الأمني الذي يقابل إقليما معيّنا. إن الجغرافيا والتاريخ يعنيان أن أكثرية الدّول تدير علاقاتها الأمنية في سياق إقليمي وليس في سياق عالمي؛ فالتجاور والاعتياد يولّدان الخوف في هذا الصدد. فقائمة المودّة/ العداوة تعد إحدى الدّلالات على مجمّع أمني، في حين أن علاقات القوة تعدّ دلالة أخرى. فبوزان يعتبر أن المجمّع الأمني هو "مجموعة من الدّول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق لدرجة أن أمنها الوطني لا يمكن بحثه بشكل واقعي في معزل بعضها عن بعض" (صفحة ١٩٠).

يدرك مفهوم المجمّع الأمني حقائق الحياة أنه من حيث صنع السياسة. فإن أغلبية الدّول تحدّد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليس عالمية وأنه عندما تواجه قضايا عالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك العلاقات تتحدّد بالسياق الإقليمي. وفي الواقع فإن الإقليم يسيطر على منظور الأمن. وقد يكون دور الأطراف الفاعلة الخارجية والقوى العظمى في دينامية المجمّع الأمني حاسما. ففي أوروبا تجلّى أثر الحرب العالمية الثانية في إنتاج ما سمّاه بوزان مجمعا أمنيا "ذا مستوى أعلى" مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السّوفياتي بوصفهما زعيمي كتلتين. ومن غير العجيب أن تؤدّي عمليات انتقال الصفائح التكتونية لمجمّع الأمن الأوروبي بنهاية الحرب الباردة وانقضاء الشيوعية إلى توعية الدّبلوماسيين والبحّاثة باحتمال أن تقتضي هذه التغييرات تعريفا جديدا للمجمّع. ومن شأن خفض ما سيسميه بوزان "الغشاء" أن يسمح للاعتبارات الأمنية بأن تطفوعلى السطح كما بينت حركة توسّع الناتو في أوروبا الوسطى والشرقية.

إن فكرة المجمّع الأمني هي من حيث الأساس دعوة لاعتبار أن المستوى الإقليمي للتحليل يعمل من منطلق القضايا الأمنية. وهو من جوانب عدة محاولة لإثارة الأسئلة بدلا من تقديم الإجابات كما أنه يحفل بالصعوبات حين يراد تطبيقه تجريبيا (empirically). ويشهد الجهد الذي بذله بوزان لوصف حدود مجمّعات الأمن القائمة على هذه الأسئلة.

مجلس الأمن Security Council

هو الهيئة التابعة لنظام الأمم المتحدة التي أسند إليها المسؤولية الأساسية (انظر المادّة ٢٤ من الميثاق) للمحافظة على السلام والأمن الدّوليين. لقد كان إنشاء المجلس، من بعض

المنطلقات، ليكون محور هذا التدبير خطوة مقصودة مبنية على الإدراك بأن عصبة الأمم كان ينقصها عنصر "القوة" وأن خليفتها يجب أن تكون مجهّزة على نحو أفضل لاتخاذ إجراءات حاسمة. ففي حين أن مجلس العصبة كان مقيدا ومسلوب القوة جراء مبدأ الإجماع، فلم يتم تضمين مثل تلك الآليات المعيقة في مجلس الأمن – باستثناء واحد. فالأعضاء الخمسة الدّائمون المتمثلون بالولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة والصين وفرنسا قد حافظوا، من خلال ممارسة حق الفيتو، على مبدأ الإجماع. أما من جوانب أخرى فإن بوسع المجلس تجاوز أي دول أعضاء والقيام مع ذلك باتخاذ قرارات ملزمة. وعلاوة على ذلك فمن خلال السماح للأعضاء الدّائمين بالامتناع عن التصويت على أي قرار من دون اعتبار هذا الموقف ممارسة لحق الفيتو، فقد وسّع المجلس اختصاصه بشان اتخاذ قرارات بشأن مجال القضايا الرئيسي المتعلّق بالسلام والأمن.

وقد اعتبر المجلس، من الناحية التحليلية، محور النظام الأمني الجماعي لميثاق الأمم المتحدة. فمن خلال الاشتراط بوجوب موافقة خمس من أهم الدّول في التركيب الهرمي على جميع قرارات المجلس (عدا القرارات الإجرائية)، فقد سعى الذين أسسوا الأمم المتحدة لضمان أن يتم، كلّما قرّر المجلس أن يتصرّف، التزام أكثرية القوى ذات النفوذ في النظام بدعم القرار. فبموجب الفصل السابع من الميثاق منح المجلس سلطة ملزمة في اتخاذ القرارات؛ ولدعم تلك الالتزامات فقد نصّ الفصل ذاته على نطاق واسع من العقوبات الدّبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لتطبق على الدّولة/ الدّول الممانعة. وبهذه الطريقة يمكن اعتبار أحكام الفيتوالواردة في الميثاق على أنها من حيث الأساس اعتراف واقعي وحكيم لتشكيلات القوة في العلاقات الدّولية في ١٩٤٥.

لقد أوقع اندلاع الحرب الباردة ضررا كبيرا بقدرة مجلس الأمن على العمل وفق ما توخّاه الميثاق. فقد أصبحت المادة ٤٣ المتعلّقة بإنشاء قوة دائمة للأمم المتحدة غير قابلة للتطبيق. وأصبح الفيتووسيلة لشل عملية صنع القرار وتحييد المجلس بوصفه هيئة للمداولات. بل إن الفيتواستخدم في بعض الأحيان لتقييد انضمام أعضاء جدد إلى المنظّمة، إلى أن تمّ كسر العائق طويل الأمد في ١٩٥٥. فالخصومات منعت جمهورية الصين الشعبية من شغل المقعد المخصّص للصين في المجلس حتى ١٩٧١. وعندما عمل مجلس الأمن كما كان يراد له في تلك السنوات الأولى – كما هو الحال في الحرب الكورية – فقد كانت مصادفة سعيدة أتاحها غياب

الاتحاد السّوفياتي عن المجلس. وقد وصلت إلى نقطة الحضيض في انحدار ما بعد الحرب في ١٩٥٥ حين لم يعقد المجلس سوى اثنين وعشرين اجتماعا. فكثير من مجالات القضايا الرئيسية لأوائل فترة ما بعد ١٩٤٥ لم تعرض على المجلس.

لقد أثر تدفّق الأعضاء الجدد من العالم الثالث تأثيرا كبيرا في أوضاع الأمم المتحدة بعامة وعلى المجلس بخاصّة. وكان الأمين العام الثاني داغ همرشولد هو المسؤول عن تطوير مفهوم حفظ السلام والدّبلوماسية الوقائية بعد ١٩٥٦. وقد لعب المجلس دورا رئيسيا في صنع القرارات في هذه التطورّات بشكلٍ خاص خلال عمليات الكونغووقبرص في أوائل الستينيات. وفي ديسمبر ١٩٦٣ وافقت الجمعية على توسعة حجم المجلس من إحدى عشرة إلى خمس عشرة دولة عضوا بغية زيادة تمثيل العالم الثالث. وعند تقرير هذه التوسعة تقرّر أن يخصّص نصف المقاعد غير الدّائمة للدّول الأفرو- آسيوية (وتقسم المقاعد الخمسة الباقية على أساس إقليمي بين أمريكا اللاتينية ٢، أوروبا الشرقية ١؛ وأوروبا الغربية والدّول الأخرى ٢). ومن المقترحات الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة تخصيص عضوية دائمة في مجلس الأمن لدول ممثلة مختارة من العالم الثالث. ويتمثل أكثر المرشّحين المقترحين في معظم الأحيان بالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا.

لعب المجلس دورا مركزيا في قضية العقوبات الاقتصادية الروديسية، وطلب من جميع الدّول الأعضاء تنفيذ تدابير إلزامية ضدّ النظام غير الشرعي في ديسمبر ١٩٦٦. وقد تبعت هذه العقوبات المختارة عقوبات شاملة في مايو١٩٦٨. ومع أن الشركات متعدّدة الجنسيات الرئيسية والحكومات الصديقة للنظام غير الشرعي في روديسيا تجنبت سياسة العقوبات فإن استعداد المجلس للّجوء إلى تلك التدابير كان علامة على بعثه إلى الحياة.

يجب اعتبار تطوّر صلاحية المجلس فيما يخصّ حفظ السلام بعد تدخّل اعتبارات الحرب الباردة في السنوات الأولى، يجب اعتباره تطوّرا رئيسيا في مجال قضايا السلام والأمن منذ ١٩٤٥. وبالطبع فإن الأحكام المتعلّقة بالأمن الجماعي التي نص عليها الميثاق تظل متاحة للتطبيق في أي طارئ في المستقبل. وعلاوة على ذلك يبدوأنه ثمّة احتمال آخذ في الظهور وهو أن روسيا تنوي أن يكون لها وجود دبلوماسي أعلى درجة في الأمم المتحدة في المستقبل. وهذه التغييرات قد تشجع الأعضاء الدّائمين على العمل في المستقبل على نحو أو ثق مما كانوا يعملون أحيانا في الماضي. وقد أصبحت الجمعية العامة متزايدة التضخّم مع اتّساع أعضائها

وهذا التطوّر وحده يمكن أن يشجّع الأعضاء الدّائمين على إبقاء القضايا ضمن المجلس. وفي حالات الأزمات فإن الدّول الأعضاء والعالم بصفة عامة سيتطلعون إلى المجلس وليس إلى الجمعية من أجل اتخاذ موقف بشان القضية. وقد تأكّد هذا جرّاء الأهمية التي أسندت لقرارات مجلس الأمن قبل وأثناء وبعد حرب الخليج. ويمكن تحسين طابعه التمثيلي أيضا من خلال زيادة عدد الأعضاء الدّائمين بحيث يتم ضم ربما الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل. وقد تقلص فرنسا والمملكة المتحدة تمثيلهما إذا أصبح الاتحاد الأوروبي طرفا فاعلا كونفيدراليا أويمكن الاشتراك بذلك مع ألمانيا موحدة.

انظر Ps (الأعضاء الخمسة (الدّائمون) في مجلس الأمن).

معضلة الأمن **Security dilemma**

معتقدّ مركزيّ للواقعية ونموذج الواقعيين. وتنشأ معضلة الأمن من حالة الفوضى التي تجد الدّول أنفسها فيها. فمن خلال سعي الدّول لزيادة أمنها الخاص – من خلال اتباع سياسات تعزز قدراتها العسكرية – فإن الدّول تجعل الآخرين، من دون قصد منها، يشعرون بكونهم أقل أمنا. ونتيجة هذا السلوك تنشأ حلقة مفرغة أو حالة لولبية من الأمن – عدم الشعور بالأمان لا يوجد لها حلٌ دائم أو أبدي. وكان جون هـ. هيرتز (John H. Hertz) (١٩٥٠) من بين الأوائل الذين طوروا هذه الأفكار. وقد أقام هيرتز المعضلة لا على أساس أي صفات فطرية مناهضة للمجتمع في الإنسان بحدّ ذاته، بل على الرابطة الاجتماعية – وفكرة الفوضى – التي يعمل ضمنها الناس والجماعات. لذا يمكن اعتبار معضلة الأمن صفة بنيوية وليست سيكولوجية. فعلى المرء أن يبحث في التربية، وليس في الطبيعة، من أجل التوصّل إلى تفسيرات لسبب حدوث المعضلة.

وعاد هيرتز إلى الموضوع في الفصل العاشر من كتابه الصّادر في ١٩٥٩. ولا تزال "معضلة القوة والأمن"، كما كان قد أصبح في ذلك الوقت، يعتبر غير قابل للتغيير. وقد جادل هيرتز بأن الشكل ثنائي الأقطاب الناشئ للحرب الباردة قد أدّى إلى تفاقم المعضلة. وقد قابل بين النظام ثنائي الأقطاب بشكل غير منصف مع ميزان القوى، وخلص إلى أن "ثنائية الأقطاب قد أعطت معضلة الأمن أقصى درجة من الشدة" (صفحة ٢٤١). وبدا أن بوزان (١٩٨٣) يعكس آراء مماثلة؛ ومرة أخرى يجادل بوزان في فصله السابع الذي يشير إلى معضلة القوة – الأمن،

داعيا إلى ما يسمّيه "فوضى ناضجة" (صفحة ٢٠٨) بوصفها أكثر نتيجة مستقرة لنمط الفعل ورد الفعل الثابت.

وقد جاء الإسهام الأكثر ابتكارا لفكرة معضلة الأمن منذ استهلاله من لدن روبرت جيرفيس (Robert Jervis) في كتابه عن الإدراك والإدراك الخاطئ (١٩٧٦) ثم في مقاله المعنون "السياسة العالمية" (World Politics) (١٩٧٨). ويحلّل جيرفيس المأزق في كل من الكتاب والمقال من منطلق نظرية الألعاب ولا سيّما "معضلة السجين" متفاوت الحصيلة – التي تتراوح فيها استراتيجيات اللاعبين بين الصراع والتعاون. ويجادل جيرفيس بأنه إذا كانت الحرب مكلفة والتعاون مفيدا فسوف تكون الحوافز قوية للتغلّب على المعضلة باتباع سياسات لتحسين العلاقات بين الخصوم المفترضين بدلا من مفاقمتها. وإذا كانت التكنولوجيا العسكرية تنحاز إلى جانب الدّفاع، وإذا كانت تكاليف فرص سياسة الدّفاع عالية، فإن الحوافز لإدارة المعضلة تكون قوية أيضا. ثم إنه إذا كان إمكان تمييز المواقف الدّفاعية عن المواقف الهجومية سهلا – بحيث تتضاءل أخطار الإدراك الخاطئ – فإن المعضلة سوف تتضاءل. ويعتقد جيرفيس، شأنه في ذلك شأن هيرتز وبوزان، أن التوجّه نحو المحافظة على الوضع الراهن من جانب اللاعبين الرئيسيين في النظام من شأنه أن يساعد عملية الإدارة.

وبالطبع لا يوجد ترياق للمعضلة من منطلق المذهب الواقعي. فالواقعيون ملتزمون بمبادئه. ويطرح تحليل الأنظمة مخرجا ممكنا تحليليا. ومن الناحية الفلسفية يعتقد الواقعيون بأن الأنظمة المماثلة لفكرتهم المتعلّقة بالأمن الجماعي تطرح حلولا أكثر ديمومة، لكن ذلك يقتضي استيراد افتراضات لا يمكن للمذهب الواقعي أن يطيقها.

نظام الأمن Security regime

لم تشكّل المحاولات الرّامية إلى تحديد ووصف القواعد الأساسية لترتيبات الأمن التي تنتج نظاما – لم تشكّل الدّفع الرئيسي لدراسة الأنظمة الدّولية. وقد حاول ذلك روبرت جيرفيس (Robert Jervis) في طبعة كراسنر (Krasner) (١٩٩٣). إن محاولة تطبيق تحليل الأنظمة على ما من شأن الكتاب الآخرين أن يسمّوه مجمّعا أمنيا محفوفة بالصعوبات، لأنها تعني ضمنيا تلاقي العقول بين مفهوم الواقعيين الجديد للفوضى ومفهوم التعدّديين للنظام. على أنه يمكن إنقاذ الأمن في هذا التحليل من خلال تعريفه من منطلق الأمن المشترك بدلا من منطلق أمن الدّولة.

ويعتبر جيرفيس الشروط التالية ضرورية من أجل تكوين واستمرار نظام أمني: يجب على القوى العظمى مساندة النظام؛ ويجب أن تكون الدّول مستعدّة للتنازل عما سمّاه وولفرز (Wolfers) (١٩٦٢) التوسعة الذّاتية لمصلحة الأمن المتبادل؛ وأن تكون تكاليف فرصة عدم إنشاء نظام أمني أرجح من فائدة الاستمرار في الفوضى. وقد يكون من الممكن اعتبار النظام الأمني خطوة على الطريق نحو جماعة أمنية تعرّف بأنها غياب خطر الحرب وبالتالي وجود احتمال ضعيف بحدوثها بين الدّول.

ويبدومن المعقول القول مبدأ غورباتشوف كان يعمل باتجاه إنشاء نظام أمني بين الاتحاد السّوفياتي سابقا والولايات المتحدة عند انقضاء عهده والانهيار اللاحق للدّولة السّوفياتية. وكما توقّع جيرفيس نفسه عن غير قصد في ١٩٨٣، فإن الحاجة إلى نظام أمني بين الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي كان مبعثها أن سياسات الأمن القومي السابقة كانت ستؤدّي إلى الكارثة.

انظر Concert system (نظام التآلف)

الدّراسات الأمنية Security Studies

ميدان فرعي للعلاقات الدّولية يهتم بإيضاح مفهوم الأمن وتطبيقه في صنع السياسة الخارجية وأثره على البنى والعمليات في السياسة العالمية. في فترة الحرب الباردة كانت الدّراسات الأمنية تعرّف تعريفا ضيّقا من منطلق مجالات قضايا الأمن العسكري. فكانت موغلة في التوجّه نحو السياسة، وكانت تتداخل إلى حدّ كبير مع الدّراسات الاستراتيجية. وقد غيّر نظام ما بعد الحرب الباردة كل هذه الافتراضات ووسّعت البنية أجندة الدّراسات الأمنية لتتجاوز ما كان من شأن التقليديين أن يسمّوه "السياسة العليا" لتشمل ما يسمّى "السياسة الأدنى" للاقتصاد والبيئة. وقد فقد هذا التمييز مبرّره في الواقع لأنه يمكن تعريف قضية الأمن الاقتصادي أو البيئي من منطلقات تتطابق مع معظم الأفكار المنطقية للسياسة العليا. والنتيجة هي أن الدّراسات الأمنية تعدّ واحدة من أكثر مجالات دراسات العلاقات الدّولية بهجة في الوقت الراهن. وهي من حيث الشكل والموضوع في طريقها لأن تصبح مشابهة للاقتصاد السياسي الدّولي بمعنى أنها شديدة الاصطفائية ولا تظهر سوى القليل من العلامات بأنها وصلت إلى توافق بشأن مبادئها أو أيديولوجيتها العملية. ومع أن البحّاثة الواقعيين والواقعيين الجدد قد سيطروا على الميدان في الماضي، فإن انفتاح الأجندات الاقتصادية/ البيئية الجديدة ينطوي على تحد لهذه السيطرة. ويؤكّد

بشكل خاص نمو الدّراسات الأمنية النقدية (Cambell 1992) وفكرة الأمن المشترك وجود مختلف المنظورات تحت مظلة الدّراسات الأمنية. وقد قام ديفيد بولدوين (David Baldwin) (١٩٩٥) في مقال قريب العهد بطرح مبدئي لفكرة "إعادة دمج" الدّراسات الأمنية في الاتجاه السّائد للعلاقات الدّولية. ومن غير المحتمل حدوث ذلك لمجرّد أن الكثير جدا من المفكرين سوف يتأثرون في حال انقضاء هذا الميدان الفرعي.

الدّفاع عن النفس (عن الذّات) Self - defence

نوعٌ قانونيٌ فرعيٌ للحقّ السياسي الأعم في المساعدة الذّاتية. إنّ تطوّر حقّ الدّفاع عن النفس في القانون الدّولي العرفي والمعاصر هو اعتراف قانوني بالواقع السياسي. وبهذا المعنى فإن مأزق السياسة ينعكس بوضوح في الجوانب الغامضة في القانون الدّولي. لذا فإن هذا الحق محفوف بحالات عدم التيقن. فالقانون الدّولي غير واضح على الإطلاق بشأن المقصود بـــ "النفس" (self) في مفهوم "الدّفاع عن النفس" (self - defence). فهل يشير فقط إلى استخدام القوة لحماية السلامة الإقليمية لدولة من الدّول أو هل يمكن توسعته ليشمل مصالح أخرى تعتبرها الدّول أساسية لأمنها؟ فهل يقتصر على استخدام القوة ردّا على هجوم سابق أم هل يوجد حق في استباق الدّفاع عن النفس أو الدّفاع عن النفس الوقائي؟ وكيف تعرّف مقتضيات الفورية والضرورة والنسبية؟ وهل من الممكن التمييز عمليا بين مسائل "الأمن" ومسائل "البقاء"؟ إن المبدأ التقليدي salus populi suprema lex (خير الشعب هو القانون الأعلى) يتقاطع مع هذه الصعوبات ويؤكّد على أن للدّولة الحق في تفسير مفهوم الدّفاع عن النفس على نحو متوسّع؛ أي أنه من الجائز القيام بأي إجراء تراه ضروريا لحماية نفسها ضدّ أي أذى فعلي أو وشيك يلحق بمصالحها التي تحدّدها هي بنفسها. غير أن القانون الدّولي المعاصر يحاول قصر استخدام القوة على ظروف الاستخدام السابق للقوة. لكن ذلك لا يحلّ مشكلة طبيعية "النفس" (الذّات self) أو ما إذا كان من المشروع استخدام القوة ضدّ أعمال قد لا تنطوي على القوة ولكنها تعتبر مع ذلك خطرا على مصالح الدّولة.

تعتبر الفقرة ٤ من المادة ٢ والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة غامضتين إزاء ذلك، بل قد تكونان متناقضتين. وكما هو الحال بالنسبة للحقوق شبه القانونية التي تؤكّدها الدّول فإن

مسألة الحدود والنطاق تتعرّض دائما إلى الانتقاص جرّاء ادّعاءات السيادة والواجب الطاغي للمحافظة على الذّات والتي تنبثق عنها تلك الحقوق. (انظر Osgood and Tucker, 1967).

تقرير المصير Self - determination

هو حقّ أو طموح مجموعة، تعتبر أن لها هوية منفصلة ومتميّزة، في أن تحكم نفسها وتحدّد الوضع السياسي والقانوني للأراضي التي تحتلها. فهو بالمعنى السياسي يشير إلى عملية وفكرة، على السواء. وقد اقترن تقرير المصير اقترانا وثيقا بالقومية والليبرالية وأفضل طريقة لفهمه كنظرية للعلاقة بين الأمة والدّولة والتي تجد أتم تعبير عنها في مفهوم الدّولة الأمّة النّيمقراطية. غير أن المصطلح ذاته لا ينطوي بحد ذاته على شكل معيّن من التنظيم السياسي وقد يعني الحق في أن تقرّر دولة قائمة شكل حكومتها بمعزل عن التدخّل الخارجي. وبمعنى عام، إذا، فإن تقرير المصير السياسي يشير إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بطريقتها الخاصّة.

وهذا المفهوم منصوص عليه ضمنيا في إعلان الاستقلال الأمريكي لعام ١٧٧٦ ("موافقة المحكومين") وفي الإعلان الثوري الفرنسي لحقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ ("حق الشعب الإلهي"). وقد تجلى أثره بشكل خاص في نظام الدّول الأوروبية في القرن التاسع عشر، وإضافة إلى فرنسا، فقد لعب دورا هاما في توحيد ألمانيا واستقلال بلجيكا واليونان. وقد كان خارج أوروبا الدافع الأول في عملية تحرير أمريكا الجنوبية من الحكم الاستعماري. ولكن فكرة الاستقلال القومي لم تصبح معروفة باسم تقرير المصير القومي إلا في الحرب العالمية الأولى بتأثير النقاط الأربع عشرة للرئيس ويلسون. وبعد ذلك أصبحت أحد الأمور "المطلقة" في الفكر الدّولي المعاصر وتجلّت بوضوح في ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة.

ورغم عمومية انتشار هذا المفهوم فإنه لم يقترن قط بمعنى قانوني واضح. فمشكلة تحديد الجماعات التي يجوز لها المطالبة المشروعة بهذا الحق مشكلة أقضت المضاجع عند التطبيق في عالم القرن العشرين. وقد تعقّدت المشكلة أيضا جرّاء القيود القانونية على التدخّل في الشؤون الدّاخلية لدولة أخرى. وبناء عليه، فقد كان التأكيد، عمليا، يتم على مفهوم "النفس" (الذّات self) في "self - determination" (تقرير مصير (الذّات)) وليس على أي تطبيق خارجي لقاعدة معروفة. ومع ذلك فقد حاولت الأمم المتحدة في عدد من المناسبات ربط المفهوم

بعملية إزالة الاستعمار وجعله بذلك واجبا إيجابيا وحقا قانونيا وليس طموحا. فقد جاء، على سبيل المثال، في "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" عام ١٩٦٠ أن "للناس جميعا الحق في تقرير المصير، وهم يقررون بحرية، بمقتضى هذا الحق، وضعهم السياسي ويسعون بحرية إلى تطوير أنفسهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا." وقد أعيد التأكيد على حق تقرير المصير في إعلان مبادئ القانون الدّولي لعام ١٩٧٠ والذي أكّد أيضا على أنه يترتب على جميع الدّول حق إيجابي في تعزيز ذلك الحق. إن هذا الربط الشامل مع مناهضة الاستعمار والحقوق المتساوية والتطوّر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد جرّد هذا المصطلح في الواقع من أي معنى عملي. وتبقى مسائل التعريف. من هي "الشعوب" التي ينطبق عليها؟ وهل هذا يبرّر التمرّد أو الثورة أو الانفصال؟ وهل يجب أن يؤدّي إلى استقلال تام أو هل يمكن أن يكون جزئيا أو هل يمكن أن يتحقّق من خلال التجمّع؟ إن الإجابات عن هذه الأسئلة ليست قاطعة على الإطلاق، وقد اتجهت الأسرة الدّولية، داخل الجمعية العامة وخارجها، إلى أن تستجيب لها بطريقة خاصّة بذلك الغرض تستند إلى المصلحة وليس وفقا للمبادئ التوجيهية لإعلان ١٩٧٠، وهي على أي حال أكثر غموضا من أن تطبق عمليا.

النبوءة المحقّقة لذاتها Self - fulfilling prophecy

تشير هذه النظرية، التي وضعها بالأصل عالم الاجتماع ر. ك. ميرتون (R. K. Merton) في ١٩٤٩، إلى الطريقة التي يتأثّر بها السلوك الاجتماعي بالتوقّعات التي تكون لدى الأفراد والجماعات بعضهم إزاء بعض. ومنطلق هذه النظرية الأساسي هو أن هذه التوقّعات تولّد تحديدا خاطئا للوضع الذي يغذّي نمطا سلوكيا تغذية رجعية تظهر أنها تؤكّد الموقف الأولي. فعلى سبيل المثال، ترى دولة (أ) أن الدّولة (ب) تضمر نوايا عدوانية تجاهها وبناء على ذلك فإنها تحرّك قواتها إلى الجبهة إظهارا لقوتها. وتردّ الدّولة (ب) بإجراء مقابل حاسم فتشعر الدّولة (أ) بأن موقفها الأول كان مبررا. وهذا المثال المبالغ في التبسيط بشكل واضح يبين مع ذلك مبدأ النظرية.

لقد طبقت النبوءة المحقّقة لذاتها على نطاق واسع على قضايا مثل الطريقة التي يقوم بها المعلمون بوضع درجات طلابهم ثم يبحثون عن تأكيد لهذه الدرجات لاحقا. ويتّفق علماء الاقتصاد على أنها عامل مساهم في "التهافت على الشراء" والأعمال المصرفية وانهيارات

البورصات. وقد كان تطبيق هذه النظرية أكثر رواجا لدى علماء النفس وعلماء الاجتماع وربما كان ستاغنر (Stagner) أكثرهم نفوذا.

المساعدة الذّاتية　Self - help

يعتبر الواقعيون أن مفهوم المساعدة الذّاتية نتيجة منطقية للبنية الفوضوية لنظام الدّول الدّولي. فالواقعيون يعتبرون أنها سببها. وعلى الحالتين، فإن المساعدة الذّاتية شائعة في العلاقات الدّولية. فبالنظر إلى أن الدّول وحدات سياسية مستقلّة ينصب اهتمامها الأساسي على البقاء والتقدم ولكنها غير خاضعة لسلطة مركزية، فإن فكرة المساعدة الذّاتية فكرة آسرة. إن البحث عن الأمن في نظام سياسة من دون حكومة يعني أن المساعدة الذّاتية مهمة ضرورية للمحافظة على الذات. فهي استجابة طبيعية للمأزق الأمني وفق التصوّر التقليدي. غير أن الحقّ في ممارسة المساعدة الذّاتية ليس مطلقا. فمن غير المحتمل توقع قيام الدّول بتقييد الحق العام في ممارسة المساعدة الذّاتية، لكن النظام الدّولي لا يحاول تضييق نطاقه. إن كلا من القانون الدّولي وميثاق الأمم المتحدة يقومان على أساس المنطلق الذي مفاده أنه لا يوجد حق غير مقيد لممارسة المساعدة الذّاتية. بل تتمثل، في هذا السياق غاية القانون الدّولي والمؤسّسات فوق القومية في تحديد مجالات التوافق حول الحدود المسموح بها للاستخدام الخاص للقوة من قبل الدّول ذات السيادة. فالدّفاع عن النفس يعتبر أكثر المظاهر والمقتضيات الأساسية لمؤسّسة المساعدة الذّاتية. ومن الأشكال الأخرى المميزة هي الرد بالمثل (rotortion) والانتقام (الأخذ بالثأر) (reprisal). لقد كانت الدّول، تاريخيا، غير راغبة في السماح بالتعدّيات على حقوق المحافظة على الذّات، لكن القرنين التاسع عشر والعشرين، والأخير بشكل خاص، قد شهدا إغارات كبيرة، وإن كانت غامضة في معظم الأحيان، على هذا المبدأ المتمترس. وحتى تاريخه، لم توجد أي بدائل فعالة أو قابلة للاستمرار، حيث إن ميزان القوى والأمن الجماعي تنويعات وليسا بدائل له. لذا فإن البعض يرون أن استمرار هذا المفهوم يمثل عائقا أمام التقدم نحو إقامة سلطة عالمية تنفيذية مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة. لكن بما أن المساعدة الذّاتية هي نتيجة للاستقلال السياسي، وما دام العالم يتم تنظيمه على أساس غير مركزي متعدّد الدّول، فمن غير المحتمل أن يتم استبداله. ومن الواضح أن من شأن غياب المساعدة الذّاتية بوصفها مبدأ سلوكيا أساسيا أن يعني تحوّلا جذريا للنظام. إن حصول ذلك في الوقت الحاضر بعيد الاحتمال.

الاكتفاء الذّاتي Self - sufficiency

شكل من أشكال السياسة الخارجية الاقتصادية الذي يسعى إلى تقليص اعتماد دولة فاعلة على البضائع والخدمات الخارجية إلى الحدّ الأدنى. وبما أن النظام التجاري يقوم على أساس التبادلية – واردات طرف فاعل هي صادرات طرف آخر – فإن السعي واسع النطاق وراء الاكتفاء الذّاتي كهدف طويل الأجل ستكون له آثار ضارّة بكامل النظام. ويمكن أيضا اتباع سياسة الاكتفاء الذّاتي كتدبير مؤقّت في أوقات الأزمات والعنف الحادّة – مثل الحرب. في هذه الحالة يكون الهدف تطبيق نوع من نظام "اقتصاد الحصار". وتستخدم وسائل مثل التقنين وإحلال الواردات لتقليص الاعتماد على الواردات، ولكن الامتناع والحرمان قد يكونان لازمين في التحليل الأخير.

لقد رفضت النظرية الاقتصادية الاكتفاء الذّاتي وكانت تتعرّض دائما للهجوم من جانب الليبرالية الاقتصادية. لكن لها أنصارها في المذهب المركنتلي. إن مضامين الرفاه التي ينطوي عليها الاكتفاء الذّاتي في القرن العشرين زهيدة، وقلّة من الزعامات الاقتصادية هي التي تستطيع تحمل مثل هذا الترتيب عبر مدة طويلة من دون الاستخدام الحازم لأدوات السيطرة الاجتماعية. وإذا كان الترابط يعتبر خاصّة مميّزة للاقتصاد الكلي فإن الاكتفاء الذّاتي سيلقى تغطية صحفية سلبية.

إظهار القوة Show of force

تعمّد قيام طرف فاعل باستخدام قدرته العسكرية لإجبار الخصم بشكل ضمني. فإظهار القوة لفتة دبلوماسية، لكنها تنطوي على معنى القسر. وقد يستهدف القسر المعارضة مباشرة أو يستهدف بصورة غير مباشرة طرفا ثالثا تكون فيها ارتباطاته مع الخصم المفترض قوية وصريحة بما فيه الكفاية لكي تفهم نية الطرف الفارض الحقيقية. ومهما كان الهدف الذي يتم اختياره فإن جوهر إظهار القوة هو الغموض. ومع أن ذلك قد يترك للطرف الذي يقوم بتلك الخطوة مرونة كبيرة، من دون إدخال المزيد من الدقة إلى العلاقة – مثل تصريح شفوي دقيق بالنوايا، أي إنذار – فقد تكون القيادة السياسية للطرف الفاعل المستهدف غير واضحة بشان ما هو مطلوب منها إذا رغبت في الحصول على إنجاز وعد في نظر الجهة الفارضة. إن أكثر إظهار للقوة إثارة للخوف هو ذلك الذي يتضمّن أن قدرات الجهة الفارضة آخذة في الاستعداد

للقيام بعمل عسكري. وتتضمّن هذه الفئة من الإجراءات وضع القوات في حالة تأهب، توزيع القوات الموجودة في مواقع أكثر أمنا واستدعاء الاحتياط.

انظر Gunboat diplomacy *(دبلوماسية السفن الحربية)*

السوق الواحدة **Single market**

مصطلح مختصر للنظام الاقتصادي الأوروبي الذي كان متوقّعا في معاهدات خمسينيات القرن العشرين الأصلية والتي أنشأت الجماعة الأوروبية والتي يجري تحقيقها حاليا من خلال "إعادة إطلاق" الاندماج (التكامل) في الثمانينيات والتسعينيات. وفي حين أن الكثير من القرارات المتعلّقة بالسوق الواحدة كانت ترمي إلى التحرير وإزالة العوائق، فإنه فيما يتعلّق بالاتحاد الاقتصادي والنقدي يجري الآن تنفيذ خطوات إيجابية لتحقيق منطقة عملة واحدة باتجاه هدف يتعين تحقيقه في ١٩٩٩. وفي بعض الأحيان يستخدم مصطلح "السوق الدّاخلية" في الأدبيات بدلا من السوق الواحدة لكن مصطلح "السوق المشتركة" لم يعد يستعمل الآن في أي من الحالتين. لقد قطعت عملية الاندماج (التكامل) في أوروبا الآن مسافة أطول من أي حالة مماثلة في النظام الدّولي. فالسوق الواحدة تشهد على أن أوروبا الآن نظام اقتصادي قابل للاستمرار من منطلق كلّي – وذلك بالنسبة لبقية العالم.

سيبري **SIPRI**

انظر Think Tanks *(فرق الأبحاث)*

القوى الصغيرة/ الدّول الصغيرة **Small powers/ Small states**

يزعم بعض البحّاثة أن جميع الدّول التي ليست دولا عظمى هي قوى صغيرة. ويجري التمييز عادة على أساس قدرة دولة ما على تأمين احتياجاتها الأمنية. فالقوى الصغرى هي تلك الدّول المضطرّة للاعتماد على المساعدة الخارجية من أجل احتياجاتها الأمنية. ومن الواضح أن هذا التعريف عام جدا بحيث لا يجدي نفعا، ويؤكّد معظم المعلّقين والممارسين، في الوقت الذي يعترفون فيه بصعوبة التصنيف الدّقيق إلى فئات، أن القوى الصغيرة هي تلك التي تقع بين القوى المتوسّطة والدّويلات الصغيرة. وبذلك فإن معظم الدّول هي دول صغيرة أو قوى "قاصرة". ويحدّد سبيغل (Speigel) (١٩٧٢) ثلاث مجموعات من الدّول في هذا الصنف.

فالصنف الأكبر يتألف من دول تحاول أن تقوم بدور إقليمي هام (مثل زيمبابوي). وقد دعا المجموعة الثانية "الخارجة عن جماعتها" (mavericks) – أي تلك الدّول التي تسعى إلى النفوذ ضمنها (مثل ليبيا). وتتألّف المجموعة الثالثة من دول مماثلة للدّول المتوسطة من حيث أسلوب السياسية الخارجية والموارد المادّية والتطوّر، لكن سكانها أقل عددا وناتجها القومي الإجمالي أدنى وتميل إلى تخصيص نفقات أقل للقوّات المسلّحة والدّفاع (مثل الدانمارك والنروج ونيوزيلندا). وتلك الأخيرة تدعى أيضا "قوى متوسّطة مصغّرة". لكن السؤال "ما هي درجة الصغر" سؤال عويص. على أنه مع الاعتراف بأخطار التعميم ومع الأخذ بالاعتبار التمييز بين الدّول الصغيرة المتقدّمة الأقدم (أوروبية غربية في معظمها) والدّول الصغيرة النامية الأحدث (بصورة رئيسية الإفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية) فإن الآتي يعدّ أنماطا سلوكية مميزة: انخراط محدّد في الشؤون العالمية، الارتباط القوي بالمنظّمات الحكومية الدّولية، دعم القانون الدّولي، تجنّب استخدام القوة ونطاق جغرافي ووظيفي محدود لأنشطة السياسة الخارجية. إن حيازة الدّول الصغيرة للأسلحة النووية من أهم الاعتبارات في المناقشة التي تدور حول الانتشار النووي. وتخشى الدّول العظمى أن يؤدّي هذا النوع من الانتشار الأفقي إلى زعزعة استقرار الأنظمة الإقليمية و/أو الدّولية، لأن من شأنه أن يزيد في احتمال نشوب حرب نووية بالمصادفة أو حتى اللجوء المتعمّد إلى الحرب باعتبار ذلك آخر مقامرة.

نهج العلوم الاجتماعية Social science approach

المقصود هنا بـــ "العلوم الاجتماعية" دراسات مثل علم الاجتماع، علم النفس، الانتروبولوجيا، والعلوم السياسية. ومع أنها تختلف من حيث عوامل مثل مستوى التحليل، فإنها متشابهة من حيث أكثر افتراضاتها المنهجية الأساسية. فنهج العلوم الاجتماعية في العلاقات الدّولية ينطوي على تطبيق الأساليب والنماذج والنظريات من أي واحدة أو مجموعة من فروع المعرفة آنفة الذكر على الموضوع الرّاهن. ويعدّ صنع القرار ونظرية الألعاب وتحليل الأنظمة مجرّد ثلاثة أمثلة على الاقتراض ما بين فروع المعرفة. لذا فإن نهج العلوم الاجتماعية اصطفائي على نحو ثابت ومتعمّد.

وهذا النهج المطبق على الموضوع هو من الناحية التاريخية مستلهم من الولايات المتحدة وقد تطوّر كلّيا بعد ١٩٤٥. وقد كان من جرّاء تفوق الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى في

النظام أن التحدّيات الفكرية التي طرحتها سياسة خارجية عالمية أن انتقل أثرها إلى الكليات ومعاهد الأبحاث في الولايات المتحدة. والخلاصة، فقد شجّع إدراك الولايات المتحدة لدورها الجديد في السياسة الكلية على حصول اهتمام جديد بالموضوع، ثم إنه في السنة التي تلت ١٩٤٥، توفرت في الولايات المتحدة أموال لتنفق على البحث الأساسي. ولعبت حكومة الولايات المتحدة دورا هاما، وإن كان مثيرا للجدل، في جانب من هذا التمويل، لكن المؤسّسات الخاصّة مثل مؤسّسات فورد وكارنيجي وروكفلر لعبت دورا هاما أيضا.

وكانت العلوم السياسية قد أصبحت لها بعض الأهمية قبل ١٩٤٥ في الولايات المتحدة. ولعل أشهر كلية كانت في جامعة شيكاغوبقيادة تشارلز ميريام (Charles Merriam). وبعد ١٩٤٥ بدأ علماء السياسة مثل لاسويل Lasswell (١٩٤٨) وآلموند (Almond) اللذين كانت نشأتهما ضمن تقليد شيكاغوفي العلوم الاجتماعية، بدأوا يتّجهون إلى العلاقات الدّولية، وهو ميدان اختصّ به تقليديا المؤرّخون والمحامون والفلاسفة والاستراتيجيون: أي ما يدعى بالتقليد "الكلاسيكي". وبدأ نشر المجلّة الشهيرة "السياسة العالمية" (World politics) من قبل مركز برنستون للدراسات الدّولية في ١٩٤٨. ثم أخذ يزداد عدد البحّاثة الذين انصبّ اهتمامهم على الميدان الجديد في مختلف جامعات الولايات المتحدة. وسرعان ما تتالت المنشورات. ويعتبر مؤلّف روزناو(Rosenau) (١٩٦١) Reader نموذجا للإسهام في العقد السابق. وفي بداية الستينيات أصبح نهج العلوم السياسية ممثلا تمثيلا جيدا في كليات ومعاهد الولايات المتحدة وبدأ يؤثر عبر الأطلسي. وكان التقليد الكلاسيكي أكثر تجذرا في أوروبا وأقل تقبّلا لهذه التغييرات، ويفضل اعتبارها تحديات. ويعتبر مقال هيدلي بول (Hedley Bull, 1966 b) رد فعل رافضا نموذجيا للعديد من البحّاثة في أوروبا. ولذا فإن أثر نمو علم اجتماعي للسياسة العالمية تأخّر في أوروبا وكان مبعثرا إلى حد ما. وقد وصف داهل (Dahl, 1961 b) "السلوكية" قبل ذلك بأنها حركة احتجاج. فقد خلّف التحليل التقليدي فراغا تم ملؤه من خلال استعارة مفاهيم ونظريات وأساليب العلوم الاجتماعية السائدة المشار إليها آنفا.

ويبدوأنه ما إن أغلق فصل حتى فتح آخر. ففي ١٩٦٩، أعلن ديفيد ايستون (David Easton)، وهو أشهر ممثل للنمط الاستنتاجي لتحليل الأنظمة، عن ثورة جديدة في العلوم السياسية وسمّى العهد "ما بعد السلوكية". وقد هاجم ما سمّاه "المذهب المحافظ التجريبي" (empirical conservatism) (صفحة ١٠٥٢) للنهج السلوكي، ودعا إلى تأكيد جديد على دراسة

القيم، وإلى التخلّي عن النهج المجرّد من القيم. وفي دعوته إلى البحث الأكثر توجها نحو القيم والأكثر صلة بالسياسة في نهاية الستينيات المضطربة، سبق ايستون بعض الاتجاهات التي أصبحت ظاهرة في دراسة العلاقات الدّولية منذ ذلك الوقت. وقد حدث مؤخرا انتشار أكيد للمنظورات والنماذج واسعة النطاق. بل إن عبارة "انتشار النماذج" استحدثت لوصف الأنشطة الجامحة الجارية في العلاقات الدّولية. ويبدوأنه حصل ابتعاد مقصود عن الابستمولوجيا (نظرية المعرفة) نحو الاونتولوجيا (علم الوجود) كمادة للبحث والتأمّل. وتعد مجموعة مقالات ووكر (Walker 1993) مثالا على ذلك. وأظهرت عملية المسح التي قام بها غروم (Groom) ولايت (Light) (١٩٩٤) بشكل واضح الاتجاهات التي تسير نحوها العلاقات الدّولية في الوقت الراهن. وفي الواقع فقد تعرّضت المحاولة التي ينطوي عليها نهج العلوم الاجتماعية والرامية إلى تحديد مكان الدراسة ضمن ذلك التقليد واسع النطاق، تعرّضت للتحدي جراء التطوّرات التي حدثت في الربع الأخير من القرن. وكثيرون هم الذين يوافقون على اقتراح هيدلي بول الكئيب والذي مفاده أن مكان العلاقات الدّولية الدّائم هو في سقيفة الأدوات، ولذلك فإن نسب العلاقات الدّولية يتضمّن الفلسفة والنظرية السياسية.

الجنوب South

اسم شمولي يستخدم في سياق الاقتصاد السياسي الدّولي للدّلالة على مجموعة من الدّول الفاعلة. وقد أشار تقرير براندت (Brandt) الأول إلى "الجنوب" على أنه مرادف بشكل عام للبلدان "النامية" و "الفقيرة" (Brandt, 1980, p. 31)، وقد كان عبء مسألة براندت أن هذا المصطلح نوع من الطباق الجدلي الذي يقابل الشمال وأنه يمكن ويجب جسر "الهوة" من خلال السياسات الشمالية للتعاون المهتم بالذّات. وينتقد جيل (Gill) ولو(Law) (١٩٨٨) مصطلح "الجنوب" بوصفه نعتا يمكن الطعن فيه ثم يستعملانه مضحيين بالوضوح المفاهيمي في سبيل الملاءمة. وخلافا لمصطلح "العالم الثالث" فإن "الجنوب" لم يشتق من قناعة أيديولوجية معيّنة، بل هو مصطلح وصفي لتصنيف عمل الدّول كما يبين استعمال براندت.

وينبثق النقد المنصب على استعمال هذا المصطلح في تحليل العلاقات الدّولية من أنه يوجد تفاوت كثير في التصنيف الذي ينطوي عليه مصطلح "الجنوب" بحيث إنه يصبح عديم الفائدة. وفي قمة النطاق تقع البلدان المصنّعة الحديثة بوصفها النموذج الأصلي للاقتصادات

متوسّطة الدخل والمتوجّهة نحو النمو. وفي أسفل النطاق تقع دول "نطاق المجاعة" في العالم الرابع. وقد خلفت فترة نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية "الجنوب" في وضع لا يجد فيه بدائل للنموذج الشمالي لاقتصادات السوق. وفي كثير من أجزاء "الجنوب" تضاف حالات عدم الفعالية الاقتصادية إلى الفساد السياسي وفشل القيادة. وسوف يستمر الارتداد عن الصفوف الجنوبية مع انفلات فرادى الدّول من الدائرة المفرغة للنمو المنخفض للسكان من منخفضي نمو الدّخل. وهذا سيؤدّي إلى ازدياد شرذمة التضامن الجنوبي. وقد يكون السيناريوالذي ينطوي على الكابوس بالنسبة لبقية الجنوب هو عدم مبالاة الشمال أكثر من أي شيء آخر.

انظر North- south (الشمال – الجنوب)؛ quasi - states (أشباه الدّول).

المخروط الجنوبي Southern Cone

مصطلح جغرافي سياسي يشير إلى تقسيم فرعي لأمريكا الجنوبية ويتضمّن تشيلي، الأرجنتين، البرازيل، باراغواي وأوروغواي، ويتضمّن من بين مختلف الأقسام الفرعية لأمريكا الجنوبية – المخروط الجنوبي، إقليم الآند، حوض الأمازون، حوض ريفربليت – أكبر عدد من الأطراف الفاعلة الرئيسية ويعتبر نظاما فرعيا دوليا/ إقليميا مفكّكا لكنه هام. فالطرف الفاعل الأكثر أهمية والمتمثل بالبرازيل، ليس "جنوبيا" كلّيا، لكن تمّ تضمينه بسبب أهمية توجّهه الاقتصادي والسياسي الوسط – الجنوبي وبسبب منافسته التقليدية مع الأرجنتين. ولقد كان إقليم المخروط الجنوبي مسرحا لعدد من المنازعات الحدودية والصراعات على الموارد، حيث كان أبطال الصراع الرئيسيون تشيلي – الأرجنتين والأرجنتين – البرازيل. وقد كان التعاون وليس الصراع في تسعينيات القرن العشرين هو الخاصّة السائدة في العلاقات الإقليمية، كما حصلت تطوّرات اندماجية في المجال الاقتصادي وأهمها مركوسور (Mercosur). ومن المحتمل أن يلعب المخروط الجنوبي دورا متزايد الأهمية في السياسة العالمية في التسعينيات، لا سيّما أن البرازيل أصبحت الآن قوة متوسّطة تتحرّك إلى الأعلى وتتلهّف لإعادة تحديد علاقتها التقليدية مع "الكيان الضخم في الشمال" – ألا وهو الولايات المتحدة. وتعود أهمية هذا الإقليم أيضا إلى أنه يتضمّن ٤٩ بالمائة من سكان أمريكا اللاتينية، و٦٥ بالمائة من إنتاجها الاقتصادي وهو الجزء الأكثر ثراء في نصف الكرة الغربي خارج أمريكا الشمالية. وعلاوة على ذلك، فإن البرازيل تسعى سعيا حثيثا، بقيادة الأكاديمي السابق الرئيس هنريك كاردوسو (Henrique

Cardoso)، لتصبح عضوا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (انظر Latin American Nations in World Politics, ed. H. Munoz and J. S. Tulchin, Westview Press, 1984).

السيادة Sovereignty

مفهوم كثيرا ما يعتبر المفهوم المخوّل للعلاقات الدّولية تقوم الدّول بموجبه بتأكيد لا السلطة النهائية فحسب ضمن كيان إقليمي متميز، بل أيضا تأكيد عضويتها في الأسرة الدّولية. ويعني مبدأ السيادة ضمنيا ادّعاء مزدوجا: الاستقلال في السياسة الخارجية والاختصاص الحصري في الشؤون الدّاخلية. فالسيادة الدّاخلية تشير إلى سلطة عليا لصنع القرارات وتنفيذها بالنسبة لإقليم وسكان معينين. ومن جهة أخرى تشير السيادة الخارجية إلى نقيضها: عدم وجود سلطة دولية عليا وبالتالي استقلال الدّول ذات السيادة. لذا من المفارقة أن مبدأ سيادة الدّولة يؤدي بالضرورة إلى مفهوم الفوضى الدّولية: ففكرة وجود سلطة عليا ضمن الدّولة تؤدّي منطقيا إلى إنكار وجود كيان فوق الكيان السيادي للدّولة.

وتقترن السيادة عادة من الناحية التاريخية، من خلال تطوّر نظام الدّول الأوروبي، بأعمال بودين Bodin (١٥٧٦) وهوبز Hobbe$ (١٦٥١)، حيث يظهر أنها مرادفة للحق في ممارسة غير مقيدة للسلطة. فنظام هوبز المتعلّق بالعلاقات التجارية يتميز بأنه حالة تكاد تكون دائمة لا تخضع فيه السلطات ذات السيادة لأي سلطة مشتركة. من هذا المنطلق، لا يمكن للقانون الدّولي، لأن مصدره لابد أن يكون موضع شك، أن يحدد أويضع حدودا لسلوك الدّول. فالدّول ذات السيادة قضاة نفسها وتتمتّع بالحق المطلق في شنّ الحرب سعيا وراء مصالحها الخاصّة وبوسعها معاملة الذين يقعون ضمن ولايتها المحلّية بطريقتها الخاصّة. على أنه من الناحية العملية لم يكن إنكار وجود سلطة سيادة عليا تتجاوز الدّولة يعني مطلقا أن للدّول ذات السيادة الحرية في أن تفعل ما تشاء. لقد كان تاريخ نظام الدّول الحديث (أي تاريخ سيادة الدّول) ابتداء من القرن السابع عشر فصاعدا محاولة مقصودة للابتعاد عن التصلب الظاهر للصياغة السابقة للمبدأ والاحتفاظ في الوقت نفسه بأكثر الخصائص المفيدة، لا سيما فكرة المساواة الرّسمية التي ينطوي عليها ضمنيا. ومع أن مفهوم السيادة المطلقة غير المحدودة أداة مفيدة، بل أداة لا غنى عنها إزاء ادعاءات بابا من البابوات أو أحد الأباطرة، فإنه أكثر من تخيل مناسب في تطوّر نظام الدّولة الحديث. وهكذا فإن ازدياد الترابط وطابع المعاملة بالمثل للقانون الدّولي

والعضوية في المنظّمات الدّولية، كل ذلك أدى إلى قبول مبدأ "السيادة المجزّأة"، حيث تقيد السيادة إما عبر الموافقة أو التحديد الذّاتي. فميثاق الأمم المتحدة، على سبيل المثال، اعتراف ضمني بذلك (تعترف الفقرة ١ من المادة ٢ بـــ "المساواة السيادية" للدّول الأعضاء، ومع ذلك فإنها تهيب بها بأن تسوي منازعاتها بـــ "وسائل سلمية").

يعتبر كثيرون من البحّاثة اليوم أن مبدأ السيادة ليس معاكسا لتطوّر القانون الدّولي فحسب، بل إنه مضلّل أيضا، لأن الدّول الكتيمة قليلة، إن وجدت، أو أنه لا يمكن النفوذ إليها، كما يوحي بذلك هذا المبدأ. فجميع الدّول مخترقة بطريقة أو بأخرى. ويجادلون بأن التطوّرات الاندماجية (التكاملية) مثل الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي والعملية برمّتها المقترنة بالترابط المعقد قد جعلت ممارسة السيادة (إن لم تكن الفكرة) تنطوي على مفارقة تاريخية. فقد تآكلت السيادة على جميع الجبهات، لا سيّما مع تطوّر حقوق الإنسان ومعايير التدخّل لأسباب إنسانية. بل إن بعض الكتاب يرون أن نهاية نظام وستفاليا وبداية عصر ما بعد وستفاليا أو ما بعد الحداثة مرتبط بانقضاء فكرة السيادة. لقد كانت السيادة فكرة مشكوكا بها كفكرة قانونية مطلقة وموحدة. وقد أدرك ذلك أحد الكتاب وافترض تمييزا بين السيادة "الإيجابية" و "السلبية" (أشباه الدّول). غير أن استمرار كون فكرة السيادة ذات صلة في الشؤون الدّولية يتأكد بكونها، على الصعيد السياسي، تبقى المبدأ المنظّم الأساسي للسياسة العالمية. وبما أن السيادة تفترض ضمنيا الاستقلال الدستوري عن الدّول الأخرى فإنه يتعيّن دائما على نظام دولي مركزي اللجوء إلى بعض أفكار من هذا القبيل. وحتى حالة أكثر التحديات الطموحة لفكرة السيادة تظل غامضة. فقد لا تولد الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي بديلا حقيقيا عن السيادة. ويعترف كثيرون على جهتي "المناظرة الأوروبية" أن الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي، من خلال إيجاد شكل جديد للسلطة السياسية، إنما يعمل من حيث الأساس على إيجاد دولة أوروبية عليا. وهذا الكيان لن يتجاوز السيادة بل سيوسع نطاقها ويعزّزه فحسب.

حقوق السحب الخاصّة Special Drawing Rights (SDR)

أصل (asset) احتياطي أوجده صندوق النقد الدّولي (IMF). وقد وافق مجلس إدارة الصندوق على هذا التسهيل في سبتمبر ١٩٦٧. وتمت التعديلات المطلوبة لمواد صندوق النقد الدّولي بحلول مارس ١٩٦٨. وبحلول يوليو ١٩٦٩ كان عدد كاف من الدّول الأعضاء قد صادق

على هذه الترتيبات لكي تصبح سارية المفعول. وقد اقترح العضوالمنتدب للصندوق إيجاد ٩,٥ مليار دولار من حقوق السحب الخاصّة عبر السنوات الثلاث اللاحقة وتمّ التخصيص الأول في يناير ١٩٧٠. وتعد حقوق السحب الخاصّة الآن الأصل الاحتياطي الرئيسي لصندوق النقد الدّولي.

لقد كان إنشاء هذا التسهيل الجديد في الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٦٩ اعترافا هاما، وإن يكن متأخّرا، من جانب أعضاء صندوق النقد الدّولي ومجموعة العشرة، بأن الحاجة تدعوإلى أصل احتياطي، إضافة إلى مقياس صرف الذهب التقليدي. إن حقوق السحب الخاصّة قضية ثقوية، غير مدعومة بالذهب أو حتى بأي عملة وطنية. وبدلا من ذلك فإن قيمة حقوق السحب الخاصّة تحسب استنادا إلى سلة مؤلّفة من ستّ عشرة عملة. وبما أنها مخزن للقيمة ووسيلة لتسوية المديونية، على السواء، فإن لها كثيرا من خصائص النقد. ثم إن حقوق السحب الخاصّة أصول (assets) تخضع للفائدة، حيث إن الدّول الدّائنة تجني فائدة قليلة في حين أنه تستوفى فائدة من الدّول التي تعاني من العجز بشأن تخصيصها.

لقد تطابق وقت إنشاء حقوق السحب الخاصّة مع انقضاء عهد الدّولار كأساس لنظام ما بعد ١٩٤٥. ولوأن السياسيين والمصرفيين تصرّفوا قبل ذلك حين جرت الإشارة إلى أولى دلالات المأزق المتأصل في نظام بريتون وودز (Bretton Woods) في نهاية الخمسينيات، لاختلفت الأحداث التي وقعت بعد عشرين سنة. والحالة هي أن قوة السحب الخاصّة تعود إلى حقيقة أنها لم تكن عملة وطنية. وكان هذا يعني أنه كان يمكن توسعة إجمالي رقم احتياطي حقوق السحب الخاصّة من دون أن يتعرّض بلد ما إلى عجز في ميزان مدفوعاته. وفي الماضي كان ذلك الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها لدولة فاعلة، مثل الولايات المتحدة، استثمار نفقات (pump - prime) بغية توسعة النشاط الاقتصادي. وقد جعل إنشاء حقوق السحب الخاصّة تمويل مثل ذلك العجز المتّصل بالدّولار غير ضروري.

وقد نشأت قضية رئيسية جراء إنشاء حقوق السحب الخاصّة وهي كيف يجب توزيع أصل الاحتياطي ذاك. فمصالح العالم الثالث والليبراليون الاقتصاديون يبحثون في حقوق السحب الخاصّة عن الفرصة لتوسعة وضع احتياطي الدّول النامية على أساس الحاجة لا على أساس القدرة على التسديد. وقد طرحت مختلف المقترحات من أجل ما يسمّى بـــ "الصلة" التي ينبغي إيجادها بين إنشاء وتوزيع حقوق السحب الخاصّة وأنشطة أخرى، لا سيّما المساعدة الاقتصادية

الدّولية والتي تتخطّى الحدود القومية. وتتمثل الصعوبة في جميع هذه المبادرات في كونها تعني ضمنيا طرح معايير جديدة وربما مثيرة للجدل في آلية حقوق السحب الخاصّة وفي صندوق النقد الدّولي، في خاتمة المطاف. وإذا تم تنفيذ هذه المقترحات فإنها ستزيد من مباعدة الصندوق عن النوايا الأصلية لمؤسّسيه وتقرّبه من أنشطة المنظّمات الحكومية الدّولية الأخرى، خصوصا مجموعة البنك الدّولي.

العلاقة الخاصّة Special relationship

مصطلح يطلق على العلاقات بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة منذ ١٩٤٠. وقد أصبح هذا المصطلح جزءا من خطاب السياسة الخارجية للمملكة المتحدة بشكل خاص، وكان كل رئيس وزراء من تشرشل فصاعدا يشير إليها بشكل أو بآخر، بحيث إن "العلاقة الخاصّة" مع الولايات المتحدة أصبحت تعتبر، في الأسطورة الشعبية، سمة دائمة تكاد تكون بنيوية للسياسة العالمية. وقد تضافرت اللغة المشتركة والثقافة المتداخلة والالتزام المشترك بالقيم الرأسمالية والدّيمقراطية التمثيلية ونظام القانون العام، كل ذلك تضافر لإنتاج مشاعر الألفة المتبادلة بين الدّولتين، في ذهن الجمهور على الأقل. غير أن هذه العلاقة نادرا ما كانت تنطوي على ذلك القدر من المودة والألفة الذي توحي به العبارة، باستثناء فترات قصيرة نسبيا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وأيضا بشكل متقطّع في الخمسينيات والستّينيات. وفي الواقع فإن بعض المعلّقين يقولون إن هذه العلاقة الفريدة كانت حيلة ابتدعها ونستون تشرشل الذي لم تكن له صلات عائلية مع الولايات المتحدة فحسب بل كانت لديه أيضا أسباب استراتيجية واقتصادية ملحّة لنشر فكرة العلاقة الفريدة للمملكة المتحدة مع الولايات المتحدة. فقد كانت أهدافه قصيرة المدى (هزيمة ألمانيا هتلر) وأهدافه بعيدة المدى (تطويق الاتحاد السّوفياتي والمحافظة على الإمبراطورية) بحاجة إلى المساعدة النشطة للولايات المتحدة الجبارة. وكان لتشرشل نظرة عالمية (فكرة "الدوائر الثلاث") والتي تشكل بموجبها المملكة المتحدة والولايات المتحدة مناصفة محورا غير قابل للاختراق يستطيع أن يسيطر على نمو الشيوعية الدّولية ويخنقها ويعمل في الوقت نفسه على إطالة الحياة النشطة للإمبراطورية البريطانية. وقد كانت الرموز العملية لهذه الرّابطة بين الشعوب الناطقة باللغة الانجليزية الاقراض – التأجير، ومساعدات مشروع مارشال والنّاتو.

وحسب هذا الرأي فإن أسطورة العلاقة الخاصّة استحدثت لتغطية فجوات مصداقية عميقة في الاعتقاد بأن المملكة المتحدة ما زال لها دور تلعبه في عالم ما بعد الحرب. وقد بدا أن مظلّة الولايات المتحدة النووية والدّعم الذي وفره الدّولار للجنيه الاسترليني قد حققا الغرض، مؤقتا. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فبعد عزلتها وتمنعها الذي يكاد يكون عذريا في الانخراط بأوضاع العالم الخارجي، فإنها اقتنعت بأن دعمها العسكري والاقتصادي للمملكة المتحدة وأوروبا الغربية أمر أساسي لاحتواء انتشار النفوذ الشيوعي. وكان صنّاع السياسة الأمريكيون قد قرأوا كتابات ماركس (Marx) وأدركوا أن الدّمار الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا بعد الحرب قد أوجد تربة خصبة لنمو الأفكار الاشتراكية. لذا فقد كانت مصلحتهم تقضي بتشجيع نظام رأسمالي سوقي مطاوع وتقبلي في أوروبا الغربية لدرء الأعراض الثورية الكلاسيكية التي كانت قد بدأت تظهر. وكانوا يرون أن المملكة المتحدة مفيدة لهم كحصان طروادة و "المهبط رقم ١" في المعركة القادمة مع الاتحاد السّوفياتي.

فمن الواضح أن المصلحة لا العاطفة، هي التي أوجدت ودعمت العلاقة الخاصّة. وقد عمل الخوف من التوسع السّوفياتي، أكثر من أي شيء آخر، لتحديد مجرى تلك العلاقة، حيث إنه لولا هذه النظرة المشتركة للحرب الباردة لكانت العلاقات الأنجلو- أمريكية اتخذت مسرى مختلفا. ويتفق معظم المعلّقين على أنه مع تضاؤل إدراك الخطر السّوفياتي فإن الشعور بالغرض المشترك والألفة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد تضاءل بدوره. وإن استمرار وجود الأسطورة قد يعود إلى عوامل شخصية أكثر منه إلى تقييم موضوعي للوقائع الاستراتيجية أو الاقتصادية. وعند النظر إلى علاقات ما بعد الحرب بين زعماء كل من البلدين يتّضح أنها كانت "خاصّة" حين كانت توجد صداقات شخصية متبادلة على أعلى مستوى وعلى مستوى الأشخاص المسؤولين عن صياغة السياسة وتنفيذها. لذا نجد أن إدارات تشرشل - روزفلت، اتلي - ترومان، ماكميلان - كينيدي، كالاهان - كارتر، ثاتشر - ريغان، ميجور - بوش، كلها كان لها على مستويات مختلفة و، لأسباب مختلفة، درجات غير عادية من المودة العاطفية لبعضهما تجاه بعض. ففي تلك الأوقات كان مستوى الثقة والاحترام المتبادلين عاليا، وقد نجمت عن ذلك فوائد، على الأقل من وجهة نظر المملكة المتحدة: فقد ضمن تشرشل الاقراض - التأجير، وحصل اتلي على مساعدة مشروع مارشال والناتو، وماكميلان على بولاريس، وكالاهان على دعم اقتصادي لاقتصاد متوعّك، وثاتشر على دعم الولايات المتحدة

في الفوكلندز. وحين لم تكن العلاقات الشخصية موجودة أو باردة فلم تكن العلاقة خاصّة إطلاقا وكانت في بعض الأحيان تتّسم بالعداء الضمني إن لم يكن الفعلي. فقد دمر آيزنهاور حياة ايدن السياسية بشأن السويس، ورفض ويلسون طلب جونسون مساعدة المملكة المتحدة في فيتنام، وأوضح هيث (Heath) أن مستقبل المملكة المتحدة يقع في أوروبا وليس عبر الأطلسي. وجميع هذه القضايا لم تكن مجرد مشاحنة داخلية ضمن اتحاد سعيد في أساسه. ومن الواضح أنه حين كانت المصالح تفترق، كما بدأت في السبعينيات والثمانينيات، فإن العواطف تراجعت إلى المقعد الخلفي. والأمر الواضح هو أن العلاقة الخاصّة بين الدّولتين ظاهرة غير عادية في السياسة العالمية. وقد تحسّن نسخة بلير – كلينتون العلاقة وتجعلها تمتد إلى الألفية الجديدة. وقد وجدت علاقات خاصّة أخرى، لم تظهر بالضرورة على شكل تحالفات، في العلاقات الدّولية (مثلا، بين ألمانيا والنمسا أو روسيا وفرنسا في القرن التاسع عشر، أو بين جنوب إفريقيا وروديسيا في السبعينيات) ولكن ما من واحدة منها كانت لها متانة وحيوية العلاقة الخاصّة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. بل إن هذا المصطلح، خاصّة حين يكتب بالحرفين الكبيرين (capitals)، (أي Special Relationship)، يكاد يكون مخصّصا لتلك العلاقة.

الوكالة المتخصّصة Specialized agency

تقترن بإطار الأمم المتحدة لكنها ليست جزءا منها بالمعنى الضيّق، وتعدّ منظّمات وظيفية مستقلّة تهتم، على الصعيد الدّولي، بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والطبية والزراعية وغيرها من الميادين المختلفة. ولكل منها مقرّها الخاص وموظفوها وميزانيتها. وعضويتها مستقلّة عن عضوية الأمم المتحدة. ولكن بما أن الهدف هو العالمية، فإنه يوجد كثير من التداخل. وقد تمّ تأسيس كل وكالة بموجب معاهدة متعدّدة الأطراف وتحافظ على علاقة خاصّة ووثيقة بالأمم المتحدة من خلال الدّور التنسيقي الذي اضطلع به مجلسها الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC). وتعدّ هياكلها التنظيمية متماثلة بشكل عام:

(أ) جمعية أو مؤتمر يمثلان الجهاز الأساسي لصنع القرارات؛

(ب) مجلس يعدّ الجهاز التنفيذي؛

(ج) أمانة (سكرتارية) ومدير عام يقومان بالإدارة العامة.

ويوجد حتى تاريخه سبع عشرة وكالة متخصّصة وهي: منظّمة العمل الدّولية (ILO)، منظّمة الأغذية والزراعة (FAO)، منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، منظّمة الصحة العالمية (WHO)، البنك الدّولي للإعمار والتنمية (IBRD)، المؤسّسة المالية الدّولية (IFC)، المؤسّسة الإنمائية الدّولية (IDA)، صندوق النقد الدّولي (IMF)، منظّمة الطيران المدني الدّولية (ICAO)، الاتحاد البريدي العالمي (UPU)، اتحاد الاتصالات العالمي (ITU)، منظّمة الأرصاد الجوية العالمية (WMO)، المنظّمة الحكومية الدّولية للاستشارات البحرية (IMCO)، المنظّمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، الصندوق الدّولي للتنمية الزراعية (IFAD)، منظّمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، منظّمة التجارة العالمية (WTO).

يمكن اعتبار هذه الوكالات المتخصّصة جزءا من النهج الوظيفي للسلام العالمي الذي يرى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المشتركة بوصفها خطوة لازمة على طريق إيجاد مجتمع دولي منظّم ومستقر. غير أن البنية الراهنة للتحكّم بهذه العمليات وميزانياتها كثيرا ما تتعرض للمنازعات المريرة. وعلاوة على ذلك، فقد أدّت قضايا الشمال – الجنوب إلى انقسامات أساسية بين الدّول، لدرجة أن مستقبل بعض هذه الوكالات يبدومحفوفا بالشك.

انظر UN reform (إصلاح الأمم المتحدة).

منطقة النفوذ Sphere of influence

يشير إلى إقليم أو منطقة تدّعي دولة خارجية بوضع السيطرة أو ممارسة النفوذ عليها أو لها مركز تفضيلي لديها. فالدّولة المفضلة لا تدّعي السيادة لكنها تدّعي الحصرية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية ومن خلال ذلك فإنها لا تقيد حقوق قوى أجنبية أخرى فحسب، بل تفرض أيضا قيودا على استقلال المنطقة المستهدفة. وهذه الادّعاءات يمكن أولا يمكن تكريسها في شكل معاهدات لكنّها على أي حال يسلّم بها على أساس المعاوضة (الشيء بالشيء) بالنسبة لأطراف ثالثة. لذا فإن الوضع القانوني لمنطقة النفوذ غامض. وكانت أول اتفاقية دولية تستخدم بشكل خاص هذا المصطلح تلك الموقعة بين ألمانيا والمملكة المتحدة في ١٨٨٥ بشأن ادّعاءات كل منهما بالأقاليم الكائنة في خليج غينيا. وبموجب أحكام هذه الاتفاقية اعترف الطرفان بالسلطة العليا لكل منهما في المناطق المحدّدة وتعاقدتا على عدم تدخّل بعضهما في مساعي بعض في تحقيق مصالحهما القومية. وقد وضعت هذه الاتفاقية نموذجا للآخرين، وفي العقدين الممتدّين

بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تم إبرام اتفاقيات مماثلة بين القوى الإمبراطورية الرئيسية. ومن أشهرها وأسوأها سمعة تلك المتعلّقة بالصين التي كانت تخضع بين ١٨٩٦ و١٨٩٨ إلى مختلف أشكال التّبعية للمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان وروسيا القيصرية والتي أيضا دفعت الولايات المتحدة إلى مذكّرات الباب المفتوح لعام ١٨٩٩ وثمّة اتفاقيات أخر تتّصل بشمال إفريقيا (١٩٠٤، فرنسا والمملكة المتحدة)، بلاد فارس (١٩٠٧، روسيا القيصرية والمملكة المتحدة). وفيما يتعلّق بأمريكا اللاتينية نجم عن الإعلان من طرف واحد من جانب الولايات المتحدة عن مبدأ مونروفي ١٨٢٣، بالتغاضي من جانب المملكة المتحدة، توطد السيطرة غير المنازعة للولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي. ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبح لهذا المصطلح معنى أقل تحديدا، حيث يشير بشكل عام إلى مناطق نصف الكرة التي تسيطر عليها القوى العظمى: الاتحاد السّوفياتي السابق في أوروبا الشرقية، الصين في جنوب شرقي آسيا، والولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي. على أنه ليس من السهل دائما التفريق بين "مناطق النفوذ" و "مناطق السيطرة" حيث إن الأقاليم أو الدّول قد تكون مغمورة بالقوة المهيمنة بحيث لا تزيد كثيرا على كونها محميات أو دولا تدور في فلك الدّولة المهيمنة.

ومن منطلق دبلوماسي فإن المقابل القطبي لمنطقة النفوذ هي فكرة الباب المفتوح الأمريكية.

الفيــض Spillover

مصطلحٌ يستخدم في مقاربة الوظيفيين الجدد neo - functionalists للاندماج (التكامل). وهو عملية دينامية تحدث عند اندماج القطاعات. فمن خلال دمج نشاط معيّن يتمّ تحديد بعض الأهداف. إلا أنه عندما يتمّ الاندماج فإن المشاركين يرون أنه لا يمكن ضمان بلوغ الهدف إلا بمزيد من الاندماج. فمن الناحية المفاهيمية يرتبط الفيض (Spillover) بمفاهيم التغذية الرجعية (feedback) لأن كلا من التغذية الرجعية الإيجابية والسلبية يمكن أن توجد نزعات فيضية. فإذا سارت الأمور على ما يرام، فسوف يتشجّع المشاركون على المضي نحومزيد من توسعة المهام. وإذا ساءت الأمور، فقد يحتاج المشاركون إلى إزالة التشوّهات أو العوائق في قطاعات أخرى بغية إتاحة فرصة النجاح لمقصدهم الأصلي. وقد عدل هاس (Haas) (١٩٦٤)، وهو في طليعة الداعين إلى منطق الوظيفيين الجدد في الخمسينيات، عدل أفكاره عن الفيض بحيث ضمنها تمييزا هاما بين وظائف الدمج الظاهرة والكامنة. وبمقتضى هذ التلميع الأخير

للعملية فإن الفيض يحدث بسبب العواقب غير المتوقّعة للاندماج بقدر ما يحدث بسبب العواقب المتوقعة.

لقد تمثّل الاختبار الرئيسي للمصادقة على هذه الأفكار بعملية الاندماج (التكامل) التي بدأت في أوروبا الغربية بمشروع شومان (Schuman Plan). وخلال الخمسينيات بدا أن التقدم يؤكّد هذه الأفكار لكن مجيء الدّيغولية وضع حدا صارما لذلك. وفي ضوء هذه التجربة فإن الفيض لا يمكن أن ينطلق من دون مجابهة قضايا السياسة العليا. وقد لا تتمّ تسوية هذه المجابهة على الإطلاق أو، إذا تمت تسويتها، فقد لا تكون لمصلحة توسعة الاندماج.

انظر Confederalism (الكونفيدرالية).

جزر سمك الرنكة Spratly Islands

مجموعة من الجزر الصغيرة التي يزيد عددها على المائة والشعاب المرجانية والجزر المرجانية والمياه الضحلة والمرتفعات المرملة والجبال البحرية المبعثرة على امتداد ٦٠٠ ميل (٩٦٥ كيلومترا) في بحر جنوب الصين. ومع أن مساحة الأرض الإجمالية لا يؤبه لها وغير مسكونة فإن لهذه الجزر موقعا استراتيجيا قرب ممرات بحرية رئيسية عدة في بحر جنوب الصين المتوسط، لا سيما الممر البحري بين اليابان وسنغافورة. وعلاوة على ذلك فإن هذه الجزر موارد نفطية وغازية محتملة (غير معالجة حتى الآن). وهذه الجزر موضع نزاع دولي متزايد مرير بشأن السيادة بين الصين (جزر "نانشا")، فيتنام ("ترووونغ سا")، الفلبين ("كالايان")، ماليزيا وبروناي. وقد خضعت هذه الجزر للاحتلال الياباني في ١٩٣٩ ولكن بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية تخلّت اليابان عن مطالبتها بموجب معاهدة سان فرانسيسكوللسلام في ١٩٥١. غير أن المعاهدة لم تعد تخصيص الملكية. ومنذ ١٩٥١ كانت كل من الصين وتايوان وفيتنام والفلبين تؤكّد مطالباتها الإقليمية، وأقامت حاميات عسكرية في الجزر. ويعد النزاع عاملا رئيسيا في التوترات الدّبلوماسية بين الصين وفيتنام ويشكّل جزءا أساسيا من النزاع القائم بين الصين وتايوان. وبعد انتقال هونغ كونغ إلى الصين في يونيو١٩٩٧ فإن مسألة ملكية جزر سبراتلي مرشحة لأن تعجل بنشوء أزمة دولية، لأن الصين تظهر كل الدلالات على أنها ترغب في أن تحكم قبضتها العسكرية على مسارات الملاحة في بحر جنوب الصين. ومن المحتّم أن يؤدّي ذلك إلى تدهور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. وفي الوقت الحاضر لم يتفق

الطرفان على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدّولية. وبالنظر لإصرار الصين على قضية تايوان فإن ذلك غير محتمل الوقوع. لذا فإن جزر سبراتلي تمثّل مجابهة خطرة وشيكة الوقوع في فترة ما بعد الحرب الباردة.

القمر الصناعي "سبوتنيك" Sputnik

هو أول قمر صناعي في العالم تمّ إطلاقه من قبل الاتحاد السّوفياتي في أكتوبر عام ١٩٥٧ وسمّي على الفور باسم "سبوتنيك". وقد بلغ وزنه نحو١٨٠ باوند ورمزت الإشارات الصادرة عنه والموجّهة إلى الأرض (التقطت بسهولة في الغرب) إلى التفوّق السّوفياتي الظاهر في تكنولوجيا الفضاء. وعندما تم بعد ستة أسابيع إطلاق سبوتنيك الثاني الذي كان يحمل كلبة ويزن حوالي نصف طن، بدا أن هزيمة الولايات المتحدة كاملة. وأخيرا، في فبراير ١٩٥٨ نجحت الولايات المتحدة في وضع قمر اصطناعي "اكسبلورر" في مدار حول الأرض. ومع أنه أصغر بكثير من سبوتنيك الثاني إلا أنه كان يحمل أدوات أكثر من سبوتنيك الثاني وبالتالي فقد وفر معلومات علمية أكثر بكثير مما وفرها المنافس السّوفياتي. على أنه تبقى حقيقة هي أن قليلين خارج الأسرة العلمية هم الذين يتذكّرون "اكسبلورر"، في حين أن "سبوتنيك" أصبح جزءا من فولكلور تلك الفترة.

لقد تسبّب مجيء سبوتنيك في خريف ١٩٥٧ بالجزع في الولايات المتحدة. فقد اتّضح أن السّوفيات يملكون صواريخ جبّارة وموثوقة بوسعها القيام بتلك المهام وتمّ التسليم بما ينطوي عليه ذلك من أن لتلك الصّواريخ أكثر من مجرد شبه عابر للصّواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBM$ كجزء من تحديد الولايات المتحدة للوضع. وفي الوقت نفسه كان الجمهور المستنير في الولايات المتحدة قد ألف التفكير بوجود فجوة سلبية في مجال الصّواريخ بين الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي، وجاءت تلك الأحداث لتزيد من ذلك الإدراك.

المأزق Stalemate

مصطلحٌ مستعارٌ من لعبة الشطرنج ويطلق على وضع الطريق المسدود. وكثيرا ما يستعمل في مجال الدّبلوماسية والمفاوضات حين يتخذ الأطراف مواقف متعاكسة وغير متلائمة. وإذا فشلت التدابير من جانب واحد فإن المأزق لا يمكن أن يحلّ إلا بتدخّل طرف ثالث.

معاهدة ستارت الأولى START I

هي الأحرف الأولى من العبارة التي تشير إلى محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (Strategic Arms Limitation Talks) والتي بدأت في يونيو ١٩٨٢ واختتمت بمشروع معاهدة في ١٩٩١. وقد اعتبرت ستارت (START) بالأصل خليفة ونسخة محسّنة عن عملية سالت (SALT) التي جرت في الستّينيات والسبعينيات وبدأت تظهر تقدّما هاما على أثر تولي الرئيس غورباتشوف للسلطة في الاتحاد السّوفياتي سابقا. وكما هو الحال بالنسبة لمحادثات سالت السابقة فقد كانت ستارت ثنائية على طول الخط – بحيث إن الأنظمة النووية البريطانية والفرنسية لم تكن متضمّنة في الرزمة النهائية. وكما هو الحال بالنسبة إلى سالت فإن عمل ستارت هو وضع مختلف القيود والقيود الفرعية ضمن فئات أنظمة الأسلحة. وفيما يلي خلاصة القيود الرئيسية:

يقتصر كل طرف على امتلاك ١٦٠٠ وسيلة إطلاق للأسلحة النووية الاستراتيجية (أي الصّواريخ البالستية العابرة للقارات ICBM$) والصّواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات (SLBMs) والقاذفات الثقيلة).

يقتصر كل طرف على امتلاك ما مجموعه ٦٠٠٠ رأس حربي يمكن تعليلها (وهذا يمثل تخفيضا بنسبة ٤٠ بالمائة + لكلا الطرفين.)

يقتصر كل طرف على امتلاك ٤٩٠٠ رأس حربي مركب على الصّواريخ ICBMs أو SLBMs.

وافق الاتحاد السّوفياتي على حدود بالنسبة للصّواريخ "الثقيلة" التي لا تزيد على ١٥٤٠ رأسا حربيا يمكن تعليلها يتم تركيبها على ١٥٤ من الصّواريخ "الثقيلة".

وكما هو الحال بالنسبة لمعاهدة القوات النووية متوسّطة المدى (INF) فإن ستارت تحاول وضع نظام مفصل عن الوسائل التقنية القومية (أي مراقبة الاستخبارات لتحركات الخصم) ووسائل التفتيش. على أنه خلافا لمعاهدة القوات النووية متوسّطة المدى فإن التحقّق في ستارت أكثر صعوبة في الأصل بسبب مشكلة قيود التحقّق بالمقارنة مع التحقّق من المحظورات.

معاهدة ستارت الثانية START II

لقد جعلت التغييرات المثيرة في السياسة العالمية الناشئة عن عام تسعة وثمانين وتسعمائة وألف وما تلاه من أحداث، جعلت سباق التسلّح النووي ومبادرات السياسة مثل عملية ستارت الأولى يظهر بمظهر مختلف. وفي الواقع في فترة الحرب الباردة كانت الأسلحة النووية تعتبر جزءا من حل المسائل العويصة المتعلّقة بالأمن القومي والدّولي، على حدّ سواء. ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية وتفجّر الاتحاد السّوفياتي من الدّاخل، أصبحت أنظمة الأسلحة ذاتها جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون هي المشكلة. ونتيجة ذلك تمكنت ستارت الثانية من إحداث تخفيضات جذرية أكثر بكثير في الأسلحة النووية وأنظمة إطلاقها. وقد اعتبر الطرفان، روسيا والولايات المتحدة، أن روسيا هي خليفة دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السّوفياتية فيما يتعلّق بالأسلحة النووية وقاما بتوقيع معاهدة ستارت الثانية في يناير ١٩٩٣. وتتوخّى هذه المعاهدة المزيد من التخفيضات العميقة في الرؤوس الحربية بحيث إنه بحلول ١ يناير ٢٠٠٣ سيكون كل طرف مقتصرا على امتلاك ما مجموعه ٣٥٠٠ رأس حربي يمكن تعليلها. وستتم كليا إزالة جميع الصّواريخ الأرضية ذات الرؤوس المتعدّدة التي تحملها الصّواريخ العائدة إلى الجوالأرضي والموجهة نحوأهداف متعدّدة مستقلّة. وسوف يقتصر عدد الصّواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات على ١٧٥٠ صاروخا. كما تم الاتفاق على تخفيضات كبيرة في القاذفات التي يقودها طيارون بموجب معاهدة ستارت الثانية.

لقد أعادت معاهدة ستارت الثانية الدّولتين النوويتين الرائدتين، من منطلقات كمّية بحتة، إلى الوضع الذي كانت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي في نهاية الستينيات. وتظل مسألة تقرير ما إذا كان ذلك ينطبق عليه تعريف الحدّ الأدنى من الردع موضع نقاش. ومن المؤكّد أن "تنزيل" الرؤوس المتعدّدة وإلغاءها في البر يمكن اعتباره إنجازا هاما. ولا يمكن للتغذية الرجعية (feedback) في مجال قضية انتشار (الأسلحة) النووية إلا أن تكون إيجابية. فالولايات المتحدة والاتحاد الروسي ملتزمان الآن، على السواء، بـــ "إزالة التسلّح النووي" وعدم انتشار (الأسلحة) النووية نتيجة معاهدة ستارت الثانية.

الدّولة State

وتسمّى أحيانا "الدّولة الأمّة" (nation - state) وتعدّ الطرف الفاعل الرئيسي في العلاقات الدّولية. ولها شخصية اعتبارية وبهذه الصفة فإنها تتمتّع بموجب القانون الدّولي ببعض الحقوق وتترتب عليها بعض الواجبات. بموجب اتفاقية مونتيفيديدوالمعنية بحقوق الدّول وواجباتها (١٩٣٣)، والذي يعتبر التعريف القانوني الكلاسيكي، يتوجب على الدّول أن تتوفر فيها المؤهلات التالية: سكان دائمون، أرض محددة وحكومة قادرة على المحافظة على السيطرة الفعالة على أراضيها وعلى إقامة علاقات دولية مع دول أخرى. وبالنسبة للمؤهل الأخير فإن للاعتراف من قبل الدّول الأخرى دورا حاسما في كثير من الأحيان إذ إنه يعني ضمنيا القبول ضمن الأسرة الدّولية. وهذه المؤهلات ليست مطلقة وتسمح بوجود تنويعات. فعلى سبيل المثال لا توجد ضرورة في القانون الدّولي لوجود حدود أو جبهات مستقرّة. فكثير من الصراعات الدّولية تأخذ شكل منازعات حدودية، لكن وجود هذه المنازعات لا يجرّد المتنازعين من الشخصية الاعتبارية. فإسرائيل، على سبيل المثال، مقبولة بصفة عامة كدولة مع أن التحديد الدقيق لحدودها لم يتم البت فيه مطلقا. ومع أنه يوجد شرط عام بان يكون للدّولة شكل من أشكال الحكومة أو وسيلة لفرض السيطرة، فإن الدّولة لا ينعدم وجودها حين تكون تلك السيطرة موضع نزاع أو حين تكون "محرومة" مؤقتا من السيطرة الفعلية، كما هو الحال في أوقات الحرب أو الحروب الأهلية أو الثورات. بل إن نعت السيادة ذاتها، الذي يعد على نطاق واسع الخاصّة المميزة لوضع الدّولة، ليس مطلقا على الإطلاق. فبعض الدّول، مثل دول أوروبا الشرقية بعد الحرب، كانت تعتبر "مخترقة" أو دولا تدور في فلك الاتحاد السّوفياتي، إذ إن السيطرة التي تمارسها على بيئاتها الدّاخلية والخارجية مقيدة بجار أو مهيمن (hegemon) قوي. وفي العالم الواقعي، بخلاف عالم النظرية السياسية أو القانونية، يمكن للسيادة أن تختلف من حيث الدرجة أو الكثافة بين الدّول من دون حرمانها من وضع الشخصية الدّولية. وبصفة عامة تعد القدرة على إقامة علاقات دولية مع دول أخرى شرطا لازما ولكنه غير كاف. فمن المحتمل انه قد كان للأطراف الفاعلة من غير الدّول مثل الكونغرس الوطني الإفريقي (ANC) علاقات دبلوماسية مع بعض الدّول، ولكن بما أنها لم تكن تتوفر فيها المؤهلات المحددة الأخرى فإنه لم يكن بالإمكان اعتبارها دولا. أما بشأن الحركات الانفصالية أو منظّمات التحرير الوطني، فإن الاعتراف يحجب عنها بوجه الإجمال إلى أن تحرز النصر على الدّولة الأم (أو القوة المحتلة).

ومع ذلك فحتى في هذه الحالات، يمكن توفير الاعتراف بها على سبيل الدعم مع أن الوضع القانوني يكون معلّقا مؤقتا أو موضع نزاع. ففي ١٩٦٨ اعترفت بعض الدّول ببيافرا مع أن نيجيريا ظلت تمارس السيطرة الفعلية. وكما هو الحال بالنسبة للحقوق الأخرى، فإن تقرير المصير يعتمد إلى حدّ كبير على المساعدة الذّاتية. والخلاصة، مع أن للدّولة شخصية اعتبارية وخصائص محدّدة أساسية، فإن هذه الخصائص ليست ساكنة أو مطلقة.

إن الدّولة ليست الفاعل الرئيسي في القانون الدّولي فحسب، بل هي مسيطرة أيضا من الناحية السياسية وذلك منذ أربعمائة سنة ونيّف. وباستثناء انتاركتيكا فإنه ما من منطقة إقليمية هامة معفاة من سيطرة الدّولة. (terra nullis). لذا فإن من المحتمل أن يكون الاعتراف بالدّول "الجديدة" على حساب الدّول القائمة (مثل بنغلاديش عام ١٩٧١ على حساب باكستان، أو ناميبيا عام ١٩٩٠ على حساب جنوب إفريقيا)، حتى تاريخه يوجد نحومائتي دولة في النظام الدّولي. ورغم عددها ومع أن كثيرا من حركات التحرير لا تزال تسعى ليكون لها وضع الدّولة، فقد جادل بعض المعلّقين بأن الدّولة آخذة بالأفول بوصفها الطرف الفاعل الأساسي في السياسة الدّولية. فهي ليست عتيقة عفا عليها الزمن من الناحية الوظيفية (بسبب إمكان اختراقها عسكريا واقتصاديا) فحسب، بل إنها لم تعد قادرة على معالجة المشاكل العالمية بشكل كاف. إن التحدّي المتمثل بالترابط وانتشار الفاعلين من غير الدّول قد شكّك بالافتراضات التقليدية بشأن ديناميات السياسة العالمية. ومع ذلك، استنادا إلى الأدلّة التي سقناها حتى الآن، من الصعب الهروب من النتيجة التي مفادها أن ما يقال عن موت الدّولة ينطوي على مبالغة كبيرة.

انظر Failed states (الدّول الفاشلة)؛ quasi - states (أشباه الدّول).

التمحور حول الدّولة State - centrism

إنّ نهج التمحور حول الدّولة في العلاقات الدّولية هو المنظور الأكثر فعالية للموضوع باعتبار الدّولة الطرف الفاعل السّائد. ويقترن هذا المنظور بالنموذج الواقعي الذي ينظر إلى السياسة العالمية من منطلق الدّول المستقلّة في حالة منافسة غير متناهية للمحافظة على أمنها ورفاهها، وكثيرا ما يصف التمحور حول الدّولة السياسية العالمية باستخدام تشبيه طاولة البليياردو. ففي هذه النظرة تعتبر الدّول وحدات غير قابلة للنفاذ ومكتفية ذاتيا ويستطيع بعضها التأثير في بعض من خلال الضغط الخارجي، مثلما يتم تحريك كرة البلياردومن خلال التماس

الخارجي والسطحي مع الكرات الأخرى الموجودة على الطاولة. والتّماس يقتصر على هذا البعد الخارجي استنادا إلى مفهوم السّيادة. لذا لا توجد سلطة أعلى من الدّولة وخلص التمحور حول الدّولة إلى أن التفاعل بين الدّول يتمّ في ظل نظام الفوضى.

فإذا كانت القاعدة الأولى للتمحور حول الدّولة هي أنه يجب اعتبار الدّول أطرافا فاعلة مستقلّة متماسكة، فعندئذ تكون القاعدة الثانية هي الأساس الإقليمي للدّولة. فالكرة الأرضية موزّعة على وحدات النظام المتمثلة بالدّول، وفقا لذلك. وقد أكّد مفهوم الولاية القضائية الإقليمية أن حقوق السيطرة على الأرض وحقوق السيطرة على الشعوب الموجودة على تلك الأراضي مبدأ أساسي للتمحور حول الدّولة. لذا فإن هذا النهج يؤكّد تأكيدا قويا على الهوية المكانية للدّولة وعلى أن الاعتقاد بأن الولاء للدّولة والهوية التي تقترن بها يمكن توفيره من خلال مفهوم القومية. ومع أنه من المفهوم أنه يمكن أن تكون للأفراد ولاءات أخرى – مثلا الولاء للقبيلة – فقد افترض أنه في التحليل الأخير تتم تسوية أي تعارض بين الولاءات لمصلحة الدّولة.

في التنفيذ الفعلي للسياسة الخارجية كانت النظرة المتمحورة حول الدّولة تفترض أن السياسة العليا لقضايا الأمن العسكري تكون لها الأولوية على السياسة الدّنيا. وفي التحليل الأخير، نجد أن أكثر مصالح الدّولة حيوية هي تلك المشتقّة من مفاهيم الأمن وأن هذه المسائل ستكون لها الغلبة دائما. وتتمثل الورطة الأمنية في أن الدّول يجب أن تتولّى المسؤولية عن وجودها. فإذا لم تستطع حل الورطة بنفسها فإنها تحاول ذلك من خلال إقامة التحالفات. غير أن السعي للحصول على حلفاء يمكن أن يستثير الآخرين ويجبرهم على السعي للحصول على حلفاء مقابل ذلك. إن ميزان القوى الذي يبرز من هذه الجهود الجماعية لتحقيق الأمن يمثل واحدة من أكثر السمات ثباتا في السياسة العالمية.

إن التمحور حول الدّولة ينظر إلى القوة على أنها من الممتلكات أو النعوت أو أهم خاصية مفردة للسياسة الدّولية. إن الاعتراف بهذه السمة في النظام يقود التمحور حول الدّولة إلى فكرة هرمية القوة التي تترأسها القوى الكبرى أو القوى العظمى. ولسوء الحظ فإن فكرة هرمية القوة تضعف تشبيه طاولة البلياردو، لأنه لا مفرّ من الاستنتاج بأن الكرات على طاولة البلياردوغير متساوية. لذا فقد كان يتوجّب على التمحور حول الدّولة التمييز بين السيادة القانونية الرّسمية والسيادة السياسية الفعلية. فالأولى توجيهية (prescriptive) والثانية تجريبية (empirical). ومن الواضح أن هرمية مستقرّة ليست فوضوية بأي معنى منطقي لذلك

المصطلح. وهكذا فإن التمحور حول الدّولة قد عدّل فكرة الفوضى باتجاه مفهوم "مجتمع فوضوي".

الكيانات التي لا تملك جنسية Statelessness

يشير هذا المصطلح عادة إلى الأفراد (مع أنه قد يشمل كيانات أخرى، مثل السفن) الذين لا يملكون جنسية أي دولة. وقد تمّ تعريف هذا الوضع، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع الأشخاص الذين لا يملكون أي جنسية (stateless) في ١٩٥٤، على أنه "شخص لا يعتبر أحد رعايا أي دولة بمقتضى قانونها". ويمكن أن يحدث ذلك نتيجة الحرب أو الثورة حيث قد يفقد الناس جنسية دولة ما ولا يتمكّنون من الحصول على جنسية دولة أخرى. كما أنه من الممكن للفرد أن يولد من دون أن تكون له جنسية؛ في هذه الحالة فإن مبدأ قانون الدّم (محل الوالدين) (jus sanguinis) ومبدأ قانون مسقط الرأس (Jus soli) (أو الاثنين معا) لا يعتبران منطبقين ويكون الفرد المعني في حالة برزخ قانوني. كما يمكن أن ينشأ ذلك الوضع عن الترحيل إذا لم يستطع الشخص الحصول على جنسية أخرى. ومن الواضح أن هذا الوضع ضار، إذ إنه من دون جواز سفر أو تأشيرة لا يمكن للشخص التمتّع بحماية دبلوماسية ويمكن أن يكون محروما من الحريات المدنية ويكون مهدّدا بالترحيل بشكل دائم.

إن هذه المشكلة، إلى جانب مشكلة اللاجئين، آخذة في التضخم جراء اضطرابات السياسة العالمية في القرن العشرين، وقد حاولت كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة التصدّي لحلّها. وتمّ النص للمرة الأولى على أن لكل شخص الحق في التمتّع بجنسية في المادة ١٥ من الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، وبعد ذلك كانت هذه القضية موضع دراسة في عدد من المؤتمرات التي رعتها الأمم المتحدة من دون أن تحرز نجاحا حتى الآن. وفي ١٩٦١ تم في المؤتمر المعني بإزالة أو الحد من وضع عدم امتلاك الجنسية، تمّ اعتماد توصية بالاعتراف بموجب القانون de jure بالأشخاص الذين لا يملكون جنسية بحكم الواقع de facto، بغية تمكينهم من طلب جنسية البلد المقيمين فيه، لكن هذه التوصية لم تعتمد أو يصادق عليها على النطاق العالمي. وبما أن القانون الدّولي يعترف بأولوية الدّولة فيما يتعلّق بحيازة الجنسية، وبما أن الدّول مشهورة بالتقتير في هذا الصدد، فإن من المرجّح أن تظلّ هذه المشكلة قائمة.

انظر Orbiters (اللاجئون الذين لا يجدون دولة تقبلهم).

نظام الدّولة State - system

مصطلحٌ يطلق على العلاقات التي تمّ تطويرها بعد أن أصبحت الدّولة الطرف الفاعل الهام، ثم السّائد، في السياسة الكلية. لقد جاء ظهور الدّول بوصفها الأطراف السياسية الفاعلة بالدرجة الأولى على أثر الأفول المتدرّج للرّابطة السياسية والاجتماعية التي عرفت في أوروبا الغربية باسم الإقطاعية (feudalism). فقد ظهرت ملكيات قوية مركزية في إنجلترا (أسرة تيودور)، وفي السويد (أسرة فاساس)، وفي إسبانيا (أسرة هابسبورغ) وفي فرنسا (أسرة بوربون) لتتحدى مؤسّسات تتخطى الحدود القومية مثل الكنيسة الكاثوليكية والإمبراطورية الرومانية المقدّسة. وكانت الملكية المطلقة – كما سمّي هذا النظام – قد أصبحت الشكل السائد للحكومة في بداية القرن السادس عشر وتم دعم هذه التطوّرات من قبل البورجوازية الجديدة، في معارضة طبقة النبلاء الإقطاعيين. وقد وجدت هذه الطبقة الجديدة في الملوك حلفاء طبيعيين، ولذا فقد دعمت نمو الحكومة المركزية القوية. وقد جاءت معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ لتؤكّد هذه التطوّرات وتعزّزها.

وكانت السياسة فيما بين الدّول، كنشاط، مجالا محفوظا على الأجندة لهؤلاء الملوك، ومستشاريهم الشخصيين وسفرائهم. وكان النشاط الأكثر أهمية يقترن بعملية خوض الحرب: عقد التحالفات، خوض المعارك وإبرام التسويات ومعاهدات السلام. وكان طابع وروح هذه التحالفات يتّصفان بشكل نموذجي في كثير من الأحيان بالسرية والعدوان، على خلاف أفكار القرن العشرين. وعدا عن خوض الحرب، كانت الأنشطة الرئيسية لحكم الملوك المطلق سياسات كياسة البلاط المقترنة بتدبير الزيجات وتعزيز النمو الاقتصادي عبر السياسات التجارية التي كانت تعكس على نطاق واسع مصالح الدّولة والتي أصبحت تعرف باسم المركنتلية (mercantilism).

وقد تعرّض نظام الدّولة لتغيير أساسي ودائم جرّاء نشوء القومية بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية. وأصبحت الوحدة النموذجية للنظام تعتبر الآن الدّولة الأمّة، مع أن الدّول متعدّدة الجنسيات مثل الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية في عهد أسرة هابسبورغ استمرت حتى ١٩١٩. وقد انتقل مفهوم السيادة، الذي كان صفة مميزة أساسية منذ نشأتها، من الدّولة المستبدّة (ذات الحكم المطلق) إلى الدّولة الأمة. غير أن مركز السيادة لم يعد شخص الملك، بل اعتبر أنه يكمن في المؤسّسات الأكثر تمثيلا مثل الجمعيات والبرلمانات. أما الملوك من ذوي الحكم

المطلق فإنهم لم يكونوا يعترفون بأي جهة أعلى منهم – على الأقل جهة أرضية – فمفهوم المساواة كان متضمّنا في مفهوم السيادة. لذا، فقد بقي الادعاء بالمساواة السيادية، من حيث الجوهر، هو ذاته بين الدّولة ذات الحكم المطلق ودولة الأمّة. ويتجلّى هذا المبدأ غير القابل للتصرف (التحويل) لنظام الدّولة في ميثاق الأمم المتحدة الذي نص في المادة ٢ – ١ على أن "المنظّمة تقوم على أساس مبدأ المساواة السيادية لجميع أعضائها."

لقد كانت المضامين البنيوية لمبدأ المساواة السيادية ذاتِ أثر عميق. فبموجب القانون الدّولي تعتبر جميع الدّول متساوية من الناحية الرّسمية. ففي الجمعية العامة للأمم المتحدة تتمتّع جميع الدّول بالمساواة الرّسمية – صوت واحد لكل منها. وقد اشتقّت قاعدة الإجماع في المؤسّسات الدّولية من الفكرة ذاتها. وأصبحت للنظام الدّولي صفة مميّزة لا مركزية من حيث الأساس جراء تلك التطوّرات. فالقوة والنفوذ في النظام أصبحا موزعين بين وحدات الدّولة المكوّنة بدلا من أن تكون متمركزة في نوع من البنية ذات الدرجة العليا. لذا فإن القانون كان لا مركزيا بدوره. والدّول هي تقليديا التي تقوم بتنفيذ ووضع القانون الدّولي. فإذا اعتبرت دولة ما منتهكة للقانون، فعندئذ يجوز للدّول الأخرى، بموجب المفاهيم التقليدية، أن تقوم بعمل انتقامي. فتنفيذ القانون، في نظام الدّولة، يجري أفقيا.

ومع ذلك فإن أي نظام للعلاقات، حتى النظام غير المركزي مثل نظام الدّولة، لا يزال بحاجة إلى وسيلة ما للتنظيم. وقد كانت الوسيلة الرئيسية للتنظيم، خلال فترات طويلة، وحتى نشوء المنظّمات الدّولية في القرن العشرين، هي ميزان القوى. وكان ذلك تدبيرا غير رسمي جدا ولفترة وجيزة بعد الحروب النابوليونية جرت محاولة لوضع نظام أمني بموجب نظام تآلف أوروبا. وقد بدأ هذا النظام يضعف في عشرينيات القرن التاسع عشر، لأن الدّول الرئيسية التي كانت تقوم بإدارة النظام الأمني لم تتمكن من الاتفاق بشأن التدخّل لمنع ظهور الأنظمة القومية الليبرالية في اليونان وإسبانيا. وفي استعادة أحداث الماضي يبدوأن الفترة بين ١٨١٥ و١٩١٤ كانت ذروة نظام الدّولة. ومع أنه حصل ازدياد كبير في أعداد الدّول في القرن العشرين – لا سيّما بعد إزالة الاستعمار بعد ١٩٤٥ – فإن الدّولة هي في الوقت نفسه في حالة حصار. فقد زادت التكنولوجيا والاقتصاد نفاذية الدّولة من الدّاخل، في حين أن ظهور الأطراف الفاعلة المختلطة من الخارج قد أدّى إلى تعقيد البساطة البنيوية للفترة الكلاسيكية. ويدور الآن نقاش

حثيث بين مذهب الواقعيين الخاص بالتمحور حول الدّولة للواقعيين والمذهب التعدّدي بشأن المدى الذي قطعته هذه الاتجاهات والنزعات.

وتجدر ملاحظة أن نشوء نظام الدّولة قد أدى إلى ظهور تقليد فكري للتأمل والبحث بشأن العلاقات بين الدّول. وهذا التحليل العقلي، الذي يمكن تسميته بالتقليد "الكلاسيكي"، ينبثق عن أربعة منابع رئيسية: فقد ساهم المحامون الدّوليون بأفكار عن السيادة، الولاية القضائية المحلّية وعدم التدخّل، وأضاف الفلاسفة السياسيون أفكارا عن الفوضى الدّولية؛ وقد أتم الرباعي الممارسون والدّبلوماسيون الذين يحملون أفكارا عن سبب وجود الدّولة والمصلحة القومية والاستراتيجيون الذين أكدوا على أهمية الحرب.

الوضع الراهن Status quo

هو "الحالة القائمة" ويطلق على نمط العلاقات السّائد في العلاقات الدّولية. وهو بالأصل مفهوم محافظ ويدل ضمنا على أن من المحتمل أن يكون التغيير مدمّرا للنظام الاجتماعي ولذا فهو كثيرا ما يميل إلى أن يكون مشبعا بمعاني القداسة، وهو ما لا يبرّره هذا المصطلح بالضرورة بحد ذاته. ويعتبر أنصار الوضع الراهن الاستقرار والنظام قيمتين أساسيتين ويتمّ تصوير القانون الدّولي والمعاهدات والإجراءات الدّبلوماسية التقليدية على أنها تضفي الشرعية على النظام وتقنّنه. وكثيرا ما يواجه الاضطراب في الوضع الراهن بطلب العودة إلى الوضع السابق كشرط مسبق للتسوية.

وهو مرتبط بالنموذج الواقعي وكثيرا ما يوضع جنبا إلى جنب مع التعديلية. ويحدّد ورغنتاو(Morgenthau) (١٩٤٨) ثلاثة أنواع أساسية للسياسة المتعلّقة بصراع القوى: المحافظة على الوضع الراهن، تحقيق التوسّع الإمبريالي، كسب الهيئة والاعتبار. ومن الأرجح أن يتمّ اعتماد سياسات الوضع الرّاهن من قبل تلك الدّول الأكثر استفادة جرّاء المحافظة على التوزيع القائم الإقليمي والأيديولوجي وتوزيع القوة. ومع أن التغيير يعد غير ملائم بصفة عامة، فإن المعارضة لا تتناول كل تغيير دولي. والمثال على ذلك هو مبدأ مونرولعام ١٨٢٣: فقد كان مصمّما، من جهة، للمحافظة على تفوق الولايات المتحدة في نصف الكرة وتعزيز هذا التفوق، ومن جهة أخرى، فقد كان المقصود منه تشجيع الانطلاقات المناهضة للإمبريالية في أمريكا

اللاتينية. كما أنه من المحتمل أن تكون لدول الوضع الرّاهن قيم وبنى تدعم النظام الدّولي السّائد وتتعزّز بدورها من قبل هذا النظام.

وكانت الولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية، القوة المسيطرة التي تناصر الوضع الراهن وحدّدت أمنها (وبالتالي استقرار النظام) من منطلق احتواء النزعة التعديلية. وباعتبارها الطرف المهيمن فقد جمعت عددا من الدّول المتعاطفة معها (أكثر من أربعين دولة) حولها، جميعها تعرّف بدرجات متفاوتة وجودها الدّبلوماسي من منطلق المحافظة على النظام القائم. فالائتلافات والتحالفات العسكرية والكتل أنماط سلوكية مميّزة مع أن القوى التي تحبّذ الوضع الرّاهن تميل إلى أن يكون موقفها من التعديليين موقف رد فعل لا أن تبادر هي بالفعل. وبهذا المعنى تظهر بمظهر ساكن لا ديناميكي، ولكن كما بين تاريخ مبدأ مونرو، يجب عدم المبالغة في التأكيد على عدم الديناميكية المذكور.

بالنظر إلى أن النموذج الواقعي مدمن على هرميات السلطة، فمن الممكن التمييز بين دول الوضع الراهن وفقا لوضعها. وقد حدّد بوزان (Buzan) (١٩٨٣) ثلاث فئات إضافة إلى الطرف المهيمن ذاته: "دولة شريكة" (associate state)، دولة "عميلة" (زبونة) ("client state") ودولة تابعة ("vassal" state"). وفي العالم المعاصر من شأن الدّول الأوروبية الغربية واليابان الادعاء بوضع الشريكة، وتكون كوريا الجنوبية ومصر دولتين عميلتين (زبونتين) وفيتنام الجنوبية (قبل ١٩٧٣) وكوبا (قبل كاسترو) دولتين تابعتين. على أنه يجب التأكيد على أن التطابق واسع النقاط للمصلحة في المحافظة على النظام لا يحول دون حصول صراع بين دولتين أو أكثر في معسكر الوضع الرّاهن. فعلى سبيل المثال حدث عدد من الخلافات العلنية بين اليابان ودول في أوروبا الغربية من جهة وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى. إلا أنه يضمن أن لا تتحول صراعات المصالح إلى صراعات قوة. ففي حالة بريطانيا والأرجنتين عام ١٩٨٢، مع أن الدّولتين هما من أنصار الوضع الرّاهن (واحدة "شريكة" والأخرى "عميلة" (زبونة)، ففيما يتعلّق بقضية الفوكلندز/ المالفينار بالذّات كانت الأولى من أنصار الوضع الراهن بشكل صريح في حين أن الثانية كانت تعديلية (revisionist). ويوجد انقسام مماثل بشأن موقفي المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن قضية جبل طارق.

الدّراسات الاستراتيجية Strategic studies

هي ذلك الفرع من ميدان البحث المهتم بدراسة الطرق التي يستخدم فيها الأطراف الفاعلون قدرتهم العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، ولا سيّما الطريقة التي خدم فيها التهديد باستخدام القوة واستخدامها الفعلي لتحقيق هذه الأغراض. ويشار إليها أحيانا بوصفها تقليد كلوزويتس (Clauswitzian tradition)، وهو استراتيجي بروسيا في القرن التاسع عشر الذي فعل الكثير من أجل تعزيز التعاضد بين الحرب وسياسة الدّولة. لذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الأصل التاريخي للدراسات الاستراتيجية فيجب اعتبار الدّراسات الاستراتيجية منظورا متمحورا حول الدّولة. وقد كان هذا الوصف مقبولا تماما حتى عهد قريب. لكن الدّراسات الأقرب عهدا لحرب العصابات واندماجها بالتمرّد الثوري أظهرت كيف أن النشاط الأساسي لفاعل مختلط يمكنه مع ذلك أن يتطابق مع أساسيات نهج كلوزويتس كافّة.

لقد كانت الدّراسات الاستراتيجية تهتمّ بالدّرجة الأولى بالقوة العسكرية بوصفها الصفة المميزة الرئيسية التي يجب تحويلها إلى أدوات قابلة للاستخدام. ونتيجة ذلك فإن هذا الفرع من فروع البحث هو بشكل عام جزء من النموذج الواقعي. والقيم ذات الصلّة بالمذهب الواقعي هي القيم ذاتها التي من المفهوم أنها تعمل مع الاستراتيجية. إن الحرب نتيجة حتمية جرّاء سعي الفاعلين وراء أهداف حصرية ومتعارضة في نظام يفتقر إلى هياكل سلطة عليا ويمكن بناء على ذلك تسميته بالفوضى. وبالنظر للخلفية الواقعية للدّراسات الاستراتيجية فإن لها نزعة تقليدية أو "كلاسيكية" قوية، لا سيّما خارج الولايات المتحدة. لذلك فإن نمونهج العلوم الاجتماعية قام بغارات في العلاقات الدّولية أقل من الغارات على غيرها.

لقد كانت الدّراسات الاستراتيجية في حقيقتها، دائما "علم سياسة". ونتيجة ذلك فإن فترة الحرب الباردة قد أثرت تأثيرا عميقا في هذا الفرع من فروع المعرفة. وبالرجوع إلى أحداث الماضي فإن مؤرّخي الأفكار سيرون سنوات الحرب الباردة بشكل جلي لا لبس فيه على أنها "العصر الذهبي" للتفكير الاستراتيجي الذي كثيرا ما كان يدور على الألسنة. إن إدخال الأسلحة النووية إلى السياسة العالمية بعد ١٩٤٥ قد أوجد فجوة فكرية ملأها المفكرون الأكاديميون الذين استجابوا بأفكارهم لإمكانات الردع والحرب الطارئة. وابتداء بمبدأ غورباتشوف لقد ثبت الإدراك الآن أن الصفة المميّزة الأساسية لـــ "علم سياسة" جديد يجب أن تتمثل بمفهوم الأمن. ونتيجة ذلك يجري الآن تحوّل سحري إلى الدّراسات الأمنية. وستبقى الدّراسات الاستراتيجية

"الدّراسات الحربية" حسب التصور التقليدي في هذا العالم الجديد الشجاع. ومن المعقول أن يؤدّي إدخال فكرة الدّراسات الأمنية إلى توسعة نطاق الميدان والمشاركين، وربّما بما يتجاوز الأصول الواقعية المتمحورة حول الدّولة المشار إليها آنفا.

القوة البنيوية Structural power

هو تحليل بديل لتحليل التعدّديين للقوة الذي يؤكّد على العلاقات، ويؤكّد على الخيارات وبالتالي على القدرة في التأثير في النتائج. وقد تمّ تطويره مؤخّرا بشكل خاص ضمن الاقتصاد السياسي الدّولي وكثيرا ما يعتبر أنه ينطوي على مضامين للتجديديين (renewalists) في المناظرة مع المذهب الأفولي (declinism). ويرى الكثيرون أن مؤلّف سترينج (Strange) (١٩٩٤) المعنون "الدّول والأسواق" مثال رائد على هذا النوع من التحليل لمفهوم القوة. تعرّف سترينج القوة البنيوية بأنها: "القوة القادرة على أن تقرّر كيفية تنفيذ الأشياء، القادرة على تشكيل الأطر التي تتّصل ضمنها الدّول بعضها مع بعض، والتي تتصل بالناس أو تتصل بالمشاريع المشتركة" (صفحة ٢٥). وتهتم سترينج بأن تشير أيضا إلى أنه توجد، من وجهة نظرها، أربعة بنى (structures) للسلطة الأساسية: الأمن، المعرفة، الإنتاج والمال. وتقول لاحقا إنه توجد طبقة أخرى من البنى الثانوية (بما في ذلك بنية تجارية). ومنذ أكثر من ربع قرن لاحظ داهل (Dahl)، في معرض العمل على قوة جماعية في نيوهيفن، أن مجالات القضايا المختلفة تطرح بنى مختلفة – أي أن الأشخاص بذواتهم ليسوا أقوياء أو موجودين في كل مكان في كل الحالات. ويمكن القول ذاته بالنسبة لبنى سترينج الأربعة، أي أنه لا يوجد أي سبب بديهي يدعوإلى الافتراض بأنه ستتم مصادفة الأقوياء والمستضعفين البنيويين أنفسهم عبر هياكل القوة. غير أنه يتضح من تحليل سترينج أنها كانت ترغب بالتأكيد بأن تقول عكس ذلك. وإلى الحد الذي يمضي فيه تحليل التمحور حول الدّولة المتعلّق بالقوة البنيوية، فإن الولايات المتحدة لا تزال الطرف الفاعل المسيطر. إن هذا هو نوع الحجة الذي جعل موقع سترينج داخل معسكر التجديديين. بل إن التحليل الأوثق لعملها (١٩٩٤) ومجلّدها (١٩٩٦) "تراجع الدّولة" يدل على أن الدّول لا تزال الأطراف الفاعلة المسيطرة في بنية الأمن فحسب. لذا فإن القوة البنيوية هي في جوهرها هجوم على التمحور حول الدّولة وليست طابور إغاثة أرسل لمساعدتها.

إن القوة البنيوية والحركة البنيوية تخرجان من مصدر واحد. ويرى الرأيان كلاهما حاجة إلى أن يدرك التحليل أهمية الهرمية أكثر من إدراك الواقعية الجديدة لذلك. وكما لاحظنا آنفا، فإن كليهما يرفض التمحور حول الدّولة. وقد تتمثل فكرة السببية بالجمع بين القوة العلائقية والبنيوية. في كلا الاستعمالين لمصطلح "القوة" نجد أن فكرة "السبب" متأصّلة فيهما. فامتلاك القوة يمكّن المالك من جعل الأشياء تحدث مع أنها لا تحدث بخلاف ذلك. ونقطة الانطلاق هي ما إذا كانت القوة تمارس في العلاقات أو أنها متأصلة في البنى الاجتماعية.

البنيوية Structuralism

منظورٌ للعلاقات الدّولية يشدّد كثيرا على أهمية البنى الاجتماعية في تفسير الميدان الاجتماعي. فالبنيوية ليست نظرية بل هي منظور للموضوع يتضمّن عددا من الافتراضات النظرية. ويجب عدم الخلط بينها وبين الواقعية البنيوية من أي ناحية. وهي تنطوي على نقاط تشابه مع الماركسية/ اللينينية من حيث إنها ترفض التمحور حول الدّولة وتركز بدلا من ذلك على وجهة نظر في السياسة تقوم على أساس طبقي أو على أساس المصلحة. فالبنيوية تشترك مع التعدّدية في الميل إلى تقليل قيمة الدّولة بوصفها وحدة بناء النظريات الأساسية. وخلافا للتعدّديين يميل البنيويون إلى التشديد على الصراع بوصفه عملية منهجية وليس تعاونا، مع أنهم خلافا للواقعيين البنيويين يرون أن الصراع بين الطبقات والجماعات هو الأمر الحاسم.

يمكن تاريخيا الربط إيجابيا بين البنيوية وظهور العالم الثالث في السياسة العالمية. وبهذا المعنى يمكن القول إنها تمثّل نظرة الطرف الضعيف للواقع. فالبنيويون يرون الهرمية أكثر أهمية من الفوضى كخاصّة مميّزة رئيسية. ومفتاح عدم المساواة تلك هو تقسيم القوى غير المتساوي ضمن النظام – الذي يشير إليه البنيويون عادة بأنه نظام "عالمي" وليس "دوليا". ومن الواضح أن البنيوية تشدّد على القوة البنيوية بدلا من القوة العلائقية وتحدّد أيضا موضع القدرات الأساسية في النظام الاقتصادي. ويرى البنيويون أن تقسيما معينا للعمل قد حدث عبر التاريخ في النظام العالمي نتيجة نمو الرأسمالية بوصفها الشكل السائد للإنتاج. ويعد الإنتاج ضمن المخطط البنيوي أكثر أهمية من التجارة كعنصر مجدّد في ترتيب الهرمية الاجتماعية في النظام. والبنيوية تهتم في أساسها بالذين يملكون والذين لا يملكون ويتمثل التياران الرئيسيان ضمن هذا التقليد بنظرية التّبعية ونظرية الأنظمة العالمية. والأمر الحاسم لكلا التيارين هو

التقسيم الثنائي/ الثلاثي بين المركز والمحيط و/ أو القلب والمحيط وشبه المحيط. ويقع المركز/ القلب في البلدان الصناعية المتقدّمة في الغرب وهذه المصالح تعمل على التحكّم بالمحيط للمحافظة على سيطرتها على النظام. ويظهر التّشابه العام مع الإمبريالية بشكل واضح.

التّبعية Subsidiarity

مفهوم يقترن بشكل خاص بالمنظّمات التي تتخطّى الحدود القومية وبنظرية الفيدرالية وممارستها. وهي تعني أنه يجب الانخراط في صنع القرار على أدنى مستوى متناسب مع صنع القرار وتنفيذه بشكل ناجع. وقد ازدادت أهمية هذا المصطلح في سياق عملية الاندماج في أوروبا وبشكل خاص في التاريخ الطويل للمقترحات الداعية إلى إقامة اتحاد أوروبي. ولعلّ ردّ فعل المفوضية الأوروبية على تقرير تيندمانز (Tindmans Report) لعام ١٩٧٥ هو المناسبة الأولى التي أدركت فيها البيروقراطية الأوروبية هذا المبدأ (principe de subsidiarite). في هذا الاستعمال قبلت المفوضية بأن هذا المبدأ يضع حدودا لصلاحية الاتحاد الذي يتخطّى الحدود القومية الذي كان يؤمل أن يخلف الجماعة الأوروبية في تكوينها آنذاك. وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين استخدمت الحكومة المحافظة في المملكة المتحدة هذا المبدأ لتعزيز مطالباتها المتّصلة بالسيادة القومية على التعدّيات المدركة للاتحاد المفترض. وقد تم بعد ذلك تقنين المفهوم في قانون المعاهدات مع معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢.

وقد نشأ هذا المصطلح ذاته في المعارضة الكاثوليكية للقرن التاسع عشر لازدياد تدخّل الدّولة حيث أشارت إلى حقوق الأفراد والجماعات والمجتمعات في "السيادة في مناطقهم الخاصّة". وتتضمن لائحة الحقوق الأمريكية (التعديلات العشرة الأولى للدستور) في التعديل العاشر الاعتراف بأن الصلاحيات التي لم يسندها الدستور صراحة إلى الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية يحتفظ بها الشعب أو الولايات التي تتألّف منها الدّولة. وهكذا فإن هذا المفهوم يمكن استخدامه لدعم المطالبات بتقرير المصير على عدد من المستويات، بما فيها الأمّة والدّولة. من هنا أهميته في سياق نطاق ومجال الاتحاد الأوروبي.

النظام الفرعي Sub - system

مصطلحٌ يستخدم في تحليل الأنظمة. وعند تطبيقه على العلاقات الدّولية فإنه ذوحدود مشتركة مع مفهوم الإقليم. ويعود الفضل بصفة عامة في الترويج المبكّر لهذا النهج إلى بايندر

(Binder) (١٩٥٨) وبريخر (Brecher) (١٩٦٣). وفي ١٩٦٩ طرحت "رابطة الدّراسات الدّولية" المفهوم أيضا في عدد خاص من "مجلتها الربعية". وفي بعض الأحيان يقترن مصطلح "الإقليم" (region) "بالنظام الفرعي" المنهجي كما في "النظام الفرعي الإقليمي" (regional sub - system).

وكما يوحي هذا المصطلح فإنه وسيلة لتقسيم الكل (أو النظام) إلى أجزاء مستقلّة. ومن المتوقّع في تحليل الأنظمة أن تتجلّى في النظام الفرعي كل الخصائص المميزة للنظام الكلي، وإن كان ذلك على مستوى مختلف. فالبحث الأساسي والجوهري للبنى والعمليات من شأنه أن يسير في تحليل النظام الفرعي بالطريقة ذاتها، مع أنه لا يؤدّي بالضرورة إلى النتائج ذاتها. فعلى سبيل المثال، في حين أن بنية نظام عالمي يمكن أن تكون ثنائية المحاور بشكل غير متماسك، فقد تكون بنية نظام فرعي ثلاثية المحاور. وفي حين أن الاندماج (التكامل) قد يكون محيطيا في نظام عالمي، فقد يكون اتجاها سائدا في نظام فرعي. فالأفكار المتّصلة بالهرمية والتي كثيرا ما طبقت على النظام السياسي الكلي للسياسة العالمية يمكن تطبيقها أيضا على تحليل الأنظمة الفرعية. وبهذه الطريقة فإن دولة فاعلة لها مرتبة متواضعة على صعيد ما قد تكون طرفا فاعلا هاما على صعيد آخر. والمثال على ذلك هو الهند. وأخيرا، فإن عمليتي الصراع والتعاون الحاسمتين الشاملتين يمكن لهما، عند ظهورهما على مستوى النظام الفرعي، تجاوز هذا المستوى للانتقال إلى النظام الكلي (macro system). فالصراع العربي – الإسرائيلي، وهو من أكثر الصراعات المزمنة في النظام الفرعي للشرق الأوسط، قد انتقل إلى النظام السياسي العالمي وجذب إليه القوى العظمى والأمم المتحدة.

دبلوماسية القمّة Summit diplomacy

يشار إليها أحيانا بـــ "الدّبلوماسية الشخصية". وهي اجتماعات رؤساء حكومات القوى الرئيسية بغية حل قضايا معلّقة. وبهذه الصفة فإنها تتجاوز الدّبلوماسية، أو تفرض عليها على مستوى السفراء أو الوزراء. وكثيرا ما يستعمل هذا المصطلح بشكل فضفاض للإشارة إلى أي اجتماع بين الكبار، في حين أنه يجب أن تتوفّر الشروط التالية في دبلوماسية القمة: فهي تتألّف من تجمعات ثنائية أو متعدّدة الأطراف، يشترك فيها رؤساء الحكومات، وتنخرط فيها الدّول الرّائدة ويجب بذل الجهود للتوصّل إلى اتفاق. وكثيرا ما يقال إن اجتماعات القمّة هي من

ابتكارات القرن العشرين لكن ذلك غير صحيح. فقد يكون المصطلح جديدا (من خطاب انتخابي ألقاه ونستون تشرشل في ١٩٥٠ "للتداول في القمّة")، لكن هذه الظاهرة قديمة. والتاريخ الدّولي يعجّ بالأمثلة على الدّبلوماسية الشخصية، لا سيّما في عهد الحكم الملكي المطلق حين كانت مماهاة الدّولة بالحاكم شبه تامة. وقد زال الاهتمام بها في القرن السابع عشر حين تولّت البعثات الدّبلوماسية الدّائمة مسؤولية المفاوضات بين الدّول وحتى القرن العشرين كان المؤتمر الدّولي الرئيسي الوحيد الذي ضمّ رؤساء الحكومات هو كونغرس فيينا لعام ١٨١٥. وقد أحيا هذه الممارسة الرئيس وودروويلسون في مؤتمر السلام في باريس في ١٩١٩ وكان مبعث الارتياب الشديد بالدّبلوماسيين المهنيين و "الدّبلوماسية السرية" التي قيل إنهم كانوا ينخرطون فيها. ومنذ ذلك الحين أصبحت اجتماعات القمة سمة رئيسية في الساحة الدّبلوماسية الدّولية. وفي الحرب الباردة، لا سيما بعد مؤتمر جنيف التمهيدي لعام ١٩٥٥، ساد الاعتقاد بأن اجتماعات قمة الدّول العظمى شيء ضروري لا مفر منه للمحافظة على السلام العالمي. ولكن في الواقع، نادرا ما حلّت هذه الاجتماعات مسائل جوهرية، وعندما تفلح بذلك (مثلا، اتفاقية الحد من الأسلحة التي أبرمت في موسكوفي ١٩٧٢) فإنها تكون نتيجة مفاوضات مستفيضة طويلة على أصعدة مهنية تكون قد جرت قبل القمّة الفعلية بمدة طويلة. وبصفة عامة تكون المنجزات في القمم ضمن الحدود الدنيا، وتكمن قيمتها في نطاق السيكولوجيا وليس في مجال الدّبلوماسية. فهي وسائل مفيدة لإشاعة حسن النية أو إعادة الاتصالات، ولكن إذا لم تكن الأعمال الأساسية قد أعدت مهنيا، وما لم تكن القضية المطروحة للبحث قابلة للتفاوض، فإن اجتماعات القمة تنطوي على خطورة متأصلة. فبالنظر إلى أن رؤساء الحكومات يضعون نصب أعينهم دائما جمهورهم الانتخابي المحلي فإن الضغط بغية تحقيق نتيجة "ناجحة" ضمن نطاق زمني ضيق قد يؤدي إلى كارثة. وقد أشار هنري كيسنجر (١٩٧٤) وهو ممارس متمرّس، إلى العملية بوصفها "باروديا (معارضة تهكمية) للدّبلوماسية" وجادل بأن الدور المناسب لاجتماعات القمة في الدّبلوماسية هو "وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقيات تمّ التوصّل إليها سابقا". وممّا لا شكّ فيه أن عيوب اجتماعات القمّة أصبحت معروفة ومحمية جيدا الآن ولكن بالنظر إلى الأثر المحلي والاعتبار الذي تضفيه على الزعماء القوميين فإن هذه الاجتماعات سوف تظل لها أهمية بارزة في الشؤون العالمية. فقيمتها الرمزية والاحتفالية هي وحدها التي تضمن ذلك.

انظر G7 (مجموعة السبع).

القوة العظمى Superpower

مصطلحٌ استخدمه فوكس (Fox) (١٩٤٤) أول مرة بشكل واسع في كتابه الذي يحمل الاسم نفسه (وقد وضع فوكس فاصلة "–" (hyphen) بين "super" و "power" (أي super - power) ليدل على أصل المصطلح). وقد عرّف القوة العظمى (superpower) في الصفحة ٢١ بأنها "قوة كبيرة زائدا قدرة حركية كبيرة للقوة" وحدّد ثلاث دول: الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي والمملكة المتحدة ضمن هذه الفئة الجديدة. وقد أدرك فوكس أن الحرب العالمية الثانية قد دفعت الدّولتين الأوليين إلى مرتبة ومركز القوى العالمية، بينما اعتبر المملكة المتحدة عضوا متبقيا. وكانت هزيمة تحالف المحور دلالة على قدرتها العسكرية العظيمة، في حين أن دبلوماسية مؤتمراتها أثناء الحرب كانت إيذانا بالدور العالمي الذي سوف تتولاه بعد ١٩٤٥. وقد حدث تطوّران لاحقا غيّرا محورية فوكس الثلاثية: فقد هبطت المملكة المتحدة سريعا من هذه المرتبة لتتخذ موقعا متواضعا ذا أهمية إقليمية لا عالمية، في حين أن مواجهة الحرب الباردة بين "القوتين العظميين" الباقيتين أدت إلى إدراك جديد لدورهما العالمي. وبشكل خاص، فإن تولي الولايات المتحدة لوضع مهيمن في الأنظمة الغربية المتعلّقة بالأمن العسكري والرفاه الاقتصادي ما كان له أن يصبح ملحّا أو هاما لتلك الدرجة لولا مجال القضايا المضاف للحرب الباردة.

وينبغي اعتبار تطوير القوى العظمى للأسلحة النووية بعد ١٩٤٥ نتيجة بقدر ما هو سبب لهذه التغييرات البنيوية. فبرنامج الانشطار وبرنامج الاندماج أكّدا المركز الذي كان قد توطد جراء الأحداث المشار إليها آنفا. ومن المؤكّد أنه سيكون تبسيطا غير مبرّر أن يعزى نعت القوى العظمى فقط وحصريا إلى هذا التطوّر. وعلى أي حال، فإن الأسلحة النووية لا يمكن استبدالها بشيء آخر من حيث القدرة.

ومن حيث مجال الاقتصاد السياسي المتعلّق بالثروة/ الرفاه، لم يكن الاتحاد السّوفياتي قط قوة عظمى حقيقية. وفي محاولته لبلوغ التكافؤ والمحافظة عليه ازاء الولايات المتحدة في مجال الأمن العسكري تكبّد الاقتصاد السّوفياتي تكاليف باهظة، مما أدى إلى خلق نمط إنمائي مشوّه إلى حد كبير فيه. وبدأت هيمنة الولايات المتحدة في مجال القضايا الاقتصادية السياسية تضعف في الستينيات مع ظهور مراكز قوة اقتصادية منافسة تمثّلت باليابان والجماعة الأوروبية. فتدخل

الولايات المتحدة في فيتنام أوجد مشاكل اقتصادية قصيرة الأمد هامة وساهم في هبوط الدّولار بوصفه العملة الدّولية الرئيسية.

ويبدوأن تفجّر الاتحاد السّوفياتي من الداخل بعد عام ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين قد خلف الولايات المتحدة القوة العظمى الواضحة الوحيدة. وقد تأكد هذا التفوّق أحادي القطب بالنسبة للبعض من خلال أحداث حرب الخليج. على أنه من المفيد التذكّر بأن كلا من القوة العلائقية والبنيوية تقتضي العزم والحافز إضافة إلى القدرة. وتوجد أكثر من إشارة إلى أن الزعامات الأمريكية تفتقر إلى الإرادة بأن تمارس القوة بالطريقة نفسها التي مارسها بها أسلافهم. وقد أزالت نهاية الحرب الباردة على أي حال الخطر الواضح والقائم الذي كان حقيقة ناصعة لذلك الجيل.

إن القوة العظمى تمييز تحليلي يستند إلى اعتبارات القوة البنيوية في القمّة. لذلك بالمقارنة مع فترات سابقة يمكن اعتبار فئة القوة العظمى بديلا عن فئة القوة الكبيرة الأكثر تقليدية. وكلا الوضعين ينطوي على خاصّة مميّزة مشتركة: من شأن إزالة القوة العظمى/ القوة الكبيرة أن يغيّر تغييرا أساسيا البنية الإجمالية للسياسة العالمية/ السياسة الدّولية. ومن الجهة الأخرى، فإن من شأن الإضافة إلى تلك الفئة أن يغير أيضا البنى الإجمالية. فالنظام ثلاثي المحاور يصبح ثنائي المحاور إذا سقطت قوة عظمى/ قوة كبرى، أو يصبح متعدّد المحاور إذا جاءته إضافات. وبما أن مفهوم القوة العظمى يستند إلى مفاهيم بنيوية وليس سببية للقوة فمن الصعب التوفيق بينه وبين حالات تجريبية (empirical). ويجدر بدارسي العلاقات الدّولية مقاومة الانبهار بالقوة المفترضة لـــ "القوى العظمى" والتركيز بدلا من ذلك على نهج متوجّه نحوالسياسة. ويمكن الاستنتاج بأن للقوة العظمى صلاحية فيتو(veto) كبيرة تمكنها من الحيلولة دون وقوع أحداث غير مرغوب بها في السياسة العالمية، لكن سيطرتها اللازمة على سلوك فاعلين آخرين لتحقيق نتائج أكثر إيجابية هي أقل بكثير.

المتخطّي للحدود القومية Supranational

يشير هذا المصطلح إلى القوانين أو المؤسّسات التي هي فوق الدّولة. فالصلاحية والسلطة اللتان تمارسهما تلك القوانين أو المؤسّسات لا تقتصر على جهة واحدة، بل على جهات كثيرة. لذلك فإن كلمة supranationalism (تخطّي الحدود القومية) تشير إلى هيئات صنع قرار

تحلّ محلّ أو تفوق السلطة السيادية لفرادى الدّول التي تمثل أعضاء مكونة للمؤسّسة المعنية. ويكون هذا النقل للسلطة من الدّولة محدودا ومحدّدا عادة بشكل طوعي (مثل قضايا التجارة أو الدّفاع). وأوضح مثال على مؤسّسة تتخطّى الحدود القومية هو الاتحاد الأوروبي الذي له بنية سياسية مشتركة مخوّلة اتخاذ القرارات بأكثرية الأصوات ضمن مجالات محدّدة للدّول الأعضاء. لكن الأمم المتحدة ليست مؤسّسة تتخطّى الحدود القومية بالمعنى الدقيق مع أن مجلس الأمن مخول بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة بممارسة سلطات تنفيذية تتعلّق بمسائل السلام والأمن. وحتى حرب الخليج فإن هذه السلطة في إجبار جميع الدّول الأعضاء على التصرف لم تستخدم إلا مرة واحدة، فيما يتعلّق بفرض العقوبات الاقتصادية على روديسيا في ١٩٦٦. (أما الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن كوريا في ١٩٥٠ فقد كان، خلافا للرأي السائد، توصية للدّول الأعضاء، وليس قرارا للتنفيذ بموجب المادة ٢٥.) فتخطّي الحدود القومية هو إذا جزء من العملية الاندماجية (التكاملية) العامة للعلاقات الدّولية التي منح بموجبها الترابط اعترافا مؤسّسيا. فعملية تقليص المعقل التقليدي لسيادة الدّولة المتمثلة بتخطّي الحدود القومية ستستمر على الأرجح.

انظر world government (الحكومة العالمية).

الاستسلام Surrender

معناه الحرفي تسليم السلطة أو السيطرة لطرف آخر. ويشير عادة إلى وحدات عسكرية في الميدان أو إلى الحكومات ذاتها. وتنطوي جميع حالات الاستسلام، وحتى الاستسلام غير المشروط، على فرض بعض الالتزامات على الطرف المنتصر. وخلافا للعرف اليوناني والروماني، فإن الممارسة الحديثة لا تسمح بالإبادة نتيجة الاستسلام.

ولقد أبرزت مؤتمرات لاهاي والأحكام اللاحقة للقانون الدّولي التزام المنتصرين على الأقل بعدم التعرض لحياة المهزومين. وما لم تكن حالات الاستسلام غير مشروطة صراحة، فإن معظم حالات الاستسلام تكون مشروطة وتقترن بمواد إذعان – أي شرط أو تنازلات يتّفق عليها بين الأطراف قبل الإجراء النهائي. وهذه تتفاوت بالطبع لكنها كثيرا ما تكون مرهونة بالقوة المتبقية أو الكامنة للطرف المهزوم.

تحليل الأنظمة Systems analysis

هو منظورٌ كلّي لميدان دراسة محدّد. فإذا كان الميدان هو ميدان العلاقات الدّولية فإن محلّل الأنظمة يبحث عن أنماط تفاعل يمكن تحديدها وتكون منتظمة بين الأطراف الفاعلة المكوّنة، خصوصا لتبين الخصائص البنيوية والعمليات المستمرّة والنظامية التي يمكن تحديدها. وقد اشتقّ تحليل الأنظمة من نظرية الأنظمة العامة، التي سمّاها يونغ (Young) (١٩٦٧) "حركة ترمي إلى توحيد العلم والتحليل العلمي" (صفحة ١٤). فنظرية الأنظمة العامة إذا تحاول توحيد المواضيع العلمية المنفصلة باستخدام لغة مشتركة للتحليل وتجريد المفاهيم. وقد سعى لودويغ فون بيرتالانفي (Ludwing Von Bertalanffy)، الذي استوحيت منه نظرية الأنظمة العامة، بذلك لتوحيد جميع العلوم الطبيعية والاجتماع في كل متكامل. وقد كان نهجه يستند إلى التوجّه إلى ما يسمّى بتحاليل الأنظمة المفتوحة، باعتبار أن النظام المفتوح هو مجموعة أو ميدان يتفاعل مع البيئة. فإذا اعتبر نظام مفتوحا بهذه الطريقة فإنه سوف يراقب سلوكه بالنسبة إلى بيئته عبر عملية التغذية الرجعية (feedback). ويجب أن تكون النتيجة الختامية لهذا السلوك دولة متوازنة أو ثابتة.

وكما ورد آنفا يعد تحليل الأنظمة منظورا أو نموذجا. لذا فهو متاح للتطبيق على أي من أو جميع مستويات التحليل التي يمكن تحديدها لدراسة السياسة العالمية. يقول يونغ إن مفهوم النظام (system) يمكن "تطبيقه بحرية تقريبا على أي مجموعة من أنماط السلوك المتصلة..." (صفحة ٢٠). فإذا كان بالإمكان إدراك أن موضوع الدراسة هو ما يسمّيه يونغ "كيانا عاملا تاما" (صفحة ٢٣) فإن تحليل الانظمة يمكن أن يكون ذا صلة بالموضوع.

لقد كان لتحليل الأنظمة أثر هام على دراسات تحليل السياسة الخارجية. فحسب هذا الرأي يصبح رسم السياسة الخارجية نشاطا حدوديا بين النظام القومي والدّولي. ويجب الإجابة عن التوازن بين النعوت الدّاخلية والخارجية في خاتمة المطاف من خلال البحث التجريبي (empirical) لكن التقنية مشتقة بشكل واسع من نهج الأنظمة. وتميل تحاليل السياسة الخارجية إلى استخدام مصطلح "البيئة" على نطاق واسع لتحديد هذه العوامل الدّاخلية/ الخارجية. فدولة مخترقة هي طرف فاعل أصبحت البيئة الخارجية أو النظام الدّولي يسيطر أو يحدّد له كلّيا المنابع الرئيسية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة معاكسة تستطيع دولة عظمى فاعلة أن تدير سياسة خارجية محدّدة عالميا على أساس بيئة داخلية آمنة وذات أهمية.

لقد كان أبلغ مساهمة لتحليل الأنظمة على مستوى السياسة الكلّية (macropolitical). ولقد كان محلّلوالأنظمة في طليعة نهج العلوم الاجتماعية لخمسينيات وستّينيات القرن العشرين وكان الاندفاع الرئيسي لاهتمامهم منصبّا على النظام الدّولي. وربما يجري تقسيم أساسي على نحوشائع بين النظام بحدّ ذاته والأنظمة الفرعية الموجودة على الصعيد الإقليمي. وبعد ذلك يمكن تحديد البنى والعمليات الأساسية. ويعتبر عمل كابلان (Kaplan) (١٩٥٧) على نطاق واسع مثالا مبكرا لمحاولة تحقيق فهم منهجي شامل للسياسة الكلية. وهذا العمل استنتاجي إلى درجة كبيرة وفي ١٩٦٣ حاول روزكرين (Rosecrane) تصحيح الميزان لمصلحة نهج أكثر ميلا إلى الاستقراء. وقد ثار النقاش والانشقاق حول المسألة البنيوية الأساسية بين الذين يحبّذون نظرة ثنائية المحاور والذين يفضلون نظرة متعدّدة المحاور. وقد حدد نوجي (Nogee) (١٩٧٥) بدقة بعض نواحي الغموض في هذا النزاع. وينظر محلّلوالأنظمة إلى الصراع والتعاون على نطاق واسع بأنهما عمليتان أساسيتان. وفي ١٩٧٩ سعى والتز (Walts) في مساهمة واعدة إلى الميدان إلى تطبيق تحليل الأنظمة على التقليد الواقعي وخرج بنظرية سميت تسمية ملائمة بالواقعية الجديدة (neorealism). وقد سعى والتز من خلال استعمال أفكار حول مستويات التفسير المتعلّقة بالنظام والوحدة، إلى تحديد مكان المنظور الواقعي في البنى المنهجية بدلا من الغرائز المتأصلة في الإنسان. وكما لاحظ بوزان (Buzan) (١٩٩٣) فقد أصبحت النظرية الواقعية الجديدة اليوم متجذّرة بشكل ثابت في تحليل الأنظمة.

انظر International system (النظام الدّولي).

T

الأسلحة النووية التكتيكية Tactical nuclear weapons

تصنيف واسع النطاق يستند إلى معايير تقنية ووظيفية لتمييز هذه الأسلحة عن النوع الاستراتيجي. من الناحية التقنية، تتصف الأسلحة النووية التكتيكية بأن مداها أقصر ومفعولها أدنى. من الناحية الوظيفية يتمثل غرضها بتدمير أهداف محدّدة، تتمثل عادة بالمراكز العسكرية أومراكز القيادة السياسية خارج أراضي الخصم الرئيسي. وبما أن الأسلحة النووية لم تستخدم في ظروف قتالية منذ ١٩٤٥، فإن هذا التمييز افتراضي ومثير للجدل إلى حد ما. ففي التحليل تعد الأسلحة النووية أسلحة نووية وطلقة واحدة، مهما كان يمكن اعتبار النية "تكتيكية"، بأنها تعبر عتبة هامة ورمزية. وعلاوة على ذلك فإن هذا التمييز غير وارد بالنسبة لضحايا الانفجار والإشعاع، على الأقل بالنسبة لهم.

بعد هيروشيما مباشرة كان يعتقد بأن الأسلحة النووية سوف تستعمل في حروب المستقبل في سياق استراتيجي. وقد ساد هذا الرأي لعدد من السنوات بعد ذلك. ولكن الرأي تغيّر في أوائل الخمسينيات وأصبح إمكان استعمال سلاح تكتيكي ممكنا من الناحية التقنية ومعقول من الناحية الوظيفية. وقد رأت الولايات المتحدة، في ضوء التزاماتها المتصلة بتحالف الناتو، إمكان استعمال الأسلحة النووية في الساحة الأوروبية، لا سيما كإجراء مضاد لتفوق حلف وارسومن حيث الحرب التقليدية. لذا فقد تمّ تخزين تلك الأسلحة. وسعت سياسة الناتو المصرّح بها إلى الاعتراف رسميا بالتمييز التكتيكي/ الاستراتيجي في ١٩٦٧ من خلال اعتماد السياسة المعروفة باسم الرّد المرن (flexible response). لكن التطوّرات التي حدثت منذ ذلك الحين قد طمست هذه الثنائية بدلا من أن تعززها. فمن الناحية التقنية توسع مدى الأسلحة التكتيكية وأثرها ليصل إلى مناطق رمادية للأنظمة غير المتصورّ استعمالها في ساحة المعركة، لكنها لا تمثل خطرا على موطن الخصوم الذين ينشرونها. ويتمثل هذا السلاح بصاروخ كروز. وكان تطوير القنبلة النيوترونية كنوع خاص من السلاح التكتيكي كان موضع جدال أيضا.

بالنظر إلى حجم الأسلحة النووية التكتيكية فقد أصبح التحقّق من تنفيذ اتفاقيات الحد من الأسلحة أكثر صعوبة. فتلك الأسلحة يمكن إخفاؤها بسهولة. كما أنها وضعت في أيدي ضبّاط عسكريين ثانويين قدرة تدميرية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الحروب. وبصرف النظر

عن مزايا ذلك من حيث متطلّبات الردع، فإنها قد زادت بلا شك أخطار احتمال اندلاع عنف نووي ضدّ رغبات رجال الدّولة والزعماء السياسيين.

التعريفة Tariff

هي ضريبة على الواردات. لقد كانت التعريفات تاريخيا وسيلة لتحقيق العائدات. وبهذا المعنى فإنها يمكن أن تكون مربحة جدا وقابلة للاستمرار، لا سيّما إذا كانت البضائع والخدمات الخاضعة لتلك الضرائب تفرض على طلبات غير مرنة. وفي الفترة الأقرب عهدا استخدمت التعريفات كوسيلة للحمائية من قبل سلطات الدّول. وكانت الولايات المتحدة تاريخيا بين أول البلدان الصناعية التي تتجنّب التجارة الحرّة من أجل حماية التعريفات. ولقد كانت التعريفات في نظام ما بعد ١٩٤٥ للعلاقات الاقتصادية أداة هامة في إنشاء الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرّة. إن التعريفة الخارجية المشتركة هي الوسيلة الرئيسية التي تمكن الدّول المشتركة فيها من أن تحتمي خلف "جدار التعريفة" وتقيم بذلك الحمائية على أساس إقليمي. ويمكن استخدام التعريفات كأداة سياسية، ويكون ذلك عادة من قبل دولة مسيطرة، إمّا كرد عقابي أو لإقامة منطقة نفوذ اقتصادي. وفي تلك الحالة الأخيرة يكون وضع ترتيبات تفضيلية هو الطريقة المعتادة لإنشاء تلك المنطقة. وتقوم الدّولة المسيطرة عادة بمبادلة التفضيلات التعريفية على أساس ثنائي مع عدد من المشاركين المستهدفين. وهؤلاء المشاركون قد يتبادلون التفضيلات بين بعضهم وبعض لكن هذا ليس شرطا لنظام الأفضليات. وتتمثل أشهر هذه الترتيبات بنظام الأفضليات الإمبراطوري الذي وضع في ١٩٣٢ في أو تاوا والذي كانت المملكة المتحدة "محوره".

ولقد ركّز وجود الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الغات)، بعد ١٩٤٧، الأذهان على التزام جميع الأطراف المتعاقدة بتجارة عالمية أكثر حرية وعلى تطبيق مبدأ الدّولة الأولى بالرّعاية. وقد وضعت الاتفاقية العامة نطاقات حاصرة لسلسلة من المفاوضات متعدّدة الأطراف بشأن خفض التعريفات – والتي اشتهرت باسم "نزع أسلحة التعريفات" – في السنوات اللاحقة. ويحدّد استبدال الغات بمنظّمة التجارة العالمية (WTO) تغييرا في الاتجاه من خفض التعريفات بوصفه البند الرئيسي على جدول الأعمال نحومناقشات الحواجز غير التعريفية والكوتات (الحصص) والمساعدات (subsidies) باعتبارها مصادر القلق الجديدة. وباستعادة أحداث

الماضي يتضح أن جولتي كينيدي وطوكيواللتين انعقدتا تحت رعاية الغات سابقا كانتا الأعمال الأخيرة للنظام السابق المتمركز حول التعريفات.

التكنولوجيا Technology

هي تطبيق المعرفة على الحل العملي للمشاكل. وقد كانت تلك التطبيقات تاريخيا سمة مستمرة متواصلة لجميع الأنظمة الاجتماعية، مهما كان مظهرها السّطحي قد يبدو"بدائيا". ونتيجة ذلك يمكن القول إن عملية التغيير المتواصلة تحدث عبر التكنولوجيا. لذا في حال تساوي العوامل الأخرى، كلما كانت تغيّرات التكنولوجيا أسرع، كلما كانت التغذية الرجعية (feedback) في الأنظمة المتلقّية أسرع. وتجدر الملاحظة، بهذه المناسبة، بأنه يجب عدم الخلط بين "التغيير" و "التحسين"، مع أن الكثيرين من المدافعين عن التغيير التكنولوجي غير المقيّد قد يرغبون في المجادلة بعكس ذلك.

في سلسلة من التغييرات التي حدثت في إدارة الصناعات التحويلية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أحدثت التكنولوجيا التي كانت متوفّرة ثورة في النشاط الاقتصادي وفي المجتمعات التي حدثت فيها، عبر عملية التغذية الرجعية. وقد أطلقت الثورة الصناعية عملية استمرّت منذ ذلك الحين. وقد أصبح الآن من بديهيات التطوّر الاقتصادي أن تكون المدخلات (inputs) الهامة والمستديمة للتكنولوجيا لازمة لتحقيق النمو الاقتصادي واستمراره. وبما أن التكنولوجيا المتوفّرة موزعة على نحومتفاوت بين الأطراف الفاعلة فإن قضية نقل التكنولوجيا تثير أسئلة صعبة بشأن الأحكام والشروط التي يجري ضمنها هذا التبادل.

وفي سياق العلاقات الدّولية، كان للتكنولوجيا أكبر أثر على قضايا ذات طابع أمني عسكري. فقد أصبح العنف والتهديد باستعمال العنف بين الأطراف الفاعلة مقيدا بالتكنولوجيات المتاحة لهم. فما دعاه أحد الكتاب بـــ "الإمكانية الحربية" يرتبط بالتكنولوجيا المتوفّرة. وكثيرا ما كانت التكنولوجيا التي استعملت في مجال قضايا الأمن العسكري مشتقّة بدورها من السياقات المدنية. فتطوّر الطيران الأثقل من الهواء في بداية القرن العشرين سرعان ما طبق على ساحة المعركة، بعد ذلك طبّق في مجالات أخرى. والعلاقة بين التكنولوجيات المدنية والعسكرية هي، في الواقع، حلقة تغذية رجعية معقدة، حيث كان لتطوّر الأسلحة النووية في الحرب العالمية الثانية تطبيقات مدنية في فترة ما بعد ١٩٤٥. وأحد العوامل التي تجعل وقف أو الحد من

الانتشار النووي على هذه الدرجة من الصعوبة هو هذا الترابط بين التكنولوجيات المدنية والعسكرية.

يدور تخمين متزايد، فكريا، حول ميزات التكنولوجيا وجوانبها السلبية. فالآثار غير المتوقعة وغير المقصودة للتكنولوجيا هي قضايا يثور حولها الجدل في هذا الصدد. إن النقد الموجه إلى التغيير التكنولوجي غير المقيد يلقى مساندة متزايدة من الأدلة التجريبية (empirical) التي تشير إلى بعض من النتائج الأكثر إضرارا. فاستعمال الطاقة النووية المتواصل لإنتاج الطّاقة يثير أسئلة صعبة بشأن سلامة المحطات النووية من جرّاء الأعطال والقصور وسمية النفايات الناتجة عن عملية توليد الطّاقة. وقد أدّى عمل علماء دراسات المستقبل وحركات الخضر إلى تنشيط هذا المناخ النقدي. غير أن اندفاعة التكنولوجيا التي لا تلين من غير المحتمل أن تتحول أو تتوقّف من جرّاء الوعي المتزايد لما تنطوي عليه من ميزات وسلبيات. وسوف يستمر البحث والتطوير (كثيرا ما يشار إليهما بالأحرف R&D)، وما داما مستمرين فسوف تجد المصالح المستثمرة أسبابا وجيهة للانتقال من تلك المرحلة إلى مرحلة التطبيق كلّما وأينما كان ذلك ممكنا.

انظر Revolution in military affairs (الثورة في الشؤون العسكرية)

نقل التكنولوجيا Technology transfer

هي العلاقة بين المنتجين والمستهلكين للتكنولوجيا في انتقالها عبر حدود الدّول وانطوائها على مختلف الفاعلين الدّوليين. ومنذ أن برهنت الثورة الصناعية الأصلية على أهمية المدخلات (inputs) التكنولوجية، فإن قضية الأحكام والشروط التي ينبغي بموجبها أن تتاح تلك المعرفة للآخرين أصبحت ذات أهمية حاسمة. وتتفاقم هذه القضية في العلاقات الدّولية المعاصرة لكون الجهات المنتجة للتكنولوجيا هي البلدان الصناعية المتقدّمة (AICs) وكون الجهات المستهلكة هي أقلّ البلدان نموّا (LDCs). ثم إن الواسطة التي يتم عبرها نقل مقدار كبير من المعرفة هي الشركات متعدّدة الجنسيات (MNCs). وهكذا فقد أصبح نقل التكنولوجيا رهن استقطاب القضايا الاقتصادية السياسية بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب النامية.

يحصل نقل التكنولوجيا وفق طرق عديدة: من خلال برامج التعليم والتدريب، عمليات تبادل المستشارين والخبراء، اتفاقيات ترخيص تتمّ بموجبها إتاحة الأدوات المحمية بموجب

براءات الاختراع، الرجوع إلى المصادر المنشورة وبتقليد المنتجات والأساليب، مع أو من دون إذن. وبما أن الابتكار التكنولوجي يجري في الوقت نفسه الذي يجري فيه نقل التكنولوجيا فالأرجح أن تستمر تلك العملية الأخيرة أيضا في المستقبل. وبما أن البحث والتطوير منتشران بشكل متفاوت أيضا لمصلحة البلدان الصناعية المتقدمة فإن استدامة هذا الوضع من التّبعية التكنولوجية أمر مرجّح.

معدّلات التبادل التجاري Terms of trade

هي وسيلة التعبير عن نسبة الصادرات إلى طرف فاعل معيّن. فإذا تدهورت معدّلات التبادل التجاري فإن ذلك يكون لأن الواردات (التي يعبّر عنها بقيم نقدية مثل الأسعار) قد ازدادت بأسرع من الصادرات (التي يعبّر عنها بالطريقة نفسها) أو لأن الصادرات قد هبطت بأسرع من أسعار الواردات. وهاتان المجموعتان من الظروف تنطويان على الضرر. فإذا كان طرف فاعل هو المورد الوحيد أو الهام للبضائع والخدمات، وإذا كان بوسع عدد من الموردين تشكيل كارتل مثل الأوبك فقد يتمكّن/ يتمكّنون من التحكّم بمعدلات التبادل التجاري لمصلحته/ لمصلحتهم. وإذا لم يتم ذلك، يمكن أن تكون التغييرات في معدلات التبادل التجاري شديدة الضرر وقد تنطوي، في الأمد البعيد، على الكوارث. فتؤدي إلى إبطاء نمو الدّخل الحقيقي أو، وذلك أسوأ، إلى الهبوط الفعلي.

منذ ١٩٤٥ اتّجهت معدّلات التبادل التجاري، مع بعض الاستثناءات، اتجاها معاكسا لمصلحة العالم الثالث. وهذا العامل قد زاد من صعوبات بنيوية أخرى يعاني منها في تحقيق نمو ذاتي متواصل. وبعد تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) على أساس مستديم بعد ١٩٦٤ ازدادت المطالبات بالتدخّل لمصلحة أقل البلدان نموّا (LDCs). وقد ركز برنامج وميثاق النظام الاقتصادي الدّولي الجديد لعام ١٩٧٤ على ذلك بوصفه مجال القضايا الرئيسية في العلاقات الاقتصادية العالمية.

الإرهاب Terrorism

استعمال أو التهديد باستعمال العنف بشكل منهجي بغية تحقيق أهداف سياسية. وفي حين أنه لا يوجد تعريف شامل متّفق عليه لطابع الإرهاب أو دافعه أو طريقة تنفيذه (مثلا، يدرج شميد (Schmid)، ١٩٨٤، ما ينيّف على مائة تعريف مختلف لهذا المصطلح)، فإن معظم

المحلّلين يتفقون على أن عنصر إثارة الخوف أفقيا ورأسيا هو عنصر أساسي. وعلاوة على ذلك فإن القسوة وعدم اعتبار القيم الإنسانية المتوطدة والتعطش الذي لا يرتوي إلى الأضواء هي سمات مميّزة للإرهاب. والإرهاب ليس بالأمر الجديد (فيمكن إرجاعه إلى عالم "الحشاشين" في القرن السابع الميلادي) ولم يحقّق أثره العالمي الأعظم إلا في فترة ما بعد الحرب من التطوّر التكنولوجي السريع وازدياد وعي وسائط الإعلام. وتتضمّن الأساليب المستعملة الشائعة الاختطاف وأخذ الرهائن والقذف بالقنابل وإطلاق النار العشوائي والاغتيالات والجرائم الجماعية.

من المألوف التمييز بين إرهاب "الدّولة" والإرهاب "السياسي" أو "الحزبي". والنوع الأول هو الأكثر ضررا وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الطابع الاحتكاري للوكالات القمعية التي تتوفر للدّولة إضافة إلى الأيديولوجيات التي ترتكز على تبريرات الغاية/ الواسطة. والنوع الأخير ينفذه أطراف فاعلون من غير الدّول ويكون تركيزه داخليا عادة. على أنه بما أن حملة الإرهاب المستديمة تحتاج إلى دعم مالي وإمدادات ثابتة بالأسلحة ومكان يلاذ فيه، فإن لمعظم الجماعات الإرهابية بعدا دوليا. وفي الواقع، كثير من المعلّقين أشاروا إلى تطوّرات هامة قريبة العهد ليس في إرهاب الدّولة فحسب (جماعات حزبية داخلية تدعمها حكومات خارجية) بل أيضا إلى بنى تحتية تتخطى الحدود القومية وحتى حدود القارّات وإلى جماعات يدعم بعضها بعضا. والإرهاب ليس نوعا من حرب العصابات مع أنه كثيرا ما يلتبس الأمر بين الاثنين. كما أنه ليس أيديولوجية أو حركة سياسية. بل هو استراتيجية أو أسلوب مشترك بين جماعات متباينة المعتقدات السياسية والفلسفية والدينية إلى حد بعيد. ويستخدمه القوميون (التجمّع الناجح الوحيد)، والمتطرفون الدينيون، والماركسيون الثوريون والعرقيون والفاشيون – والقاسم المشترك بينهم هو خلق ونشر الخوف ونشر الاضطرابات وزعزعة الاستقرار في المنطقة المستهدفة. ومع ذلك بالرغم من انتشاره في كل مكان بوصفه أداة لزعزعة الاستقرار فإن سجلّه الإجمالي للنجاح متواضع، حتى الآن. ومن أشهر الأمثلة انهيار الحكم الاستعماري الفرنسي والبريطاني في عدن والجزائر وقبرص وفلسطين، مع أنه حتى في هذه الحالات، قد تكون عوامل أخرى غير الإرهاب هي الحاسمة.

حتى تاريخه، لم تستجب الأسرة الدّولية بأي طريقة متضافرة لنمو الإرهاب الحديث. فقد حصلت مبادرات إقليمية (ضمن الاتحاد الأوروبي والنّاتو) لكن هذه الظاهرة تم التصدي لها

على أساس دولة لدولة. وعدا عن بعض الأحداث القليلة التي حظيت بدعاية كبيرة (مثل قصف ليبيا من قبل الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ أو الغارة الإسرائيلية على مطار عنتبي قبل ذلك بعشر سنوات) فإن رد فعل أكثرية الدّول على الإرهاب منفردة بوصفه شيئا مزعجا ثانويا واكتفت بالتعامل معه من خلال الدّبلوماسية "الهادئة" ومختلف أشكال الاسترضاء. وهذا إنما يعمل على تشجيع زيادة التأكيد على هذه الاستراتيجية ذات القيمة العالية ذات الخطورة المتدنية. وقد حذر و. لاكور (W. Laqueur) وب. ويلكينسون (P. Wilkinson)، بين جملة آخرين، من أنه رغم الاستخدام الممكن من قبل هذه الجماعات لأسلحة الدّمار الشامل، فإن الأرجح أن يبقى الإرهاب بعد مرحلته المزعجة وسيبقى خطرا رئيسيا يتهدّد السّلام والاستقرار الدّوليين، إذا لم يحصل تعاون دولي على أعلى المستويات (انظر بشكل خاص: Wilikinson, 1986).

فريق البحث Think tank

هو معهدٌ للبحث يتمّ تمويله بشكل مستقل ويهتمّ بدراسة العلاقات الدّولية ومجالات قضايا السياسة الخارجية. والأرجح، مع وجود بعض الاستثناءات الهامة، أن يكون مخزن البحث مدفوعا بالحاجة إلى التمتّع بامتيازات ضريبية (كجمعية خيرية) أكثر من أن يكون مدفوعا بأي رغبة للحياد والموضوعية. وكثيرا ما يكون "البحث" ذا وجهة نحوالسياسة وقد أنتج فريق البحث في بعض الأحيان – كما سنبين – أعمالا واعدة أثرت في تسيير السياسة والمناخ الذي تتمّ مناقشتها فيه. وقد كان النقاد الرّاديكاليون لفريق البحث يسارعون إلى تأكيد – لا سيّما أثناء فترة الحرب الباردة – أن هذه المعاهد ذات افتراضات أيديولوجية مشتركة مع الزعامات السياسية في مجتمعاتها. وبهذا المعنى فإن استقلالها مطعون فيه ويوجد تبادل بين التجرد والصلة في عمل هذه الهيئات ومنشوراتها.

يمكن تصنيف فرق البحث مع المنظّمات الحكومية الدّولية وكما هو الحال بالجهات الفاعلة غير الحكومية في السياسة العالمية فإن ارتقاءها وسقوطها يرتبطان بشكل حاسم بالتطوّرات في بيئتها. ومن الناحية السببية كان أهم عامل محدّد هو الحرب الباردة التي نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين بين القوى العظمى وكتلها. بل إن هذا المصطلح يعود في الواقع إلى تلك الحقبة. ويتمثل المثال النموذجي لهذا النوع بشركة راند (Rand Corporation). بدأت شركة راند حياتها بوصفها "مشروع راند" في شتاء ١٩٤٥ – ٤٦ وهذا الاسم مؤلّف من

الأحرف الأولى لعبارة "Research and Development" (البحث والتطوير). وقد كان تمويلها يأتي من قبل مؤسّسة فورد (Ford Foundation) وكانت تعمل على أساس عقود الدّفاع، وأصبحت تمثل أهم فريق بحث في ميدان الدّراسات الاستراتيجية بعد ذلك. وتمّ إنتاج البعض من أهم الدّراسات المبتكرة للردع النووي في السنوات التي تلت. وتضمّنت لائحة البحّاثة كثيرا من كبار المفكّرين إبان "العصر الذهبي" للدراسات الاستراتيجية. وممّا لا شكّ فيه أن راند كانت ترمز إبّان سنوات الحرب الباردة إلى ما كان النقاد الرّاديكاليون يصرون عليه دائما، وهو أن فريق البحث الناجح يجب أن يتشرب قيم مركز السياسة.

لقد سبقت جماعات، مثل المعهد الملكي للشؤون الدّولية في المملكة المتحدة والمجلس المعني بالعلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، الحرب العالمية الثانية والعلاقة التعاضدية بين الحرب الباردة والمعاهد من نوع راند. وكلاهما برز عشية معاهدة فرساي. وقد جادل المجلس بشكل خاص ضد النزعة الانعزالية لقطاعات الزعامة والجمهور الواعي في أمريكا في ذلك الوقت. وقبل ذلك كانت توجد مؤسّسة كرينجي للسلام الدّولي ومعهد بروكينغز الأمريكيين واللذين تأسّسا قبل دخول أمريكا في الحرب العالمية الأولى. وقد كان التقليد الأنجلو- أمريكي في فرق البحث يعمل على نشر أفكاره عبر المنشورات الدورية للكتب والأوراق والمجلات. وكانت مجلّة "الشؤون الخارجية" الربعية التابعة للمجلس المعني بالعلاقات الخارجية ذات نفوذ قوي. وقد اعتبر نشر المقال العاشر في ١٩٤٧ في المجلة على نطاق واسع بأنه يقدم التبرير الفكري المنطقي لسياسة الاحتواء، مع أن الكاتب - جورج كينان (George Kenan) - فارق إدارة ترومان جرّاء تنفيذها لاحقا. وقد نشر معهد ستوكهولم الدّولي المعني بأبحاث السلام، ضمن هذا التقليد، كتابا سنويا يعتبر أوثق مصدر للمعلومات المتعلّقة بالتطوّرات المعاصرة في الدّراسات الأمنية وأبحاث السلام. وخلافا لفرق بحث أخرى فإن معهد ستوكهولم يتعامل كليا مع معطيات منشورة ومواد مصدرية، ولذا فإنه لا يتقيد بالحاجة إلى السرية في منشوراته.

تنخرط فرق البحث فيما كان يدعى "سمسرة البحث" في العلاقات الدّولية. لذا فإنها في طليعة النزعات والاتجاهات الفكرية الجديدة. وفي الوقت الراهن تتمثل مجالات نمو خاصّة على ما يبدوبالقضايا البيئية والعولمة - لا سيّما فيما يتّصل بالاقتصاد السياسي الدّولي.

العالم الثالث Third World

مصطلحٌ منحوت من كلمتين يشير إلى تلك الدّول في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا (باستثناء اليابان) وجزر المحيط الهادئ (باستثناء استراليا ونيوزيلندا) التي زال عنها الاستعمار عبر القرنين الماضيين. وهذا المصطلح ترجمة انجليزية للعبارة الفرنسية "Tiers - Monde" (العالم الثالث) التي أشاعها في الخمسينيات كتاب مثل جورج بلانديير (George Balandier) والفرد سوفي (Alfred Sauvy). كان مصطلح "العالم الثالث" بالأصل يستعمل للتمييز بينه وبين "العالم الأول" (الذي يضمّ الدّيمقراطية الليبرالية الرأسمالية) و "العالم الثاني" (الذي يضمّ التخطيط الاقتصادي الموجّه)، لكن بعد انهيار الشيوعية فقد هذا التقسيم الثلاثي الكثير من أهميته. ويعد الاحتفاظ بمصطلح "العالم الثالث"، وإن كان يصعب تبرير ذلك منطقيا، دلالة على العادة والاستعمال عبر ثلاثين سنة واستمرار أهمية النقاشات الأيديولوجية للحرب الباردة. وكانت الصين دائما مهمّشة جرّاء فكرة "العالم الثالث". فمع أنها تتوفر فيها كثير من خصائص الدّولة النموذجية في "العالم الثالث" إلا أن الأيديولوجية تخرج الصين من كل تصنيف وتحديد. كما أن إسرائيل وجنوب إفريقيا تقعان على هامش التصنيف، جغرافيا وتاريخيا ضمن معنى المصطلح، لكنهما تعتبران منبوذتين من منطلقات أيديولوجية.

ومع أن العالم الثالث قد تخلّص من السيطرة السياسية الرّسمية للاستعمار، فإن إرث الماضي لا يزال باقيا. فالأبعاد الإقليمية الفعلية لكثير من دول العالم الثالث، لا سيّما في إفريقيا، هي من نتائج علماء الخرائط والجغرافيين السياسيين الاستعماريين. ونتيجة هذا الوضع الحدودي الاعتباطي نجد أن دولا عديدة في العالم الثالث غير متجانسة اثنيا. ونتيجة ذلك فإن القومية الاثنية بوصفها نزعة نابذة تعمل ضدّ قومية الدّولة الجابذة، تعدّ عاملا مفرّقا في هذه الدّول.

تتكر تحاليل العلاقات الدّولية ذات التوجّه الماركسي أن المنح الرّسمي للاستقلال قد أثر تأثيرا جوهريا في أوضاع القوة النسبية للعالم الثالث إزاء العالم الأول – حيث ظهرت الإمبريالية حسب رأي الماركسيين. وتعد القوة الاقتصادية للبلدان الصناعية الحديثة بشكل خاص عاملا محدّدا في تلك العلاقات. ومما يساعد في سيطرة العالم الأول هناك الشركات متعدّدة الجنسيات، التي تعمل بصفتها أقنية لهذا النفوذ. وقد تم استقاء الكثير من الأمثلة التي تؤيد هذا الرأي من تجربة أمريكا اللاتينية. ويبدوأن طبقة متوسّطة من الكومبرادورات (وكلاء/ وسطاء)

قد نشأت في المنطقة لتكون صلة الوصل مع المصالح الاقتصادية المسيطرة في العالم الأول. غير أن أمريكا اللاتينية قد لا تكون الحالة النموذجية، وقد نشأت، في أنحاء أخرى من العالم الثالث، لا سيّما في آسيا، بورجوازية أكثر قومية. وفي الواقع فإن نموا نقابيا موازيا في أكثر البلدان الصناعية الحديثة بوسعه موازنة السيطرة الاقتصادية لمصالح العالم الأول.

وفيما يتصل بالعلاقات الحكومية الدّولية، فقد رد العالم الثالث على هذه السيطرة، عبر منظّمات مثل الأوبك والاونكتاد بأن طلب عددا من الطلبات بموجب مبادرة النظام الاقتصادي الدّولي الجديد. وقد استخدمت دول العالم الثالث أيضا أكثريتها في منظّمات مثل الأمم المتحدة من أجل الدّعوة إلى ممارسة مراقبة وإشراف أوثق على الشركات متعدّدة الجنسيات. كما دعت أيضا عبر الاونكتاد إلى التخلي عن نظام بريتون وودز في عدم التمييز واستبداله بأفضليات تجارية ترمي إلى مساعدة أهدافها الإنمائية.

وقد واجهت دول العالم الثالث في مجال قضايا الأمن العسكري، في كثير من الأحيان، مشاكل كبيرة في إدارة أمنها القومي. وقد نجم في الحالات المتطرفة عن النزعات الاثنية النابذة المشار إليها آنفا انحلال الدّول (مثل باكستان) أو نزاع مدني كبير وضار. وعلاوة على ذلك، ومع استثناءات كالتي تتمثل بشكل خاص في الهند، فإن دول العالم الثالث كانت تفتقر إلى القدرة على ضمان الحكم الفعال لدول هذا العالم. وقد وضع مصطلح "شبه الدّول" لتحديد هذه المشكلة. ولعلّ بنية الحرب الباردة التي كان على هذه الدّول إدارة سياساتها الخارجية ضمنها قد أدت إلى تفاقم هذه المشاكل. وابتداء من مبدأ ترومان فصاعدا فإن كل ما كان يتعيّن على زعامات العالم الثالث أن تظهره للحصول على ترتيبات مساعدة الولايات المتحدة العسكرية هو وجود خطر داخلي/ خارجي يمكن اعتباره شيوعيا.

لم تكن سياسات التدخّل امتيازا للعالمين الأول والثاني بالطبع. فقد كانت دول ضمن العالم الثالث تقوم بالتدخّل في مختلف مجالات القضايا العسكرية – الأمنية. ففيتنام والهند وليبيا وتنزانيا وكوبا ونيجيريا قد أظهرت استعدادا للتدخّل في أوضاع الصراع الإقليمي. وكان السبب المباشر لحرب الخليج تدخل العراق في الكويت وضمّها إليه، في حين أن تدخّل سوريا في لبنان غيّر التوازن الطائفي إلى حدّ كبير.

لقد أثرت نهاية الحرب الباردة في السياسة العالمية في موقف وسياسات دول العالم الثالث على حد سواء. بل إنها غيّرت جوهريا الافتراضات الأيديولوجية التي يمكن تسميتها

"حالة العالم الثالث" (Third Worldism). وقد أزال تدمير العالم الثاني الذّاتي في وقت واحد "نموذجا بديلا" قابلا للحياة من أجل التنمية الاقتصادية القومية وقلّص كثيرا الأهمية المتأصلة للعالم الثالث في اعتبارات العالم الأول. فقد أصبح بالإمكان الآن إعطاء المقاربات ذات التوجّه إلى السوق والمدعومة بالإيمان بالليبرالية الاقتصادية مجالا وأهمية كاملين.

توسيديد Thucydides

يعتبر مؤلّف توسيديد "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" على نطاق واسع واحدا من الدّراسات الكلاسيكية القليلة جدا للشؤون الدّولية وتشريح الحرب. ويعد هذا "التاريخ" الذي يصف الصراع الذي دار في القرن الخامس قبل الميلاد بين أثينا واسبارطة من أجل السيطرة على العالم الهلنستي أول تحليل سياسي وأخلاقي مدوّن للصراع بين الدّول لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث. وكما أوضح توسيديد "... لقد كتبت لا من أجل الحصول على التصفيق الفوري ولكن من أجل الأجيال القادمة، ولسوف أشعر بالرضا إذا ما وجد الذين يدرسون هذه الأحداث، أو أحداثا مماثلة محتملة الحدوث في الطبيعة البشرية في العصور اللاحقة، أن تناولي لهذه الأحداث مفيد لهم".

ومع أن تلك الدّراسة لا تنطوي، كما يزعم في بعض الأحيان، على أي نظرية متطوّرة لميزان القوى، فإن معظم المعلّقين يعتبرونها الأولى التي تظهر بصيصا لنظرية في التوازن فضلا عن كونها المحاولة الواقعية المستمرة الأولى لتفسير أصول الصراع الدّولي. فتأكيده على بنية وعملية نظام – المركز الهلنستي بوصفه عاملا سببيا في سلوك فرادى الدّول كان قفزة مفاهيمية هامة في التفكير بشأن الشؤون الخارجية (انظر Fliess, 1966). وتتمثل جودة العمل الخالدة، عدا عن ميزته الأدبية، في أنه ينفذ إلى ما وراء الأسباب الظاهرية لحرب من الحروب ويقدّم تحليلا لديناميات سياسة القوة وهو تحليل خالد بما يقدّمه من نظرات متبصّرة. ويمكن اعتبار توسيديد، من طرق عدة، نقطة بداية المبادئ والممارسات الحديثة في الشؤون الدّولية.

في هذه الدّراسة للمنافسة الكبيرة على القوة تظهر معظم المفاهيم المألوفة في الوقت الرّاهن بشكل جنيني، بما في ذلك القوة، الدّبلوماسية، التحالفات، الحياد، الإمبريالية، الحرب الشاملة، الأيديولوجية، الهيمنة والصراع الأبدي بين الملاءمة والأخلاق في سياسة الدّول (الحوار الميلي) (Melian dialogue). كما أنه يحلل التأثيرات المحلّية في صياغة السياسة

الخارجية وحرب الحصار والمتطلبات الاستراتيجية للقوة البرية والبحرية والتكاليف الاقتصادية للحرب المتطاولة وكذلك صياغة المعاهدات والتحكيم. والخلاصة، فهو أقدم وواحد من أفضل ما كتب عن الاستخدام المنهجي للقوة بغية تحقيق أغراض سياسية ونتائج ذلك بالنسبة لاستقرار النظام في مجموعه.

جولة طوكيو Tokyo Round

جرت جولة طوكيوالمعنية بالمفاوضات التجارية متعدّدة الأطراف (ويشار إليها في كثير من الأحيان بالأحرف MTN) تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (غات) بين سبتمبر ١٩٧٣ وابريل ١٩٧٩. وكانت هذه الجولة السّابعة من أصل المفاوضات منذ استهلال الغات. وكانت الدورة الأولى بين تلك الدّورات التي تصدّت بشكل محدّد وصريح لقضية العوائق غير التعريفية في وجه التجارة إضافة إلى ميادين التعريفة التقليدية وخفضها.

لقد حدثت تحولات هامة ومزعجة في النظام الاقتصادي الدّولي خلال السنوات الخمس ونصف التي كانت المفاوضات تدور فيها في جولة طوكيو. وقد انتهت فترة أسعار النفط الرخيصة بشكل مفاجئ في غضون أسابيع من إعلان طوكيوالأصلي، في حين جرت في يناير ١٩٧٦ مراجعة مواد اتفاقية صندوق النقد الدّولي لتسمح باعتماد النظام الجديد لتعويم أسعار الصرف. وقد لوحظت اتجاهات نحو عودة الحمائية وبدا أن جميع الافتراضات الفلسفية لنظام بريتون وودز تعرضت لتمحيص نقدي. وعلاوة على ذلك، فقد كانت قطاعات كبيرة من النظام – التي كثير ما تصنف ضمن العالم الثالث – تدعوصراحة إلى تغيير القواعد الأساسية لهذا النظام.

لذا يمكن اعتبار طوكيوإما آخر محطة للنظام القديم أو البوق الذي ينبه إلى النظام الجديد. لقد كانت المفاوضات، من خلال تصديها، مرة أخرى، لمشكلة تعريفات الصناعة والحصول على الموافقة على المزيد من التخفيضات على مراحل تمتدّ إلى ثماني سنوات، كانت استمرارا لإجراءات الغات القياسية. ومن خلال اشتراط مدوّنات سلوك للعوائق غير التعريفية، كانت جولة طوكيوتحرز تقدّما إلى مواقع جديدة. ومن خلال إعادة توطيد المبدأ الذي ينص على وجوب تسوية المنازعات المتعلّقة بالنظام التجاري ضمن هيكل الغات، حافظت جولة طوكيوعلى دور هام لتعدّدية الأطراف ضمن النظام.

الحرب الشاملة Total war

يتّفق الاستراتيجيون ومؤرّخوالحرب على أن طابع الحرب قد تغيّر عبر السنوات المائتين الأخيرة. وحاول البعض تلخيص هذه النزعة بالإشارة إلى الحرب "المطلقة" أو "الشاملة". ولعل أفضل ما يمكن الاستشهاد به من الأقوال التي تلخّص هذه التغييرات هو القول إن "الأمم وليس الجيوش هي التي تخوض الحروب". ومن المؤكّد أن هذا يشير إلى واحد من أكثر العوامل السببية المستمرة وذات الصلة في تطوّر الحرب الشاملة – ألا وهو نمو القومية. ومن الأسباب الأخرى أثر التغيير الديمغرافي والتكنولوجي، وتوليد الثروة القومية من خلال التنمية الاقتصادية ونمو العوامل الأيديولوجية (عدا القومية) وازدياد حجم العسكريين كطبقة أو جماعة مصلحة ونمو الأنظمة السياسية والزعامات الشمولية (التوتاليتارية).

إن القومية هامة بالنسبة لمفهوم الحرب الشاملة لأنها تتيح المجال للإهابة بالأفراد بأن يحاربوا، ليس من أجل المكاسب أو المكافأة المالية بل من أجل الدّفاع عن الجماعة القومية وتعزيز مصالحها. وهذا يمكّن الزعماء ضمن الأمة من تعبئة أعداد كبيرة من الناس للقيام بالخدمة العسكرية الفعلية وبالوظائف الملحقة والداعمة، على حد سواء. وعندما تكون حدود القومية والدّول مشتركة، بحيث يكون بالإمكان اعتبار دول الأمة أطرافا فاعلة، فعندئذ يكون الأثر الديناميكي للتعبئة القومية أكثر عمقا. وإذا تم الجمع بين القومية والنمو الديمغرافي فعندئذ يمكن، من حيث المبدأ، تجنيد أعداد كبيرة من المواطنين صحيحي الأجسام للانخراط في المجهود الحربي.

لقد وضع التغيّر التكنولوجي بأيدي الفاعلين المتحاربين الوسائل التي تمكّنهم من القيام بتلك العلاقات العنيفة على أساس تدميري يفوق السابق؛ وقد أدّت تلك التغييرات التي يشار إليها بوصفها الثورة الصناعية، أدّت، بشكل خاص، إلى زيادة القدرة الحربية للأطراف الفاعلة من الدّول. وتظهر حلقة التغذية الرجعية (feedback) بين التغيّر التكنولوجي والنمو الاقتصادي بوضوح في مفهوم الحرب الشاملة. فالتكنولوجيا تخلق الفرص من أجل النمو وتوليد الدّخل والتي توفّر بعد ذلك رأسمال الاستثمار من أجل البحث والتطوير التكنولوجيين. وفي الفترة قريبة العهد استمر هذا التعاضد في بعض الدّول ذات المصلحة في جعل اقتصاد الحرب الشاملة يمتد ليشمل وقت السلم.

وقد ساهم نمو الأيديولوجيات، لا سيّما تلك التي تصوّر العنف والحرب على أنهما شيئان طبيعيان ومرغوب بهما، ساهمت أيضا بإيجاد فكرة أنه يجب أن تكون الحرب شاملة. وكثيرا ما تقترن هذه الأيديولوجيات بالمطالبات بالتغير الثوري. تظهر أنظمة الاعتقاد المذكورة ميلا إلى البحث عن أعداء خارجيين حتى بعد أن تكون قد اكتسبت قوة أساسية. إن تعبئة طبقات معينة والقيام بعد ذلك بإيجاد طلبات سياسية، يمكن أن توفر المبرر المنطقي للشروع في الحرب الشاملة والاستمرار فيها.

التجارة Trade

هي تبادل البضائع والخدمات بين الفاعلين، ولعلّها أكثر علاقة مثمرة في العلاقات الدّولية في الزّمن الحاضر. بما أن سلسلة الابتكارات المعروفة باسم الثورة الصناعية حدثت أولا في أوروبا الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، فقد كان السبب المنطقي لهذه العلاقات التبادلية ظاهرا. وفي الواقع فإن التبرير الفكري لتوسع التجارة قدّمه علماء اقتصاد مثل سميث (١٧٧٦) وريكاردو(١٨١٧) في ذلك الوقت. وقد بين ريكاردو، بشكل خاص، وهو الذي استخدم مفاهيم عن الميزة النسبية، كيف أن نظاما تجاريا يمكن أن يعمل لما فيه منفعة جميع الأطراف. وكان أثر هذه الآراء على صانعي السياسة والمفكرين كبيرا جدا. وأصبح لمبدأ التجارة الحرة بوصفه هدفا للسياسة وغاية بحدّ ذاته المدافعون عنه منذ ذلك الحين.

تنطوي التجارة على التبادل. ويوجد عنصر قوة متأصل أو مفترض في هذه العلاقة. ثم إنه كلّما حقق طرف فاعل كسبا من التجارة، كلما أصبح ذلك الفاعل أكثر اعتمادا على علاقة الاتجار. لذا من الممكن لطرف فاعل، في علاقة ثنائية، أو لعدد من الفاعلين في علاقة متعدّدة الأطراف، تكييف الوضع بغية تحقيق أهداف سياسية. وبهذه الطريقة فقد استخدمت العلاقات التجارية لزيادة التعاون وحتى الاندماج بين الفاعلين، من جهة، أو لزيادة القسر والصراع، من جهة أخرى. والخلاصة، فإن علاقات الإتجار قد تخدم أغراضا إيجابية أو سلبية. وبما أن القوة الاقتصادية موزعة بشكل متباين فإن القدرة على استخدام العلاقات التجارية بهذه الطريقة سوف تتباين.

انظر Trade bloc (الكتلة التجارية)؛ Trade system (النظام التجاري).

الكتلة التجارية Trade bloc

هي تجمّعٌ للفاعلين الذين لهم مصلحة مشتركة في علاقات تجارية أفضل، ربما ينظر إليها بأنها تؤدي إلى تعاون أوثق وحتى إلى الاندماج في المدى الطويل. وأبسط شكل للكتلة التجارية هو المنطقة التفضيلية. وفي هذا الترتيب يقدم جميع الأعضاء تفضيلات تعريفية بعضهم لبعض بشأن بعض البضائع المحدّدة التي تكون، أو ستكون، موضوع التجارة المتبادلة. وتعتمد أهمية المنطقة التفضيلية على النطاق والمجال، حيث يعرّف النطاق بأنه عدد البضائع المشمولة، ويعرّف المجال بأنه عدد الفاعلين المشمولين بالمنطقة. ويمكن لمثل هذه الترتيبات أن تكون تمييزية تماما إذا حافظ أعضاء المنطقة على تعريفات عالية متباينة مع أطراف ثالثة خارج نطاق الترتيب. ولعلّ أشهر مثال لهذا النظام في القرن العشرين كان ذلك الذي أنشئ من الدومينيون البريطاني والمصالح الإمبراطورية والمعروف باسم "التفضيل الإمبراطوري".

تعدّ منطقة التجارة الحرّة تفصيلا للنظام التفضيلي. ففي هذا النظام يقوم الأعضاء بإلغاء التعريفات عن سلسلة محدّدة من البضائع التي يجري تبادلها فيما بينهم. ويعد متحولا النطاق والمجال مؤشّرين يدلان على أهمية النظام. وكذلك، فإنه كلّما كان الفرق بين سياسة التعريفة أعلى ضمن المنطقة ومع بقية العالم، كلّما سيكون الترتيب أكثر تمييزا.

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر الكتل التجارية تعقيدا. ففيه يفرض الأعضاء تعريفة خارجية موحدة إزاء بقية النظام. وضمن هذه التعريفة الخارجية الموحّدة يقوم الأعضاء بخفض التعريفات تدريجيا إلى أن يتحقق نظام كامل من التجارة الحرّة. ومثل هذه الترتيبات تنطوي على الكثير من تنسيق صنع القرارات وإدارة معقدة، بغية ضمان إنشاء الاتحاد ومن ثم بغية الإشراف عليه، على حد سواء. وكثيرا ما تعتبر الاتحادات الجمركية مؤشّرات على أن الدّول الأعضاء تنوي اتباع سياسة اندماج (تكامل) بدلا من مجرد التعاون. وفي منطق المذهب الوظيفي أنه بعد تجاوز نقطة معيّنة يصبح من الصعب وقف الاندماج (التكامل). إن مسألة تحديد مدى ما تخلقه الكتل التجارية من فرص التجارة ومدى تنوع التجارة القائمة بحيث تصبح أنماطا جديدة، هذه المسألة هي موضع نقاش. ففي ظل قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لم يتم حظر الكتل بحد ذاتها. وكان هذا يدعوإلى الدهشة ربما بالنظر إلى الالتزام بمبادئ الدّولة الأولى بالرعاية في الغات. وفي تلك الحالة ترأست الغات نظاما شهد نمو الكتل التجارية بعد ١٩٤٥، أقواها وأهمها هو الاتحاد الأوروبي.

انظر NAFTA (نافتا) اتفاقية أمريكا الشمالية الخاصّة بالتجارة الحرّة.

تبادل الأفضليات Trade off

مصطلحٌ يستخدم في المفاوضات بين الفاعلين الدّوليين. ويطلق على حصول تبادل بالأفضليات بين الأطراف. ويمكن حدوث هذا التبادل كجزء من اتفاق إجمالي أو كجزء من العملية التي تفضي إلى الاتفاق. ويمكن للتبادل أن يتعلّق بأشياء متماثلة أو مختلفة. فيمكن للأطراف تبادل حقوق هبوط طائراتهم المدنية بعضهم مع بعض أو قد يتبادلون حقوق الهبوط، من جهة، مقابل حقوق صيد الأسماك، من جهة أخرى. ويمكن اعتبار هذا التبادل شكلا من أشكال التنازل، لكن من الواضح أن التنازلات تكون من جانب الطرفين. وعمليات التبادل مناسبة بشكل خاص بالنسبة لحالات التفاوض التي يمكن فيها إعطاء قيم كمّية لمواقف الأطراف – على سبيل المثال في المفاوضات التجارية – إذ إنه من الأسهل بكثير في هذه الحالات تعداد الأفضليات.

انظر Reciprocity (المعاملة بالمثل).

النظام التجاري Trade system

لقد أوجد الانخراط في التجارة بين الفاعلين التجاريين نظاما تجاريا. إن النظام المعاصر هو ثمرة القرن التاسع عشر. ففي الفترة بعد نهاية الحروب الأوروبية ضدّ فرنسا الثورية نمت التجارة بنسبة وسطية قدرها ٤ بالمائة سنويا حتى ١٩١٤. وكانت القوة المولدة لذلك هي عملية التصنيع التي جرت، في بادئ الأمر في أوروبا ثم في الأمريكتين وآسيا. وكانت النتيجة الأساسية لذلك زيادة الثروة في تلك الدّول بحيث إنه اقترنت زيادة التجارة الخارجية بازدياد الدّخل القومي، وأحيانا بأسرع من ذلك. ونتيجة ذلك أصبحت ظاهرة "النمو المرتبط بالتصدير" معروفة لدى علماء الاقتصاد وهدفا يسعى إليه الزعماء السياسيون.

في ظل النظام النقدي المعروف بمعيار الذهب نشأ ما يمكن أن يسمّى اليوم بمجموعة شديدة الترابط من العلاقات. وقد جادل البحّاثة، مثل البروفيسور ك. والتز (K. Waltz) (١٩٧٩) بأن تجارة القرن التاسع عشر ونظام المدفوعات كانا ذروة الترابط، على الأقل من حيث مجالات قضايا الثروة/ الرفاه. وبما أن النظام كان شديد الترابط فقد كان فرادى الفاعلين شديدي التأثر بالتغييرات السلبية وغير المتوقّعة.

وقد تعرّض هذا النظام إلى تلف لا يمكن تداركه جرّاء الحرب العالمية الأولى وما تلاها من ركود اقتصادي. ولم تبدأ التجارة العالمية بالنمو بشكل كبير بعد ١٩١٤ حتى الخمسينيات حين جرى إنشاء نظام جديد لكنه أقل انفتاحا تحت رعاية الولايات المتحدة بوصفها الفاعل المهيمن. وكان النمو التجاري مذهلا في السنوات التالية، لكن تأثيره كان متفاوتا جدا. فخلافا للقرن التاسع عشر، شهد النظام التجاري بعد الخمسينيات الفوائد الناجمة عن هذا التوسع تؤول بشكل رئيسي إلى جماعة صغيرة من البلدان الصناعية المتقدمة وإلى جماعة أصغر أيضا من البلدان الصناعية الحديثة في العالم الثالث. وهذا يختلف كل الاختلاف عن القرن السابق حين تمّ فيه اندماج تام وناجح في النظام لكثير من الدّول "الجديدة" في الأمريكتين وآسيا. وقد جعلت ازدواجية النظام التجاري منذ الخمسينيات بعض المراقبين يتحدثون عن استقطاب بين الشمال والجنوب جرّاء هذه المنافع المتباينة.

إن النظام التجاري الذي ساد منذ ١٩٤٥ ذوطابع مؤسّسي بشكل أكبر مما كان عليه في السنوات المائة السابقة. وعشية اتفاقيات بريتون وودز كان من المتوقع أن تتم إقامة نظام تجاري ملتزم بمبدأ عدم التمييز. وقد خلّف الفشل في المصادقة على منظّمة التجارة العالمية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (غات) َالتعبير التنظيمي الأساسي الوحيد لهذه الفلسفة. ولم يطبق، عمليا، مبدأ عدم التمييز بتصميم كاف وعندما قامت الولايات المتحدة، بصورة خاصّة، بتشجيع إقامة كتلة اتجار رئيسية بين الدّول الأوروبيةِ الغربية في الخمسينيات نشأ عيب ينطوي على خطورة متأصلّة.

يدلّ إنشاء منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الاونكتاد) في الستينيات حين كان نمو التجارة في قمّة السرعة، يدل على المدى الذي سيتم فيه إدخال الطابع المؤسّسي على تفاوت هذا النمو. وقد أصبح مبدأ عدم التمييز مرفوضا بحزم الآن من جانب أكثرية أعضاء الاونكتاد الذي ضغط على العودة إلى التعريفات التفضيلية بدلا من المعاملة التبادلية في تطبيق مبدأ الدّولة الأولى بالرعاية بوصفه التعبير الوظيفي لمقاربته للنظام التجاري.

انظر World Trade Organization (WTO) (منظّمة التجارة العالمية).

الحروب التجارية Trade Wars

يعرّف كونيبير (Conybeare) (١٩٨٧) الحرب التجارية بأنها "ضرب من الصراع الدّولي الحاد تقوم فيه الدّول بالتفاعل والمساومة وبالأعمال الانتقامية بالدرجة الأولى حول أهداف اقتصادية تتصل مباشرة بالبضائع التي تتمّ المتاجرة بها أو بقطاعات الخدمات في اقتصاداتها وحيث تكون الوسائل المستخدمة هي وضع قيود على التدفق الحر للبضائع أو الخدمات (صفحة ٤). فالحروب التجارية هي إذا مجموعة فرعية من السياسة الاقتصادية للدّولة. وكما هو الحال في مجالات أخرى للاقتصاد السياسي الدّولي تعد الحروب التجارية سياسية أيضا ولكن في هذه الحالة يكون المظهر الخارجي والمرئي اقتصاديا كلّيا. يجب التمييز في أي تحليل بين الحروب التجارية والاستخدام الأكثر شيوعا للعقوبات التجارية في العلاقات الدّولية. وكما أوضح كونيبير يمكن معاملة التجارة بوصفها أداة للسياسة في أثناء وضع الصراع والتجارة بوصفها هدف الصراع أو غايته، يمكن معاملتها بشكل منفصل للأغراض التحليلية. تحدث الحروب التجارية بصفة عامة حين يعتبر طرف ما قد خرق علاقة اقتصادية معينة، حرفا وروحا. فالإغراق يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب تجارية إذا ردّ الأطراف الآخرون بتدابير انتقامية من جانبهم والتصريح في الوقت نفسه بأن السبب الأصلي كان سياسة الإغراق. إن الحروب التجارية متأصلة في جميع الأنشطة الاقتصادية التنافسية، وبهذا المعنى يمكن اعتبارها أمثلة عن الكيفية التي يتم بها انزلاق الأطراف إلى شكل أكثر خصومة. وبشكل خاص عندما يصبح السلوك الانتقامي واضحا ومرتبطا بأهداف ونتائج اقتصادية محدّدة عندها قد يكون من الممكن القول بثقة إن أمامنا حربا تجارية ناشبة. فالقوى الاقتصادية الكبيرة بوسعها إلقاء تكاليف التكيف الاقتصادي على الآخرين. وتنشأ الصعوبة حين تبدأ هذه القوى بتنفيذ ذلك بعضها إزاء بعض، لأنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى منازعات تجارية وحروب تجارية. والأرجح أن تنتهي الحروب التجارية بين الاقتصادات الكبيرة إلى طريق مسدود، لأن الأطراف تكون أكثر استعدادا لاستيعاب التكاليف ومواصلة الصراع بدلا من أن تستسلم. وللحروب التجارية محتوى داخلي هام. بمعنى أن بعض المصالح الاقتصادية المعينة وجماعات اللوبي وغيرها تكون لهم مصلحة مستثمرة في النتيجة أكبر من جمهور الشعب. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إطالة الصراع ضمن التعريف القياسي للمصطلح.

في فترة الحرب الباردة في السياسة العالمية كانت الحروب التجارية تنشب بشكل مطرد في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي، وإلى درجة أقل بين امريكا واليابان. ويكمن تفسير ذلك في التحليل الوارد آنفا. فقد كان من المحتمل أن يجد هؤلاء الفاعلون، بوصفهم يمثلون الاقتصادات السائدة في النظام التجاري لتلك الفترة، أنفسهم في صراع حول السياسة والنتائج كما أنهم كانوا يملكون القوة الاقتصادية التي تمكّنهم من الرّد الانتقامي. كما أنه وبشكل خاص في حالة العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لدى كلا الطرفين جماعات لوبي قوية محددة ومفوّهة إلى حد كبير وتملك نقاطا متوطّدة تمكّنها من الوصول إلى مراكز القرار. (وتجدر ملاحظة أن هذا التداخل يجعل الحروب التجارية شكلا من أشكال صنع القرار الدّولي – الدّاخلي). وقد استخدمت الولايات المتحدة التجارة في علاقة الخصومة الشديدة مع الاتحاد السّوفياتي سابقا كسلاح استراتيجي في مواجهتها، ولذا فإن مفهوم الحرب التجارية لا ينطبق في هذه الحالة.

في ضوء التحليل آنف الذّكر يمكن اعتبار الحروب التجارية بأنها تحقّق توازنا بين أنماط السلوك التعاوني وسلوك المجابهة بين الأطراف. فيمكن لتكاليف الحرب المرتفعة أن تدفع الأطراف إلى تخفيف حدة الصراع، ولكن هذه الحسابات للتكلفة تجعل من الضرورة أن يكون ذلك التخفيف متبادلا ومتوازنا. للحروب التجارية الكثير من خصائص ذلك الفرع من نظرية الألعاب الذي يهتم بألعاب "الدّافع المختلط"، أي الألعاب التي تطرح استراتيجيات تعاونية واستراتيجيات مجابهة على حد سواء. ويكاد التعريف يدل على أن الحرب التجارية يجب أن لا تنتهي أبدا بقتال حتى النهاية، لأن مثل هذه النتيجة تكون من الناحية العقلانية ضارّة أكثر ممّا ينبغي لجميع الأطراف.

المذهب التقليدي Traditionalism

يسمّى أحيانا المقاربة "الكلاسيكية" أو "غير العلمية". وقد عمّمه كابلان (Kaplan) (١٩٦٦) في وصف الموقف المنهجي الذي اعتمده خصوم الثورة السلوكية في دراسة العلاقات الدّولية. وفق هذا التحديد، يعتمد أصحاب المذهب التقليدي كثيرا على النظرات المتبصرة الفردية والشخصية إلى حد بعيد والمشتقّة من التاريخ والفلسفة والنظرية الفلسفية والقانون وبالتالي فإنهم يميلون إلى استخدام الأحكام الحدسية الذّاتية التي لا يدعمها دليل تجريبي (empirical) في تفسير

الظواهر الدّولية. ويجادل التقليديون من جانبهم بأن الطرق العلمية التي تنطوي على معايير صارمة للإثبات والتحقق والأرقام والقياس ووضع النماذج الفرضية غير ملائمة كلّيا عند التعامل مع موضوع يتضمن مقصدا بشريا (انظر Hedley Bull, 1966 b). فهذه "المناظرة" التي اندلعت خلال الستينيات وأوائل السبعينيات، كانت من حيث الأساس تتعلّق بالمنهجية. وبهذا المعنى فإنها لم تنبثق عن الخلاف السابق بين الواقعيين والمثاليين. ومن المتّفق عليه الآن بصفة عامة أنه رغم ما أثاره هذا المذهب التقليدي من حرارة في الأوساط الأكاديمية فإن الحجة المتصلة بالأساليب والمقاربات عقيمة إلى حد ما. فبما أن القضية الأساسية المتعلّقة بالموضوع لم تكن قط موضع نزاع فإن التعايش بين "التقليد" و "العلم" ممكن، بل هو قائم بالفعل بوصفهما نموذجين متكاملين في الميدان (انظر Knorr and Rosenau, 1969).

انظر neoliberalism (الليبرالية الجديدة)؛ neorealism (الواقعية الجديدة)؛ eritical theory (النظرية النقدية)؛ post modernism (ما بعد الحداثة).

العلاقات التي تتخطّى الحكومات Transgovernmental relations

يطلق هذا المصطلح على ما يمكن تسميته "السياسة الخارجية غير الرّسمية" التي كثيرا ما تجري بين الدوائر الحكومية لدولة من الدّول والدّوائر الحكومية لدولة أخرى. ولكي تتمكّن الدّوائر وتكون مستعدة للسلوك بهذه الطريقة، فإن عليها أن تعمل في نظام مستقل نسبيا عن صانعي القرار الذين يحددهم الدستور. وهذا السلوك، أيضا، لا يتوافق مع الفكرة التي مفادها أن الدّول هي أطراف فاعلة أحادية. فالاعتراف بأن العلاقات بين دولة ودولة تتخطّى الحدود الحكومية كما أنها تقوم بين الحكومات يمثل تحولا في النموذج يبتعد عن الأفكار التقليدية المتمحورة حول الدّولة.

ويبدوأن التطوّرات في العلاقات الدّولية المعاصرة قد أثرت في نمو هذه العلاقات. أولا، لقد أدى ازدياد الترابط بين جميع الفاعلين إلى زيادة كل من حساسية وشدّة تأثر الأطراف الفاعلة من الدّول. فتنفيذ وتنسيق السياسة، لا سيّما في مجالات القضايا شديدة التعقيد والمتخصّصة يعني أن البيروقراطيات تقوم بأعمال الوزارات. ثانيا،إن نمو المنظّمات الحكومية الدّولية (IGOs) يعني أن الإطار المؤسّسي لمثل هذا التفاعل المتبادل قائم بالفعل. والنتيجة هي

أن رسم السياسة أكثر تعقيدا وأشد حاجة إلى التعديل المتواصل. فأصحاب المناصب الرّسميون غير قادرين على القيام بالمهام وتصبح العلاقات التي تتخطّى الحكومات سائدة.

المتخطّي لحدود الدّولة Transnational

ويطلق على نطاق واسع على العلاقات الدّولية فيما يتّصل بالعلاقات أو الصفقات وفيما يتّصل بالمنظّمات، على السّواء. وفي كلتا الحالتين يدلّ هذا المصطلح على أنشطة تتخطّى حدود الدّولة وليس على أنشطة وطنية. تعتمد العلاقات التي تتخطّى الحدود القومية على ثلاثة أنواع من الحركات: (أ) حركة الأشياء المادية، بما في ذلك السكان من البشر؛ (ب) حركة المعلومات والأفكار؛ و (جـ) حركة النقد والائتمان. وتلك العمليات ليست جديدة أو غريبة بالطبع بالنسبة للنظام المعاصر. فمقياس الذهب وحركة الشعوب الأوروبية المتّجهة إلى الولايات المتحدة وانتشار عدوى الأفكار، كلها حالات تعود إلى القرن التاسع عشر وهي ما نسميه الآن النزعة إلى تخطّي الحدود القومية. ورغم هذه الخلفية التاريخية فإن نمو تلك الروابط التي تتخطّى الحدود القومية سمة من سمات السياسة العالمية في الحقبة المعاصرة. ويبدوأن شرطين متّصلين بالسياسة الكلّية (macropolitical) لهما أهمية خاصّة في هذا الصدد: نمو تكنولوجيات الاتصالات والنقل ونمو الترابط بين الفاعلين. وقد مكنت ثورة اتصالات القرن العشرين الفاعلين الذين يتخطّون الحدود القومية من السيطرة على أنشطتهم، في حين أن نمو الترابط قد أوجد مناخا يسمح لنزعة تخطّي الحدود القومية بالاتّساع.

في مقال واعد "السياسة العالمية" عرف هانتنغتون (١٩٧٣) المنظّمة التي تتخطّى الحدود القومية وفق ثلاثة معايير: أنها منظّمات معقّدة داخليا، أن لها وظائف محدّدة وأنها تعمل، عمدا، عبر حدود الدّول. ولاحظ هانتنغتون أن هذه المنظّمات قد انتشرت منذ ١٩٤٥ واتسعت من حيث المجال والنطاق على السّواء. وأفضل مثال على المنظّمة المعاصرة التي تتخطّى الحدود القومية هي الشركة متعدّدة الجنسيات (nultinational corporation). فهذه الشركات الفاعلة المؤسّسة في دولة ("الوطن") والتي لها فروع في دول أخرى ("المضيّفة") منخرطة في كل الأنواع الثلاثة للحركات التي تتخطّى الحدود القومية المشار إليها آنفا. ومن المنظّمات الأخرى المعاصرة التي تمثل المنظّمات التي تتخطّى الحدود القومية هي منظّمة التحرير الفلسطينية والكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وضمن مجال قضايا معينة، مثل النقل الجوي المدني، يمكن

تحديد نظام معقد كامل يضم الدّول والمنظّمات الحكومية الدّولية والمنظّمات التي تتخطّى الحدود القومية – تتمثل في هذه الحالة بشركات الطيران المدني الكبيرة. وتجدر الملاحظة بأن المنظّمات الدّولية غير الحكومية هي، حسب التعريف، منظّمات تتخطى الحدود القومية، مع أن نطاقها ومجالها غير هامين نسبيا بالمقارنة مع بعض الأمثلة التي سقناها آنفا.

لقد تمّت مماهاة نمو العلاقات التي تتخطّى الحدود القومية والمنظّمات التي تتخطى الحدود القومية بالمقاربات التي تحبّذ نظرة فاعل مختلط للسياسة الكلية. ولم تعد المقاربات المتمحورة حول الدّولة الأكثر تقليدية تكفي لتوفّر تماثلا ذا صلة بالشكل. لذا ثمّة حاجة إلى المزيد من التعدّدية إذا كان لهذه التغييرات أن تكيّف. فالحكومات لا تستطيع السيطرة على الاتصالات عبر حدود الدّول والتي هي جوهر النزعة إلى تخطّي الحدود القومية، وقد أدى إدراك هذا الواقع التجريبي (empirical) إلى مزيد من فقد الثقة بالنماذج التقليدية. وبوجه الإجمال، فإن البراهين التجريبية التي تساق لدعم نمو النزعة إلى تخطّي الحدود القومية يقابلها التحوّل التحليلي في نموذج السياسة الكلية بعيدا عن التفكير المتمحور حول الدّولة.

انظر Globalization (العولمة)

المعاهدة Treaty

هي عقدٌ أو اتفاقٌ خطّي بين طرفين أو أكثر يعتبر ملزما بموجب القانون الدّولي. قد تكون أطراف المعاهدات دولا أو رؤساء دول أو حكومات أو منظّمات دولية. ويتمّ التفاوض بشأنها عادة من قبل مفوّضين مطلقي الصلاحية نيابة عن الحكومات وتخضع عادة إلى المصادقة وهي عمل تنفيذي. أما الاتفاقات الشفوية فليست معاهدات مع أنه يدّعى في بعض الأحيان أن التعهّدات الشفوية لها الصلاحية نفسها. وهذا المصطلح يتّسم بالمرونة، لكن استعماله يقتصر بصفة عامة على الاتفاقيات الأكثر رسمية والمتعلّقة بعلاقات أساسية. وتشمل المصطلحات التي تعتبر من أسرة "المعاهدة" البروتوكول والاتفاقية والتدبير والاتفاق والصك والإعلان والاتفاق الودّي (التسوية) والميثاق (انظر Myers, 1957, P. 576). وتعدّ المعاهدة أداة الاتفاق الأكثر رسمية والأعلى مرتبة في القائمة. وثمّة نقطة جدلية تتعلّق بما إذا كان "تبادل المذكرات"، وهو ممارسة دبلوماسية شائعة، يشكل معاهدة (كثيرا ما يشار إلى اتفاقية راش – باغوت (Rush - Bagot agreement) على أنها معاهدة مع أنها بدأت الحياة على شكل تبادل

مذكّرات بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة). قد تكون المعاهدات متعدّدة الأطراف أو ثنائية، ويمكن أن تنطوي على عملية محدّدة أو تسعى لتأسيس قواعد عامة للسلوك. وهي عادة ملزمة للموقعين عليها فقط لكن ثمّة استثناءات من هذه القاعدة. ففي بعض الأحيان تنشئ المعاهدات أنظمة تعدّ صالحة موضوعيا (erga omnes) لأطراف ثالثة غير موقعة.

فعلى سبيل المثال، تنشئ الاتفاقيات متعدّدة الأطراف التي تتمّ تحت رعاية الأمم المتحدة ووكالتها والتي تتّصل بمسائل ذات اهتمام مشترك، مثل الحصانة الدّبلوماسية أو قانون البحار، تنشئ التزامات وواجبات على غير الأعضاء مثل سويسرا. في مثل هذه الحالات تكون فكرة "الموافقة" موجودة ضمنيا، مما يحفظ حقوق السيادة المبني عليها النظام الدّولي. وعلاوة على المعاهدات متعدّدة الأطراف والثنائية (التي تسمّى أحيانا "عقود معاهدة" لتمييزها عن النوع الأكثر عمومية)، قد تكون المعاهدات سياسية (مثلا معاهدات سلام أو نزع سلاح)، أو تجارية (معاهدة تعريفات أو صيد الأسماك)، أو دستورية أو إدارية (مثل ميثاق الأمم المتحدة والوكالات) أو قانونية (مثل معاهدات تسليم المجرمين أو قوانين الحرب). وتتم صياغتها عادة وفق نموذج يتضمّن تمهيدا ومواد محدّدة ونطاقا زمنيا وإجراءات المصادقة والتواقيع ومواد مضافة (كتب كانط (Kant) مؤلّفه "السلام الدّائم" على شكل معاهدة – وأضاف أيضا "مادّة سرّيّة" حسب الممارسة الدّبلوماسية في القرن الثامن عشر).

تعتبر المعاهدات ملزمة (pacta sunt servanda) لكنها قد تنقضي بشكل طبيعي، من خلال الحرب أو بالتنصل. ويجادل بعض المحامين الدّوليين بأن جميع المعاهدات تخضع لمبدأ "في هذه الأحوال/ أمام هذه الأوضاع" (rebus sic stantibus)، أي أنْ لا تعود المعاهدة ملزمة عند حدوث تغيّر أساسي في الظروف، مع أن هذا المبدأ لا يطبق بصفة عامة على المعاهدات الأساسية التي تطبق على الجماعات مثل ميثاق الأمم المتحدة أو اتفاقية جنيف أو اتفاقيات فيينا. وتتمثل نقطة خلاف أخرى قانونية في تقرير ما إذا كانت المعاهدة ذاتها هي التي تشكل الاتفاق أو أن ذلك هو مجرّد الصك الذي يسجّلها. ويبدوأن ذلك الأخير معقول أكثر وهو في الواقع القانون العام. وتعدّ المعاهدات مصدرا هاما ومعترفا به للقانون الدّولي، وتتمثل المصادر الأخرى بالعادة وبالمبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الأمم المتحضرة والقرارات والتعاليم القضائية *(انظر الفقرة ١ من المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدّولية).*

ميناء المعاهدة Treaty Port

مصطلح يطلق على موانئ في آسيا، بشكل رئيسي في الصين واليابان، التي فتحت عنوة للتجارة الخارجية والإقامة في القرن التاسع عشر من قبل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. أول موانئ المعاهدات كانت في الصين عام ١٨٤٢ على أثر الهزيمة التي لحقت بالصين في حرب التجارة بين الصين والمملكة المتحدة (حروب الأفيون، ١٨٣٩ – ٤٢). وأدخل النظام في اليابان في ١٨٥٤ حين أجبر الكومودور ماثيوس. بيري اليابانيين على فتح الباب أمام تجارة الولايات المتحدة. وقد ألغيت في اليابان عام ١٨٩٩ حين بدأت القوة اليابانية الصناعية والعسكرية تؤكّد ذاتها. وبقيت في الصين، حيث وجد فيها بحلول ١٩١١ ما ينيّف على خمسين من تلك الموانئ، حتى بعد الحرب العالمية الثانية. في موانئ المعاهدات تلك، كان الرعايا الأوروبيون يتمتّعون بحقوق الحصانة من ولاية القانون المحلّي (rights of extraterritoriality) ولهم امتيازات شبه دبلوماسية. وكانت لهذه الموانئ عادة أنظمتها الخاصّة (أي أنظمة الدّول الإمبراطورية) القانونية والقضائية والضريبية، وبهذا المعنى يمكن اعتبارها شكلا من أشكال الضم (annexation).

ثلاثية الأطراف Trilateralism

تحليل للعلاقات الدّولية يعتبر ثلاثية المحاور أهم الخصائص البنيوية الهامة. فثلاثية الأطراف شكل من أشكال تحليل الأنظمة التطبيقي. ويعود تأثيرها إلى أوائل سبعينيات القرن العشرين وقد تأثر بها بشكل خاص البحّاثة الأمريكيون والدّبلوماسيون والسياسيون. وانطلاقا من تطبيق المفهوم الاقتصادي للقوة، من حيث أساسه، فقد وجد أنصار ثلاثية الأطراف احتمالات تعاون هيمنة بين "أقطاب" الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية. وبالنظر إلى تأكيدهم على الترابط كخاصّة شمولية فقد كان أنصار ثلاثية الأطراف ملتزمين تقريبا بنموذج تعاوني بدلا من الصراع في السياسة العالمية. ولم تكن ثلاثية الأطراف متمحورة حول الدّولة بشكل حصري، لأنها كانت تعترف بالدّور الهام للفاعلين من غير الدّول مثل الشركات التي تتخطّى الحدود القومية وكان متضمّنا في افتراضاتها وتوجيهاتها.

ثلاثية الأقطاب Tripolarity

تنويع لبنية النظام متعدّد الأقطاب الذي يحدّد ثلاثة "أقطاب" أو فاعلين أقطاب. وليس الفاعلون الذين يسيطرون على نظام ثلاثي الأقطاب دولا بالضرورة؛ فقد يكونون كتلا أو ائتلافات. وفيما يتصل بقضية الاستقرار المناقشة مطوّلا – والذي كثيرا ما اعتبر إحدى الخصائص الرئيسية لهذا النوع من تحليل الأنظمة – فإن الأنظمة ثلاثية الأقطاب تميل إلى أن تكون غير مستقرة. فإذا اجتمع أي اثنين من الفاعلين ضدّ الفاعل الثالث فإن النظام يصبح ثنائي الأقطاب. وإذا انسلخ واحد من الثلاثة عن الفئة السائدة، فإن النظام يصبح ثنائي الأقطاب أيضا. وإذا ظهر فاعلون مسيطرون آخرون فإن النظام يصبح متعدّد الأقطاب. والخلاصة فإن ثلاثية الأقطاب تميل إلى العودة إلى ثنائية الأقطاب الأقل التباسا، أو أن تتطوّر لتصبح تعدّدية أقطاب أكثر تعقيدا.

إن مفهوم القطبية أساسي في الشكل ثلاثي الأقطاب. فبعد تحديد محددات القطبية، من الممكن رؤية مدى ما تمت به ثلاثية الأقطاب من صلة إلى العلاقات الدّولية المعاصرة. قد يرى الكثيرون الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي أنهم الفاعلون ثلاثيو الأقطاب. لكن ثلاثية الأقطاب أقل وضوحا في مجال القضايا العسكرية – الأمنية. وعلى الصعيد التصوري من الواضح أن ثلاثية الأقطاب قد أثرت في أولئك الذين كانوا يعتبرون العالم الثالث منفصلا عن العالمين الأول والثاني أثناء فترة الحرب الباردة.

القوة الرّادعة Trip - wire

مصطلحٌ يستخدم في التحليل الاستراتيجي ويطلق على قوة رمزية صغيرة لها وظيفة ردعية، لا تتناسب على الإطلاق مع حجمها لأنها ترمز إلى تصميم الفاعل/ الفاعلين المعنيين على تصعيد ردّهم العسكري بسرعة وبشكل كبير في حال تعرّض تلك القوة الرمزية للهجوم. وبهذه الطريقة فإن القوة الرمزية تطلق الرّدّ التّصعيدي. وهذه القوة هي دائما جزء من وضع من الرّدع الموسّع يتبنّى فيه طرف ثالث طرفا تحت حمايته ويحاول ردع الآخرين من خلال وضع قوات ردع في أو قرب أراضي الطرف المحمي. وقد شاع هذا المصطلح لدى أو ساط الناتو في فترة الحرب الباردة حين كانت القوات الأمريكية المتمركزة في أوروبا – لا سيّما في

الموقع الأمامي مثل برلين – قوات ردع تطلق شرارة التدخّل العسكري الأمريكي على نطاق واسع.

وقف معاصر لعنف مادّي بين الأطراف الفاعلة Truce

وقد يستخدم من أجل تلطيف وضع فوري وملح، مثل نقل المرضى والجرحى أو توريد الغذاء الأساسي والخدمات الطبية. ومن جهة أخرى، أو متمّمة، يمكن اعتبار ذلك الوقف المرحلة المبدئية في تنفيذ تسوية دائمة لحالة صراع.

قد لا يكون من السهل التفاوض على وقف العنف. على سبيل المثال فقد تبيّن في الحرب الكورية (١٩٥٠ – ٥٣) أن مفاوضات وقف العنف بين الطرفين مكلفة ومثيرة للنزاع. ففي الوقت الذي كانت محادثات وقف العنف جارية كانت الأعمال القتالية مستمرّة ونجمت عنها إصابات كثيرة، بين المقاتلين والسكان المدنيين في كوريا، على السواء. بل إن خسائر الولايات المتحدة من الرجال في فترة مفاوضات وقف العنف كانت أكبر من خسائرها في الفترة الأولى من الحرب، حين كان الطرفان يعملان على إعادة توحيد شبه الجزيرة المقسّمة بالقوة.

كثيرا ما تلجأ الأطراف التي تنشد وقف العنف إلى طرف ثالث لأغراض الوساطة والمساعدة في التنفيذ عندما يتم التوصل إلى اتفاق. وكثيرا ما استخدمت المنظّمات الدّولية الحكومية مثل الأمم المتحدة لأغراض الوساطة والتنفيذ، على السواء. والمثال المناسب على ذلك هو الصراع العربي – الإسرائيلي.

مبدأ ترومان Truman Doctrine

تصريحٌ شاملٌ بشأن السياسة الخارجية صدر عن الرئيس ترومان وشكّل إطار استراتيجية الحرب الباردة لمدّة تزيد على عشرين سنة. وقد بدأ كخطاب موجّه إلى جلسة مشتركة للكونغرس بتاريخ ١٢ مارس ١٩٤٧، أعلن فيه ترومان، في معرض طلب مساعدة لليونان وتركيا بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، أنه "يجب أن ترمي سياسة الولايات المتحدة إلى دعم الشعوب الحرّة التي تقاوم الإخضاع من قبل أقلّيات مسلّحة أو ضغوط خارجية". وقد طلب ترومان وحصل على أكبر برنامج أمريكي ثنائي لتقديم المساعدة الحكومية في تاريخ أوقات السلام. وعلاوة على ذلك فقد تم النص على إرسال قوات عسكرية إلى أوروبا وبذلك تولّت الولايات المتحدة مسؤولية رئيسية للدفاع النشط عن شرقي البحر الأبيض المتوسط في أوقات

السلم. وقد شكل هذا الخطاب المثير وما ينطوي عليه من آثار سياسية ثورة في سياسة الولايات المتحدة في أوقات السلم. وكان تخلّيا واضحا عن التقليد الانعزالي العريق وشكّل سابقة لبرامج مساعدة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية عبر العالم. ومع أن الاتحاد السّوفياتي لم يذكر صراحة فقد كان يفترض على نطاق واسع، وبحق أن "الشعوب الحرّة" و "المناهضة للشيوعية" مترادفان. وقد نصّ المبدأ على أن الولايات المتحدة ملتزمة على نطاق عالمي بمقاومة انتشار الشيوعية وبالتدخّل، بقوة السلاح، إذا دعت الحاجة، في أي "منطقة مهدّدة". ومع أن ترومان ذكر اليونان وتركيا صراحة، فسرعان ما اتّضح أن المبدأ لم يعرف حدودا جغرافية عامة. وقد تمثل البعد الاقتصادي لاستراتيجية احتواء الشيوعية على النطاق العالمي بمشروع مارشال (Marshall Plan)، وكلاهما يشكلان، كما قال ترومان، "نصفي جوزة واحدة". وقد جادل النقاد بأن التعميمات الأيديولوجية الكاسحة التي تضمنها المبدأ، لا سيّما التقسيم المبسّط للعالم إلى دول "خيّرة" ودول "شريرة"، حال دون تمييز جيل من صانعي القرارات الأمريكيين لحركات قومية حقيقية تستند إلى الجماهير الشعبية وأدّى إلى تقديم مساعدة الولايات المتحدة لأنظمة ذات سجل مخيف في مجال حقوق الإنسان لمجرّد أنها كانت تعارض الشيوعية في العلن. لذا فإن مأساة فيتنام تعزى مباشرة إلى مبدأ ترومان. أمّا على الصعيد الدّاخلي فإن هذا المبدأ يمثل أول تأكيد بعد الحرب لـــ "الرئاسة الإمبراطورية"؛ فقد كان الكونغرس يحاط علما بالسياسة ولا يستشار بشأنها.

ونتيجة هذه السابقة، أصبح الكونغرس بحكم المساهم السلبي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية حتى، عشية هزيمة فيتنام السّاحقة، أعاد تأكيد سلطته بمقتضى قانون صلاحيات الحرب لعام ١٩٧٣. فالمنطلقات الفلسفية والأيديولوجية التي قامت على أساسها سياسة الولايات المتحدة ظلت لمدة ربع قرن في معزل عن المساءلة العلنية أو الجادة من جانب السلطة التشريعية. فتصريحات ترومان العقدية أصبحت منطلقات إيمانية، مقبولة من قبل الجميع تقريبا، وجديرة بالاعتماد ولا يتطرق إليها الشك. وقد كانت، على حدّ قول أحد المعلّقين، بمثابة "إعلان أمريكي للحرب الباردة"" ومن هذا المنطلق فقد كانت نبوءة حقّقت ذاتها.

انظر X (اسم مستعار لجورج ف. كينان).

الوصاية Trusteeship

كان الرئيس وودرووويلسون هو الذي طرح فكرة الإشراف الدّولي على الأراضي المستعمرة في باريس عام ١٩١٩. وكانت الغاية الحيلولة دون ضم الأقاليم التي كانت خاضعة سابقا للدّول المهزومة. وقد عرف النظام الذي أدارته عصبة الأمم بنظام الانتداب. فنظام الوصاية هو إذا النسخة الأحدث للنسخة الأصلية وله الغرض نفسه؛ فقد نص على وجوب إدارة المستعمرات السابقة للدّول المهزومة من قبل قوة "وصية" تحت إشراف دولي كلي إلى أن يصبح بإمكان السكان تقرير مستقبلهم إما كوحدات تحكم ذاتها أو كدول مستقلّة. على أنه يختلف عن النظام السابق من حيث إن الهيئة المشرفة المتمثلة بمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، تتمتع بصلاحيات في الإشراف العام أوسع نطاقا من الصلاحيات المحدودة للجنة الانتداب. فقد أنشأ الفصلان ١٢ و١٣ من ميثاق الأمم المتحدة مؤسّسة أوسع نطاقا وأكثر موضوعية من سلفها. ويعد المجلس إحدى الهيئات الست الرئيسية للأمم المتحدة ولكنه يخضع لسلطة الجمعية العامة ولمراجعتها. ويتمثل دوره في الإشراف على تلك الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها والتي سميت بالأقاليم الموضوعة تحت الوصاية. وقد حدّدت المادّتان ٨٧ و٨٨ الطرق الرئيسية لممارسة دور الإشراف. وهي كما يلي:

أ- إعداد استبيان مفصل بشأن التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي أحرزه سكان تلك الأقاليم؛

ب- استلام ودراسة العرائض الواردة من الأفراد والجماعات ضمن الأراضي الموضوعة تحت الوصاية؛

ت- القيام بزيارات دورية للأقاليم الموضوعة تحت الوصاية من قبل مندوبي مجلس الوصاية.

وكان الغرض من تلك الوسائل توفير إشراف أكثر فعالية للأوضاع ضمن تلك الأقاليم. وبحلول ١٩٥٠ كان أحد عشر من الأقاليم قد وضع تحت الوصاية وعملت سبع دول بصفة أوصياء. وكانت جميع تلك الأقاليم، باستثناء الصومال التي كانت تحت وصاية إيطاليا، تحت الانتداب سابقا ضمن نظام عصبة الأمم. (كانت جنوب إفريقيا ترفض دائما وضع إقليمها الموضوع تحت الانتداب والمتمثل بجنوب غربي إفريقيا/ ناميبيا تحت نظام الوصاية وقد بقي ذلك، حتى فترة قريبة العهد، الإرث الوحيد من الحرب العالمية الأولى الذي لم تتم تسويته.

(على أنه في ١٩٨٩، ومقابل الانسحاب الخاضع للإشراف للقوات الكوبية من انغولا، وافقت جنوب إفريقيا على السير في عملية تقرير المصير). ومن بين الأقاليم الأحد عشر، فإن واحدا فقط (إقليم جزر المحيط الهادئ الموضوع تحت وصاية الولايات المتحدة) هو الذي لم يحقق الاستقلال مع أنه منح بعض تدابير الحكم الذّاتي. وقد اعتبر ذلك الإقليم الأخير "إقليما استراتيجيا" من أجل تلبية مصالح الولايات المتحدة العسكرية – الأمنية في المحيط الهادئ. وفي هذه الحالة أنيطت سلطات الإشراف بمجلس الأمن، الأمر الذي أعطى الولايات المتحدة سلطة ضمنية لاستعمال حق الفيتوحول أي إجراء يعتبر ضارّا بمصالحها الأمنية.

U

إعلان الاستقلال من طرف واحد UDI

الحروف الأولى من "Unilateral Declaration of Independence" وقد جرى ذلك الإعلان تحديا للقوة الاستعمارية للمملكة المتحدة والأسرة الدّولية في مجموعها، حيث أعلنت حكومة روديسيا البيضاء عن استقلالها. وكان هذا عبارة عن نقض تام لعملية مناهضة الاستعمار بعد الحرب في إفريقيا البريطانية. وقد كانت المملكة في أول الأمر متردّدة في استعمال القوة لفرض الإذعان واكتفت بسياسات المفاوضات والعقوبات الاقتصادية. وامتنعت فرنسا والاتحاد السّوفياتي، في حين رفضت البرتغال وجنوب إفريقيا فرض الحظر. وفي ١٩٧٠ أعلنت روديسيا الجمهورية من طرف واحد. هذه القضية ذات أهمية في العلاقات الدّولية من حيث إن الفترة ١٩٦٥ – ٨٠ (تاريخ إنشاء زيمبابوي) بينت عدم جدوى العقوبات الاقتصادية كوسيلة لضمان الإذعان. فرغم الصعوبات تمكن نظام البيض من البقاء وكان ذلك يعود بشكل رئيسي إلى المساعدة الصريحة من جانب جنوب إفريقيا والخرق السري للعقوبات من جانب، بين جملة دول أخرى، المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا. وانهار في خاتمة المطاف كنتيجة مباشرة للصراع المسلّح الذي شنته جيوش التحرير الزيمبابوية.

الإنذار (النهائي) Ultimatum

يستخدم بمعنيين في الدّبلوماسية. الأول والأكثر شيوعا بالإشارة إلى إعلام رسمي (خطاب أو مذكرة) من حكومة لأخرى يطلب الإذعان بشأن قضية ما – بحيث ينطوي عدم الانصياع إلى التهديد بفرض عقوبة. وبهذا الاستعمال فإنه يأخذ شكل الطلب النهائي ويدل على بداية نهاية عملية التفاوض. وينطوي على نطاق زمني للتقديم والرّد. لذا فهو أداة دبلوماسية حاسمة ويقتصر استعماله عادة على أوضاع الأزمات الدّولية الحادة، التي تتضمن في واقع الأمر التهديد باستخدام وسائل غير المساومة الدّبلوماسية المعتادة لتحقيق الأهداف. والمعنى الثاني له طابع عام أكثر من الأول ولا ينطوي على التهديدات من أجل الانصياع. بل يشير إلى أقصى التنازلات التي يكون طرف ما مستعدّا لتقديمها بغية التوصّل إلى تسوية.

الإجماع **Unanimity**

إن مبدأ أو قاعدة الإجماع معتقد أساسي للمقاربة التقليدية المتمحورة حول الدّولة والمتعلّقة بالسياسة العالمية. وقد استمد أهميته من المفهوم القانوني لسيادة الدّولة، ولا سيما بشأن الاشتقاق المعروف بالمساواة السيادية. وبالنظر للمبدأ القائل إن جميع الدّول متساوية، قانونا على الأقل، إن لم يكن من حيث الحقائق السياسية، فينجم عن ذلك أنه كلّما تجمعت الدّول بعضها مع بعض في الاجتماعات والمؤتمرات الدّولية، فإن كل دولة مشاركة يجب أن تعامل على قدم المساواة. ويجب أن تتجلّى هذه المساواة في إجراءات التصويت، وبالتالي يجب أن يكون لكل دولة حق التصويت نفسه – خلافا للنظام المعروف باسم "التصويت الموزون" – وكذلك لا يجوز إلزام أي دولة باتخاذ إجراء ما ضدّ إرادتها. لذلك فإن التصويت هو تعبير عن الموافقة في تلك الظروف. ويتّضح من ذلك أنه بناء على التطبيق الصارم لهذه القواعد فإنه يتعيّن على كل دولة مشاركة أن تدلي بصوتها المؤيّد بتأييد لإجراء ما و/ أو إعلان عن مبادئ لكي يتم اعتماد القرار المعني.

لقد تمّ النص على قاعدة الإجماع في ميثاق عصبة الأمم، في المادة الخامسة التي نصّت صراحة على أن التصويت في الهيئتين الرئيسيتين للعصبة يكون على مبدأ الإجماع. أما الأمم المتحدة فقد اتّجهت إلى تعديل هذه المعايير في ميثاقها. ويتمثل الاستثناء الرئيسي لهذا في أحكام الفيتوالمتعلّقة بالتصويت في مجلس الأمن. تنصّ المادّة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه لابد من موافقة الأعضاء الخمسة الدّائمين على جميع المسائل بخلاف تلك التي تتعلّق بالأمور الإجرائية.

إن اشتراط الإجماع على المنظّمات بين الدّول يؤدّي إلى تقييد صنع القرار ضمن حدود القاسم المشترك الأدنى للاتفاق وإلى خنق وتقزيم جهود الأطراف الذين قد يرغبون في توسعة دور المؤسّسة وتعزيزه. ولذا من المناسب جدا اعتبار مبدأ الإجماع معقلا للتمحور التقليدي حول الدّول. فالتقيد الصارم بحرفيته وروحه يضعف إلى حدّ بعيد الأثر الذي يمكن أن يكون لهذه المنظّمات على السياسة العالمية.

الاستسلام غير المشروط Unconditional surrender

هو إنهاء الصراع المسلّح من دون شرط أو قيد مسبق. في مثل هذا الاستسلام، قد يفرض الطرف المنتصر قانونيا أي شروط تبدو ملائمة. ويكون المهزومون تحت سيطرة المنتصرين ومحض إرادتهم. ونتيجة ذلك، يكون للضم والتقسيم والاحتلال ودفع التعويضات ومحاكمات جرائم الحرب، فضلا عن التغييرات القسرية في المؤسّسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مضامين ممكنة للسياسة. مع أن مبدأ الاستسلام غير المشروط لم يكن غير معروف قبل القرن العشرين إلا أنه يقترن بشكل خاص بمفهوم الحرب الشاملة. ولذا فهو بعيد ومغاير لفكرة الحرب المحدودة التي سادت في معظم الأحيان العلاقات الدّولية في القرن التاسع عشر. وقد فرض الاستسلام غير المشروط في الحربين العالميتين وقد برره روزفلت في مؤتمر الدّار البيضاء المنعقد في ١٩٤٣ كما يلي: إن الهدف منه "ليس تدمير السكان بل تدمير فلسفة تقوم على غزوالآخرين وإخضاعهم". وبهذا المعنى فهو أكثر احتمالا في أن يكون أداة للمثالية وليس للواقعية. وقد انتقدت هذه السياسة على أساس أنها أطالت مدة الحرب وأدّت إلى استخدام الأسلحة النووية وأجّلت النقاش الجاد لطبيعة تسوية ما بعد الحرب وحالت دون عودة دخول الدّول المهزومة للانخراط التام بسياسة ما بعد الحرب العالمية.

توحيد Unification

انظر Integration (التمج/ التكامل).

الانفـــراد Unilateralism

هي سياسة اعتماد طرف ما على موارده الذّاتية في السعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وقد كانت نتيجة هامة لنظام وستفاليا وكانت في وقت من الأوقات المثل الأعلى المنشود في العلاقات الدّولية إذ إنها أعطت الدّولة أقصى قدر ممكن من الحرية للمناورة ولم تتضمّن الحلول الوسط المتأصّلة في سياسة التحالفات. وقد تمّ التعبير عن الالتزام بسياسة الانفراد المذكورة بطرق عدة، أشهرها الانعزالية والحياد وعدم الانحياز، وجميعها تنطوي على درجة من عدم المشاركة في السياسة العالمية. لقد كانت الدّول الجزرية (مثل المملكة المتحدة واليابان) تقليديا، أوالدّول البعيدة لوجستيا عن الميادين الرئيسية للنشاط الدّبلوماسي (مثل الولايات المتحدة والصين) المستفيد الرئيسي، لكن التطوّرات التكنولوجية في القرنين التاسع

عشر والعشرين جعلت الانفراد صعبا، إن لم يكن متعذّرا على أي دولة. فأكثرية الدّول الآن، تحدّد، طوعا أوكرها، قضاياها العسكرية – الأمنية من منطلق أنظمة التحالف الإقليمي الثنائي أومتعدّد الأطراف. ويغلب استخدام هذا المصطلح في الأدبيات المعاصرة فيما يتصل بنزع السلاح، لا سيّما فيما يتعلّق بامتلاك الأسلحة النووية. وقد اتخذت جنوب إفريقيا هذا الموقف في ١٩٩٢ – ٩٣. ولهذه الفكرة شيء من الجاذبية الشعبية وتحتل مركزا عاليا على جدول أعمال النشطاء ضمن حركة السلام. وتتضمن الحجج التي يطرحها دعاتها مكوّنات أخلاقية وسياسية. فالتخلّي عن الأسلحة النووية من جانب دولة واحدة من شأنه أن يضع سابقة أخلاقية لبقية النظام ويشجع الآخرين على الفعل بالمثل. وعلاوة على ذلك، بما أن كثيرا من الدّول تستضيف قواعد وترسانات نووية، فإن قيامها بالطرد من شانه أن يعيد لها استقلالها وسيادتها. هذه المعتقدات، لا سيما تنويعات تلك الأخيرة أثرت في قضايا الدّفاع في أوروبا الغربية، وأدت في أماكن بعيدة إلى أن ترفض حكومة نيوزيلندا السّماح للسفن الحربية النووية الأمريكية بالرسوفي أراضيها. وفي حين يبدوأن الناتو ومعاهدة الأمن المبرمة بين استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة قد تأثرا بالدّوافع الانفرادية ضمن التحالفين فإنهما لم يغيّرا، بنيويا، قدرة التحالفين على البقاء.

أحادية القطب **Unipolarity**

بنية نظام يتضمّن "قطبا" أو فاعلا قطبا واحدا مسيطرا. في نظام أحادي الأقطاب لا حاجة إلى أن يكون الفاعل المسيطر دولة وفي واقع الأمر فحيث وجدت الأنظمة أحادية الأقطاب تاريخيا فإنها كانت عادة إمبراطوريات متعدّدة الجنسيات. من الناحية الافتراضية نجد أن ما يحدد النظام أحادي الأقطاب هو حكومة عالمية حيث، تخضع الأنظمة الفرعية تعريفا، إلى البنية الإجمالية للنظام. ومن المرجّح أن تكون الأنظمة أحادية الأقطاب مستقرّة إذا استطاع الفاعل المسيطر وضع قواعد أساسية تكون مقبولة على نطاق واسع عبر النظام. وحتى الأنظمة الإمبراطورية لا تستطيع العيش بالقسر فقط في هذا الصدد. وفي وضع القواعد الأساسية والمحافظة عليها، قد يضطر الفاعل المسيطر إلى تحمل تكاليف مباشرة ضخمة وتكاليف الفرص. وقد قام منظرواستقرار الهيمنة بتحليل جيد لديناميات الزعامة أحادية الأقطاب في هذا السياق.

لقد أفضت نهاية فترة الحرب الباردة في السياسة العالمية إلى بعض التأمل والتخمين بأن الولايات المتحدة هي الآن القوة العظمى الوحيدة وأن هذه الأولوية تنطوي على "فترة تفوق أحادية الأقطاب" لأمريكا. مثل هذا التفكير يثير طائفة من الأسئلة عن مناظرة الأفوليين والتجديديين وحججا بشان إنهاء السلام الأمريكي (pax americana). فإذا كان النظام أحادي الأقطاب فإن هذا يوجد في عالم الأفكار. فالليبرالية الاقتصادية و، إلى درجة أقل، الدّيمقراطية المشاركة تحتلان الآن مركز الصدارة. غير أن هذه الأفكار يمكن أن تعزز التعدّدية مثلما يمكن أن تعزّز أحادية الأقطاب.

الفيتوالأحادي Unit veto

نظام دولي افتراضي وردت مناقشته في الفصل الثاني من كتاب كابلان (Kaplan) (١٩٥٧). إن الخاصّة المميّزة لهذا النظام هي "امتلاك جميع الفاعلين أسلحة تمكّن أي فاعل من تدمير أي فاعل آخر يهاجمه رغم أنه لا يستطيع منع الدّمار الذي يلحق به هو نفسه". (صفحة ٥). ورغم أن هذه القدرة استنتاجية إلى درجة كبيرة على ما يبدوفإنها تشبه أسلحة الدّمار الشامل. وفي بعض الأحيان يسمّى هذا النظام في العلاقات الدّولية النظام "المحقّق للمساواة" لهذا السبب.

ميثاق الأمم المتحدة United Nations Charter

الميثاق هو في الواقع دستور الأمم المتحدة. وهو أيضا معاهدة متعدّدة الأطراف وتعدّ، من حيث الاتفاقات والحقوق والواجبات التي تضفيها على الموقعين عليه وعلى أعضائها، تعدّ مصدرا هاما للقانون الدّولي. وقد تمّ التوقيع عليها في سان فرنسيسكوفي ٢٦ يونيو١٩٤٥، وتمت المصادقة عليها لاحقا من قبل إحدى وخمسين دولة وخرجت إلى حيّز الوجود في ٢٤ اكتوبر ١٩٤٥ (عيد الأمم المتحدة). ويتضمّن الميثاق، الذي يحتوي على ١١١ مادة، الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة ومبادئها ومهامها وصلاحياتها. وحدّد ستّ وكالات بوصفها هيئاتها الرئيسية:

١- الجمعية العامة.

٢- مجلس الأمن.

٣- المجلس الاقتصادي والسياسي.

٤- مجلس الوصاية.

٥- الأمانة العامة.

٦- محكمة العدل الدّولية.

وتتمثل الأهداف الأساسية الواردة في الميثاق بما يلي: (أ) المحافظة على السّلام والأمن عبر التسوية السّلمية للمنازعات والأمن الجماعي؛ (ب) تعزيز التعاون الدّولي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي؛ (جـ) تعزيز احترام حقوق الإنسان للجميع. إن حقيقة أن الميثاق قد بقي ونما عبر السنوات الأربعين أو نحوها دليل ليس على الطابع العام والمبهم للمبادئ التي تم الاتفاق عليها في بادئ الأمر فحسب، بل أيضا على مرونة الوثيقة الأصلية وقدرتها على التكيّف. وعلاوة على ذلك، ومع أن ميثاق عصبة الأمم كان سابقتها الفكرية، فإن الميثاق ذاته يظهر إدراكا أكثر واقعية بكثير لآليات الشؤون العالمية. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن إسناد صلاحيات الفيتوللأعضاء الدّائمين الخمسة في مجلس الأمن قد أحبط في بعض المناسبات عمل المنظّمة، ولكن لولاه لكانت الأمم المتحدة قد واجهت على الأرجح مصير سلفها ذاته. وكونها بقيت سليمة بعد المناخ السياسي القاتم للحرب الباردة دليل واضح على حكمة الذين صاغوه بالأصل.

منظّمة الأمم المتحدة United Nations Organization

هي المحاولة الثانية للعالم لإيجاد منظّمة حكومية دولية (IGO) لضمان السلام العالمي وإرساء القواعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن تحقيق ذلك من خلالها. وقد تطوّرت المنظّمة مباشرة من المناقشات التي دارت بين الحلفاء إبّان الحرب العالمية الثانية (في الواقع استخدم مصطلح "الأمم المتحدة" بالأصل للإشارة إلى تلك الدّول التي كانت متحالفة ضدّ دول المحور)، ثم في دامبارتون اوكس (Dumbarton Oaks) وسان فرنسيسكوبين ١٩٤٤ – ٥. وقد كان مؤتمر سان فرنسيسكو(أبريل – يونيو١٩٤٥) في الواقع المؤتمر الدّولي الرئيسي الأول في تاريخ نظام الدّول والذي لم تسيطر عليه الدّول الأوروبية. (من أصل إحدى وخمسين دولة موقّعة كانت توجد تسع دول أوروبية فقط). لذا فإن الأمم المتحدة كانت إيذانا بنهاية نظام الدّول الأوروبي واستبداله بنظام عالمي حقيقي. ومع أنها اعتمدت كثيرا على خبرة عصبة الأمم فقد كان المؤسّسون حريصين على إيجاد منظّمة دولية جديدة، وليس مجرّد نسخة منقّحة ومرقّعة من

عصبة الأمم. ولهذه الغاية، فقد تمّ إسناد صلاحيات تنفيذية أقوى إلى مجلس الأمن، وطلب من الدّول الأعضاء توفير قوات مسلّحة لحفظ السلام وتمّ توخّي إيجاد سلسلة من الوكالات المتخصّصة لدعم نظام اقتصادي واجتماعي عالمي. غير أن المنطلقات الأساسية للمنظّمة القديمة ظلّت كما هي تقريبا في المنظّمة الجديدة. فقد ظلّت سيادة الدّولة إلى جانب الأمن الجماعي الطوعي العقيدتين الأساسيتين لميثاق الأمم المتحدة. وكما كان عليه الحال في عصبة الأمم، فإن التزامات الأعضاء محدودة، ولا توجد لدى المنظّمة وسيلة لفرض تنفيذ قراراتها وترك تحديد الالتزامات للأعضاء أنفسهم.

من الناحية الهيكلية، توجد لدى الأمم المتحدة ست هيئات. ويعد مجلس الأمن أهم وكالة تنفيذية ويجتمع في دورة دائمة. ويتضمن خمسة عشر عضوا، خمسة من أصلهم، بريطانيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة وروسيا، أعضاء دائمون ويتمتّعون بامتياز حق الفيتو. وتعد الجمعية العامة، التي لكل دولة فيها صوت واحد، الهيئة المركزية للمنظّمة وهي في الواقع منبر عالمي. وتمارس أيضا مهام الإشراف والتنسيق على جميع الوكالات الأخرى المرتبطة بالأمم المتحدة. وقد خلف مجلس الوصاية لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم، وخلفت محكمة العدل الدّولية محكمة العدل الدّولية الدّائمة وخلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية الاستشارية. وتخدم جميع هذه الهيئات أمانة وأمين عام يعد الموظف الرئيسي فيها.

وقد استمرّ نشاط الأمم المتحدة منذ ١٩٤٥ وكانت مبدعة بشكل خاص في مجال الدّبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبعثات استقصاء الحقائق. إلا أن سجل الأمم المتحدة المتعلّق بالقضايا العسكرية الأمنية كان خليطا من النجاح والإخفاق. فبعد الحرب الكورية (١٩٥٠ – ٣) أفسح مبدأ الأمن الجماعي الذي قامت المنظّمة على أساسه المجال أمام ضغط المنافسة بين القوى العظمى واكتفى بمفهوم الأمن المخفف المتمثل بحفظ السلام. وبدا أن نهاية فترة الحرب الباردة قد منحت إمكانات جديدة لاستخدام مهام تنظيمية أقرب شبها بآمال المؤسّسين. ويبدو أن دور الأمم المتحدة في حرب الخليج قد أكد هذا التفاؤل. وبدلا من ذلك فإن الأمم المتحدة منذ ١٩٩١ أصيبت بالعرج بدلا من الازدهار. فما زال تحدي أوضاع الصراع الطائفي والدّور المناسب للأمم المتحدة بحاجة إلى التصدّي الناجح. لكن الإنجاز الحقيقي للأمم المتحدة يكمن في مجال آخر. من المفارقة أن أي نجاح قد تدّعيه الأمم المتحدة يبدو أنه يكمن في مجالاتها غير السياسية وغير الأمنية. لا سيّما في مجال شبكة الرفاه واسعة النطاق المقترنة بالوكالات

المتخصصة. لقد أحدثت الخدمات التي توصف عادة بأنها "نظام الأمم المتحدة الإنمائي" والتي ترأسها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أحدثت تغييرات واسعة النطاق في النظام الدّولي. إن الرأي الوظيفي القائل إن التعاون في المسائل غير السياسية سيوجد جمهورا من الأنصار حيث تكون المصالح الضيقة ضمن الحدود الدنيا (والتي من شأنها أن تجعل الأمم المتحدة عتيقة عفا عليها الزمن) قد يكون مثاليا، لكن قليلين هم الذين يشكّون في أن هذا هو المجال الذي كان لنظام الأمم المتحدة فيه أكبر الأثر. ومع ذلك ما برحت الأسئلة تطرح، لا سيّما في الغرب المتطوّر، عما إذا كان "تسييس" وكالات الرفاه (مثل اليونسكو) قد قوّض مهامها الإنسانية الأصلية. وعلاوة على النجاح النسبي لمجالات المنظّمة المتعلّقة بالخدمات العملية الاجتماعية، فإن سيطرة حقوق الإنسان وقضايا البيئة وقضايا الشمال – الجنوب على أجندة السياسة العالمية المعاصرة تعود إلى التفسير الموسّع لصلاحيات الجمعية العامة، لا سيما في الفترات التي أدى فيها استخدام حق الفيتوإلى شل حركة مجلس الأمن. والخلاصة، فقد برهن نظام الأمم المتحدة على أنه أكثر جدوى في معالجة القضايا الوظيفية البسيطة منه في معالجة المسائل الأكبر المتعلّقة بالمحافظة على السلام وهو السبب المنطقي الأصلي لوجودها.

انظر UN reform (إصلاح الأمم المتحدة).

إصلاح الأمم المتحدة United Nations reform

ثمّة اتّفاق واسع النطاق على الحاجة إلى إصلاح جوانب من نظام الأمم المتحدة. ولا عجب في ذلك بالنظر إلى أن عمر الأمم المتحدة يزيد على ٥٠ عاما الآن وأنها تواجه مجموعة من مجالات القضايا الدّولية مختلفة جدا عن تلك التي كانت تميز الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، وفي حين أن الحرب الباردة قد وفرت عذرا مناسبا لبعض عيوب الأمم المتحدة فإن نهاية هذه الحرب، إضافة إلى الشعور بالنشاط والابتهاج الذي ولّده دور الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام ١٩٩١، قد ولّد الأمل بأنه يمكن للأمم المتحدة إذا ما تم إصلاحها أن تصبح هيكلا داعما مركزيا في هندسة النظام العالمي الجديد. وقد برهن هذا التفاؤل على أنه لم يعش طويلا. فلم يحصل تمنّع عن مجابهة قضية الإصلاح فحسب، بل يبدوأيضا أن الأمم المتحدة، في الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٥، قد طغى عليها الانهماك الفعال فيما يبدوأنها صراعات ضمن الدّول مستعصية على الحل، بدلا من الصراعات بين الدّول التي صممت لمعالجتها. فالصراعات

الطائفية في انغولا، كمبوديا، السلفادور، هاييتي، رواندا، بوروندي، ليبيريا، فلسطين، موزامبيق، فضلا عن جمهوريات الاتحاد السّوفياتي سابقا ويوغسلافيا السابقة قد أوصلت المنظّمة إلى أقصى حدود اختصاصها. وبشكل خاص أثارت كارثة البوسنة (حيث أخذ جنود الأمم المتحدة رهائن) والصومال (حيث انسحبت الأمم المتحدة انسحابا مخزيا بعد أن تكبّد جنود الأمم المتحدة إصابات)، أثارت أسئلة حول الحاجة إلى التصدّي مجدّدا للمبادئ والأغراض التي يجب أن تمثلها الأمم المتحدة.

ثمّة ثلاث فئات عامة لمقترحات الإصلاح: هيكلية/ دستورية، مالية وتمويلية، وتشغيلية. من الناحية الهيكلية يتمثل الهدف في جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وأكثر تجاوبا وأكثر سلطة. وهذا ينطوي على إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن – بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدّائمون – والأمانة. وتتضمّن المقترحات الأخرى ضمن هذه الفئة ترشيد مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيّما الوكالات المتخصّصة. وعلى الصعيد المالي يتمثل الهدف في جعل الأمم المتحدة مليئة (قادرة على الوفاء بديونها) وأقل اعتمادا على حفنة من دول العالم الأول، لا سيّما الولايات المتحدة. وتشغيليا يتمثل الهدف في إعادة تحديد دورها في الصراعات الطائفية، وتوسعة اختصاصها في الحالات الطارئة المعقدة، الحكم العالمي، التدخّل بدافع الأسباب الإنسانية وحماية حقوق الإنسان والبيئة على النطاق العالمي. وقد تمّ التصدّي لجميع مجالات القضايا المذكورة في "أجندة السلام" التي وضعها الأمين العام بطرس غالي (١٩٩٢)، لكن الاتفاق على الأمور المحددة، كما هو معروف بالنسبة لمنظّمة تكاد تشمل العالم بأسره، صعب المنال وإذا تحقق فإنه صعب الاستمرار.

جولة أوروغواي Uruguay Round

استهلّت في سبتمبر ١٩٨٦ في اجتماع وزاري للغات انعقد في بونتاديل ايسته، أوروغواي وبدأت في ١٩٨٧ مفاوضات لما كان سيصبح السلسلة الثامنة من المفاوضات التجارية متعدّدة الأطراف. وقد سعت جولة أوروغواي على غرار سابقتها، جولة طوكيو، للتصدّي لمجالات قضايا جديدة في الاقتصاد السياسي للعالم. وسعت الأطراف بشكل خاص لوضع قواعد تجارية ليبيرالية فيما يتّصل بصناعات الخدمات (أي النشاط الاقتصادي الذي يقدم خدمة بدلا من إنتاج منتج – مثل الخدمة المصرفية أو التأمين. وقد سعت الأطراف لوضع

حمايات بشان حقوق الملكية الفكرية وقرارات الاستثمار التي بدا أنها تنطوي على التمييز المنحاز للمصالح المحلّية. وفي المفاوضات الفعلية، لم يكن ما يسمّى بـــ "القضايا الجديدة" هو الذي أثار أكبر الصراعات، بل جرى إحياء المسائل الأزلية المتعلّقة بالزراعة والإغراق والإعانات. وكانت الأطراف الرئيسية هي الولايات المتحدة و "جماعة كيرنز" (Cairns Group) المدعوّة من المصدرين الزراعيين من جهة، والجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى. وكان النقاش يدور بشكل أساسي حول نطاق وأهمية أنواع التخفيضات التي سيكون بوسع الجولة تحديدها بشأن الإعانات. وقد تم في خاتمة المطاف التوصّل إلى اتفاق في المغرب في أبريل ١٩٩٤ على أن ينفذ اعتبارا من يناير ١٩٩٥ فصاعدا. وتم التوصل إلى حل وسط بشان الإعانات. وتظل السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي حجر العثرة الرئيسي في أي حال. ومن المحتمل أن يؤدّي الضغط الخارجي المتواصل من جانب المصدرين الزراعيين من الاتجاه السائد إلى التعاضد مع الطلبات الدّاخلية في طلب إصلاح السياسة الزراعية المشتركة في المستقبل.

كان الابتكار المؤسّسي الرئيسي الذي انبثق عن جولة أوروغواي هو إنشاء منظّمة التجارة الدّولية (WTO). من الناحية الشكلية تم استبدال معاهدة بمنظّمة حكومية دولية في تلك الخطوة. إن النمو الظاهر للإقليمية الاقتصادية في النظام في التسعينيات يعزّز الحاجة الملموسة إلى وسيلة أقوى للإشراف على الاتفاقيات التجارية التي تمّ التوصّل إليها برعاية الغات عبر سنوات عديدة.

المطالبات الإقليمية للدّول Uti possidetis

مبدأ سياسيّ - قانوني يقترن بحقوق السيادة وبشكل خاص بالمطالبات الإقليمية للدّول الوارثة للممتلكات الإمبراطورية السابقة. وقد كان هذا المبدأ بالأصل مفهوما سائدا في أمريكا اللاتينية يستخدم لتحديد وتخطيط حدود الإمبراطورية الإسبانية القديمة وتمّ اعتماده صراحة من قبل منظّمة الوحدة الإفريقية في قمتها الثانية المنعقدة في القاهرة عام ١٩٦٤. وقد أعاد، من حيث الأساس، تأكيد الحدود الإفريقية الاستعمارية التي وضعت في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ وتعهّدت جميع الدّول الأعضاء باحترام "عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار". وقد أصبح ذلك لاحقا مبدأ هاما من السياسة الإفريقية واستخدم لمعارضة حجج الانفصاليين عبر

القارة. وبشكل خاص فإن قبول الحدود الاستعمارية من جانب الدّول حديثة الاستقلال كان يعني أن اقتراح كوامه نكروما بإنشاء "الولايات المتحدة الإفريقية" التي تتجاوز الإرث الاستعماري قد فشل. وبعد ذلك كان المثل الأعلى المتمثل بإنشاء عموم إفريقيا يعبر عن نفسه من منطلقات "التضامن والتعاون" بين الدّول بدلا من الاندماج السياسي. ومنذ ١٩٦٤ بقيت الحدود الإفريقية مستقرّة نوعا ما رغم الحركات الانحلالية، لا سيّما في الكونغوالبلجيكي سابقا ونيجيريا والسودان. وتمثل تحديان ناجحان لهذا المبدأ بإقامة دولة اريتريا عام ١٩٩١ ونقل ميناء ومرفأ خليج والفيس (Walvis Bay) من جنوب إفريقيا إلى السيادة الناميبية عام (١٩٩٤). ورغم هذا الاستقرار الحدودي الظاهر، فإن هشاشة دول إفريقية عديدة فضلا عن تقاطع الولاءات الاثنية يدلان على أن هذا المبدأ قد لا يظل غير قابل للتغيير في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تتميّز بصراع متزايد ضمن الدّول. وقد يكون الوضع، كما قال باسيل ديفيدسون (Basil Davidson)، أن محاولة إنشاء نظام دول وفق الطراز الأوروبي في إفريقيا، اللعنة الأخيرة التي خلفتها القوى الإمبريالية.

اليوطوبية Utopianism

هي تقليدٌ فكريٌّ في العلاقات الدّولية يجادل بأن السّلام الدّائم والمساواة والتلبية التامة لجميع الاحتياجات شيء مطلوب وممكن، على حدّ سواء، في السياسة العالمية. وقد نشر كار (Carr) (١٩٣٩) هذا المصطلح في كتابه الذي كان نقدا مدمّرا لهذا النمط من التفكير. وقد استعمل كار هذا المصطلح بمعنيين متميّزين ولكن متّصلين:

اليوطوبية هي المرحلة الأولى أو "البدائية في تطوّر علم السياسة الدّولية حيث يكون عنصر الرغبة أو المقصد قويا بشكل طاغ". وقد رأى أن هذا ما كان عليه الوضع في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة حين كان الميل إلى تحليل الوقائع ضعيفا أو منعدما وحين كانت المشاريع الخيالية (مثل الحكومة العالمية والأمن الجماعي) تسيطر على التفكير بالموضوع. وقد جاءت الواقعية بعد هذه المرحلة وهي "مرحلة تحليل قاس لا يرحم" للواقع الخارجي. ولا يمكن للسياسة العالمية أن تسمّى بحق علما أو فرعا من فروع المعرفة إلا بعد المرور بهاتين المرحلتين. وحتى بعد ذلك، بعد أن يصبح علما اجتماعيا فإن عناصر يوطوبية من شأنها أن تبقى.

تشير اليوطوبية أيضا إلى مدرسة فكرية يقوم أنصارها، منطلقين من المبادئ الأولى، بوضع مخططات لإزالة الحرب وإرساء السلام الدّائم. فبهذا المعنى يكون هذا المصطلح صنوالمذهب المثالي والمذهب الليبرالي والمذهب العقلي. ويرى كار أن مبدأ الحرية الاقتصادية (laissez faire) (حرفيا: دعه يعمل) لانسجام المصالح يحتلّ موقعا مركزيا في هذه المدرسة، حيث يكون الفاعل الذي يسعى لتحقيق منفعته التي يدركها عقلانيا إنما يسعى لما فيه منفعة الأسرة الدّولية في مجموعها. ومن الناحية السياسية، اتّخذ هذا المبدأ الذي يتحدّث عن تطابق المصالح شكل "افتراض بأن كل دولة لها المصلحة ذاتها في السلام، وأن أي دولة ترغب في تعكير صفوالسلام هي غير عقلانية وغير أخلاقية، على حدّ سواء" (صفحة ٥١). وكان من أنصار هذا المذهب في القرن العشرين وودرووويلسون وبرتراند راسل ونورمان آنجل وايه. ئي. زيمرن وج. لويس – ديكينسون وغيلبرت موراي، لكن هذا التقليد ضم أيضا فلاسفة مثل الرّاهب سانت بيير وكانط.

لقد مهّد نقد كار لليوطوبية في ١٩٣٩ للمناظرة العقيمة نوعا ما بين الواقعيين والمثاليين والتي سادت السياسة الدّولية الأكاديمية الأنجلو- أمريكية خلال عقدين من الزمن على الأقل.

انظر Neorealism (الواقعية الجديدة).

V

دولة مدينة الفاتيكان Vatican City state

الاسم الرّسمي للدّولة المستقلّة التي تأسّست في ١٩٢٩ بموجب معاهدة لاتران باكتس (Lateran Pacts). وهي أصغر دولة في العالم، حيث تبلغ مساحتها ١٠٨,٧ أكر وتشكل منطقة محاطة بمدينة روما. ويوجد خارج هذه المنطقة مبان وأراض أخرى تخصّ الكرسي البابوي في كاستل غاندولفوومركز محطّة إذاعة الفاتيكان في سانتا ماريا دي غاليريا. وتعد مدينة الفاتيكان دولة بكل المعاني الرّسمية: فهي تملك أرضا وسكانا وسيادة. ولديها أربعة فيالق مسلّحة (اثنان منها، الحرس النبيل وحرس الشرف، للمناسبات الاحتفالية) وكذلك الحرس السويسري (مجموعه ١٣٣) وقوة درك تضمّ ١٨٤ شرطيا. وهي لا تحتفظ بقوات مسلّحة بمعنى الكلمة. وهي عضومقبول في الأسرة الرّسمية ولها علاقات دبلوماسية مع نحو خمسين دولة. وبموجب معاهدة لاتران تعتبر أراضيها ذات حصانة وموقفها السياسي موقف الحياد الدّائم. لذا فهي تتجنّب التحالفات والارتباطات والاتحادات السياسية الصريحة وتتفادى الاشتراك في الشؤون الدّولية إلا إذا تمّت مناشدتها للقيام بذلك. غير أن دور الفاتيكان في الشؤون العالمية لا يخلومن الجدل، لا سيما بشأن صمتها المزعوم بشأن معاملة النازيين لليهود، وموقفها المحافظ بشأن لاهوت التحرير. وهي ليست عضوا في الأمم المتحدة وتحتفظ بمركز مراقب رسمي. تعد مدينة الفاتيكان والكرسي البابوي كيانين متميّزين، ويعترف بهما بهذا الوضع في القانون الدّولي. فالكيان الأول يمثل السلطة الزمنية والثاني السلطة الروحية، لكنهما متحدان في شخص واحد هو البابا الذي يعتبر رئيس الدّولة ذات السيادة ورئيس الكنيسة الكاثوليكية في آن واحد.

إن هذا الاتحاد الوثيق بين الكنيسة الكاثوليكية وهذه الدويلة الصغيرة يجعلها من الناحية السياسية والقانونية في موقف فريد في العلاقات الدّولية. وتفوق سلطتها كل تناسب مع حجمها. ويمكن اعتبار الكرسي البابوي، بوصفه المؤسّسة الدينية الوحيدة التي يعترف القانون الدّولي بأن لها وضعا دبلوماسيا تاما، يمكن اعتباره حالة تاريخية شاذّة، ولكن بالنظر إلى أصل نظام الدّولة الأوروبي وتطوّر مؤسّسة الدّبلوماسية من غير الصعب إدراك السبب.

انظر Religion (الدين)؛ res publica christiana (العالم المسيحي الغربي).

القيد الطوعي على الصادرات Ver

الأحرف الأولى من مصطلح "Voluntary Export Restraint"، هذا القيد هوكوتا مفروضة ذاتيا، قرار متعمد من جانب طرف مصدّر لممارسة كبح كمي إزاء سوق معينة. فهو بهذا المعنى شكل من أشكال الحمائية، لأنه رغم أن الوصول إلى السوق متاح فإنه لا يمارس. قد يكون من الصعب فهم السبب الذي يدعودولة متاجرة إلى أن توافق منطقيا على تنفيذ مثل هذه السياسة. وهذا القرار يتخذ عادة لأن الطرف المصدّر يخشى من أنه إن لم يفعل ذلك فسوف يتم إغلاق السوق كليا. والخلاصة هي أن هذا المبدأ هو حالة من القول المأثور الذي مفاده أن "نصف رغيف خير من لا شيء". ومن منطلق تحليل القوة قد يفرض هذا المبدأ على طرف متاجر، لأن الموقف التفاوضي النسبي يكون لمصلحة الطرف المستورد. فالاتحاد الأوروبي قادر على ممارسة هذا النوع من الضغط في المساومة لإجبار الأطراف الفاعلة المتاجرة التي ترغب بالوصول إلى سوقها الدّاخلية الأساسية على أن تراعي ذلك المبدأ.

التحقّق Verification

هو عملية يحاول فيها طرف فاعل التأكّد من أن الآخرين ملتزمون بالاتفاقيات. والتحويلات والمفاهمات. والتحقّق مهم بشكل خاص حين يرى أطراف اتفاقية ما أن من مصلحتهم مخالفة أو انتهاك التفاهم من طرف واحد. في هذه الحالات فإن المخالف الذي ينجح في تصرّفه يربح على حساب الأطراف الذين يلتزمون بالشروط. وفي خاتمة المطاف يفقد جميع الأطراف الثقة وتحدث مخالفات جماعية. أو قد يحاسب الطرف المخالف وتبذل محاولات لإعادة التفاهم وتحديده من جديد.

يعدّ التحقّق عكس الثقة. ففي نظام يقوم على الثقة والتفاهم المتبادلين فإن التحقّق يكون غير لازم ومخالف لروح العلاقة، على حدّ سواء. بل إن اقتضاء التحقّق في مثل هذه الحالات هو عبارة عن تناقض في الشروط. كما أنه في نظام من الصراع الشامل والشك فإن الاتفاق يكون متعذّرا والتحقّق غير لازم. ففي علاقة محصّلة الصفر (zero - sum) من هذا النوع يسود التحليل انطلاقا من منظور أسوأ الحالات. ويعدّ التحقّق أمرا حاسما في تلك العلاقات التي تسميها نظرية الألعاب "الحافز المختلط". إن التحقّق من التقيد بالالتزام يعزّز الثقة ويقلّل الشك ويزيد حوافز التعاون.

يقتضي التحقّق التنفيذ ويمكن للفاعلين إما محاولة بعضهم التحقّق من تقيد بعض من طرف واحد، باستخدام وسائلهم الخاصّة أو بواسطة أطراف، من خلال المنظّمات الحكومية الدّولية أو المنظّمات التي تتخطّى الحدود الحكومية أو التي تتخطّى الحدود القومية. وبما أنه قد يتعيّن على الجهة التي يسند إليها القيام بالتحقق الفصل بين ادّعاءات متعارضة فإن عدم الانحياز يكون ميزة. وبما أن الجهة التي تقوم بالتحقّق تحتاج إلى إمكانية مراقبة ما يفعله الأطراف بالفعل، وليس ما يقولونه، فإن الاستخبارات الجيدة تكون ميزة. وبما أنه قد يتعيّن على جهة التحقّق أن ترد على عدم الالتزام فإن وجود مجموعة من العقوبات يكون ميزة.

إن مراقبة أنشطة الأطراف الفاعلين عملية مستمرّة ومتواصلة. ويعد التحقّق مجرّد جانب واحد من هذا النشاط. ولعلّه الأكثر علنية وصراحة. ومن المؤكّد أنه أمر حاسم إذا كان للتعاون بين الفاعلين في مجالات خلافية مثل الحد من الأسلحة ونزع السلاح أن ينفذ بشكل ناجع.

معاهدة فرساي Versailles Treaty (1919)

وقّعت في ٢٨ يونيو١٩١٩في قاعة المرايا في فرساي وتشكل جزءا من مؤتمر باريس للسّلام (١٩١٩ – ٢٠) الذي أنهى الحرب العالمية الأولى رسميا. وقد تضمن الجزء الأعظم من المعاهدة نقل الأراضي من ألمانيا: الالزاس واللورين اللتان أعيدتا إلى فرنسا، وأوبن – مالميدي إلى بلجيكا، والسار التي وضعت تحت سيطرة عصبة الأمم، وقد جرّدت راينلاند من الصفة العسكرية وأعطيت بولندا ممرّا برّيا إلى البلطيق. وتقرّر أن تكون دانزيغ "مدينة حرّة" تخضع لمفوض من قبل عصبة الأمم. وعلاوة على ذلك فقد منع الاتحاد بين ألمانيا والنمسا. وقد قدّر أن ألمانيا خسرت نتيجة هذه المعاهدة ١٣,٥ بالمائة من أراضيها و١٣ بالمائة من قدرتها الإنتاجية الاقتصادية و١٠ بالمائة من سكانها. وأصبحت جميع مستعمرات الإمبراطورية الألمانية تحت انتداب عصبة الأمم وحدّد عدد جنود الجيش الألماني بمائة ألف، وتمّ حظر التجنيد الإلزامي وتم خفض القوة البحرية والجوية إلى حدّ بعيد من حيث الكمية والإمكانات. وكانت المادة ٢٣١ من المواد الأربعمائة والأربعين أكثرها إثارة للخلاف والجدل (فقرة ذنب الحرب) التي وضعت المسؤولية على ألمانيا وحلفائها عن الخسارة والضرر اللذين تسببت بهما الحرب. وزادت تكاليف التعويض على ٦٠٠٠ مليون جنيه ولكن هذا المبلغ خفّض لاحقا في مخططي داوس (Dawes) (١٩٢٤) ويونغ (Young) (١٩٢٩) استجابة لإدراك متزايد في المملكة المتحدة

والولايات المتحدة بأن الشروط كانت غير واقعية وعقابية. وقد جعل ميثاق عصبة الأمم جزءا من المعاهدة، بناء على إصرار وودروويلسون.

إن هذه التسوية من أفضل الأمثلة على معاهدة للسلام التي تخلق الشروط المسبقة لحرب في المستقبل ولذا فإن الكثيرين من الواقعيين يعتبرون أحداث ١٩٣٩ – ٤٥ القسط الثاني من الحرب العالمية الأولى. ولا عجب أن يستاء معظم الألمان من إملاءات فرساي وقد اعتمد نجاح النازيين في العشرينيات والثلاثينيات إلى حدّ ليس بالقليل على استغلالهم للعواقب الحقيقية والمتصورة لتلك التسوية. وخارج ألمانيا، شجب عالم الاقتصاد J. M. Keynes (١٩١٩) مضامينها الاجتماعية – الاقتصادية وندّد كار (Carr) (١٩٣٩) بالجوانب السياسية والاستراتيجية. وأدّى تراكم مشاعر الذنب بشأن التسوية المفرطة وغير المعقولة التي فرضت على ألمانيا بعد الحرب بشكل مباشر إلى قيام بعض الأوساط بتعزيز سياسات التوفيق والاسترضاء في سنوات بين الحربين.

انتشار (الأسلحة) الرأسي Vertical proliferation

انظر Nuclear proliferation (انتشار الأسلحة النووية).

الفيتو(حق النقض) Veto

هو صفة تعزى إلى القوة. إنها القدرة على وقف النتائج غير المرغوب بها. ثم إنه قدرة توجد لدى طرف واحد، مع أن الفاعلين قد يتعاونون على ممارسة مشتركة للفيتو. إن ممارسة حق الفيتو، بصفته صفة تعزى إلى القوة تقتضي المهارة والحافز فضلا عن القدرة. ويمكن إضفاء الطابع الشرعي على الفيتوبموجب اتفاقيات أو معاهدات دولية، أو قد يكمن في قدرة بنيوية ويمارس بشكل اعتباطي. وإذا أضفيت الشرعية على ذلك الفيتوبموجب اتفاق أو اتفاقية دولية فيمكن المجادلة بأن الفيتوقد أصبح بذلك صفة للسلطة. إن مثل هذا التخويل لصلاحية استخدام الفيتوفي منظّمات تتضمّن فاعلين من الدّول هو مثال على قاعدة الإجماع المشتقّة هي ذاتها من مفاهيم السيادة والمساواة والموافقة.

إن أفضل مثال على الصلاحية الشرعية لاستخدام الفيتومتضمّن في ميثاق الأمم المتحدة مع أنه تجدر الملاحظة بأن كلمة فيتوذاتها لا توجد في الميثاق. ففي المادة ٢ من الفصل الخامس التي تتناول ترتيبات التصويت في مجلس الأمن، أعطيت الدّول الخمس الدّائمة (الصين، فرنسا،

روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) سلطات الفيتوبشأن جميع المسائل الجوهرية وليس المسائل الإجرائية. ثم إن بإمكان تلك الدّول عبر إجراء الفيتوالمزدوج تقرير ما إذا كانت مسألة ما جوهرية أم لا. وقد اعتبر واضعوالميثاق أن امتلاك صلاحية الفيتوآلية حيوية للمحافظة على السلام الدّولي، لأنه من دون تعاون ورضا الدّول الأكثر قوة (ممّا هو متضمّن في الامتناع عن استخدام صلاحية الفيتو) فإن حل المنازعات الدّولية يصبح أكثر صعوبة بكثير. ويمكن اعتبار دول الفيتوفي الأمم المتحدة اوليغاركية ذاتية الوجود. وقد لقيت خطوة إيجاد أو ليغاركية مقاومة عنيدة من قبل عدد من الدّول التي حضرت مؤتمر الميثاق في ١٩٤٥ ولا تزال موضع شيء من الاستياء اليوم. وقد قامت بعض المحاولات لتخفيفها أو إلغائها كليا، لكن مركز الأعضاء الخمسة الدّائمين ما زال منيعا. والتخلي الطوعي عن هذه الصلاحية بعيد الاحتمال. ومن المؤكّد أن الفرص التي أتاحها عام ١٩٤٥ لدول الفيتوكانت ستحجب عنهم بعد عقود من الزمن حين بدأ تركيب الأمم المتحدة تحوله الكبير نحو دول العالم الثالث. فمن خلال اشتراط دول الفيتوأن صلاحية الفيتوتطبق أيضا في حال القيام بتنقيح الميثاق فإنها ضمنت أن تكون اوليغاركيتها ذاتية الديمومة. وقد أو ضحت الممارسة الدّبلوماسية منذ ١٩٤٥ وضع حالات الامتناع والغياب عن المجلس. ولم تعتبر أي من هاتين الحالتين وضعا مشروعا لتفعيل صلاحية الفيتو.

وكما ورد آنفا، فإن صلاحية الفيتومتأصّلة في هياكل القوة. فالولايات المتحدة تتمتّع في الوقت الراهن بصلاحية فيتوكبيرة في مجالات قضايا مثل الحدّ من الأسلحة والبيئة. فالدّول الراغبة في إبرام اتفاقيات متعدّدة الأطراف في هذه المجالات يمكن أن تحبط أو يمكن إضعاف التنفيذ من خلال ممارسة الولايات المتحدة لصلاحياتها في استعمال الفيتو. ويرى البعض أن هذا وجه غير مقبول لزعامة أمريكا أو أو لويتها.

انظر P5 (الأعضاء الخمسة الدّائمون في مجلس الأمن)؛

UN reform (إصلاح الأمم المتحدة).

فيتنام **Vietnam**

هي دولة في جنوب شرقي آسيا تبلغ مساحتها حوالي ٣٣٠ ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها نحو٥٥ مليون نسمة (فهذا يجعل حجمها الجغرافي والسكاني يعادل حجم إيطاليا) وكانت مسرحا لحربين في القرن العشرين. وقد تمّ خوض الأولى من قبل الفيتنامينة (وهي حركة ثورية

قومية/ شيوعية) ضدّ السيطرة الاستعمارية الفرنسية على البلاد. وبدأت الحرب في نهاية ١٩٤٦ وانتهت بانسحاب فرنسا في ١٩٥٤ والاستقلال الذي تلاه انقسام فيتنام. وقد تمّ خوض الحرب الثانية لإعادة توحيد الدّولة المقسّمة. وتحقّق هذا الهدف في خاتمة المطاف في ١٩٧٥ بعد صراع طويل ومرير استدرجت إليه الولايات المتحدة بشكل متزايد في عهد الرئيسين كينيدي وجونسون. ويقال إن هذه الحرب الفيتنامية الثانية من أكثر الصراعات العنيفة الرضية والتقسيمية في القرن العشرين. ومن المؤكّد أنها من أشهر الحروب وأكثرها إثارة للجدل.

لقد كانت خلفية تورّط الولايات المتحدة في فيتنام بعد ١٩٥٠ هي سياسة الاحتواء ومبدأ ترومان. فبعد إدراك أن الصين "فقدت" بعد انتصار قوات ماوتسي تونغ، تمّ اتخاذ قرار مساعدة فرنسا في فيتنام في الوقت نفسه الذي اتّخذ فيه قرار التدخّل في كوريا. وكان الحافز لكلتا الخطوتين النظرة إلى الشيوعية الآسيوية التي كانت تميل إلى اعتبار علاقة الولايات المتحدة بالشيوعية (التي كانت تعتبر هي ذاتها كتلة موحّدة ضخمة) بصفتها ثنائية الأقطاب. ونتيجة ذلك فإن القضايا التي كانت ستوجد في فيتنام اعتبرت أكثر بكثير من مجرّد حرب استعمارية. وبتخلّي الولايات المتحدة عن تقليدها التاريخي المناهض للاستعمار، فإنها انخرطت في اتجاه أنتج في السنوات اللاحقة التزاما واسع النطاق بمنع إقامة دولة فيتنام موحدة ذات قيادة شيوعية.

كانت هزيمة فرنسا في فيتنام جزئية وليست كلية من الناحية العسكرية. فقد كان انهيار المقاومة الفرنسية مسألة إرادة وفقد الثقة السياسية في باريس أكثر منه هزيمة كلية في ساحة القتال. وهذا لا ينفي أهمية معركة ديان بيان نوفي ١٩٥٤ على الإطلاق. فقد تخلّى الفيتناميون في هذه المعركة عن تكتيك حرب العصابات وخاضوا معركة استخدمت فيها المدفعية وحرب الخنادق بغية حصار الحامية الفرنسية. وقد رفض طلب فرنسا التدخّل الأمريكي المباشر من جانب إدارة آيزنهاور المنقسمة على نفسها. وأنتج مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ الذي تصدّى للقضية التي شملت من الناحية القانونية ثلاث دول مترابطة في الهند الصينية، أنتج تسوية مؤقّتة حقّقت بعض الأهداف وأحبطت أو تجاهلت أهدافا أخرى. وتوصل المؤتمر إلى سلسلة من الاتفاقيات التي أنهت فعليا سيطرة فرنسا على كامل الهند الصينية. غير أن اتفاقيات جنيف لم تنص على التوحيد الفوري لفيتنام. فبناء على ضغط شديد من جانب الصين، وافق الفيتنامينة في جنيف على تقسيم فيتنام عند خط العرض السابع عشر على أن تجرى انتخابات بعد سنتين على نطاق الأمة بكاملها من شأنها أن تؤدّي في خاتمة المطاف إلى إعادة توحيد فيتنام. كما تمّ

إبرام اتفاقية وقف إطلاق النار في جنيف بين الفرنسيين والفيتناميين. وتمّ في واقع الأمر تأسيس حكومة في فيتنام الجنوبية برئاسة نغودينه دييم، وهو كاثوليكي مناهض شديد للشيوعية، رفضت الاعتراف بتلك الأجزاء من اتفاقيات جنيف المتعلّقة بالانتخابات وإعادة التوحيد وتنفيذ هذه الاتفاقات. وفي الولايات المتحدة كانت إدارة آيزنهاور التي جاءت إلى الحكم في يناير ١٩٥٣ ملتزمة أيضا بسياسة الاحتواء. وفي الحقيقة كان الرئيس آيزنهاور هو نفسه الذي أشاع صورة "الدّومينوالمتساقط" التي قيل إنها ستكون مصير فيتنام الجنوبية حسب نظرية الدّومينو. وفي سبتمبر ١٩٥٤ حصلت الولايات المتحدة على الموافقة من أجل معاهدة سياتو(SEATO) التي شملت أراضي فيتنام الجنوبية في نطاقها. وفي ١٩٥٥ أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تقديم مساعدة اقتصادية وعسكرية واسعة النطاق لحكومة دييم.

بين اتفاقية جنيف لوقف إطلاق النار عام ١٩٥٤ وتأسيس جبهة التحرير الوطني من قبل الجنوبيين المناهضين لدييم، أصبحت فيتنام الجنوبية في واقع الأمر تابعة أمريكية. لذا عندما اتضح لإدارة كينيدي التي جاءت إلى الحكم عام ١٩٦١ أن دييم كان يواجه تمردا يهدد استمرار هذا الحكم، اتخذ القرار، حسبما ورد في أوراق البنتاغون، بتحويل "المقامرة محدودة الخطر" التي كانت تطبق في عهد آيزنهاور إلى "التزام واسع النطاق" في عهد كينيدي.

والخلاصة فإن السنوات بين استهلال إدارة كينيدي في ١٩٦١ وخطاب "تنحّي" ليندن جونسون في ٣١ مارس ١٩٦٨ شهدت صعود وانقضاء تدخّل الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية. وقد كان خطاب جونسون الموجه إلى الشعب الأمريكي والذي أعلن فيه أنه لم يعد مرشّحا للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٨ إيذانا بالتحوّل من التصعيد إلى خفض التصعيد. وكان السبب المحرّك لذلك هو هجوم تيت (Tet offensive) في يناير ١٩٦٨ وطلب المزيد من القوات الأمريكية لإعادة المبادرة إلى ما كانت عليه بعد ذلك. ولم يكن بالإمكان تلبية تلك المطالبات إلا بوضع الولايات المتحدة في وضع شبه حربي. وبدلا من ذلك، اتخذت الإدارة الدّيمقراطية التي كانت ستخرج من الحكم، قرار البدء في خفض تصعيد الحرب، وتقليص انخراط الولايات المتحدة بنسبة انخراط الفيتناميين الجنوبيين (وهي السياسة التي عرفت باسم "الفيتمة") والبحث عن انسحاب يتم التفاوض بشأنه.

في عهد كينيدي وخليفته، كانت الولايات المتحدة قد حاولت أول الأمر التّصدّي للحرب الفيتنامية الثانية بوصفها مثالا لمناهضة التمرّد. وعندما فشل ذلك حاولت تحويل العنف إلى النمط التقليدي الذي كان أقرب إلى تقليد الحربين العالميتين والحرب الكورية. وكانت نتيجة حرب الاستنزاف التي خاضتها الولايات المتحدة بين ١٩٦٥ و١٩٦٨ الوصول إلى طريق مسدود غير مرض تجلّى بشكل حاد في وقائع هجمات تيت المباغتة. من الناحية الدّبلوماسية كان تحويل الحرب إلى حرب تقليدية في عهد جونسون يعني أن الولايات المتحدة كانت أحد الأطراف المقاتلة وأن أي اتفاقية وقف إطلاق النار، بناء على ذلك، ستشمل الولايات المتحدة كطرف فيها. وكانت الطلبات الرئيسية لجبهة التحرير الوطني وجمهورية فيتنام الدّيمقراطية هي انسحاب القوات الأمريكية على مراحل ووقف قصف الولايات المتحدة للأهداف الفيتنامية – لا سيّما القصف الاستراتيجي لجمهورية فيتنام الدّيمقراطية. ومن الناحية السياسية كان الهدف الرئيسي الاعتراف بهدف إعادة توحيد النصفين و، ضمنا، إقامة نظام شيوعي. ومع أن الحرب استمرت لفترة أخرى حتى ١٩٧٢ في عهد ريتشارد نيكسون، فإن اتفاقية يناير ١٩٧٣ التي أنهت الحرب لبت عمليا جميع الطلبات آنفة الذكر. ومع سحب دعم الولايات المتحدة انهارت جمهورية فيتنام الجنوبية بسرعة وسادت الفوضى فيها. وجاء حل العقدة النهائي في ربيع ١٩٧٥.

في تاريخ صراعات القرن العشرين تظل الحربان الفيتناميتان أطول وأعنف حالات إزالة الاستعمار العنيفة. وفي سعي الزعامة السياسية الفيتنامية لتحقيق هذا الهدف فإنه من المحتمل أنها دفعت إلى أحضان الصين والاتحاد السّوفياتي سابقا إلى أكثر ممّا كانت ترغب. ومنذ ١٩٧٥ تدهورت العلاقات مع الصين إلى درجة الحرب، في حين أن الأحداث التي جرت بعد عام ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين أثرت تأثيرا سلبيا في فيتنام. فانفجار الاتحاد السّوفياتي من الدّاخل أزاح النصير الرئيسي الراعي لفيتنام في حين أن انهيار الشيوعية خلّف فيتنام يتيمة محرومة. ويبدومن المحتمل أن يعتمد مستقبل فيتنام كطرف فاعل إقليمي على روابطها مع رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN)، وخصمها القديم المتمثل بالولايات المتحدة.

لقد خلّف التدخّل في فيتنام ندبا في أمريكا. فقد أنتج فترة من الانكفاء على الذّات والاستياء كثيرا ما يشار إليه بعبارة متزامنة فيتنام. وكانت عاملا مساهما في التقييم الأفولي لنهاية السلام الأمريكي (Pax Americana). بل أدّت حتى إلى التشكيك بمؤسّسة الحكومة في

الولايات المتحدة وإلى محاولة إعادة التوازن في صنع السياسة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومن الناحية التحليلية برهنت الهزيمة الأمريكية على عدد من المفارقات بشأن مفهوم القوة في سعي الكتّاب لتفسير كيف أن دولة كبيرة يمكن أن تخسر حربا بدأت على شكل حرب صغيرة.

متزامنة فيتنام Vietnam syndrome

كما يدلّ عليه مصطلح "التزامن" يشير هذا المصطلح إلى مجموعة معقدة من المواقف وردود الفعل على التدخّل الأمريكي الرضّي في سياسة فيتنام بعد الحرب. وقد جادل اول هولستي (Ole Holsti) وجيمس روزناو(James Rosenau) (١٩٨٤) بأن طريقة التدخّل الأمريكي وإدارة السياسة الأمريكية بعد ذلك قد أدتا إلى انهيار في توافق الحرب الباردة في أمريكا الذي أوجد مناخا متساهلا لدى الجمهور الواعي وجمهرة الشعب في موضوع العولمة وما يقترن به من دور "الشرطي العالمي" الذي تقوم به الولايات المتحدة. لقد جادلت تحاليل ما بعد ١٩٧٥ لهزيمة فيتنام بأن الدّروس المستقاة أشمل من مجرّد التنفيذ الضعيف للسياسة. فقد بدا أن فيتنام ألقت الشكوك على كامل سياسة الحرب الباردة في نزعة تدخّل هزّ الركب.

فقد بدا أن استطلاعات الرأي في السبعينيات تؤكّد أن الرأي السائد على جميع الأصعدة كان يرى أن فيتنام "خطأ". وبدا أن سياسة الرئيس ريغان الرّامية إلى زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا عبر ما دعي بـــ "الكونترا" أثارت ذكريات بشعة عن "تكتيكات السلامي (السجق)" في عهد الرئيس كينيدي والتي أنتجت ارتفاعا أسّيا (exponential rise) في عدد "المستشارين" في فيتنام الجنوبية بعد ١٩٦١. وانطلاقا من رغبة الكونغرس في القضاء في المهد على احتمال التدخّل السري وتفادي المتزامنة في الوقت نفسه، فقد أجرى تعديلات بولاند (Boland amendments) خلال فترة رئاسة ريغان الأولى.

وفي ١٩٨٤ سعى وزير الدّفاع كاسبر وينبيرغر (Casper Weinberger) إلى وضع قواعد أساسية لاستخدام القوة الأمريكية في المستقبل، وانطوى ذلك على اعتراف ضمني خلال ذلك بأن المتزامنة أصبحت تضع حدودا أكثر وضوحا من الماضي. وتضمّنت اقتراحات وينبيرغر: عدم استخدام القوات الأمريكية إلا إذا تعرّضت مصالح أمريكا الحيوية للخطر وبالتالي فإن استخدامها يجب أن يكون شاملا بما يكفي لضمان النصر، ويجب أن يكون وراء

الدّافع لاستخدام القوة وجود مجموعة واضحة من الأهداف السياسية وأن استخدام القوة يجب أن يعتبر نتيجة نهائية. كل ذلك قد يبدومجرّد شروط مسبقة حصيفة لكن اشتراط وينبيرغر أنه لا بدّ من وجود تأكيدات معقولة بالدعم من قبل الشعب الأمريكي عبر الكونغرس، هذا الاشتراط يدل على احترام أكبر للمتزامنة.

منذ فيتنام دارت أمريكا بالتأكيد حول أنواع الالتزامات ذات النهايات المفتوحة التي كانت سمة مميّزة لدبلوماسية الحرب الباردة. والذي حدث هو أن قواعد وينبيرغر الأساسية أصبحت أكثر تشدّدا منذ ١٩٨٤. فالحدود الزمنية (وهي على أي حال إحدى سمات قانون صلاحيات الحرب لعام ١٩٧٣) واستراتيجات الخروج هي شروط مسبقة قبل تولّي التزامات استخدام القوة. وقد اعتبر البعض أن حرب الخليج قد عملت على الشفاء من متزامنة فيتنام. لكن هذا الاستنتاج يبدوسابقا لأوانه، وإن كان مفهوما. بل لقد تمّ تجنّب المتزامنة من خلال استشارة الكونغرس في يناير ١٩٩١ وخوض حرب دامت "١٠٠ ساعة". على أنه يجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن المتزامنة قد وضعت قيودا مطلقة على استخدام امريكا للقوة. ويبدوأن الالتزام قصير الأجل باستخدام القوة والذي ينطوي على إصابات ضمن الحدود الدنيا (على الأقل بالنسبة لأمريكا)، يبدو هو النموذج للمستقبل.

قابلية التعرّض (للأذى) Vulnerability

هو ظرف يتعرّض فيه فاعل أو جماعة من الفاعلين لأحداث وظروف يصعب التحكّم بها، حتى في المدى الطويل. وهذه الظروف تتضمن أيضا تهديدات لقيم نادرة وتثير قضايا بشأن أمن الفاعلين من الدّول ومن غير الدّول. لذا فثمة اتجاه لاعتبار قابلية التعرض وضعا غير مقبول، وهذا شيء أكيد في المدى الطويل. ومن شأن الواقعيين الجدد أن يجادلوا بالتأكيد بأن قابلية التعرض (للأذى) في نظام الفوضى هو وضع مستمر وأن الاستراتيجيات التي تحاول تجنّبها تخلق شعورا بإمكان التعرّض (للأذى) لدى طرف آخر. إن فكرة مأزق الأمن توضح هذه المفارقة. يرى أنصار التعدّدية أن قابلية التعرّض تنبثق عن الترابط، كما يجادل كيوهان (Keohane) وناي (Nye) (١٩٧٧) في مفهومهما عن "ترابط قابلية التعرض (للأذى)". إن إدراك تبادلية قابلية التعرّض (للأذى) تقود إلى تعدّدية الأطراف وبناء الأنظمة. وحسب هذا

الرأي فإن التسليم بأننا جميعا معرضون، بمعنى ما، لشخص ما أو لشيء ما هو طريق نجاة نحو مجموعة من العلاقات التي تنطوي على درجة أعلى من التعاون.

لقد سعت الدّول وزعاماتها، تقليديا، من خلال اتباع استراتيجيات الاكتفاء الذّاتي، إلى تفادي أو على الأقل تقليص إمكانات تعرّضها (للأذى) من خلال خفض اعتمادها على الآخرين. ويدل انقضاء الدّولة الإقليمية التي تحدث عنها هيرتز (Hertz) (١٩٥٧) على أن تلك المقاربات خيالية وهمية. وتجعل فكرة روزنتاوعن "الدّولة التاجرة" (١٩٨٦) من قابلية التعرّض فضيلة وذلك من خلال المجادلة بأن الإقليمية ليست ضرورية ولا مطلوبة. وتتوج قابلية التعرّض بدولة المدينة الحديثة مثل سنغافورة وهي "التاجرة" النموذجية.

W

الحرب War

هي عنف جسدي مباشر بين الفاعلين من الدّول. وتندلع الحروب حين تجد الدّول التي تكون في وضع من الصراع الاجتماعي والتعارض أن السعي لتحقيق أهداف متعارضة أو محصورة بها لا يمكن حصرها في أنماط خالية من العنف. والحرب بصفتها شكلا من أشكال العنف المباشر تحدث بأشكال مختلفة ضمن الأنظمة الاجتماعية. وهكذا يشمل تصنيف الحروب حرب العصابات، حرب الطبقات، الحرب الأهلية، الحرب الدّاخلية. ومع أن هذه الأنواع منفصلة من الناحية التحليلية إلا أنها تتفاعل وتنتج دارات تغذية رجعية (feedback) معقّدة. فيمكن للحروب الأهلية أن تدوّل من خلال التدخّل لتصبح حربا بين الدّول. وقد تؤثّر مختلف المستويات التي يحدث فيها العنف في حدوث العنف في مستويات أخرى.

وتطل فكرة المستويات على دراسة الحرب بطريقة ثانية. فضمن فروع المعرفة الأكاديمية يمكن تمييز اختلافات بالطريقة التي يتم بها تفسير العنف ومناقشته. ويتّضح ذلك في عمل مثل مؤلّف والتز (Waltz) (١٩٥٩) الذي يدرس هذه الظاهرة من منطلق مستويات النظريات التي تتعلّق بالأفراد ونظريات المجتمعات والنظريات البنيوية. لذا، فإن عالم النفس قد يكون مهتمّا، من الناحية الأكاديمية بالحرب بوصفها مرتبطة بالإدراك، وعالم الأنتروبولوجيا يهتم بدراسة الأسباب التي تجعل بعض الثقافات تعزّز العدوان. وقد وجّه علم الاجتماع الانتباه إلى الوظائف الإيجابية التي يمكن أن يؤدّيها العنف داخل الأنظمة وفيما بينها. فعلى سبيل المثال، لقد طبّق علماء الاقتصاد مفاهيم نظرية الألعاب على تحليل الصراع، في حين أن علماء السياسة حاولوا من خلال تحليل السياسة وتحليل الأنظمة فحص جوانب الحرب الدقيقة والكلّية.

انطلاقا من النقطة التي تعزى إلى علم الاجتماع لا يجب بالضرورة اعتبار الحرب على أنها مختلة الوظيفة. فالحرب في النظام الدّولي ليست بالضرورة مثل المرض في النظام البيولوجي. ولطالما استخدم الصراع والخوف من الحرب لتحقيق اندماج الدّول. في تلك الظروف يساعد الخوف من الأعداء على المحافظة على تضامن الجماعة وزيادته. وقد يستعمل خطر الحرب من قبل جماعات ضمن الدّول لتبسط سيطرتها على الحياة السياسية والاقتصادية للدّولة. بل يمكن حتى استعمال العنف لتأسيس الدّول. ففي القرن التاسع عشر تحقق توحيد ألمانيا

عبر هزيمة دول مجاورة مثل الدانمارك والنمسا وفرنسا. وتعتبر النظريات الماركسية في القرن العشرين حروب التحرير الوطني على أنها تخدم أغراضا وظيفية محدّدة.

إن الفكرة التي مفادها أن العنف والحرب جزءان متأصّلان في النظام الدّولي هو ما يميّز المذهب الواقعي. وقد تتغيّر أشكال ١ العنف – بتأثير التكنولوجيا، على سبيل المثال. وقد يختلف نطاق العنف بتغيّر الفاعلين في النظام. وبصرف النظر عن هذه النطاقات الحاصرة، فإن العنف والحرب يظلان عنصرين أساسيين. وقد أدّى إدراك الواقعية أن الحرب عنصر شمولي متحوّل يتّصف بشيء من الاستمرارية، أدّى إلى البحث عن بعض التحسين. وقد كانت الواقعية عادة تجد ذلك في آلية ميزان القوى. وكما بين كلود (Claude) (١٩٦٢) لم يكن ميزان القوى بشكل أساسي وسيلة لمنع الحرب، بل كان وسيلة للمحافظة البنيوية التي قد تنطوي، في بعض الظروف، على استخدام القوة. وقد أجبر كون عدم معقولية الحرب يخدم هذه الوظيفة في حقبة الأسلحة النووية، أجبر الواقعيين على تعديل نماذجهم البنيوية لتتماشى مع الأفكار حول الاستقطاب والأشكال ثنائية الأقطاب/ متعدّدة الأقطاب. وأصبحت الآن ثنائية الأقطاب وتعدّدية الأقطاب تفضل، لأن من شأن العنف أن يتقلّص في ظل الواحدة أو الأخرى.

إذا كان قد تبيّن منذ زمن بعيد أن العنف والحرب يحصلان بشكل منتظم في النظام العالمي، فإن شدّتهما لا تزال في زيادة. فالحربان العالميتان (١٩١٤ – ١٨ و١٩٣٩ – ٤٥) أودتا بحياة ستين مليون شخص لدى المشاركين الرئيسيين. فقد قتل أكثر من ثمانية ملايين من الجنود ومليون من المدنيين في الحرب الأولى، في حين قتل نحو سبعة عشر مليون جندي وخمسة وثلاثين مليونا من المدنيين في الحرب الثانية. ورغم ما أحرز من تقدّم في التكنولوجيا الطبية، يبدوأن شدّة العنف هائلة.

وفي حين أن شدّة الحرب قد ازدادت فإن وتيرة اندلاعها قد تناقصت – على الأقل في أوروبا حيث انبثق نظام الدّولة. فالوقائع الأوروبية تدل على ما يبدوعلى أن الحروب أكثر تركيزا وتدميرا ولكنها أقل حدوثا. وقد لاحظ رايت (Wright) في دراسته (١٩٦٤) لموضوع الحرب أنه حصل هبوط في وتيرة الحروب في أوروبا من القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي حين أنه كانت الدّول الأوروبية في الفترة الأولى في حالة حرب في معظم الأحيان فإنها قضت أقل من خمس وقتها في الحروب بحلول القرن العشرين.

لقد أثّرت خاصيّة العنف الشمولي ضمن نظام الدّولة في عمليات أخرى. فقد أدى العنف بين الدّول إلى ظهور قوانين الحرب الدّولية. ولم يفعل القانون الدّولي التقليدي سوى الشيء القليل لتحريم الحرب، بل إنما خفض أسوأ جوانب الإفراط فيها وحدد على قدر الإمكان ما يلحق بأطراف ثالثة من تخريب وضرر. ومع أن نظام الأمم المتحدة قد أدخل بعض القيود الأخرى على استخدام القوة، فإن الحرب ما زالت مسموحا بها بموجب مبدأ الدّفاع عن النفس. فقد نصت المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على أن للدّول اتخاذ إجراءات للدّفاع عن نفسها ما لم وإلى أن يتمكّن مجلس الأمن من الاتفاق على رد جماعي على أي انتهاك للسلام.

يبدوأن إقامة التحالفات بين الدّول له صلة بشكل عام بإدراك الطبيعة العنيفة المتأصلة للنظام. فقد سبق الحرب العالمية الأولى إقامة تحالفات متنافسة تجلّت في التحالف الثلاثي لعام ١٨٨٢ والوفاق الثلاثي لعام ١٩٠٧. وقد وسع اندلاع الحرب هذه التحالفات حيث انضمّت تركيا وبلغاريا إلى جهة وانضمّت إيطاليا إلى الجهة الأخرى. وبعد تأسيس عصبة الأمم، انفرطت التحالفات ولكن ظهر في الثلاثينيات محور جديد بين ألمانيا وإيطاليا واليابان. وبعد الحرب العالمية الثانية استؤنفت التحالفات وتجلت بشكل خاص بحلف الناتو وحلف وارسو. أما في القرن التاسع عشر فقد كانت الدّول تقيم تحالفا كل سنتين. وازداد المعدّل في القرن العشرين بأربعة أضعاف ليصل إلى تحالفين كل سنة.

وقد سار سباق التسلّح على نهج التحالفات، حيث إن دينامية سباق التسلّح هي، على الأقل في بادئ الأمر، إدراك وجود خطر خارجي وعدم الاستقرار العام في النظام. فالدّول تتسلّح لتوفر لنفسها هامشا من التعادل أو التفوّق إزاء خصم من الخصوم، وفق التفكير بأسوأ الاحتمالات. ومع أنه قد لا يكون من الصواب القول إن سباقات التسلّح تسبب حدوث العنف، فإنه يوجد ترابط قوي بين نشاط سباق التسلّح وسعي الدّول لإقامة التحالفات وبين ازدياد التوتر والعداء الدّوليين.

إن الحرب والعنف والسعي لإقامة التحالفات وسباقات التسلّح تزيد من مستوى الإنفاق العسكري في الدّول. وضمن المجتمعات يحشد العسكريون موارد ضخمة ويقومون بتنظيم مهام معقّدة مثل إجراء البحوث والتطوير والإنتاج والمحافظة على قدرة الدّولة العسكرية. إن وجود ما يراه البعض مجمعات عسكرية – صناعية يعني ضمنيا وجود مصلحة قوية مستثمرة في استمرار مستوى معين من العداء والتوتر بين الدّول. وبصفة أكثر عموما فإن المجتمعات

المهدّدة بشكل متواتر بالصراع العنيف تصبح معسكرة. وقد يتولّى العسكريون السلطة من المدنيين إذا استمرّت هذه العسكرة.

يتعيّن على أي محاولة لتحسين إدارة أو حل العنف أو الصراع أن تحدّد أولا الأطراف المعنية وتحديد العناصر التي تتكوّن منها القضايا التي تفرق بينهم. وهذا البحث المبدئي يسبق عادة أي نوع من أنواع تدخّل الطرف الثالث في العنف. وكثيرا ما تميل الدّبلوماسية إلى السعي للتوصّل إلى ملطفات ومسكنات قصيرة الأجل عبر أساليب الإدارة أو أدواتها. فعمليات الأمم المتحدة المتّصلة بحفظ السّلام كثيرا ما يستشهد بها على أنها مثال على هذا التركيز على الحاجة قصيرة الأجل إلى إنهاء العنف المباشر من دون القيام دائما بالتصدي للقضايا الكامنة وراء الصراع بين الأطراف. ويجدر بنا أن نتذكر، كما ورد في البداية، بأن الحرب هي أكثر مظهر أساسي للعنف بوصفه عملية شائعة في العلاقات الدّولية.

انظر Cold war (الحرب الباردة).

محاكمات جرائم الحرب War Crimes trials

لقد كان حقّ المنتصر في محاكمة أفراد قوات العدولانتهاكهم لقوانين الحرب أمرا معتادا في العلاقات الدّولية، لكن القرن العشرين شهد تحسينات وتطورات. فقد نصّت معاهدة فرساي على محاكمة الإمبراطور الألماني وأفراد من القوات الألمانية، مع أن هذا لم يحصل. على أنه بعد الحرب العالمية الثانية شكّلت محاكمات نورمبرغ وطوكيوسابقة من خلال محاكمة الزعماء الالمان واليابانيين ليس بشأن "جرائم الحرب" فحسب، بل أيضا بشأن "جرائم ضدّ السّلام" و "جرائم ضد البشرية" – حيث اعتبرت الأخيرتان في بعض الأوساط تشريعا ذا مفعول رجعي. وقد تم تعريف الجرائم ضدّ السّلام من قبل محكمة نورمبرغ بأنها "... التخطيط لحرب عدوانية والإعداد لها والشروع فيها، أو (هي) حرب تنطوي على انتهاك معاهدات دولية". وبهذا الصدد فزعماء دولة ما ليسوا وحدهم المسؤولين. وعرّفت الجرائم ضدّ البشرية كما يلي: "...القتل، الإبادة، الاستعباد، الترحيل والأعمال الأخرى غير الإنسانية التي ترتكب ضدّ أيّ سكان مدنيين قبل أو أثناء الحرب، أو الاضطهاد استنادا إلى أسباب سياسية أو عرقية أو دينية في تنفيذ أو فيما يتّصل بأي جريمة تقع ضمن اختصاص المحكمة، سواء كانت أو لم تكن تنتهك القانون

المحلي للبلد الذي تنفذ فيه". إنّ الجرائم ضدّ البشرية أوسع نطاقا من جرائم الحرب، فقد ترتكب بحقّ سكان بلد المعتدي نفسه ولا تقتصر على زمن الحرب.

وقد تمّ لاحقا اعتماد هذه السابقات التي وضعت في طوكيوونورمبرغ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن قبل لجنة القانون الدّولي. وتعتبر الآن جزءا من القانون الدّولي، ولذا يجب اعتبارها مسمارا آخر في نعش القاعدة التقليدية التي مفادها أنه للدّولة أن تعامل رعاياها كما تشاء. وقد أنشئت محكمة لجرائم الحرب في لاهاي لمحاكمة الذين يدّعى بأنهم مارسوا التطهير العرقي والإبادة في يوغسلافيا سابقا وفي رواندا.

حروب التحرير الوطني Wars of national liberation

مبدأ استحدثه الماركسيون/ اللينينيون ويدعوإلى الانتفاضات المسلّحة ضدّ الأنظمة القائمة في العالم النامي. وكان هذا المفهوم يستهدف بالأساس الأراضي المستعمرة ويجادل بأن تلك الحروب هي حروب ليس إلا، إذ إن غرضهم هو تحرير الجماهير من الحكم الأجنبي وتثبيت حق تقرير المصير. وقد نادى كل من ماركس ولينين بالثورة البروليتارية بغية إقامة نظام اجتماعي عادل، لكن تمّ تفصيل عناصر المبدأ المناهضة للغرب والمناهضة للاستعمار والمناهضة للإمبريالية أولا من قبل خروشوف عام ١٩٦١. وفي هذه الحالة فإن تدخل القوات الخارجية لنصرة المتمرّدين أمر مبرّر وقد يكون أيضا واجبا أخلاقيا.

وأصبحت فكرة حروب التحرير أداة عملية هامة للشيوعية الدّولية، لا سيّما في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد الحرب. وكان الموقف السّوفياتي الرسمي أن الرأسمالية الغربية قد استغلّت واضطهدت سكانها والسكان المستقلّين عن عمد وإصرار. لذا فإن الحروب التي تسعى لكسر سلسلة التبعية المذكورة وتحرير الجماهير مبرّرة كل التبرير. وبما أن الرأسماليين الغربيين منخرطون بشكل متواصل في تصدير "الثورة المضادّة" فيجب تقديم المساعدة إلى أولئك المشتركين في عملية التحرير. وقد تتّخذ تلك المساعدة شكل التدخّل الخارجي ولكن الاتحاد السّوفياتي والصين اعتمدا عمليا سياسة تجنّب التدخّل المادي وركّزا بدلا من ذلك على تقديم المستشارين العسكريين والأسلحة والأشكال الأخرى للمساعدة الاقتصادية. وفي حين أن الدّول الغربية كانت تعتبر حروب التحرير الوطني حروبا أهلية فإن الدّول الشيوعية كانت تراها حروبا دولية، وكانت لذلك عواقب هامة في القانون الدّولي. وبما أن الحروب الأهلية غير

مشمولة كلّيا بقوانين الحرب (مع أن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ حاولت تدارك ذلك)، فإن الحروب الدّولية مشمولة فيها. وقد أكّد البروتوكول الأول لاتفاقيات ١٩٤٩، الموقع في ١٩٧٧، أن "الصراعات المسلحة التي تقاتل الشعوب فيها ضدّ السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العرقية في ممارسة حقّها في "تقرير المصير" يجب اعتبارها حروبا "دولية" لغرض تطبيق قوانين الحرب بصفة عامة. ومن أصل ما مجموعه ١٦٣ من الموقّعين على اتفاقيات ١٩٤٩ لم يقبل بهذا التعريف سوى ٥٩ منهم، مما يعكس الانقسامات العميقة في الأسرة الدّولية حول وضعه الدقيق. فإذا تم تصنيف حروب التحرير الشعبية حروبا دولية وليست حروبا أهلية، فعندئذ انطلاقا من نسخة موسعة للدّفاع عن النفس، يمكن تبرير التدخّل الخارجي. والقاعدة العامة هي أن التدخّل الخارجي محظور في الحروب الأهلية، لذا يوجد اختلاف واضح بين الدّول الغربية وغيرها بشأن شرعية التدخّل الفعلي في حروب التحرير الوطني. وقد اعتمدت الجمعية العامة بصفة عامة موقفا متساهلا في هذه المسائل وعارضت الرأي الغربي بشكل مستمر.

حلف وارسو Warsaw Pact

تأسّس في مايو١٩٥٥ حين وقع الاتحاد السّوفياتي معاهدة متعدّدة الأطراف مع ألبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا. وكان الحلف ردّا مباشرا على توسّع الناتو حين ضمّ جمهورية ألمانيا الاتحادية. وكانت أهميته العسكرية عند استهلاله طفيفة، لأن الاتحاد السّوفياتي كانت لديه سابقا معاهدات ثنائية مع جميع الدّول المعنية وكان الحلف إعلانا سياسيا عن تضامن الكتلة وليس نظاما للأمن الجماعي.

وسرعان ما تعرّض تلاحم المجموعة الجديدة للتحدّي في ١٩٥٦ حين حاولت الحكومة الهنغارية ترك الحلف.. وقد وضع التدخّل اللاحق للقوات العسكرية السّوفياتية في هنغاريا المبدأ القائل إن الولاء للحلف تعتبره الدّولة المهيمنة محكا للالتزام بـــ "التضامن الاشتراكي". وتم تأكيد هذه الاتجاهات داخل الزعامة السّوفياتية مرة ثانية ضمن ما يسمى بمبدأ بريجنيف عام ١٩٦٨.

كان للاتحاد السّوفياتي احتكار تام ضمن الحلف بوصفه المورد للمعدات العسكرية. وهذا أعطى قوات الحلف درجة عالية من إمكان التشغيل بين بعضها وبعض، ولكنه كان يعني أن التنافس في الحصول على المعدّات قد منع على الأعضاء. وأسبغ الشرعية على وضع الجنود

السّوفيات في أراضي أعضاء الحلف وأسهم بذلك في تحليل أسوأ الحالات لنوايا الحلف من جانب محلّلي الدّفاع الغربيين والمؤسّسات العسكرية الغربية طيلة فترة الحرب الباردة. وقد أدّت نهاية تلك المجابهة المعيّنة بعد أحداث عام تسعة وثمانين وتسعمائة وألف إلى انقضاء الحلف وحلّه في ١٩٩١. وقد تغيّرت الهندسة الأمنية لأوروبا منذ حل تلك العقدة. فأصبح الناتو الآن يعتبر نظاما أمنيا مفتوحا بدلا من التحالف الحصري كما كان يظن.

الماء Water

لقد كان امتلاك أو الوصول إلى الماء سمة رئيسية للعلاقات الدّولية. وكان للبحار، تاريخيا، وظيفتان رئيسيتان: أولا، كوسيلة للاتصال وثانيا كمستودع للموارد الحيّة وغير الحيّة. وقد نشأ عبر القرون نظام قانوني شامل، وإن كان غير مرتّب، لتلطيف المنافسة بين الدّول بشأن البحار. (قانون البحار). غير أن الجدل حول المياه العذبة ما زال في المهد، وتعدّ المنافسة على هذا العنصر المعطي للحياة والذي يعمل على بقائها جانبا متزايد الأهمية في السياسة العالمية المعاصرة. وفي مؤتمر قمّة الأرض الثاني الذي انعقد في نيويورك عام ١٩٩٧ قدّر أن ما ينيّف على ٢٠ بالمائة من سكان العالم لا يستطيعون الحصول على ماء آمن للشرب وأن ٥٠ بالمائة يفتقرون إلى الماء اللازم للأوضاع الصحية السليمة. ثم إنه من المحتمل أن يكون ما يصل إلى ٨٠٠ من الأنهار، بما في ذلك الأمازون والفرات والدانوب، موضع منازعات بين الدّول حيث تقوم الدّول الواقعة على مجرى تلك الأنهر باستخراج كميات متزايدة من المياه لري المحاصيل وتزويد السكان المتزايدة أعدادهم باحتياجاتهم من الماء. وقد يؤدّي عدم تنظيم ذلك الوضع إلى حروب موارد وذلك مع تناقص نوعية وكمية المياه التي تصل إلى الدّول الواقعة في أسفل مجرى الأنهار. وحسب تقرير القمّة وعنوانه "تقييم شامل لموارد العالم من المياه العذبة" فإن قدرة الدارة المائية على توريد الماء يتجاوزها حجم الطلبات البشرية وتلوّث مصادر المياه والإدارة الضعيفة. ويقدّر أنه بحلول عام ٢٠٢٥ فإن ثلثي دول الدخل المنخفض في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية سوف تعاني من "نقص للمياه معتدل إلى شديد الوطأة".

لقد أصبح الآن التصدّي لأزمة المياه العذبة مهمّة دولية ملحّة. على أنه كما هو الحال بالنسبة للقضايا البيئية، فإن القدرة المالية والتكنولوجية والسياسية أو إرادة القيام بذلك ليست شاملة. وبما أن الدّول الغنية بالمياه تنظر إلى مدى إلحاح الأزمة نظرة مختلفة عن نظرة الدّول

الفقيرة بالمياه، فإن عدم وجود نظام شامل مبني على أساس إقليمي سوف يزيد حتما حدّة الصراع والاحتمال الناجم عن ذلك لاندلاع حروب الموارد. في ١٩٦٦ وضعت رابطة القانون الدّولي "قواعد هلسنكي" المتصلة بمجرى المياه المشتركة. وهذه المبادئ التوجيهية تستخدم من قبل الدّول مع أنه ليس لها حتى الآن وضع القانون. وعادة يكون حل المنازعات المتصلة بالماء عبر المعاهدات.

أسلحة الدّمار الشامل Weapons of mass destruction

مصطلح عام يطلق الآن بشكل متزايد على ثلاث فئات من أنظمة الأسلحة: الأسلحة النووية، والأسلحة البيولوجية والكيميائية. وتستخدم أحيانا الأحرف الأولى من الكلمات Atomic, Biological and Chemical (الأسلحة الذريّة والبيولوجية والكيميائية) "ABC" للإشارة إلى هذه الفئات من الأسلحة. لذا يمكن تمييز أسلحة الدّمار الشامل (WMD) عن الأسلحة التقليدية من حيث احتمالات الضرر الجانبي بشكل أكثر موضوعية ولكن أيضا من حيث الردع الذي تنطوي عليه. تطرح أسلحة الدّمار الشامل تحدّيات مختلفة نوعيا لكلا الطرفين في علاقة الردع بالمقارنة مع التنويعة التقليدية. كما أنها تطرح تحدّيات من نوع بيئي يكاد يتعذّر التغلّب عليها وهذا بدوره يضعها ضمن فئة مختلفة عن الأسلحة التقليدية. ولقد جذبت حرب الخليج اهتمام النخب والجماهير عبر النظام الدّولي إلى كثير من قضايا أسلحة الدّمار الشامل. وقد وضعت أنظمة لتشمل الفئات الثلاث كلها ضمن فئة أسلحة الدّمار الشامل – أي اتفاقيات الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية. وقد وضعت نهاية الحرب الباردة أمريكا في مركز الزعامة بشأن هذه القضية، ويتركز اهتمام أمريكا بشكل خاص على الفاعلين من الدّول المنبوذة/ المارقة ومجمعات الأمن الإقليمية مثل آسيا المحيط الهادئ.

مبدأ وينبيرغر Weinberger doctrine

انظر Vietnam syndrome *(متزامنة فيتنام)*.

اتحاد أوروبا الغربية Western European Union (WEU)

هو منظّمة حكومية دولية مقرّها، كما يدلّ على ذلك اسمها، في السّياق الإقليمي لأوروبا وتهتمّ بمجال القضايا العسكرية – الأمنية. ومع أن مصطلح اتحاد أوروبا الغربية ظهر أول مرة

في بروتوكول عام ١٩٥٤، فإن فكرة مبادرة أوروبية محدّدة بشأن الدّفاع انطلقت من حلف بروكسل المبرم في ١٧ مارس ١٩٤٨ والذي وقّعه وزراء خارجية البنلوكس وفرنسا والمملكة المتحدة. ومع أنه كان من حيث الظاهر موجّها لردع الروح الانتقامية الألمانية، إلا أنه يجب أن يعتبر بالأحرى بأنه يساهم في تمحور أوروبا إلى مناطق مواجهة في الحرب الباردة. وبهذا المعنى فقد كان سلف حلف الناتو الذي تأسّس في السنة التالية. لقد كانت الدّول الأوروبية، من خلال اتخاذ زمام المبادرة بهذه الطريقة، ترسل إشارة إلى القوة العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة مفادها أن رؤيتها لمسائل الأمن الأوروبي ستكون مركزية في نظام ما بعد ١٩٤٥. وبدا تأسيس تحالف بروكسل أنه مبرّر جرّاء اندلاع أزمة برلين الأولى لاحقا في ١٩٤٨.

لقد انتهت الحاجة إلى منظّمة معاهدة بروكسل مستقلّة جرّاء تأسيس الناتو، وفي ١٠ ديسمبر ١٩٥٠ وافق المجلس الاستشاري لدول معاهدة بروكسل على أن المهام الدّفاعية للمنظّمة يجب أن تصنف ضمن مهام الناتو. وظلّ الوضع على ما هو عليه إلى أن بعث الاهتمام ثانية بمبادرة أوروبية محددة بنتيجة ما يسمّى بمقاربة القطاعات في الاندماج. وبعد فشل المقترحات لما سمّي الجماعة الدّفاعية الأوروبية، قامت دول معاهدة بروكسل بدعوة الحكومتين الإيطالية والألمانية للانضمام بتوقيع بروتوكول لمعاهدة ١٩٤٨ وإنشاء اتحاد أوروبا الغربية نتيجة لذلك. وقد وعدت الحكومة البريطانية، بين جملة أمور، بوضع أربع فرق وقوة جوية تكتيكية في أوروبا القارّية. وقد رأى البعض في هذا القرار البريطاني تنازلا إزاء الفوقومية، حيث إن سحب هذه القوات لا يكون إلا بأغلبية أصوات مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي الغربي.

وكان النمط الذي توطّد في ١٩٤٨ وتأكّد في ١٩٥٤ يعني أن استقلال الأطراف الفاعلة في اتحاد أوروبا الغربية يعتمد على أن تكون للدّول الأعضاء إدراكات أوروبية محدّدة لاحتياجاتهم الدّفاعية. وحين تغيب هذه الاحتياجات أو تتضاءل فإن المواقف الأطلسية من شأنها أن تسود وأن يعمل الاتحاد الأوروبي الغربي كتوسيع ورديف للناتو. وقد أصبح الآن واضحا أن تلك الآراء الأخيرة كانت سائدة طيلة ربع قرن واعتبر اتحاد أوروبا الغربية العمود الأوروبي الذي يقوم عليه الناتو (لا سيّما من قبل النخب البريطانية). وكان من جراء القرار الفرنسي الذي اتّخذ في ١٩٦٦ بالانسحاب من بنية القيادة الموحّدة للناتوأن اتحاد أوروبا الغربية كان يعمل، حتى بداية إعادة اندماج فرنسا في عهد الرئيس ميتران، كمنظّمة جسرية مكّنت فرنسا من التعاون بشأن قضايا الدّفاع مع أعضاء الناتو الأوروبيين.

لقد غيّرت التطوّرات التي حدثت ضمن المنطقة الأوروبية وضمن السياسة العالمية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، غيرت البيئة التي يعمل فيها اتحاد أوروبا الغربية تغييرا عميقا. وفي أوروبا حدثت أعمق التغييرات جرّاء نهاية الحرب الباردة وسلسلة ردود أفعال الأحداث والعواقب التي تولّدت من جرّائها. فانهيار الاتحاد السّوفياتي ويوغسلافيا، وعودة الألمانيتين بعضهما إلى بعض وانقسام تشيكوسلوفاكيا إلى قسمين، كل ذلك أدى إلى إعادة ترتيب السياسة الأمنية للقارة وإعادة ترتيب حدودها. وفي الوقت نفسه فإن الخطوات المتّخذة نحو اندماج أوروبا الغربية قد أوجدت دورا جديدا لاتحاد أوروبا الغربية بوصفه الجناح الأمني للاتحاد الأوروبي. وهذا بدوره أعاد الحياة إلى اهتمام فرنسا باتحاد أوروبي غربي ذي توجّه أوروبي واضح وأيضا، من دون شك، بزعامة مفترضة لذلك الاتحاد. ويمكن تصنيف أعضاء اتحاد أوروبا الغربية كما يلي: أعضاء كاملون، يضمون الآن البرتغال وإسبانيا وشركاء/ مراقبون بمن فيهم دول الشمال والحياديون مثل النمسا وإيرلندا، وشركاء فرعيون من حلف وارسوالقديم. وتعكس هذه التعقيدات البيئة الاستراتيجية في أوروبا بعد انتهاء ثنائية أقطاب الحرب الباردة.

إن مستقبل اتحاد أوروبا الغربية مشروط إلى حدّ كبير بعوامل متحوّلة عدة يمكن إيرادها لتعزيز استصواب وإمكان حصول تعاون أوثق بشأن مسائل الدّفاع والأمن. فضمن الاتحاد الأوروبي كان يوجد دور ضمني متأصل في التعبير المؤسّسي للأمن الأوروبي في معاهدة ١٩٩٢ المتعلّقة بالاتحاد الأوروبي (الموقع في ماستريخت في ديسمبر ١٩٩١) وفي إعلان بيترسبيرغ اللاحق في يونيو١٩٩٢. ويبقى، خارج الاتحاد، الأمران اللذان لا يمكن تقديرهما بدقّة وهما اتجاه السياسة الخارجية الروسية والتزام الولايات المتحدة إزاء الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين. وكما هو الحال في أي منظّمة حكومية دولية، فإن توسعة اتحاد أوروبا الغربية للمهام لا يمكن السير فيه من دون شكل مناسب لبيئته العملية.

سلام وستفاليا (١٦٤٨) Westphalia, peace of (1648)

سلسلة من المعاهدات (لا سيّما مونستر (Munster) واوسنابروك (Osnabruck)) التي أنهت حرب السنوات الثلاثين (١٦١٨ – ١٦٤٨). ويعتبر الكثيرون أنها كانت إيذانا ببداية النظام الحديث للعلاقات الدّولية. وفيما يتعلّق بأوروبا القرن السابع عشر فقد كانت ذروة النضال

المناهض للهيمنة ضدّ مطامح أسرة هابسبورغ في إقامة إمبراطورية تتخطّى الحدود القومية (supranational). وكانت إشارة تتبئ بانهيار القوة الإسبانية، وشرذمة ألمانيا (مما أخر الوحدة الألمانية لمدة أكثر من مائتي سنة) وبروز فرنسا بصفتها القوة الأوروبية الرئيسية. وقد تم في وستفاليا إرساء قواعد عدد من المبادئ الهامة، التي كان من شأنها لاحقا أن تشكّل الإطار القانوني والسياسي للعلاقات الحديثة بين الدّول. وقد اعترفت صراحة بمجتمع من الدّول يقوم على أساس السيادة الإقليمية واستقلال الدّول وأكدت أن لكل دولة حقوقا قانونية يتوجّب على الجميع احترامها. واعترفت بشرعية جميع أشكال الحكومة وأرست قواعد الحرية الدينية والتسامح الديني (cuius regio, cius religio) . والخلاصة فقد وضعت مفهوما علمانيا للعلاقات الدّولية حلّ إلى الأبد محلّ الفكرة التي كانت سائدة في العصور الوسطى بشأن سلطة دينية عالمية تقوم بدور الحكم الأسمى للعالم المسيحي. وقد أعطى نظام وستفاليا، عبر تدمير مفهوم العالمية، أعطى زخما لمفاهيم سبب وجود الدّولة وميزان القوى بوصفهما مفهومين أساسيين في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها. ومنذ ١٦٤٨ فصاعدا أصبح لمصالح الدّول المكانة الأساسية سياسيا وقانونيا، على السواء. على أنه تجدر الملاحظة، بأن نظام الدّولة الذي تأسّس في وستفاليا كان مسيحيا وأوروبيا بالدرجة الأولى. فتقنين القواعد المتعلّقة بعدم التدخّل لم ينطبق على الإسلام أوعلى بقية العالم. وقد استمر هذا المقياس المزدوج في الدّبلوماسية الأوروبية لغاية القرنين التاسع عشر والعشرين حين أصبح نظام وستفاليا تدريجيا ومع وجود تمنع نظاما عالميا.

من الحكمة التقليدية في العلاقات الدّولية أن الاسم الخاطئ المتمثل بـــ "معاهدة" وستفاليا كان حدثا تاريخيا فردا بالغ الأهمية ومطلع عهد جديد "أوجد" النظام الحديث للدّول ذات السيادة، كل منها يدّعي لنفسه سيطرة حصرية على إقليم معين. وقد ألقت الأبحاث التي أجريت في الفترة قريبة العهد الشك على هذا الرأي المريح. فقد رأى كراسنر (Krasner) (١٩٩٣) أن تسوية وستفاليا كانت في الواقع ترتيبا محافظا يمكن أن يعتبر بأنه أسبغ الطابع الشرعي على النظام الإمبريالي المقدس القديم وليس ترتيبا مبشرا بالنظام الجديد. فالسيادة كانت موجودة عمليا قبل القرن السابع عشر بمدة طويلة واستمرت ممارسات القرون الوسطى إلى فترة طويلة بعده. لذا فإن مصطلح "نظام وستفاليا" هو اختصار ملائم للتغييرات الشاملة التي حدثت عبر مدة طويلة من الزمن.

انظر res publica christiana *(المسيحية الغربية)*.

مبدأ ويلسون Wilson doctrine

يطلق على سياسات التدخّل التي استهلّها الرئيس ويلسون إزاء أمريكا الوسطى واللاتينية في ١٩١٣. قال ويلسون في إعلانه: "إننا لا نتعاطف مع أولئك الذين يقيمون سلطة حكومتهم بغية تحقيق مصالحهم ومطامحهم الشخصية... يجب علينا أن نعلم الأمريكيين في أمريكا اللاتينية اختيار الرجل الصالح". فانطلاقا من هذا المبدأ أمر ويلسون في ٢١ أبريل ١٩١٤ بالتدخّل العسكري في المكسيك واحتلت جنود المارينز ميناء فيراكروز. وقد كان هذا المبدأ النتيجة المنطقية لنتيجة روزفلت الطبيعية لمبدأ مونروالذي أكد أن "الإساءة المزمنة أو العجز اللذين يؤدّيان إلى تفكك عام لروابط المجتمع المتمدن" من شأنهما أن يؤدّيا إلى تدخّل الولايات المتحدة على شكل "ممارسة من طرف واحد لقوة بوليسية دولية". وكما هو الحال في أكثرية "المبادئ" الرئاسية للولايات المتحدة فقد كان ذلك المبدأ موجها بشكل محدّد ضدّ التطورات في دول العالم الثالث مستخدما بشكل مميّز تبريرا أخلاقيا ساميا لإخفاء المصالح القومية الأساسية.

فلسفة ويلسون Wilsonianism

انظر Fourteen points (النقاط الأربع عشرة).

مشروع نماذج النظام العالمي WOMP

الأحرف الأولى من "World Order Models Project". استهلّ هذا المشروع جماعة من المحامين الدّوليين الراديكاليين وعلماء السياسة في ١٩٦٧ برعاية المعهد المعني بالنظام العالمي. وكان ريتشارد ايه فولك (Richard A. Falk) أستاذ القانون الدّولي في جامعة برنستون البحّاثة الأوثق ارتباطا بهذا المشروع. وقد جاء الزخم الأولي من جانب محامين دوليين كانوا حريصين على تحقيق انتقال أو تحوّل نموذجي في تركيز الموضوع من "قانون تعايش" ذي توجّه نحو الوضع الراهن إلى "قانون تعاون" أكثر راديكالية. وكانت الفكرة المركزية تتمثّل في أنه يتعين على القانون الدّولي أن يهتم بالقضايا المعيارية أكثر من الاهتمام بمجموعة معيّنة من القواعد المتّصلة بالسلوك بين الدّول ضمن إطار فوضوي ثابت نوعا ما. وتغطّي هذه الاهتمامات المعيارية، كما وردت في مؤلّف فولك "دراسة لعوالم المستقبل" (A Study of Future Worlds) (١٩٥٧)، أربعة مجالات متميّزة ولكن متّصل بعضها ببعض: تقليص العنف الجماعي ذي النطاق الواسع إلى الحدّ الأدنى، وتحقيق أقصى قدر من الرفاه الاجتماعي

والاقتصادي، تحقيق حقوق الإنسان وشروط العدالة السياسية والمحافظة على الجودة الايكولوجية وإصلاحها. فمشروع نماذج النظام العالمي كان استباقا للأجندة الجديدة للعلاقات الدّولية التي بدأت تظهر في ثمانينيات القرن العشرين، لا سيما فيما يتعلّق بنقدها الطارد لحل المشكلة التقليدية المبنية على الفوضى، وسعيها لتحقيق "آلية توجيه مركزية" في السياسة العالمية وتشجيعها "النشاط المتوجّه لتحقيق نظام عالمي" ورفع مستوى الوعي. ويتمثل أحد المكونات الهامة في هذه المقاربة والتي يشترك فيها العديد من المنظّرين النقديين وما بعد الحداثيين، في أن مفهوم أنصار الواقعية للتجرّد في البحث كثيرا ما يؤدّي إلى اللامبالاة بالفعل. ولمواجهة ذلك فإن مقاربة مشروع نماذج النظام العالمي لـــ "الكوكب المهدّد بالخطر" (Falk, 1971) توجيهية وذاتية وإنقاذية بشكل صريح.

انظر Alternative World Futures (الأنواع البديلة لمستقبل العالم).

مجموعة البنك الدّولي World Bank group

تتألّف هذه المجموعة من ثلاث منظّمات حكومية دولية: البنك الدّولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المؤسّسة الإنمائية الدّولية (IDA)، والمؤسّسة المالية الدّولية (IFC). ويعرف البنك الأول (IBRD) باسم البنك الدّولي (World Bank). كان الغرضان الرئيسيان لإنشاء البنك الدّولي، كما يوحي بذلك الاسم، بوصفه جزءا من نظام بريتون وودز للمؤسّسات الاقتصادية الدّولية، يتمثّلان في تسهيل إعادة إعمار تلك الاقتصادات المتطوّرة في الأساس والتي دمرتها الحرب والمساعدة في المهمة الأكثر أساسية للتنمية الاقتصادية للبلدان الأقلّ نموّا (LDCs). ويعدّ البنك المنظّمة التوأم لصندوق النقد الدّولي (IMF) وفي الواقع فإن عضوية البنك مقصورة على الدّول التي هي أعضاء أيضا في الصندوق. وللبنك، شأنه في ذلك شأن الصندوق، نظام للتصويت الموزون الذي يعطي صلاحية تحقيق النتائج لتلك الدّول التي تقدّم أكثر المساهمات. ويعبر عن هذه المساهمات في الواقع، على أنها اكتتابات بالبنك وتعدّ اكتتابات الدّول الأعضاء تلك أحد المصادر الرئيسية لأموال البنك. وعلاوة على ذلك فإن البنك يذهب إلى أسواق رأس المال الخاص لتدبير الأموال وتشكل هذه الافتراضات الآن أكبر مصدر لسيولة البنك. وبما أن البنك مشبع بالمبادئ المصرفية التجارية فلا عجب أن تتبع سياسته في الإقراض معايير تجارية صارمة تماما.

وقد أدّت الحاجة إلى مؤسّسة تقدم قروضا "ميسرة" إلى إنشاء المؤسّسة الإنمائية الدّولية في ١٩٦٠ التي، على غرار البنك، تقدم قروضا وليس منحا، وكذلك، على غرار البنك الدّولي للإنشاء والتعمير، فإنها تقوم بالتدقيق المسبق للأطراف الذين يتلقون القروض التي تمنح للمتلقين لتشجيعهم على تطوير بناهم التحتية. ولكنها، خلافا للبنك، تعتمد اعتمادا كلّيا على مساهمات الدّول الأعضاء من أجل مصادر أموالها.

وقد تأسّست المؤسّسة المالية الدّولية في ١٩٥٦ لتشجيع نمو المشاريع الخاصة والمهارات التي تنطوي على المبادرة في البلدان الأقلّ نموّا. وتقصر مشاركتها في المشاريع على امتلاك حصص الأقلّية وقد ركّزت بشكل خاص على القطاع الثانوي أو قطاع الصناعات التحويلية.

لقد كانت تقليدية البنك المحافظة ودرجة كساد حالة الاقتصاد العالمي (خارج أمريكا الشمالية) تعنيان أن البنك كان عبارة عن متفرّج. فقد قامت الولايات المتحدة بخطوات مثل إجراءات مشروع مارشال، عبر نفقاتها في مجال نفقات الدّفاع وتدابير أخرى لتقديم المساعدات الاستثمارية لاقتصادات البلدان الصناعية المتقدّمة من خلال تحمل حالات عجز في الدّولارات. وبما أن الحرب الباردة أصبحت الخطر الواضح والماثل بنظر الزعماء الأمريكيين اعتبارا من ترومان فصاعدا لذلك اعتبر برنامج المساعدة الخارجية أخطر للمصالح العسكرية – الأمنية من أن يترك لتعدّدية الأطراف كما هي متمثلة بالبنك.

ولم يفعل انهيار بريتون وودز وصدمات النفط في سبعينيات القرن العشرين شيئا لتقليص تهميش البنك في سياق تدفقات المساعدات. ولكن البنك لعب دورا ما في إعادة تدوير دولارات البترول عبر النظام الغربي بعد صدمات النفط. وإنما تم إحياء مصير البنك من جرّاء واقعتين في الثمانينيات. فقد كان انقضاء الاستراتيجيات الاقتصادية الجماعية لتحلّ محلّها إصلاحات الخصخصة والسوق الحرة يعني أن مبادئ الليبرالية الاقتصادية، وهي أيديولوجية البنك الأساسية، قد أوجدت بيئة أكثر قدرة على التلقّي – فكريا وسياسيا، على السواء. ثانيا، لقد أخرجت أزمة الدين ومختلف المقترحات التي طرحت لمعالجتها مثل مخططي بيكر (Baker) وبرادي (Brady)، أخرجت البنك من حالة الجمود ليكون لاعبا أساسيا في إدارة تنفيذها.

الحكومة العالمية World government

هي مركزية السلطة المسندة إلى هيئة موحّدة تتخطّى الحدود القومية (supranational) وتتمتّع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية فضلا عن احتكار استخدام القوة. في هذه الحكومة تتنازل الدّول عن سيادتها وتتمّ تسوية المنازعات بالقرارات القضائية التي تصدر في ظل نظام واحد للقانون العالمي. ومن شأن تركيز الصلاحيات وإيجاد سلطة عالمية واحدة أن تنطوي بشكل طبيعي على نزع سلاح الدّول وأن يكون مقصدها الأساسي وسبب وجودها المنطقي المحافظة على السّلام والنظام الدّوليين. ويتصوّر معظم الدّاعين إلى هذه الحكومة العالمية نظاما فيدراليا تخوّل فيه السلطة المركزية مهام محدّدة (إرساء قواعد حكم القانون والمحافظة على النظام) وتكون الوحدات المكونة (الدّول السابقة) أعضاء غير ذات سيادة في الأسرة العالمية ولديها صلاحيات متبقية للإدارة المحلّية. وقد كانت هذه المشاريع تطرح بصفة عامّة بوصفها حلولا لمشاكل إدارة الفوضى والسلطة في العلاقات الدّولية. بل يمكن المجادلة بأن الحكومة العالمية هي الحل الصحيح النظري الوحيد لهذه المشاكل إذ إن البديلين التقليدين المتمثلين بميزان القوى والأمن الجماعي، هما في أحسن الحالات حلولا جزئية وفي أسوأها مجرد أقنعة مؤسّسية لممارسة المصلحة الذّاتية القومية بشكل لا تقيّده حدود (انظر Claude, 1962) . لذا لا عجب أن تكون فكرة دولة عالمية واحدة مغرية وشائعة في تاريخ الفكر الدّولي.

وعلى صعيد أكثر واقعية، فإن من المتصوّر أن يتم تحقيقها بطريقتين. فيمكن تحقيقها إمّا عبر الإخضاع العسكري على شكل إمبراطورية عالمية واحدة أو من خلال الموافقة والتعاون على غرار المثال المحلي. ويستشهد بالإمبراطورية الرومانية بوصفها أوضح مثال تاريخي للطريقة الأولى في حين أن عصبة الأمم والأمم المتحدة كثيرا ما تطرح بوصفها نماذج أولية للطريقة الثانية. ويجادل منتقدوتلك المشاريع، بصرف النظر عن نشوئها وتكوينها، بأن الحكومة العالمية قد تقود إلى الطغيان العالمي؛ وأن الحروب، بمعنى العنف بين الدّول، إنما ستستبدل بحروب أهلية أو تمرّد إقليمي؛ وأنّ الدّساتير لا تخلق الاندماج (التكامل) إنها هي نفسها نتاج لها وأن المسألة العملية المتمثّلة بالقيام في وقت واحد بالحصول على الموافقة على التخلّي عن السيادة من قبل أكثر من مائة وتسعين دولة لم يتم التصدي لها بشكل ملائم قط. لهذه الأسباب وغيرها فإن الدّاعين إلى حكومة عالمية قد همّشوا بصفة عامّة على أنهم مثاليون ويوطوبيون من ذوي النية الحسنة ولكنهم ضلّوا السبيل.

في حين أن معظم المقاربات الأقدم لفكرة الحكم الذي يتخطى الحدود القومية كانت منشغلة بإيجاد منظّمات سياسية رسمية فإن قسما كبيرا من الأدبيات قريبة العهد من هذا القبيل قد جاءت من منظور الحكم العالمي وهي بنيوية ومنهجية ووظيفية في طابعها وليست ذات توجه نحو الفاعلين و/أو المؤسّسات. ومع أن هذه المدرسة لا تنادي بحكومة عالمية بالمعنى الوارد آنفا، إلا أنها ذات شبه بها من حيث إنها تبحث عن بدائل لنظام الدّولة الراهن وتسعى إلى إجراء تآكل في السيادة. وتمثّل هذه المقاربة تحوّلا من التركيز التقليدي الذي يكاد يكون حصريا على منع الحروب إلى إطار أكثر دينامية لنظام المستقبل يتضمّن الرفاه الاقتصادي والعدالة والتوازن الإيكولوجي فضلا عن السّلام بين أولوياته.

انظر Good governance (الحكم الصالح)؛

WOMP (مشروع نماذج النظام العالمي).

منظّمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO)

لقد كانت المشاكل الصحّية، لا سيّما الأمراض التي تتخطّى الحدود القومية، مسألة اهتمام دولي عملي منذ العصور الوسطى على الأقل ولكنها قلّما ظهرت في الأبحاث الأكاديمية للسياسة العالمية. لقد أحالت سيطرة المقاربة المتمحورة على الدّولة وما نجم عنها من اهتمام بالوسط الدّبلوماسي – الاستراتيجي معظم قضايا الرفاه الاجتماعي، بما في ذلك الصحة، إلى بند "مواضيع أخرى" على جدول أعمال العلاقات الدّولية. على أنه منذ تأسيس منظّمة الصحّة العالمية بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصّصة في ١٩٤٨ أصبحت قضية الصحّة العالمية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكل من الممارسين المهتمين بالحد من المرض واستئصاله وللمنظرين المهتمين بتجاوز الدّولة وتطوير فهم أوسع لنطاق النشاط الدّولي.

في ١٨٥١ انعقدت سلسلة من المؤتمرات لمناقشة أنظمة الحجر الصحّي وتمخّضت في خاتمة المطاف عن اعتماد الاتفاقيات الصحّية الدّولية في ١٩٠٣ وتأسيس المكتب الدّولي للصحة العامة في باريس في ١٩٠٩. وقد أسّست عصبة الأمم منظّمة للصحّة في ١٩٢٠ لتعمل إلى جانب مكتب باريس وتمّ استيعابهما من قبل منظّمة الصحّة العالمية في ١٩٤٨. ومنذ ذلك الوقت أصبحت كبرى الوكالات المتخصّصة، وغايتها هي "بلوغ جميع الشعوب أعلى مستوى ممكن من الصحّة".

ويقع مقرّها الرئيسي في جنيف وعملياتها غير مركزية وتتوزع على ستّ لجان ومكاتب إقليمية. ولها مدير عام وسكرتير ومجلس تنفيذي وتجتمع سنويا في هيئة عامة للصحّة العالمية وفي مختلف المؤتمرات الدّولية. وعضويتها مفتوحة لجميع الدّول؛ وينضم إليها أعضاء الأمم المتحدة تلقائيا وتصبح الدّول الأخرى أعضاء عندما توافق الهيئة العامة على طلبها بأغلبية الأصوات البسيطة. ويمكن للأقاليم التي تكون هي المسؤولة عن إدارة سياستها الخارجية أن تصبح أعضاء مشاركة.

إن السجل العام لمنظّمة الصحّة العالمية يدعوإلى الإعجاب ليس من حيث الحد من الأمراض الوبائية مثل الجدري أو الملاريا واستئصالها فحسب، بل أيضا من حيث إنشاء الخدمات الصحّية ومرافق التدريب. ولديها شبكة استخبارات وبائية بوسعها جمع ونشر المعلومات بشأن شدة واحتمال انتشار الأمراض الخطيرة، بما في ذلك الكوليرا والتيفوئيد والطاعون والجدري والحمّى الصفراء والايدز. وفي ١٩٦٧ بدأت المنظّمة حملة عالمية لاستئصال الجدري خلال عشر سنوات. وفي تلك السنة اكتشفت ١٣١٤١٨ من الحالات في ٤٣ بلدا. وبحلول ١٩٨٤، حسب معلومات المنظّمة، تمّ استئصال وباء الجدري كلّيا. وعلاوة على مكافحة المرض، تعمل المنظّمة بشكل فعال في مجال الوقاية واستهلت مشاريع عدة تتعلّق بتلوّث الهواء وإمدادات المياه والتخلّص من مياه الصرف الصحّي واستخدام مبيدات الحشرات. وتتصدّر المنظّمة الحملات العالمية لنشر وإبراز أهمية التعاون عبر الحدود القومية في مسائل الرعاية الصحية. وفي ١٩٧٨، مثلا عقدت مؤتمر الما – آتا (Alma - Ata) المعني بالرعاية الصحية الأساسية والذي وضع صيغة حملة "الصحة للجميع" بحلول عام ٢٠٠٠. وسواء أكانت هذه الأهداف ستتحقّق أم لا في وجه الاعتقادات المتمترسة بشأن أولوية النمو الاقتصادي (معظم المعلّقين لا يعتقدون ذلك) فما من أحد يشك في أن منظّمة الصحة العالمية هي واحدة من أنجح الوكالات المتخصّصة للأمم المتحدة.

انظر AIDS (الايدز)

القانون العالمي World Law

مصطلح أشاعه كوربيت (Corbett) (١٩٥٦) وآخرون للدّلالة على تحول ظاهر بعيدا عن القانون الدّولي التقليدي المتمحور حول الدّولة باتجاه "قانون الأسرة العالمية" ذي القاعدة

الأعرض بكثير. وهو يقترن بشكل خاص بمنظور الحكم العالمي ومصمّم لتعزيز مفهوم للقانون يعكس دينامية القيم الاجتماعية المعاصرة بدلا من تلك المنغلقة في الافتراضات التي يغلب عليها المحور الأوروبي لنظام وستفاليا. ويؤكدون أن الانتقال من القانون "الدّولي" إلى "العالمي" يتجلّى في أربعة مجالات واسعة: إن القانون ينصبّ بشكل متزايد على الأفراد والجماعات بدلا من اقتصاره على الدّولة؛ وقد تحوّل نطاق القانون من اهتمام يكاد يقتصر على المسائل السياسية والاستراتيجية إلى مسائل اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومسائل الاتصال؛ وأصبحت مصادر القانون الآن تستند إلى الجماعة بدلا من أن تكون قومية ضيقة كما أن دور المحامي الدّولي قد تغيّر من عرض وتفسير القواعد القائمة إلى "فقه متوجّه نحو السياسة" أكثر دينامية. وهذا الانتقال، حسب أنصار هذه المدرسة (الأمريكية بشكل رئيسي وإن يكن غير حصري)، لا يعكس الواقع فحسب، بل يمثل التقدّم أيضا. غير أن الكثيرين من التقليديين يعتبرون هذا التفاؤل سابقا لأوانه وفي غير مكانه. ويدّعون بأنه يجب عدم الاستهانة باستمرار الرأي الأقدم بشأن القانون الذي يستند إلى الموافقة والذي يحدّد مبادئ أساسية للتعايش ضمن مجتمع من الدّول (Bull, 1977).

ويطلق هذا المصطلح أيضا بشكل غير دقيق على النظام القانوني المتصوّر في حال تأسيس حكومة عالمية.

السياسة العالمية World politics

خلافا للسياسة الدّولية أو العلاقات الدّولية لا يشدّد هذا المصطلح على أولوية العلاقات والعمليات الحكومية الدّولية. بل إن استعماله يدلّ على إشارة إلى نطاق من الفاعلين والأنشطة أوسع من سيناريوهات الحرب/ السّلم/ الأمن/ النظام التي تنطوي عليها النماذج الكلاسيكية المتمحورة حول الدّولة. يقترن "منظور السياسة العالمية" بعمل كيوهان (Keohane) وناي (Nye) (لا سيما "العلاقات التي تتخطى الحدود القومية والسياسة العالمية"، ١٩٧٢) اللذين جادلا بأن النظرة المتمحورة حول الدّولة واستحواذ هاجس النظام بين الدّول عليها يقدم إطارا تحليليا غير كاف لفهم العالم المعاصر. وهذا لم يكن مجرّد مسألة دلالات الألفاظ (فكلمة دولي كانت تعتبر غير كافية منذ زمن طويل)؛ وهي تشير إلى تغيّر عميق في بيئة الموضوع وإجرائه وجوهره في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وكما يشير المؤلّفان، إذا ما أخذنا بعين

الاعتبار إجمالي أرقام الحركة السنوية لكثير من شركات الأعمال تفوق الناتج القومي الإجمالي للعديد من أعضاء الأمم المتحدة الذين يتمتّعون بحقّ التصويت، وبالنظر إلى أن الشركات المالية الكبيرة الخاصة يمكنها إحباط السياسات المالية حتى لدول قوية ذات سيادة، فإن الحاجة تدعوإلى تعديلات جوهرية لنموذج السياسة الدّولية الأصلي المتوجّه نحو الدّولة إذا كان يراد إدراك تلك التطوّرات. لذا فإن مصطلح "السياسة العالمية" يراد به توسعة حدود موضوع البحث، بعيدا عن الحدود الضيقة للعلاقات بين الدّول نحو إدراك التطوّرات العالمية التي تتجاوز في الواقع نطاق المقاربة التقليدية. وبهذه الطريقة فإنه متحالف تحالفا وثيقا مع مقاربات النظام العالمي والمجتمع العالمي. من حيث إنه يسعى لاسترعاء الانتباه إلى شبكة العلاقات المتزايدة التعقيد والقائمة الآن بين الفاعلين غير الحكوميين. وفي حين أن السياسة الدّولية تهتمّ بالدرجة الأولى بالعلاقات بين الحكومات التي تنطوي على تعارض في المصلحة، فإن السياسة العالمية تتميّز بعدد متعدّد من أنواع الفاعلين ومجالات القضايا.

انظر Macropolitics (السياسة الكلية)؛

mixed actor model (نموذج الفاعل المختلط)؛

Pluralism (التعدّدية).

الرأي العام العالمي World public opinion

يشير إلى الوجود المفترض لتوافق عالمي بشأن ما يشكّل سلوكا مشروعا أخلاقيا، قانونيا أو اجتماعيا في العلاقات الدّولية. وعدا عن الحالات البديهية مثل الإبادة أو الاستخدام غير المقيّد للحرب الكيميائية أو البيولوجية، من الصعب إقامة أنماط من القيم والمعايير والمعتقدات المشتركة في نظام دولي يتّصف بالتنوّع أكثر منه بالوحدة. وينطوي القانون الدّولي على إطار بدائي للتعبير عما يشكل المعايير الاجتماعية الدّولية ولكن هذا لا يمثل، بهذا المعنى، تجسيدا للرأي العام العالمي. إن المعايير الدّولية العامة موجودة (مثلا بشأن حقوق الإنسان، حق تقرير المصير، العدوان) لكن صياغتها محفوفة بالغموض والتناقضات. إن عدم اكتمال النظام السياسي الدّولي، أي طابعه المتمحور حول الدّولة، يمثل تقييدا شديدا على تطوير أي شيء عدا عن نظرية إنسانية مبهمة يصعب ترجمتها إلى رسم واقعي للسياسة. على أنه مهما كانت صعوبة تقنين الرأي العام، فإن معظم الحكومات حسّاسة تجاه الرأي الخارجي بشان سياساتها، وإن لم

تكن حسّاسة بدرجة متساوية بشأن جميع مصادر الرأي. إن قياس الرد المحتمل للأسرة الدّولية على إجراء مقترح يمثل جزءا من مهمة صانع القرار، ولكن إذا كان تحقيق أو الدّفاع عن أهداف صنّاع القرار المعلن اعتبر أمرا حيويا، فإن الأرجح أن يهمل الرأي العالمي، مهما كان التعبير عنه قويا. فالرأي العام العالمي إذا، في أحسن الأحوال، مفهوم محيّر ويجب مقاربته بحذر في تحليل السياسة الخارجية.

المجتمع العالمي World society

لقد ظهرت أدبيات تنطوي على التحدّي وإثارة الجدل عبر السنوات العشرين المنصرمة من منطلق منظور المجتمع العالمي. وهذا المنظور مشتقٌ من كتابات الدّبلوماسي/ البحّاثة الأسترالي جون و. بورتون (John W. Burton) فقد جادل بورتون في سلسلة من الكتب والمقالات التي من أهمها "الأنظمة، الدّول، الدّبلوماسية والقواعد" (١٩٦٨) و "المجتمع العالمي" (١٩٧٢)، حاول فيها طرح أفكاره بشأن العلاقات الدّولية ونقد للمقاربات الأكثر تأثرا بالمفاهيم التقليدية. ولعلّ أفضل معالجة في مجلّد واحد لهذا المنظور هي مجموعة مقالات مهداة إلى بورتون وعنوانها "الصراع في المجتمع العالمي" (Banks, 1984).

وقد توصّل بورتون، بدقّة تثير الإعجاب، إلى مجموعة من الاستنتاجات بشأن إطناب المقاربة المتمركزة على الدّولة أو المتمحورة حول الدّولة في الوقت نفسه تقريبا الذي كان التعدّديون يشرعون في التأكيد على أهمية الفاعلين والعمليات التي تتخطّى الحدود القومية والتي تتخطّى الحكومات. وقد سمّى بورتون النموذج التقليدي نموذج كرة البلياردووقابل بينها وبين نموذج نسيج العنكبوت الذي قال إنه يجب أن يحل مكانها. وباستخدام تشبيه كرة البلياردوشدّد بورتون على الطريقة التي توحي بها مفاهيم مثل السيادة، على ما يبدو، بانقسام فاصل وحاسم بين السياسة المحلّية، من جهة والسياسة العالمية، من جهة أخرى. كما أكّدت كرة البلياردوأيضا فكرة الإقليمية بوصفها صفة للمقاربات المتمركزة على الدّولة. وفي معرض تأكيده على أهمية العمليات بين مجموعة معقّدة من الفاعلين، رأى بورتون أن "الخرائط" التقليدية لا تمتّ بصلة وأن فكرة نسيج العنكبوت ثلاثية الأبعاد متماثلة في الشكل مع سياسة عالمية متزايدة التعقيد. ويعود منشأ هذه الأفكار إلى حدّ بعيد إلى العمل الرّائد لكارل دويتش (Karl Deutsch)، مع أن بورتون، خلافا لدويتش، لم يحاول القيام باختبار تجريبي (empirical) صارم لأفكاره.

وقد حاول بورتون في أعماله السابقة التنصّل من مفهوم القوة بصفتها فكرة مركزية منظّمة في العلاقات الدّولية. وقام لاحقا بربط نموذج كرة البلياردووالقوة معا في تلك الأعمال اللاحقة مقترحا أن الثانية هي صفة للأولى. ثم إن المبالغة في التأكيد على القوة، برأي بورتون وكثيرين ممّن تبعوه، يؤدّي إلى ما يسمّى بالاستراتيجيات "المعاكسة لأغراضها" التي تقوم على أساس أدوات قمعية مثل الردع والأفكار بشان "موازين" القوة. لذا فقد أصبح بورتون مقترنا بمقاربات مشاكل الصراع غير القمعية والتعاونية وهذا جعل بعض نقاده يطلقون عليه اسم المثالي أو "المثالي الجديد". ومن المؤكّد أن تنّصل بورتون التام من القوة إلى هذا الحد قد حرمه وأتباعه من الوصول إلى منحى غني من الأبحاث الحديثة التي حاولت التوصّل إلى فهم جديد وأفضل لواحد من أكثر المفاهيم إثارة للجدل، ولكن أكثرها أهمية، في العلاقات الدّولية.

تظلّ أدبيات المجتمع العالمي ميدانا آسرا للتحليل، وإن كان متصدّعا، وممّا لا شكّ فيه أن بورتون واحد من أكثر المنظّرين الاجتماعيين المثيرين للتحدّي الذين يكتبون في هذا المجال. وقد خلّفه رفضه أن يتقيد بقواعد البحث الأكاديمي حرّا في أن يمزج التحليل والتوجيه، الواقع والقيمة، النظرية والتطبيق بطريقة لا يتصوّر ولا يميل إلى المحاولة بها إلا القليلون.

منظّمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)

تأسّست هذه المنظّمة الحكومية الدّولية نتيجة جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية التي جرت تحت رعاية عملية الغات. إن تأسيس منظّمة التجارة العالمية يحقق في الواقع أغراض نظام بريتون وودز بأن يتمّ تأسيس منظّمة للتجارة الدّولية لتوازي مؤسّستي بريتون وودز الأخريين المتمثلتين بصندوق النقد الدّولي (IMF) والبنك الدّولي. لكن منظّمة التجارة العالمية أكثر من مجرد عملية تنظيم وترتيب. فهي تمثل بالفعل الضم تحت عنوان واحد لجميع اتفاقيات الغات (GATT) التي تمّ التوصّل إليها في مختلف "الجولات" منذ ١٩٤٧. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المنظّمة قد عزّزت البيروقراطية الموجودة لمراقبة الالتزام بمبادئ تعدّدية الأطراف المتأصّلة في فلسفة الغات. كما أن لهذه المنظّمة صلاحيات أوسع في تحديد حالات عدم الالتزام بالاتفاقيات وحل المنازعات بين الأطراف. ومن المعقول الافتراض بأن المفاوضات التجارية ستجري في المستقبل على أساس أكثر انتظاما وروتينية مما هو عليه الحال حتى الآن.

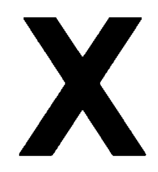
إن تأسيس منظّمة التجارة العالمية لا يعني أنه قد تمّت إزالة جميع العوائق التي تقف في وجه نظام تجاري أكثر ليبرالية. فمجال قضية البيئة، بشكل خاص، لم يتم التصدّي له حتى وقت قريب العهد. فالتجار الأحرار والحمائيون، كلهم، يميلون إلى اختطاف الحجج المتعلّقة بالبيئة لدعم وجهة نظرهم. ومن الأرجح أن تكون منظّمة التجارة العالمية أكثر دراية بكثير بشأن الجوانب البيئية للاتفاقيات التجارية مما كانت عليه الغات. وثمّة مجال قضايا آخر يتعين على المنظّمة التصدّي له، ويتمثل بالدعم المستمر للزراعة. وهذا نزاع مع الولايات المتحدة يخصّ العالم الأول بشكل رئيسي وينطوي من جهة على تفضيل المضي على نحو أسرع وأبعد، في حين أن الاتحاد الأوروبي واليابان أكثر حذرا. وأخيرا من المفيد التذكر بأن أكثر من ٣٠ بالمائة من التجارة العالمية يجري بين الشركات متعدّدة الجنسيات وأن تمحور منظّمة التجارة العالمية حول الدّولة سيحتاج إلى تغيير إذا كانت ستصبح حقّا مؤسّسة لإدارة التجارة، بدلا من أن تكون مؤسّسة للتجارة بين الدّول.

التحليل الذي يفترض أسوأ الحالات Worst - Case analysis

ويشار إليه في بعض الأحيان بعبارة افتراضات أسوأ الحالات أو التنبّؤ بأسوأ الحالات أو التفكير بأسوأ الحالات. إن التحليل الذي يفترض أسوأ الحالات هو تعريف للحالة التي تطبق في رسم السياسة العسكرية – الأمنية و، بشكل خاص، في تخطيط الدّفاع. ويستند إلى سيناريوينطوي على أكثر الافتراضات والتقديرات تشاؤما، من حيث القدرات والنوايا، على السواء، لخصم مفترض. فانطلاقا من هذه النظرة المتشائمة يمضي التحليل في طرح سلسلة من الردود التي تعتبر مناسبة لمواجهة الموقف الأول. ومن هذا المنطلق يمكن للتحليل الذي يفترض أسوأ الحالات أن يؤدّي إلى دينامية النبوءة التي تحقّق ذاتها. يجادل كين بوث (Ken Booth) في الفصل السادس من دراسته (١٩٧٩) للتمحور حول الاثنية، بأن ما يسمّيه "المبدأ المسير" للتحليل الذي يفترض أسوأ الحالات هو: "في حالة الشك، فكّر بالأسوأ" (صفحة ١٢٦). يرى بوث أن الإطار الإدراكي للتحليل الذي يفترض أسوأ الحالات هو "نموذج سوء النيّة المتأصّل". ومن منطلق قد يكون أقل دقة، يمكن اعتبار أن التحليل الذي يفترض أسوأ الحالات هو تطوّر الرغبة في الضمان الحذر لمستقبل غير مضمون. وتكون النتيجة إثارة الميل إلى ترك هامش للخطأ أو الأمان في تقدير نوايا الخصم وقدراته. ويجادل غوين برينس (Gwyn Prins) (١٩٨٣) بأن

التحليل الذي يفترض أسوأ الحالات يصبح منشغلا بالقدرات أكثر من النوايا في هذا الصدد. فتحليل القدرة يولّد بالتأكيد ما يمكن اعتباره "معلومات ثابتة" عن الخصم، في حين أن تحليل النوايا أكثر ميلا إلى الظن والتخمين.

على أنه لا ينبغي الظن بأن التحليل الذي يفترض أسوأ الحالات لا يحفزه. إلا ذلك النوع من الوضع السيكولوجي المشار إليه آنفا. فالسّياسيون والاستراتيجيون وكبار الشخصيات العسكرية قد يستخدمون التحليل الذي يفترض أسوأ الحالات للتأثير في الجمهور والنخبة بغية الحصول على دعمهم من أجل رصد مبالغ أكبر لإنفاقها على شؤون الدّفاع وذلك من خلال العمل بشكل متواصل على المبالغة في تقدير حجم ومقدار الخطر الذي يمثّله الخصوم.



إكس X

هو الاسم المستعار الذي كان جورج ف. كينان (George F. Kennan) يذيّل به كتاباته. وكينان دبلوماسي أمريكي تعزى إليه صياغة مبدأ الاحتواء، وكان مبعوثا عالي المقام في سفارة الولايات المتحدة في موسكو. وقد حذّر واشنطن في "برقيته الطويلة" الشهيرة من تعصّب الأيديولوجية السّوفياتية والتزامها الذي لا يلين بالثورة العالمية. وفي ١٩٤٧، قام، بصفته رئيس موظّفي تخطيط سياسة وزارة الخارجية، بتوسعة ذلك ونشر تحت الاسم المستعار "X" "مصدر السلوك السّوفياتي" في مجلة "Foreign Affairs" (الشؤون الخارجية) (صفحات ٥٦٦ – ٨٢) واسعة النفوذ. وقد تضمّن المقال تقييما متشائما للنوايا السّوفياتية كتب من منظور واقعي وكان مصمّما بشكل واضح لتحذير صانعي القرار في الولايات المتحدة من أخطار المبدأ السّوفياتي الذي مفاده أن الصراع مع القوى الرأسمالية حتمي ومن الطابع التوسعي للسياسة الخارجية السّوفياتية. وخلص إلى أنه "في هذه الظروف من الواضح أن العنصر الرئيسي لأيّ سياسة للولايات المتحدة إزاء الاتحاد السّوفياتي يجب أن يكون الاستخدام طويل الأمد والصبور ولكن الحازم واليقظ للقوة المضادّة في سلسلة من النقاط الجغرافية والسياسية المتغيّرة بشكل مستمر، والتي تقابل تحوّلات ومناورات السياسة السّوفياتية." وقد تبلور هذا التقييم ليصبح الأساس الفكري الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة بعد الحرب تجاه الاتحاد السّوفياتي وتمّ تضمينها بشكل محدّد في مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء.

ثم تنصّل كينان (١٩٨٤، صفحة ١٦) من السياسات التي استلهمت من مقاله من وادّعى بأن نصيحته فسّرت تفسيرا خاطئا وأخرجت من سياقها:

"... لم أكن أعتقد ... بوجود أدنى قدر من خطر هجوم عسكري سياسي ضدّ القوى الغربية الرئيسية أو اليابان. فقد كان هذا، بعبارة أخرى، خطرا سياسيا وليس عسكريا. وهذا الاستنتاج يلقى تأييدا من السجل التاريخي. ولكن لأسباب لم أفهمها تماما، وبحلول ١٩٤٩ – يبدو أن الكثيرين في واشنطن – في البنتاغون، والبيت الأبيض وحتى في وزارة الخارجية – قد توصّلوا إلى نتيجة مفادها أنه يوجد خطر حقيقي بأن يقوم السّوفيات، في المستقبل القريب جدّا، بشنّ ما كان سيكون الحرب العالمية الثالثة.

ومع ذلك فإن مبدأ الاحتواء ودور "X" فيه، قد بقيا مثارا للجدل في المراجعات المعاصرة لسياسات الحرب الباردة التي اتّبعتها الولايات المتحدة. ويبدومن الواضح، باستعادة أحداث الماضي أن مقال "X" قد أسر خيال الجمهور، على ما يبدو، من خلال تقديم تفسير لسياسة مطبقة قبلا. فبهذا المعنى قد تكون برقية "X" الطويلة الولادة الحقيقية لسياسة الاحتواء.

الخوف من الأجانب Xenophobia

الخوف من الأجانب وكرههم وسوء الظن بهم إما كأفراد أو كجماعات. ويقترن اقترانا وثيقا بالقومية والتمحور حول الاثنية وكثيرا ما يتجلّى بتعابير عدائية إزاء الغرباء. وقد يتّخذ ذلك شكل إدانة جماعات بأسرها (اللاسامية)، أو إدانة أمم (مناهضة الانجليز) أو إدانة قارات أيضا (مناهضة أمريكا، مناهضة أوروبا). وكثيرا ما يرتبط بالانعزالية, وبهذا المعنى فقد كان الخوف من الأجانب (xenophobia) يكمن وراء الانفعالات والعواطف التي فرّخت سياسات الصين واليابان (لسبب وجيه، موانئ المعاهدات) نحو الأوروبيين قبل القرن العشرين. إن جميع الدّول مصبوغة إلى حد ما بالخوف من الأجانب إلا أن درجة تأثيره في صنع السياسة متباينة. وفي أوقات الحرب فإن هذا الشعور يشجّع ويعزّز عن عمد من قبل الحكومات الحريصة على المحافظة على التلاحم الاجتماعي وتوجيه كل الاهتمام إلى المجهود الحربي. ويمكن استغلال اتجاهات الخوف من الأجانب في أوقات السلم بغية توفير أكباش فداء لحالات فشل السياسات، داخليا وخارجيا، على السواء. في هذا الصدد فإن المائدة المستديرة التي نظمها المفوض السامي التابع للأمم المتحدة حول اللاجئين ضحايا الخوف من الأجانب والمنعقدة في جنيف في ١٩٨٤ حذرت بأن تلك مشكلة آخذة بالازدياد لا بالتناقص في السياسة العالمية، لا سيّما في البلدان الصناعية المتقدمة (AICs) "... إن ظاهرة الخوف من الأجانب آخذة في التصاعد، وهي أوضح في المجتمعات الصناعية الغربية حيث أصبحت الاتجاهات نحو الخوف من الأجانب على عكس المواقف المتسامحة إزاء الأجانب وحيث سمحت سياسات قبول الأجانب الليبرالية في الماضي بنمو عدد السكان الكبير". وهذا الميل واضح بشكل خاص في بلدان الجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي التي تستخدم في مجموعها أكثر من ١٥ مليونا من العمال الضيوف (Gastarbeiter)، بشكل رئيسي في الزراعة والخدمات والصناعة. وعدا عن المنازعات العمالية بين أصحاب

العمل والمستخدمين، كثيرا ما يواجه العمال المهاجرون عداء وإساءات من قبل سكان البلاد الأصليين الحريصين على حماية معيشتهم وقيمهم الثقافية.

ويعكس الخوف من الأجانب، في شكله المتطرّف، نظرة شديدة الخوف والارتياب من العالم الخارجي. فقد كان لدى كل من هتلر وستالين نزعة جنون الاضطهاد وكره الأجانب وتجلّى ذلك بوضوح في سياساتهما. ومن أوقح الأمثلة للخوف من الأجانب الذي يصل إلى حد جنون الاضطهاد والخوف من الأجانب والذي كان بتوجيه من الدّولة هو قيام الجنرال ايدي أمين بطرد ٥٠٠٠٠ من الآسيويين الأوغنديين، الأمر الذي أضرّ بشكل واضح باقتصاده المحلّي ومركزه الدّولي.

انظر Ethnic cleansing (التطهير العرقي)؛ genocide (الإبادة).



مؤتمر يالطا Yalta conference

اتفاق تمّ التوصّل إليه في القرم في فبراير ١٩٤٥ بين روزفلت وستالين وتشرشل بشأن سير الحرب في المستقبل وشكل النظام الدّولي بعد الحرب. ففيما يتّصل بالحرب تمّ الاتفاق على أنه يتوجّب على ألمانيا أن تستسلم من دون قيد ولا شرط، ويجب تحصيل تعويضات منها ويجب معاقبة جرائم الحرب وأن ينضم الاتحاد السّوفياتي في الحرب ضد اليابان بعد ثلاثة أشهر من هزيمة ألمانيا. وبشأن النظام بعد الحرب، تنتقل الحدود البولونية والسّوفياتية غربا إلى خطوط أودر – ميسه وكورزون على حساب ألمانيا الإقليمي. ويتمّ تقسيم ألمانيا ذاتها إلى أربع مناطق احتلال وتمّ إنشاء مجلس مراقبة يضم الحلفاء بالنسبة لبرلين. وعلاوة ذلك تم الاتفاق على أن تجرى انتخابات ديمقراطية حرة في دول أوروبا الشرقية المحررة. كما تم اتخاذ قرارات هامة في المؤتمر بشأن منظّمة الأمم المتحدة المقترحة، وأن يعطى للقوى العظمى، بشكل خاص، حقّ الفيتوفي مجلس الأمن وأن يحصل الاتحاد السّوفياتي على ثلاث عضويات (الاتحاد السّوفياتي، روسيا البيضاء واوكرانيا).

وبما أنه لم يتم التوقيع على معاهدة سلام رسمية عند نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد شكل اتفاق يالطا أساس التسوية الأوروبية لما بعد الحرب، وكان منذ ذلك الوقت موضع نزاع كبير. وقد قيل إن لهفة روزفلت على استرضاء الاتحاد السّوفياتي دفعته إلى خيانة معظم أوروبا الشرقية وتركها للسيطرة الشيوعية وإن يالطا قد أعطت ستالين موقف سيطرة ما كان ليحقّقه لولاها. ومن جهة أخرى، يمكن القول إن الغرب لم يتنازل إلا عن القليل، إذ إن الجيوش السّوفياتية كانت متمركزة بشكل ثابت مسبقا وأن جلّ ما كان يمكن تحقيقه هو شكل من أشكال الاتفاق متعدّد الأطراف بشأن كيفية ممارسة تلك السلطة. وقد أصبح اتفاق يالطا، لا سيما النصوص المتعلّقة بحدود أوروبا ما بعد الحرب، أصبح موضع نزاع مرير في السنوات الأولى للحرب الباردة وظل يحيق بالسياسة الألمانية حتى السياسة الشرقية (ostpolitik) وما بعدها. إن عدم وجود معاهدة سلام محدّدة في أوروبا عام ١٩٤٥ أدّى إلى وضع قانوني معقّد وغامض نوعا ما فيما يتّصل بوضع ألمانيا. وفي الواقع فقد اعترف القانون بثلاث ألمانيات: الجمهورية الاتحادية (ألمانيا الغربية) والجمهورية الدّيمقراطية (ألمانيا الشرقية) وألمانيا التي كانت توجد عام ١٩٣٧. وفي مؤتمر بوتسدام، بعد ستة أشهر من يالطا، أصبح يشار إلى الحدود الألمانية/

البولونية على طول نهر أودر ونيسه على أنها "مؤقّتة"، إذ إن "التحديد النهائي لحدود بولونيا الغربية يجب أن ينتظر التسوية السّلمية". ولقد انتهى نظام يالطا عمليا جراء أحداث عام تسعة وثمانين وتسعمائة وألف وإعادة توحيد ألمانيا ومبدأ غورباتشوف.

اتفاقية ياونديه Yaounde Convention

انظر ACP الدّول الإفريقية الكاريبية ودول المحيط الهادئ.

قوة الين Yen power

عبارة تشير إلى ارتقاء اليابان الذي يثير الإعجاب إلى مركز قوة اقتصادية عظمى ومنافس مفترض في حوض المحيط الهادئ للولايات المتحدة الأمريكية، و "قطب" ثلاثي الأقطاب في الاقتصاد السياسي الشامل العالمي. والبعض يفضل عبارة "السّلام الياباني" (Pax Nipponica)، ولكن يمكن رفض ذلك استنادا إلى أنه – باستثناء المنطلقات الإقليمية – فإن اليابان لا تسيطر على النظام. ثم إن اليابان، خلافا لبريطانيا في القرن التاسع عشر وأمريكا في القرن العشرين ليست قوة عسكرية من الصف الأول. فدستورها الذي فرضته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية يلزمها بالمحافظة على السّلام من خلال التخلي عن الحرب كوسيلة لسياسة الدّولة (المادة ٩). وقد تأكّد هذا الوضع بموجب ما يسمّى بمبدأ يوشيدا الذي وضع اليابان على طريقها لما بعد الحرب المتمثل بالاحتفاظ بقوات للدّفاع عن النفس فقط، وإبقاء نفقاتها الدّفاعية بنسبة ١ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي والاعتماد على تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أمنها الخارجي. وفي الواقع فقد قطفت اليابان ثمرة هذه الضرورة، لأنها تمكنت من جرّاء هذه القيود من تخصيص نسبة من ثروتها القومية لأغراض النمو الاقتصادي تزيد على ما يخصّصه بعض منافسيها التجاريين الرئيسيين – بما في ذلك الولايات المتحدة!

يستند نفوذ اليابان في السياسة العالمية فقط إلى قدرتها الاقتصادية. وقد سمّى جونسون (١٩٨٢) اليابان "الدّولة الإنمائية"، بمعنى أن التنمية الاقتصادية أصبحت قيمة صميمية في المجتمع الياباني وهدفا مستمرا لنخب السياسة. وتعدّ اليابان منذ ١٩٥٠ أفضل مثال على المركنتلية الجديدة بوصفها مجموعة من المبادئ القومية العملية في السياسة العالمية. وقد حكم البلد سياسيا لمدة تزيد على أربعة عقود من قبل الحزب ذاته – الحزب الدّيمقراطي الليبرالي –

وأدير بيروقراطيا بواسطة جهاز خدمة مدنية كبير يوظف أذكى وأفضل العناصر فيه. وتوجد في الواقع علاقة تعاضد وثيقة بين الدّيمقراطيين الليبراليين وكبار البيروقراطيين وزعماء الصناعة – وهو تقليد – مثل تقليد الخدمة العامة – يعود إلى ما قبل ١٩٤٥. إن الشعب الياباني متجانس اثنيا، مثقف، متعاون جدا، شديد الولاء للأهداف القومية وللشركات، ويتمتع بذهنية توافقية. ونتيجة هذه العوامل الثقافية فقد أظهر الاقتصاد الياباني منذ ١٩٥٠ الخصائص الثابتة التالية:

درجة عالية من النموّ، قلّة الإضرابات، تدنّي التضخّم، ابتكار تكنولوجي عظيم، وفائض تجاري جار وفائض في المدفوعات مع بقية العالم. وهذا رغم أن اليابان يعتمد اعتمادا كبيرا على الكثير من المواد الأولية المستوردة – كما أظهرت صدمات النفط – وشديد التأثر بحالات المنع والانقطاع.

وقد تجلّى نفوذ اليابان في السياسة العالمية بشكل مثير في جنازة الإمبراطور هيروهيتوفي فبراير ١٩٨٩ حين سجّل رقم قياسي في عدد الدّول الممثلة والذي بلغ ١٦٣ دولة. وفي ١٩٨٩ قدر أن اليابان ستلحق بالولايات المتحدة بوصفها أكبر مانح في العالم للمساعدة المالية فيما وراء البحار. ففي خطة المساعدة الخمسية تنوي اليابان أن تقدم حوالي ٢٨ مليار جنيه للمشاريع الإنمائية على نطاق عالمي. وفي فترة تخفيض النفقات المالية في الغرب، بدا أن طوكيوتوشك أن تصبح المركز المالي ومحرّضة رئيسية للتنمية الاقتصادية العالمية. وفي ١٩٨٨ أعلنت اليابان عن مبادرة تعاونية دولية كانت مصمّمة بشكل خاص لإعلاء شأن اليابان عالميا عبر زيادة الدعم المالي لمشاريع سلام الأمم المتحدة، وعبر زيادة عمليات التبادل الثقافي واسع النطاق وعبر زيادة عامة في برامج المساعدة فيما وراء البحار. ويعتبر الغرب السيطرة المالية الإجمالية لليابان نعمة مزيجة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعتبر اليابان أقوى حليف وشريك تجاري لها وأكبر دائن لها وأكثر منافسيها الاقتصاديين الذين تخافهم. كما أن الاتحاد الأوروبي ضاق ذرعا بالتغلغل الاقتصادي الياباني ويقوم بوضع استراتيجيات لمواجهته. وفي العالم الثالث، من جهة أخرى، لا سيما في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، يلقى دور اليابان الجديد الترحاب بشكل عام كمانح جديد. ومن الواضح أنه إذا كان القرن الحادي والعشرون سيكون قرن المحيط الهادئ، فإن اليابان، في موقعها الجغرافي السياسي على الحافة، مصيرها أن تكون واحدا من أقوى مكوناته وإن لم يكن ذلك من الناحية العسكرية. وفي حين أن

الهبوط في الاقتصاد الياباني في منتصف تسعينيات القرن العشرين قد يجعل بعض هذه التنبّؤات موضع شك، فإن معظم المعلّقين يجادلون بأن مركز اليابان ضمن ترابط العولمة سيضمن بروزه المستمر في الألفية وما وراءها.

انظر East Asia crisis (أزمة شرقي آسيا)

يوغسلافيا Yugoslavia

تأسّست يوغوسلافيا ("مملكة السلاف الجنوبيين") في ١٩١٩ كنتيجة تسوية فرساي. وقبل انحلالها في ١٩٩١ كانت تتكون من ست جمهوريات فيدرالية وفيها ثلاث لغات رسمية وأبجديتان وعدد من الجماعات الاثنية المختلفة. لقد كان هذا الجزء من البلقان عبر التاريخ نقطة تجمع لعدد من الأنظمة الإمبراطورية ومناطق النفوذ، بما في ذلك في مختلف الأوقات: الإمبراطوريات الرومانية والبيزنطية والعثمانية والنمساوية والفرنسية والروسية. وبوجه خاص إن ما يسمّيه هانتنغتون (Huntington) (١٩٩٣) "خط صدع" بين الحضارات – الأوروبية/ وآسيا الوسطى/ الشرق أوسطية/ المتوسطية – يمر عبر قلب هذا الجزء من البلقان. وخلال القرن التاسع عشر وجدت الدّبلوماسية الأوروبية في تلك المنطقة مصدرا لكثير من عدم الاستقرار بما فيها من تعقيدات اثنية وولايات قضائية سياسية متداخلة ومطامح قومية. وهذه السلاسل من طلبات الحكم الذاتي والاستقلال كانت ظاهرة بشكل خاص في صربيا وكرواتيا. وأثارت في أوائل القرن العشرين المخطّطات النمساوية للتوسع الإقليمي على حساب البوسنة أزمة أوروبية كبيرة لم تتم تسويتها إلا بعد أن أجبرت روسيا وصربيا على تقديم تنازلات. ولقد كان أحد الأسباب القريبة للحرب العالمية الأولى النشاط الثوري بين الجمعيات السرية الصربية. وكانت هذه المؤامرات الصربية موجّهة ضدّ النمسا وبلغت ذروتها في اغتيال الأرشدوق النمساوي في سراجيفو، البوسنة في ٢٨ يونيو١٩١٤ ونجم عن الفشل في إدارة الأزمة في هذا الظرف الحرب بين جميع القوى الأوروبية بنهاية ذلك الصيف.

وقد أخذت التسوية في نهاية الحرب العالمية الأولى بعين الاعتبار طلبات الصرب والكروات والسلوفينيين لإقامة يوغسلافيا موحّدة. ولم يوجد تأسيس يوغسلافيا في ١٩١٩ شعورا بأمة يوغسلافية، وكانت التوتّرات – لا سيّما بين الكروات والصرب – سمة من سمات فترة ما بين الحربين. وقد أدّى احتلال ألمانيا للبلد في الحرب العالمية الثانية إلى تفاقم هذه التوترات

وأدّى إلى مطالبات ومطالبات مضادّة بين الجماعات الاثنية والتي لا تزال جزءا من "تاريخ" ذلك الصراع. وقد اصطدم تعاون الكروات مع الفاشية بشكل خاص بعنف مع معارضة الصرب للاحتلال الألماني. فقد قسمت ألمانيا يوغسلافيا خلال احتلالها لها متبعة سياسة مقصودة متمثّلة بمبدأ "فرق تسد"، وقد نجحت هذه السياسة عند تطبيقها نجاحا كبيرا. ومما لا شك فيه أن التوتّرات الاثنية، بوصفها صراعا طائفيا، والتي تولّدت بين الصرب والكروات خلال تلك السنوات تظل ضيما كامنا اليوم.

وقد برز زعيم الأنصار جوزيف بروز تيتوفي النهاية بوصفه الزعيم القومي/ الشيوعي ليوغسلافيا. وفي السنوات التي انقضت حتى موته في ١٩٨٠ كان تيتويعمل على إقامة توازن بين القوى الاثنية المتصارعة في البلد و، في الوقت نفسه، اتباع نهج شديد الفردية في الاشتراكية وسياسة خارجية جد أصيلة. وقد درست يوغسلافيا خلال سنوات الحرب الباردة دراسة واسعة ونالت الكثير من الإعجاب من أجل اقتصادها السياسي اللامركزي وتوجهها غير المنحاز.

ومنذ ١٩٨٠ فصاعدا أخذت الوحدة الهشة التي كان الاتحاد يتمتع بها تتصدع. وأدّى انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية في ١٩٨٩ – ٩٠ والسياسات القومية لزعامات الجمهوريات إلى أزمة دستورية في ١٩٩١ حين أصدر برلمان كرواتيا وبرلمان سلوفينيا قراري الاستقلال في يونيو. وحدث بين ١٩٩١ و١٩٩٥ صراع طائفي عنيف بين مختلف التجمعات الاثنية، لا سيّما بين الصرب والكروات والمسلمين. وقد قدّر أن عدد القتلى بلغ ١٥٠٠٠٠ في تلك الفترة وأصبح ثلاثة ملايين من السكان لاجئين وأخضع الآلاف لفظائع التطهير العرقي والإبادة. وقد أرسلت الأمم المتحدة قوة لحفظ السّلام إلى المنطقة في ١٩٩٢. وفشلت بعثة الأمم المتحدة على الصعيدين السياسي والعسكري. وكان الوضع في البوسنة بؤرة للعنف. واقترحت مختلف "مخططات السّلام" للجمهورية بما فيها خطة فانس – أووين (Vance - Owen Plan) لعام ١٩٩٣ وخطة الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٤. وقد أخذت كلتاهما بعين الاعتبار التعقيدات الاثنية في البوسنة وحاولتا التصدي لها من خلال مختلف أشكال التقسيم.

وفي ١٩٩٤ – ٩٥ حلّ الناتو محلّ الأمم المتحدة لصنع السّلام، حيث كان لديه تكليف أقوى بأن يجمع الأطراف المتحاربة بعضها مع بعض. لكنه لم يحقق إلا نجاحا جزئيا. وقد

أوقفت اتفاقية دايتون (اوهايو) لعام ١٩٩٥ الحرب، لكن ما من طرف راض بالنتيجة. فصرب البوسنة، بشكل خاص، لديهم مطالبات إقليمية تحريرية وحدوية لم تتم تسويتها. والأرجح أن تظل يوغسلافيا غير مستقرّة إلى حد بعيد رغم جهود الأمم المتحدة والناتو لتسوية النزاع. فالاضطراب المتواصل في البوسنة، لا سيّما رغبة جمهورية سربسكا التي أسست حديثا في الاتحاد مع صربيا، وتمنع تسليم الأفراد إلى محكمة جرائم الحرب في لاهاي، وعدم استعداد الصرب والكروات والمسلمين للعودة إلى الوضع الراهن سابقا، كل ذلك يجعل حل مشاكل المنطقة في المستقبل القريب بعيد الاحتمال.

انظر Balkanization (البلقنة)

Z

حصيلة الصفر Zero - sum

مصطلحٌ مشتقٌ من نظرية الألعاب. ويشير إلى حقيقة أن محصّلة القيمة العددية للمكاسب هي الصفر. فهي تعتبر بأنها تمثل من منطلقات رياضية حالة من الصراع الصرف الذي يكون ربح طرف فيه هو خسارة للطرف الآخر.

ويستخدم هذا المصطلح أيضا خارج الحدود الضيقة لنظرية الألعاب. فكثيرا ما يستخدمه الذين يدرسون تحليل الصراعات لوصف نظرة معيّنة للمشاركين في الصراع إلى طبيعة صراعهم. وقد يصبح حل الصراع أكثر صعوبة إذا تبين أن لهذه النظرة تأثيرا في الصراع وأنها راسخة في أذهان الأطراف.

ايه. ئي. زيمرن Zimmern, A. E.

هو أول من شغل كرسي السياسة الدّولية في العالم وهو كرسي وودرووويلسون (Woodrow Wilson Chair) في جامعة ويلز في ابرستويث (Aberystwyth) في ١٩١٩. وكما هو حال المعاصرين الآخرين الذين يشتركون في فضل تأسيس الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدّولية (لا سيّما جيلبرت موراي (Gilbert Murray) وج. لويس ديكنسون (G. Lowes Dickinson) فقد كان زيمرن كلاسيكيا يؤمن إيمانا راسخا بالانسجام المتأصل بين مصالح الدّول وبحتمية التقدم. وقد اشتهر بإيمانه بتطبيق "حكم القانون" على السياسة العالمية عبر مبدأ "صيحة المطاردة". وقد كان مؤيّدا متحمّسا لعصبة الأمم وعضوا مؤسّسا للمعهد الملكي للشؤون الدّولية. وقد تعرض موقفه المثالي إلى هجوم عنيف بارع من قبل أحد خلفائه في جامعة ويلز (Carr, 1994). تعود أهمية زيمرن في هذه الدراسة إلى اهتمامه طيلة حياته بتأمين قاعدة أكاديمية ثابتة لدراسة السياسة الدّولية (تمييزا لها عن تاريخ الدّبلوماسية) في منهاج الدراسة الجامعية لما قبل الدراسات العليا أكثر منها إلى القيمة الراسخة لأفكاره (التي تبدو، من هذه المسافة الزمنية، شديدة التبسيط ومغرقة بالتفاؤل). كما نجح أيضا في إشاعة هذه الدّراسة في لندن وجنيف، وفي الولايات المتحدة، التي اعتبرها القوة العظمى "الحرّة" الأولى والتي كان شديد الأمل في أن تمهد الطريق للنزعة الدّولية والإلغاء الجماعي للحرب كأداة لسياسة الدّولة.

الصهيونية Zionism

هي أيديولوجية القومية اليهودية. وقد أصبحت الصهيونية حركة قوية تتخطّى الحدود القومية، لا سيّما لدى يهود أوروبا الشرقية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين. وقد واجهت الصهيونية المشاكل المتأصلة في شتات (Diaspora) اليهود بأن جادلت بأن الحل الوحيد هو التحرّر الذّاتي عبر إنشاء وطن يهرب إليه اليهود من وضعهم الدائم كأقليات بأن يصبحوا أكثرية مرتبطة بقاعدة إقليمية معترف بها. في هذا الصدد تعتبر الصهيونية نموذجا عن الحماسة القومية التي كانت إحدى سمات المنطقة الأوروبية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وبعد نشر كتاب هرتزل "الدّولة اليهودية" (Der Judenstaat) في ١٨٩٦ انتعش النشاط السياسي وبدأ اليهود يعودون (بأعداد صغيرة) إلى أرض فلسطين التي كانت في ذلك الحين خاضعة للإمبراطورية التركية. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى كانت الدهلزة (lobbying) الصهيونية تركز جهودها في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة وبلغ هذا الضغط ذروته في إعلان ما يسمّى بـــ "وعد بلفور" من قبل الحكومة البريطانية عام ١٩١٧. وقد نص هذا الوعد على أن البريطانيين وحلفاءهم وشركاءهم ينظرون بعين العطف إلى تأسيس وطن لليهود في فلسطين في تسوية ما بعد الحرب. وكانت بريطانيا وفرنسا في الوقت نفسه تتفقان سرّا فيما بينهما على إقامة مناطق نفوذ في الشرق الأوسط، وكانت بريطانيا، بشكل خاص، تشجّع الرأي العام العربي على الاعتقاد بأنه بعد انتهاء الحرب، فإن مصالحهم بصفتهم أكثرية في فلسطين وغيرها لن يتم تجاهلها. هذه الدّائرة من المفاهمات المتناقضة لم تحل قط بشكل مرض واتضح بعد ١٩١٩ حين أرسلت لجنة أمريكية لاستقصاء الوقائع عرفت باسم لجنة كينغ – كرين (King - Crane Commission) إلى منطقة فلسطين أن الهجرة اليهودية على نطاق واسع وذات الدّوافع اليهودية لن تكون مرحبا بها من قبل الجماعات العربية في المنطقة.

كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد ١٩٢٠ (حين منحت بريطانيا الانتداب من قبل عصبة الأمم) مختلفة كلّيا عن العودة القديمة لطائفة الزيلوت اليهودية شديدة الحماسة الدينية. وكان من المحتم أن تخلق الصهيونية وهي حركة علمانية واشتراكية توترات طائفية لدى الأكثرية العرب. وكانت بريطانيا تشرف على صراع طائفي متنام خلال النصف الأول من القرن العشرين، واقترحت في خاتمة المطاف عام ١٩٣٧ في تقرير لجنة ملكية أن يتمّ تقسيم

فلسطين. وبعد عشر سنوات أعادت حكومة المملكة المتحدة القضية إلى الأمم المتحدة في الوقت الذي كان النزاع العربي – الإسرائيلي يأخذ وضعه الحالي.

ومع تأسيس دولة إسرائيل في ١٩٤٨ انتقل الهدف الرئيسي لسياسة الضغط الصهيوني من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة. ويظل "اللوبي (lobby) اليهودي" أفضل مثال على جماعة مصلحة اثنية تعمل ضمن نظام السياسة الخارجية الأمريكية. ويعد اللوبي اليهودي، المنظّم تنظيما جيدا تحت مظلّة "لجنة الشؤون العامة الأمريكية – الإسرائيلية" (AIPAC)، يعد حالة نموذجية للكيفية التي يمكن بها الانتقال الفعال من "الحدود" المحلّية إلى الخارجية والعودة إلى الدّاخلية. ولابد من الاعتراف بأنه كان من الممكن أن تكون للولايات المتحدة أثناء فترة الحرب الباردة دوافع أمنية قوية لدعم إسرائيل حتى لو لم يكن اللوبي اليهودي موجودا. وبصرف النظر عن هذا التحفظ فإن اللوبي اليهودي يبين كيف أن التزام الحركة الصهيونية بسياسة الضغط قد بلغ ذروته في الربط الحاسم بين الولايات المتحدة ودولة إسرائيل.

مناطق السّلام/ مناطق الاضطراب Zones of peace/ Zones of turmoil

هي مفاهيم تعود إلى ما بعد الحرب الباردة وتشير إلى قسمة العالم إلى معسكرين ليسا متعاديين بالضرورة، لكنهما مختلفان بكل تأكيد. وقد أطلق هذا المصطلح لأول مرة سينغر (Singer) وويلدافسكي (Wildavsky) (١٩٩٣)، ويشير إلى مناطق السّلام التي هي مناطق تعتنق الحكم الدّيمقراطي وأنماط الإنتاج والتوزيع الرأسمالية وتتمتّع بمستوى إجمالي من الازدهار واليسر، ممّا يحول دون وجود عدم استقرار بنيوي. وتتضمن هذه المنطقة أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان وجزءا من جنوب شرقي آسيا واستراالازيا. لذا فإنها ذات حدود مشتركة تقريبا مع مصطلح الحرب الباردة المتمثل بـــ "الغرب". وفي جميع الحالات فإن الصفة الخاصة بهذه المنطقة هي السّلام. وهي مناطق يعد فيها الصراع العسكري بين الأجزاء المكونة أمرا غير وارد. وتعتبر هذه المناطق بصفة عامة برهانا تجريبيا (empirical) حاسما على صحة فرضية كانط (Kant) / الفرضية الليبرالية القائلة إن "الدّيمقراطيات لا يحارب بعضها بعضا". وعلى العكس من ذلك، فإن مناطق الاضطراب هي تلك المناطق التي تكون فيها الحرب مستوطنة بين الدّول وداخل الدّول. فعدم وجود الأمن في هذه المناطق يحول دون وجود الحكم الصالح والازدهار الاقتصادي. ومن منطلق السياسة، فإن مصالح سكان مناطق السّلام

تكمن في الحيلولة دون انتقال العدوى من مناطق الاضطراب. وينبع منظوران سياسيان مسيطران ومتنافسان من ذلك: سياسات "حمائية" أو "الانغلاق في قلعة" مصممتان للعزل أو الاستبعاد، وسياسات "تحريرية" أو "تدخلية" ترمي إلى التهدئة والتنمية. وتنطلق تلك الأخيرة من اعتبارات المصلحة الذاتية المستنيرة ("إذا لم يأكلوا فلن ننام"). وفي حين أن سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إزاء أوروبا الوسطى والشرقية وروسيا تبين هذه الاتجاهات السياسية العامة (برامج توسعة الناتو و"شراكة السّلام") فإن المواقف تجاه إفريقيا جنوب الصحراء (sub - Saharan Africa)، التي يمكن القول إنها أكبر منطقة اضطراب مفردة، هذه المواقف متضاربة. وهذا يدل على أن العنصر المحدّد والأساسي هو استراتيجي/ براغماتي (Pragmatic) وليس أيديولوجيا/ إنسانيا. من هنا يمكن الإشارة إلى توجه ثالث غير معلن للسياسة بصفة عامة: توجّه اللامبالاة أو الإهمال الحميد.

BIBLIOGRAPHY المراجع

Abercrombie, N., Hill. S. and Turner, B. S. (1984), Dictionary of Sociology (Penguin, Harmondsworth).
Akehurst. M. (1984), A Modern introduction to international Law, sixth edition (George Allen & Unwin, London).
Allison, G., Carnesale. A. and Nye, J. Jnr. (eds) (1985). Hawks, Doves and Owls (W. W. Norton. New York).
Allison. G. and Treverton. C. F. (eds) (1992). Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order (W. W. Norton, New York).
Allison. G. T. (1971), Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (Little,Brown, Boston).
Almond. G. A. (1966). The American People and Foreign Policy (Secker & Warburg, London).
Alperovitz. C. (1985), Atomic Diplomacy: Hiroshima and Potsdam (Penguin, New York).
Ambrose, S. (1993), Rise to Globalism, seventh revised edition (Penguin, New York).
Andrew, C. and Dilks, D. (eds) (1984), The Missing Dimension: Governments and intelligence Communities in the Twentieth Century (Macmillan, London).
Angell, N. (1910), The Great Illusion (Heinemann, London).
Archer, C. (1983), International Organizations (Allen & Unwin, London).
Armitage, M. J. and Mason, R. A. (1985), Air Power in the Nuclear Age, 1945 84: Theory and Practice (Macmillan, London).
Arms Project of Human Rights Watch and Physicians for Human Rights (1993), Land Mines: A Deadly Legacy
Aron, R. (1975), The Imperial Republic: The United States and the World, 1945 73, tr. F. Jel]inek (Weidenfeld & Nicolson, London).
Aron, R. (1966), Peace and War: A Theory of International Relations (Weidenfeld & Nicolson, London).
Art, R. J. (1973), 'Bureaucratic Politics and American Foreign Policy: A Critique' in Ikenberry, J. G. (ed) (1989), American Foreign Policy: Theoretical Essays (Scott, Foresman, Boston).
Aryubi, N. M. (1991), Political Islam: Religion and Politics in the Arab World (Routledge, London).
Ashley, R. K. (1984), 'The Poverty of Neorealism', International Organization, 38 (2) pp. 225—86.
Ashley, R. K. and Walker, R. B. J. (eds) (1990), 'Speaking the Language of Exile: Dissidence in International Studies', Special Issue: International Studies Quarterly, 34 pp. 259—417.
Austin,J. (1954), The Province Of Jurisprudence Determined (Weidenfeld & Nicolson, London, first published 1832).
Axelrod, R. (1984), The Evolution of Cooperation (Basic Books, New York).

Axelrod, R. and Keohane, R. 0. (I985), 'Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions'. World Politics, 38 (October) pp. 226—54.
Azar, E. (1990), The Management of Protracted Social Conflict (Dartmouth. Aldershot).
Bailey, S.D.(1987), War and Conscience in the Nuclear Age (Macmillan, London).
Bainbridge.T. and Teasdale, A. (1996). The Penguin Companion to European Union (Penguin, Harmondsworth).
Baldwin, D. A. (1971), 'Money and Power', Journal of Politics, 33 no. 3 (August) pp. 578—614.
Baldwin, D. A. (1979), 'Power Analysis and World Politics: New Trends versus Old Tendencies', World Politics, 31 (January) pp. 161 —95.
Baldwin, D. A. (1985), Economic Statecraft (Princeton University, Princeton).
Baldwin, D. A. (1989), Paradoxes of Power (Basic Books. New York).
Baldwin, D. A. (ed.) (1993), Neorealism and Neoliberalism: the Contemporary Debate (Columbia University Press, New York).
Banks, M. (ed) (1984), Conflict in World Society (Harvester 'Wheatsheaf, Hemel Hempstead).
Barber, J. (1979), 'Economic Sanctions as a Policy Instrument', International Affairs, 55 (3) pp. 367—84.
Barber,J.(1985),The Presidential Character, third edition (Prentice Hall, Englewood Cliffs).
Barber, J. and Smith, M. (eds) (1974), The Nature of Foreign Policy: A Reader (Open University Press, Milton Keynes).
Barkin, J.5.and Cronin, B.(1994),'The State and the Nation: Changing Norms and Rules of Sovereignty in International Relations', International Organisation, 48(1)pp.107-30.
Barnet, R. J. and Cavanagh, J. (1994), Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order (Simon and Schuster, New York).
Barnet, R. J. and Muller, R. E.(1974), Global Reach: The Power of the Multinational Corporations (Simon and Schuster, New York).
Barry, Brian and Hardin, Russell (eds) (1982), Rational Man and Irrational Society (Sage Publications, Beverly Hills).
Barston, R. P. (1988), Modern Diplomacy (Longman, London).
Bartlett, C. J. (1972). The Long Retreat: A Short History of British Defence Policy, 1945-70 (Macmillan, London).
Baylis, J. and Rengger, N. (1992), Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World (Clarendon Press, Oxford).
Beales. A.C.F.(1931). The History of Peace: A Short Account of the Organized Movements for International Peace (Bell, London).
Beard.C.A.and Smith,C.H.E. (1934) The Idea of the National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy (Macmillan, New York).
Beaufre.A.(1965). Deterrence and Strategy (Faber. London).
Beitz.C.R.(1979). Political Theory and International Relations (Princetbn Univer—sitv, Princeton).

Bell. C. (1971). The Coni'entions of a Crisis: A Stud)' of Diplomatic Management (RIIA. London).
Beloff, M. (1977). Foreign Policy and the Democratic Process (Greenwood Press, Westport. Conn.).
Bendor.J.and Hammond.T.H.(1992). 'Rethinking Allinson's Models', American Political Science Review, vol. 86, no. 2, pp. 301—22.
Bennett, A.Leroy(1988), International Organizations: Principles and Issues, fourth edition (Prentice Hall, Englewood Cliffs).
Bentham, J.(1970). Introduction to the Principles of Morals and Legislation, J. H. Burns and H. L. A. Hart (eds) (Oxford University Press, London, first published 1780).
Berdal. M. R. (1993). Whither UN Peacekeeping, Aldelphi Paper 281 (I ISS, London).
Berki, R. N. (1971). 'On Marxian thought and the problem of International Relations', World Politics, 24 (1) (October) pp. 80- 105.
Berridge, G. R.(1987), International Politics: States, Power and Conflict Since 1945 (Harvester wheatsheaf, Hemel Hempstead).
Berridge, G. R.(1992), International Politics: States, Power and Coflict since 1945, second edition, (Harvester Wheatsheaf, New York).
Berridge,G.R.(1995), Diplomacy: Theory and Practice (Harvester Wheatsheaf, London).
Bertalanffy, L.von(1967),'General System Theory',in N.J.Demereth and R. A. Peterson (eds), System, Change and Conflict (Free Press, New York, pp.115-29).
Best, G. (1980), Humanity in Warfare: The Modem History of the International Law of Armed Conflicts (Weidenfeld & Nicolson, London).
Best, G.(1994), War and Law Since 1945 (Clarendon Press, Oxford).
Best, G. (1995), 'Justice, International Relations and Human Rights', International Affairs, 71(4).
Betts, R. (1982), Surprise Attack (Brookings Institution, Washington D.C.).
Betts, R.(1987), Nuclear Blackmail and Nuclear Balance (Brookings Institution, Washington D.C.).
Binder, L. (1958), 'The Middle East as a Subordinate International System', World Politics 10 (3), 408-29.
Blake, D. H. and Walters, R.5.(1991), The Politics of Global Economic Relations (Prentice Hall, London).
Bobbitt, P., Freedman, L. and Treverton, G. (1989), U.S. Nuclear Strategy: A Reader (Macmillan, Basingstoke).
Bodin, J.(1955) Six Books of the Commonwealth, M. J. Tooley (abridged and tr) (Blackwell, Oxford).
Booth, K. (1979), Strategy and Ethnocentrism (Croom Helm, London).
Booth, K. (1985), Law, Force and Diplomacy at Sea (Allen & Unwin, London).
Booth, K. (1991), New Thinking about Security and International Relations (Harper- Coffins, London).
Booth, K. and Smith, S.(1995), International Relations Theory Today, (Oxford University Press, Oxford).

Booth, K. and Vale, P.(1995), 'Securitw in Southern Africa: after apartheid, beyond realism', Internationl Affairs, vol. 71, no. 2, April.
Boulding,K.E.(1956),The Image: Knowledge in Life and Society (University of Michigan Press, Ann Arbor).
Boulding, K. (1962), Conflict and Defense: A General Theory (Harper & Row, New York).
Boulding, K. (1975), 'National Images and International Systems', in W. D. Copely and C. W. Kegley Jr (eds), Analyzing international Relations (Praeger, New York).
Boutros-Ghali, B. (1992), An Agenda for Peace (United Nations, New York).
Bowen, W. Q. and Dunn, D. H. (1996), American Security Policy in the 1990s: Beyond Containment (Dartmouth, Aldershot).
Bowers, P. (1997),The Commonwealth. Research Paper, 97/47, 29 April 1997, House of Commons Library.
Boyd, A. (1971), Fifteen Men on a Powder Keg: A History of the UN Security Council (Methuen, London).
Bozeman, A. B. (1994), Politics and Culture in International History (Transaction, New Brunswick).
Braybrooke, D. and Lindblom, C.E. (1963), A Strategy of Decision (Free Press, New York).
Brecher, M. (1963), 'International Relations and Asian Studies: The Subordinate State System of Southern Asia', World Politics, 15 (2) pp. 213—35.
Brecher, M. (1972), The Foreign Policy System of Israel (Oxford University Press, London).
Brecher, M.(1993),Crises in World Politics: Theory and Reality (Pergamon Press, Oxford).
Brenton, T. (1994), The Greening of Machiavelli: The Evolution of International Environmental Politics (Earthscan/R II A, London).
Brewer, A. (1990), Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey (Routledge, London).
Brierlv, J. L. (1958). The Basis of Obligation in International Law and Other Papers. H. Lauterpacht and C. H. M. Waldcock (eds) (Clarendon Press, Oxford).
Brierlv. J. L. (1963). The Law of Nations: An Introduction to the International Law of Peace (Clarendon Press. Oxford).
Brodie, B. (1965). Strategy in the Missile Age (Princeton University Press, Princeton).
Bronfenbrenner, U. (1961), 'The Mirror-Image in Soviet-American Relations: A Psychologist's Report', Journal of Social Issues. XVII (3) pp. 45-57.
Brown, Chris (1992). International Relations Theory: New Normative Approaches (Harvester Wheatsheaf. Hemel Hempstead).
Brown, Chris (1994). 'Critical theory and postrnodernism in International Relations' in Contemporary International Relations: A Guide to Theory, A. J. R. Groom & M. Light (eds) pp. 56-9 (Pinter. London).
Brown.C.(1997).Understanding Intenzational Relations (Macmillan, Basingstoke).

Brown. L. et al. (1989). State of the World 1989 (W. W. Norton. New York).
Brown, L. R. (1990). State of the World (Allen & Unwin, London).
Brown, S. (1996). International Relations in a Changing Global System (Westview, Boulder).
Brownlie.1. (1963), International Law and the Use of Force by States (Oxford University Press, London).
Brownlie.I.(1967), Basic Documents in International Law(Clarendon Press, London).
Brownlie, I.(1973), Principles of Public International Law (Clarendon Press, London).
Brownlie, I. (ed) (1981), Basic Documents on Human Rights (Clarendon Press, London).
Buchan, A. (1966), War in Modern Society (Watts, London).
Bull, H. (1961), The Control of the Arms Race: Disarmament and Arms Control in the Missile Age (Weidenfeld & Nicolson, London).
Bull, H. (1966a), 'Grotian Conceptions of International Society', in Butterfield, H. and Wight, M. (eds) Diplomatic Investigations (Allen & Unwin, London).
Bull, H.(1966b), 'International Theory: The Case for a Classical Approach', World Politics, 18, pp. 361—77.
Bull,H.(1966a), The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics (Macmillan, London).
Bull, H.(1979a), 'Recapturing the Just War for Political Theory', World Politics, 31 (4) (July) pp. 588—99.
Bull, H. (1979b), 'Natural Law and International Relations', British Journal of International Studies, 5 (2) (July) pp. 171 — 81.
Bull, H. (1984), Intervention in World Politics (Oxford University Press, London).
Bull, H. and Watson, A. (eds) (1984), The Expansion of International Society (Clarendon Press, London).
Bundy, McGeorge et al. (1984), 'Nuclear Weapons and the Atlantic Alliance', in F. Blackaby et al. (eds), No-First-Use (Taylor and Francis, London).
Burchill, S. and Linklater, A. (eds) (1996), Theories of International Relations (Macmillan, London).
Burton, J. W. (1965), International Relations: A General Theory (Cambridge University Press, Cambridge).
Burton,J. W. (1968), Systems, States, Diplomacy and Rules (Cambridge UniversityPress, Cambndge).
Burton, J. W. (1969), Conflict and Communication (Macmillan, London).
Burton, J. W. (1972), World Society (Cambridge University Press, Cambridge).
Burton,J. W. (1990), Conflict: Resolution and Prevention (Macmillan, Basingstoke).
Butterfield, H. (1953), Christianity, Diplomacy and War (Epworth Press, London).
Butterfield, H. and Wight, M. (eds) (1966), Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics (Allen & Unwin, London).

Buzan, B. (1987), An Introduction to Strategic Studies: Military Technology and International Relations (Macmillan Press for the Intemational Institute for Strategic Studies, London).
Buzan, B. (1990), People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations (Harvester Wheatsheaf Hemel Hempstead).
Buzan, B., Jones, C. and Little, R. (1993), The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism (Columbia University Press, New York).
Calvert, P. (1984), Revolution and International Politics (Frances Pinter, London).
Calvert, P. (1986), The Foreign Policy of New States(St Martin's Press, New York).
Calvocoressi, P. (1997), World Politics Since 1945, seventh edition (Longman, London).
Calvocoressi, P. and Wint, G.(1974) Total War (Penguin, Harmondsworth).
Camilleri, J. A. and Falk, J. (1992), The End of Sovereignty? The Politics of a Shnnktng and Fragmenting World (Edward Elgar, Aldershot).
Cardoso, F. and Faletto, E. (1979), Dependency and Development in Latin America(University of California Press, Berkeley).
Carpenter, T. G. (1992), A Search for Enemies: America's Alliances after the Cold War (Cato Institute, Washington D.C.).
Can, E. H. (1946), The Twenty Years' Crisis, 1919—1939 (Macmillan, London), originally published 1939.
Carrol, B. (1972), 'Peace Research: The Cult of Power, Journal of Conflict Resolution, 16 pp. 585—616.
Cavanagh, J., Wysham, D. and Arruda, M. (1994), Beyond Bretton Woods: Alternatives to the Global Economic Order (Pluto Press, London).
Charny, Israel W. (1988), Genocide: A Critical Bibliographic Review (Mansell, London).
Chase, R. S., Hill, E. B. and Kennedy, Paul (1996), 'Pivotal States and US Strategy', Foreign Affairs, 75 (l) pp. 33-52.
Childers, E. and Urquhart, B. (1994), 'Renewing the United Nations System', Development Dialogue, vol. I (Hammarskjold Foundation, Uppsala).
Choucri, N. and North, R. (1975), Nations in Conflict (W. H. Freeman & Co., San Francisco).
Choudhury, G. W. (1993), Islam and the Modern Muslim World (Scorpion Publishing, Essex).
Clark, G. and Sohn, L. B. (1960), World Peace Through World Law (Harvard University Press, Cambridge M A).
Clark. I. (1980), Reform and Resistance in the International Order (Cambridge University Press, Cambridge).
Clark, I. (1988), 'Making Sense of Sovereignty', Review of International Studies, 14 (4) (October) pp. 303-8.
Clark, I. (1997), Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Century (Oxford University Press, Oxford).
Claude, I. L. (1962), Power and International Relations (Random House, New York).

Claude, I. L. (1971), Swords into Ploughshares: The Problems and Prospects of International Organization, fourth edition (Random House, New York).
Claude, I. L. (1986a), American Approaches to World Affairs (University Press of America, Charlottesville).
Claude, I. L. (1986b), 'Myths About the State', Review of International Studies 12 (I) (January). Pp. 1-12.
Clausewitz, C. M. von (1968), On War. A. Rapoport (ed) (Penguin Classics, Harmondswoth).
Cobban, A. (1969), The Nation State and Self-Determination (Collins, London).
Cohen, R. (1981), International Politics: The Rules of the Game (Longman, London).
Conybeare, J. A. (1987), Trade Wars (Columbia University Press, New York).
Cooper, A. F., Higgott, R. A. and Nossal, K. R. (1991), 'Bound to follow? Leadership and Followership in the Gulf Conflict', Political Science Quarterly, vol. 106, no. 3, pp. 392-410.
Corbett, P. E. (19856), Morals, Law and Power in International Relations (J. R. and D. Hayes Foundation, Los Angeles).
Council on Environmental Quality and the U.S. Department of State (1982), The Global 2000 Report to the President: Entering the Twenty-First Century (Penguin, Harmondsworth).
Cox, R. (1979), 'Ideologies of the New International Economic Order: Reflections on Some Recent Literature', International Organization, 33 (2) pp. 257-302.
Cox, R. (1981), 'Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory', Millennium, 10 pp. 126-55.
Cox, R. (1987), Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History (Columbia University Press, New York).
Cox, R. (1992), 'Towards a post-hegemonic conceptualization of world order' in J. N. Rosenau and E. O. Czempial (eds) Governance without Government: Order and Change in World Politics (Cambridge).
Crabb, C. V. (1965), The Elephants and the Grass, A Study of Nonalignment (Praeger, New York).
Czempial, E. O. and Rosenau, J. N. (eds) (1973), Global Changes and Theoretical Challenges (Lexington Books, Lexington).
Dahl, R. (1961a), Who Governs? (Yale University Press, New Haven).
Dahl, R. (1961b), 'The Behavioural Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest', American Political Science Review, 55 (4) (December) pp. 763-72.
Dahl, R. (1984), Modern Political Analysis, fourth edition (Prentice Hall, Englewood Cliffs).
Danchev, A. (ed) (1995), Fin de Siecle: The Meaning of the Twentieth Century (I. B. Tauris, London).
Davidson, B. (1992), The Black Man's Burden (Random House, New York).
Davies, James C. (1969), 'The J curve of rising and declining satisfactions as a cause of some great revolutions and contained rebellion' in H. D. Graham and T. R. Gurr (eds), The History of Violence in America (New York).

Day, A. J. (ed) (1987), Border and Territorial Boundaries, second edition (Longman, Harlow).
De Conde, A. (ed) (1978), Encyclopedia of America Foreign Policy: Studies of Principal Movements and Ideas (Scribner, New York).
Dehio, L. (1965), The Precarious Balance (Knopf, New York).
Del Rosso Jr., S. J. (1995), 'The Insecure State: Reflections on "the State" and "Security", in a Changing World', Daedalus, 124 (2) pp. 175-208.
Der Derian, J. (1987), On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement (Basil Blackwell, Oxford).
Der Derian, J. and Shapiro, M. (eds) (1989), International/Intertextual Relations: Postmodern Readings in World Politics (Lexington Books, Lexington).
Der Derian, J. (1992), Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War (Blackwell, Oxford).
Deudney, D. (1990), 'The Case Against Linking Environmental Degradation and National Security', Millennium, 19 (3) pp.461-76.
Deudney, D. (1995), 'Environment and Security: Muddled Thinking' in The Global Agenda: Issues and Perspectives in C. W. Kegley, Jr and E. R. Wittkopf (eds) (McGraw Hill, New York).
Deutsch, K. (1953), Nationalism and Social Communications (MIT Press, Cambridge).
Deutsch, K. (1963), The Nerves of Government (Free Press, New York).
Deutsch, K. W. (1968), The Analysis of International Relations (Prentice Hall, Englewood Cliffs).
Deutsch, K. and Singer, J. D. (1964), 'Multipolar Systems and International Stability', World Politics, 16 (April) pp. 390-406.
Devetak, R. (1996), 'Postmodernism' in Theories of International Relations, S. Burchill and A. Linklater (eds) (Macmillan, Basingstoke).
Dickinson, G. L. (1916), The European Anarchy (Allen & Unwin, London).
Dickinson, G. L. (1926), The International Anarchy (Allen & Unwin, London).
Donelan, M. (ed) (1978), The Reason of States: A Study in International Political Theory (George Allen & Unwin, London).
Donnelly, J. E. and Pfaltzgraff, R. L. (1981), Contending Theories of International Relations (Harper and Row, New York).
Doxey, M. (1971), Economic Sanctions and International Enforcement (Oxford University Press, London).
Doyle, M. (1986), 'Liberalism and World Politics', American Political Science Review, 80 pp. 1151-70.
Dunant, H. (1947), A Memory of Solferino (Cassell, London).
Dunn, D. (1995), 'Articulating an alternative: the contribution of John Burton', Review of International Studies, vol. 21, no. 2 (April), pp. 197-208.
Dunn, L. A. (1991), Containing Nuclear Proliferation, Adelphi Paper 263 (Brassey's, London).
Easton, D. (1969), 'The New Revolution in Political Science', American Political Science Review, 58 (4) (December) pp.1051-61.
Edwardes, M. (1962), Asia in the Balance (Penguin, Harmondsworth).

Ekins, P. (1992), A New World Order: Grassroots Movements for Global Change (Routledge, London).
Elshtain, J. B. (1987), Women and War (Harvester Wheatsheaf, Brighton).
Elshtain, J. B. (ed) (1981), Public Man, Private Woman (Martin Robertson, Oxford).
Encloe, C. (1989), Bananas, Beaches and Bases (Pandora Books, London).
Encloe, C. (1993), The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War (University of California Press, Berkeley).
Esposito, J. L. (1995), The Islamic Threat: Myth or Reality? (Open University Press, New York).
Evans, G. (1981), 'All States are Equal, but...', Review of International Studies 7 pp. 59-66.
Evans, G. (1994), 'The International Community and the Transition to a New South Africa', The Round Table 330 pp. 175-87.
Evans, G. (1996), 'South Africa in Remission: the Foreign Policy of an Altered State', The Journal of Modern African Studies 34 (2) pp.249-71.
Evans, G. (1997), 'The Vision Thing: in search of the Clinton Doctrine' World Today 53 (8-9) (August/September) pp. 213-16.
Eysenck, H. J. (1954), The Psychology of Politics (RKP, London).
Faber, M. (1984), 'Island Microstates: Problems of Viability', The Round Table, 292 (October) pp. 372-76.
Falk, R. A. (1970), The Status of Law in International Society (Princeton University Press, Princeton).
Falk, R. A. (1971), This Endangered Planet (Random House, New York).
Falk, R. A. (1975), A Study of Future Worlds (Free Press, New York).
Falk, R. A. (1995), On Human Governance: Toward a New Global Politics (Polity Press, Cambridge).
Farrell, R. B. (1966), Approaches to Comparative and International Politics (North-western University Press, Evanston).
Fawcett, L. And Hurrell, A. (eds) (1995), Regionalism in World Politics: Regional Organisation and International Order (Oxford University Press, Oxford).
Fink, C. F. and Boulding, E. (eds) (1972), 'Peace Research in Transition: A Symposium', Journal of Conflict Resolution, Special Issue, xvi (4) pp. 461-616.
Fisas, V. (1995), Blue Geopolitics. The United Nations Reform and the Future of the Blue Helmets (Pluto Press, London).
Fisher, R. and Brown, S. (1988), Getting Together: Building a Relationship That Leads to YES (Pluto Press, London).
Fisher, R., Ury, W. and Patton, B. (1981), Getting to YES: Negotiating Agreement without Giving In (Houghton Mifflin, Boston).
Fleiss, P. J. (1966), Thucydides and the Politics of Bipolarity (Louisiana State University Press, Baton Rouge).
Forsythe, D. P. (1977), Humanitarian Politics: The International Committee of the Red Cross (Johns Hopkins University Press, Baltimore).
Forsyth, M. G., Keens-Soper, M. and Savigear, P. (eds) (1970), The Theory of International Relations: The State of War (Allen & Unwin, London).

Forsyth, M. (1979), 'Thomas Hobbes and the External Relations of States', British Journal of International Studies 5 (3) (October) pp.196-209.
Forsyth, M. (1989), Federalism and Nationalism (Leicester University Press, Leicester and London).
Fox, W. T. R. (1944), The Super-Powers: The United States, Britain and the Soviet Union – their Responsibility for the Peace (Harcourt, Brace, New York).
Frank, A. G. (1971), Capitalism and Underdevelopment in Latin America (Penguin, Harmondsworth).
Frank, A. G. and Gills, B. (eds) (1993), The World System: Five Hundred Years or Five Thousand Years (Routledge, London).
Frankel, J. (1963), The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision Making (Oxford University Press, London).
Frankel, J. (1970), The National Interest (Pall Mall and Macmillan, London).
Freedman, L. (1981), The Evolution of Nuclear Strategy (Macmillan, London).
Freedman, L. (1988), Britain and the Falklands War (Blackwell, London).
Freedman, L. (ed.) (1994), War (Oxford University Press, Oxford).
Freedman, L. (1997), 'War Designed for One', World Today 53 (8-9) (August/ September) pp. 217-22.
Freedman, L. et al. (1986), Terrorism and International Order (Routledge, London).
Frieden, J. A. and Lake, D. A. (eds) (1995), International Political Economy: Perspectives on Global Wealth and Power (Routledge, London).
Frost, M. (1996), Ethics in International Relations (Cambridge University Press, Cambridge).
Fukuyama, F. (1992), The End of History and the Last Man (Hamish Hamilton, London).
Gaddis, J. L. (1983), 'Containment: Its Past and Future', in C. W. Kegley, Jr and E. R. Wittkopf (eds), Perspectives on American Foreign Policy, (St Martins Press, New York).
Gaddis, J. L. (1986), 'The Long Peace: Elements of Stability in the Postwar International System', International Security, 10 (4).
Gallie, W. B. (1978), Philosophers of Peace and War: Kant, Clausewitz, Marx, Engels and Tolstoy (Cambridge University Press, Cambridge).
Gamble, A. and payne, T. (eds) (1996), Regionalism and World Order (Macmillan, London).
Gardner, R. N. (1980), Sterling-Dollar Diplomacy in Current Perspective: The Origins and Prospects of our International Economic Order (Columbia University Press, New York).
Garnett, J. C. (1984), Commonsense and the Theory of International Politics (Macmillan, London).
Grathoff, R. (1994a), The Great Transition: American-Soviet Relations and the End of the Cold War (Brookings Institute, Washington).
Garthoff, R. (1994b) Detente and Confrontation (Brookings Institute, Washington).
GATT (1979), The Tokyo Round of Multilateral Trade Negotiations (Gatt, Geneva).

Geldenhuys, D. (1984), The Diplomacy of Isolation: South African Foreign Policy Making (Macmillan, Johannesburg).
Gellner, E. (1983), Nations and Nationalism (Blackwell, Oxford).
George, A. and George, J. (1964), Woodrow Wilson & Colonial House: a Personality Study (Dover, New York).
George, A. L. (1971), The Limits of Coercive Diplomacy (Little Brown, Boston).
George, J. (1994), Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations (Lynne Reinner, Boulder).
Giddens, A. (1985), The Nation-State and Violence (Polity Press, Cambridge, USA).
Gill, S. (ed) (1993), Gramsci, Historical Materialism and International Relations (Cambridge University Press, Cambridge).
Gill, S. and Law, D. (1988), The Global Political Economy (Harvester Wheatsheaf, Hemel Hempstead).
Gilpin, R. (1975), U.S. Power and Multinational Corporation (Basic Books, New York).
Gilpin, R. (1981), War and Change in World Politics (Cambridge University Press, Cambridge).
Gilpin, R. (1985), 'The Politics of Transnational Economic Relations', in R. Maghroori and B. Ramberg (eds), Globalism Versus Realism: International Relations' Third Debate (Westview press, Boulder, Colorado).
Gilpin, R. (1986), 'The Richness of the Tradition of Political Realism' in R. O. Keohane (ed), Neorealism and Its Critics (Columbia University Press, New York).
Gilpin, R. (1987), The Political Economy of International Relations (Princeton University Press, Princeton).
Gordenker, L. (1987), Refugees in International Politics (Columbia University Press, New York).
Gowa, J. (1983), Closing the Gold Window: Domestic Politics and the End of Bretton Woods (Cornell University Press, Ithaca).
Grant, R. and Newland, K. (eds) (1991), Gender and International Relations (Bloomingtons, University of Indiana Press).
Greenwood, C. (1993), 'Is there a right of humanitarian intervention?' The World Today, 49.
Griffiths, M.(1992), Realism, Idealism and International Politics: A Reinterpretation (Routledge, London).
Groom, A. J. R. and Light, M. (1994), Contemporary International Relations: A Guide to Theory (Pinter, London).
Groom, A. J. R. and Taylor, P. (eds) (1975), Functionalism: Theory and Practice in World Politics (University of London Press, London).
Grossner, A. (1980), The Western Alliance: European-American Relations Since 1945 (foreword by Stanely Hoffman) (Macmillan, London).
Grotius, H. (1949), The Law and Peace (De Jure Belli ac Pacis) tr. L. R. Loomis, introduction P.E. Corbett (Walter J. Black, New York).
Grubb, M. et al. (1993), The Earth Summit Agreements: A Guide and Assessment (Earthscan/RIIA, London).

Guicciardini, F. (1567), Storia d'Italia (1573) (Torretino, Florence).
Gulick, E. V. (1967), Europe's Classical Balance of Power (Norton, New York, first published 1955).
Gurr, T. R. (1993), Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflict, (United States Institutes of Peace, Washington).
Gurr, T. R. and Harff, B. (1994), Ethnic Conflict in World Politics (Westview Press, Boulder).
Haas, E. B. (1953), 'The Balance of Power: Prescription, Concept or Propaganda', World Politics 5 (July) pp. 442-77.
Haas, E. B. (1958), The Uniting of Europe (Stevens, London; Stanford University Press, Stanford).
Haas, E. B. (1964), Beyond the Nation State: Functionalism and International Organization (Stanford University Press, Stanford).
Haas, P.M. (1989), 'Do Regimes Matter: Epistemic Communities and Mediterranean Pollution Control', International Organisation, 43 pp. 377-403.
Haas, P. M. (1990), Saving the Mediterranean: The Politics of Environmental Cooperation (Columbia University Press, New York).
Haas, P. M. (ed) (1992), 'Knowledge, Power and International Policy Coordination', International Organisation (special issue) 46 (I).
Haas, P. M., Keohane, R. O. and Levy, M. (eds) (1994), Institutions for the Earth: Source of Effective Environmental Protection (MA. MIT Press, Cambridge).
Halliday, F. (1995), Islam and the Myth of Confrontation: Religion and Politics in the Middle East (I. B. Tauris, London).
Halperin, M. (1963), Limited War in the Nuclear Age (John Wiley, New York).
Halperin, M. H. (1974), Bureaucratic Politics and Foreign Policy (The Brookings Institution, Washington D. C.).
Hansen, R. D. (1979), Beyond the North-South Stalemate (McGraw Hill, New York).
Hardin, G. (1977), 'The Tragedy of the Commons', in G. Hardin and J. Baden (eds), Managing the Commons (Freeman, San Francisco).
Harris, N. (1986), The End of the Third World (Penguin, Harmondsworth).
Hayter, T. (1971), Aid as Imperialism (Penguin, Baltimore).
Held, D. (1995), Democracy and the Global Order (Polity Press, Cambridge, USA).
Hermann, C. F. (1969), 'International Crisis as a Situational Variable', in J. N. Rosenau (ed), International Politics and Foreign Policy (Free Press, New York), pp. 409-21.
Hermann, C. F. (ed) (1972), International Crisis: Insights from Behavioural Research (Free Press, New York).
Herz, J. H. (1950), 'Idealist Internationalism and the Security Dilemma', World Politics, 2 (2) (January) pp. 157-80.
Herz, J. H. (1951), Political Realism and Political Idealism (Chicago University Press, Chicago).
Herz, J. H. (1957), 'Rise and Demise of the Territorial State', World Politics 9 pp. 473-93.

Herz, J. H. (1959), International Politics in the Atomic Age (Columbia University Press, New York).
Higgins, R. (1978), 'Conceptual Thinking about the Individual in International Law', British Journal of International Studies, 3 (I) (April).
Hinsley, F. H. (1963), Power and the Pursuit of Peace: Theory and Practice in the History of Relations between States (Cambridge University Press, Cambridge).
Hinsley, F. H. (1973), Nationalism and the International System (Hodder & Stoughton, London).
Hinsley, F. H. (1982), 'The Rise and Fall of the Modern International System', Review of International Studies, 8 (I) (January) pp. 1-8.
Hinsley, F. H. (1986), Sovereignty (Cambridge University Press, Cambridge).
Hipper, J. and Luege, A. (1995), The Next Threat: Western Perceptions of Islam (Pluto Press, London).
Hobbes, T. (1965), Leviathan (introduction A. D. Lindsay) (Everyman edition, Dent, London).
Hobson, J.A. (1938), Imperialism: A Study, third edition (Allen & Unwin, London, first published 1902).
Hocking, B. and Smith, M. (1995), World Politics. An Introduction to International Relations, second edition (Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf, Hemel Hempstead).
Hoffman, M. (1987), 'Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate', Millennium 16 (2) pp. 231 – 49.
Hoffman, M. (1994), 'Normative International Theory: Approaches and Issues' in Contemporary International Relations: A Guide to Theory, A. J. R. Groom and M. Light (eds) (Pinter, London).
Hoffman, S. (1965), The State of War (Pall Mall, London).
Hoffman, S. (1968), Gulliver's Troubles or the Setting of American Foreign Policy (McGraw Hill, New York).
Hoffman, S. 'In Defence of Mother Teresa: Morality in Foreign Policy', Foreign Affairs 75 (2) pp. 172 – 5.
Hogan, M. (ed) (1992), The End of the Cold War (Cambridge University Press, Cambridge).
Holbraad, C. (1970), The Concert of Europe: A Study in German and British International Thought, 1815 – 1914 (Longman, Harlow).
Holbraad, C. (ed) (1971), Superpowers and World Order (Australian National University Press, Canberra).
Holbraad, C. (1984), Middle Powers in International Politics (Macmillan, London).
Hollis, M. and Smith, S. (1991), 'Beware of gurus: Structure and action in international relations', Review of international Studies 17 (4) pp. 393 – 410.
Hollis, M. (1995), and Smith, S. (1991), Explaining and Understanding International Relations (Clarendon Press, Oxford).
Holloway, D. (1988/89), 'Gorbachev's New Thinking' Foreign Affairs, 68 (I) pp.66 – 81.
Holsti, D. (1992), International Politics: A Framework for Analysis, sixth edition (Prentice Hall, Englewood Cliffs).

Holsti, K. J. (1985), The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory (Allen & Unwin, Boston).
Holsti, O. R. and Rosenau, J. N. (1984), American Leadership in World Affairs: Vietnam and the Breakdown of Consensus (Allen & Unwin, Boston).
Hopkins, R. F. and Mansbach, R. W. (1973), Structures and Process in International Theory (Harper and Row, New York).
Horowitz, D. (1969), Imperialism and Revolution (Allen Lane, London).
Howard, M. (1978), 'The Strategic Approach to International Relations', British Journal of International Studies, 2 (I) (April) pp. 67-75.
Howard, M. (1978), War and the Liberal Conscience (Temple Smith, London).
Howard, M. (1984), The Causes of War (Unwin, London).
Hsu, I. C. Y. (1960), China's Entrance into the Family of Nations (Harvard University Press, Cambridge, MA).
Hunt, P. and Thompson, G. (1996), Globalization in Question (Polity Press, Cambridge, USA).
Huntington, S.P. (1973), 'Transnational Organisation in World Politics', World Politics, 25 (3) (August) pp. 33-68.
Huntington, S.P. (1993), 'The Clash of Civilizations', Foreign Affairs 72 (3) (summer) pp. 22-49.
Hurrell, A. (1995), 'Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics', Review of International Studies, 21 (4).
Hurrell, A. and Kingsbury, B. (eds) (1992), The International Politics of the Environment (Oxford University Press, Oxford).
Huth, P.K. (1988), Extended Deterrence and the Prevention of War (Yale University Press, New Haven).
Ikle, F. C. (1964), How Nations Negotiate (Harper and Row, New York).
Jackson, R. H. (1986), 'Negative Sovereignty in sub-Saharan Africa', Review of International Studies, 12 (4) (October) pp. 247-64.
Jackson, R. H. (1990), Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World. (Cambridge University Press, Cambridge).
James, A. (1964), 'Power Politics', Political Studies, 12 (3) (October) pp. 307-26.
James, A. (1969), The Politics of Peace-Keeping (Chatto and Windus, London).
James, A. (1973), The Bases of International Order: Essays in Honour of C. A. W. Manning (Oxford University Press, London).
James, A. (1978), 'International Society', British Journal of International Studies, 4 (2) (July) pp. 91-106.
James, A. (1984), 'Sovereignty: Ground Rule or Gibberish?', Review of International Studies, 10 pp. 1-18.
James, A. (1986), Sovereign Statehood: The Basis of International Society (Allen & Unwin, London).
James, A. (1990), Peacekeeping in International Politics (IISS/Macmillan, Basingstoke).
Janis, I. (1972), Victims of Groupthink (Houghton Mifflin, Boston).
Jervis, R. (1976), Perception and Misperception in International Politics (Princeton University Press, Princeton).

Jervis, R. (1978), 'Co-operation Under the Security Dilemma', World Politics, 30 (2) (January) pp. 167-214.
Jervis, R. (1984), The Illogic of American Nuclear Strategy (Cornell University Press, Ithaca).
Jerivs, R. (1985), 'From Balance to Concert: A Study of International Security Co-operation', World Politics, 38 (I) (October) pp. 58-79.
Johnson, C. (1982), MITI and the Japanese Miracle (Stanford University Press, Stanford).
Jones, R. E. (1981), 'The English School of International Relations: A Case for Closure', Review of International Studies 7 (I) (January) pp. 1-14.
Kahn, H. (1960), On Thermonuclear War (Princeton University Press, Princeton).
Kaiser, K. (1968), German Foreign Policy in Transition: Bonn between East and West (Oxford University Press, London).
Kant, I. (1948), 'On Eternal Peace', tr. In Carl J. Friedrich, Inevitable Peace (Harvard University Press, Cambridge MA).
Kaplan, L. S. (1984), The United States and NATO: The Formative Years (Kentucky University Press, Lexington).
Kaplan, M. A. (1957), System and Process in International Politics (Wiley, New York).
Kaplan, M. A. and Katzenbach, N. de B. (1961), The Political Foundations of International Law (Wiley, New York).
Kaplan, M. A. (1966), 'The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations', World Politics, 19 (I) (October) pp. 1-20.
Kaplan, R. D. (1994), 'The Coming Anarchy', Atlantic Monthly, February.
Kaufmann, W. (1989), 'The Practice of a States System', in The Reason of States, M. Donelan (ed) (Allen & Unwin, London) pp. 25-44.
Keens-Soper, M. (1978), 'The Practice of a States System', in The Reason of States, M. Donelan (ed) (Allen & Unwin, London), pp. 25-44.
Kegley, C. W. (1995), Contoversies in International Relations Theory (St Martin's Press, New York).
Kegley, C. W. and Wittkopf, E. R. (1995), World Politics: Trend and Transformation, fifth edition (St Martin's Press, New York).
Kegley, C. W. and Wittkopf, E. R. (1996) fifth edition, American Foreign Policy: Pattern and Process (St Martin's Press, New York).
Kegley, C. W. and Wittkopf, E. R. (1995), The Global Agenda (McGraw-Hill, New York).
Kellas, J. G. (1991), The Politics of Nationalism and Ethnicity (Macmillan, London).
Kelsen, H. (1967), Principles of International Law (revised and edited R. W. Tuker) (Rhinehart and Winston, New York).
Kennan, G. F. (1954a), Realities of American Foreign Policy (Princeton University Press, Princeton).
Kennan, G. F. (1984), American Diplomacy, expanded edition (University of Chicago Press, Chicago).

Kennedy, P. (1988), The Rise and Fall of the Great Powers (Random House, New York).
Kennedy, P. (1994), Preparing for the Twenty-First Century (Fontana, London).
Keohane, R. O. (1984), After Hegemony (Princeton University Press, Princeton).
Keohane, R. O. (1985), 'Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions', World Politics 38 (October) pp. 226-54.
Keohane, R. O. (ed.) (1986), Neorealism and Its Critics (Columbia University Press, New York).
Keohane, R. O. and Nye, J. S. (eds) (1972), Transitional Relations and World Politics (Harvard University Press, Cambridge MA).
Keohane, R. O. and Nye, J. S. (1977), Power and Interdependence: World Politics (Croom Helm, London), pp. 120-131.
Keohane, R. O. and Nye J. S. (1987), 'Power and Interdependence Revisited', International Organization, 41 (4) pp. 725 - 53.
Keylor, W. R. (1984), The Twentieth-Centuray World (Oxford University Press, London).
Keynes, J. M. (1919), The Economic Consequences of Peace (Macmillan, London).
Kindleberger, C. P. (1937), The World in Depression 1929 – 1939 (University of California Press, Berkeley).
Kissinger, H. A. (1957), A World Restored: The Politics of Conservatism in a Revolutionary Era (Houghton Mifflin, Boston).
Kissinger, H. A. (1960), The Necessity for Choice: Prospects of American Foreign Policy (Chatto & Windus, London).
Kissinger, H. A. (1969), Nuclear Weapons and Foreign Policy (Norton, New York).
Kissinger, H. A. (1974), American Foreign Policy (Norton, New York).
Kissinger, H. A. (1979), The White House Years (Little, Brown, Boston).
Kissinger, H. A. (1994), Diplomacy (Simon and Schuster, London).
Kitson, F. (1971), Low Intensity Operations (Faber & Faber, London).
Knorr, K. (1956), The War Potential of Nations (Princeton University Press, New Jersey).
Knorr, K. (1973), Power and Wealth: The Political Economy of International Power (Basic Books, New York).
Knorr, K. (1975), The Power of Nations: The Political Economy of International Relations (Basic Books, New York).
Knorr, K. and Rosenau, J. N. (eds) (1969), Contending Approaches to International Politics (Princeton University Press, Princeton).
Knorr, K. and Verba, S. (eds) (1961), The International System (Princeton University Press, Princeton).
Krasner, S. D. (1976), 'State power and the structure of international trade', World Politics, 28 (3) (April) pp. 317- 43.
Kranser, S. D. (1983), International Regimes (Cornell University Press, Ithaca, New York).
Kranser, S. D. (1985), Structural Conflict: The Third World against Global Liberalism (University of California Press, Berkeley).

Kranser, S. D. (1993), 'Westphalia and All That', in Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions and Political Change, J. Goldstein and R.O. Keohane (eds) (Cornell University Press, New York).
Kratchowil, F. (1989), Rules, Norms and Decisions (Cambridge University Press, Cambridge).
Kratchowil, F. and Mansfield, E. (eds) (1994), International Organisation: A Reader (HarperCollins, New York).
Krepinevich, A. F. (1989), The Army and Vietnam (Free press, New York).
Kubalkova, V. and Curickshank, A. A. (1986), Marxism-Leninism and Theory of International Relations (Routledge & Kegan Paul, London).
Kubalkova, V. and Cruikshank, A. A. (1986), Marxism and International Relations (Oxford University Press, Oxford).
Kuhn, T. (1962), The Structure of Scientific Revolutions (University of Chicago Press, Chicago).
Lacqueur, W. (1977), Terrorism (Weidenfeld & Nicolson, London).
Lacqueur, W. (1986), 'Reflections on Terrorism', Foreign Affairs, 65 (Fall) pp. 86-100.
Lakatos, I. and Musgrave A. (eds) (1970), Criticism and the Growth of Knowledge (Cambridge University Press, Cambridge).
Langhorne, R. (1986), 'The Significance of the Congress of Vienna', Review of International Studies, 12 (4) (October) pp. 313-24.
Lapid, Y. (1989), 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positive Era', International Studies Quarterly, 33 (3).
Lapping, B. (1987), Apartheid: A History (Paladin, London).
Lasswell, H. D. (1948), The Analysis of Political Behaviour: An Empirical Approach (Routledge and Kegan Paul, London).
Lasswell, H.D. and Kaplan, A. (1950), Power and Society: A Framework for Political Enquiry (Yale University Press, New Haven).
Lauterpacht, H. (1933), The Function of Law in the International Community (Clarendon Press, Oxford).
Lauterpacht, H. (1950), International Law and Human Rights (Stevens, London).
Lawrence, T. E. (1935), Seven Pillars of Wisdom: A Triumph (Cape, London).
Layne, C. (1994), 'Kant or Cant: the Myth of Democratic Peace', International Security 19 (2) pp. 5-50.
Lebow, R. N. (1981), Between Peace and War (Johns Hopkins University Press, Baltimore).
Lebow, R. N. and Risse-Kappen T. (eds) (1995), International Relations Theory and the End of the Cold War (Columbia University Press, New York).
Lebow, R. N. and Stein, J. G. (1994), We All Lost the Cold War (Princeton University Press, New Jersey).
Leffler, M. (1992), A Preponderance of Power (Stanford University Press, California).
Leffler, M. and Painter, D. (eds) (1994), Origins of the Cold War: An International History (Routledge, New York).

Lemkin, R. (1944), Axis Rule in Occupied Europe (Carnegie Endowment for World Peace, Washington D C).
Lenin, V. I. (1970), Imperialism: The Highest Stage of Capitalism (1916) (Foreign Languages Press, Peking).
Levy, J. (1983), 'Misperception and the Causes of War', World Politics, 36 (October) pp. 76-99.
Lichtheim, G. (1971), Imperialism (Praeger, New York).
Lindblom, C. E. (1965), The Intelligence of Democracy (Free Press, New York).
Lindblom, C. E. (1977), Politics and Markets (Basic Books, New York).
Linklater, A. (1986), 'Realism, Marxism and Critical International Theory', Review of International Studies, 12 (4) (October) pp. 301- 12.
Linklater, A. (1990), Beyond Realism and Marxism (Macmillan, London).
Linklater, A. (1990), Men and Citizens in International Theory (Macmillan, London).
Liska, G. (1967), Imperial America: The International Politics of Primacy (Johns Hopkins Press, Baltimore).
Little, R. (1975), Intervention: External Involvement in Civil Wars (Robertson, London).
Little, R. (1987), 'Revisiting Intervention: A Survey of Recent Developments', Review of International Studies, 13 (1) (January) pp. 49-60.
Little, R. and Smith, M. (eds) (1991), Perspectives on World Politics: A Reader (Routledge, London).
Lorenz, K. (1963), On Aggression (Harcourt, Brace and World, New York).
Louis, W. R. and Bull, H. (eds) (1986), The Special Relationship: Anglo-American Relations Since 1945 (Clarendon Press, Oxford).
Luard, E. (1982), A History of the United Nations (Macmillan, London).
Luard, E. (1990), The Globalization of Politics (Macmillan, London).
Lynne-Jones, S. M. and Miller, S. (eds) (1995), Global Dangers: Changing Dimensions of International Security (MA: MIT Press, Cambridge).
Lyon, P. (1963), Neutralism (Leicester University Press, Leicester).
Lyons, G. M. and Mastanduno, M. (1995), Beyond Westphalia? State Soverezgnty and International Intervention (Johns Hopkins, Baltimore/London).
Machiavelli, N. (1950), The Prince and the Discourses, introduction Max Lemer (Modem Library edition, Random House, New York).
Mack, A. J. R. (1975), 'Why Big Nations Lose Small Wars: The Pohtics of Asymmetric Conflict', World Politics, 27 (2) pp. 175 —201.
Mackinder, H. J. (1904), 'The Geographical Pivot of History', Geographical Journal, 23.
Mackinder, H. J. (1919), Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction (Constable, London).
Mahan, A. I. (1890), The Influence of Sea Power upon History: 1660—1783 (Boston).
Malthus, T. R. (1826), An Essay in the Principles of Population, ora view of its past and present effects on human happiness, with an enquiry into our

prospecting the future removal or mitigation of the evils which it occasions, 6th edition (Ward Lock, London).
Mandelbaum, M. (1988), The Fate of Nations: The Searchfor National Security in the Nineteenth and Twentieth Centuries (Cambridge University Press, Cambridge).
Mandelbaum, M. (1996), 'Foreign Policy as Social Work', Foreign Affairs 75 (I).
Manning, C. A. W. (1962), The Nature of International Society (Bell, London).
Mao Tse-Tung (1971), Selected Readings (Foreign Languages Press, Peking).
March, J. G. and Simon, H. A. (1958), Organizations (Wiley, New York).
Markwell, D. J. (1986), 'Sir Alfred Zimrnern revisited: 50 years on', Review of International Studies 12 (4) (October) pp. 279—392.
Marx, K. and Engels, F. (1968), Selected Works (Lawrence and Wishart, London).
Mattingly, G. (1955), Renaissance Diplomacy (Cape, London).
Mayall, J. (ed) (1982), The Community of States: A Study in International Political Theory (Men & Unwin, London).
Mayall, J. (1990), Nationalism and International Society (Cambridge University Press, Cambridge).
Mayall,J. (ed) (1996), The New Interventionism: 1991—94 (Cambridge University Press, Cambridge).
Mayer, P. (ed) (1966), The Pacifist Conscience: An Anthology of Pacifist Writings (Hart-Davies, London).
Mazrui, A. (1977), Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change (Heinemann, London).
McClelland, C. (1966), Theory and the International System (Macmillan, New York).
McGrew, A. (ed) (1994), Empire (Hodder and Stoughton for the Open Univershy, London).
McGrew, A. et al. (1992), Global Politics: Globalisation and the Nation State (Open University Press, Milton Keynes).
McKinlay, R. D. and Little, R. (1986), Global Problems and World Order (Pinter, London).
Meadows, D. H. et al. (1992), Beyond the limits: Global Collapse or a Sustainable Future? (Earthscan. London).
Meadows, D. H., Meadows. D. L., Randers, J. and Behrens, W. III (1974.), The Limits to Growth (Pan. London).
Mearsheimer. J. (1990). 'Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War', International Security 19 pp. 5— 56.
Medvedev. Z. (1986). Gorbachev (Blackwell. London).
Meinecke, F. (1957). .Machiavellism: The Doctrine of Raison d'Etat and Its Place in Modern History (tr. D. Scott) (New Haven. Conn).
Melanson. R. A. (1983). Writing History and Making Policy: The Cold War, Vietnam, and Revisionism (Press of America. Lanham).
Melman. S. (1985). The Permanent War Economy (Simon & Schuster. New York).

Merle. M. (1987). The Sociology of International Relations (tr. D. Parkin) (Berg, Leamington Spa).
Merton. R. K. (1949). 'The Self-Fulfilling Prophecy'. in Social Theory and Social Structure (Free Press. New York. 1957).
Midlarskv. M. I. (ed) (1992). The Internationalisation of Communal Strife (Rout—ledge. London).
Miller. j D. B. (1981). The World of States (Croom Helm, London). Miller.J. D. B. (1986). 'Sovereignty as a Source of Vitality for the State', Review of International Studies. 12 (2) (April) pp. 79—90.
Miller. L. H. (1994). Global Order, Values and Power In International Politics (W estview Press. Boulder).
Mills, C. W. (1956). The Power Elite (Oxford University Press, New York).
Mitchell, C. (1981). The Structure of International Conflict (Macmillan, London).
Mitrany, D. (1943. A Working Peace System (RIIA, London).
Mitrany, D. (1975), The Functional Theory of Politics (Robertson, London).
ModeLski, G. (1972), Principles of World Politics (Collier, Macmillan, New York).
Modelski, G. (ed) (1972), Multinational Corporations and World Order (Sage Publications, Beverly Hills).
Moore, B. (1967), Social Origins of Dictatorship and Democracy (Allen Lane, London).
Morgan, P. M. (1983), Deterrence: A Conceptual Analysis (Sage Publications, Beverly Hills).
Morgenthau, H. J. (1948), Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (Knopf, New York).
Morgenthau, H.J. (1951), In Defence of the National Interest (Knopf, New York).
Morgenthau, H. J. and Thompson, K. W. (eds) (1950), Principles and Problems of International Politics (Knopf, New York).
Moynihan, D. P. (1993), Pandaemonium: Ethnicity in international Politics (Oxford University Press, Oxford).
Murphy, C. N. (1996), 'Gender in International Relations', International Organisation 50 (3) pp. 513—38.
Myers, D. P. (1957), 'The Names and Scope of Treaties', American Journal of international Law, 51.
Nag, K. (n.d.), 'The Diplomatic Theories of Ancient india and the Arthastra', Journal of Indian History, V pp. 33 1—58.
Nardin, T. (1983), Law, Morality and the Relations of Nations (Princeton University Press, Princeton).
Nardin, T. (ed) (1996), The Ethics of War and Peace (Princeton University Press, Princeton).
Nardin, T. and Mapel, D. (eds) (1992), Traditions of International Ethics (Cambridge University Press, Cambridge).
Navari, C. (1978), 'Knowledge, the State and the State of Nature', in The Reason of States, M. Donelan (ed.).
Neufeld, M. (1995), The Restructuring of International Relations Theory (Cambridge University Press, Cambridge).

Nicholson, M. (1996), Causes and Consequences in International Relations: A Conceptual Survey (Pinter Publishers, London).
Nicolson, H. (1950), Diplomacy (Oxford University Press, London).
Nicolson, H. (1954), The Evolution of Diplomatic Method (Constable, London).
Niebuhr, R. (1936), Moral Man and Immoral Society (Scribners, New York).
Niebuhr, R. (1953), Christian Realism and Political Problems (Scribners, New York).
Niebuhr, R. (1959), Nations and Empires (Faber & Faber, London).
Nixon, R. (1976), 'Asia after Vietnam', Foreign Affairs, 46 (1) pp. 111—25.
Nkrumah, K. (1965), Neocolonialism: The Last Stage of Capitalism (Heinemann, London).
Nogee, J. L. (1975), 'Polarity: An Ambiguous Concept', ORBIS, 18 (4) (Winter) pp. 1193 —225.
Northedge, F. S. (1976), The International Political System (Faber & Faber, London).
Northedge, F. S. (1976), 'Transnationalism: The Asnerican Illusion', Millennium, 5 (1) (Spring) pp. 21—7.
Northedge, F. 5. (1986), The League of Nations: Its Life and Times, 1920—46 (Leicester University Press, Leicester).
Nussbaum, A. (1961), A Concise History of the Law of Nations (Macmillan, New York).
Nye, J. s. (1986), Nuclear Ethics (Collier Macmillan, London).
Nye, J. S. Jr. (1990), Bound to Lead (Basic Books, New York).
Nye,J. S.Jr. (1996), 'Conflicts After the Cold War', The Washington Quarterly, 19 (1), pp. 5—24.
O'Connell, D. P. (1970), International Law (2 volumes), second edition (Stevens, London).
O'Connell, D. P. (1975), 'The Law of the Sea: Some Reflections on Caracas', Bitish Journal of International Studies, I (1) (April) pp. 20 —26.
Onuf, N. (1989), A World of Our Making: Rules and Risk in Social Theory and International Relations (Cambridge University Press, Cambridge).
Osgood, C. (1962), An Alternative to War or Surrender (University of Illinois Press, Urbana).
Osgood, R. E. (1953), Ideals and Self-Interest in America's Foreign Relations (Chicago University Press, Chicago).
Osgood, R. E. and Tucker, R. W. (1967). Force, Order and Justice (Johns Hopkins Press, Baltimore).
Osmanczvk. E. J. (1985). The Encyclopedia of the United Nations and International Agreements (Taylor and Francis, Philadelphia).
Owen. J. M. (1994). 'How Liberalism Produces Democratic Peace'. International Security 19 (2) pp. 87—125.
Paige, G. (1968). The Korean Decision (Free Press. New York).
Paige. G. (1977), The Scientific Study of Political Leadership (Free Press, New York).

Paret. P. (ed) (1986), Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton University Press, Princeton).
Parkinson, F. (1977), The Philosophy of International Relations (Sage Publications, Beverly Hills).
Penn, W. (1694), An Essay Toward the Present and Future Peace of Europe (American Peace Society, Washington DC, 1912).
Penrose, E. (1976), 'Oil and International Relations', British Journal of International Studies 2 (I) (April) pp. 41—50.
Pentland, C. (1973), International Theory and European Integration (Faber & Faber, London).
Pepper, D. and Jenkins, A. (1985), The Geography of Peace and War (Blackwell, Oxford).
Perkins, D. (1955), A History of the Monroe Doctrine (Boston, Toronto).
Pettman, R. (1979), State and Class: A Sociology of International Affairs (Croom Helm, London).
Pettman, R. (ed) (1979), Moral Claims in World Affairs (Croom Helm, London).
Plano, J. C. and Olton, R. (1982), The International Relations Dictionary (third edition) (ABC-Clio, Santa Barbara).
Plischke, E. (1977, Microstates in World Affairs: Policy Problems and Options (AEI, Washington DC).
Polanyi, K. (1975), The Great Transformation (Beacon Books, Boston).
Porter, G. and Welsh Brown, J. (1991), Global Environmental Politics (Westview Press, Boulder).
Poznanski, K. Z. (1984), 'Technology Transfer: West-South Perspective', World Politics, 37 (1) (October) pp. 134—52.
Prebisch, R. (1964), Towards a New Trade Policy for Development. Report by the Secretary-General of UNCTAD (UN, New York).
Prestowitz, C. V.Jr., Morse, R. A. and Tonelson, A. (eds) (1991) Powernomics: Economics and Strategy after the Cold War (Madison Books, Maryland).
Princen, M. and Finger, M. (eds) (1994) Environmental N G Os in World Politics: Linking the Local and the Global (Routledge, London).
Prins, G. (ed) (1983), Defended to Death (Penguin Books, London).
Pruitt, D. G. (1966), 'Definition of the Situation as a Determinant of International Action', in H. C. Kelman (ed), International Behaviour (Holt, Rinehart Winston, New York).
Puchala, D. (1972), 'Of Blind Men. Elephants and International Integration', Journal of Common Market Studies. 10:3 pp. 267—84.
Pugh. M. (ed) (1997) The UN, Peace and Force (Frank Cass, London).
Pumell, R. (1973), The Society of States: An Introduction to International Politics (Weidenfeld & Nicolson, London).
Purnell. R. (1976), 'The Relevance of Ancient History to the Contemporary Study of International Politics'. British Journal of International Studies 2 (1) (April) pp. 27—40.

Putman, R. and Bayne, N. (1987). Hanging Together (Sage Publications, London). Rapoport, A. (1960), Fights. Games and Debates (Michigan University Press, Michigan).
Rapoport, A. (1964), Strategy and Conscience (Harper and Row, New York).
Rapoport, A. (1974), Conflict in Man Made Environment (Penguin, Harmondsworth).
Reynolds, C. (1973), Theory and Explanation in International Politics (Robertson, London).
Reynolds, C. (1981), Modes of Imperialism (Robertson, London).
Reynolds, P. A. (1971), An Introduction to International Relations (Longman, Harlow).
Reynolds, P. A. (1975), 'The Balance of Power New Wine in an Old Bottle , Political Studies, xxiii (2) and (3) (June/September) pp. 352—64.
Ricardo, D. (1817), Principles of Political Economy and Taxation, reprinted in The Works & Correspondence of David Ricardo, Volume 1, P. Sraffa (ed) (Cambridge University Press, Cambridge, 1970).
Risse-Kappen, T. (ed) (1995), Bringing Transnational Relations Back in: Non-State Actors, Domestic Structures and International Relations (Cambridge University Press, Cambridge).
Roberts, A. (1976), Nations in Arms: The Theory and the Practice of Territorial Defence (Chatto & Windus, London).
Roberts, A. (1991), 'A New Age in International Relations', International Affairs 67 (3) pp. 509—26.
Roberts, A. and Guelff, R. (eds) (1982), Documents on the Laws of War (Clarendon Press, London).
Roberts, A. and Kingsbury, B. (eds) (1984), United Nations, Divided World: The UN's Role in International Relations, second edition (Clarendon, Oxford).
Robinson, D. (1985), Dictionary of Politics (Penguin, Harmondsworth).
Rosecrance. R. N. (1963). Action and Reaction in World Politics (Little, Brown. Boston).
Rosecrance, R. N. (1973). International Relations: Peace or War? (McGraw Hill, New York).
Rosecrance, R. N. (ed) (1976), America as an Ordinary Country (Cornell University Press, Ithaca. New York, and London).
Rosenau.J. N.(1961). International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory (The Free Press, New York).
Rosenau,J. N. (1961a). Public Opinion and Foreign Policy (Random House. New York).
Rosenau,J. N. (ed) (1964). International Aspects of Civil Strife (Princeton University Press, Princeton).
Rosenau, J. N. (1966). 'Pre-theories and Theories of Foreign Policy, in .Approaches to Comparative and International Politics. R. Barry Farrell. (ed) (Northwestern University Press, Evanston).
Rosenau, J. N. (1967a), 'Foreign Policy as an Issue Area'. in Domestic Sources of Foreign Policy. Rosenau. J.N. (ed) (The Free Press, New York).

Rosenau, J. N. (1968). The Concept of Intervention'. Journal of International Affairs, 22 (2), pp. 165—77.
Rosenau, J. N. (ed) (1969), International Politics and Foreign Policy (The Free Press, New York).
Rosenau,J. N. (1969b), 'Intervention as a scientific concept' ,Journal of Conflict Resolution, 13 (2) pp. 149—71.
Rosenau, J. N. (1969b), Linkage Politics (The Free Press, New York).
Rosenau,J. N. (1971), A Scientific Study of Foreign Policy (The Free Press, New York).
Rosenau, J. N. (1980), The Study of Global Interdependence (Frances Pinter, London).
Rosenau,J. N. and Czempial E. O. (eds) (1992), Governance without Government: Order and Change in World Politics (Cambridge University Press, Cambridge). Rothstein, R. L. (1972), 'On the Costs of Realism', Political Science Quarterly, 87 (September) pp. 347—62.
Roy, O. (1994), The Failure of Political Islam (I. B. Tauris, London).
Ruggie, J. G. (ed) (1993), Multilateralism Matters (Columbia University Press, New York).
Rummel, R. J. (1972), The Dimensions of Nations (Sage, Beverly Hills).
Russell, F. M. (1936), Theories of International Relations (Appleton Century Crofts, New York).
Russett, B. (1993), Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold WarWorld (Princeton University Press, Princeton).
Ryan, S. (1995), Ethnic Conflict and international Relations (Dartmouth, Aldershot).
Sachs, W. (ed) (1993), Global Ecology: A New Arena of Political Conflict (Zed Books, London).
Sagan, S. D. and Waltz, K. (1995), The Spread of Nuclear Weapons (W. W. Norton, New York).
Said, A. A. and Simmons, L. R. (eds) (1975), The New Sovereigns (Prentice Hall,Englewood CLiffi, NJ).
Satow, E. (1975), A Guide to Diplomatic Practice (Longman, London).
Schelling, T. C. (1960), The Strategy of Conflict (Harvard University Press, Cambridge).
Schelling, T. C. (1966), Arms and influence (Yale University Press, New Haven).
Schelling, T. C. and Halperin, M. H. (1985), Strategy and Arms Control (Pergamon-Brassey Classic Reprint, Washington).
Schlesinger, A. (1967), A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House (Mayflower Dell, London).
Schlesinger, A. (1991), The Cycles of American History (Houghton Muffin, Boston).
Schlesinger, A. (1995), 'Back to the Womb? Isolationism's Renewed Threat', Foreign Affairs, vol. 74 flO. 4 July /August, pp.2-8.

Schmid, A. P. (1983), Political Terrorism: A Research Guide to Concepts, Theories,Data Bases and Literature (North Holland Publishing Company, Amsterdam).
Schumacher, E. F. (1973), Small is Beautiful: Economics as if People Mattered (Harper & Row, New York).
Schuman, F. L. (1933), International Politics: Anarchy and Order in World Society (McGraw Hill, New York, 1969 edition).
Schumpeter,J. A. (1951), 'Imperialism and Capitalism', in Sweezy, P. M. (ed), Imperialism and Social Classes (Blackwell, Oxford).
Schwarzenberger, C. (1941), Power Politics (Stevens, London).
Scott, A. (1965), The Revolution in Statescraft (Random House, New York).
ScrutonR. (1982), A Dictionary of Political Thought (Macmillan, London).
Seabury, P. (1963), Power, Freedom and Diplomacy (Random House, New York).
Segal, G. (1988), Guide to the World Today (Simon & Schuster, London).
Segal, G. (1990), Rethinking the Pacific (Oxford University Press, London).
Shaw, M. N. (1977), International Law (Hodder & Stoughton, London).
Shaw, M. N. (1991),International Law, 3rd Edition (Grotius Publications, Cambridge).
Sheffer, C. (ed) (1986), Modern Diasporas in International Politics (Croom Helm,London).
Sills, D. (ed) (1960), International Encyclopedia of the Social Sciences (Macmillanand Free Press, New York).
Simon, H. A. (1965), Administrative Behaviour (Free Press, New York).
Singer,J. D. (1969), 'The Level of Analysis Problem in International Relations', inJ. N. Rosenau (ed), International Politics and Foreign Policy (Free Press, New York), pp. 20—29.
Singer, M. and Wildavsky, A. (1993), The Real World Order: Zones of Turmoil (Chatham House Publishers, New Jersey).
SIPRI (annual) Yearbook of World Armaments and Disarmament (Almqvist & Wiksell, Stockholm).
Skocpol, T. (1979), States and Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China (Cambridge University Press, Cambridge).
Small, M. and Singer, J. D. (1966), 'The Composition and Status Ordering of the International System 1815 —1940' World Politics 18 (January) pp. 236—82.
Smith, A. (1776), An Enquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (Dent, London, Everyman edition, 1977).
Smith, B. L. R. (1966), The Rand Corporation (Harvard University Press, Cambridge, MA).
Smith, M., Little, R. and Shackleton, M. (1981), Perspectives on World Politics: A Reader (Croom Helm, London).
Smith, M. J. (1986), Realist Thought from Weber to Kissinger (Louisiana State Uniersity Press, Baton Rouge).

Smith, s. (1992), 'The Forty Years Detour: The Resurgence of Normative Theory in International Relations', Millennium: Journal of International Studies 21 (3) pp. 489—509.
Snyder, G. H. (1961), Deterrence and Defence (Princeton University Press, Princeton, NJ).
Snyder, G. H. (1984), 'The Security Dilemma in Alliance Politics'. World Politics, 36 (4 (July) pp 461—95.
Snyder, G. H. and Diesing, P. (1977), Conflict Among Nations: Bargaining, Decision Making and System Structure in international Crises (Princeton University Press, Princeton).
Snyder, R. C., Bruck, H. W. and Sapin, B. (eds) (1962), Foreign Policy Decision-Making: An Approach to the Study of International Politics (Free Press, New York).
Speigel, S. L. (1972), Dominance and Diversity: The international Hierarchy (Little, Brown, Boston).
Spence,J. E. (1988), The Soviet Union, The Third World and Southern Africa, South African Institute of International Affairs, Bradlow Series, No. s (November).
Spero, J. E. (1985), The Politics of International Economic Relations (third edition) (St Martin's Press, New York).
Spero, J. E. and Hart, J. (1997), The Politics of International Economic Relations (St Martin's/Routledge, New York and London).
Sprout, H. (1963), 'Geopolitical Hypotheses in Technological Perspective', World Politics, 15.
Sprout, H. and Sprout, M. (1957), Man—Milieu Relationship in the Context of International Politics (Princeton University Press, Princeton, NJ).
Sprout, H. and Sprout, M. (1957), 'Environmental Factors in the Study of International Politics', Journal of Conflict Resolution, I pp. 309—28.
Sprout, H. and Sprout, M. (1965), The Ecological Perspective on Human Affairs: with special reference to International Politics (Princeton University Press, Princeton, NJ).
Sprout, H. and Sprout, M. (1968), 'The Dilemma of Rising Demands and Insufficient Resources', World Politics, 20, pp. 660—93.
Sprout, H. and Sprout, M. (1971), Towards a Politics of the Planet Earth (Van Nostrand, New York).
Sprout, H. and Sprout, M. (1972), The Politics of Planet Earth (Van Nostrand, New York).
Spykman, N. J. (1938), 'Geography and Foreign Policy', American Political Science Review, 32 pp. 28—50.
Spykman, N. J. (1942), America's Strategy in World Politics (Harcourt Brace, New York).
Stagner, R. (1965), 'The psychology of human conflict', in E. McNeil (ed), The Nature of Human Conflict (Prentice Hall, Englewood Cliffs, NJ).
Sterling, R. W. (1958), Ethics in World Power: The Political Ideas of Friedrich Meinecke (Princeton University Press, Princeton, NJ).

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) (1991), S I P R I Yearbook (Oxford University Press, Oxford).
Stoessinger, J. G. (1985), Crusaders and Pragmatists of Modern American Foreign Policy (Norton, New York).
Strange, S (1976), 'The Study of Transnational Relations', International Affairs, 52 (3) (July) pp. 333—45.
Strange, S. (1994), States and Markets, second edition (Frances Pinter, London).
Strange, S. (1996), The Retreat of the State (Cambridge University Press, Cambridge).
Stumpf, W. (1995—6), 'South Africa's Nuclear Weapons Program: From Deterrence to Dismantlement', Arms Control Today 25 (10) (December/January) pp. 3—8.
Suganami, H. (1978), 'A Note on the Origin of the Word "International"' British Journal of International Studies, 4 (3) (October) pp. 226—32.
Suganami, H. (1986), 'Reflections on the Domestic Analogy: The Case of Bull, Beitz and Linklater', Review of International Studies, 12 (2) (April) pp. 145— 58.
Suganami, H. (1989), The Domestic Analogy and World Order Proposals (Cambridge University Press, Cambridge).
Suganarni, H. (1996), On the Causes of War (Clarendon Press, Oxford).
Sylvester, C. (1994), Feminist Theory and International Relations in a Post Modern Era (Cambridge University Press, Cambridge).
Tanter, R. and Stein, J. (1980), Rational Decision Making (Ohio State University Press, Columbia).
Tanter, R. and Ullman, R. (eds) (1972), Theory and Policy in International Relations (Princeton University Press, New Jersey).
Taylor, A. J. P. (1979), How Wars Begin (Hamilton, London).
Taylor, P. (1993), International Organization in the Modern World (Pinter, London).
Taylor, P. and Groom, A. J. R. (eds) (1978), International Organization: A Conceptual Approach (Pinter, London).
Taylor, P.J. (1985), Political Geography: World-Economy, Nation-State and Locality (Longman, London).
Taylor, T. (ed) (1978), Approaches and Theory in International Relations (Longman, London).
Thee, M. (ed) (1986), Arms and Disarmament: SIPRI Findings (Oxford University Press, Oxford). Third World Guide (1991 /1992) (Instituto del Tercer Mundo, Montevideo).
Thomas, C. (1987), In Serarch of Security: The Third World in International Relations (Harvester Wheatsheaf, Brighton).
Thomas, C. (1992), The Environment in International Relations (RI IA, London).
Thomas, W. I. and Znanieki, F. (1958), The Polish Peasant in Europe and America, Vol. I (Dover Publications, New York).
Thompson, K. W. (1960), Political Realism and the Crisis of World Politics (Princeton University Press, Princeton).

Thompson, K. W. (1977), 'Idealism and Realism: Beyond the Great Debate', British Journal of International Studies, 3 (2) (July) pp. 199—209.
Thucydides (1959), The Peloponnesian War (tr. R. Warner) (Penguin, Harmondsworth).
Tickner, J. A. (1992), Gender in International Relations (Columbia University Press, New York).
Timmerman, K. R. (1991), The Death Lobby: How the West Armed Iraq (Houghton Muffin, Boston).
Tocqueville, A. de (1955), Democracy in America (tr. H. Reeve) (Oxford University Press, New York).
Toffler, A. and Toffler, H. (1993), War and Anti-War: Survival at the Dawn of the 21st Century (Little, Brown and Company, Boston).
Tucker, R. W. (1977), The Inequality of Nations (Robertson, London).
Tucker, R. W. (1988/89), 'Reagan's Foreign Policy', Foreign Affairs, 68 (1) pp. 1—27.
Tucker, R. W. and Hendrickson, D. C. (1992), The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose (Council on Foreign Relations, New York).
Valenta,J. and Potter, W. (eds) (1984), Soviet Decisionmaking For National Security (George Allen & Unwin, London).
Vasquez, J. A. (1983), The Power of Power Politics: A Critique (Pinter, London).
Vattel, E. de (1758), The Law of Nations (Carnegie Institute, Washington, 1916).
Vincent, R.J. (1974), Nonintervention and International Order (Princeton University Press, Princeton).
Vincent, R. J. (1978), 'Western Conceptions of a Universal Moral Order', British Journal of International Studies, 4 (1) (April) pp. 20—46.
Vincent, R. J. (1986), Human Rights and International Relations (Cambridge University Press, Cambridge).
Viotti, P. and Kauppi, M. (1993), International Relations Theory (Macmillan, New York).
Vital, D. (1967), The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations (Clarendon Press, Oxford).
Vogler, J. (1995), The Global Commons: A Regime Analysis (Wiley, Chichester).
Vogler, J. and Imber, M. (eds) (1996), The Environment in International Relations(Routledge, London).
Waever, 0. et al. (1993), Migration, Identity and the New European Security Order (Pinter, London).
Walker, R. B. J. (1993), Inside/Outside: International Relations as Political Theory (Cambridge University Press, Cambridge).
Wallace, W. (1971), Foreign Policy and the Political Process (Macmillan, London).
Wallace, W. (1990), The Transformation of Western Europe (Printer/RI IA,London).
Wallerstein, I. (1974), The Modern World System. Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century (Academic Press, New York).

Wallerstein, I. (1979), The Capitalist World Economy (Cambridge University Press, Cambridge).
Walt, S. (1987), The Origins of Alliances (Cornell University Press, Ithaca).
Waltz, K. N. (1959), Man, The State and War (Columbia University Press, New York).
Waltz, K. N. (1964), 'The Stability of a Bipolar World', Daedelus (Summer). pp. 881—909.
Waltz, K. N. (1979), Theory of International Politics (Addison-Wesley, Reading, MA).
Waltz, K. N. (1990), 'Realist Thought and Realist Theory', Journal of International Affairs, 44(1)
Waltz, K. (1981), The Spread of Nuclear Weapons: More May be Better. Adelphi Paper No. 171 (International Institute for Strategic Studies, London).
Walzer, M. (1978), Just and Unjust Wars (Mien Lane, London).
Warren, B. (1980), Imperialism: Pioneer of Capitalism (New Left Books, London).
Waste, R. (ed) (1986), Community Power (Sage, Beverly Hills).
Watson, A. (1982), Diplomacy: The Dialogue Between States (Methuen, London).
Watson, A. (1992), The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis (Routledge, London).
Weber, M. (1947), The Theory of Social and Economic Organisation, tr. A. M. Henderson and Talcott Parsons (Oxford University Press, New York).
Wendt, A. (1987), 'The Agent/Structure Problem in International Relations Theory', International Organisation 41 pp. 335—70
Wendt, A. (1992), 'Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics', International Organisation 46 pp. 391—426.
Whaley, B. (1973), Codeword Barbarossa (MIT, Cambridge, MA).
White, B., Little, R. and Smith, M. (eds) (1997), Issues in World Politics (Macmillan, London).
Widgren, J. (1990), 'International Migration and Regional Stability', International Affairs, 66 (4).
Wight, M. (1966), 'Western Values in International Relations', in H. Butterfield and M. Wight (eds) Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics (Allen & Unwin, London).
Wight, M. (1977), Systems of States, Hedley Bull (ed) (Leicester University Press, Leicester).
Wight, M. (1978), Power Politics, Hedlley Bull and Carsten Holbraad (eds) (Leicester University Press, Leicester).
Wilkinson, P. (1974), Political Terrorism (Macmillan, London).
Wilkinson, P. (1986), Terrorism and the Liberal State (second edition) (Macmillan, London).
Willets, P. (1979), The Non-Aligned Movement (Nichols, New York).
Williams, P. (1976), Crisis Management: Confrontation and Diplomacy in the Nuclear Age (Wiley, New York).
Windsor, P. (1971), Germany and the Management of Detente (Chatto & Windus, London).

Wohlstetter, R. (1962), Pearl Harbor: Warning and Decision (Stanford University Press, Stanford).
Wolf, E. (1971), Peasant Wars of the Twentieth Century (Faber, London).
Wolfers, A. (1949), 'Statesmanship and Moral Choice', World Politics, I pp. 175-95.
Wolfers, A. (1962), Discord and Collaboration (Johns Hopkins University Press, Baltimore).
Wolfers, A. and Martin, L. (1956), The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs (Yale, New Haven).
Worsley, P. (1964), The Third World (Weidenfeld & Nicolson, London).
Wright, Q. (1955), The Study of International Relations (Appleton Century Crofts, New York).
Wright, Q. (1964), A Study of War (Chicago University Press, Chicago).
'X' (Kennan, G.F.) (1947), 'The Sources of Soviet Conduct', Foreign Affairs, 25 (July).
Yalem, R. J. (1972), 'Tripolarity and the International System', Orbis, 15 (Winter) pp. 105 1—63.
Yergin, D. (1980), Shattered Peace: The Origins of the Cold War and the National Security State (Penguin, Harmondsworth).
Young, 0. R. (1967), Systems of Political Science (Prentice Hall, Englewood Cliffs).
Young, 0. R. (1972), 'The actors in world politics' in J. N. Rosenau, V. Davis and M. East (eds), The Analysis of International Politics (Free Press, New York), pp. 125—44.
Young, 0. R. (1986), 'International Regimes: Toward a New Theory of Institutions', World Politics, 39 (1) (October) pp. 104—22.
Zalewski, M. and Enloe, C. (ms), 'Questions of identity in IR' in Booth, K. and Smith, S. (eds) International Relations Theory Today (Oxford University Pres, Oxford).
Zartman, W. I. (1989), Ripe for Resolution (Oxford University Press, New York! Oxford).
Zartman, W. I. (1995), Collapsed States (Lynne Renner, Boulder, Colorado).
Zimmem, A. (1939)' The Prospects of Civilization (Oxford University Press, London).
Zimmern, A. (1945), The League of Nations and the Rule of Law, 1918—1935 (Macmillan, London).

عن المؤلّفين

درس غراهام ايفانز Graham Evans في كلية يسوع في جامعة اكسفورد وفي جامعة ويلز، سوانسي. وقد شغل وظائف أستاذ زائر في جامعات كيب تاون وناتال (بيتر مارتيتز بورغ) وزيمبابوي – روديسيا، وزمالات بحث عالية في معهد الشؤون الخارجية التابع لجنوب إفريقيا في جوهانسبورغ وفي مركز دراسات جنوب إفريقيا في جامعة وسترن كيب. ولقد كتب الكثير عن الشؤون الدّولية كما عمل لدى الأمم المتحدة ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفة مشرف على الانتخابات في جنوب إفريقيا، موزامبيق والبوسنة. وهو عضوفي فريق الدراسة التابع لجنوب إفريقيا لدى المعهد الملكي للشؤون الخارجية، تشاثام هاوس.

درس جيفري نوينهام Jeffrey Newnham في كلية جامعة لندن ويحاضر في السياسة الخارجية الأمريكية في جامعة ويلز، سوانسي. وقد اشترك (مع غراهام ايفانز) في تأليف "قاموس السياسة العالمية" (١٩٨٩، ١٩٩٢). وتشمل الأبحاث التي يهتم بها الدراسات المتعلّقة بالأمن والعلاقات الاقتصادية العالمية.

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليوعام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.